

محاضر
اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

٥٩٢٦

الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق

لمضابط دور الانعقاد العادى الحادى عشر

(٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

فهرس الملاحق لمضابط دور الانعقاد العادى الحادى عشر لمجلس الشيوخ

[illegible]

رقم الحق	تاريخ الجلسة	الجهة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الجلسة
٢٣	٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦)	لجنة فحص الاقتراحات والعرائض	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي وصلت لها بجملة ١٥ عليه سنة ١٩٣٦	٢٣-٢٧
٢٤	>	>	تقرير اللجنة عن العرائض التي وصلت لها بجملة ١٥ عليه سنة ١٩٣٦	٢٤-٥٠
٢٥	>	لجنة المعارف	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي نقلتها مجلسها المتقدمة بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٦	٥٠-٥٣
٢٦	١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شريك بإنشاء مستشفى ببلدة الشهدا مركز شيخ الكوك	٥٣-٥٥
٢٧	>	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الحازي باشا بإنشاء مستشفى قروي ببلدة المحمودية	٥٥-٥٤
٢٨	>	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن عبد مينا بإنشاء عيادة للأمراض السرية بحدائق	٥٤-٥٥
٢٩	>	>	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد أحمد باشا بإنشاء مستشفى ببلدة بقاس	٥٥-٥٦
٣٠	>	لجنة الحفائفة	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بالعقود عن بعض المرافق التي وقعت في المدن من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦	٥٦-٥٨
٣١	>	لجنة المعارف	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بأشغال العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦ بحدائق والجامعة المصرية	٥٨-٥٧
٣٢	>	>	تقرير اللجنة عن مشروع القانون بإنشاء دخول امتحان الهند الثاني لجميع الطلبة الراغبين في بعض المدارس في العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦	٥٧-٦٠
٣٣	٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)	—	المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح امتحانات إمتانية التي صدرت بحدائق دور الانقاذ الأخير للبعث إنشاء من ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ لتفاية ٧ مايو سنة ١٩٣٦ التي ترى الحكومة عرضها على البرلمان	٦٠-٧٦
٣٤	>	—	المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح امتحانات إمتانية الصادرة بحدائق دور الانقاذ الأخير للبعث إنشاء من ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ لتفاية ٧ مايو سنة ١٩٣٦ التي ترى الحكومة عرضها على البرلمان	٧٦-٧٦
٣٥	>	لجنة فحص الاقتراحات والعرائض	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي وصلت لها بجملة ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦	٧٦-٨٥
٣٦	>	>	> > > العرائض > > >	٨٥-٩١
٣٧	>	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد مكرم بك بإنشاء مستشفى في مركز العياط	٩١-٩١
٣٨	>	لجنة المالية والمصارف	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسبرون باشا بتغيير مواعيد تحصيل الأموال الأميرية	٩١-٩٦
٣٩	—	>	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية خطاب وزير المالية عند تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب بجملة ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ والملحكة المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن هذا المشروع	٩٦-٢١١
٤٠	١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥ (١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)	لجنة المالية والمصارف	مقدمة التقرير	٢١١-٢١٥
٤١	٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦)	>	الإيرادات	٢١٥-٢٢٦
٤٢	>	>	نظرة عامة في المصروفات	٢٢٦-٢٣٠
٤٣	>	>	قسم ١ - خصومات ومرتبات وديوان جلالة الملك	٢٣٠-٢٣٢
٤٤	١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥ (٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)	>	٣ - مجلس الوزراء	٢٣٢-٢٣٣
٤٥	>	>	٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي	٢٣٣-٢٣٤

رقم المجلد	أاريخ الجلسة	الجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم العدد
٢٠	١٧٠٩٠١٤٠١٦٠١٧ ٢٠٠٠ مصرية ١٩٣٦	لجنة المالية والمصارف	قسم ٦ - وزارة المالية ...	٩-٢٢٤ ٤٨-٢٢٥ ٦١-٢٢٦ ٧٠-٢٢٧ ٨١-٢٢٨ ٩٠-٢٢٩ ٢٠٢-٢١٨
٢١	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	١٤ - وزارة المواصلات ...	٢٢٣-٢٢٩
٢٢	»	»	١٥ - وزارة الحرية ...	٢٤٥-٢٤٢
٢٣	»	»	١٧ - مساحات ومكافآت ...	٢٤٦-٢٤٥
٢٤	»	»	١٨ - الدين العمومي ...	٢٤٦
٢٥	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	٧ - وزارة التجارة والصناعة ...	٢٤٨-٢٥٢
٢٦	»	»	١٦ - البعثات العلمية ...	٢٥٢
٢٧	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	المصالح العامة بالمخازن العامة (١ - السلك الحديدي و٢ - الطفرات والتلفونات)	٢٥٢-٢٥٩
٢٨	»	»	قسم ٩ - وزارة الداخلية ...	٢٦١-١٨
٢٩	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	٨ - المعارف السورية ...	٢٦١-١٨
٣٠	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	١١ - المخافاة ...	٢٦١-٢٨١
٣١	»	»	٥ - الخارجية ...	٢٦٢-٢٩٧
٣٢	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	١٣ - الزراعة ...	٢٦٢-٣٠٧
٣٣	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	١٠ - الصحة السورية ...	٢٦٢-٣١٢
٣٤	»	»	١٢ - الأشغال السورية ...	٢٦٢-٣١٧
٣٥	»	»	١٩ - معبد فاروق ...	٣١٧
٣٦	»	»	٢٠ - معارف خيمستورية ...	٣١٧
٣٧	٢٠ مصرية ١٩٣٦	»	مشروع قانون يربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية (والجدول الملحقة به)	٣١٧-٣٢٠
٣٨	غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥ (١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)	لجنة المخافاة	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يعلق التعديلات الثانية والثالثة والرابعة من المادة (٥٢) من قانون تحقيق الجبايات الأهل ...	٣٢١-٣٢٢
٣٩	»	لجنة الأرفاق والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون خاص باستحداث العام الدراسي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمدرسة في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ...	٣٢٢-٣٢٤
٤٠	»	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الحامد باشا بإنشاء مستشفى غروي في بلدة الخصومية ...	٣٢٤
٤١	»	»	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن عبد شريك بإنشاء مستشفى ببلدة الشهدا بمرکز شين الكوم ...	٣٢٤-٣٦٥
٤٢	»	لجنة المعارف	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد طه باشا بإنشاء مستشفى بتاحية طسقة ...	٣٦٥
٤٣	»	»	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالغني العيسى بك بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالطسقة ...	٣٦٦
٤٤	»	»	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الهادي بإنشاء مدرسة صناعية ومدرسة ثانوية ببندر بليس ...	٣٦٦-٣٦٧
٤٥	»	»	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم عبد الحامد نوار بإنشاء معهد ديني في مدينة دمشق ...	٣٦٧-٣٦٨
٤٦	»	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن باشا بفتح ...	٣٦٨

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قامت بالقررة	تاريخ الجلسة	رقم المحل
٢٦٩	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحيد نور الدين بإنشاء سكة حديدية ينفذ من دمشق وحتى بحفة سيدي غانم	بلدة المواصلات	١٣٥٥ هـ جادى الثانية سنة (١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)	٤٩
٢٧٠	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم ألكسان أسبرون باشا بإنشاء خط السكة الحديدية بالوجه القليل وتخفيض أجور السفر	»	»	٥٠
٢٧١	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طرى الجزار بك بإنشاء محطة سكة حديدية ينفذ من الرطبة حتى	»	»	٥١
٢٧٢-٢٧١	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طرى الجزار بك بإنشاء محطة سكة الحديدة بتاحية مرمغا إلى نواحي كفر الشيخ إبراهيم وكفر الحام وكفر طغا والله وبلاد أخرى لميلاد المواصلات	»	»	٥٢
٢٧٢	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك بتسميم المصارف ببلاد الرزازين	بلدة الأنشطة	»	٥٣
٢٧٢-٢٧٢	تقرير اللجنة من مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	بلدة الحسابات	٨ جادى الثانية سنة ١٣٥٥ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)	٥٤
٢٨٤-٢٧٨	تقرير اللجنة من المجلس المقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان عثان أباه بك	بلدة الطعون	»	٥٥
٢٨٥	تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ الناصر أبو رافق بإيقاف عمل محاضراته وحفظ المحاضر التي علمت وعدم تقديمها عند المخالفين في مبادئ سلطات الحكومة بكافة أنواعها حيث كانت سال وزير المالية وعد بتأجيل الأموال الأخرى وتسجيلها وبمحت التالى منها	بلدة المخافاة	»	٥٦
٢٨٦	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم سعد كرم بك بمصر تسميم مطبخ الكنايب ببلد مديرية الجزيرة على أبناء المديرية	بلدة الأمور الداخلية	»	٥٧
٢٨٦	تقرير اللجنة من الاقتراحات الثلاثة الآتية : (أ) اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد باشا بإنشاء مركز ينفذ بقرى (ب) حسن محمد شريك بإنشاء مركز ينفذ بالنهدا (ج) الدكتور عبد الحميد أمين عرب بإنشاء مركز ينفذ بقرى شرقية	»	»	٥٨
٢٨٨	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد بك بجديد بشاء مسجد القري بديرية بيت عمر	بلدة الأوقاف والمعاد الدينية	»	٥٩
٢٨٩-٢٩٠	تقرير اللجنة من مشروع قانون بصل التعادلات العامة	بلدة المالية والإدارة	١٥ جادى الثانية سنة ١٣٥٥ (٢ شبعب سنة ١٩٣٦)	٦٠
٢٩١	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الخدي بإنشاء سكة زراعية على جسر بحر فافوس الأيمن	بلدة المواصلات	»	٦١
٢٩١	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بجديد بشاء ثلاثة مساجد بمركز الحطة الكبرى	بلدة الأوقاف والمعاد الدينية	»	٦٢
٢٩٢	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بجديد مسجدين بتاحية البعبه مركز الخزلة	»	»	٦٣
٢٩٢-٢٩٣	تقرير اللجنة من الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٦	بلدة لمس الاقتراحات والمراض	»	٦٤
٢٩٣-٢٩٣	تقرير اللجنة من المراض التي فصلت فيها اللجنة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٦	»	»	٦٥
٢٩٣-٢٩٣	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق اسمايل بك بتسميم المجالس القروية في جميع القرى	بلدة الصحة	»	٦٦
٢٩٣-٢٩٣	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طرى الجزار بك بإنشاء الجادى بدير شين الكوم بدير الحفة عا ٦١	»	»	٦٧

[illegible]

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قامت بالقرار	تاريخ الجلسة	رقم الصفحة
٤٨٢-٤٨٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه عبد غلط حديدي من إسناد إلى الزماني مركزا...	بلدية المواسلات	٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٥ (١٤ جمادى سنة ١٩٣٦)	٩٣
٤٨٣	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد من إسناد إلى الزماني مركزا...	بلدية الأمور الداخلية	>	٩٤
٤٨٤-٤٨٥	الحس على شين الكوم وإلغاء هذا المجلس من نسط ألياء السوى	>	>	٩٥
٤٨٨-٤٨٩	تقرير اللجنة عن العن المحترم من حضرة الشيخ المحترم بارس خليل بطرس بك	بلدية الاقامة والظنون	٢٩ جادى الثانية سنة ١٣٥٥ (١٦ جمادى سنة ١٩٣٦)	٩٦
٤٨٩	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعماد إسنادى ببلغ ١٠٨٨١ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قسم ٦ - وزارة المالية : فرع ٦ - مصلحة الأماك الأميرية...	بلدية المالية	٢٩ جادى سنة ١٣٥٥ (١٧ جمادى سنة ١٩٣٦)	٩٧
٤٩٠	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعماد إسنادى ببلغ ٧٥٧٠٠ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قسم ١٢ - وزارة الأغال السومية : فرع ٥ - مصلحة التنظيم...	>	>	٩٨
٤٩١	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعماد إسنادى ببلغ ٧٥٤٢٢ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قسم ١٤ - وزارة المواسلات	>	>	٩٩
٤٩٢	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعماد إسنادى ببلغ ٣٢٠٠٠ جنيا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قسم ١٩ - مصارف فير منظورة للسوية عن مصارف الفصح	>	>	١٠٠
٤٩٣	المجلس المجاز لتزويجه على قراءة الحرة المتروكة	>	>	١٠١
٤٩٤	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض بين أماك الدولة للخدمة العامة بولاية بانياراسى	>	>	١٠٢
٤٩٥-٤٩٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه يتخيم مشروع إلى المستقيم في جميع بلاد مديرية أسوان	بلدية الأشتال	>	١٠٣
٤٩٥-٤٩٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بصفحة لرى أليان أعالى مركزا...	>	>	١٠٤
٤٩٥	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بصل مصارف لأليان بدة دار مركزا...	>	>	١٠٥
٤٩٥	عمل المصارف وتصلح الأراضي	>	>	١٠٦
٤٩٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجوى بإنشاء محطة بيدة سلت مركزا...	بلدية المواسلات	>	١٠٧
٤٩٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال على بإنشاء مكتب يريد بتأحية البحار مركزا...	>	>	١٠٨
٤٩٧	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن مهنا بإنشاء محطة سكة حديدية بين قنا وأملاد محرم	>	>	١٠٩
٤٩٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر بك بكتب التفراف والظنون	>	>	١١٠
٤٩٨	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر بك بإصلاح محطة شين الكوم أر بتأيتها من جديد في مكانها الحال	>	>	١١١
٥٠٣-٤٩٩	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية	بلدية المالية والبنك	٣ رجب سنة ١٣٥٥ (١٩ جمادى سنة ١٩٣٦)	١١٢
٥٠٤-٥١٠	الجامع الأزهر والمجاهدية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية	بلدية الأوقاف والمجاهد الدينية	>	١١٣
٥١٠-٥١١	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعماد إسنادى ببلغ ١٨٥٧٣٥ جنيا في ميزانية وزارة الداخلية (الباب الثانى) لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	بلدية المالية والبنك	>	١١٤
٥١٣-٥١٢	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإضافة نص جديد للملكة رقم ١٩٠٤ الخاص بالحال السومية	بلدية الأمور الداخلية	>	١١٥
٥١٣-٥١٤	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بزيادة ضرة على ألسنة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالملكاة للمالية	بلدية المالية والبنك	>	١١٦
٥١٦	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أكتور عبد الحميد أمين حزب بإنشاء مكتب زواجة بين على حسين وتركك	بلدية المواسلات	٤ رجب سنة ١٣٥٥ (٢٠ جمادى سنة ١٩٣٦)	١١٧

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مشروع قانون

خاص بميجاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية
ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل التعريفة الجمركية النص الآتي :

" كل مرسوم يصدر بناء على الفقرتين السابقتين تنق له قوة القانون
إلى أن يصبح قانون التعريفة الجمركية ساري المفعول ويجب أن يعرض
مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٧-١٩٣٧"
المادة الثانية - يجوز أن تقرّر بمراسيم رسوم الإنتاج على حاصلات
الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تمتد بمراسيم جميع القوانين
والمراسم المعمول بها الآن وخاصة برسوم الإنتاج .

كل مرسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة تنق له قوة القانون إلى أن
يصدر في شأنه قانون ساري المفعول .

ويجب أن يعرض مشروع هذا القانون على البرلمان في أثناء الدورة
البرلمانية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧

المادة الثالثة - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي
يسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكورة إلى مجلس الوزراء

عند ما أصدر القانون ورقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل التعريفة الجمركية
خولت الحكومة بمقتضاها الحق في أن تتخذ الرسوم الجمركية وكذلك رسوم
الإنتاج على بعض الحاصلات المستوردة بمراسيم تكون لها قوة القانون على أن
تعرض هذه المراسيم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقتئذ لإصدار
قانون بالتعريفة الجمركية . وكان النرض من ذلك أن يترك للحكومة الوقت
الكافي ليبحث فئات الرسوم الواجب تقريرها بصفة نهائية مسترشدة في ذلك
بتأنيح تطبيق الرسوم المقررة بمقتضى المراسيم .

وخولت الحكومة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ حقاً مما لا لذلك
فيما يخص برسوم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية .

ملحق رقم ١

جلسة الأربعاء ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٥
(٣ يونيه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون خاص بميجاد عرض مشروع قانون التعريفة
الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك)

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع
قانون خاص بميجاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون
الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان نظره في المجلس في جلسة اليوم بصفة
مستمعلة مع العلم بأن مجلس النواب وافق عليه اليوم .

وقد أقيمت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٣ يونيه سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المالية

محمد محمود خليل

اجتمعت اللجنة المالية ومرض عليها مشروع قانون خاص بميجاد عرض
مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج
على البرلمان وهو المشروع الذي وافق عليه مجلس النواب بجملة اليوم .

وقد بحثت اللجنة المشروع فلاحظت أن في المادة الثانية منه ما يفيد
تحويل الحكومة استصدار مراسيم خاصة برسوم إنتاج على حاصلات الأرض
وبالاستعلاء من حضرة صاحب الماطل وزير المالية الذي حضر اللجنة
صرح بمعاله أن ليست لدى الحكومة أية نية الآن في وضع رسوم جديدة
على منتجات الأرض وإنما النص طم ومستمد من نص القانون رقم ٢
لسنة ١٩٣٠

وعلى ذلك وافقت اللجنة على مشروع القانون وهي تطلب من حضراتكم
الموافقة عليه .

ورد الطعن لرئاسة المجلس يوم ١٧ مايو سنة ١٩٣٦، مصدقاً عليه من محكمة اليوم الأهلية .

مقدم الطعن مفيد بمحلول انتخب ناحية الزرع (إحدى بلاد الدائرة) باسم عبد القادر عبد السمح وأجابات وزارة الداخلية بأنه هو بلدته مقدم الطعن برجاسة عرضة الطعن تبين أنه مقبول شكلاً .

وجه الطعن

يستند الطاعن على أن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تقدم للانتخاب لمصوية مجلس الشيخ على اعتبار أنه انتخب أكثر من مرة لمصوية مجلس لنواب طيفا للسادة (٥٥) من قانون الانتخاب التي تنص على أن عضو النوب اندي يجوز له مصوية مجلس الشيخ يكون قد قضى مدين في النيابة مرتباً على أن مدة النيابة لمجلس النواب هي خمس سنوات كاملة وأن حصته ولو أنه انتخب أكثر من مرتين ولكنه في كل مرة لم يتم مدة النيابة القانونية وهي خمس سنوات .

رأى اللجنة

تري اللجنة تفسير المادة (٥٥) من قانون الانتخاب بأن معنى المدين المقصود من مدنى النيابة أن يكون النائب قضى لفصلين تشرعيين مهماتكن مديهما . ولا يمكن الأخذ مطلقاً بنظرية أنه يجب أن يمضى النائب مدة عشر سنوات خصوصاً قد سبق لمجلس الشيخ أمت أخذ بهذا المبدأ بمجلسه ٣٩ يونيو سنة ١٩٣٨ في الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بالفات .

لذلك قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن ما

رئيس اللجنة
حسن تيه المصري

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
عبد الستار الباسل بك

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أختم لمؤتمراً أنا عبد القادر عبد السمح عبد القادر بتاحية الزرع التابعة لمركزها والخب لمصوية مجلس الشيخ بالطعن في انتخاب حضرة عبد الستار بك الباسل الذي انتخب عضواً لمجلس الشيخ في هذه الدائرة وتمرق الانتخابية ٨٩ حرف (ع) .

تقدم حضرة عبد الستار بك للانتخاب على اعتبار أنه انتخب أكثر من مرة لمصوية مجلس النواب لارتكابه على نص المادة (٥٥) من قانون الانتخاب، وحيث أن هذه المادة تنص على أن يكون عضو مجلس النواب الذي يجوز له مصوية مجلس الشيخ أن يكون قضى مدين في النيابة، وصيت أن مدة النيابة لمجلس النواب هي خمس سنوات كاملة ،

ولكن نظراً لعدم استقرار الأحوال الاقتصادية بسبب الأزمة المالية وإلى ما ترتب على ذلك من ضرورة إعادة النظر في تفسير الرسوم وتعديلها طبقاً لمقتضيات الظروف أطلبت مدة الترخيص للحكومة في تحديد نفقات الرسوم الجبركية ودسوم الإنتاج .

ولما كانت الأحوال الاقتصادية في جميع بلاد العالم لا تزال إلى الآن بعيدة من الاستقرار إذ أن أساس الحاصلات الزراعية والمشتات الصناعية في تغير مستمر كما أن بعض البلاد يلجأ إلى اتخاذ إجراءات مختلفة لزيادة الصادرات وإنقاص الواردات فمضد إلى منع إعانات بتصدير أو خفض قيمة العملة أو رفع الرسوم الجبركية على الواردات أو تحديد مقدار ما يسمح باستيراده ، وإن شأن هذه العمل أن تؤثر في شجارة الخارجية العالمية وتجعلها عرضة لتقلبات كثيرة مما يتطلب من كثير من الاحوال اتخاذ إجراءات عاجلة لصيانة مصمعة الإنتاج لأجل .

لهذه الأسباب ترى وزارة المالية أن الضرورة تقضي بعد ميعاد عرض مشروع قانون التعريف الجبركية وقانون رسوم الإنتاج إلى نهاية الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وأن تحول الحكومة أثناء هذه المدة إصدار مراسيم لها قوة القانون وتعديل نفقات التعريف الجبركية وتعديل رسوم الإنتاج الحالية أو فرض رسوم إنتاج جديدة وأن تحول أيضاً حق منع الإغفاء الموقوف من الرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ وحق عقد اتفاقات تجارية موقفة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكردياية .

وتقرر في وزارة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالمواقفة على الرسوم بمشروع قانون المرفق بهذه المذكرة ما

عمر با في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٦

وزير المالية
مكرم حيد

ملحق رقم ٢

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٠ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك عضو المجلس عن دائرة الحسا رقم ٣ بمديرية تميم

(القر حاضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رعد بك)

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

ميداد الطعن بجنتى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويقتضى في ٢٢ منه ومعتد إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظراً لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة رسمية .

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم كامل جرجس تكللا بك

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بمصر

يرفع هذا لفلوكم أحد محمد قاسم من بندر نجع حادى . مركزه . مديرية
قنا - واسمه مودج يمدول الانتخاب بالبنو المذكور - اعلن في اجراء
انتخاب مجلس الشيوخ عن دائرة نجع حادى بالظنون الآتية :

(أولا) إن مركز نجع حادى مركز متراعى الأطراف وقد حدد يوم اجراء
الانتخاب لمجلس الشيوخ في نفس اليوم الذى تجرى فيه عملية إعادة الانتخاب
لمجلس النواب . فترتب على هذا أن آلاف الناخبين من الذين كانوا يطبان
الإعادة لمجلس النواب لم يتمكنوا من الوصول إلى مقار اللجان للشيوخ لبعد
المسافة بين اللجان ، مما أدى إلى أن الآلاف من الناخبين من الذين يؤيدون
مرضع الوفد عرك بك أحد خلف الله لم يتمكنوا من التصويت لصالحه .
ومن الأمثلة لذلك بلدة أبو طشت وهي تضم بلدة الزراب وبمجموعها التي
تبعد عنها أربعة كيلو مترات ، إذ بينا كانت عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ
تجرى بمعرفة اللجنة بأبو طشت كانت الإعادة للنواب تجرى في بلدة الأميرية
وهي تبعد ثلاثة كيلو مترات عن الزراب فهنا تكون المسافة بين الأميرية
وأبو طشت سبعة كيلو مترات والفصل بينهما ترعة القوادية . وقد لوحظ
أن مرضع النواب من أقارب بلدة الأميرية والزراب ما أدى إلى تفضيل
الناخبين القعاب إلى الأميرية لإعطائهم أصواتهم لصالح مرضع النواب قريبهم
وبالطبع كان يستحيل إجراء عملية الانتخاب في مدة وجيزة مما أدى إلى
عدم تمكن هؤلاء الناخبين من التصويت لمجلس الشيوخ وعدد الناخبين
بلجنة أبو طشت يربو على الألف ناخب فلم يصوت منهم إلا الثلث فقط أى أهالى
أبو طشت فقط ، وحكم هذه اللجنة تكسك لجنة الحسانات أيضا إذ أنها تضم بلدة أرزقه
والحسانات التي تبعد عن الحسانات بأربعة كيلومترات بخلاف ما بين البلدين
من الحصام الشديد فانتعن أهالى أرزقه من القعاب إلى لجنة الحسانات وأيضا
بلدة القبل سمهود التي هي مقر اللجنة ونص إلى بلدة الحيل وجزء من كوم جابر
الذى كان هذا الجزء الأخير يصوت للنواب في الوقت نفسه ببلدة بلاد المال
قبل نالى تبعد عن القبل سمهود عشرة كيلومترات مما جعل هذا الجزء الأخير لم يتمكن
من التصويت أمام لجنة الشيوخ . وأيضا لجنة النواب في بلدة المركز الرئيسية
لنواب كانت تحوى جزءا من أولاد نجع القبيلة التي تبعد عنها كيلو مترات كان
هذا أهدد في الوقت نفسه يكف بقيام لإعطائهم أصواتهم إلى لجنة أولاد
نجع بجورة للشيوخ التي تبعد عن مقر اللجنة الرئيسية للنواب حوالى ستة
كيلو مترات مما جعل الناخبين يمتنعون عن التصويت لما في ذلك من المشقة
عليهم وطرق المواصلات صعبة عليهم .

(ثانيا) مز بعض الصد على الناخبين ك لا يعطى أصواتهم لمرضع
الوفد وذلك لأنهم من صناع هارون باشا سليم المشهور بمتاوت الوفد بأن
عطلوا أصواتهم لمرضع الوفد وهو كامل جرجس بك تكللا . ومن
هؤلاء الصد عمدة بجورة إذ لم يصوت منها ألف ومائة وإثنان وأربعون

وحيث إن حضرة عبد السار بك الباسل ولوائه انتخب لمجلس النواب
أكثر من مرتين ولكن في كل مرة لم يتم مدة النيابة القانونية وهي
خمس سنوات ؟

لذلك أهدم لفلوكم هذا الطعن راجيا قبوله والحكم بعدم صحة نيابته من
دائرة شيوخ مركز اطسا ليوم .

وتغضبا بقبول الاحترام ما

المقتر

عبد القادر عبد السميع

محكمة الفيوم الاهلية

محضر تصديق ثمة ٨٩٨ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ أمامى أنا سليم حسن الكاتب
بالمحكمة حضر عبد القادر عبد السميع المقترز ووقع على قرار الطعن هذا
بعد أن تولته عليه وأقرت بصحته وثبت معرفته بشهادة كل من محمود على
الحصان من الربع مركز اطسا وراهم افندى والى عمدة التلة مركز أرتوب
الموقنين مما ولذا أتم التصديق ما
الشاهدان

الكاتب

ملحق رقم ٣

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٠ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم كامل جرجس تكللا بك
عضو المجلس عن دائرة نجع حادى بمديرية قنا

(القورسفرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك) .

تقدم هذا الطعن في اليماد ولكنه لم يستوف شرطا من الشروط التي
نصت عليها المادة (٥٧) من قانون الانتخاب وهو التصديق على إضاءه
الطاعن فقد ورد الطعن لرئاسة المجلس في يوم ١٨ ما يوسنة ١٩٣٦ وتبين
من الاطلاع عليه أن الطاعن دفع رسم التصديق على الإضاءه في يوم
١٠ ما يوسنة ١٩٣٦ بقسيسة رقم ٤٨٤٣٣٥ ولكن لم يصدق عليه .

وحيث إن إضاءه الطاعن غير مصدق عليه تقرر اللجنة أن الطعن غير
قبول طبقا للمادة (٥٧) من قانون الانتخاب .

لذلك :

١ قررت اللجنة بالإجماع عدم قبول الطعن المقدم من أحد محمد قاسم
في حضرة الشيخ المحترم كامل جرجس تكللا بك ما

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

صوتا مع العلم بأن عدد الناخبين فيها يقرب إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة صوت والباقي من الناخبين تخلفوا جميعا وهم جميعهم يبنون بالوفد مبدأ لهم ولعلم المصلحة والمشاخوخ شيخ الخفاء أن يومهم الطبيعي قونية بنة فقد منحوم من الحضور وهذه الواقعة يشهد بها الكثيرون من الناخبين كان أن الكثيرين من الناخبين للمصوتين صادرة ضدهم أحكام جنائية وأدراجوا بكتشف الناخبين مع علم المصلحة بالأحكام الصادرة ضدهم لكي يستغفروهم لمزيد أن يعطهم أصواتهم وعند التحقيق يتضح ذلك من نفس الكشوف .

(ثالثا) إن بلدة فرشوط وعدد الناخبين بها هو خمسة آلاف وكسور لم يصوت منه سوى عدد ١٠١٨ فقط وقد منع باقي الناخبين وهم من الممرورين بيومهم الوفدية تحت تأثير التهديد الواقع عليهم من المصلحة والمشاخوخ جميعهم وذلك بواسطة الإيحاء إليهم من هارون باشا المعروف بمناوئته للوفد كما ذكر وقد استعمل نفوذه مع أفراد عائلته وأصهاره لتهديد الناخبين .

(رابعا) كان في بلدة بناس لجان إحداها للقبول والأخرى للشيخ وقد صوت من الناخبين لمرشح القواب ألف صوت ولم يصوت لمصلحة الشيخ سوى نصف هذا العدد الذي ناله كامل بك والباقي الذي هو لصالح مرشح الوفاء منع من التصويت تحت التأثير الواقع عليهم من المصلحة والمشاخوخ وذلك لأن الشيخ محمد إبراهيم يرى عضو القواب قريبه وابن عمه في نظير أن يهجورة تعطي الشيخ محمد إبراهيم للقبول وقد حصل .

(خامسا) إن لجنة القرى لم تكن مكونة تكوينا قانونيا وذلك لأن الأعضاء الملتحقين من المرشحين منها (اقتضب) تبين منها اثنان وإذا ووجهت الأسماء التي تحوي أسماء اللندون يتضح أنها تخلف عن التين تينوا وقد أخذت اللجنة إفرازا عن ابن المصلحة وهو الشيخ بها بصحة هذين الاسمين وهما محمود صبرى جاد الله وبواب ابن المصلحة وأخ الشيخ ، ثم محمد عبد العزيز بطران وهو نسب المصلحة وقريبه رغم عدم اتفاق الأسماء وذلك مما يشوه أعمال اللجنة ، كما أن الشيخ المذكور لا يثق له هذا العمل لأنه يمس صالح المرشحين .

وإن هذا الإقرار كان بالأول أن يوقع عليه بصحة هذين الاسمين من نفس المرشح وهو كامل بك تكلا . كما أنه من صورتوا في هذه اللجنة أشخاص محكوم عليهم بأحكام جنائية مما يحرم القانون دمج اسمهم بمدول الانتخاب .

(سادسا) لجنة القارة كان المصلحة فيها يروج في الانتخاب لصالح كامل بك تكلا ويهدد الناخبين باقتضاب غير كامل بك ويشهد بذلك الشيخ وزرى حسن وزرى شيخ القارة .

(سابعا) لجنة الكرك كان المصلحة يروج في الانتخاب لصالح كامل تكلا ، وقد أعلن أنه مكلف من قبل هارون باشا وفضيلة الشيخ أبو الوفاء الشرقاوى بإعطاء الأصوات لكامل بك تكلا ولا يمكنه أن يخالف إرادتهما وهذه الواقعة يشهد بها كل من سليم محمد حسن من القبية والحاج عبد الله مصطفى عبد الحكيم من فرشوط ومحمد إبراهيم طلمح من أولاد نجم القبية ثم الشيخ أحمد محمد يوسف من ناحية حوتى فقد مرت يوم الانتخاب

بناحية الكرك فوجدت المصلحة عضوا بالجنة مما جعله يؤثر على الناخبين وقد حرم القانون قرب المصلحة والشيخ بجوار الناخبين وبنت ذلك توقيعه على كشوف الانتخابات في اليوم نفسه .

لذلك

أقدم هذا العن وأتشر فيه لعلكم واتس إحاطة على اللجنة الخاصة لتحقيق ما جاء فيه ما

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

١٦ مايو سنة ١٩٣٦

الطاعن

أحمد محمد قاسم

ملاحظة — تالمت شكوى رئيس لجنة الحسابات من على عبد الرحمن حسانين يروى فيها أن الشيخ عبد أحمد عبد الشيخ بها وابن أخيه أحمد حسانين الخفير التظالى يحرضان الناخبين بإعطاء أصواتهم لكامل بك تكلا فأحد الأعضاء قال رئيس اللجنة أثبت هذه الشكوى في المحضر ، فلم ينهها وأعطى الشكوى للمصلحة الناحية وقال له نيه على عمك الشيخ عبد بالامحرض الناخبين ما

الطاعن

أحمد محمد قاسم

ملحق رقم ٤

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٠ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ محمد

مؤمن عضو المجلس عن دائرة القيوم رقم ٢

(المحقر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ ، هان بك) .

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

مباد الطعن يتبدى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويتبين في ٢٢ منه ويتبدى إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظرا لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة رسمية .

ورد الطعن لرئاسة المجلس يوم ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقا عليه من محكمة القيوم الأهلية .

مقدم الطعن مقيد بجدول الانتخاب ويندر القيد باسم خليل إبراهيم ابراهيم واصف وأجابت وزارة الداخلية بأنه هو ذاته مقدم الطعن .

تقدم هذا الطعن في الميدان وبالشكل القانوني فهو مقبول شكلا .

وفى يتعلق بالموضوع فقد بين الطعن على أربعة أسباب مبيتة بمرضاة الطعن الملحق بهذا التقرير وقد بحثت اللجنة هذه الأسباب فرأت :

عن الوجه الأول - أنه كلام غير محدود . وأن عدم اشتغال الكشوف على جميع الناخبين الذين بلغت سنهم الخامسة والشرين سنة لا يفيد مطلقا أنها تعاليف جداول الانتخاب ومع ذلك فقد اطلعت اللجنة على محضر لجنة الانتخاب فوجدت به عدد الناخبين في الدائرة وعدد الذين اشتركوا في الانتخاب وعدد الأصوات التي أعطيت لكل مرشح .

عن الوجه الثاني - إن تقصير المواعيد عام للجميع وقد أعلن للبلاد رسميا وهو يشمل جميع المرشحين فلا يمتاز مرشح على آخر ولهذا ترى اللجنة أن هذا الوجه مرفوض .

عن الوجه الثالث - إن عدم قيد الدكتور حافظ محمد مؤمن في الدائرة التي انتخب فيها مع قيده في أية دائرة أخرى يعطيه الحق في أن يرشح نفسه في أية دائرة انتخاب والطاعن يقتر أن اسم المظنون في انتخابه مقيد بجدول انتخاب طهار مراكو إيشواي مديرية القيوم . وعليه يكون هذا الوجه مرفوضا كذلك .

عن الوجه الرابع - حضور المرشح جمعية الانتخاب ودخوله قاعة الانتخاب جائز قانونا تطبيقا للسادة (٣٧) من قانون الانتخاب .

وبناء على ما تقدم

قررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ محمد مؤمن .

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم

الدكتور حافظ محمد مؤمن

حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه خليل إبراهيم واصف الناخب ويندر القيد المقيد بجدول الانتخاب تحت نمرة ٤ حرف (خ) شياخة محسوب (حرازه) وذلك بصفتي أحد ناخبي دائرة شيوخ القيوم .

أطعن

في انتخاب الدكتور حافظ محمد مؤمن الذي أعلن انتخابه عضوا لمجلس الشيوخ عن هذه الدائرة في مساء يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ نتيجة للانتخاب العام الحاصل في نفس اليوم وذلك للأسباب الآتية :

١ - للكشوفات التي تمحورت لتكون أمام المجان المختلفة لم تستعمل على جميع الناخبين الذين بلغ منهم خمسة وعشرين سنة وبذلك سقط كثير من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب بمجلس الشيوخ .

٢ - إن الانتخاب لمجلس الشيوخ حصل مفاجأة بحيث لم يستطع الناخبون معرفة يوم الانتخاب والحضور للتصويت .

٣ - الدكتور حافظ محمد مؤمن غير مقيد اسمه بأي جدول من جداول الانتخاب في البلاد التي تتكون منها دائرة شيوخ القيوم ولا يمكن أن يكون مقيدا اسمه في بلده طهار مراكو إيشواي مديرية القيوم وهذه البلدة الأخيرة ليست من البلاد الداخلة في الدائرة الانتخابية لشيوخ القيوم .

٤ - الدكتور حافظ محمد مؤمن كان يدخل في أثناء عملية الانتخاب في بعض قاعات الانتخاب نفسها أمام بعض المجان وذلك لغرض أن يؤثر وجوده على الناخبين .

بناء عليه

أنتس عرض هذا على هيئة المجلس الموقرة ليقرر بعد تحقيق هذه الأوجه قبول هذا الطعن شكلا وإلغاء انتخاب الدكتور حافظ محمد مؤمن وإعلان خلو الدائرة المذكورة .

المقرر

خليل إبراهيم واصف

محكمة القيوم الأهلية

محضر تصديق نمرة ١٩٣٦/١٠٩

إليه في يوم الأحد ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ أمامي أنا سليم حربه الكاتب بالمحكمة حضر حضرة خليل إندى إبراهيم واصف المقرر ووقع على تحرير الطعن هذا بعد العلم بما اشتمل عليه وحضره معروف لنا شخصيا ولذا تم التصديق .

الكاتب

(إمضاء)

ملحق رقم ٥

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٠ يونيه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون عن المكافأة البرلمانية

(المقرر حصة الشيخ المحترم بصون الجليل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسة الليلة مشروع قانون عن المكافأة البرلمانية كى تنظره بطريق الاستعجال .

وقد اجتمعت اللجنة لبحث مشروع القانون المذكور فوافقت عليه كما هو وارد من مجلس النواب .

وترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالنص الآتى :

مشروع قانون

عن المكافأة البرلمانية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيناً (أربعمائة وثمانون جنيناً مصرياً) ويستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات "برلمانيون" .

المادة الثانية — يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية سنوية لمرتب وزرولا يمكن الجمع بينها بين المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة أو من ما يكون قد استغنىه من معاش .

المادة الثالثة — تستحق المكافأة لكل عضو من يوم حلف إيمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .

المادة الرابعة — لا يجوز التنازل عن المكافأة أو المنجز على .

المادة الخامسة — يعطى لكل عضو جواز السفر مجاناً في الدرجة الأولى على خطوط سكة حديد الدولة من النقطة التى يختارها فى دائرته الانتخابية إلى القاهرة وسطى نائب المدعى ذلك جواز السفر فى البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

إنفا كان العضو مميماً وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجوار السابق ذكره من على إقامته إلى القاهرة .

المادة السادسة — على وزراء المالية والمحاسبة والمواصلات تنفيذ هذا القانون وصلى به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بتأم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٦

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٠ يونيه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المحاسبة

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

(المقرر حصة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأمر أرفع حضرتكم مع هذا تقرير لجنة المحاسبة عن مشروع القانون الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من قانون الانتخاب الصادر به مرسوم القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد وافقت عليه بإجماع الآراء واتخذت اللجنة حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ليكون مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا حضرتكم بقبول دائق الاحترام

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

أحال المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة بمجلسه المتقدمة فى مساء يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ لنظره بطريق الاستعجال وقد اجتمعت اللجنة فى مساء ذلك اليوم نفسه وبحثت مشروع القانون وتبين لها ما يأتى :

تقدمت الحكومة بشروع هذا القانون لتعديل الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من قانون الانتخاب تمديداً بين بعض أعضاء البرلمان أن يشاروا — علاوة على أعمال النيابة فى أحد المجلسين — وظيفة عامة هى وظيفة الوكلاء البرلمانيين أسوة بما نصت عليه هذه المادة بالنسبة للوزراء حتى يمكن للوكيل أن ينوب عن الوزير فى المجلسين وما يوافيه فى العمل ويكون له من الحقوق وعليه من الواجبات فى المجلسين ما للوزير وما عليه . وذلك فضلاً عن الاختصاصات الأخرى التى قد يشارفها الوكيل البرلمانى مما ترك اللجنة أمر تعديلها إلى مجلس الوزراء مسترشداً بذلك بالنظم الدستورية والإدارية المتبعة فى البلاد البرلمانية المقترن فيها هذا النظام .

وقد أخذت بعض البلاد البرلمانية بنظام الوكلاء البرلمانيين بعد أن دل العمل على ضرورة الأخذ به وإن اختلف الغرض المصحوف فى النظام المذكور .

(المادة الثانية)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونفذ كقانون من قوانين الدولة

مذكرة تفسيرية

لمشروع القانون الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠

من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٣٥

تنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على تحريم الجمع بين النيابة البرلمانية في أحد المجلسين وبين مباشرة الوظائف العامة . وقد استثنت من حكم هذه القاعدة مناصب الوزراء فقط .

وحكم عدم الجمع هذا يقوم على سبيل إنشاء وظائف وكلاء الوزارات البرلمانية التي لها نظائرها في البلاد البرلمانية الأخرى كالجنرالات وفارسا والتي تنوي الحكومة الآن إنشاؤها .

والواقع أن أعمال الوزراء كثيرة جدا بحيث يصعب عليهم أن يواظبوا تمام المواظبة على الاشتراك بأنفسهم في تلك المناقشات . ومن جانب آخر فقد يحدث أنه في الوقت الذي يكون حضورهم لازما في أحد المجلسين يكون من المفيد أن يمثلوا في المجلس الآخر .

وإنه وإن تكن بعض الدساتير تجيز لوزراء أن يستعينوا بكتاب موظفي وزاراتهم أو أن يستنيوهم عنهم ، كما ورد في المادة ٧٣ من الدستور المصري فإن التجربة دلت على أنه يس من لم يسور ذلك استعمل هذه الرخصة لأن كبار الموظفين الإداريين قد لا تكون لديهم الحرية اللازمة لتولي المناقشات في البرلمان .

لذلك وجد من الضروري في كثير من البلاد ذات النظم البرلمانية أن يصعد إلى حض أعضاء البرلمان المنتخبين إلى رب الحكومة مختارون من أي المجلسين على حد سواء ، بأن يماثروا الوزراء أو يتواضعهم في المناقشات بالمجلسين . ثم إن معرفتهم الشخصية لأعضاء البرلمان وما تحقق لهم من الخبرة في الشؤون السياسية ، يعلمان لمعوتهم للوزراء فضلا وأثر لا ينكران .

وفي إنجلترا يوجد للوزارات الكبرى التي يتولاها من يطلق عليهم سكرتيريو الدولة (Secrétaires d'Etat) بخلاف الوزارات الخفيفة التي يقوم عليها

ويحمل بنظام الوكلاء البرلمانيين في إنجلترا نظرا لأن التقاليد الإنجليزية البرلمانية لا تجيز للوزير أن يدخل المجلس الذي لا يكون عضوا فيه . فرؤى لتوفيق بين هذا التقليد وضرورة للمصلحة العامة التي تقتضي تمثيل الوزراء أمام كل من المجلسين بممثلين حائزين لصفة البرلمان أن ينوب عن الوزير الذي ليس عضوا بأحد المجلسين ويكل برلماني من أعضاء هذا المجلس . وبذلك تم التوفيق بين التقاليد التاريخية وتمثيل الوزراء أمام المجلسين .

وقد أخذ نظام الوكلاء في فرنسا عدة صور وتوسعت في اختصاصه ، فشهدت إلى الوكيل البرلماني القيام ببعض الأعمال الإدارية في الوزارة إلى جانب عمله في معاونته الوزير والنيابة عنه أمام البرلمان .

ويصدر الأمر الصادر في فرنسا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨١٦ - الأساس الذي يمكن الرجوع إليه هناك لتسليد طبيعة واختصاص الوكيل البرلماني .

ويكون تحديد عدد الوكلاء الذين يمتنعون مع الوزراء خاضعا لطبيعة العمل ومقتضياته .

والوكلاء البرلمانيون يمتنعون عادة مع الوزارة أو بعد تعيينها ويمتثلون مناصبهم باستقامتها .

لهذا :

تري اللجنة الموافقة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس النواب وهو موافق لما يجري عليه العمل والتشريع في بعض البلاد البرلمانية العريقة . وتشرف برفع تقريرها إلى المجلس الموافقة عليه .

مشروع قانون

بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون الانتخاب

الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرماية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ النص الآتي :

” ويستثنى الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع “ .

وزراء (Ministres) وكلاء وزارات برلمانيون كما أن لبعض الوزارات سكرتيرين ماليين يختارون أيضا من بين أعضاء البرلمان ويخضع عملهم في الدفاع عن مصالح الخزانة لدى البرلمان . وكلا الفريقين يشبههم الوزراء بموافقة مجلس الوزراء للنيابة عنهم . ويرجع الأصل في إنشاء نظام وكلاء الوزارات إلى امتناع حضور الوزير في أي المجلس الذي لا يكون عضوا فيه وضرورة إتابة أحد أعضاء ذلك المجلس عنه فيه . ولا يزال ذلك هو الفرض الملاحظ في النظام المذكور .

ويرجع نظام الوكلاء في فرنسا إلى صدر القرن التاسع عشر عند عودة الملكية ولم يكن له في أول عهده صورة بيعة المأمال بل كان يختلط بالوكلاء الدائمين وقد اخضع مرتين في عهد الجمهورية الثانية والامبراطورية الثانية ولم تكن له دائما صفة الاطراد والاستباق . وهو يستخدم في فرنسا لأغراض عدة ، وتارة يقوم وكيل الوزارة على مصلحة قائمة بذاتها مستقلة عن غيرها ويكون له سلطة الوزير عند التوقيع مع رئيس الدولة وتكون مرتبته دون مرتبة الوزير . ولكنه في الغالب يكون معاونا للوزير على الوجه المعروف في الجفرا . ويختلف عدد الوكلاء باختلاف الوزارات ولكنهم دائما دون عدد الوزراء بكثير وقد لا تتضمن هيئة وزارة وكيل واحد ، في حين تضم وزارات عددا كبيرا منهم . وقد استعملت لمعظم الوزارات كل التساقب وكالات ، وخلص منها كل التساقب أيضا ، طيس لأيا وكالة على سبيل الاستقرار . كذلك اختلفت حقوق الوكلاء خصوصا فيما يتعلق بحضور مجلس الوزراء .

وأكثر بعضهم على وكلاء الوزارات من الوجهة الدستورية حتى التحدث باسم الوزراء ، ولكن أصبح من المسلم به أن لوكل الوزارة أن يدخل أي المجلس وأن يتحدث فيه عن الوزير ، كما أن المرف قد جرى بأن يكون الوكيل مسؤولا مسؤولية سياسية عن أعماله في البرلمان .

ويقترح الآن إنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين في مصر على مثال النظام المتبع في إنجلترا .

وبدسى أنه لا يطلب إنشاءها لجميع الوزارات . بل يقتصر في ذلك على الوزارات التي تسوغ أعمالها البرلمانية ضم مثل هذا المساعد . وليس ثمة مانع ، في الأحوال التي لا يكون فيها عمل الوزارة الواحدة بالتمسك الذي يستغرق جهده وكيل وزارة برلماني رؤى من الضروري تعيينه ، من أن تستند إلى ذلك الوكيل أعمال وزارتين أو أكثر .

ولما كان وكيل الوزارة البرلماني متصلا بالبرلمان والإدارة في الوقت الواحد ، فمن الضروري تعديد اختصاصاته ، مسترشدين في ذلك بالنظم الدستورية والإدارية المتبعة في البلاد الأخرى .

أما ما يختص بالبرلمان فإن لوكل الوزارة البرلماني ، مهما يكن المجلس الذي هو عضو فيه ، أن يصادق الوزير ويؤيد عنه إطلافا . ويجب له كل الحقوق التي يقرها نظام المجلسين الداخلي للوزراء سواء فيما يتعلق بحق النقطة أم بغير ذلك من الشؤون المتصلة بالحياة البرلمانية . وله فوق ما تقدم أن يشغل بالمسائل ذات الصيغة السياسية التي يعهد الوزير بها إليه .

وأما ما يختص بتأدية الإدارة فإن لوكل الوزارة البرلماني حق الاطلاع على التوقيعات والوثائق التي ترفع إلى الوزير . وله أن يتصل بوكل الوزارة الدائم — أو رؤساء الأقسام استثناء في أحوال الاستعجال — ليكون على بينة من المسائل التي تتأج بالوزارة والتي يجوز أن تكون محل مناقشة في البرلمان أو المسائل التي يعهد بها إليه الوزير ، أو الحصول على البيانات اللازمة لمباشرة أعماله البرلمانية ، كذلك أن يشترك مع وكيل الوزارة الدائم في إعداد مشروعات القوانين التي تقدم إلى البرلمان . وعليه أن يجتنب في كل حال التدخل في الشؤون الإدارية أو فيها بين وكيل الوزارة الدائم ورؤساء الأقسام أو الموظفين التابعين لهم من العلاقات .

ولاشك في أن إضفاء الاختصاصات الحالية لوكلاء الوزارات الدائمين ، من ضرورات العمل الأساسية . فهي تكفل اطراد سير الشؤون الإدارية والمحافظة على التقاليد الإدارية وتظهر ضرورة ذلك وقائمه بوجه خاص في خلال الأزمات الوزارية وعند تغيير التزامات السياسة .

وتستلزم طبيعة نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين أن يعتزل شاغلوه هذه الوظائف منحهم باستقالة الوزارة التي عينوا بها على طلبها مع عدم المساس بالمسؤولية الشخصية التي قد يتعرضون لها في البرلمان . ويسرى عليهم في الحالتين المذكورتين نص المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمسائل الملكية وهي التي قضى بأن من يستقيل من الوزراء وكلاء الوزارات يبادل فيها بمنخص بالمعاش أو المكافأة معاملة الموظفين الذين تلقى وظائفهم .

ذلك هو مرعى الإصلاح المطلوب من إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين .

وحتى تتمكن الحكومة من تحقيق ذلك الإصلاح بمرسوم يقوم على الاعتبارات المتقدمة ، تقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من قانون الانتخاب على الوجه المبين بمشروع القانون المرفق بهذا لكي يقتضى لبعض أعضاء البرلمان أن يباشروا إلى جانب أعمال النيابة في أحد المجلسين وظيفة عامة هي وظيفة وكلاء الوزارات البرلمانية .

ملحق رقم ٧

جلسة الاثنين ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد
إبراهيم غنيمه عضو مجلس الشيوخ عن دائرة منشأة صبرى
بمديرية المنوفية

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ديار الجبل)

تحققت اللجنة من الوجوه الشكلية للطعن وهى :

أولاً - كون الطاعن ناخباً من دائرة الشيخ المطعون فيه .

ثانياً - كون إضاءه الطاعن مصدقاً عليه .

ثالثاً - كون الطعن مقسماً في المياد .

وبذلك رأت اللجنة أن هذا الطعن مقبول شكلاً .

عن الموضوع

تضمن الطعن من حيث الموضوع أن حضرة الشيخ المحترم المطعون
في انتخابه لا تنطبق عليه جميع الاشتراطات الواردة بقانون الانتخاب
في المادة ٥٥ ونص الطاعن بالذكر شرطاً من هذه الشروط أن الشيخ
المطعون في انتخابه لا يدفع عن أملاكه الضريبة المقررة في القانون .

وقدم حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه مذكرة تتضمن أنه : (أولاً)
عن طبقة كبار العلماء ، (ثانياً) من طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل
من مائة وخمسين جنيهاً في العام . وشرح في مذكرته كونه من طبقة كبار
العلماء .

ورأت اللجنة أن تجاوز بحث طبقة كبار العلماء حتى تبحث طبقة الملاك
الذين يؤدون الضريبة المحددة لأن بحث الشرط الثانى أيسر مادياً من بحث
الشرط الأول .

وبمقتضى انطباق الشرط الثانى على حضرة الشيخ المحترم تبين أنه يؤدى
ضرائب الأموال الأميرية ومجالس المديرية والخفروا أن مجموع هذه الضرائب
يزيد على مبلغ ١٥٠ جنيهاً على التفصيل المبين في محضر اللجنة القرعية .

ورأت اللجنة أولاً اعتبار ضريقتى الخفرو ومجلس المديرية ضمن مشمولات
كلمة ضريبة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الانتخاب .
وعلى ذلك يكون حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه يؤدى ضريبة لا تقل
عن مائة وخمسين جنيهاً في العام وأنه من طبقة الملاك الذين يؤدون هذه
الضريبة ويجوز انتخابهم أعضاء مجلس الشيوخ .

ورأت اللجنة بعد ظهور انطباق هذا الوصف على الشيخ المطعون في
انتخابه الاكتفاء بذلك وألا تتعرض لبحث انطباق وصف كبار العلماء لأن
هذا البحث متشعب متسع وهو موضوع اختلاف كبير في أنظار الباحثين
لا داعى له مع تحقق أنه من طبقة الملاك .

وعلى ذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن ومحو انتخاب حضرة الشيخ
المحترم محمد السيد إبراهيم غنيمه عضواً بمجلس الشيوخ ما

رئيس اللجنة

حسن نيه المصرى

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمه

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه لعلكم فؤاد يبرئ ذكرى بعبثه تبع منشأة صبرى محرك قويسنا
ناخب لدائرة منشأة صبرى منوفية الشيوخ .

أعرض الآتى :

ضد

حضرة الشيخ محمد السيد غنيمه المتضرب عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة
منشأة صبرى مديرية المنوفية .

الموضوع

الشيخ المذكور انتخب عضواً للشيوخ وهو لا تتوفر فيه الشروط العضوية
للاسباب الآتية :

١ - قانون الانتخاب الصادر بمرسوم بقانون نمر ١٤٨ سنة ١٩٣٥
يخضع في المادة ٥٥ منه أن يكون عضو الشيوخ بالفقرة الأولى (١)
من إحدى الهيئات الآتية :

(١) الوزراء .

(٢) المهتمين السياسيين .

(٣) رؤساء مجالس النواب .

(٤) وكلاء الوزارات الخ .

ورد الطعن لرئاسة المجلس يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦ مصلحا عليه من محكمة
دشنا الأهلية .

الجنة

اطلعت اللجنة على هذا الطعن فتبين لها أنه ورد لرئاسة المجلس بالبريد
الموصى عليه في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم ٢٤
مايو سنة ١٩٣٦ فبحثت اللجنة في كيفية تقديم الطعن ومضى بتبر هذا التقديم
قانونيا فأسفر بحثها عن تقرير المبدأ الآتي :

تقرير المبدأ

فما يتعلق بالمدة المقررة لتقديم الطعن في الانتخابات

وضعت المادة ٥٧ من قانون الانتخاب أربع قواعد وهي :

(١) أن المجلس وحده هو الذي يختص بالفصل في صحة النيابة .
(ب) لكل ناخب حق إبطال الانتخاب بطلب مسبب يصدر فيه على
إمضائه .

(ج) وجوب تقديم طلب إبطال الانتخاب لرئيس المجلس .

(د) وجوب تقديم هذا الطلب في مدة خمسة عشر يوما على الأكثر
من اليوم التالي لإعلان النتيجة .

قد وضع الشارع هذه الحدود والتبديد حتى لا يكون الطعن ثمر مقيد
بشروط أو غير موقوف بأجل محدود حرصا على استقرار الأمر ومعرفة من
هو العضو الذي انتخب انتخاب صحيحا ومن هو العضو الذي كان انتخابه بإطلا
فتحت النيابة عن الأمة وتقسيم الأعمال .

وقد حدد القانون أجل الطعن بخمسة عشر يوما من اليوم التالي لإعلان
النتيجة وقد شرط لقبول الطلب وجوب تقديمه في مدى خمسة عشر يوما
على الأكثر ، فيرى من ذلك أنه أحاط الطعن بقبول وهي تمين جهة
الاختصاص للفصل في الطعن وتسيب طلب الطعن والتصديق على إمضاء
الطاعن ووجوب تقديم الطلب إلى رئيس المجلس في مدة خمسة عشر يوما
على الأكثر .

فمن ذلك يرى أنه قيد الطلب بوجوب تقديمه في ميعاد محدود والوجوب
يقيد أن الشارع حرص على الميعاد حرصا شديدا وجعل المدة حتمية ثم أردفها
بقوله " على الأكثر " حتى لا يتطرق أي شك في حتمها .

ويلاحظ أن الشارع في جميع الحالات التي حدد فيها مواعيد للإجراءات
كان حرصا في بيان المكان الذي يجب أن يحصل فيه الإجراء والمحل الذي
فيه حالته هو رئاسة المجلس فيجب إذن وصول الطلب إليه في مدة هذه
الجنة عشر يوما حتى يعتبر التقديم قانونيا .

والشيخ المذكور لا تنطبق عليه أي صفة من الصفات المذكورة بالفقرة
الأولى ، والفقرة الثانية تنص على الميزات الآتية :

بكالرياء — الرؤساء الروحانيين — الضباط المتقاعدين من رتبة لواء —
أعضاء مجلس النواب الذي قضوا مدتين في النيابة — الملاك الذين يدفعون
ضريبة لا تقل عن ١٥٠ ج . م في العام الخ .

والشيخ المذكور لا تنطبق عليه جميع هذه الاشتراطات :
أما لا لا يدفع عليها هذه الضريبة وسقدم كشفا من مديرية الموقوفة
بأموال الشيخ المذكور يتضح منها أن كل هذه الأسباب صحيحة .

فهذه الأسباب :

ولأ سبب التي تذكرها عند التحقيق تنص قبول هذا الطعن وتحقيقه
والترتيب لطلان عضوية الشيخ المذكور .
وتغضوا بقبول عظيم الاحترام ما

الطاعن

فؤاد بيومي ذكرى

محكمة السيدة الأهلية

محضر تصديق نمرة ١٠٤١ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ حضر قلم الكتاب فؤاد بيومي
ذكرى أفندي المقر بالطنن ووقع بإمضائه على هذا الإقرار أمانا وهو معروف
شخصيا بالحضرة صاحب المزة حسن محمد بك قاضي المحكمة ولقام التصديق ما
كتب المحكمة

ملحق رقم ٨

جلسة الاثنين ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعن

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار حسن عمران أفندي
عضو المجلس عن دائرة دشنا رقم ٢

(المقررة لشيخ المحترم الأستاذ عبد الجبار)

أعلنت نتيجة الانتخاب في يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

مبدأ الطعن يتبدى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويتبين في ٢٢ منه ويبدأ
إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظرا لأن يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٦ كان عطلة رسمية .

محكمة دشنا الجزئية الأهلية

محضر تصديق نمرة ٣٨١ سنة ١٩٣٦

لأنه في يوم الخميس ٢١ مايو سنة ١٩٣٦

أما أي أبا إبراهيم فهي كاتب المحكمة حضر عبد اللاه حسن إسماعيل من
كوم شافع تبع الحفاية بجرى ووقع بجمعة على هذا التقرير بحضور كل
من عبد العزيز محمد أفندي خليل من كوم شافع ومحمد محمد عبد الرحيم من
الرئيسة الشاهدان المتيان لصحة شخصية الطاعن الموقفين متاعلى هذا المحضر
وبذا تم التصديق ٤

كاتب المحكمة

إمضاء

إبراهيم فهي

الشاهدين

عبد العزيز محمد خليل

محمد محمد عبد الرحيم

ملحق رقم ٩

جلسة الاثنين ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥

(١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون ينقل رفات المغفور له سعد زغلول باشا إلى "مخرج سعد"
وتخصيص الضريح المذكور للدفن وزوجوه من بعده دون غيرها

(المقرر حصة الشيخ المحترم أنطون الجبل بك) -

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ على لجنة المالية
مشروع قانون وارد من مجلس النواب بشأن نقل رفات المغفور له سعد
زغلول باشا إلى "مخرج سعد" لتنتظره اللجنة بطريق الاستعجال على أن
يعرض تقريرها على المجلس في هذه الجلسة نفسها .

وقد اجتمعت اللجنة في إنشاء لجنة المجلس ومبحث مشروع القانون
المذكور بعد أن اطلعت على الوثائق المراقبة له ثم استعرضت كل ما صرحنا
الموضوع من إيجابيات . وبعد أن تم لها الرأي في المشروع رأيت أن تتقدم
إلى هيئة المجلس الموقر بما يأتي :

أماحت الأمم التمدنية ذكرى عظمتها بمظاهر التكرم واتخذت كل أمة
منها لهذا التكرم مظهرا خاصا يتفق وتقاليدها وطبيعتها بطق مدنيها . وهي
وإن اختلفت في مظاهر التكرم فقد اجتمعت كلها حول فكرة .

وإذا كانت مجئ التكرم تحمله لعظمة الوطنيين ذكراهم فإنها من أشد
الخواف أثرا في الشعب تثير حبه وتذكر حساسه وتعدى فيه الروح الوطنية
إذ يقرأ صفحات تاريخه الحميد في الآثار التذكارية المسالمة أمامه .

فعل هذا لا يمكن اعتبار لإرسال عريضة الطلب بالبريد قديما قانونيا
وتكون العبرة بتقدمه إلى رئاسة المجلس وقبل نوات الخمسة عشر يوما ، ولا فرق
بين أن يرسل الطعن بالبريد ، أو رسول ، أو أن يقدمه الطاعن بنفسه إلى المجلس .
والقواعد العامة صريحة والمادة فوق هذا وفذاك لا تحتمل أي شك
في تفسيرها وهو أنه يجب أن تصل عريضة الطعن للرئاسة في المدة
المحددة .

وبناء على هذا المبدأ يكون الطعن قد ورد بعد المبدأ .

هذا إلى ما تبين للجنة من كتاب وزارة الداخلية رقم ٧ بإدارة أن مقدم
الطعن غير مفيد لمداول الانتخاب . وقد ظهر من صورة شهادة الميلاد التي
أرسلتها مديرية قنا بناء على طلب اللجنة أن حضرة الطعون في انتخابه قد
جاءت سن الأربعين إذ ثبت منها أنه ولد في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩١

لذلك :

قررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن ٤

رئيس اللجنة

حسن تيه المصري

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم

عبد الستار حسن عمران أفندي

حضرة صاحب المسائل رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف برفع هذا المالك عبد اللاه حسن إسماعيل من كوم شافع تبع
الحفاية بجرى مركزا مديرية قنا .

للتشرف بالآتي :

بما أن حضرة عبد الستار أفندي حسن عمران قد انتخب عضوا لمجلس
الشيوخ من دائرة دشنا بتاريخ ٧ الجاري وبما أنه لا يجوز قانونا لأي كان أن
يرشح نفسه لعضوية هذا المجلس إلا إذا كان بالغا من العمر أربعين سنة كاملة
وأن حضرته يبلغ من العمر تسعة وثلاثون سنة وسبعة أشهر لأنه من مواليد
شهر نوفمبر سنة ١٨٩٦ ميلادية فضلا على أنه لا يصح لحضرة عضو مجلس
النواب أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ إلا إذا كان فاز في انتخاب
عضوية مجلس النواب ثلاثة مرات متواليات وأن حضرته فاز في انتخاب
مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ثم سقط في انتخاب سنة ١٩٢٥ ثم نجح في انتخاب
سنة ١٩٢٦ وانتخاب سنة ١٩٢٩ فلذلك يتبع نجاحه ثلاثة مرات متواليات
إلا إذا احتسب له نجاحه في انتخاب ٢ مايو سنة ١٩٣٦ وأن هذا الانتخاب
الأخير لا يصح أن يحسب لحضرته لأنه ترشح قبل أن ينجح بجناحه الأخير .

لذلك :

أنتس من معاليكم إسقاط عضويته .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ٤

الطاعن

ختم

(المادة الثانية)

عل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون الذى يصبح نافذا بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بختام الدولة وأنت بشرى فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة صاحبة الصمة حم المغفور له سعد زغلول باشا

أتشرف بأن أبلغ عصمتك أن مجلس الوزراء ، اعتازا بدين مصر نحو الزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا وإكبارا لما أثره عليها وتخليدا لذكراه ، قرر أن ينقل رفاقه من مقرها الحاضر إلى الضريح الذى يحجور سكنته بيت الأمة والذي سوف يحمل اسمه .

ولما كان الضريح المذكور قد بنى لهذا الغرض وحده وكان من الواجب أن ينظر وفقا على ذلك بحيث لا يشارك سمنا فيه أحد إلا زوجه وشريكه الخالصة فى حياته . بعد عمر طويل إن شاء الله . فقد قرر مجلس الوزراء أن يستصدر قانونا يثبت هذا التخصيص .

وقد عهد إلى مجلس الوزراء بالتاس إذن عصمتك فى ذلك النقل ، وإنه ليسعدنى أن يقع هذا القرار من عصمتك موقع الرضى وأنت تجدى فيه لذكرى الفقيد العظيم بعض الوفاء وتفصك بعض الغناء .

وأرجو أن تتفضل بقبول عظيم احترامى وفاقى إخلاصى وصادق تيمنى ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

١٢ يونيه سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

تشرفت بكتاب دولكم الرقيق الذى تبلى به قرار مجلس الوزراء بنقل رفات زوجى المغفور له سعد زغلول باشا إلى الضريح الذى بنى من أجله وقد كان لهذا القرار أبلغ الأثر فى نفسى . فلدولكم وللجلس جميعا أوفر الشكر وأجزل الحمد .

عل أنى نظرا للحوادث التى جرت فى هذا الشأن . وشعورا بواجبى نحو قضدى وقعيد البلاد . لا يسنى أن أذكر بهذا النقل إلا إذا كنت مل بهين من أن ما تخضع بقراره من تخصيص الضريح زوجى وبى . ينظر باقيا أبد الدهر . فإن تكفل القانون بذلك فخا وكرامة .

وعندى أنه مهما تكن حرمة مثل هذا القانون فى ذاته فإنه يجب أن تصان وأن توطد بالإشارة فى صلبه إلى هذا الشرط الذى لا أرى بداهته

ومصر التى خلد فراعينا وملوكها وسلاطينها ذكراهم بما أقاموا فى الماضى من آثار ، بلدية فى عصر نهضتها الحديثة بأن تذكر لرضيها الأكبر تشرفه علم الجهاد ونهضته بالعود عن حقوقها والدفاع عن حريتها واستقلالها مستوية بكل صمم مستعذبا كل تضجعة .

تذكر مصر الحديثة كل ذلك وهى تريد أن تذكرها الأجيال القادمة .

ومصر التى تحفظ سعدا وتنقل رفاقه إلى الضريح المذلل تعرف بما كان له من آثار باهرة وأعمال خالدة اعتف بها البعيد قبل القريب فى حياته وعماته .

ولجنة المالية إذ توافق اليوم على مشروع القانون المعروض وتطلب إلى المجلس إقراره بصفة مستعجلة إنما تشرف بالفضل لمؤسس التقاليد البرلمانية فى مصر ومدعم مبادئها ومنشئ أوضاعها وهى واثقة بأنها تبرع عن أمنية عزيزة على قلوبكم وعلى قلوب الأمة .

ولقد سبق البرلمان أن قرر عام ١٩٢٧ تخليد ذكرى زعيم الأمة الأكبر وأصدر فى ذلك قرارات ليس مشروع القانون المعروض إلا تكملة لها .

لكل هذا توافق اللجنة على مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب وترى المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . قد صممتا عليه وأصدرتا :

(للمادة الأولى)

تنقل رفات المغفور له سعد زغلول باشا إلى ضريح سعد باحتفال رسمى فى بقعة الدلة يوم الجمعة ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٩ يونيه سنة ١٩٣٦) .

ويكون الضريح المذكور مبانيه وحرمه طبقا للرسم الموضوع لها وطبقا للشرط المقر فى الكتاتين المرتقتين بهذا القانون خصصا على وجه الدولام فى : فور له وزوجه من بعده دون غيرهما .

إلى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٥٥٠٠٠٠٠

حضرة صاحبة العصمة حرم المغفور له سعد زغلول باشا

أتشرف بأن أبلغ عصمتك أن مجلس الوزراء . اعترافاً بدين مصر نحو
الرحم الأكرم المغفور له سعد زغلول باشا وإكباراً لما آثره عليها وعظيماً لذكراه .
قرر أن ينقل رفاة من مقعدها الحاضر إلى الضريح الذي بنى بجوار مسكنه
بيت الأمة والذي سوف يحمل اسمه .

ولما كان الضريح المذكور قد بنى لهذا الغرض وحده وكان من الواجب
أن ينظر وقفاً على ذلك بحيث لا يشارك سداً فيه أحد إلا زوجته وشريكه
الخاصة في حياته . بعد عمر طويل إن شاء الله . فقد قرر مجلس الوزراء
أن يستصدر قانوناً يثبت هذا التخصيص .

وقد عهد إلى مجلس الوزراء بإقتاس إنعصمتك في ذلك النقل . وإتاه
ليسكن أن يقع هذا القرار من عصمتك موقع الرضى وأن تجدى فيه لذكرى
القعيد العظيم بعض الوفاء ولنفسك بعض العزاء .

وأرجو أن تتفضل بقبول عظيم احترامى وقاتنى إخلاصى وصادق تمنياتى ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

١٢ يونيو سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

تشرفت بكاتب دولتك الرقيق الذى تبلغنى به قرار مجلس الوزراء بنقل رفات
زوجه المغفور له سعد زغلول باشا إلى الضريح الذى بنى من أجله وقد كان
لهذا القرار أبلغ الأثر فى نفسى . فلدولتك وللمجلس جميعاً أوفوا الشكر وأجزل الحمد .

على أتى نظراً للحوادث التى جرت في هذا الشأن . وشعوراً بواجبى نحو
فقيدى وقيد البلاد . لا يسعنى أن آذن بهذا النقل إلا إذا كنت على يقين من
أن ما تفضلتم بتقريره من تخصيص الضريح لزوجه وبى . يظل باقياً أبداً
الدهر . فإن تكفل القانون بذلك لحياً وكرامة .

وعندى أنه مهما تكن حرمة مثل هذا القانون في ذاته فإنه يجب أن
تصان وأن توطد بالإشارة في صلبه إلى هذا الشرط الذى لا أرى بداً منه
أو متلوحة عنه . فإن فسلمت فقد جعلتم تغيير القانون أو تعديله ممن هم به
قضا للمهد . ونكتا بالوعد وكفى بالله شديداً .

وتفضلوا دولتك بقبول قاتنى الاحترام ما

صفيه زغلول

١٢ يونيو سنة ١٩٣٦

أو متلوحة عنه . فإن فسلمت فقد جعلتم تغيير القانون أو تعديله ممن هم به
قضا للمهد . ونكتا بالوعد وكفى بالله شديداً .

وتفضلوا دولتك بقبول قاتنى الاحترام ما

صفيه زغلول

١٢ يونيو سنة ١٩٣٦

مرسوم بمشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على الكاين المتبادلين بين صاحب الدولة رئيس مجلس
الوزراء وصاحبة العصمة حرم المغفور له سعد زغلول باشا بشأن نقل رفات
الرحم المغفور له إلى الضريح الذى بنى من أجله وتخصيص ذلك الضريح على
وجه الدوام له ولزوجه من بعده .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وما اقتضى المجلس المذكور .

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقرم إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

تنقل رفات المغفور له سعد زغلول باشا إلى ضريح سعد باحتفال رسمى
على نفقة الدولة يوم الجمعة ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٩ يونيو
سنة ١٩٣٦) .

ويكون الضريح المذكور طبقاً للشرط المقرر فى الكاين المرفقين ههنا
القانون مخصصاً على وجه الدوام لنفس المغفور له وزوجه من بعده دون غيرها .

(المادة الثانية)

على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون ما

مدرى ما بين فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

ملحق رقم ١٠

جلسة الأربعاء ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(أول يولية سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحين اللذين أحصتهما اللجنة بجلسته ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦

(المقرر حصره الشيخ المهتم الدكتور محمد حسن مكي بك)

عن الاقتراح رقم ١ — المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية بالمحلة الكبرى والذي أحاله المجلس على اللجنة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦

رأت اللجنة قبل أن تبحث في الاقتراحات المقدمة إليها أن تعقد ما يكون مقبولا منها وما لا يكون مقبولا ورأت أن تستأنس بما أبداه البرلمان في ظل دستور سنة ١٩٣٢ من قرارات في هذا الشأن فاطلعت على مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس النواب التي انعقدت في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٧ برئاسة حضرة صاحب الدولة المغفور له سعد زغلول باشا فألفت أمامها بحثا مستوفيا غاية الاستيفاء في الموضوع فانت به لجنة التحقيق التي كانت مشكلة في ذلك الوقت برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وتناقش فيه المجلس بعد أن اتصلت اللجنة بالحكومة وقد أقر المجلس في الأمر المبادئ الآتية :

أولا — إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح رغبة وفي هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها فليس أن تمنع المجلس بالمسبب التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقترحه قديرا مع عدم المساس بمبدأ المسؤولية الوزارية .

ثانيا — يشترط لقبول اقتراح رغبة توفر شرطين : (أحدهما) أن يكون ضروريا ، (ثانيا) أن يكون تنفيذه ممكنا بمعنى أنه لا يهتق الميزانية ولا يبطل مشروعا أو مشروعات ألزم منه وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لائحة المجلس الداخلية .

ثالثا — تشير اللجنة بأخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراع عليه .
رابعا — بعد قبول كل اقتراح يستدعي فتح احتداد غير وارد بالميزانية يقتصر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب الاحتاد اللازم له فوراً أو إدراجها في مشروع الميزانية المقبلة .

خاصا — إذا لم يتوفر في الاقتراح شرطا الضرورة وإمكان التنفيذ فليجلس أن يرضه أو أن يعتبره كمرضى من أحد الأفراد المصريين تسمى عليها أحكام المادتين (٢٢) و(١١٦) من الدستور .

ثم قرر المجلس فيما يتعلق بالرغبات التي تدخل في اختصاص الهيئات المحلية التابعة وفي اختصاص مجالس المديرية بنوع خاص ما يأتي :

” في الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية قطعيا فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدؤ فيه رغبات وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية استشاريا فيكون لمجلس النواب الحق في أن يبدؤ فيها رغبات “ .

وبعد المناقشة وتحرير هذه المبادئ نظرت اللجنة في الاقتراح المحول عليها من المجلس والمقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر فقرأت أنه يحول به من المجلس إلى اللجنة مقبول شكلا ومن الجاهل نظره أمام المجلس وأنه اقترح رغبة خاص بـ : زارة المعارف فيحول إلى لجنة المعارف .

نظرت اللجنة في الاقتراح رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد الفايزي بإنشاء مستشفى قروي ببلدة الحمودية .

وبناء على ما قرره اللجنة يصدر ببحث الاقتراحات وأثبت بعضها هذا في مشروع الاقتراح رقم ١١٦٦٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر والذي نضر بخصصة اليوم .

نظرت اللجنة في اقتراح — المذكور المحول إليها من المجلس فقرأت أنه يحول به من المجلس إلى اللجنة بقبول شكلا ومن الجاهل نظره أمام المجلس وأنه اقترح رغبة خاص بوزارة الصحة فيحول إلى لجنة الصحة .

ملحق

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحين

اللذين فصلت فيهما اللجنة في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ١

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيخ
مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عن دائرة المحلة الكبرى
يعرض الآتي :

مرکز الصحة الكبرى من أكبر مراكز مديرية الغربية والمحلة الكبرى عاصمة المركز أكبر البلاد في تلك المديرية خصوصا بعد وجود منشآت بنيت معه فيها وأهمها شركة النزل والنسيج وقد بلغ عدد المشتغلين في هذه الشركات نحو العشرين ألفا وهذه الشركات وموظفون كثيرون مقيمون بالبلدة المذكورة وهؤلاء يحتاجون لمدرسة ابتدائية وثانوية لتربية أولادهم وأهالي تلك البلدة وأهالي المركز .

لذلك اقترح إنشاء مدرسة ابتدائية ومدسة ثانوية بجنو المحلة الكبرى وأرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس ليقرره ما يراه .

وعضوا بقبول تحياتى

٩ يونيه سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

نص الاقتراح رقم ٢

اقتراح مقدم من عبد المغازى باشا عضو مجلس الشيوخ إلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ الموقر لعرضه على هيئة المجلس :

إن بلدة الحمردية مركز كبير ويحيط بها بلاد كثيرة لا يقل عدد سكانها عن المائة ألف نسمة وهي في حاجة قصوى لعمل مستشفى قوى أسوة بالمراكز الأخرى . فربما نأى إلى هيئة المجلس الموقر الموافقة على إنشاء هذا المستشفى رحمة بسكان تلك الجهات .

وعضوا بقبول فائق الاحترام

عبد مغازى

١٢ يونيه سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١١

جلسة الأربعاء ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(أول يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

من العرائض التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦

(المقتضىة للشيخ المحترم الدكتور عبد حسين جيك بك) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة :

هرضة رقم ٩ - مقدمة من محمد حامد وآخرين من أهالي التناجين يتطلعون من نقص أجورهم .

رأت اللجنة رفضها لخالفاتها لنص المادة (٢٧) من الدستور والمادة (٩٥) من اللائحة الداخلية .

هرضة رقم ٢ - مقدمة من محمد حسن لاذ طلب التحقيق مع عمدة المامرة مركز المحلة الكبرى لكثرة مشاغبه وتسخير الأهالي لخدمته .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها للقاعدة الأولى من المادة (٢٢) من الدستور وأن مقدمت العريضة غير مصرى .

هرضة رقم ٣ - مقدمة من يوسف يونس موصل وآخرين عن أصحاب السيارات بطلب إلغاء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بضريبة السيارات .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها للمادة (٢٢) من الدستور .

هرضة رقم ٤ - مقدمة من حسين عبد ابراهيم قاسم عن أهالى إداكو والمعية بطلب تنفيذ مشروع توصيل مياه الرى بإداكو .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها للمادتين (٢٢) و (١٣٢) من الدستور .

هرضة رقم ٥ - مقدمة من محمد محمود التلاوى الموظف بالمهاكم الشرعية وآخرين يتطلعون من قرار وزارة الحفانية الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ بحرماتهم من تولى مناصب القضاء وقصرها على علماء التخصص .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها للمادة (٢٢) من الدستور .

هرضة رقم ٧ - مقدمة من محمد حسين جوهر مدرس بمدرسة شرعين الابتدائية وآخرين وبصفتهم موظفي مجالس المديرية يطالبون تطبيق قرار وزارة الداخلية الخاص بوضع رجال التعليم الأولي في كادرم ورواتبهم القديمة بصفة شخصية عليهم حتى يتأهل كل نصيبه من العلاوات .

قررت اللجنة رفض العريضة لخالفاتها للمادة (٢٢) من الدستور .

هرضة رقم ٨ - مقدمة من حاسي عثمان حاكم من بندر قنا ويطلب تعديل قانون رد الاعتبار .

قررت اللجنة رفض العريضة حيث للاحق لافراد في اقتراحات بمشروعات قوانين .

هرضة رقم ٩ - مقدمة من أبو الفضل حسين من محلة زيد مركز سمود يتظلم من الحكم الصادر ضده غاييا من مجلس تأديب مديرية الغربية لفصله من الخدمة ويطلب إعادة التحقيق .

قررت اللجنة رفض العريضة لأنها غير قانونية .

العريضان اللتان رأت اللجنة إحالتها على البان والوزارات المختلفة :

هرضة رقم ٦ - مقدمة من عبد الله سالم عبد حاجب وقراش سابقا بالمهاكم الشرعية وخفي بترك التسليف الزراعى الآن بإتاي البارود ويطلب صرف مكافأته التي يستحقها عن مدة خدمته بالمهاكم الشرعية أو إعادته إلى وظيفته التي كان بها قبل الفصل .

قررت اللجنة تحويلها إلى وزارة الحفانية لتقديم الإيضاحات الخاصة بها طبقا للمادة (٩٣) من اللائحة الداخلية .

هرضة رقم ١٠ - مقدمة من أحمد محمد كامل بالجامعة المصرية وآخرين يطالبون بتعميم استعمال عربات الدزل بلجيه ركاب خط حلوان مع تعديل مواعيد الصباح حتى يتمكن الموظفون من الوصول إلى مصالحهم في المواعيد المناسب .

قررت اللجنة تحويلها إلى وزارة المواصلات .

ملحق رقم ١٢

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(٨ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك
عضو المجلس عن دائرة دكرسن رقم ٥

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجبدي)

عن الشكل

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

مياد الطعن يتدنى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويتبقى في ٢٢ منه .

ويمتد إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظراً لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة
رسمية .

ورد الطعن لرئاسة المجلس يوم ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقاً عليه من
محكمة عابدين الأهلية .

مقدم الطعن مفيد بمداول الانتخاب بتناحية المتزلة بمديرية الدقهلية باسم
عبد المنعم محمد جلبايه .

وأجابت وزارة الداخلية بأنه هو ذاته مقدم الطعن .

تهدم هذا الطعن في المحاد وبالشكل القانوني فهو مقبول شكلاً .

عن الموضوع

يتلخص موضوع هذا الطعن في أن عملية الانتخاب قد أجريت في أكثر
بلاد هذه الدائرة تحت تأثير التهديد والضغط الشديد من مناصري المظنون
في انتخابه ومن رجال الإدارة أيضاً حتى إن الناخبين الذين حضروا إلى بلان
الانتخاب أعطوا أصواتهم على غير رغبتهم خشية الإذناء كما أن معظم الناخبين

قد منحوا تحت تأثير الضغط أو امتنعوا من تلقاء أنفسهم خوف ما يصيبهم
من الاعتداء الذي حصل للكثيرين ممن حضروا عملية الانتخاب ولقد ذكر
الطاعن بأن التهديد والوعيد لم يقتصر على يوم الانتخاب بل إن الأيام السابقة
على يوم الانتخاب كانت مشحونة باعتداءات جسيمة من مناصري المظنون
في انتخابه . وإن الإدارة كانت تؤيد مناصري المظنون فيه بسبب أنه يتصل
بصلة المصاهرة لدولة ورئيس الوزراء السابق (على ماهر باشا) ولأن الذي
تولى الإشراف المباشر لعملية الانتخاب هو حضرة محمود كمال افندي مأمور
المتزلة التي له في مثل هذه الأحوال مواقف معروفة دفعته إليها شهوة
الارتقاء . ولقد ذكر الطاعن أمثلة لذلك منها أن حسن عزام بك عمدة المتزلة
تدخل بنفسه في الانتخاب وأراد إقناع الشيخ أحمد فياض وبكيل صيادي
المتزلة المعروف بترعته الوفدية بالمدول عن رأيه وانتساب المظنون فيه
ولما رفض ذلك أرسل المعمدة شرذمة من النوغاء للاعتداء عليه فاعتدوا
عليه فضلاً وأخطوا منزلته وضربوا أتباعه وقد استنجد بالبوليس الذي لم يفعل
شيئاً علاوة على أن أنصار المظنون فيه كانوا يحيطون ببلان المطرية الخمس
يهتدون الناخبين ويكرهونهم على إعطاء أصواتهم شفواً ومن يخالف ذلك
يضرب . وأنه بالنسبة للتهديد والاعتداءات التي وقعت كانت نسبة الأصوات
التي أعطيت للرشحين أقل بكثير من ربح مجموع عدد الناخبين المقيدين كما
أن مجموع الناخبين لم يصل إلى ثلث عدد الأصوات التي أعطيت في انتخابات
سنة ١٩٣٠

الأسباب

حيث إن كل ما يرتكز عليه الطاعن في أسباب طعنه بمصر في أن عملية
الانتخاب قد تأثرت بالتهديد والضغط على الناخبين من أنصار المظنون فيه
ومن رجال الإدارة .

وحيث إن الطاعن لم يقدم أي دليل على أقواله خصوصاً أنه لم يقدم
بالاحتجاج على هذه الأعمال في محاضر بلان الانتخاب — لأنه لو كان لأقواله
نصيب من الصحة لتقدم إلى كل لجنة وقع فيها تهديد أو ثرق في حرية الانتخاب
وطلب منها إثبات ما يريد في محضرها . أما والطاعن المذكور قد تلقف
مكتوف اللين ولم يكلف نفسه إثبات الوقائع التي تدل على التهديد الذي
برحه — لا في محاضر بلان الانتخاب ولا بتقديم شكوى للإدارة أو لبلانية
في يوم الانتخاب أو قبله — فلا يمكن الأخذ بمجود أقوال لم تؤيد بأية قرينة
من القرائن .

وحيث إنه ظاهر من أسباب الطعن ومن المذكرة الملحقة به بأن التهديد
قد وقع في بلان المطرية الخمس وفي بلان المتزلة الثلاث وفي لجنة ميت النصر
لأن الطاعن لم يذكر وقائع خاصة عن باقي البلان المكونة لهذه الدائرة .

في انتخابه ضد مناصري منافسه، وقد استعمل فيها رجال الإدارة والشرطة والضغط على المندى عليهم تأييدا ونصرة للطلوع فيه فكان الجواب بذلك مسما لمصلحة المعلنون فيه تسميا حكوميا وغير حكومي، ويرجع السبب في خلق رجال الإدارة جوا لصالح المعلنون في انتخابه يرجع إلى ما يمل به رجال الإدارة من صلة المصاهرة التي تربط المعلنون في انتخابه بدولة رئيس الوزراء إذ ذلك (على ماهر باشا) خصوصا وأن الذي تولى الإشراف المباشر على عملية الانتخاب حصرة محمود، فعلى كمال مأمور مركز المغلة الذي له في مثل هذه الأحوال مواقف معروفة دفعته إليها بشوة الارتقاء إلى وظيفة وكيل مديرية بمساعدة المعلنون فيه

ولذلك الأمثلة الآتية على سبيل التمثيل لا على سبيل التصديد :

١ - (١) حدث بالمطرية أن حضر لها قبل الانتخاب يومين الشيخ أحمد فيض وكل صيادي بحيرة المتزلة استعدادا لحضور الانتخاب هو ورجاله وهو رجل معروفة زنته الوفدية وتأيدته لمرشحه . حضر إليه بمنزله عمدة المطرية حسن بك عزام ونفر من أعيانها وحاولوا إقناعه بالمدول عن رأيه والسير معهم في تأييد انتخاب المعلنون فيه هو والصياديون الذين معه ولا يقل مددهم عن ألفين ، ولما لم يقبل هُدوده وتوعدوه وتظاهروا عليه بالشم والسب ثم أرسلوا إليه بسد خروجهم شريطة من الفوجاء فاعتدوا عليه وضربوا أتباعه وأتفروا منزله بإلقاء الطوب عليه . ورغم استجاده بالبوليس لم يفعل شيئا نحو المحافظة على النظام فاضطر إلى الهروب سرا من منزله إلى منزل آخر ظل به إلى انتهاء يوم الانتخاب ، وكان محاصرا من المحصور لم يستطع الخروج كما لم يستطع أحد من رجاله الحضور إلى مقر الانتخاب وحرموا بذلك من إعطاء أصواتهم ثم لم يستطع الخروج إلى محل عمله بالقبوطي تالي يوم الانتخاب إلا تحت حراسة قوة من رجال السواحل أرسلها إليه جناب قومندان المطرية الذي استعجده به بعد أن أعمل البوليس إغاثنه . وقد غلب رجال السواحل من مكان بعيد عن مكان السفر المتأخر . وقام خفية في زورق تابع للسواحل مع قوة من خفر السواحل وانتقل منه إلى لنش الركاب في وسط البحيرة بعيدا عن أنظار المتتبعين .

ب) كان نصار الطاهري بك في يوم الانتخاب محتاطين بالجناس الخس إلى كان مقرها المطرية يهددون الناهين ويكتمونهم على إعطاء أصواتهم شغوا بصوت يسمونه خارج غرفة الانتخاب لصالح المعلنون فيه ، ومن لم يجب ذلك يضرب ويعد بالقوة . كما أن من يسط صوته كاذبا أو يسلط شغوا لنير المعلنون فيه يضرب إثر خروجه من غرفة الانتخاب وكان رجال البوليس في كل ذلك لا يحركون ساكنا ، مع أن ما حدث كان أكثر غل

وحيث إنه رغم أن الطاعن لم يقدم أي دليل أو أية قرينة يؤخذ منها بأن حرية الانتخاب قد تأثرت في هذه الجان - فإنه يفرض صحة أقواله التي لم تؤيد لأن هذا لا يؤثر مطلقا في نتيجة الانتخاب - إذ الواقع أن الفرق بين الأصوات التي أعطيت للطلوع فيه ومنافسه يوم الانتخاب تزيد بكثير من مجموع الناهين في الجان المذكورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويصين رفضه ، بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن ومحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك .

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
إبراهيم الطاهري بك

(تقرير الطعن في انتخابات الشيوخ عن دائرة دكرنس عمرة ٥)

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف برقع هذا لمعاليمك بيد التماس جد جباياه الناخب بناحية المتزلة مركزها دقينية التابعة لدائرة شيوخ دكرنس عمرة ٥ مديرية الدقهلية والمفيد بمجدول انتخاب المتزلة عمرة ١٦ حرف ع .

بالطعن في انتخاب صاحب العزة إبراهيم الطاهري بك عضوا لمجلس الشيوخ عن دائرة دكرنس الذي أعلنت نتيجته في مساء يوم الخميس ٧ مايو سنة ١٩٣٦

أوجه الطعن

(أولا) سارت عملية الانتخاب في أكثر بلاد هذه الدائرة التي كانت بها بلان فرعية تحت تأثير التهديد والضغط الشديد سواء من مناصري المعلنون في انتخابه أو من رجال الإدارة . وكان التأثير شديدا بالغا فكانت نتيجة التأثير على الناهين الذين حضروا فأعطوا أصواتهم على غير رأيهم خشية الإيذاء كما أن الكثيرين منوا تحت تأثير ذلك الضغط وأمتنعوا خوفا من يصيهم من الإيذاء الذي حصل لكثيرين ممن حضروا .

ولم يقتصر التهديد والوعيد على يوم الانتخاب ، بل إن الأيام السابقة له كانت مشحونة بوقائع كثيرة واحتفادات جسيمة من مناصري المعلنون

فكلفت لذلك أترسي في حرية الناخبين كما حصل في اليوم السابق ليوم الانتخاب أن اعتدى فريق الطغون فيل على من كانوا يرون لصالح مرشح الوفد بإقليم المتلة وذلك حين عودتهم ، ذلك الاعتداء الذي أحدث إصابات بلغ فيها في حينها لذكر وأهملت حتى الآن .

(ب) حصل غش في كثير من الجبان أخصبا لجان المتلة والمطرية إذ كان يحضر بعض مناصري مرشح الوفد ومع أنهم مقيدون بالكشوف فإن شيخ البلد الموجود بالجنة كان يتمد إنكار شخصياتهم وكانت النتيجة حرمانهم من إعطاء أصواتهم لا لسبب سوى ما عرف منهم من إصرارهم على اقتباب مرشح الوفد . وسعتمد بيانا بن وصلنا من أسماء هؤلاء .

٣ - حدث في لجنة منية النصر مركز دكرنس أن أعوان الطغون فيه وأخصهم عمدة منية النصر وطاقته الذين هم من كبار الأعيان (متبرزين فرصة عدم وجود مرشح الوفد أو أحد بالناية عنه مباشرة عملية الانتخاب) وقفوا في الطريق المؤدية للجنة بشكل يقي الرب في قلوب الناخبين فكانوا لا يتكلمون ناعبا إلا بعد أخذ العهد عليه باقتباب الطغون فيه شغوا مهديين إياه بالضرب إن لم يفعل ذلك ، وقد اتفق على ذلك أن جميع أصوات اللجنة عدا نحو الأربعة أصوات أعطيت كتابية في أول الأمر فكان جزء أصحابها الضرب جهارا أمام الملا فكان هذا تهديدا ونذرا لكافين للباقيين الذين اضطروا للانتخاب الشغوى لنير من كانوا يقصدون اقتبابه .

٤ - حصل في أكثر الجبان أن حضر عدد يحملون تما كرم فوجدوا أسماهم غير مقيمة بالكشوف المنقولة من جداول الانتخاب وحرمو بذلك من إعطاء أصواتهم لمرشح الوفد ، وقد كانوا ذوي حق في الانتخاب . وكان من بين هؤلاء مغرطون أشرت الجبان على تما كرم بحضورهم وعدم قبول أصواتهم لظهور عدم ورودهم بالكشوف . وستبلغ أسماء هؤلاء فيما بعد على أنهم يظهرون من مقارنة الكشوف بالجداول وعلى الأخص جداول بلسان الجالية التي كان فيها عدد اساطا .

٥ - تخلف في كثير من الجبان وخصوصا بلجان المتلة عدد من الناخبين دون الخامسة والعشرين بحسب سنهم المدرج في تذاكر الانتخاب ومع ذلك فقد أعطوا أصواتهم لأنهم مقيدون في الكشوف على أن هذا غير جائز لأنهم غير حائزين السن المجيزة للانتخاب ولأن إدراجهم كان بغير حق .

وبناء على جميع ما تقدم تكون عمليات الانتخاب غير صحيحة وتكون النتيجة التي أعلنت بموجبها باقتباب إبراهيم الطاهري بك شيئا لثائرة دكرنس قبيحة باطلة .

سمع منهم . ومن ذلك ما حصل للشيخ محمد بطل والشيخ محمد إسماعيل وثالث معهما من الضمير عند توجيههم مع عدد كبير من ناحية الضمير لإعطاء أصواتهم في لجنة المجلس المحلي بالمطرية فإن هؤلاء الثلاثة ضربوا ضربا مبرحا من اولاد عمدة المطرية ومن نؤاد الجيار وابنه وآخرين ومنعوا بذلك من إعطاء أصواتهم فاعادوا وعاد معهم أكثر أهالي القرى النائية لجبان المطرية ومن بينهم ناحية أولاد صبور التي أرسل عمدتها على أثر ذلك إشارة رسمية للملاحظ نقطة المطرية أخطره فيها بأن أهالي ناحية أولاد صبور توجهوا للمطرية لإبداء أصواتهم فوجدوا أهالي المطرية يضربون أهالي الضمير فأرعدوا بدون تصويت خوفا من الضرب ، ومع ذلك فإن رجال الحفظ لم يحركوا سا كالمع هذا المدون .

(ج) كان بالطريق الزراعي الموصل للمطرية وأقليم المتلة عدد كبير من السوق يحملون عصيا استحضروا خصيصا من جانب الطغون في اقتسابه للاعتداء على كل مناصري مرشح الوفد حين فحاهم للانتخاب أو من يظهر أنه اتقاه عند عودته ، وقد أدى ذلك إلى منع كثيرين من حضور عمليات الانتخاب بل منوا بالقوة سيارات كانت تحمل ناخبين مناصرين لمرشح الوفد ولم يستطيعوا المرور إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتحت إشراف قوة البوليس التي كانت حاضرة من المديرية والتي استبعد بها بواسطة حضرة الأستاذ طاهر افندي عبد الكريم الحامي .

وعما يلاحظ كثيعة للاعتداءات السابقة أن الأصوات التي أعطيت على الأخص في الخمس بلجان التي كانت بالمطرية (مع ما حصل في أكثرها من غش) كانت قليلة جدا بالنسبة لمجموع عدد الناخبين المقيدين حيث لم يصل عدد الأصوات التي أثبت حضورها ربع مجموع الناخبين ولم يصل إلى ثلث عدد الأصوات التي أعطيت في انتخابات سنة ١٩٣٠

(د) لم يوزع عمدة المطرية تذاكر الانتخاب بل أقيمت مع المناشج وكانوا لا يسلمون تذكرة إلا لن يماهدم على اقتباب الطغون فيه .

٢ - (١) حدث في الأيام السابقة ليوم الانتخاب عدة اعتداءات من أنصار الطغون فيه وأخصهم رجال عائلة السودة ضد أنصار مرشح الوفد وقد بلغت لرجال الإدارة فكان أكثرها على إهمالا بالكلية وبضبا يحقق تحقيقا عكيا غير زيه .

وقد بلغ من جرأة رجال الإدارة وتجيزم لمناصرة الطغون فيه واضطهادهم للفريق الآخر أنهم أتوا بعدد كبير من أنصار مرشح الوفد لحجزهم بالمركز ومقدم قبل يوم الانتخاب

تتم هذا العمل في الميدان وبالشكل القانوني فهو مقبول شكلا .

وفيا يتحقق بالموضوع فقد بنى العمل على ثلاثة أسباب مبنية بعرضة العمل الملحق بهذا التقرير وقد بحثت اللجنة هذه الأسباب فترأت أن مجرد وجود اللجنة في منزل نعى المظنون عليه لا يقوم سببا بذاته لإبطال الانتخاب في هذه الدائرة إلا إذا ثبت أن هناك تأثيرا فعليا في عملية الانتخاب وهو ما لم يثبت وأن باقى أوجه العمل كلها وقائع لم يتقدم عليها أى دليل ماضى فضلا عن أنه من المبادئ المقررة التي سارت عليها لجنة المظنون بمجلس الشيوخ والتواب أن المظنون التي اشغلت على ذكر وقائع كان من الواجب للاخذ بها : أن يتسلك ذوو الشأن عند حصولها وإثباتها في محاضر بلان الانتخاب وقت عملية الانتخاب كما أنه بالإطلاع على محاضر بلان الانتخاب بمنشأة للموم يقسمها ويندر منافعها وبكفر المداور لم تجد اللجنة فيها أية قرينة تعزز أحوال الطامن ووجه شهادته لا سيما وقد كان هو بنفسه عضوا في لجنة مركز منافع القرية ثم عضوا بلجنة مركز منافع العامة ولم يطلب إثبات شيء مما يدعيه في طعنه في محاضر المجتئين المذكورين .

لذلك :

قررت اللجنة بالإجماع رفض العمل ومحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصرى

نص الطعن

المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يتقدم لدولتكم ووجه شهادته ناخب بندر منافع التابعة لدائرة الشيوخ نورة • في عدم صحة انتخاب حضرة عبد الرحمن الموم بك للأسباب الآتية :

أولا - دوائر الانتخاب القرية بمنشأة الموم كانت بمنزل سعاده أخيه صالح باشا الموم وأنت عدد من كان حاضرا لا يوازي عشر الأصوات التي أعلنت .

ثانيا - بنتو منافع لم يحضر منه ناخبون وكانوا يحضرون ناس غير القاطنين .

ثالثا - دائرة كفر المداور التي كانت بمنزل المصعة لم يحضر فيها أكثر من مائة نفر والنتيجة أعلنت لى عدد ١٦٦ و١٠ ناخب .

بناء عليه :

أرجو بعد التحقيق من صحة قول هذا إلغاء انتخاب حضرة عبد الرحمن بك لسبب .

وتفضلوا دولتكم بقبول استراعى ما

(امضاء)

وجهه شهادته بمنفذه

١١ مايو سنة ١٩٢٦

لذلك :

تتمس نظر هذا العمل بمعرفة مجلس الشيوخ لتحقيقه والتقرير بقبوله وبإلغاء انتخاب الطامرى بك وبإعادة عملية الانتخاب في دائرة ذكرنس على وجه صحيح ما

مقدم الطعن

عبد المتعال محمد جلايه •

الشهود

حسن أحد الكوى (امضاء)

(امضاء)

محمد توفيق (امضاء)

محكمة عابدين الجزئية الأهلية

محضر تصديق نورة ١٨٧١ سنة ١٩٢٦

إنه في يوم الثلاثاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ قد تم التوقيع على هذا من عبد المتعال افندى محمد جلايه الطامن أمام وأمام شاهده ولنا زم التصديق ما

المصتق
(امضاء)

(ختم المحكمة)

ملحق رقم ١٣

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(٨ يولية سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن العمل المقدم من وجهه شهادته في حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك عضو المجلس من دائرة منافع رقم •

المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجدى •

أعلنت نتيجة انتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

مبدأ العمل ينتدى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويتبقى في ٢٢ منه ويتبد إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظرا لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة رسمية .

ورد العمل لرئاسة المجلس يوم ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقا عليه من محكمة منافع الأهلية .

مقدم الطعن مقيد بمبدأل الانتخاب بندر منافع باسم وجهه شهادته وأجابت وزارة الداخلية بأنه هو ذاته مقدم الطعن .

سنة ١٩٣٦ ولكن حصل التنازل عنه بالطلب المؤرخ في ١١ مايو سنة ١٩٣٦ أى في اليوم الذى تقدم فيه الطعن للجلس من حضرة مؤوض ابراهيم جاد المولى بك وقد جاء في التنازل المذكور (أن الانتخاب قد انتهى بفوز حضرة عبد الرحمن للموم بك بأغلبية هائلة وأن الاستقرار في تحقيق البلاغ لا يعود من وراءه أية فائدة عامة أو خاصة بل سيترتب عليه حتى إثارة الأحقاد والفتن مما لا مصلحة لأحد فيه) كما طلب في نهاية التنازل اعتبار البلاغ كأنه لم يكن بالإشارة بحفظه للأسباب مألوفة الذكر ، وعلى ذلك قررت النيابة حفظ الأوراق إداريا في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٦ بعد التحقق من أن التنازل مقدم من نفس صاحب البلاغ .

وحيث إن تنازل المناقش عن البلاغ وتقرير النيابة بحفظه يصلح سببا لحفظ البلاغ وعدم تحقيقه إلا أن اللجنة ترى ألا يؤثر ذلك عليها في رفض الطعن .

فتابعت بحث الموضوع وظهر لها بعد الاطلاع على أوراق الطعن المتقدم بالثبات ضد حضرة العضد المتصرف عبد الرحمن للموم بك في سنة ١٩٢٧ أن مجلس الشيوخ سبق أن اعتمد بجملة ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الطعون برفض الطعن المقدم ضده وكان مما جاء في ذلك التقرير أن مجموع الناخبين الذين أعطوا أصواتهم في ذلك الوقت في تلك الدائرة ٢٤,٠٠٩ شخصا حاز منها حضرة عبدالرحمن للموم بك ١٣,١٥٠ ، وحاز منافسه ١٠,٨٥٦ صوتا ولذلك لا يستبعد مطلقا أن يكون عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم في هذه الدائرة في سنة ١٩٣٦ قد بلغ الآن ٣٠,٤٣٩ شخصا — وهي زيادة معقولة — نال منها حضرة عبدالرحمن للموم بك ٢٥,٩٥٣ صوتا ونال منافسه منها ٤,٤٨٦ صوتا فقط . وأن الفرق الجسمي بين المرشحين في عدد الأصوات وهو ٢١,٤٦٧ يجعل لجنة تقدر بأطمئنان بأن القول بحصول التكرار في أسماء الناخبين والإكراه في إعطاء الأصوات في غير محله ولم يؤثر نتيجة الانتخاب مطلقا خصوصا إذا لوصل أن مناقش حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك قد اعترف صراحة في تنازله عن شكواه لنيابة أن حضرته فاز بأغلبية هائلة .

وبناء على ما تقدم :

قررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك .

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
عبد الرحمن للموم بك

حضرة صاحب الشأن رئيس مجلس الشيوخ

أقدم احترامى وأتشفرف أنا مؤوض بك ابراهيم جاد المولى من ناحية البرق مركز القشن مديرية المنيا ومن ناحية لضوبة مجلس الشيخ دائرة مغاغة بتقديم طعن هذا في صحة انتخاب حضرة عبد الرحمن للموم بك لدائرة مغاغة تطبيقا لنص المادة (٥٧) من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥

طعن

مقدم من وجهه شحاته الحنفى في انتخاب حضرة عبد الرحمن للموم بك

محكمة مغاغة الجزئية الأهلية

محضر تصديق نمرة ٧٠٦ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم الاثنين الموافق ١١ مايو سنة ١٩٣٦ حضر أمامنا بقم كلب المحكمة الخواجا وهبه شحاته التاجر بمغاغة ووقع بإضافته على قرار الطعن المين باطنه وحضرته معروف لنا شخصيا ولذا أزم عمل المحضر .

١١ مايو سنة ١٩٣٦

الكتاب
(إمضاء)

(ختم المحكمة)

على رقم ١٤

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(٨ يولية سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم من مؤوض جاد المولى بك في حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك عضو المجلس عن دائرة مغاغة رقم ٥

(المقرر حصة لتتبع المحترم الأستاذ حبيب محمد الجوى)

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

مباد الطعن يتبدى من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ويتبدى في ٢٢ منه ويتبدى إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظرا لأن يوم ٢٢ كان عطلة رسمية .

ورد الطعن لراية المجلس يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقا عليه من محكمة مغاغة الأهلية .

مقدم الطعن . فيد بمداول الانتخاب بناحية البرق مركز القشن باسم مؤوض ابراهيم جاد المولى بك وأجابت وزارة الداخلية بأنه هو ذاته مقدم الطعن .

تقدم هذا الطعن في المباد وبالشكل القانونى فهو مقبول شكلا .

وفيما يتعلق بالموضوع فقد عى العنمن على سببين موضحين بمرضية الطعن الملحقة بهذا التقرير وقد بحثت اللجنة هذه الأسباب فتبين لها أن كل ما ذكر في هذا الطعن وكل ما يرتكز عليه الطاعن أنه قد حصل تكرار في أسماء الناخبين وإكراه في إعطاء الأصوات وهذا طعن مجمل لم يقدم فيه أى تفصيل كما أنه لم يتسك به أمام بلان الانتخاب وقت عملية الانتخاب فضلا عن أن الطاعن لم يقر أمام بلان الطعون في الملة القانونية التي نص عليها قانون الانتخاب بالاعنن في كشوف الناخبين .

ولكى يرتاح صير اللجنة طلبت من نيابة مغاغة البلاغ المتوجه عنه والطعن المذكور فتبين أن البلاغ المذكور تقدم لنيابة من الأستاذ محمد المصرى جيزه . إحصائي مناقش حضرة عبد الرحمن للموم بك ومؤوض بك في ٧ مايو

ملحق رقم ١٥

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(٨ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الحقائقية

عن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق

التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن تيمه المصري بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة بمجلسه المنعقدة مساء يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ نظره .

وقد اجتمعت اللجنة في صباح يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦ وبجست مشروع القانون المذكور وتناقشت فيه ثم عقدت جلسة أخرى في صباح يوم أول يولييه سنة ١٩٣٦ وفيها أقرت مشروع القانون بإجماع الآراء .

وفيما يلي تقرير اللجنة عن مشروع القانون :

"يرى مشروع القانون الذي قدمته الحكومة إلى تحويل مجلس الوصاية مباشرة الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رب الأسرة المالكة وصاحب الولاية على أعضائها باعتبار أن المراجع فيها إلى أمره ومطلق لإرادته .

وهذه الحقوق مبينة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٢٢ وقد جاء في ديباجته ما نصه :

وبما أنه روى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أساسها ما لك من حق الولاية على أسرته على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل إلى الآن .

كما نص في المادة الأولى منه :

"صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها" .

وهذه الحقوق لا تدخل في حدود السلطة الدستورية الواردة في المادة ٥٥ من الدستور التي تنص :

"من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش إيمين تكون سلطات الملك الدستورية مجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليتها" .

يظهر من ذلك أن سلطة الملك بإيجاره رئيساً للأسرة المالكة مستمدة من طبيعة الوضع الذي رتبته المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

(أولاً) إن الانقلاب في هذه الدائرة سار بطريق الإكراه والتكرار كما حصل في الدوائر القرية طمبدي ومنشأة اليوم ومنشأة عبد الله وبني خلف وكفر مهيدي واليسقون والمسيد وغيرها مما سيظهره التحقيق تبع حركة مناعه وبها أسماء مكررة يزيد مددها على خمسة وعشرين ألف نائب أصحلت أصواتها وتعتبر باطله في هذه الجهات عاقلين لتصوص المواد ٢ و ٣ و ٤ من قانون الانتخاب ، وكذا صفانية وتزلة التصاري وشري والفتن والطف والحليه وبني وزكان تبع مركز القشن وعزة الفتن أيضاً وفيها وبها أسماء مكررة ضحك بلاد مركز مناعه يظهرها التحقيق .

وبما أن أساس الانتخابات ونظامها مقرّر بقانون متى خولقت نصوصه كما حصل في الموائر المذكورة يطل الانتخاب .

وخصوصاً أننا لم نسمع ولم ترأى دائرة من مجموع دوائر المملكة المصرية مدد ناخبها يزيد على نصف عدد سكانها كدائرة مناعه مجلس النواب عدد ناخبها نحو من واحد وثلاثين ألفاً وهي تدخل في دائرة الشيوخ مناعه في الانتخاب .

ثانياً — أرجو الاطلاع على البلاغ المقدم من الأستاذ محمد افندي المصري الخاص يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ أثناء إجراؤه انتخاب الشيخ تهمتم لحضرة وكيل النيابة بمناغة وفيه موضع بعض الشيء مما حصل وهو نموذج عن هذه الدائرة للانتخاب الشيوخ مناعه فيتين بعض الاطلاع وعلى جداول انتخاب البلاد الموضحة وكشف أسماء الناخبين المؤشر عليها من رؤساء الجان القرية بحضور الناخبين الانتخاب وإعطاء أصواتهم يظهر فساد أساس عملية الانتخاب وبطلانه ويتبين تطبيق المادة (٥٧) من قانون الانتخاب الحكم بخلو المحل والراي الأصل للجلس .

وطليه أرجو عرض طمبي هذا على مجلس الشيوخ الموقر الحكم ببطلان الانتخاب وسقوط عضوية عبد الرحمن للموم بك من مجلس الشيوخ بعد إجراؤه التحقيق .

المقرر بالطن

م عوض جاد المولى

(امضاء)

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

محكمة مناعه الجزئية الأهلية

محضر تصديق نمرة ٧٣٦ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم الخميس الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ حضر أماماً بقلم كاتب المحكمة حضرة عوض بك جاد المولى من البرق مركز القشن ووقع بإمضائه على إقرار الطعن المسطر بأطنه وحضرته معروف لنا شخصياً ، ولما أزم عمل المحضر .

تحرر بمرأى المحكمة يوم الخميس ٢١ مايو سنة ١٩٣٦

(امضاء الكاتب)

(ختم المحكمة)

عما تقدم يتضح أن الملك ثلاثة حقوق :

الحق الدستوري المتعلق بالأمور العامة للدولة .

والحق الخاص المتعلق بأفراد الأسرة المالكة باعتبار الملك صاحب الولاية عليها .

وللك لا يتولى سلطته بالنسبة لهذين الحقين إلا إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة حالية وذلك طبقا لادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

والحق الشخصى في إدارة أمواله وله أن يباشره متى بلغ من الرشد الذى يمكنه من حق التصرف فيه وقد نظمته المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦

كما تقدم ترى اللجنة ضرورة تعيين من يباشر الحقوق التى ينحصر بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة حتى يبلغ من الرشد المتحد في المادة (٨) من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

لهذا :

قد اقترت اللجنة مشروع القانون المرافق لهذا البصينة التى أقدم بها مجلس النواب وهى تشرف برضه على مجلس الشيوخ الموقر وتقرره الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صاغناه عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يباشر مجلس الوصاية المعين من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التى ينحصر بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة وذلك مع عدم الإخلال بمقتضى المجلس في أن يباشر - وفقا لادة التاسعة من الأمر الكرم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - الحقوق الأخرى التى نص عليها الأمر الكرم المتقدم ذكره .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه وبمصل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذى كقانون من قوانين الدولة .

ولم ترد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ أية إشارة إلى من يتولى سلطة الملك مدة قيام الوصاية وإن كانت بعض الأحكام الواردة به والتي ترتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم بقرول مجلس الوصاية لأنها من الحقوق الدستورية. أما ما عدا ذلك من التصرفات والأوامر الأخرى فلم يذكر القانون شيئا من مصيرها بعد وفاة الملك إذا قامت حالة الوصاية .

عل أن الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية قد نصت المادة السابعة منه على ما يأتى :

"إنه إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش الخ . " ومعهم من ذلك أن مجلس الوصاية يتولى سلطة الملك بالنسبة للحالة التى أشارت إليها المادة السابعة .

ثم ورد بالأمر الملكى المشار إليه بعد ذلك في المادة الثامنة ما يأتى :
"يبلغ الملك من الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة حالية" .

ثم أشارت المادة التاسعة بعد ذلك إلى حالة عدم بلوغ الملك سن الرشد فقالت :

"يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد" .

ومعلوم هذا أن الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ قد عهد بسلطة الملك في حالة قيام الوصاية إلى هيئة وصاية العرش .

ولما كانت سائر الحقوق التى ينحصر بها الملك بصفته رئيسا للأسرة المالكة سواء ما دخل منها تحت طاق الحقوق الدستورية التى قرول مجلس الوصاية أو ما رجع إلى بعض إرادة الملك ومطلق تصرفه تتساوى في الأهمية والخطورة بالنسبة لأفراد الأسرة المالكة بحيث يجب تعيين من يباشرها في حالة قيام الوصاية وذلك حتى يبلغ الملك من الرشد الذى يتولى فيه سائر السلطات حسب نص المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهذا يتجسّد مع النص الوارد بالمرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حيث ورد بالمادة الأولى منه ما يأتى :

"مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول باننا الرشد فيما ينحصر بجميع التصرفات المدنية" .

فمن الرشد المفترق في هذه الحالة مقصور على تحديد السن التى يكون فيها للأهل الأهلية فيما يخص مباشرة حقوق الشخصية وإدارة أمواله الخاصة أما ما تسمى أقره إلى سلطة الملك سواء الدستورية أو باعتباره ربا للأسرة للمالكة تتسرى عليها أحكام المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٢

ملحوظ رقم ١٦

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(٨ يولي سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون واللائحة الداخلية

عن اقتراح تعديل نص المادتين ١٩ و ٢٠ من اللائحة الداخلية

(انظر حصة الشيخ المحترم الأست ذ حنين محمد الجدي) .

قرّر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ إحالة الاقتراح الخاص بتعديل المادتين (١٩) و (٢٠) من اللائحة الداخلية إلى اللجنة .

فاجتمعت اللجنة في يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ وبعد بحث الاقتراح رأيت حقيقة أن التجارب دلت على أنه لا فائدة من عمل محضر لكل جلسة يتضمن ملخص المضبطة لأن في ذلك تكراراً لا فائدة من رؤاات الاكتفاء بالمضبطة .

وقد أثنى مجلس النواب هذا النظام بجلسته ٩ يونيو سنة ١٩٣٨ مكتفياً بتقرير المضبطة ولم يحدث إلا أن ما خل بسن سير العمل .

فيرا أن اللجنة رأيت تعديل الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة من الاقتراح بحيث يطلب المصو تصحيح أقواله من المجلس مباشرة لأن العمل يجري الآن في الواقع على ذلك .

وقد زوت بالإجماع الموافقة على تعديل المادتين بالصيغة الآتية :

مادة ١٩ — تحضر لكل جلسة مضبطة تشمل على جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها من مناقشات وما صدر بها من قرارات .

ويجب تحرير المضبطة وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة التالية ولكل عضو تكلم في الجلسة أن يطلب إلى المجلس إجراء ما يراه من التصحيح بشرط إبداء ذلك في الجلسة التالية لتوزيعها ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

وتحضر المضبطة بما يتقرر من التصحيح بعد التصديق عليها في ملحق للبريدة الرسمية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة .

مادة ٢٠ — يجمع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكويين توقيعهم على مضابط الجلسات علانية كانت أو سرية بعد التصديق عليها من المجلس مباشرة .

مذكرة تفسيرية

بشأن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة

ضمن القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة نوعين من الأحكام ، نوع يرتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم ويرجع الحق فيه إلى السلطة التشريعية في البلاد . كإنشاء مجلس للفصل في الأحوال الشخصية للأمرأه والأقرباء . ونوع يرجع الأمر فيه إلى مطلق إرادة الملك كما هو الحال في منح لقب الإمارة والحرمان منه وفي ترتيب المنحصرات لأفراد الأسرة المالكة . وفي كل من هذين النوعين إشارة لتصرفات أو لأوامر تستند إلى الملك .

أما ما كان من تلك الأحكام خاصاً بالنوع الأول فهو من الحقوق الدستورية التي تؤول لمجلس الوصاية (مادة ٥٥ من الدستور) أو من سلطة الملك التي تتولاها هيئة مجلس وصاية العرش (مادة ٩ من الأمر الكريم بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية) .

وأما ما جاء في القانون من التصرفات والأوامر التي تستند إلى الملك في النوع الثاني من الأحكام فلم يذكر القانون شيئاً عن مصيره بعد وفاة الملك .

وقد أشير في المادة السابعة من الأمر الكريم المتقدم ذكره في صدد بعض هذه التصرفات والأوامر كالحرمان من العرش في حالة زواج أمير غير إذن الملك وحالة إخراج أميراً من الأسرة المالكة لعدم الجدارة وكالإقالة من ذلك الحرمان ، إلى من يتولى سلطة الملك . ولكن هذه الولاية لم تبن أحكامها فإن القانون بوضع نظام الأسرة المالكة وهو مظنة تنظيمها سكت عن الإشارة إلى شيء منها وما جاء في الدستور خاص طبعاً بالحقوق العامة لا بالحقوق المالية .

ولا ريب في أن الواجب يقضى بتشارك هذا السكوت وبالمبادرة إلى تعيين من يباشر تلك التصرفات ويصدر تلك الأوامر . ومن حسن التوفيق أن تأليف مجلس الوصاية بما يرأسه وعضويه من السلطة بالأسرة المالكة يجعله غير من يهد إليه بتلك السلطة ، فضلاً عن أن في جمع مجلس الوصاية بين قوى سلطة الملك في شؤون الدولة وسلطته باعتباره رئيس الأسرة المالكة ما يكفل التناسق وكمال الاتصال بين السطتين .

ومع هذا مشروع قانون بالمعنى المتقدم ذكره .

٨ يونيو سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١٧

جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥
(٨ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة
للسكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات

(القرار حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا)

بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في أول يولييه سنة ١٩٣٦
ورأت أن التعديل المقترح إدخاله على الفقرة الأولى من القانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٣١ أصبح ضرورياً بعد إنشاء وزارة التجارة والصناعة .

حينما صدر القانون المراد تعديله الآن كانت شؤون التجارة والصناعة
داخلة في نطاق اختصاص وزارة المالية . وفي وجود وزير المالية
وكيلا بين أعضاء مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات
ضمان لمراعاة تلك الشؤون . فلما أنشئت للتجارة والصناعة وزارة خاصة
أصبح لازماً أن يكون مجلس الإدارة المذكور من يمثلها . إذ أن تمثيل هذه
الوزارة في المجلس المذكور يكتفيها - كما تحول الحكومة يحق في مذكرتها
التفسيرية - "من أن تشترن في وضع السياسة العامة لمصلحة سكة الحديد
وهي ذات أثر كبير في رواج التجارة وأن تمنع من وجهة نظرهما فيما يحتم
المجلس المذكور من مختلف المشروعات التي لها أثر على الحركة التجارية ،
واشتراك وزارة التجارة والصناعة في بحث تلك المشروعات من شأنه أن
يضمن أنها تأتي وافية بمطالب التجارة وتحقيقها لإنهاض الاقتصاد القومي" .

رأت الحكومة أن يكون تمثيل وزارة التجارة والصناعة في مجلس إدارة
السكك الحديدية بوكيل الوزارة فتمت بالمرسوم المعدل المرسوم الآف
لتعديل القانون الصادر في سنة ١٩٣١ بإنشاء هذا المجلس تعديلاً قاصراً على
ضم وكيل وزارة التجارة والصناعة لهيئة المجلس المذكور وهو تعديل أقره
مجلس النواب وتوافق هذه اللجنة عليه بإجماع الآراء .

وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه من المستحسن ألا يمثل
الوزارة الواحدة في هذا المجلس وزيرها وكيلا ملاحظاً أن الوزير والوكيل
في وزارة واحدة يمثلان رأياً واحداً وفكرة واحدة واقترح تعديل المشروع
بحيث لا يشمل المجلس من الموظفين إلا وكلاء وزارات . ولكن كل
حضرات الأعضاء الآخرين لم يشاطروه هذا الرأي فوافقت اللجنة بأغلبية
الآراء على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب والمرققة مع
هذا التقرير ويروى بتقديم لجنة المجلس راجية لإقراره .

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

٢ يولييه سنة ١٩٣٦

وتحفظ المضابط بعد التوقيع عليها من الرئيس والسكريين .
وملاحظ اللجنة عند النظر في تعديل اللائحة الداخلية استبدال كلمة "محضر"
الواردة في بعض المواد بكلمة "المضبطة" وذلك في كل موضع قصدت فيه
"المضبطة" من كلمة "المحضر" ما

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

ملحق

اقتراح بتعديل نص المادتين التاسعة عشرة والعشرين
من اللائحة الداخلية

"نص المادة التاسعة عشرة من اللائحة الداخلية على أن تعزل لكل جلسة
مضبطة تشتمل على جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها ثم محضر يتضمن
ملخص ما ذكر .

ودلت التجارب على أنه لا فائدة من المحصر المذكور لأنه عمل مكرر وقد
أنهأ مجلس النواب بجلسته ٩ يونيه سنة ١٩٢٨

لذلك :

تقترح تعديل المادتين التاسعة عشرة والعشرين من اللائحة الداخلية
كما يأتي :

مادة ١٩ - تعزل لكل جلسة مضبطة تشتمل على جميع إجراءات الجلسة
وما دار فيها من مناقشات وما صدر منها من قرارات .

ويجب تحرير المضبطة وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة التالية ولكل
عضو تكلم في الجلسة أن يطلب إلى السكرتيرية البرلمانية تصحيح أقواله
في المضبطة فإن لم تحصل الموافقة فله أن يطلب من المجلس إجراء ما يراه من
التصحيح بشرط إبداء ذلك في الجلسة التالية لتوزيعها ومتى صدر قرار المجلس
قبول التصحيح ينشر ذلك ضمن مضبطة الجلسة التي صدر فيها القرار .

وتلغى المضبطة بما يتقرر من التصحيح بعد التصديق عليها في ملحق
لجريدة الرسمية في آخر اليوم الثالث من تاريخ الجلسة .

مادة ٢٠ - يضع رئيس الجلسة ومن حضرها من السكريين
توقيعاتهم على مضابط جلسات علانية كانت أو سرية بعد التصديق عليها
من المجلس مباشرة .

وتحفظ المضابط بعد التوقيع عليها من الرئيس والسكريين .
على أن يلاحظ عند النظر في تعديل اللائحة الداخلية إدخال كلمة "محضر"
الواردة في بعض المواد بكلمة "المضبطة" وذلك في كل موضع قصدت فيه
"المضبطة" من كلمة "المحضر" ما

عباس الجبل . أحمد عيده . محمد أحمد الشيف . محمد الحفيظ الطرزي .
أحمد كامل . محمد محمود خليل . محمد مريوق . أبو الفضل . أحمد حسين .
الشافعي أبو وافيه .

مشروع قانون

بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تعدل الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات كما يأتي :

مادة ١ - ينشأ مجلس إدارة للسكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات ويؤلف كما يأتي :

وزير المواصلات رئيساً

وزير المالية .

وزير الأشغال العمومية .

المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات .

وكيل وزارة المالية .

وكيل وزارة المواصلات .

وكيل وزارة التجارة والصناعة .

(المادة الثانية)

على وزيرى المواصلات والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه وبمعدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يهرم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أصل المشروع

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بمأ هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

تعدل الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات كما يأتي :

ينشأ مجلس إدارة للسكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات ويؤلف كما يأتي :

وزير المواصلات رئيساً

وزير المالية .

وزير الأشغال العمومية .

المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات .

وكيل وزارة المالية .

وكيل وزارة المواصلات .

وكيل وزارة التجارة والصناعة .

(المادة الثانية)

على وزيرى المواصلات والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون .

مديرى طابرين ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١١ يونيه سنة ١٩٣٦) .

عبد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

وزير التجارة والصناعة وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء

عبد السلام فهمى محمد جمعه محمود فهمى القراشى مصطفى النحاس

مذكرة تفسيرية

عن مشروع القانون بتعديل تشكيل مجلس إدارة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات

يخصر التعديل المراد بمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إدخاله على الفقرتين الأوليين من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بشأن إنشاء مجلس إدارة السكك الحديدية والتفاريقات والتليفونات في ضم وكيل وزارة التجارة والصناعة إلى أعضاء ذلك المجلس وتمثيل هذه الوزارة في المجلس المذكور يمكنها من أن تشترك في وضع السياسة العامة لمصلحة سكة الحديد وهي ذات أثر كبير في رواج التجارة وأن تدافع عن وجهة نظرها فيما يخصه المجلس المذكور من مختلف المشروعات التي لها أثرها على الحركة التجارية واشتراك وزارة التجارة والصناعة في بحث تلك المشروعات من شأنه أن يضمن أنها تأتي وأية بمطالب التجارة وعققة لإنهاض الاقتصاد القومى .

ملحق رقم ١٨

جلسة الأربعاء ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(١٥ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير

لجنة فحص الاقتراحات والبرافض عن الاقتراحات

التي فصلت فيها اللجنة بجلسته أول يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو نصر الجبالي أئدي)

عن الاقتراح رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك
بضم باقي المدارس الابتدائية التي تديرها مجالس المدرجات إلى وزارة المعارف
الصومانية دفعة واحدة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير بك
بإنشاء مستشفى ببلدة الشهداء مركز شين الكوم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك بتعديل
السكة الزراعية ما بين الزقازيق وميت عمر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد باشا
بإنشاء مركز ومستشفى ببلدة بلفاس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة والصحة .

عن الاقتراح رقم ٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبدالرحيم مهنا
بإنشاء عيادة للأمراض السرية ببندر قنا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك بتجهيد
بناء مسجد القمري ببندر ميت عمر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف .

عن الاقتراح رقم ٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب
أبو الجدايل أئدي بإنشاء مدرسة ثانوية بمدينة السويس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ١٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم
مهنا بإنشاء خط بحري لنقل الركاب والبضائع على باخرة نيابة من قنا إلى
دشنا وبالعكس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمود يوسف
رشاد بإنشاء عن زيادة مرتبات أطباء المراكو والمستشفيات وسمهم من فتح
عيادات خاصة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

ملحق

لتقرير لجنة فحص الاقتراحات والبرائض عن الاقتراحات
التي فصلت فيها اللجنة في أول يولييه سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٣

حصر قانون مجالس المديرات اختصاصها في التعليم الأولي (الإلزامي)
على أن تتولى وزارة المعارف ما عداه من أنواع التعليم وبذلك خضعت الوزارة
إلى ما من مدارس المجالس المدارس الزراعية والصناعية وبعض المدارس
الابتدائية .

وبما أن مجالس المديرات تدير الآن عددا كبيرا من المدارس الابتدائية
فوق ما تقوم به من نشر التعليم الأولي حتى أصاب ميزانيتها عجز كبير ستقوم
المعارف بسدده كما فصلت في العام الماضي .

وبما أن التعليم الابتدائي أصبح يفتقر هذا القانون من اختصاص
وزارة المعارف وهو أمر حدا المجالس لوقف كافة المشروعات الإنسانية
بالمدارس الابتدائية وجعل موظفيها في حالة بها كثير من عدم الاستقرار .

أقترح :

أولاً - أن تضم وزارة المعارف باقي المدارس الابتدائية التي تديرها مجالس
المديرات دفعة واحدة تنفيذاً للقانون وبدلاً من سد العجز الذي ستقوم به
المعارف لميزانيات المجالس حيث إنه لا سبيل إلى زيادة المقررات على
الأراضي الزراعية بعد الذي أنشئ عليها مجالس المديرات حتى يتوفر لديها
المال اللازم لنشر التعليم الأولي والقضاء على الأمية .

ثانياً - ولكي يطمئن موظفو مدارس المجالس الابتدائية على حالتهم بعد
النظم يراعى ما يأتي :

(١) الموظفون الفنيون يعاملون معاملة نظرائهم بالمعارف في الراتب
والدرجة .

(ب) المدرسون غير الفنيين الذين قضوا مدة كبيرة بالتعليم ومشهود لهم
بالكفاية من مفتشي المعارف لا يحرمون من الخدمة فيها خصوصاً
أن معظمهم من حملة البكالوريا ولهم نظراء بمدارس الوزارة
الابتدائية .

(ج) احترام الكشف الطبي الذي وقع عليهم من قبل ما دام صادراً
من قويمين طبي حكومي .

(د) مراعاة الحال التي عليها للموظفون من جهة التثبيت والمدة التي
قضوها بالمجالس في الترقية .

١٥ يونيو سنة ١٩٣٦

إبراهيم نور الدين

نص الاقتراح رقم ٤

بلدة (الشهدا) مركز شين الكوم متوترة كثيرة التعداد وبجوارها تمام
كثير من البلاد مثل مرسان - ميت شهاب - عشا - كفر عشا -
مرسمون - مية الواط وغيرها .

وسكان هذه البلاد محرومون من مستشفى يبنى برضاهم .

فأقترح :

رحمة هؤلاء السكان أن تنشئ لهم الحكومة مستشفى بذلك البلدة يكون به
قسم للرمم . فترحم الآلاف من المرضى الذين يتكبدون المشاق الحبيمة
في الانتقال إلى مستشفى شين الكوم أو زاوية الناعورة أو مصر فتذهب
أرواح الكثير منهم بسبب عدم وجود المستشفى الذي يبنى بهم قريبا منهم .

وهذا عمل خيرى مفيد يتفق مع ما تعمله وزارة الشعب لراحة الفلاح
فأرجو أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً

عضو مجلس الشيوخ

حسن شعيد

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل لمزكم اقتراح هذا أرجاء عرضه على مجلس الشيوخ
لإحاطته على وزارة الصحة .

وتفضلوا عزيتكم بقبول شكري واستقاماتي

عضو مجلس الشيوخ

حسن شعيد

تحريراً في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٥

حضرة الأستاذ الفاضل المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بعرض اقتراح هذا على هيئة المجلس الموقر :

أدرج في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والكبارى)
سنة ١٩٣٠ مبلغ وقدره ١٠,٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) لتسهيل
السكة الزراعية ما بين ميت غمر والزقازيق وحملت المقايضة اللازمة لها
فلا ، ثم بعد ذلك عطل البرلمان والتي الاعتاد الذي كان مدرجاً لهذا
المشروع في الميزانية .

مستشفى واحد ببلدة شربين لافى لبعده عن بلقاس التى صارت خمسة بلاد
ويلعب عنها أيضا وهذا مع شقة الأسفار بالسكة الحديدية من بلقاس
الى شربين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ
عن دائرة شربين
عبد أحمد

نص الاقتراح رقم ٧

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم الاقتراح الآتى لعرضه على هيئة المجلس الموقر :

اقتراح بطلب إنشاء عيادة للأمراض السرية ببندر قنا

بذلت جهود عظيمة من وزارة الصحة لتخفيف ويلات الفلاح مما
يصيهم من آلام الأمراض. ولكن للأسف نرى هذه الجهود في معظمها
منسرفة إلى العاصفة على الأخص مع ما فيها من المنشآت الصحية المديدة
على اختلاف أنواعها وقد أنشأت الحكومة أخيرا في كثير من نواحيها
عيادات للأمراض السرية .

ألا نتجربا حضراتكم بعد ذلك ؟ ألا يستوفى نظركم إذا علمت أن
مديرية قنا بأجمعها وتمتداده يربى على السعيادة ونحسب ألفا باقية إلى الآن
دون مديريات القطر بغير عيادة سرية في عاصمتها وفى أى ناحية أخرى من
نواحيها ؟

وعما إن الوزارة الحاضرة استلهمت عهد حكما بتصریح صريح بالعمل
في سبيل تخفيف ويلات السواد الأعظم ، وإتخاذ أهل القرى من المذاب
الذى يلاقونه في أحوال كثيرة بسبب فقدان الطب وحاجتهم الشديدة إلى
العلاج .

وب أنشأ مثل هذه العيادات أصبح من ضروريات الحياة
الصحية ، ونواحيها على جانب عظيم من الأهمية كما أن عدم العناية بها
والحيلة مما لها يدعو إلى انتشار أمراضها والاسراع دائرتها وعضوى الكثيرين بها .

لذلك أقترح على وزارة الصحة أن تسرع ما أمكن بإنشاء عيادة
للأمراض السرية ببندر قنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الرحمن مهنا
عضو مجلس الشيوخ عن دائرة قنا

٢٠ يونيو ١٩٢٦

وبما أن هذه السكة أصبحت لاتصلح لمروء السيارات وغلافها لكثرة
تأريخها وضيقتها . وخصوصا أنها هى أقدم سكة زراعية عملت في القطر
المصرى .

فأرجو من هيئة المجلس الموقر إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة للنظر
في إعادة إدراج الاعتماد السابق ذكره في مشروع الميزانية القادمة
سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد عبده
عضو مجلس الشيوخ

تحريرا في ١٧ يريه سنة ١٩٢٦

نص الاقتراح رقم ٦

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

بعد التبعة إن مدينة بلقاس تصد عاصمة البرارى لأنها من أكبر مدائن
القطر المصرى سكانا وزمنا إذ أن عدد سكانها مع المزرع التابعة لها نحو
الخمسين ألف نفس وزمناها ٨٦,٠٠٠ فدان وكسور كما هو مثبت ومنه
الاعتبارات قزرت وزارة الداخلية حوالي سنة ١٨٨٤ نقل المركز من شربين
إليها ونظرا لأهمية المبنى اللازمة للكر والبوليس والمخيمات الشرعية والأهلية
والنابية ونقلت جميع الهيئة الحاكمة إلى بلقاس واستمرت بها مدة ستين ولكن
لمناسبة عدم توفر المساكن التى تتركز للوظفين لصحوة نقل أدوات المبنى
من إجمار وأخشاب في ذلك الوقت أرجع المركز بجميع تواجبه إلى شربين
ثانيا واكتفى الحال بوجود قطرة بوليس ببلقاس وحيث إن هذه المدينة
وعز بها زادت في الضخامة وتعداد السكان ولهذا فإن الحكومة أجبرت
تقسيمها إلى خمسة بلاد في سنة ١٩١٨ وأوجدت بها السكة الحديدية من
سنة ١٨٨٩ واستحدثت بها مبان عظيمة تبنى بسكنى موظفى مديرية لا مركز
وموجود بها الآن مجلس عمل وقسم للهندسة والصحة وجملة مدارس للبنين
والبنات وأنشأت الحكومة بها محطة كهربائية لصرف طيان شمال الدلتا
تبلغ مرتبات موظفيها نحو خمسة آلاف جنيه في السنة وصارت جذيرة
بوجود الهيئة الحاكمة بها كما كانت قديما لعدم حصول شقة للأهالى
في التوجه بالسكة الحديدية من شربين وإليها .

فأقترح إنشاء مركز بهذه المدينة مستوفى الهيئة الحاكمة كما كانت أولا مع
بناء المركز الموجود بشربين وتقسيم هذه البلاد والمزرع على المركزين لما
في ذلك من زيادة الأمن والراحة .

وبما أن هذه الجهات لم يكن بها إلا مستشفى واحد بشربين فأقترح
أيضا إنشاء مستشفى مع المركز بمدينة بلقاس لما في ذلك من تخفيف
ولايات الأهالى بسبب الأمراض الكثيرة المنتشرة بالأرياف لأن وجود

نص الاقتراح

لمصلحة السكة الحديدية خطوط إضافية تسير على بعضها قطارات بخارية وتستخدم في بعض الخطوط الأخرى بواخر نيلية .

وفما من النوع الثاني خط من نجح حامى إلى دشنا يسير يوميا ما عدا أيام الجمعة وينقل الركاب بالدرجة الثانية والثالثة . والبضائع بين بعض المحطات النهرية وبعضها . وبينها وبين محطات السكة الحديدية .

وقد أُنشئت هذه الخطوط تحقيقاً لفكرة قصصت بها مصلحة السكة الحديدية تخفيف المتاعب التي يلاقها سكان البلاد الواقعة غرب النيل حيث لا يوجد هناك سفر بالسكة الحديدية في المسافة الواقعة بين نجح حامى وأرمنت بطريق القرب .

وحيث إن الركاب في هذه المنطقة مازالوا إلى الآن يكابدون مشقات عظيمة في الانتقال من بلادهم إلى عاصمة المديرية أو في الانتقال من بلدة إلى أخرى كما أنهم يصادون الصعوبة نفسها إذا ما أرادوا نقل حاصلاتهم لتصديرها من محطات السكة الحديدية إلى أى جهة من الجهات .

لذلك هذه الحال المتعبة تفتت نظر مصلحة السكة الحديدية — ولنا أمل عظيم أن تتقرر إنشاء خط جديد تسير فيه باخرة نيلية في المسافة الواقعة بين دشنا وفتا .

وإنا نلظن أن هذه الفكرة من الميسرة تنفيذها متى كان هناك سعى جدى للعمل على ما فيه راحة الأهلى .

وهي على الأخص لا تتعارض مع نظام جرت عليه مصلحة السكة الحديدية وفنفته فلا في بعض المناطق من الوجه القبلى .

مصر ٢١ يونيو سنة ١٩٣٦

عبد الرحمن مهنا
عضو الشيوخ من فتا

نص الاقتراح رقم ١١

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتقديم اقتراحى هذا إلى هيئة المجلس الموقرة لإحالة إلى اللجنة المختصة لنظره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نص الاقتراح

خضت خطبة العرش الفلاح وصحته بكثير من الودود الطيبة التي أتلجت لتصودروما أن صحة الفلاح أعز على مصر من أى أمر آخر .

وبما أنه لا يتيسر لأطباء المراكز والمستشفيات السهر على صحة الفلاح مع قيامهم بأعمال خاصة بجانب أعمالهم الرسمية .

لذلك :

أقترح زيادة مرتبات الأطباء الذين هم في بنادر المديرات ومراكزها وقرائنها سواء كانوا أطباء مراكز أو مستشفيات زيادة تكفيهم ومنهم في الوقت نفسه من فتح عيادات خاصة .

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

محمد رشاد

عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٨

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بمرض اقتراحى الآتى نصه على هيئة المجلس الموقرة لإحالة إلى لجنة الاقتراحات والعرائض لنظره .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نص الاقتراح

يوجد بجنس ميث عمر مسجد قديم يسمى مسجد النورى وهو مسجد شهر يقصده جميع أهالى البندر وضواحيه وموقوف عليه أعيان كثيرة يبلغ إيرادها نحو المائتين جنيه شهريا ، وقد تهدمت مبانيه ومعذته وأصبح غير صالح لأداء الشعائر الدينية وفى مقامه على هذه الحالة خطر كبير على المصلين .

لذلك :

أرجو إحالة اقتراحى هذا على وزارة الأوقاف لسرعة النظر في بناء هذا المسجد من جديد بما يقتاسب مع شهرته وإيراده الوافر .

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

أحمد عبده

عضو الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٩

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه محمد لبيب أبو الجدايل عضو مجلس الشيوخ عن دائرة محافظة السويس وسواحل البحر الأحمر يمرض ما يأتى :

عدد سكان مدينة السويس نحو الخمسين ألفا ومعظمهم يملكون إلى تعليم أبنائهم بالمدارس الابتدائية الموجودة بالمدينة — الأميرية والأهلية — ويتفرغ سنويا فيها حوالى المائتين تلميذ حاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية ونظرا لعدم وجود مدرسة ثانوية بالمدينة يتكبد الأهالى مصاريف كبيرة في إلحاق أبنائهم بالمدارس الثانوية بمصر والبلديات الأخرى ويتكلف التلميذ حوالى المائتين جنيه سنويا . فلأن المدرسة بالسويس لما تكلف التلميذ أكثر من مئتين جنيها .

لذا أقترح إنشاء مدرسة ثانوية بمدينة السويس أسوة بجميع المحافظات ورواصم المديرات .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى .

٢١ يونيو سنة ١٩٣٦

محمد لبيب أبو الجدايل

نص الاقتراح رقم ١٠

حضرة صاحب السعادة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بمرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس الموقر ولكم الشكر .
وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

مضمون الاقتراح

إنشاء خط بحرى لنقل الركاب والبضائع على باخرة نيلية من فتا إلى دشنا وبالعكس .

ملحق رقم ١٩

جلسة الأربعاء ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(١٥ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير

بلقة خصص الاقتراحات والمراض عن المراض التي فصت

فيها اللجنة بجلسته أول يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حنّو أبو القمصل الجبازي امدى)

المراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب مختلفة

عرضة رقم ١٢ - مقسمة من أهالي وسكان ناحية أبشواي مديرية القنوم يشكون من عمدة يديهم ويطالبون بتعيين آخر .

رأت اللجنة رفضها لخلوها من الإضاء .

عرضة رقم ١٣ - مقسمة من عمال الدويبة بهندسة السكة الحديدية يطالبون بتعيين حاتمهم .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ١٤ - مقسمة من صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى الشاطر قاضي محكمة شين الكوم الشرعية بشأن بحث موضوع ترجمة معاني القرآن الكريم قبل إقراره .

رأت اللجنة استبعادها لعدم الاختصاص لأن الطلب ليس بعرضة ولم يتخاطب مجلس الشيوخ بها .

عرضة رقم ١٧ - مقسمة من اسماعيل نصار وآخرين من موظفي مجلس مديرية البصرة يطالبون صرف علاواتهم التي حرموا منها سبع سنوات والإسراع بضم للمدارس التابعة لمجالس المديرات إلى وزارة المعارف .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للفقرة الثانية من المادة (٢٢) من الدستور لأنها باسم مجموع لا تمثل هيئة نظامية .

عرضة رقم ١٩ - مقسمة من عبدالحامد إبراهيم وآخرين عن طلبة الأزهر الشريف يطالبون عرض القانون الجديد للأزهر على البرلمان ووقف العمل به مؤقتا لإملاءه التقدم من الخارج للائتمان في جميع شهادات الأزهر بدون قيد أو شرط .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور لأن مقدمتها ليسوا بهيئة نظامية .

عرضة رقم ٢٠ - مقسمة من فهمي عبدالباق من ناحية أم خص مركز ملوى يشكون من أن طواف برید ملوى استلم خطا به بولاية سكة حديد وأن الطواف المذكور استلم الطرد بمقتضاها ولم يوصله إليه .

رأت اللجنة رفضها لأنها مقسمة في غير طريقها وهي شكوى فورية .

عرضة رقم ٢٢ - مقسمة من محمد عبد السلام عواده التاجر بطنطا يطلب إنشاء مصانع للفزل والفتيخ تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة .

رأت اللجنة رفضها لأنها اقتراح من لا يملكه .

عرضة رقم ٢٣ - مقسمة من جورج الياس عن سكان شارع داير البندر بالمنصورة يطالبون نقل عمال البناء إلى الجهة التي تفرزت البلدية قتلها إليها حفظا للأدب العامة .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٢٥ - مقسمة من محمود عبد الباري وآخرين عن تجار وصاع بلدة الروضة مركز ملوى يطالبون رفع الضريبة التي فرضها عليهم المجلس القروي لفقروهم .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٣١ - مقسمة من سيف النصر أبو اسماعيل عمدة حزب الفوسيون وآخرين عن الأهالي يطالبون بتعيين ساعي برید لتوزيع المراسلات لمنطقتهم .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٣٩ - مقسمة من مصطفى محمد البدری شارع الديوان رقم ٤ بجاردق سني يتنص الحافه بإحدى وظائف الحكومة لفقروهم .

رأت اللجنة رفضها لعدم الاختصاص .

عرضة رقم ٤١ - مقسمة من إبراهيم أحمد ملوى باب سلوه كرموز بالإسكندرية يطلب إلحاقه بوظيفة تقديرا لخدماته الطويلة التي أداها للاعداد المصرية لكافة التقدم .

رأت اللجنة رفضها لعدم الاختصاص .

عرضة رقم ٤٤ - مقسمة من أحمد عبد الرحمن وآخرين عن سكان شارع الحماية باب الشرية يطالبون إصلاح مسجد السادة المغاربة .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٥٤ - مقسمة من محمد زيدان الشياشي وآخرين عن عمال وأصحاب السيارات التاكسي يطالبون مساواتهم بشركة الدلتا بحيث تخفف سياراتهم بجانب سياراتها وتمييز مكان الوقوف وفقا لما أشارت به اللائحة .

رأت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٢٩ - مقدمة من عبد الطيف حمد سعد وآخرين من أهالي الشلال وداوود ودهيت مركز أسوان يطلبون تشكيل لجنة لإعادة النظر في الترميمات المقسية من تلية نزان أسوان .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٠ - مقدمة من حامد رفاعي رمضان من بندر أبو تيج يطلب إعادة تلمعة بمصلحة السكة الحديدية بعد توقيع الكشف الطبي عليه .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٣٢ - مقدمة من يوسف إبراهيم بمراقبة المعاشات بوزارة المالية وآخرين من سكان الخارطة الجديدة بإمبايه يطلبون توصيل النور لمنطقتهم وإصلاح الطرق والعمل على نظافتها بحفاظة على صحتهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عرضة رقم ٣٣ - مقدمة من محمد سليمان أحمد عوض وآخرين من ناحية دراو مديرية أسوان يطلبون إتصافهم وسرعة البت في شكايتهم الخاصة بوقف النشع .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٣٤ - مقدمة من بسويو علي وآخرين من أهالي بشاشة وصنله مركز كفر الشيخ يطلبون مساعدتهم بسبب ما أصاب زراعاتهم من تلف بسبب الأمطار الغزيرة التي غمرت أراضيهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٥ - مقدمة من إبراهيم حسن حوده بولكانة النادي السعدي بالبحسين بمصر يطلب تشكيل لجنة لتفض زعاجيته وبين أحد حضرات الخاضعين .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٣٦ - مقدمة من سليمان الشيخ وآخرين من علماء الأزهر المفصولين سنة ١٩٣١ يرون النظر في أمر إعادتهم إلى الخدمة وتحقيق مبدأ إعادة النظر في أمر المفصولين سياسيا .

رأت اللجنة إحالتها إلى إدارة المعاهد الدينية .

عرضة رقم ٣٧ - مقدمة من حامد محمد حامد وآخرين من أهالي منشية القاضى مركز قافوس يطلبون إعفاء الزراع من المطالبية بفرق سعر القطن المودع بشون الحكومة سنة ١٩٣٠

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٨ - مقدمة من رجب دسوق البيل أحد علماء الأزهر وشيخ مسجد القاضى بحي بولاق يطلب إنصاف شيوخ وأئمة وخطباء وخدم المساجد وتحسين حالتهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المراض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الجبان والوزارات المختلفة

عرضة رقم ١٥ - مقدمة من عبد الحميد مرسي حمد رئيس مدرسة يده باشا الأولية وآخرين يطلبون الإعانة التي كانت متوفرة لمدارسهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ١٦ - مقدمة من مصطفى عبد الله من ناحية كفر هريط مركز كفر صقر شرقية وآخرين من أهالي الناحية المذكورة يطلبون إعانة بيانة بلدتهم لدفع مواتهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة وإن كانت مقدمة بصفة إضمارات من الأهالي لأن المجالس القروية التي يجب أن تحتل البلد بنص الدستور لم توجد .

عرضة رقم ١٨ - مقدمة من علي سليمان عمدة بالقود مركز أبو تيج وآخرين يتظلمون من تحصيل فرق ثمن الأقطان التي أودعت بشون الحكومة في سقي ١٩٢٩ و ١٩٣٠

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٢١ - مقدمة من علي فهمي سليمان مساعد وكيل درجة ممتازة بمصلحة البريد سابقا ومقيم بقنا مركز متوفى يتظلم من فصله من الخدمة قبل المسدة المقررة بثلاث سنوات ويطلب إما صرف مرتبه عنها أو إعادته إلى الخدمة .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٢٤ - مقدمة من عبد الحميد صبحي وآخرين من موظفي مدرسة بقاس الابتدائية التابعة لمجلس المديرية يتنصمون مساواتهم بزملائهم ممن شغلهم قرار وزارة الداخلية في إعطائهم علاوات .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٢٦ - مقدمة من مصطفى أبو السعود وآخرين من أهالي شنه البحرية مركز السلطة غربية يتظلمون من تصرفات وزارة الأوقاف بتأجير أطيان ناحيتهم ويطالبون منسح العقد الذي عمل لصالح الفيرو ويطالبون كذلك إعادة الأطيان إليهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٢٧ - مقدمة من يوسف أحمد شلي المقيم بالمتزل رقم ٥٧ سكة الجبانية شارع حمد علي بمصر يطلب استرداد أطيانه التي كانت قد استبدلها من معاشه ونزعت ملكيتها في عهد الحكومة السابقة .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٢٨ - مقدمة من عبدالرحيم سالم وآخرين من ناحية الرابعين مركز كفر صقر شرقية يطلبون استبعاد تزجج السيد موسى عمدة بلدتهم ويتنصمون تزجج الشيخ سليمان علي السيد .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤٠ - مقدمة من أحمد محمد عبد القادر وآخرين من أهالي أرميت والمريس والوابورات مركز الأقصر يطلبون رد أطيافهم التي نزلت ملكيتها .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٤٢ - مقدمة من محمد عبد الله الشواف وآخرين من أهالي الروضة مركز ملوى يطلبون سرعة إصلاح مراحيض دورة مياه مساجد الروضة تدريجيا .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٤٣ - مقدمة من أحمد غانم بمحكمة قلوب الشرعية يطلب تعديل درجته وراتبه أسوة بزملائه العلماء .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من عبد الرحمن واحد على انطولى بشوارع شكور باشا رقم ٤ بالإسكندرية يطلبان سرعة إنجاز تنظيم شارع سيدى عماد (ما بين شارعى عبد المنعم والتخديو الأفل) من الوجهتين الصحية والاجتماعية .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من عبد الغفار شيا وآخرين من أهالي ناحية ستورس سليمان الشرقية وبياض النصرارى مركزى بنى سويف يطلبون إيجاد واپور لرى أراضيهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٤٨ - مقدمة من محمود مبراج وآخرين من قراء المفارئ السعيدية بالمسجد الأحدى بطنطا يطلبون تحسين حالتهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٤٩ - مقدمة من حسن على عماد وآخرين مؤذى وخدمة مساجد بندر منوف يطلبون تحسين حالتهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من راتب مهراى موظف بمكتب الصدقات بمركز الإسكندرية يشكو من عدم تهيئة في وظيفته .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٥١ - مقدمة من محمد سيد حسن رزق من ناحية بلغم مركز قويسنا يشكو من ملكة بنى بخص تسديدا للأموال الأميرية .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٥٣ - مقدمة من ابراهيم مفضل ملاحظ ميكانيكى بوزار الأقواف سابقا ومقيم بشوارع الرحبة ببندربنى سويف يطلب إعادته إلى وظيفته التي فصل منها ببندربنى أو صرف ما يستحقه من المكافأة التي يجيزها له القانون .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥٥ - مقدمة من توفيق أحمد المسلمى من الواقعة مركز هيا يطلب إعادته إلى وظيفته والتحقق في أمر فصله .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ٥٦ - مقدمة من محمود ابراهيم من قطاير السوهاجية يطلب إعادته إلى وظيفته لأنه فصل من الخدمة ببناء على حكم صادر ضده من الحاكم العسكرية .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

ملحق رقم ٢٠

جلسة الأربعاء ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٥

(١٥ يوليه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بشأن تعديل مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المالك وتعيين مرتبات الأوصياء

(التقر حصره شيخ المفرة أمرون الجوز بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في أول يوليه سنة ١٩٣٦ على لجنة المالية مشروع قانون بشأن " تحديد مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المالك وتعيين مرتبات الأوصياء " .

اجتمعت اللجنة وبحثت مشروع القانون المذكور مقارنة ما ربط به من الاعتدات بما هو وارد في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية وقد اتضح للجنة ما يأتى :

المخصصات

بلغت جملة مخصصات جلالة الملك ومرئيات حضرات أعضاء البيت المالِك في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية ٢٦١,٥١٢ جنيا أدرجت تحت فروعين كما يأتي :

جنه	١٥٠,٠٠٠
فرع ١ - مخصصات جلالة الملك .	
١١١,٥١٢	» ٢ - حضرات أعضاء البيت المالِك .
٢٦١,٥١٢	

وقد وزع احتاد الفرع الثاني بالطريقة الآتية :

جنه	١٠,٠٠٠
بند ١ - مخصصات حضرة صاحبة الجلالة .	
١٨,٠٠٠	» ٢ - حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد الملكة .
٨٣,٥١٢	بند ٣ - مرئيات حضرات أعضاء البيت الملكي .
١١١,٥١٢	

وكانت مخصصات جلالة الملك ومرئيات حضرات أعضاء البيت الملكي محذرة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيا ١١١,٥١٢ جنيا على التعاقب بحكم المادة (١٦١) من الدستور التي اشترطت بقاء هذه المخصصات كما هي لمدة حكم المغفور له الملك فؤاد الأول كما نصت هذه المادة كذلك على جواز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

غير أنه لوفاء حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أصبحت المادة (١٦١) من الدستور ملغاة وأصبح من الضروري العمل بحكم المادة (٥٦) من الدستور وهي تنص على ما يأتي :

” عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالِك بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرئيات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك “ .

أما مخصصات الملك ، فإن جلالة الملك فاروق الأول قد كتب في مطلع حكمه إلى رئيس الحكومة وتقدّم بخفض مخصصات جلالة مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنويا لمدة الرقاية ولمدة حكمه معرا عن رغبته السامية في إبلاغ ذلك إلى البرلمان في حجة .

وقد خفضت مخصصات البيت المالِك بمقتضى هذا القانون من ١١١,٥١٢ جنيا إلى ٩٦,٠٠٠ جنيه وزعت كما يأتي :

جنه	٩٦,٠٠٠
مخصصات حضرة صاحبة الجلالة (على سبيل التذكّر) .	
١٢,٠٠٠	» حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد الملكة .
٧٨,٠٠٠	مرئيات حضرات أعضاء البيت الملكي .
٩٦,٠٠٠	الجملة .

وبذلك تكون جملة الوفر في هذا الفرع ١٥,٥١٢ جنيا .

والجملة بعد بحث هذا المشروع توافق على ربط هذه المخصصات على الوجه المتقدم على أن تكون مخصصات ولي العهد ستة آلاف جنيه تستحق من يوم بلوغه من السابعة كاملة على أن تزداد إلى ١٢,٠٠٠ جنيه سنويا ببلوغه الحادية والعشرين من عمره وهي سن الرشد بالنسبة لولي العهد .

ولقد سر الجملة ما استقر عليه رأى مجلس الرقاية بشأن ما يتفق بدون صرف من هذه المخصصات وهو أن يرد مالا يصرف منها إلى الخزانة العامة وهي ذاتها من أن حضرة صاحب الجلالة الملك حفظه الله وهو الذي تفضل بخفض خمسين ألف جنيه من مخصصات جلالة ، سيؤيد هذا الإجراء عند ما يبلغ سن الرشد .

أما مرئيات الأوصياء فقد ربط لها مبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه بواقع ٧,٠٠٠ جنيه لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك طبقا للمادة (٥٦) من الدستور .

وبناء على ما تقدم توافق لجنة المالية بمجلس الشيوخ على مشروع القانون بصيغته الواردة من مجلس النواب وترجو المجلس أن يوافق عليه بنفس الصيغة وهي :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرقاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنويا وذلك منذ آل إليه العرش وطول مدة حكمه .

(المادة الثانية)

مخصصات البيت المالِك عند مخصصات جلالة الملكة وصاحب السمو الملكي ولي العهد ٧٨,٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه) سنويا . ومخصصات جلالة الملكة ٩,٠٠٠ جنيه (سنة آلاف جنيه) سنويا (على سبيل التذكّر) .

ومخصصات صاحب السمو الملكي ولي العهد ٩,٠٠٠ جنيه (سنة آلاف جنيه) سنويا ، لا يستحقها إلا ببلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزداد إلى ١٢,٠٠٠ جنيه (اثنى عشر ألف جنيه) سنويا ببلوغه سن الرشد . وذلك كله لافة المتقدم ذكرها في المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

مرئيات أوصياء جلالة الملك ٧,٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) سنويا لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .

(المادة الرابعة)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

مقارنة بين مشروع القانون كما فقتته الحكومة والمشروع الوارد من مجلس النواب
والذى اقترحه لجنة المالية بمجلس الشيوخ

مشروع اللجنة	مشروع الحكومة
باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر	باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية	مجلس الوصاية
تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقناه عليه وأصدرناه :	بناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور. رسم بما هو آت : مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :
(المادة الأولى)	(المادة الأولى)
مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا وذلك جنيه (ستويا) وذلك منذ آلى إليه العرش وطول مدة حكمه .	مخصصات جلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) سنويا ، وذلك منذ آلى إليه العرش وطول مدة حكمه .
(المادة الثانية)	(المادة الثانية)
مخصصات البيت المال ٩٦,٠٠٠ جنيه سنويا ويدخل فيها ٩,٠٠٠ جنيه جلالة الملكة (على سبيل التذكار) و ١٢,٠٠٠ جنيه لصاحب السمو الملكي ولى العهد . وذلك للثة المتقدم ذكرها فى المادة السابقة .	مخصصات البيت المال هذا مخصصات جلالة الملكة وصاحب السمو الملكى ولى العهد ٧٨,٠٠٠ جنيه (ثمانية وسبعون ألف جنيه) ستويا . ومخصصات جلالة الملكة ٩,٠٠٠ جنيه (سنة آلاف جنيه) ستويا (على سبيل التذكار) . ومخصصات صاحب السمو الملكي ولى العهد ٩,٠٠٠ جنيه (سنة آلاف جنيه) ستويا ، لا يستحقها إلا ببلوغه السابعة من عمره كاملة ، وتزداد إلى ١٢,٠٠٠ جنيه (اثنى عشر ألف جنيه) ستويا ببلوغه سن الرشد . وذلك كله للثة المتقدم ذكرها فى المادة السابقة .
(المادة الثالثة)	(المادة الثالثة)
مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧,٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .	مرتبات أوصياء جلالة الملك ٧,٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) ستويا لكل منهم على أن تؤخذ من مخصصات جلالة الملك .
(المادة الرابعة)	(المادة الرابعة)
على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .	على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر بمرأى يابدين فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٣ يونيو سنة ١٩٣٦) .	

مشروع قانون

بالغاء الرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقرير حظر

تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر

الواردات الإيطالية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى الرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمصل به ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة

إلى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية وقد أشير في المذكرة التفسيرية الخاصة بهذا المرسوم بقانون إلى الأسباب التي دعت مصر إلى تطبيق الجزاءات الاقتصادية على إيطاليا .

وقد تفتت وزارة الخارجية من صعبة الأمم صورة القرار الذي أصدرته لجنة التنسيق بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٣٦ والذي اقترحت فيه على الدول التي وقعت الجزاءات على إيطاليا أن تلتها .

ونظرا إلى أنه قد تم التفاوض بين الدول على وقف تطبيق الجزاءات من ١٥ يولية سنة ١٩٣٦ فقد أعد مشروع القانون الملحق بهذه المذكرة بالغاء المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ من ذلك التاريخ .

وتشرف وزارة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بالمصادقة على مشروع القانون المشار إليه .

وزير المالية

مكرم عبيد

في ١٢ يولية سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٢١

جلسة الاربعاء ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(١٥ يولية سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بإلغاء الرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥

الخاص بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى

إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية

(المقررة حضرة الشيخ اطون الجبل بك)

أحال المجلس بجلسته اليوم على لجنة المالية والجمارك مشروع قانون بإلغاء الرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية لتنظره اللجنة بطريق الاستعجال .

وقد عقدت اللجنة جلستها على إثر ذلك واطلعت على المرسوم بقانون المطلوب الآن إلغاؤه بمشروع القانون المعروض على المجلس .

كان صدور المرسوم بقانون المطلوب إلغاؤه بناء على دعوة وجهت إلى الحكومة المصرية من لجنة تنسيق الجزاءات التي ألفتها عصبة الأمم وظل هذا المرسوم بقانون معمولا به إلى الآن .

وقد اقترحت لجنة التنسيق على الدول التي اشتركت في توقيع العقوبات على إيطاليا أن تلتها وتفتت وزارة الخارجية المصرية صورة هذا القرار من عصبة الأمم .

ولما كان قد تم التفاوض بين الدول على وقف تطبيق الجزاءات من ١٥ يولية سنة ١٩٣٦ فقد أعدت الحكومة مشروع قانون يقضي بوقف هذا التطبيق وهو الذي يحتمه لجنة المالية والجمارك في اجتماعها الليلية ووافقت الموافقة عليه بالإجماع وعرضه على المجلس .

وقد أقر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٣ يولية سنة ١٩٣٦ وترى اللجنة أن يوافق عليه المجلس بالصيغة المذكورة وهي :

رسمها هو آت :

مادة ١ - يمنع تصدير ما يمتد من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية اللينة بالمحق (١) أو إعادة تصديرها أو إرسالها ترانسمت إلى إيطاليا أو ممتلكاتها .

مادة ٢ - يمنع كذلك تصدير أو إعادة تصدير البضائع والمصنوعات التي تدخل ضمن الأصناف اللينة بالمحق (ب) إلى إيطاليا أو ممتلكاتها .

مادة ٣ - يجوز تعديل المصحين (١) و (ب) بقرار من وزير المالية وفقا لما يقتره مجلس الوزراء .

مادة ٤ - يمنع دخول جميع أصناف البضائع الواردة من إيطاليا أو من ممتلكاتها ، ماعدا السبائك والنفود الذهبية والفضية ، إلى القطر المصري ، ويمنع كذلك دخول مزروعات إيطاليا وممتلكاتها ومصنوعاتها . ومع ذلك فإن هذا المنع لا يبرى عن البضائع والمصنوعات التي تمر بالقطر المصري ترانسمت أو التي يصادفها فيه ولا عن البضائع أو المصنوعات التي تكون في الطريق وقت تنفيذ هذا المرسوم بقانون .

ولوزير المالية أن يخصص بدخول بضائع أو محصولات من المذكورة بالفقرة الأولى من هذه المادة بقرار يصدر منه وفقا لما يقتره مجلس الوزراء .

مادة ٥ - تسرى أحكام المنع المقررة بالمادة الرابعة على الحاصلات الزراعية والصناعية الناجمة أو المصنوعة في إيطاليا وممتلكاتها التي تكون قد تناولها أية عملية من عمليات التحويل أو الحوירים وكذلك البضائع المصنوعة جزئيا منها في إيطاليا أو الممتلكات الإيطالية والجزء الآخر في بلد آخرى ما لم يثبت للقواعد التي تتخذ بقرار من وزير المالية أن ٢٥ ٪ من الأقل من قيمتها في الوقت الذي تمت فيه من أخرجها تصديرها نشأت عن عمليات التحويل أو الحوירים التي تناولتها بعد خروجها نهائيا من إيطاليا أو ممتلكاتها .

مادة ٦ - جميع الحاصلات والبضائع التي تدخل القطر المصري أو تصدر منه أو التي يحاول إخراجها بالخالفه لهذا المرسوم بقانون تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزركية .

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون وعليه إصدار القرارات اللازمة لذلك .

مادة ٨ - يعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يهيم هذا المرسوم بقانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى القبة في ٢ رمضان سنة ١٣٥٤ (٢٨ يفرسنة ١٩٣٥) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

دؤس مجلس الوزراء

(محمد توفيق نسيم)

وزير المالية

(أحمد عبد الوهاب)

مرسوم بمشروع قانون

بإلغاء المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية

بأمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمها هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه مقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا وحظر الواردات الإيطالية .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون . ويصل به ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٣٦ ما

مديرى راس العين في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥ (١٢ يريه سنة ١٩٣٦) .

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رؤس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

مرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٣٥

بتقرير حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع إلى إيطاليا

وحظر الواردات الإيطالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛

وبعد الاطلاع على قرار حكومتنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ باضام مصر مبدئيا إلى عصبة الأمم في تطبيق العقوبات التي فرضتها العصبة طبقا للادة السادسة عشرة من ميثاقها ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الجزركية المصرية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بتعديل الترخيص الجزركية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ملحق (ب)

الأصناف المنوع تصديرها

(١) الخيول والبغال والحمر والجبال وجميع دواب النقل .

(٢) الكلاوشوك .

(٣) اليوكيت (هيدروسيليكات الألومنيوم) والألومنيوم والألمنيوم (أكسيد الألومنيوم) وكذلك المركبات الطبيعية الفنية بالحديد والحديد النحرة والكروم والمنافيز والنيكل والتيتانيوم والتونغستين والتانديوم وكذلك مركباتها الطبيعية الفنية بإحداها وسبائك الحديد وكذلك سبائك : الحديد - المولدين ، وسبائك : الحديد السيلس - المنافيز - الألومنيوم ، وسبائك : الحديد - السليوم ، وسبائك : الحديد - السليوم - المنافيز ، القصدير والمركبات الطبيعية الفنية به .

ويشمل البند رقم ٣ المذكور أعلاه جميع أنواع خامات المادن الواردة به ومركباتها الطبيعية الفنية لإحداها وتعدادها وسبائكها .

ملحق رقم ٢٢

جلسة الأربعاء ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥

(١٥ يولي سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك
بمعة سكة حديد حلوان لنهاية مركز الصف

(المحتر حرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان بانا) .

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٨ يولي الجارى وقد حضر اجتماعها متوب من وزارة المواصلات أشمها بم طلبته منه من بيان .

وتقدمواخ للجنة من بيان متوب الوزارة أن دواعي الاقتصاد في المصروفات في الظروف المالية الحالية قد قضت بإيقاف الأعمال في إنشاء ثلاثة خطوط

ملحق (١)

الأصناف التي تمتد من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية

(١) البنادق والقرويهينات ومواسيرها .

(٢) المدافع الماكنية والبنادق الأوتوماتيكية والطبجيات الأوتوماتيكية من كافة الأعية ومواسيرها .

(٣) المدافع والهاوتزر وملافع المادرن بكافة أعيانها وقواعدها وأسلحتها (مواسيرها) وأجزائها الداخلية .

(٤) ذخيرة الأسلحة المذكورة تحت رقم ١ و ٢ من هذا الجدول وكذلك المادانات للملاحة والغير الملاحة للأسلحة الواردة تحت رقم ٣ من هذا الجدول والمقذوفات الجاهزة لهذه الأسلحة .

(٥) قنابل اليدوي والجب والطوربيد واللقام ملاحة أو غير ملاحة والأجهزة اللازمة لاستعمالها أو تفحصها .

(٦) التانكات وال عربات المصفوعة والقطارات المصفوعة وكذلك الزوخ بكافة أنواعها .

(٧) السفن الحربية بجميع أنواعها بما فيها سفن حاملات الطائرات والنواصات .

(٨) الطائرات سواء أكانت مركبة أو مفككة الأجزاء وسواء أكانت أثقل أم أخف من الهواء وكذلك مرواحها وأجسامها وقواعد مدافعها وأجزائها السفلى وذيلها وعرباتها السفلى .

(٩) محركات الطائرات .

(١٠) الطبجيات ذات الساقية والطبجيات الأوتوماتيكية التي يزيد وزنها من ٦٣٠ جراما وذهنيها .

(١١) قاذفات اللهب وجميع أجهزة القصف الأخرى التي تستعمل في الحرب الكيماية أو الحريق .

(١٢) غاز النحرول والفلوريت وأثيل ثاني كلورور والزيغ وجميع المستحضرات المعدة للحرب الكيماية أو الحريق .

(١٣) كافة أنواع إرود الحرب والمفرقات .

قراراً بضمان القائمة . وقد سلم المجلس هذا القرار لحضرة ذكي الإبراهيمي باشا الذي كان وكلاً لوزارة المالية في ذلك الوقت .

بعد هذا اتسرف أعضاء مجلس مديرية البصرة بالتمثيل بين يدى صاحب الجلالة المنصور له الملك فؤاد الأول وقد صدر نطقه الكريم بأن أشار إلى حكومة جلالة بمدة هذا الخط ولما كان لهذه الإفادة السامية فيميتها فقد خرج الوفد من لندن جلالة وكه أمل بأن هذا الخط سيجعل أو على الأقل سيبدأ العمل فيه . وفي سنة ١٩٢٧ قدمت اقتراحاً لمجلس الشيوخ أطلب فيه مد هذا الخط وقد أجاب حضرة وزير المواصلات بما لا يطمئن فاضطرت للعمل استعجواب وقد أجاب عنه حضرة صاحب المالى وزير المواصلات جواباً مطمئناً بأن الحكومة شاعرة في عمل منشآت جديدة وأن سكة حديد الصف تدخل ضمن تلك المنشآت بل هي ستكون أولها . بعد ذلك أوقف المجلس ولما عادت الحياة النابية وجهت سؤالاً لحضرة صاحب المالى وزير المواصلات في فبراير سنة ١٩٣٠ فأجاب بمطالعة بأن الحكومة مهتمة بمسكة حديد الصف أو تسيير سيارات حتى تيسر لها مد هذا الخط .

وفي ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ حل المجلس ولم تعد الحياة النابية إلا يوم ٨ مايو سنة ١٩٣١ ولكن هذا الخط له أهميته من جهة تقدم العمران في بلاد المركز خصوصاً أن جميع أراضيها تحولت إلى رى صغرى وأصبحت تأتي بمحصول وافر وأن مرة تب ساكنيه ضالمة بالنسبة لعدم وجود طرق تسهل نقل الحاصلات وبها أيضاً فائزات لعمل الطوب والمواشير والصينى بأنواعه . وجهت سؤالاً إلى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات أطلب فيه معرفة ما تم بحمد هذا الخط فكان الرد غير مطمئن ولما كانت بلاد مركز الصف في حاجة شديدة إلى وجود سكة حديدية به لنقل حاصلات أرضيه كما أنها تسهل للتجار التروح إلى بلاد هذا المركز لشترى تلك الحاصلات بآمان معتدلة .

لذلك أرفع هذا الاقتراح إلى مجلس الشيوخ الموقر وكل رجاء وأمل بأن حضرات أعضاء المجلس يسطفون على هذا المركز المتكود الخط ويقضون الموافقة على إحالة اقتراحى هذا إلى لجنة المواصلات بصيغة مستعجلة الفحصه وتبينه لوزارة المواصلات مشغواً بالموافقة عليه .

ويا حيناً لو فكرت الحكومة في عمل كوبرى عند الواسطى مديرية بى سوف لتجمل سكة حديد الصف والقيام خطأ وأعداء وهذا ليس بيسر على حكومتنا المستورية .

وتفضلوا بقول طمع الاحترام

سعد مكرم

عضو مجلس الشيوخ

جديده بعد أن قطعت الوزارة في سبيل إنشائها شوطاً جيداً . وأنه عند ما تسمح الحالة المالية سيكون أول ما تنهى به الوزارة إقسام تلك الخطوط قبل أن تفكر في إنشاء خطوط جديدة .

وهذه سياسة رشيدة تفر اللجنة الوزارة عليها وتشير على المجلس بقبولها . وأن مجال الاقتراح الخاص بمدة سكة حديد حلوان لنهاية مركز الصف إلى وزارة المواصلات لضمه إلى ما لدينا من اقتراحات ومشروعات حتى إذا ما حان وقت البحث في إنشاء خطوط جديدة تتناولها الوزارة بالبحث مع غيره من الأعمال لمخالفة له وتضمنه بينها لتنفيذ في النور المناسب لأهميتهما

رئيس لجنة المواصلات

٩ يولييه سنة ١٩٣٦

عبد الحميد حلوان

اقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس الموقر ليقرز إحالته إلى لجنة المواصلات مباشرة لفحصه وإحالة إلى وزارة المواصلات مشغواً بالموافقة عليه :

في ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ عند ما كنت عضواً بالجمعية العمومية قدمت للجمعية اقتراحاً بخصوص مد سكة حديد حلوان لنهاية مركز الصف بمعرفة شركة الدلتا وقد أجابت الحكومة وقتها بأنها تستصعب مد هذا الخط بممرتها وفي سنة ١٩١٠ في دور انعقاد الجمعية قلمت اقتراحاً آخر ومجلسه ٢ أبريل من السنة المذكورة وافقت الجمعية على هذا الاقتراح وبلته للحكومة رجاء تنفيذه .

وقد سعى أعيان مركز الصف في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ لدى الحكومة فوعدت بأن تبدأ في مد هذا الخط في سنة ١٩١٤

ولسوء حظ أهالى هذا المركز قامت الحرب الكبرى وكان ذلك سبباً لتأخير مد الخط المذكور وفي سنة ١٩٢٢ اتسرف أعضاء مجلس مديرية البصرة بمقابلة رئيس الحكومة وأصحاب المالى وزيرى المالية والمواصلات فوعدهم أخيراً كما أن الوفد قابل حضرة عبد الحميد باشا سليمان الذى كان وقتها مدير للسكة الحديدية وطلب منه مد هذا الخط فصرح مساعدته بأن مصلحة السكة الحديدية هي مصلحة تجارية وأنها لا تشترع في عمل سكك حديدية في أى جهة ما لم تكن هناك فائكة تعود على مصلحة السكة الحديدية وطلب عمل إقرار من المجلس لضمان تلك القائمة وفلا عقد مجلس المديرية في هذه الأيام وأصدر

عن الاقتراح رقم ١٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير بك بطلب لإنشاء مركز يوليس ببلدة الشهداء متولية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ١٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ الشافعي أروافيه بوقف عمل معاصر التبيد وحفظ ما تحوز منها .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الخفائية .

عن الاقتراح رقم ١٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی بإنشاء مدرسة صناعية وأخرى ثانوية ببندر بليس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٢٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی بإنشاء مستشفى قروي ببلدة مشتل السوق .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٢١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعدكم بك بإنشاء مستشفى بمرکز الباط .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٢٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعدكم بك بقصر تعيين مملى الكتايب بمجلس مديرية البعيرة على أبناء المديرية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الداخلية .

ملحق رقم ٢٣

جلسة الاثنين ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين بك بدلا من حضرة الشيخ المحترم محمد حتى أبو الفضل الجيزاني افتدى) .

عن الاقتراح رقم ١٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيعي بك بإنشاء مدرسة زراعية بالسطة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ١٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسغرون باشا بتشديد عازن خاصة لحفظ الغلال .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ١٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسغرون باشا بتغيير المواعيد المحددة لتحويل الأموال الأميرية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ١٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم ابراهيم نود الدين بك بتعميم المصاريف ببلاد مركز الزقازيق .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٢٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد كمال عليا باشا بإنشاء مستشفى بناحية حطه .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٢٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد كمال عليا باشا بتحويل السكة الزراعية المسارة بناحية مرصفا إلى وناحي كفر الشيخ إبراهيم وكفر الحمام وكفر عطا الله وبيلا أخرى تسهيلا للمواصلات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى إفران بك بإنشاء محطة سكة حديدية ببلدة منية الواط منوفية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بتجهيد بناء مسجد بمدينة طنطا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٢٩ - المقدم من حضرته بتجهيد بناء مسجدين بقرية البرج دقهلية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٣٠ - المقدم من حضرته بتجهيد بناء مسجدين بالحلة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٣١ - المقدم من حضرته بتجهيد بناء ثلاثة مساجد بمركز الحطة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٣٢ - المقدم من حضرته بتجهيد بناء مسجدين بناحية العميرة دقهلية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدينية .

عن الاقتراح رقم ٣٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيريك بإنشاء كوبرى في الجهة الشرقية لمحطة بيا تسهيلا للمواصلات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٣٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم ألكسان أسخرون باشا بتأمين خط السكة الحديدية بالوجه القليل وتخفيض أجور السفر به .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٣٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب بطلب إنشاء مركز بوليس ببلدة أبو كبير مديرية الشرقية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٣٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الحميد نوار بإنشاء سكة حديدية تتجدي من دمنهور وتنتهي بمحطة سيدى غازى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٣٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الحميد نوار بإنشاء معهد دوى بمدينة دمنهور .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المعارف .

كثير من الطلبة ، وبما يقل عدد طلاب الوظائف وعدد المعلمين . وإلى اختارت السلطة لتكون مقراً لأئ مدرسة زراعية بمدينة الغربية لأسباب الآتية :

- أولاً - حسن موقعها ووجودها في منطقة أهله بالسكان .
- ثانياً - شقة خصب أرضها فهي من أخصب أراضي القطر .
- ثالثاً - لوجود أراض واسعة مملوكة للحكومة ولوزارة الأوقاف لعمد تكبد الحكومة مشتري أطيان بالثمن .

وأما - لمجاورتها لمطلة التجارب بأهنية للمنطقة على حفل تجارب زراعية المنضروات وإمكان البذر علاوة على مثايل أشجار الفاكهة وعلماكل وفرع لتربية النحل وفرع لتربية الحيوالات بكافة أنواعها وفرع لتربية الطيور والدواجن وغير ذلك مما يساعد الفعية على الاستفادة من هذه المنشآت الهامة .

الدكتور عبد العزيز العجيزي

شيخ السلطة

نص الاقتراح رقم ١٤

اعتاد جمهور المتبحرين تخزين غلاتهم بشون البنوك التي تتقبلها بشروط مرهقة لزم مؤقت تضع فيه المنتج تحت شروط القوائد وأجور التخزين المرهقة وتهديد التصفية والبيع الجبري إن لم يبع غلاته في الميعاد المحدد ويضطر لتحويل تلك الشروط لعدم وجود مخازن فنية لصون الثقل وحفظه من السوس والتعفن .

ألا يرى المجلس أن الوقت حان لتشييد مخازن فنية ببلاد الزراعة على مثال تلك المخازن الفنية المشيدة بأوروبا لحفظ الفلال لأمد طويل دون أن تفتك بها حشرة السوس والتي كانت نتيجة درس واختبار عظيمين؟ وقد برهنت أخيراً على ضعفها الجزلي للتاجر وشتج فكانت من أعظم العوامل الاقتصادية في العالم وبهذه الطريقة ينقص تاجر المنتج من شروط البنوك المرهقة الضارة وهو ما تسعى إليه الحكومة لأن من خلق جو جديد يجمع به المنتج أمنا شر الطامعين في إنتاجه .

إن رأى هذا المجلس قدر مطالبة الحكومة بتنفيذ هذا المشروع الحيوي وتمميمه في سواحل تجارة الفلال والمديريات ، وهذا هو اقتراحنا نرجو قبوله وإسنائه إلى لجنة الاقتراحات .

ألكسان إسبحرون

عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ١٥

حضرة الأستاذ الكبير المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية والاحترام أرجو من مجلس الموقر قبول الاقتراح الآتي وإسنائه إلى لجنة الاقتراحات لتسي حكومتنا المستوردة لملافة لأسباب لمرددة للفلاح وتخفيف عبء حله بكل الوسائل المحمكة وهو ما يوحى به الشكر على هذا الصنع الجميل ويصطنع نطمح في سلمها فطلب المزيد .

اقتراح بمشروع قانون

١ - اقتراح بمشروع قانون مقبلم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العجيزي بك بإغلاق بيوت الدعاة ومنع التبتك في الشوارع وفرض ضريبة على الشبان القادرين والمجهين عن الزواج .

نظرت اللجنة في الاقتراح بمشروع قانون وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإسنائه إلى لجنة الداخلية .

ملحق

لقرار لجنة فحص الاقتراحات والمراض عن الاقتراحات

التي لحصتها بيلة ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ١٣

أقترح إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالسلطة يقبل فيها الطلبة الذين نجحوا في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية للبين وبفضل قبول أبناء المزارعين أسوة بمدرسة مشير ومدرسة شين الكوم الزراعية ومدرسة دنهور الزراعية ومدرسة المنيا الزراعية .

مذكرة لإيضاحية

إن الزراعة قوام حياة مصر وعماد ثروتها وعلى سعادة زفأنا تتوقف سعادة جميع أهال القطر ولهذا فواجب فوض على كل فرد من أفراد الأمة أن يبذل قصارى جهده في العمل على تثبيت دعائم الزراعة وتقوية أركانها ورفضها إلى المستوى اللائق بها فهي بدون شك أهم حرفة في مصر كما أنها أعظم الحرف ارتباطا بالحياة ومن أهم الأسباب الموصلة لتلك انتشار المعاهد الزراعية في جميع أنحاء القطر . فإذنا مدرسة زراعية وصناعية في كل مديرية لا يقل أهمية عن إنشاء مدرسة ثانوية بل أزم منها لأن بلادنا زراعية قبل كل شيء فهي المدارس العملية لتخريج الاختصاصيين في الزراعة الذين يساعدون الفلاح بالطرق العلمية الصحيحة والعملية الحديثة على جنى ثمرة أعماله أحسن الطرق ، وبأقل ما يمكن من المصاريف فيال ثمرة ما يستغل من جهده وما يتفق من مال .

وبما أن مديرية الغربية أكبر مديريات القطر المصري فساحتها تبلغ ١٣,٢١١,٠٠٠ فدان من مجموع سطح الوجه البحري الذي تبلغ مساحته ٤,٢٧٦,٠٠٠ فدان وعدد سكانها حسب تعداد سنة ١٩٢٧ - ٢,٩٤١,٠٠٠ من مجموع سكان القطر البالغ قدره ١٤,٢١٧,٨٦٤ محرومة من المدارس الزراعية مع شلة احتياجها إليها ، فلذا أقترح الابتداء بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالسلطة لقبول عدد كبير من الطلبة الذين ينجحون في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لتقليل الضغط على المدارس الثانوية ولتخرج عدد

نص الاقتراح رقم ١٧

بلدة الشهداء من أهم بلدان مديرية المنوفية ولها من الأهمية التجارية والإدارية ما يجعلها جديرة بأن يكون بها مركز للبليس .

وقد تمخّض بالفعل فيما مضى إنشاء مركز بوليس فيها وإلى هذا المشروع بسبب التغييرات السياسية التي حدثت في سنة ١٩٣٠

لذلك

أقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة الشهداء بمديرية المنوفية لما في ذلك من الفائدة لصالح الأهالي ما

حسن محمد شير

برية سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ١٨

حضرة الأستاذ الكبير المحترم رئيس مجلس الشيوخ

الربا عرض أقتراح هذا على مجلس الشيوخ وهو إيقاف عمل محاضر تهديد وحفظ المحاضر التي عملت وعدم تقديمها للقضاء ضد المتأخرين في سداد مطلوبات الحكومة بكانة أنواعها حيث إن عمل وزير المالية ومد بتأجيل الأموال الأميرية وتسيطها وبمحت الباقي منها .

وتفضلوا بقبول الاحترام ما

الشافعي أبو واثبه

٢١ برية سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ١٩

مركز بليس من أكبر مراكز مديرية الشرقية ومدنة بليس حاصمة المركز من أكبر البلاد وتاريخها القديم معروف وعدد سكان مركز بليس لا يقل عن المائة وخمسين ألفا تقريبا وهذا يحتاجون لمدرسة صناعية ومدرسة ثانوية قريبة أولادهم خصوصا أن حدود مركز بليس تمتد من بلدة المنبروي قريسة من مصر وتنتهي إلى بلدة أولاد سيف التي تبعد عن الزقازيق بسبعة كيلو مترات فقط .

لذلك أرجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة على إنشاء مدرسة صناعية ومدرسة ثانوية بمركز بليس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

حسين الجندي

نص الاقتراح رقم ٢٠

تكون بلدة مشوتل السوق والبلاد المجاورة لها دائرة اقتصادية يزيد عدد سكانها على التسعين ألف نسمة وهي في حالة قصوى لبناء مستشفى قروي خصوصا أن المسافة بين مشوتل السوق والبلاد المجاورة وبين مركز بليس

بأن توجه التفات صاحب المعالي وزير المالية إلى الموايد التي ستهبها الوزارات السابقة لجلها نظاما لتحصيل الأموال الأميرية التي خالفت الموايد المعمول بها من قبل لفرض المشار إليه وهي التي تجري عليها حكومتنا الحاضرة فيضطر القحلاخ إلى بيع حاصلاته بأجس الأثمان لدفع الأموال تفاديا من إضرابات الجوع والبيع الجبري وما يقع ذلك من مصاريف وينشأ عن ذلك الضغط كثرة العرض بالأسواق قتل الأسعار كما هو حاصل الآن لأن نظام إبلجاية مخالف لموايد ضم الحاصلات .

لذلك ألا يرى المجلس أنه رحمة بالقحلاخ وظروفه يطلب من الحكومة إعادة النظر لتغيير النظام الحاضر والرجوع إلى ما كان جاريا قبل سنة ١٩٣٠ حيث إنه في إجراءاته ما يوافق ظروف ضم الحاصل وحالة القحلاخ . وهذا ما نطلب قبوله وإحالة إلى لجنة الاقتراحات لبحثه وتقرير ما يناسب حالة المنتج وعدم إرجاعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

الكانان إسحرون

عضو مجلس الشيوخ

٢٢ برية سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ١٦

تمتع بلاد القطر المصري بكثير من الفوائد العظيمة التي نجت عن تعمير المصارف في الأراضي الزراعية .

وتعد كان مديرية الشرقية قسط من هذا في كثير من مراكزها . ولكن وجه الغربة أن الداية وجهت إلى غير الصالح من الأبطالان فصعدت وارتفعت وصارت في الصنف الأول بينما ضريبتها لا تزال كما كانت ولا تقول هذا ابتغاء رفع الضريبة أو اعتراضا على انخفاضها ولكن نقوله بسبب أن كثيرا من بلاد مركز الزقازيق لا تزال محرومة من المصارف حتى القريب منها تلك البلاد بينما ضريبتها التي تبلغ الحكومة ومجلس المديرية تبلغ أحياء جنين ومنها وأكثرها ما يبلغ ١٨٠ قرشا .

ولقد اتفق على هذا الحرمان أن سقطت قيمة الأبطالان وبعث منها ظم تعدد أكبر من ضعف المال أي ثلاثة جنيناه ونصف إلى خمسة جنيناه .

ومن هذه البلاد قريسة بمركز هيا مع أنها لا تبعد عن مصرف أكوه والطبية إلا بخمسة نصف كيلو وبنها وهي مجاورة لمصرف الحمودية الملاصق لها وتبعد عن مصرف الطبية نحو كيلو ونصف . وكل هذا عن بلاد ميت زافر وشوتل والقنات وهي تعد بألف الأقدنة وتوصيل المصارف إليها لا يكلف كثيرا .

لذلك

أقترح إيجاد طريقة تصل بين هذه البلاد والمصارف مادامت قرية منها كما قلنا ما

إبراهيم نور الدين

برية سنة ١٩٣٦

لذلك

أقترح :

أولاً - أن تفتت وزارة الداخلية نظر مجلس مديرية الجيزة إلى عدم تعيين معلمين جدد من الآن فصاعداً في الكليات التابعة للمجلس من الأجانب من مديرية الجيزة مادام يوجد من إنشاء المديرية من يقوم بأداء هذه الوظائف .

ثانياً - تعميم النشر إلى جميع المديريات لأنه كلما احتاج الأمر إلى تعيين معلمين بالكليات يجب أن تملأ كل مديرية ما يخلو لديها من هذه الوظائف بأبنائها المصين في مديريات أخرى حتى يشغل أبناء كل مديرية وظائف التعليم بمديرتهم وبذلك تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها مجالس المديريات .

مدمكرم

عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٢٤

نص في خطاب العرش على اهتمام الحكومة الشعبية بمجالة الفلاح الصعيقة والاقتصادية ، وبما أن الأمراض كثرت ونفست في البلاد بمجالة مروة تستلزم عطف الحكومة الشعبية على سكان هذه البلاد .

وحيث إن نواحي طحله وكفر طحله ودجوى وأبياد ووطط الجزيرة وبلتان وزاوية بثان من أعمال مركزى بنها وطوخ بمديرية القليوبية أكلت بالسكان وبعضها قريب من بعض غير أنها محرومة من مستشفى قريب منها يحنى بمرضاهم وتتكبد الأهالي مشاق جسيمة في نقل مرضاهم إلى مستشفى بنها وهو يبعد عن هذه البلاد نحو العشرين كيلومترا وقد تنفيض أرواح الكثير منهم لسبب بعد المسافة .

لذلك أقترح إنشاء مستشفى يكون مقره ناحية طحله رحمة بسكان هذه البلاد وتخفيفاً لويلاتهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٨ يونيو ١٩٣٠

محمد كمال علما

عضو الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٢٥

يوجد بمركز بنها عاصمة القليوبية بلاد كثيرة محرومة من المواصلات والسكك الزراعية وتتكبد الأهالي مشاق جسيمة في انتقالهم لإعانة المديرية لقضاء مصالحهم وتصرف حاصلاتهم .

ولما كانت الحكومة الشعبية جل أمانتها العمل على راحة الأهالي وتوفير أسباب الرفاهية لهم ؟

طولية ويصعب على المريض أن يتنقل بسهولة إلى المجلس المجاورة، وبذا نرجو من هيئة المجلس الموقع الموافقة على إنشاء هذا المستشفى رحمة بسكان تلك البلدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حسين الجندى

نص الاقتراح رقم ٢٦

يبلغ عدد سكان مركز العياط التابع لمديرية الجيزة أكثر من مائة وثمانين ألف نسمة .

هذا المركز خال من وجود مستشفى . وإن مرضاه يتروحون إلى المستشفيات الموجودة بمركز الصف وإلى مديرية بنى سويف .

وليس بخاف على حضرة صاحب النولة وزير الداخلية ووزير الصحة ما في انتظار المرضى من بلد لآخر من العسوية والمشقة .

وقد يكون في هذا النقل خطر على صحة الأهالي إذا كان من بين المرضى من يحمل مرضا معديا .

لذلك

أقترح إنشاء مستشفى بمركز العياط لما في ذلك من راحة السكان وتخفيف الآلام وتحسين حالة الصحة العامة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

مدمكرم

عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٢٣

قضى قانون مجالس المديريات بأن يكون لكل مديرية مجلس ينظر في شؤون المديرية الخفيفة ومنها التعليم ولكل مجلس مديرية لائحة داخلية . وقد جاء بالأمانة مجلس مديرية الجيزة - التي تشرفت بحضوره في أوائل نفاى - أن يكون لأبناء مديرية الجيزة الأولى في دخول المدارس التابعة للمجلس كما أن المحاضرين منهم على شهادة الكفاءة لتعلم الأولى الأختية في وظائف التعليم بالمعاهد التابعة للمجلس سواء أكانت مدارس ابتدائية أم كليات أولية ولكن مجلس مديرية الجيزة في المدة الأخيرة اتبع خطة لا تتفق وما جاء بإلحاحه الداخلية وقد شغل وظائف التعليم بمعاهد التعليم التابعة له بمعلمين من مديريات أخرى وبخاصة مديريات المنوفية وأسيوط وترك أبناء مديرية الجيزة الحاصلين على مؤهلات متطلين لا يجدون ما يستوفون به قوت يومهم .

وبما أن أموال مجالس المديريات إنما تجني من أهالي كل مديرية فمن الحق والسبل ألا تصرف إلا لصالح المديرية ولعلم أبنائها دون غيرهم .

نص الاقتراح رقم ٢٩

يوجد ببلدة عزبة البرج مديرية البقيلة مسجدان متخريان لا يصلحان لإقامة الشعائر الدينية في البلدة المذكورة . خصوصا أن مصيف رأس البر صار الآن أمام تلك البلدة ويضطر المصيفون لتأدية الصلاة في مساجد تلك البلدة .

فهذا

أقترح إنشاء وتجديد المسجدين المذكورين

حسن عبد القادر

٢٤ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٣٠

يوجد بالمحلة الكبرى مسجدان أحدهما يسمى مسجد جاويز والآخر يسمى مسجد أبي العباس وهما متخريان وفي أحسن نقطة بمدينة المحلة الكبرى ولهما أوقاف عظيمة وقد زاد عدد سكان المحلة الكبرى زيادة عظيمة تقرب من العشرين ألفا بسبب منشآت بنك مصر .

فهذا

أقترح إنشاء وتجديد المسجدين المذكورين

حسن عبد القادر

٢٤ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٣١

يوجد بمركز المحلة الكبرى ثلاثة مساجد أحدها بناحية عطف والآخر بناحية سنديس والثالث بناحية الملاية وهي مساجد متخربة ولا تصلح لإقامة الشعائر الدينية ولها أوقاف يمكن أن يبنى منها بناء بسيط .

فذلك

أقترح إنشاء هذه المساجد الثلاثة

حسن عبد القادر

٢٤ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٣٢

يوجد بناحية السبيرة مركز المتلة دقهلية مسجداً متخريان أحدهما مسجد سيدي صبيح والآخر مسجد البعجي وكان موقوفاً على الأقل ٨٠ فداناً أخذتها الحكومة ووضعت فيها عليها الآن ولا يوجد مسجد في البلدة يصلح لإقامة الشعائر الدينية .

فذلك

أقترح إنشاء وتجديد المسجدين المذكورين

حسن عبد القادر

٢٤ برينة سنة ١٩٣٦

فذلك

أقترح توصيل السكة الزراعية المارة أمام ناحية مرصفاً إلى نواحي كفر الشيخ إبراهيم . وكفر الحمام . وكفر عطا الله . وكفر السموت . وبمنته . وبجزيرة بل . حتى يفسى لأهل تلك البلاد سهولة الوصول إلى عاصمة مديريتهم أسوة بباقي بلاد المركز .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد كمال علما

عضو الشيوخ

٢٨ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٢٧

أقترح بإنشاء محطة سكة حديد ببلدة منية الواط مركز شين الحكم منوفية

بين محطتي منشأة السلطان والشهداء منوفية مسافة تقرب من ثمانية كيلو مترات وهي مسافة طويلة إذا قيست بالمسافات بين المحطات الأخرى بهذا الخط مثل المسافة بين سنجرج ومنشأة سلطان ، وبين دناصور ودشواي ، وبين دناصور وزاوية البقل . وبين زاوية البقل وبشتا . وبين بشتا وعمرس . وبين طنوب وعمرس . وبين الدبلون وقصر نصر الدين . وفيهم فإن المسافة بين المحطة والأخرى تتراوح بين اثنين وثلاثة كيلومترات لا أكثر .

في حين أنه يوجد بلدة في منتصف المسافة الأولى (الشهداء ومنشأة سلطان) اسمها منية الواط ، تقع على أربعة طرق زراعية : الأولى إلى شين الكوم ، والثاني إلى نادر ، والثالث إلى منوف ، والرابع إلى الشهداء . لو أنشئت محطة صغيرة في تلك البلدة لأفادت كثيرا سكان البلاد المجاورة مثل سلامون قبل . وسلامون بحري . وكفر الجلايلة . وزاوية الناعورة . ونادر . وشبراياص . وغيرها .

فهذا

أقترح إنشاء محطة بهذه البلدة لفائدة أهلها وسكان البلاد والجزب المجاورة ، وفي آن واحد تكسب المصلحة لإيراد عظميا من الركاب والبضائع تأخذ الآن الأتوبيسات التي تسلك المصلحة من مزاحمتها لها

عضو مجلس الشيوخ

محمد علوي الجزائر

٢٨ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٢٨

يوجد بمدينة طنطا مسجد سيدي العمري الشيخ شبل وموقوف على هذا المسجد أطيان وهو متخرب فضلا عن أنه مأوى للقنادير وجزء منه مؤجر لبعض الأهالي لاستعماله كقوة عمومية .

فهذا

أقترح بناء المسجد المذكور مع العلم بأن السبب الوحيد في عدم وجود أوقاف خيرية هو علم الجمهور أن وزارة الأوقاف لا تسفد شروط الواقفين

حسن عبد القادر

٢٥ برينة سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٣٧

أرى أن الحاجة ماسة كثيرة إلى إنشاء خط حديدي يبدأ من دمشق عاصمة البعيرة وينتهي بمحطة سيدي غازي حيث يلتقي هناك بالخط الحديدي الذي يبدأ من دمشق كذلك وينتهي بكنز الدوار .

وإن الدواعي التي تدعو إلى إنشاء هذا الخط كثيرة جدا ولها من الأهمية والنفع ما يجعل الحكومة تنظر إليها نظرة تقدير وتعمل لهذا الاقتراح خطا كبيرا من العناية والتفصيل .

سيزن هذا الخط ببلدان كثيرة ويخترق جهات تمتد بمحط وأفر من العمران فسكانها كثيرون ، ومحصولاتها وافرة ، وستجارتها كثيرة ، وقد حرمت مع ذلك كله من المواصلات حرمانا تاما حتى أصبحوا كأنهم في عزلة تامة عن غيرهم ، وإن رجال الحكومة أنفسهم ليلاقون من الصعاب الشيء الكثير إذا ما دعوا إلى اختراق هذه الجهات ، أو اضطروا إلى الذهاب إليها . وقد لمست بنفسى هذه الحقائق ووقفت على كثير من هذه المشاق التي يلاقها سكان هذه الجهات بما جعلني أقدر حق التقدير ما سيكون لهذا الخط من فوائد ، وما جعلني كذلك أعطف على هؤلاء السكان الكثيرين . وما لا ريب فيه أن الحكومة ستقدر هذه الفوائد الجليلة وستشاركني كذلك هذا العطف . وأستطيع أن ألخص الدواعي التي تدعو إلى إنشاء هذا الخط فيما يلي :

١ - لا يتوزع الأماكن الواسعة المساحة والتي تشغل حيزا كبيرا في مديرية البعيرة عامة وفي مركز دمشق خاصة مواصلات أي كان نوعها .

٢ - بإنشاء هذا الخط ستتمكن طائفة كبيرة وعدد لا يستهان به من الاتصال بغيرهم فيمكنهم أن يتقدموا في نواح كثيرة فينبشتر العلم فيما بينهم وسيعظم إنتاجهم الزراعي حيث يمكنهم توزيعه بسهولة أو استبداله فيما حولهم من البلدان الكثيرة . ويمكن أننا سنخرجهم من عزلتهم ، ونحول بينهم وبين هذه الوحدة التي لازمهم طويلا . والتي جعلت سبل التقدم وعرة أمامهم ، وطرق النفع غير ميسرة لهم .

٣ - ستتمتع الحكومة بهذا الخط فضا كبيرا : تنفع أولا بالسهولة التي يتمتع بها أفرعها حالة انتقالهم في هذه الجهات . وثانيا بما ستجنيه من الربح من وراء هذا الخط أمامهم ذلك دواع كثيرة غير هذه ، منها : إرضاء هذه الطائفة الكبيرة التي تطلب بالإصلاح أن تنفع بهذا الخط وأن تنفصل من متاعب المواصلات . ولها لتتجوز أن تنجأ مطالبها وأن تحقق لها هذه الأمنية النافعة .

وسكون سير الخط كما يأتي :

يبدأ من دمشق عاصمة البعيرة وينتهي بمحطة سيدي غازي كما ستقدم . ويتوزع ببلدان كثيرة منها البلدان الآتية :

أطادية ، دمشق ، ديرأس ، كوم الفاطر ، كوم صوان . وأخيرا أرجو أن يتال هذا الاقتراح قبولا وأن يتحقق به النفع الذي ترجوه البلاد .

أبراهيم عبد الحميد نوار
عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح رقم ٣٣

جميع أهالي مركز بيا يهرون على كوبري واحد كي يصلوا إلى البندرونا الكوبري واقع شمال المحطة وكثيرا يحصل تصادم بين المادة والركاب والمواشي والسيارات عند اختلافيها عند إقبال بوابة المحطة لمرو القطارات . فبما نخطر والتزام يحسن إنشاء كوبري آخر على تربة الشراعية تجاه المحطة من الجهة الشرقية لير عليه الركاب ذهابا وإيابا دون الاختلاط والتزام إنشاء المروصل الكوبري الأول ، والكوبري الأخير يكفل الحكومة لإملائنا زحيدا إذ التربة المخاضية المحطة من الجهة الشرقية ضيقة الاتساع ومتصلة مباشرة بالبندرو والمحطة .

وتغضوا بقبول فائق الاحترام ما

مرسي وذر
عضو الشيوخ
عن دائرة بيا

نص الاقتراح رقم ٣٥

لما كان خط سكة حديد الوجه القبلي يحتاج لتوجيه كل عناية إليه بإدخال النظم الحديثة عليه من حيث تحسين العربات ومنع تصاعد التراب إلى المسافرين وتوفير أصاب الراحة لهم بالنظر لطول مسافة السفر ومشتقة ، كما أن الأجور في الوجه القبلي لاتزال مرتفعة أكثر من اللازم مع أنها لم تصل إلى هذا الحد إلا بسبب الحرب .

لذلك أقترح ما يأتي :

أولا - تحسين قطارات الوجه القبلي بوضع عربات مريحة لركاب الدرجات الثلاث كالنوع المستعمل ما بين مصر والإسكندرية .

ثانيا - العمل على منع الغبار الذي يلحق بالمسافرين أكبر الضرر ويكاد يخنق أنفاسهم وذلك بفرش الخط الحديدي بالزلط وقطع الأحجار أو غيره .

ثالثا - تخفيض أجور السفر في الوجه القبلي وعلى الأغصع بالدرجتين الأولى والثانية وإعانتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب .

الكان أسخرون

٢١ ربيع ١٩٢٦

نص الاقتراح رقم ٣٦

فكرت وزارة الداخلية في سنة ١٩٢٤ وما بعدها في إنشاء مركز بوليس ببلدة أوكير بمديرية الشرقية (وهي كما تعلمون دولكم من البلدان الكبيرة ذات الأهمية إداريا وقضائيا وتجاريا ولا تقل عن البلاد الموجودة بها مراكز بوليس) .

فأقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة أوكير ما

الدكتور
عبد الحميد أمين عزب

نص الاقتراح رقم ٣٨

مدينة دمنهور من المدن الكبيرة الناهضة الجديرة بناية الحكومة وإعطائها بأسرها وتنتفح في نفوس سكانها التزعة الدينية وهم يحبون العلم أي كان نوعه ويذنبون في سبيله كل شيء ، ولكن التعليم الديني له المقام الأول في نفوسهم والمثلة الأولى في قلوبهم ولذا نراهم اليوم يتأدون بإقامة معهد ديني يكون تابعا لمجامة الأزهرية تدرس في التعاليم الأزهرية وهم يرجون ويودون أن يتحقق الرضاء ويطلبون ويسعون في الطلب أن تنشأ الحكومة هذا المعهد الذي سيكون له أحسن أثر في قلوبهم ونفوسهم المتعطشة إليه من زمن بعيد والذي سيتمتع بنجاح كبير وتشجيع قوى يستطيع بها أن يؤدي رسالته حق الأداء وأن يقوم بمهمته الجليلة خير قيام ، وإن مما يجعل لهذا الاقتراح حظا كبيرا من التبول هو ما يأتي :

مديرية البحيرة من المديريات العاصرة الآن بالسكان الكثيرون الذين لم ينتشر التعليم بينهم كما انتشر في المديريات الأخرى التي يتمتع كثير منها بمعهد ديني أو معهدين كما في مديرية الغربية ، أما هذه فقد حرمت من المعاهد تماما . وإن دمنهور — فضلا عن كثرة سكانها وفورة عديم — يحيط بها كثير من البلدان والقرى التي تستطيع أن تنفذ أكثر من معهد ديني وأن تفتحها لكثير مما تحتاج إليه من طلاب ، ثم لتنظر إلى معهد الإسكندرية وتنتظر إلى طلابه ومن أي البلدان هم . نرى بلا ريب أن معظمهم من دمنهور وما جاورها من البلدان الكثيرة وأن هذا العدد من الطلاب يتزايد ويتضاعف لو كان معدهم قريبا منهم ويجوارهم ، إذ لا ينهب بيما إلا من مكنته حاله وساعده ظروفه على تحمل المشاق وكثرة النفقات . وإن كثيرا من الأهليون في مديرية البحيرة ليجرمون إبانهم التعليم ويحولون بينهم وبين الارتشاف من مناهله لبعد الشقة ، فقد يكون بعضهم صغيرا لا يحصل مشاق الاغتراب ولا يستطيع البعد من اهله وذويه ، وقد لا يستطيع بعض آثر أن يقوم بحبه النفقات التي يستنزها هذا البعد وذلك الاغتراب . ولا مانع من الاقتصار على أن يكون المعهد ابتدائيا تدرس فيه علوم المرحلة الأولى فقط وبذلك يقل الكثير على التلمية ويتقدم العدد الكبير من الطلاب . ثم يذهب هذا المعهد الابتدائي القسم الثانوي بالإسكندرية .

وإن الأمل كبير جدا في أن تعمل الحكومة على إنشاء هذا المعهد فتتخذ هذه الرغبة الشديدة وتحقق هذا الرضاء القوي .

ابراهيم عبد الحميد توار
عضو مجلس الشيوخ

٢ يوليوس ١٩٢٦

نص الاقتراح

• بمشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم
الدكتور عبد العزيز العيسى بك

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة لإيضاحية

يجب أن نرفع الصوت عاليا طالبين لإنهاض بلادنا وتوجيه نهضتها إلى الاعتماد على الأصول الإسلامية الصحيحة لتكون معظم مظاهرها ، إن لم تكن كلها . متطابقة على قواعد الإسلام الحقة خصوصا أن القطر المصري يصير في نظر العالم الإسلامي عاصمة البلاد الإسلامية .

فاستأثر الشبان بالأخلاق والدين وانكبهم على شرب المسكرات ولعب الميسر (القمار) سرا وعلانية ولتأثرهم الحياة الإباحية على الحياة الزوجية وانتشار التهلك والبذاء السري والباطني سبب خطرا ينذر بتدهور الشبيبة والمجتمع .

أليس من العار وجود البذاء حرفة رسمية تحترف بها الحكومة ومحمل عقرها رخصة مبسوطة بتأمر الدولة شأن القوانين الرسمية في بلد إسلامية يحرم فيها الدين الشهوات والإباحية وفساد الخلق وإهمل الفضائل النفسية ، غافلة في ذلك قول الله في كتابه العزيز (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ويهيئ عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) .

فنظر إلى حالتنا هذه وأسف ويسأل على ما وصلت إليه من الانحطاط الأدبي والاجتماعي والديني ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . فهذه حالة إذا تركت وشأتها تؤدي إلى تضعيف الأسرة وانهيار البنيان الاجتماعي القديم ، فمن أهم نتائج هذه الحالة السيئة وجود أزمة الزواج الحاضرة . تلك المشكلة الاجتماعية الخطيرة التي تحتاج لأكبر عناية من الجميع لحلها بأسرع ما يمكن . وفي يقيني أنه لا يمكن لمعالجة هذه المشاكل القيام من وقت لآخر بالدعوة إلى الإصلاح في الجوامع أو على صفحات الجرائد أو المجلات أو من طريق المذياع ، فاعظم التبعي يسعون أو يقرأون لا يسمعون من ذلك إلا عصف قسيلية وقتل الوقت وضعف الساسة دون أن يفكروا في الانتفاع أو البحث فيما يعرض عليهم من النصائح النقية ، ولست أنكر فضل الدعاية بكافة أنواعها في معالجة هذه الطلل الاجتماعية ، ولكني أجزم يقينا أننا لن نفلح في معالجة هذه المسائل الاجتماعية بالمجهودات الخواضع الذي يقوم على الخطب

المادة الرابعة - تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين قرشا ولا تجاوز مائتي قرش أو بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على أسبوع كل من ضبطت متبذرة أو كانت بمثابة منافسة للأقارب في الحلات العمومية أو في الشوارع أو الأسواق أو المنجمعات .

المادة الخامسة - تفرض ضريبة سنوية لا تقل عن خمسة جنيهات مصرية ولا تزيد على خمسين جنيها على كل شاب تبلغ سنه الثلاثين قادر عم عن الزواج، وبني من هذه الضريبة كل شاب مصاب بمرض معصي أو مريض مد كالزهري أو اللسل الزوي أو بعاة تنم عن الزواج على أن يثبت ذلك بشهادة من طبيين من مستخدمى الحكومة بشرط التصديق على صحة إصابتها ونظفتهما من جهة الاختصاص .

المادة السادسة - يعمل من خدمة الحكومة كل موظف يبلغ من الثلاثين ولم يتزوج، على أن يحق له الوظيفة سود إذا تزوج، ويحرم من خدمة الحكومة كل من وصل إلى سن الثلاثين ولم يتزوج .

المادة السابعة - يندى العمل بهذا القانون بعد مضي شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يصرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الدكتور
عبد العزيز السبيعي
عضو المجلس

ملحق رقم ٢٤

جلسة الاثنين ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التى فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ الحزم الدكتور محمد حسين حيك بك بدلا من حضرة الشيخ الحزم أحمد حنى أبو القشل الجيزارى احدى)

العرائض التى رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأسباب عطفية

عريضة رقم ٥٩ - مقدمة من فريق من صيارف المديريات بطلون مدد إحالة الصيارف على الكشف الطبى وإعادة الكادر القديم .
قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

في الجوامع وإصدار الشرقات والتألمات المتأزمة ، بل الأعداد المخصوصة من الجرائد والمجلات والمحاضرات وإقامة حفلات التماية . ولكن الطريق العمل الوحيد هو أن تستدل الحكومة في الأمر وأن تستغرق وضع حد لهذا الخطر، وبما أن هذا الموضوع قد بحث بحثا مستفيضا من كل نواحيه؛ فسأله إنهاء البلاء قلت بحثا وصدرت تقارير من لجنة حكومية تحت رئاسة المرحوم الدكتور شاهين باشا وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ومن فضيلة الأستاذ الشيخ أبو العيون شيخ معهد الزقاق وغيرهم من العلماء والكتاب تقضى بوجوب إنهاء البلاء، فهما كان لهن المزايا في نظر البعض لمخالفته للدين وصوبه الاجتماعية والأخلاقية التى لا تعد ولا تحصى فتستدعى إنفاذه في الحال مع الضرب بيد من حديد على البلاء السرى بكل الوسائل أسوة بمحاربة المواد المخدرة .

وانتشار الخمر من المسائل التى يجب على الحكومة العناية بها وعمل كل الوسائل لمنعها تدريجيا ، وذلك يتحقق بالإقلال من تجديد التصريح ببيع الخمر ومنع إصدار رخص جديدة وهذا ممكن ويسور بل واجب تنفيذه .

منع البلاء السرى والعانى يستلزم تشجيع الزواج ، فوجود البلاء عامل من عوامل كساد الزواج فواجب الحكومة فرض ضريبة على الشبان القادرين المصحين عن الزواج . وواجب الحكومة أيضا منع التبتك الفاضح في الأسواق والشوارع والمنجمعات . وفي الوقت نفسه إنشاء مصانع لأى عمل من الأعمال للسيدات اللاتى كن يمترن البلاء . ولما ذكر وجدت أن الطريق الوحيد للوصول إلى معالجة هذه الحالة بطريق عملية لفائدة الصحة والأمن العام هو الموافقة على المرسوم بمشروع القانون المرفق لهذا ٥

الدكتور عبد العزيز السبيعي
عضو المجلس

مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الصوابية

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وإصداره :

المادة الأولى - إغلاق بيوت الدعارة .

المادة الثانية - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة كل من يدبر محلا للدعارة سرا .

المادة الثالثة - يمنع في الحلات العمومية أو في الشوارع أو الأسواق نحو المنجمعات التبتك العلنى والمناظر التماية فلا داب ويجب على البوليس أن يسوق كل فتاة متبذرة أو تكون لحالة تماية فلا داب إلى القسم لعمل محضر لها .

عرضة رقم ٧٧ - مقدمة من عمرو صفي وآخرين من جمعية العلماء المواطنين بوظيفة المأذونية بالقطر المصري ، يطلبون تخصيص مرتب ثابت لهم يتقاضونه كل شهر أسوة بوظفئ الحكومة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٧٣ - مقدمة من محمد يوسف رئيس قلم موازين بيولاقي وآخرين من طلبة اللسان بالحقوق ، يطلبون التوسط لدى الجامعة المصرية بالسماح لهم بدخول الامتحانات النهائية لشهادة اللسان أسوة بما اتبع في مدرسة المعلمين العليا .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٧٦ - مقدمة من السيد خليل شرف شاعر البال بميت حضر بالمنصورة ، يطلب إلغاء الامتيازات الأجنبية وإصلاح شؤون الدولة المصرية في شئ الاقتراحات .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها للفقرة الأولى من المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٧٧ - مقدمة من حمزة محمد الشريف من كفر سلامة مركز كوم حمادة بمصر ، يطلب إصافه من زوجة شريكه حفناوي الشريف بشأن النزاع القائم بينهما بخصوص نقل تكليف قطعة أرض من حصته ليعجزه عن المقاضاة .

قررت اللجنة رفضها لعدم اختصاص المجلس بمثل هذه الشكوى .

عرضة رقم ٨٠ - مقدمة من حسين أحمد بشارة ناصر الدولة رقم ٢٧ قسم ميتا البصل باسكندرية ، يطلب إحسانا لفقره خصوصا وأنه لم يحصل على شيء من الحب الملكية .

قررت اللجنة رفضها لعدم اختصاص المجلس بمثل هذه الطلبات .

عرضة رقم ٨٢ - مقدمة من مصطفى سليمان بالسبلاويين من أهالي منشأة قلم وفيها ، يطلبون إدخال بحر النهر ضمن مناطق الأرز إذ لا تصلح الأطنان الواقعة على إلا لهذه الزراعة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٨٤ - مقدمة من حامد رفاعي رمضان من أبو تيج ، يطلب إعادته مقدمة بعد الكشف الطبي عليه إذ أصبحت صحته جيدة .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لمثل هذه الطلبات .

عرضة رقم ٨٦ - مقدمة من شفيق مناس وآخرين من البال المصريين بشركة قناة السويس ، يطلبون التوسط لدى الشركة لإلغاء المادة السابعة من قانون سنة ١٩٣٠ التي تمنع كل أن للشركة الحق في فصل العامل متى شامت وكذلك مطالبتها بحقوقهم المنصبة والعمل على استقراهم وطمأنتهم على معاشهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٠ - مقدمة من زك حنين أبو شنب بشاحية ظهر التساح مركز إيتاى ليلارد بمصر يطلب تصنيه لإحدى المدارس الإلزامية .
قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لطلب الوظائف .

عرضة رقم ٩١ - مقدمة من محمد سيد جاد الله من كفر عبود مركز إيتاى ، يطلب التوسط لدى حضرة أحمد مفتاح أفندي عضو البرلمان ليسله أوراقا تخص بمك محكمين .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لذلك .

عرضة رقم ٩٢ - مقدمة من محمد دسوقي بدوى من رؤساء المدارس الإلزامية بمديرية المنوفية - يطلب تنهيتهم في وظائفهم والاحتفاظ بدورياتهم ومصرف علاواتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٣ - مقدمة من أمين عبد العزيز صالح عن نفسه وعن بعض زملائه بإسرع سيدى محمد وكيم بالإسكندرية ، يطلب إعادته وزملائه الذين كانوا موظفين عند شخص لواء الفدائية ببلدية الإسكندرية إلى وظائفهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٧ - مقدمة من محمد عليه عن مستأجرى أطنان الأوقاف بشاحية شمس شنداء ، يطلبون تحقيق أجور الأطنان المؤجرة لهم من وزارة الأوقاف .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٨ - مقدمة من لوق ميخائيل شيخ حصة وآخرين عن أهالي كوه غريب مركز طما ، يطلبون عزل عمدة عين في عهد حكومة سالحة ويتقاضون من بدنه على غير رغبتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٩ - مقدمة من اسماعيل محمد وكلب بتمهندس سكة حديد لامل عن موظفى سكة حديد لامل يطلب عدم قبول استقالة مديرهم وإقناعه بالعود منها .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٧١ - مقدمة من رمضان نور الدين وآخرين عن أهالي بلدة غرب أسوان ، يطلبون : (أولا) نشر التعليم المجاني ببلادهم بفقهم ، (ثانيا) إيجاد آلات رافعة للياد ، (ثالثا) إلغاء الضريبة المقررة من المجلس المحلى .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٧٠ - مقدمة من محمد علي المهدي الإصفهاني طرف
البا محمد طرابياني بالسكة ايجدية بانصورة، يطلب إبدال ماشه بكافاة
يستين بها على مقاومة البؤس التي يمانية من جراء ضالة المرتب .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٧٤ - مقدمة من حسن عبد الحليل وآخرون من أهالي
نواحي أبو جرح وبني مزار والموده واخلندية مركزين مزار ، يطلبون
إصلاح ترعة إلى جرح وترتيب مناوبة تختلف مع مناوبات الأراضي الأخرى
يتمكنهم رى أراضيهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٧٥ - مقدمة من ابراهيم زكي مهندس بشوارع سرحان
رقم ١٨ شبرا، يتظلم من أعمال بعض موظفي وزارة الأشغال ضده و يطلب
إجراء تحقيق في ذلك والعمل على تلحق هذه الأعمال مستقبلا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٧٨ - مقدمة من السيد إمام أومياشي صاحبها ومقيم
ببحارة على باشا حبيب بالخطيرى قسم بولاق بمصر ، يطلب عمل تحقيق
عن سبب وفاة نجله الذي كان بلوكامين ببوليس إصابه ويتسبب إعادته
للقمة ببوليس مصر ليقوم بأود أسرة ابنه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٩ - مقدمة من أحمد دوير مساعد كسارى بمحلة
المنيا ، يطلب معامته كزملائه الذين أهدوا من حكومة السودان وإلحاقه
إحدى وظائف الحكومة المصرية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحربية .

عرضة رقم ٨١ - مقدمة من لوقا الباس وإخوته وآخرون بإشراع
مدونة القيرور رقم ٣ بالزيوت ضواحي مصر . يطلبون توزيع أراضي
الحكومة المصرية الزراعية عليهم بأنماذ مناسبة لأجلال طويلة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٨٣ - مقدمة من أديب واصف وآخرون السعاده الداخلين
بمكتب تغراف المنيا، يطلبون تشكيل لجنة لبحث حالتهم وجعل ماهياتهم
شهرية ومعهم الملاوات المستحقة والعمل على تغيير اسم "ساح داخل" ^٢
على ينطبق على مايقومون به من أعمال .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الموصلات .

عرضة رقم ٨٧ - مقدمة من أحمد علي أحمد إمام مسجد أصل البهائي
عن أئمة المساجد ، يمتنع تعديل مراتبهم واعتبارهم من الداخلين في هيئة
البال وتحريروا جازاتهم من القيود وتحديد إقامة المغتربين منهم .
قررت اللجنة رفضها لمخالفتها للسادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩١ - مقدمة من سطوح مصطفى عن جمعية فرائي
المدارس الإلزامية، يطلب تحسين حالهم أسوة بزملائهم .
قررت اللجنة رفضها لمخالفتها للسادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ٩٣ - مقدمة من ابراهيم أحمد علي عثمان بطرف أحمد
عثمان فرائش محكمة طنطا الشريعة الاجتماعية، يمتنع إلحاقه بإحدى الوظائف
في الحاكم الشريعة أو الأهلية .
قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لطلب الوظائف .

عرضة رقم ٩٩ - مقدمة من محمد الأشموني بكفرة السجزي بطنطا
وآخرون عن أهالي وجهه طنطا القلبية، يمتنع فتح طريق وعمل مخمسلى
لأهمية المعمران .
قررت اللجنة رفضها لمخالفتها للسادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ١٠٠ - مقدمة من عبد المساجد محمد علي بحارة الحيات
رقم ٧ بالحلق قسم السيدة زينب، يمتنع التوسط لدى وزارة المالية لاحتداد
مواظفة وزارة الخفائية لإعادته إلى وظيفته حيث إنه فقير وذو عائلة .
قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لمثل هذه الشكاوى .

المعارض التي رأت اللجنة إحالتها على الجهاد والوزارات المختلفة

عرضة رقم ٦٤ - مقدمة من ابراهيم عبد ابراهيم وآخرون من أهالي
جبة قوس مركز أسوان ، يطلبون تحسين حالة الرى ببلادهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٦٥ - مقدمة من مصطفى عبد اللطيف علي وآخرون
لبون عدم تصدير الجلود للخارج وديبها بالقطر المصري وتخفيض رسوم
رند عن أدوات الدباغة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

عرضة رقم ٩٥ - مقعدة من علي نور الدين وآخرين مدرسي مدرسة المنيا الصناعية وتربحي مدرسي الفنون والصناعات التطبيقية، يطلبون تحقيق مطالبهم وتحسين حالهم بأن يطبق منشور المالية رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ للمعارف ووضعهم في الدرجة السابعة ومنحهم السادة لمن قضى المدة القانونية في السابعة وإلغاء الفقرة الخامسة من منشور المالية رقم ٢ لسنة ١٩٣١

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٩٦ - مقعدة من عبد المنعم عبد الحكيم وآخرين أعلى مركز ملوى ، يطلبون تنفيذ ما سبق البحث فيه عن موضوع إيجاد مدرسة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم بملوى إذ اوضح أن التية توجهت إلى إقامة مستشفى على قطعة الأرض المختارة للدراسة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٩٧ - مقعدة من عبد الغفور محمد أحمد البهي عمدة كفر ديا سابقا مركز كفر الزيات يتظلم من فصله من العمدية لمجده الوفدى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٩٨ - مقعدة من محمد صروق وآخرين تقيب المحامين الشرعيين بالشرقية ، يتسوس بقاء المدرسة الموجودة في إقليمهم وإنشاء فرقة السنة الأولى في العام المقبل للدراسة والدول عن إلتائها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

ملحق رقم ٢٥

جلسة الاثنين ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٢٧ يوليو سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المعارف عن الاقتراحات التي نظرتها بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٦

(القررة خضرة الشيخ الحرم الأستاذ عبد الزقاق القاضي بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في أول يوليو ١٩٣٦ و١٥ يوليو سنة ١٩٣٦ الاقتراحات الآتية بيأتها على لجنة المعارف .

عرضة رقم ٨٥ - مقعدة من علي نور الدين وآخرين مدرسي مدرسة المنيا الصناعية وتربحي مدرسي الفنون والصناعات التطبيقية، يطلبون تحقيق مطالبهم وتحسين حالهم بأن يطبق منشور المالية رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ للمعارف ووضعهم في الدرجة السابعة ومنحهم السادة لمن قضى المدة القانونية في السابعة وإلغاء الفقرة الخامسة من منشور المالية رقم ٢ لسنة ١٩٣١

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٨٨ - مقعدة من عبد الحميد أحمد دا ناظر مسجد حير بك ندا بكم اليوم مركز ميت غمر وآخرين ، يطلبون تخيرة وزارة الأوقاف لصرف ما يستحق من الأوقاف لمسجد حير ندا ، سيدى على الكوى ، الأمير قاسم ومسجد الأوبسية ، لإقامة الشعائر الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٨٩ - مقعدة من يوسف حنا وآخرين صراف مركز منوف منوفية، وعراض أخرى مماثلة من ميسارف الأموال بانقطار المصرى، يطلبون رفع مرتباتهم أسوة بموظفى الدرجة الثالثة وصرف بدل انتقال وعدم رفت أحد منهم بدون مجلس تأديب وعدم إحالتها إلى الماش إلا بعد بلوغ السن القانونية وإجابة طلب ترك الخدمة متى قضى الصراف خمسة وعشرين عاما في الخدمة مع صرف مكافأة له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٩٠ - مقعدة من عبد الحميد على صاى وآخرين فقهاء وفقهاء المقارر الباسية باسكندرية ، يطلبون إرجاع مرتباتهم كما كانت من قبل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٩٢ - مقعدة من حسين على الاتربى من شعبا شندى مركز السبلواين ، يتظلم من أن بنك الأراضي اتفخذ إجراءات لتزع ملكية أرضه ولم يذعن لاتفاق وزارة المالية بحجة أن موضوعه ليس مما تم عليه الاتفاق ويرجو التوسط لدى البنك لإعادته أطيانه إليه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٩٤ - مقعدة من عبده محمد فتح الباب وآخر أحد مشايخ البشواى سابقا ، يتظلم من تعيين عمدة لبلدتهم مع كونه ارتكب حدة جنائيا ويطلب فصل هذا السادة احتراماً للقوانين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

ثالثاً - عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندي بإنشاء مدرسة ثانوية بمدينة السويس :

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وسمعت أقوال حضرة مندوب وزارة المعارف التي تضمن أنه لا بد من إنشاء مدرسة ثانوية بمدينة السويس لئلا يصاب منها : أنه لا يوجد بالسويس العدد الكافي من الطلبة لإنشاء مدرسة ثانوية . ومنها أن مدينة بورسعيد - وهي قريبة من السويس - بها قسم ثانوي يكفي لجميع طلبة منطقة القتال . هذا وتوسع الوزارة هذا القسم في العام الماضي المقيّل لتستوعب ثلثمائة وستة وتسعين طالباً . ومنها أن الوزارة رأت أن مدينة السويس في حاجة إلى مدرسة صناعية فأنشأت مدرسة صناعية بها لتعليم الصناعات البحرية .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على رأى وزارة المعارف العمومية ورفض الاقتراح .

رابعاً - عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك بضم المدارس الابتدائية التابعة لهيئات المديرية لوزارة المعارف دفعة واحدة .

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وسمعت أقوال حضرة مندوب الوزارة عنه وتضمن أن الحكومة تقرر ضم هذه المدارس إلى وزارة المعارف وقد اتخذت الوزارة الإجراءات فلا لزمها إليها وطلبت من وزارة المالية الاعتناء المالية لذلك .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على رأى وزارة المعارف وحفظ الاقتراح .

رئيس اللجنة
حسن تيمم المصري

ملحق

تقرير لجنة المعارف عن الاقترحات التي بحثت بجلسته ٢٣ يولي
سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح الأول

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ من دائرة المحلة الكبرى .
يرض الآتي :

مركز المحلة الكبرى من أكبر مراكز مديرية الغربية والمحلة الكبرى عاصمة المركز من أكبر البلاد في تلك المديرية خصوصاً بعد وجود منشآت بنك مصر فيها وأهمها شركة القزل والنسيج وقد بلغ عدد المشتغلين في هذه

وقد اجتمعت اللجنة في يوم الخميس الموافق ٢٣ يولييه وشهد اجتماعها حضرة صاحب العزة عوض إبراهيم بك مندوباً من قبل وزارة المعارف العمومية ورفضت هذه الاقتراحات على ضوء المعلومات التي أُدلى بها حضرة مندوب الوزارة ورأت ما يأتي :

أولاً - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية بالمحلة الكبرى :

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وسمعت أقوال حضرة مندوب الوزارة التي تضمن أن الوزارة لا ترى وجها لإنشاء مدرسة ابتدائية بالمحلة الكبرى لأنه توجد بها مدرسة ابتدائية تابعة لمجلس المديرية وهذه المدرسة قد اتخذت الإجراءات لضمها إلى وزارة المعارف العمومية وستوسمها بحيث تستوعب ثمانمائة تلميذ بدلاً من ثلاثمائة الحاليين الذين يبلغ عددهم ١٤٢ ، وكذلك توجد بها مدرسة ابتدائية تابعة للجمعية الخيرية الإسلامية وخاضعة لتفتيش وزارة المعارف ويبلغ عدد تلاميذها ١٩٨ ، وبها مدرسة ابتدائية أخرى حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وهي مدرسة التوفيق الخيرية القبطية وهي تمنح إجازة من وزارة المعارف وعدد تلاميذها ١٨٧ ، وبها كذلك مدرسة ابتدائية لا يقاوم خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٢٢٥ ولكنها لا تمنح إجازة ولذلك فإن وزارة المعارف ترى أن في المحلة الكبرى مدارس ابتدائية تفي بمتطلباتها .

أما فيما يخص بالقسم الثانوي فإن الوزارة تتخذ الإجراءات الآن لإنشاء قسم ثانوي في المحلة الكبرى وسيضم هذا القسم جميع التلاميذ الموجودين في دائرة المحلة الكبرى وإن هذا القسم سيفتح في العام المقبل .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على الرأي الذي أبدته وزارة المعارف عن هذا الاقتراح وقررت بالإجماع رفض شق الأول وحفظ الشق الثاني .

ثانياً - عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بشأن الطلبة الذين رسبوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان لعدم حصولهم على المجموع :

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وسمعت أقوال حضرة مندوب وزارة المعارف عنه والتي تضمن أن الوزارة تقدمت بمشروع قانون خاص بإعادة الامتحان لجميع الطلبة الراسبين وأن هذا القانون يشمل طلبة القسم الثانوي . وإن فلا عمل ليحت هذا الاقتراح .

وبعد المناقشة قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على حفظ هذا الاقتراح .

وتخرج سنويا فيها حوالى المائة تلميذ حاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية ونظرا لعدم وجود مدرسة ثانوية بالمدينة تنكب الأهالي مصاريف كبيرة في إلحاق أبنائهم بالمدارس الثانوية بمصر والجبهات الأخرى ويتكلف التلميذ حوالى المائة جنيه سنويا . فلو أن المدرسة بالسويس لا تكلف التلميذ أكثر من عشرين جنيها .

لذا أقترح إنشاء مدرسة ثانوية بمدينة السويس أسوة بجميع المحافظات وعواصم المديرات .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ما

محمد لبيب أبو الجدايل

٢١ برنيس ١٩٣٦

نص الاقتراح الرابع

الموضوع

حصر قانون مجالس المديرات اختصاصا في التعليم الأولي (الإلزامي) على أن تتولى وزارة المعارف ما عداه من أنواع التعليم وبذلك ضمت الوزارة إليها من مدارس المجالس المدارس الزراعية والصناعية وبعض المدارس الابتدائية .

وبما أن مجالس المديرات تدير الآن عددا كبيرا من المدارس الابتدائية فوق ما تقوم به من نشر التعليم الأولي حتى أصاب ميزانيتها عجز كبير يستلزم المعارف بسد كما فطت في العام الماضي .

وبما أن التعليم الابتدائي أصبح يختص هذا القانون من اختصاص وزارة المعارف وهو أمر هذا المجالس لتوقف كافة المشروعات الإنسانية بالمدارس الابتدائية وجعل موظفها في حالة بها كثير من عدم الاستقرار .

أقترح

أولا - أنضم وزارة المعارف باقى المدارس الابتدائية التي تديرها مجالس المديرات دفعة واحدة تنفيذا للقانون وبلا من سة العجز الذى مستقوم به المعارف لميزانيات المجالس حيث إنه لا سيل إلى زيادة المقتررات على الأراضي الزراعية بسد الذى أضيف عليها مجالس المديرات حتى يتوفر لديها المال اللازم لنشر التعليم الأولي والقضاء على الأمية .

ثانيا - ولكن مطمئن موظفو مدارس المجالس الابتدائية على حالتهم بسد الضم يراعى ما يأتى :

(١) الموظفون القتيون يملكون مماله نظراتهم بالمعارف في الراتب والدرجة .

الشركات نحو المشرين ألفا وخمسة الشركات موظفون كثيرون مقيمون بالبلدة المذكورة وهؤلاء يحتاجون لمدرسة ابتدائية وثانوية لتربية أولادهم هم وأهالي تلك البلدة وأهالي المركز .

لذلك أقترح إنشاء مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية بجندر المحلة الكبرى وأرجو عرض اقتراح هذا على المجلس ليقر فيه ما يراه .

وتفضلوا بقبول تحياتى ما

١٩ برنيس ١٩٣٦

حسن عبد القادر

نص الاقتراح الثالث

مقدمه حسن عبد القادر عضو المجلس .

يرض الآتى :

اشترطت وزارة المعارف لنجاح طالب شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) أن يحصل على مجموع ١١٦ درجة .

وقد حصل فضلا أن بعض الطلبة حصل على أقل من هذا الرقم بدرجة أو نصف درجة فاعتبر ساقطا في الامتحان .

ولما كانت وزارة المعارف تمطف كثيرا على الطلبة خصوصا في هذا العام نظرا للاضطرابات التي حصلت في أثناء الدراسة .

لذلك

فإني أقترح - من باب العدالة - اعتبار أمثال هؤلاء الطلبة ناجحين ولا يكون لهم الحق في دخول الدور الثانى لإعادة امتحانهم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

حسن عبد القادر

١٢ برنيس ١٩٣٦

ملحوظة - بما أن نظرهذا الاقتراح يستدعى البت فيه قبل انتهاء الدورة البرلمانية لذلك أرجو نظره على وجه الاستقبال ما

(في تاريخه) .

حسن عبد القادر

نص الاقتراح الثالث

مقدمه محمد لبيب أبو الجدايل عضو مجلس الشيوخ عن دائرة محافظة السويس وسواحل البحر الأحمر .

يرض ما يأتى :

عدد سكان مدينة السويس نحو اثنين ألفا ومعظمهم يميلون إلى تعليم أبنائهم بالمدارس الابتدائية الموجودة بالمدينة - الأميرية والأهلية -

الأول - هو تعمير إنشاء المستشفيات المركزية في جميع عواصم مراكز القطر ، وبعد الانتهاء منها تنظر الوزارة في إقامة مستشفيات مركزية في القرى والأهله بالسكان وفي المناطق المحرومة من وسائل العلاج ، إذ يكون حكمها حكم عواصم المراكز .

الثاني - هو تحسين وسائل العلاج في المستشفيات العمومية بعواصم المديرية الحالية من حيث زيادة عدد الأسرة وتزويدها بأقسام الاختصاص المختلفة ووسائل البحث والعلاج الحديث وزيادة عدد الأطباء بتلك المستشفيات حتى يتسنى لهم القيام بأعمالهم على الوجه المرضي .

وقد رأيت اللجنة إزاء ما أبداه حضرة الشيخين المحترمين الدكتورين عبدالحق سليم وعبدالحيد فهمي وما أجاب به حضرة مندوب وزارة الصحة عدم الاستقرار في تشييد المستشفيات القروية حيث لم تأت النتيجة المرجوة والاستقرار في تشييد المستشفيات المركزية وتحسين وسائل العلاج فيها وتزويدها بأقسام الاختصاص المختلفة ووسائل البحث والعلاج الحديث .

لذلك

قررت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح وهي تشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر ليقرر بشأنه ما يراه .

القاهرة في يوم الأربعاء ٢٩ ربيع ١٩٣٦
رئيس اللجنة
عبد الرحمن عوض

نص الاقتراح

بلدة (الشهدا) مركز شين الكوم منوفية كثيرة التعداد ويجاورها تماما كثير من البلاد مثل "سرنا" ، ميت شاله ، شها ، كفر عشيا ، سرمون ، منية الواط " وغيرها .

وسكان هذه البلاد محرومون من مستشفى يبنى بمصرهم .

مقتراح

رحمة هؤلاء السكان أن تشق لهم الحكومة مستشفى بتلك البلدة يكون به قسم الرمد . فترحم الآلاف من المرضى الذين يتكبدون المشاق الحسمة في الانتقال إلى مستشفى شين الكوم أو زاوية الناعورة أو مصر فنذهب أرواح الكثير منهم بسبب عدم وجود المستشفى الذي يرضيهم قريبا منهم . وهذا عمل خيرى مفيد يتفق مع ما تعلمه وزارة الشعب لراحة الفلاح . فأرجو أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، والله لأضيق أجرومن أحسن عملا .

عضو مجلس الشيوخ
حسن شعير

(ب) المدرسون غير القنئين الذين قضوا مدة كبيرة بالتعليم ومشهود لهم بالكفاية من مفتي المعارف لا يحرمون من الخدمة فيها خصوصا أن معظمهم من حملة البكالوريا ولهم نظراء بمدارس الوزارة الابتدائية .

(ج) احترام الكشف الطبي الذي وقع عليهم من قبل ما دام صادرا من قويمين طبي حكوى .

(د) مراعاة الحال التي عليها الموظفون من جهة التثبيت والمدة التي قضوها بالمجلس في الترقية ما

إبراهيم نور الدين

١٤ ربيع ١٩٣٦

ملحق رقم ٢٦

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير بك بإنشاء مستشفى ببلدة الشهدا مركز شين الكوم

(المقر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالحق سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ١٥ ربيع سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة التي بحثته في جلستها المنعقدة في ٢٧ ربيع سنة ١٩٣٦ وقد اقترح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالحق سليم وقف إنشاء المستشفيات القروية بالمركزية ليجن تنظيم العمل في المستشفيات الحالية حيث ثبت أنها لا تؤدي كعمل الذي وجدت من أجله كما لاحظ حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالحيد فهمي أن الوزارة تكثرت من إنشاء المستشفيات القروية وهذه المستشفيات غير مستوفاة ، ويرى حضرته أن الأفضل أن تشق الوزارة خمسة مستشفيات مستوفاة بأقسامها ومعدات وبالإخصائيين فيها غير من إنشاء عشرين مستشفى غير مستوفاة .

وقد أجاب حضرة مندوب الوزارة بأنه على حسب ما تسمح به الحالة نائية توحي الوزارة إنشاء المستشفيات وخصوصا في عواصم المديرية مركزا وتزويدها بالمعدات اللازمة للإخصائيين ، وأن فكرة الوزارة الأساسية - تيسير العلاج وتوجيه عنايتها إلى مشروعين رئيسيين :

ذلك

تقررت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس المقرر ليقدر بشأنه ما يراه

رئيس اللجنة
عبد الرحمن عوض

نص الاقتراح

اقترح مقدم من محمد المغازي باشا عضو مجلس الشيوخ
إلى حضرة صاحب المآل رئيس مجلس الشيوخ المقرر
لعرضه على هيئة المجلس

إن طلبة المحمودية مركز كبير ويجاوزها بلاد كثيرة لا يقل عدد سكانها عن المائة ألف نسمة ، وهي في حاجة قصوى لعمل مستشفى قروي أسوة بالمرافق الأخرى . فرجأونا إلى هيئة المجلس المقرر الموافقة على إنشاء هذا المستشفى رحمة بسكان تلك الجهات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد مغازي

١٢ يونيو سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٢٨

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥
(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا
بإنشاء عيادة للأمراض السريرية ببندر قنا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا)

أحال المجلس بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحثه بجلستها المنعقدة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ ، وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة أنه يوافق على إنشاء هذه العيادة في العام المقبل عن أن يطلب إدراج الاعتناء بالأمراض في ميزانية السنة القادمة ، واللجنة توافق بإجماع الآراء على ذلك ، وترجو من المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الصحة

رئيس اللجنة
عبد الرحمن عوض

تحريرا ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٢٧

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥
٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي باشا
بإنشاء مستشفى قروي ببلدة المحمودية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحفيظ سليم)

أحال المجلس بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة التي بحثته في جلستها المنعقدة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد اقترح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحفيظ سليم وقف إنشاء المستشفيات القروية والمركزة لمن تنظيم العمل في المستشفيات الحالية حيث ثبت أنها لا تؤدي العمل الذي وجبت من أجله كما لاحظ حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحفيظ فهمي أن الوزارة تكثر من إنشاء المستشفيات القروية وهذه المستشفيات غير مستوفاة ويرى حضرته أن الأفضل أن تنشئ الوزارة خمسة مستشفيات مستوفاة بإقسامها ومعداتنا لإخصائين فيها غير من إنشاء عشرين مستشفى غير مستوفاة .

وقد أجاب حضرة مندوب الوزارة : على حسب ما تسمع الخطة المالية تنص الوزارة إنشاء مستشفيات وخصوصا في عواصم المديرات والمراكز وترفعها بالمعدات اللازمة والإخصائين وأنت فكرة الوزارة الأساسية هي تيسير العلاج وتوجيه عنايتها إلى مشرومين رئيسيين :

(الأول) هو تعميم إنشاء المستشفيات المركزية في جميع عواصم مراكز القطر وبعد الانتهاء منها تنظر الوزارة في إقامة مستشفيات مركزية في القرى والأهلة بالسكان وفي المناطق اعرومة من وسائل العلاج إذ يكون حكمها حكم عواصم المراكز .

(الثاني) هو تحسين وسائل العلاج بالمستشفيات العمومية بعواصم المديرات خالية من حيث زيادة عدد الأسرة وتجهيزها بأقسام الاختصاص المختلفة ووسائل البحث والعلاج الحديث وزيادة عدد الأطباء بتلك المستشفيات حتى يتيسر لهم القيام بأعمالهم على الوجه المرضي .

وقد رأت اللجنة لزما ما أبداه كل من حضرة الشيخين المحترمين الدكتور عبد الحفيظ سليم والدكتور عبد الحفيظ فهمي وما أجنب به مندوب الوزارة عدم الاستمرار في تشييد المستشفيات القروية حيث لم تأب لنتيجة المربوطة والاستمرار في تشييد المستشفيات المركزية وتحسين وسائل العلاج فيها وتجهيزها بأقسام الاختصاص المختلفة ووسائل البحث والعلاج الحديث .

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم الاقتراح الآتي لوضعه على هيئة المجلس المقرر :

اقتراح يطلب إنشاء عيادة للأمراض السرية ببندر قنا

بذلك جهود عظيمة من وزارة الصحة لتخفيف ويلات الفلاح عاصيه من آلام الأمراض ولكن للأسف نرى هذه الجهود في معظمها منصرفة إلى العاصمة على الأخص مع ما فيها من المنشآت الصحية المديئة على اختلاف أنواعها ، وقد أنشأت الحكومة أخيراً في كثير من نواحيها عيادات للأمراض السرية .

ألا تعجبون حضراتكم بعد ذلك ! ألا يستوقف ظنكم إذا علمتم أن مديرية قنا بإجمعها وتمتد لها ريو على السبعائة وخمسين ألف باقية إلى الآن دون مديريات القطر بغير عيادة سرية في عاصمتها وفي أي ناحية أخرى من نواحيها !

وبما أن الوزارة الحاضرة استهلت عهد حكمها بتصريح صريح بالعمل في سبيل تخفيف ويلات السود الأعظم ، وإعطاء أهل القرى من مذهب الذي يلافونه في أحوال كثيرة بسبب فقدان الطب وحاجتهم الشديدة إلى العلاج .

وبما أن إنشاء مثل هذه العيادات أصبح من ضروريات الحياة الصحية ، وبتوكلها على جانب عظيم من الأهمية ، كما أن عدم العناية بها والحاجة ضامما يدر إلى انتشار أمراضها واتساع دائرتها وعدوى الكثيرين بها .

لذلك أقترح على وزارة الصحة أن تسرع ما أمكن بإنشاء عيادة للأمراض السرية ببندر قنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٦
عبد الرحمن مهنا
عضو الشيوخ من دائرة قنا

ملحق رقم ٢٩

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥
(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد باشا بإنشاء مستشفى
ببلدة بلفاس

(انظر حضرة نقيب المهنة الدكتور عبد الحاق ص ٤)

أجل المجلس بتاريخ ١٥ يولي سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته بجلستها المنعقدة في ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ . وقد أبدى حضرة

منسوب وزارة الصحة أن فكرة الوزارة الأساسية هي تيسير العلاج وتوجيه حاجتها إلى تعمير إنشاء المستشفيات المركزية في جميع عواصم مراكز القطر . وبعد الانتهاء منها تنظر الوزارة في إقامة مستشفيات مركزية في القرى والبلد الأخرى بالسكان وفي المناطق البعيدة المحرومة من وسائل العلاج إذ يكون حكمها حكم عواصم المراكز . وأن مدينة بلفاس ولو أنها ليست من المراكز إلا أن الهيئة تعتبرها من البلاد التي تضاعف المراكز في الأهمية وتوافق على إنشاء مستشفى مركزي بها .

والجنة تشرف بعرض تقريرها هذا على هيئة المجلس المقرر وترجو الموافقة عليه وإحاطته إلى وزارة الصحة

٢٩ يولي سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

عبد الرحمن عوض

نص الاقتراح

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

بعد التوجه - إن مدينة بلفاس تحسده صامعة البراري لأنها من أكبر مدائن القطر لمصرى سكانا وزماما إذ أن عدد سكانها مع العرب التابعة لها نحو خمسين ألف نفس وزمامها ٨٦,٠٠٠ فدان وكسور كاهوميت وهذه الاعتبارات قوتت وزارة الداخلية حوالي سنة ١٨٨٤ نقل المركز من شرين إليها . وهكذا أقيمت المباني اللازمة للمركز والبوليس والمكتبين الشرعية والأخيلة والنيابة ونقلت جميع الهيئة الحاكمة إلى بلفاس واستمرت بها مدة ستين ولكن لمناسبة عدم توفر المساكن التي لزم لوظفين لصعوبة نقل أدوات المباني من أبحار وأخشاب في ذلك الوقت أوجع المركز بجمع توابعه إلى شرين ثانياً واكتفى الحال بوجود نقطة بوليس ببلفاس . وحيث إن هذه المدينة وعزبها زادت في الضخامة وتعداد السكان ولهذا فإن الحكومة أجرت تقسيمها إلى خمسة بلاد في سنة ١٩١٨ وأوجدت بها السكة الحديدية من سنة ١٨٨٩ واستحدثت بها مباني عظيمة تفي بسكنى موظفي مديرية لا مركز وموجود في الآن مجلس على وقعه فهندسة والصحة وجملة مدارس

البنين والبنات وأنشئت الحكومة بها محطة كهربائية أعرف أطيان شمال الدلتا ثلثة مراتب موظفها نحو الخمسة آلاف جنيه في السنة وصارت جدرة بوجود الهيئة الحاكمة بها كما كانت قديماً لعدم حصول مشقة للأهال في التوجه بالسكة الحديدية من شرين وإليها .

فأقترح إنشاء مركز بهذه المدينة مستوى الهيئة الحاكمة كما كانت أولاً مع بقاء المركز الموجود بشرين وتقسيم هذه البلاد والعرب على المركزين لما في ذلك من زيادة الأمان وإزالة .

وبما أن هذه الجهات لم يكن بها إلا مستشفى واحد بشرين فأقترح أيضاً إيجاد مستشفى مع المركز بمدينة بلفاس لما في ذلك من تخفيف ويلات الأهال بسبب الأمراض الكثيرة المنتشرة بالأرياف لأن وجود مستشفى

وأحد ببلدة شربين لا يفي لبعده عن بقاس التي صارت تحية بلاد وليد عزيزها أيضا وهذا مع شقة الأسماء بالسكة الحديدية من بقاس إلى شربين .

وتغضبوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ
عن دائرة شربين
محمد أحمد

مفقو رقم ٣٠

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون الخاص بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

(المقرر حصة الشيخ المحترم حسن نيه المصري بك)

أحال المجلس بجلسته المتقدمة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الحفائية نظره على وجه الاستئصال فظفرته اللجنة بحضور حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية .

وفيا على تقريرها عنه :

فكرت الوزارة بعد أن ساد الظاهم والوثام الهيات والأحزاب وتضامنت الأمة في جهادها وعاد الدستور أن تصفو عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي دقما عن دستور الأمة ووعدت في خطاب العرش أن تستصدر قانونا بالعفو الشامل .

وقد برزت الوزارة بعد ما تقدمت مشروع القانون المعروض الآن على المجلس ومن مقتضاها لعفو الشامل عن الجنايات والجلبع والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت بسبب الانتخابات بين ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ما عدا جرائم قتل الممد التامة نظرا لأنها جرائم مخوفة استنكتها سائر الدول إجماعا .

والجنة ترى مع إقرارها المشروع أن تطلب إلى الوزارة أن تحقق الوعد لدى إبداء حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية الذي حضر اجتماع اللجنة بأن تحت القضايا التي استنتهاها المشروع (جريمة القتل التامة) حتى إذا تراءى لها من ظروفيها أنها ارتكبت لأعت أو لغرض سياسي عملت بمألها من الحق المقرر بدستور وقانون العقوبات على تخفيف العقوبة .

والجنة توافق على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب

وترجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة عليه
رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

مشروع قانون

بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من

١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدروه :

(المادة الأولى)

يعني عفو شاملا عن الجنايات والجلبع والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي بين ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ماعدا جريمة القتل عمدا .

(المادة الثانية)

في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القانون يعلن في الجريدة الرسمية كشف أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم والتمتعين الذين لم تزل قضايهم في دور التحقيق .

وفي ظرف الشهر التالي لنشر هذا الكشف يجوز لمن يرى أنه أغفل بنير حق أن يتظلم إلى النائب العام لأن رأى أن المادة الأولى لا تنطبق على حاله أحال تظلمه إلى لجنة مكونة من وزير الحفائية (رئيسا) ومن رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن مستشار بندية ورئيس المحكمة المذكورة من رؤساء محاكم الجنايات بمصر (عضوين) وتختص هذه اللجنة وحدها بالفصل في هذا التظلم وتصدر قرارها فيه نهائيا بعد اطلاعها على الأوراق . أما الجرائم التي قلعت لقضاء الإحالة أو النكاح ولم يصدر فيها بعد قرار أو حكم فيقضيها النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب التمتع في الميعاد المحدد بالفترة الساجدة إلى اللجنة المذكورة تفصل نهائيا فيها إذا كان هذا القانون يطبق عليها .

وإذا أن تفصل اللجنة في ذلك توقف إجراءات المحاكمة الخاصة بها . فإذا رأت اللجنة أن هذا القانون لا ينطبق عليها يتأنف السير في الإجراءات .

وأما الجرائم التي وقعت في الفترة المحددة في المادة الأولى ولم يبلغ عنها إلا بعد نشر هذا القانون فإذا دفع المتهمون فيها بأن العفو يشملهم ورأى النائب العام غير ذلك رفع الأمر إلى اللجنة للفصل فيه على الوجه المتقدم .

(المادة الثالثة)

العفو الممنوح بهذا القانون لا يؤثر في حقوق النيران الناشئة عن الجرائم المعفو عنها .

(المادة الرابعة)

لا تخيل أمام أية هيئة قضائية الدعوى التي رفضها العفو عن جرائمهم عطالة الحكومة بتعويض عن الإجراءات التي اتخذت ضدهم أو الأحكام التي عليها العفو بمنع هذا القانون .

(المادة الخامسة)

على وزيرى الداخلية والحفائية تنفيذ هذا القانون ويعلن به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٣١

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص
بامتحانات العام الدراسي لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدوريا
في الجامعة المصرية

(المرحومة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الحفيظ .)

أحال المجلس على لجنة المعارف بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ مشروع القانون الخاص بامتحانات العام الدراسي لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدوريا في الجامعة المصرية الوارد من مجلس النواب لبعثه بصفة مستجيبة .

فقدت اللجنة جلستها لهذا الغرض في نفس الليلة وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد الشاوي بك مندوبا عن وزارة المعارف .

وذكر حضرة مندوب الوزارة أن التصديق الذي أدخله مجلس النواب على المادة الثانية من المشروع لم يواجه كافة كليات الجامعة لأنه أغفل مساواة كئتي الزراعة والعلوم بإسائر الكليات ، والظاهر أنه ظن في مجلس النواب أن نسبة النجاح في كلية الزراعة هي ٤٠ ٪ ، لواد على السواء والواقع غير هذا إذ أن نسبة النجاح في المواد الأساسية هي ٥٠ ٪ ونسبة النجاح في المواد غير الأساسية ٤٠ ٪ .

لذلك رأت الوزارة مؤيدة لنظر اللجنة إضافة الفقرة التالية إلى المادة الثانية من مشروع القانون وهي :

” أما في كئتي الزراعة والعلوم فيتمتع الطالب تاجها إذا حصل على ٥٠ ٪ في المجموع و ٤٠ ٪ في كل مادة مع الاحتفاظ لطلبة كلية الزراعة بحق النجاح إذا حصلوا على النهايات الصغرى لكل مادة حسب المقرر في لائحهم المعمول بها “ .

واللجنة وافقت على إضافة هذه الفقرة إلى المادة الثانية من المشروع تحقيقا لمساواة طلبة كئتي الزراعة والعلوم بإسائر كليات الجامعة .

وترجو اللجنة من هيئة المجلس الموقر الموافقة على ذلك

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

مشروع قانون

خاص بامتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦

بدوريا في الجامعة المصرية كما ورد من مجلس النواب

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

جميع الطلبة الذين رسيبوا في امتحان النور الأول في كليات الجامعة المصرية للسج يسمح لهم بصفة استثنائية هذا العام بدخول امتحان النور الثاني بغير قيد ولا شرط . ويكون امتحانهم طبقا للقواعد الآتية :

(١) الطلبة الحاصلون على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان يتحتون في جميع المواد التي رسيبوا فيها .

(ب) الطلبة الذين حصلوا على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة ولم يحصلوا على النهاية الصغرى المقررة لمجموع يتحتون في مادة أو أكثر حسب اختيارهم .

(ج) الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان ورسبوا في مادة أو أكثر يتحتون فيها رسيبوا فيها ، وفي مادة أخرى أو أكثر حسب اختيارهم .

(المادة الثانية)

استثناء من أحكام القوانين واللوائح المنظمة لكليات الجامعة المصرية التي تستلزم للنجاح في الامتحانات الحصول على نهاية صغرى قدرها ٦٠ ٪ في المجموع الكل لواء أو في مادة أو مجموعة مواد تنخفض هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ في امتحان العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدوريا . وذلك بغير إخلال بالنسب الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة ، على أن تكون النهاية الصغرى لكل مادة من مواد الامتحانات في كئتي التجارة والهندسة ٤٠ ٪ .

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع القانون

كما مثله اللجنة

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

جميع الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في كليات الجامعة المصرية السبع يسمح لهم بصفة استثنائية هذا العام بدخول امتحان الدور الثاني بغير قيد ولا شرط . ويكون امتحانهم طبقاً للقواعد الآتية :

(أ) الطلبة الحاصلون على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان يتحتون في جميع المواد التي رسبوا فيها .

(ب) الطلبة الذين حصلوا على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة ولم يحصلوا على النهاية الصغرى المقررة لمجموع يتحتون في مادة أو أكثر حسب اختيارهم .

(ج) الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى لمجموع مواد الامتحان ورسبوا في مادة أو أكثر يتحتون فيها رسبوا فيه ، وفي مادة أو أكثر حسب اختيارهم .

(المادة الثانية)

استثناء من أحكام القوانين واللوائح المنظمة لكليات الجامعة المصرية التي تشترط النجاح في الامتحانات للحصول على نهاية صغرى قدرها ٩٠٪ في المجموع الكلى للواد أو في مادة أو مجموعة مواد تخفص هذه النسبة إلى ٥٠٪ في امتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدورياً . وذلك بغير إخلال بالنسب الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة ، على أن تكون النهاية الصغرى لكل مادة من مواد الامتحانات في كلتي التجارة والهندسة ٤٠٪ .

« أما في كلتي الزراعة والعلوم فيختبر الطالب نجاحاً إذا حصل على ٥٠٪ »
« في المجموع و ٤٠٪ في كل مادة مع الاحتفاظ لظلية كلية الزراعة بحق »
« النجاح إذا حصلوا على النهايات الصغرى لكل مادة حسب المقرر »
« في أنجحهم العمول بها » .

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
أمر بأن يعم هذا القانون بنظام البعثة وأن يفسر في الجريدة الرسمية بنفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٣٢

جلسة الأربعاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإباحة دخول امتحان الدور الثاني لجميع الطلبة الراسين في بعض المدارس في العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الغنيب) .

قرر المجلس بجلسته المتقدمة في يوم الأربعاء ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ إحالة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإباحة دخول امتحان الدور الثاني لجميع الطلبة الراسين في بعض المدارس في العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ إلى لجنة المعارف لبحثه بصفة مستعجلة .

عقدت اللجنة جلستها البلية ، وحضر اجتماعها مندوب عن وزارة المعارف . وقد شرح - حضرة مندوب الوزارة لجنة - لأسباب التي حدثت بالوزارة إلى وضع هذا المشروع فرأت اللجنة أنه لما كان حق دخول امتحان الدور الثاني طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها مقيداً بشرطين أساسيين :

الأول - الحصول على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى للواد إذا لم يكن للمجموع نهاية صغرى مقررة .

الثاني - أن يكون الرسوب قاصراً على مادة أو مادتين .

ولما كانت حالة الاضطراب التي سادت معظم المدارس خلال العام الدراسي المتصرم قد فوّتت على الطلاب فرصة الاستعداد لتأدية الامتحان على الوجه الأكمل فقد رأى ولاية الأمور في وزارة المعارف أمام سوء نتائج امتحان الدور الأول للعام المتصرم أن ينظروا في إصلاح سريع لهذه الحالة الاستثنائية حرصاً على مستقبل الطلبة بإجراء موقت يبيح لهم دخول الامتحان مرة ثانية ويحميهم عندهم الأمل في النجاح ويحفظ مستوى الدراسة والامتحان واستوى ولاية الأمور في وزارة المعارف إلى وضع هذا التشريع وهو تشريع

٢ - الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان لم يكن لمجموع المواد نهاية صغرى مقررة يمتحنون في المواد التي رسبوا فيها فإذا لم يكونوا حاصلين على النهاية الصغرى لمجموعة أو امتحناً فيها يكونون قد رسبوا فيه من مواد المجموعة التي لم يحصلوا عليها في الامتحان الصغرى . ولم اختيار مادة أو أكثر من باقي مواد المجموعة .

ويحوز هؤلاء الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان أن يختاروا للامتحان مع المادة أو المواد التي رسبوا فيها مادة أو أكثر من مواد الامتحان .

٣ - الطلبة الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان إذا لم يكن لمجموع المواد نهاية صغرى مقررة وكانوا حاصلين على النهايات الصغرى المقررة لكل مادة أو بمجموعة مواد يمتحنون في مادة أو أكثر من مواد الامتحان حسب اختيارهم .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام هذا القانون على المدارس الآتية :

دار العلوم ، المدارس الثانوية ، المعلمين الأولية ، المعلمات الأولية كليات للبنات ، الزراعة المتوسطة ، التجارة المتوسطة ، الفنون والصناعات الفنون التطبيقية (القسم الثالث) ، المدارس الصناعية .

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمم هذا القانون بحزم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون رقم لسنة ١٩٣٦ بشأن إباحة دخول امتحان الدور الثاني لجميع طلبة التراسين في بعض المدارس

يبحث جميع الطلاب التراسين في امتحان الدور الأول حتى دخول امتحان الدور الثاني سواء من حصل منهم على المجموع ورسب في أكثر من مادتين أو من لم يحصل على المجموع .

وترى لجنة المعارف بعد أن درست أحكام المشروع الوارد إليها من مجلس النواب ، وتبينت تفاصيله والأغراض التي يرى إليها ، الموافقة عليه لأن ظروف الطلبة في العام الدراسي المنتهى تبرر وضع هذا التشريع .

وهي توافق عليه بإجماع الآراء بالصيغة المرافقة لهذا الواردة إليها من مجلس النواب وتشرف بمعرضه على هيئة المجلس الموقر رجاء التكرم بالموافقة عليه .

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصري

مشروع قانون

بإباحة دخول امتحان الدور الثاني لجميع الطلبة التراسين في بعض

المدارس في العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

(المادة الأولى)

جميع الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في المدارس الميمنة في المادة الثانية من هذا القانون ولم يكن لهم حق المصقول في امتحان الدور الثاني بمقتضى القوانين المعمول بها في تلك المدارس يسمح لهم بصفة استثنائية هذا العام بدخول امتحان الدور الثاني طبقاً للقواعد الآتية :

١ - الطلبة الحاصلون على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى لمواد الامتحان إذا لم يكن لمجموع المواد نهاية صغرى مقررة يمتحنون في جميع المواد التي رسبوا فيها .

إذا كانت ضمن مواد الامتحان مجموعة أو أكثر لها نهاية صغرى خاصة لم يحصل عليها الطالب يباد امتحانه فيها يكون قد رسب فيه من مواد كل مجموعة لم يحصل على نهايتها الصغرى وله اختيار مادة أو أكثر من باقي مواد المجموعة .

سادت معظم المدارس خلال السنة المدرسية المشتية حالة اضطرابات كان لها أثرها في عدم اتساع الوقت لكافة الطلبة للدرس والتوفر على استيعاب المأمور كما يدل على ذلك سوء نتائج كثير من امتحانات الدور الأول حتى في

المدارس التي كان يرسى ارتفاع نسب النجاح فيها إلى حد كبير بسبب ما أدخل عليها حديثاً من الأنظمة الكفيلة بتقوية الطلبة ، وما تضمنته من قواعد التيسير عليهم من طرق جواز إيجابهم بشروط معينة في بعض حالات الرسوب ، ومن طرق منح توصيف ضيقهم في مجموعة أخرى من المجموعات مع ذلك فقد جاءت نتائج هذه المدارس في مجموعها دون ما كانت عليه في العام الماضي .

لذلك رأيت الوزارة مواجهة هذه الظروف التي أحاطت بالطلبة بإجراء مؤقت يتبع لهم فرصة دخول الدور الثاني جميعاً بدون قيد ولا شرط مع استيفاء شروط النجاح المقررة ، وبذلك أمكن التوفيق بين فكرة التيسير على الطلبة وتصويبهم عما فاتهم من وقت التحصيل وضرورة الاحتفاظ بمستوى الدراسة والامتحان .

ويتضمن مشروع القانون تفصيل القواعد التي يجري عليها امتحان الدور الثاني للطلبة الذين ليس لهم حق الدخول فيه طبقاً للنظم المعمول بها الآن .

ويلاحظ أن الحق في دخول الدور الثاني طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها مقيد بشرطين أساسيين :

الأول — ضرورة الحصول على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان أو على مجموع مساو لمجموع النهايات الصغرى لمواد إذا لم يكن للمجموع نهاية صغرى مقررة .

الثاني — أن يكون الرسوب قاصراً على مادة أو مادتين .

وقد أريد بهذا التشريع المؤقت التحلل بصفة استثنائية هذا العام من هذين القيدتين بإباحة فرصة الدخول في امتحان الدور الثاني لجميع الطلبة الراغبين سواء منهم من حصل على المجموع ورسب في أكثر من مادتين أو من لم يحصل على المجموع مع التفرقة في المعاملة من حيث عدد المواد التي يتمتع كل فريق فيها بما يتفق ومستوى رسوب كل منهم .

وبقي اللذين لم يحق دخول الدور الثاني طبقاً للقوانين والنظم المعمول بها ، خاضعين لأحكام هذه القوانين والنظم لأنه ليس ثمة ما يدعو لتعديل مبركهم .

وقد تضمنت المادة الأولى من مشروع القانون المقترح القاعدة الاستثنائية العامة التي تعفي بإسباح جميع الطلبة الراغبين في امتحان الدور الأول ، ولم يكن لهم حق الدخول في امتحان الدور الثاني بدخول هذا الامتحان بغير شرط ولا قيد .

وتضمنت البود الثلاثة تفصيل الأوجه التي يتمتع عليها هؤلاء الطلبة .

فتناول البند الأول الطلبة المتوفرون فيهم شرط الحصول على المجموع وقصر امتحانهم على ما رسبوا فيه لأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يشمل امتحانهم غير ما رسبوا فيه .

وواجهت الفقرة الثانية من هذا البند أنظمة بعض المدارس التي بها مجموعات بحرية لمواد اشترط للنجاح الحصول على نهاية صغرى خاصة بها كما

هو الحال بالنسبة لتفريق المدارس الثانوية التي تسير على النظام الحديث الذي أدخل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥ — فقد يحصل الطالب طبقاً لهذا النظام على النهاية الدنيا المقررة لمواد المكونة للمجموع ومع ذلك يرسب بسبب عدم حصوله على النهاية الدنيا المقررة للمجموع ، والتي هي أعلى من النسبة المثوية المطلوبة لمواد هذه المجموعة ، ويتمن حينئذ تعيين مواد المجموعة التي يجب أن يشملها امتحانه ليحصل على النسبة المطلوبة .

وقد رؤى أن يترك للطلاب الاختيار بين قصر امتحانه على مادتين من مواد المجموعة أو يخطارها جميعاً لأن توفر شرط المجموع يقع من مستواه بما قد يكفي منه تأديته الامتحان في مادتين فقط .

أما البند الثاني من المادة الأولى فيواجه حالة الطلبة الذين لم يتوفرون فيهم شرط الحصول على المجموع مع رسوبهم في بعض المواد فهؤلاء استعطف لهم بحق دخول الدور الثاني فيما رسبوا فيه أسوة بالمتوفرون فيهم شرط المجموع مع فارقين :

الأول — إنه في حالة الرسوب في المجموعات أوجب مشروع القانون امتحانهم في جميع المواد المكونة للمجموعات التي رسبوا فيها لأن عدم توفر شرط المجموع الكلي فيهم يحتم لمصلحة الطلبة أن يفسح المجال أمامهم زيادة عدد المواد التي يتمتعون فيها لضمان تحقيق شرط الحصول على المجموع .

الثاني — إنه أجزئ لهم أن يخطاروا للاصعاب مادة أو أكثر يجانب مارسبوها فيه ليساعدهم ذلك في الحصول على المجموع إذ قد لا تكفي الدرجات التي يحصلون عليها في الدور الثاني في المواد التي رسبوا فيها في الدور الأول للوصول بهم إلى مستوى المجموع ولو وصلت بهم إلى مستوى النجاح في المواد ذاتها .

وتناول البند الثالث حالة الطلبة الذين لا يتوفرون فيهم شرط المجموع ولكنهم يحصلون على النهايات الدنيا المقررة لمواد ، وهؤلاء لا يمكن النص على امتحانهم فيما رسبوا فيه لأنهم لم يرسبوا في مادة بالذات ولكنهم في حاجة إلى الحصول في بعض المواد أو كلها على درجات أعلى مما حصلوا عليه في الدور الأول بنية الوصول إلى مستوى المجموع المشترط للنجاح . وتحقيق ذلك سمح لهم بدخول الدور الثاني في مادة أو أكثر من مواد الامتحان بحسب اختيارهم .

وقد استبعد من الارتفاع بأحكام هذا التشريع المؤقت المدارس الابتدائية وما في مستواها لأن هذه المدارس لم يسدها اضطراب ما وظلت الدراسة فيها منتظمة طوال العام كما دلت على ذلك نتائج الامتحان فيها فقد بلغت نسبة النجاح في الشهادة الابتدائية هذا العام ٧٣٫٠٪ وهي أعلى نسبة في العشر السنوات الأخيرة .

أما بالنسبة لمعهدى التربية للبنين والبنات فلم يكن ثمة حاجة للنص عليهما في هذا المشروع لأن الأول منظم بقرار من مجلس الوزراء ، والثاني منظم بقرار وزاري ، وتستصدر الوزارة القرارات التي تواجه حالة كل منهما طبقاً لأحكام هذا القانون .

ملحق رقم ٣٣

جلسة الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

كشفت بما ترى الحكومة عرضه على البرلمان

من المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية التي صدرت بعد فسخ دور الانقضاء الأخير للبرلمان

ابتداء من ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية ٧ مايو سنة ١٩٣٦

الرقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية	الرقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
٤٧	١٩٣٤ / ٧ / ٥	تسليم بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ اتخاذ بلائحة الهامة أمام الحاكم الأعلى	٥٨	٤	١٩٣٤ / ٧ / ١٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة المباني الأبرية " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتصديقات الوزارة لمبنى كلية الطب ...	٦٢
٤٨	١٩٣٤ / ٧ / ٥	تسليم بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ اتخاذ بلائحة الهامة أمام الحاكم الأعلى	٥٨	٥	١٩٣٤ / ٧ / ١٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الحرية والبحرية " دوران الصوم والجيش " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ للإعمال التكميلية للوزارة لشركات الجيش في الصوم ...	٦٢
٥١	١٩٣٤ / ٨ / ٢	منع حلق أسنان للنفس	٦٨	٦	١٩٣٤ / ٧ / ١٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة المالية " مصلحة نفط السواحل ومصائد الأسماك " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، لشراء خمسة مدافع لبناتر لمصلحة المذكورة ...	٦٢
٥٢	١٩٣٤ / ١٠ / ٨	وضع اللائحة الأساسية لكلية الطب	٩١	٧	١٩٣٤ / ٨ / ٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة المالية " مصلحة الجبال " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لبناء مخزن جديد للقمح في حركه السويس وبناء مكتب لملاصق التفتيش فيه ...	٧٠
١	١٩٣٤ / ٧ / ٥	فتح اعتماد اضافي للمدرسة ٧١٦٤ جنيهاً في ميزانية وزارة الحرية والبحرية " دوران الصوم والجيش " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لإنشاء سرب جديد من شرطيات في سلاح الطيران الحرف	٥٩	٨	١٩٣٤ / ٨ / ٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة المالية " الدوران العام ومصارف أخرى " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ كأمانة لطريقة الأبطال الأوروذكس لإصلاح دير الازار " أنطونيوس ...	٧٠
٢	١٩٣٤ / ٧ / ١٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة المباني الأبرية " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لقيام بأعمال الإصلاح اللازمة في مباني الحاظرين والورش التابعة لجيش الحرس في القلعة	٦٣	٩	١٩٣٤ / ٨ / ١	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٢٦٥٠٠ جنيهاً في ميزانية مصلحة لسكران الحربية والظفرات والطفرات " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لشراء طائرات وعربات جديدة وأصلاح بعض الطائرات القديمة ...	٧٠
٣	١٩٣٤ / ٧ / ١٧	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة المباني الأبرية " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لعمل الإصلاحات والتصديقات اللازمة في مبنى مدرسة الهندسة الحكيمة	٦٣				

الرقم	تاريخ الصادرة	الموضوع	الرقم	تاريخ الصادرة	الموضوع	عدد الخريطة الرسمية
١٠	١٩٣٤/١٢	فتح اعتماد مبلغ ٧٣٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تحت قسم طاس ورق ١٩٣٤ بصرى ٥٥٠٠ سنة ١٩٣٤	٧١	١٩٣٤/٩	فتح اعتماد مبالغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية "مصلحة التجارة والصناعة" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لصرافات الامانة لتنفيذ قانون السجل التجاري ...	٧٩
١١	١٩٣٤/٨/١٤	فتح اعتماد اضافى لعمدة ٨١٤٠٠ جنيه حثيا في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ قسم الذود رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بقرار المدام احمد رموز حيرت ...	٧٢	١٩٣٤/٩	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية "مصلحة التجارة والصناعة" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لعمالة الحياكة في الخارج ...	٧٩
١٢	١٩٣٤/٨/٢٠	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية "مصلحة الاملاك الزراعية" سنة مالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لخدمة اعتماد اصلاح الاراضى ...	٧٣	١٩٣٤/٩	ترخيص حكومية في أخذ مبلغ نصف مليون جنيه من الاحتياطي العام لاستعماله بواسطة بنك التليف المصرفى الزراعى المصرى في عقد حلف ثلاث الاراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى طبقا لشروط العقد المبرم بين الحكومة والملك المذكور ...	٧٩
١٣	١٩٣٤/٨/٢١	فتح اعتماد اضافى لعمدة الاول مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية ديوان حلاله امين لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لخدمة جلالة الملك فى بيروت ولى عليه ٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية المذكورة لتزويد محمد مصطفى بى دار الحكومة الملكية المصرية بآلات ...	٧٤ مرسود	١٩٣٤/٩	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الاوقاف "الأوقاف الخيرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لصراف الملاوات مستخدمة عقدا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى اول أغسطس سنة ١٩٣٤ ...	٧٩
١٤	١٩٣٤/٨/٢٥	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ اقتصاص مع نظف نصف نقص ...	٧٥	١٩٣٤/٩/١٥	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية "مصلحة الخيرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتكليف ثلاث الخيرية ...	٨١
١٥	١٩٣٤/٨/٢٥	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية "مصلحة التجارة والصناعة" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتجديد تصدير اموال ...	٧٥	١٩٣٤/٩/٢٢	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الاوقاف "مصلحة الخيرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لشرع بذات الكوربى المقام عليه مدخل ضحية مصر لخدمة ...	٨٢
١٦	١٩٣٤/٨/٢٧	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الاوقاف "توق الحرامين" شريطين لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتكليف على الاسلحات فى اخره شيرى شريف ...	٧٥	١٩٣٤/٩/٢٢	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لشراء وترسيم وتجهيز المادامك مسخرة صاحبة السوالت الخفى الأميرة نعمة الله (كامل الدين) بطلمى مقرا لوزارة الخارجية ...	٨٢
١٧	١٩٣٤/٩	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "الزراعية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لشراء خمسة شوكه ليد بمطبخ من ممتلكات دولة أو مقبولة ...	٧٧	١٩٣٤/٩/٢٢	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة الخيرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أصل التكاليف المقدرة لإقامة محطتين لتوليد اهواء المضبوط لبحرى له صمة وتغيير الشبكة الهوائية وما يتبع ذلك ...	٨٢
١٨	١٩٣٤/٩	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٥٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة مواصلات "مصلحة البريد" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لشراء أربع آلات حاسبة لإدارة صندوق عموم ...	٧٩			

رقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية	الرقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
٢٧	١٩٣٤/٩/٢٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٢٥٧٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة المدن الأميرية " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة تصديلات في محرم الخلد ...	٨٤	٥٣	١٩٣٤/١٢/٦	بشأن تاريخ الانتخابات فوسيون الاسكندرية لبحى ...	١٠٨
٢٨	١٩٣٤/٩/٢٧	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية " مصلحة الطرق والكبارى " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة كبرى مشروع من ثروة المصورية حد كثر الدماص ...	٨٤	٥٤	١٩٣٤/١٢/٦	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية " ديوان العموم ومصالح أخرى " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الطبعة لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لكافة ما يلزم صرف على بلد اخر ...	١٠٨
٢٩	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات " مصلحة الطرق والكبارى " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة كبرى مشروع من ثروة المصورية حد كثر الدماص ...	٩٠	٥٥	١٩٣٤/١٢/٦	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية " ديوان العموم ومصالح أخرى " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الطبعة لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لكافة ما يلزم صرف على بلد اخر ...	١٠٨
٣٠	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٩٣٣٢٢ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والمطارات والقيودات لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة مشروعات لمخطوط الاضافية ...	٩٠	٥٦	١٩٣٤/١٢/٦	بشأن الانتخابات كان المنصوص عليها في الأمر النال الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمقتضى تعيين السيد المشايخ وعبدل احصايتهم وبياناتهم ومستوفيتهم ...	١٠٨
٣١	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة الري " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة ليرة الميزة لقرض الاشراف لانيها ...	٩٠	٥٧	١٩٣٤/١٢/٦	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية " مصلحة التجارة والصناعة ومواصلات الحكومة " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ قائمة في تنفيذ مشروع الآلة مخزن الحبوب في ساحل أثري ...	١٠٨
٣٢	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٢٥١١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية " مصلحة خسر المواصلات ومصادك الأحياء " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أصل التكاليف المقسدة لشراء ثلثين ساطين مليون ...	٩٠	٥٨	١٩٣٤/١٢/١٣	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٦٧٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية " مصلحة التجارة والصناعة ومواصلات الحكومة " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لصقات اللائحة لاشترائك الحكومة المصرية في العرض الدول التي سيقام بريدكيلة سنة ١٩٣٥ ...	١١٠
٣٣	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٨٦٧٠٠ جنيه في ميزانية الجمارك والأمن والمناهج الفنية العلمية الاسلامية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة التكاليف لانشاء مسجد أسبوط ...	٩٠	٥٩	١٩٣٤/١٢/١٣	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة تنظيم لسة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لكافة ما يلزم صرف على بلد اخر ...	١١٠
٣٤	١٩٣٤/١٠/١٥	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية " مصلحة خسر المواصلات ومصادك الأحياء " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أصل التكاليف المقسدة لشراء ثلثين ساطين مليون ...	٩٠	٦٠	١٩٣٤/١٢/١٣	فتح أعقاد اضافي يبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية " مصلحة تنظيم لسة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لكافة ما يلزم صرف على بلد اخر ...	١١٠
٣٥	١٩٣٤/١٠/٣٠	فتح أعقاد اضافي يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية " ديوان خسر " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة ليرة الميزة لقرض الاشراف لانيها ...	٩٠	٦١	١٩٣٤/١٢/١٣	لائحة ليرة الميزة لقرض الاشراف لانيها ...	١١٠

الرقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد البرقية الرسمية	الرقم	تاريخ الصدور	الموضوع	عدد البرقية الرسمية
٦٢	١٩٣٤/١٢/١٣	تعديل الرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن الانتخابات لجان المصوم طبقاً لأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ...	١١٠	٧٢	١٩٣٤/١٢/٢٧	مرسوم بشأن ملك لقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام رسوم السيارات ، وذلك بإضافة حكم مؤقت لتقدير الرسوم السنوية المستحقة على سيارات الأجرة (التاكسي) لطاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ بمبلغ ١٥ ملياً عن كل كلو جرام من الوزن الاجمالي للسيارة بحيث لا تنقص من ٥ جنيهات ولا تزيد على ١٠ جنيهات ، على أن يكون هذا الحكم أثرى حتى من أول يولي سنة ١٩٣٤ ...	١١٥
٦٣	١٩٣٤/١٢/٢٠	القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ بإضافة فقرة الى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بإلزام المحاماة أمام المحاكم الأهلية ...	١١٢	٧٣	١٩٣٤/١٢/٢٧	ضع أحكاماً ذاتي مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية (ديوان القسوم) لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأعداد المقررة لتتبع تصدير الموانع ...	١١٥
٦٤	١٩٣٤/١٢/٢٠	إعادة السبل يبيح أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المطالب بالرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٤ ...	١١٢	١	١٩٣٥/١/١	تعديل الأمر العالي الصادر في ٥ ربيع ١٨٩٠ بتشكيل قوسيين لدى مدينة الإسكندرية وضع أحكام ذاتي مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصطفى المينى الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أصل الكفالت المقدسة لتصلدات اللازمة في مبنى كلية الطب ومستشفى قصر العيني ومستشفى الأطفال بمناسبة انعقاد المؤتمر المراسم في مدينة القاهرة سنة ١٩٣٥ ...	١
٦٥	١٩٣٤/١٢/٢٠	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٣ بإضافة فقرة الى المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بإلزام المحاماة أمام المحاكم الشرعية ...	١١٢	٢	١٩٣٥/١/١	ضع أحكام ذاتي مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتدخل الأعداد المخصصة لأعمال تعديل القوائم بالمراسم الجديدة لوزارة الخارجية ...	١
٦٦	١٩٣٤/١٢/٢٠	إعادة السبل يبيح أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ المطالب بالرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٤ ...	١١٢	٣	١٩٣٥/١/١	ضع أحكام ذاتي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتدخل الأعداد المخصصة لأعمال تعديل القوائم بالمراسم الجديدة لوزارة الخارجية ...	١
٦٧	١٩٣٤/١٢/٢٠	أحكام الحساب الخاوية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ...	١١٢	٤	١٩٣٥/١/١	إصدار الرسوم المقررة المستحقة من المدة المفضية من تاريخ صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بوضع نظام مجالس المبررات الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ والتي تم تصحيحها أولاً لتأخذ الحسب لتتبع تصدير الرسوم (من مصرية الألبان) من حق مجالس المبررات ...	١
٦٨	١٩٣٤/١٢/٢٠	أحكام تأجير قصبة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٤٠٠٠ فراد ٩٠٠ أسم جندوسواج الى جمعية الرق بالحيوان لتخصصها لبناء قصبة إحصائية طيلة ٤ وذلك بتأجير اسمي قدره ١٠٠٠ مبلغ سوا وبلفة ١٥ ...	١١٢	٥	١٩٣٥/١/١	تعديل ذات القرية المقررة على المساح وغيرها من حال القرية والملاهي طبقاً لقرارات الوزارة بالجدول (ب) المرفق لرسوم قانون ...	٣
٦٩	١٩٣٤/١٢/٢٠	أحكام تأجير قصبة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٢٤٤ متراً باسم السيدة زيب الى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بهذه الجهة لإقامة مدرسة ومباني أخرى لاستغلال وذلك بتأجير اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولفة عشرين ...	١١٢				
٧٠	١٩٣٤/١٢/٢٠	أحكام ذاتي قدره ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأعداد المدرج في الجدول ١١ للقروديات العمومية وذلك لشراء الأدوية اللازمة للصحة ...	١١٢				
٧١	١٩٣٤/١٢/٢٧	إضافة على مسحة البريد العامة والاصدات الأثرية المعلقة بها التوقيع على القاهرة في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ بتوقيع البريد العام	١١٤				

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية	الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
٦	١٩٣٥/١/٣	فتح أحماد خانق قنده ٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخزانة " الحاكم الخطة (قسم القضاء) " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأحماد المدرج فأتت البناء الجديد للمكة الخطة في مدينة القاهرة	٣	١٥	١٩٣٥/٢/٧	فتح أحماد خانق قنده ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ "ديوان الصوم والجيش" أعمال جديدة ملارة على الأحماد المخصص لشروع بجارى تكلفت الجيش في أسوان ...	١٣
٧	١٩٣٥/١/٣	فتح أحماد خانق قنده ٣٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة التنظيم" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأحمادات المخصصة لصيانة الشوارع والمخاض في مدينة القاهرة وضواحيها ...	٣	١٦	١٩٣٥/٢/٧	فتح أحماد خانق يبلغ ٨٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية "مصلحة المندوب" الباب الثاني لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ملارة على أحماد "صيانة وترميم" ...	١٣
٨	١٩٣٥/١/٣	فتح أحماد خانق قنده ٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة التنظيم" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ دفع من قطارات تحت ملكيتها بمناسبة مشروع توسيع شارع البحر الأهمي ...	٣	١٧	١٩٣٥/٢/٧	فتح أحماد خانق يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة المبانى الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أصل التكاليف المقدرة المباني الإضافية الجديدة المقررة في مدرسة الزواطة العليا ...	١٣
٩	١٩٣٥/١/٣	فتح أحماد خانق قنده ٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات "مصلحة الطرق والكبارى" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأحماد المدرج في (تصميمات وترسيمات وأعمال صغيرة جديدة) دفع ما يوافق نصف المبلغ المقرر لتدليل وتوسيع الطريق الموصل بين قطنا والنصرة في المسافة بين المحطة الكبرى والزاهين ...	٣	١٨	١٩٣٥/٢/١٤	تعديل المادة (٥٢) من قانون تحقيق الخبائثات الأجل ، وذلك بإلغاء الفقرة الثانية الخاصة بعدم جواز رفع الدعوى من المدعى بالمحقوق الحديثة ضد الوطنيين ، على أن تستبدل بها أحكام أخرى جديدة ...	١٥
١٠	١٩٣٥/١/١٧	فتح أحماد خانق قنده ٣٢٧٥ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأحماد المدرج لأعمال تنظيم مصف فراد الأول الرامى ...	٦	١٩	١٩٣٥/٢/١٤	أعضاء المواد الخاصة بالقشعرن السياسية من الرسوم الجركية ...	١٥
١١	١٩٣٥/١/٢٤	أحماد الحسابات العامة لسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤	٨	٢٠	١٩٣٥/٢/١٤	فتح أحماد خانق قنده ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ القسم ١٨ "مصاريف غير منظورة" ...	١٥
١٢	١٩٣٥/١/٢٤	أحماد الحسابات النظامى لمباح الأرض والمصادر الفنية العلمية للاسلاية لسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤	٩	٢١	١٩٣٥/٢/١٤	فتح أحماد خانق قنده ٤٤٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخزانة ديوان الصوم - الباب الثاني لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ قسوية التجارة المتروكة في بعض بند الباب للتشارليه	١٥
١٣	١٩٣٥/١/٣١	فتح أحماد خانق قنده ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (الى) لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لأعمال الرقابة من غزال القبيضان	١٠	٢٢	١٩٣٥/٢/١٤	فتح أحماد خانق يبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف (أوقاف الحرمين الشريفين) لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ منه ٢٠٠٠ جنيه لمساعدة قراء المدينة المنورة و ٢٥٠٠ جنيه لمساعدة ضرم من الفقراء ...	١٥
١٤	١٩٣٥/٢/٧	فتح أحماد خانق قنده ١٦١٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخزانة "مصلحة المناجم والمخارج" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على الأحماد المخصص ليد ١٠ (مصاريف عمل التكرير في السويس) ...	١٣				

الرقم	تاريخ المصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية	الرقم	تاريخ المصدور	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
٢٣	١٩٣٥/٢/٢١	تحويل مجلس الوزراء من منع الإطعام في بعض الأحوال من الرسوم المقررة على السيارات بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ وذلك بناء على اقتراح وزير الداخلية ولأنه لا يكون تخديرها متوكلاً إلى المجلس	١٨	٣١	١٩٣٥/٣/١٤	تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٣ الخاص باستبدال حقوق الموظفين والمستعدين بمتاح الجيش في المشاة ، وذلك بجل حصد الاستبدال بالنظر فقط في الحدود وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ وفي اللائحة الصادرة تنفيذاً لسنة السادسة من الرسوم بقانون المذكور	٢٤
٢٤	١٩٣٥/٢/٢٨	فتح أعقاد اضافي قدره ٣.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (التي) لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ زيادة على الأعداد المدرجة في الباب ٢ بنسبة ١٤ "باعتبار من الأراضي اللازمة لتقديرات" لتلك نفقات أصحاب الأراضي من غير الصرف	٢٠	٣٢	١٩٣٥/٣/١٤	فتح أعقاد اضافي قدره ٦.٢٤٦ جنيه في ميزانية وزارة المالية (ديوان الصوم) باب ٢ لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ لتسوية الجواز المنظر صوره في بعض بنود هذا الباب ...	٢٤
٢٥	١٩٣٥/٢/٢٨	فتح أعقاد اضافي قدره ١٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات "مصلحة الطرق والركاب" لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ من أصل التكاليف المقدرة لرفع نسبة تكيف مرزات من طريق اهرام الجزيرة الى الاسكندرية ...	٢٠	٣٣	١٩٣٥/٣/١٤	أعقاد الحساب الثاني لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية	٢٦
٢٦	١٩٣٥/٢/٢٨	فتح أعقاد اضافي قدره ١١.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات السورية لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ لتقراء الأرض الملتصقة للخدمة العامة في الجزيرة ومساكنها ٦.٣٢٠ مراً منها لفضها الى الخدمة ...	٢٠	٣٤	١٩٣٥/٣/١٤	أعقاد تأجير من قطعة أرض فضاء من أملاك الدولة واقعة في القطعة رقم ١ قسم براق مساحتها ٤٠٠ متر الى جدارة الوعظ . المحترمة الاسلامية لآلة بناء عليه لائقا . المحاضرات وذلك بفتحها راسي لخدمته سواء بلفة ٥٠٠ سنة	٢٦
٢٧	١٩٣٥/٣/٧	فتح أعقاد اضافي قدره ٣.٣٧٥ جنيه في ميزانية وزارة الخريصة والبحرية لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ لتقراء طائفة لصلاح الطيران الحر	٢٢	٣٥	١٩٣٥/٢/٢٨	فتح أعقاد اضافي قدره ٣.٣٧٥ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة البريد) لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ لتسوية الخسارة الناتجة عن أعمال الطرود المحول عليها بين مصلحة البريد المصري ومصلحة البريد الصومالي للقرض عن السنوات ١٩١٩ الى ١٩٢٧	٢٨
٢٨	١٩٣٥/٣/٧	تعديل بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأصل ما صدر بشأنه المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ وقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢	٢٢	٣٦	١٩٣٥/٤/٤	فتح أعقاد اضافي قدره ١٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية " ديوان الصوم والبحري " لسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ زيادة على الأعداد المدرجة في بند ٢ "تعيينات" وعلق " وذلك لارتفاع أسعار الحبوب ...	٣٠
٢٩	١٩٣٥/٣/٧	إلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ الخاص بإبدال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية	٢٢	٣٧	١٩٣٥/٤/١١	الزول الطاقة الاسرائيلية بالقاهرة من قطن أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢١٨٨ متراً بحجة السياسة الشرقية باسم الرابح ومقتدرتها يبلغ ٢٠٣ ر.٢ جنيهات وذلك بنصف الثمن لقرض توسيع مدارس الطاقة المذكورة الثلاثة بمحارما	٣٢
٣٠	١٩٣٥/٣/١٤	إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بمنع قواعد دفع احتياطي المشاة المختار على الموظفين الذين يخص لهم مجبنة مدة خدمتهم المؤقتة في المشاة مع إلغاء الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمحاثات العسكرية	٢٤				

الرقم	تاريخ الصلح	الموضوع	عدد المبرجة الرسمية
٣٨	١٩٣٥/٤/١١	فتح احماد إصافي مبلغ ١٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ زيادة على احماد القصير ثاثير السراي الجديدة لوزارة المذكورة ...	٣٢
٣٩	١٩٣٥/٤/١١	فتح احماد إصافي قدره ١٤٣٥٠ جنيتا في ميزانية وزارة المالية " مصلحة الجمارك " لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تسوية التجاوز المظهر حسوة في باب المصاريف السورية	٣٢
٤٠	١٩٣٥/٤/١٨	فتح احماد إصافي قدره ١٦٥٢٢ جنيتا في الباب الثاني من ميزانية وزارة المالية اخلية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وذلك تسوية التجاوز المظهر حسوة في بعض بنود هذا الباب...	٣٤
٤١	١٩٣٥/٤/٢٥	احمد تأجيل قطعة أرض من أملاك الدولة صاحباً ١٤٧٩ متراً بقسم الأراضي الى جهة رعاية الطفل والامومة لإقامة دار جمعية طليا ، وذلك بإيجار رسمي قدره جنيه واحد سوريا لمدة خمسين سنة ...	٣٦
٤٢	١٩٣٥/٤/٢٥	فتح احماد إصافي مبلغ ١٤٥٧٦٦ جنيتا في ميزانية مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تسوية الخسارة التي أصفرت عنها عمية تصدير النختر والفاكهة في سنة ١٩٣٢ ...	٣٦
٤٣	١٩٣٥/٤/٢٨	ربط ميزانية العمدة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦	٣٧
٤٤	١٩٣٥/٤/٢٨	ربط ميزانية المباحة المصرية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ...	٣٧
٤٥	١٩٣٥/٥/٢	إبطال شروط القرض ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالقرض فيها ذا صفة مدنية والتي تكون قد قومت بالجنيتا المصرية أو الاسترلينية أو بنقده اجنبي أكثر كان منه اولاً قانوناً في مصر (الفرنك والبنك التركي) ولا يقرب طليا أي أثر على أي مبرر هذا الحكم على الالتزام بالقرض بمقتضى المصادقات أو الاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التلغرافون ...	٣٩
الرقم	تاريخ الصلح	الموضوع	عدد المبرجة الرسمية
٤٠	١٩٣٥ - ١٩٣٦	ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ إصافي قدره ٥٢١٠٥ جنيتا في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تسوية التجاوز الموقوف في أعدادات الأرباب الأول والثاني والثالث من الميزانية المذكورة على أن يؤخذ جزء منه قدره ٢٠٥٦٣٣ جنيتا من الميزانية تحقق في احماد الـ ٥٠٠٠ جنيه الذي فتح لتفصيل المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بمنح حقل أسقف القطن والبقاى وقدره ٣١٨٤٧٢ جنيتا من الاصل على العام ...	٤٠
٤٨	١٩٣٥/٥/٢	فتح احماد إصافي قدره ٣٠٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لائحة شركة مصر للخدمة البحرية تنفيذ العقد الاتفاقي المبرم بين الحكومة والشركة المذكورة ...	٤٠
٤٩	١٩٣٥/٥/٩	تعديل اللائحة الأساسية لتلكية الحقوق ...	٤٣
٥٠	١٩٣٥/٥/٩	وضع اللائحة الأساسية لتلكية الآداب ...	٤٣
٥١	١٩٣٥/٥/٩	فتح احماد إصافي قدره ٩٤٥٩٩ جنيتا في الباب الثاني من ميزانية وزارة المواصلات (البريد) لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تسوية تجاوزات احمادات الباب المذكور ، على أن يؤخذ هذا احماد من زيادة الأحمادات على المصروفات في السنة المالية المذكورة	٤٣
٥٢	١٩٣٥/٥/٩	احمد تأجيل قطعة أرض من أملاك الدولة صاحباً ثلاثة أقدمة بجهة المبرورة التابعة قسم طابرين الى لجنة الاستعداد بالبريد القضي بملف طابرين بربطاً على نقل المدرسة المتجهية الى طابرين ، وذلك بإيجار رسمي قدره جنيه واحد سوريا لمدة خمسين سنة بالشروط المعتادة في مثل هذه الأحوال ...	٤٣
٥٣	١٩٣٥/٥/١٦	مرسوم بقانون خصص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لانتاجها أساساً لتعديل شرائب الأحيان ...	٤٥
٥٤	١٩٣٥/٥/١٦	ربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ...	٤٥

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد المرفعة الرسمية	الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد المرفعة الرسمية
٩٥	١٩٣٥/٥/١٦	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٣٣٨٤٥٠ جنينا في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ منه ١٧٧٠٠٠ جنين للأوقاف الخيرية و ١٥٢٠٠ جنين للأوقاف الخيرية و ١٠٠٠ جنين للأوقاف الأهلية و ٥٠٠٠ جنين للأوقاف الخيرية أصاحيل بالوادي ٤ له التمايز المتطهر حصرة في بعض أبواب الميزانية	٥٦	٦٢	١٩٣٥/٦/٢٠	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٣٣٨٤٥٠ جنين في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المدرج في هذه الميزانية ١٦١٢٠٠ جنين لخصومات الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية	٥٦
٩٦	١٩٣٥/٥/٢٣	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٢٨٣٣٥٢ جنينا في الباب الثاني من ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة المجدد الرئيسية" السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتسوية تجاوز هذا الباب الثاني من المصروفات المتبقية عن القضاء المالي والأعمال التي استنزها دره فواته	٥٦	٦٣	١٩٣٥/٦/٢٠	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٢٣٢٢٠٠ جنين في ميزانية وزارة المعارف العمومية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لخصومات الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية	٥٦
٩٧	١٩٣٥/٥/٢٣	مرسوم بقانون بشأن الخلاصة البحرية	٥٧	٦٤	١٩٣٥/٦/٢٠	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٥٠٥٠٠ جنين في ميزانية وزارة المعارف العمومية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لخصومات الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية	٥٦
٩٨	١٩٣٥/٥/٣٠	جبل امتناع النقل و امتناع الشهادات في السنة الدراسية المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بالجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية من دور واحد امتناع من حكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ على ألا تسمى أحكام المادة ٥٨ و ٦٣ من المرسوم بقانون المخدم ذكره على من يجب في ذلك الامتناع أو لا يتقدم إليه	٥٨	٦٥	١٩٣٥/٦/٢٠	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٥٠٥٠٠ جنين في ميزانية وزارة المعارف العمومية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لخصومات الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية	٥٨
٩٩	١٩٣٥/٥/٣٠	فتح أحماد أخاقي قنطرة ١٠٦٠٠ جنين في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (بخصومات مرتبات وديون جلالة الملك) تحت بند خاص بمراتب (مصاريف المصروفات) صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة المصرية في إنجلترا)	٥٩	٦٦	١٩٣٥/٦/٢٧	فتح أحماد أخاقي قنطرة ١٠٠٠٠ جنين في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "الري" الباب الثالث السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تحت عنوان (مصاريف المصروفات) كدواته وشركته من فتح العقد المبرم معهم في سنة ١٩٣٠) على أن يرفع هذا الامتداد من حلة وتقررات الباب المشار إليه	٥٨
١٠٠	١٩٣٥/٥/٣٠	الترخيص الحكومي في ضرائب فرض قنطرة ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنين بحسبه يقدره البنك العقاري الأوقاف المصري لمصلحة المستحق عليه بسبب حوالة الديون الزاوية لشركة الزين العقاري المصري	٦٠	٦٧	١٩٣٥/٦/٢٧	فتح أحماد أخاقي قنطرة ١٤٢٦٠٠ جنين في ميزانية وزارة المعارف العمومية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لخصومات الجامع الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية	٥٨
١٠١	١٩٣٥/٦/١٦	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٢٥٨٠٠ جنين في ميزانية وزارة الزراعة السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المدرج لمصاريف مقنطرة دولة القطن وتبرعا	٦١	٦٨	١٩٣٥/٦/٢٧	فتح أحماد أخاقي قنطرة ٣٠٠٠٠ مبلغ ٣٠٠٠٠ جنين في ميزانية وزارة الزراعة السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المخصص لمصاريف مقنطرة دولة القطن وتبرعا	٥٨

الرقم	تاريخ المصدور	الموضوع	عدد البرقية الرسمية	الرقم	تاريخ المصدور	الموضوع	عدد البرقية الرسمية
٨٦	١٩٣٥/٨/٨	فتح اعتماد اضافي في ميزانية وزارة المواصلات "البحر والنام" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ يبلغ ٦٥٣١٥ جنيتا زيادة على الاعتماد المخرج لتجديد المركبات الحالية ...	٧١	٩٤	١٩٣٥/٨/٢٩	اتحاد تجير غلة أرض من أملاك الحكومة في بنا المصلحة لثبات السجل بالمدنية المذكورة بأجبار اسس قدره جنيه واحد وثلثة خمسين سنة لاقامة دار جمعية عليها وبعض المنشآت الخيرية والدينية	٧٨
٨٧	١٩٣٥/٨/١٧	فتح اعتماد قدره ٨٠٠٠٠ جنيتا في ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الاعتماد المقرر لمصرف الجور عمال المأونة ...	٧٤	٩٥	١٩٣٥/٨/٢٩	الترخيص لمجموعة بمنع شركة مصر للطيران حقا مقصودا عليها دون سواها بإنشاء واستغلال بعض مشروعات الطيران وبيع مكائنات لقصيرين القطن ينطون الطيران في مدارسها وبمنع الشركة اعاقات عن كل خط مستقيم ...	٧٨
٨٨	١٩٣٥/٨/٢٢	فتح اعتماد اضافي قدره ١٨٦٠٦ جنيتات في ميزانية وزارة المالية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتسوية التجاوز في "مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية" ...	٧٥	٩٦	١٩٣٥/٨/٢٩	تعديل مواد عقد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بمادة تنظم انشطة المدرسة المتعدد بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٣	٧٨
٨٩	١٩٣٥/٨/٢٢	فتح اعتماد اضافي قدره ٥٦٠٠٠ جنيتا في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ باب الأعمال الجديدة لبدء تنفيذ الأعمال التي رتبها لفرنسا في سنة ١٩٣٥	٧٥	٩٧	١٩٣٥/٨/٢٩	تعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٣ لنظام شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية ورأبهم المتعدد بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٤	٧٨
٩٠	١٩٣٥/٨/٢٢	فتح اعتماد اضافي قدره ٧٦٦٢٩ جنيتات ميزانية وزارة البحرية والجوية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لياه بحري يسع ٩٠٠ جنيتا وتصميم المياه الساحة في حمامات الفيضاط وتجديد أسقف بحري السورى ورياء طابية جديدة للسلام في بورسعيد	٧٥	٩٨	١٩٣٥/٨/٢٩	فتح اعتماد اضافي قدره ٤٥٧٩٤ جنيتا في ميزانية وزارة المعارف السورية "الديوان العام والصالح" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لصاريف الخاصة بالمدارس والمحاذاة لديوان الأوقاف المنصوصة الملكية، والتي ستتم الى الزيادة المذكورة، على أن يخطط هذا الاعتمادين مع قدره ٣٨٠٠٠٩ جنيتا من زيادة ايرادات المزاينة على المصروفات والتي وقدره ٧٢٨٥٠ جنيتا من الاجياط العام	٧٨
٩١	١٩٣٥/٨/٢٢	إدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة التيا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البحري في الجامعة المصرية و اختيار المدارس للغات الأولى على التوالي كليات والحق مدرسة الطب البيطرى بكلية الطب	٧٥	٩٩	١٩٣٥/٩/٥	فتح اعتماد اضافي قدره ٢٣١٤١ جنيتا في ميزانية السلك الهندسية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الاعتماد المخرج في الباب التشاورنة الزايريات الهندسية في أيجيل على أن يخطط هذا الاعتمادين مع قدره ١٢٢٤٦٠ جنيتا من وفورات الباب الثاني والتي وقدره ٩٦٨١٠ جنيتا من اجياط المصلحة المذكورة	٨٩
٩٢	١٩٣٥/٨/٢٩	فتح اعتماد إضافي قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيتا في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لتسديد الخلف التي تم انقراضها من بنك مصر الى المجالس البلدية والبلدية	٧٨	٩٩	١٩٣٥/٨/٢٩	فتح اعتماد إضافي قدره ١٢٥٠٠٠ جنيتا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (المكاشات والمكائنات) زيادة على الاعتماد المخرج للاستبدال الاعتيادي	٧٨

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية	الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
١٠٠	١٣٣٥ / ٩ / ٥	فتح أحماد أخاني قسره ٤٧٥٨٠ جنيها في ميزانية الكلية الجديدة - الجباب الثالث - أعمال جديدة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ يؤخذ جزء من وفورات الجباب المذكور والباقي من احتياطي المصلحة	٧٩	١٠٩	١٩٣٥ / ٩ / ٢٩	تعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين واختان شهادة أتمام الدراسة الابتدائية المسجل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٠ وفي المرسوم بمقتضى رقم ٦١ لسنة ١٩٣٠	٨٨
١٠١	١٣٣٥ / ٩ / ٥	فتح أحماد أخاني قسره ١٧٨٣ جنيها في ميزانية وزارة الداخلية "البيرس" لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ تسوية تجاوز جسته أحكام باب المصاحبات والأجر والمرتب على أن يؤخذ هذا الأحماد من زيادة الإيرادات على المصروفات في ميزانية السنة المالية المذكورة	٧٩	١١٠	١٩٣٥ / ٩ / ٢٩	تعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين واختان شهادة الدراسة الثانوية المقتضى بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠	٨٨
١٠٢	١٣٣٥ / ٩ / ١٢	وضع لائحة لمدارس التجارة المتوسطة أحكام القانون الثاني بدارس التجارة المتوسطة ومدرسة الفنون التطبيقية	٨١	١١١	١٩٣٥ / ٩ / ٢٩	فتح أحماد أخاني قسره ٢٨٣ و ٢٢٢ جنيها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "صحة الماني الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لمنع قيمة الأرض المخصصة لتكية الطب والتي تقدر ضحيا إلى هذه الكلية لإنشاء أحماد جديدة وتوضيح الأحكام من المنازل المخصصة عليها	٨٨
١٠٤	١٣٣٥ / ٩ / ١٢	فتح أحماد أخاني قسره ٢٠٣٠٠ جنيها في ميزانية وزارة الحرية والبرية "صحة الخدمة" لغة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الإحصاءات الجديدة في الجباب الثالث لأعمال الجديدة	٨١	١١٢	١٣٣٥ / ٩ / ٢٩	فتح أحماد أخاني قسره ٩٦٤٧ جنيها في ميزانية وزارة المواصلات (الهيوان العام) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على أحماد المخرج تحت البند ١٢ أحماد لشركة مصر للبريد	٨٨
١٠٥	١٣٣٥ / ٩ / ١٢	فتح أحماد أخاني قسره ٦٣٤ جنيها في ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لإنشاء ثلاث وظائف قضاة من ميزانية وزارة الداخلية ، بمناسبة نقل أخصاصات إدارة المصنوعات إلى وزارة التجارة	٨١	١١٣	١٣٣٥ / ٩ / ٢٩	فتح أحماد أخاني في ميزانية وزارة الداخلية (البيرس) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمبلغ ٢٥٠٠ جنيها لشراء لاشين كبيرين لحفظه الفئال لغرض الرقابة الزائفة على طول ميدان بورسعيد ، على أن يؤخذ هذا الأحماد من الاحتياطي العام	٨٨
١٠٦	١٣٣٥ / ٩ / ١٩	فتح أحماد أخاني قسره ٢٠٣٠٤ جنيها في ميزانية وزارة الخزانة "الحاكم المخطط" لغة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تسوية تجاوز جسته أحماد الجباب الأول	٨٤	١١٤	١٣٣٥ / ٩ / ٢٩	فتح أحماد أخاني في ميزانية وزارة الأوقاف (الحرم الشريف) لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء خروفيات أحمرات نطاق الحرم النبوي لشريف ، وذلك بمبلغ ٩٥٠٠ جنيها	٨٨
١٠٧	١٣٣٥ / ٩ / ١٩	المواظلة على المعاهدة الصحية الدولية الخاصة بإدريس في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦	٨٤	١١٥	١٣٣٥ / ١٠ / ١٧	فتح أحماد أخاني قسره ١٠٠٠٠ جنيها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "صحة التعليم" لغة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ باب ٢ مصاريف محسوبة وذلك تسوية لتجاوز المخرج في بعض بند ذلك الجباب	٩٤
١٠٨	١٣٣٥ / ٩ / ١٩	تعديل قانون رقم ١٩٣٠ الخاص بتعديل القانون الجزائي وذلك بإضافة نص يحظر فرض رسم على البائع التي يبيع أسلحة إلى بلاد ذات حملة أخفضت قيمة بالهجرة إلى السنة الشمسية أو الواردة من تلك البلاد ، ويقتد هذا الرسم التوضيح عن المزايا الناتجة من تخفيض قيمة السنة	٨٣	١١٦	١٣٣٥ / ١٠ / ١٧	فتح أحماد أخاني قسره ١٠٣٣١ جنيها في ميزانية وزارة المواصلات "صحة المواني والنقل" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لكافة بعض أعمال مخزونة في ميزانية السنة المالية الماضية وتبين أحمادها تلك السنة	٩٤

الرقم	تاريخ المصدر	الموضوع	عدد المخرجة الرسمية	الرقم	تاريخ المصدر	الموضوع	عدد المخرجة الرسمية
١١١	١٩٣٥/١٠/٢٤	فتح أعقاد إضافي يبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المصنعة للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تخصيص كيات إضافية من الأديرة والآلات الجراحية والمعدات التي تستورد من الخارج والتي يحصل ارتفاع إيجارها نظرا لظروف الحاضرة	٩٦	١٢٥	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية قدره ١٥٨٣٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة البقايا الأميرية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ من أجل تكاليف المصنعة الرسم ماني طاية لايد باي في الاستعمارية	٩٦
١١٠	١٩٣٥/١٠/٢٤	فتح أعقاد إضافية بمبلغ ١٨٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التجارة والصناعة للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ علاوة على الأعقاد الممنوحة لاحقة تصدير الموالح	٩٦	١٢٦	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية قدره ٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المخرجة والبحرية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لإنشاء خلية من الصاج المضغ وأرضية أسمنت في القسم الطبي بالقاهرة لتوفير أسباب الراحة لأفراد القرية مع خصم عليها	٩٨
١١	١٩٣٥/١٠/٣١	تعديل جدول مواعيد ومقادير أسطاط ضرائب الألبان الممنوعة بالصادرة الأولى من الموسم بجانور رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢	٩٨	١٢٧	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية بمبلغ ٢٥٨٤٤ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف والأوقاف الخيرية للشرقية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ كلفة عمل الإصلاحات في الحرم النبوي الشريف	١٠٣
١٢	١٩٣٥/١٠/٣١	الزول الحكومة الخيرية عن ملكية قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٢٠٤ أمار في التواك لإقامة مفرضتها طيا ، وذلك مقابل زول الحكومة عن بعض ممتلكاتها في مدينة أديس أبابا الحكومة المصرية	٩٨	١٢٨	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية قدره ٨١٧٨٨ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأعمال مستمرة عديدة ضمن الأوقاف الأخرى وتقسيم الإرشاد الزراعي	١٠٣
١٢	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية بمبلغ ١٠٣٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تفويضات إيجار من الأديرة الخيرية التي قد تخرج تخلف الخزائن والمصالح الحكومية وذلك بصفة إضافية نظرا لظروف الحالية الحاضرة	٩٨	١٢٩	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية قدره ٢١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف السوية "مصلحة التنظيم" للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأعقاد المقررة لأعمال زرع الملكية لوضع خطوط التنظيم	١٠٣
١٢	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية قدره ١٥٥٠٠٠ جنيه في ميزانية الطبية الأميرية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تقنين مخازن الطبية بتعليمات اللائحة التي لا يمكن نظرا لظروف الدولة الحاضرة المتورط فيها في الأسواق المحلية	٩٨	١٣٠	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والركاب) للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأعمال توسيع الطرق وإنشاء الكباري	١٠٣
١٢	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية قدره ٨٦٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة غفر السواحل ومصائد الأسماك في منطقة بورغاد لقاهرة الجريب	٩٨	١٣١	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات (ديوان السوم) للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لصلية تغطية الفرات المصنعة لتزويد القطارات في مطار الدخيلة	١٠٣
١٢	١٩٣٥/١٠/٣١	فتح أعقاد إضافية قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ حصاريف حقير أعطت الجراد المرح قدده بالقاهرة في سنة ١٩٣٦	٩٨	١٣٢	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعقاد إضافية قدره ١٥٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية للمالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لمخفق من عربتين من عربات الاسراع داخل تطلعات هذه السنة	١٠٣
				١٣٣	١٩٣٥/١١/١٤	مرسوم بجانور يمنع تصدير الحيوانات المستعمدة في الزراعة أو النقل الى الخارج	١٠٢

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد البردية الرسمية	الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد البردية الرسمية
١٣٤	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٣٠٢٣٠ جنيه فى ميزانية وزارة الحرية والبرية "مصلحة المندوب" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تصيد الطريقين من فرقة الى طريق ومن الاسكندرية الى القاهرة	١٠٣	١٤٣	١٩٣٥/١١/٢٨	أخذ مبلغ ٦٢٤٨٧١١ جنيه من المال الاحتياطى العام فية الباقي من ثمن الألبان التي اشترتها الحكومة المصرية من البنك القائى المصرى	١٠٨
١٣٥	١٩٣٥/١١/١٤	فتح أعماك إثنافى قدره ١٠٦٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المواصلات "الطريق القبارى" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لانشاء طريق صحرارى من الحرم الى القاهره وخصمه	١٠٣	١٤٤	١٩٣٥/١١/٢٨	فتح أعماك إثنافى قدره ٤٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ صرف على الأعيان المصطف من التاجير وحاجتها الى الإصلاح	١٠٨
١٣٧	١٩٣٥/١١/٢١	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٠١٠٠ جنيهات فى ميزانية وزارة الأوقاف "الأوقاف الخيرية" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لانشاء المظان الى انصافها تنظم الفيش العام وإيجاد ادارة التحقيقات فى الدلة الباقية من السنة المالية المذكورة	١٠٥	١٤٥	١٩٣٥/١١/٢٨	تقرر حظر تصدير بعض المنتجات والبضائع الى إيطاليا وممتلكاتها وحظر الواردات الإيطالية	١٠٨
١٣٨	١٩٣٥/١١/٢١	فتح أعماك إثنافى قدره ٦٩٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة التنظيم" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ليعض أعمال بإساحل ثم التالى وشراح الحرم وشراح القصاد	١٠٥	١٤٦	١٩٣٥/١١/٢٨	فتح أعماك إثنافى بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المواصلات "مصلحة الموانئ والمنازل" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تصيد الأعمال الواردة فى مائة خمس السنوات عن سنة ١٩٣٥	١٠٨
١٣٩	١٩٣٥/١١/٢١	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة المبانى الأخرى" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء كبات إثنافى من القسم وايزت وفيه لمصلحة الى فى السودان	١٠٥	١٤٧	١٩٣٥/١٢/٥	مرسوم بقانون خاص بتعديد ساطات العمل فى بعض الصناعات	١١٠
١٤٠	١٩٣٥/١١/٢١	فتح أعماك إثنافى قدره ٤٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة المبانى الأخرى" للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء كبات إثنافى من القسم وايزت وفيه لمصلحة الى فى السودان	١٠٥	١٤٨	١٩٣٥/١٢/١٩	مشروع مرسوم بقانون لسنة ١٩٣٥ قانون الانتخاب	١١٦
١٤١	١٩٣٥/١١/٢١	فتح أعماك إثنافى قدره ١٢٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية الماشات والمكالات للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأعداد المقرر لاستبدال الاختيارى	١٠٥	١٤٩	١٩٣٥/١٢/١٩	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء المنزل الخاتم لشار القرضية الملكية المصرية فى بلعين	١١٧
١٤٢	١٩٣٥/١١/٢٨	فتح أعماك إثنافى بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال السومية (مصلحة المبانى الرسمية) للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأعداد المدرج لإقامة محسنين فوليد الهواء المضغوط لجارى الصاحبة وأحداث احتياطية لها ومصلحة صروف وتغير الشبكة الكهربائية	١٠٨	١٥٠	١٩٣٥/١٢/٢٦	الزول بحمية الحراسة الإسلامية بالإسكندرية ومن مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه نصيبها حكومة من ثمن قطعة الأرض بجبهة الحدباء بقسم محرم بك والمنية بجسمه بخلافه فى سنة ١٩٢٣	١٢٦
١٤٣	١٩٣٥/١١/٢٨	فتح أعماك إثنافى قدره ٤٢٩٧٧ جنيه فى ميزانية وزارة الداخلية الخريفات ٢ صاير عمومية للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ملاوة على الأعداد المدرج فى الميزانية وتجهيزات ومعدات وأجهزة	١٠٥	١٥١	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح أعماك إثنافى قدره ٤٢٩٧٧ جنيه فى ميزانية وزارة الداخلية الخريفات ٢ صاير عمومية للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ملاوة على الأعداد المدرج فى الميزانية وتجهيزات ومعدات وأجهزة	١٢٦
١٤٤	١٩٣٥/١١/٢٨	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٨٩٠٦ جنيهات فى ميزانية وزارة المالية (مصلحة المساحة) للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء ورقة طبع المرافئ وطرايح البريد والوارد الكابرة بالأوراق الخاتمة بالتسجيلات القائى فى مستوره من التاجير	١٠٨	١٥٢	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح أعماك إثنافى قدره ٢٨٩٠٦ جنيهات فى ميزانية وزارة المالية (مصلحة المساحة) للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء ورقة طبع المرافئ وطرايح البريد والوارد الكابرة بالأوراق الخاتمة بالتسجيلات القائى فى مستوره من التاجير	١٢٦

الدولة العراقية

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق

لمضابط دور الانعقاد العادى الحادى عشر

(٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد البرقية الرسمية	الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد البرقية الرسمية
١٥٣	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى قدره ١٧٩٥٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال السومية (مصلحة التعليم) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الاعتماد الملتزم للاستعمال الجديدة في ميزانية المصلحة المذكورة، لفرض التوسع في أعمال تجليل مدينة القاهرة	٥	١٩٣٦	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة الموانئ والمطارات) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لقيام بأعمال تطوير من ميناء الإسكندرية قبل الأميرالية البريطانية نصفه	٦
١٥٤	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى قدره ٣.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لقيام بعمليات استصلاح من الأراضى والأشغال والموارد الكيماوية اللازمة لقرع الرزازة لسنة المالية القادمة، عل أن يحتسب مبلغ موازاة في ميزانية السنة القادمة	٦	١٩٣٦	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى قدره ٢٢١٣ جنيهاً في ميزانية وزارة الحربية والبحرية "ديوان الصوم والبحري" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لإنشاء شرفات في قسطنطينية والطرابية في العريش	٧
١٥٥	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى قدره ٢٢١٣ جنيهاً في ميزانية وزارة الحربية والبحرية "ديوان الصوم والبحري" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لإنشاء شرفات في قسطنطينية والطرابية في العريش	٧	١٩٣٦	١٩٣٥/١٢/٢٦	فتح اعتماد اضافى قدره ٢٢١٣ جنيهاً في ميزانية وزارة الحربية والبحرية "ديوان الصوم والبحري" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لإنشاء شرفات في قسطنطينية والطرابية في العريش	٨
١	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الصحة السومية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء كميات من الأدوات اللازمة لوقاية ضد التفاترات الجوية بالغازات	٢	١٩٣٦	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ١٦٣٥ جنيهاً في ميزانية وزارة الحفريات (الحاكم الأهلية) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لاصراف اللازمة لخدمة الزبائن من السنة المالية المذكورة لانت. عملة اعتدائية أهلية في سراج عقال الفاء دائرة من دوائر أسيوط	٩
٢	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ١٦٣٥ جنيهاً في ميزانية وزارة الحفريات (الحاكم الأهلية) لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لاصراف اللازمة لخدمة الزبائن من السنة المالية المذكورة لانت. عملة اعتدائية أهلية في سراج عقال الفاء دائرة من دوائر أسيوط	٩	١٩٣٦	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٤٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لفرض مكافآت الوقتين والمستعدين الذين اجتهدوا في أعمال مقاومة دودة القطن هذا العام	١٠
٣	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٤٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الزراعة لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لفرض مكافآت الوقتين والمستعدين الذين اجتهدوا في أعمال مقاومة دودة القطن هذا العام	١٠	١٩٣٦	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٤٠.٠٠٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة المباني الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأعمال ترميم طليحة الأراضى اللازمة لإقامة بناء تفتت جديدة حرس السورى المكي في الاسكندرية	١١
٤	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٤٢.٢٧٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة المباني الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأعمال ترميم طليحة الأراضى اللازمة لإقامة بناء تفتت جديدة حرس السورى المكي في الاسكندرية	١١	١٩٣٦	١٩٣٦/ ١/ ٢	فتح اعتماد اضافى قدره ٤٢.٢٧٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال السومية "مصلحة المباني الأميرية" لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأعمال ترميم طليحة الأراضى اللازمة لإقامة بناء تفتت جديدة حرس السورى المكي في الاسكندرية	١٢

الرقم	تاريخ الصادرة	الموضوع	عدد المراجعة الرسمية	الرقم	تاريخ الصادرة	الموضوع	عدد المراجعة الرسمية
١٢	١٩٣٦/١/١٦	فتح أحماد أخاقي قدره ٧٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السورية " مصلحة المباني الأثرية " لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المقرر للاعمال الجبلية في ميزانية المصلحة المذكورة	٦	٢٢	١٩٣٦/٢/٢٧	فتح أحماد أخاقي قدره ٢٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٦
١٣	١٩٣٦/١/١٦	أحماد الحساب الخاص لجميع الأثرى والمعاد الدنية الطبية الإسلامية لسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥	٦	٢٣	١٩٣٦/٢/٢٧	فتح أحماد أخاقي قدره ٢٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٦
١٤	١٩٣٦/١/٢٢	منع بعض أفرادا ليك القسويات المحلية ...	٨	٢٤	١٩٣٦/٢/٢٧	فتح أحماد أخاقي قدره ٢٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
١٥	١٩٣٦/١/٢٣	فتح أحماد أخاقي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة السورية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لائحة جملة الخلال الأحر الأظية لمدة ثلاثة شهور	٨	٢٥	١٩٣٦/٢/٢٧	فتح أحماد أخاقي قدره ٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
١٦	١٩٣٦/١/٢٣	فتح أحماد أخاقي قدره ٦٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية " مصلحة الأموال القوترة " ...	٨	٢٦	١٩٣٦/٢/٢٦	فتح أحماد أخاقي قدره ٦٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
١٧	١٩٣٦/١/٢٣	فتح أحماد أخاقي قدره ٩٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السورية " مصلحة التنظيم " ...	٨	٢٧	١٩٣٦/٢/٢٦	فتح أحماد أخاقي قدره ٩٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
١٨	١٩٣٦/١/٢٣	فتح أحماد أخاقي قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السورية " مصلحة المباني الأثرية " لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المقرر للاعمال الجبلية في ميزانية المصلحة المذكورة	٨	٢٨	١٩٣٦/٢/٢٦	فتح أحماد أخاقي قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
١٩	١٩٣٦/١/٢٣	فتح أحماد أخاقي قدره ٧٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال السورية " مصلحة المباني الأثرية " لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة على الأحماد المقرر للاعمال الجبلية في ميزانية المصلحة المذكورة	٨	٢٩	١٩٣٦/٢/٢٦	فتح أحماد أخاقي قدره ٧٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (وزارات القلوسية والمالية والمداخلة والصحة السورية والأشغال السورية والمواصلات الحربية والمخاضات المكالآت)	٨
٢٠	١٩٣٦/٢/٢٧	مرسوم بقانون خاص بالمحفوظات ...	٢٣	٣٠	١٩٣٦/٢/٢٧	مرسوم بقانون خاص بالمحفوظات ...	٢٣
٢١	١٩٣٦/٢/٢٧	مرسوم بقانون خاص بالمحفوظات ...	٢٣	٣١	١٩٣٦/٢/٢٧	مرسوم بقانون خاص بالمحفوظات ...	٢٣

الرقم	تاريخ الصمد	الموضوع	عدد الجريدة الرسمية
٣٨	١٩٣٧/ ٤/ ٤	اتحاد مع قطعة أرض مساحتها ١١٧٢ متر مربعاً بشوارع جد على في مدينة بورسعيد الى طاقعة الأقطاف الأترود كس في هذه المدينة بنج خفض لإقامة كنيسة عليها	٥٤
٣٩	١٩٣٧/ ٥/ ٤	فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٨٠٤٣١ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ واعتماد آخر بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه في ميزانية السلك الحديدية لياح مكاتب الادارة وورش حدة الاربابرات في امريز صبل ٤ واعتماد ثالث بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية الطرافات والطبقات	٥٤
٤١	١٩٣٧/ ٥/ ٤	اعلان رشة حصرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول بما يخص جميع التصرفات المدنية ...	٥١
٤٣	١٩٣٧/ ٥/ ٤	تسليم احكام المادتين ٤٣٢ و ٤٣٣ من قانون الانتخاب	٥٢
٤٤	١٩٣٧/ ٥/ ٤	شروط توظيف الاجانب	٥٤
٤٥	١٩٣٧/ ٥/ ٦	فتح اعتماد اضافي قدره ١٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ تحت قسم خاص لشراء الارض اللازمة لانشاء مسجد قاروق في جبة الخادي	٥٤
٤٦	١٩٣٧/ ٥/ ٦	فتح اعتماد اضافي قدره ١٣٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ تحت قسم خاص لشراء الارض اللازمة لانشاء مسجد قاروق في جبة الخادي	٥٤
٤٧	١٩٣٧/ ٥/ ٧	تحويل الميرين من الحكومة المصرية الى البنك القارى الزراعى المصرى وتجهيد ديون البنك المذكور ودمجها	٥٥
٤٨	١٩٣٧/ ٥/ ٧	تجهيد ودمج ايجال قروض البنك القارى المصرى وبنك الاراضى المصرى	٥٥
٤٩	١٩٣٧/ ٥/ ٧	فتح اعتماد اضافي قدره ٧٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المصارف المصرية لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الباب الاول "ماحيات وامور ميزان" "تسليم بعض درجيات الكادر القارى لرجال العمل المصرى بوزارة المصارف المصرية	٥٥

ملحق رقم ٣٤

جلسة الأربعماء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥
(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

كشف بيان المراسم بقوانين والمراسم الخاصة بفتح اعتمادات إضافية الصادرة بعد نض دور الانقضاء الأخير للبرلمان ابتداء من ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ لغاية ٧ مايو سنة ١٩٣٦ التى لآرى الحكومة عرضها على البرلمان

١ - المرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٥ الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ الخاص بمنع نشر الأخبار الكاذبة أو الخفية والكلمات الشديدة أو الصور المسيئة والمنشور بالمجموعة نمرة ٢ بالصفحة رقم ٣٣٩

٢ - المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ بإنشاء مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى والمنشور بالصفحات من ٥١١ - ٥١٦ من المجموعة الثانية .

٣ - المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ بشأن نظام هيئة القضاء والمنشور في المجموعة الثانية بالصفحات من ٥١٧ - ٥٢٣

٤ - المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٦ الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ بشأن تعديل الأمر السالى المشتغل على لائحة ترتيب الحاكم الأهلية والمنشور في المجموعة الثانية بالصفحات من ٥٢٤ - ٥٢٨

٥ - المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦ الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ بإنشاء معهد جديد لتعليم باسم "معهد فاروق" والمنشور بالمجموعة الثانية بالصفحات من ٥٢٩ - ٥٣٩

٦ - المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بإنشاء مجلس أعلى للتعليم والمنشور بالمجموعة الثانية فى الصفحات من ٥٤٣ - ٥٤٩

٧ - المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بترتيب عمام الأحوال الشخصية والمنشور بالمجموعة الثانية فى الصفحات من ٥٥٣ - ٥٦٥

٨ - المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بفتح اعتماد اضافي قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتفقات المياح والمهمات الخاصة بمعهد فاروق والمنشور بالمجموعة الثانية فى الصفحتين ٥٧٠ و ٥٧١

ملحق رقم ٣٥

جلسة الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين مكي بك) .

عن الاقتراح رقم ١٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالرحمن عوض بزيادة مهنة الطب بالقطر المصري .

بعد الاطلاع على الاقتراح ومناقشة حضرة الشيخ المحترم مقدمه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٢٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجوزاري بك بإيضاة الزواج لحكمات وزارة الصحة .

بعد الاطلاع على الاقتراح ومناقشة حضرة الشيخ المحترم مقدمه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٣٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق اسماعيل بك بتعميم المجالس القروية في جميع القرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح ومناقشة حضرة الشيخ المحترم مقدمه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٣٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجوزاري بك بإنشاء كوبرى جديد يمتد بين شين الكوم مع تجديد الكوبرى القديم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجوزاري بك بإنشاء المنارة ببنتر شين الكوم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٤١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجوزاري بك بزيادة الإحالة التي تنصها الحكومة لمجلس على شين الكوم وإعفاء هذا المجلس من قسط المياه السنوي وفوائده .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٤٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى أفندي بضم جبرى بمر الشبني إلى مصلحة الطرق والكبارى لإصلاحهما وجعلهما من الطرق الزراعية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم الهاري أفندي بتجديد بناء محطة الأقصر على الطراز الحديث .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بتعديل لأمانة التدوير .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف .

عن الاقتراح رقم ٤٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسحرون بإشاعة بتجديد بناء محطة أسبوط .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٤٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الطاهرى بك بحرم السيد في المنطقة الواقعة بين فنارى دياط وجور سعيد .

عن اقتراح مشروع قانون مقدم من عشرة من حضرات أعضاء المجلس : مراد الشريبي بك ، عبد السلام عبد الفارح بك ، محمد طوى الجزار بك ، عبد الستار الباسل بك ، الدكتور محمد حسين هيكل بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، الأستاذ يوسف عبد الطيف ، عبد الرحمن الموم بك ، الدكتور عبد الحفيظ سليم ، الشيخ علي مصطفى الطاروطي ، زيادة ققرة علي المادة الخامسة من قانون المكافأة البرلمانية (منح الأعضاء الحق في استبدال جواز سفرهم باشتراك كلوتمى) .

بعد الاطلاع على الاقتراح بمشروع قانون والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ونظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

ملحق

اقتراح رقم ١٢

لقد هدلتنا التجارب إلى أن الطبيب عند انتهائه من تعليمه يكون ملما بجميع النظريات العلمية الطبية ، كما لاحظنا أنه تنقصه كثيرا جدا معرفة عمله من الوجهة العملية والفنية ، وهذا راجع إلى أن التعليم بالمدرسة لا يتسع لكلا الطبيعين العملي والعمل ، من حيث لا يسعح لا وهو طالب والقيام بعمل العمليات الجراحية مثلا ، بل كل ما له أن يحضر لمشاهدة العمليات كما يسعح له بعمل بعض العمليات الصغيرة عند قرب انتهائه من التعليم .

من هذا يتضح أن الطب كما عرفه الأولون (علم وفن) أو (علم وصناعة) وكلا التعريفين صحيح فهو علم بإعماله واستقصائه في أصول الأمراض . وهو فن من الوجهة التطبيقية بالمحافظة على الصحة ومقاومة نتائج الأمراض وإذنا نطالب شكلان مختلفان غاية الأهمية : الأول تكون الأطباء بتعليمهم وتحفيظهم العلوم المدرسية . والشكل الثاني (الفن أو الصناعة) هو اكتساب العلم بتطبيق النظريات عمليا . وظاهر من هذا أن تعليم الأطباء يجب أن يقع فيه المجال للدراسة العملية . وألا يقتصر على النذر القليل المعمول به الآن إذ ليس التوسع في السلم مع قليل من التمرين يكفى . بل الواجب تطبيق النظريات العملية تطبيقا عمليا كما قلنا . إذ من الجائز أن يغزو الطبيب قليل المرات والتجارب هفوة تسبب ضياع حياة البليل . أو قد تكون كتابة رقم في وصف دواء بدل رقم آخر سبب موت المرضى .

قال الأستاذ طولوز الفرنسي (إن الطبيب يتصرف في السموم في جسم الإنسان بالطبيب أو الجراح . وإذا دعي توليد امرأة كان له الحق المطلق في الأحوال السيئة أن يختار حياة الطفل أو حياة الوالدة حسب ما يترامى لبلده وقت . فله أن يفضل إتخاذ الوالدة وإعدام الطفل أو عكس فك أعتى إتخاذ الطفل وإعدام الوالدة إذا كان لا يرس لها نجاة وله حق الحكم على ضحاف العقل والجسم فهو الذي يحكم بصحة تصرفاتهم وأعمالهم أو بطلانها وهو في كثير من الحالات تأخذ المحكمة بأقواله وتقي على رايه حكما

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ٤٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بتعميم مشروع الرى المستفيد في جميع بلاد مديرية أسوان .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٤٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بمذ خط حديدي من إسنا إلى الرادى بمرمر أخضر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٥٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بمصرفة رى أطيان أهالى مركز البر بمرمر وعسل مشروع رى أطيانهم بتأشيت طود والياضية بمرمر الأصفر .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٥١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خلفه بعمل مصارف لأطيان بلدة دراو بمرمر أسوان مع رفع الأموال وضريبة المياه من ١٠٠ فراد منها موقفا حتى يتم عمل المصارف وتصلح للزراعة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٥٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإنشاء سكة زراعية من المالكية للمخزيرة سعود .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٥٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب بمقتضى مدارس مجالس المديرات المختلطة - المزمع ضمها لوزارة المعارف - بالحالة التي هي عليها .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتماده اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

المستشفيات الحكومية بوسائل المديرات. وأن يقدم الطالب شهادة في نهاية سنى التمرين من المستشفى الذى كان يترن به دالة على موافقته على الحضور بانتظام مدة التمرين ويكون تقدير أمر هذه الشهادة موكولا إلى وزارة الصحة وقرارها بالنسبة لها نهائى .

كما لا يسمح للطبيب بفتح عيادة خاصة به إلا بعد مدة التمرين . كما أن له الحق أن يعمل في عيادة أحد الأطباء الذين مضوا مدة التمرين واشتغل في عيادته سنتين آخرين وكذا لا يمين طبيب في مركز من المراكز إلا بعد أن يحصل على دبلوم الصحة العامة وذلك يقتضى التحاقه بالدراسة العليا بكلية الطب مدة سنة (وهذه السنة تحسب له من مدة السنتين المنزه عنها للتمرين).

وكذا تحسب المدة التى يقضيها الطبيب في بيئة طبية في الخارج أو أى مدة يقضيها في التمرين بأى مستشفى معروف في الخارج من مدة سنى التمرين بشرط تقديمه الشهادة الدالة على ذلك .

وما قصدت بهذا الاقتراح إلا لرفع مستوى الطبيب حتى يصير أقرب إلى درجة الإخصائى في علمه وعمله فيفتح الأمل النفع الصالح ما

الدكتور عبد الرحمن عوض
عضو مجلس الشيوخ

اقتراح رقم ٢٦

قررت في بعض الجرائد في شهر أبريل الماضى سنة ١٩٣٦ شكوى مرة من حكيات وزارة الصحة بشأن تحريم الزواج طين ما دمن في وظائفهن ولا لارطدن من خدمة الحكومة يوم عقد الزواج .

وهذه حال مما يؤسف لها في بلد إسلامى دينه الرسمى الإسلام ، يرى أن الزواج عصمة وأنه نصف الدين .

ولا شك أن إرغام طائفة كبيرة من السيدات على تلك الحال الصعبة التى قد يجبر بعضهن في انتسابها عن صون العفة . وهى أزم حكمية التى تمحل بيوت الناس وتختلط بزواجهم وبناتهم وأمهاتهم في كل آن — فالحكومة إذا كانت تراعى مصلحة العمل فيها آمن لموظفاتها من صفات ومؤهلات كانت العفة والطهارة أولى الصفات التى يجب أن تراهى لتكون زينة لكل حكمية تمحل بيوت الناس . والعفة وتحريم الزواج قد لا يأتان في كل إنسان — والحكيات بشرن لما سائر الناس .

والى لأعتقد أن إياحة الزواج لمن مع قيامهن بواجباتهن الرسمية لا تستل عمل ولا تنقص واجبا . خصوصا والوضع والحال لا يكون في كل عام — ولهن أسوة بالمدرسات في وزارة المعارف اللاتى أبجعن من الزواج . ولم ينقص ذلك من عملهن شيئا .

تتمدد في ذلك على خبرته وفقه ... ولذلك سمى بعض المشرعين مستشار ! بل . وهذا أمر لو تعللوا خطير . يجب على من يقبوا مركز الطبيب أن يكون ذا خبرة واسعة ، وأطلاع شامل لكل نواحى الطب العلمية والعملية .

ولست أبتدع بدعة بوضع اقتراحى هذا الذى سأبينه بعد بل قد سبقنى وزارة الحفانية بوضع قانون الحاماة نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ وهو يتلخص : عدم السماح لحامل ليسانس الحقوق أن يفتح مكتبيا باسمه إلا بعد أن يقضى سنتين للتمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف : المحاكم الابتدائية . وله أن يقتراف أمام المحاكم الجزئية أو المركزية باسم المحامى الذى يتخرن عنده أو باسمه . ولا يقتراف أمام المحاكم الابتدائية إلا باسم المحامى الذى يتخرن بمكتبه وبعد أن يقضى سنتين في التمرين يجوز له أن يفتح مكتبيا باسمه . والمراجعة أمام المحاكم الابتدائية . وبعد سنتين آخرين يجوز له المراجعة أمام محكمة الاستئناف . فقد أرادت بهذا وزارة الحفانية أن يرفع من الحق إلى كل من تسلم بوائف العلم والمراىن الثام والكفاة العملية .

ترون حضراتكم بعد التفكير العميق أنه وإن كانت مهمة الدفاع عن الحق يشترط فيها كل هذه الشروط فأحرى وأجدى أن تكون شروط من يوكل إليه التصرف في الأرواح والأجسام غاية في الشدة ، ولا أدل على ذلك من المقارنة التى أجبها حضراتكم ، مهمة المحامى أن يدافع من موكله بما أوفى من علم وقضاء أمام هيئة المحكمة ويمثل النيابة وعامى النصح وأمام الجمهور فإذا شربقتصير في دفاعه أو احتاج إلى زيادة إثبات أو قص من سنداته طلب التأجيل كما أن المحكمة والنيابة الحق في تنبيهه إلى شططه أو قصيره في أداء مهمته ولكن الطبيب الذى ياجبا علاج نرف دم شديد أو حالة صر في وضع حامل أو حالة فتى مختق أو قسم حاد هل له ما لحضرة المحامى من رتبة ؟ أو هل له الحق في تأجيل دون التأجيل ؟ حتى يرجع لمعلمائه العملية النافعة وهو في قرية يتأخره ليس بها من يرشده أو يساعده خير عليه الذى يجب أن يخصص به ويقرره منه قبل أن يوكل إليه التصرف في أرواح الناس .

والأمثال على ذلك كثيرة . كنت أود ذكرها لولا أنى أكتفى بما قدمت فهو أمر ظاهر وبطل ، والأوجب علينا بما نعلمه من مسؤوليات خطية نحو أمنا العزيزة أن تقتر هذا الاقتراح الذى أشرتف بتقدمه لحضراتكم لما فيه من النفع والفائدة المزدوجة للجمهور والطبيب نفسه وإحاطة تلك المهمة الشريفة بما تحتاجه من أسباب الكرامة وتوفير دواى الثقة والاطمئنان عند من يتجهون لخدمات القاطنين بها وهذا أيضا من صالح الطبيب الشاب نفسه من حيث إنه بكثرة المرات يكتب خبره واسعة فيها نجاحه وفلاحة .

لذلك كله أقترح على وزارة الصحة أن تبدأ من الآن في تنفيذ هذا الاقتراح وهو ألا ترغلف التخرج في مدرسة الطب حديثا إلا بعد أن يقضى سنتين كاملتين في التمرين بأحد المستشفيات الآتية : قصر الجنى : زاد الأول . رعاية الأطفال . زواد الأول للأمراض النساء والولادة . الملك . للمرداش . مستشفى أمراض البيون بالجيزة . مستشفى قلاويون . مصحة زواد بلوان . مستشفى المواساة بالإسكندرية . أو أى مستشفى آخر من

وأعتقد أن هيئة المجلس توافق على ذلك كما أعتقد أن حضرة صاحب الدولة وزير الصحة أسبق الناس في مساعدتهم على الصون والحفاظ وعلى حفظهم رعاية لروح الإسلام .

لهذا أرجو أن يتولى اقتراح هذا بعد نظره بالهيئة إلى الوزارة لإباحة الزواج للحكايات حفظا لكرامتين وعظمتين ، ورعاية للمعاملات اللاتي يترددن عليها ولشريعة البلاد .

والى لأذكر بهذا بعض ما جاء بشكوى الحكايات إلى الرأى العام :

« حرمت علينا نحن نساء الحكايات الزواج مادامت في سلك الوظيفة فإن (اجترأت) واحدة منا على الزواج خربت بين امرئين ؛ إما أن نطلق من زوجها لثبوت في وظيفتها أو تتركها ولا تلوأم حيلتد غير قسمها ، وكلا الأمرين لا يستعاض .

ثم قلن : إن الزواج ضرورى للصحة فسيبا أن نعم المصلحة آتائنا من شكوا .

ثم قلن : ولا نزع سرا إذا قلنا إن بعضنا منا متزوجات « زواجاسريا » ولا يعلم به إلا الله والأخصاء ، ومع هذا ترى هؤلاء الزميلات يتنصصات العيش بملبات الفكر خيفة أن يمتنعن من أزواجهن فيهدوهن بإنشاء ذلك (الس) إلى المصلحة فتصلهن من وظائفهن . فلم لا تتيح المصلحة الزواج لنا كما فعلت وزارة المعارف مع المدرسات — ألسنا نأثمتن .

ثم قلن — أليس من المألوم والخاص إلى الأسف أن في بلد إسلامى دينه الرئيس الإسلام أنت تفرض الحكومة الرهينة على موظفاتك ولا رهينة في الإسلام .»

فإن ذلك أرى وجاعة الاقتراح ما

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦

عضو مجلس الشيوخ

محمد طوى الجزائر

اقتراح رقم ٣٤

ورد في خطاب العرش أن الحكومة ستنى تحسين نظام القرية المصرية ولا شك أن تحقيق هذا الغرض يكون بتنظيم القرية وتنظيفها وإثارتها وعلى السوم العمل على جعلها متفقة مع القواعد الصحية ولا يمكن إدراك هذا الغرض إلا بإنشاء هيئة منظمة في كل قرية تتولى القيام بهذه العمليات وتشرط عليها ، وهذه الهيئة تكون في شكل مجلس قروي يتشأ في كل قرية كالمجالس المنشأة فضلا في بعض القرى ولذلك :

أقترح تحقيقا لهذه الغاية تعميم المجالس القروية في جميع قرى القطر المصري على أن يحصل هذا التعميم تدريجيا وفي أسرع وقت ممكن بحيث إنه بعد مضي مند معين من السنين يصبح في كل قرية مجلس قروي وإن لم يكن تخصيص مجلس لكل قرية فلا أقل من أن يتشأ مجلس قروي في كل قرية

كبيرة والاختصار على مجلس واحد لكل قريتين صغيرتين متجاورتين . على أن تقوم الحكومة بدفع نصف نفقات هذه المجالس ويقوم أهالى القرى بدفع النصف الآخر وإذا وجد في بعض القرى مرافق يمكن استغلالها كالمكتبات والبور « مثلا فإن إيراد هذه المرافق يمكن من هذا النصف الأخير الذى سيحصل من الأهالى ويكون تحصيل المبالغ التى ستفرض على الأهالى بواسطة فرض ضرائب على منازل القرى بصفة عوائد ويسن تشريع يفرض على أصحاب هذه المنازل دفع هذه العوائد في حالة استناعهم عن دفعها تحصل منهم بطريق الجزاء الإدارى كما هو الحال في تحصيل الضريبة العقارية وكما كان متبعيا في تحصيل أجور الحفر . ولا شك في أنه سيسهل الآن تحصيل هذه المبالغ من الفلاحين بعد أن رقت عن عائلهم ضريبة الحفر .

وتغضوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في أول بريل سنة ١٩٣٦

محمد توفيق اسماحيل

عضو الشيوخ

عن بندر المنيا

اقتراح رقم ٣٩

يترقب بندر شين الكوم حاصمة المنوفية (بحر شين الكوم) وليس عليه غير كوبرى واحد ضيق قديم . تأملت أختشابه . وإن كان يصلح بين حين وحين ، وصار مع هذا لا يتناسب وحالة الصران وزيادة حركة المرور بحاصمة المديرية ، وكثيرا ما يفتع لثلاثة فتصل حركة الناس .

وما زاد المتاعب أن الممران أقصر في الجهة الشرقية من البندر ، ففيها الآن مدارس الزواجا ، والمطبخين ، والرحلات ، كما فيها السجن الجديد والمصالح والمنازل المشيدة ، والشوارع المتعقدة ، والناظر المشرقة .

ثم طال الممران طمة في البندر فأصبح طول الساحل لا يقل عن أربعة كيلو مترات ، ومع هذا (الكوبرى) الضيق الذى أثنى منذ أربعين عاما أيام لم يكن تعداد البندر ثلث تعداده الآن وأيام لم يكن بالجهة الشرقية مسكن واحد ، لا زال هو طريق المواصلات الوحيد بين بلاد مركز شين الكوم ، وبلاد مركز قويسنا ، وبينها ومصر .

فلذلك :

أقترح إنشاء كوبرى جديد في موضع آخر يتيسر الواصلات ، وانتقلات الأهالى ، وهذا مع تجديد الكوبرى الحالى ليصبح خيرا ما هو عليه الآن ما

محمد طوى الجزائر

اقتراح رقم ٤٠

طلعت مياه الرشح في بندر شين الكوم على جدران مبانيه عامة حتى ضفت معرضة للسقوط من شدة ما أصابها من هذا الرشح . ويسئى في هذا مباني الأهالى والحكومة ، ويشاهد ذلك في مباني المديرية ، والمكة الشريعة والمركز وغيرها .

وهذا إحصاء عما دفعه البندر من عوائد الأملاك للحكومة ، وما دفعته الحكومة للبندر المحل موعة لمدة عشر سنوات مضت ، ومن هذا الإحصاء يتبين الفرق الحاصل بين ما دفعه البندر وما أخذته الحكومة مع أنه في شدة الحاجة إليه .

محمد علوى الجزار

سنة	جنيه	جنيه
١٩٢٦	٣٩٧٤	٢٢٣٣
١٩٢٧	٤٠٥٦	٢٢٣٣
١٩٢٨	٤١٨٦	٢٢٣٣
١٩٢٩	٤٦٨٠	٢٢٣٣
١٩٣٠	٤٩٧٢	٢٢٣٣
١٩٣١	٥١٥٢	٢٢٣٣
١٩٣٢	٥٣٦٣	٢٢٣٣
١٩٣٣	٥٤٢٠	٢٢٣٣
١٩٣٤	٥٤٣٦	٢٢٣٣
١٩٣٥	٥٢٧٦	٢٢٣٣
ما أخذته الحكومة } ٤٨٣٠		ما دفعته الحكومة } ٢٢٣٣٠

جنيه
٢٥٩٧٥ مقدار الزيادة

محمد علوى الجزار

اقتراح رقم ٤٢

حضرة الأستاذة المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بتقديم اقتراح يطلب ضم جسرى بحر الشينى إلى مصلحة الطرق
والجكرى لإصلاحهما وجعلهما من الطرق الزراعية حتى تقسم طرق
المواصلات بالنسبة للبلاد الكثيرة التى تقع على هذا البحر .
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

حسن الجندى

١٩٣٦

اقتراح رقم ٤٤

أشأت الحكومة المصرية مكتباً خاصاً بشر البداية لتشجيع السياحة
في القطر المصري وألحقت به وزارة التجارة والصناعة . ولما كانت مدينة الأقصر
هى أولى البلاد التى يقصدها السائرون سنوياً لمشاهدة آثارها الرائعة بمنأى
الصحرى في فصل الشتاء فقد أتم المكتب المذكور تجهيز مدينة الأقصر
ووضعت الاعتبارات اللازمة لذلك .

ولكن ما أصابها من وقع أصيب سكان اللورد الأول ، أو خلا من السكان ، وليس في هذا أية مبالغة .

واتهم الأمر بأراضى البندر إلى أن أصبحت شبه بركة . وكثر بسبب ذلك الموض فيه ، وانتشرت الملاريا ، حتى اعتبرت وزارة الصحة جهات هذا البندر كلها مع ثلاثة كيلومترات خارجية موبوءة بهذه الحمى لكثرة من يسافرون بها باستمرار كل يوم . وهذا إلى انتشار الروماتزم أيضاً بين سكانه على حال لم تكن معروفة من قبل . وساء صحته كثيراً بعد أن كان متلاً في الحسن والجملة .

وسبب كل هذا أن الأهالى قديماً كانوا يقضون بياه (الأريار) في بيوتهم فلما جرت المياه سهلة إليهم في الحفريات استعملوها بكثرة كشأن فيهم ، وضاعت خزانات منازلهم بما تسرب إليها . فرخت الأرض والمياه معاً ، فمادت المياه لتعجز لها مصرفاً .

وزاد الطين بلة أن بحر شين الكوم الذى يمتدح البندر استعمل أخيراً خزاناته فجرت فيه المياه طول العام على مستوى أدنى من أرضه .

وليس من الرحمة في شئ إهمال عاصمة مديرية كبيرة هذا الإهمال العظيم ، ولا يمكن تخالف هذه الحالة السيئة الضارة بصحة الأهالى وبأموالهم أكبر تضرر ، والمزدي بكثرهم إلا بالإسراع في إنشاء المجارى حتى تسرب المياه لراكدة خارج البندر وتجف أراضيه ، أسوة بواصم المديريات المدينة التى أنشئت فيها المجارى وحصلت حال أهلها .

فلذلك

أقترح أن تسرع الحكومة بإنشاء المجارى في عاصمة المنوفية رحمة بأهلها

محمد علوى الجزار

اقتراح رقم ٤١

بندر شين الكوم عاصمة المنوفية ساحت حاله كثيراً . وعجز مجلسه المحل عن القيام بمشروعات الإصلاح فيه . وذلك لعدم عناية الحكومة في الماضي بمره كماً يتأخر بواصم المديريات الأخرى .

وزادت حال البندر سوءاً بارتفاع المياه في بحر شين الكوم من مستوى اليابس وطمح خزاناته طويلاً طول العام ، وتلوث البندر مع ذلك من المجارى .

ومع هذا العجز البادى في حال المجلس يكلف بديف أقساط مالية كبيرة سنوياً لمشروع المياه السابق إنشاؤه . مع أن الحكومة الآن تصرف من خزائنها المبالغ اللازمة لمشروعات المياه وضياعها محافظة على الصحة العامة .

فلذلك أقترح

أولاً - أن تزداد الموعة التى تنفقها الحكومة للبندر حتى تكون مماثلة على الأقل لمصيرة العوائد لييسر له القيام بمشروعات الإصلاح الضرورية .

ثانياً - إعفاء المجلس المحل من قسط المياه السنوى ونفقاته .

اقتراح رقم ٤٦

لا يخفى أن محطة أسبوط هي من المحطات الكبرى التي تقع في أهم حواصم الوجه القبلي ، وبالرغم من كثرة حركة السفن فيها ليلا ونهارا علاوة على حركة الصادرات والواردات فيها من البضائع فقد خدمت مبانيتها القديمة ومضى على هذه الحال مدة طويلة ولا تزال آثار الهدم باقية تترك في النفس أسوأ الآثار دون أن يشرع في تجديد البناء ويترك على ذلك أن يتكلف المسافرون مشقات جمة في الوصول إلى القطارات والاستقلال من الأرصفة كما أن التجار وراعي الشحن يجدون صعوبات كثيرة في تصدير وتسلم الطرود ، هذا فضلا عما يعطيه شكل المحطة المهلوم والأثرية المتراكمة فيها من الفكرة السيئة لرواد المدينة من السائحين .

لذلك

أقترح سرعة تجديد بناء محطة أسبوط بما يتناسب مع أهمية تلك المدينة الكبيرة ويتفق مع هدم العمران لكي تتساوى مع محطات الحواصم الكبرى ، وعلى الأخص محطة طنطا ، وتكون في الوقت ذاته دعاية طيبة لتنشيط السياحة في الوجه القبلي .

٩ يولي سنة ١٩٣٦

الكانان إسبحون

اقتراح رقم ٤٧

يمش أهل البلاد المحاطة بحيرة القنطرة وهي المطرية دقهلية وشطوط دسلاط والجمايلة وغيرها من إنتاج هذه البحيرة من الأسماك إذ هم قوم صيادون لا حرفة لهم إلا الصيد وهم عدة آلاف من الأنفس .

وهي أكبر بحيرة تغذي القنطر بأنواع السمك ، وإن الحكومات المتعاقبة دائماً تعطلها الناية اللازمة لشكار الأسماك بها لأنها مورد كبير لتكوين عدة الاف من الأنفس .

غير أنه في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على الناية بهذه البحيرة لشكار الأسماك فيها حتى تنجى بحاجة البلاد وبأود آلاف الصيادين الذين يعيشون من الصيد فيها زاهاً قد أبحاث الصيد في المنطقة مشهورة علياً بتوالد الأسماك فيها وهذه المنطقة هي الواقعة بين طنزى دسلاط وبور سعيد على الساحل الشرق للبحر الأبيض المتوسط قبل طول هذا الساحل تتوالد الأسماك في مواجدها وتنقل منه إلى البحيرة عن طريق بوزار اشعوم الجبل وبعض فصائل صغرية وقد أبحاث الصيد في هذه المنطقة بمجلات صغرية . هـ عينا .

وبما أن إباحة الصيد بهذه المساحات الصغيرة في مواضع تعتبر موطن تأسل الأسماك فيه ضرر كبير وعامل من عوامل اقراض النوع إذ هذه المساحات الصغيرة لا تترك إلا القليل الذي ينتقل إلى البحيرة .

وأرى تحقيقاً للغرض الذي تشده الحكومة من تكاثر أنواع السمك وحفاظته على أرزاق آلاف الصيادين أن يحرم الصيد بهذه المنطقة بتاتا حتى تجرى الأسماك الصغيرة في تفضل إلى البحيرة كما أسلفنا .

ولما كانت محطة السكة الحديدية لازالت على عهدنا القديم فأقترح إتماما لهذا الغرض بتجديد بنائها على الطراز الحديث وإدراج الاعياد اللازم لها في مشروع الميزانية ليكون منظرا أكمل وأحسن ومما يتفق مع التقدم في المدنية والعمران .

حسين عبد الكريم الهادي

عضو مجلس الشيوخ

اقتراح رقم ٤٥

السيد : عبد البديري خلفاء من أوائل القرن السابع من الهجرة لغاية الآن وكانوا يأخذون جميع التذوق التي ترد من الزائرين .

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وضمت وزارة الأوقاف لأمانة للتذوق قسمتها بالطريقة الآتية :

أولا - ٣٣ في المائة لطبقة العلم .

ثانيا - ٢٠ . للدرسين .

ثالثا - ٢٠ . لموظفي المسجد .

رابعا - ١٨ . لخطباء .

خامسا - ٩ . لحافظ مفتاح المقصورة .

وقد نظم الخلفاء من هذه الأمانة بأن لاسحق للوزارة في إعطاء المدرسين وطبقة العلم شيئا من تلك التذوق لأن هؤلاء هم مرتبات بالمعاهد الدينية وهم كسائر الطلبة والمدرسين بجميع المعاهد . ولأن أصحاب تلك التذوق لا يقصودون بها إلا خلفاء المقام الأحمدي وخدمة المسجد .

وبدلا من أن الوزارة تنصفهم وتعطى لهم حقوقهم كاملة فإنها أصدرت لأمانة تاريخها أول أبريل سنة ١٩٢٨ وسرقتهم قطعا من تلك التذوق ، كما جاء ذلك في المادة السابعة من الأمانة المذكورة .

ومن حيث أنهم قد ظلموا مرارا وتكرارا من تلك الأمانة إلا أن الوزارة لم تلتفت إليهم . ومن حيث إن الخلفاء الموجودين الآن ليس لهم مورد رزق يعيشون منه ، فضلا عن قيامهم بوظائفهم من عهد صدور تلك الأمانة لغاية الآن بدون أن يأخذوا شيئا من تلك التذوق . وقد ترتب على ذلك أن ساءت حالهم ، ولهذا يكون من العدل إتصافهم بتعديل الأمانة المذكورة .

بناء على الأسباب المتقدمة ذكرها ، ولأسباب المقدمة منهم ومراقبة لهذا الاقتراح :

أطلب تقديم هذا الاقتراح للجلسة ليقدر فيه ما يرى .

وتفضلوا أسادتكم بقبول عظيم احترامي .

٨ يولي سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

من إسنأ إلى الرمادى مركز إدفو لكن مع الأسف لا توجد مواصلات بين هذه البلاد مع عرباتها وكثرة حاصلاتها .

وبما أن شريط السكة الحديدية الضيق الذى كان مستعملا بين الأقصر وأسوان لا يزال متروكا بالأقصر من غير استعمال ويكاد الصعد أن يأخذ منه كل ماخذ فيمكن الانتفاع به ومنه من إسنأ إلى الرمادى خصوصا أن الطرق ممتدة وأن هذه البلاد أصبحت الآن بعد تنفيذ مشروع الرى ترى ربا صيفيا ويمكن للأهالى فى المستقبل إذا سمحت الظروف أن يشتغلوا بزراعة القصب وتوريده لقاهرة أرمنت ، وذلك نظرا لأن زراعة الحبوب لم تعد تآى بتكاليفها ومصرفاتها .

هنا فضلا عما فى مد هذا الخط من تسهيل المواصلات وتيسير نقل الحاصلات ورواج التجارة ونشر الصناعة وانتشار العمران . وهو فوق ذلك لا يكلف الحكومة من النفقات ما يذرك بجانب فوائده وبخاصة مع وجود قضبان السكة الضيقة بين الأقصر وأسوان من غير استعمال .

لذلك

أقترح مد الخط الحديدى المذكور أعفا من إسنأ إلى الرمادى بمركز إدفو

١٢ برله سنة ١٩٢٦

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ من أسوان

أقترح رقم ٥٠

اشترى بعض من أهالى مركز الدروهم منكو بة تلبية تزان أسوان للرة الثانية أطبأنا بناحية دروا بعضنا من الحكومة ويبلغ ٢٠٠ فدان والبعض الآخر من شركة كرم أمبو ويبلغ ٩٠٠ فدان .

ويعر يحوار هذه الأطنان مشروع الرى ولكنه لا يتصل بأطنانهم مباشرة وقد عجزوا عن زراعتها لحاجتها إلى الماء وهم فى حالة من الفقر لا تساعدهم على إيجاد وسائل للرى . فن الرحمة بهم أن تشق ترعة تمتد من المشروع إلى أطنانهم المجاورة له ليتمكنوا من تركيب آلات راضة عليه .

كذلك اشترى فريق آخر من أهالى مركز الدرو أطبأنا بناحية طود والياضية بمركز الأقصر تبلغ نحو ٣٠٠٠ فدان فدوا فيها كل ما يمكن ولكن مع الأسف أن هذه الأطنان فى حاجة إلى الماء وليس لهم طريق للرى فأصوا وقد فقدت قوتهم فى حالة عجز تام عن الانتفاع بهذه الأطنان مما يدعو إلى العطف والرحمة بؤلاء البؤساء .

لذلك

أقترح :

أثلا - حفر ترعة تمتد من مشروع الرى إلى أطنان أهالى مركز الدرو بدراو المشتقة من الحكومة وشركة كرم أمبو لتزويد آلات راضة عليها لحسابهم حتى يستطيعوا رى أطنانهم .

وقد شكوا صيادو المطرية ودمياط والسيلة وشط جربية والسولى والياضية والجمالية وغطى النصارى والشيوخ شطا من هذه الحالة المحقق ضررها لأرزاقهم .

لهذا

أقترح تحريم الصيد فى المنطقة الواقعة بين قنارى دمياط و بورسعيد على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط وإذا كان ولا بد فيباح الصيد فيها بأجوات أكبر من المصرح بالصيد بها فى البحيرة حتى تتكاثر الأسماك ولا تنقرض .

ولا يغفونا أن فيه المجلس إلى أن تحريم الصيد بتاتا فيه فائدة أخرى إذ أن هذه المنطقة هى المتخذ الوحيد للهربين وإباحة الصيد فيها يساعدهم على الفرار بمهرباتهم إلى البحيرة وفى هذا من الخطر ما يجعلنا نتمسك بعدم إباحة الصيد فيها مطلقا .

وليس أدل من هذا الخطر من الإحصاء الرسمى عن المهربات التى تصل إلى داخل البلاد عن طريق هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول تائق الاحترام

تحريرا ٣٠ برله سنة ١٩٢٦

إبراهيم الطاهرى

أقترح رقم ٤٨

تقرر تصميم مشروع الرى المستديم فى مديرية أسوان وقد فخذ هذا المشروع فضلا ومثل بلاد المديرية جميعا ما عدا الجهات الآتية :

الكلح شرق ، الجيز قفل ، فارس ، الأقصاب ، منيحة ، أبو الرىش قفل ، فقد حرمت هذه البلاد من أن يكون لها حظ فى الانتفاع بترعة هذا المشروع ولا مبرر لحرمائها فهى كغيرها من بلاد مديرية أسوان فى الحاجة إلى الرى المستديم .

وبما أن هذه البلاد فضلا عن كونها فى حاجة إلى المشروع المذكور فإن من المساواة أن تفتتح بما انتفع به فيها من بلاد المديرية لاتحاد السبب فيها جميعا .

لذلك

أقترح تصميم مشروع الرى المستديم فى جميع بلاد مديرية أسوان بحيث يشمل البلاد المذكورة قبل

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ
من أسوان

أقترح رقم ٤٩

يوجد خط حديدى يمتد من أرمنت إلى إسنأ من الجهة الغربية، ولا يخفى أن أغلب العمران فى القسم الشمالى من مديرية أسوان يقع فى الجهة الغربية

ثانياً - عمل مشروع لى أحيان أهالى مركز الدو بتاحتى طود والياضية
بمركز الأنصر ٦

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ عن أسوان

١٩٣٦

اقترح رقم ٥١

بلدة دراو بمركز أسوان تتأخر بلدة كوم أمبو التى تضم الشركة المعروفة باسمها بإصلاح أراضيها وزراعتها وقد كان من جراء إصلاح أراضي كوم أمبو أن تسربت المياه إلى أحيان دراو فأصبحت بالفتح منذ زمن بعيد وقد ازدادت مياه الرشح في الأيام الأخيرة بعد تنفيذ مشروع الري المستديم حتى أغلقت معظم أطيانها وأسقطت مساكنها . وتبلغ هذه الأطيان حوالى ٢٠٠٠ فدان منها ١٠٠٠ فداناً لم تعد تصلح للزراعة بسبب الرشح وعدم وجود وسائل للصرف والبالق منها قل محصوله إلى نصف أو أقل من نصف ما كان يعطيه من قبل .

ومع ما أصاب هذه الأطيان من الخلف فإن وزارة المالية لا تزال تحصل منها الأموال مضافاً إليها ضريبة المياه . وطالبنا نظماً الأهلون وخبراء الشكوى إلى وزارة الأشغال لعمل المصارف وإلى وزارة المالية لرفع الضريبة مؤقتاً حتى تعمل المصارف وتصلح الأرض للزراعة . فتقررت وزارة الأشغال تركيب طلمبة للصرف ولكنها لم تهم بتزيكها حتى الآن .

وتوجد بمديرية أسوان مناطق أخرى أصابها الفتح أيضاً . من هذه المناطق جهة اقلية وجهة بمان وجهة إخفو بحرى . وقد أصيبت اقلية بمثل ما أصيبت به دراو . وإذا لم تتكاتف وزارة الأشغال بمان وإخفو بحرى فستفقدانهما .

ولما كان بقاء الأرض على هذه الحال مضرراً لقربتها ولقوة إنتاجها وفى هذا من الضرر ما لا يخفى .

فأقترح عمل مصارف لهذه الأطيان في المناطق المذكورة مع دفع الأموال وضريبة المياه من ١٠٠٠ فدان المذكورة قبل مؤقتاً حتى يتم عمل المصارف وتصلح للزراعة ثم يباد بحصول الأموال بعد ذلك ٦

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ عن أسوان

١٢ برله ١٩٣٦

اقترح رقم ٥٢

إنشاء سكة زراعية من الصالحية إلى جزيرة سمود غر على سماكين الشرق وقصاصين الشرق والمنجاة الكبرى وجزيرتها وجزيرة برد على بحر البقر بكوبرى محل ممدينة مصلحة الري (الحصاف)

حيث إنه يوجد طريق زراعى تسير عليه عربات الأتوبيس بين فاقوس وجزيرة سمود وفاقوس والصالحية كذلك ٤ أجزءه العظيم الأهل بالمران بين الصالحية وجزيرة سمود فحرم من طرق المواصلات - ولولا

اقتراحتنا هذا قبولاً لكان طريقاً دائرياً متصلاً بالطريقين المذكورين ، وكان مفيداً لزيادة العمران وحفظ الأمن الذى عليه مدار حفظ الثروة ، ولتلازم ضرورياً لحسن البلاد الثانية المحرومة من المواصلات نهائياً ولغيرها كثير من الخيرات .

لذا أرجو قبول هذا الاقتراح إذ الحاجة ماسة إلى تنفيذ هذا المشروع النافع والضرورى للمصلحة العامة ٦

١١ برله ١٩٣٦

عضو الشيوخ
محل مصطفى الطاروطى

اقترح رقم ٥٤

١ - من حيث إن وزارة المعارف تتخذ الآن إجراءات مستعجلة لضم مدارس مجالس المديرية غير الأولية بتنفيذ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤

٢ - وبما أن معظم نظار ومدري تلك المدارس مثقفون وفلا تفهم لتباحثهم في الكشف الطبى الذى وقع عليهم من قوسيون المديرية الذى هو هيئة حكومة قانونية وقياهمهم بمسلم على الوجه المرضى .

أقترح

أن تطلب وزارة المعارف من مجلس الوزراء استصدار قرار بأن يكون تقل الموظفين المثنين بمدارس مجالس المديرية غير الأولية لتخدمها بالحالة التى هم عليها ويفضون من الكشف الطبى ٦

١٢ برله ١٩٣٦

شيخ كفر صقر

الدكتور عبد الحميد أمين حزب

الاقترح بمشروع قانون رقم ٢

مشروع قانون

زيادة فترة حل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦

الخاص بالمكافأة البرلمانية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الألف ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - تميل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمكافأة البرلمانية كما يأتى :

والمصلحة لا يضعها أن تزيد مدة الاستئجار إلى سنة مع زيادة عدد الكيلومترات نظير زيادة في المبلغ توازي هذه الزيادة .

وحضرات الشيخ والنواب الآن لا يستفيدون في الواقع من جوازات سفرهم لموازم قدر القيمة المحددة في هذه الجوازات . لأنهم كثيراً ما يستعملون السيارات في تغليبهم . وهذا مع اضطرابهم لسفر أحياء خارج هذه الدوائر للمصلحة العامة .

توفيقاً بين حب الاقتصاد الذي هو وادئاً جميعاً ، وبين تحقيق المصلحة العامة بتقلات الأعضاء بين جميع بلاد القطر التي تستأجرها نيابتهم من البلاد كافة تخففتا بقتراحنا المرافق لهذا ، وهو يقضى بأن يعطى من يشاء من حضرات الأعضاء (اشتراك كيلومتري) قيمة اشتراكه لدائره . حل أن يباح له استعمال مدة العام كالاشتراك المادى على سواء .

ملحق رقم ٣٦

جلسة الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين بك)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها لأحياء مختلفة

مرضعة رقم ١٠٢ - من مير عبد القدوس طالب بالمدرسة الثانوية الأميرية بنى يوسف ولقيف من طلبة المدارس الثانوية الأميرية ، يتبعون عمل امتحان دور ثان .

قوتت اللجنة حفظها لأن وزارة المعارف العمومية قدّمت مشروع القانون الخاص بإعادة الامتحانات .

مرضعة رقم ١٠٣ - من الآمنة ماري ف . دونغشير المقيمة بمنزل رقم ٣٧ شارع البدوي بمصر ، تطلب سن قانون وضع نظام لحماية الأطفال الأعداء .

قوتت اللجنة رفضها لأن عقبتها لا تملك حق الاقتراح .

مرضعة رقم ١٠٧ - من محمود محمد راجح رئيس نقابة التعليم الأولى الحر والحرين ببورسعيد ، يطلبون تحسين حالهم ورفع مروط الإعاقة والعناية بملابسهم .

قوتت اللجنة رفضاً لمخالفتها للمادة (٢٢) من الدستور .

المادة الخامسة - يعطى لكل عضو جواز السفر مجاناً في البرية الأولى على خطوط سكة حديد الدولة من القطعة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة ويعطى نائبه الدر ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

فلذا كان الموضوع معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من عمل إقامته إلى القاهرة .

ولن يشاء من الأعضاء الحق في أن يستبدلوا باشتراك كيلومتريا بقيمة نفس اشتراكه لدائره . حل أن يباح له استعمال مدة العام .

المادة الثانية - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمم هذا القانون بمجامع الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

محمد على الحجاز ، مراد الشريعى ، عبد الستار الباسل ، أحمد عبده ، الدكتور حافظ مؤمن ، يوسف عبد اللطيف ، عبد الرحمن للموم ، عبد الخالق سليم ، محمد مصطفى الطاروطى ، عبد السلام عبد الفتاح .

مذكرة تفسيرية

جرت عادة مصلحة السكة الحديدية أن تذكر في جواز السفر قيمة اشتراك كل عضو من أعضاء البرلمان من دائرته الانتخابية إلى القاهرة . وبما أن الاشتراك الحالى لا يتعدى في إراحة السفلر لى عضو إلى أكثر من حدود دائرته .

وبما أن نيابة الأعضاء هي نيابة عن بلاد القطر عامة . وليست قاصرة على دوائره .

وبما أن المصلحة العامة قد تحمل المصروف أحيانا على الدفر والتجوال خارج دائرته للاستطلاع والمعاينة .

لهذا سبق لبعض حضرات الشيوخ والنواب أن فكروا في أن يكون جواز السفر المعطى لهم عاقلاً على جميع خطوط السكة الحديدية تحقيقاً لفكرة النيابة العامة عن الأمة . وليتيسر لهم أن يتكلموا في النطق باسمها بما شاهدوا وبما عرفوا من أحوالها .

ولكنهم لما هموا بتنفيذ هذه الفكرة عالم المبلغ الجسم الذى سيدرج بالميزانية خاصة بهذه الجوازات ، فصلوا عنها حياً في الاقتصاد ، وإن كانت هذه الزيادة في الميزانية اسمية في الواقع .

وبما أن مصلحة السكة الحديدية أوجدت الآن أن أنظمتها نظاماً جديداً هو نظام الاشتراك الكيلومتري . وهو يتيح لحامله أن يقطع عشرة آلاف كيلومتر بالبرية الأولى على جميع خطوطها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر نظير مبلغ اثنين وعشرين جنهما .

عريضة رقم ١٠٨ - من محمد عبد القوي شارح الفق الجرجين بسوق ،
يتمس إنشاء مدرسة أميرية ببلدة القفيلة .

قررت اللجنة رفضها لأن الأهالي ليس لهم حق الاقتراح .

عريضة رقم ١٢٠ - من محمود نيازى افندى بوزارة الأشغال، يطلب
إقامة مثال لحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بمدينة طنطا وتسمية
أحد الميادين الشوارع المحلية بالفاهرة باسمه .

قررت اللجنة حفظها لأن هذا الموضوع ليس شأنا مما يرضى للأفراد.

عريضة رقم ١٢٧ - من أحمد غلام مأنون الجرنوس ومن مأنون
الشرع بمركز بنى مزار ، يطلبون تحسين حالم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٢٨ - من عبد الله حالى المهندس بوزارة الأوقاف من
الموظفين ، يطلبون إيقاف نقل مدير قسم الرى بالأوقاف وإعادة المظلومين
على عملهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٣٠ - من سليمان عبدالعزيز من أهالى ميت عاية مركز
شبين الكوم متوفية ، يطلبون :

(١) إصلاح جسر التربة ، (٢) عمل طريق زراعى ، (٣) إنشاء صندوق
للبريد ، (٤) إقامة جبانة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٣١ - من زخارى فام عن سائق ووقادى وإبورات
سوهاج ، يطلبون تحسين حالم وتحقيق مطالبهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٣٦ - من عبد الله بشاى من أسبوط ، يتمس تعيين
ابنه بإحدى الوظائف أسوة بزملائه المتخرجين معه .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن المجلس ليس طريقا لطلب الوظائف .

عريضة رقم ١٣٩ - من محمد نجيب رضى افندى فاطر مدرسة الأمير
فاروق بأسبوط ، عن زملائه نظار المدارس الثانوية الحرة بأسبوط ، يطلبون
إتصافهم مع إجابة طلباتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٤٠ - من السيد شرف وآخرين عن موظفى لجنة
إبليغات بالقاهرة ، يتمسون تحسين حالم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٤١ - من عثمان طارف وآخرين من أهالى مدينة
المنصورة يطلبون : (١) تعديل ضريبة التجارى إلى ٥ في المائة ، (٢) إبطال
العمل بلائحة التنظيم الجديدة والعمل بلائحة القديمة .

قررت اللجنة رفضها لأن الاقتراحات ليست من حق الأفراد .

عريضة رقم ١٤٢ - من محمد صالح عضو لجنة الاتصال من موظفى
البلديات والمجالس المحلية والقروية ، يطلبون إتصافهم وتعديل حالم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٤٤ - من راضى سيد احمد وآخرين من ناجة الرزيات
مركز أبو المطامير بحيرة ، يطلبون تأجيل مطالبهم بدفع ضرائب الحكومة
التأخرة لسنة ١٩٣٥ وإيقاف الإجراءات فى قضايا التبييد .

قررت اللجنة حفظها لأن الحكومة قامت بما يلزم فى هذا الموضوع .

عريضة رقم ١٤٥ - من جرجس جبران من قلوب البلد ، يطلب إلغاء
قانون الخمسة أفدنة .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن مقمها ليس له حق الاقتراح .

عريضة رقم ١٥٠ - من محمد وأهالى مركز دسوق يطلبون :
(١) حسيط المتأخره حكومتى وبنك التسليف (٢) دفع الجوز الإدارى
(٣) العفو عن المتهمين فى قضايا التبييد .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٥١ - من سليمان متصر أبو رية من موظفى التعليم
الأعلى بمديرية البحيرة ، يطلب تطبيق كادر سنة ١٩٢٣

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٥٢ - من أحمد متولى سليمان وآخرين عن أهالى
البلدية شرقية ، يشكون من عدة بديتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٦٣ - من حسن افندى الدرس عن آباء الراسيين
المقيم بالمثل رقم ٢٠ بركة التليل بالسيدة زينب ، يطلب عمل ملاحق لتلاميذ
بدون قيد أو شرط .

قررت اللجنة حفظها لأن الحكومة قدتمت التشريع الخاص بذلك .

عريضة رقم ١٦٤ - من محمد السيد حسين التاجر بكفريططة مركز
بنها قليوبية ، يتظلم من حكم صادر ضده بالزعم من تخيير الجواهر ملكيته
للعين موضوع النزاع .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا للتظلم من الأحكام .

عريضة رقم ١٦٥ - من محمد متولى رئيس قضاة موظفى المصالح
الأهلية بالمثل رقم ٤ بميدان أزبك بمصر ، يطلب الاعتقال ببقاوة موظفى
المصالح الأهلية رسميا وتثبيتها فى مجلس العمل الأهل .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٩٧ - من فرج علي وآخرين مندوبى المحضرين بحكمة كفر الشيخ ، يطلبون اعتبارهم محضرين موقنين وإنشاء كلمة (مندوب) .

قررت اللجنة رفضها لأن طلبهم يتضمن الاقتراح وهو ليس من حقهم .

المرافض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الجاهن والوزارات المختلفة

عريضة رقم ١٠١ - من توفيق البنا بوزارة المالية يتشمس إصافه في مظلته الموجودة الآن لدى وزارة المالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٠٤ - من كامل طاهر الشربيني تاجر بصندا مروي أبو تيج وآخرين تجار وأحيان وزواج هذه الجهة، يطلبون إعادة عمدة بلدتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٠٥ - من محمد عبد الدايم وآخرين من فرسيس مركز هيا شرقية، يطلبون دفع الحليف عنهم وإنهاء مطالبهم بفرق ثمن القطن الذي بيع بمعرفة الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٠٦ - من محمد عبد الوهاب وآخرين من أهالي عدة بلاد من مركزيا ومديرية بنى سوف يطلبون المدول عن ضم أطيان الوقف الخيرية لوزارة الزراعة لأنهم يعيشون منها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٠٩ - من عبد الحليم بدريوسف من شوان منوفية، يطلب إعادة إلى وظيفته التي فصل منها لأسباب سياسية كما يقول .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عريضة رقم ١١٠ - من علي محمد سعودي أفضى وآخرين كتاب قلم النسخ بحكمى الاستئناف الأهلين وحكمة القضا والإبرام يطلبون تحسين حالهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المحفانية .

عريضة رقم ١١١ - من علي عطيه محبوب رئيس جمعية التعاون بالقرناني ومحمد عطيه حسين من أهال مركز كفر صقر، يتظلمون من فرق ثمن قطن سنة ١٩٣٠ الذي أودع بشون الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١١٢ - من عيسى عمر من فوى الأملاك بناحية بنى خيار مركز أبو قرقاص مديرية المنيا ، طلب عزل الصلدة لعدم امتلاكه النصاب القانوني وتعيين بدله بطريق الانتخاب .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٦٦ - من عائشة إبراهيم دسم بالإسكندرية بالقرن رقم ٢٠ بشاوش سيدى الو قسم الجبرك، تتشمس النظر في شكائتها وسن قانون يحمى المستحقين في الوقف بجل الوقف أو فسمته أو عا حكمة الناظر جتانيا في حالة التبدل .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريق الشكوى القضائية .

عريضة رقم ١٧٠ - من سيد منصور عن أهالى قبيلة الأمراء ويلغا بشيرا بمصر، يشكون من وجود محطة الجهارى بمنطقتهم وماتسبه لهم من إغراق الراحة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٧٣ - من محمد إبراهيم وآخرين عن أهالى السطفا قلى، يشكون من مصلحة الصلحة العمومية لأنها تكلفهم بما ليس في طاقتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٧٨ - من صادق أمين موظف بإدارة قناطر دى الدلتا، يتهم وكيل مختيش إدارة قناطر الدلتا طالباً التحقيق فى أمر مرقعة وضياح أموال خزينة الحكومة .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقاً لتحقيق الشكوى .

عريضة رقم ١٨٦ - من محمد عبد الفتاح برعى عن طلاء مدرسة القضاء الشرعى بحكمة مصر الشرعية يطلبون مراعاة الأقمصة والكفانة في الترقية إلى الوظائف القضائية بدون تمييز .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٨٧ - من محمد فؤاد وآخرين عن عمال تليفونات مركز الدلتا بجميرة ، يطلبون تحسين حالهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٩٠ - من عبد العظيم نوار من ديرة منوفية يطلب إعطاء أماكن حصية ودرسيصة للمدارس النظم الإزراى .

قررت اللجنة رفضها لأن مقفمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ١٩١ - من عطيه خليل حسن وآخرين عن المعلمين الإزرايين الشرقيين يطلبون مساواتهم بزملائهم حملة الكفانة والأقسام اليلية .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عريضة رقم ١٩٣ - من حسن حيان حسين عن أهالى بنصوبة مركز أبى قرقاص مديرية المنيا ، يطلبون : (١) النظر في مشكلة الزواج ، (٢) تشديد الرقابة على منازل النسق ، (٣) العناية بتنظيم طرق القرى .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة (٢٢) من الدستور .

عرضة رقم ١١٣ - من محمد حسن هريدي البلوزي رئيس مدرسة بنى عدى الأولية مركز مغلوب يطلب نقله من مدرسة بنى عدى الأولية إلى مدرسة ملحقة المعلمين بأسبوط كما كان بها سنة ١٩٣٠ ونقل منها لأسباب سياسية ، يتخسر رد الأوامر التي خصمت منه ووقع العقوبة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١١٤ - من حسن عوض وآخرين مندوب المحضرين بالمحاكم الأهلية يطلبون تحسين حالهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفائية .

عرضة رقم ١١٥ - من محمد عيسى الدين عيسى عبد بلوم طرف حضرة الشيخ إسماعيل عبد أبو فواز عضو الشيوخ يتظلم من أعمال القسوة التي اتبعت ضده في عهد حكومة سابقة ويطالب بإصافه ورد حقوقه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١١٦ - من محمد أحمد عبد الله من كفر بولين مركز كرم حادة بمجرة يتخسر تعيينه شيخ خفراء ببلدته لأنه أحق من قريب الصلة الذي عين ببلده .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١١٧ - من خليل عبد خليل من ناحية ساقوية مركز بنى مزار مديرية المنيا ، يتكلم من أنه لم يمين عمدة بالرم من أنه نال أغلبية الأصوات وهي ببلده منافسه الذي لم يزل إلا صوته واحدا .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١١٨ - من أسكندر عبد الملك ناظر مدرسة فؤاد الأكلو الابتدائية بنى سويف ، يطلب إعانة سنوية أسوة بالمدارس الأخرى .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١١٩ - من عيسى عبده من كفر الشيخ غربية ، يطلب تحسين مرتب ولده محمود أنفدى عيسى عبده الكاتب المتدرب بسكرتيرية التعليم الخربوزة المعارف العمومية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٢١ - من علي حسن بخازن الترانة بمصر ، يطلب إقذافه من الرقعة لأن بعض الناس يقوم بالعمل على إعادته عن وظيفته من أجل زوجة له بينه وبينها نزاع .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عرضة رقم ١٢٢ - من حسن حمز وآخرين من أحوال علة أبو على القنطرة مركز المحلة الكبرى ، يطلبون عزل عمدتهم مصطفى البراوي وذلك لما ارتكبه من الجرائم التي حققتها نهاية المحلة الكبرى .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٢٣ - من محمد صالح الفيوي بالمقر رقم ٨ بالأقصى شارع أم الفلام بوسط الأهرام بمصر ، يطلب تحقيق مظالمه وإعادته إلى وظيفته الأولى وكل قلم الإسكندرية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٢٤ - من أحمد غلوش أفندي رئيس جمعية منع المسكرات يطلب تحريم المسكرات بالقطر المصري ويتخسر من قانون بهذا .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٢٥ - من محمد حسني عبد العظيم بمحافظة مصر وآخرين من موظفي الحكومة الحاصلين على شهادة البكالوريا وديبلوم التجارة المتوسطة يطلبون صرف تكملة ماهياتهم التي حرموا منها بمنحيتي الكادر الجديبتينهم قبل صدوره .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٢٦ - من عبد ربه عبد العزيز محمود وعامل تلفون بمكتب صحة مطا سابقا بمشاة مطا مركز بنى مزار ، يتخسر إعادته لوظيفته لأنه فصل في سنة ١٩٣٣ لأسباب سياسية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عرضة رقم ١٢٩ - من محمد رمضان وآخرين من أهالي المنشاة الجديدة مركز السلطة غربية ، يطلبون إلغاء الجوز الإدارية القديمة وتجديد بطلانها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٣٢ - من أحمد عثمان عبد اللطيف وآخرين من ناحية الطرابسة بنجع الجزيرة مديرية أسوان ، يتظلمون من أعمال الإرهاب التي يقوم بها عمدتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٣٣ - من محمد علي من ناحية جيمر مركز الدلتجات ، يطلب التصريح بمحاسب في التحقيق مع عمدة بلدهم بشأن شروعه في فسق بإكرامه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٣٤ - من عمر محمد حلال عمدة كوم النور وآخرين يطلبون زيادة حصص تلم القرآن بالمدارس الأولية والعمل على أن تكون الدراسة طيلة اليوم كما كان الحال كلفك من قبل .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٣٥ - من عبد السلام أحمد حسن وآخرين من مركز ملوى ، يطلبون إصلاح مسجد مصطفى كاشف القبل لإمكان إقامة الشعائر الدينية فيه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٥٦ - من محمد السيد نما وآخرين من تجار شين الكوم، يشكون من مقتل الماكولات بمدينة شين الكوم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عريضة رقم ١٥٧ - من أمين سليم الحاي وآخرين من بندر أبوب مديرة أسوط، يطالبون بإنشاء مستشفى قروي ببلدتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عريضة رقم ١٥٨ - من سيد زك وآخرين من موظفي مصلحة التفريقات ، يطالبون بتحسين حالهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٥٩ - من سيد عل حيان وآخرين من مزارعي نخس القضاة المحلة مركز اسنامديرة قما ، يطالبون إلغاء الاتفاق المبرم بين مصلحة المناجم وانلوجة ووز وشركاه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦٠ - من عبدالحمد أحمد علود وآخرين صيادي الأسماك طرف الشيخ أحمد محمد فياض بما يولي بويرسعيد، يتمسكون معاملتهم حسب الشروط المبرمة بين الحكومة والمتمرب .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦١ - من محمد محمد الزغيبي النشار من تبره مركز طلفا غربية ، يطلب إصلاح المساجد الكائنة ببلدته (تبره مركز طلفا) .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٦٢ - من أحمد العمري خليل وآخرين عمدة القضاة، يطالبون إصلاح الجامع الكائن ببلدتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٦٧ - من إبراهيم محمد فاد من أقال أبي الرش قبل مركز ومديرة أسوان، يطلب أن تدفع له الحكومة ثمن الأرض التي تزعت ملكيتها واستساب الفوائد القانونية عليها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦٨ - من أحمد إبراهيم الخطيب مغروس بالمدرسة الإلزامية بالإسماعية، يطلب إصنافه من ظلم وقع عليه بد قيمة الحية الذي خصم من مرتبه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف السورية .

عريضة رقم ١٦٩ - من نجيب شقرا بك الأكوكتو بمصر، يطلب مد خط حلوان إلى مركز الصف وكهربية لخط ومساعدة رجال الموسيقى المحترفين .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٣٧ - من الدكتور فريد فوزي من صفنا مركز السيلالين ، يشكو عدم وفرة المياه الكافية للزراعة والشرب ويطالب العمل على تجميعها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عريضة رقم ١٣٨ - من جعان جع من عريان على بصحراء سينا عن نفسه وبالنسبة من سلامة مسيب السعيي ، يتمسك فض النزاع القائم بينهما وبين عرب السواركة وإعطائه كل ذي حق حقه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤٣ - من حسين تيم بشارة الشيخ يوسف بأسوط، يشكو من أن البوليس هم قتله بدون مسوغ قانوني ويتمسك بإجراء تحقيق .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤٦ - من طلبة سالم وآخرين شيخ حارة بقسم المشية بالإسكندرية وفاق زملائه من مشايخ الحارات بالمدينة، يتمسكون صرف مكافأة لتساعدهم على القيام بأعمالهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤٧ - من عبد الحليم محمد معاون إدارة بمركز الزقازيق، يطلب ترقية إلى وظيفة مأمور أسوة بزملائه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٤٨ - من سعد فراج موظف بمصلحة خفر السواحل ومصادد الأسماك سابقا، يشكو من حرمانه من حق في معاشه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٤٩ - من عباس حلمي وآخرين من أولياء أمور طلبة مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة ، يتمسكون السماح لأبنائهم الدخول لامتثال الدور الثاني .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف السورية .

عريضة رقم ١٥٣ - من كامل طاهر الشريف وآخرين بمركز صفا مركز أورتيج يطالبون إرجاع وكالة العمدية إلى الشيخ أمين على طنطاوى .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٥٤ - من زكي تانوضروس الحاي بانجم ، يطلب ويط أنعم بسوهاج بواسطة . كوبري وذلك بتحمل أدوات كوبري نجح حادى القديم عند إزالته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .
عريضة رقم ١٥٥ - من عبد الميم إبراهيم وآخرين من سائق وقادى وإبورات الإسكندرية ، يشكون من ساملة البوليس لأحد زملائهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٨٢ - من عبد الملك فاكوس من أرباب المعاشات ومقيم بالمزمل رقم ٤٧ شارع الملكة نازلي بالجيزة بلد ، يطلب إنصافه من ظلم وقع عليه في العهد الماضي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٨٣ - من رضوان فرحات مندور وآخرين من أهالي ميت الخولي مؤمن مركز دكنس دقهلية ، يطلبون إصلاح مسجدهم وتعيين إمام لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٨٤ - من جبه بولس عبد الشهيد من النخيلة مركز أوتيج مديرية أسيوط ، يتشمس صرف ما يستحقه من الماش .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٨٥ - من عبد الحكيم علي محمد مدرس بمكتب المنفرد له سعد زغلول باشا الأولى ، يطلب إرجاع الإعانة المقررة سابقا للكتاب الإسلامية أو رد المكافأة لخفاند القران .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٨٨ - من أحمد أبوزيد صلاح بشارة المالقي رقم ١٠ بشراء ، يشكو من أن عبد العزيز القاضي بك انقم منزله وأخذ منه أوراقا ونقدوا ثم أقل وكيل النيابة منزله بالشمع الأحمر ومنعه من السخول فيه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفائية .

عرضة رقم ١٨٩ - من محمود إبراهيم وآخرين من أهالي منجيه مركز أسوان ، يطلبون رى أراضيهم من مشروع الآلات الزائرة الموجودة ببلدة المنصورة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عرضة رقم ١٩٢ - من عبد الفتاح السيد الشرفاوى وآخرين قضاة بإلجام الأحمدى بطنطا ، يتظلمون من أن لم يوفقا مرصودا عليهم أخذته وزارة الأوقاف وكذلك أوقاف أخرى لم يأخذوا من ربحها شيئا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٩٤ - من عبد الوهاب سيد فرح وآخرين من ناحية بقيا مركز بنى سويف ، يطلبون إصلاح مسجدهم وتعيين الموظفين اللازمين له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٩٥ - من محمد الحسيني إبراهيم سليمان من ناحية الففارية مركز بليس شرقية ، يشكون من سوء تصرف عمدة بلدتهم وعمله أعمالا غير قانونية لصالحه ويتشمس التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٧١ - من محمد عبد السلام البدوي وآخرين من أهالي ناحية قلب إبياد مركز كفر الزيات يطلبون ضم مسجد بلدتهم إلى وزارة الأوقاف وتعيين واعظ فيه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٧٢ - من عبد العظيم علام عمدة كوم الصايدة مركز بيا مديرية بنى سويف ، يطلب رفع الإيجار عن ٨٥ قنطارا من الأطنان المورجة من وزارة الأوقاف لأنها مستقمت وتول غير صالحة للزراعة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٧٤ - من محمد أحمد الخطيب من أهالي عزبة المنسة التابعة لناحية تيد مركز كفر الشيخ ، يشكون من شركة الاتحاد القصارى للمصرى من توقيع الجزاء الإدارى على الأطنان المشتراة منها والتي كان يدفع ثمنها بدون أخذ قسائم بالمبالغ التي كان يسدها ويطلب محاسبتها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٧٥ - من محمود إمام سيداحد وآخرين فرائى مدراس السويس الأولية الإزمية ، يطلبون تحسين حاتم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٧٦ - من أنيس عبد الملك وآخرين بقسم الإدارة بمديرية الجيزة ، يطلبون تفهيم من الكادر الكتابى إلى وظائف معلمين بالمدراس .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٧٧ - من عباس حلمى عبد العزيز كاتب مجلسوة الفنون والصناعات بمصر ومتشب بلجنة التحكيم الإزمية بمديرية الجيزة ، يشكو من الظلم الذى وقع عليه في العهد الماضي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٧٩ - من محمد بردان سالم وآخرين من أهالي الرابعين مركز كفر صفر شرقية ، يطلبون إصلاح مسجدهم على نفقة وزارة الأوقاف لأنهم فقراء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٨٠ - من حلمى محمد المسيرى وآخرين من أهالي نبوه مركز طلفا غربية ، يطلبون أن تيمهم وزارة الأوقاف قطعة أرض لبناء منازل لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٨١ - من محمد كامل وآخرين من الموظفين للمسيين بوزارة الأشغال ، يطلبون ترقيةهم إلى الدرجة السابعة رتبة ضلوة من أول أبريل سنة ١٩٣٦

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الوزارة أن فكرة الوزارة الأساسية هو تيسير العلاج وتوجيه عنايته إلى تعميم المستشفيات المركزية في جميع عواصم مراكز القطر ، ولما كانت البياط من المراكز المهمة فقد أودعت الوزارة الاعتماد اللازم لإنشاء مستشفى بها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إلا أنه لم يعتمد لعدم وجود المال اللازم وأن الوزارة ستعد برنامجاً خاصاً بتعميم المستشفيات في جميع مراكز القطر .

واللجنة توافق على إنشاء مستشفى في البياط وهي تشرف بعرض رأيها هذا على لجنة المجلس المقرر وترجو الموافقة عليه وإحالة إلى وزارة الصحة ما أغسطس سنة ١٩٣٦ رئيس اللجنة

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ
أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس المقرر ليقرّر إحالته إلى وزارة الصحة العمومية رجاء تنفيذ :

يبلغ عدد سكان مركز البياط التابع لمديرية البليدة أكثر من مائة وثمانين ألف نسمة .

هذا المركز خال من وجود مستشفى وإن مرضاه يزحون إلى المستشفيات الموجودة بمركز الصف وإلى مديرية بنى سويف .

وليس يخاف على حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ووزير الصحة ما في انتقال المرضى من بلد لآخر من الصعوبة والمشقة .

وقد يكون في هذا النقل خطر على صحة الأهلين إذا كان من بين المرضى من يحمل مرضاً معدياً .

لذلك أقترح إنشاء مستشفى بمركز البياط لما في ذلك من راحة السكان وتخفيف آلامهم وتحسين حالة الصحة العامة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

معدكم

عضو مجلس الشيوخ

عريضة رقم ١٩٦ - من سقى على حاد وآخرين خدعة مساجد بندر متوف التابعة لوزارة الأوقاف ، يطلبون تحسين حالم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٩٨ - من رزق تادوس كونستابل بمدينة النجوم يشكو من أن النيابة أخرجت عنه بعد دفع الكفالة إلا أن الإدارة قبضت عليه وحسبته بدون وجه حق ويستث من الظلم الذى حاق به .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٩٩ - من أحمد المشفى ناظر ومدروس وموظف بالوزارة سابقاً ، يشكو من حضرة عبد القادر زعفراندى المفتش بوزارة الداخلية لأنه أهانه ولم يراع آداب البياقة معه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠٠ - من أمين محمد عماره من كفر الباجور مركز متوف : يشكو من عمدة بلده ويطلب إيفائه من العمل حتى ينهى التحقيق ل الشكوى التى قدمها للنيابة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

ملحق رقم ٣٧

جلسة الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد مكرم بك بإنشاء مستشفى في مركز البياط

(المحرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد التلاوي سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة .
فبعد جلستها للتحقق في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد أبدى حضرة مندوب

ملحق رقم ٣٨

جلسة الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥

(١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسغرون باشا
بشأن مواعيد تحصيل الأموال الأميرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن اليل)

أحال المجلس بحسبته المنعقدة في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ إلى لجنة المالية الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسغرون باشا لإعادة النظر في تحديد أقساط الأموال ومواعيد دفعها وجاء العودة إلى ما كان متبنا قبل سنة ١٩٣٠

وقد تبين لجنة بعد البحث أن أول نظام بهذا المعنى قد وضع بالأمر السال الصادر في ٢٧/٢/١٨٨٠ الذي مدل بعد ذلك بأوامر مالية أخرى عدة سرات ثم استعاض عن هذه الطريقة التشريعية ، نظرا لما يتطلبه هذا التوزيع من مرونة ، بقرارات وزارية ابتداء من سنة ١٨٩٢ بعد الاستشارة الفعلية للسلطات المحلية وصارت الأمور على هذا الحال إلى أن روي في أوائل سنة ١٩٢٩ أن يحدد التوزيع قانون فصدر المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٢٩ في ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ مصادرا للأقساط ولمواعيد دفعها في مختلف نواحي القطر وقد راعى واضعه طبيعة هذا التوزيع من حيث رضوخها للتطورات الزراعية فنقل لوزير المالية في السادة الثانية منه أنه يحتل بقرار منه في المواعيد والمقادير لمدة مؤقتة لا تتجاوز ستين وفي جهة محددة بعد أخذ رأى مجلس المديرية المختصة .

ثم عدلت مواعيد ومقادير الأقساط بالمرسوم قانون رقم ٨ لسنة ١٩٣١ ثم عدلت كذلك بالمرسوم قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ وفي آخر سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٣٥ بتعديل مواعيد ومقادير الأقساط بعموم مديريات القطر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٦ وذلك بعد أخذ رأى مجالس المديرية نظرا لما ظهر من أن التعديلات السابقة لم تزل غير متفقة مع مواسم نضج المحاصيل الزراعية الرئيسية والتعديل الأخير هو المقدم عنه الاقتراح الحالي رغبة في تعديله .

هذا ويرغب الاحتياطات التي اتخذت ويرغب الأخذ بأراء مجالس المديرية فلم تفلح الحالة من شكوى على امتداد اللجنة أنها هي التي أتت الموضوع من جديد وصحت بصاحب الاقتراح إلى تقديم اقتراحه .

وقد قرر حضرة مندوب المالية أنه تجملت لمصلحة الأموال المقترحة شكاوى من جهات متصلة هي محل بحث الوزارة وعنايتها ودرسها لجعل مقادير الأقساط ومواعيدها مطابقة لمواعيد جني المحاصيل الرئيسية في كل ناحية من نواحي القطر .

وترى اللجنة بعد هذا البيان قبول الاقتراح وإحالة إلى وزارة المالية .

سأه عليه

قررت اللجنة بالإجماع قبول الاقتراح وإحالة إلى وزارة المالية لدراسته والنظر في تعديل مواعيد تحصيل الأموال ومقادير الأقساط وجعلها مطابقة لوقت ظهور المحصولات في كل مديرية ما

رئيس اللجنة بالنيابة
محمد محمد الشاوي

ملحق

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الكبير المحترم رئيس مجلس الشيخ

بعد الصحة والاحترام أرجو من مجلسكم الموقر قبول الاقتراح الآتي وإحالة إلى لجنة الاقتراحات تسمى حكومتكم الدستورية لملائة الأسباب المرفقة للفلاح وتخفيف عبء حله بكل الوسائل الممكنة وهو ما يوجب لها التناء والشكر على هذا الصنيع الجميل وبمجلسنا نطمح في حلها فنتطلب المزيد .

بأن نوجه التفات صاحب المال وزير المالية إلى المواعيد التي ستهاها الوزارات السابقة لحلها نظاما لتحصيل الأموال الأسمية التي خالفت للمواعيد المعمول بها من قبل لفرض المشار إليه وهي التي تجري عليها حكومتنا الحاضرة فيضطر للفلاح إلى بيع حاصلاته بأجس الأثمان لدفع الأموال متخادبا من إجراءات التجزؤ والبيع الجبري وما يقع ذلك من مصاريف وينشأ عن ذلك الضنط كثرة العرض بالسوق فتزل الأسعار كما هو حاصل الآن لأن نظام الحماية يخالف لمواعيد ضم المحاصيل .

لذلك ألا يرى المجلس أنه رحمة بالفلاح وظروفه يطلب من الحكومة إعادة النظر لتغيير النظام الحاضر والرجوع إلى ما كان جارا قبل سنة ١٩٣٠ حيث إنه في إجراءاته ما يوافق ظروفهم الحاصيل وحالة الفلاح . وهذا ما نطلب قبوله وإحالاته إلى لجنة الاقتراحات لبحثه ونقرر بما يناسب حالة المنتج وعدم إرفاقه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

ألكسان أبسغرون

عضو مجلس الشيخ

٢٢ ربه سنة ١٩٣٦

جدول

مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأحياء حسب المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٩ الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٢٩

مواعيد ومقادير الأقساط								نوع القسط	مديريات
توفير	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليه	يونيه	مايو	أبريل		
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط		
٨	١٠	—	—	٣	٣	—	—	عام	القليوبية
٤	١٤	—	—	—	٦	—	—	»	الشرقية
١٢	١٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الدقهلية
٦	١٢	—	—	٣	٣	—	—	عام	المنوفية
١٢	١٢	—	—	—	—	—	—	خاص	المنوفية
٨	٨	—	—	٤	٤	—	—	عام	الغربية
٨	٨	—	—	٤	٤	—	—	»	الغربية
١٢	١٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الجيزة
١٠	٨	—	—	٣	٣	—	—	عام	الجيزة
١٢	١٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الجيزة
—	—	—	—	١٢	١٢	—	—	»	الجيزة
—	٨	٨	—	—	٤	٤	—	عام	بنى سويف
—	٦	١٠	—	—	٤	٨	٨	صيفى	بنى سويف
—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	شتوى	الفيوم
—	٨	٨	—	—	٤	٤	—	عام	الفيوم
—	٨	٨	—	—	٤	٤	—	صيفى	المنيا
—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	شتوى	المنيا
—	—	٨	٨	—	٤	٤	—	صيفى	أسيوط
—	—	—	—	٥	٨	٨	٣	شتوى	أسيوط
—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	عام	جرجا
—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	»	قنا
—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	منطقة بحرية	أسوان
—	٦	٦	—	—	٦	٦	—	منطقة قيلية	أسوان
—	٢٤	—	—	—	—	—	—	منطقة الخزان	أسوان

(١) صدر قرار وزارى رقم ٨ لسنة ١٩٢٩ بتعديل مواعيد ومقادير أقساط مديرية جرجا لمدة ستين ابتداء من سنة ١٩٢٩ بكنية ٤ قرارات أبريل و ٨ قرارات مايو و ٤ قرارات يونيو و ٨ قرارات أغسطس .

(٢) صدر قرار وزارى رقم ١١ لسنة ١٩٢٩ بتعديل مواعيد ومقادير أقساط المنطقة الشوية بمديرية أسيوط ابتداء من سنة ١٩٢٩ لمدة ستين بكنية ٦ قرارات فى كل من شهور مايو ويونيه وأغسطس وسبتمبر .

مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٣١

بتعديل جدول مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأطنان ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣١

مديريات	نوع التقييم	فبراير	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
القلوبية	عام	—	—	—	٣	٣	—	—	٦	٨	٤
الشرقية	خاص	—	—	—	—	—	—	—	١٢	٨	٤
البحفيلية	عام	—	—	—	٣	٣	—	—	٦	٨	٤
المنوفية	عام	—	—	—	٣	٣	—	—	٦	٨	٤
الغربية	خاص	—	—	—	—	—	—	—	١٠	٨	١٠
البحيرة	عام	—	—	—	٣	٣	—	—	٨	٦	٤
البحيرة	خاص	—	—	—	—	—	—	—	١٢	٦	٦
الجيزة	عام	—	—	—	٦	١٢	—	—	٨	٤	—
(بنى سويف)											
منطقة غرب الينسى	خاص	—	—	٤	٤	—	٦	١٠	—	—	—
« شرق »	عام	—	—	٢	٣	—	—	٨	٨	٣	—
« النيل »	خاص	—	—	٦	٦	—	—	٦	٦	—	—
الفيوم	عام	—	—	٢	٤	—	—	٤	٨	٦	—
(المنيا)											
صفى	«	—	—	٢	٣	—	—	٨	٨	٣	—
شنتى	خاص	—	—	٤	٤	—	١٢	٤	—	—	—
أسيوط	صفى عام	—	—	٤	٤	—	—	٨	٨	—	—
« شنتى خاص »	«	—	—	٤	٤	—	٤	١٢	—	—	—
جرجا	عام	—	٤	٤	٤	٤	٤	٤	—	—	—
قنا	«	—	—	٤	٨	٨	٤	—	—	—	—
أسوان	(منطقة بحرية)	—	٤	٨	٨	٤	—	—	٦	—	—
« قيلة »	(«	—	—	٦	٦	—	—	—	٦	—	—
« الخزان »	(«	—	—	—	—	—	—	—	٢٤	—	—
السويس	عام	٨	—	—	٨	—	—	٨	—	—	—

(١) صدر قرار وزارى رقم ٣٤ بتعديل مواعيد ومقادير أقساط مديرية البحفيلية لمدة سنة ابتداء من سنة ١٩٣٢ :

عام	مايو	يونيه	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عام	٤	٤	٢	١٠	٤	—
خاص	—	—	٢	١٢	٦	٤

جدول

مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأطنان ابتداء من سنة ١٩٣٣ (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢)

مواعيد ومقادير الأقساط										نوع التقسيط	مديريات
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليه	يونيه	مايو	أبريل	فبراير		
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط		
٢	٤	٨	٢	—	٢	٤	٢	—	—	عام	القليوبية
٢	٤	٨	٢	—	٢	٤	٢	—	—	»	الشرقية
٢	١٠	١٠	٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الدقهلية
٢	٤	٨	٢	—	٢	٤	٢	—	—	عام	المنوفية
٢	١٠	١٠	٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الغربية
٢	٤	٨	٢	—	٢	٤	٢	—	—	عام	البحيرة
٢	٤	٨	٢	—	٢	٤	٢	—	—	»	الجيزة
٢	١٠	١٠	٢	—	—	—	—	—	—	خاص	الجيزة
٢	٤	٦	٤	—	٢	٤	٢	—	—	عام	بنى سويف
٢	٨	٨	٦	—	—	—	—	—	—	»	الفيوم
—	—	—	—	—	—	١٢	١٢	—	—	عام	المنيا
—	٤	٨	٤	—	٢	٤	٢	—	—	»	أسيوط
—	٢	٦	٦	٢	—	٢	٤	٨	٤	خاص	جرجا
—	—	٦	٦	٤	٢	٤	٢	—	—	عام	قنا
—	٢	٦	٦	٢	—	٢	٤	٨	٤	»	أسوان
—	—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	—	خاص لمصلحة	السويس
—	—	٢٤	—	—	—	—	—	—	—	الخزان	
—	—	—	٨	—	—	٨	—	—	٨	عام	

جدول

مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأطنان ابتداء من سنة ١٩٣٦ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٣٥ (المدرج بالعدد ٩٨ من الوقائع المصرية)

مواعيد ومقادير الأقساط										نوع التقسيط	مديريات
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليه	يونيه	مايو	أبريل	فبراير		
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط		
—	٨	٨	—	—	٣	٣	٢	—	—	عام	القليوبية
—	—	١٠	٦	—	—	٤	٤	—	—	»	الشرقية
—	—	١٢	٦	—	—	—	٦	—	—	»	المنيا
—	٤	١٦	٤	—	—	—	—	—	—	خاص	المنيا
٢	٢	٨	٤	—	٣	٥	—	—	—	عام	المنيا
—	٤	٨	٤	—	٣	٥	—	—	—	»	المنيا
—	١٠	١٢	٢	—	—	—	—	—	—	خاص	المنيا
—	—	—	٤	—	—	١٢	٤	—	٤	»	المنيا
—	—	—	٨	—	—	١٦	—	—	—	»	المنيا
—	٢	٨	٨	—	—	٣	٣	—	—	عام	المنيا
—	٤	١٢	٨	—	—	—	—	—	—	خاص	المنيا
—	—	—	—	—	—	١٢	١٢	—	—	»	المنيا
—	٢	٨	٨	—	٤	٢	—	—	—	عام	المنيا
—	٢	٢	٨	٤	—	٤	٤	—	—	»	المنيا
—	—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	—	خاص	المنيا
—	٢	٨	٦	—	—	٦	٢	—	—	عام	المنيا
—	٢	—	١٠	٤	—	٤	٤	—	—	»	المنيا
—	—	—	—	—	٤	٨	٨	٤	—	خاص	المنيا
—	—	٦	٦	—	—	—	٨	٤	—	عام	المنيا
—	—	—	٦	٦	—	—	٨	٤	—	خاص	المنيا
—	—	—	—	٨	—	٤	٨	٤	—	عام	المنيا
—	—	—	—	٤	٦	٨	٦	—	—	»	المنيا
—	—	٤	—	—	٨	٨	٤	—	—	»	المنيا
—	—	٦	—	—	٦	٦	٦	—	—	خاص	المنيا
—	—	—	—	٨	—	—	٨	—	٨	عام	المنيا

مادة ٢ — يتم التقسط مستحقا ابتداء من اليوم الأول من الشهر المحدد لسداده .

ملحق رقم ٣٩

خطاب وزير المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
عند تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب بجلسة الأربعاء ٨ يولييه سنة ١٩٣٦
والملذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن هذا المشروع^(١)

تمهيد

حضرات النواب المحترمين :

رأت الوزارة تمشيا مع أحسن التقاليد البرلمانية أن تمهد لمشروع الميزانية بخطاب يلقى به وزير المالية أمام البرلمان مينا فيه القواعد الاقتصادية العامة التي أقامت عليها الوزارة سياستها ، إلى جانب الوسائل المالية الخاصة التي وازنت بها ميزانيتها . وهي في ذلك إنما تسهل البرلمان مراقبته العليا على مالية الدولة وسياسة الوزارة في الشؤون الاقتصادية ، فينتج له أن يناقش في الميزانية نظاما ، لا أرقاما - أو بالأحرى - أن يناقش في الأرقام ما تتطوى عليه من دلالة اقتصادية ، أو سياسة مالية ، لا مجرد عملية حسابية .

الميزانيات البرلمانية والبيروقراطية

هذا ، ومن جهة أخرى ، فالتطور البرلماني في مصر قد ترتب عليه ، وتدرج معه ، تطور مقابل في نظام المال ونظام الميزانية نفسها ، بحيث أصبحت الميزانية برلمانية شعبية ، أكثر منها حكومية "بيروقراطية" . وليس في هذا التطور ما يدعو إلى السجب ، فالمشاهد والمعروف أن الميزانية التي تضعها وزارة برلمانية مستندة إلى نظام شعبي ديمقراطي تختلف في اتجاهها ومراميها عن الميزانية التي تضعها حكومة غير برلمانية مستندة إلى نظام حكومي محض أو "بيروقراطي" - وهو اختلاف يرجع إلى طبيعة تكوين كل من الحكومتين ، فالحكومات غير البرلمانية تتوخى بطبيعة الحال في ميزانيتها تعزيز الأداء الحكومية التي منها نشأت واليها تستند ، ولذلك توجه جل اهتمامها إلى إيجاد المال اللازم في ميزانيتها لتحسين حالة هذا الفريق أو ذاك من الموظفين ، وإذا ما أنشأت منشآت جديدة لمصلحة الشعب في مجموعه راحت تخصص الاعتمادات الطائلة لخلق جيش جديد من الموظفين ، فهي إذن تنظر أولا وبالذات إلى مصلحة الأداء الحكومية البيروقراطية ، ثم إذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب - ولست أنكر أنها قد تفعل - فإنما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين .

ذلك هو السبب - إن لم يكن كله فيهضه - في تزايد هذا الجيش المرمم من الموظفين عاما بعد عام وفي تضخم مرتبات الموظفين وتكاليف الوظائف إلى حد كادت تنوء به ميزانية الدولة - ومن ثم كان استمرار الحكم البيروقراطي في البلاد زمنا طويلا هو العامل الأكبر في استقرار ما يماثيه الفلاح من عصر وشقاء رغم تهتم البلاد ويسرها .

(١) قد رُفع الخطاب والملذكرة على حضرات أعضاء مجلس الشيوخ مع مشروع الميزانية -

ولقد كان من نتائج هذه الخلطة المطردة التي اتجهت بها الحكومات غير البرلمانية في مد حاجات القلة الحاكمة على حساب الكثرة المحكومة أننا كدنا نشاهد في البلاد أرستقراطية جديدة هي "أرستقراطية الوظيفية". وأصبحتنا وإننا بالفولوق بين خاصتنا وعامتنا متحد وتنشعب حتى خيف منها على كياننا الاجتماعي واقتصادنا الوطني .

بيد أنه الآن أراد بالبلاد خيراً، فبعاً لما من الحكم الدستوري متقدماً من مساوئ الحكم غير الدستوري، وملاذ من أخطاره ومزلقه، فإن قامت الحياة البرلمانية وثبتت أقدامها في البلاد، حتى رأينا البرلمانات المتعاقبة والوزارات المستندة إليها تشدد الإصلاح وتصوغ له البرامج والميزانيات على أساس مصلحة الشعب أولاً وقبل كل شيء، مدفوعة إلى ذلك بدوافع من تشاتها، وطاقتها، ومصطنعتها، ولا عجب، فإنها إنما تخدم الشعب لأنها منه تهيء، وعليه تعتمد، وإليه ترقى .

ولقد كان للنظام البرلماني أثره الحاسم في ميزانية الدولة، في الشكل وفي الجوهر معاً، فقد تطورت الميزانية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياسة الدولة، وأصبح خطاب الميزانية جزءاً متماً لخطاب البرش — من غير ما فارق بينهما إلا أن هذا يشمل الإصلاح من نواحيه العامة المختلفة، وذلك ينظر إليه من ناحيته الاقتصادية .

ولكن إذا كانت الميزانيات البرلمانية تتصرف بمجموعة سياسة أو جزءاً من سياسة، فما هو نوع هذه السياسة في مصر؟ وفي عبارة أخرى هل كانت للوزارات البرلمانية في مصر سياسة اقتصادية في ميزانياتها من مثل النوع المألوف لدى الأمم الأخرى — كسياسة المحافظين، أو الاشتراكيين، أو الأحرار الخ.؟ لا جدال في أن الوزارات البرلمانية في مصر لم يكن لها على اختلاف مناحيها سياسة من هذا النوع في ميزانياتها، بل انفتحت هذه الميزانيات على فكرة أساسية واحدة وهي أنها جميعها ميزانيات شعبية ديمقراطية بينا الميزانيات السابقة عليها كانت أكثرها حكومية لتخدمة الأداة الليبروقراطية .

ولو أُنفي في حاجة إلى التذليل على ما تقدم لكان الدليل الحاسم هو أنه مرة بمحضتها الميزانية أمام البرلمان ألا وكان محور البحث والنقاش مسؤولين خطيرين : — ماذا عملت أو ستعمل الوزارة لمصلحة الشعب في مجموعته (من فلاحيه وعملائه وصنّاعه وتجّاره) ؟ — وماذا عملت أو ستعمل لتخفيض اعتيادات الوظائف وتخفيف أعبائها عن عاتق المواطنين ؟ ؟

سؤالان يتبددان منذ أن أنشئ البرلمان في سنة ١٩٢٤ حتى الآن ؟ فهل كان تريدهما أنزلهما المصادفة ؟ أم هل هو رد الفعل الطبيعي الذي يترتب على الاستئثار من النظام الليبروقراطي أو الحكومي المحض إلى النظام البرلماني .

لا شك في أنه نتيجة لرد فعل أو تطور طبيعي من النظام الحكومي المحض إلى النظام البرلماني، وفي رأي أن هذا التطور يدل الدلالة كلها على نجاح النظام البرلماني في مصر وعلى أن الفكرة الديمقراطية لقيت في نفوس المصريين استعداداً واستمثاراً . لما كان من المأمول، ولا من المعقول، أن يصطبغ البرلمان المصري في أوائل عهده بصبغة اشتراكية أو محافظة أو حرة، — ولو أنه قبل لكان تطوره صناعياً — ولكن الطبيعي والمنطوق أن تكون نزعته شعبية غير حكومية وأن تظهر هذه النزعة بليّة، قوية، في برنامج الحكومة وفي ميزانية الدولة .

خفوا مثلاً، يا حضرات التواب المحترمين، الميزانية الحالية التي تتشرف بتقدمها إليكم، فنيا الدليل قائم على ما وقع من رد فعل طبيعي مشروع ضد استعمال السلطة والمزايا الحكومية على حساب المرافق الشعبية، ولعل أبرز مثال نذكره في هذا الصدد هو أن الوزارة الحالية ألغت ضريبة الخلف في القرى ورفعت أعباء أخرى عن عاتق الفلاحين والشعب، في الوقت الذي خفضت فيه عقاقب الوظائف تخفيضاً جدياً سواء في المراتب المملوكية أو في المصالح الحكومية، كما سيأتي البيان فيما بعد .

بيد أني أقف هنا لحظة على أن أزيل وهما ، كاد يصبح في الأذهان حكما ، فقد يؤخذ ما ذكرنا عن اتجاهات البرلمان وما يتردد في بعض أوساط الموظفين أن الحياة البرلمانية تتطوى على روح عدائية الموظفين ، ولكنه استنتاج خاطئ لا يبرره من الواقع شيء ، فالبرلمان إنما يعمل ضد الإسراف في الوظائف والتوظيف دون أن يكون له انجساء ما ضد الموظفين أنفسهم ، إذ الموظفون ليسوا إلا فريقا من الشعب - وفريقا له وزنه الاجتماعي والاقتصادي - وعمل الحكومة أن ترى مصالحهم كما ترى مصالح غيرهم من أبناء الشعب ، وإن كان هناك ظور في تعيينهم أو في مرتبتهم فقد ترتب على هذا التلوأمر واقع هو أن الموظفين أصبحوا ركنا هاما من بنائنا الاقتصادي ، ولئلك وجب أن يكون كل تخفيض في اعتادات الوظائف بعيدا عن التلو بحيث لا يمس الحقوق المكتسبة ، ومن الهدم بحيث لا تهرزع أركان بنائنا الاقتصادي .

ولكن ، من ناحية أخرى ، يجب أن يسأل بكل حزم ما تشاهده في اعتادات الموظفين من إسراف خطير في تكاليف الوظيفة ، ومن هتاف متزايد في عدد الموظفين ودرجاتهم ، وسنين لحضراتكم فيما يكيف أمكننا في محاولتنا الأولى أن نجوع بين هذين الفرضين المتباينين : فلا نعلم الموظفين باعتبار أنهم من أفراد الشعب وعنصر من عناصر ثروته ، ولا نعلم الشعب بحيث نضع حدا لتلك الوضع المهيمن الذي جعل من الشعب خادما للأداة الحكومية التي وجدت لخدمته .

نأتي الآن إلى بحث مشروع الميزانية لهذا العام وما يتصل به من بحث مالية البلاد وسياسة الوزارة بصيدها ، ولعله يكون من المفيد أن قسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية تتفرع عنها أبواب حتى :

(القسم الأول) مشروع الميزانية وما تضمنته من تعديلات جوهرية .

(القسم الثاني) نظرة عامة إلى مالية البلاد وسياسة الوزارة بشأنها .

(القسم الثالث) مشكلة الديون المقارية ، ومسألة التسليف الزراعي والصناعي .



القسم الأول

مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وما تضمنته من تعديلات جوهرية

مشروع الميزانية الأصلي

حدث ماوالت الوزارة الحالية الحكم في شهر مايو وجدت أمامها مشروعا ميزانية العملة عن عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فثرت فيه الإيرادات بمبلغ ٣٤,٣٤٦,٠٠٠ جنيه وللصروفات بمبلغ ٣٦,٣٤٦,٠٠٠ جنيه .

وقد أشار هذا المشروع إلى ما هتلك من زيادة في الإيرادات والمصرفوات عن ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وأبان مقدار هذه الزيادة وأسبابها على الوجه الآتي :

مشروع الميزانية المعلن

الإيرادات = ٣٥,١٤٧,٥٠٠ جنيه

المصروفات = ٣٥,١٤٧,٥٠٠

وبمقارنة هذين الرقمين بالمشروع الأصلي نجد كما ذكرنا من قبل أن :

الإيرادات = ٣٤,٣٤٦,٠٠٠ جنيه

المصروفات = ٣٦,٣٤٦,٠٠٠

أى أن عجز الإيرادات عن المصروفات بلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في المشروع المذكور .

وبمقارنة هذه التقديرات بميزانية السنة الماضية نجد أن :

الإيرادات = ٣٢,٨٤٦,٠٠٠ جنيه

المصروفات = ٣٢,٨٤٦,٠٠٠

يسان مظهره أرقام جامعة ، ومؤداه نتائج خطية .

فأول ما يلتفت النظر أن المصروفات حسب تقدير مشروع الميزانية الأصل تزيد على المصروفات كما تفرزت في ميزانية السنة الماضية (سنة ١٩٣٥) بمبلغ جسم هو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات (٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه)، بل وتزد على مصروفات سنة ١٩٣٤ بمبلغ ٤,٧٤٥,٧٤٨ جنيه - ومعنى ذلك أن المصروفات مهما كانت المبررات لها لا تزال في صعود مطرد ولا يعلم إلا الله عند أى حد تقف إذا لم تهتم الحكومة بحصرها في أضيق حدودها .

أكثر من ذلك وأشد خطرا ، أن تزيد المصروفات حسب تقدير المشروع الأصلي على الإيرادات بمبلغ مليونين من الجنيهات ، ... ولما كانت الإيرادات في بلادنا عمدة بطبيعتها وليس لها من المرونة ما للإيرادات في البلاد الأخرى فليس من الميسور أن يزد الدخل بنسبة الزيادة في الخرج ، ومن ثم قد تقع الحوة بين الدخل والخرج على توالى السنين ، فيستفد العجز الواقع والمتنظر كل ما لدينا من مال مقنر !

الموازنة المالية

كانت مهمة شاقة ، إذن ، تلك التى واجهتنا ، فقد كان علينا أن نوازن الميزانية رغم الصعوبات التى كانت موجودة ، واتى أوجدناها لأقنصنا في سبيل تحقيق برنامجنا ، وإليك بعض هذه الصعوبات :

أولا - وجود عجز في المشروع الأصلي بلغ كما ذكرنا مليوني جنيه ، وهو عجز لا يستهان به في ميزانية فنذر الدخل فيها بما لا يزيد كثيرا على ٣٤ مليون جنيه .

وقد كان علينا أن نستطيع هذا المبلغ من غير أن نلجأ إلى الاحتياطي .

ثانيا - إلغاء ضريبة الخمر في القرى وما في حكمها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ وقد ترتب على ذلك تخفيض مبلغ ستمائة ألف جنيه (٦٠٠,٠٠٠ جنيه) من الإيرادات .

إذن هو قصص جديد في الإيرادات وجب أن نجد ما يمدد ، فوق عجز المليونين !

ثالثاً - إنشاء ريم السبعة الإنشائي والفسى المستقطع من المباحيات والأجور التي لا تتجاوز عشرة جنات ، وتغنيضه إلى النصف من المباحيات التي تتراوح بين عشرة جنات وعشرين جنة ، وذلك اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد ترتب على هذا تخفيض آخر في الإيرادات بلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه ، وأصبح من واجبتنا إعداد المال اللازم لسد هذا النقص الجديد .

رابعاً - رفع امتداد المرافق القروية من ٢٤٥,٠٠٠ جنيه إلى أكثر من نصف مليون جنيه (٥١٠,٠٠٠ جنيه) ، للصرف منه على إقامة قرى نموذجية وإنشاء محطات المياه الصالحة للشرب ، وفي عبارة أخرى فقد زادت مصاريف المشروع ٢٦٥,٠٠٠ جنيه ، يقابلها بطبيعة الحال نقص معادل في الإيرادات .

خامساً - إقامة مجموعة محمية لمعالجة الفقراء من غنط الأمراض في حي بولاق ، وتعميم وسائل التطبيب في الأحياء الفقيرة من المحدث - وتكاليف هذا المشروع فُترت بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه وجب علينا إعدادها .

سادساً - زيادة امتداد صيانة جسور النيل والحياض بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه لمواجهة الفيضانات المترتبة على ما أظنته الحكومة في خطاب العرش من إنشاء العوية والسفيرة - مع العلم بأن هذا الاعتماد فيه الكفاية إذا جاء التقيض مادياً ، أما إذا جاء عالياً فالفيضانات اللازمة تختلف بحسب الحالة ويمكن عندئذ معالجة الأمر بفتح اعتماد إضافي .

سابعاً - زيادة بمبلغ ١٥٣,٣٠٠ جنيه في اعتمادات مصلحة الري لمواجهة المشروعات التي أشير إليها في خطاب العرش وهي البدء في دراسة وتنفيذ قنطرة أساطع لعميم الري الصيني بمديرية قنا ، والبدء في دراسة وتنفيذ مشروع توصيل النيل بوادي الريان ، والبدء في إنشاء محطتين لتندية الأراضي الصيفية في شمال الدلتا بالمياه الحمره المحملة بالطمى ، والتوسع في تحويل حياض الجزيرة ، والتوسع في تحسين الصرف بمصر الوسطى ، والتوسع في تحسين الري والصرف بالوجه البحري ، وتعديل وتغطية جسر الازهرية .

اعتاد في الواقع صيرر بالنسبة لهذا الإصلاح الخطير ، ولكنه اعتماد يتأخر المائة والخمسين ألفاً من الجنيئات ويجب أن نجد له مقابلاً في الإيرادات .

ثامناً - اعتماد آخر لتجديد ٣,٠٠٠ بنديقية من أسلحة الجيش ، ومقداره ٢٥,٧١٣ جنينا .

تاسعاً - إقامة تماثيل للزم الخالد الدكتور سعد زغلول في مدينتي القاهرة والإسكندرية تنفيذاً لقرار البرلمان وتحقيقاً لرغبة الأمة - وقد أدرج لها اعتماد بمبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه .

عاشراً - اعتماد جديد بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لمصاريف تجديد الأراضي الحكومية التي ستوزع على الزراعة .

إحدى عشر - اعتماد بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه لتوسيع معمل السيوم إلى الحد الذي يفي بمصلحة البلاد .

اثني عشر - اعتماد آخر بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه لرفع اعتماد الاشتراك في مرض باريس ليكون نميل مصرفيه لانتها بمكائتها .

وأخيراً - اعتمادات .بلغ ٧٢,٧٤٠ جنها اقترها مجلس الوزراء السابق بعد إعداد مشروع الميزانية ولا متلوعة من إدراجها فيه :

عما تقدم نرى أن مشروعات الوزارة الحسالية التي اقتضت تخفيضها في الإيرادات أو زيادة في المصاريف قد بلغ مجموع المخصص لها في مشروع الميزانية الممثل مبلغ ١,٣٥١,٧٥٣ جنيهاً - فإذا أضيف هذا المبلغ إلى مبلغ العجز في الميزانية الأصلية ، ومقداره مليوناً جنيهاً بلغ مجموع العجز - أو بالأحرى مجموع الاعتادات اللازم توفيقها - مبلغ ٣,٣٥١,٧٥٣ جنيهاً !

كيف السبيل إلى هذا المبلغ الطائل ؟ وكيف تكون الموازنة وقد اختلت لعجز مليوني جنيه ، فما بالك والعجز ناهض حوالى الثلاثة الملايين ونصف المليون ؟

هل تنسحب إلى الاحتياطي فوق التجاه الوزارة السابقة إليه ؟ ؟ كلا ، فإن كل مطعنا أن نسد العجز كله من غير مساس بالاحتياطي - ولقد حقق الله لنا هذا المطمع المشروع فوازناً الميزانية ، ولم نمس الاحتياطي في شيء ، وزدنا على المشروع الأصل المبالغ الطائلة التي اقتضتها مشروعاتنا ، ومع ذلك كله خفضنا المصروفات في مشروعنا عن المصروفات في المشروع الأصل بمبلغ جسم هو ١,١٩٨,٥٠٠ جنيه (إذ بلغت المصروفات المقدرة في مشروعات الممثل ٣,٥١٤,٧٥٣ جنيه وبلغت في المشروع الأصل ٣٩,٣٤٦,٠٠٠ جنيه) .

تلك نتيجة جميلة ولا ريب ، ولكن جمالها في بساطتها ... فلكي نصل إلى ملائمة العجز الأصل من جهة ، ونذهب المسأل لمواجهة الإصلاحات والمشروعات العديدة من جهة أخرى ، كان من المتعين علينا أن نتبع تلك القاعدة الذهبية - التي تنطوي عليها ميزانيات الأمم والأفراد على السواء - وهي العمل على تخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات ! .. أو بل حد ما جاء في خطاب العرش "توحي الاقتصاد الشديد بحذف كل ما هو كجلى من أوجه الصرف وتوفير الإيراد باستتباط كل ما هو محتمل من موارد الدخل " .

على هذا الأساس أمكننا - ولو بعد جهد - أن نصل إلى التوازن الثاني في مشروع ميزانيتنا ، وذلك على الوجه الآتى :

جنيه

تخفيض في المصروفات ١,١٩٨,٥٠٠

زيادة في الإيرادات ٨٠١,٥٠٠

٢,٠٠٠,٠٠٠

وبما أن هذا التوازن ليس مجرد عملية حسابية ، بل ينطوى على المبادئ الأساسية لسياسة الوزارة المسالية وانجهاهاها الاقتصادية - بل والاجتماعية - وجب علينا أن نبين في شيء من التفصيل :

(أ) سياسة الوزارة في تخفيض المصروفات .

(ب) سياسة الوزارة في استتباط الإيرادات .

(ج) سياسة الوزارة بصدد الاحتياطي .

(١) سياسة الوزارة في تخفيض المصروفات

لم تتوخ الوزارة في اقتصاد النفقات سياسة التخفيض لمجرد التخفيض — أتى وجدت إليه سبيلًا — فقد يكون في مثل هذا التخفيض تعطيل لعمل ، أو تضييع لفرصة ، أو تهطيط للجهد ، ومن ثم نبينا سياستنا في التخفيض على أسس ثلاثة :

أولاً — حذف كل ما هو كلال أو فصد به إلى الترف والنفخنة — لأن كل قرش يصرف في هذا السبيل إنما هو بمثابة حرمان الجائع من لقمة ، لكن يزيد النهم تحمة على تحمة ... وفي ذلك ، كما ترون ، ضرر عائد على الفريقين !

ثانياً — تقديم الضروري على اللذائف أو الاستعاضة عن النافع بالأضع — وفي ذلك احترام للقاعدة الاقتصادية الصحيحة وهي ألا تأخذ الدولة قرشاً من جيب المولى إلا لعمل ضروري ، أما إذا توخت مجرد اللع فاقترش في جيب صاحبه أنفع له وللدولة ، لأنه في يده أيسر استغلالاً ، أو على الأقل فهو به أهدأ حالاً ، والثروة الحقيقية للدولة ليست ثروة الحكومة بل الثروة المركزة في الأفراد .

وقد يكون الشيء نافعاً اليوم وضرورياً غداً ، والعكس في العكس ، ولذلك ترون أننا في تخفيضاتنا أحرصنا للعام المقبل بعض المباني التي لا نلجئنا إليها ضرورة في الوقت الحاضر ، بينما استمضنا منها باحتياجات كبيرة لشؤون الرى والزراعة — وهي احتياجات متجهة إلى جانب أنها ضرورية — وكذلك الحال في احتياجات الشؤون القروية التي دعت إليها الحاجة الصحية والاجتماعية والتي ما كان يسوغ لهكومات السابقة أن تضعها في المرتبة الثانية .

ثالثاً — تجنب النلوا أو العطفرة في التخفيض ، حتى لا يتربناؤنا الاقتصادى بإجراء عفيف مهما كان مفيداً — والقاعدة السامة في كل إصلاح اقتصادى أن تعتبر البلاد كأنها سرق مالى كبير ، والاسواق كما تملبون حساسة لكل تغير .

رابعاً — احترام الحقوق المكتسبة ، ومراعاة التقاليد المحلية بقدر الطاقة .

تكم هي القواعد العامة ، وإلى حضراتكم الأمثلة على تطبيقها ، وسنذكر منها ثلاثة من أختها بروزا ، وهي :

- ١ — التخفيضات في السراى الملكية .
- ٢ — التخفيضات بالنسبة للوظفين عامة .
- ٣ — التخفيضات في بعض المصالح الحكومية خاصة .

١ — التخفيضات في السراى الملكية

بلغت احتياجات ديوان جلالة الملك في مشروع الميزانية الأصل ٦٤٠,٣٦٤ جنيناً وقد خفضت في مشروع ميزانيتها للملئ إلى ٤٢٥,٧٣٣ جنيناً أى أن مبلغ التخفيض بلغ ٢١٤,٦٣١ جنيناً أو أكثر من ثلث الاعتماد الأصل ، وهو تخفيض كبير في مئة ، فضلاً عن مئة .

وإذا كانت الوزارة قد وقتت إلى هذه النتيجة الحاسمة فاقضيل الأول طائد إلى ديمقراطية ملكها الفاروق الحبيب الذى بادل الديمقراطية المصرية رغبته الصادقة في تخفيض ما يمكن تخفيضه من المصروفات ، فأبدي كما تملون إرادته السامية في أن يخفض البرلمان خصصاته بمبلغ خمسين ألف جنيه ، وكذلك كان لتخفيضات الأحرى وقع كريم في نفسه كما سترون .

وأرى من واجبي أن أشيد هنا بفضل مجلس الوصاية العظيم على البلاد ، فقد كان أصحاب السمو الملكي والمقام الرفيع رئيس وعضوا مجلس الوصاية سابقين إلى تحقيق مصلحة الأمة ، توافقين إلى تسهيل مهمة الحكومة مما كان لأثره الحاسم في تخفيض مصاريف السراى الملكية ومراتبها بمقدار كبير بلغ ١٤٢,٣١٣ جنيها هذا فضلا عن مبلغ ٢١,٥١٢ جنيها خفض من مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي .

ولمك أن توافقون الوزارة إذا رُفعت باسمكم واسمها أصدق عبارات الإخلاص والوفاء بالجميل لحضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب وللمجلس الوصاية الموقر .

ولكن تبيينوا حضراتكم مدى التعديلات التي أدخلت على ميزانية السراى الملكية ، وما لها من أهمية خاصة فوق أهميتها المالية ، فاني سأسرد عليكم ما أمكنني حصره من هذه التعديلات والتخفيضات :

أولا - انضمت الوزارة مع مجلس الوصاية على تحقيق رغبة ندية للبرلمان وهي إلغاء قسم مبانى السرايات الملكية وهمل اعتياداتها إلى ميزانية مصلحة المبانى بوزارة الأشغال لكي تتولى أعمال البناء من صيانة وإنشاء بمرمتها تحت مسؤولية الوزير وتمت مراقبة البرلمان ، وقد نفذ الإلغاء والقيل فعلا في مشروع ميزانيتنا الحالية .

ثانيا - رُفعت الحكومة راجعا إلى مجلس الوصاية في أن يحصل جلالة الملك مصاريف سراى القبة والمتعة اللتين يسكنهما جلالتة ، وتقدر هذه المصاريف بمبلغ يتراوح من ١٥ ألف جنيه إلى ٢٠ ألف جنيه سنويا ، وقد قبل مجلس الوصاية هذا الإجراء على أن يحصل جلالة الملك تلك المصاريف بعد بلوغه سن الرشد ، ولما علم جلالة الملك بهذه الرغبة من قبل الحكومة ففضل حفظه الله فأرسل الخطاب الكريم الآتي نصه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة :

عزيزى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

بما أننا نبنى تخفيف أعباء ميزانية الدولة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا لذلك اقتضت ائرادتنا أن تساهم نظارة خاصتنا بتسبب في مصروفات إدارة القصور الملكية بإبدل ما يصرف على إدارة قصرى القبة والمتعة ، ويقدر بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، بإبدل إلى المقدار الذى يصرف بالفعل في هذا الباب ، على أن يكون ذلك ابتداء من اليوم الثلاثين من شهر يولييه سنة ١٩٣٧ ، وهو اليوم الذى تصبح فيه مخصصاتنا خالصة لنا .

واقف نسال أن يوفقنا إلى ما فيه خير أمنا المحيطة ورفعة وطننا العزيز

مديرى داس هين ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٥ (٢٥ هـ سنة ١٩٣٦) .

فاروق

ولا شك أن ما أبدىتموه حضراتكم من استعسان لهذه الخطوة المباركة إنما هو عريون الشكر والولاء لصاحب العرش الكريم .

ثالثا - إلغاء الاعتيادات المخصصة لإعادة بناء قشلاقات واصطبلات الخرس في طابئين ورأس العين ، وقد خصص لهذه المبانى مبلغ كبير يقدر بحوالى مائة وخمسين ألف جنيه مصرى ، وشرع فعلا في توزيع ملكية بعض الأراضى بمصر بحوزة سراى طابئين لهذا الغرض . ولكن الوزارة رأيت أن الاتفاق على مشروعات لا تنهض لإصلاح ولا تدعو إليها ضرورة ماسة إنما هو مظهر من مظاهر البذخ ، ولأنك قوتت إلغاء الاعتادين رغم البدء بترج ملكية بعض الأراضى ، وحذفت من مشروع الميزانية الأصل مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه المخصص فيها لحدم وإعادة بناء قشلاق الخرس السوارى للملكى في طابئين وبمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه الذى خصص للبناء هذا العام في رأس العين .

وكذلك حذفت الوزارة مبلغاً آخرق مشروع الميزانية الأصلية خصص لأعمال بناء جديدة في السرايات وقدر بتلايين ألفاً من الجنيهات ، وسدفت أيضاً مبلغاً كبيراً لشراء موبيلات بحيث بلغ مقدار الوفرة في الأعمال الجديدة مبلغ ٤٧,٧٨٠ جنيهاً ، ومن جهة أخرى خفضت المصاريف العمومية للديوان الملكي بمبلغ ٢٨,١٠٥ جنيهاً .
 راجعاً — إلغاء وظائف كبرى في الديوان الملكي وتخفيض مرتبات كثيرة من الوظائف الكبيرة من غير مساس بالحقوق المكتسبة لشاغلها إذا كانت مشغولة .

ولعل هذا الإجراء هو أهم التعديلات خطورة ، وأكثرها دلالة ، فهو يدل على الخطة التي تستهدفها الوزارة في المصالح الحكومية الأخرى ، وإنا كنا قد بدأنا بموظفي الديوان الملكي فالفضل في ذلك نائب لوطية مجلس الوصاية الموقر وغيره العظيمة على مصالح البلاد ، فقد وافق المجلس الحكومة على خطة الاقتصاد في شؤون الموظفين بل شخصها على تجميعها .

والى حضراتكم ما تم الاتفاق عليه وأدرج فعلاً في مشروع ميزانيتها الممثل :
 فن الوظائف التي أنشأناها أهمها وظيفة "وكيل الديوان الملكي" قد أنشئت أصلاً والتي مربوطها في الميزانية وقدره ١,٧٠٠ جنيهاً ، وأنشئت كذلك الوظائف المهمة الآتية وحذف مربوطها وهي :

المربوط	الوظيفة
٩١٢	حذف وظيفة الأمين الثالث (وهي من الدرجة الثانية) .
٩١٢	» » » بائعهندس السرايات (» ») .
٧٨٠	» » » قائمقام بحرية جلالة الملك .
٥٨٨	» » » مساعد سكرتير التشريعات (من الدرجة الرابعة) .
٥٨٨	» » » مقدم درجة رابعة .
٥٨٨	» » » مهندس درجة رابعة في بحرية جلالاته .
٥٤٠	» » » بكباشى بحرية جلالاته .
٤٢٠	» » » صاغ » » .
٤٢٠	» » » صاغ موسيقى السورارى .
٣٧٥	» » » سكرتير ثانى الديوان من الدرجة الخامسة .
٢٨٨	» » » تقنواغنى لاسلكى من الدرجة السادسة .
٢٨٨	» » » كهربائى من الدرجة السادسة .
٢٦٤	» » » أمين الخازن .
١٨٦	» » » مساعد كهربائى من الدرجة السابعة .
١٨٦	» » » صيدلى » » .
١٦٨	» » » يوزباشى بالبحرية .
٦٤٨	» » » وظيفة لأهوار بالحرس السيادية .

١٧٥٢ إلغاء وظائف عديدة لكعبة وغزنجية وبحارة وخدمة خارج هيئة العمال الخ .

هذا فيما يخص الوظائف التي ألغيت ، أما الوظائف التي خفضت فلا تمل أهمية عن إحداثها ، وإلى حضراتكم
بعضها ، وفي مقدمتها الوظيفتان العاليتان لرئيس الديوان الملكي وكبير الأمراء :

مبلغ هجري	الوظيفة
٥٠٠	رئيس الديوان الملكي (خفض مرتبه إلى ٢,٠٠٠ جنيه سنوياً بدلاً من ٢,٥٠٠ جنيه) .
٥٠٠	كبير الأمراء (خفض مرتبه كذلك إلى ٢,٠٠٠ جنيه) .
١٠٠	سكرير جلالة الملك (خفض رطب الوظيفة إلى درجة مدير عام بمبلغ ١,٥٠٠ جنيه)
٤٩٠	الأمين الأول — تخفيض دوجته من مربوط ثابت ١,٦٠٠ جنيه إلى الدرجة الأولى (ج) .
١٩٨	تخفيض درجة الأمين الثاني من الأولى (ج) إلى الثانية .
١٥٦	إعادة وظيفة الأمين الرابع إلى الدرجة الرابعة بدلاً من الثالثة مع جعل لقبه الأمين الثالث .
١٩٨	تخفيض درجة مدير الإدارة العربية من الأولى (ج) إلى الثانية .
١٩٨	تخفيض درجة مدير الإدارة الإنجيرية من الأولى (ج) إلى الثانية .
١٦٨	تخفيض درجة مدير المكبة من الثانية إلى الثالثة .
٣٤٨	استبدال وظيفة حكيمباشي من الدرجة الرابعة بطبيب يوزباشي .
٤٨٧	تخفيض أجور معلمى الموسيقى باليالة .

هذا فضلاً عن تخفيض مرتبات ضباط وأفراد وضمة الخ .

وقد بلغ مجموع التخفيضات لحذف وتخفيض الوظائف سابعة الذكر مبلغ ١٦,٤١٨ جنياً ، وهو وفور عظيم في باب
يسر تقرير رأى وفريقه ، هو باب المساهمات والأجور والمرتبات (الباب الأول) .

تلك أمثلة على التخفيضات والتدريجات الهامة التي أدخلت على ميزانية الديوان الملكي ، وسيوزع على حضراتكم
مشروع الميزانية الممثل وفيه بقية التفاصيل والأرقام .

٢ — سياسة الوزارة بإزاء الموظفين عامة

أشركنا في كلمتنا التمهيدية إلى الاعتبارات الاجتماعية التي بنت عليها الوزارة سياستها نحو الموظفين ، وإذا ترجعنا
هذه الاعتبارات الاجتماعية إلى لغة الاقتصاد أمكننا أن نخلص سياسة الوزارة نحو الموظفين في القواعد الآتية :

أولاً — علم الناس بحقوق الموظفين في مرتباتهم المعينة لهم .

ثانياً — تخفيض تكاليف الوظيفة على أن يكون التخفيض جدياً بحيث يخفف عن الميزانية أعباءها —
ويستل في تكليف الوظيفة بدل السفر والمرتبات الإضافية الخ .

ثالثاً — العمل منذ الآن على إلغاء الوظائف الزائدة على الحاجة بحيث إذا ما خرج الموظف الزائد على الحاجة من
خدمة الحكومة أو وظائفه الحكومة في عمل آخر دعت الحاجة إليه ، يخفف الإعاـد من الميزانية وتبقى الوظيفة فضلاً
قانوناً ، وكذلك تخفيض مرتبات الوظائف منذ الآن على ألا يتخذ التخفيض على الموظفين الحاليين .

ولقد بدأت الوزارة فعلا تنفيذ سياستها هذه في صدد موظفي الديوان الملكي ، فألفت وخففت وظائف هامة وعديدة ، وكذلك ألغت وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية ووكيل مصلحة خفر السواحل وغيرها من الوظائف ، وهي ترى أن تمهد إلى اللجنة المالية بالاشتراك مع موظف كبير من كل وزارة مهمة وضع كادر جديد لكل مصلحة تخفف فيه الدرجات الزائدة على الحاجة وتخفف المرتبات (من غير مساس بالموظفين الحاليين ومرتباتهم كما قلنا) .

ونرجو أن تقدم لحضراتكم في الميزانية القادمة — بإذن الله وتوفيقه — بيانا بأعمال اللجنة المالية في هذا الصدد وما يقرره مجلس الوزراء من حذف وتخفيض في درجات الموظفين ، ولا ريب عندئذ أن هذه الطريقة أوفى بالفرض المنشود ، وأدعى إلى إنجاز العمل والاقتصاد في النفقات ، من العودة إلى تكوين لجنة موظفين عليا تكون — كما بقينا — أداة لتضييق الوظائف بدلا من تخفيضها !

ولكي تبينوا حضراتكم مقدار ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء الوظائف وتكاليفها — مما يكاد يستند نصف الإيرادات في الميزانية — لئلا أتلو عليكم إحصاء هاما مستمرا من اعتداد الباب الاول (باب المهام والمرتبات والأجور) لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ :

نوع الوظيفة	عدد	مرتبات
الوظائف الدائمة	٣١,٦٩٤	٧,٥٩٩,٢٩٧
و المؤقتة	٣,٩٩٩	٥٨٥,٤٥٣
الخدمة السائرة	١٦٢,٣٧٥	٤,٩٢٤,٤٤٥
عمال باليومية	—	٨١,٩٥٣
المرتبات	—	٣٣٢,٧٠١
اعتبارات خصوصية	—	٦١,٥٣٤
الجملة	١٣,٥٧٥,٣٨٣	

هذا هذا المصاريف اليومية ومصاريف بدل السفر وما تتطلبه الوظائف من نفقات موزعة على أبواب أخرى في الميزانية ، مما يصل باعتبارات الموظفين إلى ٤.٥٪ من ميزانية الدولة .

ولا شك أن هذا الإحصاء يستدعي النظر ، ولا شك أيضا أن الموظفين أنفسهم يشعرون ما تشعرون ، ويقدره ما يقدره ، من تفاقم الحالة إلى حد الخطر ، ووجوب اتخاذ الإجراءات الحاسمة لمعالجتها وتخفيف وطأتها .

وقد بدأت الوزارة فعلا بمعالجة هذه المعضلة الاجتماعية الخطيرة ، فعملت على تخفيض نفقات الوظيفة ، وفي مقدمتها مصاريف بدل السفر والمرتبات الإضافية كما سنبين ذلك تفصيلا فيما بعد ، وكذلك حلفت من مشروع الميزانية الأصلي أكثر ما تيسر من اعتبارات لإنشاء درجات أوفرها .

ومجدد بنا هنا أن نقر أنه في الوقت الذي سنبين فيه إلى تخفيض نفقات الموظفين الزائدة على الحاجة فإننا قد بادرنّا إلى تحسين حالة فريق من الموظفين عند ما دعت إلى ذلك الحاجة .

وأبرز مثل نضربه على ذلك هو إلغاء رسوم التبعة المقررة على المسافرات التي تقل عن عشرة جنيات وتخفيضها إلى النصف بالنسبة للسافرات التي تتراوح بين عشرة جنيات وعشرين جنيا بحيث بلغ مبلغ التخفيض في إيرادات التبعة ١٢٥,٠٠٠ جنيه - وقد روعي في هذا التخفيض صغار الموظفين والخدمة السائرة ممن يستحقون العطف والمساعدة على تكاليف العيش .

وكذلك حيث الوزارة بتعيين حالة " الموظفين المنسحبين " وهم الذين طال بهم الانتظار في درجاتهم دون أن يتأثروا ترقية ، فقد قرر مجلس الوزراء في الشهر الماضي أن يرفع إلى الدرجة السابعة ترقية فعلية بصفة شخصية جميع موظفي الدرجة الثامنة الذين قضوا في الخدمة عشرين سنة إذا كانوا من حملة الشهادة الثانوية أو ٢٥ سنة إذا كانوا غير حاصلين عليها ، على أن يكونوا قد وصلوا إلى أقصى مروط الدرجة وقضوا به سنة على الأقل .

تخفيض بدل السفر

قلنا إن الوزارة رأت تحقيقا لسياساتها في تخفيض النفقات الملائمة للوظائف أن تعيد النظر في لائحة بدل السفر وتخفيضه إلى الحد المقبول ، وقد قرر مجلس الوزراء فعلا احتساب بدل السفر الاعتيادي على أساس نصف في المائة من المساهمة مضافا إليه ١٢٠ مليا ، فبلغت نسبة التخفيض ٣١ و ٤٢٪ ، وقد نتج عن ذلك أن انخفضت اعتمادات بدل السفر في مشروع ميزانيتها الممثل بمبلغ ٥٧,٢٠٠ جنيه ، ولقد أثر حول هذا التخفيض ضجة لا مبرر لها ، فالحققات الجديدة متدلة كل الاحتفال خصوصا أنه قد روعي تحديد ثبات خاصة (تزيد ٣٠٪ على القنات العادية) في مصر والإسكندرية وبور سعيد والسويس والطور والسودان ، وكذلك حددت ثبات خاصة بخارج .

وإلى أذكر حديثا لي مع سعادة وزير أميركا المفوض أخبرني فيه أن بدل السفر الذي كان يصرف له وهو على ظهر الباخرة في البحر كان عبارة عن تحسين قرشا فقط وأنه إذا سافر في مأمورية عامة إلى إحدى المدن في مصر يكون بدل السفر ١٢٠ قرشا في اليوم ، بينما طبقا للائحة الجديدة يكون بدل سفر الوزير المصري في أميركا ١٥٠ قرشا في اليوم (وكان قبل ذلك ٢٠٠ قرش يوميا !) .

فصارى القول ، فقد أمكننا أن نوفر أكثر من سبعة وخمسين ألفا من الجنيئات من غير ما إرهاق للموظفين .

المرتبات الإضافية والمكافآت

كان هذا الباب محل إصراف شديد ، ولقد لوحظ أن كثيرين من الموظفين يتقاضون مرتبات ومكافآت ، تتفاوت قلة وكثرة ، عن أعمالهم بطبيعتها من مهام وظائفهم أو مما يتصل بها اتصالا وثيقا ، كما لوحظ أن بعض الموظفين يتدبون أحيانا بسبب مركزهم أو خبرتهم للعمل في بعض الأمان الحكومية ويحصلون في مقابل ذلك مكافآت خاصة ، ولما كان المفروض أن الموظف مطالب بأن يضع في الحدود المقبولة وقته وخبرته فيما يتعلق بمهام وظيفته تحت تصرف الحكومة فقد رأت الوزارة أنه لا محل للكفاءة على مثل هذه الأعمال الإضافية ، وأنها في الواقع لا تدخل في صلب المساهمة ولا ينبغي أن يكون لها حساب دائم في تدبير معاش الموظف .

ولذلك قرر مجلس الوزراء الموافقة على المذكرة التي عرضتها وزارة المالية بإلغاء المكافآت في جميع الأحوال ماعدا المكافآت العسكرية وغيرها ، ولتشثيل على إلغاء هذه المرتبات الإضافية نذكر إلغاء ٣,٠٠٠ جنيه سنويا لمربح إضافي لمدير الجمارك و ١٥٠ جنيا لوكيل المدير العام ، و ٥٠٠ جنيه لمنسوب قلم التضياع في المنصورة الخ الخ .

وهناك مثلاًن يلزأن على ما كان منها من إسراف في تقدير المرتبات والمكافآت الإضافية . أولها يتعلق بلجان توحيد القوانين والثاني خاص بمكافآت أعضاء وسكرتير لجنة قسم وتقدير أمان أراضي الحكومة .

ففيما يخص بلجان توحيد القوانين قد أدرج في المشروع الأصل مبلغ ١٦,٨٠٠ جنيه لتكوين اللجنتين، فيما الواقع أن حقيقة تكاليف هاتين اللجنتين ما كانت لتتصرف على هذا المبلغ بل كانت تستصل على أدنى تقدير إلى ٤٨,٠١٤ جنيناً منها ٢٧,٧٥٦ جنيناً في السنة الأولى و٢٠,٢٥٨ جنيناً في السنة الثانية، وربما تلا السنتين سنوات أخرى كما أخبرني بعض أعضاء اللجنة من الأجانب .

ثم إذا لاحظنا أن أكثر هذه المصروفات كانت مستنهب مكافآت لموظفين أعلا من أعمالهم الأصلية لكي يتفرغوا لهذا العمل الإضافي مع استمرارهم في نقاضي ملاباتهم مضافاً إليها هذه المكافأة، وإذا ذكرنا أيضاً أن الغرض المنشود من تشكيل هاتين اللجنتين ما كان يمكن إدراكه على أهم الوجوه دون تحميل ثنائة الدولة هذا الصبء الثقيل ثم إذا لاحظنا أخيراً أن الأعضاء الأجانب الذين استقبلوا من أوروبا بمرتبات باهظة اشترطوا أن تكون لهم إجازة سنوية لا تقل من خمسة شهور مع قبض مرتباتهم — إذا لاحظنا ذلك كله تيناً مبلغ الاغراق في تقدير المكافآت والمرتبات ووجوب العمل على إلغاء هذا الباب أصلاً .

وليس أدل على صحة ما نقول من أن محالي محمود باشا غالب وزير الحفانية أمكنه بعد صدور قرار مجلس الوزراء بإعادة تشكيل اللجنتين أن يشكل اللجنتين من كبار رجال القانون والتشريع — وفهم بعض من كانوا في اللجنتين السابقين — ولم يكف الخزانة مع ذلك قرشاً واحداً ، لأن حضرات الأعضاء جميعاً تطوعوا للقيام بالعمل مجاناً خدمة للصحة العامة وصرامة للاقتصاد .

والى حضراتكم التشكيل الجديد للجنين :

أولاً — اللجنة الحفانية لتعديل وتوحيد قوانين العقوبات وتحقيق الجزاءات ووضع قانون للأحوال الشخصية لنير المسدين شكلت من حضرات أصحاب السادة واليزة :

مصطفى محمد باشا رئيس محكمة القضا والإيرام رئيساً

الأستاذ محمد صبرى أبو ظم وكيل وزارة الحفانية البرلمانى عضواً

» يوسف أحمد الجندى » الداخلية »

» السيد بك مصطفى المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية »

» جندى عبد الملك بك » » » »

» عبد الهادى الجندى بك رئيس محكمة استئناف أسوط سابقاً وعضو مجلس النواب

» محمود حسن بك المستشار بقلم قضايا الحكومة »

» المسير لبات » » » »

» المسير بوزل مساعد المستشار القضائى »

» المسير بجا القاضى بالخطط »

ثانيا - اللجنة المدنية لتعديل وتوحيد القانون المدني والتجاري والمرافعات تتكون من حضرات أصحاب السعادة والمرتبة :

- أحمد نجيب الحلال بك وزير سابقا وعضو مجلس النواب رئيسا
كامل صدق بك وكيل مجلس النواب ووكيل نقابة المحامين الأهلين عضوا
عبد الفتاح السيد بك مستشار بمحكمة النقض
مصطفى الشوربجي بك مستشار بالاستئناف
محمد فؤاد حسني بك مستشار بالاستئناف
صليب سامي بك وزير سابق
محمد كامل مرسي بك
جنتاب المستشار براهيم بالمنطق
» القاضي قليلا بالمنطق
» المسيو بياكيه مستشار قلم القضاة

ولاشك أن حضرات أعضاء هاتين اللجنتين جديرون بالتناء على تطوعهم لهذه المهمة في سبيل المصلحة العامة .

وإل من أظهر الأمثلة على الغفلة في تهدير المكافآت ذلك الاعتداء الذي أدرج في المشروع الأصل اللبناني مبلغ ٣٠٠ جنيه مكافآت لأعضاء وسكرتير لجنة تقسيم وتكوين الأراضي الحكومية ، فإن أكثر أعضاء هذه اللجنة من كبار الموظفين وقد كان مقفرا أن يصرف لكل من الأعضاء عن هذه المهمة ألف جنيهه والسكرتير ٣٠٠ جنيهه . ولقد حذفتنا هذا المبلغ في مشروعنا المعدل .

وقد بلغ مقدار الوفرة باب المكافآت حوالي مئتين ألفا من الجنيئات ، وهو مبلغ فوشان .

٣ - تخفيضات في المصالح المختلفة

ولقد اشتمل مشروع الميزانية المعدل على تخفيضات هامة في مختلف المصالح ليس هنا مجال تعدادها ، وحسبنا أن نشير إلى ما تم في إحدى الوزارات مثل وزارة الخارجية ، فقد أُنيت فيها مفوضية جديدة وما يقبها من تغييرات ، وكذلك خفض بدل تمثيل الوزراء المفوضين وبدل غلاء المشية بفسية معينة كما أبطنا اعتداد مصاريف سرية المفوضيات ، وكذلك صدرت التعليمات إلى المفوضيات المصرية المختلفة بالانقصار على إقامة حفلة رسمية واحدة في السنة أسوة بالمفوضيات الأجنبية الأخرى ، إلى غير ذلك من التخفيضات .

وفي وزارة الداخلية حذفت وظيفة أحد الوكيلين ووظيفة المفتشين المابين و٣٩٩ وظيفة كانت اشتمت لغفراء في البلاد غير المقروض عليها عوائد ، فضلا عن ذلك فقد حذفت بعض الوظائف من ميزانية البوليس والسجون وكذلك روعي التخفيض في الوزارات الأخرى كما هو ظاهر من مشروع الميزانية المعدل .

(ب) سياسة الوزارة في استنباط الإيرادات

أشرفنا فيما سبق إلى أن مشروع ميزانيتنا المصنفة تضمن زيادة في الإيرادات بلغت ٨٠١,٥٠٠ جنيه ، ومعظم هذه الإيرادات استنبطناها من زيادة طفيفة في الرسوم الجمركية على البضائع والشاي والسكر والرسم القبيح ، بمقتضى المراسم الصادرة في ١١ يونيه سنة ١٩٣٦

وقد زيدت الرسوم على البضائع زيادة طفيفة تبلغ ١٠ قروش على الكيلو ، مما ينجح حوالى نصف مليون جنيه دون أن يكون فيه إضرار على المستهلكين .

وكذلك الشاي قد زيد قرشين على الكيلو ، من غير ما تخريف بين الشاي الطيب والردى ، حتى يرتفع عن الشاي الردى ارتفاعا يمنع استهلاكه كخمر بواسطة الفلاحين ، وهذه هي الحكمة في تخصيص الشاي بالضريبة دون القهوة . أما الشاي الجيد فلا يؤثر عليه الرسم الجديد إلا أثرا طفيفا ، بحيث لا يكاد يشعر به المستهلك ، وكذلك السكر زيد رسم الإنتاج فيه إلى ٧,٥ جنيه واشترط في الزيادة ألا يزيد سعر السكر في السوق .

ومجمل القول فقد أمكننا أن نسد السجور في الميزانية بزيادة في الإيرادات توخينا فيها الوسائل المالية المألوفة في مثل هذه الأحوال ، بل إنها كانت أخف وطأة على المستهلكين من مثيلاتها في البلاد الأخرى .

(ج) سياستنا بصدد الاحتياطي

قلنا إننا لم نشأ أن نحسن الاحتياطي ، وكان ذلك لحكمة ظاهرة ، فالاحتياطي في ظروفنا المالية الزاخرة هو عماد الميزانية وملاذها في أوقات الشدة ، وما دامت موارد الميزانية محدودة وقليلة المرونة وغير مضمونة الثبات في الشطر الأكبر منها كما هي الآن فالواجب أن يستبقى هذا الاحتياطي ليكون للميزانية عضدا ، فلا يجوز — وظروفنا على ما هي عليه — أن نفكر في المساس به ما وجدنا عن ذلك متعوسة .

هذا وأكبر الظن أن تطورات المستقبل القريب قد تطلب منا تضحيات جسيمة إن نستطيع إلى التهور بها سبيلا إلا بالاتجاه إلى الاحتياطي ، وليس ذلك مقصودا على التطورات السياسية بل إن مشروعات الزى والصحة وحدها ستكلفنا عشرات الملايين من الجنيهات ، ولم يدرج في ميزانية السنة إلا مبالغ صغيرة لدراسة هذه المشروعات ، ولكن من المتصور أن تدرج في الأعوام المقبلة مبالغ كبيرة للقيام بنفقات مشروعات الزى (في وادي الريان ونحوه) الحياض إلى رى صيفي في مديرية قنا) ، وهي تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه ، وكذلك مشروعات المرافق القروية التي أفرد لها نصف مليون جنيه هذه السنة وسيزيد الاحتياج على توالى السنين .

إذن ، وجب ألا نحسن الاحتياطي حتى تأتي الظروف مؤاتية أو ملجئة للاستهانة به ، وحسبي أن أشير هنا إلى أن الاحتياطي في سنة ١٩٣٦ يبلغ حوالى ٣٣,٣٧٦,٨٣١ جنبا مصرى .

القسم الثاني

نظرة عامة الى مالية البلاد وسياسة الوزارة بشأنها

هل مصر غنية ؟

يا حضرات التواب المحترمين :

لا شك أن مصر بلاد غنية ، ثرية ، إذا كان معنى الثروة أن تكون البلاد غنية بثباتها عن غيرها ، وأن يكون لها من حماء طبيعتها ، وسواعد أبنائها ، ما يكفينا من غيرها — ولا شك أنها بلاد غنية إذا كانت ثروة الأمة تقاس بقياس الثروة الحكومية ، وإذا كانت ثروة الحكومة تقدر بالمسالك المدخلة لخزائنها .

ولا شك أيضا أنها بلاد غنية إذا نظرنا إلى توزيع الألمان توزيعا لا بأس به بين طبقات الأمة المختلفة، فإن نسبة صفار الملاك فيها إلى كبارهم ٩٩٪ إلى ١٪ ولو أن هذا الواحد في المائة يمتلك حوالي ٤٦٪ من مجموع الملكية ، مما يجعل النسبة غير طائلة ولو أنها مفهومة — ولا شك أنها غنية إذا ما قدرنا أنها بمنجاة من الآفات الطبيعية والاجتماعية ، فإن لها من خصب زراعتها ما تندرج منه المجاعة ، ولها من طبيعتها الباسمة وأخلاق أهلها الراضية ما يبعث على الفحاحة ، ولها من سماحة الأديان فيها وتوكلها على الله في شؤونها ما تمنع منه التوراث الاجتماعية الخطيرة أوفى القليل ما يولد في نفوس أهلها شيئا من المناعة ...

تلك هي الصورة الحسنة ، ولكن للصورة ناحية شوهاء ، فمصر شعب فقير لأن أكثر من تسعين في المائة منهم مسخرون بأزهد الأجور لخدمة القلة من الأغنياء — ولأنهم وهم عماد الثروة ومصدرها ليس لهم إلا نصيب تافه من هذا الثراء — ولأن رخص اليد العاملة إلى أدنى حد جعل البون شاسعا بين الفقر والثروة في هذه البلاد مما لا أصراف له مثيلا في بلاد أخرى — ولأنهم ولما لصب هم الذين يأخذون أدنى نصيب من الثروة العامة وهم الذين يسطون أوفى نصيب من مالم القليل لتكوين الثروة العامة ، وتقوين خزائن الحكومة .

ألا تملكون يا حضرات التواب أن الفلاحين هم وحدهم الذين يدفعون الجزء الأكبر من الضرائب المغارية وأن هذه الضرائب هي المورد الوحيد الثابت الذي يدمج كائناتنا الاقتصادية ويبلغ ٦٣٠٠٠٠٠ جنيه ؟
ففي أي شرع ، وفي أي اقتصاد ، يجعل الفقير عبء الضرائب لأنه زارع ويجرمونها الفنى إذا لم يكن زارعا ، فكأنه لا يكتفى الفقير بقره ، حتى يتنقض بالضرائب ظهره ! ...

أولئك هم فقراءنا إذا قيسوا إلى الأغنياء ، ومع ذلك فالأغنياء أنفسهم مهددون في ثرواتهم المغارية بما أهملوا به أراضيتهم من ديون ذات فوائد مركبة متراكمة ، ومن المؤسف أن مجموع الديون المغارية في البلاد المصرية يبلغ حوالي ٣٥ مليونا من الجنيهات .

يضاف إلى ذلك أن متوسط ما يملكه المصري في بلاده ٣,٣٤ من الفدادين ، بينما الأجنبي يملك في مصر ما يبلغ متوسطه ٧٨,٩٧ من الفدادين (وذلك لأن عدد الملاك المصريين ٢,٣٦٢,١١٦ وبتلكون ٢,٣٩٧,٩٥٣ فدانا بينما عدد الملاك الأجانب ٥,٦٤٠ مالا يملكون ٥١٨,٣٩٠ فدانا) .

تلك حال الثروة العامة في البلاد ، فإننا ما استمرت الأحوال على هذا المتوال أصبحت وإذا بالفقير في مصر أجبر الفنى ، والفنى أجبر لاجبني !

الامتيازات المالية للأجانب

لعلكم إحضرات الزواب قد وضعتم أصبعكم على بيت الداء ... فما من شك أننا جميعا نحب الخير لضيوفنا الأجانب ، وما من شك أننا نتمنى لهم رغد العيش والرفاه في بلادنا المضيافة ، ولكن ما من شك أيضا أنه ليس من العدالة في شيء أن يستولي الأجنبي على معظم الثروة التجارية والصناعية في مصر دون أن يدفع مليا واحدا لخزائنها ، إلا إذا كان مالكا ، وقليل من هم !

لا نظن أن ضيوفنا الأجانب يقبلون على أنفسهم هذا الوضع الظالم ، ومن المؤكد أن الحكومة المصرية الحالية لا تقبله كما وأنى أظن باسمها رسميا أن أول عمل لها في رأس برنامجها المالي هو إلغاء الامتيازات المالية للأجانب من أساسها ، وهي واهمة كل الحقبة أنها ستوفى في مساعدها العادل سواء مع الدولة البريطانية الحليفة أو مع الدول الأجنبية الصديقة .

والواقع بأحضر الزواب أنه إذا أُنقضت الزواجر في موازنة ميزانية الدولة فما من وزارة في مصر يمكنها أن توازن ميزانية الأمة لما لم تلغ الامتيازات المالية للأجانب . (تصديق) .

فلما أهول ! بل قد لا يمكن موازنة الحكومة نفسها إذا ظلت هذه الامتيازات قائمة ، وطلة ذلك واضحة إلى نظام الضرائب الحالي في مصر .

لن نعلم أن نصف إيرادات الميزانية تأتي من الضرائب الجمرية ، التي قدر لها في ميزانية سنة ١٩٣٦ مبلغ ٢٥٠٠.١٧.٢٠ جنيه ، بينما كل ما يأتي من الأموال المقررة هو ٨٠٠.٢٣.٠٠ جنيه — ولغذا المقارنة معنى خطير لا ينفي على رجال المال ، فإن الضرائب الجمرية ، على خلاف الضرائب العقارية الثابتة ، إنما هي رسوم غير مباشرة من النوع "انتظب" (Excise) الذي يتغير بتغير الأحوال الاقتصادية في بلاد أجنبية لارتباطه لنا على مواردها ، فهي كما قد تلو تبط هبوطا كبيرا فتصبح ونعسى وإذا بتروتنا الجمرية — وهي معظم إيراداتنا — قد نقصت إلى حد يتعثر منه التوفيق بين الدخل والمخرج .

لغذا لا يصح أن نقتصر على الضرائب الجمرية لموازنة ميزانينا ، ولا علاج لذلك إلا أن يكون لنا ضرائب ثابتة مباشرة غير الضرائب العقارية لتكون هي الدفعة الحقيقية لميزانية الدولة . وأهم هذه الضرائب ضريبة الدخل وضريبة التركات وما من سبيل لفرضها ما قامت الامتيازات المالية للأجانب قائمة ، قى سنة ١٩٣٦ فكرت الحكومة بفرض ضريبة على المهن والحرف والصناعات (شعبة بعض الشيء بضريبة الدخل) وأقرت فعلا مشروع قانون وافق عليه مجلس الوزراء ، ولكن يمرض هذا المشروع على الدول قبله تبعض ورفضه البعض الآخر فانهار المشروع من أساسه ، لأنه لا يجوز الحكومة المصرية أن تفرض ضريبة مباشرة إلا بعد موافقة الدول ذات الامتياز .

وأي لأدري كيف ينضو هيكومة المصرية أن تواجه ما يستتبعه المحالفة مع بريطانيا العظمى من ثغقات عسكرية هائلة تبلغ ملايين عديدة من الجنيهات ، من غير أن يكون هيكومة الحق الطليعي في فرض الضرائب المباشرة على سكان البلاد مصرين وأجانب على السواء ؟ إن المعاهدة ستم قريباً كما نرجو ونعتقد فهل يأتي أصدقاؤنا الأجانب أن يساهموا مع المصريين بنصيب سقى في ثغقات استقلالهم ؟ ... وهل من المقبول أن يكون هناك استقلال وبلد مجتهد غيرد لا يتفق مع الألف والياء من تكلب الاستقلال ؟ .

تخفيف أعباء الأزمة :

لم تبتز الحكومة وسما ، منذ ولت الحكم ، في العمل على تخفيف الأعباء عن كاهل الزراع وحماية حاصلاتهم
فبدأت :

أولا — بتسيط أموال الحكومة المتأثرة لتأية سنة ١٩٣٥ وقد بلغ مقدار هذه التأثرات حوالى المليون الجنيه
رأت الحكومة تسيطها على خمس سنوات بحيث ينفع عن كل سنة قسط مخفف رافعة بالمؤلين .

ثانيا — تدخلت الحكومة في سوق التمتع حفظا للأسعار من التدهور الذى يصيبها من جراء تنفق المحصول
في بداية الموسم وتحقيقا لتلك التمتع مع بنك التسليف الزراعى وبعض البنوك الأخرى على توسيع نطاق عمليات
التسليف على التمتع حتى لا يضطر المنتجون إلى بيع محصولهم بأثمان بخسة فتحدثت للتسليف على الإردب من
التمتع الهندى ١١٠ قروش ومن التمتع البلدى ١٠٠ قروش . وقد ضمنحت الحكومة لهذه البنوك كل خصارة تتم من
قيامها بهذه العمليات .

ومع اعتقاد الحكومة بأن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تحسين الأسعار فإنها مسعدة لتحميل أية خسارة بسبب
هذا الضمان ولن ترجع الحكومة على المزارعين أصلا في حالة هبوط الأسعار .

ثالثا — قررت الوزارة أن يكون الإناء ضريبة الخضر في القرى وما في حكمها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦
ورد ما حصل منها لأصحابه في حينه .

ورغبة في المساواة بين جميع المؤلين رأيت الوزارة أن يشمل هذا الإناء ضريبة الخضر المقررة على المزب .

وزيادة في التخفيف على الزراع والرفق بهم ونظرا لشكوى بعض المؤلين من استهلاك بعض الطرق التصفية في
تحصيل أموال الحكومة أصدرت الوزارة مشورا يقضى بضرورة استهلاك الرق في حدود القانون عند تحصيل الأموال
الأميرية لأن الوزارة وإن كانت لا تتساع مع موظفيها في أى تخصيص يقع منهم عند تحصيل أموال الدولة في مواجدها
حرصا على مصلحة الخزانة — فإنها لا تتساع أيضا مع أولئك الذين يخرجون عن دائرة القانون ويخالفون الحكمة منه
فيلباؤون إلى وسائل تصفية لإرهق الأهلين .

ولانت هذه الخطوات الأولى التي خطتها الوزارة في سبيل مساعدة الزراع والمؤلين علما ما تقرره بالنسبة
للذين مما سفتير إليه فيما بعد كل هذا سجلوه خطوات أخرى تأمل أن يكون من وراثتها رفع مستوى الفلاح
وتخفيف أعبائه .

القسم الثالث

مسألة التسليف الزراعى والصناعى - ومشكلة الديون العقارية

(١) التسليف الزراعى

تعلون حضراتكم أن بنك التسليف الزراعى أُنشئ فى سنة ١٩٣٠ ومن دواعى الفيلة أن إنشاء هذا البنك قد تم فى عهد الوزارة الخامسة الثانية التى وضعت مشروع مرسوم إنشائه قبل اعتزالها الحكم . وقد كان الفرض من إنشاء بنك التسليف هو تمكين الزراع من الحصول على أجود أنواع البذور وأفضل الأسمدة وأسهل وسائل الإقراض سواء لحاجات الزراعة أو لتسويق المحاصيل أو لاستصلاح الأراضى ، مما يمتشى مع سياسة الحكومة العامة .

ومع أن إنشاء بنك التسليف الزراعى لم يتحقق على الوجه الذى وضعته الوزارة الوفدية ، ومع تشدد إدارته فى بادئ الأمر حتى عمت الشكوى من تعقيد الإجراءات ، فإنه اليوم رغم حاجته إلى كثير من الإصلاح يقوم بالمهمة التى أسندت إليه ، ويقتن هذا من إقبال الزراع على معاملته حتى اتسع نطاق أعماله إلى مدى بعيد .

وسياسة الوزارة الحالية بصدد التسليف الزراعى تقتصر على أمور ثلاثة :

أولاً - زيادة رأس المال وتمكين الجمهور المصرى من الاكتساب فيه .

ثانياً - توسيع نطاق التسليف للزراع .

ثالثاً - تسهيل الإجراءات ومعالجة القس والتعقيد فيها .

عن الأمر الاول :

كان المقر حين وضعنا مشروع بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣٠ أن يكون رأس مال البنك مليونين من الجنيهات تشترك الحكومة بنصفه ويطرح النصف الآخر للاكتساب العام كما جاء فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ - إلا أنه حين إخراج هذا النظام إلى حيز التنفيذ فى سنة ١٩٣١ - وكانت الضائقة المالية فى أشدها وتمتد - رأت الوزارة القائمة حينذاك أن تخفض رأس المال إلى مليون واحد من الجنيهات تكتسب الحكومة بنصفه وتشترك البنوك التى تشمل فى القطار المصرى بالنصف الآخر دون عرض أى جزء للاكتساب العام .

وقد احتفظت البنوك المؤسسة بالأسمهم التى اكتسبت قيمتها - هذا فريق صغير منها - ولم ترغب فى بيع شىء منها لجمهور لما عده عليها من الريح وهذه الأوقات التى تخفض فيها سرفاتكة الودائع انخفاضاً كبيراً فى الوقت الذى تضمن فيها الحكومة ربحاً لهذه الأسمهم قدره ٥٪ من القيمة الاسمية ويستمر استثمار المال فى شراء أسمهم هذا البنك من الأمور المرغوب فيها .

وكانت نتيجة ذلك أن حمى جمهور المصريين خاصة بل وبقا المؤولين من استئجار ما للسهم من مال في شراء شئ من أسهم هذا البنك التي تأتي في مرتبة الضمان بعد سندات دين الحكومة مباشرة .

ولأنه وإن كان البنك يشغل الآن في أربعة ملايين من الجنيهات (وهي عبارة عن مليون جنيه قيمة رأس المال ومليون قيمة حساب جار فضته وزارة المالية للبنك ومليونين أقترضتها الحكومة للبنك من المال الاحتياطي تنفيذا للبند الثاني من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي يرخص للحكومة أن تعرض البنك لتأية ستة ملايين) إلا أن ازدياد أعمال البنك وأطراد هذه الزيادة قد جعل هذا المبلغ وأصبح من غير كافي المصلحة تهرير زيادته .

ولما كان من الحكمة ألا يلبأ كثيراً في الوقت الحاضر إلى المال الاحتياطي العام لما هو مطلوب من الحكومة القيام به من أعمال كبرى تستدعيها شؤون البلاد السياسية أو مشروعات الري والصرف لإصلاح جزء كبير من الأراضي غير المستعمرة الآن — فالوسيلة التي بها يمكن أن تزداد موارد البنك دون المساس بالاحتياطي العام هي أن يرفع رأس المال الحالي إلى القدر الذي تقدر له بالمشروع الأقل أى مليونين من الجنيهات .

يترتب على ذلك أن المصلحة تفضى بزيادة رأس المال بمقدار مليون جنيه تشترك الحكومة في نصفه ويطرح النصف الثاني للاكتتاب العام مع ضمان الحكومة لرفع قدره ٥ ٪ من القيمة الأصلية وقدرها ٤ جنيهات للسهم أسوة بما تم في سنة ١٩٣١

ونتيجة ذلك :

- ١ — أن الحكومة تتفادى المساس بالمال الاحتياطي في الوقت الذي يتسع فيه نطاق التسليف .
- ٢ — تمكين المؤولين المصريين من استئجار بعض مالم باقتناء جزء من أسهم هذا البنك التي تأتي من حيث الضمان بعد سندات دين الحكومة مباشرة وتزيد عليها نفايا تغطية من الربح .
- ٣ — تتفع الحكومة من اكتتابها بنصف مليون جنيهه بصفة رأس مال بقائكة تزيد على ضعف الفائدة التي تتقاضاها في حالة ما إذا أعطت هذا القدر بصفة قرض تنفيذا للرسوم المتقدم ذكره إذ أن سعر فائدة هذا القرض الآن هو ٢ ٪
- ٤ — يحصل البنك على مال احتياطي قدره ١٨٧,٥٠٠ جنيه إذ أن إصدار الأسهم الخاصة بالمليون المقترح إصداره سيكون بسعرها في السوق الآن وهو ٢ ¼ ٪ جنيهات والفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الإصدار يضم إلى الاحتياطي وفي ذلك هوية لمركز البنك .

عن الأمر الثاني (وهو توسيع نطاق التسليف) :

جرى العمل في البنك تطبيقاً للبند الثاني من قانونه الأساسي على أن السلف الخاصة بنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية والمساكنة وإصلاح الأراضي بواسطة حفر المساق والترع والمصارف لا تقدم إلا لصنادير الملاك والجمعيات التعاونية ويستفاد من هذا النص أن كبار الملاك الذين لا يتيسر لهم لسبب ما أن يكونوا أعضاء في جمعيات تعاونية لا يمكنهم هذا النوع من السلف التي يسطها البنك .

ولا شك في أن هذا الحرمان لا مبرر له مطلقاً إذ لا معنى لأن يكون هناك تمييز بين كبار الملاك بل والمستأجرين (دون أن يكونوا ملاكاً) المنضمين لجمعيات تعاونية وبين كبار الملاك الذين لا يتيسر لهم الانضمام إلى تلك الجمعيات لأسباب قد تكون في معظم الأحوال وجيهة - - - - - ولذلك نرى أن يكون الاستفاد بهذه القروض شاملاً لجميع الملاك صغارهم وكبارهم ، طالما أنهم من فئة الزارعين ، ولا شك أن هذا لا يتعارض مع مصالح البنوك الأخرى .

هذا وإن فسر سلف إصلاح الأراضي الزراعية على حفر المساق والترع والمصارف يقترب عليه تضيق لا مبرر له على ملاك الأراضي (سواء أكانوا أعضاء في جمعيات تعاونية أم لا) إذ أنه في كثير من الأحوال يكون الإصلاح متوقفاً على إنشاء مبان ضرورية أو ردم أجزاء منخفضة أو إزالة مرتفعات أو فِرْدَك من ضروب الإصلاح .

عن الأمر الثالث (تسهيل الإجراءات) :

لما كان نجاح المشروعات المالية مرتباً على تبسيط الإجراءات ، وسرعة اتخاذ القرارات مع الحيلة والدقة في المراقبة، والإشراف التام على جميع الأعمال، فستعمل الوزارة على تحقيق ذلك كله لتطمئن على قيام البنك بمهمته .
فمن جهة ستوثق العلاقات بين البنك وبين الحكومة ومن جهة أخرى ستتمسك أحدث الأنظمة وأدقها للعمل بها .
وسيتربط على ذلك إعادة التنظيم مع التعديل وهو ما ستبني الوزارة بتحقيقه .

(ب) التسليف الصناعي

لما كان من الضروري أن يكون الإنتاج متوقفاً وكافياً بقدر الإمكان لحاجات البلاد فإن العناية بالصناعة من الأسس التي تقوم عليها سياسة الحكومة الحاضرة .

وقد استقر الرأي على أن تساهم الحكومة في إنشاء بنك صناعي يكون الغرض منه إحياء مختلف الصناعات المحلية واستغلال الثروة المعدنية والطبيعية .

وسيجتهد هذا البنك الصناعات بفروض إنشائية طويلة الأجل تكون بمثابة مساهمة في دعوى أموال المؤسسات الصناعية كما سيمتدح الصناعات القائمة القروض المتوسطة الأجل مما يمكنها من تجديد آلاتها ومبانيها .

ومستقر أيضا قروض قصيرة الأجل تكون بمثابة مساعدة لمد حاجات أصحاب الصناعات من المال الفائر .
وسيجنى البنك بصفة خاصة بإقراض الجمعيات التعاونية والصناعية وبمساعدة ترميم المدارس الصناعية وغيرهم
من أصحاب الحرف حتى يقضى لإيجاد عمل للكثيرين من شبان التلاميذ ويوجد لمصر المركز الصناعى الممتاز الذى
تشهد به معالم الآثار القائمة بين ظهرانيها .

(ج) مشكلة الديون العقارية وطرق علاجها

إن أزمة أصحاب الأطنان الزراعية ترجع إلى أسباب عدة أهمها :

١ - سهولة الاقتراض في أوقات الرخاء بفوائد مرتفعة دون تخكير في عواقب الاستدانة وفي خضوعها لتقلبات
العوامل الاقتصادية المالية أو المحلية .

٢ - الانخفاض التنبأى لأسعار المحاصيل الزراعية وهبوط غلة الأطنان بسبب اضطراب الحالة الاقتصادية
المالية .

٣ - استقرار هذه الحالة بوطاة شديدة عدة سنوات تراكت فيها الانقساط .

٤ - تشدد الدائنين في الحصول على حقوقهم كاملة رغم هذه الظروف القاسية مما أدى إلى هبوط أسعار
الأطنان الزراعية هبوطا لا يتفق وقيمتها الحقيقية .

فالعلاج ينعصر في صيانة الثروة العقارية ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق شرطين :

الأول - تخفيض الدين بنسبة مالحق الأطنان من هبوط في الثمن وتقص في الغلة .

الثاني - تخفيض فائدة الديون تخفيضاً يتفق مع سعر استغلال الأموال ، ومد أجل الديون ، واستهلاكها
في مدة طويلة بحيث يسهل دفع القسط من الغلة .

ولا يتحقق هذان الشرطان إلا من طريق التشريع كما حصل في الممالك الزراعية المتأخرة لمصر ولكن هذا الحل
في مصر تكثفه صعوبات لم يمكن تلخيصها بسبب الامتيازات القائمة وتمنذر إصدار تشريع في هذا الصدد يسرى على
الأجانب .

لذلك اتجهت الحكومات السابقة إلى معالجة الحالة بحلول أخرى بنية مساعدة للمدينين والاحتفاظ بروتهم العقارية -
وهذه الحلول التي وقفت إليها قد خففت من وطأة الدين ولكنها لم تحل للمشكلة العقارية حلا كاملا .

ولقد بدأت الحكومة في سنة ١٩٣١ بتخصيص مبلغ مليون جنيه ليتدخل مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى
لدى الدائنين لدفع قسط من الانقساط المتأخرة .

ولما كثرت البيوع الجبرية وسهوت أسعار الأراضي الزراعية انضمت الحكومة مع الشركة العقارية على شراء
الأطنان التي تباع بالزاد العلنى بأثمان أقل من قيمتها على أن ترد هذه الأطنان إلى أصحابها بشروط ممتنة . وتحقيقا لذلك
ضمت الحكومة احتادا للشركة في سنة ١٩٣١ بمبلغ مليون جنيه وقد زادت هذه الامتيازات في سنة ١٩٣٣ بمقدار مليون آخر .

غير أن هاتين الخطوتين لم تخرجا عن نطاق المسككات الوقتية فاستقر الرأي بمدقولة البنوك القنارية الرئيسية (القناري المصري وبنك الأراضي المصري وشركة الرهن القناري المصري) على عقد اتفاق بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ تضمن القواعد الآتية :

- ١ - ضم الأقساط المتأخرة إلى دعوى الأموال الباقية للسلف .
- ٢ - مدة أجل القروض .
- ٣ - تخفيض أسعار الفائدة .
- ٤ - إهمال المدينين سنة كاملة لا يطالبون في خلالها بشيء .
- ٥ - شطب ما كانت البنوك قد اقتضته من إيرادات .

وبوجب هذا الاتفاق تقرر أن تكون الأقساط المستحقة على المدينين اعتباراً من سنة ١٩٣٩ بمدة في سلفتين، إحداها بمقدار الثلث وتدفق على ثلاثين قسطاً سنوياً بفائدة ٦ ٪، والأخرى بمقدار الثلثين وتقوم بسدادها الحكومة المصرية وتحول إلى سلفة واجب سدادها في مدة ثلاثين سنة وفائدة قدرها ٥ ٪ .
وبذلك حلت الحكومة على البنوك القنارية في المبالغ الآتية :

بنك	
البنك القناري المصري	٢,٦٩١,٤٦٨
بنك الأراضي المصري	٩١٥,١١٧
شركة الرهن القناري المصري	٤٤٢,٣٣٣
	<u>٤,٠٤٨,٩١٨</u>

ولما كان مجموع مساحة الأراضي الموهوبة للبنوك القنارية الثلاثة ٦٣٦,٠١٤ فلتا ونظراً لأن الأراضي الموزعة في القطر المصري تقدر بنحو ٥,٤٦٣,٦٦٧ فلتا فالت نسبة الأراضي التي انتفعت بانفاق ١١ مارس سنة ١٩٣٣ إلى مجموع الأطنان الزاوية لا تزيد على ١١,٦٤ ٪ .

نتيجة الاتفاق

أولاً - بالنسبة للبنوك الثلاثة - إن الحكومة باتفاقيتها هذه قد أمدت البنوك القنارية في أوقات شديداً بالمسائل اللازمة بما دفعته عن المدينين، وكفتها بذلك مؤونة الإجراءات القضائية الطويلة، وأعفتها من مشاغل كثيرة، ودفعت عنها خطر نزاع ملكية المقاررات في أوقات غير مناسبة لها .

وعلا أن نزاع فيه أن تدخل الحكومة في سنة ١٩٣١ عند ما رصدت مليوناً من الجنيهات وجهته تحت تصرف مجلس إدارة بنك التسليف ليسد به بعض المتأخرات عن المدينين المهملين بترع الملكية - وفي سنة ١٩٣٣، عند ما دفعت البنوك القنارية ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات ما بين تقود وستندات هي عبارة عن تقي للمتأخرات لدى المدينين بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ - كل هذا كان من شأنه أن يرفع عن تلك البنوك الخطر الذي كان يحققها من جراء الأمانة والتي كان لا بد مؤدياً إلى ضياع جزء من دعوى أموال قروضها أو من متأخراتها سواء بسبب عدم السداد أو بسبب الاستيلاء على عقارات وبيعها بغير أقل من قيمة الثمن المستحق عليها .

هذا فضلا عن أن الحكومة قد اشترت عن طريق الشركة القارية معظم الأيمان التي كانت قد رسا مزادها على البنك القاري المصري فأصبحت عنه خطر يبعها بئس بئس قد يجعله خروبا لا يستهان به ، وكفته مؤونة استغلالها استغلالا فريدا .

وقد نتج عن ذلك أن تضمنت الاحتياطات الخاصة لدى البنك سواء ما عرفت منها باحتياطات الطوارئ أو باحتياطات الديون المشكوك في تحصيلها أو باحتياطات السلف فقد بلغت حسب الميزانيات ٢٨،٠٤٦،٠٠٠ جنيها - وكأنا ما كنت الاسم الذي يطلق على هذا النوع من الاحتياطي فالقروض التي من أجله أصدتت المبالغ المشار إليها إنما هو سد الخسارة التي قد تتم عن ضياع بعض التزامات المطلوبة للبنك أو التي قد تتم عن بيع بعض المقاربات بئس لا يبلغ حد الدين المطلوب عليها .

وقد كان من نتائج هذه الاتفاقية أيضا أن حصلت هذه البنوك من الحكومة في سنة ١٩٣٣ على مبلغ ١،٤٥٠،٣٥١ جنيها ودفع إليها هذا المبلغ دون أن تحتفظ بإجراءات التوزيع في قضايا نزاع الملكية المرفوعة منها ، كما دفع إليها منه مبلغ مليون جنيه سندات مائة ٪ / تستهلك في خمس سنوات - فكان هذا استغلالا منعدم النظير لمصلحة البنوك خصوصا إذا لاحظنا أن أقصى ما حصلته البنوك القارية في أكثر السنين روبا لا يتعدى مليون جنيه .

ثانيا - بالنسبة للحكومة - أحلت الحكومة محل البنوك في جزء من ديونها بدون أية ضمانات سوى ضمان وجود الدين ، هذا فضلا عن تنازل الحكومة المصرية لصالح البنوك عن حق الأولوية في رصيد الدين بما فيه رأس المال والأقساط السنوية المتأخرة والفوائد ونوائك التأخير والمصاريف والمصاحفات منذ سنة ١٩٢٩

وتعتبر العملية من الوجهة الفنية شراء لبعض ديون البنوك القارية الثلاثة بالقيمة الاسمية دون أي تخفيض (وهي عبارة عن ثلثي التنازلات بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٢) وشراء هذه الديون قبلت الحكومة أن تكون دائما في المرتبة الثانية دون أن تبحث مسألة كفاية الضمان ، إذ حصل التجديد والمدة بلا اعتبار لمركز السلف وقبلت الحكومة التدخل في جميع الأحوال بما في ذلك الأحوال المستقرقة .

ومن ثم أصبحت الحكومة في مركز غير مضمون كما تدل على ذلك الإجراءات التي اتخذتها نفس البنك القاري المصري ضد بعض المدينين إذ تبين من لحص ملفات أربع وعشرين سلفة أن مقدار الدين المستحق على قروضها وقت رسم المزداد ١٨٩،١٥٣ جنيها بينما نحن مرسى المزداد لم يزد على ١٢٩،١١٣ جنيها .

ولما كان دين الحكومة يأتي في المرتبة الثانية بعد البنك فقد ضاع عليها من جراء ذلك كامل دينها في هذه السلف وقدره ٣٦،٢٢٥ جنيها .

وليست هذه النتيجة مقصودة على البنك القاري بل لقد حصل مثل ذلك في بنك الأراضي أيضا حيث اتخذت إجراءات نزاع الملكية في ست وأربعين سلفية كان مجموع الدين المستحق على ذواتها وقت رسم المزداد ٢٠٧،٢٩٤ جنيها ولم يزد نحن مرسى المزداد على ١٣٥،٥٥٠ جنيه فضاع على الحكومة ذلك كامل دينها وقدره ٨٠،٨٣١ جنيها .

ثالثا - بالنسبة للمدينين - إن هذا الاتفاق وإن كان قد ترتب عليه بصفة عامة بعض التخفيض في مقدار الأقساط المستحقة على المدينين إلا أن هذا التخفيض قد تناول بعض الأقساط بينما بقي بعضها على حاله بل زاد البعض الآخر على ما كان عليه ، ويرجع ذلك إلى أن تجديد التنازلات قد تم في جميع السلف بلا اعتبار لما كان منها مستقرقا بالدين وما كان فيها المراكز سليا ، ولذلك فإن مدة أجل السلف لأجل جديدة طويلة مع تخفيض سعر الفائدة لم يقرب عليه حتما تخفيض القسط إذ هناك سلف لم يكن قد استهلك من رموس أموالها فلو يذكر فلما وجدت التنازلات وكان رأس المال على حاله زاد القسط على ما كان عليه من قبل على الرغم من تخفيض سعر الفائدة .

وقد بين فيما بعد أن اتفاق سنة ١٩٣٣ لم يكن إلا دقي الأرحيت عجز المدينين من السداد وطدت المشكلة سيرتها الأولى منذ سنة ١٩٣٤، وما هذا إلا لأن تسوية سنة ١٩٣٣ قد جمعت فيها المتأخرات مع رأس المال ومكّنت السلف بطريقة ميكانيكية فلم يراع ظروف كل مدين ولم توجد علاقة ظاهرة بين القسط وقيمة الأرض .

المفاوضات الأخيرة مع البنوك

عادت الحكومة وفلوضت البنوك العقارية الثلاثة وبينت أن قيمة الأراضي لا تسمح بسداد الأقساط ما لم تكن غاية في الاعتدال وأنه إذا بقيت الحالة على ما هي عليه سيصبح عدد كبير من المدينين مهتدا مرة أخرى بترع الملكية وأنه من الضروري أن يرتبط تحديد القسط بقيمة الأرض .

الاتفاق مع البنك العقاري المصري :

وقد تم الاتفاق مع البنك العقاري المصري على الأسس الآتية :

أولا - شطرديون البنك وكان مقدارها استحقاق أول يناير سنة ١٩٣٥ - ١٣,٨٨٤,٣٥٨ جنيها -
إلى قسمين :

(١) قسم سهل الأداة يستهلك وتستحق عليه فائدة بـ ٥,٧٥ ٪ .

(ب) قسم صير الأداة وقدره ٢,٥٠٥,٧٦٦ جنيها يوقف استهلاك رأس ماله حتى نهاية مدة القرض وتستحق عليه فائدة بـ ٥,١٥ ٪ لمدة الخمس السنين الأولى تزيد إلى ٧,٢ ٪ بعد ذلك ولا تصل إلى ٣ ٪ وهو الحد الأقصى إلا إذا بلغ سعر القسط من القطن السكر ليدرس ٣٥ ريالاً .

ثانيا - تخفيض الفائدة على المتأخرات إلى ٨ ٪ على أن تكون في السنة الأولى من تاريخ الاستحقاق بالفائدة الأصلية للقرض وفي أحوال زرع الملكية يبقى السعر على حاله ولا يستفيد المدين المتأخر من التخفيض .

ثالثا - تنازل البنك عن كل تمويض مما اعتاد المطالبة به في حالة سداد أى جزء من مبلغ الـ ٢ ¼ مليون جنيه قبل الميلاد .

رابعا - احتساب فوائد التأخير المستحقة عن السلف (١ ، ب) من سقى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ بالأسعار العادية من وقت استحقاقها .

هذا هو مجمل قواعد الاتفاق وقد روعي في تحديد مقدار الدين السهل الأداة قيمة الأرض وما تطلبه من محاصيل فأصبح أقصى دين يتحملة القدان ٥٥ جنيها وأقل دين ١٠ جنيهات من الديون الداهية الأداة .

بنك الأراضي المصري :

وتم الاتفاق مع بنك الأراضي المصري على ما يأتي :

أولا - شطرديون البنك إلى قسمين :

قسم يستهلك ويبقى أجله على حاله .

وقسم آخر يستمر مؤجلا ولا يحتسب استهلاكه إلا بعد خمسة عشر عاما اعتبارا من سنة ١٩٣٥

فالقسم الذي يستهلك هو رأس مال السلفة (١) استحقاق أول يناير سنة ١٩٣٥ وقدره ٣,٣٥٤,٠٠٠ جنيه يحصل عليه فوائد بـ ٦٪.

والقسم الذي أوقف استهلاكه هو باقي الديون المستحقة البنك في سلفة الزراعة وقد أديت كل هذه الديون في سلفة تسمى (هـ) تكون فائتها ١,٠٪ في خلال الخمس السنين الأولى ترفع بعد ذلك إلى ١,٧٥٪ في خلال المشر السنوات التالية ويرفع هذا السعر الأخير إما إلى ٢٪ أو ٣٪ فيما تطور أسعار القطن .

واعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ يسرى على السلفة سوف (هـ) فائكة بـ ٦٪ وتستهلك على خمسة وأربعين قسطا متساوية .

ثانياً — قبل البنك أن يحاسب المدنيين على متأخرات السلف (١ ، ب ، ج) وكذلك على دعوى أموال السلفتين (ب ، ج ، د) والمصاريف لغاية أول يناير سنة ١٩٣٥ برافع ٦٪

وأما عن فائكة التأخير التي تستحق مستقبلا فاتفق على أن تكون مساوية لفائكة القرض الأصلية لمدة سنة واحدة من تاريخ استحقاق أول قسط لم يدفع ويحسب سعر الفائدة اعتبارا من بدء السنة الثانية برافع ٧٪ وبلا إنزال واعتبارا من بدء السنة الثالثة فقط يكون سعر الفائدة ٨٪ وبلا إنزال .

وتكون الفائدة ٨٪ وبلا إنزال اعتبارا من أول قسط يستحق ولم يدفع في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا تزع البنك أو أى دائن آخر ملكية العقار المرهون .

(ب) إذا حصل البنك على بعض أو كل دينه من دائن آخر غير الحكومة حل محل البنك .

ثالثاً — في حالة عدم سداد المدنيين أقساط السلفة (١) في ميعاد سنة أشهر من تاريخ استحقاقها تخوم الحكومة مرادة للتخفيضات التي وافق عليها البنك بدفع هذه الأقساط والمصاريف القضائية بطريق الحلول وتكون هذه التخفيضات السلفة (ك) وتأتي في المرتبة بعد السلفة (١) وتقبل السلفة (هـ) ويكون تدخل الحكومة قاصراً على مدة سبع سنوات أى لغاية سنة ١٩٤١

ملاحظاتنا على هذه التسوية :

نما نعلم يقين أن البنكين القبارى المصرى والأراضى المصرى قد احتفظا في هذه التسوية بديونهما كاملة وبقى صبه الدين على حاله بلا تخفيض ، وكل ما قبله هو تخفيض متوسط سعر الفائدة على ما لها من قروض ، هذا فضلا عن أن التخفيض الذى تم في أسعار الفائدة لم يرتبط تماما بأسعار فوائد السندات مما حالة بنك الأراضى .

وقد قبلت الحكومة أن تدفع إلى بنك الأراضى ما لم يستحقه المدنيون من قسط السلفة (١) ومن المصاريف على أن تحمل عليه فيما دفعته ، وقبلت أن تم هذا الحل في جميع الأحوال بلا اعتبار لكفاية الضمان .

أما تسوية البنك القبارى المصرى فهما كان لها من مزايا فزتها لم تنجز إلا على أساس مساقاته من الدفع بالذهب في جميع الأحوال ومن المعلوم أن كامل سندات هذا البنك كانت موضع نزاع أمام المحاكم باعتبار أنها مقومة بالذهب .

ويمكن القول بصفة عامة أن هذه التسويات قد أغفلت كل إجراء لمطة نحو المستقبل فى حالة هبوط الأسعار
وعجز الزراع عن السداد تهازل هذه التسويات لأنها مقزرة على أساس الحالة الزائنة بينما احتفظ البئكان بمقهما
فى تعديلها فى حالة الراج وارتفاع أسعار القطن ، لأن ذلك يكون فى مصلحتهما بطبيعة الحال .

ولم ينظر فى هذه التسوية إلى تخفيف حبه الدين الصير الأداء كأن يستهلك بالقائمة المقررة له -- ولما عود
إلى هذه النقطة عند ختام بحثنا .

شركة الرهن العقارى المصرى :

أما فيما يخص بشركة الرهن العقارى فقد أسفرت المفاوضات بين الوزارة وبين الشركة على أن يشتري البنك
العقارى الزراعى المصرى كامل ديون الشركة المضمونة بأراض زراعية أو بأرض زراعية ومبان ولما أن اشترت
هذه الديون أجريت بشأنها التسوية الآتية :

أولاً -- شطرت الديون المحولة وكان مقدارها ١,٩١٤,٩٣٥ جنيها إلى قسمين :

(١) قسم محصل الأداء وقدره ١,٦٩٤,٠٩٨ جنيها يدفعه الدين قائمة بسعر ٥ ٪ .

(ب) قسم مؤجل ومقداره ٢٢٠,٨٣٦ جنيها تدفعه قائمة قدرها ١ ٪ لمدة خمس سنوات تزد إلى ٢ ٪ .
بعد ذلك على أن ترفع إلى ٣ ٪ إذا بلغ سعر القطار من السكلاويديس ٣٥ ريالاً .

ويوقف استهلاك رأس مال هذا الجزء من السلفة حتى نهاية مدة القرض ثم يقسط بعد ذلك إلا
إذا رأى الدين أنه قادر على وفاة أقساط الاستهلاك قبل ذلك .

وتقدير الدين السهل الأداء قدر صافى غلة القدان ثم استبعد منه ٣٠ ٪ لغقات الدين وعائلته والباقي وقدره
٧٠ ٪ من الغلة خصص للقسط الذى يدفعه الدين عن كل فدان كما جعل سعر القائمة ٥ ٪ . ومدة الاستهلاك
٣٣ سنة .

فإن زاد الدين على هذا القدر اعتبر الجزء الزائد ديناً مؤجلاً تسرى عليه القوائد بواقع ١ و ٣ ٪ . بغير استهلاك

ثانياً -- تحسب فوائد التأخير بالنسبة لجميع القروض المحولة بواقع قائمة القرض الأصلية المشتركة فى عقد الرهن
أو المصدرة بموجب الاتفاق المبرم مع البنوك العقارية الثلاثة فى مارس سنة ١٩٣٣ (٦,٥ ٪) . ويختار بين الاثنين
أيهما أقل مضافاً إليها ١ ٪ فقط .

على أنه فى أحوال تزع الملكية سواء اتخذت الإجراءات ببناء على طلب شركة الرهن العقارى المصرى أو البنك
العقارى الزراعى المصرى أوبناء على طلب النيرينى سعر التأخير على حاله ولا يستفيد الدين للتأخر من هذا التخفيض .

ملاحظاتنا :

وقد قيل إن الفرض الأساسى من تحويل الديون إلى البنك العقارى الزراعى هو إجراء تسوية لمدى شركة الرهن
على أنه يبدو ظاهراً أن هذا التحويل قد سهل تصفية البنك الزراعى (القديم) الذى يتك ١٩٧,٩٧٥ مهما من أسمه
هذه الشركة بينما ما أصدرتها ٢٠٠,٠٠٠ سهم فقط .

وقد اشترى البنك القارى الزراعى هذه الديون بعد تخفيضها بنسبة ١٠ ٪ للأصل و ٢٠ ٪ للتأخرات وليس هذا التخفيض كافيا سيما وأنه لم يراع فى هذه العملية أن الدين لم يكن مكفولا فى جميع الأحوال ، فضلا عن أنه فى أحوال كثيرة لم تكن عملية الشراء مجرد تحويل لسلف بل كانت شراء لديون فى التوزيع فهى أشبه بشراء حقوق متنازع فيها -- وفى الواقع قد أشار الاتفاق بين شركة الزين والبنك القارى الزراعى الى أن الشأن يكون للبنك القارى الزراعى وحده وتحت مسؤوليته -- كما تسلم ملغا من ملفات القروض المتنازع فيها -- فى كل ما يراه من الإجراءات الصحفية ومن الدعاوى والمناقصات والممارضات أو سائر الإجراءات المتعلقة به .

وقد أعطيت شركة الزين فى مقابل ديونها البالغة ٢,٠٣٧,٦٠٩ جنيهات سندات بضمان الحكومة بقيمة الأصلية على أن تحسب عليها فوائد بسعر ٣,٧٥ ٪ ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٥

وفوائد هذه السندات قابلة للدفع كل سنة أشهر (فى أول مايو وأول نوفمبر من كل سنة) وتستهلك هذه السندات فى مدى عشر سنوات بطريق الاقتراع .

فالشركة والحالة هذه قد ضمنت الحصول على دينها فى خلال عشر سنوات بينما البنك القارى الزراعى سوف لا يحصل على الدين المحول إلا فى خلال ٣٣ سنة .

ديون البنك الزراعى المصرى :

بماتية إنشاء قسم فى بنك التسليف الزراعى لتسليف القارى على الملكيات الصغيرة، ولسبق اتخاذ قرارات مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ بمفاوضة البنك الزراعى المصرى لتحويل ديونه للبنك المذكور، أبرم بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ اتفاق بين البنك الزراعى المصرى وبين بنك التسليف الزراعى بالموافقة على شراء ديون البنك الزراعى المصرى بالشروط الآتية :

١ — فيما يخص بالقروض الكبيرة والقروض الصغيرة يمدل حسابها حتى ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ ويحول البنك بعد خصم ٥ ٪ من قيمتها الاسمية ومن المتبقى عليه ألا يقل الخصم عن ٢٠,٠٠٠ جنيه .

٢ — لا يحسب ضمن المصاريف القضائية سوى المصاريف الرسمية المدفوعة فعلا للحكومة .

ولقد بلغ مجموع القروض التى تحولت ٥٠٨٤ قرضا قيمتها ٥٨١,٨٠٤ جنيهات وكان مقدار القروض التى تأخر أصحابها عن سداد الأقساط التى استحققت عليهم مبلغ ٣,٨٠٤ منها ٣,٧٧٢ قرضا من القروض الصادية و ٣٢ من القروض الكبيرة و ١٠ من البيوع المقسط منها على آجال ، وبمجموع المبالغ المتأخرة فى تلك القروض ١٤٢,٩٣٣ جنينا استحقاق ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ ، وكان البنك الزراعى سائرا فى إجراءات تزج الملكية فى ١,٥٠٠ قرض من هذه القروض فوفقت تلك الإجراءات بسبب حلول البنك القارى الزراعى المصرى عمله .

وقد وافق مجلس الوزراء على تجديد ١٤٣,٩٣٣ جنينا وهى قيمة المتأخرات على ٣,٨٠٤ قروض كما وافق أيضا على تخفيض سعر الفائدة التى كان يتقاضاها البنك الزراعى من المدينين وجعل ٦ ٪ من كل قرض بعد أن كان ٦,٨ ٪ فى المتوسط .

ملاحظاتنا :

إن شراء هذه الديون لم يكن في الواقع صفقة رابحة إذ كان المقرر أن يشتري بنك التسليف الديون الصغيرة فقط تحت الصنف من الديون كلها صغيرها وكبيرها واشترت هذه الديون قيمتها الاسمية بعد تخفيض ٥٪ فقط مع أن متوسط سعر الفائدة كان بمقدار ٨,٦٪ وفي أغلب السلف بمقدار ٩٪ ، فضلا عن أنه لم يحث موضوع كفاية الضمان بحال من الأحوال .

ولا شك أنه ما كان يصح الاكتفاء بمجموع ٢٠,٠٠٠ جنيه من ٥٠٨٤ قرضا قيمتها ٥٨١,٨٠٤ جنيهات خصوصا وأن إجراءات التنفيذ المقارى كانت قد تحققت في كثير من الأحوال بحيث لم يعد في الاستطاعة الحلوله دون نهايتها الصنوعة .

تسوية ديون الدرجة الثانية

لا جدال في أن حل مشكلة ديون الدرجة الثانية هو النتيجة الطبيعية للاتفاق مع المائتين في المرتبة الأولى .

ولما كانت الديون المقارية من المرتبة الثانية لا ضابط لما وكان من المتسدر الوقوف على حقيقتها إلا بعد بحث طويل يتخنى القيام بعمليات متشعبة التواشي — كما أن تسويتها تختلف تبعا لمقدار الضمان وطبيعته — فلهذا كان من الضروري أن تخصص كل حالة على حثها .

وقد تقرر أن يكون فحص هذه الديون بمعرفة لجنة شكلت في وزارة المالية للنظر فيها تراه من حلول لكل حالة بشرط ألا يزيد مجموع ديون المرتبة الأولى والديون الثانية، بعد استبعاد ما تنازل عنه المائتون، على ٧٥٪ مما تسويه الأبطال في الظروف الحالية .

ونظرا لأن موارد البنك المقارى الزراعى المصرى (الذى يتولى أمور التسوية) محدودة بما تقدمه له الحكومة من الأموال وأن عمليات ديون الدرجة الثانية ربما تطلبت أموالا كثيرة فقد تقرر أن يكون صرف القروض بالجدية بسندات يصدرها البنك المقارى الزراعى المصرى بضمان الحكومة بسعر ٣,٥٪ .

وأما الفائدة التى تحسب على القروض فسمرها ٣,٧٥٪ على أن يكون الرج في المسألة هو عبارة عن مصاريف البنك عن تولى هذه العملية .

والتيسير على المدينين لا يبدأ باستهلاك رهوس أموال القروض إلا ابتداء من سنة ١٩٤٠

وإذا أظهر البائش رغبة في التنازل عن جزء كبير من دينه (٤٠٪ على الأقل) فليس هناك ما يمنع في هذه الحالة من أن يقبل البنك المقارى الزراعى المصرى دفع الباقي له تقديا على أن يقول مثل هذا القرض مرتبط بما لدى البنك من الأموال وما مستقده له وزارة المالية من المبالغ .

ولنا حل هذه التسوية بالملاحظات الآتية :

أولا — اتفقت قيمة المقاربات المالية في المعاملات العادية أساسا للقروض مع أن مصلحة المدينين أنفسهم قد تتطلب أسما أخرى ، ولذلك تبحث الوزارة الآن غير الطرق التى تتفق مع مصلحة المدينين ومصلحة الخزنة ، مع استعمال مئتين الرقب بالمدينين .

ثانياً — تعطى القروض عن كافة الديون سواء أكانت مقيدة في الدرجة الأولى أم في الدرجة الثانية وما يليها لاية ٧٥٪ من القيمة الحالية للأطيان بغير تحديد حد أقصى لتلك القيمة .

ومن مصلحة المدين نفسه أن يكون هناك نهاية قصوى لقرن التدين، فإذا زاد الدين على ما يحمله التدين فلا يحظر لئامه من الربح مطلقاً ولا تكون التسوية علاجاً حاسماً وإنما مجرد إجراء وقائي لا يثبت أن ينهار .

ثالثاً — اشترط أن يدفع للدائن في مقابل دينه سندات إلا إذا زاد المتنازل عنه من الدين على ٤٠٪ فيصرف مبلغ التسوية كلها .

وهذا التقييد قد جعل كثيراً من الدائنين يجمعون عن القيام بطلب التسوية ظناً منهم بأن السندات قد يصعب تداولها أو تصريفها ولذلك يرى عرض هذه السندات للتداول وتحويل الجهة تقدير صرف قود إلى الدائنين إذا أسروا على عدم قبول السندات ويستثنى من ذلك الدائن إذا كان بنكاً أو بيتاً من بيوت التسليف .

أما السندات التي سيصدرها البنك العقاري الزراعى المصرى فتكون متداولة في السوق على أن تخصص قيمتها لسداد هذه الديون .

رابعاً — إذا كان قد روى في هذه التسويات إعطاء المدينين فرصة تسوية شؤنيهم فلم يتخذ أى إجراء لحماية العقارات موضوع التسوية من إجراءات الدائنين المستعجلين، ولما كان من الصعب أن يتخذ مثل هذا الإجراء في جميع الأحوال التي تكون فيها التسوية قاعة إذ يكون ذلك بمثابة حجر على المدين فالوزارة بحثت في إيجاد حل لمعالجة هذه الصعوبة حفظاً للثروة العقارية .

خامساً — تقضى الشروط الحالية بحمل مدة السلفة هي نفس المدة الباقية من القرض المفيد في المرتبة الأولى، ويحصل في أكثر الأحيان أن ذلك يعمل التسطيع تنوءهما فلة الأطيان . ونرى ضرورة التحمل من هذا التقييد على أن تمتد مدة القرض الثاني زمناً كافياً يسمح للدائن بالسداد من غير إلهاق .

سادساً — جعلت التسويات اختيارية من قبل الدائن ومن الطبيعي أنه كلما زاد الضيق للدائن أظهر أمراًضا من التسوية كما أنه لا يرغب فيها إلا إذا كانت مصلحته عطفة في ذلك فتكون النتيجة أن يتقدم للتسويات الدائنون الذين لا يرون وسيلة إلى سداد دينهم إلا من هذا السيل ، وما من سيل لسد هذا النقص إلا بقرع خاص .

وما تقدم ترون حضراتكم أننا إذا توخينا دراسة هذا الموضوع لتطوير دراسة دقيقة فإنا نرى ذلك إلى تحسين حالة المدينين في جميع تسويات ديون الدرجة الثانية ، تحقيقاً لسياسة الوزارة في الرق بالمدنيين والعمل على صيانة الثروة العقارية .

الديون العقارية التي هيئات أخرى غير البنوك العقارية الثلاثة :

وعم التسويات التي تمت مع البنوك العقارية الثلاثة فلا يزال هناك فريق هام من المدينين يأتى شروطاً قاسية وأولئك هم مدينو بعض بيوت التسليف والبنوك التجارية وبعض بيوت الإقسطان — فإن بعض الدائنين لا يزالون يتناحسون فواتر باعتلة تصل في بعض الأحيان إلى ٩٪ (أو قد تزيد في الواقع وحقيقة الأمر) .

ورغبة في تسوية هذه الديون ولئلا تكون هناك مفاضلة بين المدينين وافق مجلس الوزراء ١١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ على أن تخول لجنة تسوية ديون الدرجة الثانية مهمة فحص تلك الديون حتى إذا ما ظهر لها أن قيمتها مع ما قد يكون على الأطنان من ديون أخرى في الدرجة الثانية لا تزيد على ٧٥٪ من القيمة الحالية للأطيان تولت تسويتها طبقاً للقواعد المقررة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٥ بشأن ديون الدرجة الثانية بمعنى أن الدين يشتر إلى قسمين : قسم يتحدد في المرتبة الأولى ويكون بمقدار ٦٠٪ من القيمة التسليفية للمغار ولا تتجاوز فائده ٥٠٪ ، وقسم آخر هو الباقي بعد ذلك يكون في المرتبة الثانية وتسرى عليه قواعد تسوية ديون الدرجة الثانية وتكون فائده ٣٧٪.

أما ديون البنوك المقاربة الصغرى فهذه يخول مجلس الوزراء ووزير المالية أن يبحث حالتها فإذا تبين له أن الفوائد التي تتقاضاها هذه البنوك تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه الفوائد التي تتقاضاها البنوك المقاربة التي تمت معها التسويات السابقة كان له بعد التحقق من كفاية الضمان أن يتفاوض في تحويلها إلى البنك العقاري الزراعي المصري لتمشي الفوائد التي يدفعها المدينون مع المستوى الذي وصلت إليه أسعار الفوائد بعد التسويات المختلفة .

تنازل الحكومة عن ٢٠٪ من دينها العقاري وفوائده المتأخرة

حضر التواب المحترمين :

تزين بما تقدم أن الحكومة أصبحت بمقتضى ما تم من تسويات شريكة البنوك المقاربة في بعض ديونها المضمونة بأراض زراعية أو بأراض زراعية وبيان ، وترتب على هذه الشركة أن مقدرة الوفاء على هذه الديون كما تم البنوك المقاربة هم الحكومة أيضا بصفتها دائنة مباشرة هؤلاء المدينين .

وإذا كانت البنوك قد قصدت من التسليف توظيف أموالها فإن الحكومة لم تقصد من التدخل أن تحقق نفسها أرباحاً أو تجدد بأيا جديداً للاستغلال ، وكل ما قصدت إليه هو مساعدة المدينين والأخذ يسددهم ودفع شر نزاع الملكية عنهم ، وقد قضت بهذا التدخل الظروف الاستثنائية التي اجتازتها البلاد .

والحكومة الحالية ترى أن الخطوة أخرى في سبيل مساعدة المدينين . مساعدة إيجابية غير مكثفة بالموقف السلي الذي يقضى بعدم إرهابهم .

لذلك رأينا بعد بحث حالة المدينين اتخاذ القرارات الآتية بالنسبة لسلف الحكومة :

أولاً - تنازل الحكومة في الحال عن الفوائد المستحقة لها عن سنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ والتي لم تحصل حتى نهاية مدة التأجيل الذي تقرر بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وتقدر هذه الفوائد المتنازل عنها بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه .

ثانياً - تخفيض الحكومة من الآن سعر الفائدة على سلفها بمقدار نصف في المائة فيصبح سعر الفائدة على السلفة "ج" بمقدار ٤٪ . ورتب على ذلك التنازل عن مقدار ١٨,٠٠٠ جنيه سنوياً ويكون مقدار ما تتنازل عنه الحكومة حتى نهاية السلف نحو نصف مليون جنيه .

ثالثاً - تجددت الحكومة بخص حاله الضيف وغلة الأرض في غنظ السلف ، وتيسيرا على المدنيين تجعل
أسعار الفوائد مختلفة بين ١٪ و ٤٪ تبعاً لمصه الدين وغلة الأرض . وفي هذه الحالة يتجاوز مقدار ما تتنازل عنه
الحكومة مبلغ النصف مليون جنيه للمشار إليه سابقاً .

وأخيراً - تعلن الحكومة منذ الآن أنها تقرر التنازل عن ٢٠٪ من دينها أى عن حوالى مليون جنيه إلى
المدنيين الذين ترى الوزارة أن حالتهم تهمر هذا التنازل وأنهم يفتضون به .

هذا ما نرى العمل به في الحال إلى أن يتم لنا دورس المشكلة من جميع نواحيها ، والحكومة تأمل أن تتخذ البنوك
من عملها هذا قدوة حسنة فتظفر في التنازل عن جزء من ديونها التي تكون صعبة الأداة قسديراً لطرف مديفها ،
سيما وأنه مهما قيل في التسويات التي تمت من أنها أفادت للمدنيين الفقاريين فلا يزال عبء الديون الفقارية يربى بكمبر
على غلة القندان . وقد بين البنك القارى المصرى أن أقصى ما يمكن أن يتحملة القندان من الدين السليم هو ٥٥ جنيهاً
مع أن الأطلاق لا تزال مثقلة بديون قد تزيد على التاتين والتسعين جنيهاً من كل قندان .

ولا شك في أن كل دين يزيد على القدر المقرر إذا كان الوصف الذى ينتمى به يترتب عليه زيادة في عبء الدين
وقد يحول بين الدين وبين رغبته في السداد فتكون النتيجة الحتمية ترصيل الأزمات من سسنة إلى أخرى ثم عجز
المدنيين عن الوفاء .

فلو أريد أن يكون التسليف القارى مثقراً في مصر بمعنى أن يرتبط الدين بالتزاماته فيوفى بالتسط كاملاً في
الميعاد المتفق عليه فالسبيل إلى ذلك هو ألا تطلب البنوك مديفها إلا بما يحتمله القندان من الدين السليم وفي
هذا فقط ضمان السداد .

إذا تقرر ذلك تصبح الديون الموظفة في التسليف القارى ديوناً لا ريب في تحصيلها ولا تأخير في سدادها وتكون
ديوناً مضمونة مكفولة ومضاع لا يكون هناك معنى لأن تكون للتسليف أسعار تختلف باختلاف مدده وبتنوع ضماناته .

وإذا كان سعر قائمة التسليف لأجال قصيرة لا يزيد على ٢٪ فلا معنى لأن تكون أسعار التسليف لأجال
طويلة حوالى ٦٪ فإن في ذلك فارقاً عظيماً بين السعريين لا مبرر له . ومن المعروف أن الزيادة في أسعار فوائد
التسليف ترجع لعللين : أحدها ضرورة التحوط لتفادى الخسائر بسبب الأخطاء المتكررة من البنوك والإفراط
في التسليف ، والآخر الرغبة في تكوين احتياطات هي بمثابة أرباح مكسدة خرجت من القرض المقصود منها .

ولودرجت القواعد التي أشارت إليها وكان التحصيل مضموناً لما كان هناك ضرورة لتدعيم الاحتياطات التي
أوجبتها الأخطاء التي أشارت إليها والتي لا يصح أن يحمل نتيجةها للمدينون .

ومهما يكن من أمر نأى أرجو أن أوفق إلى تعاون ودى مع حضرات مديرى البنوك حتى ان نصل إلى حل
أوفى القليل إلى علاج لمشكلة مهما كانت دقيقة صعبة فهي أبسر من أن تتلب على الجهود المشتركة ،
والنيات الطيبة .

كلمة ختامية

الماعلون من المتعلمين والمعال

يا حضرات النواب :

لقد نيتم بما تقدم جمه حجة البلاد إلى القوة الحقيقية الدائمة ، لا القوة المتحولة الطارئة ، ولدينا مع الأسف ثروة هائلة ولكنها معطلة ، هي التي يمتلأها المتعلمون والمعال الماعلون في البلاد . فكل أولئك أباد عامله ولكنها مهملة ، ولا ذنب في ذلك ولا جرمية على أحد إلا على الظروف القاسية ، التي جعلت من مصر حقلا قضييا ، وسوقا كبيرا ، وشعبا فقيرا .

لا أعرف بلدا مستقلا نرى الاقتصاد الوطني فيه يبيدا عن سيطرة الوطنيين كما هو الحال في مصر ، فالأسواق المالية ، والبنوك والشركات ، والتجارة ، والصناعة ، بل فرض الضرائب المباشرة نفسها — كل هذه الشؤون الحيوية خاضعة لتفوذ الأجنبي خضوعا إن لم يكن كاملا فكثيرا ، والمتعلمون يفرجون في المدارس الوفا مؤلفة كل عام ولا يحدون أمامهم بحالا إلا مجال التوظيف في الحكومة وهو كثير الزحام بذاته ، فكيف يملحقاته .

ومن العجب أن يخطئ البعض تليل أزمة المتعلمين الماعلين فيلسونها إلى التعليم نفسه ، منهم في ذلك كن يفسب متاعب الأحياء إلى الحياة ! ... فما كان التعليم في ذاته إلا عسرا من عناصر الثروة الاقتصادية — لا الاجتماعية نحسب — وكلما زدها توسعا ازدادت البلاد انتفاعا بشرط أن يحول التعليم إلى وجوهه الحيوية والضرورية للبلاد ويوجه خاص يجب أن يوسع نطاق التعليم الإلزامي في مصر بخطوات سريعة حتى تستمد الأمية في البلاد ، والأمية في ذاتها مصدر فقر وشقاء .

ولقد شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات الأولى لمعالجة مشكلة الماعلين ، فأتت في وزارة المالية مكتبا لتوظيف المتعلمين منهم كما اتخذت وزارة التجارة الإجراءات لمصلحة البقال الماعلين .

وتستعمل الحكومة على تشجيع الشركات والمنشآت الوطنية — وفي مقدمتها تلك التي أسسها بنك مصر فكانت دعامة حقيقية للثروة العامة وبداية جدية لانتهاجها الاقتصادى الجديد — كما أنها مستخدم مع الشركات القائمة الآن والتي منتشرا فيا بعد من الإجراءات ما يكفل استخدام أكبر عدد من المصريين .

ولقد تبينت الوزارة مع الأسف أن بعض الشركات مع قبلها هذا الشرط عند تأميمها تنفل إغاثته أو يتباطأ فيه أثناء قيامها بأعمالها ، ومن ثم تترد الزلازل ، أن تراقب التنفيذ عن كثب وإن تنص على شرط جزائي في حالة عدم التنفيذ .

ويسرى أن أعلن أن جناب مدير البنك الأهلي قد وعد بأن يعمل قاعدة التوظيف في البنك استخدام المصريين وأمل كثير أن نتج نهج جميع البنوك والشركات والمنشآت في مصر .

ولكى لا يصد باب الرزق على المتعلمين الماطلين تقرر مجلس الوزراء ألا يسمح للوظفين بالجمع بين أعمالهم الحكومية والأعمال الحرة فيما هنا بعض أحوال قليلة تلهي بها ضرورة العمل - وهو إجراء حكم يتفق مع مقتضيات الميثاق في هذه الحياة الدنيا ، ويضع حدا لذلك التطبيق المسمى النظام لقاعدة روعية سامية وهي " أن الذي ليس له يؤخذ منه والذي له يعطى ويراد ! " "

يا حضرات التواب :

إن واجبكم أتم وواجب الوزارة الدستورية معكم أن تعمل على إيجاد الحل الحاسم لازمة المتعلمين والعمال الماطلين ، وهو في رأي أن تحول الاقتصاد الوطنى تدريجياً الى أيدي الوطنيين ، وما دام في مصر حكم وطنى - وهو دائم - وما قام في البلاد ديمور - وأنه لائق - فسيكون اقتصادنا الوطنى شديد البنيان ثابت الدائم .

يا حضرات التواب المحترمين :

أشكر لكم عظيم فضلكم في حسن تعاونكم مع الحكومة ، وأشكر لكم بوجه خاص طويل صبركم في الاستماع لى !

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وضع المشروع الأصل مل أساس أخذ ٢٠,٠٠٠ ج. م. من الاحتياطي العام وذلك بسبب وفرة الاعتمادات التي خصصت للأعمال البلدية تنفيذاً لبرنامج الخمس سنوات الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ .

ولما كانت الحكومة الحالية أشارت في خطاب العرش إلى أنها ستقدم بمشروع الميزانية على أساس التوازن الحقيقي دون الالتجاء إلى المال الاحتياطي ، وكانت من جهة أخرى تمهتت في الخطاب المذكور بالنساء ضريبة الخلف في القرى وما في حكمها ، وبالنساء رسم النسخة الإضافي عن صغار المولفين وتخفيف عنه عن متوسطي الحال منهم فضلاً عن القيام بمشروعات جديدة للإصلاح فقد أعادت اللجنة المالية النظر في مشروع الميزانية الأصل بقصد تحقيق جميع هذه الأغراض ، ولما كان من المتصور الوصول إلى ذلك عن طريق الضغط على المصروفات فقط فقد اضطر الحال أيضاً إلى زيادة بعض موارد الإيرادات وأسفرت النتيجة عن سد العجز في المشروع الأصل بالكيفية الآتية :

زيادة في الإيرادات	٨٠١٥٠٠
تخفيض في المصروفات	١١٩٨٥٠٠
	<u>٢٠٠٠٠٠٠</u>

الإيرادات

فقررت الإيرادات في المشروع الأصل بمبلغ ٣٤,٣٤٦,٠٠٠ ج. م. مقابل ٣٣,٨٤٦,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٥ وقد رفع هذا التقدير إلى ٣٥,١٤٧,٠٠٠ ج. م. في المشروع المعدل .

وتتناول الزيادة على الأخص رسوم الجسارك فقد كانت ١,٠٤٦,٠٠٠ ج. م. في التقدير الأصل ثم رفعت إلى ٢,١٩٨,٠٠٠ ج. م. في التقدير المعدل وذلك بسبب تحسن الحالة الاقتصادية مما يخطر منه زيادة المستورد وبسبب نشاط الإنتاج المحلي مع مراعاة ما تمهد بالمراسم الصادرة في ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ من رفع الرسوم الجمركية على الشاي والسمان ورسوم الإنتاج على السكر وزيادة الرسم القيمي على الواردات .

وتنفيذاً لما جاء في خطاب العرش روعي في تقدير رسوم الخلف إلغاء هذه الضريبة في القرى وما في حكمها ابتداء من أول ماي سنة ١٩٣٦ تقرب على ذلك تخفيض ٦٠٠,٠٠٠ ج. م. وأصبح تقدير الرسوم المذكورة قاصراً على ٦٩٤,٠٠٠ ج. م. وهو يمثل الرسوم المفروضة على البلاد المربوط عليها عوائد وتتأخرت الرسوم في القرى وما في حكمها

نفاية أبريل سنة ١٩٣٦

وبمقتضاها لعمد الوارد في خطاب العرش رؤى إلغاء بدل النسخة الإضافي على الماحيات التي تقل عن عشرة جنيئات وتخفيضه إلى النصف بالنسبة للماحيات التي تتراوح بين عشرة جنيئات وعشرين جنيئا وذلك اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد تقرب على هذا العامل تخفيض إيرادات النسخة بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ ج. م.

وقد روى في المشروع المقتل إضافة ٥٧,٠٠٠ ج.م إلى الإيرادات غير الاعيادية (بيع أراض) لما يخطر تحصيله من معجل ثمن بيع ٢٥,٠٠٠ فدان من أراضي الأملاك الأميرية ستوزع على المزارعين قبل أول السنة الزراعية .

أما سائر تقديرات الإيرادات فهي تتساوى في المشروعين الأصل والمقتل ، وأهم ما يستوقف النظر فيها زيادة ٢٩,٢٠٠ ج.م في تقدير الأموال المقترزة بسبب زيادة عدد الأبنية التي تحصل عنها عوائد الأملاك ، و ١٠,٦٠٠ ج.م في الرسوم القضائية لما يخطر من نشاط الحركة في الحاكم المختلطة ، و ٢٠,٧٠٠ ج.م في البريد لإتساع أعمال نقل البريد وزيادة أرباح صندوق التوفير ، و ٨٣,٥٠٠ ج.م في الأرباح الناتجة من تسخير العقود لزيادة كوريات السندات وفوائد الحسابات البخارية والسلف المنوحة للبلديات والمحلية حيث حلت الحكومة محل بنك مصر في السلف التي أقرها بعض المجالس في السنوات ١٩٣١ إلى ١٩٣٤ ، و ١٦,٥٠٠ ج.م في الإيرادات والرسوم المنوعة منها ٢٠,٠٠٠ ج.م لحصة الحكومة في أرباح شركة قناة السويس بناء على الاتفاق الذي عقد مع الشركة و ١٠٢,٠٠٠ ج.م في إيرادات معمل تكرير البنزول بسبب وفرة إنتاجه و ١٤,٠٠٠ ج.م لرسوم المجرى على المواشي والجلود المنتظر تحصيلها على أرض قسم الطب البيطرى التابع لمجلس الصحة البحرية والكورنيتيات إلى وزارة الزراعة مقابل إدراج مصروفات القسم في ميزانية الوزارة المذكورة .

ومما هو جدير بالذكر أن تقدير رسوم السيارات أقص بمبلغ ٩٤,٠٠٠ ج.م بسبب تخفيض الضريبة على بعض أنواع السيارات ، ولكن الزيادة الناتجة من رفع رسوم الإنتاج على البترين تؤمّن هذا النقص .

هذا وقد حذف من تقديرات الإيرادات مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م الذى كان مقدرا تحصيله في سنة ١٩٣٥ من ضريبة العطن التي ألغيت بالمرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥

المصروفات

كانت المصروفات مقدرة في المشروع الأصل بمبلغ ٣٦,٣٤٦,٠٠٠ ج.م مقابل ٣٢,٨٤٦,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣٥ ولكنها خفضت إلى ٣٥,١٤٧,٥٠٠ ج.م في المشروع المقتل كما يتضح من الجدول الآتى :

التخفيض في المشروع المقتل بالنسبة لشروع الأصل	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٣٥		ملاحظات
	في المشروع المقتل	في المشروع الأصل	في المشروع المقتل	في المشروع الأصل	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١١٤٦٨٨	٢٠٦٤٨٣	٣٣١١٧١	١٢٩٩٧٢٤٢	١٣١١١٩٣٠	ملاحظات عاجل وممرات
١١٩٤٧٨	٥٥٤٠٤١	٦٧٣٥١٩	٨٤٣٤٦٨٧	٨٥٥٤١٦٥	مصاريف عمومية
٩١١٥٩١	١٤٥٨٦٠	٢٣٦٧٤٥١	٦٢٤٥٩٤٤	٧١٥٧٥٣٥	أعمال جديدة
٥٢٧٤٣	٨٥١١٦	١٣٧٨٥٩	٧٤٦٩٦٢٧	٧٥٢٢٣٧٠	أرباب أخرى
١١٩٨٥٠٠	٢٣٠١٥٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٥١٤٧٥٠٠	٣٣٣٤٦٠٠٠	إلخ

الباب الأول (ماهيات وأجر ومميزات) :

يشتمل المشروع الأصل على الاعتادات اللازمة لصرف علاوات الموظفين التي تصبح فئوية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ وكانت مقدرة بمبلغ ١١٠,٠٠٠ ج.م. في المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء بشأن العلاوات المذكورة واعتمدها المجلس في أول أغسطس سنة ١٩٣٤

ولم يتعرض المشروع الممثل إلى هذه العلاوات باعتبارها من الحقوق المكتسبة ولا إلى الأعباء الناتجة عن القرارات التي اتخذتها الوزارات السابقة والتي أصبحت في حكم التنفيذ ، ويذكر من الأعباء المشار إليها بنوع خاص زيادة ٦٩,٠٠٠ ج.م. في ميزانية وزارة المعارف لمشروع إصلاح التعليم الثانوي الذي أقره مجلس الوزراء في خلال السنة و ٢٠,٠٠٠ ج.م. في الميزانية تقسما بسبب هزل الوظائف الخاصة بمشروعات نشر التعليم الممتدة في الباب الثالث من ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ و ٨,٠٠٠ ج.م. في ميزانية مصلحة خفر السواحل للقوات الممتدة لتعزير انقلاوة بحيرة المنزلة وحراسة المنطقة الواقعة شرق حمامات بورفؤاد ، و ١٤,٥٠٠ ج.م. في ميزانية وزارة الخارجية لساقيات والمربيات الخاصة بالهيئات التجيلية في الخارج التي تم إنشاؤها في خلال السنة .

وكان المشروع الأصل يتضمن الاعتادات اللازمة لإنشاء عدد آخر من هذه الهيئات في سنة ١٩٣٦ وهي مفوضية في طوكيو وقنصلية في شنغهاي وبامبودي في كوبيه ولكنه رأى في المشروع الممثل حذف هذه الاعتادات وقدرها ١١,٧٨٠ ج.م. منها ٥,٧٣٠ ج.م. تخص الباب الأول .

ويشتمل المشروع الأصل على زيادة ٤٧,٠٠٠ ج.م. في ميزانية وزارة الزراعة لتسوية حالة المستخدمين المبتئين على اعتادات البايين الثاني والثالث ولم يتعرض المشروع الممثل إلى ذلك باعتبار أن الموظفين المذكورين يقومون بأعمال لها صفة الاستدامة .

كذلك أضيف في المشروع الممثل الوظائف التي كانت مطلوبة لمواجهة التوسع الطبيعي في شؤون التعليم والصحة والزراعة الخ . باعتبار أن هناك غمطت جديدة تبررها . أما الوظائف المطلوبة لتعدي ذلك فقد حذفت في المشروع الممثل كما حذفت الاعتادات التي كانت خصصة لتحسين درجات بعض الوظائف . وبغلا عن ذلك فقد خفض مبلغ ١٦,٤٠٠ ج.م. من وظائف ديوان جلالة الملك بعد الاتفاق على ذلك مع مجلس الوصاية الموقر وبمبلغ ٤١,٠٠٠ ج.م. من اعتادات المرتبات والمكافآت .

وبمناسبة إنشاء خربة الحفر في القرى وما في حكمها حذفت ٤٣٩ وظيفة جديدة كانت مطلوبة في المشروع الأصل لزيادة قوة انقلاوة في الجبهات المذكورة كما حذفت ٢٩ وظيفة كانت أُنشئت لتعزير عدد الصيارف في مصلحة الأموال المقررة على أن تؤخذ من الوظائف الزائدة على الحاجة على إثر إنشاء تلك الخربة .

وعما هو جدير بالذكر أن المشروع الممثل يشتمل على بعض وظائف جديدة لم تكن مدرجة في المشروع الأصل وأهمها وظائف الوكلاء البرلمانيين والسكريين البرلمانيين .

الباب الثاني (مصاريف عمومية) :

ما قيل في مقالة الباب الأول يطلق أيضا على الباب الثاني أي أن المشروع الممثل لم يسر الزيادة التي كانت مطلوبة في المشروع الأصل لمواجهة ارتباطات سابقة وهذه الزيادات تتضمن على الأخص مبلغ ٧٦,٠٠٠ ج.م للإعانة شركتي مصر للأحجار والعلفان و ٤٤,٠٠٠ ج.م للإبدال خمس طائرات حربية طراز "موث" بطائرات من طراز أحدث تم التعاقد على شرائها في خلال السنة الماضية و ٨٠٠٠ ج.م للقروضيات والقضليات الجديدة التي أنشئت فعلا في خلال سنة ١٩٣٥ و ١٥,٠٠٠ ج.م للإعانة التي تقرر للفرقة القومية للتنميط الخ.

ويشتمل المشروع الأصل على زيادة ١٠٨,٠٠٠ ج.م في الاعتمادات المخصصة لإدارة تعمل تكرير البترول بالسويس لتشغيل المعمل بكامل كفاءته. وقد خفض هذا المبلغ في المشروع الممثل بمقدار ٣٤٧٠٠ ج.م لتخفيض كيات الزيوت المزج شرائها وتبديل أسعار هذه الكيات بالنسبة لما كان مقدرا من قبل ولم يؤثر ذلك في تقدير الإيرادات الناتجة عن بيع منتجات المعمل.

وقد أقيمت اعتمادات بدل السفر في المشروع الممثل بمبلغ ٥٧,٢٠٠ ج.م بسبب تخفيض نفقات هذا البذل كما خفضت اعتمادات ديوان جلالة الملك بمبلغ ٣٢,٥٠٠ ج.م ونفقا لما تم الاتفاق عليه مع مجلس الوصاية الموقر. وفضلا من ذلك أمكن توفير ٨٣٠٠ ج.م من اعتمادات المرتبات والمكافآت.

غير أنه من جهة أخرى قد دعت الحالة إلى إدراج اعتمادات جديدة في المشروع الممثل لمصروفات تقرر في عهد الوزارة السابقة بعد وضع مشروع الميزانية الأصل وأهم هذه الاعتمادات ٤٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الصحة لاحتياطي الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المؤاساة الإسلامية.

ومما تجب الإشارة إليه أن المشروع الأصل كان يشتمل على زيادة ٥٧,٠٠٠ ج.م فيخصصات الجامع الأزهر والمصاهد الدينية وقد أبقى هذا المبلغ على حاله في المشروع الممثل

الباب الثالث (أعمال جديدة) :

وضع المشروع الأصل على أساس تنفيذ برنامج الخمس سنوات الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ مع مراعاة العوامل التي استجبت منذ هذا التاريخ والتي أدت إلى تقديم بعض المشروعات وتأخير البعض الآخر بالنسبة لما كان مقدرا في البرنامج وإلى القيام بمشروعات جديدة لم تكن مدرجة في البرنامج بناتا. ومع ذلك فقد جاءت تعديرات المشروع الأصلي وبلغتها ١٥٧,٠٣٥ ج.م أقل مما كان مدرجا في البرنامج لسنة ١٩٣٦ وقدره ٧٧٦,٠٠٠ ج.م ويرجع السبب في ذلك إلى ضيق حالة الميزانية.

أما المشروع الممثل فقد روى في وضعه عدم المساس بالأعمال التي تعد حيوية للبلاد، بل انقصر الأمر على إرجاء الأعمال التي لم يكن لها صفة الاستعجال والتي لا يقرب على إرجائها أي ضرر. وفضلا عن ذلك فقد أمكن اقتصاص الاعتمادات المخصصة لبعض المشروعات الجديدة تبعا لما يتظر صرفه فعلا في السنة الحالية مع مراعاة أن التأخير في المصادقة على الميزانية سيترتب عليه بطيئة الحال بعض التأخير في البدء بالعمل.

ومن جهة أخرى قد وجهت الوزارة عناية خاصة إلى المشروعات الجديدة التي تناولها خطاب العرش فأرسلت لها الاعتمادات اللازمة بقدر ما سمحت به حالة الميزانية ويذكر من ذلك بنوع خاص مشروعات المرافق القروية التي خصص لها ٥١٠,٠٠٠ ج.م في المشروع الممثل مقابل ٢٤٥,٠٠٠ ج.م في المشروع الأصل.

وفيا على ملخص الاعتادات التي كانت مخصصة في البرنامج للأعمال الجديدة من سنة ١٩٣٦ مع مقارنتها بالاعتادات التي أدرجت فعلا في مشروع الميزانية الأصل والمعدل للسنة المذكورة والاعتادات المدرجة لها في ميزانية سنة ١٩٣٥ :

ميزانية سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦			
	مشروع الميزانية المعدل	مشروع الميزانية الأصل	البرنامج	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٩٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٤٥٦٩٠٠٠	مشروعات الرى
٤٧٤٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨٨٩٠٠٠	مشروعات البناء
—	٥١٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	— ^(٥)	مشروعات المرافق القروية
١٤٠٠٠٠	٢٦٨٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٧١٠٠٠	مشروعات الطرق
١٦٠٠٠٠	٢٠٢٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	٢٤٨٠٠٠	مشروعات المخابرى
٨٠٠٠٠	١٩١٠٠٠	٣٣٧٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	مشروعات التنظيم
٨٧٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٠٣٠٠٠	أعمال الموانئ والمناظر
٨٤٠٠٠	٢٤٩٠٠٠	٢٦٩٠٠٠	١٣٥٠٠٠	إصلاح الأراضي البرود
٨١٥٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠	١٥٦٥٠٠٠	١٣٥٣٠٠٠	سائر المشروعات
٤٧٩٠٠٠٠	٦٢٤٦٠٠٠	٧١٥٧٠٠٠	٧٧٧٦٠٠٠	الاجملى

الأبواب الأخرى :

كانت الزيادة المطلوبة للأبواب الأخرى في المشروع الأصل ١٣٧,٨٥٩ ج.م. وهي تكاد تقتصر في مخصصات البرلمان . أما المشروع المعدل فقد اقتصرت الزيادة فيه على ٨٥,١١٦ ج.م. أى بنقص قدره ٥٢,٧٤٣ ج.م. بالنسبة للمشروع الأصل حسب البيان التالى :

جنيه
٧١٥١٢ تخفيض في مخصصات جلالة الملك وحضرات أعضاء البيت الملكي .

جنيه
٣٠١٦ زيادة في مخصصات البرلمان لاحادة قوة البوليس الى ميزانيته .

١٢٠٠٠ زيادة بسبب تخصيص امتداد ١٢,٠٠٠ ج.م. لشراء الأرض اللازمة لمعهد فاروقى .

٣٧٥٣ زيادة في امتداد المصاريف غير المنظورة بسبب عدم كفاية الاعتماد الأصل وقدره ٣٣,٩٧١ ج.م.

١٨٧٦٩

٥٢٧٤٣ صافي التخفيض

وفيا على بيان موجز عن التعديلات التي أدخلت على كل قسم من أقسام الميزانية :

(٥) كان مقدرا أخذ الزدوم لهذه المشروعات من المبلغ المخصص للاحتياطى ولا أعمال الخطة وقدره ٦٢٢٠٠٠ ج.م.

ديوان جلالة الملك

جـ

ميزانية سنة ١٩٣٥	٦١٥٢٦٢
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)	٦٤٠٣٦٤
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (المعدل)	٤٢٥٧٣٣

المشروع الأصلي

رصد في ميزانية الديوان اعتماد قدره ١٦,٠٠٠ ج.م. لمصاريف إقامة حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة المصرية في البحرا و ٣,٠٠٠ ج.م. قيمة بدل سفر الموظفين الموجودين بمعية سموه .

وقد رفعت درجات بعض الوظائف في الديوان نظرا لأن ترتيب وظائفه ظل بدون تحسين من وقت تمديد الدرجات .

ويبلغ الاعتماد المخصص للأعمال الجديدة ٥٨,٤٩٠ ج.م. من ذلك ٤٠,٠٠٠ ج.م. لأعمال بناء و ١٨,٤٩٠ ج.م. لشراء موبيليات والباقي لأعمال ومشروعات مخففة .

المشروع المعدل

خُفِّضت مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك بمقدار ٥٠,٠٠٠ ج.م. ، ومرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي بمقدار ٣١,٥١٢ ج.م. .

أما ديوان جلالة الملك فقد خُفِّضت اعتماداته بالنسبة للمشروع الأصلي بمبلغ ١٤٣,١١٩ ج.م. منه ٣٤,٣٧٧ ج.م. في الباب الأول لحذف وتقليص درجات بعض الوظائف و ٦٠,٩٥٢ ج.م. في الباب الثاني (المصاريف السنوية) و ٥٧,٧٩٠ ج.م. في الباب الثالث (أعمال جديدة) منه ٤١,٤٠٠ ج.م. لأعمال بناء وشراء موبيليات .

وقد قللت اعتمادات قسم مبانى السرايات الملكية إلى ميزانية مصلحة المباني بوزارة الأشغال لكي تتولى أعمال البناء من صيانة وإنشاء بمرورها .

مخصصات البرلمان

جـ

ميزانية سنة ١٩٣٥ ١٥٠٦١١
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ٢٨٦٣٧٩
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (المعدل) ٢٨٩٣٩٥

المشروع الأصل

وضع تقدير مكافآت حضرات أعضاء مجلس الشيوخ والتواب على أساس ٤٨٠ ج. م للمضو الواحد وهي المكافأة التي كانت تصرف في عهد آخر برلمان عقد في ظل دستور سنة ١٩٢٣

أما اعتمادات المساحات فقد قدرت على أساس الموظفين والخدمة الموجودين في الخدمة مع إضافة مبلغ ٥٠٠ ج. م بمثابة احتياطي منه ٢٠٠ ج. م لمجلس الشيوخ و٣٠٠ ج. م لمجلس النواب .

وقد وضعت تهديرات المصاريف العمومية مع مراعاة حالة الصرف وهي تتضمن الاعتمادات اللازمة لتسديد اشتراكات حضرات الأعضاء بالسلك الحسبانية وفك على أثر فصل مصلحة السلك الحسبانية من ميزانية الدولة وما يقتضيه هذا الفصل من وجوب محاسبتها على ما تقوم به من الخدمات للدوائر الحكومية المختلفة .

ويقتصر اعتماد الأعمال الحسبانية على ١٥٠٠ ج. م وهو عبارة عن مبلغ مرحل من الميزانية الحالية لتكافة تكاليف إنشاء مسجد البرلمان وتأثيثه .

المشروع المعدل

زيد المشروع الأصل بمبلغ ٣٠١٦ ج. م لثقل قوة بوليس البرلمان من ميزانية البوليس بناء على طلب مجلس الشيوخ والتواب .

مجلس الوزراء

جـ

ميزانية سنة ١٩٣٥ ١٤٠٣٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ١٤٢٣٧
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (المعدل) ١٦٢٩٥

المشروع الأصل

رفعت درجات ٧ وظائف مقابل إلغاء وظيفتين خاليتين وقد نتج عن ذلك زيادة جزئية في الباب الأول .
أما اعتمادات الساب الثاني فباقية كما هي .

المشروع المعدل

صرف النظر عن معظم الاقتراحات الخاصة برفع درجات الوظائف الحالية وقد أُنشئت ثلاث وظائف إحداها لوكيل وزارة برلاني لشؤون القصر والأخريان لمدير إدارة المعاهد الدينية ولسكرتير برلاني .

وزارة المالية

ميزانية سنة ١٩٣٥	٣٣٤٠٤٩٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)	٣٩٥٧١٥٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (المعدل)	٣٧٠٨٧٠٤

المشروع الأصلي

بناءً على ما أصدره مجلس الوزراء من القرارات أدمجت مصلحة المساحة والمناجم والمحاجر ما تحت عنوان "مصلحة المساحة والمناجم" ونقل مكتب السياحة التابع للديوان العام وقسم المباحث التابع لمصلحة خفر السواحل وإدارة خدمة المصوغات التابعة لمصلحة الكيمياء إلى وزارة التجارة والصناعة .

وأهم تعديل أدخل على ميزانية وزارة المالية زيادة الاتحاد المخصص لإصلاح الأراضي البور في الباب الثالث من ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية من ٤,٠٠٠ ج.م إلى ١٠٤,٠٠٠ ج.م وقد وضع التقدير الأخير على أساس البرنامج الذي اقترحه المجلس الاستشاري للمصلحة المذكورة وهو يقول إصلاح ٨٥٠٠ فدان في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ منها ٣,٠٠٠ فدان بكفر سعد و ٤,٠٠٠ فدان بالسرو و ١,٥٠٠ فدان بتفتيش براري المنبورة فضلاً عن صيانة الأراضي التي تم إصلاحها وتكملة المباني اللازمة لها وإنشاء مركز لتفتيش كفر سعد الذي ينتظر إتمام إصلاح مساحته في العام القادم .

هذا وقد أدرج اتحاد قدره ٥,٣٠٠ ج.م في ميزانية ديوان عموم المالية لصرف المكافآت التي وافق مجلس الوزراء على منحها لحضرات أعضاء وسكرير اللجنة التي ستقوم بتقسيم وتحديد أثمان الأراضي التي شملها برنامج الإصلاح .

وتضمن الاتحادات المخصصة للأعمال الجديدة في سائر فروع وزارة المالية ٣٤,٠٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الإحصاء للشروع في عملية تعداد سكان القطر لسنة ١٩٣٧ و ٣٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية الديوان العام للوزارة لمواصلة عملية تعديل ضرائب الأطنان، و ٩٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة المساحة والمناجم لتنفيذ نظام التسجيل لمساحة الأراضي المزروعة فطناً وذلك بخلاف ما أرسد في الميزانية نفسها لإتمام تجهيز وتشغيل منجم الذهب بالسكري (٣٠,٨٠٠ ج.م) وتكملة إنشاء حجر البازلت بأبي زعبل وتشغيله (٤٥,٠٠٠ ج.م) وزيادة جهيزات معمل تكرير البترول بالسويس (٢٤,٠٠٠ ج.م) و ٨٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة خفر السواحل لتعزيز أسطولها بشراء طوافات جديدة فضلاً عن ترحيل الاتحاد المدرج في الميزانية الحالية لشراء لاثبات ساحلية مع زيادته من ٣٧,٢٠٠ ج.م إلى ٤٠,٠٠٠ ج.م، و ٨,٣٠٠ ج.م في ميزانية المطبعة الأميرية لدفع ثمن المساكن التي رخص مجلس الوزراء بشرائها، و ٧,٠٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لشراء وغرف وعيون حديدية للبناء بالجديدة لأدار المحفوظات العمومية .

هذا فيما يخص بالباب الثالث (أعمال جديدة) .

أما الباب الثاني (مصاريف عمومية) فأم تمثيل يتناول هو زيادة الاعتماد الموعود في ميزانية مصلحة المساحة والتأمين لإدارة معمل تكرير البترول من ١٠٢,٠٠٠ ج. م. إلى ٢١١,٠٠٠ ج. م. وقد وضع التقدير الجديد على أساس تشييل المعمل بكامل كفايته وهو يستلج أن يتج نحو ٨٠,٠٠٠ طن من البترول بتخلف أنواعه وذلك على أثر ما أقيم فيه من تجهيزات جديدة وما هو مزيج إقامته منها في السنة القادمة . ويقابل هذه الزيادة في المصروف زيادة قدرها ١٠٢,٠٠٠ ج. م. في تقديرات الإيرادات من المتحصل من بيع المتبقيات . هذا مع العلم بأن السياحة التابعة في إدارة المعمل المذكور تتفق والرغبة التي أبدعها مجلس النواب في سنة ١٩٢٦ بأن " يقوم المعمل بتكرار أكبر كمية ممكنة من البترول " .

وقد أوصد في ميزانية ديوان عموم المالية اعتماد ٤٢,٠٠٠ ج. م. لإقامة شركة مصر لصلاح البحرية وفقا لما اقترحه مجلس الوزراء في خلال السنة و ٥٧,٠٠٠ ج. م. لزيادة مخصصات الجاسع الأزهر والماعاد الدينية .

وهناك زيادة قدرها ٢٤,٠٠٠ ج. م. في الباب الثاني من ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية وهي ناتجة على الأخص عن إدخال ٢,٥٧٠ فدانا من الأطلان الملوحة بتفتيش يرادى المتدورة في الزراعة الخاصة .

هذا مع العلم بأن الاعتمادات المخصصة للناظر في بعض المصالح زادت عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥ بسبب ارتفاع الأسعار ولكن من جهة أخرى خفضت اعتمادات البعض الآخر بسبب ما اشترى من المهمات الاحتياطية في السنة الحالية مما سيقتل من مشتريات السنة القادمة .

وفيما يخص الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) فقد أنشئت فيه بعض الوظائف للقيام بخدمات جديدة وأهمها ١٥٥ وظيفة بمبلغ ٨٠,٠٠٠ ج. م. في ميزانية مصلحة خفر السواحل للقوات التي أقرها مجلس الوزراء لتعزز الخفارة بصيرة المئزة ولحراسة المنطقة الواقعة شرق حمامات بور فؤاد و ٢٨ وظيفة بمبلغ ٢,٠٠٠ ج. م. في ميزانية الأموال المقررة لدار المحفوظات على أثر إقامة مباني جديدة لها .

وقد أنشئت أيضا بعض الوظائف لتعزز الأقسام الحالية لمواجهة الزيادة المضطربة في أعمالها وأهمها ١٩ وظيفة معاون إدارة و ٣٥ وظيفة صراف في ميزانية مصلحة الأموال المقررة و ١٨ وظيفة لإدارة رسم الإنتاج و ٢٥ فبرا لتعزيز الحرس الجبركي في ميزانية الجمارك الخ . الخ .

المشروع المعدل

خفض الاعتماد المخصص لاصلاح الأراضي البور في ميزانية مصلحة الأملاك بمقدار ٢٠,٠٠٠ ج. م. للقرت في أعمال البناء الخاصة بالأراضي التي تم اصلاحها وحذف اعتماد ٣٠,٠٠٠ ج. م. الذي كان خصصا لصرف مكافآت حضرات أعضاء وسكرتير لجنة تسمي وتقدير أمان أراضي اصلاح .

وقد أدخلت تعديلات عديدة على اعتمادات الأعمال الجديدة الخاصة بفروع الوزارة أهمها تخفيض ٩,٠٠٠ ج. م. في الديوان العام وهو يتناول مصاريف النجاعة للقطن قلعة ما صرف عليه في الماضي والمصاريف الخاصة بكتابة مراقبة الديون العقارية استنادا إلى المتوقع صرفه، و ٨٠,٠٠٠ ج. م. في مصلحة خفر السواحل لإجراء شراء طوافات جديدة لعدم وجود حاجة ماسة إليها في الوقت الحاضر بعد إنشاء خط سكة حديد من فوكه إلى مطروح و ٢٠,٠٠٠ ج. م. في المصلحة نفسها للاكتفاء بشراء لشحن بئلا من أربعة و ١٩,٦٠٠ ج. م. في مصلحة الأملاك للمعدل

أما اعتمادات الباب الثالث فلم ما اشتملت عليه ٢٠.٠٠٠ ج.م لمكتب شؤون السياحة و ٢٥.٠٠٠ ج.م للإغاثة تصدير الموالح و ٣.٥٠٠ ج.م لإنشاء دار لخدمة الموالح في التيوم و ٣.٠٠٠ ج.م لمعهد الأبحاث والتجارب للصباغة و ١٢.٥٠٠ ج.م للمحق المصنعة التوفيقية و ٢٨.٠٠٠ ج.م للأعمال التي تتركز سنويا .

المشروع المعدل

أقيمت اعتمادات الأعمال الجديدة بمبلغ ٣٢,٢٠٠ ج. م. سنة ١٩٢٠، ج. م. لحلف الاعتماد الذي كان غرضها الانشاء لمبنى للصحة الفوضوية لارواء البلد بالعمل الى سنة ١٩٢٧، على أن يتم في سنة ١٩٢٩ كما كان مقدرا في برنامج الخمس السنوات و ٧٠٠٠ ج. م. من اعتماد تشجيع السياحة للصحة على ١٠٠,٠٠٠ ج. م.

وقد خفض احتياجه ١٠,٠٠٠ ج.م الذي كان مرصدا لشيزا الوظيف الى ٨,٠٠٠ ج.م ومقابل ذلك أنشئ بعض وظائف جديدة أهمها وظائف بمبلغ ١,٨٠١ ج.م لتكوين مكتب في الوزارة ورفعت وظيفة المدير العام إلى درجة وكيل وزارة مساعد .

أما اعتمادات الباب الثاني فقد خفضت بمقدار ١,٦٠٠ ج.م.

وزارة المعارف

ميزانية سنة ١٩٣٥	٣٤٧٧٢٣٨	جيه
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)	٣٧٤١٧٨٩	
١٩٣٦ (المعدل)	٣٦١٧٥١٩	

المشروع الأصلي

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بقانون رقم ٩١ لإصلاح مدارس الهندسة والزراعة العليا والطب البيطري والجمهورية العليا في الجامعة المصرية قُرب على ذلك تخفيض أعدادات وزارة المعارف بمبلغ ١٧٩,٠٠٠ ج.م. ولكن من جهة أخرى زلت أمانة الوزارة للجامعة بمبلغ ٩٥,٧٠٠ ج.م بسبب زيادة مصروفات الأعيان على أثر ضم المدارس المذكورة إليها بعد مراعاة ما تحصلته هذه المدارس من الإيراد وهناك زيادة قدرها ٧١,٠٠٠ ج.م في ميزانية الوزارة منتهب ضم المدارس والمعاهد التابعة لليونان والأوقاف الخصوصية الملكية إلى وزارة المعارف وقدمت الاختصاصات اللازمة لمصاريف هذه المعاهد في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٨ الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٥

ويشمل المشروع على زيادة قدرها ٦٩,٠٠٠ ج.م بسبب تنفيذ مشروع إصلاح التعليم الثانوي الذي أقروه مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٣٥ كما أنشئت ١٧٤ وظيفة بمبلغ ٣١,٨٠٠ ج.م زيادة ٢٦ فصلا بالمدراس الصناعية و ٤ فصول بكلية البنات بالاسكندرية و ١٠ فصول بالمحافل الفنية والإتمام تحويل سبع مدارس تمهيدية لتفنين الأولية الى مكاتب صناعية وزراعية للتعليم الأولى .

وقد كان لعدد قانون التعليم الحر أثر في زيادة الإعانات التي تمنح للدارس الثانوية والابتدائية الحرة للبنين والبنات فأصبح مقدارها ٩٢,٠٠٠ ج.م أى زيادة قدرها ٢٢,٠٠٠ ج.م على الاعتماد المبدى في سنة ١٩٣٥ و ٤٨,٥٠٠ ج.م على اعتماد سنة ١٩٣٤

ويشمل بند الإعانات على مبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م لإعانة الفرق القوية لتمثيل بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ يولي سنة ١٩٣٥

ويتضمن بند نشر التعليم الاعتمادات التالية :

جبه	
٢٠,٠٠٠	لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية في معرض باريس .
٤,٢٥٠	لتكاليف ترجمة معاني القرآن الكريم .
٤٠,٠٠٠	لشراء أراضى للدارس الزراعية .
٣٠,٠٠٠	لتكاليف تنفيذ مشروع العناية بالحياة الرياضية للطلبة .
٤,٠٠٠	لتزعم ملكية المشش المحلورة لمدرسة المنصورة الابتدائية للبنين .
١١,٠٠٠	لاستكمال المساكنات اللازمة لمدرسة الفنون والصناعات بالعاصمة .
٦٢,٤٣٤	لعم بعض المدارس الصناعية والابتدائية التابعة لهالس للمديرية .
٣,٤٧٣	لإنشاء ٥٠ فرقة لحفظ القرآن الكريم ولإنشاء ثلاثة أقسام للأعمال الصحية والكهربائية بمدرسى أسبوط والمنصورة الصناعيتين .
٤,٠٠٠	لإنشاء قسم ميكانيكى يجرى بمدرسة الفنون والصناعات بالإسكندرية .
٣,٨١٦	لإنشاء مشغل فنى للبنات بالقاهرة .
٢,٥٠٠	لمصاريف البعد المتوى لإنشاء وزارة المعارف .

١٨٥,٤٧٣

وليس في ميزانيات المصالح التابعة لوزارة المعارف ما يستوفى النظر سوى أن ميزانية المجمع الملكى للغة العربية أدرجت تفصيلا وقد تضمنت مبلغ ٥,٣٣٤ ج.م للشروع بإنشاء ثلاثة مساجد لغوية أحدها اصطلاحى والثانى تاريخى والثالث وسيط مصور .

المشروع المعدل

خفضت اعتمادات بند نشر التعليم بمقدار ٨٢,٦٧٣ ج.م فأصبحت ١٠٣,٨٠٠ ج.م وذلك بالرغم من زيادة الاعتماد المخصص لتكاليف اشتراك الحكومة في معرض باريس من ٢٠,٠٠٠ ج.م الى ٢٥,٠٠٠ ج.م . والصنفين يتناول على الأخص اعتماد ٤٠,٠٠٠ ج.م الذى كان مبدىا لشراء أراضى للدارس الزراعية على أن يستمر فى استئجار الأراضى اللازمة للدارس المذكورة ، واعتماد ٣٠,٠٠٠ ج.م للمتعلق بمشروع الحياة الرياضية للطلبة اكتمال بما تقوم به المدارس فى الوقت الحاضر .

وقد أخرج في الباب الأول اعتماد ٤,٧٤٠ ج.م لرفع درجات ٤٠ وظيفة من وظائف التدريس وفقا للقرار الذى أصدره الوزارة السابقة في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وفى مقابل ذلك خفض مبلغ ٢,٥٠٠ ج.م من اعتمادات الباب الأول تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الخاص بتخفيض المرتبات والمكافآت .

وزارة الداخلية

ميزانية سنة ١٩٣٥	٤٤٦٤٦٦٠
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)	٤٠٢٥٦٥٩
١٩٣٦ (المعدل)	٣٩٨٦٥٢٠

المشروع الاصل

تميزاً للقوانين الصادرة في خلال السنة قبل قسم البلديات والمحالفات المحلية الى وزارة الصحة العمومية ومكتب العمل الى وزارة التجارة والصناعة فترتب على ذلك تخفيض قدره ٦٢٥,٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الداخلية (ديوان العموم) وهناك تخفيض قدره ١٣,٠٠٠ ج. م ناتج عن اعادة تنظيم خطة أساس البوليس السوادي على اثر ما قرره مجلس الوزراء من العمل على توفيره ٧٪ من اعتمادات المساحات ومقابل ذلك ادراج اعتماد قدره ٤,٤٠٠ ج. م لتوسيع قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس و ٣,٧٠٠ ج. م لتنظيم الديوان العام وتنفيذ كادر المحافظين والمديرين وكادر ادارة المطبوعات المعتمدين من مجلس الوزراء في خلال السنة.

وتشتمل ميزانية البوليس على اعتماد قدره ٢٧,٠٠٠ ج. م لتعزيز بوليس المدن والأقاليم ٩,٠٠٠ ج. م لتعديل واستكمال كادر الضباط.

اما ميزانية الخفر فاهم تعديل ادخل عليها هو إدراج اعتماد ٩٠,٠٠٠ ج. م لاستبدال أسلحة الخفر وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦

وقد أنشئ بعض الوظائف في ميزانية مصلحة السجون بسبب تعديل نظام اصلاحية الأحداث بالمرج وزيدت اعتمادات المصاريف العمومية بمبلغ ٢٦,٤٠٠ ج. م منظمه في اعتمادات الأغذية والتوريدات لزيادة عدد المسجونين وكثرة تشييلات المصالح وارتفاع أسعار بعض الأصناف.

المشروع المعدل

مدل كادر الوظائف العالية والرئيسية بالديوان العام بإنشاء وظيفة وكيل وزارة مساعد ووظيفة مدير عام لإدارة التفتيش ووظيفة مدير قسم الادارة مقابل حذف وظيفة المفتشين العامين. وفضلا عن ذلك فقد أيد كادر المحافظين والمديرين إلى ما كان عليه.

هذا وبمبادرة العام ضريبة الخفر حذفت ٤٣٩ وظيفة كانت أنشئت لخفر في البلاد غير المفروض عليها هواتم وفضلا عن ذلك فقد حذف بعض الوظائف من ميزانية البوليس والسجون كما صرف النظر عن رفع درجات البعض الآخر. وقد أُرصد اعتماد قدره ٣,٥٠٠ ج. م في ميزانية البوليس لتعزيز بوليس المدن.

وقد ترتب على ما تقدم أن خفضت اعتمادات الباب الأول بمقدار ١١,٢٠٠ ج. م وذلك بخلاف مبلغ ٢,٨٥٢ ج. م حذف على اثر نقل قوة بوليس البركان إليه و ١٦,٠٠٠ ج. م أعص من اعتمادات الميراثات والمكافآت لتنفيذ القرار الصادر من مجلس الوزراء بشأنها وفي مقابل ذلك أنشئت وظيفة جديدة لوكيل وزارة يرأس (١٨٠٠ ج. م) ووظيفتين للملاحة بوليس مراقبة حركة المسافرين في المطارات (٣٦٠ ج. م).

هذا فيما يخص الباب الأول، أما اعتمادات الباب الثاني فقد خفضت بمقدار ١٢,٧٠٠ ج. م وهذا المبلغ يتناول على الأخص اعتمادات بدل السفر والأغذية.

وقد أعصت اعتمادات الأحمال الجديدة بمبلغ ١١,٠٠٠ ج. م من ذلك ٧,٠٠٠ ج. م بسبب توريد أسلحة البوليس من الجيش بجاء بلا من شرائها، ولكن من جهة أخرى أُرصد اعتماد ١٣,٠٠٠ ج. م لشراء ماني المدرسة الانجليزية بشوارع التربة البلاقية بالقاهرة لإقامة مبلأ ليتأى وأبناء السليل عليها. وذلك لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦

وزارة الصحة العمومية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٥ ٢٥٧٤٣٩٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ٣٩٤٣٨٣٣

٤٠٥٠٥٧٧ (المعدل) ١٩٣٦

المشروع الأصلي

بناء على المرسوم الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ بتنظيم وزارة الصحة العمومية وتوسيع اختصاصاتها وضم بعض المصالح التابعة للوزارات الأخرى إليها أصبحت ميزانية الوزارة المذكورة تشمل على الفروع الآتية :

(١) الديوان العام والصحة العامة

(٢) قسم المرافق القروية .

(٣) مصلحة التنظيم .

(٤) مصلحة المجارى الرئيسية .

(٥) البلديات والمجالس المحلية .

فالفرع الأول يتضمن مبلغ ٧٤,٠٠٠ ج. م. لخدمات البلدية وهو موزع على الأبواب الثلاثة وأهم تلك الخدمات ١٠ مكاتب صحة في الأقاليم (١٤,٤٠٠ ج. م.) ومستوصف للأمراض الصدرية (٢,٤٠٠ ج. م.) وعيادة الجلذام (١,٧٠٠ ج. م.) ومستشفين متقلان لا نكلستوما (٣,١٠٠ ج. م.) ومركزان لرعاية الطفل (٢,٤٠٠ ج. م.) وأربعة أفرع رمدية بالمستشفيات المركزية (٦,٢٠٠ ج. م.) ومستشفين مركزيان في بيا ونيج حمامي (١١,٧٠٠ ج. م.) وعشرة مستشفيات قروية (١٩,٠٠٠ ج. م.) وزيادة عدد الأسرة بمصلحة قواد مجلوان ومستشفى الجلذام وبعض الأفرع الرمدية بالمستشفيات (٣,٣٠٠ ج. م.) وملحق للرمد بمستشفى بيا وتوسيع فرع الرمد بمستشفى الاسكندرية (٣,٤٠٠ ج. م.) وعلاوة على ذلك يتضمن المشروع ٩,٠٠٠ ج. م. لتعديل الوظائف و ٨,٠٠٠ ج. م. لتزويدها و ١٨,٠٠٠ ج. م. لزيادة بعض المصاريف العمومية من ذلك ١٠,٠٠٠ ج. م. لإعانة جمعية الهلال الأحمر .

وتشتمل ميزانية قسم المرافق القروية على الوظائف والاعتمادات التي أقرها مجلس الوزراء مع أن ذلك بعض وظائف واعتمادات نقلت من ميزاني الأشغال والصحة العامة فضلا عن تخصيص اعتماد قدره ٤٠٠,٠٠٠ ج. م. لمشروع مياه الشرب في القرى .

وتضمن ميزانية مصلحة التنظيم زيادة ٥٥,٦٠٠ ج. م. في الباب الثاني معظمها لمعاية وكس وورش وغسيل واثارة الشوارع نظرا لانتشار الممران وزيادة مسطحات الشوارع في القاهرة وضواحيها وهناك زيادة ٢٢,٠٠٠ ج. م. في الباب نفسه من ميزانية مصلحة المجارى وهي تتناول اعتمادات التوريدات والصيانة والتجديد . أما اعتمادات الأعمال البلدية لمصلحة التنظيم والمجارى فقد زيدت من ٨٠,٠٠٠ ج. م. و ١٦٠,٠٠٠ ج. م. الى ٣٣٧,٠٠٠ ج. م. و ٢٩٣,٠٠٠ ج. م. على التوالي وذلك يرجع على الأخص الى تنفيذ نصيب المصلحتين المشار إليهما في برنامج الخمس السنوات مع مراعاة المشروعات البلدية التي تخدورت في خلال السنة . وفيما يلي بيان أهم ما تضمنه الاعتمادات السابقة الذكر :

التنظيم

- ٢٠,٠٠٠ جنيه لشترى سيارات وجراجات .
- ١٥,٠٠٠ لتوسيع شارع الخليج المصرى .
- ٣٧,٠٠٠ لإنشاء قنق تحت الأرض بالسبينة .
- ٤٣,٠٠٠ لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلى بشوارع الحرم .
- ٦٩,٠٠٠ لمشروعات مياه الجبنة والبحيرة وحلوان .

المجارى

- ٥٠,٠٠٠ لأعمال وصل المجارى القرية بالمجارى العمومية .
- ٤٠,٠٠٠ لقرىم وتوسيع المجمع الرئيسى القديم .
- ٥٤,٠٠٠ لمجارى جزيرة الروضة والزمالك .
- ٣٠,٠٠٠ لاستداد المجمع الرئيسى الثانى .
- ٦٠,٠٠٠ لإنشاء ماسورة صاعدة جديدة .

وليس فى ميزانية البلديات والمجالس المحلية ما يستحق الذكر سوى أن وثائق مجلس بلدى الاسكندرية لم تنقل الى ميزانية وزارة الصحة بل أقيمت فى ميزانية وزارة الداخلية .

المشروع المعدل

أهم تعديل أدخل على هذه الميزانية هو رفع الاتحاد المخصص لمشروعات المرافق القروية من ٢٤٥,٠٠٠ ج. م الى ٥١٠,٠٠٠ ج. م وسيخصص من المبلغ الأخير ٦٥,٠٠٠ ج. م لمشروعات القرى التوزيعية ومعدات المياه الصالحة للشرب وذلك تنفيذا لما جاء فى خطاب العرش .

وقد أدرج أيضا فى ميزانية الصحة ١٥,٠٠٠ ج. م لمشروع إنشاء مجموعات صحية فى الأحياء الفقيرة بالمسكن كما أرحب ١١,٠٠٠ ج. م لقرارة أرض مستقضى رمدى بحى الخليفة ، وفى مقابل ذلك خفضت بعض اعتبارات الأعمال الجديدة بمقدار ١٦٨,٠٠٠ ج. م دين أن يؤثر ذلك فى المشروعات الحيوية إذ أن التخفيض يربح الى انخفاض الاتحادات المخصصة للمشروعات على أساس المخطط صرفه فى خلال السنة مع مراعاة التأخير فى المصادقة على الميزانية أوائل تأجيل بعض مشروعات ليست لها صفة الاستعجال .

وقد أقصت اعتبارات المصاريف العمومية بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج. م مقابل إضافة ٤٠,٠٠٠ ج. م لاطاق الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المؤازاة الإسلامية تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٦

وفىما يخص الباب الأول فقد خفض الاتحاد المخصص لتميز وتحسين الوظائف الى النصف وأعيد الكادر الإدارى وكادر الصيانة الى ما كانا عليه قريبا على ذلك توفير نحو ٧,٠٠٠ ج. م وذلك بخلاف مبلغ ٤,٣٠٠ ج. م خفض من اتحاد المرتبات والمكافآت تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بشأنها وأنشئت وظيفة جديدة لوكل وزارة بربانى .

وزارة الحفانية

جيبه

ميزانية سنة ١٩٣٥ ... - - - - - ١٧٠١٤٦٢

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ... - - - - - ١٧٥٠٣٩٢

١٩٣٦ (المعدل) ... - - - - - ١٦٩٨١٥٦

المشروع الأصلي

تميزنا للقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في خلال السنة أروصد اعتماد قدره ١٠٠,٤٠٠ ج.م. لتعديل كادر القضاء الأهل وأعضاء النيابة والقضاء الشرعي ومبلغ ٣٤,٠٠٠ ج.م. لإنشاء محكمة أهلية ابتدائية في سوهاج و ١٦,٨٠٠ ج.م. لتكاليف الجيشين المشككين من كبار المشتغلين بالقانون للقيام بتعديل القانون المدني والتجاري وقانون المرافعات وقانون العقوبات .

ويشتمل مشروع ميزانية المجالس الحسبية على اعتماد ٤,٦٠٠ ج.م. لإنشاء ١٥ وظيفة لمحاسبين وذلك لتعميم النظام القاضي بحالة أعمال المحاسبة إلى موظفين بدلا من خبراء في مديريات الجيزة والقليوبية والبحيرة ولتعزيز المحاسبين في باقي الجهات وذلك بالنظر إلى النجاح الذي أسفر عنه النظام المشار إليه .

وقد أنشئ بعض الوظائف بمبلغ ٣,٣٠٠ ج.م. في ميزانية الطب الشرعي لتعزيز وظائف المصلحة وإنشاء قسم جديد بينها و ١٥٠ وظيفة كتابية في ميزانية النيابة بمبلغ ١,٦٥٠ ج.م. بسبب كثرة الجرائم وإرهاق الموظفين القائمين بالعمل.

ومقابل ما تقدم أنشئت عدة وظائف بمبلغ ١٣,٠٠٠ ج.م. في فروع الوزارة المختلفة وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الخاص بتوفير ٥٪ من اعتمادات الباب الأول .

ويشتمل الباب الثالث على اعتماد ١٤,٦٠٠ ج.م. لشراء أراض لإقامة دور جديدة لبعض المحاكم مع العلم بأن مشروعات البناء مستمرة في برنامج المبنى الخمس السنوات و ٤,٠٠٠ ج.م. لتجديد واستكمال الأثاث في المحاكم الأهلية والشرعية والمجالس الحسبية و ٣,٥٠٠ ج.م. لإنشاء محكمين برئيتين أهليتين في طما وسمود .

المشروع المعدل

حذف اعتماد ١٦,٨٠٠ ج.م. الذي كان مخصصا لتكاليف الجيشين التشريعيين وذلك بمناسبة صدور قرار من مجلس الوزراء بإعادة تشكيلهما ، كما حذف اعتماد ١٤,٦٠٠ ج.م. الذي كان مملوفا لشراء أراض لنمو جديدة للمحاكم وذلك لإجراء مشروعات البناء نفسها ، وقد خفض اعتماد ٤,٠٠٠ ج.م. الخاص باستكمال أثاث المحاكم إلى النصف .

وفيا لمقتضى الباب الأول قد أنشئت بعض الوظائف كما أضيفت درجات البعض الآخر إلى ما كانت عليه فترتب على ذلك وفر قدره ٢,١٠٠ ج.م. من ذلك ١,٠٨١ ج.م. عن الوظائف الجبلية الخاصة بمصلحة الطب الشرعي . غير أنه من جهة أخرى أنشئت وظيفتان إحداهما لوكل وزارة برلساني (١,٨٠٠ ج.م.) والأخرى لمستشار وطني بمحكمة الاستئناف المختصة (١,٤٠٠ ج.م.) .

أما الباب الثاني فقد اقتضت احتياجه بمقدار ١٨,٧٠٠ ج.م. والشطر الأكبر منه يتناول بنود بدل السفر .

وزارة الأشغال العمومية

ميزانية سنة ١٩٣٥	٥٥٤٦٠٤٢	ج. م.
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)	٦١١٨٠٩٩	ج. م.
» » » ١٩٣٦ (المعدل)	٥٧١٤١٩٣	ج. م.

المشروع الأصلي

وفقا للرسوم الصادر في ٧ بريل سنة ١٩٣٦ أدمجت مصلحتا التنظيم والمجاري في ميزانية وزارة الصحة وعمال بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء في خلال السنة قبل قسم الموازن والمكاييل التابع لمصلحة الطعيمات إلى وزارة التجارة والصناعة .

وقد زينت اعتمادات الرى للأعمال الجديدة من ٢٩٥٠,٠٠٠ ج. م إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ ج. م ويشتمل المبلغ الأخير على ٧٥٠,٠٠٠ ج. م لخزان جبل الأولياء و ٣٠٠,٠٠٠ ج. م لتقوية قناطر أميوط و ٥٠٠,٠٠٠ ج. م لقناطر محمد على و ١,٣٢٥,٠٠٠ ج. م للشروعات و ٣٤٠,٠٠٠ لتحويل الحياض والباقي للأعمال مختلفة .

وقد أُرصد للأعمال الجديدة الخاصة بالمباني ٧٠٠,٠٠٠ ج. م مقابل ٤٧٤,٠٠٠ ج. م في الميزانية الحالية وقد وضعت التقديرات يوجه عام على أساس مواصلة الأعمال المدرجة في الميزانية الحالية بما في ذلك الأعمال التي اعتمدت في خلال السنة بقرارات من مجلس الوزراء وتضمن التقديرات المذكورة ١٠٠,٠٠٠ ج. م لمستشفى فؤاد الأول وكلية الطب و ٦٠٠,٠٠٠ ج. م للحامسة الأزهرية و ١٠٠,٠٠٠ ج. م للحامسة المصرية و ٤٠,٠٠٠ ج. م لبناء مخازن (سوامع) للفلال لوزارة التجارة والصناعة و ٤٦٠,٠٠٠ ج. م لمشروعات وزارة المعارف العمومية و ١٧٤,٠٠٠ ج. م لمشروعات وزارة الصحة العمومية والباقي لمشروعات مختلفة لساير الوزارات والمصالح .

وبخلاف ما تقدم ليس في هذه الميزانية تعديل فوشان سوى لإناء بعض الوظائف في فروع الوزارة المختلفة تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الخاص بتوفيره ٪ من اعتمادات الباب الأول، وإدراج الوظائف والاعتمادات اللازمة لإدارة محطات الطلبيات الشان التي تم إنشاؤها ويخضع إدارتها في السنة القادمة وهي السرو والبلامون وقوه ورشيد والبولاقية والفلج وسيل والجبلوبة .

المشروع المعدل

أعدت وزارة الأشغال العمومية النظر في مشروع ميزانيتها فأرأت تخفيض بعض اعتمادات الرى للأعمال الجديدة وزيادة البعض الآخر وفقا لاحتياجات البلاد فأسفرت النتيجة عن تخفيض صافي قدره ٤٠٠,٠٠٠ ج. م وبذلك انحصرت جملة الاعتمادات على ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج. م ، فمن الأعمال التي تناولتها الزيادة مشروعات تحويل الحياض (٥٠٠,٠٠٠ ج. م) ومشروعات صرف مديرية المنوفية (٣٧٠,٠٠٠ ج. م) ومشروع تهوية قناطر إسن (١٠٠,٠٠٠ ج. م) ومشروع وادي الريان لتخفيف الفيضان (٥٠٠,٠٠٠ ج. م) مع السلم بأن المشروعات الأخرى جديان ويتبع جملة تكاليفها ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج. م و ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج. م على التوالي .

وقد ترتيب على تنفيذ نصب مصلحة الموانئ والمناظر من هذا البرنامج زيادة احتياجاتها للباب الثالث من ٨٧,٠٠٠ ج.م الى ١٤٨,٠٠٠ ج.م

ويبلغ الاعتماد المرصود للاعمال الجديدة الخاصة بالطيران ٥٠,٠٠٠ ج.م من ذلك ١٥,٠٠٠ ج.م لمباني الرقابة بمطاري الدخيلة و ١٥,٠٠٠ ج.م لبناء البحرى للطائرات بالمطار نفسه . وقد زيد الاعتماد المخصص لتجديد المركبات في ميزانية النقل الميكانيكى من ٧,٠٠٠ ج.م الى ١٨,٠٠٠ ج.م بسبب كثرة المركبات غير الصالحة للاستعمال خصوصا للمركبات المعلقة لخدمة البوليس . وقد اُدريج اعتماد ٢,٠٠٠ ج.م لفرض نفسه في ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر .

وقد ترتيب على زيادة عدد المركبات وعلى ارتفاع أسعار البترين زيادة الاعتماد المخصص للصيانة في الباب الثانى من ٧٠,٠٠٠ ج.م الى ٨٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية النقل الميكانيكى ومن ١٠,٠٠٠ ج.م الى ١١,٥٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر المتولية أمر المركبات في منطقتى الاسكندرية والبحيرة .

ويشتمل الباب الثانى من ميزانية الديوان العام لوزارة المواصلات على زيادة ٣٤,٠٠٠ ج.م في اعادة شركة بنك مصر للطيران بملها ٤,٠٠٠ ج.م على أساس الاتفاق المتعدد من مجلس الوزراء .

هذه هي أهم التعديلات التى أدخلت على الجابين الثانى والثالث .

أما الباب الأول فقد أُنشئ فيه بعض الوظائف في ميزانية مصلحة البريد لتعزيز مستخدمى صندوق التوفير بسبب زيادة عملياته والمبالغ المودعة به والبعض الآخر في ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر لخدمات جديدة منها مشروع الشبكة الكهربائية وبائية والاتارة بمعلقة ميناء الاسكندرية وللكرافة الجديدة « فرعون » والجارية والكباش المستجدين .

ومما ييجر ذكره بخصوص المصلحة الأخيرة أن الوظائف البحرية المدنية جعلت عسكرية لأن المصلحة تلاقى صوبيات في سبيل الحصول على حاجتها من الضباط البحريين الذين يرتضون من بين ضباط مصلحة خفر السواحل فهم يابون التبين في وظائف مدنية لأنهم يفقدون المزايا التى يتمتعون بها كعسكريين . وقد روى في التعديل المشار اليه الا يقرب عليه زيادة أجهز الميزانية .

المشروع المعدل

خضعت احتياجات الأعمال الجديدة في ميزانية وزارة المواصلات وفروعها بمقدار ٨٨,٢٠٠ ج.م من ١٢,٥٠٠ ج.م في مصلحة الموانئ والمناظر و ٣١,٧٠٠ ج.م في مصلحة الطرق والكبارى و ٧,٠٠٠ ج.م في قسم الطيران و ٨,٠٠٠ ج.م في قسم النقل الميكانيكى .

فالتخفيض في مصلحة الموانئ تأجج على الأخص من حذف اعتماد ٩,٠٠٠ ج.م المخصص لشراء مضخة حريق حوامة ميناء الاسكندرية وذلك بناء على اقتراح وزارة المواصلات نفسها ، ومن إلغاء اعتماد ١٠,٠٠٠ ج.م المخصص للبد في مشروع اعادة بناء فناء الأشرفى بالبحر الأحمر ، وهذا المشروع ممتد في أربع ائس السنوات وكان مقدرا للبد فيه سنة ١٩٣٥ واتمامه في ثلاث سنوات ولكنه أرجئ الى سنة ١٩٣٦ ، والآن ترى اللجنة المسالية إرجاءه الى سنة ١٩٣٧ ، أما باقى التخفيض فيكون معظمه من ٨,٠٠٠ ج.م لأعمال تخطيط يمكن القيامها تدريجيا مع أخذ تكاليفها من اعتمادات الصيانة في الباب الثانى، وبلغ ٩,٠٠٠ ج.م استبعد للتطوير عدم اتمام صرفه .

وفما يتعلق بمصلحة الطرق لم يلق أى مشروع من المشروعات المعلقة لها في الميزانية الأصلية بل اكتفى بتخفيض مقدار الاعتمادات المختلفة بفكرة التجهل في تنفيذ المشروعات المختصة .

أما قسم الطيران فقد رأت وزارة المواصلات تعديل اعتماداته بحذف بعض مشروعات والاستعاضة عنها بالبعض الآخر مع اجاء جلتها كما هى، ولكن اللجنة المسالية رأت حذف ٧,٠٠٠ ج.م من هذه اللجنة للتطوير عدم اتمام صرفه . يبق بعد ذلك التخفيض الذى شمل اعتمادات قسم النقل الميكانيكى فهو يتحصرف اعتمادات تجديد المركبات لقصره على ١٠,٠٠٠ ج.م وهو يزيد بمقدار ٣,٠٠٠ ج.م على اعتماد سنة ١٩٣٥

وفما يخص الجابين الأول والثانى فأم تعديل أدخل عليها تخفيض ١,٨٠٠ ج.م في المرتبات و ١,٥٠٠ ج.م في بدل السفر بناء على القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء في هذا الشأن .

وزارة الحرية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٥ ١٨٧٣٥٦٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ٢١٨٩٦٧٤

(المستقل) ٢٠٨٨٣٦٣

زيدت الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة من ٤٢,٣٧٥ ج.م إلى ٢٤٠,٣٤٥ ج.م، والاعتماد الجديد يستعمل معظمه لمواصلة الأعمال التي سبق البدء بها أو لتنفيذ مشروعات جديدة متضمنة في برنامج الخمس السنوات، من ذلك ٥٠,٠٠٠ ج.م لبناء قشلاقات للأوط بالاسكندرية، و ٤٥,٠٠٠ ج.م لإقامة مخازن وورش جديدة للجيش بالمادى، و ٦٠,٠٠٠ ج.م لترع ملكية عقارات لمشروع هدم وإعادة بناء قشلاق الحرس السوارى الملكى في طابين و ١٠,٠٠٠ ج.م لإنشاء وتجهيد الطرق في مناطق الحدود، و ٤٤,٠٠٠ ج.م لإتمام طريق فوكه - مطروح، والبوابة - العاصرية وهذان المشروعان اعتمادا في خلال السنة بقرار من مجلس الوزراء .

ويشتمل مشروع الميزانية في الباب التالى على اعتماد ٤٤,٠٠٠ ج.م لإبدال خمس طائرات من طراز " موث " بأخرى من أحدث طراز وقد تم التعاقد على ذلك في السنة الحالية بتخصيص من مجلس الوزراء، مع العلم بأن التكاليف كانت مقدرة في الأصل بمبلغ ٣٨,٠٠٠ ج.م ولكنها وصلت في النهاية إلى ٤٤,٠٠٠ ج.م بما في ذلك لوازم الطائرات من قطع التيار والآلات الفوتوغرافية والألصاق الخ . وقد أُرصد في الباب المذكور اعتماد ٦,٠٠٠ ج.م لشراء طائرة كبيرة للفصل علوة على الطائرتين الموجودتين الآن واعتماد آخر قدره ١٢,٠٠٠ ج.م للحلول وقت تحركات وحدات الجيش في سنة ١٩٣٦ تبعا للنظام الموضوع لذلك .

وتتضمن الاعتمادات المخصصة للباين الأول والثانى ٧,٤٦٦ ج.م لإنشاء بلوك الأساس للجيش ليقوم بتنفيذ الوحدات بالجنود اللازمين لسد النقص الحاصل بها، و ١١,٦٨٩ ج.م لتعززة بلوك المهندسين مع بمونه بما يلزمه من المعدات والأدوات الضرورية التي تمكنه من تأدية أعماله على الوجه الأكمل تبعا للنظم العسكرية، و ٢٨,٣٧٠ ج.م لزيادة قوة الحملة الميكانيكية، و ١٢,٠٧٤ ج.م لتعززة سلاح المكافحة بمصلحة الحدود بزيادة ١٠٠ غريمجان برافع ١٠ لكل من الأصناف القديمة وبإضافة ١٠ إلى قوة الأنهار المستجدين، و ١,٤٤٠ ج.م لتعيين فرقة متوسبات لحراسة طريق السويس والقيوم .

هذا مع العلم بأن ميزانية الوزارة لآلئال تشتمل على ٧٥٠,٠٠٠ ج.م لمصاريف الجيش بالسودان .

المشروع المستقل

خفضت اعتمادات الأعمال الجديدة بمقدار ١٢٦,٠٠٠ ج.م منها ٥٠,٠٠٠ ج.م لإرجاء مشروع بناء قشلاقات للأوط بالاسكندرية انتظارا لنتيجة المفاوضات السياسية مع الحكومة البريطانية، و ٦٠,٠٠٠ ج.م لأصرف النظر عن مشروع هدم وإعادة بناء قشلاقات الحرس السوارى في طابين .

وقد أضيف مبلغ ٢٥,٧١٣ ج.م الى اعتماد الباب التالى لاستبدال ٣,٠٠٠ بنديقة من بنادق الجيش بأخرى جديدة .
وعدا ما تقدم ليس في هذه الميزانية تعديل فوشان .

البعثات العلمية

جب

ميزانية سنة ١٩٣٥ ٩٥٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠ ... (المجلد) ١٩٣٦

المشروع الأصلي

وضع المشروع على أساس إيجاد ٢٩٠ عضواً في السنة القادمة مقابل ٢٤١ عضواً في السنة الحالية.

المشروع المعتل

أبقى المشروع الأصل على حاله .

المعاشات والمكافآت

جنیہ

ميزانية سنة ١٩٣٥ ١٨٦٨٩٥٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ... ١٨٦٥٣١٥

١٨٦٥٣١٥ ... (العتل) ١٩٣٦

المشروع الأصلي

زيد الاعتماد الموهّد للاستبدال الاختياري من ١٣٠.٠٠٠ ج م إلى ١٥٠.٠٠٠ ج م ، والاعتماد الأخير مخصص للاستبدال التقدي مع جواز استعمال ٣٠.٠٠٠ ج م منه للاستبدال القاري فبا لوقر إجازته لأرباب الماشات إذ أنه ألقى بالنسبة للوظفان المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٥

وهناك تخفيض قدره ١٦,٠٠٠ ج م في اعتمادات المعاشات الممنوحة بمقتضى لوائح .

المشروع المعدل

لم يطرأ أى تعديل على المشروع الأصل .

الدين العمومي

Example

ميزانية سنة ١٩٣٥ ٤١٩٥٠٧٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ... ٤١٩٥١٩٣

١٩٣٦ (المثل) ... ١٩٥١٩٣

المشروع الأصلي،

احتفادات سنة ١٩٧٦ تكاد توازي احتفادات السنة الحالية وهي لا تتضمن أى مبلغ بلغ فوائد واستهلاك سندات الخزنة التي أصدرتها الحكومة على إثر اتفاقها مع البنوك العقارية إذ أن المتبج هو انخفص قيمة رأس المال المستهلك على الحساب الخاص للمتفتح تلك الأتونات وقيمة القوائد على حساب المال الإحتياطي بعد استبعاد المصل من القوائد المستحقة على المدينين .

المشروع المعكّل

المشروع الأصل لم يتغير .

معهد فاروق

—

ميزانية سنة ١٩٣٥

... .. مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل)

١٢٠٠٠ ... (المجلد) ١٩٣٦

أنشئ هذا المعهد بالرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦ بعد الانتهاء من وضع مشروع الميزانية الأولى ، وقد
أُقر له قسم خاص في المشروع المصنف وأُرجد اعتداده بـ ١٢,٠٠٠ ج.م لشراء الأراضي اللازمة له وقد وافق عملا
بالرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٦

المصالح المصلحة بالميراثية

السكك الحديدية والتفرقات والتلفونات

التفرقات والتلفونات			السكك الحديدية		
سنة ١٩٣٦ الشرع المتأجل	سنة ١٩٣٦ الشرع الأصل	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦ الشرع المتأجل	سنة ١٩٣٦ الشرع الأصل	سنة ١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨٧٧٠٠٠	٨٨٢٥٠٠	٨٤٥٠٠٠	٥١٨٤٥٠٠	٥٢٠٩٠٠٠	٥٢٢١٠٠٠
—	—	—	١٣٦٥٠٠	٧٣٠٠٠	٢٥٥٠٠٠
١٢١٥٠٠	١١٩٠٠٠	١٣١٠٠٠	٦٠١٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠
٩٩٨٥٠٠	١٠٠١٥٠٠	٩٧٦٠٠٠	٥٩٢٢٠٠٠	٥٧٢٢٠٠٠	٦٠٠٦٠٠٠
الإيرادات :					
إيرادات المصلحة					
الماخوذ من احتياطيها الخاص					
سلفة تؤخذ من الحكومة					
الجملة					
المصروفات :					
مصروفات التشغيل					
أعمال جارية					
المستحق للحكومة من نصيبها في إيرادات المصلحة					
الجملة					

المشروع الأصلي

هناك قص قدره ١٤٥,٠٠٠ ج.م في إيرادات السكك الحديدية للركاب يقابله زيادة ١٣٥,٠٠٠ ج.م في أجر البضائع وسائر أبواب الإيرادات . أما إيرادات التفرقات والتلفونات ففيها زيادة ٣٧,٥٠٠ ج.م وهي تروح على الأخص إلى زيادة الاشتراكات التلفونية .

وقد وضع نصيب الحكومة في الإيرادات على أساس ٢٥٪ من إيرادات استغلال الخطوط . ولما كان الباقي من إيرادات السكك الحديدية لا يكفي لمصروفات التشغيل فقد أخذ مبلغ ٧٣,٠٠٠ ج.م من احتياطيها الخاص لسد العجز في المصروفات المشار إليها . مع العلم بأن المبلغ المذكور هو كل ما يتوقع بقائه من الاحتياطي الخاص في آخر السنة المالية . أما التفرقات والتلفونات فقد زاد صافي إيراداتها عن مصروفات التشغيل بمبلغ ٣٣,١٨٠ ج.م يستعمل لسد جزء من تكاليف الأعمال الجارية على أن تمنح الحكومة الجزء الباقي وقدره ١١٩,٠٠٠ ج.م بصفة سلفة ملاوة على مملكة قدرها ٤٤٠,٠٠٠ ج.م التي ستعملها لسد حلة تكاليف الأعمال الجديدة في مصلحة السكك الحديدية .

وقد أقيمت مصروفات التشغيل في مصلحة السكك الحديدية بمبلغ ١٩١,٥٠٠ ج.م تبعا للخص في مواردها الختامية بما في ذلك احتياطيها ولكنها زادت في التفرقات والتلفونات بمقدار ٧,٥٠٠ ج.م .

المشروع المعدل

خفضت تهديرات الإيرادات بمقدار ٢٤,٥٠٠ ج.م السكك الحديدية و ٥,٥٠٠ ج.م التفرقات والتلفونات وذلك بسبب تخفيض رسم النعمة الاضافي المفروض على مستخدمى المصلحة أسوة بما تم في ميزانية الدولة .

أما المصروفات فقد زيلت ٢٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية السكك الحديدية وخفضت بمقدار ٣,٠٠٠ ج.م في ميزانية التفرقات والتلفونات .

فالزيادة في السكك الحديدية تتناول الباب الأول بمقدار ٤٤,٠٠٠ ج.م ، وهو ناتج من الأخص من تخفيض المبلغ المستفيد من حمله الباب للتطور عدم اتمام صرفه ، والباب الثالث بمقدار ١٦١,٠٠٠ ج.م وهو يمثل ثمن ١٠ عربات ديزل ارتبط اختيارها بشرائها لخط حلوان بقرار من مجلس الوزراء .

وعما يحد ذكره بشأن سائر احتياجات الأعمال الجديدة أن المصلحة خفضت البعض منها ورفضت البعض الآخر مع بقاء مجملها كما هي .

فالزيادة في البابين المذكورين تبلغ ٢٠,٥٠٠ ج.م يعالها نقص قدره ٥,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني لتخفيض نفقات بدل السفيرة .

ويرجع التخفيض في ميزانية التفرقات والتلفونات أيضا الى تعديل نفقات بدل السفيرة .

وقد ترتب على التعديلات السالفة الذكر عجز قدره ٢٤,٥٠٠ ج.م في ميزانية السكك الحديدية و ٢,٥٠٠ ج.م في ميزانية التفرقات والتلفونات بالنسبة للشروع الأصل ، وقد تسوى العجز الأول بزيادة المأخوذ من احتياطي المصلحة بمقدار ٢٤,٥٠٠ ج.م لمصروفات التشغيل وبيع السكة التي ستؤخذ من الحكومة بمبلغ ١٦١,٠٠٠ ج.م وهو يمثل الزيادة في اعتمادات الأعمال الجديدة .

أما العجز في ميزانية التفرقات والتلفونات فقد تسوى ببيع السكة التي ستؤخذ من الحكومة لسد جزء من تكاليف الأعمال الجديدة من ١١٩,٠٠٠ ج.م الى ١٢١,٥٠٠ ج.م .

وفيا على بيان اعتمادات الأعمال الجديدة في المشروعين الأصلي والمعدل :

السكة الحديدية		التفرقات والتلفونات	
المشروع المعدل	المشروع الأصل	المشروع المعدل	المشروع الأصل
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٢٠٠٠	٢٩٠٠٠	٤٧٥٠٠	٤٧٥٠٠
١٨٨٥٠٠	٣٢٨٥٠٠	—	—
١٨٦٧٠٠	١٩٢٠٠٠	٥٧٤٨٠	٥٧٤٨٠
٣٦٥٨٠	٢٥٧٨٠	٣٣٢٠٠	٣٣٢٠٠
٦٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٥٢٣٨٣٠	٦٥١٣٢٠	١٤٢١٨٠	١٤٢١٨٠
٨٢٣٨٣٠	٥٠٣٣٠	—	—
٤٤٠٠٠٠	٦٠١٠٠٠	١٤٢١٨٠	١٤٢١٨٠

الأعمال السنوية

برنامج التعديلات

الأعمال التي سبق البدء بها

المشروعات المستجدة

الأراضي والرسوم الجبركية

المشروع عدم اتمام صرفه

الجامعة المصرية

المشروع الاصلى

سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	
جنيه	جنيه	الايرادات
٦٩٦٤٠	١٨٦٩٠٠	...
٧٣٠٠٠	١١٠٠٠٠	الماخوذ من احتياطي الجامعة
١٤٢٦٤٠	٢٩٦٩٠٠	جمله الايرادات
٥٧٨٧٠٦	٨١٠٩٦٩	جمله المصروفات
٤٣٦٠٦٦	٥١٤٠٦٩	البجيز وهو ما يسد باعانة من الحكومة

زيدت احتياطات البايين الأول والثانى بمبلغ ١٧٩,٠٠٠ ج.م. لفصل مفارص الهندسة والزراعة والتجارة والطب
البيطرى من وزارة المعارف وضمها الى الجامعة، كما زادت ايرادات الجامعة لهذا السبب نفسه بمبلغ ٧٣,٣٠٠ ج.م.

فالبجيز من مصروفات الجامعة كتنجبة لهذا العامل يبلغ ١٠٥,٧٠٠ ج.م، وكان ينبغي أن تزيد اعادة الحكومة بهذا
المقدار، عل أنه لما كان من المنظور أن يبلغ احتياطي الجامعة في آخر السنة الحالية ١١٠,٠٠٠ ج.م وكان هذا الاحتياطي
مقدرا في الميزانية الحالية بمبلغ ٧٣,٠٠٠ ج.م فقد ضغطت الزيادة في الاحتياطي جزئا من البجيز المشار اليه كما أن ايرادات
الجامعة نفسها ينتظر أن تزيد برغم الرسوم المدرسية التي تحصل من الطلبة المستجدين في بعض الكليات مما أمكن منه
قصر اعادة الحكومة على ٥١٤,٠٠٠ ج.م أى زيادة قدرها ٧٨,٠٠٠ ج.م عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥

وقد صنعت الجامعة مبلغا اجماليا قدره ٢٥,٠٠٠ ج.م لانشاء وظائف جديدة وأرصد مبلغ ٧٣,٦٨٢ ج.م في الباب
الثالث للأعمال التالية :

- جنيه
- ٧,٧٠٠ لخفريات الآثار .
- ٣,٠٠٠ لمواصلة العمل في انشاء محطة الأحياء المائية على البحر الأحمر .
- ١٢,٥٠٠ لشبكة أبنات حالة الاحتفالات والأقسام والمتاحف بكلية الطب ومستشفى القصر العيني وقواد الأمل.
- ١٧,٩١٠ للأدوات والأجهزة اللازمة للعامل الجديدة بكلتي الزراعة والهندسة .
- ٢,٠٠٠ للعمل التجارى والمكتبة الخاصة بكلية التجارة .
- ١,٥٧٢ لعمل دستور أدوية مصرى .
- ٣٠,٠٠٠ لتنفيذ مشروع انشاء ميادين الألعاب الرياضية وتهدو جملة تكاليفه بمبلغ ٩,١٨٠ ج.م.
- ٧٣,٦٨٢ الجملة .

المشروع المعدل

لم يطرا على هذه الميزانية أى تعديل .

دار الكتب المصرية

المشروع الأصل

سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦ المشروع المعدل	سنة ١٩٣٦ المشروع الأصل	
جنيه	جنيه	جنيه	
٢٨٧٤١	٣٠٧٨٦	٣١٠٠٥	المصروفات
١٧٩٩٥	١٨٢٩٥	١٨٢٩٥	الإيرادات
١٠٧٤٦	١٢٤٩١	١٢٧١٠	عجز الإيرادات ويؤخذ من الاحتياطي العام

ترجع أهم أسباب الزيادة في المصروفات إلى ادراج احتياذ ١,٤٠٠ جنيه لانشاء عزبة بأطيان الدار وزيادة احتياذ الأجود بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

أما الزيادة في الإيرادات فناشئة عن زيادة المزرع تحصيله من إيجارات الأطيان الموقوفه على الدار .

المشروع المعدل

خفضت المصروفات بمقدار ٢١٩ جنيا ج . م . لإعادة وظيفة رئيس الحسابات إلى الدرجة الخامسة بدلا من الرابعة وتخفيض نفقات بدل السفر وبذلك اقتصر العجز الذي سيؤخذ من الاحتياطي العام على ١٢,٤٩١ ج . م بدلا من ١٢,٧١٠ ج . م .

• = •

ومعلق بهذا : (أولا) بيان بالتعديلات التي أدخلت على مشروع الميزانية الأصل بالنسبة لتقديرات الإيرادات والمصروفات ، (وثانيا) مقتطفات من البيانات المختلفة الواردة في المذكرة التي وضعت لمشروع الميزانية المعقصر بمعرفة الوزارة السابقة .

رئيس اللجنة المالية

مكرم عبيد

القاهرة في ٢ يوليو سنة ١٩٣٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بيان التمديلات الى أدخلت على التقديرات

(١) الإيرادات

مختص	زيادة	مختص
بجنيته	بجنيته	
باب ٢ - الجمارك :		
—	٦٠٤٠٠٠	بند ١ - رسوم على الواردات .
—	١٩٠٠٠	» ٣ - الأرضية .
—	٥٤١٠٠٠	» ٥ - على السفن والتبائك والسجائر .
—	٣٠٩٥٠٠	» ٦ - الانتاج والاستهلاك .
—	١٤٧٣٥٠٠	
باب ٥ - الممنعة :		
—	١٢٥٠٠٠	بند ٢ - بدل ورق الممنعة .
—	٦٠٤٠٠٠	بند ١٣ - رسوم المنقر .
باب ١٩ - إيرادات غير عادية :		
—	٥٧٠٠٠	بند ١ - بيع أراض .
—	٧٣٩٠٠٠	١٥٣٠٥٠٠
—	٨٠١٥٠٠	صافي الزيادة .

ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع الميزانية

(ب) المصروفات

رقم	اسم	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	المجموع
		باب أول معارف وأمر ومرتبات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديفة		
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	خصومات ومرتبات وديوان جلالة الملك :					
١	خصومات جلالة الملك...	—	—	—	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢	مرتبات خزان أعضاء الهيئ الحكم...	—	—	—	٢١٥١٢	٢١٥١٢
٣	ديوان جلالة الملك...	٢٤٣٧٧	٦٠٨٧١	٥٧٧٩٠	—	١٤٣٠٣٨
٤	حصة خزانة مصلحة القضاة ملك...	—	٨١	—	—	٨١
٢	خصومات البرلمان :					
١	جلس الشيوخ...	—	—	—	+١٥٠٨	+١٥٠٨
٢	جلس النواب...	—	—	—	+١٥٠٨	+١٥٠٨
٣	جلس الوزراء...	+٢٢٢٣	١٦٥	—	—	+٢٠٥٨
٤	مكتب المستشارين المالي والقضائي...	—	١٠٥	—	—	١٠٥
٥	وزارة الخارجية...	١٢٣٩٠	٦٨٩٩	+٢٧٥٠	—	١٦٥٣٩
٦	وزارة المالية :					
١	ديوان السرم...	٥٦٠٥	٨٠١	١٥٢٢٠	—	٢١٦٢٦
٢	الأموال القديمة...	٢٥٠٣	٢٥٠٠	٥٤٠٠	—	١٠٤٦٣
٣	المساحة والمأوى...	٣٩٥	٣٥٩٥١	١٥٠٠٠	—	٥١٣٤٦
٤	الإحصاء...	—	٦١	—	—	٦١
٥	الهيئة الأميرية...	١٠	—	—	—	١٠
٦	الأطباء الأميرية...	١٦٨	١٦٤١٨	٢٩٦٠٠	—	٤٦١٨٦
٧	الجوازات...	١٥٥٧	١٥٨٢	—	—	٣١٣٩
٨	مخبر السواحل ومصاريف الأسماك...	١٥٩٩	٥٥٣٥	١٠٢٠٠٠	—	١٠٩١٣٤
٩	الكهرباء...	—	٢٨	—	—	٢٨
١٠	أنظمة تغذية الحكومة...	٦٢٤٨	٢١٠	—	—	٦٤٥٨
٧	وزارة التجارة والصناعة...	+٣٣٣٥	١٥٩١	٣٢٢٤٤	—	٣٠٦٠٠
٨	وزارة المصارف العمومية :					
١	الديوان العام والطب...	٢٠١٧٦	٢٠٩٣٣	٨٢٦٧٣	—	١٢٣٧٨٢
٢	مصلحة الآثار المصرية...	+ ٧٩	٣٣٠	—	—	٤٥١
٣	دار الآثار العربية...	٢١٣	—	—	—	٢١٣
٤	المتحف القبطي...	٢٤	—	—	—	٢٤
٥	مجمع اللغة العربية الحكم...	—	—	—	—	—
٩	وزارة الداخلية :					
١	ديوان السرم...	٤٠٩	٤١٨٠	+١٣٠٠٠	—	+٨٤١١
٢	البريد...	١٩٩١٢	٤٣١٧	٨٩٤٥	—	٣٣١٧٤
٣	النظر...	٦٨٧٠	٦٠٠	—	—	٧٤٧٠
٤	مصلحة الجمر...	٩٧٣	٣٦٣٣	٢٣٠٠	—	٦٩٠٦
	قل بهد .	٩٧٨٩٢	١٦٦٨٥١	٣٣٥٤٣٢	٦٨٤٩٦	٦٦٨٦٦١

ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

إجمالي التعديلات التي أدخلت على مشروع الميزانية

(تابع) (ب) المصروفات

رقم	م	الجهة	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	الجهة
			باب أول مأجرات وأجر ومرتبات	باب ثان — مصروفات عمومية	باب ثالث — أعمال جديدة		
		ما قبله	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠		وزارة الصحة العمومية :	٩٧٨٩٢	١٦٦٨٥١	٢٣٥٤٢٢	٦٨٤٩٦	٦٦٨٦٦١
	١	ديوان السموم والصحة العامة ...	١٩٤٨١	+ ١٤٢٩٩	٤٧٤٥	—	٩٩٢٧
	٢	لسم المراقب القروية ...	—	٩٠	+ ٢٦٥٠٠٠	—	+ ٢٦٤٩١٠
	٣	مصلحة النظف ...	١٢	١٠٠٠٩	٤٦٠٠٠	—	٥٦٠٢١
	٤	« الحائز الرئيسة ...	٩٧٨	٢٠	٩١٠٠٠	—	٩٢٠٠٨
	٥	البلديات والمحاسن المحلية ...	—	٢١٠	—	—	٢١٠
١١		وزارة الخفانية :					
	١	ديوان السموم ...	+ ١٥٥٤	٤٥٠	٣١٢٠٠	—	٢٠٠٩٦
	٢	الحاكم المخططة (لسم القضاء) ...	+ ٩٩٢	١٢٠٠٠	—	—	١١٠٠٨
	٣	« (لسم القضاء والوقاية) ...	٩٦	—	—	—	٩٦
	٤	« الأطفة ...	١٣٩٨	٥٥٣٩	٢٤٠٠	—	٩٣٣٧
	٥	« القروية ...	١٥١	٥١٢	٦٠٠	—	١٢٦٤
	٦	المجالس الحسية ...	—	١٨٥	٢٥٠	—	٤٣٥
١٢		وزارة الأشغال العمومية :					
	١	ديوان السموم ...	+ ٣٧٥	٢٤٠	—	—	+ ١٢٥
	٢	الزى ...	+ ٢٥٢٩	٤٦٨٠	٤٠٠٠٠٠	—	٤٠٢١٥١
	٣	المجالس ...	+ ٧٩٢٩	+ ٤٠٥٩٢	٥٠٠٠٠	—	١٤٧٩
	٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء ...	—	٣٠٠	—	—	٣٠٠
	٥	« الطهيوات ...	٢١	٩٠	—	—	١١١
١٣		وزارة الزراعة :	٥٥٥٢	+ ٤٤٨٠	٧٧٤	—	١٨٤٧
١٤		وزارة المواصلات :					
	١	ديوان السموم ...	+ ٣٢	٤٠٨	١٥٠٠٠	—	١٥٢٧٥
	٢	النيريد ...	١٧٠١	٧٢٠	—	—	٢٤٢١
	٣	المراقب والمخار ...	٧٨٢	٦٢٤	٤١٥٠٠	—	٤٢٩٠٧
	٤	المراقب والمخار ...	٣٧٨	٢٥٥	٢١٧٠٠	—	٢٢٢٢٢
١٥		وزارة الحرية والبحرية :					
	١	ديوان السموم والجيش ...	+ ٤٢٢	+ ٢٤٩٢٣	١١٨٠٠٠	—	٩٢٦٤٥
	٢	مصلحة الحدود ...	٧٨	٥٨٨	٨٠٠٠	—	٨٦٦٦
١٦		الجنة البلدية ...	—	—	—	—	—
١٧		مماشات ومكائنات ...	—	—	—	—	—
١٨		الدين العمومي ...	—	—	—	—	—
١٩		معهد فاروق ...	—	—	—	+ ١٢٠٠٠	+ ١٢٠٠٠
٢٠		مصاريف غير متظورة ...	—	—	—	+ ٣٧٥٢	+ ٣٧٥٢
		الجهة	١١٤٦٨٨	١١٩٤٧٨	٩١١٥٩١	٥٢٧٤٢	١١٩٨٥٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

مفردات التعديلات التي أدخلت على المشروع

(ب) المصروفات

الرقم	الوصف	باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	ملاحظة
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١	مخصصات جلالة الملك					
	لتخفيض المخصصات الى ١٠٠,٠٠٠ ج. م بناء على الكتاب الملكي الكرام الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٦	—	—	—	٥٠٠٠٠	٥٠
٢	مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي					
	لخلف اعتاد مخصصات حضرة صاحبة الجلالة الملكة مع بقاء عنوان المخصصات "لذكره".	—	—	—	١٠٠٠٠	١٠
	لتخفيض مخصصات حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد الملكة الى ١٢,٠٠٠ ج. م.	—	—	—	٦٠٠٠	٦
	لتخفيض مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي الى ٧٨,٠٠٠ ج. م على أن يشمل هذا المبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م مرتب شخصي بجلالة الملكة والملكة.	—	—	—	٥٥١٢	٥
٣	ديوان جلالة الملك					
	لتخفيض رطب ووظيفة رئيس الديوان الى ٢,٠٠٠ ج. م.	٥٠٠	—	—	—	
	لخلف وظيفة وكيل الديوان	١٧٠٠	—	—	—	١٠
	لتخفيض رطب ووظيفة سكرتير المحضرة العليا الى ١,٥٠٠ ج. م مع حذف التأشير الوارد أمام الوظيفة.	١٠٠	—	—	—	
	لتخفيض درجة مدير الإدارة العربية من الأولى (ج) الى الثانية.	١٩٨	—	—	—	
	يسدل لقب سكرتير أول الديوان الى "سكرتير الديوان" مع حذف التأشير الوارد أمام الوظيفة.	—	—	—	—	—
	لخلف وظيفة سكرتير ثاني الديوان من الدرجة الخامسة.	٣٧٥	—	—	—	٢
	لتخفيض درجة مدير المكتبة من الثانية الى الثالثة.	١٦٨	—	—	—	١
	لرفع درجة كاتب المكتبة من السادسة الى الخامسة مع قسمة وظيفته "أمين المكتبة" مقابل تخفيض درجة مساعد سكرتير التشرفات من الخامسة الى السادسة وذلك لتسوية حالة شاغل الوظيفة.	—	—	—	—	—
	نقل بعهده.	٣٠٤١	—	—	٧١٥١٢	٧٤٥

الدرجة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
بجته	بجته	بجته	بجته	بجته		
٧٤٥٥٣	٧١٥١٢	—	—	٣٠٤١	ما قبله .	
					(٢١) ديوان جلالة الملك	٣
١٩٨	—	—	—	١٩٨	لتخفيض درجة مدير الادارة الانعمية من الأولى (ج) الى الثانية .	
١٥٦	—	—	—	١٥٦	لإعادة وظيفة رئيس قلم الترجمة الى الدرجة الرابعة بدلا من الثالثة .	
٥٨٨	—	—	—	٥٨٨	لحلف وظيفة مترجم من الدرجة الرابعة .	
٥٠٠	—	—	—	٥٠٠	لتخفيض رطب وظيفة كبير أمراء الحضرة السلية الى ٢,٠٠٠ ج ٠ م .	
٤٩٠	—	—	—	٤٩٠	لتخفيض درجة الأمين الأول من مربوط ثابت ١,٦٠٠ ج ٠ م الى الدرجة الأولى (ج) .	
١٩٨	—	—	—	١٩٨	لتخفيض درجة الأمين الثاني من الأولى (ج) الى الثانية .	
٩١٢	—	—	—	٩١٢	لحلف وظيفة الأمين الثالث من الدرجة الثانية .	
١٥٦	—	—	—	١٥٦	لإعادة وظيفة الأمين الرابع الى الدرجة الرابعة بدلا من الثالثة مع جعل لقبه الأمين الثالث .	
—	—	—	—	—	يخفف التأشير الوارد أمام وظيفة تشريفاتين بأنهما في الدرجة الثالثة بصفة شخصية .	
٥٨٨	—	—	—	٥٨٨	لحلف وظيفة مساعد كبير التشرفات من الدرجة الرابعة .	
—	—	—	—	—	يخفف التأشير أمام وظيفة الصيدلي من الدرجة الرابعة .	
—	—	—	—	—	» » وظيفة صيدليين من الدرجة الخامسة .	
					الحرس والموسيقى	
١٢٠	—	—	—	١٢٠	لاستبدال وظيفة صاغ سوارى بوظيفة يوزباشى .	
٤٢٠	—	—	—	٤٢٠	لإلغاء وظيفة صاغ موسيقى سوارى .	
—	—	—	—	—	يخفف التأشير الوارد أمام وظيفة باشكاتب الحرس .	
					بحرية جلالة الملك	
٧٨٠	—	—	—	٧٨٠	لإلغاء وظيفة قاعقام .	
٥٤٠	—	—	—	٥٤٠	» بكباشى .	
٤٢٠	—	—	—	٤٢٠	» صاغ .	
١٦٨	—	—	—	١٦٨	» يوزباشى .	
٥٨٨	—	—	—	٥٨٨	» مهتس درجة رابعة .	
٣٤٨	—	—	—	٣٤٨	لاستبدال وظيفة حكيماشى من الدرجة الرابعة بطبيب يوزباشى .	
٣٦٤	—	—	—	٣٦٤	لإلغاء وظيفة أمين المخازن (يوزباشى) .	
٢٨٨	—	—	—	٢٨٨	» ظفرابى لاسلكى من الدرجة السادسة .	
٢٨٨	—	—	—	٢٨٨	» كهربائى من الدرجة السادسة .	
١٨٦	—	—	—	١٨٦	» مساعد كهربائى من الدرجة السابعة .	
١٨٦	—	—	—	١٨٦	» » » مساعد صيدلى .	
٨٢٩٣٥	٧١٥١٢	—	—	١١٤٣٣	قل بعده .	

الدرجة	الفرع	القسم	الدرجة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	مأقوله
				بجيه	بجيه	بجيه	بجيه	بجيه
١	٣		٨٢٩٣٥	٧١٥١٢	—	—	١١٤٢٣	ما قبله .
			—	—	—	—	—	(تابع) ديوان جلالة الملك .
			١٥٠	—	—	—	١٥٠	(تابع) الدرجات العائمة .
			—	—	—	—	—	(تابع) بحرية جلالة الملك .
			١٠٨	—	—	—	١٠٨	يحذف التأشير الوارد أمام وظيفة باشكاتب .
			٩١٢	—	—	—	٩١٢	لإلغاء وظيفة إمام من الدرجة الثامنة .
			٣١٢	—	—	—	٣١٢	السرايات الملكية (السرايات)
			—	—	—	—	—	يحذف التأشير الوارد أمام وظيفة رئيس الكتاب .
			١٠٨	—	—	—	١٠٨	لإعادة وظائف ثلاثة كتاب إلى الدرجة الثامنة بدلاً من السابعة .
			٩١٢	—	—	—	٩١٢	السرايات الملكية (المبانى)
			٣١٢	—	—	—	٣١٢	لحذف وظيفة باشمهندس السرايات من الدرجة الثانية .
			—	—	—	—	—	لإعادة وظيفة مرابحي حسابات إلى الدرجة الثامنة بدلاً من السادسة .
			٧٢	—	—	—	٧٢	الدرجات المؤقتة .
			١٤٤	—	—	—	١٤٤	الحرس والموسيقى
			٧٢	—	—	—	٧٢	لإلغاء وظيفة كاتب للحرس السوارى من الدرجة الثامنة .
			١٤٤	—	—	—	١٤٤	الركاب الملكية
			٣٦	—	—	—	٣٦	لإلغاء وظيفة سائق سيارة من الدرجة الثامنة .
			٣٦	—	—	—	٣٦	الوظائف الخارجية عن هيئة المال .
			١٤	—	—	—	١٤	ديوان جلالة الملك
			٩	—	—	—	٩	لإعادة وظائف قهوجى وسامين إلى الدرجة الثانية بدلاً من الأولى .
			٦٤٨	—	—	—	٦٤٨	وظيفة سفير أول وساح أول إلى الأولى بدلاً من الممتازة .
			٣٢	—	—	—	٣٢	الحرس والموسيقى
			١٤	—	—	—	١٤	لذف وظيفة بلوك أمين بالحرس البيادة .
			٩	—	—	—	٩	» » أوباشى » » .
			٦٤٨	—	—	—	٦٤٨	» » وظيفة لأفكار بالحرس البيادة .
			٣٢	—	—	—	٣٢	» » وظيفة عامل عزن من الدرجة الممتازة مقابل إعادة وظائف
			٤٩٨	—	—	—	٤٩٨	إحداهما لصول بيادة والأخرى لمداد درجة أولى .
			٤٩٨	—	—	—	٤٩٨	بحرية جلالة الملك
			١٤	—	—	—	١٤	لإلغاء وظيفة سفيرى درجة أولى و٦٠ سفريه درجة ثانية وطباخ
			١٤	—	—	—	١٤	درجة ١ .
			١٩٨	—	—	—	١٩٨	لذف وظيفة صول تميم متطوع مقابل إعادة وظائفها غير متطوعين
			٨٣	—	—	—	٨٣	(صف ضابط) .
			٣٨	—	—	—	٣٨	لحذف وظائف ريس بحرى متطوع مقابل إعادة وظائفها غير متطوعين
			٣٨	—	—	—	٣٨	لحذف وظيفة رئيس أنشجى متطوع مقابل إدراج وظيفة رئيس
			٣٨	—	—	—	٣٨	أنشجى (صف ضابط) .
			٣٨	—	—	—	٣٨	لإلغاء خمسة أفكار بحرية .
			١٤٧٧٧	—	—	—	١٤٧٧٧	نقل بعده

الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٨٧٩٣٠	٧١٥١٢	—	—	١٦٤١٨	ما قبله .	
٧٢٧٥	—	—	٧٢٧٥	—	٢ — مصاريف انتقال وبدل سفريه ومرتب طيق .	
١٥٠٠	—	—	١٥٠٠	—	٣ — كسارى وملبوسات ومجهيزات .	
٢١٧	—	—	٢١٧	—	٤ — أغذية وتأمينات .	
٥٠٠	—	—	٥٠٠	—	٥ — توريدات عمومية وأدوية وآلات طبية .	
١٥٠	—	—	١٥٠	—	٦ — أثاث وترميمات جرسية .	
٢٥٣	—	—	٢٥٣	—	٧ — وقود .	
٦٨٠	—	—	٦٨٠	—	٨ — صيانة وترميم .	
٤٠٠	—	—	٤٠٠	—	٩ — مياه وإدارة وكسح .	
٥	—	—	٥	—	١٠ — التليفون والتلفراف .	
٢٥	—	—	٢٥	—	١١ — نشر واشتراك بالجراند ومشترى كتب .	
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٢ — مشترى أوسمة ولوازمها .	
٧٩٩	—	—	٧٩٩	—	١٣ — مشترى ركائب وطيقة .	
٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠	—	١٤ — مصاريف الياوران .	
٢٢٠	—	—	٢٢٠	—	١٥ — أدوات نظافة ومصاريف منتظمة .	
١٣٠٠٠	—	—	١٣٠٠٠	—	١٦ — مصاريف إقامة حضرة صاحب السمو الملكى ولى عهد المملكة المصرية فى المنقلا — ويصل عنوان البند بحمله (مصاريف كبرى هاوس بئندره) .	
٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠	—	—	١٨ — أعمال جديلة : أعمال بناء فى السرايات .	
٨٤٠	—	٨٤٠	—	—	مشترى أطعم وقطع ميكانيكية لمصلحة الركائب .	
٦٥٠	—	٦٥٠	—	—	شراء سيارة جديلة لمصلحة الركائب الملكية .	
١١٤٠٠	—	١١٤٠٠	—	—	موبيلات .	
٤٠٠	—	٤٠٠	—	—	أدوات طبية للسرايات الملكية .	
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	مشترى طائرات اديسون وما كينة كهربائية للتلاجة وطلبتين للتبريد باليختر الملكى محروسة .	
٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	—	—	مباني بمسكرات الحرس الملكى ومشترى سيارات وموتوسيكلات ودراجات .	
٥٠٨٠٦	—	١٠٠٠٠	٣٢٨٤٧	٧٩٥٩	لقل اعتمادات ميزانية السرايات الملكية (الباني) الى ميزانية مصلحة الباني الأميرية فى وزارة الأشغال العمومية بعد سراءاه التخفيضات السابق ذكرها وهى تبلغ ٣١,٣٥٤ ج.م منها ١,٢٢٤ ج.م فى الباب الأول و ١٣٠ ج.م فى الباب الثانى و ٥,٠٠٠ ج.م فى الباب الثالث .	
٢١٤٥٠٠	٧١٥١٢	٥٧٧٩٠	٦٠٨٧١	٢٤٣٧٧	قل بعده .	

الاجلة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٢١٦٣٧٣	٦٨٤٩٦	٥٥٠٤٠	٦٧١٢١	٢٥٧١٦	١	٦
وزارة المالية .						
ديوان العموم						
١٨٠٠ +	—	—	—	١٨٠٠ +		
٨٦٤	—	—	—	٨٦٤		
٣٠٠	—	—	—	٣٠٠		
—	—	—	—	—		
٢٨٨	—	—	—	٢٨٨		
١٢	—	—	—	١٢		
٥٠٠٠	—	—	—	٥٠٠٠		
٤٩٥	—	—	٤٩٥	—		
٩	—	—	٩	—		
١٠٠	—	—	١٠٠	—		
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—		
٢٠٠	—	—	٢٠٠	—		
٢٦٧٦	—	—	٢١٠	٢٤٦٦		
٢٢	—	—	٢٢	—		
١٧٠٣	—	—	١٧٠٣	—		
١٠٠	—	—	١٠٠	—		
٣٠٠	—	—	٣٠٠	—		
٢٤٠٠	—	٢٤٠٠	—	—		
٢٥	—	—	٢٥	—		
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—		
٢٤١٠٦٤	٦٨٤٩٦	٦٩٤٤٠	٧٠٢٨٢	٣٢٨٤٦		

تقل بجمه .

الجهة	أرباب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٢٤١٠٦٤	٦٨٤٩٦	٦٩٤٤٠	٧٠٢٨٢	٣٣٨٤٦	(٣) وزارة المالية	٦
١٥٠	—	—	—	١٥٠	مصلحة المساحة والتأجير	٣
١٢٧٥	—	—	١٣٧٥	—	لائحة وظيفة فنية دائمة من الدرجة الثالثة	
٣٤٧١٢	—	—	٣٤٧١٢	—	تخفيض فئات بدل السفرة (بندى ١٨ و ٢)	
١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	—	٢٦ - مصارف معمل التكرير بالسويس لتخفيض كليات الزيت المزج شراؤها فيما للاستراح وتخفيض ثمنها عما كان مقدرا .	
١٥٠٠٠	—	—	—	—	بند ٣٧ - أعمال جديدة - للتأجير والمأجر	
٦١	—	—	٦١	—	استبعاد من جلة البند للتطور عدم اقام صرفه	
١٦٨	—	—	—	١٦٨	مصلحة الاملاك الأميرية	٤
٥٢٥	—	—	٥٢٥	—	تخفيض فئات بدل السفرة (بند ٣)	
١٩٤	—	—	١٩٤	—	تخفيض وظيفة مدير قسم الهندسة من الدرجة الثانية الى الثالثة	
٣	—	—	٣	—	فئات بدل السفرة (بنود ٢ و ١٦ و ٣٩)	
١٠	—	—	١٠	—	بند ١٥ - أجور حفظة	
٣٢٧٥	—	—	٣٢٧٥	—	١٧ - إيجار مياه وإدارة ووقود وكسح	
٧٠٠٧	—	—	٧٠٠٧	—	١٩ - التفتيش والتأجير	
١٠	—	—	١٠	—	٢٠ - مشتري مواشى	
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	٢١ - مشتري مهاد ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى	
١٠٣٦	—	—	١٠٣٦	—	٢٢ - صيانة وترميمات	
١٦٠٠	—	—	١٦٠٠	—	٢٣ - صيانة الترع والمصارف والبحسور والطرق والأكبار والأشجار	
١٧٥٨	—	—	١٧٥٨	—	٢٤ - خدمة للمواشى	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	٢٥ - الزى والصرف والحرث والدرس الميكانيكى	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	٣٠ - الحصول	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	بند ٣٧ - أعمال جديدة :	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	تخفيض اعتماد إصلاح الأراضي للثريت في أعمال البناء الخاصة بالأراضي التي تم اصلاحها	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	لحذف الاعتمادات المخصصة لإنشاءات جديدة بتفتيش برارى المتطورة للعدل من ادخال ٢٥٧٠ فدانا في زمام الزراعة الخاصة :	
٣٣٠٠	—	—	٣٣٠٠	—	بناء حظائر يسع ١٢٠ رأسا من المواشى	
٨٤٠٠	—	—	٨٤٠٠	—	إنشاء مخازن للمحصولات	
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	إنشاء عرايش للمواشى	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	بناء ١٢ حزمة كل منها ١٠ منازل	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	بناء مقبلين طراز ناظر	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	بناء ٩ منازل طراز محاون	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	زيادة لما يصرف لمصلحة المساحة للصعيد ٦٨,٢٠٠ فدان	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	مديرى بالقهوة والغربية منها ٢٥,٠٠٠ فدان ستوزع على المزارعين قبل أول السنة الزراعية	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	مصلحة الجمارك	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	لحذف وظيفة المدير العام مع التأشير أمامها بأنها مدعجة في ميزانية وزارة المالية بدرجة وكيل وزارة	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	رفع درجات أربع وظائف كتابية دائمة من السابعة الى السادسة	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	رفع درجة رئيس جاوشية من الأولى الى درجة حول	
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	تخفيض فئات بدل السفرة (بند ٢)	
٣٣٩٩٠٠	٦٨٤٩٦	١١٤٠٤٠	١٣٣١٥٠	٣٤٣١٤	قل منه	

الفرع	الرقم	المحلة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
		٣٣٩٩٠٠	٦٨٤٩٦	١١٤٠٤٠	١٣٣١٥٠	٣٤٣١٤
						ما قبله .
						(تابع) وزارة المالية .
						مصلحة خفر السواحل ومصادر الأسماك
		٩١٢	—	—	—	٩١٢
		١٨٩	—	—	—	١٨٩
		٦٣٠	—	٦٣٠	—	٦٣٠
		٦٦٠	—	٦٦٠	—	٦٦٠
		٣٢٠	—	٣٢٠	—	٣٢٠
		١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠
		٢٠	—	٢٠	—	٢٠
						بند ٧ - وقود .
						بند ١٢ - أعمال صيانة وترميم .
						بند ١٤ - تعديلات وتجديدات وأعمال جديدة صغيرة .
						بند ١٦ - مصاريف تربية .
						بند ١٨ - أعمال جديدة .
		٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
		٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	٨٠٠٠
		٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
						لتخفيض اعتماد مشتري للشات ساحلية .
						لحذف اعتماد شراء طوافات لعدم الحاجة إليه بسبب انشاء
						خط سكة حديد من فوكه الى مطروح .
						لتخفيض اعتماد شراء للشات نهرية .
						مصلحة الكيما
		٢٨	—	—	٢٨	٢٨
						لتخفيض فواتر بدل السفيرة (بند ٧) .
		٥٣٠٠	—	—	—	٥٣٠٠
						لحذف الوظائف التالية :
						جيب
		١٦٠٠	—	—	—	١٦٠٠
		١٣٠٠	—	—	—	١٣٠٠
		٦١٢	—	—	—	٦١٢
		٣٩٦	—	—	—	٣٩٦
		٥٢٨	—	—	—	٥٢٨
		٣٧٢	—	—	—	٣٧٢
		٢٠٤	—	—	—	٢٠٤
		١٦٨	—	—	—	١٦٨
		١٢٠	—	—	—	١٢٠
		١٨	—	—	—	١٨
		٥٣٠٠	—	—	—	٥٣٠٠
						لتخفيض فواتر بدل السفيرة (بند ٧)
		٢١٠	—	—	٢١٠	٢١٠
						وزارة التجارة والصناعة
		١٠٠	—	—	—	١٠٠
						لرفع وظيفة المدير العام الى " وكيل وزارة مساعد " بمروط ١٦٠٠ ج.م
						تغيير اقسام مرافقي الأقسام التجارية ، والأقسام الصناعية ،
						ومكتب العمل بقب " مصلحة التجارة " و " مصلحة الصناعة "
						و " مصلحة العمل " على أن يطلق على رئيس كل من المصالح
						الثلاثة لقب " مراقب " .
		١٩٨	—	—	—	١٩٨
		٥٢٩	—	٣٠٠٠	١٠٠٠	٥٢٩
						لرفع درجة وظيفة مراقب الأقسام التجارية من الثانية الى الأولى ج.
						تغيير اسم " ادارة المعارض " باسم " مصلحة السياحة والمعارض " مع
						اضافة الوظائف والاعتبارات التالية مقابل حذف اعتماد مصاريف
						مكتب السياحة من الأعمال الجبلية :
						قل جمده
		٣٧٧٨٨	١٢٥٠١٨	٢١٩٠٤٠	٦٨٤٩٦	٤٥٠٣٤٢

* عبارة عن تعديل على الحسابات المشار اليها في هذه المصلحة على الصفة التالية سيترتب على تعديل نظام وزارة اجهزة تهيئت شكلية في ترتيب بعض الوظائف حوزة المناس يندرجها أو موجهات

الفرع	القسم	المجملة				
		باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	جيبه
		جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
		٣٧٧٨٨	١٢٥٠١٨	٢١٩٠٤٠	٦٨٤٩٦	٤٥٠٣٤٢
		ما قبله .				
		(٢٤) وزارة التجارة والصناعة				
		عدد	جيبه			
		١	١١١٠			
		١	٣٧٥			
		٢	٥٧٦			
		٢	٣٠٠			
		٦	٢٣٦١			
		١	٦٦			
		١	٤٢			
		٢	٦٠			
		٤	١٦٨			
		١٠	٢٥٣٩			
		ويوجد اعتماد الباب الثاني تحت بند خاص بعنوان "مصاريف مصلحة السياحة والمعارض"				
		لانشاء مكتب في يكون من ٩ وظائف كما يلي :				
		عدد	جيبه			
		١	٧٤٤			
		١	٥٨٨			
		١	٣٧٥			
		٢	١٤٤			
		٥	١٨٥١			
		لانشاء وظيفة من الدرجة الثالثة لوكل مصلحة العمل .				
		٧٤٤	—	—	—	٧٤٤
		٣٧٥	—	—	—	٣٧٥
		٢٥٠٠	—	—	—	٢٥٠٠
		—	٩٣١	—	—	٩٣١
		—	٨٤٠	—	—	٨٤٠
		—	٢٢٠٠	—	—	٢٢٠٠
		—	٣٠٠	—	—	٣٠٠
		بند ١١ — أعمال جيلية :				
		—	—	١٢٥٠٠	—	١٢٥٠٠
		لخلف اعتماد انشاء ملحق الصبغة الفودجية لاجراء اليه بالعمل الى سنة ١٩٣٧ على أن يتم في سنة ١٩٣٩ كما كان مقدراً في برنامج الخمس سنوات .				
		—	—	٣٠٠٠	—	٣٠٠٠
		—	—	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠
		—	—	٧٠٠٠	—	٧٠٠٠
		—	—	١٧٤٤	—	١٧٤٤
		الافتاق مع وزارة المالية .				
		٣٧٣١٨	١٣٧٦٠٩	٢٤٨٢٨٤	٦٨٤٩٦	٤٨١٧٠٠
		نقل بدمه				

٧ —

الفرع	العم	المجلة	أرباح أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٠٧٤١	٦٨٤٩٦	٣٣٠٩٥٧	١٤٨٨٧٢	٥٢٤١٦	مأقولة .	
١٤٠٨	—	—	—	١٤٠٨	وزارة الداخلية	٩ —
					ديوان السوم ومصالح أخرى	١
					لتعديل كادر الوظائف المالية والرئيسية بالكيفية الآتية :	
١٠٠					جنيه	
					لانشاء وظيفة وكيل وزارة مساعد (١,٦٠٠ جنيه) ووظيفة	
					مدير عام ادارة التفتيش (١,٥٠٠ جنيه) مقابل الفناء	
					وظيفة المفتشين العامين (٣,٠٠٠ جنيه) .	
١١١٠					لانشاء وظيفة من الدرجة الأولى (ج) لمدير قسم الادارة .	
١٩٨					رفع وظيفة مدير إدارة المطبوعات من الدرجة الثانية إلى	
					الأول (ج) .	
١٤٠٨						
١٨٠٠	—	—	—	١٨٠٠	لانشاء وظيفة وكيل وزارة بلساني .	
٣٦٠	—	—	—	٣٦٠	لانشاء بدل تفتيش للتفتيش العامين .	
١٢٨٦	—	—	—	١٢٨٦	لرجوع الى الكادر الاصلي المحافظين والمديرين .	
٢٨٨٠	—	—	—	٢٨٨٠	لتخفيض فئات بدل السفرية (بنود ٢ و ١٦ و ٢٧) .	
١٣٠٠٠	—	١٣٠٠٠	—	—	لزياة اعتماد البند ١٤ — أعمال جديدة — لشراء مبانى المدرسة	
					الانجليزية الكاتبة بشوارع التربة البولاقية بالقاهرة لاقامة ملها	
					للبنى وأبناء السيل ملها (قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٧ مايو	
					سنة ١٩٣٦) .	
٧٢	—	—	—	٧٢	لانشاء وظيفة صافين بمدرسة البوليس مقابل اعادة ادراج ٤ وظائف	
					لملاطى بوليس .	
٥٨٩١٣١	٦٨٤٩٦	٣١٧٩٥٧	١٥١٧٥٢	٥٠٩٣٦	تقل بمله .	

الفرع	القسم	المجلة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩	٢	٥٨٩١٣١	٦٨٤٩٦	٣١٧٩٥٧	١٥١٧٥٢	٥٠٩٢٦
						ما قبله .
						(١٨) وزارة الداخلية
						البوليس
		+٣٥٠٠	—	—	+٣٢٨	+٣١٧٢
						لتخصيص اعتماد ٣,٥٠٠ ج.م في البابين الأول والثاني لتعزير بوليس المدن على أن لا يستعمل إلا بالاتفاق مع وزارة المالية .
		٣٠١٦	—	—	١٦٤	٢٨٥٢
						لحذف الوظائف والاعتمادات الخاصة بقوة بوليس البرلمان بمناسبة نقلها إلى ميزانيته وهي مؤلفة من صاغ ويزباشى و ٢ باشاويشية و ٥ جاريشية و ١٠ أوتباشية و ٢٤ قفرا .
			—	—	—	٦٦٦
			—	—	—	لحذف وتبقى صاغ ويزباشى من قوة ضباط بلوكات خفر المدن .
			—	—	٤	١١٥
			—	—	—	» وتبقى أوتباشى وقر من مقر مخزن بوليس الاسكندرية .
		١	—	—	—	١١٨٨
			—	—	—	» ثلاث وظائف صاغات من المقرر لمساعدى الحكدارين .
			—	—	—	٨١٠
			—	—	—	» ثلاث وظائف يوزباشين المقرر لرؤساء المباحث بالمديرآت .
		٢٧٠٠	—	—	—	٢٧٠٠
			—	—	—	» ١٠ وظائف يوزباشية من المقرر لراحة قطع البوليس .
		٣٩٦	—	—	—	٣٩٦
			—	—	—	» وتلغى صاغ — مأمور بندوبى سوف .
		٥٤٠	—	—	—	٥٤٠
			—	—	—	» وتبقى يوزباشين ليندى المنصورة والمحلة الكبرى .
		+٣٦٠	—	—	—	+٣٦٠
			—	—	—	لإنشاء وتبقى ملاحظى بوليس لمراقبة حركة المسافرين في المطارات .
		٣٩٠٠	—	—	٣٩٠٠	—
						لتخفيض ثقات بدل السفرية (بند ٢) .
						بند ١٨ — أعمال جنسية :
						لتخفيض اعتماد شراء أسلحة ونحو طوش .
		٦٩٤٥	—	٦٩٤٥	—	—
		٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—
						» اعتماد استبدال لائنات غير صالحة للاستعمال .
	٣					النفق
		٦٨٧٠	—	—	—	٦٨٧٠
			—	—	—	لحذف مائة ٤٣٩ خفرا للبلاد غير القروض عليها عوايد أملاك .
		٦٠٠	—	—	٦٠٠	—
						لتخفيض ثقات بدل السفرية (بند ٢) .
	٤					مصلحة السجون
		٢١٣	—	—	—	٢١٣
			—	—	—	لإعادة وتلغى طبيب بكتريولو جىالى الدرجة الخامسة بدلا من الرابعة .
		٥٤٠	—	—	—	٥٤٠
			—	—	—	لحذف وتبقى يوزباشين مؤقنين .
		٢٢٥	—	—	٢٢٥	—
			—	—	—	لتخفيض ثقات بدل السفرية (بند ٢) .
		٤٠٨	—	—	٤٠٨	—
			—	—	—	» اعتماد البد ٢ — مصاريف انتقال .
		٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—
			—	—	—	» اعتماد البد ٥ — أقضية .
		٢٣٠٠	—	٢٣٠٠	—	—
						لحذف اعتماد نزع ملكية عقارات بمجورة لسجن ٥ هـر (بند ١٦) .
		٦٢,١٧٠٧	٦٨,٤٩٦	٣٢٩,٢٠٢	١٥٩,٧٢٥	٦٤,٢٨٤
						قل يده .

الرقم	الفرع	الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
١٠	١	٦٢١٧٠٧	٦٨٤٩٦	٣٢٩٢٠٢	١٥٩٧٢٥	٦٤٢٨٤
	وزارة الصحة العمومية					
	ديوان الموم والصحة العامة					
	لإنشاء وظيفة وكيل وزارة يلساني	+ ١٨٠٠	—	—	—	١١١٣
	لأعادة الكادر الإداري الى ما كان عليه وذلك بحذف الوظائف المنشأة	١١١٣	—	—	—	—
	مقابل اعادة الوظائف الأصلية حسب البيان التالي :					
		جنيته				عدد
	لأعادة وظيفة مساعد مدير السكريرية الى الدرجة	٢١٣	—	—	—	—
	الخامسة بدلا من الرابعة .					
	لحذف درجات خامسة بإقسام الإدارة المالية ومكافحة	١٥٠٠	٤	—	—	٤
	الأوبستومستشفيات العمومية ومستشفيات الرمد .					
	تقريب :	١٧١٣	٤	—	—	٤
	لأعادة درجات ثامنة مؤقتة بأقسام الإدارة المالية	٦٠٠	٤	—	—	٤
	ومكافحة الأوبسة والمستشفيات العمومية					
	ومستشفيات الرمد .	١١١٣	—	—	—	—
	لإعادة كادر الصيادلة إلى ما كان عليه وفقا للبيان التالي :	٢٠٣٤	—	—	—	٢٠٣٤
		جنيته				
	المخازن الرئيسية					
	لإعادة وظيفة صيدلي الى الدرجة السادسة بدلا من الرابعة .	٣٠٠	—	—	—	—
	» ثلاث وظائف مساعدى صيادلة إلى الدرجة	٣٠٦	—	—	—	—
	السابعة بدلا من السادسة .					
	المستشفيات والعيادات					
	لإعادة أربع وظائف صيادلة إلى الدرجة السادسة	٣٤٨	—	—	—	—
	بدلا من الخامسة .					
	المستشفيات المركزية					
	لإعادة عشر وظائف صيادلة مؤقتة بمربوط ثابت ١٨٠	١٠٨٠	—	—	—	—
	جنيا بدلا من السادسة .					
		٢٠٣٤	—	—	—	—
	لحذف أعتاد تنظم أقسام الشؤون الطبية (١٦٩٧ ج.م) وتخفيض	٤٠٠٠	—	—	—	—
	أعتاد تعزيز وتحسين الوظائف بمقدار ٢٣٠٣ ج.م .					
	لرفع درجة وظيفة مفتش صحة مدينة القاهرة من الثانية الى الأولى ج	+ ١٩٨	—	—	—	—
	لتخفيض غلات بدل السفر (بند ٢) .	٥١٨١	—	—	—	—
	لزيادة أعتاد بند ٢٣ — إقامات :					
	إقامة الجمعية الخيرية الإسلامية (قرار مجلس الوزراء ق. ٥ مايو	+ ٢٠٠٠٠	—	—	—	—
	سنة ١٩٣٦) ويوضع تأشير بمحفظها من الميزانيات التالية .					
	إقامة سنوية لجمعية المؤسسة الإسلامية (قرار مجلس الوزراء ق. ٥ مايو	+ ٢٠٠٠٠	—	—	—	—
	سنة ١٩٣٦) ويؤشر بعدم الصرف الا بعد الاقلاع مع وزارة المالية .					
	استبعاد من جملة الباب المظنون عدم إتمام حصره .	٣٠٠٠٠	—	—	—	—
	نقل بمده	٧٩,٤٣٣	١٤٤,٩٠٦	٣٢٩,٢٠٢	٦٨,٤٩٦	٦٢٣,٠٠٨

الرقم	الفرع	الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠	١	٦٢٢٠٣٧	٦٨٤٩٦	٣٢٩٢٠٢	١٤٤٩٠٦	٧٩٤٣٣
						ما قبله .
						(تاج) ديوان العموم والصحة العامة
						بند ٢٥ - أعمال جديدة .
		١٨٠٠	—	١٨٠٠	—	لحذف اعتماد تجهيز مستشفى الريد بكفر الشيخ .
		٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	» اعتماد تركيب ماكينتين لياه والنور بالمستشفيات المركزية (١٩٣٥).
		٢٤٤٥	—	٢٤٤٥	—	» اعتماد حصة الحكومة في توسيع مستشفى الحمايات بالإسكندرية .
		٧٥٠٠	—	٧٥٠٠	—	» اعتماد شراء أرض لمشروعات البناء الجديدة مع حذف التأشير الخاص به .
		+ ١٥٠٠٠	—	+ ١٥٠٠٠	—	لادراج اعتماد لمشروع إنشاء مجموعت صحية في الأحياء الفقيرة بالمدين .
		+ ١١٠٠٠	—	+ ١١٠٠٠	—	لادراج اعتماد لشراء أرض لمستشفى رمدى بجى الخليفة .
		١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	استبعاد من جملة البند لتطور عدم اتمام صرفه .
	٢					قسم المرافق القروية
		٩٠	—	—	٩٠	لتخفيض فئات بدل السفرية (بند ٢) .
		+ ٢٦٥٠٠٠	—	+ ٢٦٥٠٠٠	—	لرفع اعتماد مشروع مياه الشرب إلى ٤٦٥٠٠٠ ج.م مع تعديل عنوانه بجعله كما على :
						مشروعات المرافق القروية :
						(أ) القرى القروية .
						(ب) محطات المياه الصالحة للشرب .
	٣					مصلحة التنظيم
		٩	—	—	٩	لتخفيض فئات بدل السفرية (بند ٢) .
		١٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠٠	استبعاد من جملة الباب لتطور عدم اتمام صرفه .
		٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	—	لتخفيض اعتماد بند ١٧ - تركيب مصابيح كهربائية لتقوية الاشارة العامة .
		١٥٠٠	—	١٥٠٠	—	لحذف اعتماد بند ١٨ - ردم القناة بين مستشفى الجمعية الخيرية الاسلامية بشوارع البحر الأحمر وبين محطة الترام الاختيارية .
		٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	لحذف اعتماد بند ٢٠ - تجهيل ميادين القاهرة .
		٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	لتخفيض اعتماد بند ٢١ - تحويل مراحيض القاهرة لملحها تحت الأرض .
		١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	» » بند ٢٣ - ردم برك بشوارع الحرم في أرض التنظيم .
						بند ٢٤ : —
		١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	لتخفيض اعتماد توسيع شارع الخليج المصري .
		١٧٠٠٠	—	١٧٠٠٠	—	» » إنشاء نفق تحت الأرض السبئية .
		٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	لحذف اعتماد توسيع شارع مصر القديمة وإزالة الكتلة على النيل .
		٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	لزادة المستبعد لتطور عدم اتمام صرفه .
	٤					مصلحة البحارى الرئيسية
		٩٦٣	—	—	—	لحذف وتطبيق من الدرجة الرابعة وأخرى من الخامسة لدر أعمال وساعده .
		٣٠	—	—	٣٠	لتخفيض فئات بدل السفرية (بند ٢) .
						أعمال جديدة :
		١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	لتخفيض اعتماد بند ١١ - أعمال وصل البحارى القروية بالبحارى العمومية .
						بند ١٦ : —
		١٤٠٠٠	—	١٤٠٠٠	—	لتخفيض اعتماد بحارى جزيرة الروضة والممالك وألحمة القروية للنيل بين محطتي الجليظة وإمبابة .
						تقل بمله .
		٤٤٧,٨٧٤	٦٨,٤٩٦	١٤٣,٩٤٧	١٥٥,٠٣٥	٨٠,٣٩٦

الفرع	القسم	الدرجة	باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	الدرجة
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
		ما قبله .	٨٠٣٩٦	١٥٥٠٣٥	١٤٣٩٤٧	٦٨٤٩٦	٤٤٧٨٧٤
١٠	٤	(بج) معصلة المجارى الرئيسية	—	—	٣٥٠٠٠	—	٣٥٠٠٠
		لتخفيض اعتماد إنشاء ماسورة ساعدة جديدة من محطة طلمبات الأميرية	—	—	—	—	—
		والجبل الأصفر .	—	—	١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠
		لحلف اعتماد إنشاء مجار إضافية في المناطق الشمالية بشبرا .	—	—	١٢٠٠٠	—	١٢٠٠٠
		لزيادة المستبعد للظهور عدم إتمام صرفه .	—	—	—	—	—
	٥	البلديات والمحاسن المحلية	—	٢١٠	—	—	٢١٠
		لتخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٢) .	—	—	—	—	—
١١	—	وزارة الحفانية	—	—	—	—	—
	١	ديوان العموم	—	—	—	—	—
		لإنشاء وظيفة وكيل وزارة برلساني .	+ ١٨٠٠	—	—	—	+ ١٨٠٠
		لاستبدال وظيفة رئيس قلم الترجمة من الدرجة الرابعة بوظيفة سكرير	+ ٢٤	—	—	—	+ ٢٤
		فني مساعد بمكتب الوزير من درجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى	—	—	—	—	—
		(٥٤٠ - ٦٤٨) .	—	—	—	—	—
		لتحويل وظيفة وكيل إدارة المحاكم المختلطة من الدرجة الرابعة إلى درجة	٤٨	—	—	—	٤٨
		نائب مختلط درجة ثانية (٤٢٠ - ٦٦٠) .	—	—	—	—	—
		لإعادة وتوظيف وكيل إدارة المحاكم الأهلية ومدير إدارة المستخدمين إلى	١٨٠	—	—	—	١٨٠
		الدرجة (٧٢٠ - ٨٤٠) بدلا من (٨٤٠ - ٩٠٠) .	—	—	—	—	—
		لحلف وظيفة فراز للقرضات درجة ثالثة مارة .	٤٢	—	—	—	٤٢
		بند ٢ - مصاريف استئجار وبذل سفيرة ونقل .	—	٣٥٠	—	—	٣٥٠
		٨ - مصاريف ثرية .	—	١٠٠	—	—	١٠٠
		٩ - أعمال جديدة :	—	—	—	—	—
		لحلف اعتماد تكاليف التفتيش المؤلفتين لتعديل القوانين .	—	—	١٦٨٠٠	—	١٦٨٠٠
		لحلف اعتماد شراء أراضي لنور جديدة للمحاكم لأجراء مشروعات البناء	—	—	١٤٤٠٠	—	١٤٤٠٠
		واستمرار الإقامة في أماكن مستأجرة .	—	—	—	—	—
٢		المحاكم المختلطة (قسم القضاء)	—	—	—	—	—
		لإنشاء وظيفة قاض وطني بمحكمة الاستئناف من درجة (١٢٠٠ - ١٦٠٠) .	+ ١٤٠٠	—	—	—	+ ١٤٠٠
		لحلف وظيفة مقرب من الدرجة السادسة .	١٨٠	—	—	—	١٨٠
		٥ - وتوظيف خادمين .	٦٠	—	—	—	٦٠
		لتخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٢) .	—	١٢٠٠٠	—	—	١٢٠٠٠
٣		المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)	—	—	—	—	—
		لحلف وظيفة خادمين .	٩٦	—	—	—	٩٦
٤		المحاكم الأهلية	—	—	—	—	—
		محكمة القضاة والإرام	—	—	—	—	—
		لإعادة وظيفة الاقراكو العمومي إلى الدرجة (١٢٠٠ - ١٥٠٠) .	٥٠	—	—	—	٥٠
		بدلا من (١٦٠٠ - ١٩٠٠) .	—	—	—	—	—
		لحلف وظيفة طباع درجة ثالثة .	٤٢	—	—	—	٤٢
		نقل منه .	٧٧,٨٧٠	١٦٧,٦٩٥	٢٣٧,١٤٧	٦٨,٤٩٦	٥٥١,٢٠٨

الجهة	أرواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الرقع	الرقم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	٤	١١
٥٥١٢٠٨	٦٨٤٩٦	٢٣٧١٤٧	١٦٧٦٩٥	٧٧٨٧٠		
٦٩٣	—	—	٦٩٣	—		
٢٠٨	—	—	٢٠٨	—		
٨٤٨	—	—	٨٤٨	—		
١٢٠٠	—	—	١٢٠٠	—		
٢٠٠	—	—	٢٠٠	—		
٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
٢٥٠	—	٢٥٠	—	—		
١١٥٠	—	١١٥٠	—	—		
٢١٣	—	—	—	٢١٣		
١٠٨١	—	—	—	١٠٨١		
١٢٠	—	—	١٢٠	—		
١٠٢	—	—	—	١٠٢		
٥١٣	—	—	٥١٣	—		
٦٠٠	—	٦٠٠	—	—		
١٨٥	—	—	١٨٥	—		
٢٥٠	—	٢٥٠	—	—		
٥٦١٨٢١	٦٨٤٩٦	٢٤٠٣٩٧	١٧٣٦٦٢	٧٩٢٦٦		

ما قبله .
لتخفيض فئات بدل السفيرة (بند ١٠) .
أجر نسج (بند ١٦) .
التبابة العمومية
بند ١٨ — لتخفيض فئات بدل السفيرة .
الحاكم الاحلية
بند ٢٣ — لتخفيض فئات بدل السفيرة .
بند ٢٧ — منصرف معيلا في القضايا .
بند ٢٨ — مصاريف قضائية .
بند ٣٠ — أعمال جديدة :
لتخفيض اعتماد باقي نفقات الاحتفال بمرور ٥٠ عاما
على انشاء الحاكم الاحلية .
لتخفيض اعتماد شراء دولاب لحفظ القضايا والمقارنات
» » » اثاث الحاكم .
مصلحة الطب الشرعي
لإعادة وظيفة سكرير المصلحة إلى الدرجة الخامسة بدلا من الرابعة .
لحذف الوظائف الآتية اكفاء بمح مصلحة الطب الشرعي اعتمادا
لفقره ٢٠٠٠ جنيه يوزع فيها بعد بالاتفاق مع وزارة المالية :

جنيه	عدد
١٢٠٠	١
٥٣٤	١
٥٨٨	١
١٨٦	١
١٢٦	١
٧٢	١
٩٦	٢
٣٠	١
٤٨	١
٨٧	١
٨٤	٢
٣٠	١
٣٠٨١	١٤

وتكيل مصلحة الطب الشرعي .
تأنيث ثان القسم بها الشرعي .
كياوي درجة رابعة للعمل الفرعي بالاسكندرية .
باشكاتب مكتب مدير المصلحة درجة سابعة .
كاتب أول قسم بنى سوف درجة ثامنة .
» قسم بنى درجة ثامنة مؤقتة .
عاملان بالمعمل درجة ثالثة (الادارة العامة) .
بواب درجة رابعة (الادارة العامة) .
عامل للمعمل درجة ثالثة (معمل الاسكندرية) .
نساخ عالية (ب) » قسم بنى »
حاجبان درجة ثالثة (قسم بنى) .
فراش درجة رابعة (قسم بنى) .

٥
٦

لتخفيض فئات بدل السفيرة (بند ٣٢) .
الحاكم الشرعية
لإعادة وظيفة مستخدم إلى الدرجة السابعة بدلا من السادسة .
لتخفيض فئات بدل السفيرة (بند ٢) .
» اعتماد بند ٨ — شراء اثاث للمحكمة .
البالاس الحسنة
لتخفيض فئات بدل السفيرة (بند ٢) .
» اعتماد بند ٧ — لشراء اثاث للبالاس .
تقل بعده .

البلغة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	ما قبله
٥٩١٢٦١	٦٨٤٩٦	٢٣٨٣٩٧	١٧٨٥٨٢	٧٥٧٨٦	(تابع) الرى القناة الأولى الوجه البحرى التفتيش العام :
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد بند ١٥ — أعمال الوقاية من طغيان النيل .
٢٠٠٠	—	٣٠٠	—	—	تفتيش رى القسم الأول :
٣٠٠٠	—	—	—	—	لحذف اعتماد بند ١٦ — بناء مكتب ومقر لمهندس مركز أبى حماد (تكاليف أعمال) .
٣٠٠٠	—	—	—	—	تفتيش رى قسم ذاتى :
٢٠٠	—	٣٠٠	—	—	بناء مكتب ومقر لسكن مهندس بيلا :
٣٠٠٠	—	—	—	—	لحذف اعتماد بند ٣٠ — تكاليف أعمال .
٢٠٠	—	٢٠٠	—	—	بند ٣١ — ثمن أراضى .
					الوجه القبلى
					التفتيش العام :
+٥٠٠٠	—	+٥٠٠٠	—	—	زيادة اعتماد بند ٣٢ — أعمال الوقاية من طغيان النيل .
					تفتيش رى قسم الضيوع :
٢٣٥٠	—	٢٣٥٠	—	—	لحذف اعتماد بند ٣٥ — بناء مكتب لمهندس مركز بطاويه وسكن المهندس — تكاليف أعمال .
٢٠٠	—	٢٠٠	—	—	لحذف اعتماد بند ٣٩ — مشتريات سيارات لورى بجميع مشتعلاتها مازكة فورد .
					القناة الثانية
					بند ٥٣ — المشروعات :
+٣٠٠٠	—	+٣٠٠٠	—	—	تعديل طرق الرى والصرف بمديرية الشرقية :
١٨٠٠٠	—	١٨٠٠٠	—	—	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .
					لتخفيض اعتماد ثمن الأراضى .
					مشروعات شرق الغربية :
+٦٠٠٠	—	+٦٠٠٠	—	—	تعديل وإنشاء مصارف :
+٢٠٠٠	—	+٢٠٠٠	—	—	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .
					بند ثمن الأراضى .
					تفتيش مشروعات وسط الدلتا :
+٥٢٠٠	—	+٥٢٠٠	—	—	تعديل مصرف بليس :
+١٥٠٠	—	+١٥٠٠	—	—	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .
					بند ثمن الأراضى .
					تحسين طرق الرى والصرف للتقليدية وجزء من الشرقية :
+٧٠٠٠	—	+٧٠٠٠	—	—	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد ثمن الأراضى .
					تقل بعده
٥٨٢٣١١	٦٨٤٩٦	٢٥٩٤٤٧	١٧٨٥٨٢	٧٥٧٨٦	

الجزء	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٥٨٢٣١١	٦٨٤٩٦	٢٥٩٤٤٧	١٧٨٥٨٢	٧٥٧٨٦	ما قبله .	
					(٣٢) الري	٢
					(٣٤) بند ٥٣ - المشروعات :	١٢
+ ١٣٥٠٠	-	+ ١٣٥٠٠	-	-	مشروعات صرف مديرية المنوفية :	
+ ٢٣٥٠٠	-	+ ٢٣٥٠٠	-	-	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
					» » ثمن أراض .	
+ ١٥٠٠	-	+ ١٥٠٠	-	-	مشروع ري وصرف منطقة زفتي :	
					زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
					مشروع ميت يزود :	
+ ٩٠٠٠	-	+ ٩٠٠٠	-	-	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
+ ٥٠٠٠	-	+ ٥٠٠٠	-	-	» » ثمن الأراضي .	
+ ٣٠٠٠	-	+ ٣٠٠٠	-	-	مشروع الرياح العباسي وبحر شين للانتفاع بياه التخزين :	
					زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
+ ١٠٠٠	-	+ ١٠٠٠	-	-	مشروع صرف منطقة رقم ٧ بالطلمبات :	
					زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
+ ٧٠٠٠	-	+ ٧٠٠٠	-	-	مشروع صرف منطقة ستماي :	
+ ٢٠٠٠	-	+ ٢٠٠٠	-	-	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
					» » ثمن الأراضي .	
+ ٢٢٠٠	-	+ ٢٢٠٠	-	-	مناطق فوه والزيت والمنسجوه :	
+ ١٠٠٠	-	+ ١٠٠٠	-	-	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
+ ٩٠٠	-	+ ٩٠٠	-	-	» » ثمن الأراضي .	
					» » محطة بساط - أعمال .	
+ ١٠٠٠	-	+ ١٠٠٠	-	-	لإدراج اعتماد محطة دسوق الري (عملية جديدة تبلغ جملة تكاليفها ٦٠٠٠٠ جنيه)	
١٠٠	-	١٠٠	-	-	لحذف اعتماد محطة مصرف رقم ٨ للصرف وخطها الكهربائي .	
					بند ٥٤ - تخفيض تحويل الحياض :	
+ ٣٠٠٠٠	-	+ ٣٠٠٠٠	-	-	تحويل وصرف الحياض بمديرية البحيرة :	
					زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
					تحسين حالة الصرف بمصر الوسطى :	
+ ٢٦٠٠٠	-	+ ٢٦٠٠٠	-	-	زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .	
١٠٠٠	-	١٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد ثمن الاراضى .	
٤٥٦٨١١	٦٨٤٩٦	١٣٣,٩٤٧	١٧٨,٥٨٢	٧٥,٧٨٦	نقل منه .	

الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الرقع	القسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٤٥٦٨١١	٦٨٤٩٦	١٣٣٩٤٧	١٧٨٥٨٢	٧٥٧٨٦	١٢	٢
						ما قبله .
						(تابع) الرى
						بند ٥٥ - رى الوجه القليل :
						تفتيش رى قسم الجبنة :
						إنشاء هويس وتعديل كبرى لتحسين المواصلات الملاحية بين
						القيوم والجبنة :
						زيادة اعتماد تكاليف الأعمال
+ ٢٥٠٠	-	+ ٢٥٠٠	-	-		
						تفتيش رى القسم الرابع :
						تعديل جسور الابراهيمية :
						لادراج اعتماد تكاليف الأعمال (عملية جديدة) حلة تكاليفها ٣٠,٠٠٠ جنيه
+ ٥٠٠٠	-	+ ٥٠٠٠	-	-		
						لادراج اعتماد ثمن الأراضي (عملية جديدة حلة تكاليفها ١٢,٠٠٠ جنيه)
+ ٣٠٠٠	-	+ ٣٠٠٠	-	-		
						تلية جسور الابراهيمية من القم لدير ووط وتعديل الأعمال الصناعية
						لتلأتم التلية :
						زيادة اعتماد تكاليف الأعمال .
+ ٣٠٠٠	-	+ ٣٠٠٠	-	-		
						لتخفيض اعتماد ثمن الأراضي .
١٠٠٠	-	١٠٠٠	-	-		
						بند ٥٦ - الادارة العامة للقرانات :
						تقوية قناطر أمبوط :
						لتخفيض اعتماد الأعمال الهندسية .
١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	-		
						مشروع بناء قناطر محمد علي :
						لتخفيض اعتماد الأعمال الهندسية .
٢١٨٠٠٠	-	٢١٨٠٠٠	-	-		
						لادراج اعتماد تقوية قناطر اساط (عملية جديدة حلة تكاليفها ٢٠,٠٠٠ جنيه)
+ ١٠٠٠٠	-	+ ١٠٠٠٠	-	-		
						لادراج اعتماد لمشروع وادى الريان لتخفيف الفيضان (عملية جديدة
+ ٥٠٠٠	-	+ ٥٠٠٠	-	-		
						حلة تكاليفها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) .
						بند ٥٧ - رى السودان :
						يرفع التقدير النهائي لتكاليف الأسطول من ١٨,٤٢٠ ج. م الى
						٣٥,٩٢٠ ج. م مقابل تخفيض التقدير النهائي لإنشاء حوض عائم
						من ٢١,٠٠٠ ج. م الى ١٣,٥٠٠ ج. م .
						إنشاء نيران جبل الأولياء :
						لتخفيض اعتماد الأعمال .
٢٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	-	-		
						زيادة المساعيد للتطور عدم إتمام صرفه (من ٤٠٧,٧٦٨ جنينها الى
٢٨٥٩٥٠	-	٢٨٥٩٥٠	-	-		
						٦٩٣,٧١٨ جنينها) .
						قل بصدده .
٩٦٣,٢٦١	٦٨,٤٩٦	٦٤٠,٣٩٧	١٧٨,٥٨٢	٧٥,٧٨٦		

الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	فريق	قسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٩٦٣٣٦١	٦٨٤٩٦	٦٤٠٣٩٧	١٧٨٥٨٢	٧٥٧٨٦	٣	١٢
٢٥٥	—	—	٢٥٥	—		
+٨٠٠٠	—	—	+٨٠٠٠	—		
٤٠٠٠٠	—	٤٠٠٠٠	—	—		
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—		
—	—	—	—	—		
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—		
١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	—		
٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	—		
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—		
+٥٠٠٠٠	—	+٥٠٠٠٠	—	—		
+٢٥٠٠٠	—	+٣٥٠٠٠	—	—		
١٢٠٠	—	١٢٠٠	—	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—		
٦٥٠٠	—	٦٥٠٠	—	—		
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—		
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—		
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—		
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—		
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—		
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—		
٩٨٩٢١٦	٦٨٤٩٦	٦٧٤٠٩٧	١٧٠٠٨٣٧	٧٥٧٨٦		

قل بيده .

الفرع	القسم	باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	المجملة
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢	٣	٧٥٧٨٦	١٧٠٨٣٧	٦٧٤٠٩٧	٦٨٤٩٦	٩٨٩٢١٦
	ما قبله .					
	(تابع) مصلحة الباني الأميرية					
	(تابع) بند ١٣ - أعمال جديدة - الفئة الثانية					
	(ب) الإنشاءات الجديدة					
	الدواوين الملكي					
	لحذف اعتماد ترميم قشلاق الحرس الملكي برأس العين على أن تؤخذ	-	-	١٥٠٠٠	-	١٥٠٠٠
	التكاليف من اعتمادات التعديلات والقرضيات .					
	وزارة الزراعة					
	لحذف اعتماد بيان مختلفة .	-	-	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠
	» إنشاء اسطبل ومكتب ومقرين بالقريشة .	-	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠
	» إنشاء فرع النمل بجمهورية الوزارة بالحق .	-	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
	» حجرة للتبريد ومعمل ملح بمعمل السيرم .	-	-	٣٨٥٠	-	٣٨٥٠
	» بناتقوس الزراعة المصرية القديمة بمصنف فؤاد الأول الزراعي .	-	-	١٥٠٠	-	١٥٠٠
	» » الري والصرف بمصنف فؤاد الأول الزراعي .	-	-	١٥٠٠	-	١٥٠٠
	» مبان ضخمة نموذجية لزرايع السجاج والنمل ودودة القز .	-	-	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠
	» ومعمل نموذجي للآليات بمصنف فؤاد الأول .	-	-			
	» إنشاء مخازن وورشة للوزارة بالحق .	-	-	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠
	» توسيع حجر المكس .	-	-	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
	وزارة الداخلية					
	لحذف اعتماد إنشاء مبنى لقطعة بوليس ومطافئ بورفؤاد .	-	-	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠
	» قسم بوليس المطافئ ومطافئها من مخازن البوليس الى آخره .	-	-	٦٠٠٠	-	٦٠٠٠
	» إنشاء مساكن لرجال البوليس بمصر الجديدة .	-	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠
	وزارة الصحة العمومية					
	لادراج اعتماد لمستشفى ومدى بنى الخليفة .	-	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠
	وزارة المعارف العمومية					
	زيادة اعتماد انشاءات شين الكوم الصناعية .	-	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
	» » » الرقازيق الصناعية .	-	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
	» » » المنشآت الصناعية .	-	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
	مطعم ومطبخ للمدرسة شمرا الابتدائية .	-	-	-	-	-
	(رفع التقدير النهائي لتكاليف العمل من ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٦٠٠ جنيه)	-	-	-	-	-
	تخفيض اعتماد جناح نصف الآثار القبطية .	-	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠
	لادراج اعتماد لانشاء حمام بلساحة في الجزيرة (التكاليف ١٠٨٨٥ جنيه) .	-	-	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠
	الجامعة المصرية					
	تخفيض اعتماد ملحق كلية الآداب	-	-	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
	زيادة اعتماد بند ١٤ - ماهيات المستعدين للمعتمدين على الأعمال الجديدة	-	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠
	لقصير المستعدين للظهور عدم اتمام صرفه على ١٦٣٧٣٠ ج. م. بدلا من ١٨٧٢٨٠ ج. م.	-	-	٢٣٥٠٠	-	٢٣٥٠٠
	١٨٧٢٨٠ ج. م.					
	تقليل مبلغ	٢٥٧٨٦	١٧٠٨٣٧	٧٠٠٣٩٧	٦٨٤٩٦	١٠١٥٠١٦

الرقم	الفرع	المصلحة	باب ١	باب ٢	باب ٣	أجواب أخرى	المصلحة
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢	٣	مأقيله . (تابع) مصلحة المائي الأميرية نقل اعتبارات ميزانية السرايات الملكية (المائي) من ميزانية ديوان جلالة الملك وذلك بعد مراعاة التخفيضات التي أجرت فيها وهي تبلغ ٣١٣٥٤ ج. م منها ١٢٢٤ ج. م في الباب الأول و ١٣٠ ج. م في الباب الثاني و ٣٠٠٠ ج. م في الباب الثالث .	٧٥٨٦٦	١٧٠٨٣٧	٧٠٠٣٩٧	٦٨٤٩٦	١٠١٥٥١٦
	٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء تخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٧) .	—	٣٠٠	—	—	٣٠٠
	٥	مصلحة الطبيعيات تخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٧) .	—	٩٠	—	—	٩٠
١٣		وزارة الزراعة لحذف وظيفة كبير الاختصاصيين بضم الواسين درجة أولى (ج) . لاتشاء وظيفة من الدرجة الخامسة لسكريب ريلاني . رفع درجات الوظائف الآتية : رئيس فرع الأفكار من الخامسة الى الرابعة . اختصاصي ثان في المحشرات من الخامسة الى الرابعة . مساعد فني في قسم المحشرات من السادسة الى الخامسة . اختصاصي ثان في قسم النباتات من الخامسة الى الرابعة . رفع المستند لتطور علم أتمام صرفه الى ١٦٠٨٤ ج. م . تخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٧) . زيادة اعتماد بند ١٩ — أعمال التدخين . استبعاد من حيلة الباب لتطور علم أتمام صرفه . أعمال جديدة : لحذف اعتماد بند ٣٣ — إنشاء صوم بترجاجة لفرع أبحاث الطفيليات . » » » » شراء غلاتين للتدفئة . » » » » أجهزة للتربة ولحفظ الحرارة والرطوبة . زيادة اعتماد بند ٣٨ — زيادة قوة معمل السموم . تخفيض اعتماد استكمال متحف فؤاد الأول الزراعي (بند ٤٠) .	١١١٠ + ٣٧٥ + ٧٢٦	— — —	— — —	— — —	١١١٠ + ٣٧٥ + ٧٢٦
		وزارة المواصلات ديوان العموم لإعادة وظيفة مدير السكرتيرية الى الدرجة الخامسة بدلا من الدرجة الرابعة الفرعية . لاتشاء وظيفة من الدرجة الخامسة لسكريب ريلاني . لإعادة وظيفة مدير قسم النقل الميكانيكي الى الدرجة الرابعة المخفضة بدلا من الثالثة . لإعادة وظيفة مدير قسم الملاحة الداخلية الى الدرجة الخامسة بدلا من الرابعة . لاتشاء وظائف خارجية عن هيئة المال قسم الطيران للقيام بأعمال القارئين المخصص لها ٢٥٠٠ ج. م في باب الاعمال الجديدة . (٢ ميكانيكي درجة أولى ، و ٢ رؤساء بحارة درجة ثالثة ، و ٤ بحارة درجة رابعة) . تخفيض نفقات بدل السفيرة (بند ٧) .	٣١٣ + ٣٧٥ ١٥٦ ٢١٣ + ٣٤٨ —	— — — — — ٤٠٨	— — — — — —	— — — — — —	٢١٣ + ٣٧٥ ١٥٦ ٢١٣ + ٣٤٨ ٤٠٨
١٤	١	تقل بمدة	٧٢,٦٩٥	١٣٤,٣٠٨	٦٩١,١٧١	٦٨,٤٩٦	٩٦٦,٦٧٠

الفرع	القسم	البلجة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
جنبة	جنبة	جنبة	جنبة	جنبة	جنبة	جنبة
٩٦٦٦٧٠	٦٨٤٩٦	٦٩١١٧١	١٣٤٠٠٩	٧٣٦٩٥	٧٣٦٩٥	٧٣٦٩٥
٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	—	—	—
٨٤٠	—	٨٤٠	—	—	—	—
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	—	—
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—
١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	—	—	—
٢٥٠	—	٢٥٠	—	—	—	—
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	—	—
١٢٠٠	—	١٢٠٠	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—
+ ١٤٠٠٠	—	+ ١٤٠٠٠	—	—	—	—
+ ٥٠٠	—	+ ٥٠٠	—	—	—	—
+ ٢٠٠٠	—	+ ٢٠٠٠	—	—	—	—
+ ٣٤٨٠	—	+ ٣٤٨٠	—	—	—	—
٤٦٩٠	—	٤٦٩٠	—	—	—	—
٨٧٦	—	٨٧٦	—	—	—	٨٧٦
٧٢٠	—	٧٢٠	—	—	٧٢٠	—
٢٨٨	—	٢٨٨	—	—	—	٢٨٨
١٨٠	—	١٨٠	—	—	١٨٠	—
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—
١٥٠٠	—	١٥٠٠	—	—	—	—
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—
٩٨٧,٣٣٤	٦٨,٤٩٦	٧٠٩,٦٧١	١٣٥,٢٠٨	٧٣,٨٥٩	٧٣,٨٥٩	٧٣,٨٥٩

تقل بمئة ،

الدرجة	أرباب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
بنية	بنية	بنية	بنية	بنية		
٩٨٧٢٣٤	٦٨٤٩٦	٧٠٩٦٧١	١٣٥٢٠٨	٧٢٨٥٩	٣	١٤
٩٠٠٠	—	٩٠٠٠	—	—	ما قبله .	
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	(٢٤) الموانئ والمناسير	
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	بند ٢١ — القفة الثانية	
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—	لحذف اعتماد مضمعة حريق عوامه كاملة لمياه الاسكندرية .	
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	لحذف اعتماد علامات ارشاد للاسكندرية بالموانئ طبقا لقرار عصبة الأمم .	
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	لحذف اعتماد أعمال التليط العامة .	
٩٠٠٠	—	٩٠٠٠	—	—	لحذف اعتماد تمديد وتليط الشوارع بالمنطقة البحرية بالسويس .	
	—	—	—	—	لحذف اعتماد إعادة بناء قنار الأشرفي بالبحر الأحمر .	
	—	—	—	—	لتخفيض اعتماد تعديلات بمبنى الودش .	
	—	—	—	—	لزيادة المستبعد للظهور عدم اتمام صرفه .	
					الطرق والكبارى	
—	—	—	—	—	لحذف التأشير الوارد أمام وظيفة وكيل المدير العام بأن شغلها درجة	
—	—	—	—	—	أولى (ج) بصفة شخصية مع جعل اللقب "وكيل المدير العام للطرق" .	
—	—	—	—	—	تعديل لقب مفتش كبرى من الدرجة الثانية بجملة "وكيل المدير العام	
—	—	—	—	—	للكبارى" وحذف التأشير الوارد أمام الوظيفة بأنها من الدرجة	
—	—	—	—	—	الفرعية .	
—	—	—	—	—	لحذف التأشير الوارد أمام وظائف المفتشين درجة ثالثة بأن مفتش	
١٧٤	—	—	—	١٧٤	الوجه البحري درجة ثانية بصفة شخصية .	
٢٠٤	—	—	—	٢٠٤	لإعادة وتوظيف مهندسين الى الدرجة السادسة بدلا من — وتوظيف	
٢٥٥	—	—	٢٥٥	—	مساعدي مديري أعمال من الدرجة الخامسة .	
—	—	—	—	—	لإعادة وتوظيف مساعدي مهندسين الى الدرجة السابعة بدلا من وتوظيف	
—	—	—	—	—	مهندسين من الدرجة السادسة .	
—	—	—	—	—	لتخفيض ثلث بدل السفرية (بند ٢) .	
					أعمال جديدة	
					القفة الأولى	
٢٧٠٠	—	٢٧٠٠	—	—	لحذف اعتماد البند ١٨ — نصف الطريق الموصل للمستشفى الامراض	
					الغفيلة بأبي زعبل والطرق داخل المستشفى .	
					القفة الثانية	
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد نصف الطريق الموصل من مصر الى الاسكندرية	
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	في المسافة من قلوب الى بحري دمنهور بمقارنات كيلومترات .	
٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد تكلفة توسيع طريق مصر — الأقصر (لغاية أسبوط) .	
١٥٠٠	—	١٥٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد توسيع الطريق الموصل من القناطر الخيرية الى	
١٥٠٠	—	١٥٠٠	—	—	شبين الكوم وطنطا .	
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	لتخفيض اعتماد تعديل وتوسيع الطريق رقم ٢٣ الموصل بين طنطا وزقني	
	—	—	—	—	لتخفيض اعتماد تعديل وتوسيع الطريق رقم ٢٤ الموصل بين طنطا	
	—	—	—	—	وقطور وكفر الشيخ .	
	—	—	—	—	لتخفيض اعتماد تمديد كوبرى الباجور المتحرك تحت الطريق رقم ١	
	—	—	—	—	الموصل من القناطر الخيرية الى شبين الكوم .	
١٠٠٥١٣٧٧	٦٨٤٩٦	٧٢٣٣٧١	١٣٥٢٠٨	٧٤٢٣٧٧	قل قبله	

الرقم	القسم	الجلسة	باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	باب ٤	باب ٥
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٤	٤		٧٤٢٣٧	١٣٥٤٦٣	٧٧٣٣٧١	٦٨٤٩٦	١٠٥١٥٦٧	١٠٠٠
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠
		٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠
١٥	—							
	١		٤٧٠	٣٠	—	—	٥٠٠	٥٠٠
		٢٥٧١٣	—	٢٥٧١٣	—	—	٢٥٧١٣	٢٥٧١٣
		٨١٠	—	٨١٠	—	—	٨١٠	٨١٠
		٥٠٠٠	—	—	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠
		٨٠٠٠	—	—	٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	٨٠٠٠
		٦٠٠٠	—	—	٦٠٠٠	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٢			—	٥٨٣	—	—	٥٨٣	٥٨٣
		٤٠٠٠	—	—	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
		٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠
		١٢٠٠٠	—	—	—	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
		٣٧٥٣	—	—	—	٣٧٥٣	٣٧٥٣	٣٧٥٣
١٩	—		٤٠٩٣١	٨٣٦٥	٦٢٣٠	—	٥٥٠٠٦	٥٥٠٠٦
		١١٤٠٦٨٨	١١٩٠٤٧٨	٩١١٠٩١	٥٣٠٧٤٣	١٠٩٨٠٠٠	١١٤٠٦٨٨	١١٤٠٦٨٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بيان التخفيضات في المرتبات والمكافآت

الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	الفرع	القسم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
					٥	-
					وزارة الخارجية	
٤٨٠٤	—	—	—	٤٨٠٤	تخفيض المرتبات الإضافية في المغفويات والقنصليات بما في ذلك زيادة غلاء المعيشة بمقدار ١٠٪	
٤٠٠٠	—	—	—	٤٠٠٠	تخفيض المرتب الإضافي المؤقت لغلاء المعيشة .	
٢٤	—	—	—	٢٤	تخفيض مرتب بل ملاين لناظر سرارى الزعفران الى ١٢ ج. م.	
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	تخفيض بند ٣ (مرتب كساوى وملابس) .	
					٦	١
					وزارة المالية	
					ديوان العموم	
٨٨	—	—	٧٢+	١٦٠	لخلف المرتب الشخصى لموظف عن أعمال خاصة بإصدار البيكوت ومرتب لمندوب الحكومة لدى البنك الأهلى (فرع الاسكندرية) وللمساعدية مقابل منح كل منهما مرتب انتقال ثابت قدره ٣٩٠ ج. م. سنويا .	
١٨٠	—	—	—	١٨٠	تخفيض مرتب مندوبى الحكومة لدى البنك الأهلى .	
١٣٢	—	—	—	١٣٢	تخفيض مرتب مساعدى مندوبى الحكومة لدى البنك الأهلى لقصره على ٩٠ ج. م. لمساعد واحد .	
٤٨	—	—	—	٤٨	لخلف مرتب لموظف فى الديوان العام من الأعمال الإضافية التى يؤدىها فى بعض الأحيان وفى سكريرية المجلس الاقتصادى .	
٤٨	—	—	—	٤٨	لخلف مرتب لموظف فى الديوان العام لقيامه بأعمال مكتب القوميسر الجبرى .	
٦	—	—	—	٦	تخفيض مرتب موزميكىل .	
٣٦٧	—	—	—	٣٦٧	تخفيض مرتب مفتش المالية .	
٢٤	—	—	٢٤	—	لخلف مرتب اضافى يصرف لموظف خصما على بند ١٥ (مصاريف المجلس الاقتصادى) .	
٤٨	—	—	٤٨	—	لخلف مرتب اضافى يصرف لموظف خصما على بند ١٦ (مصاريف المجلس الاستشارى لمصلحة الاملاك) .	
٥٣٠٠	—	٥٣٠٠	—	—	لخلف مكافآت أعضاء وسكريرى بلنسة قسم تقدير اثمان اراضى الحكومة .	
٢٥٠	—	٢٥٠	—	—	لخلف مرتبات اضافية تصرف لموظفين خصما على بند ١٧ (أعمال جديدة - مصاريف مكتب الديون القارية) .	
٩٧٠	—	٦٧٠	—	—	تخفيض مرتبات موظفى تعديل الضرائب بمقدار ٢٥٪	
					مصلحة الاموال المقررة	
٣٧	—	—	—	٣٧	تخفيض مرتبات الاقامة بنسبة ٢٠٪	
٢٠	—	—	٢٠٠	—	تخفيض اعتماد بند ١٤ (مكافآت خاصة بالمباني المستجدة) .	
١٧,٤٢٠	—	٦,٢٢٠	١,٢٠٠	٩,٨٠٦	قل بحد	

الفرع	القسم	البلغة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	
		١٧٢٢٦	—	٦٢٢٠	١٢٠٠	٩٨٠٦	ما قبله .
٦	٢	١٤	—	—	+٣٦	٥٠	مصلحة مرتب للملاحظ قسم الفوتوغرافية مقابل منحه مرتبه انتقال ثابت قدره ٣٦ ج . م .
		٧٥	—	—	—	٧٥	لحذف مكافآت لسايمين والراسمين الخ من الدرجة الثامنة الفنية .
		١٢٠	—	—	—	١٢٠	لتخفيض مرتبات الإقامة والصعراء بنسبة ٢٠ ٪ .
٦	٥	١٠	—	—	—	١٠	المطبعة الأميرية لتخفيض مرتب لطبيب صحة بولاق نظير عيادته عمال المطبعة .
٦	٧	٤٥٠	—	—	—	٤٥٠	مصلحة الجمارك لحذف مرتب المدير العام ووكيله .
		٥٧	—	—	—	٥٧	لتخفيض بدل المناخ والصعراء ومرتب الإقامة بنسبة ٢٠ ٪ .
		٧٢	—	—	٧٢	—	لحذف مكافأة أمين المتحف الجبركي (بند ١٢) .
		١٠٨	—	—	١٠٨	—	» مكافآت مستخدمى الجمارك نظير الفاء عاشرات في النظام الجبركي الجديد .
		١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—	لتخفيض مكافآت تمنح لمستخدمى الجمارك عن عوايد التوجيه (بند ١٢) .
٦	٨	٢٢٤	—	—	—	٢٢٤	مصلحة خفر السواحل ومسايد الأسماك لتخفيض مرتب الإقامة بنسبة ٢٠ ٪ .
		٢٤٤	—	—	—	٢٤٤	لتخفيض مرتب رجال البوليس السرى .
		٣٠	—	—	—	٣٠	» مرتبات الأطباء بنسبة ٢٠ ٪ .
		١٨٥	—	—	١٨٥	—	لحذف مكافأة قيادة اللشعات والفتلايك (بند ١٠) .
		٦٠	—	—	٦٠	—	لتخفيض بدل مليوسات إلى صف ضباط وعسكر وأداء بالفرقة السرية (بند ٣) .
		٢٥٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	لحذف بدل أغذية إلى ضباط مهندسين وصولات وكتبة الطوافات والفتلايك (بند ٦) .
		١٦٠	—	—	١٦٠	—	لتخفيض مكافآت قيادة لائقى السيارات والموتوسيكلات (بند ١٠) .
٦	١٠	٤٠٠	—	—	—	٤٠٠	أقسام قضايا الحكومة لحذف مرتب المستشار القضائى لمجلس الوزراء .
		٥٠٠	—	—	—	٥٠٠	لحذف مرتب مندوب فى المنصورة .
		٤٨	—	—	—	٤٨	لحذف مكافأة لمهندس بمصلحة السكك الحديدية الخ .
		٢٣,٤٨٣	—	٦,٢٢٠	٥,٢٤٩	١٢,٠١٤	قتل بدمه .

الرقم	القسم	البلغة	أرباب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
	ما قبله .	٢٣٤٨٣	—	٦٢٢٠	٥٢٤٩	١٢٠١٤
٧	وزارة التجارة والصناعة					
	تخفيض مرتب توجيه لمراقبة المبادرات .	٤٠	—	—	—	٤٠
	» مكافأة الطبيب المكلف بميادة مصنع السجاد .	٧	—	—	—	٧
	» مرتب مونتيسكل لمكتب العمل بمقدار الثلث .	١٥	—	—	—	١٥
٨	وزارة المعارف العمومية					
١	الديوان العام والتعليم					
	لخف مكافأة الاشراف على حركة المرشدات .	٦٠	—	—	—	٦٠
	لتخفيض مكافآت التدريس بمقدار ١٠٪ .	١٤٨٣	—	—	—	١٤٨٣
	» الامتيازات » ١٠٪ .	٢١٠٥	—	—	—	٢١٠٥
	لخف » لموظفي وخدم دار الأوبرا الملكية في الموسم الثقيل .	١٢٧٢	—	—	—	١٢٧٢
	لتخفيض » الأطباء بنسبة ٢٠٪ .	٢٨٤	—	—	—	٢٨٤
٣	مصلحة الآثار المصرية					
	لتخفيض مرتب التنقيش في منطقة الاسكندرية .	٣٢	—	—	—	٣٢
٩	وزارة الداخلية					
١	ديوان العموم					
	لخف مرتبات لمستعدي قلم تحقيق الشخصية .	١١٤٠	—	—	—	١١٤٠
	لتخفيض مرتب استقبال المحافظين والمديرين بنسبة ٢٠٪ .	٦٦١	—	—	—	٦٦١
	لتخفيض امتداد بند ١٩ (مصاريف انتقال وبدل سفريه) بمقدار بدل سفريه مدير مدرسة البوليس الذي كان متدباً في الحاشية في لندن .	—	١٣٠٠	—	—	١٣٠٠
	لتخفيض علاوة مونتيسكلات وسيارة بمقدار الثلث (بند ١) .	٣٣	—	—	—	٣٣
	» مرتب مونتيسكل وسيارة (بند ١٥) .	١٢	—	—	—	١٢
	» مرتبات معلمين ومدرسين عن إكمال ودونها لمدرسة البوليس (بند ١٥) .	٢٧	—	—	—	٢٧
	لتخفيض مرتب الإقامة في إدارة الأقاليم والمحافظات (بند ٢٦) .	٢٦	—	—	—	٢٦
٩	٢ البوليس					
	لتخفيض مرتب الفهرين بمقدار الربع .	١٤٩٧	—	—	—	١٤٩٧
	لخف مرتب لأعمال تخص بالكلاب الضالة .	٤٠٠	—	—	—	٤٠٠
	» » تلخمة حركة الشوارع .	٨٤٥٤	—	—	—	٨٤٥٤
	لتخفيض مرتب المطافئ بمقدار الربع .	١٦٨٣	—	—	—	١٦٨٣
	» » مونتيسكلات وسيارات .	٢٠٨٥	—	—	—	٢٠٨٥
	» » الإقامة .	٥٨	—	—	—	٥٨
	قل بمله .	٤٦,١٥٧	—	٦,٢٢٠	٦,٥٤٩	٣٣,٣٨٨

الرقم	القسم	الجدولة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩	٢	٤٦١٥٧ ٥٩ ٢٤٥ ٢٦٦ ٧ ١٢ ٩١ ٧٧ ٤٥ ١٣٢ ٢٠٠ ٤٠٠٠ ٥٢٠ ١٢ ١٥ — ٤٨ ١٢٠ ١٢ ٢٤٠ ٣٠ ٤٩	—	٦٢٢٠	٦٥٤٩	٣٣٣٨٨
		ما قبله .				
		(٢٢) البوليس				
		لتخفيض مرتب ملازم لضباط و صولات مطابق بمقدار الربع (بند ٣٥).		—	٥٩	—
		لخلف مرتب ملازم لضباط و صولات مطابق بالمردود (بند ٣٥).		—	٢٤٥	—
		لتخفيض مكافآت عن تأدية خدمات في حفلات خصوصية (بند ١٠).		—	٢٦٦	—
		» » لصف الضباط والمسافر ورجال مطابقا لمدينة نصر		—	٧	—
٩	٤	مصلحة السجون				
		لخلف مكافأة تروزي لقيامه باصلاح ماكينات الخياطة والأحذية .		—	—	١٢
		لتخفيض مرتبات الأطباء بوزارة الصحة عن زيارات طبية للسجون الثانوية .		—	—	٩١
		لتخفيض مرتبات الأطباء المكلفين بالمبيت بالسجون .		—	—	٧٧
		» » مرتب سواقة وموتوسيكل .		—	—	٤٥
١٠		وزارة الصحة العمومية				
	١	ديوان المصوم والصحة العامة				
		لخلف مرتب مفتش بدم المستشفيات العمومية .		—	—	١٣٢
		لتخفيض مرتب الإقامة بنسبة ٢٠٪ .		—	—	٢٠٠
		» اعتيادات المرتبات بمقدار ٤٠٠٠ ج.م. لتطور علم إتمامه صرفه نظير تخفيض فئات سائر المرتبات .		—	—	٤٠٠٠
		لتخفيض بدل الكسوة بمقدار الثلث (بند ١٣) .		—	٥٢٠	—
١٠	٣	مصلحة التنظيم				
		لتخفيض مرتب سائق موتوسيكل بنسبة الثلث .		—	—	١٢
١٠	٤	مصلحة الجمارك الرئيسية				
		لتخفيض مرتب موتوسيكل بنسبة الثلث .		—	—	١٥
١٠	٥	البلديات والنجاس المحلية				
		لتخفيض بدل التفحيش المدوح ضمن البند ٨ يبلغ ٣٧٤ ج.م. مقابل إنقاص المستبعد من جملة الباب الثاني بالقدر نفسه .		—	—	—
١١		وزارة الحفانية				
	٢	الحاكم المختطة (قسم القضاء)				
		لخلف مرتب لسكرتير الجمعية التشريعية للحاكم المختطة .		—	—	٤٨
		» » الموظفين الذين يقومون بأعمال الخزينة بمقتضى		—	—	١٢٠
	٤	الحاكم الأهلية (مصلحة الطب الشرعي)				
		لتخفيض مرتبات بدل الإقامة بنسبة ٢٠٪ (بند ٢٢) .		—	—	١٢
		لخلف مكافآت أطباء القصر العيني (بند ٣٤) .		—	٢٤٠	—
		» » مكافأة لأخصائي الأشعة والتصوير (بند ٣٤) .		—	٣٠	—
	٥	الحاكم الشرعية				
		لتخفيض مرتب الإقامة بنسبة ٢٠٪ .		—	—	٤٩
		تقل بدمه				
				٦,٢٢٠	٧,٩١٦	٣٨,١٩٦
						٥٢,٣٣٢

الرقم	القسم	الجدول	باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	الجملة
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢	٢	وزارة الأشغال العمومية الى الحلف مرتب خطاسة . تخفيض مرتبات سائقى الموتيوكلات . مكافآت الأطباء المكلفين بزيادة مستخدمى الرى . مرتب الإقامة وبدل المناخ بنسبة ٢٠٪ .	٢٨١٩٦	٧٩١٦	٦٢٢٠	—	٥٢٣٣٢
		مصلحة المباني تخفيض مرتب سائقى ميازة وموتوسيكل . مصلحة الطيحات تخفيض مرتب موتوسيكل بنسبة الثلث . مرتب صحراء بنسبة ٢٠٪ .	٦٧ ٢٠٤ ٣٢ ٢٧٣	— — — —	— — — —	— — — —	٦٧ ٢٠٤ ٣٢ ٢٧٣
١٣	٥	وزارة الزراعة الحلف مرتب الى طيبيين ييطرون أحدهما من مجلس الكورتينيات والآخر من بلدية الاسكندرية . الحلف مكافأة لدروس نظريته بزيادة بالتفتيش على معامل الألبان . أسطى طلبية جزيرة السردار . تخفيض مرتبات التبغير . مكافآت للتبغير فى غير ساعات العمل . مرتبات تمثيل للمكثين الزراعيين بروما وواشجوتون بمقدار ١٠٪ .	١٠٨ ٦٠ ٢٢ ٢٦٠ ٤٢ ٥٢	— — — — — —	— — — — — —	— — — — — —	١٠٨ ٦٠ ٢٢ ٢٦٠ ٤٢ ٥٢
١٤	١	وزارة المواصلات ديوان العموم تخفيض مرتب سائقى سيارات الوزراء بنسبة الثلث . بدل صدى لسائقى سيارات عيادات الجزام . مرتب إقامة بنسبة ٢٠٪ . مصلحة البريد الحلف مكافآت لساعة توزيع البريد فى المنازل بالقاهرة مرتبات لحرس البريد من البوليس بمصر والاسكندرية . مكافأة للصحة والقراشين عن توزيع طرود الخ . تخفيض مرتبات مستخدمى مصالح الحكومة المكثين بجملة البريد . مرتبات مناخ .	٤٠ ٥٤ ١٤ ١٠٠ ٢٣٠ ١٥٠ ٢٩٣ ٥٢	— — — — — — — —	— — — — — — — —	— — — — — — — —	٤٠ ٥٤ ١٤ ١٠٠ ٢٣٠ ١٥٠ ٢٩٣ ٥٢
	٢	قل بمده	٤٠,٣٠٠	٧,٩١٦	٦,٢٢٠	—	٥٤,٤٣٦

الرقم	الفرع		باب ١	باب ٢	باب ٣	أبواب أخرى	المجملة
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٤	٣	ما قبله	٤٠٣٠٠	٧٩١٦	٦٢٢٠	—	٥٤٤٣٦
		مصلحة المواني والمنائر					
		لتخفيض بدل استقبالات المدير العام بمقدار ٢٠٪	٢٠	—	—	—	٢٠
		لخلف مرتب رئاسة للورديات	٣٨٤	—	—	—	٣٨٤
		لتخفيض مرتب صحراء وبدل إقامة	٨١	—	—	—	٨١
١٥	١	• مكافأة لمهندس مصلحة الحدود بالقصر وديماط	١٠	—	—	—	١٠
		لخلف بدل غذاء (بند ٤)	—	٤٤٤	—	—	٤٤٤
	٢	وزارة البحرية والبحرية					
		ديوان العموم والجيش					
		لخلف علاوة مادية إلى مساعد سكرتير مجلس الجيش	٤٨	—	—	—	٤٨
		مصلحة الحدود					
	٣	لتخفيض مرتب الاستقبال بنسبة ٢٠٪	٣٦	—	—	—	٣٦
		• مرتبات سائق السيارات والموتوسيكلات بنسبة الثلث	٤٢	—	—	—	٤٢
		• مكافأة لرئيس القنصل "حمود" (بند ١١)	—	٥	—	—	٥
		المجملة	٤٠,٩٢١	٨,٣٦٥	٦,٢٢٠	—	٥٥,٥٠٦

المصالح الملحقة بالميزانية
(١) الإيرادات

باب ٢ - الدفعة (السكك الحديدية) .
باب ٢ - الدفعة (التلفونات والتلغرافات) .

زيادة بجمله	مخصم بجمله
—	٢٤٥٠٠
—	٥٥٠٠

الجملة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
بجمله	بجمله	بجمله	بجمله	بجمله
(ب) المصروفات				
السكك الحديدية				
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات				
٢٨٨ —	—	—	—	٢٨٨ —
٤٤٢٨٨ +	—	—	—	٤٤٢٨٨ +
٥٠٠٠ —	—	—	٥٠٠٠ —	٥٠٠٠ —
باب ٣ - أعمال جديدة				
الأعمال التي تكبدت سويًا :				
١٥٠٠ +	—	١٥٠٠ +	—	—
٢٠٠٠٠ —	—	٢٠٠٠٠ —	—	—
١٠٠٠ —	—	١٠٠٠ —	—	—
٥٠٠ —	—	٥٠٠ —	—	—
٣٠٠٠ —	—	٣٠٠٠ —	—	—
برنامج التجديدات				
٦٠٠٠٠ +	—	٦٠٠٠٠ +	—	—
٨٠٠٠٠ +	—	٨٠٠٠٠ +	—	—
الأعمال التي سبق البدء فيها :				
٨٠٠ —	—	٨٠٠ —	—	—
٥٠٠٠ +	—	٥٠٠٠ +	—	—
٥٠٠٠ +	—	٥٠٠٠ +	—	—
٦٠٠ —	—	٦٠٠ —	—	—
١٨٠٠ +	—	١٨٠٠ +	—	—
١٠٠ —	—	١٠٠ —	—	—
قل عبده				
١٦٦٦٣٠ +	—	١٢٧٣٣٠ +	٥٠٠٠ —	٤٤٤٠٠٠ +

الفرع القسم	الجلسة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	ما قبله
	+1٦٦٣٠٠	-	+1٢٧٣٠٠	-٥٠٠٠	+٤٤٠٠٠	(٢٦) السكك الحديدية
						(٢٦) باب ٣ - أعمال جديدة
						(٢٦) الأعمال التي سبق البدء فيها :
	+٩٠٠	-	+٩٠٠	-	-	رفع اعتماد تعديل محطة شين القناطر الى ١٤٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-٤٠٠٠٠	-	-٤٠٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد تحسينات خط حلوان الى ٦٠٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-١٠٠٠	-	-١٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد إنشاء عازن لتخزين القطارات الى ٧٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-١٠٠٠	-	-١٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتمادىانى وتعديلات جرتية بمحطة أسبوط الى ٥٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	+٨٠٠	-	+٨٠٠	-	-	رفع اعتماد نقل ورشة السكة الاضافية من المطاعة الى أرمنت لمحله ٣٨٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-١٦٠٠	-	-١٦٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد إنشاء أرصفة بحارى بمحطات الاسكندرية ومطاعا والزقازيق ائلى الى ٣٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	+٦٠٠	-	+٦٠٠	-	-	رفع اعتماد تطويل مواسر المياه بين الزهرة والحضرة لايصالها للاسكندرية الى ١٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	+٨٠٠	-	+٨٠٠	-	-	رفع اعتماد تحويل ملت المرازيق الى محطة الى ٤٥٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-١٠٠٠٠	-	-١٠٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد مساكن العمال بأبى زعبل الى ١٠٠٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-١٩٥٠٠	-	-١٩٥٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد أسبوط السكة الحديدية الى ٥٠٠ ج ٢٠٠ م.
	-٥٠٠٠	-	-٥٠٠٠	-	-	لحذف اعتماد اعادة بناء محطة سيدى جابر وتحسين الحوش .
	+٧٠٠٠٠	-	+٧٠٠٠٠	-	-	لحذف المستبعد للتطوير عدم صرفه .
						الأعمال المطلوب البدء فيها والانهاء منها فى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ :
	-١٢٥٠	-	-١٢٥٠	-	-	لحذف اعتماد بناء عازن للبضائع بملت عمروس .
	-٣٣٠٠	-	-٣٣٠٠	-	-	لحذف اعتماد افتتاح ملت البهجورة لاشغال البضائع .
	-٨٥٠	-	-٨٥٠	-	-	لحذف اعتماد تعديلات بمحطة مين شمس .
	-٤٠٠٠	-	-٤٠٠٠	-	-	لحذف اعتماد بناء مكاتب جديدة وتركيب ميزان طن للمرات بمحوش غيط العنب بالقبارى .
						الأعمال المطلوب البدء فيها فى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وموزعة .
						مل بحلة سنوات :
	-١٠٠٠	-	-١٠٠٠	-	-	لحذف أعمال نقل ورشة تجهيز الواو برات بمصر .
	-١٥٠٠	-	-١٥٠٠	-	-	لحذف أعمال إنشاء سقيفة البضائع بمحطة المنصورة .
						الأراضي اللازمة للأعمال الجديدة :
	-٥٠٠٠	-	-٥٠٠٠	-	-	لتخفيض اعتماد الأراضي الى ١٥٠٠٠ ج ٢٠٠ م .
	+١٤٥٠٠٠	-	+١٠٦٠٠٠	-٥٠٠٠	+٤٤٠٠٠	نقل صده

الفرع القسم	المحلة	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
(٢٦) السكك الحديدية					
(٢٦) باب ٣ - أعمال جديدة					
ما قبله .	+١٤٥٥٠٠	-	+١٠٦٥٠٠	-٥٠٠٠	+٤٤٠٠٠
مأهيات ومعدات الموظفين المصين					
على احتياطات الأعمال الجديدة :					
لتخفيض اعتماد السككيات والمرتبات إلى ٥٠٠٠ ج ٢٠ مع تخفيض	-	-	-	-	-
المستبعد من مجلة احتياطات الأعمال الجديدة للسككيات والمرتبات					
إلى ٥٠٠٠ ج ٢٠ .					
زيادة اعتماد الرسوم المحركة إلى ٦١٠٠٠ ج ٢٠ .	+٢١٠٠٠	-	+٢١٠٠٠	-	-
لتصغير المستبعد للتطور عدم إتمام صرفه على ٥٠٣٣٠ ج ٢٠ .	+٣٣٥٠٠	-	+٣٣٥٠٠	-	-
المحطة .	+٢٠٠٠٠	-	+١٦١٠٠٠	-٥٠٠٠	+٤٤٠٠٠
التفرقات والتلفونات					
لتخفيض ثلث بدل السفيرة (بند ٢) .	-٣٠٠٠	-	-	-٣٠٠٠	-
المصالح الخارجية من الميزانية					
دار الكتب المصرية					
لتخفيض الاعتماد المخصص لمأهية رؤس حسابات الدار إلى ٣٧٥ ج ٢٠	-٢١٣	-	-	-	-٢١٣
لجعل وتلقيته من الدرجة الخامسة بدلا من الرابعة .					
لتخفيض ثلث بدل السفيرة (بند ٢) .	-٦	-	-	-٦	-
المحطة	-٢١٩	-	-	-٦	-٢١٣

مقتطفات من البيانات المختلفة الواردة في المذكرة التي وضعت لمشروع الميزانية المحضر
بمعرفة الوزارة السابقة

القطن

لأن كانت أسعار القطن قد اتحدت أجهاجا نزوليا خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٣٥ إلا أن الصعود الذي
توالى خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة مكنا من الاحتفاظ بمتوسط السنة يقرب من مثله في العام الماضي بالنسبة
للسكلاريديس ومع زيادة في الأشموني بلغت نحو ٧٪ كما يتضح من الجدول التالي :

متوسط

أسعار القطن المصري (بضاعة حاضرة) شهرا فشرا خلال سقى ١٩٣٤ و ١٩٣٥

الشهر	القطن الأمريكى بالعملة المصرية (سعر الكبيز نيويورك/لندن)		أسعار القطن المصرى بالاسكندرية				ملاوة سعر القطن المصرى على الأمريكى		أشهر
			سكلاريديس		أشهر		سكلاريديس		
	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٤	
يناير ...	١٠,٨٤	١٢,٦١	١٤,٩٩	١٦,٣١	١١,٥٧	١٣,٩٤	٣٨	٢٩	٧
فبراير ...	١١,٨٩	١٢,٥٥	١٦,٤٥	١٥,٨٠	١٢,٥٨	١٣,٤٧	٣٨	٢٦	٦
مارس ...	١١,٧٦	١١,٨٤	١٥,٨٤	١٥,٠٢	١٢,٤٠	١٣,١٤	٣٥	٢٧	٥
أبريل ...	١١,١٣	١١,٧٩	١٥,١٨	١٤,٨٢	١١,٦٧	١٣,٢٨	٣٦	٢٦	٥
مايو ...	١٠,٩٠	١٢,٣٠	١٥,١٥	١٥,٠٠	١١,٦٩	١٣,٥٢	٣٩	٢٣	٧
يونيه ...	١١,٧٦	١١,٧١	١٥,٤٤	١٤,٦٥	١٢,٢٥	١٣,٢٣	٣١	٢٥	٤
يوليه ...	١٢,٤١	١٢,٠٤	١٥,٤٥	١٤,٧١	١٢,٨٢	١٣,٦٩	٢٤	٢٢	٣
أغسطس ...	١٢,٨٦	١١,٢٤	١٥,٥٨	١٤,٧١	١٣,٢٥	١٣,٤٦	٢١	٣١	٣
سبتمبر ...	١٢,٦٥	١٠,٦٤	١٤,٧٥	١٤,٢٧	١٢,٧٤	١١,٩٩	١٧	٣٤	١
أكتوبر ...	١٢,٢٩	١١,١٨	١٤,٦٨	١٥,٧٤	١٢,٦٦	١٣,٢٦	١٩	٤١	٣
نوفمبر ...	١٢,٣٣	١١,٨٧	١٥,٧٠	١٧,٤١	١٣,١٠	١٣,٧٢	٢٨	٤٧	٧
ديسمبر ...	١٢,٢٥	١١,٨٤	١٦,١٦	١٧,٤٢	١٣,٦٦	١٤,٧٥	٢٩	٤٧	٩
المتوسط السنوى	١١,٩٤	١١,٧٩	١٥,٤٥	١٥,٤٨	١٣,٥٣	١٣,٣٧	٣٠	٣٢	٥

ويتضح من الإحصائية المتقدمة أنه بينما أظهر الأشموني تسكنا نسبيا وحافظ على فرق به وبين الأمريكى بالفرق
بينهما في سنة ١٩٣٤، فإن السكلاريديس لم ينشط إلا منذ بداية الموسم وكان الفرق به وبين الأمريكى خلال معظم
الأشهر الأولى أقل مما كان عليه خلال سنة ١٩٣٤

وربما كان من أكبر العوامل التي أدت إلى الضعف النسبي في سوق السكر ليس المنافسة القوية التي واجهها من جراء زيادة إنتاج الأقطان الطويلة التيلة وأهمها الآتي :

النوع	بالة (٤٧٧) رطل موسم		الزيادة
	١٩٣٣ - ١٩٣٤	١٩٣٤ - ١٩٣٥	
السكر ليس السوداني ...	١٠٠٩٧٧	١٩٣٣٨٩	٨٥٤١٢
البرازيل الشمالي ...	٤٦٨٣٠٠	٧٣٨٠٠٠	٢٦٩٧٠٠
بيرو ...	٢٥٣٠٥٨	٣١١٥٣٥	٥٨٤٧٧
الأمريكي المصري ...	٩٦٨٣	١٤٠٥٢	٤٣٦٩
الجلطة ...	٨٣٨٠١٨	١٢٥٥٩٧٦	٤١٧٩٥٨

فبعد أن كانت الأقطان الطويلة التيلة (نوع ١٣/٨ بوصة) من القطن المصري وبالبائع قدها ٤٤٦٠٥٧ بالة لموسم ١٩٣٣ - ١٩٣٤ تواجه ٨٣٨٠١٨ بالة من الإنتاج الخارجي أصبحت في موسم ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وقد بلغ مقدارها ٤١٣٩٥٦ بالة تتعرض لمزاحمة ١٢٥٥٩٧٦ بالة أى ما يقرب من ثلاثة أضعافها .

على أن الضعف الذي اعترى أسواق القطن حتى بداية موسم ١٩٣٥ - ١٩٣٦ يرجع إلى ما ساورها من القلق من جراء التضارب في سياسة الحكومة الأمريكية وما انتشرت إشاعات وأراجيف خاصة بما ستبته أمريكا حيال تحديد محصول هذا الموسم والاهراض عليه . فلما تحورت أسعار القطن الأمريكي في شهر مارس المما دون القروض (١٢ سنتا) ولم تحرك الحكومة الأمريكية ما كنا ازدداد قلق الأسواق على مصيرها وزادها اضطرابا ما أشيع من أن قانون بنكهده سيضئ صغار المزارعين من التمسك به حتى جاء حكم المحكمة العليا الأمريكية في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٥ بعدم قانونية مصلصلا لائنات الأهلية (N.R.A.) فكان ضغنا على البالة .

ولقد كان لاضطراب السياسة القطنية الأمريكية أثره في زيادة استهلاك الأقطان الأخرى ومنها القطن المصري حيث جاوز استهلاكه في موسم ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ما كان عليه في موسم ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمقدار ١٢٢٠٠٠ بالة كما يتبين من الجدول الآتي :

استهلاك العالم من القطن المصري ما عدا ألمانيا (بآلاف البالات)

البلد	موسم		النقص أو الزيادة
	١٩٣٣ - ١٩٣٤	١٩٣٤ - ١٩٣٥	
برطانيا العظمى ...	٣٦٦	٣٦٢	٤ -
القلارة الأوروبية ...	٣٦٩	٤٤١	٧٢ +
الشرق الأقصى ...	١١٩	١٨٥	٦٦ +
أمريكا ...	٦٩	٥٥	١٤ -
جمالك أخرى ...	٣٩	٤١	٢ +
الجلطة ...	٩٦٢	١٠٨٤	١٢٢ +

ولقد زاد ما انتاب الأسواق من ضعف في أوائل موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ على أثر نشر أول تقدير للحصول الأمريكي من جهة ومن جهة أخرى بسبب تخفيض القرض على الحصول الجديد من ١٢ إلى ١٠ سئات الرطل - على أن الأسعار أخذت بعد ذلك في الانتعاش وظلت ترتفع حتى نهاية العام .

ويرجع ما سبقته إليه الاشارة من تسك أسعارنا النسبي إلى ما ولدته نذر الحرب بين إيطاليا والجنينة وتوقع اتساع نطاقها من حالة رعب في الدوائر التجارية والصناعية دفعتها إلى التهاافت على الشراء كما دفعت البيونات التجارية إلى تصدير شحنات كبيرة من القطن إلى الخارج مما زاد صادراتنا زيادة استثنائية إذ بلغت في المدة من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٩٣٥ ٤,٢٥٥,٠٠٠ قنطار مقابل ٣,٦٨١,٠٠٠ قنطار في نفس المدة من العام السابق .

غير أن عامل الطلب لم ينفرد وحده بشد أزد الأسواق بل كان للتقص التدريجي في تقدير محصول القطن الأمريكي أثره البين في زيادة تسك الأسعار إذ بلغ قصص المحصول في ديسمبر من أول تقديره أكثر من مليون بالة كما يتضح ذلك من البيان التالي :

التقدير	المحصول بالباله	المساحة بالقدان	معدل إنتاج القدان بالرطل
٨ أغسطس	١١٧٩٨٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠٠	١٩٨,٣
٨ سبتمبر	١١٤٨٩٠٠٠	٢٨٦٥٢٠٠٠	١٩٢
٨ أكتوبر	١١٤٦٤٠٠٠	٢٨٦٥٢٠٠٠	١٩١,٥
٨ نوفمبر	١١١٤١٠٠٠	٢٨٦٥٢٠٠٠	١٨٦,١
٨ ديسمبر	١٠٧٣٤٠٠٠	٢٧٣٣١٠٠٠	١٨٨

التجارة الخارجية

كان لتحسن أسعار القطن - وبالأخص أسعار الأشموني - في الشطر الأخير من سنة ١٩٣٥ أثره المحمود في زيادة قيمة التجارة الخارجية إذ عمل أرقام الاحصاء على زيادة قيمة ما صدر من القطن في عام ١٩٣٥ بما يعادل ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه عما صدر في العام السابق .

أما مجموع قيمة الصادرات فقد زاد من ٣١,١ مليوناً من الجنيئات في سنة ١٩٣٤ إلى ٣٥,٦ مليوناً من الجنيئات في سنة ١٩٣٥ وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة القطن كما أسلفنا وإلى زيادة قيمة الأصناف الأخرى المصدرة فقد بلغت قيمتها ٩,٣ مليوناً من الجنيئات في عام ١٩٣٥ بعد أن كانت ٦,٣ مليوناً من الجنيئات في سنة ١٩٣٤

وزادت كذلك قيمة المواد تصديره حتى بلغت الزيادة الصافية في قيمة الصادرات نحو خمسة ملايين من الجنيئات مما سورد تفصيله فيما بعد .

ولقد زادت الواردات أيضاً ولكن بمقدار يقل عن زيادة الصادرات حيث لم تتجاوز تلك الزيادة ٣,٩ مليوناً من الجنيئات .

وفيما يلي بيان قيمة الصادرات والواردات في السنين الأربع الأخيرة مقفلة بألاف الجنيهات :

الصادرات

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٧٨٦٧ ...	٢١٣٨٠	٢٤٧٨٨	٢٦٤١٣
الأصناف الأخرى	٧٤٦٨	٦٣٦٨	٩١٩١
الجملة ...	٢٦٩٨١	٣١٠٥٦	٣٥٦٠٤
المعاد تصديره	٧٢٨	٥٦٨	٩٩٢
الجملة العمومية	٢٧٧٠٩	٣١٦٢٤	٣٦٥٩٦

الواردات

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨٢٣ ...	٦٥٦	٦٥٦	٧٣١
الأصناف الأخرى	٢٦٦١١	٢٨٦٤١	٣١٥٠٨
الجملة ...	٢٧٤٢٦	٢٩٢٩٧	٣٢٢٣٩
زيادة الواردات ...	—	—	—
زيادة الصادرات	٢٨٣	٢٧٥٢	٤٣٥٧

ولم يمد ستاليا ما كثر ترديده في العهد الأخير من أن قيمة التجارة الخارجية لا تمثل مقدارها تمثيلا صحيحا بمد أن أصبحت الأسعار عرضة لتقلبات حثيفة . وقد حدث فيما مضى أن زادت الكميات المصدرة ومع ذلك نقصت قيمتها . أما في العام الماضي فإن الزيادة الظاهرة في قيمة الواردات ترجع في الغالب إلى زيادة الكميات الواردة بما يخرب من ١٤٪ لأن الأسعار لم تهبط إلا بمعدل ٢٪.

(١) تجارة الصادر :

إن الحصن الذي بدأ في تجارة الصادر خلال سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ظل سائرا بإطراد عام ١٩٣٥ فزادت قيمة الصن من القطن كما ذكر فيا نعلم إلا أن زيادة الصادر من المحصولات الأخرى كانت أكثر وضوحا فقد ارتفعت

قيمتها من ٦,٣ مليون من الجنيهات إلى ٩,٢ مليون. ويضخ هذه الزيادة يرجع إلى كثرة الصادر من الذهب والفضة
قد بلغت قيمته نحو مليون ، أما الباقي وقدره ١,٩ مليون فيتناول الحاصلات الآتية :

بيان الحاصلات المصدرة	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	الزيادة
بصل	٦٠٥,٢٣٠	٧٠١,٢٨٩	٩٦,٠٥٩
توم وصفان	٢,٨٢٧	٣٧,٣٣٢	٣٤,٥٠٥
برقال	٢,٥٥٣	١٦,٣٠٣	١٣,٧٥٠
فص	١,٧٠٥	٢٤,٩٨٢	٢٣,٢٧٧
أرز غير مشكور	١٠٠,٢٧٧	١٨٤,٨٤٤	٨٤,٦١٧
أرز مشكور	٤١٣,٦٩٢	٤٩١,٩٣٦	٧٨,٢٤٤
بذرة القطن	١,٤٦٥,٣٨٥	٢,٠١٨,٩٧٨	٥٥٣,٥١٣
زيت بذرة القطن	١٠٨,٥٩٦	٣٦٧,٢٠٣	٢٥٨,٦٠٧
قصب سكر	٢٦٠,٢٧٤	٣٠٢,٧٦١	٤٢,٤٨٧
أسفلت ومستخرجات	٩٩,١٦٨	١٩٦,٣٤٨	٩٧,١٨٠
البترول	٤٠٤,٠٨٣	٤٣٨,٤٨٩	٣٤,٤٠٦
فوسفات الجير	٧١,٠٩٣	١٢٣,٥٨٦	٥٢,٤٩٣
صوف خام	١١٣,٤٤٨	١٤٠,١٧٦	٢٦,٧٢٨
جلود خام	٨,٩٣٩	٨٠,٦٨٢	٧١,٧٤٣
كان

على أنه من جهة أخرى لم تلق بعض الحاصلات الزواج المتداف الأسواق الأجنبية فقد سجلت صادرات
البيض بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ ج . م والأرز الشعير نحو ٥١,٠٠٠ ج . م والجلود المدبوغة ٢٠,٠٠٠ ج . م .

ويتضح جليا من البيان المتقدم أن الزيادة في قيمة الصادر تكاد تقتصر في الحاصلات التي خصتها الحكومة
بسط وافر من عنايتها مما يدل على أن السياسة التي اتبعت في هذا المضمار قد بدأت تثمر ثمارها . فلو أن المصنوعين
واصلوا السعي من ناحيتهم للحفاظ على الأسواق المحلية ووجهوا جهودهم لاقتحام غيرها لتكثرت مساهمهم بالتأرجح
بفضل ما تتمتع به الحكومة من مساعدة .

(ب) تجارة الوارد :

من الواضح أن ما يستورده أي بلد وثيق الارتباط بما يصدره . ولكن إذا عرفت أرقام الوارد والصادر لسنة
واحدة فقد لا يبدو هذا الارتباط جليا أول وهلة ، وذلك نظرا لضرورة مضي فترة من الزمن حتى يظهر أثر زيادة
الصادرات في حركة الاستيراد .

وأكثر الأصناف دلالة على هذا التفاعل هو السكر إذ يمكن احتباره بحق المقياس الصحيح للعلاقة الاقتصادية .
فذلك كان مما يحث على الانتباه أن الوارد منه في سنة ١٩٣٥ استقر في الزيادة ولو بنسبة لم تتجاوز ٣,٥ ٪ بالمقارنة
على الوارد في سنة ١٩٣٤ على أن الكمية المستوردة لا تزال تقل كثيرا عما كانت عليه في أيام الرخاء .

وفي الجدول الآتي بيان عن الوارد قيمة وكية من أهم أصناف الواردات بالمقارنة مع سنة ١٩٣٤ :

الوصف	الوحدة	الوارد في سنة ١٩٣٤		الوارد في سنة ١٩٣٥	
		الكية	القيمة بالآلاف	الكية	القيمة بالآلاف
بن غير محمص	طن قاتم	٦٦١٦	٣٠٢	٧٨٨٨	٣١٠
شاي	»	٧٣٧٨	٦١٤	٦١٣٤	٥٢٥
قهح	»	١٦٨٦٣	١١٤	٣٩٣٩٧	٢٦٦
زيوت نباتية لصناعة الصابون ...	»	١٣٠٥٧	٢٠٤	١١٩٣٨	٢١٩
تبغ ورق	»	٥٦٨٤	٥٧٣	٥٨٦٧	٦٢٨
لحم	»	١٣٠٥٧٦٥	١٣٧٩	١٦٧٩٨٣٨	١٨٣٧
كرفذين	»	٢٦٥٦٢٨	٧١٦	٢٥٨٧٥٠	٧١٤
زيوت معدنية للتشحيم	»	١٨١٥٤	١٨٩	٢٤١٧٥	٢٤٢
دزل أوليل	»	١٦٤٩٠٣	٢٦٣	٢٧٠٥٥٦	٤٥٤
سماد	»	٤٢٣٣٩٩	٢١٧١	٥٦١٦٤٥	٢٥٥٧
أخشاب الليان	»	٣٠١٥٢٦	١١٣٠	٢٦٧٠٤٢	١٠٤٩
فزل ومنسوجات حريرية	»	٢٤٣٧	٦٨٠	٢٧٣٨	٦٩٦
منسوجات صوفية	»	٩٣٠	٤٩٩	١٢٢٦	٦٠٧
» »	١٠٠٠ متر	١٩٧٨	٣٨٥	١٢١٧	٢٣١
خيوط قطنية	بالستة	٢٨٥١١٧٢	١٢٧	٤٠٧٩٢٥٨	١٧٥
بضائع بما فيها اللث والقطيفة ...	بالقيمة	—	٣٢٨	—	٣٦٨
منسوجات قطنية خام	طن قاتم	٥١٣٠	٤١٥	٥١١٨	٤٠٦
» مقصورة	»	٤١٨٦	٥١٤	٥٠٥٠	٥٧٠
» مصبوغة بمد النسيج	»	٣٤٢١	٥٩٢	٣٤٤٧	٥٦١
» » في القنلة	»	٥٩٣٩	٧٦٤	٦٠٤٥	٧٤٩
» مبصومة	»	٦٠٠٥	٩٤٣	٦٣٠١	٩٣٠
» غلوطة بحر اصطاعى	»	٧٤٣	١٩٨	١٢٨٥	٢٤٩
أكياس من خيش	»	١٩٧٧١	٥١٦	١٧٧٤٠	٤٦٤
شبات من حديد أوغولاذ	»	١٠٠٢٨٠	٥٧٢	٩٠١٠٢	٥٥٩
صاج من حديد أوغولاذ	»	٣١٧٧٢	٣٥٢	٤٣٧٠١	٤٦٤
سيارات أومينيوس ركوب وتقل وهاكلها	بالعدد	٤٠٠٢	٥٣٢	٦٨٨١	٨٥٢

ويرجع ههنا الوارد من الشاي وزيادة الوارد من البن إلى رفع الرسوم الجمركية على الشاي بنسبة أكثر مما فرض على البن .

والزيادة في وارد القمح ترجع إلى استقرار الحكومة في استيراد كميات منه في أوائل عام ١٩٣٥ نظرا لعدم كفاية محصول سنة ١٩٣٤ ولكن وقف استيراد القمح بعد أن ظهر محصول سنة ١٩٣٥ وتبين أنه يفي بحاجة الاستهلاك .



أما الزيادة في الوارد من النخع (٣٠ ٪) ومن زيت الوقود (٧٠ ٪) فترجع إلى الكميات التي استوردت في أواخر العام الماضي لتخزينها نظرا لما عانى من نشوب حرب عالمية وزاد أيضا الوارد من البهاد بنحو ٣٠ ٪. تبعا لمبوط الأسعار من جهة ولكثرة الإقبال على استعمال الأسمدة من جهة أخرى .

وزاد الوارد من غزل ومنسوجات الحرير الاصطناعي وإنطوط القطنية والأقمشة المقصورة ونقص الوارد من المنسوجات القطنية الأخرى، وكذلك الإكسسوارات والقفصان والشبكات الصلب، وزاد الوارد من سيارات الركوب من ٣٢٨١ إلى ٣٨٧٣ سيارة . أما سيارات النقل فقد زاد الوارد منها من ٧٠٢ إلى ٣٠٠٠ سيارة في سنة ١٩٣٥ ، وأما أطراد المبوط في الوارد من الأسمت فيرجع إلى زيادة الإنتاج المحلي كما يتبين من الجدول الآتي :

سنة	طن
١٩٣١	٢٤١٣٧٨
١٩٣٢	٣٣٩٠٦٥
١٩٣٣	٢٨٨٢٠٩
١٩٣٤	٢٩٦٨٥٥
١٩٣٥	٣٧٨٧٨٠

ولا شك في أن استقرار استعمال الأسمت المصري في بناء خزان جبل الأولياء كان من العوامل التي أدت إلى هذه الزيادة الكبيرة .

ولا يسعنا إلا أن نذكر ما سبق ذكره في العام الماضي من أن هناك نمسا لزيادة الإنتاج المحلي لعدد من الأصناف وبخاصة التي تعتمد على صناعتها على منتجات الزراعة وملحقاتها، فلا بد أن يستمرى النظر مثلا أن مصر الزامية لا تزال تستورد ما قيمته ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الجبن والزبد و ١٠٠,٠٠٠ جنيه من البطاطس، ونرى أن الحال لا يزال فسيحا لقيام مدة صناعات تعتمد في موادها الأولية على الإنتاج الزراعي كما أن هناك مجالا لإنتاج عدد من الأصناف التي تستورد الآن من الخارج مما لا يتعد إنتاجه عليا لتوافر الظروف الملائمة .

(ج) التجارة العابرة (الترانزيت) :

فقد كان لصحن التجارة الدولية أثره في زيادة البضائع المعاد تصديرها، ولا بدع فإن مركز مصر الجغرافي في وسط الطريق التجاري بين الشرق والغرب يؤهلها لأن تكون مستودعا تجاريا للبلاد الواقعة في الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط ، وحيداً ولو وجهت دوائر الأعمال عنايتها لهذه التجارة لما لها من الأهمية الكبيرة خصوصا وقد أصبحت ككامل أصنافا كثيرة كالنخع والفحم والأشرطة السينائية والمنسوجات بجميع أنواعها وأصناف الصباغة والمنسوجات المدنية والآلات، ولا يتعدر جبل مصر مركزا هاما لتجارة السيارات بحيث تورد للبلاد المجاورة حاجتها منها .

(د) التجارة مع السودان :

أطرد الصحن في تجارتها مع السودان فزادت قيمة البضائع المستوردة إليه من ٨٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٤ إلى ٩٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ والدخان من ٦٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩٨,٠٠٠ جنيه مما يدل على تحسن نسبي في الأحوال الاقتصادية في ذلك القطر .

أما البضائع الواردة من السودان فقد هبطت من ٨٧٣,٠٠٠ جنيه إلى ٥٩٥,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ ونقص هذا المبوط في الوارد من الأذرة الرقيقة إذ نقصت قيمة الوارد منها من ٤١٨,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٤ إلى ١٠٩,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥

إصلاح الأراضي البور وتوزيعها

غطت الحكومة في السنوات الأخيرة خطوات واسعة في سبيل تنفيذ برنامج إصلاح الأراضي البور التي تحتلها الحكومة في شمال الدلتا وتبلغ مساحتها نحو ٢٨٤,٠٠٠ فدان فهدأه وضع المجلس الاستشاري لمصلحة الأملاك الأميرية النظم الكفيلة بيسير الإصلاح على أسس قومية تكفل تمشيده مع زيادة المياه زيادة تدريجية مهد إلى بنة أكثر تشكيلا مجلس الوزراء في تحديد أثمان الأراضي سواء منها ما سيأجر بورا إلى كبار المزارعين أو إلى الهيئات والشركات أو ما سيأجر بعد استصلاحه للصغار منهم — وستبدأ عملية البيع بالفعل خلال سنة ١٩٣٩

وتتلخص أهم شروط توزيع تلك الأراضي فيما يأتي :

الشركات والهيئات :

وضعت الوزارة للأراضي التي قسما لها لاستصلاحها طريقين :

(١) الطريق الأول :

أن يبيع الهيئات والشركات المصرية القائمة الآن أو التي قد تقوم لهذا الغرض في المستقبل مساحات من الأراضي البور لإصلاحها وتوزيعها بشروط تضمن إعادتها للاستغلال الزراعي التام كما تضمن توزيعها على الزراعيين المصريين على أسس سهلة — تشابه بقدر الإمكان الشروط التي ستبناها الحكومة في بيع ما ستوزعه بعد إصلاحه على الزراعيين .

وفيما يلي بيان لما وضعت الوزارة من قواعد عامة لبيع الأراضي البور إلى مثل هذه الشركات والهيئات .

١ — تقوم الهيئات أو الشركات بإصلاح الأراضي الميعة إليها إصلاحا تاما يعني جعلها صالحة للاستثمار الزراعي التام حسب المعروف بالقطر المصري وذلك بمصاريف من طرفها على أن تبيعها فيما بعد لصغار أو كبار المزارعين المصريين طبقا للقيود الميعة بعد .

٢ — تبيع الحكومة لشركة ما مستقوم بإصلاحه من الأراضي البور بالزاد بطريقة المظاريف المغلفة على أن تبلغ الشركة ٢٠ ٪ من الثمن فوراً ويقسط الباقي على عشرين سنة أقساطا متساوية بمائة هر ٣ ٪ .

٣ — تقوم الشركة بالإصلاح حسب البرنامج المعتمد من الحكومة على أن يتم إصلاح كل قطعة في مدة لا تتجاوز ست سنوات من تاريخ البدء في إصلاحها . وعلى الشركة أن تعرض على الحكومة الرسومات والخرائط اللازمة للإصلاح لاتخاذها قبل أن تبدأ في تنفيذ الإصلاح .

٤ — على الشركة أن تحتم جميع التسهيلات لندوب الحكومة لحماية الأفيان التي تستصلح في أي وقت وتكون مستعدة لإجراء ما يشار إليها به في حدود الرسومات والخرائط المعتمدة .

٥ — في ظرف الخمس السنوات التالية لتاريخ البيع يكون للهكومة الحق في أن تأخذ بالثمن الأصلي السابق دفعه من الشركة جميع ما يلزم من أراضٍ للخدمة العامة لمصالح الري والطرق والكباري والسكك الحديدية .

٦ - لا تدخل ضمن البيع وتبقى ملكا للحكومة كافة المعادن أو للمناجم أو الهاجر أو الآثار التي توجد بالأراضي المبيعة فإذا وجد أى شيء من هذا القليل يكون للحكومة دون غيرها الحق فى استغلاله أو استخراجه أو منع هذا الحق لمن قساه وطبقا فقط أن تدفع تعويضا لمالك الأرض فى حالة حصول ضرر وحق لطبقة سطح الأرض أو حرمانه من الميزة لمدة ما . وأما إذا كان الضرر مستديما فتدفع قيمة ما يتلف من تلك الطبقة .

٧ - تتعهد الشركة بدفع الضرائب التي تستقر طبقا للقواعد والقوانين المعمول بها .

٨ - تتعهد الشركة بأن تستخدم أكبر عدد ممكن من الموظفين المصريين سواء فى الإدارة العامة أو فى أعمال النيط بحيث لا تقل مرتبات الموظفين المصريين من هذا النوع عن ٧٥ ٪ من مجموع مرتبات موظفيها . وذلك بخلاف العمال الذين تتعهد الشركة بأن يكونوا جميعا من المصريين .

٩ - على الشركة عندما يتم إصلاح الأخطار إخطار الحكومة كتابة بذلك لتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من الحكومة وثلاثة أعضاء من الشركة برئاسة أحد مندوبي الحكومة للمابة والتحقق من تمام الإصلاح . ويكون من مهمة اللجنة تقدير جودة الأرض بالنسبة لبعضها ليتخذ ذلك أساسا فى تقدير ثمن كل جزء .

١٠ - يقدر ثمن الأخطار على أساس الثمن قبل الإصلاح مضافا إليه مصاريف الإصلاح الفعلية زائفا ٢٥ ٪ / فائدة كلية على مصاريف سنى الإصلاح ويحسم هذا على المعادل النسبي لجودة محصول على قيمة الفدان الجيد والمتوسط ودون المتوسط .

١١ - يجب أن يتم بيع الأرضى التي انتهت الشركة من إصلاحها فى ظرف خمس سنوات من تاريخ انتهاء الإصلاح فيها . فإذا مضت هذه المدة ولم تنجح فى بيع الشركة عرضها للبيع بالمزاد وإذا زاد الثمن الناتج من المزايدة عن الثمن المقدّر طبقا للبعد السابق فوزع الزيادة متنافسة بين الحكومة والشركة .

١٢ - تتعهد الشركة بأن يكون البيع للمصريين دون سواهم بالثمن الذى يحدده البندين ١٠ و ١١ وأن تكون الشروط العامة التي تنبها الشركة فى البيع كالآتى :

صغار الزرايع :

من خمسة إلى خمسين فداناً :

(١) يبلغ مسجلا ١٠ ٪ من الثمن . ولا يجوز أن يباع لشخص أكثر من وحدة زراعية والوحدة تتراوح بين ٥ و ١٠ فداناً .

(٢) يقسط الباقي على ثلاثين عاما بفائدة ٥ ٪ سنويا .

كبار الزرايع :

من خمسين إلى ألف فدان :

(١) يبلغ مسجلا ٢٠ ٪ من الثمن .

(٢) يبلغ الباقي على عشرين عاما على الأقل بفائدة ٥ ٪ سنويا ويكون للشئى الحق دائما فى سند كامل الثمن فوراً أو تقسيط الباقي على مدة أقل من عشرين عاما .

وقد روى فى وضع هذه القواعد ألا تنبى هذه الشركات الفلاح وأن يقوم بميليات الإصلاح أكبر نسبة من الأبدى المصرية . كما يكون للحكومة حق الاطلاع على حسابات هذه الشركات والإشراف على ما تقوم به من اصلاح .

(ب) الطريق الثاني :

أن تؤلف شركات مساهمة تكتسب في أسهمها الحكومة بما يزيد عن نصف رأس المال ليكون لما حق الإشراف الفعلي على أعمالها ويكون لما أغلبية أعضاء مجلس إدارتها وذلك سيرا وراه ما ترى إليه الحكومة من تكوين هذه الشركات وهو إصلاح تلك الأراضي إصلاحا جديا ثم توزيعها على الزرايع بشروط تشابه بقدر الإمكان الشروط التي ستوزع بها الحكومة ما ستقوم باستصلاحه لهذا الغرض مصلحة الأملاك وحتى يمكن التصحر من القيود التي تفرضها شركات الاحتكار فلا يصبح للشركات وحدها حق السيطرة على تلك المراتق قسمتها لمصلحة دون مصلحة الفلاح .

وقد رأت الوزارة أن توضع الشروط العامة لتكوين هذه الشركات على النحو الآتي :

- ١ - الغرض من تأسيس الشركة هو القيام بإصلاح الأراضي البور بملاطق المختلفة على مصارفها على أن تبنيها بعد إصلاحها للزرايع المصريين دون غيرهم .
 - ٢ - تكون الشركة مساهمة وتكتسب الحكومة في ٥١٪ من قيمة رأس مالها المنفرد ، ويكتسب المساهمون الآخرون في الباقي منه وقدره ٤٩٪ .
 - ٣ - تتبع الحكومة للشركة الأراضي البور باليمن الذي يملكه الحكومة لتلك الأراضي وتبلغ من ثمنها عند إعطاء القيد جنبا واحدا من كل فدان وذلك بطريق الخصم من حصة الحكومة من رأس المال . أما الباقي من الثمن فتدفعه الشركة عند بيع الأطنان للزرايع بعد إصلاحها مع احتساب فوائد باختيار ٣٫٥٪ سنويا .
 - ٤ - يتكون مجلس إدارة الشركة من ثمانية أعضاء بخلاف الرئيس . على أن يكون للحكومة أربعة أعضاء والرئيس والساهمين الآخرين الباقي .
 - ٥ - جميع ما يلزم من أراض للخدمة العامة لمصالح الري والطرق والنجارى والسكك الحديدية في ظرف اثنتي عشرة سنة التالية لتاريخ البيع يكون للحكومة الحق في أخذه باليمن الأساسى السابق دفعه من الشركة .
 - ٦ - لا تدخل ضمن البيع وتبقى ملكا للحكومة كافة المصادن أو المناجم أو المعاجير أو الآثار التي توجد بالأرض المبيعة . فإذا وجد أى شيء من هذا القبيل يكون للحكومة دون غيرها الحق في استغلاله أو استخراجه أو منع هذا الحق لمن تشاء وعليها فقط أن تدفع مويضا لمالك الأرض في حالة حصول ضروري طبقا لطبيعة سطح الأرض أو حرمانه من المنفعة لمدة ما . وأما إذا كان الضرر مستديما فتدفع قيمة ما يتلف من تلك الطبيعة .
 - ٧ - تتعهد الشركة بدفع الضرائب عن الأطنان التي في حيازتها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها .
 - ٨ - تتعهد الشركة أن تستخدم أكبر عدد ممكن من الموظفين المصريين سواء في الإدارة العامة أو في أعمال النبط بحيث لا تقل مرتبات الموظفين المصريين من هذا النوع من ٧٥٪ من مجموع مرتبات موظفيها . وذلك بخلاف العمال الذين تتعهد الشركة أن يكونوا جميعا من المصريين .
 - ٩ - إذا لم تتمكن الشركة من بيع الأراضي المستصلحة أو جزء منها فعليا أن تقوم بصيانتها أو زراعتها حسب أصول الفلاحة إلى أن تتمكن من التصرف فيها بالبيع .
- وظاهر من هذه الشروط أنه قد وصى فيها أن يشترك في عمليات الإصلاح أكبر عدد ممكن من البهال المصريين وأن تحصل الأطنان بعد الإصلاح إلى أيدي مصرية .

الأفراد :

(١) كبار الزراع

وضعت للأراضي التي تباع لكبار الزراع قفد وضعت لها الشروط الآتية :

أولاً - لا يجوز أن يباع لشخص واحد أكثر من النهاية النظمى للوحدة الزراعية والوحدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ فدان .

ثانياً - أن يبلغ مجعلاً ٢٠٪ من الثمن عند توقيع العقد .

ثالثاً - يدفع من الثمن في الخمس السنوات الأولى على التوالي ١٪ و ٢٪ و ٢٪ و ٣٪ و ٤٪ .

رابعاً - يدفع الباقي من الثمن بعد ذلك في مدى عشرين سنة على أقساط سنوية متساوية مضافاً إليها القوائد بواقع ٣٪ على الثمانيين في المائة من الثمن ابتداء من تاريخ التعاقد .

(ب) صغار الزراع :

تقسم الأطنان التي توزع على صغار الزراع من حيث وحدة التوزيع إلى فئتين :

(الأولى) من ٥ إلى ١٠ أفدنة للزراع الواحد .

(الثانية) من ١٠ أفدنة إلى ٥٠ فداناً .

وتتبع القواعد الآتية في البيع :

١ - الأراضي التي تباع لصغار الزراع هي التي استصلحت بحيث يمكن البدء في استغلالها .

٢ - تقوم لجنة بين أعضائها وزير المالية بتوزيع الأراضي بين من سبأع إليهم .

٣ - لا يجوز أن يباع لشخص واحد أكثر من وحدة زراعية . والوحدة تتراوح بين ٥ و ٥٠ فداناً .

٤ - يكون البيع لصغار المزارعين بالثمن الذي تحدده وزارة المالية .

٥ - يقوم المشتري بدفع ١٠٪ من الثمن عند توقيع العقد . ثم يوزع باقي الثمن ورسوم التسجيل والتصديق على الإمضاء على أقساط سنوية يدفع كل منها في نهاية شهر سبتمبر من كل سنة على أن تبدأ الأقساط في السنة الزراعية التالية للسنة التي يوقع فيها العقد . ويكون التقسيط على الوجه الآتي :

(١) إذا كانت القدر المبيع من خمسة إلى عشرة أفدنة فيلعب في الأربع سنوات الأولى ١٪ و ٢٪ و ٣٪ و ٢٪ .

٣٪ على التوالي من المستحق ويدفع الباقي بعد ذلك في مدى ثلاثين سنة على أقساط سنوية متساوية مضافاً إليها القوائد بواقع ٣٪ سنوياً على التسعين في المائة من الثمن ابتداء من تاريخ التعاقد .

(ب) إذا كان المبيع أكثر من ١٠ أفدنة إلى خمسين فداناً فيقسط المستحق بعد المعجل على ثلاثين سنة بفائدة ٣٪ سنوياً .

٦ - لا يقبل من المشتري بأى حال أن يدفع أكثر من قسط واحد في السنة .

٧ - على المشتري دفع الأموال الأميرية من تاريخ تسلمه الأطنان المبيعة .

٨ - يشترط في الإختصاص الذين يستفون بهذا التوزيع :

(أولاً) أن يكونوا مصري الجنسية .

(ثانياً) ألا تقل أعمارهم عن واحد وعشرين سنة ولا تتجاوز الستين .

(ثالثاً) أن يكونوا قد باشروا الزراعة بأنفسهم مدة ستين على الأقل أو أن يكونوا من نحرى المدارس العليا أو الخصوصية .

(رابعاً) ألا يكونوا مالكين لأطيان يدفع عنها أموال أميرية تزيد عن ١٥ جنباً سنوياً .

٩ - تكون الأولوية في التوزيع لمن توفرت فيه الشروط السابقة حسب الترتيب الآتي :

(أولاً) لمن لا يملك أرضاً زراعية بما في ذلك نحرى المدارس العليا والخصوصية .

(ثانياً) لمن كانوا مستأجرين لبعض الأطيان المراد توزيعها لمدة لا تقل عن ست سنوات متوالية .

(ثالثاً) نحرى المدارس العليا أو الخصوصية .

(رابعاً) لمن أدوا الخدمة العسكرية .

(خامساً) لمن كان له ولدان أو أكثر .

(سادساً) للأرامل .

(سابعاً) للتزوجين .

١٠ - لا يجوز بيع هذه الأراضي أو رهنها رهناً عقارياً أو حيازياً أو تقرير اختصاص قضائي عليها أو إجراء البذل فيها أو التنازل عنها أو تقرير حق عيني عليها أو تأجيرها أو التنفيد عليها بطريق المزاد أو بيع الملكية - وذلك لغاية يوم سداد القرض . وكل تصرف من هذا القبيل يعتبر كأن لم يكن .

ومع ذلك فيجوز بموافقة وزارة المالية بيع الأراضي أو التنازل عنها كاملة لأى شخص متى توفرت فيه شروط الاستفاح بهذا التوزيع .

١١ - على المشتري أن يزرع الأرض بنفسه أو بواسطة مائنته وفقاً للأساليب الزراعية وألا يستعملها في غير الزراعة . وللمحكومة الحق في معاقبة الأطيان في أى وقت شاعت للتحقق من ذلك .

١٢ - إذا مات المشتري قبل سداد جميع الأقساط فعلى الورثة أن يختاروا في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ الوفاة بين أحد أمرين :

أولاً - أن يتفقوا على أن يورثوا أحدهم بمقتضى تيميلها تماماً فيما يتعلق بجميع المسؤوليات المترتبة على عقد البيع .

ثانياً - أن يتصرفوا في الملكية بينهما أو التنازل عنها لواحد منهما مع إخطار وزارة المالية أو لنير وارث من تتوفر فيه الشروط بموافقة وزارة المالية .

تعديل الضرائب :

صدر المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لنظام الضريبة على الأراضي الزراعية لاختصاصه أساساً لتعديل ضرائب الأطيان . وأُنشئت مراقبة تعديل الضرائب . وشكلت بلان التقسيم والتقدير فأشرت أعمالها وأتمت لغاية الآن تجميع الحياض وتقدير الإحصاء السنوى بمديريات القليوبية والمنوفية وأسيوط وجرجا وفقاً وأموان " هذا بلاد مراكى البر " كما أتمت بلان التقسيم العمل أيضاً في مديريات البحيرة والقليوبية والمنوفية . ولا تزال الجبلان مستمرة في أعمالها وتعمل المراقبة في نشر تقدير الإحصاء السنوى عن البلاد إلى انتهى العمل فيها وتشكيل بلان الاستئناف لكل مديرية تنظر في الشكاوى التي تقدم والفصل فيها وفلا شكلت الجبلان في كل من مديرتى القليوبية والمنوفية - اثنين انتهى فيما الجبلان القانونى لتقديم الشكاوى - وحي مباشر أعمالها في الوقت الحاضر . وينظر أن تنهى أعمال بلان التقسيم والتقدير بجميع المديريات في منتصف سنة ١٩٣٧

ويمكن تنفيذ التعديل الجليل ابتداء من سنة ١٩٣٨ حتى آتت بلان الاستئناف أعمالها وفصلت في جميع الشكاوى .

الدين العام

صدر حكم محكمة الامتيازات المحتلطة في فبراير سنة ١٩٣٦ بتفض الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية وعدم اختصاص المحاكم المحتلطة في النظر في طلبات المستوفين للفرنسي والاطفال لدى صندوق الدين وبعض حملة السندات بفتح كرويات الدين المصري بالذهب .

وبهذه الخاتمة السعيدة انتهى الخلاف الذي ظل أكثر من أربع سنوات يخلق بال الحكومة والأمة .

المال الاحتياطي

فيما يلي بيان الاحتياطي كما كان في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥ :

الجملة	الاحتياطي	
	الحر	المجموع
جنيه	جنيه	جنيه
١٧٨٩٩٣٧٥	١٧٣٩٩٣٧٥	٥٠٠٠٠٠
٢٥٣١٥٥	—	٢٥٣١٥٥
٦٧٦٣٤٨	—	٦٧٦٣٤٨
٦٧٦٤٤	—	٦٧٦٤٤
٢٠٠٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠٠٠
١٠٤٠٠٢٤	—	١٠٤٠٠٢٤
٩٥٣١٦٣	—	٩٥٣١٦٣
٧٧٣٨٩٥	—	٧٧٣٨٩٥
١٦٩٨٤٧	—	١٦٩٨٤٧
٨٥٩٨٠	—	٨٥٩٨٠
٤٢٩١٩١	—	٤٢٩١٩١
٧٩٢٨٢٠٩	٧٩٢٨٢٠٩	—
٣٢٢٧٦٨٣١	٢٥٣٢٧٥٨٤	٦٩٤٩٢٤٧

وفيما يلي بيان الأوراق المالية المستثمر فيها جانب من الاحتياطي :

جنيه	سندات الدين المصري
٩,٤٩٢,٣٠٤	د على الحكومة البريطانية
٥,٨٤٦,٤٥٧	د د د
١,١٧٧,٧٤٧	د د د
٩٣١,٩٢٧	أوراق مالية غفظة
١٧,٣٩٩,٣٧٥	الجملة

وهذا المبلغ يقل عن سعر الأداة في السوق (حسب سعر يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥) بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

جلسة الأربعاء غرة جادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

تمهيد

تقديم الميزانية للبرلمان - شكل الميزانية - خطاب العرش

(القرء حسرة التبح المحرم أطون الجبل بك) -

قلما عرض على البرلمان مشروع ميزانية في الأحوال والظروف التي عرض فيها مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية - فإن الظروف السابقة والمصاحبة واللاحقة - وهي معروفة لدى الجميع - قد جعلت هذه الميزانية غير عادية في شكلها ، وفي موضوعها ، وفي تقديمها للبرلمان . ولا يجوز لنا أن نسبق قرائك ونقول ، وفي كيفية بحثها أيضا .

إن الوزارة السابقة قد أتمت الميزانية كالمعاد ، ولكنها استغالت قبل إقرارها . وتألفت الوزارة الحالية بملقضى الدستور فصلت المشروع بعد ابتداء السنة المالية . ولم يكن لها بد من مراجعته ، في تفاصيله ، لتعديل مسؤوليته أمام البرلمان . وليكن لها بذلك من إدراج الاعتادات التي يقتضها إنفاذ المشروعات الميسولة في خطاب العرش . يضاف إلى هذا أن المشروع الأصل كان قائما على زيادة المصروفات على الإيرادات زيادة بلغت مليونين من الجنيحات ، إغذان من الاحتياطي العام . وأخذت الوزارة الجديدة على نفسها موازنة الميزانية مما استلزم مراجعة جميع الأبواب والفصول والبنود لصحيح هذا الفرض . فترتب في ذلك في الواقع إعادة وضع الميزانية . فكان مشروعها المعروض الآن على حضراتكم قد روجع مرتين ومضى التحصيل كله .

من أجل هذا جاء تقديم المشروع إلى البرلمان متأخرا عن موعد تقديمه القانوني خمسة أشهر ونصف شهر . فإن المادة (١٣٨) من الدستور تنص على أن " الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بمدة لا تقل لتفحصها واعتمادها . والسنة المالية بينها القانون " .

ولما كان القانون قد جعل ابتداء السنة المالية أول ما يو قد وجب تقديم الميزانية إلى البرلمان في أول نهاره وهي لم تقدم إلا في يولييه الماضى . فالتأخير يبلغ أكثر من خمسة أشهر . وما أن البرلمان بحث الآن مشروع ميزانية لسنة مالية فتدقق من ثلاثة أشهر ومعظم الشهر الرابع ، وقد أحيل القسم الأول من تقرير لجنة المالية لمجلس النواب إلى مجلس الشيوخ منذ أسبوع فقط .

والميزانية غير عادية في شكلها ، فقد تم إعلانها وطبع كشوفها ونفرتها في عهد الوزارة السابقة كما تقدم . ثم راجعتها الوزارة الحالية فتناولتها بالتعديل

زيادة وخفضا ، وإثباتا وحذف ، حتى توصلت إلى الموازنة بين إيراداتها ومصروفاتها على الرغم من تخفيض الإيرادات بإنشاء بعض الضرائب الثقيلة . وعلى الرغم من زيادة المصروفات بتوفير المال اللازم لتشروعات الجديدة . والكشوف التي بين أيدينا صورة الميزانية لمختلف الوزارات والمصالح حسبما وضعتها الوزارة السابقة ، ولا بد من تعديل هذه الكشوف وتصحيحها من الكتاب المرفق بخطاب معالي وزير المالية المشتغل في مجاميع صفحة . فينبى إدخال كل ما جاء فيه من تعديل وتغيير على الكشوف الأصلية لتصبح تلك الكشوف ، بعد تصحيحها ، صورة حقيقية لميزانية . وليس هذا بالأمر اليسير .

غير أنه على الرغم من الصعوبات الناشئة عن شكل الميزانية ، ومن ضيق الوقت ، واشتغال معظم وزراء الدولة بالمعادنات السياسية ، وهي على ما هي عليه من الشطوط كما تعلمون ، نجد عوامل أخرى تسهل على البرلمان مهمته في درس الميزانية :

فإن البيان الجامع الذى ألقاه وزير المالية تمهيدا لميزانية يشتمل على القواعد الأساسية التي بنيت عليها هذه الميزانية . ولما بحث هذه القواعد ما يبنى في الغالب عن الدخول في تفاصيل كثيرة مما يتعلق مثلا بميزانية الموظفين والمصروفات العمومية ، كبذل السفروصاير والانتقال الخ .

أما فيما يخص بالمشروعات العامة والأعمال الجديدة فلها ، كلها أو جلها ، قد وردت في خطاب العرش . وقد أدرجت لها الاعتادات اللازمة في مشروع الميزانية المعدل الذى بين أيدينا . وإن في إقرار البرلمان خطاب العرش وما أعطى طيه من الأعمال المتوية والمشروعات الجديدة في مختلف مصالح الدولة موافقة ضمنية على هذه المشروعات والأعمال ، وإقرارا مبدئيا لفتح الاعتادات المالية التي تقتضها .

فلما إنه قد اقتضى نحو أربعة أشهر من السنة المالية التي أعلنت لها هذه الميزانية ولما يترجمها البرلمان . ويترتب على ذلك وقوف تلك الأعمال والمشروعات ووقوف تحصيل بعض الإيرادات الجديدة أيضا . ولقد اشغل خطاب العرش على طائفة من المشروعات العمرانية والإنشائية والاقتصادية التي أجمعتم ، وأجعت الأمة من ورائكم ، على ضمها العمم . وقد خلت الحكومة الخطوة الأولى للتنفيذ فأدرجت الاعتادات اللازمة في مشروع الميزانية . ولكن إدراج الاعتاد لا يكفي وحده التنفيذ ، كما لا يبنى . فلا بد من موافقة البرلمان عليه ، ولا بد أيضا من الوقت لتستطيع الحكومة أن يبريوعها . والوقت قد أصبح ضيقا لأسباب خارجة عن إرادتنا جميعا . فينبى لنا أن نقتصد في الوقت اقتصاذا في المسائل لتوفر منه ما يحتاج إليه الوزارات والمصالح لتنفيذ الأعمال المطلوب منها تنفيذها . فلما استغرق بحث الميزانية ثلاثة أشهر كالمعاد ذهب الربع الثاني من السنة ، كما ذهب حتى الآن الربع الأول . وقد ينبغي الربع الثالث في إعلان المناقصات وفحص الطعاات إلى غير ذلك من الإجراءات الضرورية ، فلا يبقى سوى الربع الأخير من السنة ، وهو أقل بكثير مما يلزم للتنفيذ ، فيظل معظم المشروعات مسطلا ، بل يبقى حيا على ورق .

الجلسة	الاحتياطي					
	الحرج			المحبوس		
	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ تقريباً	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ تقريباً	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥
أوراق مالية	١٩٠٨٨٠٤٠	١٧٨٩٩٣٧٥	١٨٥٨٨٠٤٠	١٧٣٩٩٣٧٥	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
رصيد حساب القطن	٧٩٧٠٠	٢٥٣١٥٥	—	—	٧٩٧٠٠	٢٥٣١٥٥
السلف الزراعية المحوّل تحصيلها على بنك التسليف	٣٨٨٣٤٥	٦٧٦٣٤٨	—	—	٣٨٨٣٤٥	٦٧٦٣٤٨
باقى السلف الزراعية وسلف على أقطان	٥٩٤٠١	٦٧٦٤٤	—	—	٥٩٤٠١	٦٧٦٤٤
القروض الممنوحة لبنك التسليف الزراعى	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	—	—	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
القروض الممنوحة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية	١٣٠٤٧٥٤	١٠٤٠٠٢٤	—	—	١٣٠٤٧٥٤	١٠٤٠٠٢٤
المصحوب من المال المخصص لتسليف القمارى	٩٢٩٠٨٨	٩٥٣١٦٣	—	—	٩٢٩٠٨٨	٩٥٣١٦٣
المال المخصص للسلف الصناعية	٨٨٩٨٧١	٧٧٣٨٩٥	—	—	٨٨٩٨٧١	٧٧٣٨٩٥
المال المخصص لسلف الجماعات التعاونية	١٤٢٦٨٥	١٦٩٨٤٧	—	—	١٤٢٦٨٥	١٦٩٨٤٧
تخصيط متاعرات الأراضي الزراعية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف	٩٠٨٥٧	٨٥٩٨٠	—	—	٩٠٨٥٧	٨٥٩٨٠
التأخر من الأقساط المستحقة للحكومة على أصحاب الأموال المرهونة لدى البنوك القمارية	٥٧٠٦٩٣	٤٢٩١٩١	—	—	٥٧٠٦٩٣	٤٢٩١٩١
قنود	٧٧٣٣٩٧	٧٩٢٨٢٠٩	٧٧٣٣٩٧	٧٩٢٨٢٠٩	—	—
	٣٣٢٧٦٨٣١	٣٢٢٧٦٨٣١	٣٦٣٢١٤٣٧	٣٥٣٢٧٥٨٤	٦٩٥٥٣٩٤	٧٩٤٩٩٤٧

التسليف الزراعى والصناعى والديون العقارية

وقد خص وزير المالية القسم الأكبر من مبالغه بمسألة التسليف الزراعى والصناعى ومشكلة الديون القمارية بما لا حاجه بنا إلى تربيده هنا مفصلاً وقد بنى سياسة الحكومة فى التسليف الزراعى على الأسس الآتية :

- ١ — زيادة رأس المال وتمكين الجمهور المصرى من الاكتساب فيه .
- ٢ — توسيع نطاق التسليف .
- ٣ — تسهيل الإجراءات ومعالجة النقص والتعقيد فيها .

وتجربياً يتفق بالتسليف الصناعى أن الرأى قد استقر على أن تسام الحكومة فى إنشاء بنك صناعى لإحياء الصناعات المحلية واستغلال الثروة المعدنية والطوبى .

ولما على بيان الأوراق المالية المستثمر فيها جانب من الاحتياطى :

	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦	في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥
سندات الدين المصرى .	٩٨٤٨٦٩٠	٩٤٩٣٣٠٤
• على الحكومة البريطانية .	٥٨٤٦٤٥٧	٥٨٤٦٤٥٧
• • • • •	١٠٥٠٥٠٠	١١٢٧٧٤٧
والحكومة البلجيكية والحكومة المجرى .	١٨٤٣٣٩٣	٩٣١٩٦٧
أوراق مالية غطمة .	١٨٥٨٨٠٤٠	١٧٣٩٩٣٧٥
الجلسة .		

ويلاحظ أن اصدار الأوراق المالية الراضية بماله تمثل عن اصدار السوق فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ على التوالى بما لا يارب ٤١٠٠٠٠٠ جنيه لأنها موجهة على أساس مقرر لها ١ سنة لا تزيد بعد ذلك .

القطن

ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى القطن وهو عماد ثروة البلاد إذ هو محصولا الرئيسى وعلى أسعاره يرتفق بسرهما وأوصرها المالى فضلا عما لهذه الأسمار من الأثر فى ميزانها التجارى .

لقد كانت أسعار القطن فى التهمة الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٥ متجهة إلى التزول ثم أخذت فى الصعود فى الثلاثة الأشهر الأخيرة حتى بلغ متوسط أسعاره فى سنة ١٩٣٥ ما يقرب من مثله فى سنة ١٩٣٤

وقد أوردت المذكرة الملحقه بخطاب وزير المالية إحصاء بمتوسط أسعار القطن فى خلال سقى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ وعطفت عليه بأن الإقتصادى حافظ على فرق بينه وبين الأمريكى تجاوز الفرق بينهما سنة ١٩٣٤ خلافا للكلاركيدس فقد كان الفرق بينه وبين الأمريكى أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٣٤ ثم أشارت إلى المنفعة القوية التى تواجها للكلاركيدس من زيادة إنتاج الأطفال الطويلة الثيلة وأنها كانت من أكبر العوامل التى أدت إلى الضعف فى سوقه.

وترجو اللجنة - وقد تبينت الوزارة أسباب هذا الضعف - أن تعمل على ملاقاتها حتى يحتفظ الكلاركيدس بقيمته ومركزه .

التحج

وهو من المحصولات الرئيسة كذلك وقد تدهورت أسعاره فى هذا العام حتى نزل سعر الأردب إلى ١١٥ قرشا للهندي و ١١٠ قروش للبلدى على الرغم من تدخل الحكومة فى سوقه. وقد كان تدخلها مسئلة لا مشترية، إذ انضقت مع بنك التسليف الزراعى، وبعض البنوك الأخرى على توسيع نطاق عمليات التسليف على التحج وحددت للأردب ١١٠ قروش من الهندي و ١٠٠ قرش للبلدى . وقد ضمنحت الحكومة لهذه البنوك تمويش كل خسارة تتشامن هذا التسليف، دون الرجوع بالخسارة على المقترضين فى حالة هبوط الأسعار .

ولكن هذا التدخل لم يخل دون هبوط أسعاره كما تقدم ، وقد أثير هذا الموضوع فى مجلس النواب بجللة ١٠ أغسطس الحالى ، فقدم وزير المالية بأنه لا يتأخر عن أن يند السوق بتدخل جديد، إذا ما دعا إلى ذلك تلاعب أو طوارئ أو عوامل مصطنعة .

وترجو اللجنة أن يوفق معالى الوزير إلى صيانة أسعار هذا المحصول ، سواء أ كان من طريق زيادة الرسوم الجركية على البقيق المستورد ، أم بوسائل أخرى .

هذه نظرة إجمالية إلى مشروع الميزانية للمعرض على المجلس ، ومن السياسة التى انتهجتها الحكومة فى وضعه . وستناول الكلام الآن على أبواب الإيرادات والمصروفات الملاحظات الخاصة بكل باب .

رئيس اللجنة (البالبا)

محمد محمد الشاذلي

السكرير البرلى

أطون الجليل

وبين هذه السياسة فى صيانة الثروة القارية على الأساسين الآتيين :

١ - تخفيض الدين بنسبة ما خلق الأبطالان من هبوط فى الدين وتقص فى التلة .

٢ - تخفيض قائمة الديون تخفيضاً يتفق مع سعر استغلال الأموال ومدة أجل الديون واستهلاكها فى مدة طويلة بحيث يسجل دفع القسط من التلة .

وبعد أن تناول البيان التسويات التى تمت مع البنوك القارية الثلاثة وعرض للديون القارية التى لم يأت أى إعلان أن الحكومة من جانبها رأت أن تتخطى من الآن خطوة فى سبيل مساعدة المدينين وذلك باتخاذ القرارات الآتية :

١ - تنازل الحكومة فى الحال عن الفوائد المستحقة لها عن سنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ والى ما تحصل حتى نهاية مدة التأجيل الذى يقرر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤، وتقدر هذه الفوائد المتنازل عنها ببلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيه .

٢ - تخفض الحكومة من الآن سعر الفائدة على سلفها بمقدار نصف فى المائة ويقترب على ذلك التنازل عن مقدار ١٨٠.٠٠٠ جنيه سوياً ويكون مقدار ما تنازل عنه الحكومة حتى نهاية السلف نحو نصف مليون جنيه .

٣ - تتبدى الحكومة بضمم حالة الضمان وظلة الأرض فى تخفيف السلف . ويسمى على المدينين تحمل أسعار الفوائد مخففة بين ١٪ و ٤٪ .

٤ - تقر الحكومة منذ الآن التنازل عن ٣٠٪ من دينها، أى عن حوالى مليون جنيه للدينين الذين ترى الوزارة أن حالتهم تبرر هذا التنازل .

هذه خلاصة ما ترى الحكومة العمل به فى الحال ويجب أن يلم لها درس الموضوع من جميع نواحيه .

وتعرفون أنه تألفت أخيراً لجنة تضم بعض حضرات أعضاء هذا المجلس الموقر لبحث مشكلة الديون القارية وقد وضعت مذكرة بهذا الشأن وقدمتها لوزير المالية فوجد إقبالاً على العناية الفائقة وقال إنه فى حلبة إلى درس الموضوع دراسة وافية لتلقه بنواحي متعددة وجهات مختلفة ، وهذا أولى ما ينبغي به بعد عودة المفاوضات من لندن ، ولما أبدى بعض الأعضاء خوفاً من أن تطول غيبة معالى وزير المالية فى أوروبا وتنتهى العطلة القضائية وتعود البنوك والمائنون إلى إجراءات نزع الملكية التى أوقفت خلال تلك العطلة، أجاب وزير المالية بأنه إذا دعا الموعد الذى ينتهى عنده تأجيل الإجراءات السابقة المذكورون أن تكون الحكومة قد انتهت إلى حل حاسم لمشكلة الديون القارية فإن الحكومة فى هذه الحالة تبادر إلى السعى وبذل التفوذ لمحاولة مرة أخرى دون اتخاذ المائنين إجراءات نزع ملكية .

ولا يسع اللجنة المالية سوى إقرار هذه التدابير المؤقتة ريثما يتم رسم سياسة الحكومة النهائية فى هذه المسألة الخطيرة وهى واضحة أن هذه المسألة تستحق عصبه الديون وتعمود ثروة البلاد القارية .

تقول ذلك تنوياً بفضل الوزارات الحكيمة المدبرة دون أن يكون في قولنا أى محاولة لستر المصاعب التي تكشف نظامنا المالي . فنعن إذا كنا معه قد دبرنا شؤوننا بالتمسك المتكبر في الماضي ، لا نستطيع ذلك في المستقبل القريب وما يواجهنا به من الواجبات والالتزامات .

الامتيازات

كانت مقدرة الحكومة محدودة تماماً في استنباط الإيرادات وكان مجال نشاطها ضيقاً للغاية من جراء الامتيازات التي طالما أنت البلاد منها، وشكت من نتائجها البهينة، فظلت إلى اليوم مجردة بل عتبة لا سبيل إلى التغلب عليها . وقد زاد في الشكوى أن هذه الامتيازات طادت لا تتفق مطلقاً وما بلغت إليه مصر من الرق والتخلف في جميع مظاهر النشاط الإنساني لا سيما وأن هذا الإرث الذي تخلفه اليان من تركيا قد زال أثره وانحلت مصالحه من البلاد التي نشأت فيها الامتيازات . وهذا قد أجمعت الأمة في جميع هيئاتها الرسمية وأحزابها وصحفها على استنكار هذا النظام والمناداة بوجوب التخلص منه، إذ أقل ما فيه من الشذوذ والظلم أنه يصل إلى البلاد دون مرتبة القريب الطارق .

وقد كان لنظام الامتيازات أبعد الأثر في نظامنا المالي، بلعله كما تحقّق القول جامداً قليل المرونة ، وظل يد الحكومة في تنفيذ مشروعاتها العمرانية والإصلاحية كما أنه أوقفها في أحوال كريمة موقف العاجز عن مساعدة الفلاح المتكسب لضيق حيلها في إيجاد المال الذي يؤمّن ما كانت تريد رفضه عن كماله من الضرائب .

فهذه ضريبة القطن مثلاً لم تستطع الحكومة إنفاذها إلاّ تباطؤاً وبعد إلحاح شديد من البلديات السابقة . لأنها لم تكن قادرة على أن تدفع بسهولة الثمن الذي يبعثها الإنفاق في إيرادات الدولة . ويقال مثل ذلك في إلغاء ضريبة الخمر وإنهاء السفرة والعمرة .

وإذا كنا في الماضي قد استطعنا تغيير الحال بما تيسّر من المحاولات والتدابير فإن ذلك بات من باب المستحيل . ولابد لنا كي نفهمها وحسبنا نظراً من زيادة موارد الدولة لمواجهة المفروض طيناً من النهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق بها ومن التخفيف عن الفلاح وتحسين حاله الاجتماعية.

وإننا نسجل هنا بمزيد البهينة والسرور تصريح وزير المالية في مجلس النواب بجلسة ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ حيث قال : "استطيع أن أبشر حضراتكم بأني أعتقد أنه لن تأتي الميزانية المقبلة إلا والامتيازات المالية بل والنشرية ملغاة بحول الله وتوفيقه " .

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥ (٢٦ أغسطس ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والمصارف

من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية -
الإيرادات - نظرة عامة - أبواب الإيرادات

(المقرر خيرة الشيخ المحترم أظن الجليل بك) .

نظرة عامة في إيرادات الدولة

فلما إن الخطّة التي انتهجتها الحكومة في سياستها المالية تقوم في شرطها الأول على زيادة الإيرادات " أو توفير الإيراد باستنباط كل ما هو محتمل من موارد الدخل " كما جاء في خطاب العرض .

وليس استنباط الموارد الجلبية بالأسهل مع نظامنا المالي الراهن الذي يحدّ من مقدرة الحكومة في فرض الضرائب والمكوس . فإذا كانت ميزانية إيراداتنا تبلغ حوالي خمسة وثلاثين مليوناً فإن نحو من ٧٠٪ منها تأتي من باين فقط : وهما الأموال المقررة (٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ج . م) والجارك (١٧٥.٠٠٠.٠٠٠ ج . م) . والباقي وهو لا يزيد على ثلاثين في المائة يعمى من جميع أبواب الإيراد الأخرى .

ولا ينبغي ما في حصر الإيرادات في هذا النطاق الضيق من الخطر على موارد الميزانية ، فإن أقل صرصيص النزاع وأقل أزمة تتسلك من مقدرة البلاد على الشراء تكون نتيجتها الجيوب بمقدار موارد الخزنة العلم . ولذلك كانت سياسة وزارة المالية في تهدير الإيرادات سياسة حيلة وحذر ، فلا يحى التحصيل دون التقدير . ولا بد لنا من القول إنه ، على الرغم من مثل هذه الحالة ، كانت الوزارات التي أحسنت إدارة المالية تتوصل دائماً إلى موازنة الميزانية في أول السنة ، ولكي زيادة المال الاحتياطي في آخرها ، بفضل حسن التدبير في ضبط الإيرادات والتفديق في المصروفات مما ينهض دليلًا جليلاً على أن حسن إنفاق المال أصعب من جمعه .

الضرائب العقارية

لقد أصبحت هذه الضرائب مباءة تقبلا على الخوّل المصري، ولم يبد في طاعتها احتياجا لفتحها وقلة غلة الأحياء .

مكّلت هذه الضريبة بمقتضى الأمر العالي الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ الذى نص على أن يتعسب متوسط الضريبة فى كل بلد على الأحياء المربوطة بضرائب نهائية بواقع ٢٨.٩٤ فى المائة من متوسط لإحصاء السوى . كما نص على ألا يعمل تعديل آخر للضرائب قبل انقضاء ثلاثين سنة . وذلك دون الاخلال ببعض الاستثناءات وأهمها خاص بأحياء الوجه القبلى التى تصير قابلة لزراعة الصنبي بواسطة تلية وإنشاء خزانات .

وفى ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ أصدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٣٥ بتعديل إيجار الأراضي الزراعية لتخافه أساسا لتعديل ضرائب الأحياء ، نص فيه على تأليف ثلاث لجان :

الأولى ، وتسمى لجنة التقسيم ، تتألف من مندوب من وزارة المالية ومن عمدة البلد وأحد مشائخا وأحد المساحين ومهمتها معاينة الأراضي وتقسيمها إلى أقسام متماثلة المدن ، لا يقل كل قسم عن عشرين فداناً .

والثانية ، وتسمى لجنة التقدير ، ومهمتها تحديد متوسط إيجار الفدان من كل قسم وتتألف من مندوب من وزارة المالية ومندوب من مصلحة المساحة ومن اثنين من المزارعين تختيما وزارة المالية ومن عمدة البلد .

وتنشر تقديرات الإيجار ويعلن عنها فى الجريدة الرسمية وللاّك أن يتأقفا هذه التقديرات فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان .

والجنة الثالثة ، وهى المختصة بالفصل فى الاستئناف ، وتتألف من المدير أو المحافظ رئيسا ومن مفتش المالية ومفتش الزراعة وباشهندس الزى وأربعة من أعضاء مجلس المديرية يتخيمهم المجلس عن لا يكون لم أحياء بالجهة التى يشارون العمل فيها .

ولمذة اللجنة أن تقرر زيادة الإيجار أو تخفيضه وقرارها نهائى ولا يجوز الطعن فيه أمام المحاكم .

وقد أصدرت وزارة المالية تعليمات خاصة بتقدير إيجار الأراضي وافق عليها مجلس الوزراء فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ نص فيها على أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض تستغل بالزراعة استغلالا عاديا مع مراعاة الظروف الحاضرة ، وأن يقدر الإيجار على أساس القيمة التى تؤجر بها الأرض إلى صغار الزراع فى سنة ١٩٣٥ ويرأى عند الانقضاء درجة خصوبة الأرض وطرق ريها وصرفها والمصاريف الزراعية وأن تحسب المحاصلات وقرب الأحياء للاسواق ولا يفتى فى التقدير إلى مشروعات الزى والصرف الجارى تنفيذها . ونص فيها أيضا كقاعدة عامة على وجوب عدم إرفاق الملاك

الذين احتسوا بتحصين حالة أحيائهم وأظهروا مقدرة فى استغلالها وعلى عدم مساعدة أولئك الذين أحملوا استغلال المزاي الطبيعية الموزقة بها أحيائهم .

وقد أنشأت وزارة المالية إدارة مستقلة لمراقبة تعديل الضرائب وأنجزت لجان التقسيم والتقدير بجائيا كثيرا من أعمالها ويظنر أن تنهى منها فى منتصف سنة ١٩٣٧ القادمة .

وتأمل اللجنة أن تسفر مهمة هذه اللجان عن تقدير ضرائب عادلة تناسب مع غلة الأحياء .

وحينما لو فتت وزارة المالية أعضاء اللجان المذكورة إلى مراعاة الدقة فى تطبيق التعليمات الموضوعة لهم حتى لا يربق مالك أهم بتحصين أحيائه أو استغنى رعايا وسائل غير عادية كالآبار الارتوازية مثلا عما كلفه نفقات كبيرة بل يكون تقدير إيجار مثل هذه الأحياء على اعتبار أنها تستغل استغلالا عاديا .

ولجنة كذلك أمنية تتقدم بها إلى المجلس وهى التخفيف من الجولين برفع جزء من الضرائب التى أهلت كإعفاءهم وذلك بتخصيص جانب من الوفر الذى يسفر عنه الحساب الختلى لسنة ١٩٣٥ لاستخدامه فى التخفيف عنهم .

فقد تيمتت اللجنة من البيانات ^(١) التى وردت إليها من وزارة المالية من الإيرادات والمصرفات فى العشر السنوات الختلية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥ أن الحسابات الختلية لهذه السنوات البش أسفرت عن وفورات فيها وأن من هذه الوفورات ما كان نتيجة لزيادة الإيرادات المحصلة عما قدر لها فى الميزانية . وقد سبق للحكومة أن أصدرت القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ بأخذ مليون جنيه من الوفر الذى يسفر عنه الحساب الختلى للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٧ لاستخدامه فى تخفيف الأزمة عن كاهل الأهلىين .

على أن اللجنة فى رغبها هذه لا تخلص ذلك الوفر التالى من وقف المشروطة الجديدة أو تأجيلها إنما تصعد الوفر الحقيق وهو ما ينشأ من زيادة فى المحاصلات على المقصر وعن نقص فى المصروفات مما ربط لها فإذا تحقق هذا الوفر كان لجنة أكبر الأمل فى تحقيق رغبها .

الأملاك الأميرية

(إصلاح الأراضي البور وتوزيعها)

ترى سياسة الحكومة فى هذا الصدد - كما ورد فى خطاب العرش - " إلى إصلاح أوسع مساحة مستطاعة من هذه الأراضي سواء بواسطة مصلحة الأملاك أو بواسطة الهيئات والأفراد . على أن تستبق الحكومة مما تصلحه بنفسها المساحة الكافية لإنتاج البذور المتقاة لتوزيعها على المستصلحة لصغار الزراع بشروط مصلية لتضم الملكيات الصغيرة فى أرجاء الزراع ابتناء تحسين المحاصيل نوعا وقدرًا ، ثم يباع الباقى من الأراضي " .

والتقدير واحد في كلا المشروعين الأصل والمعدل .

وكان في السنة الماضية
جنيه ٦,٣٧١,٦٠٠

فهناك زيادة ٢٩,٢٠٠ ج . م . وجلها في البند الثاني بسبب زيادة المبالغ التي تحصل منها عوائد الأملاك .

باب ٢ - الجمارك

تتألف إيرادات هذا الباب من الرسوم على الواردات وعلى الصادرات وعلى الأرصعة ، والرسوم على الدخائل والتبائك والسجائر ورسوم الإنتاج والاستهلاك ومن إيرادات متنوعة .

ويبلغ مجموع التقدير
جنيه ١٧,٢٠٣,٥٠٠
وكان في المشروع الأصل
١٥,٧٣٠,٠٠٠
فالزيادة
١,٤٧٣,٥٠٠

وقد جاءت هذه الزيادة من زيادة ٦٠٤,٠٠٠ ج . م . على تقدير رسوم الواردات ، و ٥٤١,٠٠٠ ج . م . على رسوم الدخان والتبائك والسجائر وذلك بسبب تحسن الحالة المالية مما ينتظر معه زيادة المستورد ، ومن رفع الرسوم الجمركية على الشاي والدخان ، ومن زيادة ٣٠٩,٥٠٠ ج . م . على رسوم الإنتاج والاستهلاك بسبب نشاط الإنتاج المحلي ، ورفع رسم الإنتاج على السكر ، ومن زيادة ١٩,٠٠٠ ج . م . على رسوم الأرصعة .

ولاترى اللجنة في دفع الرسوم الجمركية على الشاي والدخان - وقد زيد الأول قرشين والثاني عشرة قروش على الكيلو - إرحافا على المستهلكين لأنباء ، كما تقول الوزارة ، زيادة طفيفة ، وكذلك في دفع رسم الإنتاج على السكر من ٥٠٠ قرش إلى ٧٥٠ قرشا من الظن لأنه اشترط في هذه الزيادة ألا يتحمل المستهلك منها شيئا فيظل سعر السكر بالسوق كما كان من غير زيادة .

وقد كان وقع هذه الرسوم بمراجعه صدرت في ١١ يونيو سنة ١٩٣٣

أما تقدير هذا الباب في السنة المالية الماضية فكان ١٤,٦٨٤,٠٠٠ ج . م . فتكون الزيادة بالنسبة إلى العام الماضي ٢,٥١٩,٥٠٠ ج . م . وهي معتدلة على نحو هذه السنة كما لا يخفى .

وتبلغ مساحة الأقطان التي في شمال الدلتا ٢٨٤,٠٠٠ فدان وقد عهد إلى لجنة آخر تشكها مجلس الوزراء بتقدير أثمانها سواء منها ما يساع فوراً إلى كبل الزراع أو إلى الميقات والشركات أو يساع بعد إصلاحه للصغار منهم وسيداً البيع فضلاً في خلال العام الحالي .

وقد وضعت الحكومة شروطاً لتوزيع تلك الأراضي بسطتها في المصنف ٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ من المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء والمصحف بخطاب وزير المالية .

وتعهد اللجنة الخطة التي انتهجت الحكومة في استصلاح ما تملكه من الأراضي البور وفي مقسمتها أراضي شمال الدلتا وقد تيات لها وسائل الري والصرف على أثر عملية نحران أسوان وإنشاء نحران جبل الأولياء وإقامة محطات الصرف .

الحاصلات الزراعية

ومرر اللجنة أن تشريع الاضطرار إلى أن الحكومة قد وجهت عنايتها إلى تشجيع تصدير الحاصلات المحلية والعمل على إيجاد أسواق جديدة لها وقد بدأت بتأليف لجنة عمادها المزارعون والتجار وأصحاب المصانع لدراسة تصدير الأرز وإيجاد أسواق له ، وتفتت بخطوات تبشر بالنجاح . وتأمل أيضا أن تؤلف بلجات أخرى لتشجيع تصدير باقي الحاصلات الزراعية كالخضر والفاكهة وما أشبه .

الإيرادات

تقدم القول إن الإيرادات في مشروع الميزانية المعدل

قدّرت بمبلغ ٣٥,١٤٧,٥٠٠
بعد أن كان تقديرها في المشروع الأصل ٣٤,٣٤٦,٠٠٠
فتكون الزيادة ٨٠١,٥٠٠

وفي هذا التقدير بالنسبة إلى تقدير الإيرادات في ميزانية السنة المالية الماضية زيادة ٢,٣٠١,٥٠٠ جنيه .

أما مصادر هذه الإيرادات فتروح إلى عشرين باباً يفرضها على حضراتكم كما وردت في مشروع الميزانية وكما أقرها مجلس النواب في جلسته المتقدمة في ١٨ أغسطس الحالي .

ولما كانت المادة ١٣٨ من الدستور تنص على أن الميزانية تقربها باباً ، فإننا نقول هذه الأبواب واحداً واحداً راجعاً موافقتكم عليه :

باب ١ - الأموال المقررة

يتألف هذا الباب من قسمين : جنيه

١ - أموال الأقطان وقدره ٥,٢٨٤,٠٠٠

٢ - ميراث الإبل وقدره ١,٠١٦,٨٠٠

٩,٣٠٠,٨٠٠

ويقسم هذا الباب إلى تسعة عشر بنداً مبينة في الصفحة الثالثة من كشف الإيرادات ومعلوم هذه الزيادة في البندين الأول (رسوم ميناء الإسكندرية) والباشر (إيجارات مهابت عوامية) .
وترجع هذه الزيادة إلى ما يخطر من زيادة عدد السفن التي تمر بالموانئ المصرية .

باب ٤ - مصائد الأسماك

يبلغ التقدير في العشرين جنيه
٧٢,٥٠٠ مقابل
٦٤,٥٠٠ فالزيادة
٨,٠٠٠ وقد شملت هذه الزيادة بنود الباب الثلاثة :

١ - رخص الصيد وقدره ٥١,٠٠٠ جنيه زيادة ٣,٠٠٠ جنيه على العام الماضي . ومنع هذه الرخص من مراكب الصيد بالبحيرات وقناة السويس وغيرها من المياه المصرية .

٢ - إيجارات مناطق الصيد وقدره ١٧,٠٠٠ جنيه زيادة ٣,٥٠٠ جنيه وهذه المناطق موجودة بمناطق الحدود وفي جميع المديرات (ماعدا الفيوم وبني موفى) .

٣ - إيجارات مصائد الاسفنج وأم الخلول وقدره ٤,٠٠٠ جنيه زيادة ١,٥٠٠ عن السنة الماضية وتقوم بتأجيرها مصلحة خفر السواحل بالمزاد العلني .

باب ٥ - الدمغة

قدر إيراد هذا الباب بمبلغ ٤٧٤,٠٠٠ جنيه
وكان في العام الماضي ٥٩٩,٠٠٠ جنيه
فالسج ١٢٥,٠٠٠ جنيه
ويتكون هذا الباب من ستة بنود وزع عليها إيرادات كما يلي :
(١) ثمن ورقة صفة وقدره ٣٩,٠٠٠ جنيه زيادة ١,٥٠٠ جنيه على العام الماضي .
(٢) بدل ورق الدمغة ٣٤١,٠٠٠ جنيه ينقص ١٢٦,٥٠٠ جنيه .
(٣) رسم على جوازات السفر وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه كما كان في العام الماضي .
(٤) رسم دمغة على قوائم التفتيش وبلدة القطن وقدره كالعام الماضي ٣٥,٠٠٠ جنيه .

(٥) إيرادات قلم تحقيق الشخصية وقدره ٢٥,٠٠٠ جنيه زيادة ٣,٠٠٠ جنيه على العام الماضي .

(٦) رسوم الإجراءات المتصلة بالمطارات والقنصليات وقدره ١٢,٠٠٠ جنيه ينقص ٣,٠٠٠ جنيه عن العام الماضي .

الفرق	ميزانية سنة ١٩٣٥	ميزانية سنة ١٩٣٦	تقص	زيادة
باب ٢ - الجمارك :				
بند ١ - رسوم على الواردات .	٧,١٥٢,٧٠٠	٧,٠٠٤,٠٠٠	—	٨٥١,٣٠٠
بند ٢ - رسوم على الصادرات .	٦٧٨,٠٠٠	٧٤٧,٠٠٠	—	٦٩,٠٠٠
بند ٣ - رسوم على الأرصفة .	٦٩٢,٧٠٠	٧٤١,٢٠٠	—	٤٨,٥٠٠
بند ٤ - إيرادات متونة ومصاريف جمركية	١٨٢,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	—	١١,٠٠٠
بند ٥ - رسوم على البساتن والحقاق والسجائر .	٥,٥٨٥,٠٠٠	٦,٣٤٩,٩٠٠	—	٧٦٤,٩٠٠
بند ٦ - رسوم الإنتاج والاستهلاك .	١,٦٦٥,٧٠٠	٢,٤٦٢,١٠٠	—	٧٩٦,٤٠٠
الجهة :	١٤,٩٥٦,١٠٠	١٧,٤٩٧,٢٠٠	—	٢,٥٤١,١٠٠
تحويل :	٣٧٢,١٠٠	٢٩٣,٧٠٠	—	٢١,٦٠٠
مسموحات جمركية .	١٤,٦٨٤,٠٠٠	١٧,٢٠٣,٥٠٠	—	٢,٥١٩,٥٠٠
صافي الزيادة .				

المناطق الحرة

اضربت الحكومة - كما ورد بمخطاب العرش - ^{٢٥} إنشاء منطقة جمركية حرة في ميناء الإسكندرية على مثال ما أنشئ من هذه المناطق في البلدان التي تهتمت فيها التجارة وبالأخص تجارة الترانسيت (التجارة العابرة) لكي ينتج أرباحها بزيادة هذه المناطق من جهة حرية القيام بالمعاملات الصناعية التي تتطلبها أسواق البلاد المجاورة سواء أكان من ناحية خلط أنواع البضائع ومن جهة بعضها ببعض الأحرار من ناحية تنظيمها وتجهيزها للعرض في الأسواق الخارجية أم من ناحية استلامها وتصديرها بلا تعقيد بإجراءات ولا دفع رسوم هذه المعاملات .

ونرى اللجنة أن توفق الوزارة إلى تحقيق هذا المشروع لما فيه من المزايا التجارية ولما يعود من ردها من تشغيل الأيدي البطالة .

باب ٣ - رسوم الموانئ والمناور

يبلغ التقدير في العشرين ٣١٥,٠٠٠ جنيه
وكان في السنة المالية الماضية ٣٠٦,٥٠٠ جنيه

فالي زيادة

٨,٥٠٠

والنقص في إيراد هذا الباب ناشئ عن إلغاء رسم النسبة الإضافي والذي المستقطع من المساعيات والأجور التي لا تتجاوز عشرة جنيهاً وعن تخفيض هذا الرسم إلى النصف بالنسبة إلى المساعيات التي تتراوح بين عشرة جنيهاً وعشرين جنيهاً وذلك من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد تم إلغاء هذا الرسم أو تخفيضه عن صفار الموظفين والمستخدمين إناؤا للوحد المقطوع في خطاب العرض .

باب ٦ - رسوم دفعة المصنوعات

تقدير الدخل في هذا الباب جنيه
١١٠٠٠
وكان في العام الماضي
١١٤٠٠
ويرجع النقص وقدره ٤٠٠ جنيه إلى قلة القمح .

باب ٧ - الرسوم القضائية والتقليدية

التقدير في كلا المشرعين ١٨٢٧٨٠٠
وكان في السنة الماضية ١٨١٧٢٠٠
فتكون هناك زيادة قدرها ١٠٦٠٠

ويشكلون هذا الباب من خمسة بنود وزعت عليها إيراداته كما يلي :

- ١ - المحاكم المخططة وقدره ١٠١٢٠٠٠ ج. م. زيادة ١١٦٠٠ ج. م. على العام الماضي .
 - ٢ - المحاكم الأهلية وقدره ١٨٩٦٢٠٠ ج. م. بنقص ٥٠٠٠ ج. م. عن العام الماضي .
 - ٣ - المحاكم الشرعية وقدره ١٠٤١٠٠ ج. م. زيادة ٤١٠٠ ج. م. على العام الماضي .
 - ٤ - إيرادات المجالس الحسبية ٢١٦٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي .
 - ٥ - المحاكم الخصومية (محاكم الحدود) ٩٠٠ ج. م. بنقص مائة جنيه عن السنة الماضية .
- ومعظم الزيادة في إيرادات المحاكم المخططة لما ينتظر من نشاط الحركة في هذه المحاكم .

باب ٨ - نصيب الحكومة

في إيرادات السكك الحديدية

التقدير في كلا المشرعين ١,٧٧٢,٥٠٠
وكان في السنة المالية الماضية ١,٢٧٥,٠٠٠
فالجزء ٢,٥٠٠

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٥ أصبح نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية ٢٥٪ أي ربع إيرادات استغلال الخطوط وقد كان نصيبها منذ أن فصلت ميزانية المصلحة عن الميزانية العامة في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمعدل ٤٪ من رأس المال . وما ظهر لفاية الآن يدل على أن الطريقة الحالية أربح لمصلحة الحكومة . وهذه اللجنة تشارك لجنة المالية بمجلس النواب في رفضها التي أجهتها عن وجه نظر المصلحة إلى الاستراحة من إدخال أوجه تحسين المخططة على

نظم المصلحة وتسم تخفيض أجور نقل بعض البضائع كالحناد مثلاً بدلاً من قصره على مناطق خاصة ، ومعالجة الأسباب التي حدثت للجهور إلى عدم الإقبال على تناكر الاشتراكات العادية .

باب ٩ - نصيب الحكومة في إيرادات التلغرافات والتليفونات

التقدير في كلا المشرعين ٢١٤,٢٥٠
وكان في السنة الماضية ٢٠٤,٨٠٠
فتكون هناك زيادة قدرها ٩,٤٥٠

وترجع هذه الزيادة إلى ما ينظر من تحسن الحالة الاقتصادية وزيادة الإقبال على الاشتراك في التليفونات .
ولجنة المالية بمجلس النواب اقتراح بإعادة البحث في موضوع تحديد عدد المكالمات التليفونية للاشتراك السنوي وهذه اللجنة تشاورها هذا الاقتراح مما لشكوى بعض المشتركين ورفضها للجهور في الإقبال على الاشتراك .

باب ١٠ - البريد

التقدير في كلا المشرعين ٧٧٤,٧٠٠
وكان في السنة الماضية ٧٥٤,٠٠٠
فالزيادة ٢٠,٧٠٠

وترجع هذه الزيادة إلى اتساع أعمال نقل البريد وزيادة أرباح صندوق التوفير . ومعظمها في إيراد المراسلات وطرود البريد إذ بلغت زيادته ١٧,١٠٠ ج. م. في أرباح صندوق التوفير .

وفيما يلي بيان عن أعمال صندوق التوفير وما كان مودعا فيه عند إقفال حساباته في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ :

هقد مودعة بميزانية مصلحة البريد والمصارف المالية ٧٨١,٠٠٢
مبالغ مودعة في سندات الدين المصري ٣,٥٥٠,٠١٥
» » في أدوات على الخزنة المصرية ٥٦٠,٢٦٩
» » أسهم وسندات أخرى مصرية ١,٧١١,٥٥١
الجملة ٦,٦٠٢,٨٣٧

وكان المودع في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ - ٧,٣٢٢,٤٠٥ جنيهات وبنائه كالآتي :

هقد مودعة بميزانية مصلحة البريد والمصارف المالية ٧٩٢,٢٦٦
مبالغ مودعة في سندات الدين المصري ٣,٢٥٠,٢٠٤
» » أدوات على الخزنة المصرية ٢٢٠,٢٣٠
» » أسهم وسندات أخرى مصرية ١,٠٨٩,٨٣٥
الجملة ٥,٧٧٢,٤٠٥

باب ١١ - الأملاك الأميرية

التقدير في كلا المشرعين ٧٠٨,٤٥٠
وكان في العام الماضي ٦٧٧,٠٠٠
فالزيادة ٣١,٤٥٠

وموارد هذا الباب وما قدر لكل منها هي كما يأتي :

(أ) مصلحة الأملاك الأميرية :

حاصلات التفتيش :

(مجموع الزمام المرتب للزراعة على النسة ٣١,٧٣٧ فدانًا يقابله ٣٣,٠٤٥ فدانًا في سنة ١٩٣٦-١٩٣٧)
 إحصاء الأملاك بالمديرية والمحافظات (مجموع الزمام المحجور بالمديرية والمحافظات هو ٧,٠٢٢ فدانًا منها ٤,٠٤٢ فدانًا بالقوتقات و ٣,٠٩٧ فدانًا ممتدة خفية بخلاف ٣,٢٨٦,٣٢٥ مترًا).
 إحصاء الأملاك بالتفتيش (مجموع الزمام المؤجر بالتفتيش هو ٩,٣٩٣ فدانًا منه ٣٧,٩٧٢ فدانًا ممتدة و ٣٢١,٤٢١ فدانًا أراضي وورمراع وهي داخلة في عقود الإيجار بدون قيمة المحافظة عليها من التصدي).

إحصاء أحياء النعاش (مجموع الزمام المملو معاشا ٨٦٨ فدانًا يقابله ٧,٧٤٢ فدانًا في سنة ١٩٣٥-١٩٣٦)

(ب) أملاك تابعة لمصالح أخرى :

إحصاءات الجزائر :

» المنافع العمومية .

محصولات الجبلين والأملاك الأخرى .

الجملة .

باب ١٢ - بدل الخدمة العسكرية

جنيه

في كلا المشروعين ٦٠,٠٠٠

وكان في العام الماضي ٦١,٠٠٠

فانقص ألف جنيه وسببه جل التقدير في هذا العام مطابقا لما حصل
 فعلا في السنة الماضية .

باب ١٣ - رسوم الخفر

جنيه

قوتت في المشروع الأصلي ١,٣٧٨,٠٠٠

وفي المشروع الممثل ٧٧٤,٠٠٠

وكانت في العام الماضي ١,٣٧٤,٠٠٠

فانقص ٩٠٠,٠٠٠

جاء في خطاب العرش " ولقد رأت الحكومة تمساحا مع سياستها أن
 يكون أول قرار تتخذه هو إلغاء ضريبة الخفر في القري وما في حكمها ،
 وذلك لأن الضريبة هي في ذاتها صبه تهيل يهبط كاهل الفلاح المرحق
 بأرواح الضرائب والتكاليف " .

ويتضح من هذا الجدول (إحصاء الأملاك بالتفتيش) أن مصلحة
 الأملاك ٣٢١,٤٢١ فدانًا من الأراضي البور أدخلت في عقود الإيجار من
 غير قيمة بقصد المحافظة عليها من التصدي .

وتأمل اللجنة - وقد تبين طرق الإصلاح بتوفير المياه على أثر تلية
 نزان أسوان وإنشاء نزان جبل الأولياء وغيرها من وسائل الري والصرف -
 أن تتوسع المصلحة في إصلاح ما تملكه من الأراضي البور .

وفيما يلي بيان بالأراضي التي أصحلت في السنوات الأربع الأخيرة :

سنة	السرور	فرض سعد	الساووق	المتدورة	الجملة	المصرف
فدان	فدان	فدان	فدان	فدان	فدان	جنيه
٣٣/١٩٣٢	—	٣٢٠٠	—	—	٣٢٠٠	٣١,٣١٩
٣٤/١٩٣٣	—	٢٠٠٠	١٣٠٠	—	٣٣٠٠	٤١,٠٥٤
٣٥/١٩٣٤	٢٢٠٠	—	—	—	٢٢٠٠	٥١,٣٢٢
٣٦/١٩٣٥	٤٠٠٠	٣٢٠٠	—	١٥٠٠	٨٧٠٠	١١٨,٢٥٤
	٦٢٠٠	٨٤٠٠	١٣٠٠	١٥٠٠	١٧٤٠٠	٢٤١,٤٤٩

وترجع اللجنة البحث في شؤون مصلحة الأملاك إلى حين النظر
 في مصروفاتها .

باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل النشود

بجنيه

في كلا المشروعين ١,٤٦٤,٠٠٠

وكانت في العام الماضي ١,٣٨٠,٠٠٠

فالزيادة ٨٤,٠٠٠

وتفصيل هذه الأرباح كما يأتي :

بجنيه

كوبونات سندات الاحتياطي ٩٠٧,٦٠٠

فوائد الحسابات التجارية والبلد ٢٨١,٤٠٠

حصة الحكومة في أرباح البنوك ٢٧٥,٠٠٠

١,٤٦٤,٠٠٠

أما الزيادة المقدرة لهذه السنة الناشئة عن زيادة كوبونات السندات وفوائد الحسابات التجارية والسلف الممنوعة للجالس البلدية والمحلية إذ حلت الحكومة محل بنك مصر في السلف التي أقرضها لبعض المجالس من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٤

وفيا على بيان بالأوراق المالية الناجمة في حساب الاحتياطي :

نفذا لذلك ألغيت هذه الضريبة في القرى وما في حكمها ابتداء من أول مايو الماضي ، أي من أول السنة المالية ، وأصبح المبلغ الباقي (٦٧٤,٠٠٠ ج ٢٠) يمثل الرسوم المفروضة على البلاد المربوط عليها عوائد متاعرات الرسوم في القرى وما في حكمها لغاية إبريل سنة ١٩٣٦

باب ١٤ - المستقطع من ماهيات المستخدمين

بجنيه

٦٠٠,٠٠٠

٥٩٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠

في كلا المشروعين

وكان في العام الماضي

فالزيادة

ويتكون هذا الباب الخاص بالمبالغ التي تستقطعها الحكومة من ماهيات الموظفين مقابل المعاش من ثلاثة بنود وزعت عليها إيراداته كما يلي :

مشروع	ميزانية سنة	نقص	زيادة
الميزانية	١٩٣٥ - ١٩٣٦	بجنيه	بجنيه
١ - المستقطع من الماهيات (بواقع ٠.٥٪ أو ٧٪)	٤٤٠,٠٠٠	٤٣٢,٠٠٠	٨,٠٠٠
٢ - متاعر الاحتياطي المستحق بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ من تقديرات مائتهم ٠.٥٪ إلى ٧ ١/٢ ٪	١٢٩,٦٠٠	١٣١,٠٠٠	١,٤٠٠
٣ - أقساط مستحقة عن مدد خدمة مؤقتة ضمت إلى مدد الخدمة العامة بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٢	٣٠,٤٠٠	٢٧,٠٠٠	٣,٤٠٠
	٦٠٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
		صافي الزيادة	١٠,٠٠٠

كشف بيان الأوراق المالية

الموجودة بحساب احتياطي الدولة لنفاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ والفرق بين قيمتها حسب الوارد في القفات وبين قيمتها حسب سعر البورصة

الفرق	قيمة القفزة لحجرات الحسابات		قيمة حسب سعر البورصة		سعر البورصة ١٩٣٦ أبريل ٣٠	القيمة الاسمية		أنواع الأوراق
	جنيه	لم	جنيه	لم		ليرة	ش	
+	٢,١١٠,٦٦١	٦,٢٤٤,٦٠٤	٢٥٨	٨,٣٥٥,٢٣٥	١٠٢ ١/٢ ج.ك	٨٣,٣٠٤,٦٠	١/٤	سندات الدين الموحد المصري
+	١,٢٩٠,٦٦٦	٣,٤١٧,٩٠١	٩٢٢	٤,٧٠٨,٥٩٨	» ٩٦ ١/٢	٥٠,٠٧٧,٠٠	١/٢	» » » » » »
+	٦٥,٥٤٧	١٨٦,١٨٣	٨٨٤	٢٥١,٧٣٠	» ٨٨—	٢٩٣,٣٩١	١٤ ٩	» » » » » »
+	٣٠٣,٤٢٠	٥,٣٣٢,٢٠٦	٩٩٥	٥,٦٣٦,٦٢٧	» ١٠٥ ١/٢	٥,٤٥٧,١١٥	٦ ١٠	» » » » » »
+	٤٩,٥٦٢	٥٢٣,٣٥٠	٢١٥	٥٧٢,٨١٢	» ١١٧ ١/٢	٥٠٠,٠٠٠	١/٤	» » » » » »
+	٤٦,٣٢١	١٩٤,٥٩٥	٥١٦	٢٤٠,٩١٦	» ٩٧ ١/٢	٢٥٢,٦٢٠	١/٢	» » » » » »
+	٥٣,٦٤٨	١٩٩,٧١٨	١٣٢	٢٥٣,٣٦٦	» ١٠١ ١/٨	٢٥٥,٠٨٠	١/٤	» » » » » »
+	٣,٧٤١	٥٠,١٠٠	٩٧٧	٨,٧٥١	» ١٠٢—	١٨٠٠	١/٤	» » » » » »
+	١,٣٢٩	١٩٠,١١١	٢٣٧	١٩١,٤٥٠	» ١١١—	١٧٦,٩٠٠	١/٧	» » » » » »
—	٦,٧٧٨	٤١٥,٢٠٨	٤٨	٤٠٨,٤٣٠	٩٨ ١/٢ ف.بل	٦٢,٣٠٢,٥٠٠	١/٤	» » » » » »
—	٤,٧٨٤	٢١٣,١٢٥	٨	٢٠٨,٣٤١	١٧٥ دولار	٦٠٣,٠٠٠	١/٧ ١/٢	» » » » » »
—	٦٣٥	٢١٦,٩٢٢	٥١٤	٢١٦,٣٩٧	» ١٧٧	٦١٩,٠٠٠	١/٧	» » » » » »
—	—	١٥,١٣٣	٣٦٨	١٥,١٣٣	٣٦٨	١٣٦,٢٠٠,٢٠٦	—	سندات على خزنة حكومة الجبر ...
—	٧٥	٣٤,٢٧٤	٩٥٩	٣٤,٢٠٠	١٠٠ ج.م	٣٤,٢٠٠	١/٤	الأذونات الصادرة على الخزنة المصرية
+	٣,٧٣٥	٧٤,٧٠٠	—	٧٨,٤٣٥	» ١٠٥	٧٤,٧٠٠	١/٤	الأذونات الصادرة على الخزنة المصرية
—	—	٧٥٠,٠٠٠	—	٧٥٠,٠٠٠	—	٧٥٠,٠٠٠	—	سندات البنك الزراعي المصري ٣/٢ ضمان
+	٩٣,٧٥٠	٥٠٠,٠٠٠	—	٥٩٣,٧٥٠	» ٤ ١/٢	١٢٥,٠٠٠	—	أسهم بنك التسليف الزراعي المصري
+	٤,٦٥٠	٩,١٥٠	—	١٣,٨٠٠	» ٥ ١/٢	٢,٤٠٠	—	» شركة التبريدات المصرية
+	٥,٥٨٥	٨,١٤١	٢٤٦	١٣,٧٢٦	» ١٣ ١/٢	٢,٧٠٦	—	» شركة المياه رأس مال
+	١٨٠,٣٣٨	٥٥,٥٤٨	٢٠٠	٢٥٠,٩٣٨	» ٤٣٥ ١/٢	١٢,٠٠٠	—	» » » » » »
+	٤١٥	٤٣,٣٤٢	٢١٤	٤٣,٦٥٨	» ٨ ١/٢	٢,٨٨٧	—	» » » » » »
—	١٣	٤٤,٠٣٣	٥٥٧	٤٤,٠٣١	» ٤٢	١,٠٧٥	—	» » » » » »
+	٢٢,٤٥٠	٤٤٨,٥٥٨	٣٢٢	٦٧٣,٠٥٨	» ٩٥٩	١٨,١٩٤	—	» » » » » »
—	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠,٠٠٠	—	» شركة المحاولات لويل فيلدس
—	—	١١٢	٣٠٤	١١٢	٣٠٤	٢١٥	١٩ ١١	سندات متونة ...
+	٤,٤٣٥,٥٧٠	١٩,٠٨٨,٠٤٠	٤٤٨	٢٣,٥١٣,٦١٠	—	٢٠,٣١٢,٢٨٣	١ ٦	ليرة
						٦٢,٣٠٢,٥٠٠	—	فرق بلجيكي
						١,٢٢٢,٠٠٠	—	دولار
						١٣٦,٢٠٠,٢٨٦	—	فرق فرنس
						١٠٨,٩٠٠	—	جنيه مصري
						٢٢٢,٢٢٢	—	معد

باب ١٦ - مصروفات ملربية وإيرادات الامتحانات

جنيه

في كلا المشروعين ٥٤٥,٠٠٠

وكانت في العام الماضي ٥٦٤,٠٠٠

فالتقص ١٩,٠٠٠

ويتكون هذا الباب من بتدين وهما :

نقص	ميزانية ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع الميزانية ١٩٣٦-١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه
٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠
١٥,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	٥٩,٠٠٠
١٩,٠٠٠	٥٦٤,٠٠٠	٥٤٥,٠٠٠
		الاجملى .
		١- مصروفات ملربية .
		٢- إيرادات الامتحانات

وحقيقة التقص في هذا الباب هو ٤٦,٠٠٠ ج.م. وقد نشأ من ضم بعض المدارس العليا إلى الجامعة المصرية إلا أنه قد قابل هذا الجبريلاد قدره ٢٧,٠٠٠ ج.م. جاء من ضم مدارس الأوقاف الملكية إلى وزارة المعارف العمومية فكان صافي التقص هو ١٩,٠٠٠ ج.م. كما هتم .

باب ١٧ - رسوم السيارات

جنيه

كانت في العام الماضي ٣٥٤,٠٠٠

وفي كلا المشروعين ٣٦٠,٠٠٠

فالتقص ٩٤,٠٠٠

وسببه تخفيض الضريبة على بعض أنواع السيارات ولكن الزيادة الناتجة من رسم الإنتاج على البترين تعرض هذا التقص لزيادة رسوم الإنتاج جنيه ٤٠٠,٠٠٠ ملي على كل طن منه من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ فارتفع الرسم من ٨ جنيهات و ١٠٠ ملي إلى ٩ جنيهات و ٥٠٠ ملي .

باب ١٨ - إيرادات ورسوم متنوعة

جنيه

التقدير في كلا المشروعين ١,٨٣٣,٠٠٠

وكان في السنة الماضية ١,٥٠٦,٠٠٠

٤١٦,٠٠٠

ومن هذه الزيادة البالغة ٤١٦,٠٠٠ ج.م. مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.م. نشأ عن حصة الحكومة من أرباح شركة قناة السويس و ٨٠٠,٠٠٠ ج.م. عن حصتها من شركة مصر للنقل والنسج وبقية الزيادة ناشئة من إيرادات طلبات الجنية والجزيرة (٤٠٠٠ ج.م.) ومطلة الطلبات (٥٥٠٠ ج.م.) والمناسم والماجر (٢١٥٠٠ ج.م.) ورسوم الفحص على وزارة الأوقاف وبلدية الاسكندرية وغيرها لمصاريف التعليم ١١٧,٢٠٠ ج.م. ومن إيرادات معمل تكرير البترول ١٠٢,٠٠٠ ج.م. بسبب وفرة إنتاجه، ورسوم حجر على المواشى ١٤٠٠٠ ج.م. المنتظر تخصيصها على إثر ضم قسم الطب البيطرى الناتج لمجلس الصحة البحرية والكوريتيات الى وزارة الزراعة مقابل إدراج مصروفات هذا القسم في ميزانية الوزارة المذكورة .

أما حصة الحكومة من أرباح شركة قناة السويس المدرج لها ٢٠٠,٠٠٠ ج.م. فبناء على الاتفاق الأخير الذى عقد مع الشركة وسيعرض عقد الاتفاق على البرلمان كما صرح بذلك وزير المالية في مجلس الشيوخ بجلسته أول يولييه سنة ١٩٣٦

وأما نصيب الحكومة من أرباح الشركات المنومة فظاهر من البيان الآتى :

سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	جنيه	جنيه
٩٠٠	٧٥٠	شركة مصر الجديدة (ترام) .	
٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	» » » » (أراضي) .	
٢٢,٥٠٠	٢٣,٠٠٠	» » » » (إدارة المالية) .	
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	» » » » (إدارة الاشغال) .	
٣٦,٠٠٠	٢٤,٥٠٠	» » » » (الأسواق) .	
٢,٣٠٠	٢,٦٠٠	» » » » (الإدارة والتلج بالاممالية) .	
١,٠٣٠	١,٣٥٠	» » » » (الإيداع العمومية) .	
٢٠	١٤٠	» » » » (الخازن المصرية تحت نظام الإيداع) .	
١٤,٧٠٠	١٤,٤٠٠	» » » » (السيارات العمومية) .	
١,٢٥٠	١,٣٠٠	» » » » (ليون (تيار التناير) .	

ملحق صفحة ٢٣٩

بيان عن الإيرادات والمصروفات في العشر السنوات
المتتالية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥

السنوات	الإيرادات				المصروفات			
	تقدير الميزانية	المحصل	الزيادة	تقدير الميزانية	الاعتبارات الإضافية	الجملة	المنصرف	الوفر
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩٢٦-١٩٢٥	٣٥,٨٣٢,١٤٠	٣٩,٥٨٢,٥٢٥	٣,٧٥٠,٣٨٥	٣٦,٢٨٨,٢٦٦	٢,١٦١,٨٨٢	٣٨,٤٥٠,١٤٨	٣٤,٢٠٤,٩٧	٤,٢٤٥,١٧١
١٩٢٧-١٩٢٦ ^(٥)	٤٠,٢٤٦,٨٦٠	٤٠,٨٦٥,٩٨٧	٦١٩,١٢٧	٣٩,٣٦٠,٠٠٠	٤,٢٤٨,٠٠٩	٤٣,٦٠٨,٠٠٩	٣٨,٩٧٣,٣٤٠	٤,٨٢٤,٦٦٩
١٩٢٨-١٩٢٧	٣٦,٢٧٦,٥٥٠	٣٨,٥٦٦,٨٠٥	٢,٢٩٠,٢٥٥	٣٨,٩١٩,٠٠٠	٤٣٥,٥٦١	٣٩,٣٥٤,٥٦١	٣٥,٣٨٩,٠٣٦	٣,٩٦٥,٥٢٥
١٩٢٩-١٩٢٨	٣٧,٥٣٢,٠٠٠	٤٠,١١٦,١٨٩	٢,٥٨٤,٧٨٩	٤٠,١٧٠,٠٥٢	٢,١٠١,٨٤٠	٤٢,٢٧١,٨٩٢	٣٧,٢٢٩,٥٥٩	٥,٠٤٢,٣٣٣
١٩٣٠-١٩٢٩	٣٨,٩٥٠,٠٠٠	٤١,٨٨٦,٤٢٨	٢,٩٣٦,٤٢٨	٤٧,٤١٠,٠٠٠	١,٣٤٦,٠١٩	٤٨,٧٥٦,٠١٩	٤١,١٢٨,٤١٣	٧,٦٢٧,٦٠٦
١٩٣١-١٩٣٠	٤٧,٤٧٧,٠٠٠	٣٨,٥٨٤,٤٠٦	١,٠٧٤,٠٠٦	٤٤,٩١٥,٠٠٠	١,٩٤٧,٢٨٨	٤٦,٨٦٢,٢٨٨	٤١,٢٢٢,٥٨٠	٥,٦٣٩,٧٠٨
١٩٣٢-١٩٣١	٣٩,٣١٦,٠٠٠	٣٧,٧٧٠,٦١٦	١,٥٤٥,٣٨٤	٣٨,٨٨٤,٠٠٠	١,٨٠٦,١٨٢	٤٠,٦٩٠,١٨٢	٣٦,٩٩١,٨٥٨	٣,٦٩٨,٣٢٤
١٩٣٣-١٩٣٢	٣٧,٤٩٢,٥٢٠	٣٧,١٣٩,٨٨١	٣٥٢,٦٣٩	٣٧,٣٠٩,٦٣٩	١,٨٤٠,٠٨٢	٣٩,١٥٠,٤٤١	٣٥,٩٤٦,٨٥٦	٣,٢٠٣,٥٨٥
١٩٣٤-١٩٣٣	٣٢,٠٧٥,٠٠٠	٣٢,٦٣٠,٢٢٣	٥٥٥,٢٢٣	٣١,٩٧٩,٠٠٠	٥٦١,٠٢٧	٣٢,٥٤٠,٠٢٧	٣٠,٥٤٨,٧١١	١,٩٩١,٣١٦
١٩٣٥-١٩٣٤	٣١,٦٦١,٥٠٠	٣٣,٧١٥,٩٠٧	٢,٠٥٤,٤٠٧	٣١,٦٣٢,٤٣١	١,٥٨٩,٤٨٤	٣٣,٢٢١,٩١٥	٣١,٦٠٠,٢٥٢	١,٦٢١,٦٦٣

(٥) أرقام هذه السنة هي عن ١٣ شهرا .

وفيا على إحصاء من اعتيادات الباب الأول :

مرتبات	عدد	نوع الوظيفة
٧,٥٩٩,٢٩٧	٣١,٦٩٤	الوظائف الفائقة
٥٨٥,٤٥٣	٣,٩٩٩	المؤقتة
٤,٩٢٤,٤٤٥	١٦٢,٣٧٥	الخفصة السارية
٨١,٩٥٣	—	عمال باليومية
٣٢٢,٧٠١	—	المرتبات
٦١,٥٣٤	—	اعتيادات خصوصية
١٣,٥٧٥,٣٨٣	...	الجملة

إن مشكلة الموظفين مشكلة قديمة مزمنة . لم تعرض الميزانية على البرلمان في ستة من السنين إلا كانت هذه المسألة موضوع بحث و مناقشات تفسر عن رغبات واقتراحات لمداواة الحالة ، ولكن الحالة لا تزال على ما هي . وما نحن اليوم نطرحها أيضا للبحث لعنا نوفق لحل الحاسم . ولا بد لتفهم الحالة والإنصاف في الحكم من أن نسردها للموظفين وما عليهم :

لا مشاحة أن ازدياد عدد السكان وانتشار العمران واتساع نطاق الأعمال لما يقضى بزيادة موظفي الدولة ومستغديها . فإن سكان القاهرة مثلا في سنة ١٩٢٥ كانوا ٧٩٠,٩٣٩ نسمة وكان عدد رجال البوليس المكلفين بصيانة النظام وحراسة الأمن بينهم ١٣٧ ضابطا و ٢٨٥٥ من درجات أخرى . وفي سنة ١٩٣٥ أصبح سكان العاصمة ١,٤١٤,٦٨٢ أي أنهم زادوا بنسبة ٧٩ ٪ . فلا يستغرب أن يزداد رجال البوليس إلى ٤٦٠٢ أي بزيادة ٣٧ ٪ .

ثم إننا نسير على سياسة تعمم المدارس والمستشفيات ، ولا ينبغي أنه يقرب على إنشاء كل مدرسة لإعداد وظائف جديدة لمدرسين ، وعلى إنشاء كل مستشفى لإعداد وظائف جديدة لأطباء وممرضين . ويقال مثل ذلك من إنشاء كل محكمة وكل مكتب يريد ومكتب تفراف إلى غير ذلك من الأعمال التي يقتضيها انتشار العمران وتقدم البلاد . وهذه الزيادة طبيعية ، لا اعتراض عليها .

يضاف إلى ذلك أن جميع هذه المنشآت عتدا حكومية ، وموظفوها من موظفي الدولة في حين أن الكثير منها في بلدان أخرى يمد من مصالح الأهلية أو الإقليمية التي لا تحتل مباشرة في ميزانية الدولة . فلو كانت

المصروفات

نظرة عامة

فتلت المصروفات في مشروع الميزانية مثل الإيرادات يبلغ ١٤٧,٥٠٠ ج. م. وهي موزعة على أبواب الميزانية على الوجه الآتي :

الزيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
٢٠٦,٢٨٣	١٢,٧٩٠,٧٥٩	١٢,٩٩٧,٢٤٢
٥٥٤,٠٤١	٧,٨٨٠,٩٤٦	٨,٤٣٤,٦٧٧
١,٤٥٥,٨٦٠	٤,٧٩٠,٠٨٤	٦,٣٤٥,٩٤٤
٨٥,١١٦	٧,٣٨٤,٥١١	٧,٤٦٩,٣٣٧
١,٥٠٠,١٥٠	٣,٢٤٦,٠٠٠	٣٥,١٤٧,٥٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن الزيادة في تقدير مشروع الميزانية الحالية تبلغ ١,٥٠٠ ج. م. بالنسبة إلى الربوط في ميزانية السنة المتقضية وتفصيل هذه الزيادة مبين في الملاحظات العامة الآتية التي تتناول هذه الأبواب الأربعة .

باب ١ - مالهيات وأجر ومرتبات

لا شك في أن أول ما يلتفت النظر عند تصفح مختلف أبواب المصروفات في الميزانية الباب الأول الخاص بالمالهيات والأجر والمرتبات . فإن مجموع الاعتيادات المدروسة له يقرب كثيرا من ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات (١٢,٩٩٧,٢٤٢ ج. م.) وإذا أضيف إلى هذا المبلغ اعتيادات مصاريف الانتقال وبدل السفر، والمرتبات، والمصاريف العمومية وجدنا أن الموظفين يستفيدون من مالهيات نصف ميزانية الدولة (٤٥ ٪) وهذه نسبة متطرفة الزيادة عما نلاحظ . ولأرب في أن هذه الحالة تسترعى النظر وهي جذيرة بالبحث الجدي لما يقترب عليها من نتائج مالية واقتصادية واجتماعية .

أقل بكثير من ذلك . فلو أن كل من يتناول راتباً في الحكومة يقوم بعمل مساو له ، لأمكن تخفيض عدد الموظفين بنسبة محسومة .

هذه إحدى الطرق في تخفيض ميزانية الموظفين .

وهناك عدة أخرى هي تعقيد العمل وتطويل الإجراءات ، وتذكر على سبيل المثال كتاباً أرسلته إحدى الوزارات إلى وزارة أخرى يطلب مشور من مشورتها ، وهو كتاب بطبيعة مضمونه لا يتجاوز ، ولم يكن يمكن أن يتجاوز ، ثلاثة أسطر . ذكر غمرة المنشور وموضوعه حتى مع التحية وتهديم وانحر الاحترام في الختام . فهذا الكتاب كان يحمل تأشيرته موظفين ولا يعرف هل كتاب الرد لإرسال المنشور قد احتاج لثل هذا العدد من التأشيرات . ولا ينبغي أن مرور الكتاب على كل موظف من هؤلاء الموظفين يضع تأشيرته عليه يستغرق يوماً أو يومين . فما توكك بالمسائل التي تحتاج إلى بحث ودرس ووضع مذكرة . والأمثلة على ذلك كثيرة تكاد تجدّها في كل ملف من ملفات الحكومة تصفح محتوياته .

وهناك عدة ثالثة ترجع إلى انقلاب النظم والوائح المعمول بها في المصالح فقد دخل عليها كلها اتباعاً حسب مقتضيات الزمان وتطور الأحوال بتعديلات وتعديلات قلّتها رأساً على عقب . ولم توفّق الحكومة إلى الآن على الرغم من تأليف اللجان التوفائية ، لوضع لائحة شاملة للموظفين تشمل على قواعد التوظيف والترقيات والعلاوات . بل إن جميع هذه القواعد متشعبة ومتشعبة في قرارات مجلس الوزراء أو مستشارات وزارة المالية أو أوامر إدارية خاصة مما يضع في الموظفين المتخصصين أنفسهم . وأول نتائج هذا التبدل أنه كثيراً ما نحل مسائلان متماثلتان حلاً مغفلاً : ينصف صاحب الواحدة ويغيب صاحب الأخرى فترد روح النصف السائلة الآلاف بين الموظفين وتكثر الشكاوى وتزداد كلمات المحسوبة والانضهاد وما شاكل ذلك .

لا نعتقد أننا أسهبنا في وصف الحالة أو صورناها بألوان قاتمة . فالأمر جدير بأن يكون في الحل الأول من غاية البرلمان وحماية الحكومة لأنه جد خطير من جهة الميزانية وبالمالية الدولة ، ومن جهة العدل والإنصاف وحسن تسير الأعمال . وترك الحالة تسير في مجراها الجارية فيه الآن قد يفضي بنا وشيكاً إلى أزمة مالية وإلى ارتباك في أعمال الحكومة . وحلّج المأله يحتاج إلى شيء من الحزم والشدة .

وبلغة المالية نقترح لذلك وسيلتين عاجلتين :

الوسيلة الأولى — تأليف لجنة يضرب لها موعد ستة أشهر لوضع "لائحة التوظيف والموظفين" على أن تحصر فيها قواعد دخول الخدمة من حيث الشهادات والمؤهلات العلمية والشروط التقافية لدخول امتحان مسابقة

المستشفيات عندنا في إدارة الجمعيات الخيرية ، والمدارس الإلزامية في إدارة مجالس المديرات ، على أن تصرف الحكومة لهذه ولتلك امانة سنوية تقط لنقص عدد الوظائف في الميزانية قصاصاً محسوماً . وكذلك تنقص الاعتادات الرطوبة لما يقابل زيادة هذه الاعتادات في بنود الإعانات وغيرها فتكون النتيجة أن نسبة مايات الموظفين إلى مجموع الميزانية تقلّ نزولاً كبيراً .

أما عن قيمة مايات والأجور فحسب الرطوبة للوظائف فلا بد من أن تتكافأ وحالة البلاد أو ما يسمونه حالة السوق . فإذا شاعت الحكومة مثلاً أن مدير قلم القضاة في إحدى مصالحها قانون كلفه فلا بد لها من أن تتقنه ، ما قد يكسبه المصالح الفتناء في الأعمال الحرة ، وكذلك الطبيب الذي يدير مستشفى كبيراً . وإلا ما استطاعت أن تحصل إلا على المصالح الساذج والطبيب العادي . وهكذا قلّ عن سائر الوظائف الفنية أو الإدارية .

وقد حصل في فرنسا على إثر تخفيض مايات الموظفين أن انصرف الشبان الأكفاء عن وظائف الحكومة إلى المصالح الأهلية لأن رئيس قسم في أحد المصالح كان أكبر مرتباً من رئيس قلم في المصالح الحكومية . وعقد امتحان مسابقة لثلاثين وظيفة محرّر تقدم عدد كبير ، ولكن لم يصلح منهم أحد ، لأن الأكفاء لم يتقدموا لتقلّ الراتب فاضطر المسيو بروتكاره ، يوم كان رئيساً للوزارة ، أن يعود إلى رغب مستوى التدريس .

وإذا قابلنا مايات الحكومة وأجورها بالمسايات والأجور في الأعمال الحرة وجدنا أن الحالة في الغالب متكافئة . فمدرس الحسابات في إحدى الوزارات لا يزيد راتبه على راتب رئيس الحسابات في أحد البنوك أو إحدى الشركات الكبرى . والعامل في مصلحة التنظيم مثلاً لا يتناول أجر أكثر من أجرة العامل الذي يعمل عند أحد المقاولين بوجه الإجمال .

هذا ما يقابل في مصلحة الموظفين ونعتقد أننا في هذا البيان قد أنصفناهم وأوردنا جميع الحجج التي تنهض لمصلحتهم . غير أن كل ذلك لا يسوغ استغناء ما يناهز نصف الميزانية في ماياتهم ومرتباتهم ، والزائدة كما قلنا مطردة . وقد تصبح في القريب من السنين خطراً على المالية العامة .

وأول ما يؤخذ على الموظفين قلة الإنتاج . فإن متوسط ساعات العمل للموظف لا تزيد عادة على أربع ساعات (من التاسعة صباحاً إلى الأولى بعد الظهر) وهذا في مدة تقلّ عن تسعة أشهر من اثني عشر شهراً ، إذا أسقطنا أيام الجمعة وأيام العطلة الرسمية مع شهر إجازة . وإذا كان قد قدّمنا أن راتب رئيس الحسابات في إحدى الوزارات يكاد يتساوى وراتب رئيس الحسابات في أحد البنوك ، وجب أن نقول هنا إن هذا مدير عمله بمعدل من المال

المقرر قد بلغ الورق في الباب الأول (المهاجرات والأجور والمرتبات) ١٦٩,٤١٨ جنيًا .

ولا يفوت المبحث قبل ختام الكلام في هذا الباب أن ترغب إلى المجلس في توجيه نظر الحكومة إلى العمل على تطبيق أحكام المادة الثالثة من الدستور فيما يتعلق بإسناد الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية إلى المصريين على أن لا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون .

.*.

نعود الآن إلى المربوط لهذا الباب الأول في مشروع الميزانية لهذه السنة فنجد أنه يبلغ كما ورد في الجدول المتقدم ١٢,٩٩٧,٢٤٢ ج.م أي زيادة ٢٠٦,٩٨٣ ج.م على المربوط في السنة المالية الماضية . وهذه الزيادة ناشئة عن :

١١٠,٠٠٠ ج.م لعلوات الموظفين التي أصبحت فعلة من أول السنة المالية الحاضرة وقد اعتبرتها الوزارة من الحقوق المكتسبة .

٦٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة المعارف لمشروع إصلاح التعليم الثانوي الذي أقره مجلس الوزراء في خلال السنة .

٢٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية المعارف أيضا بسبب نقل الوظائف الخاصة بمشروعات نشر التعليم إلى هذا الباب وكانت في الميزانية السابقة مدرجة في الباب الثالث .

٨٠٠٠ ج.م في مصلحة خفر السواحل لتزويده بخفارة في بحيرة المنزلة وحراسة المنطقة الواقعة شرق حمامات بورفؤاد .

١٤,٥٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الخارجية للرباطات في الميقات الثقيلة التي تم انشاؤها في خلال السنة وكان هناك اعتماد آخر قدره ١١,٧٨٠ ج.م لإنشاء ميقات أخرى في سنة ١٩٣٩ حذفت الوزارة .

٤٧,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الزراعة لتسوية حالة المستعمرين الذين كانوا معينين على امتدادات البايين الثاني والثالث .

وهناك زيادات أخرى نشأت عن اعتماد وظائف جديدة اقتضاها التوسع الطبيعي في التعليم والصحة والزراعة .

وقابل هذه الزيادات التي أوردناها تخفيض في فروع أخرى من هذا الباب منها حذفت امتدادات كانت مخصصة لتحسين درجات بعض الوظائف وحذف ٢٩٩ وظيفة جديدة كانت مطلوبة لزيادة قوة الخفر ولم يتبق من حاجة إليها بعد إنشاء ضربة الخفر وغير ذلك من التخفيضات التي جعلت صافي الزيادة في هذا الباب كما قلنا ٢٠٦,٩٨٣ ج.م .

يقدر في مواعيد مقترنة كل سنة لاختيار الأكفاء من المرشحين لشغل المناصب الفنية والإدارية فذلك أدى لاختيار المستحقين وأكمل (تم) مستوى الكفاءة بين الموظفين . ثم تتناول هذه اللائحة درجات الموظفين ، وشروط الحصول على علاوة مالية في كل درجة من متوسط المربوط مثلا ، وشروط الترقى من درجة إلى أعلى منها إلى غير ذلك مما يتعلق بشؤون الموظفين عامة .

ولابد من تحديد موعد لإنجاز هذا العمل — كأن يكون ستة أشهر كما قلنا — لأن هناك لجنة تعمل لهذا الغرض وقد مر عليها نحو عشر سنوات ، تدير الأعضاء في خلالها صرفات كثيرة والعمل لم ينجز .

ولابد كذلك من إصدار هذه اللائحة قانون يقره البرلمان حتى لا يكون في كل مناسبة عرضة للتعديل والتأويل والاستثناء .

ولا ينبغي ما في هذه اللائحة متى أصبحت دستوراً للموظفين من تخفيض الأعمال عن الوزارات وعن اللجنة المالية بوزارة المالية وعن مجلس الوزراء الذي يشتمل جدول أعماله في كل جلسة على عشرات من المسائل الخاصة بالموظفين كان يمكن حلها في المصالح نفسها لو أن هناك أحكاماً مقترنة معمولاً بها .

والوسيلة الثانية — تأليف لجنة أخرى لدروس طرق العمل في الوزارات والمصالح رغبة في تبسيطها واختصار الإجراءات المتبعة فيها وتحديد عدد الموظفين والمستخدمين لإنجازها على أن تكون على غير شكل لجنة الموظفين العليا التي ظلت تعمل سنوات طويلة وجاءت نتيجة عملها في الغالب عكسية لأسباب لا مجال لذكرها ، فأفسر عملها عن اقتراح زيادة عدد الموظفين في مصالح كثيرة أودع درجات فريق من الموظفين .

وأيضا لو ضم إلى هذه اللجنة بعض أعضاء البرلمان ممن لم يتأثروا بالأماليب القديمة المألوفة (الروتين) . وهذه اللجنة أيضا ينبغي ضرب أجل لإنجاز مهمتها .

ورجو لجنة المالية أن يكون من وراء التحويل على هامش الوسيطين حل لمشكلة الموظفين من حيث إقصاء عديم ، ومن ثم إقصاء الاعتماد المربوط لهم ، ومن حيث القضاء على الشكوى وروح التذمر . واصل في ذلك أيضا علاجاً لمسألة مصار الموظفين والموظفين المنسبين .

ولا شك في أن تعديل اللوائح على ضوء الاحتياج الحقيقي يعود بوفر لا يستهان به . وهذه لائحة بدل السفر ومصاريق الانتقال التي أعدت وزارة المالية بمشأ عند العمل على موازنة الميزانية قد حاد تعديلها بإقتصاد مبلغ يزيد على ٥٥ ألفاً من الجنيئات . ومثل ذلك يقال في طريقة تقدير المرتبات الإضافية والمكافآت .

ونتظر مثل هذه النتيجة بأكثر منها من وراء بحث الأعمال وما تحتاج إليه من عمال إذا كان رائد هذا البحث المصلحة العامة . وأبلغ مثال على ذلك ما تم لوزير المالية اقتصاده في الديوان الملكي بمصونة مجلس الوصاية

الاستبدال ولا يقترب على إرجائها أى ضرر . ولقد خفضت الاعتمادات المطلوبة لبعض المشروعات الجديدة وهذا لما يخطر بباله من القسم السابق من السنة لأن التأخير في إقرار الميزانية يضيق الوقت على المصالح لتنفيذ المشروعات .

ونحن نعتقد أن جزءا كبيرا من الاعتماد المملوج في الميزانية لن يتم صرفه بسبب ضيق الوقت الباقي .

وفيما على الملخص للاعتمادات التي كانت مخصصة في البرنامج للاعمال الجديدة في سنة ١٩٣٦ مع مقارنتها بالاعتمادات التي أدرجت فعلا في مشروع الميزانية ، والاعتمادات المدرجة لها في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦

ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	سنة ١٩٣٦-١٩٣٧		ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦
	البرنامج	مشروع الميزانية	
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
مشروعات أخرى	٤,٥٦٩,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٥٠,٠٠٠
» البناء	٨٨٩,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٤٧٤,٠٠٠
» المرافق القروية	—	٥١٠,٠٠٠	—
» الطرق	٢٧١,٠٠٠	٢٦٨,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
» المخابر	٢٤٨,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
» التنظيم	٢٠٨,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
أعمال الموانئ والمناشر	١٠٣,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	٨٧,٠٠٠
إصلاح الأراضي البور	١٣٥,٠٠٠	٢٤٩,٠٠٠	٨٤,٠٠٠
سائر المشروعات	١,٣٥٣,٠٠٠	١,٠٧٠,٠٠٠	٨١٥,٠٠٠
المجملة	٧,٧٧٦,٠٠٠	٦,٣٤٦,٠٠٠	٤,٧٩٠,٠٠٠

٤ - الأبواب الأخرى

تبلغ الاعتمادات المدرجة للأبواب الأخرى في مشروع الميزانية ٧,٧٧٦,٠٠٠ م. زيادة ١١٦,٨٥٠ عن المربوط في السنة الماضية وذلك نشأ عن الأخص عن زيادة مخصصات البرلمان لزيادة عدد أعضائه ومقدار المكافأة البرلمانية وبسبب إعادة قوة بوليس إلى ميزانيته .



هذه ملاحظات إجمالية عن المصروفات وستناول اللجنة هذه المصروفات بإياها في كل قسم وكل فرع من أقسام الميزانية ونفروها ليبنى المجلس رأيها فيها .

السكبر البرلماني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد عبد الشاوي

باب ٢ - المصروفات العمومية

يبلغ مجموع اعتمادات هذا الباب ٨,٤٣٤,٦٨٧ ج. م. زيادة ٥٥٤,٠٤١ ج. م. بالنسبة إلى المربوط في ميزانية السنة المالية الماضية . وتضمين معظم هذه الزيادة كما يلي :

بجنيه
٨٠٠٠ القروضيات والقضليات الجديدة التي أنشئت فعلا في خلال سنة ١٩٣٥
٧٣,٣٠٠ في الاعتمادات المخصصة لإدارة معمل تكرير البترول بالسويس لتشغيل المعمل بكامل كفاءته .
٨٠٠٠ لصيانة وترميم مباني الحكومة .
١٧,٦٠٠ لزيادة اعتمادات أعمال التدخين .
٤٤,٠٠٠ لإبدال خمس طائرات حربية من طراز طائرات (موث) بطائرات من طراز أحدث تم التعاقد على شرائها خلال السنة الماضية .
٢٥,٧١٢ لاستبدال بنادق الجيش المصري بأخرى جديدة .
٥٧,٠٠٠ في مخصصات الجمارك الأزهر .
٢٥,٠٠٠ الاعتماد المخصص لاشتراك الحكومة في معرض باريس .
٣,٠٠٠ إغاثة لجنة الألعاب الأولمبية المصرية .
١٥,٠٠٠ للإغاثة التي تقدمت للفرقة القومية للتمثيل .
٤٠,٠٠٠ لإعطاء الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المواساة الإسلامية .
٢,٠٠٠ زيادة في إغاثة شركة الملاحة بالإسكندرية .
٧٦,٠٠٠ لإغاثة شركتي مصر للإعانة وللطيران .

وفي هذا الباب مجال للتخفيض في معظم فروع وقد دلت الوزارة على ذلك بتفويضها ٥٧,٣٠٠ جنيه في بدل السفر مجرد تبديله لللائحة التي تحد نسبة هذا البدل . ولجنة المالية واثقة من أن الحكومة ستحقق اقتصادا يذكر في المصروفات العمومية متى أعادت النظر في اللوائح المعمول بها الآن والتي وضع معظمها في سني الرخاء .

كما أن اللجنة تشارك لجنة المالية بمجلس النواب في نقد نظر الحكومة إلى التوسع في إغاثة الشركات والمؤسسات الوطنية التي تنهض بالصناعات المصرية الجديدة .

باب ٣ - الأعمال الجبلية

وضع مشروع ميزانية هذا الباب قبل تبديله على أساس تنفيذ برنامج الخمس السنوات الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ مع مراعاة العوامل التي استجبت منذ هذا التاريخ فكان المذرج في الميزانية ٧,١٥٧,٥٣٥ ج. م. أما المشروع بعد تبديله فقد روعي فيه عدم المساس بالأعمال التي تمت حيوية للبلاد فاقصر الأمر على إرجاء الأعمال التي لم يكن لها صفة

فرع ٣ - ديوان جلالة الملك :

أُدج لهذا الفرع في المشروع المثل ٢٣٤,٧٤٦ جنيا وكان في ميزانية السنة الماضية ٣٥٢,٦٨٢ جنيا أى بتخفيض قدره ١١٧,٩٣٦ جنيا وقد شمل هذا التخفيض الأبواب الثلاثة على الوجه الآتى :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

قدر لهذا الباب ١٢٠,٨٧٢ جنيا بتخفيض ٢١,٧٧٥ جنيا عن العام الماضى وسبب هذا التخفيض إلغاء بعض الوظائف وتخفيض البعض الآخر. وفيما على أهم الوظائف التى ألغيت :

الربوط
جنبة
الوظيفة

١٧٠٠ حذف وظيفة وكيل الديوان الملكى .

٩١٢ » » الأيمن الثالث (وهى من الدرجة الثانية) .

٩١٢ » » بائمين السرايات (وهى من الدرجة الثانية) .

٧٨٠ » » قائم مقام بحرية جلالة الملك .

٥٨٨ » » مساعد سكرير للتشريعات (من الدرجة الرابعة) .

٥٨٨ » » مترجم درجة رابعة .

٥٨٨ » » مهندس درجة رابعة في بحرية جلالة .

٥٤٠ » » بكاشى بحرية جلالة .

٤٢٠ » » صاغ » »

٤٢٠ » » صاغ موسيقى السوارى .

٣٧٥ » » سكرير ثانى الديوان من الدرجة الخامسة .

٢٨٨ » » نظرايلى لاسلكى من الدرجة السادسة .

٢٨٨ » » كهربائى من الدرجة السادسة .

٢٦٤ » » أمين المخازن يوزباشى .

قسم ١ - تخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

قدرت اعتادات هذا القسم في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٤٢٥,٧٣٣ جنيا موزعة على أربعة أفرع كاليان الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية	سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية	فرع ١ - تخصصات جلالة الملك .
جنبة	جنبة	جنبة	جنبة	
٥٠,٠٠٠	-	١٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	فرع ١ - تخصصات جلالة الملك .
٢١,٥١٢	-	١١١,٥١٢	٩٠,٠٠٠	فرع ٢ - مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى .
١١٧,٩٣٦	-	٣٥٢,٦٨٢	٢٣٤,٧٤٦	فرع ٣ - ديوان جلالة الملك .
٨١	-	١,٠٦٨	٩٨٧	» ٤ - معية حضرة صاحبة العظمة السلطانية ملك .
١٨٩,٥٢٩	-	٦١٥,٢٦٢	٤٢٥,٧٣٣	التخفيض .
١٨٩,٥٢٩				

ويتضح من هذا البيان أن اعتادات هذا القسم قد خففت بمقدار ١٨٩,٥٢٩ جنيا عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية كما أنها تقل عن التقديرات الأصلية لمشروع الميزانية بمقدار ٢١٤,٦٣١ جنيا إذ كانت مقدرة في أصل المشروع بمبلغ ٦٤٠,٣٦٤ جنيا .

ويخلض من المبلغ المنخفض السالف ذكره اعتادات قسم مبانى السرايات الملكية وقدرها ٥٠,٨٠٩ جنيا التى تقلت إلى ميزانية مصلحة المبانى بوزارة الأشغال لتولى القيام بشؤونها ومثل هذا التقل لا يعد تخفيضا فيتعين استبداده ويكون التخفيض الفعلى ١٣٨,٢٢٣ جنيا .

فرع ١ - تخصصات جلالة الملك .

فرع ٢ - مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى :

اعتادات هذين الفرعين تحرت بقانون أقره البرلمان (رقم ٥ لسنة ١٩٣٦) وكانت مجموعها ١٩٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٦١,٥١٢ جنيا أى بتخفيض قدره ٧١,٥١٢ جنيا .

باب ۲ - مصاريف عمومية

فقرت بمبلغ ١١٣,١٧٤ ج.م تقضي ٣٤١,٠٤٠ ج.م عن العام الماضي. ويدخل في هذا التخفيض مبلغ ٣٨٤,٠٠٠ ج.م قل من هذا الباب إلى ميزانية مصلحة المباني بوزارة الأشغال ضمن اعتمادات قسم مباني السرايات الملكية الذي قل إلى وزارة الأشغال كما تقدم والباقي مغطى في مصاريف الاستقلال وبقل السفر في من الكاوي والمبوسات .

باب ۳۔ اعمال جدیدہ

وقدرها ٧٠٠ ج.م مقابل ٥٦,٥٢٠ ج.م وقد نشأ التخفيض وقدره ٥٥,٨٢٠ ج.م من حذف اعتبارات أعمال بناء في السرايات وحذف الاعتماد المخصص للقروضات .

فرع ٤ - معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك

أدرج لهذا الفرع ٩٨٧ ج.م مقابل ١٠٦٨ ج.م في السنة الماضية أي بتخفيض ٨١ ج.م وقد وزعت اعتماداته على ما بين :

باب ۱ - ماہیات وأجر ومرتبات

وقترله ۷۶۸ جنبها كما كان في العام الماضي .

باب ۴ - مصاريف عمومية

وقدر له ٢١٩ جنيا مقابل ٣٠٠ جنيه بتخفيض ٨١ جنيا في فئات بدل السفر .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الفوعين
الثالث والرابع كما أفهما مجلس الثواب .

فرع ٣ - ديوان جلالة الملك :

باب ۱ - ماهیات وأجر ومرتبات ۱۲۰، ۸۷۳

باب ۲ - معارف عمومی ۱۱۳، ۱۷۴

باب ۳ - أعمال جديدة ۷۰۰

فرع ٤ - معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك :

باب ۱ - ماهیات وأجر ومرتبات ۷۶۸

باب ۲ - مصارف عمومی ... ۲۱۹

رئيس اللجنة (بالتايه)

السكينة البرلمانية

محمد محمد الشاوي

أعطون الجمل

المربوط	الرجفة
---------	--------

١٨٦ حذف وظيفة مساعد كهربائي من الدرجة السابعة .

» » صیل » » ۱۸۶

١٦٨ » » يوزباشى بالبحرية .

٦٤٨ » ١٠٠ وظيفة لأتغار بالحرس الولاية .

١,٢٥٢ الفاء وظائف عديدة لكتبة ومخزنية وبحارة وخدمة خارج
هيئة المال الخ .

وأما الوظائف التي خفضت فأهمها :

مبلغ التخفيض	الوظيفة
--------------	---------

٥٠٠ رئيس الديوان الملكي (خفض مرتبه إلى ٢٠٠٠ جنيه سنويا بدلا من ٢٥٠٠ جنيه).

۵۰۰ کبیر الامناء (خفص مرتبه کذاک الی ۲۰۰۰ جنبه بدلا من ۲۵۰۰ جنبه).

١٠٠ سكرير جلالة الملك (خفص ربط الوظيفة الى درجة مدير عام بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بدلا من ١٦٠٠ جنيه).

٤٩٠ الأمين الأول - خفضت درجته من مربوط ثابت ١٦٠٠ جنيه إلى الدرجة الأولى (ج) .

١٩٨ تخفيض درجة الأمين الثاني من الأولى (ج) إلى الثانية .

١٥٦ لإعادة وظيفة الأمين الزاج إلى الدرجة الرابعة بدلاً من الثالثة مع جعل لقبه الأمين الثالث .

١٩٨ تخفيض درجة مدير الإدارة العربية من الأولى (ج) إلى الثانية.

١٩٨ تخفيض درجة مدير الإدارة الإفرنجية من الأولى (ج) إلى الثانية.

١٦٨ لتخفيض درجة مدير المكتبة من الثانية إلى الثالثة .

٣٤٨ لا استبدال وظيفة حكيمباشي من الدرجة الرابعة بطبيب يوزباشي.

٤٨٧ تخفيض أجور معلمى الموسيقى الياذة .

هذا فضلا عن تحقيقات أخرى في مرتبات ضباط وأتباع وخدمة آخرين.

وقد بلغ مجموع التخفيضات لحلف وتخفيض الوظائف السابقة الذكر مبلغ ١٨ و ١٦٤ جنهما .

وقد وزعت الاعتمادات الخاصة بهذا القسم السادس من الميزانية على عشرة فروع بالشكل الآتي :

	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	زيادة	تخفيض
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - ديوان العموم .	٦٨٤,٧١٢	٧٦٧,٠٧٣	٨٢,٣٦١	—
٢ - الأموال المقررة .	٤٧٤,٦١٦	٥٠٣,٧٢١	٢٩,١٠٥	—
٣ - المساحة والمناجم .	٧٧٠,٠٩٤	٨٢٨,٦٥٠	٥٨,٥٥٦	—
٤ - الإحصاء .	٣٠,١٢٦	٦٢,٩٣٨	٣٢,٨١٢	—
٥ - المطبعة الاميرية .	١٥٨,٣٥٧	١٥٩,٦٣٣	١,٢٧٦	—
٦ - الاملاك الاميرية .	٤٢١,٠٥٢	٦٠٣,١٨٠	١٨١,١٢٨	—
٧ - الجمارك .	٣٥٩,٠٦٧	٣٦٦,٠٠٠	٦,٩٣٣	—
٨ - خضر السواحل ومصايد الأسماك .	٢٩٧,١٠٨	٢٨٧,٠٣٠	—	١٠,٠٧٨
٩ - الكيمياء .	٣٩,٣٨٠	٢٣,٤٤٩	—	١٥,٩٣١
١٠ - أقلام قضايا الحكومة .	١٠٦,٠٨٣	١٠٨,٠٧٥	١,٩٩٢	—
المجملة .	٣,٣٤٠,٤٩٥	٣,٧٠٨,٧٠٤	٣٦٨,٢٠٩	٣٥,٩٠٩
صافي الزيادة .	٣٦٨,٢٠٩			

فروع ١ - ديوان العموم

كانت الاعتمادات المدرجة لهذا الفرع في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية ٦٨٤,٧١٢ جنيه وقد أدرج له في السنة المالية الحالية ٧٦٧,٠٧٣ جنيها موزعا على الوجه الآتي :

	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	زيادة	تخفيض
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - ماهيات وأجروصرتيات .	٣٠١,١٥٠	٣٠٥,٣١٣	٤,١٦٣	—
٢ - مصاريف عمومية .	٤٦٣,٨٤٣	٣٦٩,٧٩٩	٩٧,٠٤٤	—
٣ - أعمال جديدة .	٣٩,٠٨٠	٤٩,٦٠٠	١٠,٥٢٠	—
المجملة .	٧٧٠,٠٧٣	٧٢٤,٧١٢	٤٥,٣٦١	٨٢,٣٦١
صافي الزيادة .				

ويتضح من هذا البيان أن في الباب الثاني (مصاريف عمومية) زيادة قدرها ٩٧,٠٤٤ جنيها يقابلها تخفيض في الباب الأول (ماهيات وأجروصرتيات) قدره ٨٢,٣٦١ جنيها وتفيض آخر قدره ١٠,٥٢٠ جنيها في الباب الثالث (أعمال جديدة) مما يجعل صافي الزيادة ٨٢,٣٦١ جنيها .

وكل باب من هذه لأرباب مقسوم إلى فصلين :

الواحد لـ ديوان العموم والثاني لتلغمة الأقاليم والمحافظات على الوجه الآتي

ويتضح من هذا البيان أن مجموع المصاريق والأجروصرتيات في الاستشارتين يبلغ ١٠٦ و ١٧ جنيها زيادة ١١٠ جنيها تقا معظمها عن رفع درجة الماؤون في الاستشارة القضائية لمساواته بزيته في الاستشارة المالية .

وقدر المصاريق العمومية فيهما ١,٤٣٠ جنيها بتخفيض ٨٠ جنيها عن العام الماضي في فئات بل السفر .

وتوافق اللجنة على اعتمادات هذا القسم وترجو من المجلس الموافقة عليها كما أتوها مجلس النواب في جلسته المتعقدة في ٢٦ أغسطس الحالي كما يلي :

باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات ١٧,١٠٦

٢ - مصاريف عمومية ١,٤٣٠

١٨,٥٣٦

السكبر البرلماني رئيس اللجنة (بالنيابة)

محمد محمد الثاني

أنطون الجليل

قسم ٦ - وزارة المالية

ميزانية سنة ١٩٣٥ ٣,٣٤٠,٤٩٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ (الأصل) ٣,٩٥٧,١٥٥

» » » ١٩٣٦ (المعدل) ٣,٧٠٨,٧٠٤

فالزيادة بالنسبة إلى الميزانية الماضية ٣٦٨,٢٠٩ جنيها وكانت في المشروع قبل أن تناوله وزارة المالية بالتعديل ٦١٦,٦٦٠ جنيها .

وقد أدرج لهذه الوزارة مصروفات أخرى في ميزانيات الوزارات والمصالح الآتية : الداخلية (البريد) . الصحة العمومية . الأشغال العمومية (للبان) . المواصلات (البريد) . المعاشات . وبلغ مجموعها ٤٣,٠٦٣ جنيها خاليل ٤٠١,٥٨٥ جنيها في ميزانية السنة المالية الماضية .

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهمات وأجور مرتبات*	
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	٦٠٦,٠٥١	٦٩٠,٣٧٩	٤٢٤,٩٥٧	٣٣٨,٠٣١	٢٢٦,١٩٧	٢٢٦,١٩٧
جنيه	٧٨,٦٦١	٧٨,٧٩٤	١,٨٨٦	١,٧٦٨	٧٦,٩٥٣	٧٦,٩٥٣
جنيه	٦٨٤,٧١٢	٧٦٩,٠٧٣	٤٢٦,٨٤٣	٣٣٩,٧٩٩	٣٠٣,١٥٠	٣٠٣,١٥٠
جنيه	—	٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
جنيه	٦٨٤,٧١٢	٧٦٩,٠٧٣	٤٢٦,٨٤٣	٣٣٩,٧٩٩	٣٠٣,١٥٠	٣٠٣,١٥٠

١ - ديوان العموم .

٢ - خدمة الأقاليم والمحافظات .

تقريب :

قيمة المنظور عدم صرفه .

الجملة .

الباب الأول - المهامات والأجور والمرتبات

قلنا إن في هذا الباب تخفيضاً قدره ٤,١٦٣ ج. م. وهو ناشئ عن وفر في الوظائف التي حذفت أو خفضت . وقدره ٢,١٦٣ ج. م. من ذلك إعادة كادر إدارة الخزانة العامة كما كان، وذلك بمخف درجتين خاصة و٣ سادة مقابل إنشاء ٥ درجات ثامنة (٨٦٤ ج. م.) وإعادة وظيفتي رئيس حسابات وزارة التجارة والصناعة ووكلاها إلى الدرجتين الخامسة والسابعة بدلاً من الزاوية والخامسة (٣٠٠ ج. م.) ومخف وظيفة درجة سادة لمكتب السكرير المالي بوزارة الأشغال (٢٨٨ ج. م.) .

ويلاحظ في هذا الباب أنه قد أُنشئت وظيفة وكيل وزارة (١٨٠٠ ج. م.) لشؤون الجمارك وخسر السواحل مقابل حذف وظيفة المدير العام بمصلحة

الجمارك ووظيفة وكيل المدير العام بمصلحة خسر السواحل وقد نتج عن ذلك وفر قدره ٦١٢ ج. م. في مجموع احتياجات هذا القسم .

أما باقي التخفيض في الباب الأول من ميزانية ديوان العموم فقدره ٢,٠٠٠ ج. م. حيث قيمة المنظور عدم صرفه فعلاً من ربط المهامات بسبب خلو وظائف وعدم شغلها أو ما ينظر توقيفه في ربط المهامات في هذه تعيين الموظفين الذين يمنعون أقل من متوسط الدرجة .

وترى اللجنة أن يستمر العمل على إلغاء الوظائف الزائدة على الحاجة كلها خلت وظيفة منها في جميع أقسام الميزانية أو تخفيض درجات الوظائف الواجب تخفيضها حتى يتحقق القرض المنشود من تخفيف عبء الميزانية من جراء المهامات كما بسطنا ذلك في الملاحظات العامة على المصروفات .

وقبل الانتقال إلى الباب الثاني من هذا الفرع نورد بعض الإحصاءات الخاصة بالموظفين وهي موضحة في الجدولين الآتيين :

جدول ١ - توزيع المهامات حسب أنواع الوظائف

	ديوان العموم		خدمة الأقاليم		الجملة	
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
جنيه	٢٠٣,١١٦	٢٠١,١٣٤	٥٤,٥٠٧	٥٤,٤٦٥	٢٥٧,٦٢٣	٢٥٥,٥٩٩
(أ) الدرجات الدائمة .	١,٤٣٢	١,٤٣٢	—	—	١,٤٣٢	١,٤٣٢
(ب) « المؤقتة » .	١٠,٢٤٨	١٠,٢٠٦	٢٢,٤٤٠	٢٢,٤٢٢	٣٢,٦٨٨	٣٢,٦٢٨
(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة البكال .	١,٤٤٢	١,٣٨٢	—	—	١,٤٤٢	١,٣٨٢
(د) عمال باليومية .	٨,٥٣٥	١٠,٩١٨	٦	٦	٨,٥٣١	١٠,٩٢٤
(هـ) مرتبات .	١,٤٣٤	٣,٣٤٨	—	—	١,٤٣٤	٣,٣٤٨
(و) الوظائف المنقولة من البرلمان .	٢٢٦,١٩٧	٢٢٨,٤٢٠	٧٦,٩٥٣	٧٦,٨٩٣	٣٠٣,١٥٠	٣٠٥,٣١٣
تقريب المنظور عدم إتمام صرفه .	٢٠٠٠	—	—	—	٢٠٠٠	—
	٢٢٤,١٩٧	٢٢٨,٤٢٠	٧٦,٩٥٣	٧٦,٨٩٣	٣٠١,١٥٠	٣٠٥,٣١٣

جدول ٧ - توزيع الوظائف على المراقبين والمكتب والإدارات

المجموع	موظفون	درجة ثانية	درجة ثالثة	درجة ثانية	درجة أولى	مدير عام	مكتب عام وزارة	وكلاء وزارة	رؤساء	الجهة
٤	-	١ مدير إداري	١ مدير فني	-	-	-	١	٢	١	وزارة المالية
٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكتب مقال الوزير
٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكتب مساعد الوزير
٣١٤	٣٠٤	٥ مدير مذكرات	٤ مدير	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لإدارة والمعدات والموردين
١٦	١٤	١ مذكرات	١ مدير إداري	١ مراقب	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمساعدة الحكومة
٤٧	٤٤	١ وكيل إداري	١	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	مراقبة المشتريات
٢١	١٦	٢ رؤساء	٢	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	الرابطة العامة للمالية
٢٠	٥٣	٤ مدير إداري	٢	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٢	-	-	١ وكيل فني	١ مساعد	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٥	٤	-	-	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
١٣	١١	١ مدير إداري	١ مدير إداري	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
١٧	٨	١ مذكرات	١	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٥٠	٣٩	١ مذكرات	-	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٨	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٣	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٤	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٤٩	٤٤	٢ مدير إداري	١ مدير إداري	١ مراقب عام	-	-	-	-	-	الرابطة العامة لمشتريات الحكومة
٩٧٥	٩١٠	٢١	٢٠	١٤	٥	١	١	٢	١	المجموع
١٢١	٩٩	١٨	٩	١ مراقب	-	-	-	-	-	حسابات الإيرادات والمصالح
٤	١	٢	١	-	-	-	-	-	-	خازن الصناديق ومشتريات رؤساء
٢٥٢	٢٥٢	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات الأقاليم
١٠٥٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات الأقاليم

١. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٢. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٣. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٤. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٥. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٦. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٧. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٨. تاريخ: ١٩٥٤ م. ٩. تاريخ: ١٩٥٤ م. ١٠. تاريخ: ١٩٥٤ م.

ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	
جنيه	جنيه	
٣٠٠٠	١٧٥٠	١ - مراقبة الديون العقارية :
٤٠٠٠	١٠٠٠	(أ) مصاريف المكتب
٢٠٠٠	٢٠٠٠	(ب) مكافآت خبراء ولجان في الأبحاث
٣٥٠,٠٠٠	٣٤,٣٣٠	الخاصة بالديون العقارية
٤٤,٠٠٠	٣٩,٠٨٠	٢ - إنشاء جدار في القسم الوطني من مدينة الاسماحلية
		٣ - مصاريف عملية تبديل الضرائب
		الجملة

وتكاليف العمل في جداري القسم الوطني من مدينة الاسماحلية مقدرة ببلغ ١٢,٠٠٠ جنيه تحصلها الحكومة وشركة القتال مناصفة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع . وقد أقرها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٤ أغسطس الحالى وهي :

٣٠,١٥٠	١ - ماهيات وأجر ومهمات
٤٢٦,٨٤٣	٢ - مصاريف عمومية
٣٩,٠٨٠	٣ - أعمال جديدة
٦٦٧,٠٧٣	الجملة

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقترزة

بلغ الاعتماد المطلوب لهذا الفرع من وزارة المالية ٥٠٣,٧٣١ جنيها مقابل ٤٧٤,٦١٦ جنيها في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ يضاف الى ذلك المصاريف التي أدرجت في ميزانيات أخرى وقد بلغت ٨٦,٤١٨ جنيها مقابل ٨٠,٩٨٩ جنيها في الميزانية الماضية .

وقد جاء توزيع الاعتماد على الأبواب الثلاثة كما على :

مقارنة الاعتمادات :	١٩٣٦	١٩٣٥	زيادة
	جنيه	جنيه	جنيه
١ - ماهيات وأجر ومهمات .	٤٦٠,٧٢٧	٤٢٩,١٣٥	٣١,٥٩٢
٢ - مصاريف عمومية .	٣٦,٦٤٤	٣٥,٤٨١	١,١٦٣
٣ - أعمال جديدة .	٦,٣٥٠	—	٦,٣٥٠
الجملة .	٥٠٣,٧٣١	٤٧٤,٦١٦	٢٩,١١٥

ومن هذا الجمل يخصص أن عدد الموظفين في هذا الفرع يبلغ ١٠٥٢ منهم (ماعدا المناصب الكبرى الأربعة) ٥ من الدرجة الأولى و ١٤ من الدرجة الثانية و ٢٠ من الدرجة الثالثة و ٢١ من الدرجة الرابعة والباقيون من الدرجة الخامسة وما دونها .

باب ٢ - المصاريف العمومية

فلما إن المدرج لهذا الباب ٤٢٦,٨٤٣ جنيها زيادة ٩٧,٠٤٤ جنيها على المربوط في السنة المالية الماضية ترجع بنوع خاص إلى زيادة مبلغ ٥٧,٠٠٠ ج. م في خصصات الأضرار وإلى ٤٢,٠٠٠ ج م قيمة إمانة لشركة مصر للاحقة البحرية . وهناك زيادات وتخصيصات طفيفة في سائر بنود هذا الباب منها زيادة ٤٣٣ جنيها في التوريدات العمومية التي يبلغ المطلوب لها ٤٨,٤٣٢ جنيها ولجنة المالية ترى أن هذا الاعتماد الأخير يجلبته يبنى أن يكون موضوع بحث في وزارة المالية حتى يتحقق فيه وفريذكر .

أما مبلغ الـ ٥٧ ألف جنيها المتقدم ذكره (زيادة خصصات الأضرار) فإن لجنته المالية تشارك لجنة المالية في مجلس النواب من حيث تقرير هذا المبلغ موافقا ولإرجاء بمقتضى تقريره نهائيا إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فلا يكون لإدراجها الآن في مشروع الميزانية إقرارا باعتقاده نهائيا .

وأما مبلغ الـ ٤٢ ألف جنيها لائحة شركة مصر للاحقة البحرية فهو مدرج في الميزانية لأول مرة . ولا شك في أن المجلس سيقرب بكل ارتياح منح هذه الاعانة كما أقرها مجلس النواب للأسباب التي بسطتها لجنته المالية من حيث تاريخ إنشاء أسطول تجاري لمصر ، على أن يراعى في منح هذه الإعانة مستقبلا ما لدى الشركة من بواخر وما تقوم به من أعمال وما تجنده من المنشآت .

الباب الثالث - أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب كما تقدم القول في صدر الكلام عن اعتمادات ديوان العموم مبلغ ٣٩,٠٨٠ جنيها بتخفيض ١٠,٥٢٠ جنيها عن المربوط في الميزانية الماضية .

وهذا المبلغ موزع على الأعمال الآتية

وهذه الأبواب مقسومة الى الأربعة الفصول الآتية :

الجلسة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهايات وأجرومريتات		
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٠,٦٣١	٢١,١٦٠	—	٨٧٤	٩٢٥	١٩,٧٥٧	٢٠,٣٣٥	١ — الإدارة العامة .
٤٢٠,١٣٩	٤٣٢,٨٧٩	—	٣٣,٣٤٨	٣٤,٣٣٥	٣٨٦,٧٩١	٣٩٦,٤٤٤	٢ — خدمة الأقاليم والمحافظات .
١٥,٥٤٣	٢١,٨٩٤	٤,٣٥٠	٨١٨	١,٠٠٣	١٤,٧٥٠	١٦,٦٤١	٣ — دار المحفوظات العمومية .
٢,٩٩٨	٢,٧٨٨	—	٣٩١	٣٨١	٢,٣٠٧	٢,٤٠٧	٣ — إدارة ضريبة الملاهي .
٤٥٩,٠١١	٤٧٨,٧٢١	—	٦,٣٥٠	٣٥,٤٨١	٤٢٣,٥٣٠	٤٣٥,٧٢٧	ضم : كجالة مهايات .
١٥,٦٥٥	٢٥,٠٠٠	—	—	—	١٥,٦٠٥	٢٥,٠٠٠	الجلسة .
٤٧٤,٦١٦	٥٠٣,٧٢١	—	٦,٣٥٠	٣٥,٤٨١	٤٣٩,١٣٥	٤٦٠,٧٢٧	

باب ١ — مهايات وأجرومريتات

تبلغ الزيادة في تقدير هذا الباب ٢١,٥٩٢ جنيا ويرجع معظم هذه الزيادة الى :

(١) إدراج مبلغ ٩,٣٩٥ ج . م لتكالة المهايات التي تملت منوسط الدرجات .

(٢) لإدراج ١٩ وظيفة معاون إدارة للأعمال المالية وقد كان يقدم بهذه الأعمال معاونو الإدارة بوزارة الداخلية ، غير أنه رى أن تناط هذه الأعمال بمعاونين تابعين لوزارة المالية وذلك لضمان حسن سير العمل فذلك نقل بعض معاوني وزارة الداخلية ، غير أن المصد لم يكف للقيام بالعمل على الوجه المطلوب ، لذلك أدرج مبلغ ٩,٥٥٤ ج . م لإنشاء ١٩ وظيفة معاون إدارة منها عشر من الدرجة السادسة ورفع من الدرجة السابعة .

(٣) إدراج ١٦ وظيفة لزيادة الأعمال المالية في محافظة مصر وذلك لعدم كفاية الموظفين القائمين بالجرد والتقدير مما ترتب عليه زيادة الشكوى ، فقد بلغت في سنة ١٩٣٤ — ٣٨,٠٠٠ شكوى مقابل ٤٤٠٠ شكوى في سنة ١٩٣٧ ولإنشاء وظيفة مفتش تحصيل أسوة بمفتشي المصاريف بالمديريات إذ أنب عدم وجود هذا المفتش في المحافظة المذكورة قد يترتب عليه ضياع أموال الحكومة .

وبالنسبة لزيادة عدد الجوزات زادت الأعمال الكافية في محافظة مصر مما أدى الى زيادة في عدد الموظفين الكائين في القسم المال بهذه المحافظة . وقد أدرج للوظائف المطلوبة لمحافظة مصر مبلغ ١٨٣٦ ج . م .

(٤) وبالنسبة لنقل دار المحفوظات الى بناها الجديد وضمت نظم حديثة شملت ترتيب وتنسيق المحفوظات مما استدعى زيادة ٧٨ وظيفة أدرج لها ١,٩١٤ ج . م .

(٥) وبمناسبة إنشاء مديرية تحصيل بكفر الشيخ أدرج في المشروع نعتس وظائف مربوطة بها ٥٨٨ ج . م .

(٦) كما أدرج ١٤ وظيفة كعبة للمساعدة في الأعمال المتعلقة بتلك التسليف .

باب ٢ — مصاريف عمومية

المقدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣٦,٦٤٤ جنيا وكان المربوط في ميزانية السنة الماضية ٣٥,٤٨١ جنيا فتكون الزيادة ١١٦٣ جنيا ومظمها في البند ١٤ « مكافآت » فقد أدرج فيه ٦٥٠ جنيا مكافآت لأعضاء لجان الجرد والتقدير و٦٥٥ جنيا مكافآت خاصة بتنفيذ قانون ضريبة السيارات بالجهات .

باب ٣ — أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب ٦,٣٥٠ ج . م ولم يكن له مقابل في ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦

أما الأعمال الجديدة المطلوبة لها هذا الاعتماد فهي :

جنيه	
٤٠٠٠	نحوف وميون حديدية البناء الجديد لدار المحفوظات .
٢٥٠	تأثيث البناء الجديد المذكور .
٢,١٠٠	مصاريف تسويات مساحة فك الزمام .
٦,٣٥٠	

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع كما أقروا مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٥ أغسطس الحالي وهو كما يلي :

جنيه	
٤١٠,٧٢٧	باب ١ — مهايات وأجرومريتات
٣٦,٦٤٤	٢ — مصاريف عمومية
٦,٣٥٠	٣ — أعمال جديدة
٥٠٣,٧٢١	الجلسة

الرئيس (بالنيابة)
أطون الجليل
محمد محمد الشاوي

باب ٣ - أعمال جديدة :

قدرت اعتادات هذا الباب بمبلغ ٥٧,٧٧٥ جنها مقابل ٥٦,٣٨٨ جنها في السنة الماضية أى زيادة إجمالية قدرها ١,٣٨٧ جنها .

وتشمل هذه الاعتادات قسم الطيران والنقل الميكانيكي .

أما قسم الطيران فقد أدخل عليه بعض التعديلات بمحذف بعض المشروعات والاستضافة عنها البعض الآخر على التفصيل الوارد بصفحة ٤٨٧ من مشروع الميزانية وصفحة ٥٦ من مذكرة اللجنة المالية مع إبقاء ربط الاعتاد كما كان في ميزانية السنة الماضية وقدره ٤,٣٠٠ جنه .

أما قسم النقل الميكانيكي فقد أدرج له ١٠,٠٠٠ جنه زيادة ٣,٠٠٠ جنه على ما كانت في ميزانية السنة الماضية لتجديد المركبات الحالية وخاصة السيارات المعتمدة لخدمة البوليس .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب بجلسة ٢٥ أغسطس الحالى وهى :

جنه

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ٦٨,١٠٣

٢ - مصاريف عمومية ١٤٣,٣٢١

٣ - أعمال جديدة ٥٧,٧٧٥

٢٦٩,١٩٩

فرع ٢ - البريد

أدرج لهذا الفرع ٧١٢,٦٤٢ جنها وكاف في ميزانية السنة الماضية ٧٠٥,٣٥٥ جنها زيادة ٧,٢٨٧ جنها وقد وزعت اعتاداته على أبوابه الثلاثة كما يلى :

	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .	-	٣,٧٧٣	٤٧٨,٧١٣	٤٨٢,٠٨٦
٢ - مصاريف عمومية .	-	١٨٩	٢٢٢,٦١٠	٢٢٣,٧٩٩
٣ - أعمال جديدة .	-	٣,٧٢٥	٤,٠٣٢	٧,٧٥٧
الاجملى .	-	٧,٢٨٧	٧٠٥,٣٥٥	٧١٢,٦٤٢

وكل باب من هذه الأبواب الثلاثة يتقسم إلى فصول :

الأول عن خدمة البريد ، والثاني عن خدمة صندوق التوزيع .

وفى على توزيع المصروفات من الفصول المذكورين :

فرع ١ - ديوان المصوم

ويشمل هذا الفرع الإدارة العامة وقسم الطيران وقسم النقل الميكانيكي وقسم الملاحة الداخلية ومكتب لجنة السيارات .

وقدرت اعتادات هذا الفرع بمبلغ ٢٦٩,١٩٩ جنها وزعت على أبوابه الثلاثة على الوجه الآتى :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات :

أدرج لهذا الباب ٦٨,١٠٣ جنات بتخفيض ١,٢٤٣ جنها عن السنة الماضية ومع هذا التخفيض فقد أنشئت وظيفة من الدرجة الخامسة لسكرتير برسانى (ج ٣٧٥ م) وثلاث وظائف خارجية من هيئة العمال في قسم الطيران (ج ٣٤٨ م) مقابل تخفيض في بعض الدرجات وفي المرتبات على النحو الوارد بصفحة ٥٥ و ٦٣ من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى رئاسة مجلس الوزراء .

باب ٢ - مصاريف عمومية :

قدرت اعتادات هذا الباب بمبلغ ١٤٣,٣٢١ جنها زيادة ٤٣,٨٩٧ جنها على العام الماضي . وجب هذه الزيادة في بند ١٠ - صيانة وتصيلات وفى بند ١٢ - إقامات .

فقد زاد اعتماد الصيانة في النقل الميكانيكي من ٧٠,٠٨٢ جنها إلى ٨٥,٥٣٧ جنها بسبب زيادة عدد المركبات وارتفاع أسعار البترين كما زادت إمامة شركة بنك مصر للطيران من ٦,٠٠٠ جنه إلى ٤,٠٠٠ جنه .

وقد ورد من زيادة هذه الإعمالة بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة لإدارة مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية - أبا وضعت على أساس الاتفاق المحدث من مجلس الوزراء . وخلاصة هذا الاتفاق أن وزارة المواصلات خصمت مشروع هذه الإعمالة وقد تقرر بما لا يزيد على ٧٠٪ من مصاريف تشغيل الخطوط وقد نص في العقد على أن ترد الشركة للحكومة جميع المبالغ التي صرفت إليها على سبيل الإعانة إذا زاد صافي أرباحها - بعد خصم الاحتياطي القانوني ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة - على ٥٠٪ من رأس مالها المدفوع . على أن يكون للحكومة من هذه الزيادة ٥٠٪ . وللاحتياطي ٣٠٪ . وللمساهمين ٢٠٪ . كما نص أيضا على أن للحكومة الحق في حالة إعلان الحرب أو إعلان الحرب عليها أن تستولى على جميع طائرات الشركة ومطاراتها ومهنداتها . وقد تهمت الشركة بتدريب المصريين على الطيران وإحلالهم على الأجانب .

وترى اللجنة - تشجعا لهذه الشركة على التوسع في زيادة عدد الخطوط التي تسيرها وحل تحسين طائراتها وتخفيض أجور السفر عليها - الموافقة على زيادة الإعمالة المطلوبة ، على أن يراعى في منح الإعانة مستجيلا لما لدى الشركة من طائرات وما تقوم به من أعمال وما تجده من المنشآت .

الجملة	باب ٣ أعمال وخدمات جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٦٦,٧١٢	٤٠٣٢	٤٠٣٢	٢٢١,٥٨٤	٢٢١,٥٧١	٤٤٢,٢٢٦	٤٣٦,٠٩٦
١٤,٧٩٤	—	٢٠,٤٠٥	١,٢١٥	١٠٣٩	١٢,٧٥٥	١٥,٤٦٥
٦٨٢,٧٢٣	٤٠٣٢	٦٨٢,١١٧	٢٢٢,٧٩٩	٢٢٢,٦١٠	٤٥٦,٠٨١	٤٥١,٥٦١
٢٢,٦٣٢	—	٣٠,٥٢٥	—	—	٢٢,٦٣٢	٣٠,٥٢٥
٧٠٥,٣٥٥	٤٠٣٢	٧١٢,٦٤٢	٢٢٢,٧٩٩	٢٢٢,٦١٠	٤٧٨,٧١٣	٤٨٢,٠٨٦

باب ٢ - مصاريف عمومية

قترله ٩٨,٨٠٨ ج. م. بزيادة ٧٢٧ ج. م. على العام الماضي وهذه الزيادة جاءت تمسها مع زيادة الأعمال وموظفيها في بند ٦ - وفود (٢,١٨٣ ج. م.) وفي بند ٧ - توريدات عمومية (٣,٠٥٩ ج. م.) وفي بند ١٨ - صيانة وتسيير السيارات والموتوسيكلات بالإسكندرية ومديرية البحيرة (١,٥٠٠ ج. م.).

باب ٣ - أعمال جديدة

أدرج لهذه الأعمال اعتماد قدره ٦,٣٧١ ج. م. مقابل ٨٦,٩٤٥ ج. م. أي بزيادة قدرها ١٩,٤٣١ ج. م. على العام الماضي .

وتقسم هذه الأعمال إلى قسمين :

- ١ - الفئة الأولى وتشتمل على المشروعات المستعجلة .
- ٢ - الفئة الثانية وتشتمل الأعمال التي سبق البدء فيها .

أعمال الفئة الأولى (بند ٢٠) .

قترلها مبلغ ١٥,٣٠٠ جنيه بتخفيض ٥٢٠٠ جنيه عن العام الماضي وهذا يعني أنها .

جنيه

- ٦٨٠٠ لإنشاء وصيف بطول ٧٠ متراً وعرض ٦ أمتار ببور إبراهيم .
- ٥٠٠٠ لتكسية بناء جسر السويس وبناء مخزن .
- ١٥٠٠ تجديدات وتغييرات بالمساكن وبناء مكان لطلمية المياه بفنار شدوان .

١٠٠٠ مشرى مركبات جديدة بدل المركبات المستهلكة .

١٠٠٠ إنشاء سفلة بقبة البوص بالبحر الأحمر .

١٥,٣٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن الزيادة سواء أكانت في المصاحبات أم في الأعمال البلدية قد جاءت في الفصل الخاص بصندوق التوفير لتزويد مستخدميه نظراً لزيادة عمليات هذا الصندوق الناشئة وزيادة المبالغ المودعة به - ولشترى خمس آلات حاسبة .

أما في المصاريف العمومية فقد خفضت نفقات بدل السفر بمبلغ ٧٢٠ جنيناً (بندى ١٨ و ٢) عن العام الماضي .

والجنة توافق على الزيادة المذكورة في اعتمادات هذه المصلحة لما تؤديه من خدمة جليلة للمجهوري نظام حسن ، وتبرير من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع على الوجه الذي أقرها مجلس النواب في جلسته المتقدمة في ٢٥ أغسطس الحالي :

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ٤٨٢,٠٨٦

» ٢ - مصاريف عمومية ... ٢٢٢,٧٩٩

» ٣ - أعمال جديدة ... ٧٧٥٧

٧١٢,٦٤٢

فرع ٣ - الموانئ والمناظر

قترن اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية المقتل بمبلغ ٣٣٢,١٥١ جنيناً مقابل ٣٠٦,٣٨٠ جنيناً بزيادة ٢٥,٧٧١ جنيناً ومعظم هذه الزيادة في الأعمال الجديدة كما سيبيها بياناً :

وهذه الاعتمادات موزعة على الأبواب الثلاثة كما يلي :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

قترلنا الباب ١٣٦,٩٦٧ جنيناً مقابل ١٢٩,٣٥٤ جنيناً في الميزانية السابقة أي بتخفيض ٢٣٨٧ جنيناً عن العام الماضي . ومعظم هذا التخفيض في اعتماد الوظائف الخارجية عن هيئة العمل .

أعمال الفئة الثانية (بند ٢١) .

قدر لها ٧٦-٩٤ جنيتها مقابل ٥٦,٣٤٥ جنيتها أى زيادة ٣٧,٧٣١ جنيتها على العام الماضى .
وبيان هذه الأعمال وارد فى الصفحة ٥١٢ من مشروع الميزانية ونكتفى هنا بذكر أهمها .

جنبة	٣٥٠٠٠
لنكة وصيف الفحومات بالسويس .	
١٤,٥٠٠	تطوير جزء من ميناء الإسكندرية .
١٠,٠٠٠	لتجديد وإصلاح الكراكات وأعمال التطوير .
٧,٥٤٨	لحماية الأنوار ومحركات الورش بميناء الإسكندرية .
٨,٥٠٠	لتجديد وإصلاح الرافطيم .
٤,٠٠٠	لنكة مساكن البحارة بالسويس .

وهذه الأعمال الجديدة سواء منها ما كان فى الفئة الأولى أو الفئة الثانية من الإنشآت الضرورية ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة عليها خصوصا وإن معظمها تفتت له اعتبارات من السنة الماضية وبدأ التنفيذ فيها .

وبناء على ما تقدم تروجى اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع وهى كما أقرها مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

جنبة

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ١٣٦,٩٦٧

» ٢ - مصاريف عمومية ٩٨,٨٠٨

» ٣ - أعمال جديدة ١٠٦,٣٧٦

المجملة ٣٣٢,١٥١

فرع ٤ - الطرق والكبارى

قدرت اعتماد هذا الفرع بمبلغ ٤٩٨,٨٠٢ جنيتها مقابل ٢٦٨,٢٦٥ جنيتها أى زيادة قدرها ١٣٠,٥٣٧ جنيتها على العام الماضى وجعل هذه الزيادة فى باب " الأعمال الجديدة " .

وقد وزعت هذه الاعتمادات على الأبواب الثلاثة على التفصيل الآتى :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

وقدر له بمبلغ ٥٠,٣٣٤ جنيتها زيادة ١,٠٥٧ جنيتها على العام الماضى ونشأت هذه الزيادة من زيادة وتعيينين لمديرى أعمال الطرق وثلاث وظائف لمساعدى مديرى أعمال مقابل حذف ست وظائف فنية وتقنية ومن زيادة فى عدد الوظائف الخارجية من هيئة العمال كزيادة ميكانيكيين وبجارة وخفارة للكبارى .

وترى اللجنة أن اتساع أعمال هذه المصلحة يستدعى مثل هذه الزيادة .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر له ١٨٠,١٦٨ جنيتها مقابل ١٧٨,٩٨٨ جنيتها زيادة ١,١٨٠ جنيتها على العام الماضى وترجع هذه الزيادة إلى بعض التوسيعات والتحصينات وأعمال صغيرة جديدة .

أما مصاريف الاشتغال وبذل السفر فقد خفضت ٢٥٥ جنيتها من العام الماضى .

باب ٣ - الأعمال الجديدة

أدرج لهذه الأعمال اعتماد قدره ٢٦٨,٣٠٠ جنيتها مقابل ١٤٠,٠٠٠ جنيه فى ميزانية العام الماضى زيادة ١١٨,٣٠٠ جنيه وقد نشأت هذه الزيادة من إنشاء طرق جديدة وتوسيع طرق أخرى قديمة وبينائها مفصل فى صفحة ٥١٩ من مشروع الميزانية .

وتقسم هذه الأعمال الى قسمين :

الأول - الأعمال التى تخص السنة الحالية (بند ١٢ الى ١٧) وأهم هذه الأعمال هى :

٢٠٠ ج ٢٠٠ م - لإعادة بناء الكبارى المختلة .

٢٠٠ ج ٢٠٠ م - لكبارى البلديات .

٢٠٠ ج ٢٠٠ م - لإنشاء كبرى الطريق الموصل من نهاية الطريق رقم ١١ عند أبى الشقوق إلى الطريق رقم ٣١ قرب محطة شاذى بمديرية الدقهلية .

١٦٠٠ ج ٢٠٠ م - لإنشاء كبرى تحت الطريق رقم ١٤٧ الموصل من الطريق المسار على الجسر الأيمن لثروة القضاة إلى ناحية الصافية وميت الحميد بمديرية الغربية .

١٧٠٠ ج ٢٠٠ م - لإنشاء كبرى تحت الطريق الموصل من الطريق رقم ١٤٧ المسار على الجسر الأيمن لثروة القضاة إلى محلة أبو على بمديرية الغربية .

١٧٥٠ ج ٢٠٠ م - لإنشاء كبرى تحت الطريق الموصل من جرفس إلى مطار طاروس بمديرية القنوين .

الثانى - لأعمال الموزعة على جملة سنوات (بندى ١٨ و ١٩) وأهم هذه الأعمال هى :

٢٠٠ ج ٢٠٠ م - لإنشاء الطريق من بور سعيد لمسيط .

٢٠٠ ج ٢٠٠ م - (لصيف الطريق الموصل من مصر إلى الإسكندرية فى المسافة من قلوب إلى بحرى دمنهور بمشاة كجمترات .

٤٠٠ ج ٢٠٠ م - (لصيف الطريق نصر - السويس .

وقد أدرج لهذا القسم فوق ذلك مصاريف في ميزانيات المصالح تبلغ ٢٢٠,٨٠٨ جنيتات مقابل ٢٥٢,٣٠٠ جنيتا (صفحة ٥٢٢ من مشروع الميزانية العامة).

الباب ١ - ماهيات وأجرومريات

في هذا الباب زيادة قدرها ١٠,٠٨٨ جنيتا بالنسبة إلى المربوط له في ميزانية السنة المالية الماضية. وهذه الزيادة ناشئة بنوع خاص عن إنشاء أو تعديل بعض وظائف وأهمها: وظيفة مهندس بيان قضت بإنشائها الأعمال الفنية الخاصة بالمباني العسكرية. ووظيفة ملاحظ للقناعات الواقعة من الغازات. و ٣٢ وظيفة في بلاك المهندسين (١ ملازم أول و ٢ ملازم ثان و ٥ صولات و ٥ جاونسية و ٤ أوثانية و ١٥ فترا من جراء الاحتياج إلى هؤلاء في الاسلحة والإشارة نظرا لاستقرار نحو الأعمال في هذا البلاك وجموع الاعتماد لهذه الوظائف ١,٠٣١). ووظيفتان طبييتان أسنان في القسم الطبي حتى يصبح أطباء الأسنان أربعة. وهناك أيضا زيادة ١٦٠ وظيفة في الجيش معظمها لمحطة الميكانيكية وكذلك بسبب إنشاء بلاك الأساس. و ٢٣ في سلاح الطيران بسبب إنشاء سرب الطيران الجديد.

وفي هذا الباب أيضا زيادة ١,٦٤٣ جنيتا للزيارات الإضافية منها ١١٠ جنيتات مرتب خمسة صولات لاسلكي لإدارة الجهايزات الاسلحة بلاك المهندسين و ١٢٠ جنيتا علاوة فنية لفناطين كيميائيين في إدارة الأسلحة والمهمات و ٨٠٠ جنيتا علاوة طيران في سلاح الطيران بالنسبة لزيادة وظائف الطيارين وزيادة الرتب للأقدمية.

الباب ٢ - مصاريف عمومية

كان المربوط لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية ٤١٠,١٤٥ جنيتا والمقدر له في المشروع الحالي ٥٣٢,٠٥٦ جنيتا فتكون الزيادة ١٢١,٩١١ جنيتا وأهم هذه الزيادة في البنود الآتية:

بند ٢ - تعيينات وعليق

في هذا البند زيادة قدرها ٩,٦٥٥ جنيتا، وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب بمناسبة هدم وإير الطعين بطره الذي كان يقوم بأعمال الطعن بجيش أنها لم تقرر الحكة في مثل هذا المدم، مع أن الظاهر أمامها أنه كان يقوم بخدمات حامة عند الطعن وصنع الصابون مما يوفر بعض المال للحكومة.

وقد ناقشت لجنة المالية مندوب وزارة الحربية فيما تتكلفه الحكومة هذه السنة لشراء الدقيق للجيش، وما كانت تتكلفه في العام الماضي وهو آخر عام كانت تشتري فيه الوزارة القمح وتطعمه، وقد اجتهد المندوب في تقديم بيانات حساسة لتقريب القفز صفره في هذا الشأن في هاتين السنتين، ولكن لجنة المالية لاحظت أن في مشتري القمح وطعمته وفرا مؤكلا للحكومة، كان يجب الاحتفاظ به.

وما لاحظته لجنة المالية أن المدم والتجديد يقومان في هذه الوزارة بسرعة وعمل غير سيامة ثابتة فقد اشترت ماكيتي ديزل لإدارة وإير الطعين وما كان ماصفا به من عدد لساعات أخرى وتحملت في ثمنها ومبانيها

٣٦,٠٠٠ جنيتا - لإنشاء ووصف الطريق الصحراوي من شاذع الحرم إلى العاصرية.

٨٥,٠٠٠ جنيتا - لرصف الطريق الصحراوي من مطروح إلى سيدي باني بالمكمام الاسفلتي.

والجنة توافق على الاعتمادات المطلوبة لهذه الطرق والكبارى لما يود إلى البلاد التي تربطها أو تربطها من التقدم العمراني الاقتصادي.

هذا وقد أبت لجنة المالية مجلس النواب في ختام تقريرها عن ميزانية وزارة المواصلات رغبة في توجيه نظر الحكومة إلى العمل على تنفيذ اقتراح وافق عليه مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ يرى إلى تحويل جسور القزح والمصارف العمومية إلى طرق زراعية تتولى صيانتها مصلحة الطرق.

وهذه اللجنة تضم إلى لجنة المالية مجلس النواب في طلب تنفيذ الاقتراح المذكور لما يود على سكان الريف منه من تسهيل المواصلات وتحسين الحالة الاقتصادية والعمرانية.

وبناء على ما تقدمت ترشح اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع وقد اقترحا مجلس النواب بمجلة ٢٥ أغسطس الحالي وهي:

باب	١ - ماهيات وأجرومريات	٢ - مصاريف عمومية	٣ - أعمال جديدة
٥٠٣٣٤
١٨٠١٦٨
٢٦٨٣٠٠
٤٩٨٨٠٢

السكترير البرلمانى
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالاية)
محمد عبد الشادى

قسم ١٥ - وزارة الحربية والبحرية

ميزانية سنة ١٩٣٥	مشروع ميزانية ١٩٣٦
١,٨٧٣,٥٦٩	٢,٠٨٨,٣٦٣
...	...
١,٧٩٨,٨٥٩	٢,٨٩,٥٠٤
٢,٠٨٨,٣٦٣	...

الفرع ١ - ديوان السموم والجيش.
الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع وقدرها ١,٧٩٨,٨٥٩ جنيتا موزعة على أربعة أبواب وهي:

زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	مقارنات الاعتمادات
١٠,٠٨٨	٤٤٩,٣٧٠	٤٥٩,٤٥٨	باب ١ - ماهيات وأجرومريات
١٢٢,٩١١	٤١٠,١٤٥	٥٣٢,٠٥٦	باب ٢ - مصاريف عمومية
٣٦٠,٧٠٠	٢٠,٣٧٥	٥٦,٣٤٥	باب ٣ - أعمال جديدة
-	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	باب ٤ - مصاريف للجيش بالسودان
١٦٩,٠٦٩	١٦٢,٧٧٠	١٧٩,٨٥٩	الجنة

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٧٦	—	١٨,٢٥٢	١٧,٦٧٦
—	١,٣٠٨	—	١,٣٠٨
١,٧٤٦	—	٣,٤٨٠	١,٧٣٤
١٠	—	٤٨	٣٨
٢,٣٣٢	١,٣٠٨	٢١,٧٨٠	٢٠,٧٥٦
١,٠٢٤	—	—	—

(١) فالتخفيض البالغ ٥٧٦ جنيا في الدرجات الدائمة ناتج عن تخفيض ٩٦ جنيا في القسم الفني و ٤٨٠ جنيا في القسم الكتابي . وكلا التخفيضين نتيجة زيادات وتخفيضات أسفرت عن صافي التخفيض البالغ ٥٧٦ جنيا كما تلم .

(ب) أما الزيادة البالغة ١,٣٠٨ جنيا في "الدرجات المؤقتة" فزيادة ظاهرة إذ هي نتيجة إدراج ١٥ وظيفة (منها ٦ وظائف "مخصصين" و ٩ وظائف "كبة" من الدرجة الثالثة المنخفضة) في هذه الفئة وقد قللت من فئة "الوظائف الخارجية عن هيئة المال" .

(ج) وقد بلغ التخفيض في هذه الفئة الأخيرة ١,٧٤٦ جنيا ومن هذا المبلغ ١,٧٢٠ جنيا نتيجة نقل الخمس عشرة وظيفة إلى الدرجات المؤقتة والباقي نتيجة حذف بعض الوظائف .

فلذا رأينا ما قل من هذه الفئة (١,٣٠٨ جنيا) إلى الفئة السابقة يكون صافي التخفيض فيها ٤٣٤ جنيا .

(د) أما تخفيض العشرة الجنيا من "المرتبات" فنتيجة تخفيض المرتب الذي يمنح لطبيب محص بولاق لقاء عبادة عمال المطبعة من ٤٨ جنيا إلى ٣٨ جنيا .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يبلغ المقرر لهذا الباب ١٢٤,٣٢٧ جنيا بزيادة ٢,٠٠٠ جنيا على المربوط في ميزانية السنة الماضية .

ومن هذه الزيادة ٧٥٠ جنيا في بند ٦ (تشغيل مطبوعات المصالح) و ١,٢٥٠ جنيا في بند ٧ (مشتري ماكينات وهد) .

جلسة الاثنين ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية - المصروفات

(المقرر حصره الشيخ المحترم أطون الجليل بك)

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ١٥٨,٣٥٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ١٥٩,٦٣٣

الزيادة ١,٢٧٦

وهذه الزيادة نتيجة زيادة ٢,٠٠٠ جنيا في المصاريف العمومية و ٣٠٠ جنيا في الأعمال الجارية وتخفيض ١٠٢٤ جنيا في ماهيات وأجر ومرتبات كما يظهر ذلك من الجدول الآتي بعد المشتمل على توزيع الاعتماد على الأبواب الثلاثة .

وهناك مصاريف أخرى خاصة بهذا الفرع مجموعها ١٨٦٠ جنيا مقابل ١٨٠١٥ جنيا في الميزانية الماضية وهي مدرجة في ميزانيات مصالحي أخرى مينة في صفحة ٩٥ من مشروع الميزانية .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة فيما يلي :

تخفيض	زيادة	تقدير سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	تقدير سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١,٠٢٤	—	٢١,٧٨٠	٢٠,٧٥٦
—	٢,٠٠٠	١٢٤,٣٢٧	١٢٤,٣٢٧
—	٣٠٠	١٤,٢٥٠	١٤,٩٥٠
١,٠٢٤	٢,٣٠٠	١٥٨,٣٥٧	١٥٩,٦٣٣
١,٢٧٦	—	—	—

صافي الزيادة .

أما ما تقوم به المطبعة من الأعمال لصالح نيافته كما يلي :

سنة	سنة		
١٩٣٦	١٩٣٥	سنة	سنة
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
١٧٤٥٠	١٧٤٥٠	الأجور	المهايات
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى
٣٦٠٠	٣٦٠٠	١٤٠٠٠	٣٤٥٠٠
٧٨٥٩٣	٧٨٥٩٣	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠
١٣١,١٤٣	١٣١,٨٩٣	٣٦٧٥٠	٤٠٥٩٣
٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٥٠٠	—
٢٦٠٠	٢٦٠٠	٦٣,٨٥٠	٥٨,٠٤٣
١١٨,٥٤٣	١١٩,٢٩٣	٦٠٠	٢٠٠٠
		٦٣,٢٥٠	٥٦,٠٤٣

باب ٣ — أعمال جديدة

يبلغ الاعتماد المطلوب لهذا الباب ١٤,٥٥٠ جنيهاً على الوجه الآتى :

المقدر فى ميزانية المقدر فى مشروع	١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٩٣٦ — ١٩٣٧
بجنيه	بجنيه	بجنيه
٦٢٥٠	٦٢٥٠	٦٢٥٠
٨٠٠٠	٨٣٠٠	٨٣٠٠
١٤,٢٥٠	١٤,٥٥٠	١٤,٥٥٠

أما المبلغ الأقل (٦,٢٥٠ جنيهاً) فقد كان مدرجاً فى ميزانية الاستقلالية المأخوذة فلم يصرف لعدم شراء الآبوير والمحرك فأعيد لإدراجها فى ميزانية هذه السنة .

وأما المبلغ الثانى (٨,٣٠٠ جنيهاً) فهو من أصل اعتماد قدره ١٦,٦٠٠ جنيهاً قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ لشراء ماكينات على أن يصرف نصفه (٨,٣٠٠ جنيهاً) فى هذه السنة ويؤدى النصف الباقي فى ميزانية السنة القادمة .

وتبرر اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا النوع كما أقرها مجلس النواب فى جلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ وهى :

٢٠,٧٥٦	باب ١ — ماهيات وأبجورماتيات
١٢٤,٣٢٧	٢ — مصاريف عمومية
١٤,٥٥٠	٣ — أعمال جديدة
١٥٩,١٣٣	

الرئيس (بالتأية)
أطون الجليل

قسم ٧ — وزارة التجارة والصناعة

لأولى مرة تعرض على البرلمان ميزانية وزارة التجارة والصناعة كوزارة ، فقد كانت مصلحة ملحقة بوزارة المالية ، ثم حوّلت إلى وزارة المرسوم الملكى الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وقد ورد فى هذا المرسوم من سبب التحويل ما نصه :^{٢٢} "إنه من الضروري ترقية شؤون التجارة والصناعة فى البلاد وتنظيم علاقاتها بالزراعة تحويل مصلحة التجارة والصناعة إلى وزارة لئلا تكون أعمالها أفقد أثراً وأوسع نطاقاً ، ولئلا تجعل للسياسة الاقتصادية فى البلاد ما تتطلبه من العناية والاهتمام" .

وقد تبع تحويلها إلى وزارة ، نقل بعض الأقسام إليها من الوزارات الأخرى . فمن هذا الأقسام مكتب العمل وشؤون السياحة وقسم أبحاث المصائد وإدارة السفن وإدارة الموازين والمكاييل

وكان طبعاً أن تزيد ميزانية التجارة لعدم اعتمادات الأقسام التى نقلت إليها وقد بلغت هذه الاعتمادات ٨٧,٢٣٧ جنيهاً .

على أن ميزانية التجارة كانت ولا تزال تزداد سنة فسنة عشياً مع تهمتها ونوعها المطرد فتدرجت من ٥٧,٩٩٧ جنيهاً فى سنة ١٩٣٠ إلى ٢٩١,٨١٣ جنيهاً فى سنة ١٩٣٦ كما هو ظاهر من الجدول التالى :

سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
٥٧,٩٩٧	٨٢,٥٠٢	٩٣,٠١٠	١١٧,١٤١	١٣٥,٥٤٢	١٨٢,٦٠٦	٢٩١,٨١٣

ثانياً - قسم المخابرات والإحصاءات التجارية :

وهو يختص بالمخابرات والإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية والتجارة الداخلية والإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي والأسعار وأرقامها القياسية . وطرق المواصلات والنقل من حيث انتشارها وارتباط بعضها ببعض وتكاليف النقل براً وبحراً وحركة التجارة والإحصاء الخاص بالسياحة وأحصاء العمل والمصانع والعمال والمطابقين وفئات الأجور وتكاليف المعيشة والاستعلامات التجارية والمكتبة والتعاون التجاري وإذاعة الإحصاءات واستعراض الحالة التجارية وإصدار تقرير سنوي شامل للإحصاءات التي يبنى عليها توجيه المسائل التجارية وحفظ المصالح الوطنية والعمل على تنفيذ هذا التوجيه .

ثالثاً - قسم الأسواق والمهيات التجارية :

ويختص بمسائل أسواق الحبوب وأسواق البصل وأسواق الخضضر والفاكهة ومراقبة المبادلات وإمانات التصدير وطرق التصريف الخارجي والتعرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات المصنعين والموزعين والجمعيات التجارية الأخرى . أما أسواق القطن فهي تابعة لوزارة المالية ، نظراً لما لهذه الأسواق من الأهمية بالنسبة لإيرادات الدولة .

رابعاً - قسم التشريع التجاري :

ويختص بمسائل السجل التجاري وقانون الشركات ومراجعة حساباتها وتصفياتها وحصر أحكام الإفلاس وتحرى أسبابها والصيانة بالمواصفات والعلامات التجارية وبراءات الاختراعات والتصميمات والموازين والمقاييس والمكاييل وخدمة المصوغات ومكافحة الغش التجاري .

٢ - مصلحة الصناعة

أهم أقسام هذه المصلحة هي :

- (١) قسم الأبحاث الصناعية .
- (٢) « الإنتاج الصناعي .
- (٣) « معائد الاستهلاك .

ويقع هذه المصلحة بمحكمة اختصاصها منشآت هامة تذكر منها :

مصنع الزجاج

أنشئ هذا المصنع في سنة ١٩٣٧ بعد بحث قام به إخصائي في المواد الخام الموجودة في البلاد وظهور صلاحيتها لصناعة الزجاج فوضع مشروعاً لعمل ألواح زجاج الشبائيك وما شاكلها . وبعد الآن مشروعاً آخر لصنع الآنية والحلى الزجاجية .

ويقوم هذا المصنع بعمل الأنايب والأواني التي تحتاج إليها وزارة الصحة والزراعة .

تنظيم الوزارة

وقد اقتضى تنظيم شؤون الوزارة وضع وظيفة المدير العام إلى درجة وكيل وزارة مساعد (١,٦٠٠ جنيه) وتقسيم أعمالها بين أربع مصالح يرأس كلا منها مراقب ، مع تكوين مكتب فني قدير له ١,٨٥١ جنياً كما قدر ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لوظائف التي اعتمد إنشاءها في خلال السنة الحالية و ٣,٠٠٠ جنيه لتزيين وظائف سائر أقسام الوزارة و ٧,٠٠٠ جنيه لكل السجل التجاري .

وقد نشأ عن هذه الزيادة زيادة أخرى في اعتمادات المصاريف العمومية تبلغ نحو ٨,٠٠٠ جنيه علاوة على ما أدرج للأقسام المقتولة .

أقسام الوزارة

قسمت أعمال هذه الوزارة على أربع مصالح كما قدسنا وكل مصلحة منها قائمة بذاتها وفقاً للنواحي العملية المختلفة ليعتني لها السير المجدى فيما خصصت له .

وترى اللجنة أن تثبت في هذا التقرير - وهو أول تقرير يقدم إلى المجلس من هذه الوزارة - بيان هذه المصالح الأربع والأقسام التابعة لها واختصاص كل منها وهي :

١ - مصلحة التجارة .

٢ - « الصناعة .

٣ - « السياحة والدعاية والمعارض .

٤ - « العمل .

١ - مصلحة التجارة

وتتكون هذه المصلحة وفقاً لمشروع تنظيمها من أربعة أقسام هي :

(١) قسم التعريف والمعاملات التجارية .

(٢) « المخابرات والإحصاءات التجارية .

(٣) « الأسواق والمهيات التجارية .

(٤) « التشريع التجاري .

أولاً - قسم التعريف والمعاملات التجارية :

ويختص بنوع التعريف الجمركية التي يصح تطبيقها ودرجة الرسوم الجمركية ودرجة رسوم الإنتاج وأرباح الحماية الجمركية والمعاملات والاتفاقات الجمركية ، وهي تعمل في هذا بالاتفاق مع وزارتي المالية والخارجية .

ثالثا - قسم مكافحة البطالة والهجرة :

وهو يختص باستخدام المال والنظر في شؤونهم ، سواء في ذلك ما كان خاصا بالتعليم الفني أو الهجرة إلى القطر وحمايتهم من نتائجها ووضع منجع لتنفيذ مشروعات الحكومة والمصالح العامة الإنشائية بتوزيعها توزيعا منتظما بقدر الإسكان على فصول السنة بما يتفق ومصصلحة الحال .

ويختص هذا القسم أيضا بعمليات العمل والأبحاث المتعلقة بها .

هذه هي أقسام الوزارة وهذا بيان اختصاص كل منها وهو اختصاص واسع شامل زجوا أن يكون من ورائه الخير الكثير للبلاد فلا يبقى اعتيادها على الزراعة وحدها .

وانت اللجنة مع اغتباطها بما تبذله وزارة التجارة والصناعة من جهود مشكورة في سبيل رفية شؤون التجارة والصناعة تود أن تضاعف الوزارة من هذه الجهود حتى تحقق ما مقده عليها البلاد من آمال كبار وما قطعتة الحكومة على نفسها في خطاب العرش من تنظيم التجارة الداخلية وشد أزرها وفتحها وتشجيع التجارة الخارجية والدعاية للمصالحات المصرية وكسب أسواق جديدة لها مع نهضة الصناعة بالعناية والرعاية وتنظيم العلاقة بين الحال وأرباب الأعمال .

الاعتادات

يلفج الاعتقاد المطلوب لهذه الوزارة في مشروع الميزانية المملول ٢٩١٨١٣ جنيها وكان المربوط لها في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية ١٨٢,٦٠٦ جنيها فتكون الزيادة ١٠٩,٢٠٧ جنيها .
وقد وزع الاعتقاد على أبوابه الثلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	ميزانية سنة مشروع ١٩٣٦ - ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
-	٦٨,٥٣١	٩٦,٣٢٩	١٦٤,٧٦٠
-	٣٧,١٢٠	٣٨,٣٧٧	٦٥,٤٩٧
-	١٣,٥٥٦	٤٨,٠٠٠	٦١,٥٥٦
-	١٠٩,٢٠٧	١٨٢,٦٠٦	٢٩١,٨١٣
			الاجلة .

مصنع السجاد

وأهم الأغراض التي أشق من أجلها هذا المصنع تحريب الصناعات على صناعة السجاد لتنتشر صناعة منزلية في البلاد أسوة ببلاد إيران وتركيا وتركستان . وكان إنشاءه من العوامل في نشر هذه الصناعة وإتقانها مما أدى إلى نقص الوارد من السجاد المعجمي .

وتعد الآن الوزارة مشروع منشأة لتجريب هذا المصنع ليعمل الحساجين على الطريقة النجفة في بلاد السجم وغيرها وسيكون في مقدمة ما تنفي به هذه المنشأة تصدير السجاد الفاخر إلى الخارج .

صناعة الصباغة والدباغة

أدخلت عليها تحسينات كثيرة طبقا للمتطلبات العلم الحديث وتعمل الوزارة على مراقبة وتحسين طريقة سلخ الجلود في بعض سلخانات القطر وكان من أثر ذلك أن زادت قيمة الصادر من الجلود بنحو ١٠,٥٠٠ جنيه ولا تزال الزيادة مطردة .

صناعة الغزل والنسيج للآتشة غير القطنية

تتني الوزارة بإشراف تربي المدارس الصناعية القتين أولون هذه الصناعة مستغلين كما تنفي بمصنع تجهيز قلة الصوف وإعداده بآلات من أحدث ما يستخدم في أرق المصانع وأصبح بعد وجود هذا المصنع من الممكن تجهيز أنواع القتل في كل عملياته . وهذه صناعة جديدة في مصر ستكون متلا محتملة .

٣ - مصصلحة السياحة والدعاية والمعارض

وتختص بإدارة الدعاية التجارية والصناعية في الخارج وتشجيع السياحة وإدارة المعارض .

٤ - مصصلحة العمل

وتتبع هذه المصلحة الأقسام الآتية :

أولا - قسم الرخص والتفتيش :

وهو انخاص بإصدار الرخص وسلامة الحال وصحتها وشروط تشييل الأطفال والنساء وساعات العمل والتفتيش على المصانع والتحرى من الإصابات .

ثانيا - قسم التشرع الاجتماعي :

يختص بالمسائل التشريعية الخاصة بنظام العمل وتوضيح العمال وتأمينهم وقابليتهم ومنافعهم وتحسين مساكنهم ورفع مستوى سلم .

الباب الأول - ما هيأت وأجرومريات

أدرج لهذا الباب مبلغ ١٦٤,٧٦٠ جنيا مقابل ٩٦,٣٢٩ جنيا في ميزانية العام الماضي أى زيادة قدرها ٦٨,٥٣١ جنيا .

ويدخل في هذه الزيادة اعتمادات الأقسام التي نقلت إلى هذه الوزارة وتبلغ في هذا الباب ٤٦,٦١٨ جنيا على التفصيل الآتي :

جيب	١٥٣٥٦
إدارة دفعة المصوغات (تقلا من ميزانية مصلحة الكيمياء) .	١٥١٣٨
إدارة الموازين والمكاييل (تقلا من ميزانية مصلحة الطيبات) .	٢٥٩٢
قسم إبحاث المصائد (تقلا من ميزانية مصلحة خفر السواحل ومصائد السمك) .	١٣٦٣٢
مكتب العمل (تقلا من ميزانية وزارة الداخلية) .	٤٦,٦١٨

ومثل هذه الزيادة لامتدّ زيادة في الميزانية العامة للدولة لما يقابلها من تنفيذ في اعتمادات المصالح التي نقلت منها الأقسام المذكورة، غير أنها على كل حال تمتدّ زيادة في ميزانية هذه الوزارة اقتضاهما نظامها الجديد .

ويدخل في زيادة هذا الباب أيضا الاعتماد المقرر لإنشاء مكتب في وقدره ١,٨٥١ جنيا .

ويتكوّن هذا المكتب من خمسة موظفين والفرض من إنشائه أن يكون حلقة اتصال بين مصالح الوزارة المختلفة لضرورة انسجام هذه المصالح بعضها مع بعض ودراسة مشروعات الوزارة المختلفة .

هذا إلى زيادات أخرى خاصة بتميز وظائف مكاتب الوزير والوكيل والمخبر ومسائر أقسام الوزارة وقد سبق الكلام عنها .

وليس لجنة ملاحظات على هذه الزيادة لما يخطر من وراء تعديل نظام هذه الوزارة وتميز أقسامها من توفر كل قسم على العمل المهدى : فتمثل مصلحة التجارة بأقسامها المختلفة على تنظيم أسواق الحبوب والبصل والخضر والفاكهة وتنظيمها وتحسين الصادرات ورواجها ، كما تشمل المصالح الأخرى ، كل من جانبها ، فيما يدخل في اختصاصها على إقامة منشآت صناعية وترقية الصناعات المحلية والمتابعة بشؤون البالي والتوسع في العناية لسياسة وضربها .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

قدر الاعتماد المطلوب لهذا الباب بمبلغ ٦٥,٤٩٧ جنيا وكلأن مرطولا له في ميزانية السنة الماضية ٣٨,٣٧٧ جنيا أى زيادة ٢٧,١٢٠ جنيا .

من هذه الزيادة ٢١,٠١٩ جنيا مصاريف الأقسام التي نقلت إلى الوزارة وقد كان هذا المبلغ مدججا بميزانيات الوزارات التي نقلت منها الأقسام المذكورة . ومنها ٨٤٠ جنيا للإيجار المبنى المستأجر من الاوقاف الملكية لعل الوزارة إليه .

وقد زادت الإعانات (بند ٩) من ٧,٢٠٠ جنيا في العام الماضي إلى ١٩,٢٨٠ جنيا في ميزانية هذا العام . وترجع الزيادة إلى إدراج ٢,٠٠٠ جنيا إعانة للاتحاد المصري للصناعات ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيا لتشجيع السياحة ولم يكن لها مقابل في ميزانية السنة الماضية .

ويقابل هذه الزيادة تخفيض في بند ٢ - نفقات بدل السفر (٩٣١ ج.م) وفي بند ٤ - توريدات عمومية (٢,٢٠٠ ج.م) وفي بند ٨ - مصاريف شربة وغير منظورة (٣٠٠ ج.م) .

الباب الثالث - أعمال جديدة

الاعتمادات المطلوبة لهذا الباب ٦١,٥٥٦ ج.م وكانت المربوط في ميزانية السنة الماضية ٤٨,٠٠٠ ج.م فتكون الزيادة ١٣,٥٥٦ ج.م .

وفيا على بيان الأعمال الجديدة والمقرر لكل منها في السنة الماضية والسة الحاضرة :

ميزانية	ميزانية	مشروع الميزانية
١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٤,٦٠٠	١,٨٠٠	جيب
١٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	إقامة ساحل شبرا
١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	إقامة تصدير المواخ
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	شراء أنوال يدوية وبكينية وخامات وأدوات ماكينات ليحمها لأرباب الصناعات
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	البنية لمصاحلات
—	١٠,٠٠٠	البنية لتشجيع السياحة
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	تحسين طرق ملخ الخلود
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	خبراء للقيام بمباحث صناعية
٤,٦٠٠	٤,٢٥٦	احتياطي
—	٣,٥٠٠	إنشاء دار لمصبة المواخ بالقبوم
٤٦,٠٠٠	٦١,٥٥٦	الجملة

واللجنة مع موافقتها على هذه الاعتمادات للأعمال الجديدة وعلى إقامة تصدير المواخ ترحب إلى الحكومة في أن توجّه مثل هذه العناية لمصاحلات الرئيسية على وجه العموم وللأرز بصفة خاصة لأنه يعتبر من المحاصيل الرئيسية وقد سبق للحكومة أن منحت تجار الصادرات في هذا الصنف إعانات مما أدى إلى زيادة الصادرات وافتتاح المستوردين في البلاد الأجنبية بمجودة الصنف .

١٩٣٦ مبلغ ١,٣٧٥,٠٠٠ جنيه ، أما في السنة الأخيرة (١٩٣٦) -
(١٩٣٧) فقدره مبلغ ١,٣٧٢,٥٠٠ جنيه .

وتأييداً لما عليه العمل في سنة ١٩٣٣ ، تقرر مجلس الوزراء في
٣٠ يناير سنة ١٩٣٥ انصبيب المذكور على هذا الأساس .

وتقررت اللجنة المذكورة أيضاً أن تدفع مصلحة السكك الحديدية للمصالح
الحكومية الأخرى قيمة الخدمات التي تؤديها هذه المصالح لما حل أن تدفع
هذه المصالح لمصلحة السكك الحديدية قيمة الخدمات التي تؤديها لها
هذه المصلحة ، وذلك أودج في ميزانية السكك الحديدية من سنة ١٩٣٣ في
باب المصروفات البالغ الخاصة بالخدمات الأولى .

وفيما يلي بيان المبالغ المذكورة للسنة الحاضرة والمضائية :

لغة ١٩٣٦	لغة ١٩٣٥	
جنيه	جنيه	
١٢٠٩٦	١٢٠٩٦	... خدمات وزارة الداخلية ...
٢٧٠٠	٢٧٠٠	... لخطة مصلحة البريد ...
٨١٨٣	٨١٨٣	... خدمات البوليس ...
١٢٩٣٤	١٢٩٣٤	... خفر لحراسة الخطوط ...
٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	... للاستبدال النقدي ...
	٢٠٠٠٠	... (٢٠٠٠٠) ...

أما الخدمات التي تؤديها السكك الحديدية للمصالح الأخرى فإن بعضها
لا يزال قيد النظر .

وترى اللجنة أن تعني الحكومة بالتحسين سريعاً في هذا الموضوع حتى
لا يستمر الأمر مطلقاً ، وحتى يمكن معرفة حساب الأرباح والخسائر لهذه
المصلحة على أساس حسابية سليمة .

ولم تخل مصلحة السكك الحديدية من التأثير بالأزمة المالية التي كان لها
أثرها الضخم في المصالح العامة ومصالح الأفراد . يضاف إلى ذلك
ما يقبضه هذه المصلحة من منافسة السيارات والنقل النهري . ويؤخذ من
مقارنة المقتر لإيرادات هذه المصلحة بالمحصل فضلاً عن الحالة ظلت سيئة
في سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ ثم أخذت في الانتعاش بعد ذلك .

ويرجع السبب الأكبر في هذا الانتعاش الذي بدأ في تحسين الإيراد إلى
ما تم من تخفيض أجور نقل الركاب ومن زيادة عدد القطارات وزيادة

جلسة الأربعاء ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والمصارف

من المصالح المتعلقة بالميزانية العامة : (١) السكك الحديدية -

(٢) التفرقات والتلفونات

(المقرر حصره الصبح المحرم أنموذ الجليل بك) .

ملاحظات عامة

يشرف على هذه المصلحة مجلس إدارة تم تأليفه وفقاً للرسوم بقانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ وكان الغرض من تأليف هذا المجلس التسجيل في الإجراءات
الخاصة بإدارة السكك الحديدية من ضمن تأخير البت في المسائل المهمة ولا سيما
ما كان منها ذا صبغة تجارية . ومن اختصاص هذا المجلس بحث ميزانية
المصلحة والمسائل الإدارية والنظر في تقرير الأرباح الخاصة بالركاب والبضائع ،
على أن تعرض جميع المسائل التي تحتاج إلى مرسوم على مجلس الوزراء .

وفي يونيو سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٣ بفصل ميزانية
السكك الحديدية والتفرقات والتلفونات عن ميزانية الدولة بقصد استقلالها
على أساس تجارية بحتة . وألفت لجنة لبحث القواعد التي تسير عليها المصلحة ،
وتقرر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٣٥ إدراجها فصل للميزانية إلى ما بعد
إقرار هذه النظم .

وقد اجتمعت هذه اللجنة وتقررت في بادئ الأمر أن تدفع مصلحة
الحكومة قائمة سعرها ٤٪ من رأس المال الذي قدر بمبلغ ٣٦,٠٠٠,٠٠٠
جنيه مصري .

وطريقة أخذ الحكومة لقائمة قدرها ٤٪ على رأس المال لم تتخذ فضلاً
وقد استبدلت هذه القائمة من سنة ١٩٣٣ بنصيب قدره ٧٥٪ من إيرادات
استغلال الخطوط ، تأخذ الحكومة مقابل رأس المال .

وقد بلغ هذا النصيب فضلاً عن سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مبلغ ١,٣٣٦,٣٩٤ جنيهاً
وفي سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مبلغ ١,٣٧٤,٩٦١ جنيهاً وقدره في سنة ١٩٣٥ -

مصرتها وتعديل مواجعتها . ويؤخذ من إحصاءات المصلحة أن عدد الركاب كان كما يلي :

سنة	راكب
١٩٣٠	٢٨٤٠٠٠٠٠
١٩٣١	٢٥٢٠٠٠٠٠
١٩٣٢	٣٣٢٠٠٠٠٠
١٩٣٣	٣٤٥٠٠٠٠٠
١٩٣٤	٣٦٥٠٠٠٠٠
١٩٣٥	٣٦٨٠٠٠٠٠

وهذا ما يلاحظ أيضا فيما يتعلق بنقل البضائع كما يؤخذ من الإحصاء الآتي :

سنة	طن
١٩٣٠	٤٩٦٠٠٠٠
١٩٣١	٤٥٦٨٠٠٠
١٩٣٢	٤٧٧٣٠٠٠
١٩٣٣	٥٤٠٣٠٠٠
١٩٣٤	٥٤٩١٠٠٠
١٩٣٥	٥٨٥٥٠٠٠

وقد حاولت السكة الحديدية معالجة المنافسة التي سبقت الإشارة إليها بتسيير سيارات على حسابها وذلك من سنة ١٩٣٩ ولكنها نظرا لخسارة التي تكبدتها ولوقت العمل بها في سنة ١٩٣٥ توقفت لمجلس إدارتها ومجلس الوزراء طالبة الاشتراك مع شركات السيارات القائمة بمقدار ٥١ ٪ من رأس مالها وقد اشتركت فضلا عن هذا الأساس في مطلقتي التكتين : الأولى في مديرية المنوفية والبرية والقليوبية والثانية في منطقة الإسكندرية ورسيد . وقد بلغ ما دفعت من رأس مال لها بين الشركتين مبلغ ٣٦٠٠٠ ج. م. وتقدرت الأرباح الناتجة من ذلك بنحو ٥٠٠ ج. م أي بواقع ٢٠ ٪ بعد الاستهلاك كما هو ظاهر في باب الإيرادات بالميزانية .

ولا تزال - سالة - تجميع اشترك المصلحة مع الشركات أو قيامها بالعمل منفردة موضع بحث الحكومة . والمأمول أن يفت هذا الأمر قريبا .

وقد اتضح من مناقشة لجنة المالية بمجلس النواب مع السكرير العام للمصلحة ما ينبسطه فيما يلي متفقين مع ما أبدته اللجنة الموما إليها من الملاحظات في هذا الصدد وفي صدد رأس مال المصلحة واحتياطياتها وما تخضره الحكومة لها :

(أولا) هل ما تتقاضاه الحكومة من تعصيب في إيرادات تشغيل خطوط يدخل في المصروفات الحقيقية للتشغيل ؟

(ثانيا) خسارة المصلحة .

(ثالثا) كيف أن نصيب الحكومة كان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمبلغ ١,٣٧٥,٠٠٠ جنيه ويقتدر في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ١,٣٧٢,٥٠٠ جنيه بتفويض ٢,٥٠٠ جنيه مع أن رأس المال زاد في السنة الأخيرة ٤٢٢,٤٠٣ جنيهات وكان المتظر أن الزيادة في رأس المال تعالجها زيادة في الاستغلال .

فأجاب حضرته عن الوجه الأول :

كان رأى حضرته متفقا مع رأى اللجنة في أنه يتعين إضافة التعصيب الذي تتقاضاه الحكومة من إيرادات تشغيل الخطوط مقابل رأس المال إلى مصروفات التشغيل ، وكانت عباره تم أن تخدير هذا التعصيب ببيع إيرادات الخطوط ربما كان زائما على الحد .

وعن الوجه الثاني الخاص بضائر المصلحة قال حضرته إن المصروفات المقدرة بالميزانية يدخل فيها ما بلغ ما كان يجب أن تحصلها مصلحة السكك الحديدية . ولو استبعدت كانت النتيجة ربما بدلت الخسارة وهذه المبالغ هي :

(١) الماشات - أدرج بمشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ضمن المصروفات مبلغ ٢١٤,٥٠٠ جنيه لصفه ماضات لمن أحيوا من مستخدمى هذه المصلحة على الماش ، مع أن بعضهم أحيل قبل تقرير فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الدولة والبعض الآخر كان معطى مدة خدمته قبل تقرير هذا الفصل ، وقد استولت الحكومة لغاية آخر سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ على ما استقطع منهم مقابل هذا الماش ، وكان من البطل أن تحصل وزارة المالية المقر لمماشاتهم أو أن تحاسب مصلحة السكك الحديدية على ما تلغته منهم استقطاعا من مرتباتهم . وقال إنه قد جرى العمل على هذا النوال في شأن الموظفين الذين يتقلون من الحكومة إلى الخدمة في وزارة الأوقاف .

وهذا الرأى محل نظر وتثير اللجنة إلى وجوب بحثه وتصنيفه بين وزارة المالية ومصلحة السكك الحديدية مع ملاحظة أن إيرادات هذه المصلحة يدخلها الآن ما يستقطع للماشات وقد تقدر هذا في ميزانية هذه السنة بمبلغ ٤٨,٥٠٠ ج. م .

(ب) وقال حضرته تقوم مصلحة السكك الحديدية بتسيير قطارات خصوصية لصالح الحكومة تهدر سنويا بمبلغ ٨,٠٠٠ جنيه ويدخل فيها ما تطلبه الحكومة ليجار الزائر من قطارات أو صالونات خصوصية .

وترى اللجنة أن وجهة نظر مصلحة السكك الحديدية هذه في عملها .

ولما كانت إدارتها لمجلس من مديري ثلاثة أحدهم الإنجليزي وله الرئاسة والثاني وطني والثالث فرنسي ، وقد استبدل هذا النظام حوالى سنة ١٩٠٤ قالى هذا المجلس وعهد بإدارة المصلحة إلى مدير عام مسئول وبجانبه مجلس إدارة مكون من رئيس الوزراء ومستشار المالية ومستشار الأشغال العمومية ، وكان لهذا المجلس سلطة مجلس الوزراء .

وفي سنة ١٩٠٤ تكونت أيضا لجنة لجرد أملاك السكك الحديدية ومهامها تقديرتها بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ولما عرض التقدير على مجلس الوزراء ، أضاف إليه لسبب غير معلوم ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فبلغ التقدير ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ومن سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩٣٣ أضيف إلى رأس المال مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة تكاليف الأعمال الجديدة في هذه المدة ، كما أضيف ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أخرى لأعمال التجهيزات ، فأصبح تقدير رأس المال ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ومن سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٣ أضيف إلى رأس المال ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لأعمال جديدة ، كما أضيف مليون آخر قيمة مدافع مما تخطوط التي اشترتها المصلحة وهي :

خط حلوان .

مربوط .

خطوط سكة الحديد الإضافية بالوجه القبلي التي كانت مملوكة لشركة السكر .
خط الواحات الخارجية .

فأصبح بذلك رأس المال ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ولما فكر في سنة ١٩٣٣ في فصل ميزانية السكك الحديدية وفي الفائدة التي تدفعها المصلحة للحكومة على رأس المال ، أعيد النظر في قيمة رأس المال واستبعد منه مبلغ السجة الملايين من الجنيهات التي أضافها مجلس الوزراء في سنة ١٩٠٤ ، كما استبعد منه أيضا ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، كانت أضيفت ضمن ثلاثة ملايين من الجنيهات غير وجه حتى إلى رأس المال ، ثمما لتجهيزات المهمات القديمة مع أن المقذور لا يضاف منها إلى رأس المال إلا ثلثها ، أما التان فيدخلان في المصاريف العمومية ، وبناء على هذه التخفيضات أصبح رأس المال ٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ولما صرف النظر عن فكرة جعل نصيب الحكومة مصادف لفوائد ١/٢ من رأس المال ، أبقى هذا التقدير عديم الأهمية ، فرجعت المصلحة إلى التقدير الأصلي الموجود بالكتاب في نهاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ : ٣٦٨ : ٣٥٥٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيها للسكك الحديدية ٣٠٨ : ٣٦٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيها للتطورات والتجهيزات بما في ذلك الإقذاعة ويبلغ المقتدر لما ٤٣١٩١٠٠٠٠٠ جنيها .

على أن اللجنة عمل إلى الأخذ بالتقدير الأخير وقدره ٣٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه نهاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ ، لئلا أن تخلفه الحكومة بمقدار مخصصها ،

(ج) وقال حضرته إنه يمكن تخفيض جزء عظيم من المقتدر لتجديدات وزارة الداخلية . ومثل هذا التخفيض أمر تقديري لا يبع اللجنة البت فيه ، ولذا فإنها تدعو الحكومة لبعثه .

(د) وقال حضرته إنه ألتي من إيرادات السكك الحديدية ما كانت تتقاضاه ربما لمرور السيارات والعمربات على كبارها وكانت مقفورا لمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

واللجنة لا تشارك المصلحة في رأيها هذا ، إذ أن الفرض من إنشائها هذه الكبارى هو تسير قطارها عليها وليس لاستغلالها بغرض رسوم على السيارات والعمربات التي تمر عليها وبما كان من السهل أن تشارك مصلحة الطرق والكبارى في مصاريف صيانة عمربات هذه الكبارى وعموم الحكومة إلى بحث هذا الموضوع .

(هـ) وقال حضرته إنه من الواجب أن تحسب مصلحة السكك الحديدية على الحكومة قيمة اشتراكات الركاب والعمربات المصنوعة النخرة لكبار الموظفين وغيرهم خصوصا أن المصلحة لاحظت أنه يساء استعمال بعض اشتراكات التوابع . واللجنة تشارك المصلحة في رأيها هذا .

(و) وقال إن من ضمن الخدمات التي تؤديها المصلحة تسقيها بجنا أطفال المصابين الفقراء وأضاف حضرته أنه من الوجهة الأدبية تريد المصلحة المساهمة في مثل هذا الموضوع وإنه لم يره إلا في سياق البحث .

واللجنة ترى أن كل الشركات والمصارف واليوتات المالية تسلم في مثل هذا العمل ، وتوقع قيمة مساعدتها في مصروفاتها العامة ولا عمل بد ذلك لاستثناء مصلحة السكك الحديدية في هذا الشأن .

(ز) وقال أيضا إن ميزانية المصروفات تشمل مبلغا جسيما لحراسة الخطوط وكان يمين أن مثل هذا المبلغ تحصله وزارة الداخلية .

لذا أخذنا بما قرره المصلحة في شأن الأرباح والخسائر كانت نتيجة إدارة المصلحة ربما .

وأجاب حضرته عن الوجه الثالث بأن ما زيد في رأس المال بسبب الأعمال الجديدة صرف كله في منشآت غير مشيئة لإيراد تكلفة ورشة الوابورات بأبي زعبل وتركيب الأدوات القديمة بمخط مربوط وما استدام هذا الخط من أعمال إنشائية أخرى والمصلحة تخفت هذا الخط إجابة لرغبة الحكومة مع أن ربه قليل وفي حكم العدم بالنسبة لمصروفاته .

رأس مال المصلحة

منذ أسست مصلحة السكك الحديدية لم يكن لرأس مالها حساب خاص .

وعند ما وضع قانون التصنيف لتنظيم الشؤون المصرية العمومية ودفع فوائدها واستهلاكها ، خصصت لإمدادات هذه المصلحة لثلاثين بعض الثمن ،

فلذا أضيف إلى هذا المبلغ مازاد في رأس المال من ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ وبمائه كالاتي :

جنيه مصرى

في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ١٣٣٩٧٧

» ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ٢١٩٩٥٢

» ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مقدره بالميزانية ٥٣٠.٠٠ ج. م.

ولكن ظهر من بيانات المصلحة أن المبلغ المصروف

حققت ٤٢٢٤٠٣

٧٦٦٣٢٢

ينقص منه ما قرر حضرة مندوب المصلحة أنه مقابل

رد أراضى للحكومة وبعض قسويات بسيطة ٣٣٣٦٦٤

٤٣٧٦٦٨

فيكون رأس مال السكك الحديدية لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ ٣٦,٥٣٢,٦٦٨ ج. م.

وتنبرج اللجنة بعمل تقدير صحيح لرأس مال هذه المصلحة في آخر كل سنة مالية ، على أن يدرج هذا التقدير بديل الميزانية حتى يتيسر المقارنة بينه وبين صافي إيرادات المصلحة .

عن احتياطي المصلحة

لاحظت اللجنة أن مصلحة السكك الحديدية والتفرقات بلغت في هذه السنة وما قبلها إلى احتياطيها لسد عجز بعض إيراداتها عن مصروفاتها فصدرت أمر هذا الاحتياطي وطلبت أن النظام المتبع يقضى - بعد تقرير فصل مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والليفونات من ميزانية الدولة - بأن كل فائض إيراد يبقى لديها في آخر السنة - بعد أن تأخذ الحكومة نصيبها من إيرادات المصلحة - يضاف إلى احتياطيها الخاص . وقد انشئ هذا الاحتياطي في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، وهي السنة الأولى بعد تقرير الفصل ، وبلغت قيمته في نهاية السنة المالية المذكورة ٢٥٥,١٩٥ ج. م. ثم زاد إلى ٣٤٧,٦٠٠ ج. م. في آخر سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

ولدى تحضير مشروع ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ اتضح أن تقدير صافي إيرادات المصلحة كان عاجزا عن سد كامل تهربات مصروفات التشغيل فوضعت الميزانية على أساس استعمال ٢٥٥,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي الخاص لسد العجز المشار إليه وقد اقتصر العجز الفعلي في نهاية السنة إلى ١٨٤,١٧٨ ج. م. فأصبح رصيد الاحتياطي ١٦٢,٨٨٢ ج. م.

وفي مشروع ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المروض الآن على البرلمان عجز في تقديرات مصروفات التشغيل قدره ١٣٦,٩٥٠ جنيه وقد وضع المشروع على أساس أخذ هذا العجز من احتياطي المصلحة وعلى ذلك يبط رصيده إلى ٢٦,٣٨٢ ج. م.

ما تقرضه الحكومة للمصلحة

ينص قانون الميزانية على أخذ تكاليف الأعمال الحديدية بمصلحة السكك الحديدية بصفة سلفة من الحكومة ، ولكنه في سقى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ لم

يدع الحالة إلى أخذ سلفة لهذا الغرض ، إذ أن صافي إيرادات المصلحة كان كافيا لسد جميع مصروفاتها بما فيها الأعمال الحديدية وفق منها رصيده أضيف إلى احتياطيها الخاص كما سبق الإشارة إليه .

أما في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ فقد أخذت مصروفات الأعمال الحديدية بصفة سلفة من الحكومة نظرا لزيادة مصروفات المصلحة على إيراداتها . وهذه الحالة تطبق أيضا على مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

ولما لم تجد اللجنة أثرا لهذه السلف في أرقام ميزانية وزارة المالية مع أنها مأخوذة من الأموال الاحتياطية تحرت الأمر وعلمت من الوزارة أن هذه السلفة ترصد في حساب خاص كساب جار ، ولم توافق اللجنة على هذه الطريقة واقترحت على وزارة المالية خصم مقدار هذه السلفة من الأموال الاحتياطية مقابل إرسادها عدة على مصلحة السكك الحديدية أو إدراجها ضمن الأموال الاحتياطية المحبوسة فلما خصص أسوة بالسلف الممنوحة ليكن التسليف الزراعى ، فوافقت وزارة المالية على هذه الطريقة الأخيرة .

مشروع الميزانية

وبعد هذه الملاحظات العامة نتناول فيما يأتى تفصيل ميزانية هذه المصلحة إيرادات ومصروفات :

السكك الحديدية			
سنة ١٩٣٦ المشروع المقاد	سنة ١٩٣٥	جنيه	جنيه
الإيرادات :			
إيرادات للمصلحة	٥٢٣١٠٠٠	٥١٨٤٥٠٠	...
المأخوذ من احتياطيها الخاص	٢٥٥٠٠٠	١٣٦٥٠٠	...
سلفة تؤخذ من الحكومة	٥٣٠٠٠	٦٠١٠٠٠	...
المجملة	٦٠٠٠٠٠	٥٩٢٢٠٠٠	...
المصروفات :			
مصروفات التشغيل	٤٢٠١٠٠٠	٤٠٤٨٥٠٠	...
أعمال جديدة	٥٣٠٠٠	٦٠١٠٠٠	...
المستحق للحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة	١٣٧٥٠٠٠	١٢٧٢٥٠٠	...
المجملة	٦٠٠٠٠٠	٥٩٢٢٠٠٠	...

و ٥,٠٠٠ جنيه في بند ٤ (تصيب المصلحة من أرباح تشغيل السيارات .
فيكون صافي الجوز في هذا الباب ١٠,٠٠٠ جنيه) .

أما الجوز في الباب ٢ من الإيرادات (الصفة) بقدر ٢٤,٥٠٠ جنيه ويرجع
إلى متأخر من إلغاء رسم اللفة عن صغار الموظفين وتخفيضه عن متوسطهم .
ويبلغ الجوز في الباب ٣ (المتعلق من ماهيات المستخدمين) ٢,٠٠٠ جنيه .
فإذا نظرنا إلى هذه الإيرادات في أبواب الثلاثة وجدنا أنها تبلغ
١٨٤,٥٠٠ جنيه وتغطيها مصروفات تبلغ ٥,٣٢١,٠٠٠ جنيه (هذا احتياجا
للأعمال الجديدة) فيكون عجز الإيرادات عن المصروفات ١٣٩,٥٠٠ . أما
إذا أضفنا إلى المصروفات المقدرة للأعمال الجديدة فيبلغ الفرق ٢٣٧,٥٠٠ جنيه
وهذا ما استدعى أخذ ١٣٩,٥٠٠ من احتياطي المصلحة الخاص بـ ١,٠٠٠ جنيه
سلفة من الحكومة .

المصروفات

ولما طرأ بيان المصروفات :

باب ١ - ماهيات وأجرومرات

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١,٢٥٠,٦١٧ ج . م .
١,٦٥٧,٦٤٢ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتفويض قدره -
٣٢,٠٢٥ ج . م عن العام الماضي .

ومع هذا التخفيض ترى اللجنة أن المقدّر لهذا الباب لم يزل قابلا للضغط ،
وتوجه النظر إلى الناية بتخفيضه تخفيضاً محسوماً إلى الحد الأدنى الذي
يتفق ومصلحة العمل الاقتصادية .

وتجنى تشارك لجنة المالية بمجلس النواب بالإشارة إلى إعادة النظر في أمر
الوظائف بصفة عامة والكتابية والإدارية بصفة خاصة لإلغاء الزائد منها عند
خلوه وتقرر ما يمكن إدماجه من الوظائف الكبرى مع غيره يضم بعض
الأقسام وإدماجها معا .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب مبلغ ٢,٤٢٢,٨٨٣ ج . م في مشروع ميزانية سنة
١٩٣٦ - ١٩٣٧ مقابل ٢,٤٣,٣٥٨ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بتفويض قدره - ١٢٠,٤٧٥ ج . م .

وتكون بذلك مصاريف التشغيل الظاهرة ، وهي مجموع البابين الأول
والثاني في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٤,٠٨٠,٤٨٠ ج . م مقابل ٤,٢٠١,٠٠٠
ج . م في العام الماضي ، بتفويض قدره : ١٥٢,٥٠٠ ج . م ، ويضاف إلى
هذه المصاريف مبلغ ٢,٣٧٢,٥٠٠ ج . م وهو المستحق للحكومة من نصيبها
في إيرادات المصلحة مقابل فائدة رأس المال ، فمجموع المصروفات إذن
في ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ج . م . وهذا المبلغ يربط على المقدّر لمجموع الإيرادات البالغ
١٨٤,٥٠٠ جنيه بمبلغ ١٣٩,٥٠٠ ج . م كما تقدم .

الإيرادات

ومن هذا الجدول يتضح أن مصروفات هذه المصلحة تزداد في مشروع
ميزانية هذا العام بمبلغ ٥,٩٢٢,٠٠٠ جنيه وأثر إيراداتها تقلد بمبلغ
١٨٤,٥٠٠ جنيه ، وأنه لسد نقص الإيرادات من المصروفات دعت
الحال إلى أخذ ١٣٩,٥٠٠ جنيه من احتياطي المصلحة الخماس
و ٢٠١,٠٠٠ جنيه سلفة من الحكومة ، حتى تماثلت كلفة الإيرادات
والمصروفات .

أما مبلغ الـ ١٨٤,٥٠٠ جنيه الذي يمثل الإيرادات فيتألف من الأبواب
الآتية :

نقص	سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	٥٠٩,٠٠٠
٢٤,٥٠٠	٧١,٠٠٠	٤٦,٥٠٠
٢,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠
٣٦,٥٠٠	٥,٣٢١,٠٠٠	٥,١٨٤,٥٠٠
		جملة الإيرادات .

والباب الأول يتألف من البنود الآتية :

تخفيض	زيادة	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٤٥,٠٠٠	-	٢١٤٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
-	١٢٥,٠٠٠	٢٨٦,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠
-	٥٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠
-	٥٠,٠٠٠	-	٥٠,٠٠٠
١٤٥,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠	-	-	-
			صافي الجوز .

وهذا الجوز ، كما يتضح من الجدول المتقدم ثلثي من نقص في بند ١
(أجر ركاب) قدره ١٤٥,٠٠٠ جنيه ، مقابل زيادة قدرها ١٢٥,٠٠٠ جنيه ،
في بند ٢ (أجر بضائع) و ٥,٠٠٠ جنيه في بند ٣ (إيرادات متومة)

تسير بوسائل نيلية بالوجه القليل لربط المناطق الكائنة بالبحر الآخر من النيل بالمحطات المناهضة لها .

إنشاء دوش للوابورات بأبي زعبل .

» مستشفى للسكة الحديدية .

» متحف للسكة الحديدية .

تدليل جسم بمحطة طنطا .

تشغيل سيارات .

مشروعات هذا العام :

استخدام الآلات الحاسبة .

تركيب اجراس للتنبيه إلى وجود خطر لعربات الركاب .

إعادة إنشاء كوبرى نجع حدادى .

تشغيل عربات ديزل على خط حلوان .

وترى اللجنة أن تحت الحكومة مع حكومة فلسطين في ملكية خط السكة الحديدية المتحد من الاسماعيلية إلى العريش .

وليس هناك ما يستحق نظر اللجنة إلا مبلغ ٨٨٨٠ ج.م لمصارف خطوط ميناء .
وتدعو اللجنة الحكومة إلى درس هذا الأمر لئلا يرى إن كان في الإمكان الاستيلاء على هذه الخطوط شراء .

التلفقات والتليفونات

فقدت إيرادات التلفقات والتليفونات بمبلغ ٨٧٧,٠٠٠ جنيه مقابل ٨٤٥,٠٠٠ جنيه في العام الماضي أى زيادة ٣٢,٠٠٠ جنيه . وأبواب الإيرادات هي كالتالى :

ومصروفات هذا الباب نوعان يتم أحدهما الآخر : فالأول هو الصيانة العادية المفهومة بمعناها ، والثاني وهو قسم مهم يسمى بالتجديدات ، وهي غير الأعمال الجسدية . إذ تجديدات صيانة عن تسيير القطار البالى بأخر جديد ويقصد بالبالي ما وصل إلى نهاية عمره الاقتصادي المروف والذي إذا استعمل بعد ذلك يكون سيء غير اقتصادى فيكلف نفقات عظيمة لفظه ويكلف نفقات جسيمة في تشغيله ، فضلا عن احتمال الخطر من وجوده ، وعلى هذه القاعدة جعل لكل آلة عمر اقتصادى معروف فالقاطرة مثلا لا يصح أن تستعمل أكثر من ٣٥ سنة ، وقضبان السكة الحديدية لاستخدام أكثر من ٣٣ سنة وهكذا ، ولذلك فالسكة الحديدية ترصد في ميزانيتها سنويا مبالغ لتجديد ما أصبح واجب الاستهلاك من هذه المهمات . وتخفيض الاعتادات في هذا الشأن إذا كانت مقدرة بدقة لا يعتبر وفرا .

ولذلك فالساية المالية السليمة للسكك الحديدية إنما تقوم على إيراد مبالغ لتجديدات الضرورية سنويا . وبذلك يتوزع صرفها على السنين دون إرهاق بسبب تجديدها في حالة ما إذا تأخر صرفها سنة بعد أخرى . هذا فضلا عن تخفيض الأخطار الناشئة عن تشغيل مهمات غير صالحة للعمل .

باب ٣ — أعمال جديدة

تقدر المصروفات للأعمال الجديدة بمبلغ ٦٠١,٠٠٠ ج.م مقابل ٥٣٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية الماضية فتكون الزيادة ٧١,٠٠٠ ج.م .

ويجب أهم الزيادة في هذا الباب إلى تحسين المواصلات على خط حلوان ، وقد قدر له مبلغ ١٤٠,٠٠٠ ج.م ثمن عشر وحدات من عربات ديزل ، وبمبلغ ٣١,٠٠٠ ج.م رسوم بحركة لهذه الوحدات ثم بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م لأعمال السكة . تصرف هذه المستغنى أصل ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مقدرة لتصميمات هذا الخط ويدخل في هذه التصميمات ازدواج الخط بين السيدة زينب وباب اللوق وإنشاء مخزن لإيواء عربات الديزل بطر عند تخزينها . أما باقى مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه فيصرف في السنوات المقبلة .

قد أتمت مصلحة السكك الحديدية الأعمال الجديدة الآتية من سنة ١٩٣٠ إلى الآن :

خط حدر بين ناقوس والساعة (شرقية) .

» » » طنطا والسطة .

» » » ميت بره وذقي .

» » » الحمام ومرسى مطروح بربوط (خط صرط) .

» » » مصر والسويس .

» » » سيدى غازى والبصيل وقدم حتى مطويس وآشئ كوبرى على النيل .

خط حديد بين محطة فارسكور والنيل مقابل بلدة فارسكور .

» » » محطة دوح وطنطا لثنية الخط الفرد .

	سنة		زيادة	محجز
	١٩٣٧-١٩٣٦	١٩٣٥-١٩٣٤		
باب ١ — استغلال الخطوط :	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التلفقات	١٦٨٠٠٠	١٦٦٥٠٠	١٥٠٠	—
التليفونات	٦٨٩٠٠٠	٦٥٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	—
باب ٢ — السنة .	٨٥٠٠	١٤٠٠٠	—	٥٥٠٠
» ٣ — المستقطع من ماهيات المستخدمين .	١١٥٠٠	١١٥٠٠	—	—
جدة الإيرادات .	٨٧٧٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٣٢٥٠٠	٥٥٠٠

(ب) المصروفات :

بجته مصرى	
١٩٢٥,٦١٧	باب ١ - ماهيات وأجرومربيات .
٢,٤٢٢,٨٨٣	» ٢ - مصاريف عمومية .
٦٠١,٠٠٠	» ٣ - أعمال جديدة .
١,٧٧٢,٥٠٠	» ٤ - المستحق للحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة .
<u>٥,٩٢٢,٠٠٠</u>	جمله المصروفات .

٢ - التفرافات والتليفونات

(١) الإيرادات :

بجته مصرى	بجته مصرى
١٦٨,٠٠٠	باب ١ - استغلال الخطوط .
٦٨٩,٠٠٠	التفرافات .
٨٥٧,٠٠٠	التليفونات .
٨,٥٠٠	باب ٢ - النعفة .
١١,٥٠٠	» ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين .
<u>٨٧٧,٠٠٠</u>	جمله الإيرادات .
١٢١,٥٠٠	سلفة تؤخذ من الحكومة .
<u>٩٩٨,٥٠٠</u>	إجملة العمومية .

(ب) المصروفات :

بجته مصرى	
٤٧٢,٢٣٢	باب ١ - ماهيات وأجرومربيات .
١٦٩,٨٣٨	» ٢ - مصاريف عمومية .
١٤٢,١٨٠	» ٣ - أعمال جديدة .
٢١٤,٢٥٠	» ٤ - المستحق للحكومة نصيبها في إيرادات المصلحة .
<u>٩٩٨,٥٠٠</u>	جمله المصروفات .

رئيس اللجنة (بالإنابة)
محمد محمد الشبوىالسكرير البرلمانى
أطون الجبل

أما المصروفات فالمقتولة : ٩٩٨,٥٠٠ زيادة ٢٢,٠٠٠ جنيه عن السنة الماضية . وفيما يلي بيان أبواب المصروفات .

تفويض	زيادة	سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
بجته	بجته	بجته مصرى	بجته مصرى
٢٧١١	—	٤٧٤٩٤٣	٤٧٢٢٣٢
—	٧٢١١	١٦٢٦٢٧	١٦٩٨٣٨
—	٨٥٠٠	١٣٣٦٣٠	١٤٢١٨٠
—	٩٤٥٠	٢٠٤٨٠٠	٢١٤٢٥٠
٢٧١١	٢٥٢١١	٩٧٦٠٠٠	٩٩٨٥٠٠
		جمله المصروفات .	

وعل ذلك يتضح أن عمر الإيرادات عن المصروفات ١٢١,٥٠٠ ج.م.

جمله المصروفات : ٩٩٨,٥٠٠

» الإيرادات : ٧٧٧,٠٠٠

الفرق : ١٢١,٥٠٠

فإذا استبعدنا من المصروفات المبلغ المطلوب للأعمال الجديدة وقدره ١٤٢,١٨٠ ج. م. وجدنا زيادة قدرها ٢٠,٦٨٠ ج. م. في الإيرادات بالنسبة إلى المصروفات .

والأعمال الجديدة مبنية في الصفحات ٦٢٩ - ٦٣٤ من مشروع الميزانية . أما رأس مال المصلحة فقدره ٣٠٠ أربل سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٣,١٣٦,٣٠٨ جنيهات . وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات والمصروفات كما أقرها مجلس النواب بمجلسنى أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ وهى كما يأتى :

١ - السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

بجته مصرى	بجته مصرى
٥,٠٩٠,٠٠٠	باب ١ - استغلال الخطوط .
٤٦,٥٠٠	» ٢ - النعفة .
٤٨,٠٠٠	» ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين .
<u>٥,١٨٤,٥٠٠</u>	جمله الإيرادات .
١٣,٦,٥٠٠	المأخوذ من احتياطي المصلحة الخاص .
٦٠١,٠٠٠	سلفة تؤخذ من الحكومة .
<u>٥,٩٢٢,٠٠٠</u>	إجملة العمومية .

ثانياً - إيجاد قوة في بورقواد لحراسة المنطقة الواقعة بين السويداء والجرمق
للقام على القتال إلى قطة من البحر الأبيض المتوسط تبعد عن السور
المذكور شرقاً بمسافة ١,٦٠٠ متر تقريبا .

(أما الحراسة شرق هذه المنطقة فدخلت في مأمورية مصلحة الحفود) .
وقابل هذه الزيادة تخفيض بالغاء بعض الوظائف وتخفيض مرتبات
البعض الآخر .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

قلّرت احتياطات هذا الباب بمبلغ ٧٩,٣٠٧ جنيتات وكان مرربوطا لها
في ميزانية العام الماضي ٧٤,٢٥١ جنيتا زيادة إجمالية قدرها ٥,٠٥٦ جنيتا .
ومعظم هذه الزيادة في البنود الآتية :

بند ٣ - كباوى وملبوسات :

زيد هذا البند بمبلغ ٤٢٨٨ ج. م. وقد نشأ ذلك عن زيادة القوة لتعزير
خفارة بحيرة المتلة و بورقواد، ويضاف إلى ذلك أن الحكومة قوت وجود
احتياطى لللابس بالخازن مما ترتبه عليه بعض الزيادة في تعدير هذا البند .

بند ٧ - وقود :

في هذا البند زيادة ٢,٠٠٠ جنيتا لتعير بعض الماكيات التي كانت تدار
بالتنول واستبدالها بألات تدار بالترين ولتقرر أوج سفريات بحرية
بالطوافات من الإسكندرية إلى موانئ الغرب شهريا بدلا من ثلاث بناء
على طلب وزارة الحربية ، وهذه السفريات هي لتزوين الموظفين والقوات
المسكربة الموجودة بمطروح وسيهيه بمأقروالمطوم وأيضا لتنقلات الموظفين
من صكرين وملكيين والتفتيش عليهم .

بند ٩٣ - توريدات عمومية :

في هذا البند زيادة قدرها ١,٦٨٦ جنيتا منها ١,٢٥٠ جنيتا ثمن الأسلحة
والمهمات اللازمة للقوات المعية لتعزير الخفارة بحيرة المتلة والباقي لضرورة
حاجات المصلحة الفعلية .

بند ٩٤ - تصديلات وتجديدات وأعمال جديدة صغرية :

في هذا البند زيادة قدرها ٢٣٣ جنيتا لصيانة المنشآت البعيرة ومشترى
ماكيات جديدة لبض المنشآت أقدم الماكيات الحالية .

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك

قلّرت احتياطات هذه المصلحة في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٨٧,٠٣٠ جنيتا
وكان مقدرا لها في ميزانية السنة الماضية ٢٩٧,١٠٨ جنيتات أى تخفيض
قدره ١٠,٠٧٨ جنيتا ومرجه تخفيض الاحتياذ في الباب الثالث للأعمال
الجديدة كما سيبي . بيانه .

ولايدخل في هذه الاحتياطات مقابل التلصقات التي تقوم بها بعض
المصالح الأخرى لهذه المصلحة وقلّرت بمبلغ ٣٧,٦٥٩ جنيتا وتفصيلها وارد
بالصفحة ١٢٤ من مشروع الميزانية .

قد وزعت الاحتياطات المطلوبة لهذا الفرع على أبواب المصروفات
التلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيتة	جنيتة	جنيتة	جنيتة
—	٤,٩١٦	١٧٥,٧٣٧	١٨٠,٦٥٣
—	٥,٠٥٦	٧٤,٢٥١	٧٩,٣٠٧
٢٠,٠٥٠	—	٤٧,١٢٠	٢٧,٠٧٠
—	—	٢٩٧,١٠٨	٢٨٧,٠٣٠
١٠,٠٧٨			

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

أدرج لهذا الباب مبلغ ١٨٠,٦٥٣ جنيتا في ميزانية هذا العام مقابل
١٧٥,٧٣٧ جنيتا في السنة الماضية بزيادة ٤,٩١٦ جنيتا .

وهذه الزيادة لايدخل فيها الاعتياذ الخاص بقسم مباحث الأسماك الذي
نقل إلى وزارة التجارة والصناعة وقدره ٢,٠٥٢ جنيتا .

وترجع الزيادة إلى الأسباب الآتية :

أولا - زيادة القوات في بحيرة المتلة لتعزير الخفارة بها ، وقد صدر
في هذا الشأن مرسوم رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٥ بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٣٥
قضى بزيادة الاحتياذ للقوة في هذه البحيرة بمبلغ ٩,٩٩٣ جنيتا .

بند ١٥ - مصاريف إدارة التفراف اللاسلكي :

في هذا البند زيادة قدرها ٦٠٠ جنيه وهي قيمة المصاريف المقدرة لامين لاسلكيين يحتاج الأمر اليهما في إدارة أجهزة التفراف اللاسلكي للشين ألوحي بصمتهم ويخطر وصولهما في غضون هذه السنة المالية .

وهذا البند موضوع بأكمله تحت تصرف مصلحة التفرافات والتليفونات .

ويقابل هذه الزيادة تخفيض في بعض البنود الأخرى ، ففي بند ٢ (مصاريف الانتقال وبدل السفر) ٨٨٠ جنبا لتخفيض فواتر بدل السفر، وفي بند ٦ (أغذية) تخفيض قدره ١,٤٤٧ جنبا تأثي معظمه من إلغاء بدل الأغذية الذي كان يصرّف للعباط والمهندسين والصولات وكتبة الطوافات وللشبات ، وفي بند ١٠ (مكافآت) تخفيض ٣٦٣ جنبا لإلغاء بعض المكافآت وتخفيض البعض الآخر مما كان مقورا بقيادة الشبات والفلايك وسائق السيارات والموتوسيكلات .

هذا وتوافق اللجنة على ما رأته لجنة المالية مجلس النواب من تخفيض ٧٤٣ ج. م من بند ٥ - طبق بالنسبة لانخفاض أثمان التمر وبذلك يصبح اعتماد هذا البند ٥,٦٢٤ جنبا بدلا من ٦,٣٦٧ ج. م .

الباب الثالث - أعمال جديدة

تبلغ الاعتمادات المطلوبة لهذا الباب في ميزانية هذا العام ٢٧,٠٧٠ ج. م مقابل ٤٧,١٢٠ ج. م في السنة الماضية أي تخفيض ٢٠,٠٥٠ ج. م وقد نشأ عن تخفيض المبلغ المتخصص لمشترى لشبات ساحلية إلى ٢٠,٠٠٠ ج. م بدل ٣٧,٢٠٠ ج. م وحذف مبلغ ٧,٦٠٠ ج. م لإصلاح اللش " طير البحر " والطوافات " مطايم " ومبلغ ١,٥٠٠ ج. م لعمل سقالة وصهاريج للوقود بقسم اليان .

ويقابل هذا التخفيض الزيادات الآتية :

جنيه

٢٥٠٠ لمشترى لشبات نهرية .

٩٠٠ لتعديل ومشترى جهازات لاسلكية .

٢١٠٠ لإنشاء قط ومسكن الخفارة بصيرة المتزلة .

٧٥٠ لمشترى للشين مربيين لتزير الخفارة بصيرة المتزلة .

٦٢٥٠

مجموع

وفيما يلي بيان بهذه الأعمال مع مقارنتها بما كانت عليه في السنة الماضية :

ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	جنيه
٣٧,٢٠٠	٢٠,٠٠٠	مشترى لشبات ساحلية .
—	٢,٥٠٠	شراء لشبات نهرية .
—	٩٠٠	تعديل جهاز لاسلكي للطواف " فوزية " وتوريد جهاز جديد للطواف " الأمير فاروق " .
٨٢٠	٨٢٠	إصلاح الطواف " مباحث " .
—	٢,١٠٠	تكاليف إنشاء قط ومسكن الخفارة بصيرة المتزلة .
—	٧٥٠	مشترى للشين مربيين لتزير الخفارة بصيرة المتزلة .
٧,٦٠٠	—	لإصلاح اللش " طير البحر " والطواف " مطايم " .
١,٥٠٠	—	عمل سقالة وصهاريج للوقود بقسم الميط .
٤٧,١٢٠	٢٧,٠٧٠	الجملة .

وتوافق اللجنة على هذه الاعتمادات وترجو من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب بجلسته ٧ سبتمبر الحالى وهي :

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ... ١٨٠,٦٥٣

» ٢ - مهابير عمومية ... ٧٨,٥٦٤

» ٣ - أعمال جديدة ... ٢٧,٠٧٠

الجملة ... ٢٨٦,٢٨٧

رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشناوى

السكرتير العام
أنطون الجليل

قسم ٩ - وزارة الداخلية

(المقرر حجرة الشيخ المحرم الأستاذ عبد الرحمن البيل)

أدرج لهذا القسم من الاعتمادات في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٣,٩٨٦,٥٢٠ ج. م مقابل ٣,٩٦٤,٦٦٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ أى: تخفيض لمحللى قدره ٢١,٨٤٠ ج. م .

وقد وزعت اعتبارات هذا القسم على فروعه الحالية الأربعة كما يلي :

فرع	تهديات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	١٩٣٦	١٩٣٥			١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
١ ديوان العموم ومصالح أخرى ...	٧٠٥٠٧٢	١٣٥٨٠٦٧	—	٦٥٢٩٩٥	١٦٩٦٤٤٦	١٣٠٤٦٣٢	١٣٠٧٥٩٧	١٤٢٣٨١٨
٢ البوليس ...	١٤٨٠٢٥٨	١٤٠٤٢٥٣	٧٦٠٠٥	—	١٣٩٤٦٢٥	١٣٤٧١٧٢	١٣٣٣٠٥٦	١٣٨٠٤٠٩
٣ الخفر ...	١٣٧٧٣٣٢	١٢٨٨٠٩٠	٧٩٤٤٢	—	١٢٤٥٠٩٦	١٢٦٨٦٦٢	١٣٧٦٢٢٨	١٥١٧٧٧٢
٤ مصلحة السجون ...	٤٢٣٨٥٨	٤١٤٢٥٠	١٩٦٠٨	—	٣٨٠٣٣١	٣٣٦٦٣٢	٣٦٦٩٢٨	٤١٢٤٥٠
الجملة .	٣٩٨٦٥٠٢	٤٤٦٤٦٦٠	١٧٤٨٥٥	٦٥٢٩٩٥	٤٧١٦٤٩٨	٤٢٥٧٠٦٢	٤٣٨٣٨٠٩	٤٧٣٤٤٥٠
صافي التخفيض .				٤٧٨١٤٠				

ملاحظات عامة

وزارة الداخلية أو وزارة الأمن العام منوط بها قبل كل شيء نشر الطائفة بين السكان والمحافظة على أرواحهم وأموالهم وبوسائل الوقاية وحسن القيام لطبط وقائع الإجراء ومد سلطة الإتهام بما يلبي من مساعدة .

(البوليس) ومن أجل هذا كان لنظام الشرطة المقام الأول في عين من عيونه أن تغطي البلاد — وخصوصاً ما هي مقبلة عليه من تبعات بعد أن انتقل إليها خالصاً حق القيام على أمن الكافة وانحصرت فيها المسؤولية عنه دون سواها .

على أن من يلحق على حالة رجال البوليس عموماً نظرة استعلاء يجد أنسأ لم تلم بشيء مما يجب علينا في سبيل إصلاحه وإعداده .

وقد يكون من أشد الأمثلة لفتنا للنظر ما عليه بوليس المدن الكبرى عالم بقصر القانون بشؤونه من التنويه به والتنبه إليه في كل مناسبة .

فبوليس القاهرة مثلا :

قليل المند إذا قيس بعدد سكانها الذي يتزايد تزايداً عظيماً .

فيرمز بذلك ما يجب أن يكون لبوليس مدينة تومها طبقة المبرمين الذين فقدت السبيل والتعلم الناقص والوسط حيلهم فاستسلموا السيارة والفيكتور وسائر الآلات الحديثة بينا بوليس المباحث يعاني حرمانه من هذه الوسائل .

مرهق في عمله لأسباب عدة أهمها إهمال وسائل الوقاية من حيث مراقبة النازحين من المهمل إلى المدن وعدم وضع تشريع يحد — للصلمة العليا للدولة — من ازدحامهم عاطلين معرضين أقسمهم وسكان المدن للأمراض وعثرتين للإجرام يسائر أنواعه — ثم من عدم العمل جدياً على التخلص من الآفات المزدية بكومة هذه البلاد وهي تسول الضنار والتكبل على أمين الجميع وبغرم ماسن من تشريع لم ينفذ لتنفيذ العدة للملازمة لا من الرجال ولا من الأمكنة ومطبق هذا التقرير — بأن وافق لوزارة الداخلية من تاريخ ملابح المتولين للرجوع إليه .

ولعل ماشرع فيه الآن من تنفيذ البوليس من سيدهم قسم الكونستبلات (مدرسة البوليس) كل عام يساعد على تحسين الحالة وإن يكن ظاهراً أن العدد الموعود به أقل من الاحتياجات الماجلة فإن الخطوات التي تحصل سنوياً في وظائف أعمار البوليس تبلغ ٨٠٠ تقريباً وطبقاً للبيانات التي حصلت عليها لجنة المالية فإن قسم الكونستبلات لا يتسع في مكانه الحال لا أكثر من ٢٠٠ فقرأه سيختبئ حوالي ٣٠٠ من أعمار الرديف الذين يجدون القرامة والكتابة فيكون المجموع ٥٠٠ فقط .

وقد قيل إن السبب في ذلك يرجع إلى حالة الميزانية .

وهذه اللجنة ترى من واجبه أن تنبه إلى أن كل مصروف في سبيل الأمن لا يستكمل بل إنه فرض مقدم على ما سواه .

العمد والخفر — وإذا كان البوليس في اللذ هو كل شيء ففي القرى الصعدة والخفر هما عماد الأمن وسالتهما تستدعي الإصلاح العاجل ولدى وزارة الداخلية في ملفاتها عدة مشروعات للإصلاح والجنة ترجو أن توفق وزارة الداخلية إلى من تشريع ملائم يكون من ورائه اختيار أحسن الناصر تشمل مراكز العمودية وأن يكون تعيين الخفر من طريق اختيارهم من بين أعمار القروية ممن أتوا بتعليمهم العسكري واعتادوا النظام بإبليش .

وترى اللجنة أنه مما يساعد على استتباب الأمن زيادة الضغط في القرى وإنشاء مراكز في الجهات التي يتساحها وترى أطرانها يحسن أن تستغل في أمور أمنها وإدارتها .

ملاحظات المراهات

تضفي داه المراهة بين الطبقات الدنيا ويسر اللجنة أن تعمل الحكومة — استئصال هذا المرض ولا ترخص للاجنسيات بضم أجولها المراهات

وقد وزعت الاعتمادات على الأبواب الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٦٠٧٨	—	٥٢١٠١٥	٤٧٤٩٣٧
١	باب ١ — مصاريف واجر ومهمات .	١٠١٥	٤٧٤٩٣٧
٥٩١٨١٧	—	٨٠٧١٥٢	٢١٥٣٣٥
٢	باب ٢ — مصاريف عمومية .	١٥٢	٢١٥٣٣٥
١٥١٠٠	—	٢٩٩٠٠	١٤٨٠٠
٣	باب ٣ — أعمال جديدة .	٢٩٩٠٠	١٤٨٠٠
٦٥٢٩٩٥	—	١٣٥٨٠٦٧	٧٠٥٠٧٢
الجملة			

وظاهر من هذا الجدول أن التخفيض شمل أبواب المصروفات الثلاثة ويرجع معظمه إلى نقل قسم البلديات والمجالس المحلية إلى وزارة الصحة العمومية ونقل مكتب العمل إلى وزارة التجارة والصناعة .

ويتنقسم هذا الفرع إلى ثلاثة فصول وزعت عليها الاعتمادات كما يأتي :

فصول هذا الفرع

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ مهمات واجر ومهمات	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٥٢٤١٢	٣٠٩٧٨١	٧٤٠٠	١٤٨٠٠	١٤٤٢٠٦	١٣٤٦١٢
٢٣٣٧٦	٢٧٤٣٥	—	٦٨٠٠	٧٧٢٩	١٩٣٥
٣٥١٢٠٢	٣٤٩٣٥٦	—	٧٣٦٤٦	٧٢٩٩٤	٢٧٨٥٥٦
٦٠٦٠٠٠	—	٢٢٥٠٠	٥٨٣٥٠٠	—	—
١٣٣٢٩٩٠	٦٨٦٥٧٢	٢٩٩٠٠	١٤٨٠٠	٨٠٧١٥٢	٢١٥٣٣٥
٢٥٠٧٧	١٨٥٠٠	—	—	—	٢٥٠٧٧
١٣٥٨٠٦٧	٧٠٥٠٧٢	٢٩٩٠٠	١٤٨٠٠	٨٠٧١٥٢	٢١٥٣٣٥
الجملة					

المدير إدارة المحفوظات نظرا لاسراع هذه الإدارة بتوحيد أعمال القيودت بالوزارة وإنشاء الأرشيف .

وقد رفعت درجات بعض الوظائف مقابل إلغاء بعض آخر .

ومن الوظائف التي أنشئت في ميزانية هذا العام وظيفة من الدرجة الرابعة في السكرتيرية وقسم الخاص لم تر بلغة المالية لمجلس النواب مبررا لإنشائها ولحقها المالية تتوافق على خفضها وتخفيض الاعتماد بمبلغ ٥٨٨ جنيا .

هذا ولا تريد اللجنة أن تخوض فيها يجب أن يكون عليه نظام العمل بوزارة الداخلية . ويحل رغبتها أن يكون الأساس فيه عدم التركيز وتوزيع المسؤوليات وإنشاء الرؤساء الكبار بأنهم أكثر من آلات ثم تبسيط الإجراءات بقدر الإمكان .

هذا وقد أُلغيت اللجنة بالقرار كسفا عن حالة الأمن العام في أنحاء القطر يتبين منه أن الأمر في حاجة إلى إيد حازمة فعالة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذا القسم كما أقرها مجلس النواب بجملة ٢ ستمبر الحالى وهي :

الاعتمادات

فرع ١ — ديوان العموم

يبلغ الاعتماد المطلوب لهذا الفرع ٧٠٥,٠٧٢ جنيا مقابل ١,٣٥٨,٠٦٧ جنيا في ميزانية العام الماضي أى بتخفيض ٦٥٢,٩٩٥ جنيا .

فصل ١ — ديوان العموم :

مدل كلدر الوظائف المالية والرئيسية بالديوان العام بإنشاء وظيفة وكيل وزارة مساعد بدل وكيل وزارة ووظيفة مدير عام لإدارة التفتيش ووظيفة مدير قسم الإدارة مقابل حذف وظيفتي المفتشين المامين كما أنشئت وظيفة وكيل برلاني ووظيفتان من الدرجة الرابعة إحداهما لمدير إدارة الجوازات وإلغيت مقابل حذف المكافأة التي كانت مربوطة له ٥٢٨ جنيا والثانية

قائمة ٧٩,٠٠٥ جنيتات وقد شملت أبواب المعروفات الثلاثة التي
وزع عليها الاتحاد كما يلي :

تخفيض جنيه	زيادة جنيه	سنة ١٩٣٥ جنيه	سنة ١٩٣٦ جنيه
—	٢٨٤١٠	١١٤٨٨٩٩	١١٧٦٦٩٩
—	٣٠٩٧٠	٣٣٢٤٦٤	٢٨٤٤٣٩
—	١٩٩٢٥	٣٩٠٠	١٩٥٥٥
—	٧٦٠٠٥	١٤٠٤٢٣٣	١٤٨٠٢٥٨

وقد نشأت هذه الزيادة من تمزيق بوليس المدن والأقاليم .

هذا وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب تخفيض أعباء بند ٧ - طيق
ومشتري زكايه بما يحادل الفرق بين السعر المقدر والسعر الحالى للشعر وقد
بلغ الفرق ٦٣٧٠ جنيتا وتوافق هذه اللجنة على اعتماد هذا المبلغ من أعباء
هذا البند .

فرع ٣ - الخضر

قدّرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ١,٣٦٧,٣٣٢ جنيتا مقابل
١,٢٨٨,٠٩٠ جنيتا في العام الماضي بزيادة إجمالية قدرها ٧٩,٢٤٢ جنيتا .

وترجع هذه الزيادة إلى إدراج اعتماد ٨٩,٨٧٠ جنيتا في باب الأعمال
الجديدة لشراء أسلحة خفيفة ولم يكن له مقابل في ميزانية العام الماضي
وقابل هذه الزيادة تخفيض ٨,٣٩٠ ج.م في المساهمات والمرتببات لحلف
بعض الوظائف ، ٢,٣٢٨ ج.م في المصاريف العمومية لتخفيض اعتماد
بند الملبوسات والتجهيزات ، وفئات بدل السفر .

وفيما يلي بيان مقارن لأبواب هذا الفرع الثلاثة :

الباب الثاني - مصاريف عمومية :

رأت اللجنة المالية مجلس النواب تخفيض ١٠٩ جنيتات من بند ٤ -
العقيق لانخفاض أثمان الشعير وتوافق بلجنة على هذا التخفيض .

الباب الثالث - أعمال جديدة :

من الاتحاد المطلوب لهذا الباب ١٣٠٠٠ جنيه لشراء مباني المدرسة
الانجليزية الكائنة بشوارع الترة البولاقية لجمعها ملجأ لليتامى وأبناء السكول
وتبلغ مساحتها ٢٤٥٧ مترا والمباني مقامة على ٣٣٠ مترا مربعا ومكونة من
أربع طبقات وقد اتفقت وزارة الداخلية مع أصحاب مباني هذه المدرسة على
تميز قدره ١٠,٩٨٦ جنيتا بتخفيض ٢,٠١٤ جنيتا عن المقتولها . وعلى هذا
يتعين تخفيض هذا المبلغ من الاتحاد المطلوب .

فصل ٢ - مدرسة البوليس :

توافق هذه اللجنة على ما رآه لجنة المالية مجلس النواب من تخفيض
٢٨٩ جنيتا من بند ١٨ - طيق لتزول ثمن الشعير .

فصل ٣ - إدارة الأقاليم والمخاضات :

ليس لجنة ملاحظات على هذا القسم .

فرع ٢ - البوليس

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١,٤٨٠,٢٥٨ جنيتا ،

ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١,٤٠٤,٢٥٣ جنيتا .

	سنة ١٩٣٦ جنيه	سنة ١٩٣٥ جنيه	زيادة جنيه	تخفيض جنيه	المصرف في سنة			
					١٩٣٤ جنيه	١٩٣٣ جنيه	١٩٣٢ جنيه	١٩٣١ جنيه
باب ١ - ملبات ومرتببات .	١١٦٦٠٥٨	١١٧٤٤٤٨	—	٨٣٩٠	١١٤٤٦٨٧	١١٧٣٨٠٤	١٢٧٨٧٦٥	١٤٢١٣٤٤
» ٢ - مصاريف عمومية .	١١١٤٠٤	١١٣٦٤٢	—	٢٢٢٨	١٠٠٤٠٩	٩٤٨٢٢	٩٧٤٦٣	٩٦٤٢٨
» ٣ - أعمال جديدة .	٨٩٨٧٠	—	٨٩٨٧٠	—	—	—	—	—
الجنة .	١٢٩٧٧٣٣	١٢٨٨٠٩٠	٨٩٨٧٠	١٠٩٢٨	١٢٤٥٠٩٦	١٢٦٨٩٢٦	١٣٧٩٢٢٨	١٥١٧٧٧٢
صافي الزيادة .			٧٩٢٤٢					

فرع ٤ - مصلحة السجون

تبلغ الاختلافات المطلوبة لهذا الفرع في ميزانية هذا العام ٤٣٣٨٥٨ جنيا مقابل ٤١٤٢٥٠ جنيا في ميزانية العام الماضي فتكون هناك زيادة إجمالية قدرها ١٩٦٠٨ جنيات .

وقد وزعت الاختلافات على أبواب المصروفات الثلاثة كما يلي :

	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
					١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
	جنـه	جنـه	جنـه	جنـه	جنـه	جنـه	جنـه	جنـه
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .	١٨٠١١٣	١٨٠٣٤٣	—	٣٣٠	١٦٩٧٦٨	١٦٨٥٢٦	١٦٦٣٨٦	١٦٥٧٣٦
» ٢ - مصاريف عمومية .	٢٥١٨٢١	٢٢٩٠٠٧	٢٢٨١٤	—	٢٠١٦٧٢	١٦٦٠٣٥	١٩٥٧٤١	٢٣٦٩٠١
» ٣ - أعمال جديدة .	١٩٣٤	٤٩٠٠	—	٢٩٧٦	٨٨٠١	٢٠٧١	٤٨٠١	٩٨١٤
الجملة .	٤٣٣٨٥٨	٤١٤٢٥٠	٢٢٨١٤	٣٢٠٦	٣٨٠٣٣١	٣٣٦٦٣٢	٣٦٦٩٢٨	٤١٢٤٥١
صافي الزيادة .			١٩٦٠٨					

فرع ٣ - الخفر

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١١٦٦٠٥٨
» ٢ - مصاريف عمومية	١١١٤٠٤
» ٣ - أعمال جديدة	٨٩٨٧٠
الجملة	١٣٦٧٣٣٢

فرع ٤ - مصلحة السجون

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١٨٠١١٣
» ٢ - مصاريف عمومية	٢٥١٨٢١
» ٣ - أعمال جديدة	١٩٣٤
الجملة	٤٣٣٨٥٨

رئيس اللجنة (إلياذة)
محمد محمد الشناوى

السكيتير البرلماني
أنطون الجليل

وترجع الزيادة في باب المصاريف العمومية إلى رفع اعتماد الأغذية والتوريدات العمومية بسبب زيادة عدد المسجونين وكثرة تشغيلات المصالح .
وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاختلافات المطلوبة لهذا القسم كما أقرها مجلس النواب بجلسته ٢ سبتمبر الحالى وهى :

فرع ١ - ديوان العموم

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	٤٧٤٣٤٩
» ٢ - مصاريف عمومية	٢١٤٩٣٧
» ٣ - أعمال جديدة	١٣٧٨٦
الجملة	٧٠٢٠٧٢

فرع ٢ - البوليس

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	١١٧٦٢٩٩
» ٢ - مصاريف عمومية	٢٧٨١٦٤
» ٣ - أعمال جديدة	١٩٥٢٥
الجملة	١٤٧٣٨٨

ملحق

بقرار لجنة المالية والمجاري بمجلس الشيوخ

عن مشروع ميزانية وزارة الداخلية

عدد	سنة	البني
٢	٦٢٠	رجال
١	٥٠٠	»
١	٣٠٠	نساء
٤	١٤٢٠	

ملاحي المتسولين

٢٢,٥٠٠ جنيه

١ - صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بحرم التسول تلقيا للضار الاجتماعية والأخلاقية الناجمة عنه ودفعاً لما يقرب إليه من المساس بسمعة البلاد لدى جموع السياح الذين يؤمنون بها من جميع الأصقاع .

٢ - فتح اعتماد ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ٤,١١٠ جنيهات لإنشاء ملجأ للتسولين في مدينة القاهرة بمسح ٢٠٠ شخص تنفيذاً للقانون المشار إليه .

٣ - أضافت الوزارة مع بعض المحاسن على إنشاء ملاجئ من هذا النوع ففى الإسكندرية ملجأ ن أحدهما للرجال والآخر للنساء كل منهما يتسع لإيواء ١٠ لاجئ وفى طنطا ملجأ للجنسين يتسع لإيواء ٧٠ لاجئ وفى المنصورة ملجأ للجنسين أيضاً يتسع لإيواء ٢٠٠ لاجئ .

٤ - دل السرى تنفيذ القانون على عدم كفاية الملاجئ المشار إليها فيما تقدم فتفتح في مدينة القاهرة ملجأ ثان ثم ثالث . وتاوى ملاجئ القاهرة الثلاثة نحو ٨٠٠ من اللاجئين والملاجئ .

٥ - أما برنامج الملاجئ الحكومية الذى قدر الاعتماد على أساسه في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فقوامه أربعة ملاجئ ستمتد ١,٤٢٠ لاجئ حسب البيان الآتى :

فما يتعلق بملجأ شين الكوم فإنه جار عمل بعض التعديلات في مبنى السجن القديم ليصلح لإيواء اللاجئين ، ويجرد الانتهاء من هذه التعديلات قريباً يفتح الملجأ .

أما فيما يخص ملجأ السويس فإن المشروع يرى إلى تخصيص الملجأ الذى أقيم أصلاً للفتيات ليكون ملجأ للتسولات من جميع أنحاء القطر ، فتغل إليه التسولات اللاجئات في ملاجئ القاهرة فتنتصر نلاجئ هذه الأخيرة على اثنين فقط للرجال ولم يمت في هذا المشروع بعد ، ومستغل التسولات في ملاجئ القاهرة كما هى الآن حتى يتخذ قرار نهائى في المشروع .

٦ - مدرج في برنامج الأعمال الجديدة خمس سنوات مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه لإقامة خمسة ملاجئ للتسولين ، وقد وافقت اللجنة المالية على اقتراح وزارة الداخلية أن يستعمل هذا المبلغ لبناء ملجأ واحد في مدينة القاهرة - وقد أودع منه فعلاً ٦,٠٠٠ جنيه في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧ للشروع في العمل ، وقد اقتبست قطعة أرض بمحيط الزيتون وتمخذ الإجراءات لتسليمها .

وقدر أن يتسنى الملجأ الذى بنى في القاهرة لإيواء ١,٠٠٠ شخص .

مذكرة عن حالة الأمن العام

في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٥ لغاية يونيه سنة ١٩٣٦ ومقابلتها لنظيرها من العام السابق

في المدة من أول السنة لغاية شهر يونيه				في شهر يونيه				أنواع الجرائم
زيادة	قص	١٩٣٦	١٩٣٥	زيادة	قص	١٩٣٦	١٩٣٥	
٣٩	—	١٧٠٧	١٦٦٨	٢٣	—	٢٧٤	٢٥١	تل وشروع فيه
٨	—	٢٤٩	٢٤١	٣	—	٢٨	٢٥	نرب أفضى إلى موت
١٣	—	٣٩٩	٢٨٦	٢	—	٤٠	٢٨	نرب تشا عنه حامة
—	٦٩	٢٦٣	٣٣٢	—	١٧	٢٦	٤٣	سرقات بطرود وشروع فيها
٤١	—	٦١٥	٥٧٤	١٩	—	٧٢	٥٣	مروق عمدا
—	٨	٣٣	٤١	—	١	٢	٣	تسميم مواش
٢	—	٧٣	٧١	٥	—	٢٥	٢٠	تلاف من دروعات
١	—	٢٠	١٩	—	١	٢	٣	خطف أطفال
—	—	١٧٠	١٧٠	٢	—	١٨	١٦	زوير أوراق رسمية
٦٢	—	٩٦	٣٤	—	—	٧	٧	زوير أوراق مالية
٩	—	٢٢	١٣	١	—	٢	١	تزييف مسكوكات
—	١	٤	٥	—	—	١	١	رشوة
٣٤	—	٢١١	١٧٧	—	٣	٢٩	٣٢	فسق وهتك عرض
—	١٣	٤٦٤	٤٧٧	٤	—	٦٢	٥٨	مرد
٢١	—	٣١٣	٢٩٢	٤٣	—	٧٨	٣٥	تهديد واختصاب
—	٣	١٤	١٧	٢	—	٢	—	اختلاس
—	٦	٣١	٣٧	—	١	١	٢	تعطيل قطارات
—	١٤	٢٥	٣٩	٣	—	٥	٢	جبايات أنسرى
٢٣٠	١١٤	٤٧٠٩	٤٥٩٣	١٠٧	٢٣	٦٨٤	٦٠٠	الجملة
١١٦				٨٤				الزيادة

كشف

بيان الجنايات التي وقعت من أول نوفمبر لسنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦

الجملة		جنايات أخرى		حرق عمد		سرقات وشروع		قتل وشروع		المجتمعات
١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	
٦٨١	٥٩٧	٤٩٩	٤٣٠	٣٥	٣٣	٣٥	٣٣	١١٧	١٠٢	مصر
٤١٥	٣٧٤	٢٦٠	٢٣٢	٢٠	٧	٢٦	٣٧	١٠٩	٩٨	اسكندرية
٧٤	٩٢	٤٢	٥٠	٩	١١	٣	٩	٣٠	٢٢	القنال
٢١	٢١	١٦	١٧	—	٢	١	—	٤	٢	السويس
١١	١٧	٧	٩	١	٥	—	—	٢	٣	دمياط
١٣٢	١٤٩	٤٣	٣٦	١٢	١٧	٣	١٠	٧٤	٨٦	القليوبية
٢٣٦	٢٣٦	٩٢	٩٠	٨٧	٧٨	٩	١٩	٤٨	٤٩	الدقهلية
٣١٤	٣١٨	١٠٣	١٠٩	٩٤	٧٧	٢٧	٣٣	٩٠	٨٩	الشرقية
١٨٩	١٨٧	٨٤	٧٠	٤٧	٣٩	٧	١٣	٥١	٦٥	البحيرة
٥٩٢	٥٩٤	٢٣٩	٢٥٠	١٤٧	١٤٨	٢٥	٢٢	٨١	١٧٤	الغربية
٢٣٥	٣٣٢	١٠١	١٤٣	٥٤	٦٨	٣	١٠	٧٧	١١١	المنوفية
١٣٧	١٢٢	٤٨	٣٣	١٣	١٣	٦	١٤	٧٠	٦٢	الجيزة
١٧٩	١٧٦	٧١	٨٠	١٧	١٢	١٠	١٢	٧١	٧٢	بنى سويف
١٦٩	٢٠٥	٦٩	٦٦	٩	١٣	٩	١٩	٨٥	١٠٧	الفيوم
٢٤٣	٢٢٥	٩٢	٧٢	٥	١٠	٢٦	١٨	١٢٠	١٢٥	المنيا
٥٠٤	٤٧٢	١٣٨	١٣٢	١٧	١٢	٢٧	٣٧	٣٣٢	٣٩١	أسيوط
٣٠٤	٢٣٤	٨٢	٧٦	٢٦	١٥	٢٣	٢١	١٧٣	١٢٢	بحرنا
٢٣٣	٢٠٧	١١٠	٩٦	٢٢	١٤	٢١	١٩	٨٠	٧٨	قنا
٤١	٤٥	٢٨	٢٨	٣	—	٢	٧	٨	١٠	أسوان
٤٧٠٩	٤٥٩٣	٢١٢٤	٢٠١٩	٦١٥	٥٧٤	٢٦٣	٣٣٢	١٧٠٧	١٦٦٨	الجملة

باب ٢ - مصاريف عمومية

ظهر من الجدول المتقدم أن في هذا الباب تخفيضاً قدره ١,٩٢٨ جنياً .

وأمم التخفيض في هذا الباب جاء في البنود الآتية :

٤٠٢ ج. م. في بند " مصاريف انتقال وبلل سفر " بسبب تخفيض ثقات بلل السفر .

٧٧٦ ج. م. في بند ٢ - " كسائر وملبوسات " .

٣,٣٨٠ ج. م. في بند ١٢ - " مكافآت " .

والتخفيض ناسخ عن وفر في تقدير المكافآت التي تعطى مقابل ضبط المخدرات والمهربات .

٩٠٥ ج. م. في بند ١٣ - " مصاريف ثرية وغير منظورة " .

أما الزيادة فأهمها ثلثي عن إدراج مبلغ ٢,٤٠٠ ج. م. زيادة في بند ١٤ " مصاريف شايالة وكس " وهذا مقدّر على أساس ما هو متظر من الزيادة في مصاريف نقل غرض الركاب والبضائع وهو ما تتقاضى عنه المصلحة أجراً من أصحاب الشان يفوق المقدّر للصرف عليه .

٤٦٩ ج. م. في بند ٥ " أثاث وتزيينات " و ٢٥٠ ج. م. في بند ٩ " إكاثات " ناسخ عن زيادة ١٠٠ ج. م. في إكاثة صندوق التوفير الخاص بمستخدمي الجمارك الخارجين عن هيئة المال ، وهذا الصندوق يدفع فيه المال ٣ % من مرتباتهم وأجورهم ويقع فيه الحكومة مبلغاً مساوياً لذلك و ١٥٠ ج. م. في إكاثة المصلحة لصندوق جمعية حالي الجمارك بالإسكندرية و بور سعيد .

ويلاحظ أن هذا الصندوق يدفع فيه كل عامل خمسة مليات يومياً ويتفع الحكومة مبلغاً مساوياً لما يدفعه المال على هذه الصورة ، مع العلم بأن مصلحة الجمارك تحصل عوائد شايالة عن البضائع تخفق ما تنفق عليها ، مما يمكنها من منع هذه الإكاثات .

باب ٣ - أعمال جديدة

نقدم القول أن الاعتماد المخرج لهذا الباب يبلغ ٣,٠٥٠ جنياً وهو مؤلف من مئتين :

جنية

٢٤٥٠ لأعمال بناء .

٩٠٠ مرتب ومصاريف انتقال خير لوضع نظام جرمي جديد .

٣٠٥٠ الجلفة .

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٩ - ١٩٣٧ المالية

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

(الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩)

كان المبروط لمصلحة الجمارك في ميزانية السنة المالية الماضية ٣٥٩,٠٦٧ جنياً وقد أخرج لها في مشروع ميزانية السنة المالية ٣٦٩,٠٠٠ جنياً بزيادة ٩,٩٣٣ جنياً سيجيء تفصيلها .

والاعتمادات موزعة على الأبواب الثلاثة على الوجه الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنية	جنية	جنية	جنية
-	٧٥١١	٢٨٥٨٤١	باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
١٦٢٨	-	٧٧١٠٩	٢ - مصاريف عمومية .
-	١٠٥٠	٣٠٥٠	٣ - أعمال جديدة .
١٦٢٨	٨٥٩١	٣٨٩٠٧٧	الجملة .
٦٩٣٣		٣٩٩٠٠٠	مقابل الزيادة .

ومن هذا الجدول يتضح أن هناك زيادة قدرها ٧,٥١١ جنياً في الباب الأول ، وزيادة قدرها ١,٠٥٠ جنياً في الباب الثالث يقابلها تخفيض ١,٦٢٨ جنياً في الباب الثاني مما يصل حالي الزيادة في اعتمادات المصلحة ٩,٩٣٣ جنياً كما هتم .

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات

فلما إن الزيادة في رطب هذا الباب تبلغ ٧,٥١١ جنياً ومرجعها إلى إنشاء بعض الوظائف ورفع درجات البعض الآخر من جراء اتساع نطاق العمل بسبب تطبيق التعديلات الجديدة ، وزيادة إيرادات المصلحة حتى بلغت نحو نصف إيرادات الميزانية ، وتميز الحرس في المناطق التي ظهر فيها ما يجرى إلى زيادة مراقبة المهربين .

وقد كان من الطبيعي بعد أن تولى الأمر في الوزارة إنشاء البلاد أن يعملوا على إصبال طرائقهم في التعليم إلى الكمال الذي يشهدونه ، فضت سنون كانت كلها تجارب تخطها الاسماء بغيره اجانب .

ومن سنة ١٩٢٩ وهي السنة التي وضعت فيها التقارير الأجنبية والرضا في تطبيق ما أجمع على صلاحته من آراء الخبراء على عناية الجميع فكان ما شاهدناه الناس من التعديلات التي تعاقبت على خطط وبرامج التعليم في فترات متقاربة . على أنه ينبغي إلينا أن الوقت قد حان لرموسفينة التجارب ونستقر على سياسة نحسب أنها تلخص فيها دعا إليه أحد الخبيرين وهو فيما يخص المدارس الثانوية :

« الاستعاضة في التعليم الثانوي من الكم بالجوقة ، فإذا ما أنشئت مدارس جديدة فلا يكون النقص منها التوسع في نشر هذا الصنف من التعليم وإنما تحسين طرقه وإنتاجه .

وبالتعليم على العموم — ما عدا الأولى — مراعاة أن يكون التوسع فيه مقصودا على القدر الذي يتناسب مع النتيجة التي يأتي بها كل نوع من أنواعه من حيث اندماج الذين أمثوه في سلك الحياة الاجتماعية والاعترافية والاقتصادية اندماجا يعود بالفائدة عليهم وعلى أمتهم » .

أما وسائل الحد من الإقبال فاثنتان : زيادة حصص التلاميذ والطلبة في مصروفات التعليم ، مع إبقاء الباب على مصراعيه للتأبين حقا من الفقراء يتعرف عليهم بائتمان المساهمة ، لا بالوصية والرجاء واختيار الأصح واستبعاد من يقصر بهم الشوط في أثناء الدراسة أو يتبين نصب معين من حسن الاستعداد .

ثم إن هذا الذي تدعو إليه اللجنة يحتاج في تنفيذه إلى شيء كثير من الحزم والشجاعة على مواجهة الحقائق ، ولكن هو الفرض ستهان في سبيله كل الاعتبارات ، ومهمة من عليهم تبة الحكم القيادة وتعمل المسؤوليات .



وكانت تحسب اللجنة أن التجارب التي مز بها التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي الذي جرى له وما تزودت به الوزارة من إرشاد الخبراء كونه أساسا صالحا لنظام ثابت غير أن ما وضع أخيرا من خطط وبرامج لا يزال موضع النقد ويرى كثيرون من المشتغلين بالتعليم أنها لا تزال تحمل في طياتها العيوب التي أريد التخلص منها ، وهي التوسع في المواد وتضخمها بما لا يتفق مع ملكات التلاميذ ولا استعدادهم ولا مقدراتهم وإذا كانت التبة منصرفة إلى تشكيل هيئات لبحث الخطط والبرامج المشار إليها فواجب الوزارة أن تشارك في البحث غير الواضحين لها حتى يكون البحث متجاها .

أما المبلغ الأول فهو مخصص لبناء سكن لمؤتمندان الحرس البحري وكثير الأمور قسم أول بالسويس وبناء مكاتب للجوارك في الإسكندرية وبور سعيد والسويس .

وأما المبلغ الثاني فإن لجنتنا تشترك مع لجنة المالية بمجلس النواب في طلب حذفه لعدم الضرورة لتدب غير إذ أن في وكل وزارة المالية للجوارك وكبار موظفي المصلحة ما ينبغي من الإلتجاء إلى خبزه .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا النوع كما أقرتها مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ :

بجني

باب ١ — ماهيات وأجور مرتبات ٢٨٥٨٤١

٢ — مصاريف عمومية ٧٧١٠٩

٣ — أعمال جديدة ٢٤٥٠

الجملة ٣٦٥٤٠٠

السكرتير
الزئيس (بالياه)
أنطون الجليل
محمد عبد الشاوي

قسم ٨ — وزارة المعارف العمومية

ملاحظات عامة

التعليم العام

التعليم الثانوي والابتدائي

(المقررة حاضرة الشيخ الحزم الأستاذ عبد الرحمن البيل) .

بعد استقلال الجامعة المصرية بالتعليم العالي على لوزارة المعارف نشر التعليم العام برامجه من أقل وأبسط وأقوى وكذلك ما يطلقون عليه التعليم الفني وهو يشمل الصناعة والتجارة والزراعة المتوسطة ، ثم مساعد التربية والتعليم التي تعد فيها حاجتها من المعلمين .

وإذا كانت مهمة التعليم العالي تكوين الطليقة التي تقوم من الأمة مقام الرأس من الجسم ، فإن العمل الذي خصصت به الوزارة الآن له أعظم الخطر ، فهو المنوط به رفع مستوى الجمهور عموما وتزويد الناشئة بما يكون فيهم ملكة الكفاح للنجاح في سترك الحياة . فضلا عن تهيئة العناصر الصالحة للدراسة الجامعية .

الجليد الذي يستحق الذكر في الميزانية الحالية

بالنسبة للاحتياجات في الجامعة

هذا وقد ترتب على إدماج كليات الهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطري في الجامعة أن انتقلت إلى ميزانيتها في شكل إعانة المبالغ التي كانت تصرفها عليها وزارة المعارف ، ويبلغ صافيها نحو مائة ألف جنيه ، ومعنى هذا أن الميزانية لم تتأثر في النهاية بهذا النقل .

..

أما ما يتخو من ضم ما كان تابعا للأوقاف الملكية ومجالس المديرات من معاهد للتعليم الابتدائي والثانوي والقي باعتبار أن الوزارة أقدر على حسن إدارتها ولكي يقصر مجال نشاط مجالس المديرات على التعليم الأولي فقد ازدادت تكاليف وزارة المعارف بما تم حله فعلا منه نحو مائة وأربعين ألفا من الجنيهات .

ولا ترى اللجنة علة للاعتراض على السير إلى النهاية في هذه السياسة لأنها تميل أصلا إلى تركيز هذا التعليم كله في يد الوزارة ، ولكن لأن الوزارة أقدر فعلا على القيام بهذا الصب من مجالس المديرات (وسراق) لتقرير كشف بيان المدارس التي ضمت للوزارة .

في التعليم الحر

وزادت أهواء الوزارة في سبيل استهلاكها حق الإشراف على المدارس الحرة التي انتزعتها بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٤ نيفا وعشرين ألفا من الجنيهات للإعانات ، أصاب منها التعليم الثانوي ما يساوي ٢٢٥ قرشا لكل تلميذ .

في الأعمال الجديدة

ترجمة معاني القرآن

أظهر اعتقاد في هذه الأعمال ما وضع ترجمة معاني القرآن ، ذلك المشروع الخطير الذي لو أحسن القيام عليه لكثفت له أكبر الأجر في نشر مبادئ الإسلام وعرضها على حقيقتها .

ومسبق الترجمة بطبعة الحال وضع المعاني ، أما ترجمة هذه فلما أن يقع فيها ترتيب السور ، وأما أن يتناض عنه بقوي بني على المواد حتى يسهل على قارئ الترجمة تتبع مبادئ الإسلام متلاصقة . وجدير بالمؤكد أنهم التنفيذ أن يتدبروا الرأي ليأخذوا بما يكون أكثر اتخافا مع الفرض من الترجمة وأن يتفقوا في اختيار من سئل عليه المهمة ، ولا يكتفوا بالمتحقق من طلبة الأزهر عند وضع المعاني .

التعليم الإلزامي

لا تزال مشكلة التعليم الإلزامي على قدمه جديدة وتحتاج من يبالغونها إلى كثير من الأناة والتدبر .

بالنظر الآن نحو أربعة آلاف معهد لهذا الصنف من التعليم تقع تعليم نحو مليون ونصف مليون من الأطفال ، ولكن المقيدين بها لا يكادون يصلون إلى نصف هذا القدر ولا يحضر من هذا النصف إلا نصفه ونتيجة ذلك أن المصروفات الفعلية للتعليم أربعة أضعاف ما يجب أن تكون عليه .

وقد يكون من الخير أن تنبه إلى أن الإلزام يوسائل تحقيقه القسرية بتوقيع العقوبات لا يمكن أن يكون القاعدة ، إذ قد لا تكني عاكم البلاد ولو فرضت له للقضاء في عقاباته .

يجب أن يسير الإلزام متندا وأن تراعى حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية وأن يكون الإقناع بالمثل الصالح هو الأساس في تشجيع الآباء على إرسال أولادهم تلك المعاهد ، على أن يكون توقيع العقوبة هو الاستثناء عند ما يصبح الليل للتعليم عاما ولا يفرد بالفرد منه إلا أصحاب النفوس الجاحدة ، كما هو الحال في الحرمين العاديين بالنسبة لسائر السكان .

التعليم الفني

وليس التعليم الفني أحسن حالا فيما صار إليه ، فقد ازداد الإقبال عليه زيادة كبيرة ، ليس أساسا الأولى الرغبة في التعليم الفني في ذاته ، وإنما حاجته وقصر الوقت الذي يقضى فيه . وقد بلغت الزيادة في السنين الأربع الماضية ١٥٠٪ (من ٤٦٠٠ في سنة ١٩٣١ إلى ١٠٤٠٠ في سنة ١٩٣٥) .

ولو أن المخرج كان متجا لها من الخطب ، ولكن الواقع شهادة المشرفين على هذا النوع من التعليم ، أنه يراجه ويوسائله لم تكن له حتى الآن النتيجة المرجوة ، وطبيعي أن نعرف مثل هذا الصنف من التعليم بدور التجارب المضي .

وتعتبر اللجنة أن نقص الكوادر الذي يشاهد في هذا الخصوص هو أن الصناعة كرفة لا تجذب من يخرجوا ليمثلوا بها ، كما يجذبهم الوظائف الكتابية أو غيرها ، وقد يكون هذا لضيق المداين أو لعب في التكوين ويطلب أن يكون لكل العاملين أثره .

ويرجع العيب في التكوين إلى أن ما كان يطلق عليه فيما مضى "الورش الصناعية" وكان يؤمه من أموا دراسة التعليم الأولي قد استقبل بمدارس صناعية "نظمت عليها الصبغة العلمية" وفتحت لخريجي المدارس الابتدائية فاشتهر بعدها عن الفرض الأولي من إنشائها وهو تزويد الطبقة الصناعية بتعليم أولادها دون إخراجهم من بيئاتهم .

وعلى المشرفين أن يتبينوا الطريق قبل أن يساقفوا ويسوقوا البلاد .

المجمع القوي

لا شك في أن الواقفين على دقة مهمة المفاد على عاتق المجمع وعلى اتساع مدى العمل أمامه ليدركوا أنه كان من غير اليسور وهو يضطو الخطل الأول أن يكون إنتاجه أكثر مما كان ، وهو بحسب تكوينه وتطورات اللغة وطبيعتها يتجاذبه ملاما الطفرة والانتاد .

إن وضع المعجات التي رصد لها بالميزانية مبلغ خمسة الآلاف الجنيه وكسور يستريح أهم ما ينبغي أن يبنى به المجمع ويستغنى من الجهود ما يحتم استنابته بعدد كبير من غير أعضائه واعتادات أكثر مما هو مقدر إذا لم رد أن تكون الاستفادة منها من نصيب الأخفاد .

تتبع الوزارة الآن طريقة انتداب بعض موظفيها للاشتغال بأعمال المجمع وتكون النتيجة في الغالب أنه لم يجد استطاعتهم التفرغ خلفا خالصا لأعمال المجمع أن تضع الفرصة في الاستفادة من كفاءتهم ، لهذا ينبغي أن يفكر في حل من ثبتت فائدتهم في الإنتاج للمجمع إليه ولو ترتب على ذلك زيادة في مصروفاته ، إذ أن المجمع لم يرغب فيه بمجرد النظائر وإنما لما قصد به من ترقية اللغة وهذا مطلب يصح أن تضحي في سبيله مثل تلك المبالغ التي قد تترتبها على زيادة في الاعتمادات لمساعدتها من يتطلع له من العلماء .

الاعتمادات

قدرت جملة اعتمادات وزارة المعارف في مشروع الميزانية بمبلغ ٣,٦١٧,٥١٩ جنيهاً وكانت في ميزانية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمبلغ ٣,٤٧٧,٣٢٨ جنيهاً . وهذه اعتمادات أخرى جعلها ٢١,٠٢٨٨ جنيهاً مدرجة ضمن ميزانيات وزارات أخرى لأعمال تؤديها لوزارة المعارف أهمها ما تقوم به المطبعة الأميرية ومصطبة الباني وما تصرفه وزارة المالية من مطاشات . وقد قسمت الاعتمادات - علما ما أدرج ضمن ميزانيات الوزارات الأخرى - إلى خمسة فروع :

الفرع الأول

ديوان السوم والتعليم العام

وزع الاعتدال المقدر لهذا الفرع وقدره ٣,٥٢٩,٣٩٨ جنيهاً على ثلاثة أبواب :

باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات

(١) قدر لهذا البند مبلغ ٢,٤٨٥,٣٦٧ جنيهاً يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٢,٤٥١,٠٨٨ جنيهاً بزيادة إجمالية مقدارها ٣٤,٢٧٩ جنيهاً .

ويرجع أهم أسبابها إلى قلة وظائف من الباعث الثالث (نشر التعليم) بميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ إلى الباب الأول في مشروع الميزانية الحالي وإلى إنشاء الوظائف الخاصة بمندرس الأوقاف الملكية بعد ضمها للوزارة .

والوظائف التي احتضنها تنفيذ قانون إصلاح التعليم الثانوي والتوسع في إنشاء فصول جديدة لمواجهة الزيادة المطردة في الإقبال على التعليم .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب مبلغ ٩٤١,١٣١ جنيهاً يقابله في ميزانية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٨٢٩,٩٨٨ جنيهاً بزيادة إجمالية مقدارها ١١٤,١٤٣ جنيهاً استوجب أكثرها إعانة الجامعة مائة الف لدراسة لفرقة القومية للتنشيل .

باب ٣ - أعمال جديدة ونشر التعليم

قدر لهذا الباب مبلغ ١٠٢,٢٨٠ جنيهاً يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٧٢,٢٥١ جنيهاً بزيادة قدرها ٣٠,٥٤٩ جنيهاً ومن أظهر هذه الأعمال اشتراك مصرفي معرض باريس وترجمة معاني القرآن والاحتفال بمرور مائة عام على إنشاء وزارة المعارف .

الفرع الثاني

مصطبة الآلات المصرية

قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ٦١,١٩٢ جنيهاً يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٥٥,٥٧٧ جنيهاً بزيادة مقدارها ٥,٦١٥ جنيهاً وهي موزعة على ثلاثة أبواب كما يأتي :

باب ١ - ٣٥,٢٩١ جنيهاً - ماهيات وأجر ومهمات - يقابله في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٣٥,٢٠٤ جنيهاً بزيادة قدرها ٨٧ جنيهاً .
باب ٢ - ١١,٨٩٧ جنيهاً - مصاريف عمومية - يقابله في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١١٢,٦٦٩ جنيهاً بتخفيض قدره ٧٧٢ جنيهاً .
باب ٣ - ١٤,٠٠٤ جنيهاً - أعمال جديدة - يقابله في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٧,٧٠٤ جنيهاً بزيادة قدرها ٦,٣٠٠ جنيهاً .
فازيادة كلها في باب الأعمال الجديدة حيث زيدت أعمال حفر ومستزمتها ،

الفرع الثالث

دار الآثار العربية

قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ٩,١٠٧ جنيهاً يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٨,٣٣٩ جنيهاً بزيادة إجمالية قدرها ٧٦٨ جنيهاً وهي موزعة على بابين كالآتي :

باب ١ - ٥,٥٧٠ جنيهاً ماهيات وأجر ومهمات يقابله في الميزانية السابقة ٤,٦٧٢ جنيهاً بتخفيض قدره ٩٠٢ جنيهاً .

باب ٢ - ٣,٥٣٧ جنيهاً مصاريف عمومية - يقابله مبلغ ٣,٩٦٧ جنيهاً في سنة ١٩٣٥ بزيادة قدرها ٥٧٠ جنيهاً . وترجع الزيادة إلى بند ٣١ متدري ماديات وأعمال حفر أثرية - فقد زيد المقتل لها من ١,٩٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣٥ إلى ٢,٩٠٠ جنيهاً .

وليس جهة ملاحظت على اعتمادات هذا الفرع ،

الفرع الرابع لتحقيق القبطي

قدر لهذا الفرع مبلغ ٢٨٨٨ جنيا يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٢٧٨٥ جنيا بزيادة قدرها ١٠٣ جنيا منها ٣ جنيا تاتي في باب المصاحبات والأجر والمرتبات ١٠٠ ج م في باب المصاريف العمومية أهمها في بند إئوردات العمومية لشراء وترميم أتيكالت وقطع أثرية .

الفرع الخامس جميع اللغة العربية الملكى

قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ١٤٨٣٤ جنيا وكانت في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ : ١٠٠٠٠ جنيا فزادت الاعتمادات عن المقدر في السنة الماضية بمبلغ ٤٨٣٤ جنيا وعن الذى صرف فعلا بمبلغ ٧٨٠١ جنيا .

وزعت الاعتمادات على أبواب ثلاثة : باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ، باب ٢ - مصاريف عمومية ، باب ٣ - أعمال جديدة .

الباب الأول ماهيات وأجر ومرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٩٠٢ ر ج جنيا ، منها ٣٠٦٦ جنيا للدرجات الدائمة و ٣٦٦ جنيا للوظائف الخارجية من هيئة البعث .

أما المرتبات لفقد لها مبلغ ٢٩٧٠ جنيا منها ١٩٠٠ جنيا مكافآت عن حضور جلسات ١٠٧٠ جنيا للأعضاء العاملين عن أعمال دائمة غير الجلسات .

ولما كان عدد أعضاء الجمع العاملين ٢٠ عضوا يقبلون في السادسة مساء ولثلاثين جلسة في الدورة لما يمنح لكل عضو منهم هو جنيتان عن حضور كل جلسة أما المبلغ الثانى فله :
جيبه

١٥٠ مكافأة لرئيس الجمع نظير إشرافه على الجمع .

٢٥٠ مكافأة سنوية لأعضاء الجمع الذين يتقدمون بحوثهم لفرع الجمع ولأعضاء الجمان الفرعية المقروض عقدها طيلة السنة في غير دور الانتقاد - لوضع مصطلحات العلوم والفنون تمهيدا لعرضها على الجمع في دور انتقاده .

٢٠ مكافأة للأعضاء الأديبة الذين يشتركون في إنتاج كل جزء من مجلة الجمع والإشراف على طبعه وتصحيحه والمقرض أن يصدر كل سنة من المجلة جزئان .

جيبه
٤٧٠ (١) يصرف منه مكافأة للمشارين الفتيين (المجاهدين) الذين يحضرون جلسات لجان الجمع الفرعية طيلة السنة على حسب الحاجة .

(ب) يصرف منه مكافآت لمن ينشرون مقالات ويبحثون في مجلة الجمع ويتوقف مقدار هذه المكافآت على عدد صفحات البحث وقيمتها وعدد الأجزاء التي تصدر من المجلة في كل عام .

الباب الثانى مصاريف عمومية

تقدر لهذا الباب مبلغ ٩٨٠٩ ر ج جنيا وأهم الوجوه التي يصرف عليها مصاريف الانتقال وبذل السفر والإقامة وإيجار المكان .

الباب الثالث أعمال جديدة

مقدر لهذا الباب مبلغ ٣٣٤ ر ج جنيا مفصلة كما يأتى :

جيبه
١٩٧٠ تكاليف المعجم اللغوى التاريخى .
١٢٤٠ » » الاصطلاحى العلمى .
٢١٢٤ » » اللغوى الوسيط المحور .

أتى الجمع اللغوى الملكى بمقتضى مرسوم مسدد في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وصدر مرسوم بتعيين الأعضاء العاملين في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣ : خمسة عشر من عشرة من جلسات أخرى .

وقد طلبت اللجنة بيان من وزارة المعارف عن الأعمال التي قام بها الجمع بغاها الرذ الآتى :

النتائج العملية

لأعمال "جميع اللغة العربية الملكى"

١ - المصطلحات العلمية :

رأى الجمع أن مصطلحات العلوم والفنون الواردة في كتب التعليم على خلاف أدواره ، لم توضع لها ألفاظ عربية ، فالتلاميذ يدرسونها : إما بألفاظ أجنبية ، وإما معربة تعربا على غير أساس صحيح .

ولما كان من أهم أغراض الجمع التي نص عليها المرسوم الملكى بإنشائه : "إن يحل اللغة العربية واية يعطى العلوم والفنون" فوضع الجمع نصب عينه البحث في تلك المصطلحات ، وإيجاد الألفاظ المناسبة لها . وقد بدأ

٤ - أعلام البلاد :

رأى المجمع أن الأعلام الأجنبية لئلا يكلف البلاد فقد عند تعريبها صورة انطلق بها عند أهلها . وهي فوق ذلك تعرب على صور شتى لا يدري أيها أقرب إلى الصواب وأولى بالاستعمال . ففى المجمع بهذه الناحية ، ودرسها حق الدرس . ثم وضع الحروف العربية علامات ورفوما ، بحيث إذا كتب بها العلم الأجنبي احتفظ بصورته الصحيحة وأمكن النطق به كما ينطق به أهله .

وقد أقر المجمع هذه العلامات والرفوم ، وقدر توزيع ممالك العالم على أعضائه ، لتحري أسماء جميع البلاد والنواحي على أساس القواعد التي أقرت . وفي الوقت نفسه سأل وزارة المعارف ألا تطبع مصورا جغرافيا إلا بعد إشراف المجمع عليه ، لتظهر أعلامه مثبتة على الأساليب والنظم التي انتهى إليها رأى المجمع .

وتظهر قائمة هذا العمل الجليل حين تطبع المصورتات الجغرافية والكتب مثبتة فيها أعلام البلاد بهذه العلامات والرفوم . فييسر للتلاميذ أن يقرأوها وينطقوا بها كأصلها .

٥ - المعاجم :

درس المجمع فكرة وضع المعاجم التي تدعو إليها حاجة الطلبة والمشتغلين باللغة العربية فقرر وضع معجم على النظم التاتوى ، تدرج فيه جميع المصطلحات العلمية التي تصادف طلبة المدارس التاتوية ، مع ذكر مقابلها العربي ، حتى يجرى على السمتهم عربة نصيحة .

وكذلك قرر المجمع : وضع معجم لنوى لطلبة المدارس التاتوية ، ووجهة المشتغلين في الأقطار العربية ، على أحدث نطق عصرى ، بحيث يفي بالحاجة ويبنى عن كبريات المعاجم الوعصة التي لا ييسر الكشف فيها ، وصغريات المعاجم التي لا تستغنى عنها المشودة .

وكذلك قرر المجمع طبع معجم أحد أعضائه الأستاذ فيشر ، وقد أمضى في جمعه نحو أربعين سنة ، بجاء أول معجم تاريخى للغة العربية ، إذ تذكر فيه الإلفاظ وتطوراتها على توالى القرون . وقد بلغت جزأين هذا المعجم نحو مليون ونصف مليون منها ، وهي الآن تعد لإرسالها إلى مصر تمهيدا للشرح في الطبع .

٦ - مصطلحات جديدة :

والت بلمان المجمع المختلفة اجتاحتها بعد انتهاء دور الانقضاء الثالث ، وأخذت في بحث مصطلحات جديدة لمختلف العلوم والفنون ، مصبغة بالإنشاء الفتيين في دراسة هذه المصطلحات ، حتى تستطع بعد الدرس وضع مقابلها العربي الفصحى .

وقد أتمت في مدى شهرين طائفة سالحة برى معددا على ألف مصطلح في : الطبيعية ، الهندسة ، الطب ، القانون ، الزم وفر ذلك . وستقدم إلى المجمع - مع ما تمه به العطفة الصيفية - في دورته الرابعة وموعدها يتنازل المقبل .

منها بما يستعمل عليه مناج الطبع التاتوى ، فاستخرج نحو ثمانمائة مصطلح من : علوم الأحياء ، والرياضة ، والتاريخ ، ووضع لها مقابلها العربي الفصحى . وهي الآن ممتة مشروعة ، ولكل من يؤلف اليوم كتابا علميا في الدراسة التاتوية ، أو يطبع طبعة جديدة للكتاب ، أن يستخدم هذه المصطلحات ، حتى يدرسها التلاميذ مع موضوعها بالعربية الفصحى . ولا شك أن هذا العمل من أجل الأعمال التي وفق المجمع فيها ، فإن في ذلك تحقيقا لأحد أمتية يتطلع إليها المجمع ، وهي استقامة درس جميع العلوم ومصطلحاتها باللغة الرسمية للدولة .

٧ - كلمات الشؤون العامة :

أحسن المجمع حاجة الجمهور إلى أسماء التسميات الحديثة في الشؤون العامة كادوات المنازل ، وما تنقله الألسن والأفلام والأسواق والأندية والمدارس والصحف ، مما يبرعه بألفاظ دخيلة أو غامضة .

وقد عنى المجمع بتلك الناحية وبحث في كثير من هذه التسميات ، ووضع لها أكثر من مائة كلمة . ثم نشرها في مجله مشروعة شرحا وإفيا مع ذكر مقابلها الإنجليزي .

والتجلى على هذا المثال لا يضى زمن قليل حتى يجد الجمهور لكل ما بين يديه من التسميات العامة ألفاظا نصيحة . وبذلك لا يلبث الفخيل والعامي أن يضمملا فلا تتفلقها الألسن ، ولا تضطر إليهما الصحف .

٨ - القرارات التاتوية :

من أهم ما التجهت إليه رعاية المجمع ، أنه رأى أن في التزام بعض قواعد معينة من القواعد التي درج عليها في العربية : تضيقا في أفق اللغة ، وحرجا في التعبير عن كثير من مستحدثات الماني . وعلى الخصوص ما يتعلق بالترجمة عن مصطلحات العلوم والفنون ، مما كان له أبلغ الأثر في قعود اللغة العربية عن مجاراة العصر الحديث ، وموافاة حاجاته ، حتى لقد انتهت بالسبب عن صلاحيتها ليشي الحضارة القائمة .

فبحث المجمع بحثا وإفيا في أصول اللغة ، وترميم مذاهبها المتخلفة ، وتبع ما مضى إليه أراء الأفاضل والباحثات من متقدي الطباه في قواعدها التي تتصل بهذا الباب . فتخير منها كل ما يبررها ، ويوسع أفقها ، ولينا للترجمة عن مستحدثات الماني في عصر ولا حرج .

وقد أقر المجمع من هذه القواعد عشرين قاعدة ، بعد درس ونقش ، وهي الآن أسس سالحة جليلة الضع وقد استعاد المجمع منها أكبر استفادة في وضع الألفاظ الجديدة .

وهذه القواعد ستعين المشتغلين باللغة العربية على إنفاؤها وتطورها ، حتى تصبح ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر .

وستكون هذه القواعد أيضا مادة من مواد دراسة اللغة العربية في معاهد التعليم حتى نشأ التلاميذ على الاتصاف بها .

فرع ٣ - دار الآثار العربية

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	٤,٥٧٠
٢ - مصاريف عمومية	٤,٥٣٧
الجلدة	٩,١٠٧

فرع ٤ - المتحف القبطي

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	١,٨٧٨
٢ - مصاريف عمومية	١٠,١٠٠
الجلدة	٢,٨٨٨

فرع ٥ - مجمع اللغة العربية الملك

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	٥,٤٠٢
٢ - مصاريف عمومية	٤,٠٩٨
٣ - أعمال جديدة	٥,٣٣٤
الجلدة	١٤,٨٣٤

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

السكرتير العام
انتون الجليلي

كشف

بيان المدارس التي ضمت إلى وزارة المعارف العمومية من مجالس المديرية :

- مدرسة نسطا الصناعية .
- » بنى سوف الصناعية .
- » طوخ الصناعية .
- » دمنهور الصناعية .
- » البسات الابتدائية بدمنهور .
- » » » » » بالزقازيق .
- » » » » » بشبين الكوم .
- » » » » » بالجيزة .

من الأوقاف الملكية :

- مدرسة الخديو اسماعيل الثانوية للبنين .
- » بمجا فادن الثانوية للبنين .
- » » » » » الابتدائية .
- » » » » » الشيخ صالح الابتدائية للبنين .
- » » » » » خليل أبا .
- » » » » » الحسية الابتدائية للبنات .
- » » » » » تحسين الخطوط العربية .
- » » » » » تحفيظ القرآن .

مشغل الصناعات النسائية بالإسكندرية .

وهناك اتفاق أخير بين وزارة المعارف والداخلية على ضم باقي المدارس والمعاهد غير الأوقافية التابعة لمجالس المديرية لوزارة المعارف .

٧ - اللجنة :

أصدر المجمع الجزء الأول والثاني من مجلته في نحو سبعة صفة ، حاوية قراءات الجنبه القنوية والاحتياج لها ، وكذلك المصطلحات التي وضعها وشرحها ، وفيها إلى جانب ذلك دراسات لغوية مستقلة لحضرات أعضاء المجمع وغيرهم . وقد عني المجمع بنشر مجلته وتوزيعها على جميع المعاهد العلمية في العالم الشرق والغرب ، وعلى كبار المشتغلين باللغة العربية في جميع الأقطار . وقد تافت أهل الأدب ومن يمتون بالدراسات القنوية على اقتناء المجلة بطريق الشراء ، حتى اضطرت إدارة المجمع إلى إعادة طبع الجزء الأول وزيادة ما طبع من الجزء الثاني وما سيطلع من الجزء الثالث .

وقد قدم المجمع الطبع الجزء الثالث من مجلته وهو على غرار الجزئين السابقين ، مشتملا على ما أقره المجمع في دورته الثالثة من قراءات في المصطلحات العلمية ، والقواعد القنوية . وفيه غير ذلك طائفة من المخاللات في مباحث اللغة المهمة .

٨ - محاضر الجلسات :

عقد المجمع في دورته الثلاث مائة جلسة وثمانين جلسات ، وقد جرى في هذه الجلسات من المناقشات ما يرسل ضوئا على كثير من مسائل اللغة ومباحثها ، وقد رأى المجمع أن هذه المناقشات ثمرات طيبة عظيمة الفائدة للباحثين في العربية ، فقدم للطبع محاضر الدورة الأولى والثانية ، وستظهر بعد قليل في نحو ألف صفحة لا تكاد تخلو صفحة فيها من بحث كلمة ، أو تحقيق مسألة ، أو بيان خطأ مستعمل ، أو الإرشاد إلى صواب مجهول وستكون هذه المحاضر آية نافعة بما يزيله أعضاء المجمع من جهود في خدمة اللغة العربية وإنهاضها .

وقد سبق للجنة أن أبدت رأيا في شؤون المجمع آنفا فلا تعود إليه .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم كما أقرها مجلس التواب بجلدة ٨ سبتمبر الحالى وهى :

١ - الديوان العام والتعليم

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	٢,٤٨٥,٣٦٧
٢ - مصاريف عمومية	٩٤١,٣٣١
٣ - أعمال جديدة ونشر التعليم	١٠٢,٨٠٠
الجلدة	٣,٥٢٩,٤٩٨

فرع ٢ - مصلحة الآثار المصرية

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	٣٥,٢٩١
٢ - مصاريف عمومية	١١,٨٩٧
٣ - أعمال جديدة	١٤,٠٠٤
الجلدة	٦١,١٩٢

مجلات الأملين تخصص منها ورقة لكل قطعة يدون فيها اسم المالك وأسماء أصحاب الحقوق .

أعمال تزع الملكية النافع العامة .

وبالمصلحة أيضا :

قسم ساحة الصغارى .

الساحة الجيولوجية والمتحف الجيولوجى .

مكاتب بيع الخرائط المساحية .

المدرسة :

وهى مدرسة تفتح أبوابها عند الحاجة لمخرج مهتمنى المساحة اللازمين لها وتكتب للتدريس فيها موظفيا فإذا حصلت على العدد المطلوب لأعمالها عطلت الدراسة وأغلقت المدرسة وصرفت موظفها إلى القيام بأعمالهم الأصلية .

الامتيازات

يبلغ مجموع الربط لهذا الفرع من وزارة المالية (فرع ٦ - مصلحة المساحة والمناجم) ٨٢٨,٦٠٥ جنيهاً مقابل ٧٧٠,٠٩٤ جنيهاً فى ميزانية السنة المالية الماضية فتكون الزيادة فى هذه السنة ٥٨,٥١١ جنيهاً هى نتيجة زيادة ٦١,٨٧٨ جنيهاً فى المصاريف العمومية و ١,٣٩٥ جنيهاً فى الأعمال الجديدة وتتميز ٤,٧٦٢ جنيهاً فى المساحيات والأجر والمرتبات كما سيشرح تفصيله .

وفى على توزيع هذه الامتيازات على الأبواب الثلاثة :

	تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١ - ماهيات وأجر ومصاريف .	٤٧٦٢	-	٤٠٥٤٨٤	٤٠٠٧٢٢	باب ١ - ماهيات وأجر ومصاريف .
٢ - مصاريف عمومية .	-	٦١٨٧٨	١٧٥٩٨٢	٢٣٧٨٦٠	٢ - مصاريف عمومية .
٣ - أعمال جديدة .	-	١٣٩٥	١٨٨٦٢٨	١٩٠٠٢٣	٣ - أعمال جديدة .
	٤٧٦٢	٦٣٢٧٣	٧٧٠٠٩٤	٨٢٨٦٠٥	الاجلة .
		٥٨٥١١			صافي الزيادة .

جلسة الأربعاء ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٣ - مصلحة المساحة والمناجم

(المقترضة للتح المزم أظنون الجليل بك) .

كان الفرض من إنشاء مصلحة المساحة فى بداية الأمر القيام بعمل المساحة وطبع الخرائط ، ولكن بعد صدور قانون التسجيل الجديد أخذت أعمال هذه المصلحة أهمية كبرى واتسع نطاقها اتساعاً عظيماً ، وهى تقوم بالأعمال الآتية :

تحميد أراضي المنافع العمومية .

• الحياض وأقسام الحياض .

• أملاك الأفراد .

حصص الزراعة العامة كزراعة القطن .

فصل حدود البلاد .

أعمال التسجيل بأنواعها من مراجعة القفود والتحقق من صحة بياناتها والقيام بمساحة العقارات الواردة بها وتحديثها ووضع العلامات حولها واستعمال طريقة التصوير التلسكوبى عند التسجيل بدلاً من طريقة نسخ القفود وبذلك يكون بسجلات الحكومة صورة فوتوغرافية من القفود مطابقة تمام المطابقة للأصل شكلاً وموضوعاً .

إنشاء سجلات تسمى " سجلات الملاك " وهى عبارة عن فهرست بأسماء الملاك من سنة ١٩٢٣ أى من عهد نفاذ قانون التسجيل الجديد .

أعمال الخرائط الفهرسية وهى خرائط تبين كيفية توزيع الأملاك العقارية وموقع كل قطعة والتأشير بكل تغيير يطرأ على حدودها .

ولما كانت هذه المصلحة تتألف الآن من "المساحة" ومن "المتاحم والمخارج" فإن كل باب من هذه الأبواب الثلاثة ينقسم إلى فصلين على الوجه الآتي:

الجملة		باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجزام مرتبات		
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٤	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٥	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٥	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٥	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٥٣٢٥٩٢	٥٤٤٠٧٥	١٠١٨١٣	٩٨٩٦٣	٥٨١٦٦	٦٩١٩١	٣٧٢٦١٣	٣٧٥٩٢١	١ - المساحة
٢٩٦٠١٣	٢٢٦٠١٩	٨٨٢١٠	٨٩٦٦٥	١٧٩٦٩٤	١٠٦٧٩١	٢٨١٠٩	٢٩٥٥٣٣	٢ - المتاحم
٨٢٨٦٠٥	٧٧٠٠٩٤	١٩٠٠٢٣	١٨٨٦٢٨	٢٣٧٨٦٠	١٧٥٩٨٢	٤٠٠٧٢٢	٤٠٥٤٨٤	الجملة

مصاريف انتقال وبدل سفيرة (٨٧٩ جنيا) وفي بند ٦ - توريدات عمومية (١٠٧٦٠ جنيا) مقابل زيادات طفيفة في بنود أخرى أهمها مبلغ ٣٠٠ جنيه في (بند ٥ - أثاثات) ثلثت قسما الميا وبني سوف التي تستسلم المصلحة ميناها في خلال هذه السنة .

الباب الثالث - أعمال جديدة

الاحتياج المطلوب لهذا الباب يبلغ ١٠١٨١٣ جنيا بزيادة ٢٨٥٠ جنيا على ربط الميزانية الماضية وهو مخصص لما يأتي :

	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
علامات حديدية لتنفيذ نظام التسجيل .	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠
مستخدمون لتنفيذ نظام التسجيل .	٤٤٦١٣	٤٤٦١٣
ألواح ملونة لكتاب جيولوجية مصر (جزء ثالث و رابع) .	٢٠٠	٢٠٠
لشراء سياراتين للأعمال الصحراوية .	٣٥٠	—
» ماكينة Double Demy Offset	١٠٠٠	—
» » للفوتوغرافير .	١٥٠٠	—
لمساحة الأراضي المزروعة قطناً مساحة كاملة .	١١١٥٠	١١١٥٠
	٩٨٩٦٣	١٠١٨١٣

وسلحت فيما على أبواب كل فصل على حدة :

فصل ١ - المساحة

كان المربوط لمصلحة المساحة في الميزانية الماضية ٥٤٤٠٧٥ جنيا والمطلوب في مشروع الميزانية الحالية ٥٣٢٦١٣ جنيا أي أن في هذه السنة تخفيض قدره ١١٤٨٣ جنيا جاء من تخفيض المربوط للماهيات والأجر المرتبات وللمصاريف العمومية كما يدل على ذلك الجدول الآتي :

تخفيض	زيادة	ميزانية ١٩٣٦-١٩٣٥	مشروع ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٣٠٨	—	٣٧٥٩٢١	٣٧٢٦١٣
١١٠٢٥	—	٦٩١٩١	٥٨١٦٦
—	٢٨٥٠	٩٨٩٦٣	١٠١٨١٣
١٤٣٣٣	٢٨٥٠	٥٤٤٠٧٥	٥٣٢٥٩٢
١١٤٨٣			صافي التخفيض .

الباب الأول - ماهيات وأجزام مرتبات

أما التخفيض البالغ ٣٣٠٨ جنيات في هذا الباب فاجم من حذف بعض وظائف في الدرجات الدائمة والدرجات المؤقتة والمتاحمة عن هيئة العمل وعن حذف بعض المرتبات .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

فلما إنصرفت التخفيض في هذا الباب يبلغ ١١٠٢٥ جنيا بالنسبة إلى ما كان مربوطاً في ميزانية السنة الماضية ومظم هذا التخفيض في بند ٢ -

فصل ٢ - المناجم

كانت " المناجم والمهاجر " مصلحة قائمة بذاتها نهاية السنة الماضية ،
تأديت بمصلحة المساحة . وقد كان هذا التوحيد تنفيذاً لقرعة ودعا
البرلمان في معظم الدورات السابقة .

وقد ترتب على هذا الإدماج حذف وظيفة مراقب من الدرجة الفنية الأولى
وتخفيض وظيفة مراقب المناجم من الدرجة الأولى (أ) إلى الأولى (ب). وترى
الجنة أنه لا يزال هناك مجال لحذف بعض وظائف إدارية وكثافة إذا ما هلت
إدارة المناجم إلى الإدارة العامة بالجبلية وذلك بتوحيد الحسابات والمخازن الخ .

وأهم ما تقوم به إدارة المناجم والمهاجر ما يأتي :

إصدار تصاريح البحث واستغلال مناجم المادن وآبار البترول والمهاجر .

المراقبة الفنية لأعمال القامئين بالبحث والاستغلال المذكورين .

التقييم بالأبحاث العلمية والعملية ببنية موارد الثروة المعدنية المصرية .

تكوين بعض المصالح الحكومية بمصنات البترول وذلك بتطهير الخانات
البترولية التي تتقاضاها إتاوة عن المستخرج من الحقول المصرية والخانات
التي تشتريها من الخارج .

إعداد شروط لاستغلال عجاير البازلت بأبي زعبل ومناجم الذهب
بالسكى .

وأهم موارد الثروة المعدنية المصرية هي في المواد الآتية :

الفوسفات والمغنيز ، والحديد والنفرة والذهب ، وأكسيد التيتانيوم ،
والمولبدنيت ، والزنك والرصاص ، والطفلة المختوية على ترات الصودا
(وتحتل كميات بمناجمها الطينية) وكربونات وسلفات الصودا الخام
والزبرجد والزمرد والطق (وتقوم باستغلال شركة محلية) .

ويدخل ضمن ثروة مصر المعدنية المهاجر المصرية ، وأحجار الزئبق (وسنها
اللايست المصرية بالقرب من بنى سويف) وأحجار الرصف ، وأهمها
البازلت (وهو يميل إلى زعبل بالقرب من القاهرة) والكوارتزيت (الموجودة
بجبل الأحمر بالباقية) والجبس الخام والاسمنت المصري والطين الخزرق
وجير الخفاف وويل الزجاج وحقول البترول المصرية وهي أهمها .

أما الميدان الأولان لتنفيذ نظام التسجيل فقد قال حضرة مدير المصلحة
العام بشأنهما إن هذه الاعترافات ، وإن بدت كبيرة هي في الواقع أقل مما يجب
أن يعتمد في هذا الباب لأن نظام التسجيل العقاري وما يتطلبه من أعمال
مساحية نظامه يقررته لجنة فنية وأقره البرلمان فهو إنما التناقض كان القرض
أن يتم في مهلة معينة لو أن الاعترافات التي خصصت له كانت كافية لذلك
إلا أن ضرورة الاقتصاد قصت تخفيض الاعترافات وبالتالي إطالة المهلة
كما لا يظهر منها أن يتم مسح القطر بأكمله مساحة تفصيلية في الوقت المحدد .
ولا ينبغي أن تكون مصلحة المساحة الآن موظفين تدبروا على هذه
الإعمال والحكمة تقتضي بالاستفادة منهم لأقصى حد ممكن وهذا يقتضي
بالاحتفاظ بهذه الاعترافات التي لو خفضت لأصبح بعض هؤلاء الموظفين
يعملون ولتأخر إتمام عمليات المساحة التفصيلية والتسجيل أكثر مما يجب .

هذا ولم تهتد المصلحة إلى أي طريقة أخرى أفضل من العلامات الجديدة
لتحديد الأحياء والممتلكات بشكل يحول دون البت بها ، ومع اعتراض
البعض على ما يتفق على هذه العلامات الجديدة فإن اللجنة التي تقوم بها
في منع المشاكل بين مختلف الملاك تخفق كثيراً ما يتفق عليها .

وقد طرقت المصلحة باب الاقتصاد في أمان حادك العلامات واتفقت
مع مصلحة السكك الحديدية على أن تشتري منها الحفلات الصالحة لذلك من
مختلفاتها التي تستغنى عنها .

أما من شراء سيارات لن الأعمال الصحراوية فإن المصلحة تجوز الآن
سيارات للتعليم بالأعمال الصحراوية تدفع في أجورها مبالغ كبيرة فضلاً عن
أن السيارة المذكورة لعدم التانية بها من أصحابها تسبب عطلا للعمل ومصاريف
صيانة تجعلها المصلحة . فلذا أدرج في مشروع السنة الحاضرة ٣٥٠ جنينا
لمشتري سيارات لهذه الأعمال .

وأما من شراء ما كينة للطباعة وأخرى للفوتوغراف فإن أعمال طباعة
الخراط قد زادت كثيراً على ما كانت وتتطلب سرعة في العمل ، مع البقة
الثامة ، وقد أصبحت ما كينات الطباعة بالمصلحة — بعد أن مضى عليها
عدد كبير من السنين في الخدمة — في حالة لا تسمح بالاعتقاد عليها ،
ويجب أن يستبدل بها غيرها أحدث منها .

ومن جهة أخرى قد اكتسبت مطبعة المساحة سمعة ممتازة من حيث
حسن العمل في طبع الصور وإتقانها مما يضاعف في الطلبات التي ترسل إليها
من مختلف المصالح الحكومية . وهذا ملاوة على الاعمال المتزايدة المتصلة بطبع
طوابع البريد العادية والتذكارية والأوراق ذات القيمة المالية ، وقد
اضطرت المصلحة أخيراً لرفض القيام بأعمال كثيرة من هذا النوع لمصلحة
المبارك مما اضطرها للتأنيب لشركات صناعية للقيام بما تتطلبه ولا ينبغي
أن تثل هذه المطبوعات — سواء الخاصة بطوابع البريد أو طوابع المبارك
والإنتاج — من الصفة الخاصة ما يجب منه أن يبقى أمراً طبعها في يد إدارة
حكومية لأسباب لا تخفى .

وفي هذه البيانات ما يبرر المواقفة على الاعترافات المطلوبة .

وفيا على بيان الأعمال الجديدة :

سنة	سنة
١٩٣٥	١٩٣٦
٣٢٠٠٠	٢٣٦٧٠
١٠٠٠	—
٢٠٠٠	—
٥٠٠	٢٥٠
٣٠٠٠٠	٢٥٣٤٠
١٢٥١٥	٢٠٠٠٠
٣٠٠٠	٣٠٠٠
٥٠٠	—
٤٠٠٠٠	١٥٨٠٠
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٥٠	١٥٠
١٢١٦٦٥	١٠٣٣١٠
٣٢٠٠٠	١٥٠٠٠
٨٩٦٦٥	٨٨٢١٠

معمل تكرير البترول بالسويس

أنشئ هذا المعمل لخمس خريجين أساسيين :

الأول — تشجيع الجهود للبحث عن زيت البترول في الأراضي المصرية، إذ يطمعن القامعون بالبحث إلى أنهم إذا وفقوا في بعضهم إلى استكشاف منابع البترول، سيجدون في معمل الحكومة بالسويس وسيلة لتفطير وتكرير زيوتهم الخام ويحولوها إلى منتجات صالحة للاستخدام، وذلك بغية أن يكونوا تحت رحمة شركة من الشركات المنافسة، إذ أن قل تلك الزيوت إلى معامل تكرير البلاد الأجنبية مما يحلهم مصاريف جسيمة .

الثاني — تامين مصالح الحكومة بمجابتها من المنتجات البترولية اللازمة لأعمالها وأغراضها بقيمة متعقلة .

ولما كان الحكومة إذاعة على ما تستخرجه شركات البترول ولما حق الحصول عليها حينئذ من تمام البترول، فقل المعمل يعتمد في الحصول على الخامات

الاعتبارات

تبلغ الاعتبارات المطلوبة في مشروع الميزانية للعام ١٩٣٦، ٢٩٦،٠١٣ جنيا مقابل ١٩،٠١٩ جنيا في ميزانية السنة المالية الماضية فتكون الزيادة ٦٩،٩٩٤ جنيا ترجع إلى زيادة ٧٢،٩٠٣ جنيات في المصاريف العمومية مقابل تخفيض ١٤٥٤ جنيا في الماهيات والأجور والمرتبات و١٤٥٥ جنيا في الأعمال الجديدة وفيا على بيان ذلك :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧
جنه	جنه	جنه	جنه
١٤٥٤	—	٢٩٥٦٣	٢٨١٠٩
—	٧٢٩٠٣	١٠٦٧٩١	١٧٩٦٩٤
١٤٥٥	—	٨٩٦٦٥	٨٨٢١٠
٢٩٠٩	٧٢٩٠٣	٢٣٦٠١٩	٢٩٦٠١٣
٦٩٩٩٤	صافي الزيادة		

الباب الأول — ماهيات وأجور ومرتبات

يشمل هذا الباب في الواقع على زيادة ١٥٤٦ جنيا ولكن لمسابية تقدير مبلغ ٣٠٠٠ جنيه غير منظور صرفه فقد كانت النتيجة تخفيض ١٤٥٤ جنيا كما هو ظاهر في كشوف الميزانية .

الباب الثاني — مصاريف عمومية

وظهر من الجدول المتقدم أن في هذا الباب زيادة قدرها ٧٢،٩٠٣ جنيات وهي راجعة إلى زيادة ٧٣،٢٥٠ جنيا في بند ٢٦ (مصاريف معمل التكرير بالسويس) يقابلها تخفيضات طفيفه في بند آخرى من هذا الباب .

الباب الثالث — أعمال جديدة

تبلغ الاعتبارات المطلوبة لهذا الباب ٨٨،٢١٠ جنيات بتخفيض ١٤٥٥ جنيا من المدرج في ميزانية السنة الماضية .

وقد كان من شأن ذلك أن هبطت الأسعار .

وتقول مصلحة المصالح والتاج إن طريقة العمل التي اتبناها هؤلاء المفاوضون لم تراع فيها الأصول الفنية فأدى ذلك إلى الإضرار بالمحاجر والخط من قيمتها مما يمتدح معه نقاد الصنف في وقت قصير . ولو حدث ذلك لماد أصحاب المحاجر الخاصة سيرتهم الأولى من دفع الأسعار وانسحبت الحكومة مبالغ طائلة ، بل لواجهت البلاد أزمة خطيرة في شأنه وصف الطرق والشوارع .

لذلك نشأت عند الحكومة فكرة إعداد حجر حكومي مجهز بأحدث وسائل الاستغلال يقوم مع إيمان أبي زعبل بتجديد مصالح الحكومة والبلديات بما جاتها من هذه الأحجار وقد كان من غايات الصدف أن جاء إتمام تجهيز الحجر الجديد بمدة في نفس الوقت الذي يتظر فيه مضاعفة الطلب على حجر الباروت لاحتياج الحكومة إلى الاحتياط من إنشاء الطرق . وبهذه الوسيلة تتنى الحكومة العرض لنصف أسعار باهظة تزيد زيادة فادحة في عبء إنشاء طرقها .

وإذا تردت في بعض الأوساط صيحة اللولج من أن مشروع محاجر الحكومة سيؤدي إلى تعطيل عمال تلك المنطقة ، والواقع غير ذلك . فتنظم العملية وزيادة الإنتاج ، كل ذلك مما يؤدي حتماً إلى تقليل التكاليف . وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب مما يقبض عليه الزيادة في عدد العمال . والحكومة تحشى ألا تجد السدد الكافي من المال ذوى الخبرة والمران في هذا النوع من العمل عند تشغيلها بمحجرها إلى أقصى حد وسيكون من وراء تشغيل محاجر الحكومة خير عجم على عمال منطقة أبي زعبل الذين سيلتفون من جانب الحكومة معاملة أحسن وأكثر سخاء من معاملة المفاوضين الحاليين .

كما تقدم تظهر ضرورة الاهتمام بأمر هذه المحاجر الجديدة والعمل على إنعاشها طبقاً لحاجات البلاد تقوم بالخدمة المطلوبة منها في إنشاء الطرق بأقل كلفة ممكنة مما يشجع مصالح الحكومة المختصة على الاستزادة من أعمال وصف الطرق اللازمة لعمران البلاد وتسهيل مواصلاتها .

منجم الذهب بجبل السكري

كانت مصر في المصور القديمة من أهم البلاد المنتجة للذهب ، وقد أميد فتح المناجم القديمة في أوائل القرن الحالي على يد بعض الشركات ، واستمر استغلال بعضها سبعين سنة ، على أن قلها كانت أقل من تكاليف إنتاجها فأغلقت وأهملت .

وعلى إثر ارتفاع سعر الذهب في السنين الأخيرة ، رأى المشرفون على إدارة المناجم أن هذا الارتفاع قد يبرر إعادة فتح بعض المناجم ، فاختاروا منجم الذهب القديم بجبل السكري الواقع على مسافة ١٥٠ كيلومتراً جنوبي بلدة القمبير وأروا فيه بعض التجارب والاختبارات العملية ، فبين لهم أنه يجنى زاد من الذهب بما يتوفى على ٣ ٪ من سعره الأصلي ، فإن تكاليف الإنتاج لا تزيد الألف إن لم تكن أقل مما كانت ، نظراً لعدم الاحتراطات وبسولة وسائل النقل والاستغلال .

التي يكرها على زيوت الإطالة المذكورة وعلى ما يشتره من الخالوج من انواع تصنع لصناعة المنتجات التي تطلبها المصالح .

وقد أصبح في مقدور العمل - بفضل ما أقيم فيه من جهايزات للتقطيع والتكرير ولصناعة الأسفلت في السنين الأخيرة - إنتاج حوالي ٦٠ ألف طن من جميع المنتجات وهذا يكفي في الوقت الحالي لسد معظم حاجات المصالح .

إذا علمنا أن العمل يورد للمصالح بأسعار أقل من سعر السوق ، وهو في الوقت نفسه يعود بزيادة في إيراداته على مصروفاته ، تبت أن من مصلحة الحكومة استبقائه وإنشاءه ، وتود اللجنة أن يتسم تطلق إنتاج هذا العمل انشاما يمكن الحكومة من أن يكون لها أثر فعال في سوق المنتجات البترولية فيحصل دون مبالاة شركات الاحتكار في دفع أسعارها وإرهاق الجمهور إرهافاً لا مبرر له .

لهذا ترى لجننا ما رأته لجنة المالية يجلس التواب أن في استبقائه هذا العمل طاملاً مهما لتسجيع المشتغلين بأعمال البحث عن البترول والإقبال عليها في الأراضي استبقائه ، فضلاً عن مصلحة الحكومة المصرية كاستهلاك كيرالمنتجات المصرية في الحصول على هذه المنتجات بتكاليف متدنية ، وتدعو اللجنة إلى إقامته إلى أقصى حد يتفق وما يمكن الحصول عليه من خامات البترول حتى لا يقتصر على سد حاجات الحكومة المستهلكة لمنتجات هذه الخامات بل يزيد في إنتاجه بما يمكنه من عرض ما يفضل على هذه الحاجات في السوق بأثمان متدنية وبذلك يحقق جميع الأغراض الوطنية من محاربة جشع شركات الاحتكار لترجع بالأسعار إلى المستوى المعقول ويقلل بدعا عن استغلال حاجة الأحياء إليها في سد حاجاتهم من منتجاتها .

هذا ولا ينبغي أن الزيادة الكبيرة في مصروفات العمل العمومية يقابلها زيادة مماثلة في باب الإيرادات ، وقد أكد حضرة مندوب الحكومة أن نتيجة تشغيل هذا العمل رابحة وسيزيد ربحه من الآن بفضل الآلات الحديثة التي استحضرت إليه والعناية الموجهة إلى إدارته .

محاجر البازلت بأبي زعبل

البازلت هو الحجر الأسود الشديد الصلابة الذي يستعمل في وصف أهم شوارع المدن المصرية والطرق الرئيسية ، وأبو زعبل هي المنطقة الوحيدة التي توجد بها كميات كبيرة من هذا الحجر في ظروف تسمح باستغلالها فمن محاجرها وقطر وعمر إلى جميع نواحي القطر وكان استخراج من هذا الحجر فيها معنى قاصراً على محاجر إيمان أبي زعبل وبعض محاجر خاصة مملوكة لبعض الأفراد من الأجانب ، ولما كان ما يتجهه محاجر البازلت المذكور محدودة وأقل من استهلاك المصالح الحكومية المختلفة كالتنظيم والطرق والسكك الحديدية والبلديات ، فقد استغل أصحاب المحاجر الخاصة من الأجانب مركزهم الممتاز ورفضوا الأسعار إلى حد كبير وأثروا من ورائها إزاء لا تبرره الظروف ، عند ذلك عملت الحكومة على فتح محاجر أخرى وإعطاه حق استغلالها للقوانين الذين ترسو عليهم عمليات توريد أحجار الرصف للمصالح المختلفة .

فرع ٤ - الحاكم الأهلية ٩٩٧,٥٩٤ جنيها بتخفيض ١,٩٣١ جنيها .
 ٥ - ٥ - الشريعة ١٦٠,٤٩٩ جنيها بزيادة ٤,٧٢٧ جنيها .
 ٦ - المجالس الحسبية ٥٢,٨٥١ جنيها بزيادة ٧,١٢٧ جنيها .
 فيكون التخفيض الإجمالي بعد الزيادة التي زيدت في بعض الفروع هو مبلغ ٣,٣٠٦ جنيهاً .

فرع ١ - ديوان العموم
 أدرج لهذا الفرع ٤٥,٠٦٤ جنيهاً مقابل ٦٢,٨٨٢ جنيهاً في العام الماضي أي بتخفيض إجمالي قدره ٧,٨١٨ جنيهاً .

ويرجع هذا التخفيض إلى نقص اعتماد باب المصاريف العمومية بمبلغ مائة جنيه وباب الأعمال الجديدة بمبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مقابل زيادة باب المساحات والأجر والمرتبات بمبلغ ٢٨٧ جنيهاً .

وقد وزع اعتماد هذا الفرع على أبواب المصروفات الثلاثة كما يلي :

تحفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	مشروع سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	مقارنة الاعتمادات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٨٢	٥٢,٠٨١	٥٢,٣٧٣	٥٢,٣٧٣	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
١٠٠	—	٢,٨٠١	٢,٧٠١	٢ - مصاريف عمومية .
٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	٣ - أعمال جديدة .
٨١٠٠	٢٨٢	٦٢,٨٨٢	٥٥,٠٦٤	الحلقة .
٧,٨١٨				صافي التخفيض .

الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

وقد أُلحق بهذا الفرع - بياناً لهذا الباب - جدولين : الأول بتوزيع الوظائف على إدارات الديوان العام والثاني ببيان الوظائف الدائمة ومرتباتها .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

فقد لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٢٧٠١ جنيه مقابل ٢٨٠١ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض ١٠٠ جنيه وريائها :

تخفيض	زيادة	
جنيـ	جنيـ	
١٥٠	—	في بند ٢ - مصاريف استئجار ودل سفر ونقل : لتخفيض نفقات بدل السفر .
—	١٥٠	في بند ٥ - تسروكتب : لمناسبة تنظيم مكتبة الوزارة وساحتها إلى كتب قانونية .
١٠٠	—	في بند ٨ - مصاريف ثرية : وذلك حسب احتياجات الوزارة .
٢٥٠	١٥٠	صافي التخفيض .
١٠٠		

وبذلك يتقرر أن تقوم مصلحة المتاجر بها باستغلال منجم الذهب بالسري رغباني إقامة برهان عمل على إمكان استكشاف استغلال منجم الذهب المصرية استغلالاً راجحاً ، وقد فتح اعتماد لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه ، فقامت مصلحة المتاجر باستكشاف أعماها ، وطرحت مصلحة الميكانيكا والكهرباء والألات والجهازات والآلات اللازمة للصمم في مناقصة عامة ، على أن تبيعة هذه المناقصة لم تكن مرضية ، فأتت مصلحة المتاجر والميكانيكا والكهرباء لإنفاها مع استمرار بعض الأعمال التمهيدية واتخاذ إجراءات جديدة للحصول على الآلات والجهازات اللازمة بأحسن الشروط لهذا لم يصرف إلا مبلغ قليل من الاعتماد في عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦

وقد كان من نتائج استمرار الأبحاث أن النظام الحامل للذهب أصبح وانرا مما جعل الأصل في نجاح عمليات الاستغلال أقوى وأكمل ، واستعمل المصلحة على إكمال المعدات اللازمة لذلك .

هذا ، ولما كانت الحكومة تشتري الذهب في الأسواق المصرية بسعره الرسمى ، فإن حصولها على الذهب من هذا المنجم بتكاليف أقل كثيراً من هذا السعر يجعل الفائدة مزدوجة ، فائقة الربح وفائقة تشغيل عدد لا يستهان به من العمال ، مما يترتب عليه وواجب عظيم في تلك الصحارى النائية التي هي في أشد الحاجة إلى أمثال هذه المشروعات التي تفتح أبواب رزق جديدة أمام أهلها .

لذلك يضمن أن تضي المصلحة في هذا المشروع بخلى سرية لتستفيد من أسرار الذهب المرمقة ولكي تكون النتيجة التي تصل إليها منشطة للهيئات المصرية في التقدم للعمل في هذا المضمار .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع كما اقترحها مجلس النواب وهي كما يلي :

جنيـ
 باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ٤٠٥٩٤
 ٢ - مصاريف عمومية ٢٣٧٨٦٠
 ٣ - أعمال جديدة ١٩٠٢٣
 الحلقة ٨٢٨٤٧٧

الرئيس (بالنيابة)

محمد عبد الشاوي

السكرتير البرلماني

ألفونز الجليل

قسم ١١ - وزارة الحفريات

فقدت اعتمادات هذه الوزارة في مشروع الميزانية الحالية بمبلغ ١,٦٩٨,٧٩١ جنيهاً موزعة على ستة فروع كما يلي :

فرع ١ - ديوان العموم ٥٥٠,٠٦٤ جنيهاً بتخفيض ٧,٨١٨ جنيهاً في العام الماضي .

فرع ٢ - الحاكم المختطة (قسم القضاء) ٣٥١,٤٥٢ جنيهاً بتخفيض ٧,٠٩٤ جنيهاً .

فرع ٣ - الحاكم المختطة (قسم المقود والوثائق) ٨٠,٦٩٦ جنيهاً بزيادة ١,٦٨٣ جنيهاً .

ملاحظات اللجنة على هذا القسم

لجنة تعديل القوانين

لقد رفضت الوزارة عن كامل الميزانية ١٦٨٠٠ جنيه التي كانت مستعدة لمصاريف لجتي توحيد وتعديل القوانين وبذلك أحسنت صنعا إذ أن جل هذا المبلغ كان سيغطي لموظفين في الحكومة لم مرتبات أخرى في الميزانية مع أن اشتغالهم في الجبتين يمنحهم من القيام بعملهم المواطنين به .

وبهذه المناسبة لا يفوت لجنة المالية مجلس الشيوخ تقديم جزيل شكرها لحضرات القنن تطوعوا للقيام أعمال هاتين الجبتين بدون مقابل مما يشهد لهم بالفضيلة في سبيل الخدمة العامة . وقد طلبت لجنة المالية لمجلس النواب إلى الحكومة الإسراع في تقديم مشروع قانون المرافعات بعد أن مضى على تشكيل لجنته زمن طويل ولجنة المالية لمجلس الشيوخ تنضم إليها في هذا الرجاء .

أما قانون تحقيق الجنايات فع لم يبدأ رغبة هذه اللجنة في الإسراع فيه فإنه لا يهتوا أن تقتت نظر معالي وزير الحفانية إلى من قانون بإعادة قاضي التحقيق لسله من الأهمية الكبرى في إتمام التحقيقات الجنائية والوصول في حوادث الجنائيات إلى الحقيقة بقدر المستطاع مما له كل الأثر في حفظ الأمن العام . وهذا الأمر لا يكلف الخزائنة العامة شيئا كما مشرع ذلك في مكانه عند الكلام على المحاكم الأهلية .

المباني الحكومية

لا يسع اللجنة عند عرضها لمباني الحاكم إلا أن تقتت النظر إلى حقيقة واقعة وهي أن أبنية المحاكم الحربية لا تلبي كرامة العدالة ويمكننا أن نقول إن معالي وزير الحفانية هتما على هذه الملاحظة .

لقد جرت العادة واتفقت جميع الشعوب على أن من يقع الصل على الناس يجب أن يكون محفوظ الكرامة مهيب الجانب مخوفا بالوقار حتى إن بعض الأمم تحرم على العاض الذي يجلس للفصل في المنازعات بين الناس أن يلبس شمرًا مستعارا لإدخال الرتبة والاحترام في نفوس المتقاضين . وفي بلادنا المصرية اصطلعنا على أن يلبس القاضي السرة السوداء وعلينا وسام وكذلك مثل النيابة العمومية والكتيب حتى الحاجب يلبس لباسا خاصا . فإنا نأمل مظهر المكان الذي يقام فيه العدل مع أنه أدى للاحتلام .

ففي بعض المحاكم الجزئية مثلا نجد قاعة الجلسة وحيطانها وسقفها في غاية القذارة والإهمال .

لا شك أن هذه ناجية من نواص مظاهر العدالة مهملة والحكومة نفسها تحس بهذا ولا تخالفا أنها تركت إدراج أى مبلغ لمبان جديدة في هذا العام إلا ولها فكرة خاصة وهي أنها تريد أن تقوم بمشروع واسع النطاق في مسألة إقامة دور المحاكم . وفي أى مكان تمام وهل يقيمها في مكان واحد لها تم مستعدة أو أن تجمع بين المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية وأنها لم تستقر على رأى نهائى في هذا الموضوع لفساية الآن وما دامت لجنة المالية تحس من الحكومة هذا فهي متقبطة به وإننا نرجوها الإسراع في تقرير مآثره لازما لحفظ كرامة العدالة في أعين مظاهرها .

وقد رأيت لجنة المالية لمجلس النواب أن يجمع جميع محاكم القاهرة من أهلية وشرعية في مكان واحد بمبنة أن تشيها يوق مأمورية الدفاع ويؤت على أصحاب القضايا المالية تزي أن تحقيق هذه الساية عمليا من أصعب الأمور وتقتض حلا لذلك أن تقسم القاهرة إلى ثلاث مناطق أو أرواج ويجمع في كل منطقة المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية في بناء واحد مهيب ختم وفي اعتقادنا أن هذا يوفر على الخزائنة العامة كثيرا من أموالها .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

قدرلها الفرع ٣٥١,٥٢٢ جنينا مقابل ٣٥٨,٥٤٦ جنينا في العام الماضي بتفضيضا إجمالى قدره ٧٠,٩٤ جنينا نشا من قص مبلغ ١١,٥٦٨ جنينا في باب ٢ - المصاريف العمومية تناهه زيادة قدرها ٤,٤٧٤ جنينا في باب ١ - المساحيات والأجر والمرتبات .

وقد وزع هذا الاتحاد على أبواب المصروفات كما على :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	مقارنة الاتحادات :
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	٤,٤٧٤	٣٩١,١١١	٣٩٥,٥٨٥	باب ١ - مساحيات ومرتبات .
١١,٥٦٨	—	٦٧,٤٣٥	٥٥,٨٦٧	٢ - مصاريف عمومية .
—	—	—	—	أعمال جديدة .
١١,٥٦٨	٤,٤٧٤	٣٥٨,٥٤٦	٣٥١,٤٥٢	الجلسة .
٧٠,٩٤	—	—	—	صافي التخفيض .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

أدرج له في مشروع الميزانية الحالية ٨٠,٦٩٦ جنينا وكان مقدرا له في ميزانية العام الماضي ٧٩,٠١٣ جنينا زيادة ١,٦٨٣ جنينا . وفيما على توزيع هذا الاتحاد على أبواب المصروفات :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	مقارنة الاتحادات :
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	١,٣٥٩	٦٥,٨١٧	٦٧,٠٧٦	باب ١ - مساحيات ومرتبات .
٤٢٤	—	١٣,١٩٦	١٣,١٢٠	٢ - مصاريف عمومية .
—	١,٦٨٣	٧٩,٠١٣	٨٠,٦٩٦	الجلسة .

الحراسة القضائية أمام الحاكم المختطة مهنة ارتزاق منظمة ومعيد الخط من رزق تكة بين عليها حارسا ولو واحدة كل عام .

ملاحظات اللجنة على هذين القسمين

إن اللجنة تبصر من رأى الأمة جمعا إذا أغرقت عن رغبتها في إلغاء هذه كم ونظام الاستيلازات حالا وما كان يودنا أن نقول كلمة أستاذ على نية هذه المحاكم مادامت صائرة إلى الزوال . وفي الواقع أن وجودها أصبح روله بعد أن وصل ارتقاء قضائنا للأهل المصري إلى ماوصل إليه من وكفاءة وتزاهة مع السرعة في الفصل في المنازعات والدقة في تنفيذ أحكام بل إن كثيرا من الأجانب من يمولون ديونهم إلى مصريين للانتفاع يا القضاء المصري . غير أننا لا نعرف ما تأتي به الظروف .

ولذا أصبح لزاما على هذه اللجنة أن تقترح لجنة المالية لمجلس النواب على حفظها فيما يخص بفساد رسوم الحاكم المختطة ومرتب النقل وبدل غير .

أما الحراسة القضائية فلها شأن آخر لأن هذه الحراسة كانت كرامة في جميع قضايا المختطة التي تبين فيها حارس قضائي والتركات التي أكل ريعها ذاب صافي لإراداتها في جيوب الحراس مشهورة معروفة . وأصبحت

فرع ٤ - الحاكم الأهلية

يبلغ المقدول هذا الفرع ٩٩٧,٥٩٤ جنيا مقابل ٩٩٩,٥٢٥ جنيا في ميزانية العام الماضي بتخفيض ١,٩٣١ جنيا .

وقد وزع الاعتدال على فصول هذا الفرع كما يلي :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٨٣٣٦	٢٧٨٢٢	—	٣٨٠٤	٣٠٠٤	٢٤٨١٨	٢٥٥٢٢
١١٣٣٢١	١١١٤٠٦	—	١٢٨٠٦	١٢١٠٦	٩٩٣٠٠	١٠٠٨١٥
١١٩٩٤٨	١٢٠٢٥٣	—	١٠٣٠٣	٨٧٣٠	١١١٩٣٣	١٠٩٦٤٥
٧٠٢٦٧٥	٧٠٢٩٦٧	٤٥٠٠	٧٤٨٤٣	٧١٣٦٦	٦٤٤٦٧٢	٦٢٣٣٣٢
٣٤٩٥٥	٣٤٧٤٦	—	٦٣٩٠	٤٣٣٠	٣٠٤١٦	٢٨٥٦٥
٩٩٩٥٥٥	٩٩٧٥٩٤	٤٥٠٠	١٠٧١٤٦	٩٩٥٣٦	٨٨٧٨٧٩	٨٩١١٢٩

ويرجع معظم هذا الزيادة إلى زيادة مبلغ ٧,٧٨٨ جنيا في النيابة العمومية وهو ناشئ من تعديل درجات رجال النيابة العمومية وزيادة بعض الوظائف بعد تخفيض الـ ٥٪ التي تقردها مجلس الوزراء. وإلى مبلغ ١,٨٥١ جنيا في الطب الشرعي بسبب زيادة ٢,٠٠٠ جنيه لتعويض وظائف المصلحة بعد خصم الـ ٥٪ أيضا .

الباب الاول - ماهيات وأجر ومرتبات

أدرج لهذا الباب في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٨٩١,١٢٩ جنيا يقابل في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٨٧,٨٧٩ جنيا زيادة ٣,٢٥٠ جنيا .

وأسيابها وأصحة فيما على :

التخفيض	الزيادة	
جيب	جيب	
—	٢٠٠	محكمة القرض والإبرام في بند ٨ — "أجور النسخ" لزيادة ما يقدر صرفه لأجور النسخين لأن أجورهم تزيد على الاعتدال الدرج في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٦ عالم الاستئناف في بند ١٠ — "مصاريف انتقال وبدل سفر وقل" لتخفيض فئات بدل السفر . في بند ١٣ — "لحار ومياه وإدارة" » ١٦ — "أجر نسخ للسبب المذكور في محكمة القرض . النيابة العمومية في بند ١٨ — "مصاريف انتقال وبدل سفر وقل" » ٢٠ — "تليفون والتلفون" الحاكم الأهلية في بند ٢٣ — "مصاريف انتقال وبدل سفر وقل" » ٢٥ — "لحار ومياه وإدارة وغيرها وذلك حسب المنصرف فعلا للإيجار واستهلاك النور والمياه وغيرها . في بند ٢٦ — "مصاريف ثرية" لسد طلب الحاكم لأن المنصرف في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، ٨٢٤ ، ١٩٣٥ ، ٨٢٤ في بند ٢٧ — "منصرف محبلا في القضايا" » ٢٨ — "مصاريف قضائية" مصلحة الطب الشرعي في بند ٣٢ — "مصاريف انتقال وبدل سفر وقل" وفلك حسب الانتقالات الفعلية . في بند ٣٤ — "مصاريف ثرية" » ٣٥ — "لحار وإدارة وغاز" » ٣٦ — "كتب ومجلات" لحاجة المصلحة إلى كتب ومجلات فنية . في بند ٣٧ — "توريدات عمومية" » ٣٨ — "تليفون وتلفون" ٩٤٧٥ ١٨٦٥ ٧٦١٠

خيراء موظفون

وقد أحصلت لجنة المالية بمجلس النواب صنف في إدراج مبلغ ٣,٤٥٦ جنيا لإنشاء الإلتقى عشرة وظيفة درجة سادسة تحت عنوان خيراء موظفين وليتها زامت في هذا الباب كثيرا لأنه من الحق أن هذا النظام فيه قائمة كبرى لإقامة السدل وإحطاق الخ وليس في وسع اللجنة الآن أن تزيد شط على ما أقرته لجنة مجلس النواب إنما ترجو لجنة مجلس الشيوخ بإلحاح أن يكون تعيين هؤلاء الموظفين من المهنيين لأن فرع الهندسة هو الأكثر أهمية في قضايا المنازعات العقارية وهي التي تحتاج إلى كثير من الدقة وعمل الخير فيها ليس من السهل مراقبته إذ تكون مأموريته غالبا تطبيق العقود بعيدا عن نظر المحكمة وفي كون الخير موظفا ضمانا كبرى للوصول إلى النجاة التي يتوخاها القاضي في تعيينه .

أما الخيراء الحسابيون فليسوا بهذه الأهمية لأن عملهم من السهل مراجعته ومعرفة ما فيه من الخطأ .

وإنشاء هذه الوظائف الإلتقى عشرة لا يكلف الخزنة العامة شيئا لأنه يقابل مبلغ موازله في الإيرادات مما يحصل من المتقاضين وقد أدرج فعلا في باب ٧ — الرسوم القضائية والقيدية .

الباب الثاني — مصاريف عمومية

كان المقترح لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ١٠٧,١٤٦ جيب وأدرج له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ مبلغ ٩٩,٥٦٦ جيب بتخفيض إجمالي قدره ٧,٦١٠

وبيانه كالآتي :

تخفيض	زيادة	
جيب	جيب	
—	٢٠٠	في فصل ١ — محكمة القرض والإبرام .
٧٠٠	—	» ٢ — "عالم الاستئناف"
١٥٧٣	—	» ٣ — "النيابة العمومية"
٣٤٧٧	—	» ٤ — "الحاكم الأهلية"
٢٠٩٠	—	» ٥ — "مصلحة الطب الشرعي"
٧٨١٠	٢٠٠	
٧٦١٠		صافي التخفيض .

في جدول القضايا الموقوفة . مع أن حكى استئناف مصر وأسيوط فصلت في ١٣٤١ قضية في السنة القضائية المتية وهذا ما يتهدد لحضرات المستشارين بالنشاط والرفعة في الفصل في القضايا . وكذلك الحال في محكمة الجنايات فإنه كان متأخرا لسببها من العام الأسبق ١٣٣٢ قضية واستجد عليها ٢٣٩٠ جنائية فيكون المجموع ٤,٢٨٢ فصلت عاين الجنايات في ٢,٩٤٠ قضية فكان الباقي بدون حكم ١,٣٤٢ جنائية . ولا يجب على حضرات القائمين بالقضاء في هاتين المحكمتين وإنما القريب راجع إلى فلة الدوائر وإلى فلة عدد حضرات المستشارين وإلى ظروف أخرى مستقرق اللجنة بخصوصها بعض اقتراحات فيما يلي :

أولا - عدم سلب المراكز الخالية بالسرعة اللازمة مما يحدث اضطرابا وقتلا وكثرة تعثر نفسها أنها غير باقية وأنها عرضة للتغيير والتبديل بعد ملء المراكز الخالية .

ثانيا - كثرة التعيين في تشكيل الدوائر ويجعل حضرات المستشارين قارة يشتغلون في الدوائر المدنية وأخرى يشتغلون في الدوائر الجنائية مع أن استقرار المستشار في الدوائر المدنية حسب رغبته واستعداده أو في الدوائر الجنائية حسب رغبته واستعداده أيضا مما يساعد كثيرا على التخصص وهو أفعى ما وصلت إليه الأمم الرافقة في مختلف الشؤون في القضاء والطب والهندسة وكافة نواح الحياة وهذه الملاحظة ليست خاصة بحضرات المستشارين وحدهم بل عامة في نظاما القضائي كله فذلك يجهد عددا في وظائف القضاء الصغرى والنيابة أنت الحقوق يشتغل أولا في وظيفة النيابة العمومية ، وبعد أن يمضي فيها زمنا ينقل إلى وظيفة قضائية درجة ثانية ثم عند ترقية يرجع إلى النيابة العمومية ثم يرجع إلى القضاء مرة ثانية ثم إلى رئيس نيابة ثم يرجع إلى القضاء مرة ثالثة وفي هذا ضرر يلج يجب العمل على تجنبه، واللجنة تقترح على وزارة الحفانية أن ترجع من هذا النظام إلى نظام التخصص المفعول والمعمول به في كل الأمم الرافقة . فالقانون الذي يشتغل في وظائف النيابة العمومية يستمر فيها ويرتق في درجاتها حتى يصل إلى أعلاها حسب كفاءته واستعداده ويلاحظ في هذا مية الطبيعي إلى التحقيق الجنائي .

أما الحقوق الذي يميل إلى الأبحاث المدنية والذي تتوفر فيه ميزات الفصل بين متعاضدين يتخصص لمحنة القضاء .

وترجو اللجنة أن تعمل وزارة الحفانية على تحقيق هاتين الرغبتين .

استئناف الجنايات أو إعادة النظر فيها

عند وضع قانون تحقيق الجنايات المصري تقرر فيه حق الاستئناف في الجنايات غير أن الحكومة أصدرت القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ القاضي بتشكيل عاين الجنايات والناه نظر الجنايات مرتين وقد كان لهذا القانون مآثر مبررة كثيرة وقد أثبت العمل صحة نظر الممارسين حتى إن الحكومة لما شعرت بهذا أرادت أن ترجع إلى حل وسط فتمتت الجمعية التشريعية

الباب الثالث - أعمال جديدة

جيشه

أدرج لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧ مبلغ ٦,٩٢٩ وكان المقدار له في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ٤,٥٠٠ بزيادة قدرها ٢,٤٢٩

وفيما يلي بيان مقارن بالأعمال الجديدة في السنة الحالية والسنة الماضية :

ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧
جيشه	جيشه
٤٠٠٠	٢٠٠٠
٥٠٠	٢٥٠
—	١١٥٠
—	٣٥٢٩
٤٥٠٠	٦٩٢٩
	٢٤٢٩

باقى نفقات الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأصلية .
لشراء دواليب لحفظ القضايا والدفاتر الخ .
• أثاث للمحاكم .
لإنشاء محكمين في طما وسمند .

محكمة الاستئناف الأعلى

إن هذه اللجنة توافق لجنة مجلس النواب على ما أبدته من الاقتراحات محافظة على استقلال حضرات المستشارين ليكون تاما كاملا وقررها في اقتراحها :

أولا - بتعديل المادة الرابعة من قانون تشكيل عاين الجنايات بحيث يكون الحق في تشكيل الدوائر الجنائية والمدنية وتوزيع القضايا للجمعية العمومية وحدها كما هو متبع في نظام المحاكم المختلطة .

ثانيا - أن تكون السلطة في إنذار مستشاري محكمة الاستئناف ومحاكمهم من حقوق الجمعية العمومية للاستئناف بدلا من محكمة القضا والإبرام .

ثالثا - منع المراتب الشخصية حتى تزول الفوارق وتتأكد المساواة بين القائمين بالقضاء العالي .

كثرة العمل في محاكم الجنايات والمحاكم المدنية

لا نزاع في وجود قضاء كثيرة تأخر الفصل فيها من محاكم الجنايات والمحاكم المدنية وقد اقترحت اللجنة المالية لمجلس النواب إنشاء دائرة جديدة الساعلة على سرعة الفصل في القضايا عامة إذ بلغ المتأخر من القضايا المدنية ٢,٣٧٢ منها ٨٣٥ قضية منظورة بالجلسات في محكم مصر وأسيوط و٢,٥٣٧ في محكمة

إليه كل حكومة عادلة . ولهذا فالجنة تتهرج إعادة نظام قاضي التحقيق بأسرع ما يمكن بدون انتظار إلى تعديل قانون تحقيق الجنايات .

الجنايات المحفوظة

لقد بلغت نسبة الجنايات المحفوظة موقعا لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الإلتئاف إلى قائل تراوح بين سنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٥ / ٥٠ . تقريباً وهي نسبة خطيرة وأخطر منها أن جنايات القتل والسرقة والحرق وتسميم المواشي أي المهددة للنفس والمال بلغت ٩٧,٥ ٪ في القتل و ٥٨ ٪ في السرقة في القتل و ٥٦ ٪ في السرقة و ٨٦ ٪ في تسميم المواشي و ٩١ ٪ في الحرق .

والجنايات التي لا تحفظ وتهدم للحكمة يمكن في بعضها إلباء تلصيف الأدلة . وهذه حالة تدعو إلى الجرح والشك في مقدرة المسؤولين عن الأمن وتدعو إلى الاعتقاد في عدم صلاحية الأنظمة الخاصة بالأمن العام وقد أدرجت لجنة مجلس النواب هذه الحالة إلى أسباب ثلاثة هي :

أولاً - كثرة أعمال وكلاء النيابة واقتربت اللجنة دعاء لذلك دفع الأعمال النافذة في كامل أعضاء النيابة المحققين ولجنة الشيوخ مشاركة لجنة النواب في هذا الاقتراح تصعد أن إقامة نظام قاضي التحقيق فيه كثير من التخفيف المطلوب .

ثانياً - عدم التوسع في تدريس فن التحقيق الجنائي الفصل بخلاف الحال في البلاد الأخرى حيث سار تقدم هذا الفن تقدم العلوم الأخرى واخص فيه خبراء اقتدوا من كشف الجرائم مهنة حرة يلجأ اليهم فيها عند الحاجة وهذه اللجنة مع تأييدها لاقتراح لجنة المالية بالنواب ترى أنه فيما اقترحه من تخصيص وكيل النيابة لمهنة معلم تردده بين النيابة والقضاء دعاء مفيد لها ترى إليه لجنة مجلس النواب يضاف إلى ذلك عدم إكمال تحقيق الجنايات لمساعد نيابة حيث أو وكيل نيابة لم يحض عليه عهد طويل في وظيفته .

ثالثاً - إن رجال الإدارة الذين يماونون النيابة في إجراء التحقيق أو يكفون به لا يتفهمون تصرفاً كافياً للأعمال الخاصة بالأمن العام لكثرة الأعمال المتعاقبة على ماتهم من إدارة وعسكرية ولجنة المالية पुलिस الشيوخ تفر اقتراح لجنة مجلس النواب بهذا الشأن وعمل الأخص فإن مأمور المركز أصبحت وظيفته تكاد لا تكون منحصرة في جباية الأموال وكان من الواجب ألا يكلف المأمور ولا يكون مسؤولاً عن سداد الأموال الأميرية إذ الواجب أن ينحصر لها معاون إدارة خاص لا يشتغل بغيرها حتى يتمكن المأمور من التفرجح لا حل في وظيفته وهو حفظ الأمن العام .

موظفو النيابة العمومية

لقد زادت أعمال موظفي النيابة العمومية زيادة هائلة لأن كثرة القوانين الصادرة في غنظ شؤون البلاد تيسر لسير تقدمها كقوانين دودة القطن والسيارات وقانون تشغيل الأحداث ولوائح التنظيم وكثرة العمل الثاني من الأزمة المالية كضحايا جمع البعيد والسرقة وغلانها تستدعي زيادة العمل من موظفي النيابة العمومية فينبأ زادت الأعمال في الستين الأخيرة أكثر من

قانوناً أسمته (قانون تقرير الطعن بإعادة النظر في مواد الجنايات في مسائل متعلقة بوقائع الدعوى) وقد واقت عليه الجمعية التشريعية وأعلى الحق لكل من صدر عليه الحكم بأغلبية الآراء فقط أن يطلب إعادة النظر في قضيته . لأن حق الاستئناف حتى تحول في جميع القوانين وفيه ضمانات كبرى للمدانة وإراحة لضير المتقاضين إذ قد ثبت أن من بين أحكام حاكم الجنايات ماهو مخالف للحقيقة حتى إن محكمة القضاء عند نظرها في طعن مقدم لها من حكم محكمة الجنايات تلمس هذا الخطأ وفي كثير من الأحيان لا تستطع أن تعمل شيئاً لأن الطعن من الوجهة الشكلية أو القانونية البحتة يكون غير مقبول .

والجنة تتهرج على الوزارة أن تتم بهذا الموضوع وتبعد حتى الاستئناف في أحكام الجنايات مسائل متعلقة بالدعوى إما بصفة عامة أو في الأحكام التي تصدر بأغلبية على الأقل وتنضم في ذلك إلى ما اقترحه لجنة مجلس النواب

قاضي التحقيق

إن وجود وظيفة قاضي التحقيق مقتررة في قانون تحقيق الجنايات الأهل وقد أنفقت المواد الخاصة به عند تشكيل محاكم الجنايات وقاضي الإحالة . ولا شك أن كل رجل مشغل بالقضاء ومقتسمته محال وزير الحفانية الحال الذي مارس مهنة القضاء من أول حياته وكليدها وعرف ما فيها من عيوب يشاطر هذه اللجنة رأيا الذي تقترحه بضرورة إعادة نظام قاضي التحقيق .

نحن لا ننسى رجال النيابة العمومية حقهم في مجهودهم الشاق ولكن نظام قاضي التحقيق أمر قضى به طبيعة الأشياء لأن وكيل النيابة المحقق في جناية بالرغم من رغبته الأكيدة في الوصول إلى الحقيقة يكون متأثراً برؤيه وبما يصل إليه من رجال الإدارة في اقتناصه بإبداء التهم ولهذا ففي كثير من القضايا يكون هذا سبباً في عدم الوصول إلى الحادي الحقيقة حتى إذا جاءت القضية أمام محكمة الجنايات ويكون التهم برياً يقضى بالبراءة بينما الحادي الحقيقة يكون بعيداً عن يد المدلة .

أما قاضي التحقيق فمركزه يختلف كثيراً عن وكيل النيابة بطبيعة كونه قاضياً وهو يبدأ التحقيق في زمن مقارب زمن المحاكمة فيمكنه أن يصل إلى الحقيقة التي قد تصل إلى محكمة الجنايات بعد مدة طويلة . ومعه من رجال الإدارة يعمل هؤلاء يعبرون بصديق وأمانة عن حقيقة الحادثة لمعرفة الحادي الحقيقة . وأما ذلك بأن إقامة هذا النظام فيه تخفيف كبير من وكلاء النيابة العمومية مما يسهل عليهم عملهم في القضايا الأخرى ويخفف عنهم عبء كثرة الأعمال التي يشكون منها الآن .

إن إقامة هذا النظام لا يكلف وزارة الحفانية إلا أنباء تخفف من حضرات وكلاء النيابة العمومية الإكفاء المتنازعين عدداً يسيراً ولا حاجة لاعتداج جديد . وفي ذلك إقرار لمبدأ التخصص الذي أشرنا إليه في هذا التقرير والتخصص دائماً يساعد على سهولة العمل وتنظيمه ومعه ضياع الوقت .

وإذا كان لا بد من فتح اعتداج لهذا المشروع فالجنة ترجح به إذ أنه متعلق بأمر يؤدي إلى إقرار الأمن وهو أقصى ما يصبو إليه المجلس ونصير

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

قدرلنا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٦٠,٤٩٩ جنيها وقد كان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٥٥,٧٧٢ جنيها زيادة ٤,٧٢٧ جنيها .

وفيما يلي توزيع اعتدلات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٤٨٤٩	١٤٢٦٩٩	١٤٧٥٤٨
٧٧٢	—	١٣٠٧٣	١٢٣٥١
—	٦٠٠	—	٦٠٠
٧٧٢	٥٤٤٩	١٥٥٧٧٢	١٦٠٤٩٩
٤٧٢٧			

صافي الزيادة.

الباب الأول - ماهيات ومرتبات

جنيه
قدرلنا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٤٧٥٤٨
وقد كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ » ١٤٢٦٩٩
زيادة قدرها ٤٨٤٩
وهذه الزيادة ناشئة من تعديل كادر القضاء الشرعي بعد تخفيض ٥٪
من الدرجات الكتابية والخارجة عن هيئة المال .

الباب الثاني - المصاريف العمومية

جنيه
كان المقدرة لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٣٠٧٣
وأدرج له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ » ١٢٣٥١
بتخفيض قدره ٧٢٢

وبجاءه :

بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل ، فيه تخفيض ٥١٣ جنيها لتخفيض ثقات بدل السفر .

بند ٣ - إيجار مياه وإدارة وغير ذلك ، فيه تخفيض ٣٠٩ جنيات حسب الإيجارات الحالية .

بند ٧ - نشر وكتب ، فيه زيادة ١٠٠ جنيه لضرورة شراء كتب للمحاكم الشرعية .

١٠٠ ٪ لم يرد عند موظفي النيابة إلا ٩ ٪ . وبلغة المالية لمجلس الشيوخ تؤيد لجنة مجلس النواب فيما اقترحه من وجوب الإسراع في نقل الموظفين الزائرين على الحاجة ومن الموظفين المكسبين في المصالح الأخرى إلى أقلام النائب العمومي وأمل اللجنة أن ترى لهذا الاقتراح أثرا في ميزانية السنة المقبلة .

المحاكم الجزئية

كل من له إلمام بأعمال المحاكم الجزئية يضطر بنشاط قضائتها فقد نصبت الحاكم في ١٣٩,٠٠٠ جنية و ١٧١,٠٠٠ غلظة و ٣٣,٠٠٠ جنية سرورية الحاكم في ١٣٧,٠٠٠ غلظة سرورية ٣٣٣,٠٠٠ قضية مدنية . وما يزيد في الإعجاب بهم أن معدل الفصل كان ٨ ٪ مما قلّم لهم من قضايا المانع ٨٦ ٪ من الخلافات ٨٦/٨٩ من القضايا المدنية .

فلذا تبين للباحث أنه مع هذا النشاط المدهش كانت نسبة الإنفاذ في أحكامهم ١١ ٪ في القضايا المدنية ومنها في القرويات الجناحية لوصول الإعجاب به إلى الدرجة القصوى .

ليس هذا فقط ، فإن هذه المحاكم الجزئية حول عليها ١,٥٦٩ جناية حكم في ١,٣٤٠ جناية منها .

ولهذا فإن لجنة المالية لمجلس الشيوخ تساطر لجنة المالية لمجلس النواب فيما اقترحه بشأن حاجتهم من كثرة النقل وإعطائهم ما يستحقون من التكرم والمخاطلة مع كرامتهم ، وهذا الاقتراح يتلخص فيما يأتي :

أولا - أن يوضع جميع القضاة في درجة واحدة .

ثانيا - أن تمهد الحكومة إلى تحرير حقهم في عدم القابلية للسرزل والبحث في معصم هذا الحق بعد قيامهم بخدمة القضاء تماشيا أو عشر سنوات .

ثالثا - أن يكون أمر نقلهم من محكمة إلى أخرى قائما على نظام ثابت مقدر بقانون مما من تدخل السلطة التنفيذية في ذلك .

رابعا - أن يلحق حق إقذار القضاة المخول لرئيس كل محكمة ويصل إلى الجمعية العمومية لكل محكمة .

الدوائر الاستئنافية

للمحاكم الابتدائية والدوائر المدنية الكلية

كانت نسبة الفصل في القضايا الاستئنافية والقضايا المدنية الكلية أقل بكثير من نسبة المحاكم الجزئية وهذا أمر يدعو إلى التساؤل ووجوب النظر إذ كانت نسبة الفصل ٥٤ ٪ بالنسبة للقضايا الاستئنافية و ٥٣ ٪ بالنسبة للقضايا الكلية . وربما كان هذا راجعا إلى شدة تدقيق المحاكم الكلية من إحالة القضايا إلى التحقيق أو تعيين خبراء آخرين لزيادة الاطمئنان وإلزامه لضميرها وهذا أمر لا غبار عليه .

وعلى كل فاجبة مفتوح على الوزارة بحث هذه المسألة لها حلها .

الباب الثالث - الأعمال الجديدة

فقرن هذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧ مبلغ ٦٠٠ جنيه ولم يكن مقفلاً له شيء في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ والسبب في إدراج هذا المبلغ هو حاجة الحاكم إلى تجديد أثاثها .

وجوب وضع قانون للأحوال الشخصية

إن المادة ٢٨٠ من القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٣١ تحظر على القاضي الشرعي الخروج عن أوسع الأحوال من مذهب أبي حنيفة . وهذا قيد وتضييق تقضه لجنة المالية مجلس النواب إذ قد يكون في المذاهب الأخرى وفي مذهب أبي حنيفة نفسه ما يحل للمصلحة بحسب الزمانا والمكان والأحوال الحاضرة ولا شك أن فقهاء المسلمين من مختلف المذاهب آراؤهم بكثرة تجعل من السهل جدا الأخذ بأي هذه الآراء ويكون متغاف مع الزمن الذي نحن فيه . ولهذا أصبح من الواجب تكوين لجنة تكون مهمتها وضع قانون للأحوال الشخصية بدون التقييد بأي مذهب من المذاهب الأربعة بل تكون وجهة اللجنة الأخذ بالأصلح والأوفق للتطور الحالى الذى عليه البيئة المصرية وهو ما اقترحت لجنة المالية مجلس النواب وهذه اللجنة تؤيد هذا الاقتراح .

فرع ٦ - المجالس الحسبية

فقرن لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٥٢٨٥١ جنيه . وقد كان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٥٧٢٤ جنيه . زيادة إجمالية قدرها ٧١٢٧ جنيه .

نشأت عن زيادة المصالحات والأجر والمترقيات بمبلغ ٧٠٣٥ جنيه والأعمال الجديدة بمبلغ ٢٥٠ جنيه مقابل تخفيض المصاريف العمومية بمبلغ ١٥٨ جنيه .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٥٨	٧٠٣٥	٤٣٥٧٨	٥٠٦١٣
٢٥٠	—	٢١٤٦	١٩٨٨
—	٢٥٠	—	٢٥٠
١٥٨	٧٢٨٥	٤٥٧٢٤	٥٢٨٥١
٧١٢٧			
باب ١ - مصاحات ومترقيات .			
٢ - مصاريف عمومية .			
٣ - أعمال جديدة .			
الجملة .			
الزيادة .			

إن النظام القائم عليه هذه المجالس الآن يفقدتها كثيرا من فائتها إلى أنشئت من أجلها وهي المحافظة على أموال القصر . ويجب هذا النظام يرجع إلى سببين :

الأول - عدم إعطاء قراراتها القوة التنفيذية .

الثاني - وجود عناصر أخرى غير قضائية في المجالس الحسبية .

وكلا السببين يمكن إصلاحهما بقانون . فتكون قرارات هذه المجالس وأحكامها محترمة ويضمانها الأوصياء والقاعة لأن النظام الحالى أصبح غير كاف خصوصا في الأزمنة الحاضرة للمحافظة على أموال القصر والمحمور عليهم فقد ثبت من الإحصاء أن المتأخر طرف الأوصياء والقاعة والكلاء من الفائتين ٦٥٦,٤٥٣ جنيه يضم منها ١١٠,٣٧٠ جنيه المتأخر إبقاء طرف الأوصياء للصرف منها على القصر ، فيكون الباقي ٥٣٦,٠٨٣ جنيه .

ولقد تحول على التولية العمومية من هؤلاء الأوصياء عدد بسبب عدم تقديم ٩٢,٧١٠ جنيتها وكل هذه المبالغ مبدعة بمعرفة الأوصياء . فهذه الحالة يعتقد الإنسان معها أن أموال القصر غير مسؤولة وتدعو للتفكير جديا في عمل القانون الذى اقترحتاه في صدر هذا الكلام .

على أننا نتساءل ما الضرر في أن تكون المجالس الحسبية عبارة عن محكمة تصدر أحكامها كأي محكمة أخرى وقضايتها موجودون إذ لا فائدة من وجود المتأخر غير القضائية فيها ولهذا فإن لجنة المالية مجلس الشيوخ تؤيد اقتراح لجنة مجلس النواب بهذا الخصوص .

الخبراء المحاسبون

نظام بيع عمت به وزارة الخفانية وأدت التجربة فيه إلى نجاح باهر إذ لا نزاع في أن الخير عند ما يكون موظفا يمشى المسئولية ويضيق إن تيسر سمته فهو يحكم مركزه يكون مساعدا أميناً للقضاء على أداء مهمته .

وكان بسر اللجنة أن أول أفرع مجلس النواب أكثر من المبلغ المقترح لإدراجه لإنشاء وظائف خبراء محاسبين . إذ أن ثمانية خبراء ليس بالعدد الكاف والجنة تقترح على وزارة الخفانية أن تزيد الاعتماد في التولية المقبلة .

أما القول بأن إضرابة العامة قد استغلت من هذا النظام ١,٠٢٦ جنيه و ٢٩٠ مليا وهو الفرق بين ماهية الخبراء المحاسبين وبين ما فقر على الأوصياء لأنهم وإن ذك مورد كسب خزنة فأمر لا تنزع لجنة مجلس الشيوخ لأن هذه الأموال هي من أموال القصر والباقي وفي إرهاق لهم أو لبعضهم على الأقل ولعلنا فإن هذه اللجنة تقترح على الوزارة أن تجعل تقديرات المجالس الحسبية لأغصان الخبراء أنفسهم - حصل في العام الماضي وأن تكون مضافة بعض التراكات الصغيرة أو التي تكون حالتها المالية تدعو للرأفة بها .

لائحة الرسوم في المجالس الحسبية

هذه اللائحة يلزم تعديلها إذ فيه إرهاق على كثير من القصر واليتامى وهي تشبه كثيرا لائحة الحاكم المختلطة من حيث كثرة الرسوم المقررة فيها . فلتا إن كل طلب لا يعرض للنظر إلا إذا دفع مقدسه رسما مقفرا قد يكون جنيا أو أكثر من أن مقدسه في غالب الأحيان يكون الوصي على الفانصر ويدفع من مال ذلك الفانصر وقد يكون الطلب ليس فيه أية فائفة مادية للفانصر كأن يكون طلبا بتحويل النظر لصرف نفقة لأمر للفقير لإلتحاق عليه ، أو طلبا مقدما من قريب الفانصر أو والدته نظاما من تأجيل القضية أجلا واسعا مراعاة لمصلحة الفانصر والجنة ترجو بإلحاح موعة تعديل هذه اللائحة وتنضم في هذا إلى رغبة مجلس النواب .

فرع ٤ - الحاكم الأهلية :

جنيه	
٨٩٤,٥٨٥	١ - ماهيات وصريبات
٩٩,٥٣٦	٢ - مصاريف عمومية
٦,٩٢٩	٣ - أعمال جديدة
١,٠١٠,٠٥٠	المجملة

فرع ٥ - الحاكم الشرعية :

جنيه	
١٤٧,٥٤٨	١ - ماهيات وصريبات
١٢,٣٥١	٢ - مصاريف عمومية
٦٠٠	٣ - أعمال جديدة
١٦٠,٤٩٩	المجملة

فرع ٦ - المحالين الحسنية :

جنيه	
٥٢,٩١٧	١ - ماهيات وصريبات
١,٩٨٨	٢ - مصاريف عمومية
٢٥٠	٣ - أعمال جديدة
٥٥,١٥٥	المجملة

السكبر البرلماني
أعطون الجليل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاوي

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أن يكون تقدير لزيادات باب ٧ -
" الرسوم القضائية والقيدية " - بعد إضافة الإيرادات المقررة لآخر
عشر خيرا مولغا (٣,٤٥٦ جنيا) وثمانية خيرا حاسين (٢,٣٠٤ جنيات)
بمبلغ ١,٨٣٣,٥٦٠ جنيا .

كما ترجو الموافقة على أبواب هذا القسم كما على :

فرع ١ - ديوان العموم :

جنيه	
٥٢,٣٦٣	١ - ماهيات وأجروصريبات
٢,٧٠١	٢ - مصاريف عمومية
٥٥,٠٦٤	المجملة

فرع ٢ - الحاكم المختطة (قسم القضاء) :

جنيه	
٢٩٥,٥٨٥	١ - ماهيات وصريبات
٥٥,٨٦٧	٢ - مصاريف عمومية
٣٥١,٤٥٢	المجملة

فرع ٣ - الحاكم المختطة (قسم العقود والوثائق) :

جنيه	
٦٧,٠٧٦	١ - ماهيات وصريبات
١٣,٦٢٠	٢ - مصاريف عمومية
٨٠,٦٩٦	المجملة

ملحق

جدول رقم ١

يتوزع الوظائف على إدارات الديوان العام

الدرجات الدائمة	جملة	ثامنة	سابعة	سادسة	خامسة	رابعة	وكيل إدارة مساعد	وكيل إدارة	مساعد سكرتير فني	سكرتير فني	رئيس التفتيش القضائي	مدير إدارة
مكتب الوزير .	٥	—	٢	—	١	—	—	—	{ ١ — ٨٤٠ ٥٤٠ ٦٨٤ }	١	—	—
مكتب الوكيل .	٢	—	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—
إدارة المحاكم الأهلية . وتفتيش أقلام الكتاب .	٥٦	٢٢	٩	١٠	١٠	١	{ ١ — ٦٠٠ ٦٦٠ }	{ ١ — ٧٢٠ ٨٤٠ }	—	—	{ ١ — ٨٤٠ ١٠٢٠ }	{ ١ — ١٠٢٠ ١٢٠٠ }
إدارة المحاكم المختلطة .	٦	٢	١	١	—	—	{ ١ — ٤٣٠ ٦٦٠ }	—	—	—	—	{ ١ — ٨٠٠ ١٢٠٠ }
إدارة المحاكم الشرعية وتفتيش أقلام الكتاب .	١٧	٥	٣	٤	٢	١	—	—	—	—	{ ١ — ٧٨٠ ٩٠٠ }	{ ١ — ٨٤٠ ١٠٢٠ }
قسم الترجمة .	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—
إدارة المحاسن الحسبية وتفتيش أقلام الكتاب .	٢٥	٦	٢	٩	٥	١	—	{ ١ — ٧٢٠ ٨٤٠ }	—	—	—	{ ١ — ٨٤٠ ١٠٢٠ }
إدارة الحسابات والميزانية والمستخدمين .	٤٥	٢٤	٩	٨	٧	{ ١ وكيل إدارة }	—	—	—	—	—	{ ١ — ٧٢٠ ٨٤٠ }
	١٥٧	٥٩	٢٧	٣٤	٢٠	٤	١	٣	١	١	٢	٥

جملول رقم ٢
بيان الوظائف النابعة في الديوان العام ومرئياتها

التخفيض	الزيادة	تخفيض	زيادة
جنيه	جنيه	د	د
—	١٨٠٠	—	١
٢٩٠	—	—	—
٢١٠	—	—	—
٣٠	—	—	—
—	٩٣٠	—	١
١٠٢٠	—	١	—
—	٦١٢	—	١
—	٧٨٠	—	١
١٢٠	—	—	—
—	٣٠	—	—
—	٥٤٠	—	١
١١٧٦	—	٣	—
—	٣٩٦	—	١
٧٥٠	—	٢	—
٢٨٨	—	١	—
٥٥٨	—	٣	—
٣٠٠	—	٢	—
٢٤	—	١	—
٤٧٦٦	٥٠٨٨	١٢	٦
٣٣٢	٦		

تخفيض.

قسم ٥ - وزارة الخارجية

لا يخفى أن مصر داخله في عهد جديد من حيث علاقاتها الخارجية والدور الذي سيكون لها في النظام الدولي . وأقل مظهر من مظاهر هذا العهد الجديد دخول مصر في عصبة الأمم ، ونرجو أن يتم ذلك قريبا فيكون لمصر مقعدها بين مقاعد الأمم المستقلة ، ويكون لها صوتها في القرارات التي تصدرها الدول . ولا نريد اليوم أن نستيق الحوادث وتكلم عن وجوب إعادة النظر في تنظيم وزارة خارجيتنا على قواعد تنفق وسانتات الجديدة من حيث توسيع تخليتها السياسي والقتلي ونشر الدعاية لمتجاتنا الزراعية والصناعية وتولياتها ومصايفها وتوثيق روابطنا الأدبية والمعنوية مع دول العالم ولا سيما الشرقية منها ، فإن كل ذلك موضع غاية الحكومة واهتمامها ، ولا شك في أننا سنرى أثر ذلك في ميزانية السنة القادمة .

بلغت اعتمادات هذا القسم في مشروع الميزانية المثلل ٢٥٦,١٢٦ جنيا مقابل ٣٣٧,٤٩٨ جنيا في العام الماضي زيادة إجمالية قدرها ١٨,٣٧٢ جنيا . وكان المقدر لهذه الوزارة في المشروع الأصل مبلغ ٢٧٢,٦٦٥ جنيا أي زيادة ٨٤,١٦٧ جنيا كانت تقتضيها المفوضيات التي قرر مجلس الوزراء في خلال السنة إشباعها في فرسويا واستزكهم وطوكيو ومكتب مفوضية في بودابست وقنصلية في شنغاي ونحوه قنصلية فينا إلى مفوضية وقنصلية جنيف إلى مفوضية فيرن . ولكن التعديل الذي أدخل على المشروع الأصل اقتضى حذف الاعتمادات انضمام مفوضية طوكيو وإبقاء قنصلية كوبيه ودمامورية رودس بدلا من قل الأول إلى شنغاي والثانية إلى كوبيه وهي

تبلغ ١١,٧٨٠ جنيا وأضاف من ناحية أخرى ٨١٨ جنيا لتحويل قنصلية جدة إلى مفوضية و ٨,٥٠٠ جنيا لتشديد بيان إضافية في دار مفوضية باريس لإقامة مكتب المفوضية والقنصلية مقابل حذف اعتماد ٢,٩٢٥ جنيا المخصص لإيجار الدار السابقة لهذه المكاتب . وكانت نتيجة هذا التعديل مع تغييرات في بعض الوظائف وتخفيض في نفقات بدل السفر أن صار الاعتماد ٢٥٦,١٢٦ جنيا كما تقدم .

وقد ادرج هذه الوزارة مصروفات أخرى في ميزانيات الوزارات والمصالح الآتية : وزارة المالية (التوريدات العمومية والمطبعة الأميرية) للداخلية (البوليس) المواصلات (البريد) المعاشات . وبلغ مجموعها ١٥,٢٥١ جنيا مقابل ١٣,٨٤٣ جنيا في العام الماضي .

وزعت الاعتمادات المطلوبة على أبواب المصروفات الثلاثة كما يأتي :
الباب الأول - ماهيات وأجر ومهمات ١٨٢,٥٧٥ جنيا - زيادة ٧,٣٢١ جنيا .

الباب الثاني - مصاريف عمومية ٦٩,٢٠١ جنيا - زيادة ٤,٧٥٧ جنيا .
الباب الثالث - أعمال جديدة ٧,٣٥٠ جنيا - زيادة ٦,٥٥٠ جنيا .
واعتمادات هذه الأبواب تشمل الربوط فنصول الوزارة الثلاثة وهي :

- ١ - ديوان العموم .
- ٢ - المفوضيات .
- ٣ - القنصليات .

وفيا على بيان ما قبل لكل فصل من هذه الاعتمادات :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر ومهمات	
	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧
جنيه	٣٨٨٥٠	—	جنيه	—	جنيه	—
١٢٨١٩١	١٦١٧٥٥	٨٠٠	٣١٩٨٠	١٢٧٠٠	٢٦٦٥٧	٢٧٥٢٤
٧٥٩٥٠	٦١٥٢١	—	١٦٧٦٤	١٢٣٠٠	٥٩١٨٦	٤٩٢٢١
٢٤٣٤٩٨	٢٦٢١٢٦	٨٠٠	٦١٤٤٤	٦٦٢٠١	١٨١٢٥٤	١٨٨٥٧٥
٦٠٠٠	٦٠٠٠	—	—	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٢٣٧٤٩٨	٢٥٦١٢٦	٨٠٠	٦١٤٤٤	٦٦٢٠١	١٧٥٢٥٤	١٨٢٥٧٥

وفي المفوضيات زيادة ١٢,٣٧٦ جنيا للوظائف التي أُنشئت للمفوضيات الجديدة مقابل نقص في أعياد الوظائف بالقنصليات ٤,٨٣٠ جنيا وتخفيض في المرتبات الإضافية في المفوضيات والقنصليات وكذلك تخفيض المرتب الإضافي المرتق لنفلا للمبينة .
وفيا على بيان تفصيل لما أدخل على هذا الباب من زيادة وتخفيض في فنصوله الثلاثة :

الباب الأول - ماهيات وأجر ومهمات

في هذا الباب زيادة إجمالية قدرها ٧,٣٢١ ج . كما تقدم منها في الديوان العام ٨٧٦ ج . م إنشاء وظيفة جديدة لوكل وزارة برلاني (١٨٠٠ ج . م) وزيادة في بعض الوظائف (٩٠ ج . م) مقابل تخفيض في البعض الآخر (١٠٤٤ ج . م) .

زيادة	نقص	زيادة	نقص
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٠٠	—	الدنوان العام	—
—	٨٦٤	الوظائف الدائمة	—
—	١٥٠	إنشاء وظيفة وكيل وزارة الخارجية البرلاني .	—
—	—	ربط ٤ وظائف تلازمه نقلت إحداها إلى	—
—	—	المفوضيات و ٣ وظائف إلى التفصيلات .	—
—	١٢٨٤	يبلغ عدد وظائف مستخدمى الدرجة الثالثة	—
—	١٥٣٠	٣٢ وظيفة ربطت في ميزانية سنة ١٩٣٥	—
—	—	و ١٩٣٦ باستبار أن ٣٢ وظيفة منها يستولى	—
—	—	شغلوها على ماهية مقدارها ١٢٠ جنهما	—
—	—	فا كرسوا ١٠ وظائف تحمل ماهيات	—
—	—	شاعليا عن ١٢٠ جنهما سوا وقد أصبح	—
—	—	في مشروع ميزانية ١٩٣٦—١٩٣٧ عدد	—
—	—	وظائف الفئة الأولى ٢١ وظيفة بدلا من	—
—	—	٢٢ أى بنقص وظيفة وأصبح عدد وظائف	—
—	—	الفئة الثانية ١١ بدلا من ١٠ وظائف زيادة	—
—	—	وظيفة وصل ذلك أقصى من ربط وظائف	—
—	—	الفئة الأولى ١٥٠ جنهما .	—
٩٠	—	وزيد في وظائف الفئة الثانية وظيفة ببلغ	—
—	—	٩٠ جنهما .	—
١٨٩٠	١٠١٤	جملة صافي الزيادة في الوظائف الدائمة للدنوان	—
١٠١٤	—	العام .	—
٨٧٦	—	المفوضيات	—
—	—	الوظائف الدائمة	—
٣٠٠٠	—	ماهية وزيرين مفوضين درجة ثالثة أحدهما	—
—	—	في قيا والثاني فاستولهم أنشئت وظيفتهما	—
—	—	في سنة ١٩٣٥	—
١٠٥٠	—	قائم بأعمال مفوضية فرسوفيا التي أنشئت	—
—	—	في سنة ١٩٣٥	—
٤٠٥٠	—	بجمله .	—
—	—	٩٩٦٠	—
—	—	ما قبله .	—
—	—	وظيفة سكريرين أولين إحداها في مفوضية	—
—	—	برن المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦	—
—	—	يونيه سنة ١٩٣٥ والأخرى بدلا من سكرير	—
—	—	ثان رفعت لسكرير أول بقرار مجلس الوزراء	—
—	—	الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٥	—
—	—	وظيفة سكريرين ثانين بمفوضتى استوكهلم وجده	—
—	—	المنشأتين حديثا .	—
—	—	زيادة ٣ وظائف لسكريرين ثالثة إحداها بدل	—
—	—	وظيفة ملحق تقدر رفعا إلى درجة سكرير	—
—	—	ثالث بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يونيه	—
—	—	سنة ١٩٣٥ والثانية لمفوضية فرسوفيا المنشأة	—
—	—	بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ يونيه	—
—	—	سنة ١٩٣٥ والأخرى لمفوضية بودابست	—
—	—	المنشأة بقرار ١٧ يولييه سنة ١٩٣٥	—
—	—	كان عدد وظائف ملحق المفوضيات بميزانية	—
—	—	سنة ١٩٣٥—١٩٣٦ : ٤ وظائف وقد	—
—	—	ألغيت ٣ وظائف ووضعت واحدة إلى	—
—	—	درجة سكرير ثالث بقرار مجلس الوزراء	—
—	—	الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٥ ثم زيدت	—
—	—	عليها وظيفتان لمفوضتى قيا وبرن المنشأتين	—
—	—	بموجب قرار المجلس المذكور الصادر في	—
—	—	٢٦ يونيه سنة ١٩٣٥ وزيد عليها أيضا	—
—	—	وظيفتان لمفوضتى استوكهلم وجده اللتين	—
—	—	تقرر إنشاؤهما بمشروع الميزانية الحالية	—
—	—	فأصبح العدد خمس عشرة وظيفة بما كان	—
—	—	في ميزانية سنة ١٩٣٥—١٩٣٦	—
—	—	زيد عدد وظائف امته المفوضات ٦ وظائف	—
—	—	منها ٤ لمفوضيات قيا وفرسوفيا وبرن	—
—	—	وبودابست التي تقرر إنشاؤها في خلال	—
—	—	سنة ١٩٣٥ و ٢ لمفوضتى استوكهلم	—
—	—	وبجدة اللتين تقرر إنشاؤهما بمشروع ميزانية	—
—	—	سنة ١٩٣٦—١٩٣٧	—

زيادة	نقص	زيادة	نقص
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩٩٦٠	—	المفوضيات (٦٢) الوظائف الدائمة	ما قبله .
٢١٦	—	رابط وظيفة تلميذ نقلت من وظائف الديوان العام إلى المفوضيات .	رابط ١٩ وظيفة خادم من الدرجة الثالثة للمفوضيات التي تقرر إنشاؤها حديثا منها ٤ لمفوضية فينا ٣ لمفوضية فرسوفيا ٣ لمفوضية برن ١ لمفوضية بودابست و ٤ لمفوضية استوكهولم ٣ لمفوضية جنوة والوظيفة الباقية لمفوضية بنداد .
١٠١٧٦	—	جملة زيادة الوظائف الدائمة بالمفوضيات .	مع العلم بأن من ضمن هذه الوظائف ٤ وظائف كانت موجودة في قنصليات فينا وجنيف وجدة التي ألغيت واستبدلت بمفوضيات .
—	١٩٢٦	القنصليات — الوظائف الدائمة	جملة زيادة خدم المفوضيات .
—	٢١٦٠	حذف من رابط قناصل الدرجة الأولى وهذا المبلغ عبارة عن رابط متوسط درجات ثلاثة قناصل كانوا موجودين في فينا وجنيف وبتنضم القنصليات التي استبدلت بها مفوضيات .	القنصليات
٦٤٨	—	حذف هذا المبلغ من الرابط المدرج لوظائف مأموري القنصليات وهو عبارة عن متوسط درجات ست وظائف منها ٣ وظائف ألغيت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٥ (لندره ونيويورك والقدس) و ٣ وظائف كانت في قنصليات فينا وجنيف وجدة التي استبدلت بها مفوضيات .	الوظائف الخارجية عن هيئة العمال
٦٤٨	٦٢٠	رابط ثلاث وظائف أسماء محفوظات في قنصليات فينا وجنيف وجدة المذكورة .	حذف رابط ٣ وظائف خدم من الدرجة الثانية من قنصليات فينا وجنيف وجدة التي ألغيت واستبدلت بمفوضيات وقد أدرج هذا المبلغ ضمن رابط المفوضيات .
٦٤٨	٤٨٠٦	رابط ثلاث وظائف تلاميذ نقلت من الديوان العام إلى القنصليات في كوبيه ونيويورك والقدس .	حذف رابط ٣ وظائف خدم من الدرجة الثالثة من قنصليات فينا وجنيف وجدة السالف ذكرها وقد أدرج هذا المبلغ ضمن رابط المفوضيات .
٦٤٨	٦٤٨	جملة صفاء النقص في وظائف القنصليات الدائمة .	جملة النقص في وظائف الخدم بالقنصليات .
٧٢٠	—	المفوضيات	الديوان العام
—	٢٤	الوظائف الخارجية عن هيئة العمال	المرتبات
٧٢٠	١٥	زيادة ٩ وظائف خدم من الدرجة الثانية لمفوضيات فينا وفرسوفيا وبرن وبودابست واستوكهولم وجملة لكل منها وظيفة ومن هذه الوظائف خمس كانت موجودة بالقنصليات التي استبدلت بها مفوضيات .	حذفت من رابط بدل ملابس ناظر سرائي الزعفران .
٧٢٠	١٥	قل منه .	زيادة مرتب بدل ثلاثة من الخدم عينوا حديثا واستحقوا هذا المرتب
٧٢٠	٩	صافي النقص	١٥

زيادة
نقص

جبه
جبه

٣٦٠٠
٢٥٢٠

١٤٠٠

١٧٣٤

٣٠٠

٦٠

١٧٦٨

٣٩٨٠
٧٤٠٢

ما قبله .

الربط الذي كان مقررا لوظيفة الوزير المفوض في بروكسل وقد حذف هذا المبلغ لإدراج مرتب هذه الوظيفة في البدل الثاني كما تقدم.

كان عدد الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة ثلاث وظائف وكان مرتب التمثيل المقر لتلك الوظائف في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٣,٧٢٠ ج. م. بواقع ١٣,٧٢٠ ج. م. لأحدهم و ١,٢٠٠ لكل من الوزيرين الآخرين وقد حذف من الرطام المقر للاول ٦٠٠ ج. م. نظير علاوة ضاهية منحت إليه ثم حذف من باقي الربط ومقداره ٣,٦٦٠ ج. م. ١٠٠ ٪ / فأصبح ٣,٢٩٤ ج. م. للاول ١,٣١٤ ولكل من الوزيرين الآخرين ٨٠٠ ج. م. ثم أضيف إلى هذا مرتب تمثيل وزيرين في فينا واستوكهلم بواقع ١٠,٨٠٠ ج. م. لكل منهما بعد استبعاد ١٠ ٪ / من المرتب الإضافي فأصبح مجموع ربط مرتب تمثيل ٥ وظائف فأصبح ٥٤٥٤ ج. م. ٢٠٠

كان مرتب التمثيل المقرر في ميزانية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ للعاملين بالأعمال ٢,٤٠٠ ج. م. لأربع وظائف بواقع ٦٠٠ ج. م. وقد زيدت وظيفة فارصوليا فأصبح ربطها ٣٠٠ ج. م. ثم حذف ١٠ ٪ / منه فأصبح الربط ٢٧٠٠ ج. م. حذف ١٠ ٪ / من مرتب مستشار مفوضية لندره .

كان عدد وظائف سكرتيري المفوضيات ١٤ وظيفة وكان ربط المرتب الإضافي المقر لهم في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٣,١٢٠ ج. م. وقد أصبح عددهم في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إحدى وعشرين وظيفة متناسبة بتحويل بعض التفاصيل إلى مفوضيات وإنشاء بعض مفوضيات جديدة فأصبح ربط المرتب الإضافي لهذه الوظائف ٤,٨٨٨ ج. م. بعد حذف ١٠ ٪ / من قيمته الأصلية .

تقل بمده .

خادم المفوضيات والتفصيلات

كانت ماهيات ومرتبات خادم المفوضيات والتفصيلات تخرج في الميزانية ضمن حرف (د) باعتبارهم عمالا باليومية، بدون تحديد عدد لهم ولا وضعت لأهم شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى المصطفى عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ و ٧ مارس سنة ١٩٣٤ وضمت لهم درجات خاصة إحصاءها الدرجة الأولى ومربوطها ١٤٤ - ٢٤٠ ج. م. بمتوسط ١٩٢ ج. م. والثانية الدرجة الثانية ومربوطها ٩٦ - ١٤٤ ج. م. ومتوسطها ١٢٠ ج. م. والأخيرة الدرجة الثالثة ومربوطها ٦٠ - ٩٦ ج. م. ومتوسطها ٧٨ ج. م. أدرجت وظائفهم بالميزانية ابتداء من سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ واحتسروا ضمن الخدم الخارجيين عن هيئة العمل حرف (ج) بدلا من حرف (د) كما حدد عددهم بالميزانية .

أما توزيعهم على المفوضيات والتفصيلات حسب العدد المدون في مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فيبين بالكشف التالي :

جبه	عدد	
٢٣٥٨	٥١	مجموع ربط الخدم الخارجيين عن هيئة العمل بالديوان العام كالعام السابق .
١٠٣٨٠	١٠٩	مجموع ربط الخدم بالمفوضيات المصرية في الخارج ٢١ مفوضية .
٤٤١٠	٤١	مجموع ربط الخدم بالتفصيلات المصرية في الخارج ٢٠ تفصيلة .
١٧١٤٨		جملة اعتماد الخدم حرف (ج) .

المفوضيات - مرشحات

زيادة جبه	نقص جبه	
٣٦٠٠	٧٢٠	حذف ١٠ ٪ / من مرتب وزيرين من الدرجة الأولى في لندره وواشنطن .
		مرتب إضافي لوزير مفوضين في روما وبروكسل بعد حذف ١٠ ٪ / من قيمته الأصلية .
١٨٠٠		كان مقررا لثلاثة من الوزراء المفوضين في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٤٥٠٠ ج. م. وهم وزراء باريس وروما وبرلين بواقع ١٥٠٠ ج. م. لكل منهم وقد حذف وظيفة روما وأضيفت إلى القطة المينة بالبند السابق وحذف أيضا من ربط الوطنييتين الباقيتين ١٠ ٪ / فيبلغ النقص ١٨٠٠ ج. م. وأصبح صافي الربط ٢٧٠٠ ج. م. ٢٠٠
٣٦٠٠	٢٥٢٠	تقل بمده .

زيادة	قص	زيادة	قص
جبه	جبه	جبه	جبه
٧٤٠٢	٣٩٨٠	٢٤٦	٣٩٨٠
٥١٦	١٩١	٧٩١٨	٤٤١٧
٤٤١٧	—	٣٥٠١	جبه
٨٤٠	جبه	٨٤٠	١١٧٦
٨٤٠	—	—	—
١١٧٦	—	—	—

ما قبله .

حذف من رطب المرتب الإضافي للمعق
المفوضيات من ذلك ٣٩ ج م. مرتبطة
كان يصرف لأحد الملحفين الذي كان من
أعضاء البعثة والباقي مقداره ١٠٪ من
باقي الربط .

كان رطب المرتب الإضافي لوظائف أمناء
المحفوظات والتلاميذ بالمفوضيات ٢٩٠٠ ج م
وقد حذف ١٠٪ منه ثم أضيف إلي المرتب
٧ وظائف لأمناء المحفوظات والتلاميذ
التي أضيفت لوظائف المفوضيات فأصبح
٢٩١٦ ج م .

كان المقرّر لزيادة غلاء المعيشة لبعض وظائف
المفوضيات الموجودة في بعض البلدان
الأجنبية مبلغ ١٠٣٥ ج م. وقد أصبح هذا
الربط ٨٤٤ ج م. بعد حذف ١٠٪ من
الربط السابق وإضافة ما استحق لبعض
الوظائف التي نقلت إلى تلك الجهات .

صافي الزيادة في مرتبات المفوضيات .

المفوضيات — تابع المرتبات

كان مرتب مترجمي المفوضيات في ميزانية
سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ٢٩٠٠ ج م.
زيد عليه ٨٤٠ ج م. لمفوضيات فينا ويزن
وقرصوفيا ويروا بست واستوكهلم المهول
بعضها من التفصيلات والباقي أشياء حديثا .

الزيادة في مرتب المترجمين والكعبة الموقفين .

التفصيلات — المرتبات

كان رطب المرتب الإضافي للتفاصيل ٢٨٠ ج م.
وقد حذف منه ما يخص وظائف التفاصيل
التي كانت موجودة في فينا وجنيف وجهه
التي حولت إلى مفوضيات كما حذف منه
١٠٪ من المرتب الباقي .

قل بده .

زيادة

قص

جبه

١١٧٦

١١٤٤

—

—

—

٣٤٨

—

١٥٣

—

—

—

—

—

—

٢٨٢١

—

جبه

١١٤

—

—

—

١١٤

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

ما قبله .

كان مرتب وظائف المأمورين ٣٧٤٤ جنيا
وقد حذف منه مرتب ثلاث وظائف ألفت
ومرتب وظائف تفصيليات فينا وجنيف
وبعد التي استبدلت بها مفوضيات وحذف
منه أيضا ١٠٪ من الباقي .

حذف ١٠٪ من المرتب الإضافي لأمناء
المحفوظات والتلاميذ .

كان المقرّر لزيادة غلاء المعيشة في بعض وظائف
التفصيليات الموجودة في بعض البلدان الأجنبية
بمبلغ ١٥٣٣ جنيا ، وقد أصبح هذا الربط
١٦١٩ جنيا بعد حذف ١٠٪ من الربط
السابق وإضافة ما استحقه بعض الوظائف
التي نقلت إلى تلك الجهات .

جملة القصص في المرتبات الإضافية (تفصيليات).

كان مرتب مترجمي وكعبة التفصيليات في ميزانية
سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ١٧٢٠ جنيا ،
وقد حذف منه مرتب مترجم تفصيلية فينا
التي ألفت واستبدلت بها مفوضية ومقداره
١١٤ جنيا فأصبح الربط ١٧٠٦ جنيات .

القصص في مرتب المترجمين والكعبة الموقفين بالتفصيلات .

المرتب الإضافي الموقت للساكنات والمتربات

لما فصل الجنيه الاسرائيلي عن جيار الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١
وعطيت قيمته رخصت وزارة المالية في أن يصرف للوظائف في المفوضيات
والتفصيلات فرق العملة إلى نهاية السنة المالية على ألا يتجر هذا الترخيص
أرباطا منها بالنسبة للسنة المالية التالية .

وفي ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ أدرج — بسبب هبوط
الجنيه — مبلغ ١٠٠٠٠ جيه كرتب إضافي مؤقت لوظائف التمثيل الخارجي
تمويضا لهم من جزء من انخفاض قيمة مالياتهم ومرتباتهم مع هذا فقد تولت
الشكاوى قللة ما يتقاضون من العملات الأجنبية قيمة مما كانوا يستولون
عليه قبل هبوط الجنيه ولا ارتفاع أسعار حاجات المعيشة الضرورية فالقمت وزارة
الخارجية لجنة لدروس هذا الموضوع ثم هذمت باقتراحاتها .

الباب الثالث - أعمال جديدة

زيت احتياطات هذا الباب على العام الماضي بمبلغ ٦٠٥٠٠ جنبا لتشييد مباني إضافية في دار مفوضية مصر بباريس لإقامة مكاتب المفوضية والتفصيلية كما سبق القول ولتأثيث مفوضية استكم.

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على احتياطات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

جنبة	
باب ١ - ماحيات وأجر ومريتات	١٨٢٥٧٥
٢ - مصاريف عمومية	٦٦٢٠١
٣ - أعمال جديدة	٧٣٥٠
الاجلة	٢٥٦,١٢٦

المكبر البرلمان
رئيس اللجنة (بالنيابة)
عبد محمد الشاوي
أطون الجليل

جلسة الخميس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٩ - مصلحة الكيما

أنشأت مصلحة المساحة في سنة ١٨٩٨ مملا كيميائيا تابها لها . وكان يقوم بفحص عينات المواد التي تتأكد الحكومة على مشتراها لخصا فنيا . ولكن المصالح الحكومية لم تكن تجلب إليه إلا نادرا .

إلى مجلس الوزراء فوافق في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على أن تصرف الماحيات والمرتبات للوظفين المذكورين كما يأتي :

١ - الوزراء المفوضون ولقائون بالأعمال .

٥٠٪ من ال ٣٠٠ جنيه الأول فبا و ٢٥٪ ما زاد على ذلك والباقي ورقة .

٢ - الموظفون والمستخدمون والمترجمون والمعلم .

أما الذين تقل ماحياتهم عن ٣٠٠ جنيه سواء يصرف إليهم ٧٥٪ منها بما يعادل سعر الذهب والباقي ورقة أما من تزيد ماحياتهم ومرتباتهم على ذلك فتصرف إليهم ٧٥٪ من ٣٠٠ جنيه الأول باحتبار سعر الذهب وكذلك ٥٠٪ ما زاد على ذلك والباقي ورقة .

وقد اتخذ في ذلك سعر اللجنة في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ كأساس لحساب سعر اللجنة فبا وذلك لتوحيد نظام العمل لكافة الهيئات .

وهذا الفرق الذي يصرف لحضرات الموظفين هو ما يرد في الميزانية تحت عنوان مرتب إضافي مؤقت لفناء المعيشة (الباب الأول حرف و) .

وتشاطر بلجنتا لجنة المالية مجلس النواب في دعوة الوزارة إلى إعادة النظر في هذه المرتبات الإضافية في ضوء الحالة الحاضرة فيما يتعلق بمصاريف المعيشة في البلاد الأجنبية التي يقيم فيها رجال التمثيل السياسي والتفصيلي المصري المنحرج لهم هذه المرتبات .

الباب الثاني - مصاريف عمومية

قلدت احتياطات هذا الباب زيادة إجمالية قدرها ٦٠٥٧٠٠ جنبا كما ختم : وترجع هذه الزيادة إلى ما أنشئ من مفوضيات جديدة فقد كانت المصروفات موزعة في العام الماضي على ديوان العموم ١٩٩ مفوضية و ٢١ تفصيلية .

أما في هذا العام فتوزع على ديوان العموم واحد عشر مفوضية (بسبب زيادة مفوضيتي ستوكهولم وجدة) وعشرين تفصيلية (للإلغاء تفصيلية جدة) .

وقد رغبت لجنة المالية لمجلس النواب في تخفيض احتياطات بعض بنود هذا الباب وهي بند ٤ - كتب وبعلاط وجراند ونشر و بند ٥ - تليفونات وتقارقات و بند ٨ - مصاريف ثرية وغير منظورة وبلجنتا توافق على هذه الرضية .

وتوجد معامل كيميائية للتحاليل ببعض المصالح الأخرى مثل مصصلحة السلك الحديدية، وتسى وزارة التجارة والصناعة لإنشاء معامل خاصة بها.

وهذه المعامل مستعدة لتأدية خدمات للأفراد والميكنات الحرة . ولكن مبانى المصلحة الحالية وضيقها لا تسمح بذلك. وقد تقرر القيام بهذه الخدمات بعد إتمام مبانى المصلحة الجارى البناء بها .

وترى اللجنة أنه يحسن بحث مسألة توحيد هذه المعامل أو عمل الأقل لإيجاد اتصال وثيق بينها حتى تتوحد الجهود وتتعاون القوى الفنية وينتشر الاقتصاد فى عدد الآلات والأجهزة اللازمة .

الاعتبارات

جنيه

كان المربوط لهذه المصلحة فى العام الماضى ... ٣٩٢٨٠

المطلوب فى هذا العام ... ٢٣٤٤٩

أى بتخفيض ... ١٥٨٣١

وهذا التخفيض يتناول الباب الأول (١٣,٩٦٧ ج. م) والباب الثانى (١٨٦٤ ج. م) .

وهذه المصروفات لا يدخل فيها مقابل الخدمات التى تقوم بها المصالح الأخرى لمصلحة الكيمياء وقيمتها مدرجة فى ميزانيتها ، ولغ تقدير هذه المصروفات ٢٤,٦٩٧ ج. م منها ٢٤,٠٠٠ ج. م الباقى ٤٧ ج. م للبريد و ١٤٦ ج. م للتوريدات العمومية و ١٠٤ ج. م للطبعة الأميرية مقابل ١٥,٨٣٥ ج. م فى سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦

تخفيض	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه
١٩٩٦٧	٣٤١٦٦	٢٠١٩٩
١٨٦٤	٥١١٤	٣٣٥٠
١٥٨٣١	٣٩٢٨٠	٢٣٤٤٩
باب ١ - ماهيات وأجر ومعدات .		
٢ - مصاريف عمومية .		
الجملة .		

الباب ١ - ماهيات وأجر ومعدات

يؤخذ من المعلوم المتقدم أن فى هذا الباب تخفيض قدره ١٣,٩٦٧ ج. م والواقع أن هذا التخفيض ظاهرى لأن هناك مبلغا قدره ١٥,٨٣٥ ج. م

وبعد نحو عشرين سنة من إنشائه، استغل عن مصصلحة المساحة، وألحق بوزارة المالية رأسا ، ويتدرج فى التفرغ إلى أن وصل إلى درجة الحالية . وأصبح مصصلحة لها أهميتها . وهذه المصلحة تشرف على :

١ - المعمل الكيمائى بالقاهرة .

٢ - * * * بالإسكندرية .

٣ - معمل الدخان .

١ - المعمل الكيمائى بالقاهرة

يقوم هذا المعمل بما تكلفه به المصالح الحكومية من الفحص الكيمائى للشروبات الكحولية ومهمات المبانى والطرق والقنود والمخادن وأدوات البوية ومستخرجات غاز البترول والصابون بأنواعه والزيوت المستخرجة من البنور والورق وأدوات الكتابة والمنسوجات والملابس والمياه التى تستعمل لأغراض صناعية .

ومعظم هذه الأعمال مرتبطة بما يورد لمصالح الحكومة بموجب عقود . كما يقوم بالفحص الفنى والبحث الاختبارى للسائل الكيمائية العامة هذا ماله علاقة بالزراعة والصحة .

٢ - المعمل الكيمائى بالإسكندرية

ويقوم هذا المعمل بما تكلفه به مصصلحة الجمارك من الاختبار الكيمائى للواد والمنتجات الواردة للفطر المصرى تحيلا لتطبيق بنود التصرفات الجمركية عليها وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها حسب هذه التصرفات .

كما يقوم بما تكلفه به إدارة رسم الإنتاج من تحليل الأئذنة والبنور التى تصنع فى الفطر المصرى والشروبات الكحولية المشكوك فى صنعها بطريقة غير مشروعة .

وكذلك يقوم هذا المعمل بما تكلفه به المصالح الأخرى من إبحاث واختبارات فنية .

٣ - معمل الدخان

يقوم هذا المعمل بالإبحاث الفنية والكيمائية اللازمة لمعالجة دون الدخان الذى يؤخذ فى دخل رسوم إنتاج الدخان .



وقد هذه الزيادة ١٨٢٠ جنيتها في الماهيات والأجر و ١٧٢ جنيتها في المصاريف العمومية .

واعتمادات هذا الفرع موزعة على ما بين كائى :

زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	جنيتها
١٨٢٠	٩٩٦٣٢	١٠١٤٥٢	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات.
١٧٢	٦٤٥١	٦٦٢٣	٢ - مصاريف عمومية.
١٩٩٢	١٠٦٠٨٣	١٠٨٠٧٥	الجلطة .

الباب الأول - ماهيات وأجرومرتبات

يظهر في الجدول أن صافي الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٨٢٠ جنيتها. وهذه الاعتمادات موزعة كما يلى :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	جنيتها
٢٧٨٦	٩٦١٤٦	٩٨٩٣٢	٩٨٩٣٢	(١) الدرجات الدائمة .
٥٤	٢٤٦٦	٢٥٢٠	٢٥٢٠	(ج) الوظائف المتخارجة عن هيئة العمل .
١٠٢٠	١٠٢٠	—	—	(٥) مرتبات .
١٠٢٠	٢٨٤٠	٩٩٦٣٢	١٠١٤٥٢	صافي الزيادة .
١٨٢٠				

فالزيادة في ماهيات الدرجات الدائمة والمتخارجة عن هيئة العمل مرجعها إلى رفع درجة نائب أول إلى درجة مستشار ملكى مساعد ورفع درجات أخرى وزيادة خمس وظائف نشأت عن نولى أقلام قضائيا الحكومة الدفاع من مصالح بلدية الإسكندرية التى تدفع للحكومة مقابل هذه الخدمات .

أما التخفيض في المرتبات البالغ ١٠٢٠ جنيتها فسيه حذف المبلغ الذى كان مدرجا للرتبات الإنشائية .

تقل من ميزانية مصلحة الكيمياء إلى وزارة التجارة والصناعة لحسبة نقل إدارة دفع المصروفات من الأولى إلى الثانية . فيكون في اعتمادات هذا الباب زيادة قدرها ١٤٣٥ ج . م .

وعما يبنى تخفيضه من اعتمادات هذا الباب مبلغ ٣٥٠ ج . م قيمة الفرق بين ما هي مرائب المصلحة السابق الذى اعتزل الخدمة في أول ستمبر الحالى وكان مرتبه ١٥٥٠ ج . م . يدخل فيه بدل الاقتراب وماهي المرائب الحالى وما هيته ١٧٠٠ ج . م . وكذلك مبلغ ٤٢ ج . م متوسط ما هي ساع زائد على الحاجة . وعلى فلك تصبح اعتمادات هذا الباب ١٩٨٠٧ ج . م .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يبلغ التخفيض في اعتمادات هذا الباب ١٨٦٤ ج . م . ومعظمه في بند ٢ - مصاريف انتقال (٣٧٠ ج . م) وفي بند ٤ - لمخبرات ومياه ونور ووقود (٤٥٦ ج . م) وفي بند ٥ - توريدات عمومية (٩٠١ ج . م) .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتمادات لباني هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات ١٩٨٠٧

٢ - مصروفات عمومية ٣٢٥٠

الجلطة ٣٣٠٥٧

السكريبير البرلمانى
أنطون الجليل
الرئيس (بالتأية)
محمد عبد الشاوى

فرع ١٠ - أقلام القضاء

تبلغ الاعتمادات المطلوبة ١٠٨٠٧٥

وكانت في الميزانية الماضية ١٠٦٠٨٣

فكون الزيادة ١٩٩٢

الباب الثاني - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة ١٧٢ جنها مرسجها الى ما تقدم ذكره من تولى
أقلام قضاي الحكومة الدفاع من مصالح بلدية الإسكندرية .

..

وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات بابي هذا النوع كما أقرها
جلس النواب ، وهذا بيانها :

جنه

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات ١٠١,٤٥٢

» ٢ - مصاريف عمومية ٦,٦٢٣

الجملة ١٠٨,٠٧٥

السكرير البيهاني الرئيس (بالنيابة)
أنطون الجليل محمد محمد الشنوبى

قسم ١٣ - وزارة الزراعة

قدّرت اعتمادات الوزارة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ
٩٣٢٥٤٤ ج. م. بينما كانت في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ٨٧٢٠٧٥ ج. م.
زيادة إجمالية قدرها ٦٠٤٦٩ ج. م. وقد وزعت الاعتمادات على أبوابها
الثلاثة كما يلي :

جنه

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات ٤٢٤٧٣٧

» ٢ - مصاريف عمومية ٤١٨٣٣٤

» ٣ - أعمال جنينة ٨٩٤٨٣

٩٣٢,٥٤٤

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات

بلغ الاعتماد المقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
بمبلغ ٤٢٤٧٣٧ ج. م. مقابل ٣٧١٥٨٨ ج. م. في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
أي زيادة إجمالية قدرها ٥٣١٣٩ ج. م. موزعة كما يلي :

جنه

(١) الدرجات العامة ١٤٠٦٤

(ب) » الموقفة ٤٨٢٠٦

(ج) » الخارجة عن هيئة البهال ٨٦٢٠

(د) مرتبات ٦٤٥

الجملة ٧١٥٣٥

تحويل في :

جنه

(د) عمال باليومية (خفوض) ٧٣١٢

في المنظور عدم إتمام صرفه ١١٠٨٤

١٨٣٩٦

صافي الزيادة ٥٣,١٣٩

وترجع أسباب الزيادة في هذا الباب إلى ما يأتي :

(١) الدرجات العامة :

بلغت الزيادة في هذه الدرجات ١٤٠٦٤ ج. م. ويرجع معظمها إلى نقل
مبلغ ١٠٥٩٠ ج. م. من اعتمادات اليومية بالنود المختلفة لإنشاء ٨٧ وظيفة
فنية من الدرجة السابعة ووظيفة واحدة كتابية من الدرجة الثامنة لمستخدمين
يقومون بأعمال لها صفة الاستدامة وهذه زيادة ظاهرة ، أما الباقي وقدره
٣,٤٧٤ ج. م. فيناه كالاتي :

أولا - زيادة :

جنه

٣٤٥ بسبب تغيير عدد وظائف العوجين السابعة والثامنة

من حيث إدراجها بالمساهمات الفعلية وبتوسطها
بحسب التقدير الذي طرأ على ماهيات شغلها .

١٩٩٨ زيادة ناشئة عن رفع بعض الدرجات من اعتماد

٧٠٠٠ ج. م. واتفق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في

١٩٣٥/٥/٢٩ على إلغاؤه من وفورات الباب الأول من

ميزانية الوزارة في السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦

لتصحيح حالة الموظفين التقنيين .

٣٦٤٩ إنشاء بعض وظائف ورفع درجات بعض أئمة .

٤٩٩٢

ثانياً - يقابل ذلك التخصيص التالي :

جـ	١٥١٨
إلتناء وظيفة مدير السكرتارية العامة من الدرجة الثانية وتخصيص وظيفة مدير متحف تواد الأفل الزراعي من الدرجة الأولى (١) إلى الدرجة الثانية	
وقل وظيفة من الدرجة السادسة لجزائرية وزارة المالية تتبع شاغلها إلى وزارة المالية .	١٥١٨
	٣٤٧٤
المستوفى من امتدادات اليومية مقابل إنشاء وظائف .	١٠٥٩٠
	١٤٠٦٤

(ب) الدرجات الموقعة :

بلغت الزيادة في الاتحاد المخصص لهذه الدرجات ٤٨,٧٠٦ ج . م . ثانياً أكثرها من زيادة ظاهرية قدرها ٤٣,٦٩٩ ج . م . قلاً من امتدادات اليومية بإنشاء ٦١٤ وظيفة فنية وكثائية من الدرجة الثامنة الكاملة والمخفضة والباقي ٤,٥٥٧ ج . م . يئانه كالاتي :

أولاً - الزيادة :

جـ	٥٠٣
بسبب تغيير عدد وظائف الدرجتين السابعة والثامنة من حيث إدراجها بالمتوسط أو بالمساخيات الفعلية .	
إنشاء ٣٠ وظيفة من الدرجة السابعة برط قدره ١٢٠ جنباً سنوياً لكل منها بحسب الإرشاد الزراعي .	٣٩٠٠
علاوات مستحقة لما فوق التفرج من الدرجة الثامنة .	٣٦٠
وظائف خاصة بالمشروعات البيطرية التي تخررت في برنامج الخمس السنوات وهي مشروع مقاومة السل الزوي ومرض السقاوة والحى الفصمية والمستشفيات المتجولة والصغيرة لمعالجة الحيوانات .	٣٧٤٤
	٨٢٠٧

ثانياً - يقابل ذلك وفر :

جـ	٣٦٥٠
وفر في وظائف منع خلط القطن بسبب ربطها بحسب ماهايات الموظفين الذين وافقت وزارة المالية على تعيينهم في الموسم الماضي .	
	٣٦٥٠
	٤٥٥٧
مستوفى من اليومية مقابل إنشاء وظائف .	٤٣٦٤٩
	٤٨٢٠٦

(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمل :

تربح الزيادة في هذه الوظائف وقدرها ٨,٦٢٠ ج . م . إلى إنشاء ١٧٤ وظيفة قلاً من امتدادات اليومية المقدرة ببلغ ٨٠,٩٠٠ ج . م . وهذه الزيادة ظاهرية أما الباقى وقدره - ٢,٧٣٠ ج . م . يئانه كالاتي :

جـ	٣٣٠
لوظائف منشأة زيادة لحاجة العمل .	
٦ فرق ربط درجة ثانية خدمة سائرة من كادر غير الصناع إلى كادر الصناع .	
٢٣٩٤ لوظائف الخاصة بالمشروعات البيطرية التي تخررت في برنامج الخمس السنوات وهي مشروع مقاومة السل الزوي ومرض السقاوة والحى الفصمية والمستشفيات المتجولة والصغيرة لمعالجة الحيوانات .	٣٣٣٠
المستوفى من امتدادات اليومية نظير إنشاء وظائف .	٥٨٩٠
	٨٦٢٠

(أ) مرتبات

بلغ صافي الزيادة في المرتبات ٦٤٥ جنباً موزعة على الفروع الآتية :

(١) الزيادة :

جـ	
زيادة في مرتب المدن	٢٩
مرتب تمثيل للحق الزراعي بواشجون	٣٠٦
مكافأة لتغيير الألبان	٨٢٠
	١١٥٥

(٢) يقابل ذلك تخفيض :

جـ	
مكافآت لتغيير في غير سماعات العمل	٤٢
مرتب تمثيل للحق الزراعي في روما	١٨
٥ لطبيين بيطريين من مجلس بلدية الإسكندرية ولتطلبهما من مجلس الصحة البحرية بالكورتنيات	١٠٨
مرتبات تغيير	٣٦٠
مكافأة لأسطى طلبية جزيرة السردار	٢٢
٥ لمدروس نظير قيامه بالتفتيش على معامل الألبان	٦٠
صافي الزيادة	٦٤٥

بيان أسباب التخفيض في باب ١ بند (د) عمال باليومية :

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٥,٣٩١ ج.م. يقابل ذلك ١٢,٧٠٣ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض ظاهرى قدره - ٧,٣١٢ ج.م. مستبعد مقابل إنشاء وظائف .

باب ٢ - مصاريف عمومية

بلغ الاعتماد المقدّر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٤١٨٣٤ ج.م. مقابل ٤٤٨٢٥٧ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض ٢٢٩٩٣ ج.م. ولكن هذا التخفيض ظاهرى حيث قل إلى الباب الأول مبلغ ٣٦٢٨١ ج.م. من اعتمادات الأجور لإنشاء وظائف للعمال وخفضت اعتمادات بعض البنود في هذا الباب بمبلغ ١,١٠٠ ج.م. وهو مقدار ماصرف من الإعتماد الإخفاق وقدره ٣٠,٠٠٠ ج.م. الذى فتح في السنة الماضية لشراء أصناف أخطرت الوزارة لشترها من الحمارج . كما استبعد مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. في المنظور عدم إتمام صرفه . فإذ صرّف النظر عن هذه العوامل كانت الزيادة في هذا الباب ٢١٤٥٨ ج.م. .

وقد تناول التخفيض جميع بنود الباب ما عدا بعض البنود فقد زيدت بتقدير ١٦,٤٥٧ ج.م. وأهم هذه الزيادة في البنود الآتية :

- بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل ٥٨٨٠
- ٦ - التليفون والتلغراف ٦٤٦
- ١١ - مشتريات وأعمال جديدة جرتية ٢٤٤٠
- ١٤ - إعانات ١٠٠٠
- ١٥ - مصاريف ثرية ٧٤٦
- ١٦ - مكافآت وتوصيات ٨٨٠
- ٢٤ - أعمال تختص بفلاحة البساتين ٢٨٨٦
- ٢٧ - احتياطات لآلهاء وللمقاومة بعض الأمراض الخ ١١٢٠

١٥٥٩٨

زيادة جرتية في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٨ مجموعها ٨٥٩

١٦,٤٥٧

بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل .

في هذا البند زيادة قدرها ٨٨٠ ج.م. وقد طعت اللجنة أن يبلغ ال ٣٩,٠٠٠ ج.م. الذى كان مقررا لهذا البند في ميزانية العام الماضى ليكف لآلة السنة المالية ، ما اضطرها إلى طلب تصريح يتجاوز مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء .

بند ٦ - التليفون والتلغراف .

بهذا البند زيادة قدرها ٦٤٦ ج.م. وهذه الزيادة معظمها في المكالمات التليفونية وذلك يرجع إلى كثرة المكالمات الخارجية بين الوزارة وأقسامها الفنية وفروعها في الخارج مما استدعيه الأعمال الزراعية المستعجلة .

بند ١١ - مشتريات وأعمال جديدة جرتية .

بهذا البند زيادة قدرها ٢٤٤٠ ج.م. لشراء ما كينات لمصنع مجابوب غزل القطن وشراء آلة لضغط الهواء بسنغافه مصر .

بند ١٤ - إعانات :

بهذا البند زيادة قدرها ١٠٠٠ ج.م. لإعانة جمعية الرفق بالحيوان .

بند ١٥ - مصاريف ثرية :

بهذا البند زيادة قدرها ٧٤٦ ج.م. وترجع إلى عدم كفاية الربط لحاجة الوزارة .

بند ١٦ - مكافآت وتوصيات :

بهذا البند زيادة قدرها ٨٨٠ ج.م. موزعة كالتالى :

جبه

٣٠٠ توصي لمن يقرر إعدام مواشهم المصابة بمرض السل .

٣٠٠ توصي لمن يقرر إعدام خيولهم وبغالهم المصابة بمرض السقاوة .

٢٠٠ توصي لأصحاب الحيوانات التى تنفق عند اختارتها ضد مرض الحى الضميمة .

٣٠ مكافأة غيرة لفصص البذور المملدة للتقاوى .

٥٠ مكافأة للمهد الإمبراطورى بلندن .

٨٨٠

بند ٢٤ - أعمال تختص بفلاحة البساتين :

بهذا البند زيادة قدرها ٢٨٨٦ ج.م. ويظم هذه الزيادة ظاهرية إذ أنه قل من بند ٢٧ أعمال تختص بالزراعة الفنية والإكثار بمبلغ ٢,٦٣٤ ج.م. كان مخصصا لمصروفات المشاغل .

بند ٢٧ - احتياطات لآلهاء أو لمقاومة بعض الأمراض الخ :

بهذا البند زيادة قدرها ١,١٢٠ ج.م. وهذه الزيادة في مصاريف اختبار التفصيلة البقرية ضد السل الزوى والحيوانات ضد مرض السقاوة والحى الضميمة .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٨٩,٤٨٣ ج.م. مقابل ٥٢,٣٢٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة ٣٧,٢٥٣ ج.م. .

وبيان هذه الأعمال مفصل في الصفحة ٤٧٤ من مشروع الميزانية .

قسم الإرشاد الزراعي

هذا القسم هو المعروف قديماً إلى سنة ١٩٣٥ باسم النشر والترجمة. وكان كل عمل تحرير المجلة الزراعية ومجلة زيل الفلاح وترجمة الموضوعات التي يكلف ترجمتها والقيام على طبع النشرات الفنية في موضوعات مختلفة، قرأت الوزارة أخيراً توسيع اختصاصه وتسميته باسم الإرشاد الزراعي وألحقت به موظفين فنيين أخذوا من الأقسام الأخرى وجيزه بسيارات متخفية تجوب القرى لعرض ماوصلت إليه الأقسام الفنية من النتائج بطريق السينما والإذاعة بالراديو .

والذي يلاحظ على هذا القسم بحالته الحاضرة وجوده في صاحبة القطر بعيداً عن بيئة الفلاح بمسافات طويلة مع أنه كان يجب أن تكون مهمة الإرشاد الزراعي مطلقاً على طاق التفتيش الزراعية وموظفها المقيمين بالمديريات والمراكز خصوصاً وأن هذا القسم لا ينتج بنفسه شيئاً بل يذيع ما تنجبه الأقسام الفنية الأخرى، فلهذا في ذلك مثل الموظفين المقيمين في التفتيش الزراعية، والأدنى من هذا أن وجود هذا القسم يعمل موظفي التفتيش الزراعية يتقنون خطأ أو صواباً أن مأمورية الإرشاد رست عن كاهلهم بوجود هذا القسم وهذا هو الحاصل فعلاً فإن قسم التفتيش زراعي وموظفوه المقيمين في المديريات تقصر مأموريتهم الآن في مسائل إدارية صرفة وفي جمع الإحصاءات التي تطلبها منهم الوزارة مع أن الأصل في إنشائه كان لإرشاد الأقاليم والمزارعين إلى أحدث نظم الزراعة والمسائل الفنية والعملية التي أدى إليها البحث والتم الصحيح هنا وفي البلاد الأخرى .

والجسرة تخرج على وزارة الزراعة أن تتم بتقوية قسم التفتيش الزراعي لتكون وظيفته الأولى والأهم هي الإرشاد الزراعي .

قسم التفتيش الزراعي

بعد ما بيناه عند الكلام على قسم الإرشاد الزراعي ليس لنا أن نتكلم طويلاً عن قسم التفتيش إلا أنه قد صفته الأولى والفرع الأصل من إنشائه وزارة الزراعة إنما نشطت هذا القسم واحتفت به العناية اللازمة وغذته بالموظفين ذوي النشاط والهمة الذين يهتمون بحقيقة وظيفتهم من إرشاد الفلاح ومساوئته مملوئة فعليه وكثرة التردد على القرى والمزارع لحققت الفرض الأمسي من وجودها .

حقيقة أن هذا القسم يظهر نشاطه على أنه في مقاومة دودة القطن ولكن هذا يرجع إلى أن جميع موظفي وزارة الزراعة، وعلى رأسهم وزراها، يقدرون المسؤولية العظمى الملقاة على عاتقهم في محاربة آفة دودة القطن التي تلحق بقرية البلاد .

فلناظرنا اللجنة على هذا القسم هي ما سبق أن أتت أبديته في صراحة عند كلامها على قسم الإرشاد الزراعي .

ملاحظات اللجنة عن أقسام الوزارة

إدارة المخازن والمشتريات والورش

إن هذه الإدارة تتولى جميع الأعمال الخاصة بالمخازن والإشراف عليها والمشتريات التي تنجم للأقسام الفنية .

وهذا بيان الورش الموجودة بالوزارة وتكاليف كل ورشة سنوياً :

معدل المال جنيه

ورشة الوزارة ٦٨ ٢٤٧٥

متحف نقاد الأول الزراعي ٢٣ ٨٦٥

قسم البساتين ١٧ ٥٣٠

مجلس مباحث القطن ٢٣ ٥٣٠

ولأول وهلة يلاحظ المطلع على هذه الورش أنه لا مبرر لتعدددها وكان من الأفضل لحالة العمل وحسن سيره من جهة ومن الوجهة الأخرى من الناحية الاقتصادية توحيد هذه الورش وفي هذا وفر كبير فوق أنه ساعد على زيادة الإحسان وحسن الإدارة ولا نزاع في أن ورشة واحدة كية أفضل ألف مرة من أربع ورش صغيرة مشتتة . وهذه اللجنة تؤيد ما أبدته لجنة مجلس النواب من وجوب توحيد هذه الورش الأربع .

قسم الإحصاء

هذا القسم عظيم الغائسة وجوده ضروري بالنسبة لقطاع زراعي كالمصر المصري فهو الذي يقوم بعمل الإحصاءات اللازمة عن كافة الأصناف الزراعية وبيان مساحاتها وعلى الأخص أصناف القطن المختلفة وتقدير محصولها كما يقوم بإحصاء من المحاصيل وأخبار كل نوع من أنواع الفاكهة وعدد الماشات ثم إحصاء المساحة والحيوانات سنوياً وحصر معامل التفرغ وما تنجبه كل عام إلى غير ذلك من الإحصاءات النافعة المفيدة .

وقد أجرى هذا القسم أول تعداد زراعي في سنة ١٩٢٩ وأصدر كتاباً خاصاً بنتائجه وهو الآن يستعمل للتعداد الثاني في سنة ١٩٣٩ ويمتد هذا القسم في جميع بياناته على موظفيه الموجودين بالتفتيش الزراعية .

واللجنة يبرها أن تعلن أن تقديرات هذا القسم فيما يخص محصول القطن كانت قريبة للحقيقة ، ففي سنة ١٩٣٥ وهي آخر سنة زراعية كان الفرق بين ما قدره هذا القسم عن محصول القطن وبين حقيقة المحصول فرق لا يذكر فقد قدرت الوزارة محصول القطن في الأصناف المختلفة بمقدار ٨,٥٤٥,٣١٣ قطاراً وتبين في نهاية السنة أن حقيقة المحصول هو ٨,٣٤٦,٩٢٧ قطاراً ، وهذا أمر يشكر عليه ، وترى اللجنة أن تكون غاية هذا القسم بالمحصولات الزراعية الأخرى وخصوصاً النخس مثل حباتها بمحصول القطن .

قسم التعاون

أتى هذا القسم في سنة ١٩٢٧ وعقد زاد عدد الجمعيات التعاونية بالتدريج حتى بلغ في أغسطس سنة ١٩٣٦ : ٨٤٦ جمعية بعد أن كان ١٤٧ جمعية في سنة ١٩٢٧ وقد زادت القروض التي استندتها الجمعيات المذكورة من ٢٧٥٠ ج.م. في سنة ١٩٢٧ حتى بلغت في سنة ١٩٣٥ : ٨٣٦,٠٠٠ ج.م. بخلاف ١١٣,٠٠٠ ج.م. استندتها الجمعيات المذكورة من بنك مصر .

والمطلع على هذه النتيجة يسره هذا التقدم لأول وهلة ، إلا أنه مع البحث الدقيق يرى أن زيادة عدد الجمعيات لا يدل على تقدم التعاون في مصر إذ أن تقدم التعاون يدل عليه تقدم كل جمعية في ذاتها ، فكل جمعية من الجمعيات أنشئت في سنة ١٩٢٧ وكان عدد المنضمين إليها خمسين شخصا مثلا ، فصار في السنة التالية سبعين عضوا وفي السنة التي تليها مائة باطراد مستمر . عندئذ يقول بحق إن التعاون أنتج ثماره وإن الأهل اقتنعوا بأهميته ، وكذلك الحال إذا وجدنا أن هذه الجمعية بالذات أفادت أعضائها جميعا ، إذ كثيرا ما يحصل أن أعضائها معينين في كل بلد هم الذين يستفيدون من السلف التعاونية كالرئيس والوكيل والكثير ومن يمت إليهم بصلة القرابة .

لجنة المالية لمجلس الشيوخ توجه النظر إلى هذه الحالة لأنها كثيرة الشيوخ وإذا استمر الحال على ذلك فلا يمكن القول بأن التعاون الزراعي في مصر أشجع ثماره المقصودة .

هناك فكرة ترمي إلى جعل التعاون الزراعي تابعا لوزارة المالية بناء على أن العمليات التعاونية هي عمليات مالية وحسابية وأن وزارة المالية أكفأ من غيرها على مراقبة هذه الجمعيات .

وهذه فكرة خاطئة لأن رجال وزارة الزراعة المشرفين على هذه الجمعيات أكفأ من غيرهم على فهم حالة الفلاح المحتاج للإقراض وعلى ما يلزمه من المسائل لمشتري ماشيته أو إصلاح أرضه وعلى معرفة حالته المالية لتقدير كفايته على سداده ما يستدعي . وعلى كل حال فإن إنشاء بنك تعاوني يساعد هذه الجمعيات كثيرا وينهض بالفكرة التعاونية نهضة موفقة .

ولهذا فالجنة تقترح على الوزارة العناية بالنسب على إنشاء هذا البنك .

مكتب منع خبط القطن

هذا المكتب قائمته ظاهرة إذ يقوم بتنفيذ القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بمنع خبط أصناف القطن وذلك بالإشراف على أعمال المخابر والمكابس والتفتيش على الشون والمخازن والحلقات ولراقبة ضمان عدم خبط أصناف القطن وموظفوه يقومون بالتأشير على البالات بعلامات خاصة معروفة لكل صنف من أصناف القطن ، ولشأن أن تنفيذ هذا القانون بالفعالة يعود للقائمة على جمعة القطن المصري والذي تهم ملاحظته أن عدد موظفي هذا القسم في سنة ١٩٣٤ كان ١٦٢ منهم ٨٦ من الأجانب و٧٦ من المصريين فأصبح الآن ٤٨ من الأجانب و١٣٤ من المصريين .

والجنة تقترح وتؤكد وزارة الزراعة على هذه السياسة .

قسم الزراعة الفنية والإكثار

هذا القسم هو من أقسام الوزارة المهمة ووظيفته الأولى تطبيق ما تنص إليه الأقسام الفنية البحتة تطبيقا عمليا وإكثار تهاوى الحاصلات المختلفة لتصنيع النوع والمحصول وعلى الخصوص بذرة القطن .

وفيما يلي بيان البذور التي وزعتها الوزارة في سنة ١٩٣٥ :

بذرة القطن	أردب
٥٠٦٦٣	...
٧١٧٦	...
١٣٧٧	...
١٠٠	...
٨٣	...
٣٠٠٥	...
٩٠١	...
بذرة البصل	كيلو
٨	١٠

وهذه اللجنة تشارك لجنة المالية لمجلس النواب رغبتها في توسع هذا القسم في إكثار البذور (تهاوى الحبوب) المتنافسة وتوجيه نظر الحكومة إلى بحث إصدار تشريع لحماية تهاوى الحبوب أسوة بحماية بذرة القطن .

وهذا القسم يشمل خمس مزارع حكومية بمحطة البجربة وسدس ومولى وشندويل والمطاعة بخلاف مزارع أخرى كانت قد استأجرتها الوزارة لتقوم بزراعتها بمحطات ذفر وخوشد وقرافس والحواصلي وكوم أمبو والمناشي . ولا شك أن سياسة استعجار الوزارة لهذه الأطلان كانت سياسة خاطئة ويسر اللجنة أن تعلن أن وزارة الزراعة عدلت عن هذه الفكرة وأنها لن تجدد العقود الخاصة بالمزارع المستأجرة .

أما إنشاء حقول نموذجية تكون ملكا للحكومة فالجنة تشجعها كل التشجيع .

قسم وقاية المزروعات

هذا القسم يشمل الفروع الآتية :

- ١ - التدخين .
- ٢ - مقاومة الآفات بالرش والتعفير .
- ٣ - مقاومة دودة اللوز القرظية ومراقبة المالح .
- ٤ - الحجر الزراعي التجاري والبياضلي .

وقد كان ملحقا بهذا القسم أيضا فروع النمل والحريز أي دودة القز ولا نفهم السبب الذي حدا بوزارة الزراعة إلى فصلهما من هذا القسم وإلحاق النمل بقسم الحشرات ودودة القز بقسم تربية النباتات مع أن قسمي الحشرات وتربية النباتات هما قسمان فنيان وكان من الواجب ترك الأقسام الفنية في جو واحد لتتفرغ للابحاث العلمية الصرفة فيأضافة فروع إدارية صرفة كفروع

قسم الطب البيطرى

مهمة هذا القسم معروفة فياخص بمراقبة الأمراض المعدية للحيوانات والطيور وله فرع تربية الحيوانات وأثر تربية الدواجن وهذا الفرع الآخر قام بأموريته خير قيام . من حيث تكثير حجم البساج وتكثير نوع البساج الباجوى وتكثير حجم البيض وهذا أمر يشكر عليه غير أنه لكى يكون التفح بهذا الفرع نأما كان من الواجب عليه العناية بمقاومة الوباء البساجى الذى يحل فى بعض الجهات ويقتل من مراكب إلى آخر والفلاح يقف عاجزاً أمام هذا الوباء لا يستطيع دفعه مع أن تربية الدواجن فى القرى هى ثروة لا يستهان بها بالنسبة لصغار أهل . القرى فالعناية بنوع البساج أمر مهم وأهم منه مقاومة هذا الوباء الضار .

وقد بحثت اللجنة مع مندوب من وزارة الزراعة فى هذا الشأن وأطلع حضرة مندوب اللجنة على جهودات الفرع إذ قام بالواجب عليه فانه يوزع المصل الواقى من هذا الوباء مجاناً للأهالى وأعلن ذلك فى الجرائد السياسة وأطلع اللجنة على نشرة من المنشور الذى وزع بهذا الخصوص ، فالتفت إذئذ ليس ذنب فرع الدواجن والطب البيطرى وإنما ذنب إهمال الأهالى فى الانتفاع بما يقدمه هذا الفرع من الخدمات وهذه العجبة وجيبة على كل حال ، غير أنه يلاحظ أن الموظفين المسؤولين فى الجهات كان المنتظر منهم أن يكون عملهم إيجابياً وليس بكاف إعلان الجمهور بأن قسم الطب البيطرى يصرف مجاناً المصل الواقى بل تنتظر من هؤلاء الموظفين أن يتبعوا أنفسهم قليلاً فيقتلون إلى القرى المنتشرة هذا المرض ويقومون بإجراء عملية الحقن بواسطة مساعدهم وغير ذلك من الأعمال الإيجابية التى تفهم العامة شدة اهتمام وزارة الزراعة بشؤونهم فيقبلون على نصائحها برغبة بعد أن يروا الأثر الفعال لهذه النصائح .

أما الاكتفاء بإعلان هذا فى الجرائد فأمر لا يكتفى فى مثل هذه البلاد .

واللجنة ترجو أن توجه العناية اللازمة لمقاومة وباء الدواجن وتأمل أن رغبها هذه تكون موضع تنفيذ جدى .

معمل الألبان

والوزارة معمل ألبان بالجيزة ، ومن الغريب أن مصروفات هذا المعمل تزيد كل ليراداته إذا ما أضيفت إليها مايعات الموظفين وأجور العمال مع العلم بأن الأهالى يوردون ألبانهم لهذا المعمل يسعر بثلاثة مليات للطلل الواحدة فالخسارة فى هذه الحالة أمر تعسش له اللجنة وترجو توجيه عناية بسيطة لمعرفة السبب .

خير الألبان

ربط فى الميزانية مبلغ ٨٧٠ ج.م مكافأة لغير الألبان تحت بند ١ - ٨ مرتبات صفحة ٤٤١ وهذا الأخير عين اختياراً من أول يونيو سنة ١٩٣٥ بقرار من مجلس الوزراء مقد لمدة ثلاث سنوات بمعاية شهرية قدرها

التحل والغرس ولاقسام فنية صرفة ليس من المصلحة فى شيء اللهم إلا إذا كان القصد من ذلك تكثير هذين القسمين على حساب الأبحاث الفنية وهذا أمر بطبيعة الحال لا يجزئ المصلحة العامة ، وترجو اللجنة من معالى وزير الزراعة أن يحقق هذه الرغبة .

(١) التدخين

لا شك أن عدد الجبان التى قامت بعملية التدخين زادت زيادة لا بأس بها كما أن هذه الجبان قامت بتدخين ٣,٢٥٠,٠٠٠ شجرة فى سنة ١٩٣٥ مقابل ٢,٩٩٥,٠٠٠ شجرة فى سنة ١٩٣٤ إلا أنه بالنسبة لزيادة عدد البساتين فى القطر المصرى واتساع نطاقها فإن هذه الجبان لا تكفى لإتمام عملية التدخين فى الوقت المناسب لأن تدخين جزء من البساتين وترك الباقي يعمل المدوى باقية وتعود إلى الانتشار .

واللجنة ترجو العناية بهذا الأمر وتعمل على إيجاد الحل الملائم لتكون عملية التدخين مستمرة إلتناً كلياً .

(ب) مقاومة الآفات بالرش والتعفير

تقد اشتد ضرر حشرة البق الدقيق وقد عمت هذه الحشرة البساتين وأصابت المزارع القطنية وأشجار القروا كدوخوصوا الموالح وقد ملئت اللجنة أن القسم حصل على نتائج فى مقاومة هذه الحشرة وإن كانت لا تبيد الآفة إلا أنها نجت ما يكتفى لوقف ضررها .

واللجنة ترجو الوزارة أن تضاعف الجهود لتتوصل إلى إيجاد العلاج الناجع لاستئصالها .

(ج) مقاومة دودة اللوز القرقولية ومراقبة الحالج

إن دودة اللوز القرقولية تسبب أضراراً بليغة لمصنوع القطن وطراح هذه الحالة يكون فى مضاعفة الرقابة على الحالج أثناء عملية تجيير بذرة القطن فيجب والحالة هذه مضاعفة الجهود من هذه الناحية .

٤ - الحجر الزراعى

هذا الفرع يراقب الرسائل المستوردة من الخارج لمنع وصول المصاب منها بالآفات عافظة على ثروة القطن كما أنه يقوم بفحص البضائع الواردة عليها من جهة إلى أخرى فى أما قبل قتلها للتأكد من أنها غير ملوثة والتصريح بنقلها وهذا عمل مهم ويجب العناية به بكافة الطرق والوسائل .

قسم الحشرات وقسم القطريات

هذان القسمان من الأقسام الفنية يرأس كل منهما مديراً اجنى تحسوى بقسم الحشرات والإنجيزى بقسم القطريات ويشغل فيه إخصائيو مصريون يقومون بالوصول إلى نتائج علمية من أبحاثهم وهو ما يسر اللجنة إعطائه .

والجنة تقترح أن تبنى وزارة الصناعة والتجارة بسبل دعاية في الأوساط الصناعية والتجارية لإنشاء شركات تنتج بما ابتكره هذا القسم من الصناعات الزراعية كالمربات وصف الفاكهة وذلك لكي ترفع من كاهل هذا القسم كثيرا من عمله بدلا من تركه يتورط في الصناعات الزراعية إذ لم ينشأ هذا القسم للتجارة وإنما أنشئ للإبتكار وكفالة لغرض ما قام به في هذا الميدان .

قسم تربية النباتات

هذا القسم هو في صرف ويرتبط بهذا القسم مجلس مباحث الفطن والمصنع التفرع لفرع الفطن ، وقد نجح في استنباط سلالات جديدة من القطن أهمها قطن بيئة مرة ٧ و ١٢

ومصنع غزل القطن يلزم الاهتمام به لأنه يقوم بمضمة سبل إذ أمكن الاستفادة به من مصنع تشري بمشستر لفحص عبات القطن بتدريجا وهو يساعد قسم تربية النباتات كثيرا في إيجائه الخاصة بالقطن .

ولغا فان الجنة تحب بالإحتياجات المطلوبة لشراء الآلات اللازمة له . وعلى العموم فان قسم تربية النباتات ربما كان أهم قسم من الوزارة إلا أن نسبة المصروفين القتين الموجودين به بالنسبة للأجناب أقل من غيره ولذا فهذه الجنة تشاغل لجنة المالية بمجلس النواب وبحثها في دفع هذه النسبة وإلحاق مصريين بمؤهلات عالية بهذا القسم ليحلوا محل الأجانب عند سرح القرصة .

قسم الكيمياء

هذا القسم مكون من فرعين ، فرع التحليل ، وفرع الأبحاث . أما فرع التحليل فيقوم بتحليل عبات مختلف الأراضي للجمهور بأجرة زهيدة لين أحسن ما تنتجه هذه الأراضي . ثم عبات الأسمدة المختلفة كما يقوم بتحليل ما يرسل اليه من مصالح الحكومة المصلحة .

أما فرع الأبحاث فيقوم بإجراء المباحث المختلفة التي تتعلق بتخصيب الأراضي المصرية ومعرفة العوامل التي أدت الى ضعف هذا الخصب وعمل التجارب اللازمة وإضافة بعض العناصر اللازمة لإصلاح هذه الأراضي . ويقوم الآن هذا القسم بعمل تجارب لتحويل بعض المخلفات الصناعية الى أسمدة .

متحف قواد الأول الزراعي

تاريخ هذا المتحف وما تكلفه من مصاريف لغاية الآن يستلفت النظر فقد استتب له مديران أجنبيان بالترالي وكان كل منهما يجمع ما أنشأه الآخر وانتهى الأمر الى تعيين مدير مصري له لإضافة تنظيمه من جديد . ويكنى أن يطم الإنسان أن هذا المتحف الذي لم يفته بعد كلف الميزانية العامة لصيانة الآن ٣٦٨,٠٠٠ ج.م بخلاف التلدمات المتصلة التي قامت بها فروع الحكومة المختلفة التي تقدر بمبلغ ٣٢,٠٠٠ ج.م فيكون المتحف

نحسون جنيا في السنة الأولى وستون في السنة الثانية وسبعون في السنة الثالثة ملاوة على مكافأة خمسة جنيهات شهرية بصفة حربية سيارة على أن تحصل الحكومة نصف ما ينفق ويحصل مجلس الألبان المنشأ بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٤ النصف الآخر ومرتب السيارة بأكمله . وبما أن مجلس صناعة الألبان ليست له ميزانية خاصة يمكن الخضم عليها فقد طلبت وزارة الزراعة مشروع ميزانيتها إدراج مائة هذا الخبير أكملها من السنة الحالية . ويلاحظ أن وزارة المالية لم تعتمد المشروع الذي تقدمت به الوزارة لإنشاء مصنع لتفيم الألبان بالقاهرة فأصبح الغرض الذي مبن من أجله خير الألبان مستحيل التحقيق .

والجنة تقترح أن تخفف الوزارة من وجود الخبير المذكور بأية طريقة أخرى.

سلطات المجالس المحلية

تقترح الجنة أن يبين في هذه السلطات طبيب يطرى بدلا من معاون السلطنة لأن صحة الأحوال أمر يستدعي الاهتمام وقد كان لحادثة بيا مديرة بن سويح حزة عنيفة جعلت وزارة الزراعة تطلب من وزارة الداخلية جعل هذه السلطات تابعة لها لتعين فيها أطباء يطريرين وتعلق بقسم الطب البيطري .

وقد علمت الجنة أن وزارة الداخلية مانعت في هذا لأتها ترى إرادات السلطات ضرورية لمالية المجالس المحلية وعلقت وزارة الداخلية بتعين أطباء يطريرين في هذه السلطات بقدر ما تسمح بالمال .

والجنة تقترح نظرا لأهمية الموضوع أن وزارة الزراعة تعين الأطباء البيطريين في جميع هذه السلطات (ولو بتعين طبيب لكل سلطنتين أو ثلاث) وتتكفل وزارة الزراعة بدفع فرق المرتب بين ما يتناوله الطبيب ومعاون السلطنة وهذا الاقتراح تأمل الجنة تنفيذه عاجلا محافظة على الصحة العمومية .

قسم البساتين

مهمة هذا القسم معروفة، وقد نجح في إكثار البساتين وزيادة عدد أشجار الفاكهة نجاحا يشكر عليه . وهو يتولى على جملة فروع . منها فرع أبحاث الصناعات الزراعية الذي قام بنهضة مشكورة في عمل المربات والمصلصات وحفظ أنواع البلب وتنظيفها بما زاد في ثروة القطر وبيعه أيضا فرع التجارب الذي يقوم باختيار أنواع الفاكهة كما يقوم بزراعة الخضروات المختلفة مصرية وأجنبية للإقلال من استيراد الكثير منها من الخارج . وأعمال هذا القسم متشعبة فله فرع خاص باستقاء البذور يقوم بتنظيفها ولفها وينفذ القانون الخاص بمراقبة البذور ، ويقوم هذا القسم أيضا بشر دعاية زراعية واسعة النطاق في منطقة مربوط بتوزيع الإخبار التي تجود هناك على الأحوال جانا . ويرى هذا القسم تغير هذه المنطقة بتوفير المياه الصالحة لرى أراضيه سواء تزل المطر أو تأخر تزهله بواسطة عمل سواق وهو مما يشجع مزارعي هذه النواحي على الاستقرار .

وضمها هذا الخبير وهي خاصة بترية قصب السكر في مصر ثم أفضل
مبادى لزراعة قصب السكر والزراعة الثالثة في بحر القصب المقطوع وانحطاطه
في مصر .

وتأمل اللجنة أن تكون وزارة الزراعة قد ألحقت بكتب هذا الخبير
مصريين فنيين تساعدهم مؤهلهم على الانتفاع بمعلوماتهم .

جمعية الرفق بالحويوان

اعتمد في باب الإعانات مبلغ ألف جنيه لجمعية الرفق بالحويوان ، واللجنة
تأمل أن تزداد هذه الإعانة في الميزانية المقبلة بشرط أن يتنفع الأهل من هذه
الزيادة بطريق الأجور التي تتقاضاها هذه الجمعية من حيوانات صغار المزارعين
التي تحصل مستشفياتها تشجعا للأهل على الانتفاع بهذه المستشفيات
أكثر مما هو حاصل الآن . فبدلا من أن تؤخذ مواشيهم فسرأ هتم يسعون
في إدخالها بمحض إرادتهم .

جمعية رابطة النحل

أدرج في ميزانية هذا العام مبلغ ٣٠٠ ج. م إعانة لهذه الرابطة ؛
وقد علمت اللجنة أن هذه الرابطة تخرج مجلة وتعطي وزارة الزراعة نسخا
منها وهذا الأمر يستدعي النظر لأن في وزارة الزراعة فرعا خاصا بالنحل وفيها
أيضا قسم الإرشاد الذي يحوى قلم النشر والترجمة ويصدر مجلة الزراعة
وبعض نشرات أخرى فليس هذه الإعانة من مسوغ .

واللجنة تقترح الاستثناء عنها في الميزانية المقبلة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب
هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

جنيه

باب ١ - ما هيأت وأجروسيات ٩٢٤,٧٣٧

٢ - مصاريف عمومية ٤١٨,٣٣٤

٣ - أعمال جديدة ٨٩,٤٨٣

المجلة ٩٣٧,٥٤٤

رئيس اللجنة (بالباب)

محمد محمد الشاذلي

السكزي البرلاني

أنطون الجليلي

كلف الميزانية حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ج. م منها التين الذي دفع لشراء سرائى
البرنسية فاطمة عالم وقدره ٣٤,٠٠٠ ج. م مع أنها سرائى ثانية صبة
المواصفات متهدمة البناء حتى إنه صرف على تزئيمها ٥,٥٠٠ ج. م .

والآن يجب وضع حد لهذه الحالة فإن الحكومة وضعت له في ميزانية
السنة الحالية ١٠٠,٧٠٠ ج. م ويستعير الحال في السنوات المقبلة على هذا
النوال .

واللجنة تقترح وضع حد لهذه الحالة بتأليف لجنة تكون مهمتها رسم الحالة
النهائية التي يكون عليها المهد ومقدار ما يتطلبه ذلك حتى تسير على هدنى .

تأمين الطلبة

أدرج في الميزانية الحالية ٣٢٠,٠٠٠ ج. م لتأمين خريجي المدارس الزراعية
التي والمتوسطة والطب البيطرى خمسين ١٢٠ طالبا من تخرجوا من هذه
المدارس ليقضوا سنة واحدة في التمرين بمزارع الوزارة على أن يجمع كل
منهم مكافأة قدرها ٣ ج. م شهرية . والذي ألبا الوزارة إلى هذا
هو ما رأته من عدم كفاية الطلبة عمليا ليكونوا قادرين على القيام بما
يطلب منهم في الدوائر والوزارات الكبيرة إذا أحقوا بها .

واللجنة تقترح السعى في إلحاق هؤلاء الطلبة ، ليس بمزارع الوزارة فقط ، بل
بمزارع الأهالي والدوائر الكبيرة أيضا . وتضع لهم هذه المكافآت حتى لو كان
تدريبهم خارج مزارعها . وهذا أمر يشجع الأهالي والدوائر على قبول هؤلاء
الطلبة بمزارعهم .

لمحولة : ولا يغوت اللجنة في هذا المقام أن تقترح على الحكومة ان
تفكر جديا في النظر لإصلاح برنامج التعليم الزراعى مادامت وزارة الزراعة
تدرك صراحة بأن الطلبة غير مدربين تدريباً عمليا كافيا يؤهلهم للاستخدام
في الدوائر ومزارع الاهالى . وأهم شيء في التعليم الزراعى أن يكون عمليا .

إعانات

خير السكر :

لست نظر اللجنة في باب الإعانات مبلغ ١٢٠٠ ج. م لخبر السكر .

وقد علمت اللجنة أن هذا الخبر استخدم من الخارج بإتفاق الحكومة مع
شركة السكر على أن تبلغ الحكومة ١٢٠٠ ج. م وشركة السكر ١٢٠٠ ج. م
كل سنة وهو ميعن يقدر ينتهى في يونيو سنة ١٩٣٧ وأطلقت اللجنة على
ثلاثة أبحاث في كتب صغرية طبعت في أواخر سنة ١٩٣٥ وأوائل سنة ١٩٣٦

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥

(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المسألة والجوارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية
قسم ١٠ - وزارة الصحة السوموية

(المقررة من اللجنة المحترم أعلن المجلس بك) .

كانت شؤوننا الصحية منوطة بمصلحة تابعة لوزارة الداخلية . وقد تحولت الآن إلى وزارة مستقلة ، كسائر الوزارات ، تقدم ميزانيتها هذه السنة إلى البرلمان لأول مرة ، تحقيقاً لرغبة طائفة عارفت الأمة منها منذ بدء الحياة النيابية .

فلم يكن بد من وضع هذه الأمنية موضع التنفيذ لأن الماضي ، يوم لم يكن للأمة رأى في تصرف أمورها بواسطة عتلتها ، قد قصر في أمر الصحة العامة تقصيراً يغرب عن الإعمال التام . وهذا التقصير أو الإهمال تبدو آثاره مفسجة في حالة قرى الريف وسكانها ومياه شربها ومساكنها الصحية ، حتى توخت عندنا أمراض وأدواء كالبلهارسيا والإنكلوستوما واليرقان ، وحلت بيننا أمراض أخذت في أن يكون لها خطورتها كالأمراض الصدرية . فكان من أثر ذلك كله أن وفيات الأطفال تبلغ عندنا نسبة مروعة ، وأنت الكثيرين من الذين تحطمت بهم الموت يشاؤون ضاعفاً ، وقد ندمهم على العمل والإنتاج معدومة . وليس في ذلك كله أثر من البر بالفلاح المسكين صاحب الفضل العميم على هذا الوادي ، ومصدر انخربات لساكبه .

وها قد تفتحت العيون على هذه الحالة الخطيرة التي حققها لنا الماضي ، فهب المفكرون ورجال الأقدام بالمجلون هذه المشكلة الاجتماعية ، ويدعون إلى صيانة مصدر القوة والإنتاج في البلاد قبل أن ينضب ميعته ، وهم اوقعت في مجالسنا النيابية من أصوات مدوية تطالب بالاهتمام بصحة الفلاح فكان لها صدىها البعيد .

ويسرنا أن تكون هذه المسألة الخطيرة في طلبية المسائل التي عيت بها الحكومة الشبية في خطاب العرش ، ثم في مشروع الميزانية . ونحن لاقول ، كما أن الحكومة لا تزم ، أن المقترح عمله يبالغ الحالة الحاضرة علاجاً تاماً

ويحقق كل ما يجب عمله ، ولكنها خطوة موقفة نرجو أن تتلوها تباطاً خطوات تدنياً من الهدف الذي نريد الوصول إليه من توفير الأسباب الصحية للفلاح المصري .

كذلك لنا ولكم رغبات كثيرة تفتي على الحكومة أن تعمل العمل الجدي على وضعها موضع التنفيذ . وقد أرب مجلس النواب وبلحته المالية عن رغبات جزيلة الفائدة قوبلت بالترحاب .

ومن رغبات جميع المهتمين بالشؤون الصحية أن تزداد المراكز المنتقلة لرعاية الطفل وأن يعم تسيير الإخصائين في أمراض الأطفال بالمستشفيات لتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال وتقليل عدد الإصابات بمجي التفاس بين والديات .

وأن يوضع تشريع يماق على الإعمال في تهديم الأطفال للتعليم ضد التدويرا متى أتموا الحول الأقل من عمرهم ، كما هو الحال في شأن تعليم البلدى .

وأن يعنى بتخصيص مستشفيات منتقلة لعلاج البلهارسيا مع البدء في تنفيذ المشروع الخاص بتوزيع المياه الصالحة للشرب ، وبذلك مثل هذه الناية لمحاربة مرض الإنكلوستوما ومرض الملاريا بدم البرك وإزالة المستنقعات .

وأن تزداد المستشفيات والمستوصفات لأمراض الصدر لأن المصابين بالسل يحملون جرائم المرض ويشرون العدوى في محيطهم .

وأن تسم فروع الرمد في جميع المستشفيات المركزية لأن أمراض العين منتشرة انتشاراً كبيراً كما هو المشاهد .

أما مراقبة الأغذية التي تباع للمجهود في المدن فقد غطت الحكومة خطوة أولى موقفة كانت عمدة النتائج . فلكل بنى إنشاء فرق جديدة لتحقيق هذه المراقبة ، كما ينبغي زيادة تخرج الملاحظين الصحيين لتزويد المكاتب الصحية بما تحتاج إليه من الأيدي العاملة . ويقضى النظام المراد تطبيقه بإنشاء مكتب صحى لكل ٣٠,٠٠٠ نسمة .

ومن المشروعات المفيدة التي تقترح تنفيذها "المجموعات الصحية" لصيانة صحة البقال والطبقة الفقيرة في المدن وعلاج أمراضهم ، وتخصص في تسيير النظافة للفقير الذى لا تمكنه حالته ولا طيبة مسكنه من أن ينجي لنفسه الوسائل الصحية . فنيا حمامات مجانية ومغاسل لثياب ، وفيها مستوصفات لرعاية الطفل والأمراض الصدرية والسرية وصيدا عامة . وستكون مبانيها بالشكل الذى يحفظها ملجأ من مهاجمة الطيارات .

الباب الأول - ماهيات واهرمربيات

أدرج له مبلغ ٧٧٧,٨٣٥ جنيا مقابل ٧٥٨,٣٩٥ جنيا في ميزانية عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أى زيادة ٣٩,٤٤٠ جنيا وترجع أهم أسباب هذه الزيادة إلى :

(١) إنشاء وظائف لإدارة المشروعات الجديدة .

(٢) تعديل وظائف القرض في بعض المستشفيات المركزية بمناسبة إحلال المحرضات بدلا من التوجيهية الرجال .

(٣) تخصيص مبلغ ٤,٠٠٠ جنية لتعزيز وتحسين وظائف الوحدات الحالية .

ولقد وافق مجلس الوزراء على تخفيض المرتبات الإضافية المدرجة تحت حرف (هـ) وحذف بعضها مما أدى إلى تخفيض الاتحادات المخصص لهذا القرض بمبلغ ٤,٣٣٧ ج.م. وأصبح صافي التخفيض ١,٠٥٨ جنيا . سبب إدراج مرتبات الموظفين الجديدة قدر بمبلغ ٣,٧٧٤ جنيا .

هذا وقد جاء في كتاب وزارة المالية لمجلس الشيوخ رقم ٤٠ - ١٠٦ بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣٦ أنه روعي في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المعروض على البرلمان قلة الاتحادات الخاصة بمصلحة التنظيم والمجازى الرئيسية من ميزانية وزارة الأشغال إلى ميزانية وزارة الصحة كما روعي لهذا السبب قلة عشر وظائف (منها درجات سابعة بمبلغ ٣٧٧ جنيا و ٨ درجات ثامنة بمبلغ ١,٢٠٠ جنيا) من ميزانية الديوان العام بوزارة الأشغال إلى ميزانية الديوان العام بوزارة الصحة .

إلا أنه قد صدر مرسوم بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣٦ نشر في العدد ٨٢ من الوقائع المصرية الصادرة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣٦ بإعادة إلحاق المصلحين المشار إليهما بوزارة الأشغال العمومية ، فيجب إعادة اعتبارات المصلحين إلى ميزانية وزارة الأشغال مع إعادة المشر الوظائف المنقوه عنها إلى ميزانية الديوان العام بالوزارة المذكورة .

وقد وافقت اللجنة على ما رآه لجنة المالية لمجلس النواب من حذف مبلغ ١,٧٧٢ جنيا المدرج للوظائف المشار إليها من الباب الأول على أن يضاف هذا المبلغ إلى ما قدر للباب الأول في مشروع ميزانية ديوان عموم وزارة الأشغال العمومية .

ولمحتنا تشارك لجنة المالية مجلس النواب فيما لاحظته في هذا الصدد . فقد أدرج البلده في هذا المشروع مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مع أن ما تتكفله مبانى كل وحدة من هذه الوحدات حوالى ٤,٠٠٠ جنيه ومقر أن يشأ بالقاهرة ثلاث وحدات من هذا الطراز على الأقل في الأحياء الفقيرة ببولاق والتخليفة والجالية ، فإن المدرج بميزانية هذا العام البلده في هذا العمل الجليل وهو ١٥,٠٠٠ جنيه لا يتسع على الأقل في سرعة تنفيذ هذا البرنامج مع ما له من خطر وجليل فائده . وتلاحظ اللجنة أن مبلغ الـ ١٥,٠٠٠ جنيه مدرج بميزانية هذه الوزارة (وزارة الصحة) في حين تقوم مصلحة المبانى بأعمال البناء ، ولذلك ترى اللجنة وجوب حذفه من اعتماد هذه الوزارة من باب ثالث (أعمال جديدة) وإضافته إلى ميزانية وزارة الأشغال (مصلحة المبانى) .

ويضاف إلى ما سبقناه فيما تقدم أن القيام بأعمال الصحة العامة يحتاج إلى تضافر الأيدي والتكاتف في العمل ، لذلك يحسن تصميم طم الصحة في المدارس وعقد اجتماعات لتعليم القواعد الصحية بالمحاضرات والسينما ، كما ينبغي إكثارة الجمعيات الخيرية التى تقوم بإنشاء مستوصفات لعلاج الفقراء .

ولا ينبغي أن ما ذكرناه في هذه التبعة من رغبات واقتراحات هو من قبيل التقليل لا من قبيل الحصر ، وأن لدى الإخصائين في الحكومة الشيء الكثير من ذلك . وما دامت الحكومة مهتمة بهذا الموضوع الخطير فإننا نقدر عليها الأمال الواسعة تنفيذ هذه المشروعات على الوجه الذى يعود على الصحة العامة بتأثير العمم .

الاعتبارات

وزعت اعتبارات هذه الوزارة على ثلاثة فروع وهى :

فرع ١ - ديوان عموم والصحة العامة .

٢ - قسم المرافق القروية .

٣ - البلديات والمجالس المحلية .

الفرع الأول

ديوان عموم والصحة العامة

تسردت مصروفات هذا الفرع بمبلغ ١,٧٧٢,٠١٢٢ جنيا مقابل ١,٦٤٩,٨٠٤ جنيات في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أى زيادة ١٢٣,٢١٨ جنيا منفصلة كالآتى :

الباب الثاني - مصاريف عمومية

ادرج لهذا الباب ٨٥٥,٦٢٢ جنيتها مقابل ٨١٦,٧٤٤ جنيتها زيادة
٢٨,٨٧٨ جنيتها .

وأهم أسباب هذه الزيادة ترجع إلى ما يأتي :

- (١) دمج الاعتمادات اللازمة للنشآت الجديدة .
- (٢) زيادة التقديرات الخاصة بالأغذية لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية وزيادة عدد المرضى وزيادة مقننات الأغذية بمصحة فؤاد بجلوان .
- (٣) زيادة المستهلك من المياه والوقود بسبب كثرة الإقبال على العلاج بالمستشفيات والوحدات الطبية الأخرى .
- (٤) زيادة الاعتماد المخصص للكمائى لزيادة عدد المرضى وزيادة عدد الوحدات وبالتالي عدد الخدم الذين تصرف لهم كمائى .
- (٥) زيادة المنصرف على نقل المهمات بسبب انتشار الأوبشة وكثرة هل الأدوات اللازمة لإقامة الكروونات لمقاومتها .
- (٦) إدراج إقامات جديدة لميمات طبية وغيرها أهمها :
جمعية الهلال الأحمر المصري .
جمعية المؤاساة الإسلامية بالإسكندرية .
الجمعية الخيرية الإسلامية .

ويغالب هذه الزيادة تخفيض في اعتماد بند ٢ " مصاريف انتقال وبذل سفر " بنسبة ما تقدر من تخفيض نفقات بذل السفر بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ وفى اعتماد بند ١١ "توريدات عمومية" بسبب فتح اعتماد إضافى في ميزانية سنة ١٩٣٥ لشراء بعض الأدوية والمهمات بصفة احتياطية للطوارئ نظرا لاضطراب الحالة الدولية في ذلك الوقت ، مما أدى إلى زيادة الكميات الموجودة في المخازن على حاجة المصلحة في السنة الماضية .

كذلك حذف الاعتماد الذى كان مخصصا لمصرفات مستشفى الملك توتوسه على البنود المختلفة في باب المصروفات العمومية .

وقد رأت لجنة المالية لمجلس النواب - بنسبة حذف الاعتماد المخصص لشراء ما يكتسب لياق والنور لمستشفيات مكرمين من اعتماد الأعمال الجديدة - حذف مبلغ ١٩٢ ج . م المقدر للوظائف اللازمة للإدارة هاتين المكينتين ، وكذلك حذف مبلغ ٤٠٨ ج . م المدرج للوقود اللازم للإدارة هاتين ولجنة المالية توافق على ذلك .

الباب الثالث - أعمال جديدة

فقد اعتماد هذا الباب ١١٦,٦٦٥ جنيتها مقابل ٧٤,٦٦٥ جنيتها في العام الماضى زيادة قدرها ٤٢,٠٠٠ جنيه .

وفى على بيان مفصل لهذه الأعمال :

الاعتماد المقتضى
في ميزانية سنة ١٩٣٦
مصاريف

- جنيـه
- ١٠٠٠٠ محل تحضير المصل واللقاح بالقاهرة (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ٥٥٥ مستوصف للأمراض الصدرية بمنهور (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ١٥٠ ثلاثة فروع رمدية بالمستشفيات المركزية بشين القناطر والبلينا وقوص (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ١٢٠ أقسام جديدة بمستشفى الخياط بالمنايا (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ٢٣٥ أقسام جديدة لمستشفيات الأمراض العقلية بالعابية والناككة (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ٢٠٠ العيادة الجلدية بمستشفى ططا (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ١١٠ توسيع مستشفى الرمد بنها (مرحل من سنة ١٩٣٥) .
- ١٢٠٠ ١٠ مكتب صحة بالأقاليم بمهمات : القرشية - مسجد وصيف - بركة السمح - الرحمانية - نكلا المنب - بردين - كوم النور - نوى - قلو صا - دراو .
- ٣٥٠ عيادة طب الأسنان بمستشفى أسيوط .
- ١٠٠ عيادة قلميد بالمدراس الابتدائية (بمدرسة المطارين بالإسكندرية)
- ٢٠٠٠ أرفق فروع رمدية بالمستشفيات المركزية بفتح حادى وشبراخيت وبيا وأهم .
- ٨٠٠ مستوصف للأمراض الصدرية بالقوازيق .
- ٥٣٠ عيادة خارجية للجذام بمنهور .
- ١٢٠٠ مستشفيات متقلان لالتكولوسوما .
- ١٠٠٠ مركزان متقلان لرعاية الطفل .
- ٢٤٠ مكتب صحة بيلة الحمام (الحدود) .
- ٤٠٠٠ مستشفيان مركزيان بيا ونجح حادى .
- ٤٠٠٠ عشرة مستشفيات قروية بمهمات : بيل - صهرجت الصغرى - الباجور - شنشور وحصتا - كفر صقر - الإبراهيمية - البرشين - أبو صير - الإلهوين - هوو .
- ١٨٥ زيادة عدد الأسرة للرمد ببعض المستشفيات المركزية .
- ٤٥٠ زيادة أسرة بمصحة فؤاد بجلوان .
- ٤٥٠ زيادة أسرة مستعمرة للجذام بيا زعبل .
- ٣٤٥ تكلفة تأثيث منزل صحي بديماط .
- ١٥٠٠٠ مقاومة الملاريا ونفيها من الأوبشة .
- ١٠٠٠ أرض للمستشفيات الجديدة في المدن والقري (١٩٣٤) .
- ٣٠٠٠ أعمال تنجئة لمستشفيات الأمراض العقلية .
- ٢٠٠٠ تحسين الحالة الصحية في القري (أبحاث مؤسسة روكفلر) .
- ١٥٠٠٠ مقابل للأمري الأثرلك والألكان .

الباب الثالث - أعمال جديدة :

قدر لهذا الباب مبلغ ٥١٠.٠٠٠ جنيه وهو موجه للأعمال الآتية :

جنيه	
٥٠٠٠	لحم ترعة الجبل بالزيتون .
٥٠٠٠	الطعم يرم بعض المستعقعات بأبي صوير .
١٠٠٠٠	المجموع .

ويقدم بتفصيل هاتين العمليتين تفتش دي أول .

جنيه

١٥٠٠٠	لإنشاء مراحض قوية .
	وسركون من وجوه الإصلاح إقامة مراحض لكل قرية تنشا بشكل مجموعات محية . وهذه المجموعات يستمد هذا المبلغ .
٢٠٠٠٠	مباحث واختبارات قوية . كبحاثة الاختبارات للطبقات الأرضية التي ستمر فيها مواسير المياه . أو لاختبارات خاصة بصلاحيه الآبار لمياه الشرب في بعض الجهات أو للأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع .

٦٥٠٠٠ وهذا المبلغ مدرج بمشروع الميزانية لإنشاء محطات مياه الشرب وإنشاء القرى النموذجية .

وقد رأت لجنة المالية لمجلس النواب بالنسبة لهذا المبلغ الأخير وهو مبلغ ٦٥٠.٠٠٠ جنيه المخصص للقرى النموذجية ومحطات المياه الصالحة للشرب أنه سوف لا يتيسر استنفاده في الفترة الباقية من العام في الوجهين المذكورين ولذلك رأت أن ما يتوفر من هذا المبلغ في هذا العام يستخدم في إصلاح القرية الحالية وروم البرك .

ولجنة المالية لمجلس الشيوخ توافق على ذلك .

فرع ٣ - البلديات والمحاسن المحلية

قدرت اعتمادات هذا الفرع لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ للمالية بمبلغ ٦١٣,١٣٠ جنينا مقابل ٦٣٤,١٤٤ جنينا كانت مبدئية في ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية الماضية فيكون التخفيض ٢١,٠١٤ جنينا . وقد وزعت الاعتمادات على أبواب المصروفات الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٣٣٩	—	٢٤٧٦٤	٢٤٤٢٥	باب ١ ماهيات وأجور مرتبات .
١٧٥	—	٥٨٦٨٠	٥٨٦٧٠	٢ مصاريف عمومية .
٢٠٥٠٠	—	٢٢٥٠٠	٢٠٠٠	٣ أعمال جديدة .
٢١٠١٤	—	٦٣٤١٤٤	٦١٣١٣٠	المجملة .

بيان الأعمال
أعمال عمومية

الاعتماد المقر
في ميزانية ١٩٣٦

جنيه

٢٥٠	شراء سيارة لعمل متقل .
١٥٠٠	كهربة آلات وروش المخازن .
١٠٠٠	قتل ما كيات مياه ونود من مستشفيات عمومية إلى مستشفيات مركوية .
١٠٠٠٠	تركيب ما كيات المياه والنود خمسة مستشفيات مركوية في الماء والصنف وشربين وكفر النوار وتلا (١٩٣٤) .
٤٨٠	شراء ما كيات للتطهير بالمراكو .
٥٩٠	إنشاء خمس حفريات صدقة بحارة القوطية (باب الشرية) حارة مهران (الجالية) عزبة أبو خليفة (شبرا) زقاق السباط (باب الشرية) الروضة الجديدة (روض الفرج) .
٤٣٠	ردم ١٤٤ بئرا بالقاهرة .
١٠٨٠	توسيع المجلس بمستشفى الأمراض العقلية بالمانكة .
٣٠٠	إنشاء أربع حفريات صدقة بمحلات الكش (السيدة) عزبة الورود (شبرا) شارع أبو طالب (بولاق) حوش أيوب (السيدة) .
١١٠٠٠	شراء أرض لمستشفى ومدى بمحي الخليفة .
٢٢٥٠	مصرفات المؤتمر الرمدى الدولى انعامى عشر .
٣٠٢٥	أعمال خضفة بمحطة فؤاد بجلوان .
٣٥٠٠٠	الوقاية ضد الفئران الجوية .
١٥٠٠٠	مجموعات صحية في الأحياء الفقيرة بالمدن .
١٣١٦٦٥	تتدل :
١٥٠٠٠	والمنظور علم إتمام صرفه .
١١٦٦٦٥	

فرع ٢ - قسم المرافق القروية

بلغ اعتماد هذا الفرع ٥٣٣,٣٨٠ جنينا وهو موزع على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - ملحقات وأجور مرتبات :

قدر لهذا الباب مبلغ ١٠,٩٧٠ جنينا منها ٨,٨٩٢ جنينا للدرجات الدائمة و ٤٢٠ جنينا للدرجات المؤقتة و ١,١٨٨ جنينا للوظائف الخارجية من هيئة المال و ٥٠٠ جنينا لعمال المياومة مدين تمصيلها بالصفحة ٣١٢ من مشروع الميزانية .

الباب الثانى - مصاريف عمومية :

وقدر له مبلغ ٢,٤١٠ جنيهات ويتود هذا الباب مفصلة في صفحة ٣١٢ من مشروع الميزانية .

فرع ٣ - البلديات والمحاسن المحلية :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات جنيه
٢٤٤٢٥

» ٢ - مصاريف عمومية ٥٨٦٧٠٥

» ٣ - أعمال جديدة ٢٠٠٠

الاجلة ٦١٣١٣٠

السكبر البرلاني
رئيس اللجنة (بالتبابة)
عبد الشاوي

قسم ١٢ - وزارة الأشغال العمومية

(المقر حرة للشيخ الحرم الأستاذ عبد الرحمن البيل)

أصبحت حملة مصروفات هذه الوزارة ٦,٨٥٩,٧١٠ جنيهات بعد أن كانت ٦,٥٥٢,٦٦٢ جنيهًا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أي زيادة قدرها ٣٠٧,٠٤٨ جنيهًا هذا على مقابل الخلفيات التي تؤديها المصالح الأخرى وقدرها ١٢٠,٦٥٨ جنيهًا.

ويوزع هذا الاعتماد على سبعة فروع كما يأتي :

ويتضح من هذا الجدول أن التخفيض شمل الأبواب الثلاثة وسببه في الباب الأول يرجع إلى أنه قد قل من ميزانية قسم البلديات وظيفية مهندس درجة خامسة بم توسط مبروطها ٣٧٥ جنيهًا لميزانية مصلحة الشؤون القروية بسبب نقل شغلها بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٦ وزيد مبلغ ٣٦ جنيهًا قيمة علاوات الدرجة الثامنة المتصاد لإدراجها بالمساهة الفعلية .

وفي الباب الثاني إلى تخفيض مبلغ ٢١٠ جنيهات من المبلغ المقدر لمصاريف الاستئصال وبلد السفر بمناسبة تخفيض ثلاث بلد السفر، وزيد مبلغ ٣٥ جنيهًا على بند ٥ فكان صافي التخفيض ١٧٥ جنيهًا .

وفي الباب الثالث إلى أنه لم يدرج في هذا الباب مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه الذي كانت مدرجًا في ميزانية العام الماضي تحت الباب الثالث لإشياء عمليات الشرب في القرى وذلك لأن هذه العمليات تدخل في الشؤون القروية وكذلك خفض المبلغ الذي كان مخصصًا بسفحة لأعمال توزيع مياه صغرية من ١,٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

وقد انصرفت الأعمال البلدية في هذا العام على ما يأتي :

جنيه

٥٠٠ سلفة لأعمال توزيع مياه صغرية .

٥٠٠ تم ما يسلم للجان القروية من السلخانات التي يقيمها شركة الأسواق .

١٠٠٠ أعمال تنظيم في مدن مختلفة .

٢٠٠٠

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم كما اقترحها مجلس النواب .

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة :

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ٧٩٦,٠٧١

» ٢ - مصاريف عمومية ٨٥٥,٢١٤

» ٣ - أعمال جديدة ١٠١,٦٦٥

الاجلة ١,٧٥٢,٩٥٠

فرع ٢ - المرافق القروية :

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ١٠٩٧٠

» ٢ - مصاريف عمومية ٢٤١٠

» ٣ - أعمال جديدة ٥١٠,٠٠٠

الاجلة ٥٣٣,٣٨٠

فرع	تهديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٦	١٩٣٥		
١ ديوان العموم ...	٣٠٤١٩	٣١٥٥٨	—	١١٣٩
٢ الري ...	٤٢٧٤٩٨٥	٤٢١٦٢٦	—	٤١٣٣١
٣ مصلحة عموم المباني ...	٩٥٣٤٧٧	٨١٤٠٠٦	١٣٩٤٧١	—
٤ الميكانيكا والكهرباء ...	٤٠٨٩٢٧	٤٠٢٥٦٧	٦٣٦٠	—
٥ التنظيم ...	٨٣٢١١٨	٦٧٥٥٥٥	١٥٦٥٦٣	—
٦ البحاري الرئيسية ...	٣١١٨٢٧	٢٤٩٠٣٦	٦٦٧٩١	—
٧ الطبيعيات ...	٤٧٩٥٧	٦٣٧٢٤	—	١٥٧٦٧
الاجلة	٦٨٥٩٧١٠	٦٥٥٢٦٦٢	٣٠١١٨٥	٨٥١٣٧
صافي الزيادة .			٣٠٧٠٤٨	

باب ٣ - أعمال جديدة

قد لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٩٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لكافة العمل ، بزيادة قدرها ٥٠,٠٠٠ جنيه .

وقد وزعت اعتادات هذا الباب على البنود من ١٠ إلى ٥١ لفئة الأولى أي الأعمال التي تنهى في بحر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وهي مفصلة في الصفحات من ٣٩٩ إلى ٣٧٣ في مشروع الميزانية .

أما أعمال الفئة الثانية وهي المتعلقة بمشروعات موزعة على جملة سنوات فقد وزعت على البنود من ٥٢ إلى ٥٧ وفصلت في الصفحات من ٣٧٣ إلى ٣٨٦ من مشروع الميزانية .

ولم تر اللجنة أن تعلق بالتفصيل على تخلف المشروعات انتظارا لما تقرر الوزارة فيما بعد حالها بصفة قاطعة قد تدين خلال الميزانية المستقبلية أو بمرض مستقل .

فرع ٣ - مصلحة المباني الأميرية

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٩٣,٤٧٧,٩٥٣,٩٧٧ جنيه مقابل مبلغ ٧٣١,٩٧٧,٩٧٧ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بزيادة قدرها ٣٢١,٥٠٠ جنيه وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كالآتي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٥	١٩٣٦		
باب ١ - مايات وأجر ومرتبات .	٩٧٩٠١	١٠٢٦٩٤	-	٤٧٩٣
٢ - مصاريف عمومية .	١٦٠٠٧٦	٢٠٠٧٨٣	٧٨٦٠	٤٠٧٠٧
٣ - أعمال جديدة .	٤٧٤٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٦٦٠٠٠	١٧٦٠٠٠
الجملة .	١٧٣٨٩٠	١٧٣٤٧٧	١٧٣٨٩٠	٢٢١٥٠٠

وقد وزعت اعتادات الباب الثالث على البنود من ١٢ - لفئة الأولى أي لمواصلة الأعمال المدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وهي مفصلة في الصفحات من ٣٩١ إلى ٣٩٥ في مشروع الميزانية .

أما أعمال الفئة الثانية وهي المتعلقة بالأعمال المدرجة في برنامج الخمس السنوات فقد وزعت على البنود من ١٣ - وفصلت في الصفحات من ٣٩٩ إلى ٤٠١ في مشروع الميزانية .

وترافق هذه البنية على ماراة مجلس النواب من قبل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه المدرج في الباب الثالث من الفرع ١ من ميزانية وزارة الصحة العمومية لإنشاء مجموعات صحية في الأحياء الفقيرة بالمدن ، فيقتضى إضافة هذا المبلغ إلى اعتادات هذا الباب فيصبح ذلك ٦٦٥,٠٠٠ جنيه .

فرع ١ - ديوان العموم

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٠,٤١٩,٥٥٨ جنيه مقابل مبلغ ٣١,٥٥٨,٥٥٨ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أي بتخفيض قدره ١,١٣٩,٠٠٠ جنيه .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على بابيه كما يلي :

	سنة		زيادة	تخفيض
	١٩٣٥	١٩٣٦		
مقارنة الاعتادات :	جنيه	جنيه		
باب ١ - مايات وأجر ومرتبات .	٢٨٦,٠٣	٢٧٧,٠٤	-	٨٩٩
٢ - مصاريف عمومية .	٢٩,٥٥	٢٧,١٥	-	٢٤٠
الجملة .	٣١٥,٥٨	٣٠٤,٧٩	-	١١٣٩

فرع ٢ - الري

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٢٧٤,٩٥٥,٩٧٧ جنيه مقابل ٤٣١,٦٣١,٦٣١ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض إجمالي قدره ٤١٦,٦٧٥,٦٥٤ جنيه .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

	سنة		زيادة	تخفيض
	١٩٣٥	١٩٣٦		
باب ١ - مايات وأجر ومرتبات .	٥٦٤,٢٩٧	٥٥٤,١٣٥	-	١٩١,٦٢
٢ - مصاريف عمومية .	٨٠,١٩١	٧٢,٩٨٥	-	٧٢,٦٩
٣ - أعمال جديدة .	٣٩٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-	٩٥,٠٠٠
الجملة .	٤٣١,٦٣١	٤١٦,٩٥٥	-	٢١٤,٦٧٥
صافي الزيادة .				٤١٦,٦٧٥

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٤٠٨,٩٢٧ ج.م مقابل ٤٠٣,٥٦٧ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ زيادة إجمالية قدرها ٦,٣٦٠ ج.م عن ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	تقديرات		باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
		١٩٣٦	١٩٣٥	
٤٠١٩	-	١١٥٤٩٢	١١٩٥١١	
-	١٥٣٨٥	٢٦٦٧٨٥	٢٥٢٤٠٠	٢ - مصاريف عمومية .
٤٩٠٦	-	٢٥٧٥٠	٣٠٦٥٦	٣ - أعمال جديدة .
٨٩٢٥	١٥٢٨٥	٤٠٨٩٢٧	٤٠٢٥٦٧	المجملة .
٦٣٦٠		صافي الزيادة .		

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٨٣٢,١١٨ جنيا مقابل ٦٧٥,٥٥٥ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ زيادة إجمالية قدرها ١٥٦,٥٦٣ جنيا ووزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	تقديرات		باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
		١٩٣٦	١٩٣٥	
٤٤٤	-	٩٩٩٦٤	٩٩٥٢٠	
-	٤٥٦٠٧	٤٩٥٥٩١	٥٤١١٩٨	٢ - مصاريف عمومية .
-	١١١٤٠٠	٨٠٠٠٠	١٩١٤٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٤٤٤	١٥٧٠٠٧	٦٧٥٥٥٥	٨٣٢١١٨	المجملة .
١٥٦٥٦٣		صافي الزيادة .		

وهذا هو بيانها التفصيلي :

المجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦
٦٢٣٠٣٢	٦٠٠٠٠	٧٢٣٠٣١	٤٦٦٩٢٠	٥٠٤٧٨٣	٩٦١١٢	٩٥٨٤٨
٥٢٥٢٣	١٠٩٠٨٧	٣٠٠٠٠	٢٨٦٧١	٣٦٤١٥	٣٨٥٢	٣٦٧٢
٦٧٥٥٥٥	٨٠٠٠٠	٨٣٢١١٨	٤٩٥٥٩١	٥٤١١٩٨	٩٩٩٦٤	٩٩٥٢٠

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٩٩,٥٢٠ جنيا مقابل ٩٩,٩٦٤ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ بتخفيض قدره ٤٤٤ جنيا وهذا الباب مقسم إلى قسمين :

فصل ١ - مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة ومرتج له في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٩٥,٨٤٨ جنيا مقابل ٩٦,١١٢ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ بتخفيض قدره ٢٦٤ جنيا .

باب ١ - ماهيات وأجر ومزونات

فقر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٣٤٨٢١ جنبا مقابل ٣٥٨٠١ جنبا سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٥. تخفيض قدره ٩٨٠ جنبا ناتج من تخفيض في عدد الموظفين .

باب ٢ - مصاريف عمومية

فقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٧٥,٧٠٦ جنبا مقابل ٥٣٣٣٥ جنبا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بزيادة إجمالية قدرها ٢١,٩٧١ جنبا وقد نشأت هذه الزيادة من زيادة قدرها ٢٧,٥٧٣ جنبا مقابل تخفيض قدره ٦٠٢ جنبا .

باب ٣ - أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٢٠١٨٠٠ جنبا مقابل ١٦٠٠٠٠ جنبا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بزيادة إجمالية قدرها ٤١٨٠٠ جنبا .

وقد وُزعت اعتمادات هذا الباب على البتود من ١٠ إلى ١٦ وهي مفصلة بصحيفة رقم ٤٧٤ في مشروع الميزانية .

وأهم الأعمال في هذا الباب وصل البحاري الفرعية البحاري العمومية وتربيع وتوسيع المجمع الرئيسي القديم من المطرية لكفر فاروق الذي تأكل بتأثير تضائل الغازات وإنشاء مجمع ثالث من عمره للأميرية لمقابلة زيادة تصرفات البحاري واحتياطيا للطوارئ منها تكرار ما حصل من الطفح في فيضان سنة ١٩٣٤ .

وما أدرج لبحاري الجهة الغربية للتل بين محطة البحيرة وأماها .

وما أدرج لتقديده المجمع الرئيسي الثاني من الشراية لشارع الملكة تازلي وبالتالي لمحة عمره .

وما أدرج لإنشاء ماسورة صاعدة ثالثة جديدة (لمقابلة الزيادة المطردة في تصرفات البحاري خصوصا في وقت الفيضان واحتياطيا للطوارئ) بين محطة طلبات الأميرية والجبل الأصفر .

فرع ٧ - مصلحة الطعيمات

أدرج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٤٧٩٥٧ جنبا مقابل ٣٣٢٢٤ جنبا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض إجمالي قدره ١٥٧٦٧ جنبا .

فصل ٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان ومدرج ٤ في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٧٧٢ جنبا مقابل ٣٨٥٢ جنبا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض قدره ١٨٠ جنبا .

باب ٣ - أعمال جديدة

فقر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٩١٤٠٠ جنبا مقابل ٨٠,٠٠٠ جنبا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بزيادة قدرها ١١١٤٠٠ جنبا وقد وُزعت اعتماداته على :

فصل ١ - مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة مبلغ ١٢٧٤٠٠ جنبا وهو مفصل بصحفة ٤٢١ في مشروع الميزانية وأهم أعمال هذا الفصل ٢٠,٠٠٠ جنبا لشترى سيارات وجارات لاسعاع أعمال النظافة ، على ألا يصرف شيء من هذا الاعتماد إلا بموافقة وزارة المالية و ١٠,٩٥٠ جنبا في إنشاء شارع الأزهر والأمر فاروق و ٣٠,٠٠٠ جنبا لإنشاء نفق تحت الأرض بالسبتية ، ٤٣,٠٠٠ جنبا لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القليل بشارع الهرم .

فصل ٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان مبلغ ٦٩,٠٠٠ جنبا وهو مفصل بصحفة ٢٢٢ في مشروع الميزانية وأهم أعمال هذا الفصل ١٢,٠٠٠ جنبا لشترى أربع ماكينات لزيادة قوة المياه بمحطة البحيرة واستعمالها في منطقة الهرم و ٩,٠٠٠ جنبا لشترى ماكينة قوة ٥٠ حصانا مع المحولات الكهربائية بحلول لزيادة القوة .

وتأمل اللجنة أن تضمن حالة توزيع المياه في البحيرة والبحيرة وأن تقل الشكوى من ضعف الضغط ومن انقطاع المياه أحيانا كثيرة ومن عدم حفاظتها على صفاتها .

فرع ٦ - مصلحة البحاري الرئيسية

فقر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣١١٨٢٧ جنبا مقابل ٢٤٩٠٣٦ جنبا في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بزيادة إجمالية قدرها ٦٢٧٩١ جنبا .

وقد وُزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخفيض	زيادة	تقديرات	
		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
٩٨٠	—	٣٥٨٠١	٣٤٨٢١
—	٢١٩٧١	٥٣٣٣٥	٧٥٢٠٦
—	٤١٨٠٠	١٦٠,٠٠٠	٢٠١٨٠٠
٩٨٠	٦٢٧٩١	٢٤٩,٠٣٦	٣١١,٨٢٧
٦٢٧٩١		صافي الزيادة .	

باب ١ - ماهيات وأجر ومزونات .

٢ - مصاريف عمومية .

٣ - أعمال جديدة .

البحيرة .

صافي الزيادة .

وقد وزعت اعتمادات هذا الصرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	تقدرات	
		١٩٣٦	١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٣٨٦٥	—	٤٧٥٦٨	٣٣٧٠٣
١٩٠٢	—	١٥٣٨٦	١٣٤٨٤
—	—	٧٧٠	٧٧٠
١٥٧٦٧	—	٦٣٧٢٤	٤٧٩٥٧
١٥٧٦٧			التخفيض .

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ مبلغ ٣٣٧٠٣ جنيهات مقابل ٤٧٥٦٨ — ١٩٣٥ جنيهات في ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بتخفيض إجمالي قدره ١٣٨٦٥ جنيهات من ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وهذا التخفيض ناتج أغلبه من قتل اعتمادات موظفي مصلحة المكابيل والموازين إلى وزارة التجارة والصناعة لأنها أصبحت تابعة لها .

باب ٢ — مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ مبلغ ١٣٤٨٤ جنيهات مقابل ١٥٣٨٦ جنيهات بتخفيض إجمالي قدره ١٩٠٢ جنيه .

باب ٣ — أعمال جديدة

قدر لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ مبلغ ٧٧٠٤١٣٧ جنيهات مقابل ٧٧٠ جنيهات في ميزانية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وهي أعمال غنقة يتعد ١٠ صفحة ٤٣١ من مشروع الميزانية .

•••

يستغرق الرى من ميزانية مقداره نحو السبعة الملايين من الجنيهات (٦,٨٥٩,٧١٠) ثلثها أو ٤,٢٧٤,٩٨٥ جنيهات وتستغرق الأعمال الجديدة نحو ثلاثة أرباع المقدار الرى أو ثلاثة ملايين من الجنيهات على الصعيد .

وإذا كانت مسؤولية الوزارة التي تتولى صرف هذه المبالغ الضخمة كبيرة فواجب البرلمان حياها من أدق الواجبات ، ولهذا ترى هذه اللجنة أن لا يمكن في إقرار المشروعات الكبرى مجرد إدماجها في الميزانية، بل لابد أن تعرض مستقلة بما يلزم من البيانات وفي متسع من الوقت يسمح بدراسة

وتفهمها وتقدرها قدرها، ومن هذا التليل في هذه الميزانية المشروع الخاص بخطر أساس ومشروع وادى الران قد أدرج لحسابها مبالغ بالميزانية دون أن تقدم منها أية إرضاحات أو تخفيضات سابقة وسواجه البرلمان بعد ذلك إذا طلب للمناقشة بأن موافقة سبقت ضمنًا في الميزانية .

وترى اللجنة يجانب هذا أن تبدأ وزارة الأشغال برسم سياسة مالية وأخرى البناء بعد تحييص ما وضع في هذا الصدد من مشروعات ، حتى تستغرق للتنفيذ على أساس ثابت تراعى فيه جميع الاعتبارات .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ١ — ديوان العموم

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات	جنيه
٢٧٧٠٤	...
٢ — مصاريف عمومية	...
٢٧١٥	...
الجملة	٣٠٤١٩

فرع ٢ — الرى

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات	جنيه
٥٤٥١٣٥	...
٢ — مصاريف عمومية	...
٧٢٩٨٥٠	...
٣ — أعمال جديدة	...
٣٠٠٠٠٠٠	...
الجملة	٤٢٧٤٩٨٥

فرع ٣ — مصلحة عموم المباني

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات	جنيه
١٠٢٦٩٤	...
٢ — مصاريف عمومية	...
٣٠٠٧٨٣	...
٣ — أعمال جديدة	...
٦٦٥٠٠٠	...
الجملة	٩٦٨٤٧٧

فرع ٤ — مصلحة الميكانيكا والكهرباء

باب ١ — ماهيات وأجر ومربيات	جنيه
١١٥٤٩٢	...
٢ — مصاريف عمومية	...
٢٦٧٦٨٥	...
٣ — أعمال جديدة	...
٢٥٧٥٠	...
الجملة	٤٠٨٩٣٧

ويؤخذ من شروط إنشاء المعهد وتعيين حد أدنى لمصروفاته الدراسية بمبلغ ١٢٠ جنيا أن المقصود منه أن يكون سهلا لطبقة خاصة بشر أفرادها أنهم طبقة متميزة عن باقي أفراد الأمة .

وقد قالت لجنة المالية لمجلس النواب في هذا الصدد ما يأتي :

" بما أن الاتجاه الحالي للتعليم يفرح نحو المساواة بين الطبقات فضلا عن أن مصر لا تعرف تفرقا بين طبقاتها تبرز إنشاء معهد خاص طبقة منها ، فالبقية لا توافق على إنشاء هذا المعهد .

"وحيث إنه من جهة أخرى أدرج لمصروفات مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه تحت قسم ١٩ - "معهد فاروق" - فقد استغتمت اللجنة من حضرة المراقب العام اللبنانية بوزارة المالية عن هذا الاعتداء فذكر أنه خصص لشترى أرض لهذا المعهد ، وقد صدر بشأنه مرسوم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٦ والجهة ترى أنه إن كان الاتفاق على شترى الأرض المذكورة قد تم قسمتها للحكومة لفرض تصفح له من شؤون المصلحة العامة " .

ولمقتضى المالية توافق على هذا الرأي وترجو من المجلس أن يوافق على اعتماد ١٢,٠٠٠ جنيه كما تقدم ما

السكريب البرلماني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

قسم ٢٠ - مصاريف غير منظورة

الاعتداء المدرج في هذا القسم معد لمواجهة المصروفات الطارئة في جميع وزارات الحكومة ومصلحتها مما ليس له اعتمادات خاصة في الميزانية ، مثل إقامات وإسماعلت لتكوي الحريق ، ومصاريف اقتناب مجلس الشيوخ والنواب ومجالس المديرية وبمن العاديات التي تشترىها مصلحة الآثار المصرية ومصاريف خياطة الملوك والأمراء الأجانب ومصاريف اشتراك الحكومة في بعض المعارض الأجنبية وللغرض للأفراد والشركات عما يصيبهم من التلف في حوادث الاضطرابات الخ الخ .

وهذا الاعتماد موضوع تحت تصرف وزارة المالية وهي التي ترخص بالصرف إذا كان المبلغ المطلوب لغاية ١٠٠٠ جنيه أما إذا زاد على هذا القدر فالترخيص به من اختصاص مجلس الوزراء .

وقد أدرج لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٦٧,٧٢٤ جنيه وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ... مبلغ ٦٣,٣٥٩

زيادة قدرها ٤,٣٦٥

وليس لجنة ملاحظات على هذا القسم وترجو من المجلس الموافقة على الاعتماد المخصص له وقدره ٦٧,٧٢٤ جنيا كما أقره مجلس النواب ما

السكريب البرلماني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات ٩٩٥٢٠

٢ - مصاريف عمومية ٥٤١١٩٨

٣ - أعمال جلدية ١٩١٤٠٠

الجلية ٨٣٣١١٨

فرع ٦ - مصلحة المادى الرئيسية

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات ٣٤٨٢١

٢ - مصاريف عمومية ٧٥٢٠٦

٣ - أعمال جلدية ٢٠١٨٠٠

الجلية ٣١١٨٢٧

فرع ٧ - مصلحة الطبعات

جنيه

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات ٣٣٧٠٣

٢ - مصاريف عمومية ١٣٤٨٤

٣ - أعمال جلدية ٧٧٠

الجلية ٤٧٩٥٧

السكريب البرلماني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

قسم ١٩ - معهد فاروق

(المقر: سفرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بقانون رقم ٣٣ سنة ١٩٣٦ بإنشاء معهد جديد للتعليم باسم "معهد فاروق" يكون الغرض منه الإعداد للدراسة بالجامعة على أن يكون من المعاهد ذات النفع العامة ويكون مستغلا عن وزارة المعارف العمومية في إدارته وفي مناهجه وروائحه وميزانيته وأن يكون له شخصية معنوية ويديره مجلس إدارة خاص وأن تتخذ المصاريف الدراسية بامته وعشرين جنيا سنويا على الأقل . وأن يحفظ تخريجه في كليات الجامعة - استثناء من الأحكام الخاصة بشروط القبول - بالمجلات التي يطلبها مجلس الإدارة .

وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٣٦ بفتح أعضاء إضافي قدره - ١٢,٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ تحت قسم خاص "معهد فاروق" لشراء الأرض اللازمة لإنشاء هذا المعهد في جهة المادى .

وهذه الأطنان مقسمة إلى عدة تقائيش : بقناس وشبش وبارى
المنقورة وعلة موسى والمراسين وسفا والقيوم وببلا .

وستكلم بتفصيل أوسع بعد الانتهاء من الكلام على القسم الثاني قسم
المديريات والمحافظة .

٢ - قسم المديريات والمحافظة

يتكون هذا القسم من حوالي ٩٧,٧١٣ فدانا بخلاف ٣,٢٨٦,٣٢٥ مقرا
مربها أملاك ومقادير هذا القسم تتغير بما يجد للحكومة من أطنان بطريق
الميراث وهي ميسرة على جملة بلاد وقرى في مختلف نواحي القطر ولا تزوع
المصلحة من هذا القسم شيئا على ذاتها .

ونظرا على تقسيم أطنان هذا القسم حسب المربوط بالدفتر في السنة
الحالية :

فدات

٤٠,٩٢٥ مؤجرة بقود .

٣٠,٩٧ مقدر حصصها خفية على الزارعين لما . أي بقير بقود .

٢٧,١٩١ بور ومراج تدخل ضمن عقد إيجار منها من التفتى عليها .

٩٧,٧١٣ بخلاف الأملاك ومساحتها ٣,٢٨٦,٣٢٥ مقرا مربها .

وعلى ذلك يكون مجموع ما تملكه الحكومة ومحمود في دفاتر هذا العام
في كلا القسمين سواء كان صالحا للزراعة ومؤجرا أو منزها على النمة
أو بورا ومساق وتلافه هو ٤٨٩,٢٨٥ فدانا .

الصالح للزراعة منها سواء كانت مؤجرا أو منزها على النمة هو
١٤٤,١٥٤ فدانا فقط ، وبذلك في قسمي التقائيش والمديريات أما الباقي
وقدرة ٣٤٥,١٤١ فدانا فهو بور غير مستعمل للزراعة .

والجينة ليس لها ملاحظات على القسم الثاني (أطنان المديريات والمحافظة)
هنا أنها تملك الحكومة إلى الكسب من هذه الأطنان لتسجل بيها ليخف
مقها من عاقلها من جهة ، ولزراعة الأهل من جهة ثانية ، ولتأدية الخزانة
السلمة بربط الأموال على الأطنان الميسرة ، من جهة ثالثة .

وقد علمت اللجنة من صاحب المزة المدير العام لهذه المصلحة أنه جد
تقديم مذكرة وزارة المالية المؤرخة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بشأن تسهيل بيع
الأطنان التي أصلحتها الحكومة في شمال الدكا من أطنان التقائيش وبعد
استئذنها من مجلس الوزراء اقترح على وزارة المالية سريان هذه التسهيلات

جلسة الأحد ٤ وجب سنة ١٣٥٥

(٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

قسم ٩ - وزارة المالية :

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

(القدر مسخرة الشيخ المحرم على كاد عينه بك) .

مصلحة الأملاك الأميرية مكونة من مصلحتين تحتها إلى بعضهما :

الأولى - مصلحة الدومين .

والثانية - مراقبة أملاك الميرى الحرة .

وبالرغم من ضم هاتين المصلحتين إلى بعضهما بأمر حال صدر في ٧ أبريل
سنة ١٩١٣ فقد استمر العمل على جعلهما مصلحتين متلا . فكل واحدة
منهما دفاتر خاصة . وحساب خاص في الإيرادات والمصروفات .

قسم مصلحة الدومين يسمى الآن قسم التقائيش . وقسم مراقبة أملاك
الميرى الحرة يسمى قسم الأقاليم والمحافظة .

وإليك بيان أطنان كل من هذين القسمين :

١ - أطنان قسم التقائيش

يمر هذا القسم ٣٩١,٥٧٢ فدانا حسب القدر في ميزانية سنة ١٩٣٦
— ١٩٣٧ بعضها متزوع على ذمة المصلحة ، وبعضها مؤجر وصالح للزراعة
وبعضها مؤجر وصالح للزراعة إلا في قطع صغيرة جدا ، وفي جرفعات
يقصد محافظة المسافرين عليها ، والبعض مطلى بصفة معاش للأغفار التلية
يتضمن من إيجار قيمة مهازم أو أجرة شغلهم في أطنان المصلحة المترعة
على ذاتها ، والباقي مصارف ومساق وطرق .

وهناك بيان كل قدر منها :

فدات

٣١,٣٣٧ مقدار المزروع على ذمة المصلحة .

٢٧,٩٧٢ مقدار المؤجر وصالح للزراعة .

٣٣١,٤٢١ بور داخل في عقود الإيجار .

٧,٧٤٢ اطنان المعاش للأغفار التلية .

٢,٧٠٠ مساق ومصارف وطرق .

٣٩١,٥٧٢

ومتوسط ربح هذه التفاتيش في السنوات التالية هو :

سنة	١٩٢٧ - ١٩٢٩	١٩٢٨ - ١٩٢٧	١٩٢٩ - ١٩٢٨	١٩٢٩ - ١٩٣٠	١٩٣٠ - ١٩٣١
٥	٨٨٩	٤٤٥	٢٤٥	٨٣٤	٣٠٤

وفذلك بعد خصم مصروفات كل تفاتيش .

فهذا البيان في نفسه مرض .

إلا أننا إذا علمنا حساب الربح بطريق آخر وخصمنا إيجار أطيان الماش إذ أن إيجارها لا يحصل بل ينضم للأغار التالية مقابل اشتغالهم في الأطيان المزروعة على التمة ، ثم خصمنا المصاريف العمومية وهي كثيرة لضخامة المرتبات ، لكثات النجبة ، بخلاف ذلك وقد أبدى صاحب العزة مدير المصلحة بهذا الخصوص اعتراضات وجيهة ، مثل تضخم المرتبات ومنع العائلات الدورية تبعا للنظام الحكومي وكون الفرض الأساسي من التفاتيش ليس الاستغلال وإنما هو إنتاج قاذوى جيدة لتحسين الحالة الزراعية العامة مما يكلف المصلحة وجود وورش الخيلج وما يستتبع ذلك من مصاريف كثيرة بقصد المحافظة على سلامة بذرة القطن وتحسين نتائج المواشي بترية المجول واستبقاء الأنواع الجيدة وغير ذلك ، وكل هذا صحيح .

يضاف إلى ما تقدمت منصرف على تنقية البذرة وقدره ١٤,٤٢٠ جنيها وما ضاع على المصلحة من ثقب ٢٥٠ فداناً مزرعة قطناً بسبب تجربة مادة كيميائية أضررت بها وزارة الزراعة تسمى (Mpyzity) كل هذا وغيره يهوى بصافي ربح القندان إلى الحضيض .

وقد أدى البحث مع صاحب العزة وكل المصلحة إلى الإطلاع على تقرير قيم وضعته لمختار زراعية اقتصادية تألفت في سنة ١٩٢٦ تحت رئاسة المحرم فض الله بأشراكات ثم حضرة صاحب المعالي محمد صفوت باشا ثم حضرة الشيخ القنبر على حلوى الجزار بك وكانت مأموريتها البحث في :

١ - بحث اختصاصات المصلحة فيما يتعلق بإدارة أملاك الحكومة التي في عهدتها .

٢ - البحث عن أفضل خطة تتبع في تولي المصلحة زراعة الأرض على فئتها مع بيان الترض من ذلك وتحديد المساحة والمناطق التي يجب أن تتولى المصلحة زراعتها .

٣ - تعيين مساحة الأرض التي لم يتم إصلاحها والتي يرى الاحتفاظ بها لإدخال الإصلاح عليها فيما بعد مع بيان التعابير التي تتخذ لإجراء هذا الإصلاح .

٤ - بحث النظام الواجب اتباعه لضمان أفضل الطرق لاستغلال أراضي الحكومة التي لا تدخل في الطامحين المقطع ذكرهما مع تحديد شروط الإيجارة إذا دعت الحال وبيان الطريقة التي يجب اتباعها للسير التدريجي في تصفية هذه الأراضي .

على الأطيان الزراعية بالمديريات والأراضي القضاء الكائنة بالقوى وأرسل خطاباً بذلك لوزارة المالية وقد ارتفعاصودته بلحقاه بالقرار (ملحق رقم ٧) .
وتتبع اللجنة على وزارة المالية إجابة حضرته إلى ما طلب في خطابها لخصوصاً وأن المؤبر من هذه الأطيان هو ٤٠,٢٥٠ فداناً . ومجموع إيجارها ٦٣,٠٠٠ جنيه ولوبيست حصلت الحكومة منها خسارة تقارب هذا المبلغ ثلاثة من اثنين الذي تحصل منها .

عود إلى القسم الاول (التفاتيش)

هذا القسم يحتوي كما سبق القول على ثلاثة فروع :

١ - فرع الأطيان المؤجرة وقدرها ٢٧,٩٧٢ فداناً وإيجارها السنوي ٥٧,٠٠٠ جنيه أى بأقل من جنيهن للفدان .

وهذا الفرع يفتقر شأنه ما اقتصرناه بشأن أطيان المديريات من بيمة وروبط الطرية على المشتري .

٢ - فرع الأطيان المزروعة على التمة وقدرها ٣١,٧٣٧ فداناً يضاف إليها أطيان الماش ٧,٨٩٨ فداناً وجعلتها ٣٩,٦٠٥ أفدنة وجميعها من الأطيان الجبلية .

وقد طلبنا من صاحب العزة وكل المصلحة بياناً عن الإحصاء السنوي الذي يعمل لمعرفة غلة القندان الواحد في هذا العام والسنوات السابقة . فأعلمنا على إحصاء يدل حقيقة على جودة هذه الأطيان . وإلى حضرات الشيوخ المحترمين هذا البيان :

سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

امم التفاتيش	ربح القندان في السنة		متوسط الربح
	طلم	جنيه	
عجلة موسى	١١	٨	
بشيش	٤٣٠	٤	
المرايين	٧٤٥	٤	
سيف	٥٨٢	٧	
السنطة	٥٨٩	١٠	

٧ جنيهاً و٣٣٢ ملياً .

٥ - اقتراح أصح النظم التي تسمح للمصلحة بإفاد الربايح الذي تضمه لها اللجنة .

فوضت تقريراً مطولاً خاصاً بالتقنين الأولين وأعلت بعمل تقرير آخر بآبق القط وقد ألفتنا التقرير المذكور بتقرير اللجنة للإطلاع عليه (ملحق رقم ١) .

وكان من رأى اللجنة المذكورة إبقاء الزراعة على القسة من أجل طمأن واحد وهو الإكثار من التقاوى الجيدة .

واللجنة ترى أن الحكومة تستطيع أن تتبع نظام المكافآت للتقاوى الجيدة ليكون هذا حافزاً للجميع على العناية بالزراعة والتقاوى في وقت واحد .

أما اشتغال الحكومة باستئصال الأفيان فمخالف لجميع المبادئ الاقتصادية . ويمكن للحكومة أن تتبع حلاً وسطاً وهو أن تستيق الأفيان الجيدة جداً للإكثار من التقاوى الجيدة وأن تقتصر من باقي الأفيان جميعها بطريق البيع مع عمل التسميلات اللازمة للتقنين .

القرع الثالث - الأراضي البور

هذه الأراضي . ترى اللجنة أن ماتوى الحكومة عمله فيه الكفاية . وهذه السياسة مقصدة بمذكرة وزير المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وأقرها المجلس المذكور في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وهي ملخصة في الصفح ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية .

الاعتادات

قنوت مصروفات هذه المصلحة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٩٠٢,١٨٠ ج. يبالغوا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ وإجمالي الآتي بين توزيع المصروفات على جهاتها المقتطعة وهي :

١ - ديوان العموم .

٢ - التفتيش .

٣ - خدمة الأقاليم .

٥٢.٠٥٢,٢١٠ جنيهات زيادة - بحال ١٨١,١٢٨ - جنبها نشأت من زيادة في باب المصاريف العمومية قدرها ٧,٩٣٦ جنبها ومن زيادة في باب الأعمال البلدية قدرها ١٧٣,٩٩٣ جنبها مقابل تخفيض في الباب الأول قدره ٥٠١ جنيه .

وستوضح اللجنة أسباب الزيادة والتخفيض عند الكلام على كل باب من أبواب هذه المصلحة .

وهذه المصاريف هي بخلاف ٣٢,٣٧٢ جنبها خاصة بهذه المصلحة ومدروجة في ميزانيات مصالح أخرى أهمها مبلغ ١٩,٠٢٠ جنبها للعاشات و ٣,٠ جنبها لوزارة المواصلات (مصلحة البريد) .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كالآتي :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٠١	٧٩٣٦	١٣٢٠٧١	١٣١٥٧٠
-	١٧٣٩٩٣	٩٠٤٥٠	٢٠٦٤٦٧
-	-	-	٢٦٤١٤٣
٥٠١	١٨١٦٢٩	٤٢١٠٥٢	٦٠٢١٨٠
-	-	-	-
٥٠١	١٨١٦٢٩	٤٢١٠٥٢	٦٠٢١٨٠
-	١٨١١٢٨	-	-

باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .
 ٢ - مصاريف عمومية .
 ٣ - أعمال جلدية .
 تخفيض (-) أو زيادة (+)
 قيمة المشتريات في المخازن .

البلدة	باب ٣ أعمال جلدية	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ ماهيات وأجر ومربيات	
١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٩٧٥	٧٥٢٣٣	١١٩١٠	١٠٤٥١	٥٧٧٧٢
٣٦٠٨٩١	٥١٤٤٤٦	١٨٩٨١٤	٢٠٠٠٦١	٤٩٢٤٢
٣٨٨٢	٤٠٠٩	٣١٤٧	٧٣٥	٧١٤
٩١٠	٩٠٠٠	٩١٠	١٠٠٠	-
٢٣٢٩٤	٢٤٥٠٢	١٧٥٠	١٦٦٠	٢٢٨٤٢
٤٥٤٠٥٢	٦١٩١٨٠	٢٠٧٥٣١	٢١٦٤٦٧	١٣٦٠٧١
-	٥٠٠٠	-	-	٥٠٠٠
٤٥٤٠٥٢	٦٢٤١٨٠	٢٠٧٥٣١	٢١٦٤٦٧	١٣٦٠٧١
٣٣٠٠٠	٢٢٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠
٢٤١٠٥٢	٦٠٢١٨٠	٢٠٦٤٦٧	٢٠٦٤٦٧	١٣٦٠٧١

ضم : لكافة المصالحات الفصلية الزاكمة من متوسط الدرجات .

تقرير قيمة المنظور عدم صرفه .

وظائف فنية

	تخفيض		زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
حذف وظيفة ملاحظ هندسة سادسة .	—	١	—	٢٨٨
» أربع وظائف معاون أملاك ورسام درجة ثامنة .	—	٤	—	٦٠٠
زيادة وظائفين "معاون ورسام" درجة ثامنة .	—	—	٢	١٥٦
			١٥٦	٨٨٨
صافي التخفيض .	—	—	—	٧٣٢

وظائف كتابية

	تخفيض		زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
زيادة أربع وظائف درجة سادسة رؤساء أقلام .	—	—	٤	١١٥٢
تخفيض الدرجة السابعة مع عدم تغير العدد .	—	—	—	٨٤
تخفيض وظائف كتبة درجة ثامنة .	—	١٠	—	١٥٠٠
زيادة في وظائف تحرير .	—	٢	—	٢٠٤
زيادة ٢٣ وظيفة كتبة درجة ثامنة (مخفضة) .	—	—	٢٣	٢٠٤٠
			٣٣٩٦	١٥٨٤
صافي الزيادة .	—	—	١٨١٢	—

الصارف

	تخفيض		زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فرق في ماهية الصراف	—	—	—	٣٦
			٣٦	—

وظائف زائكة على الحاجة تبقى لدى خلوها

	تخفيض		زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
وكل مدير درجة رابعة :	—	—	١	٥٨٨

وستكم فيما بعد على هذه المصروفات تفصيلا :

فصل ١ - ديوان العموم

الباب الأول - المساعدات والأبر والمربيات :

قدر لمصروفات هذا الباب في ديوان العموم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ مبلغ ٥٣,٧٧٢ جنيا يقابلها ٤٩,٠٦٥ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ زيادة ٤,٧٠٧ جنيهات .
وقد وزعت اعتيادات هذا الباب على بنوده كالتالي :

ميزانية سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	
جنيه	جنيه	
٤٤٣٢٥	٤٨٨٨٨	(١) الدرجات الدائمة .
١٥٠	٧٣٨	(ب) الدرجات المؤقتة .
٤٥٩٠	٤١٤٦	(ج) الوظائف الخارجة عن هيئة العال .
٤٩٠٦٥	٥٣٧٧٢	الاجلة .

١ - الدرجات الدائمة

الوظائف الادارية

	تخفيض		زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
زيادة وظيفة وكيل مرابح درجة ثانية .	—	—	١	٩١٢
حذف وظيفة مدير إدارة الإصلاح درجة ثانية .	—	١	—	٩١٢
» » » الملكية درجة ثالثة مقابل زيادة ثلاث وظائف "مديرين" درجة ثالثة .	—	—	٣	١٤٨٨
زيادة وظيفة وكيل قسم الزوادة الخاصة درجة ثالثة .	—	—	١	٧٤٤
حذف وظيفتين من الدرجة الرابعة لمفتشين .	—	٢	—	١١٧٦
زيادة خمس وظائف درجة خامسة لمفتشين ومساعدين .	—	—	٥	١٨٧٥
			٥٠١٩	٢٠٨٨
صافي الزيادة .	—	—	—	٢٩٣١

بند ٢٧ - خدمة الموائى :

أدرج لهذا البند في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ -
٣٤,٢٦٥ جنيا مقابل ٣٥,٨٤٠ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بتخفيض ١,٥٧٥ جنيا .

بند ٢٨ - الرى والصرف والحوت والنوس الميكانيكى :

فقر لهذا البند في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ
٢٣,٥٢١ جنيا مقابل ٢٣,٨٤٥ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بتخفيض ٣٢٤ جنيا .
بند ٣٠ - المحصول :

فقر لهذا البند في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ
٧٨,٤٧٧ جنيا مقابل ٧١,٤٦٢ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
زيادة ٧,٠١٥ جنيا .

الأعمال الجديدة بالتفتيش

فقر للأعمال الجديدة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ
٣٦٤,١٤٣ جنيا وكان مقدرا لها في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٩٠,٤٥٠ جنيا
فكون الزيادة في تقدير هذه السنة مبلغ ١٧٣,٦٩٣ جنيا .

بند ١٥ - أجور خنقة :

فقر لهذا البند في مشروع الميزانية ١٠,٨٧٩ جنيا مقابل ١٠,٨٢٦ جنيا
في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة ٥٣ جنيا .

بند ٢٠ - مشتري مواش :

فقر لهذا البند في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٦,٠٠٠ جنيا.
مقابل ٦,٢٧٥ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بتخفيض ٢٧٥ جنيا .

بند ٢١ - مشتري مهمات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى :
فقر لهذا البند ٨,٩١٠ جنيا مقابل ٤,٠٠٠ جنيا زيادة ٤,٩١٠ جنيا .

بند ٢٢ - صيانة وترميمات :

فقر لها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٠,١٢٥ جنيا
مقابل ٩,٨٠٠ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ زيادة ٣٢٥ جنيا .

بند ٢٣ - صيانة الترع والمصارف والجسور والطرق والكبارى
والأشجار :

أدرج لهذا البند في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ -
٢٢,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٢,٥٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بتخفيض ٥٠٠ جنيه :

وفيا على تفصيل هذا الاعتماد وما يقابله في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ :

الزيادة	ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	مشروع سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	جنيه
١٥٧٣٤٣	١٠٤٠٠٠	٢٦١٣٤٣	جنيه
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	قيمة ما يصرف لمصلحة المساحة لتحديد ٦٨,٢٠٠ فدان بجديرى الدقهلية والقرية منها ٢٥,٠٠٠ فدان ستوزع على المزارعين قبل اول السنة الزراعية .
١٠٠٠	—	١٠٠٠	ماحيات ومصاريق لمعلية توزع ٩,٢٠٠ فدان من أراضى الإصلاح .
١٨٥٠	١٤٥٠	٣٣٠٠	إنشاء خمسة منازل بتفتيش حلة موسى وبناء عزبة بتفتيش بلفاس .
٥٠٠	—	٥٠٠	عمل صهرج للآزوت بالأسمت المسلح بزراعة الحلوانية بتفتيش بلفاس .
١٧٠٦٩٣	١٠٥٤٥٠	٢٧٦١٤٣	اعتمادات سنة ١٩٣٥ عن أعمال عت .
—	٥٠٠٠	—	تحويل قيمة المنظور علم إتمام صرفه
١١٠٤٥٠	٢٧٦١٤٣	١٢٠٠٠	
٩٠٤٥٠	٢٦٤١٤٣	—	

وتحصر الاعمال الجديدة في اصلاح الأراضي البور المملوكة للصحة .
وعملية الإصلاح هذه تستنفد سنويا عشرات الآلاف من الجنيهات .

وقد طلب من مندوب المصلحة بيان شامل لما صرف في هذا الباب
من سنة ١٩٣٢ لغاية الآن ، ولإيرادات الأطنان التي تم اصلاحها ، تقدم
البيان الآتي :

السنة	الزام	المصروفات	الإيرادات
فدان	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٣٢٠٠	٣١٣٢٠	ليس لها إيرادات لأنها أول سنة للإصلاح .
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٣٣٠٠	٤١٠٥٤	١٠٧٨٣
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٢٢٠٠	٥١٣٢٢	٩٥٠٨
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٨٧٠٠	١١٨٢٥٤	١٠١٠١

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أجواب هذا التفرع كما على :

- جنيه
- ١ - ماهيات وأجر ومزونات ١٣١٥٧٠
- ٢ - مصاريف عمومية ٢٠٩٤٦٧
- ٣ - اعمال جديدة ٢٦٤١٤٣
- الاجلة ٦٠٢١٨٠

المسكوك الكاتب
ابراهيم عبد الحادي
وئيس
كلل صدق

ملحق رقم ١

بقرار لجنة المالية لمجلس الشيوخ

عن ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية

لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

تقرر لجنة بحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية

تمهيد تاريخي

عند ما جلس المنفور له محمد علي باشا على أريكة مصر أمر بعمل مساحة
عمومية وقسم القطر المصري إلى مديريات ومراكز وأقسام ونواحي ولما
كانت الأطنان كلها ملكا لبيت المال أو للدولة أو للحاكم أمر بتوزيع
المتروحة منها والقبال للزراعة على الفلاحين القديرين على الاستثمار والزراعة
وأعطى لكل واحد من ثلاثة إلى خمسة أفدنة وفرض عليها الضرائب الخراجية
وأعطى مشايخ البلاد قسما يستثرونه جانا وهو ما عرف بمجموع المصاطب
وكان مقداره أربعة أفدنة من كل مائة فدان من مجموع زمام البلد ولم تكن
لأحد في الأرض المملوكة إليه إلا المصلحة بغير تصرف ولهكن يجرى فيها الميراث
وأما الأراضي البور فقد استعملت من المساحة وتمت أبعاد وهي المعروفة
بالشورى وقد منحها لأحيان البلاد لاصلاحها ولم يكن لهم حق التصرف
فيها وإنما كان يجوز فيها التوارث وكانت تعطى بها تقاسيم من الزناجعة وفي
سنة ١٨٤٢ رخص لأرباب هذه الأطنان بالتصرف فيها بجميع التصرفات
وفي ٧ محرم سنة ١٢٧١ هـ صدر أمر سيد باشا بإلزام أربابها بتوريد عشر
محصولاتها صفا .

وقد وضع المنفور له محمد علي باشا نظاما لحماية الاموال الاميرية صرف
باسم عهد وذلك بأن رخص الى كبار الأطنان بجباية أموال بعض القرى
على حسابهم نظير دفع معينة تخضع عليهم تخزينة . وبناء عليه أقيمت
مسجلة وضخامة وقام ما قد تأخر وما يستحق من الأموال على البلاد التي
تمهدوا بها واستمر ذلك الى أن أجليه المنفور له عباس باشا الأول واسترجع
البلاد من المتصدين ثم أعطيت عهد أخرى في عهد المنفور له اسماعيل باشا
وأخيرا صدر قرار مجلس شورى النواب في ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ هجرية
بذلك عهد البلاد ابتداء من سنة ١٢٨٤ لمساواة الأهالي ببعضهم .

تقدم القول بأن الأراضي التي وزعت على الفلاحين لم يكن لهم فيها غير
المصلحة ولم يكن يجرى فيها الميراث واستمر ذلك الى أن أتت جاءت اللائحة
السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ فصحت سائر هذه الأراضي
بعض الحقوق منها حلول الورثة على مولاهم بشرط مقدورهم على زراعتها

الأحكام الأميرية

إن كل الأراضي التي لم تستوف بشأنها الشروط المقررة بمقتضى القوانين والأساس المذكورة سابقا وكذا الأراضي التي لم تنط لأحد بأى شكل مما تقدم أصبحت ملكا للدولة وهي تنقسم الى نوعين :

(أ) الأملاك العامة — وهي المخصصة للأنعام العمومية والمنصوص عنها بالمادتين ١٠ و ٩ من القانون المدنى الإحدى والمادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون المدنى المختلط .

(ب) الأملاك الخصومية — وهي كل مال منقول أو ثابت غير مملوك للأفراد أو مخصص للخدمة العامة .

وقد حظيها القرار الوزاى الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٨ من وزارة المالية بالمادة الأولى من تأيى :

«الأطيان والعقارات التي آلت لظلم المياية لناية سنة ١٨٧٩ الحالية الموانع والمخزورات المشبوبة ملكيتها الحكومة تعتبر كأحكام الميرى الحرة ويجوز بيعها وأصلها بدل معاش الخ . وقد ورد تفرغها أيضا فى المادة الأولى من قانون أملاك الميرى الحرة وهذا نصها :

«تعتبر من أملاك الميرى الحرة كافة العقارات الماخلة والخارجة الحصر المنصوص عنها بالمادة ٦٣ من قانون التصنية الصادر فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ والبلند الماشر من ذكرى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ والبلند الأول من ذكرى ١٢ يولية سنة ١٨٨٨ وهذه المواد هي :

مادة ٦٣

تصفية الدين السائروستوته تكون من الموجودات الآتية وهي :

أولا — الباقي من سلفة الأملاك الأميرية (البومين) .

ثانيا — العقود الباقية لناية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى خزن النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المتظم .

ثالثا — الزائد من دفعيات المساقلة وموجود قديمة فى صندوق الدين العمومى .

رابعا — المبالغ المتحصلة أو التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لسنة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من الموائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت فى المديريات والمصالح مخصصة كانت للدين المتظم أو غير مخصصة .

خامسا — العقارات الجائر لحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للأنعام أو لصالح العمومية أو لخدمة سلفة الأملاك الأميرية أو دين الدائرة السنية العمومى وهذه العقارات تبنى مخصصة للدين البائس لناية مسداده .

وتأدية أموالها وأن يكون التكليف باسم الأرشد ومنها أنه إذا وضع الزارع يده عليها مدة خمس سنوات فأكثر وأدى مالها فلا تجزى من يده ومنها جواز رهنها بالمعارضة وتأجيرها من سنة إلى ثلاث سنوات مع جواز تجديد التأجير ومنها الترخيص للزرايين بإسقاط حقوقهم القدر ومنها إمكان التصرف فى هذه الأراضي بكافة التصرفات الشرعية لمن غرس بها أشجارا أو حفر سواقي .

ثم جاء الامر الكرم الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٦ وبمقتضاه يخص بالوصية فى الأطيان الخراجية ولكن لا يجوز إيجانها .

ثم جاءت لائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ وقررت أن من يريد دفع المقابلة وهي خراج ست سنوات مقدما يثبت له الحق فى المبة والتوارث والوصاية والإسقاط .

ثم فى سنة ١٨٧٦ صدر القانون المختلط وقررت فيه الأحكام المتقدمة فى المواد ٢٢ و ٢٥ و ٣٦ و ١٠٥ وهذه ترجمتها .

مادة ٢١ — «الأراضي الخراجية هي التي فى ملك الميرى وأسقط حق مضتها للناس بالشروط والأموال المقررة فى اللوائح» .

مادة ٣٥ — «يجوز أن يكون حق الانتفاع بالأراضي الخراجية مؤبدا متى قرره الحكومة بمقتضى اللوائح» .

مادة ٣٦

«وفى هذه الحالة يسوغ إسقاط حق الانتفاع أو بعضه وروحه من المنفع لغيره» .

مادة ١٠٥

«يثبت حق الانتفاع فى الأراضي الخراجية لمن وضع يده عليها مدة خمس سنوات بشرط أن يكون قائما بذراعتها» .

وفى ٩ يولية سنة ١٨٨١ صدر أمر حال بتكليف الأطيان باسم الارشد وجعلها باسماء الورثة كل حسب نصيبه .

وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الإحدى على نسق القانون المختلط وقد نص فى المادة ٦ منه على حق الملكية فى الأطيان الخراجية وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صدر أمر حال بأن يكون لأرباب الأطيان الخراجية التي لم تنفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة ثم منعت المادة ٦ من القانون المدنى الأول فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ونصت على أن تسمى ملكا للعقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية ومن هذا الوقت امتزجت الأطيان الخراجية مع بقية الأطيان الموجودة وانضم ما أصبحت ملكا لأربابها بلا فرق ولا تميز .

مادة ٢٣

"الأموال المباحة هي التي لا مالكة لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضح يدها ولا يجوز وضع اليد على الأراضي التي من هذا القبيل إلا بإذن من الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك".

مادة ٢٤

ولا يجوز وضع اليد على الأراضي التي من هذا القبيل إلا بإذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك.

وقد ذكر في بعض كتب الحقوق عند التكلم على الأموال الملك تعريف أملاك الميرى الحرة كما يأتي :

"أملاك الميرى الخاصة هي الأملاك التي تملكها الحكومة خاصة ولما أن تتصرف فيها بكل التصرفات أسوة بكل فرد من الأفراد (وقد بين المؤلفون أنواع هذه الأراضي كما يأتي :

أولاً - الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة .

ثانياً - الأراضي غير المقررة وغير مملوكة لأحد ويجوز تملكها بالاستيلاء طبقاً لقاعدة ٥٧ من القانون المدني الأهل .

ثالثاً - الأملاك العمومية التي أخرجت من المنافع .

رابعاً - الأملاك التي تؤول للحكومة بالطرق القانونية كالشراء والمبة الخ .

وقد كتبت مصلحة المساحة بمقتضى دكرينو ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٦ بميل مساحة عن أراضي الميرى الحرة ووضع رسومات عنها وعلى أثر هذه المساحة استبدلت لأخوة بيع أملاك الميرى الحرة بثلاثة سنة ١٩٠٠ المعمول بها الآن وهي التي صدرت في سنة ١٩٠٢

وكانت الأملاك الأميرية المخصصة مقسمة إلى نوعين :

الأول - الأراضي التي سلمت لقومسيون الدومين بمقتضى دكرينو ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

الثاني - الأراضي الحرة التي سميت أملاك الميرى الحرة .

(الأول) الأراضي التي سلمت لقومسيون الدومين

في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ صدر أمر عال بتأليف قومسيون مختلط يؤلف من ثلاثة أعضاء أحدهم مصري والثاني الإنجليزي والثالث فرنسي لإدارة ٤٢٥٧٢٩ فداناً المتنازل عنها من العائلة الخديوية إلى الدولة وذلك ضماناً للسلفة المطالبة من محل وراثته والبالغ قدرها ٨٥٠٠٠٠ جنيه وهاك صورة الأمر العالي :

"٢٦ بناء على أننا في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قد قلنا بتأجيل قومسيون التحقيق وأملنا به جانب مسيو ويرفس ولسن وكيل رئيس مجلس التحقيق في مقالتنا التي أرسلت لحجابه في ذلك اليوم ونشرت في المونيتور ايجيبيسيان وبناء على التنازل من أعضاء عائلتنا المينة أمثالهم في الكتفين المرصولين من طرفنا إلى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لأجل انتظام المسائلة بحالة ثابتة وبناء على ما عارض من مجلس نظارتنا التي صدق عليه من القوانين لإدارة خزينة الدين العمومي أمرنا وأمره :

سادساً - ما يتبع من تغيير الوثائق أو السندات التي تسلمت أو تسلّم خزينة من بعد أداء قيمتها عملاً بمنطوق الأحكام الصادرة من المحاكم .
سابعاً - سندات الدين المتنازل التي يصير لصاحبها على مقتضى الممنون في مادة ١٥ من الزيادات التي تظهر في الموازين وذلك في الحالة المينة في المادة ٧٠

مادة ١٠ من دكرينو ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٨

صافى ثمن الأملاك الحرة المتدرجة بالمطلول التي جرى بيعها منذ أول يناير سنة ١٨٨٨ أو التي ستباع في المستقبل سواء كانت لأرباب المعاشات أو لغيرهم يورده ناظر المسألة كل ثلاثة شهور إلى صندوق الدين ويرفق مع كل دفعة كشف تفصيل مينا فيه البيع التي حصلت في الثلاث شهور تخصص الصفات المذكورة كما هوأت :

أولاً - التكاليف المينة في المادة الثامنة من أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وذلك بعد صرف مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة .

ثانياً - لتسديد مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور التي تستعمل في استهلاك السلفة المقررة بمقتضى أمرنا هذا .

ثالثاً - لاستهلاك السلفة المضمونة طبقاً لأحكام المادة المباشرة من أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

المادة الأولى من دكرينو ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد مصادقة الدول الموقفات على الوفاق المقود بئذره بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٧

أمرنا بما هوأت

المادة الأولى

تخصص البالغ الآتي بيانها كشكوف مبلغ احتياطي لحد مليوني جنيه مصري :

أولاً - الجزء المخصص للاستهلاك من الزيادات التي ظهرت في ميزانية ١٨٨٧ والتي تظهر في موازين السنين التالية وذلك بمقتضى الفقرة ١ لأدوية والعشرين من أمرنا في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

ثانياً - إستهلاك من أول يناير سنة ١٨٨٨ المبلغ الذي يتبع من مبيع الأراضي والأملاك الحرة ما عدا المتدرجة بالمطلول المحررة في سنة ١٨٨٨ المخصصة لأداء التكاليف المينة في مادة ١٠٩ من أمرنا الموما إليه .

ثالثاً - ما يحتمل بقاؤه من سندات الدين العمومي المصري المخصصة للتصفيه بموجب المادة الزامة والعشرين من أمرنا الموما إليه .

رابعاً - مبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه مصري الزائد من مصاريف سنة ١٨٨٧ الإدارية بداعي التعديلات التي أدخلت في كيفية دفع مرتبات العائلة الخديوية والمرتبات والمساكنات وفي كيفية خصم غزوقومسيون الدومين والذات السلفية وذلك بمراعاة العيب الآتي ذكره .

الأموال المباحة منصوص عنها بالمادة الثامنة من القانون المدني المختلط بالمساعدتين ٢٢ و ٢٤

البند الرابع

لا يتبع القومسيون إلا مجلس النظار وهو الذى يصعد مرتب كل من الأعضاء على أن القومسيون غيرة حضرات النظار مباشرة .

البند الخامس

يتبع القومسيون بكافة الامتيازات والمناطة التى تتمتع بها المصالح الأميرية .

البند السادس

يجوز للقومسيون أن يضم لحيثه بصفة مندوب مساعد عضوا أو عضوين لحضور مجلسه بلا رأى استشارى وله أن يعين على المندوب أو المندوبين المشار اليهما بعضا من اختصاصه .

البند السابع

يعين القومسيون في جميع الوظائف ويوقف أو يرفع الشاغرين لها ويدين مرتباتهم .

البند الثامن

يناط بالقومسيون بالأعمال الآتية :

الحفاظ على الأراضي الأميرية وإدارتها مع اتخاذ ما يلزم لذلك من الإجراءات التنفيذية .

إدارة وتحصيل الإيرادات والإذن بصرف المصروفات .

الأعمال المنطة بالأسواق والسقيات .

إيرام عقود البيع والبلد والمشتري والتعامل .

إيرام تأجير الأملاك ومناقضات الأعمال .

تحليل المصلحة أمام الحاكم سواء كانت بصفة مدعية أو مدعى عليها .
على أن المداولات المنطة بالمواد الآتية لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقة مجلس النظار عليها وهى :

أولا — السقيات متى كان موعد سدها بذر من سنة واحدة أو متى زادت من خمسين ألف جنيه مصرى أو فى حالة ما إذ أضيفت إلى السقيات السابق إيرامها تتجاوز مجملها مبلغ الخ .

ثانيا — الإجراءات التى تريد مدنها من خمس سنوات .

ثالثا — البيع ومشروعات الأراضي إذا كانت تزيد عن عشرة آلاف جنيه مصرى أو عند لئوها إذا زادت عن هذه القيمة ؛

أولا — إناهب بالنابة عن أعضاء مالكتنا جميع مقاديرهم التى تحت تصرفهم إلى المحكمة بمجلة دائمة وهذه المقادير مبنية في المصلحة الثالثة الآتية .
ثانيا — أنه يصير عقد فرض بالنابة من المحكمة لا يتجاوز أكثر ثمانية ملايين ونصف اسمه من الليرة الأسترلينية .

ثالثا — يكون التأمين لهذا القرض الأملاك التى تنازلت عنها مالكتنا إلى المحكمة وهى ٤٧٧٢٩ فدانا من الأراضي والمباني وصافي إيراد ذلك ٤٢٢٤٢٦ من الليرة الأسترلينية وذلك على حسب ما قدر في الكشوف التى سلمت إلى مجلس التحقيق .

رابعا — إنه إن لم توف إيرادات هذه الأملاك بالمبلغ اللازم اقتراضه فما يقع من العجز يوفى من إيرادات الحكومة العمومية .

خامسا — لتناقد وخصنا إلى مجلس نظارتنا في عقد لارعية رسمية للقرض القرض الذى اقترضته بواسطة هذه الأملاك التى وقع تنازل عنها بجهة فاعل مالكتنا .

سادسا — انه لزيادة التأمين بهذا القرض يشكل قومسيون خصوصى يتألف من ثلاثة أعضاء احدهم من الحكومة المصرية والآخرين من الحكومة الإنجليزية والآخر من الحكومة الفرنسية ويناط رأسا مجلس النظار وتولية المضمون الأجانبين تكون منا بعد تعيينهما بمعرفة حكومتهما ووظيفة هؤلاء الأعضاء هى التدبير في تلك المقادير وتحصيل الإيرادات وتسليم صافيها إلى أرباب الاقتراض .

سابعا — ان فاعل مالكتنا مرخص في تأسيس شروط الاقتراض مع أربابه كما هو مرخص في توجيه ما يفضل في المستقبل من زيادة إيرادات الأملاك التى وقع تنازل عنها .

ثامنا — على وزير ماليتنا تنفيذ أمرنا هذا .

وقد صدر القرار الوزارى بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ بتشكيل القومسيون المشار اليه في الأمر العالى المذكور وبتعيين اختصاصاته وهذه صورته .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الأمرين العالىين من سمو الخديوى الصادرين في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ و ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ قررا ما هوأت :

البند الأول

تناط إدارة الأراضي الأميرية بقومسيون مؤلف من ثلاثة أعضاء احدهم مصرى والثاني الإنجليزي والثالث فرسى .

البند الثانى

يعين سمو الخديوى أعضاء القومسيون .

البند الثالث

يرفع الضمون الاجتهاد من القومسيون الاجانب لما إذا ان مصادقة حامين القومسيون لازمة لاستلام الضمون مهام وظائفهم ؛

ويرجع السبب في الفرق بين الأليان التي استلمها القومسيون والتي سلمها إلى أنه باع جزيا كيرا منها إذ كان مرخصا له بالبيع طبقا للائحة وضعت لذلك وبمراجعة تقارير القومسيون السنوية اتضح أن مجموع ما باعه القومسيون المشار إليه ٢٨٧٨٥٢ فدانا و١٤٥ سهما يبلغ ٦٤٥,٥٠٩ جنيا وتبين أيضا أنه باع منازل بقيمة ٢٥٦,٠٦٥ جنيا وذلك بيان ما بيع سنويا ابتداء من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٩١٢ :

السنة	المساحة				الأليان
	س	د	دند	لم	جيب
١٨٧٩	٩	٢١	٢١	٦٢١	٣٥٧
١٨٨٠	١٢	٥	٥٨٩	١٢٠	١٧٨١
١٨٨١	٧	١٠	٢١٨٥	٥٨١	٢٥٢,٠٩٢
١٨٨٢	١٢	١٤	٢٥١٧	٨٥١	٤٨٦١٨
١٨٨٣	٨	٢١	٩٨٥٨	٦٦١	٤٢٠,١٧٣
١٨٨٤	—	١٦	٢٧٤١	٦٥١	٤٤١٤٦
١٨٨٥	٩	١١	٣٠٣٣	١٠٩	٨١٤٥٣
١٨٨٦	١	٢	٦٨٤٥	٧٣١	١٤١٨٢٠
١٨٨٧	—	١٥	٢٤٤٧٦	١٦٢	٤٥١٢٧٣
١٨٨٨	٩	١١	٤٧,٠٩٠	٣٦٩	١٣٣٨٥٣١
١٨٨٩	٧	١٢	٧٨١٨١	٥٦٤	٣٥٤٤٦٨
١٨٩٠	٢٠	—	٢٣٣٥	٢٥١	٨١,٠٣٠
١٨٩١	٢٠	٥	٥١٢٨	٩٥٦	١٤٥٢٩٤
١٨٩٢	١١	١٩	٤٦٤٩	١٢١	٣٠٤١٤
١٨٩٣	١٣	٦	٣٣٧٨٦	٤٦١	٧٣٥٧٩٩
١٨٩٤	٨	٢٢	٢٠٣٨٨	٤٤١	٢٦١٤٤٠
١٨٩٥	١٠	٢١	١١٧٥	٦٠٠	٧٣٥٨
١٨٩٦	١٢	١٠	٩٤٠١	—	١٠٤٦٠٤
١٨٩٧	٢٣	٥	١٢٥٥٨	٦١٢	٢٠٧٠٢٢
١٨٩٨	٩	٢١	١٣٤٤٢	٣٣٣	٢٤٣٨١٩
١٨٩٩	١١	٥	٨٥٣١	٨٢٩	٩٨٩,٠١
١٩٠٠	٤	١٠	١٨٤٢٥	٦١٧	٢٦٧١,٠٢
١٩٠١	٦	١٤	١٤١٦٥	٤٧٠	٣١٨٢٨٢
١٩٠٢	٢١	١٦	٦٥٩٣	٩٠٠	٢٢٦٥٥٧
١٩٠٣	١٧	١٠	٣٠١٤	٨٧٨	١٣٠,٥٥٤
١٩٠٤	١٢	٤	٣٠٢٥	٤٧٢	١٨٧١,٠٥
١٩٠٥	٤	٦	٣٩٩٣	—	١١٧٧٦٦
١٩٠٦	١٢	١١	٩٠٢٣	١٦٣	٩٤٦٣٧
١٩٠٧	٥	٢٣	١٨٦١	٢٥٠	٩٠,٩٩٤
١٩٠٨	٣	٢٢	٥٣	٢٩٣	٢٢٩٩
١٩٠٩	٢٢	٥	١١٩	٣٩٩	٩٣٧٨
١٩١٠	٩	١٩	٨٠٥	٨٥٤	٣٤٩٤٤
١٩١١	٢٣	١١	١٢٤٨	٦٦٩	٤٩٠,٦٧
١٩١٢	١	١٤	٥٦٨	٩١٠	٢٣,٠٠٠
	—	١٤	٢٨٧٨٥٢	٥٤٩	٦٧١١١٥٤

ملاحظة— هذا المجموع البالغ ٦٧١١١٥٤ جنيا يشمل مبلغ ٢٥٦,٠٦٥ جنيا
 في منازل مبيعة — فيكون صافي ثمن الأراضي ٦٤٥,٥٠٩ جنيا .

البند التاسع

تكون قرارات القومسيون بأغلبية الآراء وتحدد ترتيب الشرائح في سجل مفر وموقع عليه من أحد الأعضاء .

البند العاشر

بعد تحضير القومسيون لميزانية مصلحة الأراضي الأميرية تعرض قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة على مجلس النظائر للتصديق عليها وتسرى كافة الأوامر العالية الخاصة بالحسابات العمومية على مصلحة الأراضي الأميرية أسوة بالمصالح الأميرية الأخرى

البند الحادي عشر

يقدم رئيس القومسيون في نهاية كل ثلاثة شهور إلى مجلس النظائر كشفا إجماليا عن إيرادات ومصروفات المصلحة .

البند الثاني عشر

تكون حسابات القومسيون خاضعة لنفس المراقبة والمراجعة للمختصين في النظارات في الثلاثة شهور التالية لختام السنة .

وعلى القومسيون أن يقدم في غضون هذه المدة بيانا محميا عن أعمال السنة السابقة ويشرح هذا البيان .

استقر هذا القومسيون يدير هذا الجزء من أملاك الميرى بمقتضى القرار الوزاري اليه من سنة ١٨٧٩ إلى أوائل سنة ١٩١٣ وبعد أن انتهى الدين سلم القومسيون في أوائل سنة ١٩١٣ ما تبقى من هذه الأليان الحكومية كان مقدارها إذ ذاك ١٤٢٣١٦ فدانا أي زيادة ٤٤٣٩ فدانا و١٤ سهما عما كان يجب تسليمه بمقتضى مستندات التقييم وقد عمل محضر تسليم في اليوم التاسع من شهر أبريل سنة ١٩١٣ سلم بمقتضاها جناب المسير بختيار مولر وحضرة صاحب السعادة مصطفى ماهر باشا الضوضان بمصلحة الأراضي الأميرية المصرية (تنقيذا لخطاب المرسل إليهما في ٧ أبريل سنة ١٩١٣ من حضرة صاحب العطفة رئيس مجلس النظائر) لجناب المسترجون لانجيل مديريام مصلحة أملاك الميرى الحرة الذي عين مديرا عاما لمصلحة الأملاك الأميرية الباقية تحت إيجاسها وللكور مقلدها سابقا طبقا للمستندات وسلمها لجناب مستندات الملكية الخاصة بهذه الأليان . وقد قام الضوضان المذكوران بالتسلم ولم يشترك معهما العضو الثالث برش باشا لأنه كان قد توفي في رحمة الله في أوائل سنة ١٩١٣

الاقلام الآتية :

- ٨ مستخدما بقلم الإدارة (الإحصاء والمستخدمين) ماهيتهم ١٤٢٢ سنويا .
- ٤ » » السكرارية » ٠٦٠٠ »
- ١٠ » » القيودات (الوارد والمصادر) » ٠٨٢٢ »
- ٨ » » السجلات والمقرضاته » ٠٦٤٢ »
- ١ » » دار الكتب ماهيته ٠٢٢٨ »
- ١٥ » » البيع (اول وثاني) ماهيتهم ١٥٥٤ »
- ٥ » » الإيجار » ٠٤١٤ »
- ١٢ » » الادماجات » ١٣١٤ »
- ٨ » » الجداول » ٠٩١٨ »
- ١٥ » » أملاك مصر » ١٦١٤ »
- ١٢ » » بما فيهم المهندسون والمحصولون كانوا مقيمين على امتداد الجدول وقائمين بأعمال غفلة ماهيتهم ١٣١٨ سنويا .

أملاك الميرى بالاقلام :

وكانت تتألف من :

جنيه

- ٣٧ موظفا ومستخدما وهم المأمورون ومعاونو الأملاك بالمديريات والمحافظة وقائمين بالعمل بالإدارة العامة وقد أدمجوا في الأرقام المينة أعلاه ماهيتهم : ٥٥٨٠ سنويا
- ٩٤ موظفا ومستخدما للأعمال الكتابية بأقسام الأملاك بالمديريات والمحافظة ماهيتهم : ٨٣١٠ »
- وفلك بخلاف ٢٩ كانوا مقيمين على حساب المديريات وقائمين بالعمل في الإدارة العامة وقد أدمجوا في الأرقام المينة أعلاه .

مصلحة الاملاك الاميرية بعد التشكيل في عام ١٩١٤

عند تشكيل مصلحة الاملاك الاميرية من مصلحة الأراضي الاميرية (قوسيون الدومين) ومراقبة أملاك الميرى الحرة تكونت إدارتها الرئيسية بنقل ٦٦ موظفا ومستخدما من المصلحة .

الأول - الأولي (الدومين) و ٨٠ من المراقبة واتدمج هاتين السلطتين تألفت المصلحة الجديدة من ديوان العموم بالقاهرة ومصالح الدومين بالإسكندرية وإدارة أملاك اميرى بالمديريات والمحافظة وإدارة الأراضي الزراعية بالتفانيش وذلك كالاتي :

ديوان العموم

- ١ - مدير عام وكانت ماهيته ٢٠٠٠ جنيه سنويا بصفة شخصية (خلا من وزارة الأشغال) .
- ١ - وكيل مدير عام وكانت ماهيته ١٢٠٠ جنيه سنويا بصفة شخصية (خلا من مراقبة املاك الميرى) .
- ١ - سكرتير عام وكانت ماهيته ٢٠٠٠ جنيه سنويا بصفة شخصية (خلا من قوسيون الدومين) .

الاقلام

جنيه

- ١٦ موظفا ومستخدما بقلم السكرارية وكان مجموع ماهيتهم ٣٦٠٤ سنويا .
- ٢٥ » » الملكية والقضايا » ٥٤٣٦ »
- ٢٣ » » البيع والإيجار » ٤٤٨٨ »
- ١٢ » » الزراعة » ٤٣١٢ »
- ٣٠ » » الحسابات » ٦٩٤٨ »
- ٩ » » الخنيسة » ٢٩٩٢ »
- ٢١ » » الجداول » ٣٠٦٨ »
- ١٢ » » أملاك مصر » ١٦٦٢ »
- ٥ » » أملاك اسكندرية » ٧٥٠ »
- ٩ موظفون ومستخدمون منتقلون (مأمورون ومعاونو أملاك) ١٦٦٦ »

أملاك الميرى بالمديريات

جنيه

- ٣٧ موظفا ومستخدما وهم المأمورون ومعاونو الأملاك بالمديريات والمحافظة وكان مجموع ماهيتهم ٦٠٩٩ سنويا .
- ١٣ موظفا ومستخدما للأعمال الكتابية بأقسام الأملاك بالمديريات والمحافظة ٨٩٣٤ »

مصلحة الدومين بالإسكندرية

جنيه

- ٢ موظفا ومستخدما بخلاف بك الدرجة وظيفته ومالهية بأرقام قسم الزراعة ١٨٠ »

التفانيش

وكانت ستة تفانيش فقط بالنظر لافناء تفانيش روينه وجعله مأمورية تابعة لتفانيش سخا والتفانيش الستة هي :

تفانيش الستة - تفانيش سخا - تفانيش بشيش - تفانيش برارى المنسورة - تفانيش بقاس - تفانيش اليوم . وكان يوجد تلك التفانيش عام ١٩١٤ الوظائف الآتية :

- ٢٤ موظفا ومستخدما بتفانيش القيوم ومجموع ماهيتهم ٢٦٤٧ جنيا .
- ٢٨ » » » بقاس » » ٣١٢٦ »
- ١٤ موظفا ومستخدما بتفانيش برارى المنسورة ومجموع ماهيتهم ٩١٥ جنيا .

(ب) قسم الملكية ويتكون من إدارات البيع - إدارة الإيجار - إدارة حصر الأملاك - إدارة سجلات الملكية .

(ج) قسم الهندسة .

(د) قسم الزراعة .

(هـ) قسم القضاء .

على أنه لما كان مهوداً لإدارة الحسابات القيام بأعمال التحصيلات التي أصبحت في عام ١٩٢٩ بمجلة تستدعي إيجاعها بإدارة خاصة حتى لا تزدحم إدارة الحسابات بأعمال التحصيل آنشي في ذلك الوقت إدارة جديدة بأمر إدارة التحصيلات وتكونت بفصل فرع كامل من إدارة الحسابات دون زيادة عدد الموظفين والمستخدمين وجعلت تلك الإدارة الجديدة تحت إشراف قسم الإدارة من ذلك الوقت .

٩ - وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ تقرر إعادة إنشاء قسم اصلاح الأراضي بمناسبة تقرر الشروع في اصلاحات مساحات واسعة من الأملاك الأميرية .
١٠ - وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ تقرر إنشاء قسم الآلات وتربية الماشية بصعدة تربية المصنوعات اللبية بالطرق الفنية الحديثة .

١١ - وفي ٢٠ يولي سنة ١٩٢٩ تقرر تكوين إدارة جديدة بقسم الملكية تتركب بإدارة التوزيع لتنفيذ الإجراءات الخاصة بإنشاء الملكيات الصغيرة .

وتقرر كذلك تأليف إدارة جديدة أخرى لأعمال المبادلات والمنافع العمومية .

١٢ - وفي أول أغسطس سنة ١٩٢٩ تقرر إنشاء مديرية أملاك القويم على أن توزع أراضي زراعة أوجوشو على صغار المزارعين وإجراء تلك التضامن بين مشرق أطيان تخفيض القويم .

١٣ - وتقرر إناطة المصلحة بإدارة شؤون أطيان دار الكتب المصرية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٩

١٤ - وتزكت الأعمال الهندسية الميكانيكية في القسم الميكانيكي بسغا بعد أن أمكن إتمام تصفية ورشة تصليحات القرصية في أيلول سنة ١٩٣٠

تقوم مصلحة الأملاك الأسيرية بإدارة أملاك الميرى الحرة علما ما كان منها تحت إدارة مصالح أخرى وبينها كالاتي :

(أ) مناطق الصيد التي تحت إدارة خفر الوسائل ومصادم الإسمالك .

(ب) المناجم والمحاجر التي تحت ائارة مصلحة المناجم .

(ج) أراضي الجزار التي تحت إدارة عموم الأموال المقررة .

(د) الأراضي الصغيرة على آثار تاريخية أو التي يظن وجود آثار بها وهي التي تحت إدارة مصلحة الآثار .

(هـ) أراضي الحكومة الواقعة ضمن حدود اختصاص مصلحة أقسام الحدود وتدار بمعرفة مصلحة أقسام الحدود .

(ز) زيادات التنظيم التي تحت إدارة السلطات المختصة بالتنظيم .

(ح) الأراضي الواقعة في امتياز شركة قتال السويس وتصبح مباحة للتصرف فيها فهي التي تحت إدارة قومسيون الأملاك المشتركة .

(ي) الأراضي التي تسلم لوزارة الزراعة لعمل تجارب وحقول إختار تدار بمعرفة وزارة الزراعة . فهذه المصالح هي المسجلة دون سواها من المحافظة على هذه الأراضي ومنع وقوع تعديلات عليها وفي ذلك وفي حالة استثناء أى مصلحة عن أملاك في حيازتها تسلمها لمصلحة الأملاك الأميرية لأنها الجهة الوحيدة المصرح لها بالتصرف فيها إلا ما كلف منها داخلا تحت أحكام الاستثنائات الآتية :

(أ) الأملاك الواقعة داخل حدود اختصاص مصلحة الحدود حيث ان المصلحة المذكورة مكلفة ببيع الأعمال بهذه الفئارات بما في ذلك البيع .

(ب) الأراضي القضاء الواقعة في النواص التي ليست لها مجالس عليا حيث أن وزارة الداخلية تتأثر المحافظة على هذه الأراضي وإجراءات التبادل فيها (أما البيع والتأجير في حالة عدم لزوم الأرض للخدمة فيكون بمعرفة المصلحة طبقاً لأحكام المنشور بمررة ٢٣ الصادر من وزارة الداخلية في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨) .

(ج) زيادات التنظيم بالمدن والبادي التي ليس لها مجالس عليا حيث ان هذه المجالس مكلفة ببيع هذه الزيادات .

(د) الأملاك المشتركة حيث يدير أعمالها القومسيون الذي يمثل الحكومة وشركة القتال .

كما تقدم يتبين أن مصلحة الأملاك الأميرية تتأثر جميع الأملاك الأميرية الغير خصصة للخدمة العامة والتبر تامة لصالح أخرى وقد حصر بعضها ودرج في سجلات المصلحة والبعض الآخر لم يصدر بعد (خارج الزام) وتقول أملاك جديدة الى المصلحة لاستثناء المصالح التي كانت هذه الأملاك تحت ادارتها أو لإبطال استعمالها في الخدمة العامة التي كانت خصصة لها من قبل أو من أفراد .

وتخرج الأملاك التي تديرها مصلحة الأملاك من حيازتها بإحدى الطرق الآتية :

(أ) البيع أو اليلد أو التنازل ضا ضمن حدود القانون .

(ب) بتخصيصها للخدمة العامة أو بتسليمها لمصالح أخرى وتقوم مصلحة الأملاك باستغلال الأملاك التي في حيازتها بطرق الزراعة الخاصة أو التأجير وهي المكلفة بالمحافظة عليها ومنع وقوع التعدي - ويحصر اختصاص المدير العام لهذه المصلحة فيما يأتي :

اختصاص المدير العام والوكيل العام
البند الأول :

المدير العام مفوض بالأعمال الخاصة بصيانة وإدارة وتسعين الاملاك الأميرية وبناء عليه أنه أن يفيض أى مبلغ ويأخذ بصرف كافة المصروفات شرطاً أن كل مبلغ يصرف لا يزيد من خمسة آلاف جنيه ويمتد كافة

١٢ - أن يقبل في نظير وفاة الديون أى عقار ملك مدينى الحكومة وأن يشتري أى عقار يدرج في المزداد الجبرى ضد هؤلاء المدينين .

١٣ - أن يجرى تحويل الديون بتأميناتها للتبر وذلك بضمانة أو بغير ضمانة ويتنازل عن كافة الحقوق وملك المجموعات وشطب الرهونات بعد النعم أو بغير دفع مع مراعاة في الحالة الأخيرة الحدود المودنة بالفقرة ١٠

١٤ - أن يوقع على جميع العقود الرسمية الخاصة بالإيجارات والمبيعات والمشتريات والمبادلات وتحويل الديون إستيازاتها الخ . بما في ذلك العقود المتسقة ببيع أراضي القيوم الصادر عنها الأئحة المصدق عليها من نظارة المالية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

١٥ - أن يوكل بالنيابة عنه واحدا أو أكثر من موظفى المصلحة لتحرير وإمضاء جميع العقود والأوراق والمستندات الخاصة بالأعمال المصرح له بإجرائها بهذا التوكيل بعد التصديق عليها من جنابه .

البند الثاني

الوكل العام نفس التوضيحات المخولة لغير العام في حالة غيابه أو وجود مانع يمنعه من ذلك .

الأطيان التي تديرها مصلحة الأملاك الأميرية :

تقسم هذه الأطيان من حيث إدارتها إلى قسمين :

أولا - قسم يعرف بأراضي التفاتيش وهو الجزء الذى قسم اليها من قوسيون الأراضي الأميرية وما أضيف اليها من المديريات وتبلغ مساحته في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ٢٢٩٢١١٠٩٣٠ فدان ومن هذه المساحة ٨١٧٢٥ فداناً مزرعة و ٢٤٧٠٤٨٦ فداناً جواراً .

ثانياً - قسم يعرف بأراضي الميريات والمحافظات وهو أملاك الميرى الحرة الواردة في سجلات المصلحة والخارج الزمام وتبلغ مساحته ١٠٧٥٠٠٧١ فداناً ومن هذه المساحة ٥٣٧٠٩٤ فداناً مزرعة و ١٠٣٢١٠٦٧٧ فداناً جواراً .

أولاً - أراضي التفاتيش

قد سبق فذكرنا التفاتيش التابعة لمصلحة الأملاك وتقسم هذه التفاتيش إلى زراعات والزارعات هي الوحدات الأساسية التي تتكون منها التفاتيش وانسب مساحة لكل زراعة من ألف إلى ١٣٠٠ فدان وهذه المساحة تشمل الزراعة على التمة والمناش - ويدير كل زراعة ناظر زراعة تحصر واجباتها فيما يأتى :

أولاً - مسؤل عن جميع الأعمال الزراعية وكل ما يلزم لها من الشغالة ومساعدته في ذلك مهابون زراعة ورخولة - ويوجد بكل زراعة نوطان من الشغالة - الأول - شغالة مستدين وهم الخلية ، والظهورات (وهذه لفئة الأخيرة مكونة من أولاد أو بنات صغار) ويكون هذا النوع من الشغالة تحت تصرف الناظر في كل أيام السنة ويحطى لهم بأجرهم أرضاً يزرعونها

أعمال المتخصصات ويحطى سلفيات للتأجيرين والمزارعين بالشرك ونحوهم بشرط أن قيمة كل مقالة أو مسلفة لا تتجاوز ألف جنيه مصرى .

وجنابه مفوض أيضاً :

١ - باعتدال الامحارات التي لا تزيد مساحتها على تسع سنوات .

٢ - يشتري ويبيع العقولات والمصولات والمواشى وبالتنازل عن الحقوق المتعلقة بالثول .

٣ - البيع .

(أ) بالمزاد أو بالعطاءات بالمصرف كافة المقارات التي لا تزيد القيمة المقدرة لها عن ٤٠٠٠ جنيه .

(ب) بالمسارعة جميع المقارات التي لا تزيد القيمة المقدرة لها عن ٢٠٠٠ جنيه .

٤ - أن يسلم إلى المصالح المختصة كافة المقارات التي تطلبها لزومها للخدمة العامة أو للزوم المصالح الأميرية .

٥ - أن يمنح كافة حقوق الارتفاق المتعلقة بالرى والصرف والمرور والمطل سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل متى تزايدى جنابه موافقة ذلك لصالح الحكومة .

٦ - أن يتنازل بطريق المعاوضة عن أى زمام لا يتجاوز ١٠٠ فدان عن كل زمام وقيل بدل الزمام المتنازل عنه أى عقار يرى أخذه ضروريا لإدارة أراضي الحكومة أو إصلاحها سواء كان هذا التنازل بدفع أو أخذ فرق ثمن أو بدون فرق .

٧ - أن يشتري أى عقار يراهى أن يشتراه ضروريا للحكومة بشرط أن ثمنه لا يزيد عن ٥٠٠ ج . م .

٨ - بأن يجرى قسمة أى عقار شائما بين الحكومة والثير .

٩ - أن ينقل من أملاك الحكومة ويضيف إلى تكليف الأفراد أى زمام لا تزيد مساحته عن ١٠ أفدنة متى تمت لديه أحقية هؤلاء الأفراد لهذا الزمام .

١٠ - أن يسلم أى صلب أو مساواة بطريق التحكيم بعد موافقة قسم قضايا الحكومة في جميع الأحوال التي لا يبلغ فيها الزمام أو القيمة المتنازع بشأنها ١٠٠ فدان أو ٤٠٠٠ ج . م . وأن يتنازل عن كافة الضمانات ويتجاوز عن أى حق أو دين متى رأى ذلك موافقا لصالح الحكومة بشرط أن قيمة الضمانة أو الحق أو مبلغ الدين لا يتجاوز ٥٠٠ ج . م .

١١ - أن يتقاضى باسم الحكومة أمام جميع المحاكم وينفذ بكافة الطرق القانونية بدون استثناء جميع الأحكام سواء كانت ابتدائية أو استئنافية وأن يتنازل عنها بدون التنازل عن الحدود المقررة بهذا التوكيل ويتنازل عن عمليات الاضطاح المقررة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٣ بين قسم قضايا المالية ومصلحة الأملاك الأميرية .

لمأمورية (عاش) بإيجار سنوي يتناسب مع الأحوال التي يعمرون بها ويقدرون مدعم بنسبة ١٠ عملة لكل مائة فدان لا بتفتيش المزارعين ومأمورية سير بتفتيش سطا فليستهم فيها ١١ و ١٢ غر لكل مائة فدان بالقرى انظر لاهدم تور الأجرية ولكنة الأعمال التي يستعملها نصف الأرض جاتين الجنتين .

الثاني - شغالة اليومية (أجرية) ويستعصرهم مقابلون يستمدون في أقل كل سنة ويأخذون بنسبة مجموع أير الأغار الذين يستعصرونهم وتحفظ هذه المصولة في ٤ في المائة إلى ٦ في المائة وكذلك يجوز أن يستعصرهم بعض عمد ومشايخ البلاد التابعة لتفتيش بصفتهم مقابلين ويأخذون عمولة بنسبة ٤ إلى ٥ % من مجموع أجور الأغار الذين يستعصرونهم ويلاحظ أن انخفاض النسبة التي تعطى للعمد والمشايخ المذكورين لأنهم يأخذون مائشاً نظير خدمات أخرى يؤدونها للصلمة فيما يتعلق بالآلية والظهورات وكذا في المحافظة على أملاك الحكومة ومع الصدى عليها وغير ذلك .

ثالثاً - مسئول عن المخازن بصفته مدير مخزن الزراوة ويساعده في ذلك مخزني مسئول عن الأصناف التي في مخدته وحسن ترتيب المخازن وضبط عملية التسليم والتسلم والدفاتر الخاصة بأعمال المخازن ولا تعمل أي عملية بالمخزن سواء أكانت صرفاً أم إضافة إلا بإذن كتابي من الناظر .

رابعاً - مسئول عن الأعمال الكتابية إذ إنه لا تعمل عملية بفنار الزراوة إلا بإذن كتابي منه ويساعده في ذلك كاتب مسئول عن صحة الدفاتر وإجراء العمليات المصرح بها وحفظها بالكيفية الواجبة حسب التعليمات والأوامر المصليحة .

وأما - مسئول عن الحيوانات الموجودة بالزراوة من حيث نظافتها وتغذيتها وتشغيلها بترتيب ونظام ضمن المحافظة عليها وعدم إجهادها ويساعده في ذلك كلابون بنسبة واحد لكل ١٠ من الثيران وواحد لكل ٥ من البغال أو الخيول وواحد لكل ١٥ من السجول أو الجمهر . ويشرف على الكلابين رؤساء كلابين تكون مسؤوليتهم فيما يتعلق بالحيوانات كسؤولية انقولة فيما يتعلق بالأعمال الزراعية .

خامساً - مسئول عن وإيرادات الري والصرف للموجودة بالزراوة فيما يتعلق بإحداث العمل فقط ويكون أسطوانات الوايريات تحت تصرفه تماماً في ذلك وأما في يخص يحفظ هذه الآلات وصيانتها فإن هذا يكون تحت إشراف قسم الهندسة .

وعلى العموم فليس مغلوباً من ناظر الزراوة أن يعمل شيئاً من تلكه فسه بل يقتصر مسؤوليته في كل ما تقدم من الواجبات في دقة تنفيذ أوامر مقتضه في كل منها ورقابته الفعالة .

وفي حالة ما تكون بعض الزراوات متصلة ببعضها وبمدينة من مركز التفتيش تؤلف منها مأمورية في حالة الحال ملا في زراوات أول وثاني ومدينة سير لهذه تتألف منها مأمورية مسر وأول وثاني إيشان وتتألف منها

وفيما يخص بالأعمال الزراعية فند ما تصل إلى المقتضى التعليمات اللازمة عن القواعد العامة لترتيب الزراوة يقوم بنفسه بأعداد هذا الترتيب تحصيلاً زراوة زراوة ويرسله إلى المصلحة وبعد أن يتم هذا الترتيب من اللجنة الزراعية المشتركة (الوارد بإبنا من الجبان) يباد إليه ويطلب منه أن يضع ميزانية التفتيش ويحدد الاحتياجات اللازمة درجتها بالميزانية ويرسلها للديوان العام وعند ما تعتمد الميزانية تبلغ إليه وبعد ما يصبح المقتضى مسؤلاً عن تنفيذ ترتيب الزراوة في حدود الميزانية وغير مسموح له بأن يخالف شيئاً مطلقاً في ترتيب الزراوة أو الميزانية بغير إجماع سابق من المصلحة ولكنة مسموح له بدرجة محدودة أن يتبع ما يراه مناسباً من الطرق الزراعية وذلك ضروري نظراً لاختلاف مسند الأرض والعطش ونظام الري والصرف وظروف العمل والمال بين مخزني وآخر .

والمقتضى (زيادة عن واجباته الزراعية) مسئول عن الأعمال الكتابية وحسابات التفتيش وموظفيه ولذلك يوجد لديه المال اللازمون لتلك تحت إشراف باشكاتب .

والمقتضى عضو في لجنة تفتيش الأراضي بتفتيشه ومسؤول عن صحة سجلات الزمام ومساحة الأراضي المكون منها التفتيش والمحافظة على الحدود وعن النظر في الدعايات وتحضير ما يلزم من المستندات ولذلك يوجد لديه ما يلزم من المال من مساحين ومحاسبين تحت إشراف معاون هندسة أو مساعد معاون هندسة والمقتضى مسئول أيضاً مسؤولية كبيرة جداً في حالة وجود أراض مؤجرة بتفتيشه إذ عليه أن يحدد ما تساويه من الإيجار قبل إقباله مدة العقد ويشترك في لجنة التفتيش التي تقوم بعملية التفتيش باعتباره عضواً فيها وعليه مباشرة تحصيل الإيجارات في مواعيدها تحت مسؤوليته ومع المستأجرين من تهريب محاصيلهم قبل "صليد الإيجار" .

وأما الأعمال الجديدة كالإسكان وإقامة الآلات لتعديل نظام الري والصرف وأعمال الصيانة كترميم المياني وتطهير الترع والمصارف والمحافظة على الطرق والكلبي وتصليح الآلات والمساكنات يقوم بكل هذه الأعمال مهتمون مهتمون ولو أنهم غير تابعين لأوامر المقتضى إلا أنهم يحتاجون لأن يكونوا مع اتصال حكم كالأية إعمالهم هؤلاء المهتمون المهتمون تابعون مباشرة لمدير قسم الهندسة بالمصلحة ومسؤولون عن وضع ميزانية لما يلزم من هذه الأعمال وكذلك مسؤولون عن تنفيذ ما يصدر عليه منها .

وبالنسبة للاقتصاد الذي نشأ حديثاً عن إلغاء الورشة التي كانت موجودة بدمرو والقروية وعن توحيد التصيلحات الميكانيكية وجعلها كلها بورشة صفاً قد جعلت مراقبة الواورات والتفتيش عليها تحت إدارة بائمهتدين ميكانيكيين بسناً بيناً أعمال المبانى والزرى والصرف وأعمال الصيانة الخاصة بها جعلت كلها تحت إشراف مهندسين عشرين واحد بسناً ومسئول عن تفتيش صفاً وعلة موسى والمرايين وواحد بدمرو ومسئول عن تفتيش القروية وتفتيش برارى المنعورة وواحد بكفر الأطرش ومسئول عن تفتيش بقاس ويساعد المهندسين ملاحظو أعمال معلوم ورشة .

وأما فيما يخص بالرقابة الطبية على المواشى والحيوانات المبلدة الموجودة بالمصلحة فقد كان هناك في عهد القومسيون هيئة يطرية تأخذ مرتبات عالية للإشراف عليها وقد وضع حديثاً ترتيب خاص بحيث أصبح القسم البيطرى بوزارة الزراعة له الرقابة على هذا العمل الفنى وأصبحت مسئولية مفتشى المصلحة من هذه الوجهة محدودة في ملاحظة تنفيذ الحيوانات بانتظام والعناية بها . وأما الأمراض والحوادث التي تصيب الحيوانات فيلاحظها أطباء بيطريون تابعون لوزارة الزراعة بسناً ودمرو والقروية تحت إشراف مفتش بيطرى مديرية القروية .

أصل وتطور الزراعات التي تزرع على التمة

يتضح من تقرير سنوى القومسيون عن سنة ١٨٧٩ عندما تساموا الألبان المنازل ضماً من العائلة الخديوية أنه كان منها ٧٨٤١٢ فداناً بوراً والباقي وقدره ٣٤٧٥٨٠ فداناً كان منها ١٦٩٦١٨ فداناً مؤجراً ومالاً من ١٧٧٩٦٢ فداناً متروكة على التمة ويستل من تقرير المتعدين عن السنوات التالية أن القومسيون بذل مجهودات صادقة لتخفيض الزمام المتروك على التمة وبالزمن من ذلك فلم تعتبر هذه المجهودات كافية في نظر الحكومة وأجمعوا لأن الشعور العام كان متوجهاً إلى عدم زراعة شيء على التمة، وفي يناير سنة ١٨٨٤ دعا رئيس مجلس النظار إذ ذاك أعضاء مجلس الشورى الثانيين من المقريبات التي بها أراض يديرها قومسيون الأراضي الأميرية (الدومين) إلى عدة اجتماعات للنقشة في موضوع الزراعة على التمة .

وقد كانت مساحة الاراض التي تزرع على التمة كما ذكر وقتها عند أول اجتماع النقشة ١٤١٧١١ فداناً وقد قدمت اقتراحات مختلفة في هذا الوقت وتوقفت فيها وكلها بخصوص تأجير أو بيع أراضي الدومين جميعها ولكن لم يتم الاتفاق على شيء منها إلا أنه في كل حال ظهرت نتيجة هذه المناقشات من تخفيض الزمام المتروك على التمة باستمرار سنة بعد سنة من هذا الوقت إلى سنة ١٩١٣ حيث أتى القومسيون وكان الزمام المتروك على التمة في تلك السنة أى سنة ١٩١٣ - ٢٤٠٠٠ فداناً تقريباً .

ولما أسست مصلحة الأملاك الأميرية هذه الأراضي ونمت لما أهمية زراعة القطن على التمة كبديل لإيجاد وتوزيع بلوز قطنية لأنواع القطن الجيدة لم تتدد في استمرار الزراعة على التمة في نفس المساحة تقريباً التي وجدها ضائعة لغلا القرض .

وبما أن مساحة الأراضي التي تزرع على التمة في مدة التسع السنوات الأخيرة بالتفتيش التمة التي يزرع فيها القطن وهي صفاً وعلة موسى والمرايين وبشيش والسطلة كما أتى :

سنة	مساحة
١٩٢١	٢٤٤٠٩
١٩٢٢	٢٤١٧٧
١٩٢٣	٢٤٢٠٩
١٩٢٤	٢٣٦٨١
١٩٢٥	٢٣٧٥٠
١٩٢٦	٢٣٥٥٠
١٩٢٧	٢٣٣٨٤
١٩٢٨	٢٣٥٣١
١٩٢٩	٢٣٦٢٠

أما في سنة ١٩٣٠ الحاضرة فتبلغ المساحة المتزعة على التمة ٢٤١٤٠ فداناً منها ٣١٥٦ مقروعة بتفتيش بقاس ، وسأى الكلام على الزراعة الخاصة بهذا التفتيش فيما بعد ، وتبين الأرقام الموضحة مقدار صافى المساحة المتزعة على التمة بما فيها الجبلين والمشاغل الخاصة بقرية الأنجار ولا يدخلها مساحة الأراضي التي تعطى معاشاً لتعليق ولا المساحة المشغولة بالمبانى والمصارف والسكك الحديدية .

الأغراض التي من أجلها أوجدت الزراعة على التمة

في الماضي

لم يكن بمصر هيئة منظمة لياحت الطبية وتحسين الزراعة المصرية قبل تأسيس الجمعية الزراعية الملكية في سنة ١٨٩٨ ، وقد تعاون سنوى قومسيون الدومين الأراضي الأميرية مع الجمعية في مدة الثلاث عشرة سنة الواقعة بين تأسيس الجمعية وإنشاء مصلحة الزراعة في سنة ١٩١١ (التي تحولت أخيراً إلى وزارة) على تنفيذ بعض الأغراض الأساسية للجمعية ولا سيما انتظام البذور الجيدة وتوزيعها وعمل تجارب عن الأسمدة وغيرها والعمل على إيجاد علاج ناجع للشرشات والآفات الضارة بالزراعة واستعمال الآلات الزراعية الحديثة - وقد ساعد على هذا التعاون (الذى أثمر وأتى بأحسن القوائد في كثير من نواحيه) وجود مساحات كبيرة تزرعها مصلحة الأملاك الأميرية على التمة - وعندما أنشئت مصلحة الزراعة أصبحت الحكومة هي العامل

تفتيش

مجموع مساحته عند ما استلته المصلحة وقت إنشائها في سنة ١٩١٣ كما هو مبين بمحلول المصلحة ١٠٣٦٢ فداناً ولو أن المساحة المينة بالجيج والتي جعلت أساساً لسلطات التومسيون المثلث كانت ١٠٧٧٥ فداناً والمساحة الباقية بسلطات المصلحة لتأية آخر أبريل سنة ١٩٣٠ هي ٩٩٧٤ فداناً ممتدة بمبلغ ١٣٤١٨٤٣ جنياً والفرق بين مساحته في سنة ١٩١٣ ومساحته الحالية يرجع إلى بيع بعض الأراضي وأخذ البعض للثاغ العمومية وصافي المساحة المتقدمة على القيمة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة هو ٥٤٥١ فداناً تقريباً ونحو ١٩٣٦ فداناً مسطحة معاشاً للتبلي ونحو ٥٧٩ فداناً مشغولة بالمساق والمصارف والسكك الخصومية ونحو ٩٨ فداناً مشغولة بمباني التفتيش ومباني الزراعات وورشة الخليج وورشة التصلبات ومنازل الموظفين ونحو ٣١٠ أفنة بور غير مستعملة أو للثاغ العمومية والباقي مؤجر .

ومركز هذا التفتيش هنا حيث توجد أيضاً ورشة الخليج وورشة تصليحات الآلات والمخازن العمومية .

وتتقسم أراضي هذا التفتيش إلى قسمين كل قسم منهما يكون مأمورية منفصلة فمأمورية هنا تتألف من زراعات أربع هنا والغرابوي والغرض وكفر دغرية ومأمورية سير تتألف من زراعات ثلاث أول سير وثاني سير ومنية سير .

وتروى مأمورية هنا من ترعة الخزان وبممر النظام وترعة الفاضد وتصرف صرفاً طبيعياً بمصرف ثمرة ٦ وثمره ٧ ويبلغ ارتفاع سطح الأراضي الزراعية بهذه المأمورية من ٤ إلى ٥ أمتار فوق سطح البحر وتروى مأمورية سير من ترعة بمر النظام وترعة التهوريس وتصرف صرفاً طبيعياً بمصرف ثمرة ٦ وترفع سطح الأراضي الزراعية فيها من $3\frac{1}{4}$ إلى $4\frac{1}{2}$ فوق سطح البحر .

وعلى المصوم نال في هذا التفتيش مرض إلا في زراعة هنا التي تروى بالآلات تقريباً طول السنة والصرف من ستين مدينة حسن جداً بهذا التفتيش بالنسبة للحافظة بواسطة وزارة الأشغال على انخفاض منسوب المياه بمصرف ثمرة ٦ وثمره ٧

وعند السكان بهذا التفتيش كلف والمواصلات جيدة .

أما الموظفون والمستخدمون الموجودون بهذا التفتيش فيبينون بكشف مرضي وتبلغ روايتهم في سنة ١٩٣٠ الحاضرة ٩٨٨٠ جنياً .

الأقل في هذه المسائل وقد حاولها التومسيون في سنه التبليط الباقية بتل ما كان يباين الجمعية الزراعية من قبل واستمرت التجارب التي كانت تعمل من زمن طويل في أراضي التوميين وقما ما مستغلة كما كانت إلا أنه بعد تحويل مصلحة الزراعة إلى وزارة بروجع بمجزة للباحث العلمية وبحقول كبيرة للتجارب أصبح لا حاجة لإيجاد مباحث مستغلة بمصلحة الأملاك وقد كان غرض المصلحة المقدم منذ سنة ١٩١٦ أن تحصر جهودها في إنتاج بلور جيدة لغرض تجاري أي للحصول على أكبر ربح ممكن من الزراعة على التربة وقد تخلت عن المباحث المستغلة إذ لم تكن هذه من أغراضها إلا أنه في الوقت نفسه استمرت على عمل تجارب زراعية تحت مباشرة موظفين من وزارة الزراعة وفي مساحات حسب احتياجات الأقسام الفنية بالوزارة لغرض المقارنة بين نتائج التجارب بالمصلحة ونتائج مثيلاتها التي تعمل في أراضي الوزارة وعند الغير سواء أ كانت تابعة لوزارة الزراعة أم لبعض الأفراد .

والأغراض التي من أجلها اتبعت طريقة الزراعة على التربة من قبل والتي لا تزال من أجلها تتبع بتوسع هي .

(أ) أعداد نواة من البذور المتخبة لأنواع القطن الموجودة والمحافظه لصفاتها الأصلية وأنواع القطن الجديدة الجديدة التي ثبتت جودتها بعد تجربتها بواسطة وزارة الزراعة وذلك بالتوسع في زراعة تلك البذور في مساحات متسعة تمكّن تكوين البلاد منها والمساعدة على الإكثار في تلك الأصناف .

(ب) إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى والعمل على تحسينها .

(ج) وضع المحاصيل الزراعية الزائدة عن حاجة المصلحة من حيوب وتبن تحت تصرف مصالح الحكومة الأخرى توصلاً لتحقيق فكرة الاقتصاد في تلك المصالح بتوفير ما كان يضيع به متعهد هذه الأصناف من الرخ .

(د) نشر طرق الفلاحة الحديثة ليعلمها الأهالي بعد التثبت من فائدها .

وصف مختصر للتفتيش التي تجرى بها الزراعة على التربة

تتصرف الزراعة على التربة في الوقت الحاضر في خمسة التفتيش الآتية :
هنا وعلة موسى والمرابيين وشيش والسطة وهي واقعة في وسط وشمال مديرية الترية بمراكز السطة وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وقد بدئ بالزراعة على التربة في تفتيش بلفاس في العام الحاضر ١٩٣٠ وسيأتي الكلام عن ذلك فيما بعد .

ويتكون هذا التفتيش من ست زراعات متصلة ببعضها أى كلة واحدة وهذه الزراعات هى حلة موسى والتفاف ونصف أول روينه ونصف ثانى روينه ونصف أول ميت البية ونصف ثانى ميت البية .

ويرى هذا التفتيش من ترعة روينه وترعة السفلى ويمصرف طيعيا من مصرف ثمة ٨ ح ومصرف نشرت ويرفع سطح الاراضى الزراعية بهذا التفتيش بمقدار ٣.٥ إلى ٥ أمتار عن سطح البحر على العموم فقد أصبح الرى فى هذا التفتيش فى السنين الأخيرة مرضيا بالنسبة لما قامت به وزارة الأشغال من تحسين حالة ترعة السفلى والصرف أيضا .

وعدد السكان بهذا التفتيش يكاد يكون كائيا فى الزراعات الغربية متوطرق المواصلات لا بأس بها .

أما الموظفون والمستعملون الموجودون بهذا التفتيش فينتون بكشف مرفق وتبلغ رواتبهم عن سنة ١٩٣٠ الحاضرة ٥٩٠٦ جنيهات .

أما إيرادات ومصروفات هذا التفتيش فى عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فكانت كما يلى :

حصة الزمام	حصة الإيرادات	حصة المصروفات
فدان	جنيه	جنيه
٨٣١٨	١٠٥١٧٣	٤١٣٩٥

وبذلك يبلغ صافى الإيرادات ٦٣٧٧٨ جنهيا ويكون ما يخص الفدان من صافى الرى ٧ جنيهات و ٦٦٧ مليا وقد توضح بالكشف المرفق ما يخص الفدان من الرى فى خلال السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٢٨ (راجع الملاحظات المدرجة بتفتيش سخا) .

تفتيش المرابين

كان يعرف هذا التفتيش فى عهد القومسيون بتفتيش دلبيه وكانت مساحته وقت أن استلمته هذه المصلحة فى سنة ١٩١٣ ٤٧٠٦ أفدنة والمساحة الموثقة بسجلات المصلحة لنسبة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ هى ١٧٧٧٧ أفدنا مثمة يبلغ ١٧٣٤٠٣٣ جنهيا والفرق بين المساحة فى سنة ١٩١٣ والمساحة الحالية يرجع الى اندماج أطيان الميرى الحرة المجاورة والتي تمتد شمالا الى بحيرة البرلس فى هذا التفتيش، كانت هذه المساحات الواقعة جدا من الأرض المهمله وغير المقررة تحت ملاحظة السلطات المختصة بالمديرية وقد تألفت من هذه الأراضى مأمورية تابعة لهذا التفتيش تسمى مأمورية الخلاق .

أما إيرادات ومصروفات هذا التفتيش فى عام (١٩٢٨ - ١٩٢٩) فكانت كما يلى :

حصة الزمام المعمور والمتهدات بخلاف البور	حصة الإيرادات	حصة المصروفات
فدان	جنيه	جنيه
٩٦٦٤	١١٥٦٥٦	٥٧٥٠٥

وبذلك يبلغ صافى الإيرادات ٥٨١٥١ جنهيا ويكون ما يخص الفدان الواحد من صافى الرى ٦ جنيهات و ١٧ مليا .

أما إيرادات ومصروفات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فلم يقسن تبيانها نظرا لعدم تفصيل الحسابات الختامية للسنة المذكورة الى الآن .

هذا وقد توضح بالكشف المرفق ما يخص الفدان من الرى فى خلال السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٢٨ زراعة زراعتهم ملاحظة أن صافى الرى هو الناتج بعد خصم جميع المصروفات الزراعية وماهيات وموظفى الزراعة وخصم ٥.٥ نظرا لاستهلاك سنوى من ثمن الآلات الميكانيكية للزراعة والآلات الرى وبعد خصم الأموال التى كان يدفعها قومسيون القومين لغاية سنة ١٩١٢

أما المصروفات العمومية المتعلقة بمركز التفتيش فلم تخص من حساب إيرادات كل زراعة ، وقد حصل توزيع صافى الرى على الزمام المعمور والمسبقات فقط دون الزمام البور .

تفتيش حلة موسى

كان يعرف هذا التفتيش فى عهد القومسيون بتفتيش روينه ويحجر مساحته عندما استلمته هذه المصلحة فى سنة ١٩١٣ كما هو مبين فى جدول المساحة ١٠٣٥١ أفدنا والمساحة الباقية بسجلات المصلحة لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ٨٣١٧ أفدنا مثمة يبلغ ١١٩٥٣٥٢ جنهيا ويرجع سبب الفرق بين المساحة فى سنة ١٩١٣ والمساحة الحالية الى بيع إحدى الزراعات فى سنة ١٩١٣ كانت ميرة ومفصلة من باقى زراعات التفتيش وصافى المساحة المقررة على اللمة ٥٧٣ أفدنا تقريبا وبحر ١٦١٧ أفدنا مسطحة معاشا لتعليق ونحو ٨٨٩ أفدنا مشغولة بالمساق والمصارف والسكك الخشبية ونحو ٤١ أفدنا مشغولة ببساتين التفتيش وبما فى الزراعات وسكن الموظفين ونحو ثمانية أفدنة غير مستعملة أو قاعات العمومية والباقى مؤجر .

دمركز هذا التفتيش بحلة موسى وهى محطة سكة حديد فى خط تلين - شربين .

وتحصر الزراعة على القنة في هذا التفتيش بثلاث زراعات وهي المرايين ونصره والشاوية وهي التي كان يتألف منها تفتيش دقيقه الأصل وقت أن استلمته المصلحة الحالية والمساحة المترعة على القنة ٢٨٠٣ أفدنة ونحو ١٠٦٤ فداناً مسطحة معاشاً للتمليه ونحو ٥١٥ فداناً مشغولة بالمساق والمصارف والسلك المخصوصة .

ومركز هذا التفتيش بالمرايين وهي محطة على خط البرارى (طين - شرين) والأراضي التي تزرع على القنة التي تكون الجزء الأكبر من مساحات الزراعات الثلاث المذكورة سابقاً ليست متلاصقة بل منفصلة عن بعضها وتروى كلها من ترعة المفروزة وتصرف الآن صرفاً طبعياً في أغلب أيام السنة بحصر ثمة ٦ وقد كانت لغاية سنة ١٩١٤ لا تصرف إلا بالآلات ويخلف ارتفاع سطحها ما بين ٢ ونصف و٤ أمتار عن سطح البحر .

ومعد السكان بهذا التفتيش قليل وطرق مواصلته ليست جيدة .

أما الموظفون والمستخدمون الموجودون بهذا التفتيش فيبتون بكشف مرقف وتبلغ روايتهم في سنة ١٩٣٠ مبلغ ٤٢٣٨ جنياً .

أما إيرادات ومصروفات هذا التفتيش عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فكانت كما يأتى :

مجملة الزمام	مجملة الإيرادات	مجملة المصروفات
فدان	جنيه	جنيه
٤,٤٦٨	٤٥٥,٤٧٣	٢٥,٩٥٧

وبذلك يبلغ صافي الإيرادات ١٩٦٦ جنياً ويكون ما ينعى القندان الواحد من صافي الربح ٤ جنيهات و ٣٩٠ ملياً وقد توضح بالكشف المرافق ما يخص القندان من الربح زراعاته في خلال السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٢٨ (تراجع الملاحظات المدرجة بتفتيش سما) .

تفتيش بشيش

وجد مديناً في عهد القومسيون تفتيشان أحدهما تفتيش بشيش والآخر تفتيش بيله وأخيراً صماً إلى بعضها وتكون منهما تفتيش بشيش الحلل ومجموع مساحته كما هو مبثوث بمجدول المساحة وكما استلمته المصلحة الحالية في سنة ١٩١٣ ، ٣٢,٤٩٢ فداناً ولو أن المساحة بالمجموع ١١٢,٨٢٠ فداناً متحة يبلغ ٢,٣٣٩,٨٥٥ جنياً والفرق بين المساحة الحالية والمساحة في سنة ١٩١٣ يرجع إلى إدماج أراضي الميراثية لحوزة الجبورة والجمدة شمالاً بجمرة البرلس وإقليم في هذا التفتيش وهذه الأراضي المهملة وغير المتسعة كانت سابقاً تحت ملاحظة السلطة المختصة بالمديرية وقد أصبحت هذه الأراضي كلها تحريا إلى بيعة التي تتألف منها الآن مأمورية منفصلة تعرف بمأمورية بيعة .

وأما الأراضي التي تزرع على القنة في هذا التفتيش تقع في زراعات ست دمرو وكفر دمرو وسناباره (وأطيان هذه الزراعات متصلة ببعضها تحرياً وزراعة الانشا ونصف أول بشيش المتدجين في بعضها والمتبعين زراعة واحدة تبعد عن مركز التفتيش نحو ١٠ كيلومترات من الجهة الشرقية وزراعة نصف أول إيشان وزراعة نصف ثاني إيشان وإلفان قطعة أخرى تبعد عن مركز التفتيش من الجهة الشمالية بنحو ١١ كيلومتراً وفي سنة ١٩١٣ كانت الزراعة الخاصة في الست زراعات المذكورة أملاه ٤٧٠٠ فدان أما المتروحة خاصة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة فيبلغ ٥١٠٢ فدان ونحو ١٤٨٠ فداناً مسطحة معاشاً للتمليه ونحو ٩٥٥ فداناً مشغولة بالمساق والمصارف والسلك المخصوصة .

ومركز هذا التفتيش بقرية دمرو الواقعة بعيداً عن السلك الحديدي في منتصف المساحة تقريباً بين محطة الحلة الكبرى ومحطة إيشان وتبعدا زراعات المترعة على القنة من بعضها يحمل إدارة هذا التفتيش صيغو تروى الثلاث زراعات الأولى دمرو وكفر دمرو وسناباره من بحر الملاج وتروى الانشا ونصف أول بشيش من بحر تيمه بينما الجزء الباقي من نصف ثاني إيشان يروى من ترعة الشيشي الأخذ من بحر الملاج .

وتصرف أطيان هذا التفتيش جميعها في مصرف ثمة ٥ ومنها أطيان زراعات دمرو وكفر دمرو وسناباره والانشا ونصف أول بشيش تصرف صرفاً طبعياً حتى السنة ونصف أول إيشان ونصف ثاني إيشان يصرفان طبعياً ثاني السنة وفي مدة الفيضان والخريف يصرفان بالآلات المركبة لها لهذا الغرض وفي زراعة نصف ثاني إيشان ويخلف ارتفاع سطح الأراضي الزراعية بالأربع زراعات دمرو وكفر دمرو وسناباره والانشا وأول بشيش من ٣٠ م إلى ٤ أمتار عن سطح البحر وأما في زراعتي أول إيشان وثاني إيشان فتتوسط ارتفاع السطح فيما ٢,٥٠٠ م .

وعلى العموم فالري في هذا التفتيش مرض إلا في زراعة نصف ثاني إيشان فإنه صعب جداً والعرف حسن في الأربع زراعات وودئ في زراعة إيشان ومعد السكان فوق الكثافة بدمرو وكفر دمرو وكاف سناباره والإنشا وقليل أول وثاني إيشان .

والمواصلات بالسلك الحديدي رديئة إلا أن المواصلات الأخرى جيدة أما الموظفون والمستخدمون الموجودون بهذا التفتيش فيبتون بكشف مرقف وتبلغ روايتهم في سنة ١٩٣٠ الحاضرة ٨٣٩١ جنياً .

أما إيرادات ومصروفات هذا التفتيش في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فكانت كما يأتى :

مجملة الزمام	مجملة الإيرادات	مجملة المصروفات
فدان	جنيه	جنيه
٨٣٣٨	٧٦٢٨٥	٤٤٧٣٨

وبذلك بلغ صافي الإيرادات ٣١٥٤٧ ج م ويكون ما يخص القندان الواحد من صافي الربح ٣ ج م و ٧٧٨ م .

وقد توخى بالكشف المرافق ما خص القدان من الريج زراعة في خلال السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٢٨ (راجع الملاحظات المدججة بتفتيش هذا).

تفتيش السطحة

كانت مساحة هذا التفتيش عند ما استلت هذه المصلحة في سنة ١٩١٣ ١١٣٥٧ فداناً بحسب المثبت في جدول المساحة ولو أن مساحته المثبوتة بالبيع ١١٣٣٣ فداناً ومساحته المثبوتة بسجلات المصلحة لفاية ٣٠ أبريل سنة ١٩١٣ ٦٦٤٩٦ فداناً مثبته ببيع ١٠٧٥٤٨٤ جنيهاً . ويرجع الفرق بين مساحته في سنة ١٩١٣ ومساحته الحالية لبيع أكثر من ٣٥٠٠ فداناً وتحویل ١٤٠٠ فدان تقريباً إلى وزارة الزراعة لحلها فحلاً للتجارب وتسليم ٤٦١ فداناً لوزارة الأوقاف بطريق البذل (وتوجد مخازن الآن لتسليم ٧٣٤ فداناً أخرى لوزارة الأوقاف بطريق البذل أيضاً)

وكان التزام المتردد على الذمة في سنة ١٩١٣ عند استلام هذا التفتيش ٦٠٠٠ فدان تقريباً وكانت صافي المتردد على الذمة لفاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ نحو ٣٩٠٨ فداناً و٤٢٩ فداناً ماشاء ونحو ١١٨ فداناً مشغولة بمراو وسكك خصوصية ونحو ٧٤ فداناً مشغولة ببناء التفتيش بما فيها ورشة طليج وورشة تصليحات وكثاها مغلة الآن وباني الزراعات ومسكن الموظفين ونحو ١٧ فداناً منافع عمومية .

ومركز هذا التفتيش بالقرب من محطة على خط حلة وروح - زقي والزراعة على الذمة جارية في سبع زراعات شفة ومينة طوخ وعزيرة طوخ وطارخ والقريشة وبلاى وشراق وهذه الزراعات السبع ليست متصلة ببعضها وبكونة حلة واحدة بل منفصلة بأراض واقصة بينها ملك الأهالي وكذلك تفصل الزراعة على الذمة فيها ببعض المساحات ملك المصلحة مشغولة لا حالاً .

ويرى هذا التفتيش من بحر شين وقرعة السطحة وجناية القريشة وبحر صميم والبحفيرة وريه مرض وليس له طريق للصرف لعدم وجود مصارف عمومية ولو أن سطح الأرض مرتفع من ٧ إلى ٥ و ٧ متر من سطح البحر إلا أن الأراضي هناك في حاجة شديدة إلى الصرف الذي إن وجد يزيد كثيراً من قوة إنتاجها ويرفع ثمنها ويمكن القول أن أهليان هذا التفتيش تأثرت من ارتفاع مستوى الماء لا الأرض وقد قامت المصلحة بمجهودات جزئية ووقتية بإنشاء مصارف خصوصية ببعض الأجزاء الضعيفة ورفع الماء بالآلات عن هذه المصارف إلى الترع العمومية نظراً لعدم وجود مصارف عمومية إلا أن هذه المجهودات ليس لها إلا تأثير على محدود .

عدد السكان بهذا التفتيش كثير ومواصله جيدة . أما الموظفون والمستخدمون الموجودون بهذا التفتيش فينبون بكشف مرافق وتبلغ رواتبهم في سنة ١٩٣٠ - ٧٦٦٤ جنيهاً .

أما الإيرادات ومصرفات هذا التفتيش في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فكانت كما يأتي :

جدة الزمان	جدة الإيرادات	جدة المصارف
٧١١٢	١٠٠٣٣٧	٤١٠٠١

وبذلك يبلغ صافي الإيرادات ٥٩٣٣٦ ويكون ما خص القدان الواحد من صافي الريج ٨ جنيهاً و ٣٤٢ ملياً .

وقد توخى بالكشف المرافق ما خص القدان من الريج زراعة في خلال السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٢٨ (راجع الملاحظات المدججة بتفتيش هذا).

مقترحات اللجنة

بعد ما تقدم من البيانات - ولأن مهمة اللجنة على ما هو مفصل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ هي :

(١) بحث اختصاصات المصلحة فيما يتعلق بإدارة أملاك الحكومة التي في عهنتها .

(٢) البحث عن أفضل خطة تتبع في تولى المصلحة زراعة الأرض على فئتها مع بيان الغرض من ذلك وتحديد المساحة والمناطق التي يجب أن تسوى المصلحة زراعتها .

(٣) تعيين مساحة الأراضي التي لم يتم إصلاحها والتي يرى الاحتفاظ بها لإصلاح الإصلاح عليها فيما بعد مع بيان التدابير التي تتخذ لإجراء هذا الإصلاح .

(٤) بحث النظام الواجب اتباعه لضمان أفضل الطرق لاستغلال أراضي الحكومة التي لا تدخل في الطائفتين المتقدم ذكرهما مع تحديد شروط الإيجارة إذا دعت الحال وبيان الطريقة التي يجب اتباعها للسير التدريجي في تصفية هذه الأراضي .

(٥) اقتراح أمثل النظام التي تسمح للمصلحة بإفاد البرنامج الذي تضعه لها اللجنة .

فقد رأت اللجنة أن تتقدم بتقرير متصل عن الوجهين الأولين من مهمتها ولهذا فصلت فيما سبق من البيانات اختصاصات المصلحة في إدارة الأملاك الأميرية التي في عهدتها وبينت كذلك الأغراض المقصودة من الزراعة على التربة والمساحات التي كان جارياً زراعتها على التربة .

ومضى بحث اللجنة الأربعة الباقية من مهمتها عندئذ تتقدم بتقرير تفصيلي .

وقد ماينت اللجنة جميع الأراضي التي تروى على التربة وبحسب الطرق المتبعة لإنتاج القطن والوسائل التي تتخذها المصلحة عند الجلي ونظافة القطن بعد جنيه وقيل عليه وذلك للاحتفاظ بمجوده والحصول على بذور جيدة لتوزيعها بمعرفة وزارة الزراعة لغرض الانتثار .

وقد تبين للجنة أن الخطة التي اتبعتها المصلحة في الزراعة على التربة حسنة وأنها أفضل مثال يتخذه كبار المزارعين — ولهذا ترى أنه من الضروري أن تحتفظ المصلحة في الوقت الحاضر بمساحة معينة من الأراضي التي في حيازتها للزراعة على التربة لأن من واجب الحكومة إغاث الوسائل للأكار من البذور الجيدة وأنه لو لم تكن في حيازة الحكومة أراض زراعية صالحة لهذا الغرض لوجب عليها أن تشتري ما يلزمها من الأراضي لزراعتها للأكار من البذور الجيدة على أنه يسوغ بعد انقضاء عدة سنوات إعادة النظر في هذا الموضوع إذا قام الدليل على أنه قد تم الانتثار المربوغب من البذور الجيدة أو إذا تولت هيئات زراعية أهلية القيام بهذه المهمة النافعة للبلاد فيما يكفل تحقيق الغرض المنشود .

أما فيما يتعلق بتجديد المساحة اللازم الاحتفاظ بها للزراعة على التربة فقد تبين للجنة أن الكمية التي تنتج في الوقت الحاضر من بذور القطن تبلغ حوالي ١٥٠٠٠ أردب وأن وزارة الزراعة سبق أن طلبت أن تزداد هذه الكمية إلى ٢٥٠٠٠ أردب بذرة .

وقد رأت اللجنة أن يكفي في الوقت الحاضر إنتاج ١٥٠٠٠ أردب بذرة وأنه يجب التشجيع على تحسين البذور بمعرفة كبار المزارعين كي يتسنى الانتفاع ببذرة المومنين استعاطاً تاماً في سبيل الإكثار من البذور الجيدة وذلك بأن تضع وزارة الزراعة نظاماً لمراقبة كبار المزارعين الذين توزع عليهم بذرة المومنين لضمان الحصول على بذرة لاكار جيدة مع وضع نظام للكفالات والجزامات ليكون كفيلاً بتحقيق الغاية المطلوبة .

إلا أنه نظراً لحاجة البلاد الشديدة للبذور الجيدة ترى اللجنة أنه إذا أمكن الوصول تدريجياً إلى إنتاج ٢٥٠٠٠ أردب بذرة كما طلبت وزارة الزراعة فإن ذلك يزيد في الفائدة التي يجنيها البلاد من الانتفاع بالبذور الجيدة .

وبناءً على ما تقدم ترى اللجنة الاحتفاظ بالمساحات الآتية بيانها للزراعة على التربة .

فدان

٧,٩١٦ بتفتيش مطا وهي المترعة على التربة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة بما فيها المعاش .

٦,٩٠٦ بتفتيش محلة موسى وهي المترعة على التربة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة بما فيها المعاش .

٤,٣٨٢ بتفتيش المراجين وهي المترعة على التربة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة بما فيها المعاش .

٧,١٧٧ بتفتيش شيش وهي المترعة على التربة في سنة ١٩٣٠ الحاضرة بما فيها المعاش .

أما فيما يتعلق بالمساحة المترعة على التربة بتفتيش السلطة فقد رأت اللجنة أنه نظراً لما تبين من أن الأراضي الواقعة في شمال الدلتا تتيج بطورا أجود مما تتجه أراض جنوب الدلتا فإنه ليس من الضروري الاحتفاظ بتفتيش السلطة ضمن الأراضي اللازمة للزراعة الخاصة وأنه يمكن التصرف ببيع هذا التفتيش .

وقد رأت اللجنة أن يضم للزراعة الخاصة مساحة قدرها ٦,٩٩٢ فداناً بتفتيش بقاس ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ كي تكون مساحة الزراعة الخاصة ٣٣,٧٣٣ فداناً وهي المساحة اللازمة لإنتاج ١٥٠٠٠ أردب بذرة قطن جيد للأكار وضد هذه المساحة الأخيرة للزراعة الخاصة بتفتيش بقاس بمقتضى إنشاء المباني اللازمة للغازين وحظائر المشاة الخ .

وبهذه المناسبة نذكر أن بعض المباني الموجودة بالتفتيش المترعة على التربة من قبل وأغلها منشأة بمعرفة قومسيون المومنين منذ زمن طويل قد أصبحت في حالة غير مرضية وفي خطر الاحتفاظ بهذه الأراضي للزراعة الخاصة يتعين النظر في تجديد وترميم المباني التي تكون قد أصبحت غير صالحة في الوقت الحاضر وذلك بموجب الحاجة .

وقد رأت اللجنة أنه بعد أن يتم التصرف في تفتيش السلطة وبالرغم من أن تفتيش بقاس سيؤيد عدد موظفيه فسبقت استنزاه الزراعة الخاصة علاوة على الموظفين الموجودين به في الوقت الحاضر باعتباره من التفتيش المؤجرة فإنه يخطر حصول وفريذ في مصاريف الإدارة الزراعية ويمكن أن يقدّر هذا الوفير بمبلغ ثلاثة عشر ألف جنيه تقريباً .

هذا ودعوة في الوصول إلى إنتاج ٢٥٠٠٠ أردب بذرة ترى اللجنة العمل بطريقة تدريجية على إصلاح ما يمكن إصلاحه من الأراضي الأقرب إلى وسائل الإصلاح أي التي: (١) يكون مدتها جيداً (٢) وتكون قريبة من العمران بحيث تتوفر فيها الأيدي العاملة أكثر من سواها (٣) ويضطر أن

تتحقق من وراء ذلك فائدة عملية أو اقتصادية وأن أفضل وسائل النقل التي يجب اتباعها هي الجمع بين النقل الميكانيكي للانتفاع به في المسافات المتباعدة وبين النقل الحيواني لاستغله في أعمال النبط ، وقد بدأت المصلحة اعتباراً في تنفيذ ذلك والمظهر أن يتحقق من وراء هذه العملية وفر يذكر في عدد البخال التي تستعمل للنقل وعدد الكلايين والعريضة .

وبحث اللجنة أيضاً استبدال الآلات البخارية للمركبة للرى والعرف بماكينات ذات احتراق داخلي وتبين من البحث أنه ولو أن الماكينات ذات الاحتراق الداخلي أقل كلفة من الماكينات البخارية إلا أنه من الضروري إعطاء عدد من الآلات البخارية كي يسنى الانتفاع بالأحطاب والأشباب التي تنجم من الزراعة الخاصة لإحراقها في إدارة هذه الآلات البخارية — ولغنا رأيت استبدال ما يمكن استبداله من الآلات البخارية بماكينات ذات احتراق ادخل مع ملاحظة الاعتبار المتكلم .

كما أن اللجنة خصت أثناء زيارتها للتفتيش موضوع الأليان التي تعطى معاشاً للعمد والمشايج والقلية ورأت أن إعطاء معاشات للعمد والمشايج نظام مناسب لصالح الخزنة فضلاً عن أنه يضمن إدارة الأعمال الزراعية في أوقاتها — كما رأيت اللجنة هذه النظام المتعلق بمعاشات اقلية على ما هو عليه مع الترخيص الفعلية لزراعة قطن بأرض المشايخ التي تعطى لهم كما هو حاصل الآن من مراقبة اقلية في خدمة الأرض وزراعتها وربها واسترجاع الأرض منهم من وقت لآخر تنهيتها بمعرفة المصلحة حفظاً لبلدتها .

وقد بحثت اللجنة موضوع موظفي التفتيش الأميرية واطلعت على كشف مقارنة عن رواتب الموظفين بالتفتيش قبل تعديل الدرجات وبعد التعديل ورأت أن الرواتب الحالية لجميع الموظفين تتناسب مع مسؤولية عمل تلك الوظائف إلا فيما يتعلق بوظائف الكتبة والصيارف والمخزنية فقد تبين أن رواتب هذه الوظائف كانت قبل التعديل تتراوح بين ثلاثة وخمسة جنيهات شهرية وقد أصبحت الآن بعد التعديل على قسمين أحدهما في الدرجة (ج) التي راتبها من ستة جنيهات إلى عشرة جنيهات والقسم الثاني في الدرجة (ج) المحفظة التي راتبها من خمسة جنيهات إلى اثني عشر جنيهاً شهرياً — ونظراً لأن هؤلاء المستخدمين لا يشترط في تعيينهم أن يكونوا حاصلين على شهادات دراسية معينة كما أنهم يتمتعون بسكن مجاني ولأن مسؤوليتهم لا تتناسب مع رواتبهم الحالية لهذا ترى اللجنة أن يرتب للمستخدمين الذين يسيرون في المستقبل في هذه الوظائف درجتان الأولى من ٤ جنيهات إلى ٨ جنيهات شهرياً والثانية من ٦ جنيهات إلى ١٢ جنيهاً .

وبمناسة بحث موضوع موظفي التفتيش قد أثيرت مسألة وضع نظام هؤلاء الموظفين على نسق النظام المتبع بشأن موظفي مجالس المديرية

تخضع من مشروعات الرى والعرف قبل غيرها من الأراضي الورد — ومن هذه الأراضي بعد أن يتم إصلاحها إلى المساحات التي تنوع على التربة بحيث يتسنى الحصول على إنتاج ٢٥,٠٠٠ رطل بكرة قطن للإكلار .

ولمناسة النظر في توزيع خمسة آلاف فدان على صغار المزارعين لإنشاء الملكات الصغيرة قد طلبت وزارة المالية إلى اللجنة بحثاً إذا كان توزيع هذه الأليان يؤثر على المساحة اللازمة للاحتفاظ بها للزراعة الخاصة لغرض إنتاج البلور البليدة للإكلار — وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع وقلقت منه تقيراً خاصاً مؤرخاً ١١ يونيو سنة ١٩٣٠ بينت فيه أن توزيع هذه الأليان لا يؤثر على المساحة اللازمة للاحتفاظ بها للزراعة الخاصة والتي سبق تبينها وأن اللجنة ترى لذلك الموافقة على توزيع المساحة المخصصة لإنشاء الملكات الصغيرة وقدرها ٩,٩٣٣ فداناً بتفتيش السلطة ومحاولة موسى وبقاس وأشارت اللجنة بأن يوضع قانون خاص لإنشاء الملكات الصغيرة تحقيقاً للأغراض المنشودة من توزيع هذه الأليان وهي تأمل ألا يتم التوزيع إلا بعد استصدار التشريع اللازم في هذا الصدد .

كما وأنه لمناسة النظر في بيع الأليان التي ستبقى في تفتيش السلطة بعد المساحة المخصصة للتوزيع لإنشاء الملكات الصغيرة قد بحثت اللجنة في موضوع البيع ورأت أن الألفي أن يقسم نصف مساحة الأليان المقررة بينهما إلى قطع مساحة كل منها حوالي خمسة أفدنة وأن يقسم النصف الآخر إلى قطع مساحة كل منها عشرة أفدنة وأن يدفع من الخبز ٣٠ ٪ / مسجلاً ويحسب الباقي على عشرين سنة بفائدة ٤ ٪ / وأن يعطى حق الشراء لأهالي بلاد التفتيش في أول جلسة بحيث لا يسمح لأحد من الخارج بالشراء في تلك الجلسة أما في الجلسة الثانية فيكون حق الشراء للجميع .

وقد بحثت اللجنة في أثناء زيارتها للتفتيش الأميرية أن في الإمكان استخدام الوسائل الميكانيكية في حرق الأراضي ورأت استبدال جزء من المواشي بأوتوميلات الحرق على أن يكون أساس استبدال الاحتفاظ بعدد من الثيران ثلثة مساحة الشوى باعتبار أربعة عشر ثوراً لكل مائة فدان شوى وهذا الاستبدال متى تم يحقق وفراً يبلغ حوالي ثلثة آلاف جنيه سنوياً تقريباً وملازمة على هذا الوفرة تنفيذ المصلحة من استعمال الأوتوميلات لحرق الأرض في شهور الصيف بدخول المحصولات الشتوية كي يتسنى غسل الأرض لمدة طويلة وهذه فائدة زراعية قيمة — وقد بدأت المصلحة تفلياً تنفيذ هذا الاستبدال بأن اشترت أربعة أوتوميلات لحرق في تفتيش محا وأربعة أخرى بتفتيش بقاس .

وببحث اللجنة موضوع استبدال النقل الحيواني بالنقل الميكانيكي وتبين لها أنه إذا حصل استبدال عربات النقل بسيارات للنقل استبدالا كاملاً فإن

والجالس المحلية والبلدية وصناديق الادخار المنشأة لم غير أنه تبين أنه نظرا للحالة الخاصة بموظفي التفتيش الاميرية وضرورة الاحتفاظ بأن يكون للصلحة الرئيسية سلطة تامة في الأحوال التي يقرن لها أن أحد هؤلاء الموظفين قصر في واجبه أو ارتكب عملا ضارا قد لا يقتضي محاكته عنه تأديبيا قد قرر مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٧ مارس سنة ١٩١٦ اعتبار مستخدمى تفتيش مصلحة الأملاك الاميرية كستخدمى الحكومة بصفتهما من ذوى الأملاك الخصوصية ومعاملتهم في بعض الوجوه معاملة خاصة بسلام شكل هذه المصلحة ولهذا وضعت وزلة المالية لائحة خاصة لهؤلاء الموظفين وأطلع مجلس الوزراء على هذه اللائحة وأحيط علما بها بجلسته المتقدمة في ٥ سبتمبر سنة ١٩١٧

وحيث إنه للاحتبارات المتقدمة ترى اللجنة الموافقة على بقاء النظام الحالي ومعاملة جميع مستخدمى التفتيش الاميرية طبقا للائحة الخاصة بهم إلا أن اللجنة تشير بتعديل الأحكام الواردة بالمادة الثامنة عشر من هذه اللائحة وهي المتعلقة بعدم استحقاق المستخدم لأية مكافأة بعد سن الخامسة والخمسين

ويعلم صرف المكافأة التي تستحق للمستخدم لغاية هذه السن إلا عند ما يترك الخدمة نهائيا وذلك بأن يكون المستخدم الحق في المكافأة إلى نهاية مدة خدمته فإذا لم يتخذ هذا التعديل فيجب من باب العدالة أن تصرف المكافأة التي تستحق للمستخدم لغاية سن الخامسة والخمسين إليه للانتفاع بها بالرغم من إبقائه في الخدمة بعدهم السن ويمكن في هذه الحالة أن تؤخذ عليه الضمانات اللازمة أو أن تحتسب له فائده عن المكافأة من التاريج المذكور إلى وقت صرفها إليه عند تركه الخدمة نهائيا .

ومرفق مع هذا خمسة كشوف عن بيان درجات موظفي ومستخدمى تفتيش سخط ومخلة موسى والمرابيين وبشيش والسنتله وخمسة كشوف عن صافي ربح القدان في الزراعات المختلفة لهذه التفتيش في المدة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٢٨ م

٢١ برهنة ١٩٢٠

وكل مجلس الشيوخ
ودئيس اللجنة

الوظيفة	الدرجة	الهاية السنوية	ملحوظات	عدد
	جنيه	ليرة		
داخلون هيئة العمال				
مفتش درجة أولى	٧٢٠-٩٦٠	— ٧٢٠	خالية ويقوم بأعمالها صاحب المزة مفتش بقاص	١
مأمور زراعة درجة أولى	٢٤٠-٦٠٠	٤٠٠-٣٠٢	شاغلها يرتق أسما لهذه الدرجة.	١
ملاحظ ماكينات	١٨٠-٤٦٨	— ٢٢٨		١
مخبر زراعى درجة ثانية	١٨٠-٤٦٨	— ١٨٠	خالية.	١
معاون هندسة	٩٦-٣١٢	— ٣١٢		١
باشكاتب	٩٦-٣١٢	— ٢٤٦		١
باشمخزيى	٩٦-٣١٢	— ٩٦	خالية.	١
صراف خزينة	٧٢-٢١٦	— ٧٢	خالية.	١
رئيس حسابات	٧٢-٢١٦	— ١٨٠		١
معاون تفتيش	٦٠-١٤٤	— ٧٢	خالية.	١
معاون مواشى	٦٠-١٤٤	— ١٤٤		١
كتبة بالديوان	٦٠-١٤٤	— ١٠٦٨	بما فيها ٢ خالية.	١١
نظار زراعة	٧٢-٢١٦	— ٩٤٨		٧
معاونو زراعة	٦٠-١٤٤	— ٧٠٢		٧
مساعد مخزنى درجة أولى	٧٢-٢١٦	— ٦١٨		٤
» » ثانية	٦٠-١٤٤	— ٢٤٠		٣
كتبة وصيارف	٦٠-١٤٤	— ٨٠٤	أقدم كاتب وصراف القرشية يقوم بأعمال صراف خزينة التفتيش ملاوة على أعماله.	٨
		٤٠٠-٦٩٣٢		٥١

١	صاح درجة أولى	٧٨- ٦٠	—	٧٨
١	بيطار	٦٠- ٤٢	٤٠٠	٦٨
٢	قصاب درجة أولى	٤٢- ٣٠	—	٨٤
٣	فراشون درجة أولى	٤٢- ٣٠	—	١٢٧
١	حونى	٤٢- ٣٠	٤٠٠	٣٢
١	أوسطى درجة ثانية	٤٢- ٣٠	—	٣٠
٦	فراشون وسعاه درجة ثانية	٣١- ٢٤	—	٢٠٤
٢	قصاب درجة ثانية	٣١- ٢٤	—	٧٢
١	رئيس غفرام	٣١- ٢٤	—	٣١
١٨			٨٠٠	٧٣١

عدد	الوظيفة	الدرجة	المالية السنوية	ملاحظات
		جنيه	لم	جنيه
				داخلون هيئة المال
١	مفتش درجة ثانية	٥٤٠ - ٧٢٠	—	٥٥٢
١	مهندس	٥٤٠ - ٧٢٠	—	٦٦٠
	مأمور زراعة درجة ثانية بإشبان	١٨٠ - ٤٦٨	—	٢٠٤
١	ملاحظ هندسة	١٨٠ - ٤٦٨	—	٣٧٢
١	ملاحظ الماكينات	١٨٠ - ٤٦٨	—	١٨٦
١	باشمخبي الحازن العمومية بإشبان	٩٦ - ٣١٢	—	١٦٨
١	باشكاتب	٩٦ - ٣١٢	—	٢٧٠
١	رئيس حسابات	٧٢ - ٢١٦	—	١٦٨
١	صراف خزينة	٧٢ - ٢١٦	—	١٩٢
٢	ساعد معاون هندسة	٧٢ - ٢١٦	—	٣٠٠
١	كاتب هندسة	٧٢ - ٢١٦	—	١٠٢
٢	معاون مواشي	٦٠ - ١٤٤	—	٢٢٨
١٢	كتبة بالديوان	٦٠ - ١٤٤	—	١٢٥٤
٦	نظار زراعة	٧٢ - ٢١٦	—	٨٨٢
٦	معاونو زراعة	٦٠ - ١٤٤	—	٦٦٠
٣	ساعد غمخبي درجة أولى	٧٢ - ٢١٦	—	٣٤٢
٢	ساعد غمخبي درجة ثانية	٦٠ - ١٤٤	—	١٨٦
٦	كتبة وصيارف	٦٠ - ١٤٤	—	٦٣٠
٤٩			—	٧٣٥٦
				خارجون عن هيئة المال
١	مساح درجة ثانية	٤٢ - ٦٠	٤٠٠	٦٨
١	بطار	٤٢ - ٦٠	٨٠٠	٦٤
١	بناء	٤٢ - ٦٠	—	٦٠
٤	أوسطى درجة أولى	٤٢ - ٦٠	—	٢١٩
٣	» » ثانية	٣٠ - ٤٢	—	١١٤
١	سائق موتوسيكل مهندس بشيش	٣٠ - ٤٢	٢٠٠	٣٧
١	حوزي	٣٠ - ٤٢	—	٤٢
١	عامل تلفون	٣٠ - ٤٢	٦٠٠	٣٩
٢	فراش درجة أولى	٣٠ - ٤٢	٤٠٠	٨٠
٤	فصاه درجة ثانية	٢٤ - ٣٦	٤٠٠	١٥٨
٤	ساعة وفراشون درجة ثانية	٢٤ - ٣٦	٢٠٠	١١٥
١	فراش مكتب الهندسة	٢٤ - ٣٦	—	٣٦
				١٠٣٥

كشف بيان وظائف ودرجات الموظفين والمستخدمين بتفتيش محلة موسى

عدد	الوظيفة	الدرجة	المهنية السنوية	ملحوظات
		جـ	طـ	جـ

داخلون هيئة المال

١	مفتش درجة ثانية	٧٢-٥٤٠	-	٧٢٠
١	مأمور زراعة درجة ثانية	٤٦٨-١٨٠	-	١٩٨
١	إشكاتب	٣١٢-٩٦	-	٣٤٠
١	رئيس حسابات	٢١٦-٧٢	-	١٢٦
١	صراف خزينة	٢١٦-٧٢	-	١٥٦
١	مساعد معاون هندسة	٢١٦-٧٢	-	١٢٠
١	معاون مواشي	١٤٤-٦٠	-	٦٠
٨	كتبة بالديوان	١٤٤-٦٠	-	٩١٨
٦	نظار زراعة	٢١٦-٧٢	٤٠٠	٨٣٦
٦	معاونو زراعة	١٤٤-٦٠	-	٥١٦
٤	مساعلو مخازن درجة أولى	٢١٦-٧٢	-	٥٢٨
٢	مساعلو مخازن درجة ثانية	١٤٤-٦٠	-	٢٢٢
٦	كتبة ومبارف	١٤٤-٦٠	-	٧٤٤
٣٩			٤٠٠	٥٢٨٤

خارجون عن هيئة المال

٢	مساح درجة أولى	٧٨-٦٠	-	١٤٤
٢	أوسطى درجة ثانية بالرى	٤٢-٣٠	-	٧٢
١	حرفى	٤٢-٣٠	٢٠٠	٣٧
١	فراش درجة أولى	٤٢-٣٠	-	٤٢
١	قصاب درجة أولى	٤٢-٣٠	-	٤٢
٣	قصاب درجة أولى	٣٦-٢٤	٤٠٠	١٢٢
٢	سعاة وفراشون درجة ثانية	٣٦-٢٤	٤٠٠	٦٢
١٢			-	٥٢٢

كشف بيان وظائف ودرجات موظفي ومستعدي تفتيش مح

ملاحظات	المالية السنوية	الدرجة	الوظيفة	عدد
	سليم	جيب		
داخلون هيئة المال				
	٧٢٠	٧٢٠-٦١٠	مفتش درجة أولى	١
	٤٤٤	٢٤٠-٦٠٠	مأمور بأمورية مح	١
	٢٤٠	١٨٠-٤٦٨	» » مسير	١
	٢٢٢	١٨٠-٤٦٨	خير زراعى درجة ثانية	١
	١٩٨	١٨٠-٤٦٨	باشمخزنجى المخازن العمومية	١
	١٣٢	٩٦-٣١٢	معاون هندسة	١
خالية	٩٦	٩٦-٣١٢	» القسم الفنى الزراعى	١
	٢٦٤	٩٦-٣١٢	باشكاتب	١
	١٤٤	٧٢-٢١٦	مساعد للباشمخزنجى بالمخازن العمومية	١
	١٦٢	٧٢-٢١٦	صراف خزينة	١
	١٦٨	٧٢-٢١٦	رئيس حسابات	١
	١٨٦	٦٠-١٤٤	معاون مواش	٢
	١٣٠٢	٦٠-١٤٤	كتبة بالديوان	١١
أحمد مندوب ملحق بالعمل بصفة ناظر طريق	١٣٨٦	٧٢-٢١٦	نظار زراعة	٨
	٦٨٤	٦٠-١٤٤	معاون زراعة	٧
	٥٨٨	٧٢-٢١٦	مساعد مخازن درجة أولى	٤
	٣٠٠	٦٠-١٤٤	» » ثانية	٣
أحمد كاتب بأمورية مح	١١٢٨	٦٠-١٤٤	كتبة وصيارف	٩
	٨٣٦٤	-		٥٥

خارجون عن هيئة المال

٢٤٠	-	٦٠-١٠٨	سائق سيارة	٢
٧٢	-	٦٠-٧٨	مساح درجة أولى	١
٧٨	-	٦٠-٧٨	رئيس بنائين	١
٦٨	٤٠٠	٤٢-٦٠	مساح درجة ثانية	١
٢٢٥	-	٤٢-٦٠	أوسطى درجة أولى	٤
٦٠	٨٠٠	٤٢-٦٠	بيطار	١
٥٥	٥٥	٣٠-٤٢	حوزى	١
١١٤	-	٣٠-٤٢	أوسطى درجة ثانية	٢
٤٢	-	٣٠-٤٢	حامل تلغون	١
٤٢	-	٣٠-٤٢	فراش درجة أولى	١
٤٢	-	٣٠-٤٢	قصاب درجة أولى	١
١٢٢	٤٠٠	٢٤-٣٦	» » ثانية	٢
٣٦	-	٢٤-٣٦	قياس	١
٢١٤	٢٠٠	٢٤-٣٦	سهام وفراشون درجة ثانية	٩
١٥١٦	-			٣١

كشف بيان وظائف ودرجات الموظفين والمستغنين بتفتيش المراجعين

عدد	الوظيفة	الدرجة	المهارة السنوية	ملاحظات
		بجيه	لم بجيه	
داخلون هيئة العمال				
١	مفتش درجة ثانية	٥٤٠ - ٧٢٠	٢٤٠ -	شاغلها مأمور في الدرجة ١٨٠ - ٤٦٨ سنويا .
١	مأمور زراعة درجة ثانية	١٨٠ - ٤٦٨	٤٠٠ - ٣٠٢	شاغلها في الترتيب القديم ٢١٦ - ٣٦٠ سنويا بما فيها علاوة ال ٢٠٪
١	معاون هندسة	٩٦ - ٣١٢	٢١٦ -	
١	رئيس حسابات	٧٢ - ٢١٦	١٦٨ -	
١	معاون مواش	٦٠ - ١٤٤	١٤٤ -	
١	صراف خزينة	٦٠ - ١٤٤	١٢٦ -	
٧	كتبة بالديوان	٦٠ - ١٤٤	٨١٦ -	
٣	نظار زراعة	٧٢ - ٢١٦	٤٨٠ -	
٣	معاونو زراعة	٦٠ - ١٤٤	٣٠٦ -	
٢	مساعد خزنجي درجة أولى	٧٢ - ٢١٦	٣٠٠ -	
١	مساعد خزنجي درجة ثانية	٦٠ - ١٤٤	١٢٠ -	
٣	كتبة وصبارف	٦٠ - ١٤٤	٣٤٢ -	
٢٥			٤٠٠ - ٣٥٦٠	

خارجون عن هيئة العمال

٢	مساح درجة أولى	٦٠ - ٧٨	١٥٦ -	
١	د ثانية	٤٢ - ٦٠	٤٠٠ - ٦٨	
١	أوسطى درجة ثانية (لرى)	٣٠ - ٤٢	٣٠ -	
١	حوضى	٣٠ - ٤٢	٦٠٠ - ٣٩	
١	ساح درجة أولى	٣٠ - ٤٢	٤٢ -	
١	قصاب درجة أولى	٣٠ - ٤٢	٤٢ -	
٧	د ثانية	٢٤ - ٣٦	٤٠٠ - ٢٤٢	
٢	ساح درجة ثانية	٢٤ - ٣٦	٦٠٠ - ٥٧	
١٦			٦٧٨ -	

مدير المستغنين

عبد القادر جوجو

كشف ببيان ما يخص الفدان الواحد من صافي إيرادات الزراعات

[illegible]

الآتية في المدة من سنة ١٨٩٧ لغاية ١٩٢٨

امات

دمرو		كفر دمرو		- ستارة		الانشاء		ثاني ايشان		اول ايشان		المراسين		نمرة		الشهارة	
طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه	طيم	جيبه
٢٧٠	١	٦٧٠	—	٥٦٢	—	—	—	٣١٤	—	—	—	٥٣٦	—	٤٨٤	—	٣٩٨	—
٦٦	—	٧٢٠	—	٦٨٧	—	—	—	٣٢٣	—	—	—	٥٥٨	—	٣٢٦	—	٣٦٨	—
٤٩٣	١	٧٩٩	—	٥٦١	١	٩٤١	—	٥٣٠	—	—	—	٩١٧	—	٦٦٤	—	٢٠٤	—
٧٦	٢	٧٣٣	١	٤٥٣	١	١٦٠	١	٨٣٢	١	—	—	١٥٠	١	٨٩٨	—	٤٩٢	—
٩٩٣	١	٢٠٠	١	١١٩	٢	٢٤٣	١	٨١٨	١	—	—	٨٥	١	٩٤٦	—	٤٩١	—
٣٥٨	٢	١١٤	١	٢٩٥	١	٢٦٤	٢	٨٠٠	١	—	—	٣٥١	١	١٧٤	١	٦٧٠	—
١١٨	٣	١٢٥	٢	٥٥١	٣	٦٨٦	٣	٧٣٤	١	—	—	٢٠٩	٢	٥٧٠	١	٨٩٠	—
١٠٢	٢	٤٨١	١	٢٨٥	٢	٩٦٠	٢	٥٢	—	١	—	٢٣٣	—	١٢٩	١	٣٠٠	—
٥٧٣	٢	٣٠٦	١	٤٢٦	٢	١١٠	٢	٦٣٧	١	—	—	٨٤٥	١	١٤٤	١	٣٧٦	—
٤٧٢	٣	١٥	١	٥١٥	٣	٨٤٨	١	٤٥٦	١	—	—	٣٣٨	٢	٦٦	٢	٥٠٨	—
٣٣٨	٢	٥٢٢	١	١٤	٣	٣١٦	٣	٩٤٤	١	—	—	٣٦٢	٢	٧٥٠	١	٣٦٨	—
٩٧٢	—	٥٠٤	—	٩١٣	—	٧١٨	—	٧٣٤	—	—	—	٤١٧	١	٣٣١	١	١٩٤	—
٣٣٢	١	١٥٦	—	٥٢١	—	٧٦	—	٩٦٤	١	—	—	٧٤٧	١	٧٠٤	—	١٩٠	—
٤٧٥	١	٤٣٥	٢	٨١٢	١	٦٢٧	١	٤٥٦	١	—	—	٤٢١	٢	٦٦٩	١	١٦٠	—
٢٥١	—	٦٩٦	١	٩٠١	١	٤١٢	١	٣١٤	—	—	—	٣٩٥	١	١٨٨	١	٤٢٩	—
٥٠١	٢	٦٨٠	٢	٦٥٥	٢	٨٠	٢	٣٠٨	٢	١١٦	٣	٣٣٦	١	٤٨١	—	٩٦٥	—
٤٤٠	٤	٦٣٦	٣	٧٨٠	٥	٦٩٤	٣	٩٩٣	٣	٣٤٨	٢	١٨٢	٢	٢٥٤	٢	٢٨٢	—
٧٦٩	٣	٩٩١	٣	١٧٣	٣	٧٩٣	٣	١٣٣	٣	٥٠٠	١	٨٤٦	١	٨١٧	—	١٨٩	—
٤٦٣	٣	١٦٥	٣	٢٧٧	٣	٧٣١	٣	٦٣	٣	١٥٧	١	٢٧٥	١	٤٧٢	١	٢٥٣	—
٣٣٩	٦	٨٣٦	٧	١٣١	٧	٥٢٢	٨	٣١٨	٤	٥١٧	٣	٦٩٢	٥	٥٠٢	٤	٨٠٩	٢
٧٧٧	٧	٣٥٨	٩	٨٤٨	٩	٤٧٣	٨	٤٤٥	٤	٦٨٨	٤	١٢٨	٦	٩٠٨	٦	٦٥	٤
٨٧٤	٦	٦٨٩	٨	٣٥٨	٨	٤٤٥	٨	٦١٧	٦	٢٠١	٣	٦٠٤	٣	٨٠٧	٣	٦٣٣	١
٥٤٩	١٦	١٧	١٥	٦٩٦	٩	٧٨٣	١١	٦٧	١١	٦٨٨	٦	٨٨٠	٨	١٤٩	٦	١٧٤	٥
٦٨٥	١٦	٦٢٤	١٣	٣١٠	٩	٩٥٠	٩	٩٢٢	٩	٩٨٣	١	٥٣٨	٢	٧٤٧	٤	٥٨٤	٢
٨١٨	٦	٤٦٢	٨	٣٤٥	٦	٦٢٩	٦	٥٧١	٤	١٩١	٣	٥٤٦	١	٤٩٧	٢	١٢٩	—
٤٤٦	٥	٧٥١	٦	٤٤٦	٤	٣٧٢	٦	٣١٢	٦	٦٧١	١	٣٢١	٢	٩٦٤	٢	٢٣	٢
٣٦٧	٤	٥٦٧	٦	٣٢٦	٤	٦٧٠	٤	٥٦٠	٤	٣٧٢	٢	٤٩٠	٣	٧٧٨	٤	١٤٦	—
٤٧	٦	٩٤٥	٧	١١٧	٨	٧٢٨	٩	١٣٨	٩	٣٢٢	٤	٩٩٧	٦	٥٠١	٧	٤٥٧	٤
٦٦٣	٦	٤٧٧	٧	٨١٩	٤	٣٧٣	٦	٩١٠	٦	٤٦٤	٤	٧٩٨	٤	٩٠٢	٤	٥٦	٣
٣٤٧	٤	٤٨	٧	٦٣٧	٤	٣١٢	٤	٧٠٩	٥	٤٥٤	٤	٩٠١	٤	٤٥١	٤	٦٥٦	٢
٦٠٦	٧	٦٧٨	٨	١٣٣	٧	٣٨٧	٦	٩٠١	٦	٤١٢	٥	٥٦٩	٥	٩٣	٦	٨٤٠	٣
٣٠٢	٤	٧٥٧	٥	٢٠٨	—	٨٨٨	٦	٦١٩	٦	٤٣١	٣	٥٧٤	٥	٨٦٤	٥	٧٨٦	٢

كشف بيان ما خصص القندان الواحد من صافي إيرادات

الزرا												السنوات
ثاني ميت البنية		أول ميت البنية		ثاني رويثة		أول رويثة		التطاف		حيلة موسى		
جنبه	طبع	جنبه	طبع	جنبه	طبع	جنبه	طبع	جنبه	طبع	جنبه	طبع	
—	٩٩٩	١	٨٣	—	٨٨٧	١	٤٩	١	٤١٤	—	٩٢٩	١٨٩٧
—	٩٤٣	—	٩٨٤	١	٤٣٥	١	٩٧	١	٩١٢	١	١٣٨	١٨٩٨
١	١٠٤	١	٥٠٦	١	٤٨١	١	٦٤٤	١	٩٥٠	١	٥٨٨	١٨٩٩
١	٦٠٦	١	٧١٠	١	٨١٤	٢	—	٢	٩٩٧	٢	٢٢٢	١٩٠٠
١	٣٠٠	١	٣٦٤	—	٩٥٤	٣	٥٢٤	٢	٥٨٢	٢	٤٨٧	١٩٠١
١	٥٢٩	١	٨٧٩	١	٨٩٦	١	٩٤٦	٢	٩٥٧	٢	٨٢٤	١٩٠٢
٢	٩١١	٣	٥٥	٢	٩٥٦	٤	٣٩٤	٤	٧٢١	٣	٦٠٠	١٩٠٣
١	٩٢٥	١	٢٢٤	١	٨٠٩	٣	٧٦٧	٣	٤٦٩	٣	٣٦٠	١٩٠٤
٢	٤٩٩	١	٩١٢	١	٩٢٤	٣	٣٦٠	٤	٦٥٠	٤	٤٩	١٩٠٥
٢	٧٧٦	٢	٥٣٣	٣	٢٣٨	٤	٩٣٦	٥	١٣	٤	٣٩١	١٩٠٦
٢	٥١٤	٢	٣١٧	٢	٤٩٣	٣	٨٧٩	٥	١١٦	٣	٤٢٣	١٩٠٧
١	٣٧١	١	١٢٧	١	١٧٨	٢	٥٨	٤	١١٣	٢	٧١٤	١٩٠٨
—	٦١٣	—	٨٥٨	—	٤٤٠	٢	٨٩٦	٣	٦٧٩	١	٥٩٤	١٩٠٩
١	٨٩٥	١	٧٨٩	٢	١٥٢	٣	٣٩٩	٥	٥٤٦	٤	٢٢٥	١٩١٠
—	٤٦٩	—	٥٥٨	١	٨٢	٢	٢٨٠	٥	٤٧٠	٣	٦٠٤	١٩١١
١	٦٢٦	—	٨٠٣	٢	٦١٩	٢	١٥١	٢	٩٣٩	٣	٢	١٩١٢
٤	٢٧٧	٣	٧٠٥	٦	٣٥٧	٥	٤٤٠	٧	١٧٨	٦	٧١٧	١٩١٣
٣	٧	٣	٣٦	٣	٩٥٢	٣	٧٦٣	٥	٦٠٤	٣	٩٩٣	١٩١٤
٢	٧٣٧	٢	٥٥٠	٣	٤٨٢	٣	١٤٥	٤	١٠٤	٣	٦١٢	١٩١٥
٦	٩٧٩	٦	٧٣٥	٨	٢٧٠	٩	٢٢٨	٧	٨٢٠	٧	٦٨٠	١٩١٦
١٠	٤٦٠	٩	٥٧٥	٨	٣٢٢	١٠	٣٧٤	١١	٩١٠	٩	٦٢١	١٩١٧
٨	٥٣٨	٧	٥٩٠	٦	٧٢٨	٨	١٩	٩	٩٧٠	٩	٣١١	١٩١٨
١٥	٥٣١	١٢	٧٥٥	١٠	٩١٨	٩	٤١٨	١٧	٧١٢	١٣	٨٩٦	١٩١٩
١٥	٣٧	١٤	١٧	١١	١٠٢	١٢	٩٤	١٠	٣٢٩	١٣	٦٧٨	١٩٢٠
٦	٤٨٢	٤	٩٨٢	٤	٩٥٠	٦	٦٣	٨	٩٨٩	٥	٥٥١	١٩٢١
٧	٤١٦	٥	٨١٦	٤	٩٨٥	٥	٦٩٦	٩	٤٨٣	٧	٤٨٥	١٩٢٢
٧	٤٥٤	٤	٨٤٣	٤	٢٣٢	٦	٨٢٢	٨	٧٨	٦	٢١٨	١٩٢٣
١٣	١٣٤	١٠	٥٣٣	١١	٤٣٧	١١	٧٨١	١٢	٦٣٦	١٠	٥٦٢	١٩٢٤
٩	٧٥٠	٧	٦٠٩	٧	٢٩	٨	٥٠٩	١٠	٩٦	٨	٢٧٦	١٩٢٥
٦	٩٣٩	٦	٩٨٣	٧	١٧٧	٦	٨٩٢	٩	١٤٨	٧	٨٨	١٩٢٦
٨	٦٩٣	٩	١٤٤	٨	١٠٢	٨	٣٦٥	١	٢٠٩	٦	٥٦٧	١٩٢٧
٩	٢١	٩	٣٦٧	٧	٨٠٠	٦	١٨٢	٩	٨٧	٧	٩٧٦	١٩٢٨

مات

القرشية		طوخ		عزبة طوخ		منية طوخ		شمره		شتراف		بلای	
طبخ	جيبه	طبخ	جيبه	طبخ	جيبه	طبخ	جيبه	طبخ	جيبه	طبخ	جيبه	طبخ	جيبه
٦٤٩	٣	٤٥٣	٢	٢١٢	٢	٤٥٧	٣	٥٩٩	٣	٦٣٤	٣	٤٨٦	٢
٩٧٤	٤	٣٩٦	٤	٧٦٨	٢	٥١٨	٢	٩٩٣	٣	٨٦٠	٣	٦٠٩	٣
٣٦٢	٦	٩٤٦	٤	٢١٠	٤	٨٧	٤	٤٠٨	٥	٣٩١	٥	١١٩	٤
٩٢٩	٤	١١٢	٥	٢٧٦	٤	٤٧١	٤	٢٣٤	٥	١١٩	٦	٨٢١	٥
٣١٠	٥	٢٨٠	٤	١٤٥	٤	٦٧٨	٤	٤٣٣	٤	٧١٦	٤	٦٨٣	٤
٤٥٤	٥	٥٣١	٤	٥١١	٤	٧٣٣	٤	٩٤٠	٤	٦٤٢	٤	٢٠٠	٤
٧٩٩	٧	٤٨٧	٦	٦١٩	٥	٦٠٣	٥	١٧١	٧	١٦٩	٨	٨٦٢	٧
٨٣٨	٥	٣٧٨	٤	٨٩٦	٣	٤٧٧	٣	٤٩	٥	٢٥٣	٦	١٧٢	٤
٢٢٢	٦	٢٣٩	٥	٨٧٦	٤	٧٦	٤	٤٥٥	٦	٥١١	٥	١٢	٤
٧٩٨	٧	١٨١	٦	١٥٦	٦	٩٨٣	٦	٤٩٣	٥	٣٨٤	٧	٩٨	٤
٦٩٩	٧	٩٤	٥	٢٧٦	٤	٤٥٨	٤	٢٥٦	٦	٤٤٥	٦	٤٢٦	٣
٢٠٥	٦	٤٥٨	٤	٥١٢	١	٥٧٨	٤	٤٧	٤	٩٨٤	٤	١٦	٤
٦٩٥	٥	٩٣٠	٥	٥٥٥	٤	٣٦١	٤	٨٤٤	٤	٩٤٧	٦	٨٩	٢
٨٤٦	٨	٦١٥	٦	٤٩٨	٤	٩٠٣	٤	٩٧٦	٥	٣٣٤	٦	٢٢٢	٦
١٤٨	٧	٨٣٦	٧	٩٨١	٤	٧١١	٤	٤١٣	٥	١	٨	٥١٢	٥
١٦٦	٧	٩٩٥	٧	١١	٥	٣٦٦	٥	٥٩٩	٥	٦٩٨	٩	٦٣٠	٥
٤٩	٨	٦٢٣	١٠	٩١٦	٧	٦٠٨	٧	١٧٥	٧	٧٤٧	١١	٦٩	١٠
٤٩٥	٥	٢٣١	٦	٧٢٤	٥	١٨٢	٥	٣٣٤	١	٥٣٣	٧	١٢٤	٨
١٧١	٤	٩٩٦	٥	٩٤٧	٣	٨٨٤	٢	٧١٧	٦	٤٧٧	٦	٩٥٤	٥
٤٠٢	٩	١٠٤	١١	٤٩٠	٨	٩٦١	٩	١٥٣	٩	٩٥٤	١٣	٩١٨	١٠
٢٥٩	١١	٩٣٦	١١	٢٥٢	١٠	٥٠٥	١٠	٤٢٨	١٣	٩٠٠	١٢	٢١٩	١٢
٤٩٢	١٠	٢٦٥	١٢	٧٢٥	٧	٨٨٣	١٠	٣٤٨	١٠	٩٥٠	١١	٤٥٣	١٠
١٧٨	١٥	٣١٠	١٩	٥١٧	٩	١٥٩	١٨	٤١٧	١٨	٢٧٦	١٧	٦٨٩	١٧
٤٤	١٢	٦٧٨	١٥	٣٠٣	٩	١٦٢	١٢	١٤٧	١٢	٩٥٠	١١	٨٠٩	١٣
٢٤٨	٨	٣٨٣	٩	٢٠٨	٥	٧٣٨	٦	٢٦٧	٦	٧٥١	١١	٩٢٥	٩
٩٩٢	٧	٨٢٢	٩	٣١٠	٥	٥٥١	٧	٦٣٦	١١	٣٦	١١	٣٦٣	٩
٥٩٢	١٠	٥٠١	٩	٩٩٣	٦	٤٠٠	١٠	٣٨٤	١٠	٤١٠	٨	٨٩	١٣
٤٩	٩	٢٦٣	١٠	٥٣٧	٨	٦٢٤	٩	٤٠٧	٩	٧٣٠	٨	٦٣٧	١١
١٧٧	١١	٢٨٤	١١	٧٨	٩	٤٩٨	١٢	١٨٩	١٢	٢٧٥	١٥	٧١٤	١٣
٤٣٦	٦	٦١١	٨	٦٣٠	٤	٨٣	٩	٧٩٢	٩	٥٠	٥	٧٩٨	٦
٧٥٠	١١	٩٨٩	١١	٢٠٠	٨	٦٦١	١٠	٤٣٤	١٠	٢٥٩	١٠	٦٧٠	١١
٩٩٧	٥	١٤٠	١٢	٥١٠	٧	٦١٣	٨	٥٦٨	٩	٦٨٦	٨	٤٧٣	١١

عن البيع بالمزايدة :

١ - الأراضي التي تنطبق عليها قواعد البيع بالمزايدة المعمول بها
يخضع بيعها على أصحاب الشأن .

٢ - الأراضي التي لا تنطبق عليها قواعد البيع بالمزايدة وتكون مؤجرة
يخضع بيعها على مستأجرها بالنظام الآتي :

(أ) القطع الزراعية التي يبلغ مسطحها فدانين فأقل تباع للتأجير
مهما كانت مدة التأجير .

(ب) القطع الزراعية التي يزيد مسطح كل منها عن فدانين ويقل عن
خمسة أفدنة تباع للتأجير لمدة ثلاث سنوات على الأقل .

والبيع يكون بالتقسيط بنصف عشر اثني مجلد مع رسوم التسجيل والباقي
على أقساط سنوية لا تزيد عن ٣٠ سنة بفائدة ٣ في المائة بشرط ألا يقل
القسط عن ٥٠٠ ملم تمسح مع قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٣٥

عن البيع بالمزاد :

الأراضي التي لم تباع بالمزايدة من الأنواع المتقدمة مع باق للأراضي
الأخرى يخضع بيعها بالطريقة الآتية :

١ - القطع التي لا يزيد مسطح كل منها عن ٥٠ فدانا تعرض للبيع على
صغار المزارعين بحسب قواعد التوزيع الصادر عنها قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥

٢ - القطع التي لم يتم بيعها حسب الاشتراطات السابقة المذكورة
أعلاه ويقل مسطح كل منها عن ٥٠ فدانا تطرح للبيع بالمزاد العلني علما
بمحطات تمديد دراسة مندوبين تشجيعهم المصلحة بتعليقات توضح لذلك على
أن يبلغ عشر اثني مجلد مع رسوم التسجيل والباقي مضافا إليه فوائد ٣ في
المائة على أقساط سنوية لا تزيد عن ٣٠ سنة ولا يقل القسط عن ٥٠٠ ملم .

٣ - القطع التي يزيد مسطح كل منها عن ٥٠ فدانا تطرح للبيع بالمزاد
بالمنظور بين كبار المزارعين بحسب القواعد المتبعة بقرار مجلس الوزراء
المشار إليه .

فالرجو النظر والتفضل بإصدار ما يرى من التعليمات .

وتفضلوا سادتي بحبل وافر الاحترام

المدير العام

تحريرا في القاهرة ١٩٣٦

ملحق رقم ٢

بقرار لجنة المالية عن ميزانية مصلحة الأملاك الاميرية
لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

١٣٨/٢/٢٥٨

المضمون - عن تسجيلات بيع أراضي الحكومة الزراعية
بالوجهين البحري والقبلي

حضرة صاحب السعادة وكل وزارة المالية

أشرف بإحاطة سعادتي أنه عند ما عقدت المصلحة للجلس الاستشاري
بشروط بيع أراضي الحكومة البور بشل الدلتا سواء لصغار أو كبار المزارعين
التي اجتمعها مجلس الوزراء في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قصرت هذه التسجيلات
على أراضي الحكومة الواقعة في مناطق طلبات صرف شمال الدلتا ومساحتها
حوالي ٢٨٠,٠٠٠ فدان هجرياً ووقتها عرضت هذه الشروط على قلم قضايا
المالية لئلا إذا كانا الفرض من هذه الشروط والتسجيلات إلغاء لأغلبية ١٩٠٢
عن بيع أراضي الحكومة فأجابه بمذكرة ملخصها أن هذه الشروط والتسجيلات
وضعت لفرض تسجيل التصرف في بيع الأراضي الشمالية واستعمالها بالسرعة
التي تتفق وسير مشروعات الري والصرف التي ترتبت على تملية تخرن أسوان
الثانية وأن هذه الشروط لا تؤثر على لأغلبية سنة ١٩٠٢ الخاصة بشروط
بيع أراضي الحكومة الأخرى وأنها لا تزال قائمة .

ولكن بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ توجهت
إليها أسئلة عديدة عن أراضي أخرى خارج منطقة الدلتا فدان ومن
سريان هذه التسجيلات عليها من مله فرائنا أن الموضوع قد يقتضي العناية
لحصرا أراضي الحكومة خارج هذه المنطقة الوجه البحري والوجه القبلي
حسب الاكتشافات المرفقة وأغلب ما فيها من بور أو مغمور يقع وسط
أراضي مزروعة وطرق رية وصرفه متوفرة وتركه للبيع بغير لأغلبية سنة ١٩٠٢
قد يؤخر من سرعة التصرف فيه لأن حالة المزارعين لا تسمح لهم بنصف جملة
التي فور الآن .

ولا يخفى أن بيع هذه الأراضي سيؤدي على الحكومة وعلى الأهالي بالفائدة
لذلك أقتح إذا واقف عرض بيع الأراضي الزراعية بالمديريات والأراضي
القضاء الكائنة بالقرى بالمزايدة أو بالمزاد بحسب ظروف كل قطعة بالكيفية
المليئة بعد ذلك بشروط البيع السائدة المدروسة بالجريدة الرسمية الصادرة
في ٦ سبتمبر سنة ١٩٠٢ رقم ٩٩ وملحق تلك الشروط الصادرة في ١٧ مايو
سنة ١٩٣٦ رقم ٤٦ وبالتقسيط كما هو موضح فيما يلي :

كشف

بيان أملاك الحكومة الزراعية الخارجية من مناطق الإصلاح والتوزيع

ملاحظات	القطع بالقريب	القطع بالقريب	الجهات
	دون	دون	
بدء الانتهاء من ترميمات نيران أسوان .	٢١٠١٦	٧٨٤٦	مديرية أسوان ...
بدء الانتهاء من ترميمات نيران أسوان .	٣٥١٧٣	٧٠٣٠	د قنا ...
	١٢٠١٢	٢٧٩٢	د بحري ...
	١٨٩٧٤	٢٥٦٧	د أسوط ...
	٤٠٣٩٩	٢٨٣٢	د المنيا ...
	٤٩١٥١	٣٦٠٣	د القليوب ...
	٥١٣١	١٥١٧	د بني سويف ...
	٢١٨٠١	٤٨١٠	د الجيزة ...
	٥٣٣٩	٦٤٤	د القليوبية ...
	١١٤٨	١٢٥٢	د المنوفية ...
	٣٩٧٤٠٤	٤٠٠٠	د الشرقية ...
	٧٨٥٣	٣٠٠٠	د البحيرة ...
	١٣٧٣٤٣	٧٣٩٩	د الغربية ...
	١٦١٦٤٣	٥٠٠٠	د البحيرة ...
	١١٣٦	٨٦	مأمورية أملاك الفيوم
	٣٩٨	١٩٥	د السطة ...
	١٠٣٥٥	١٢٠	ناحيتي السويس وقرية الجناب (بخلاف مدينة السويس) ...
	٩٢٦٢٧٦	٥٤٧٩٣	

هذا البيان أخذ من واقع سجلات المصلحة ومن كشوفات مشروعات
التوزيع

مدير إدارة التصرف

في ١٦ جمادى ١٩٣٦

مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يربط الميزانية العامة للدولة

لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

بحث اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يربط الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية فألفتها مطابقاً للاختصاصات التي أنفزاها المجلسان لأقسام الميزانية وترجع من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة الآتية بعد ومضى إلى أنفزاها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

السكرتير الجليلي
أنطون الجليل

مشروع قانون

بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٣٥,١٥٠,٠٤٢ جنيا (خمسة وثلاثين مليونا ومائة وخمسين ألفا واثنين وأربعين جزأ) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٣٥,١٥٣,٢٦٠ جنيا (خمسة وثلاثين مليونا ومائة وخمسة وخمسين ألفا ومائتين وستين جنيا) على حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ - تقرر ميزانية مصروفات السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بمبلغ ٦,٩٢٠,٥٠٠ جنية (ستة ملايين وتسعمائة وعشرين ألفا وخمسمائة جنية) منه مبلغ ٥,٩٢٢,٠٠٠ جنية (خمسة ملايين وتسعمائة واثنين وعشرون ألف جنية) للسكك الحديدية و ٩٩٨,٥٠٠ جنية (تسعمائة وثمانية وتسعون ألفا وخمسمائة جنية) للتلفونات والتليفونات موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

مادة ٤ - تقرر ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بمبلغ ٦,٠٦١,٥٠٠ جنية (ستة ملايين وواحد وستين ألفا وخمسمائة جنية) منه ٥,١٨٤,٥٠٠ جنية (خمسة ملايين ومائة وأربعة وعشرون ألفا وخمسمائة جنية) للسكك الحديدية و ٨٧٧,٠٠٠ جنية (ثمانمائة وسبعة وسبعون ألف جنية) للتلفونات والتليفونات موزعة على حسب الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

مادة ٥ - يؤخذ مبلغ ١٣٦,٥٠٠ جنية (مائة وستون ألفا وخمسمائة جنية) من الاحتياطي الخاص بالسكك الحديدية والتلفونات والتليفونات لمصولة السكك الحديدية ، وتجمع مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بمبلغ ٧٧٢,٥٠٠ جنية (سبعمائة واثنين وعشرين ألفا وخمسمائة جنية) منه ٦٠١,٠٠٠ جنية (ستمائة وواحد ألف جنية) للسكك الحديدية و ١٧١,٥٠٠ جنية (مائة وواحد وعشرون ألفا وخمسمائة جنية) للتلفونات والتليفونات بصفة ملحق لتنفيذ برنامج الأعمال الجديدة ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٦ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يبنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٧ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى الجزية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جداول حرف (١)

المصروفات

رقم	نوع	أرباب مصروفات المصالح			أرباب أخرى	المجموع
		باب أول مهمات وأجور ومرتبات	باب ثان مصاريف عمرية	باب ثالث أعمال جديدة		
		بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
١	مخصصات ومرتبوات ودواين جلالة الملك :					
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	مرتبوات حضرات أعضاء الهيئات الحكومية	—	—	—	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٣	دواين جلالة الملك	١٢٠٨٧٢	١١٣١٧٤	٧٠٠	—	٢٣٤٧٤٦
٤	محة حضرة صاحب السطة السطة ملك	٧٦٨	٢١٩	—	—	٩٨٧
٢	مخصصات البرلمان :					
١	مجلس الشيوخ	—	—	—	١١٢٤٠٧	١١٢٤٠٧
٢	مجلس النواب	—	—	—	١٩١٨٠٣	١٩١٨٠٣
٣	مجلس الوزراء	١١٥٨٥	٤٧١٠	—	—	١٦٢٩٥
٤	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٧١٠٦	١٤٣٠	—	—	١٨٥٣٦
٥	وزارة الخارجية	١٨٢٥٧٥	٦٦٢٠١	٧٣٥٠	—	٢٥٦١٢٦
٦	وزارة المالية :					
١	ديوان القصور	٣٠١١٥٠	٤٢٦٨٤٣	٣٩٠٨٠	—	٧٦٧٠٧٣
٢	الأحوال الشخصية	٤٦٠٧٧٧	٣٦٦٤٤	٦٣٥٠	—	٥٠٣٧٢١
٣	المساحة والخراج	٤٠٠٥٩٤	٢٣٧٨٦٠	١٩٠٠٢٣	—	٨٢٨٤٧٧
٤	الإحصاء	٢٥٣٣١	٣٩٩٢	٣٣٦١٥	—	٣٩٠٠٨
٥	الطبعة الأثرية	٢٠٧٥٦	١٢٤٣٢٧	١٤٥٥٠	—	١٥٩٦٣٣
٦	البلوك الأثرية	١٣١٥٧٠	٢٠٦٤٦٧	٢٦٤١٤٣	—	٦٠٢١٨٠
٧	الجمارك	٧٨٥٨٤١	٧٧١٠٩	٢٤٥٠	—	٣٦٥٤٠٠
٨	مطهر السواحل ومضائق الأسماك	١٨٠٦٥٣	٧٨٥٦٤	٢٧٠٧٠	—	٢٨٦٢٨٧
٩	الكيمياء	١٩٨٠٧	٣٢٥٠	—	—	٢٣٠٥٧
١٠	أطعام قضاة المحكمة	١٠١٤٥٢	٦٦٢٣	—	—	١٠٨٠٧٥
٧	وزارة التجارة والصناعة	١٦٤٧٦٠	٦٥٤٩٧	٦١٥٥٦	—	٢٩١٨١٣
٨	وزارة المطارف العمومية :					
١	الديوان العام والتعليم	٢٤٨٥٣٦٧	٩٤١٣٣١	١٠٢٨٠٠	—	٣٥٢٩٤٩٨
٢	مصلحة الآثار المصرية	٣٥٢٩١	١١٨٩٧	١٤٠٠٤	—	٦١١٩٢
٣	دار الآثار العربية	٤٥٧٠	٤٥٣٧	—	—	٩١٠٧
٤	المصنف القبطي	١٨٧٨	١٠١٠	—	—	٢٨٨٨
٥	مجمع اللغة العربية للكتاب	٥٤٠٢	٤٠٩٨	٥٢٣٤	—	١٤٨٣٤
٩	وزارة الداخلية :					
١	ديوان السجون	٤٧٤٣٤٩	٢١٤٩٣٧	١٢٧٨٦	—	٧٠٢٠٧٢
٢	الوقاية	١١٧٦٢٩٩	٢٧٨١٦٤	١٩٥٢٥	—	١٤٧٣٩٨٨
٣	التحقيق	١١٦٦٠٥٨	١١١٤٠٤	٨٩٨٧٠	—	١٣٧٧٣٢٢
٤	مصلحة السجون	١٨٠١١٣	٢٥١٨٢١	١٩٢٤	—	٤٣٣٨٥٨
كل مجمل		٧٩٥٤٨٧٤	٣٢٧٢١٠٩	٨٩٣١٣٠	٤٩٤٢١٠	١٢٦١٤٣٣٣

(تابع) جدول حرف (١)

(تابع) المصروفات

رقم	شرح	أجواب مصروفات المصالح			أجواب أخرى	الاجلة
		باب أول مطاعنات وأجر وغيريات	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
١٠	ما قبله . وزارة الصحة العمومية :	٧٩٥٤٨٧٤	٣٧٧٢١٠٩	٨٩٣١٣٠	٤٩٤٢١٠	١٢٦١٤٣٢٣
١	ديوان السموم والصحة العامة	٧٩٦٠٧١	٨٥٥٢١٤	١٠١٦٦٥	—	١٧٥٢٩٥٠
٢	قسم المراقب القدرية	١٠٧٠٠	٢٤١٠	٥١٠٠٠٠	—	٥٢٣٣٨٠
٣	الطبعات والمجاهل المحلية	٢٤٤٢٥٠	٥٨٦٧٠٥	٢٠٠٠	—	٦١٣١٣٠
١١	وزارة الخفانية :					
١	ديوان السموم	٥٢٣٦٣	٢٧٠١	—	—	٥٥٠٦٤
٢	الحاكم الخفانية (قسم القضاء)	١٩٥٥٨٥	٥٥٨٦٧	—	—	٣٥١٤٥٢
٣	» (قسم العقود والرفاق)	٦٧٠٧٦	١٣٦٣٠	—	—	٨٠٦٩٦
٤	» الأطف	٨٩٤٥٨٥	٩٩٥٣٦	٦٩٢٩	—	١٠٠١٠٥٠
٥	» التشريعية	١٤٧٥٤٨	١٢٣٥١	٦٠٠	—	١٦٠٤٩٩
٦	المجالس الحسية	٥٢٩١٧	١٩٨٨	٢٥٠	—	٥٥١٥٥
١٢	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السموم	٢٧٧٠٤	٢٧١٥	—	—	٣٠٤١٩
٢	الرى	٥٤٥١٣٥	٧٢٩٨٥٠	٣٠٠٠٠٠٠	—	٤٢٧٤٩٨٥
٣	المباني	١٠٢٦٩٤	٢٠٠٧٨٣	٦٦٥٠٠٠	—	٢٦٨٤٧٧
٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء	١١٥٩٩٢	٢٦٧٦٨٥	٢٥٧٥٠٠	—	٤٠٨٩٢٧
٥	» التنظيم	٩٩٥٢٠	٥٤١١٨٨	١٩٤١٠٠	—	٨٣٢١١٨
٦	» الحجارى الرئيسية	٣٤٨٢١	٧٥٢٠٦	٢٠١٨٠٠	—	٣١١٨٢٧
٧	» الطبعات	٣٣٧٠٣	١٣٤٨٤	٧٧٠	—	٤٧٩٥٧
١٣	وزارة الزراعة :	٤٢٤٧٢٧	٤١٨٣٣٤	٨٩٤٨٣	—	٩٣٣٥٤٤
١٤	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السموم	٦٨١٠٣	١٤٣٣٢١	٥٧٧٧٥	—	٢٦٩١٩٩
٢	البريد	٤٨٢٠٨٦	٢٢٢٧٨٩	٧٧٥٧	—	٧١٢٤٢٢
٣	المرايز والنفار	١٢٦٩٦٧	٩٨٨٠٨	١٠٦٣٧٦	—	٣٣٢١٥١
٤	الطرق والكبارى	٥٠٣٣٤	١٨٠١٦٨	٢٦٨٣٠٠	—	٤٩٨٨٠٢
١٥	وزارة الحرة والبحرية :					
١	ديوان السموم والبحرى	٤٥٩٤٥٨	٥٢٨٠٥٦	٥٦٣٤٥	٧٥٠٠٠٠	١٧٩٣٨٥٩
٢	مصلحة الجديده	١٣٤٥٤٤	٩٥٦٦٠	٥٨٠٠٠	—	٢٨٨٢٠٤
١٦	البيئات العلمية	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٧	مماشات ومكافآت	—	—	—	١٨٦٥٣١٥	١٨٦٥٣١٥
١٨	الدين العمومى	—	—	—	٤١٩٥١٩٣	٤١٩٥١٩٣
١٩	معهد فاروق	—	—	—	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠	مصاريف غير منظورة	—	—	—	٦٧٧٢٤	٦٧٧٢٤
	الاجلة .	١٣٠٠١٧٠٢	٨٤٢٠٥٨٨	٦٢٤٣٣٣٠	٧٤٨٤٤٢٢	٣٥١٥٠٠٤٢

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب	ميزانية ١٩٣٦	ميزانية ١٩٣٥	فرق		مصلحات			
			زيادة	نقص	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
					جنية	جنية	جنية	جنية
١ ... أموال مقرونة ...	٣٨٠٠٨٠٠	٣٣٧١٦٠٠	٤٢٢٠٠	—	٥٩٨٣٠٠	٣٩٦٦٦٦	٦١٣٠٤٧٦	٥٩٠٨٩٧٦
٢ ... إنجارك ...	١٧٢٠٣٥٠٠	١٤٦٨٤٠٠٠	٢٥١٩٥٠٠	—	١٤٩٧١١٧٢	١٣٦٧٦٥٧	١١٢٢٦٦١٦	١٢٥١٦٩٨٦
٣ ... رسوم المواني والمناشر ...	٣٦٥٠٠٠٠	٣٠٦٥٠٠	٨٥٠٠	—	٣٣٧٧٦٦	٣١١٦٦٧	٢٩٥١٢٨	٢٦٥٠٠٠
٤ ... مصادد الاسماك ...	٧٥٥٠٠	٦٤٥٠٠	٨٠٠٠	—	٦٤٦٨	٦١٦٧	٦٢٨٧	٦١٠٢٢
٥ ... النعقة ...	٤٧٤٠٠٠	٥٩٩٠٠٠	—	١٢٥٠٠٠	٩٧٨٣٤٧	٩٦٤٣٨١	١٠٧٤٣٨٠	٤٧١٦٦٦
٦ ... رسوم دفعة المصوغات ...	١١٠٠٠	١١٤٠٠	—	٤٠٠	١١٢٦٧	١٠٩٧	٩١٢٨	١٣٨٦
٧ ... الرسوم القضائية والقيدية ...	١٨٣٥٦٠٠	١٨١١٢٠٠	١٣٦٠٠	—	١٨٧٤٠٠١	١٨١٦٥٤٧	٢١٤١١٥٥	١٢٦١٠٦٤
... سكك الحديد ...	—	—	—	—	—	—	٤٧٤٢٨٣٢	٤٥٦٠٢٠
... التفرقات والتليفونات ...	—	—	—	—	—	—	١٨٧٦٦٦	٢٨٨٢٦
... نصيب الحكومة في إيرادات ...	١٧٦٢٥٠٠	١٦٦٥٠٠٠	—	٢٥٠٠	١٧٦٤٩٦١	١٧٦٣٨٤	—	—
٨ ... السكك الحديدية ...	—	—	—	—	—	—	—	—
... نصيب الحكومة في إيرادات ...	٢١٤٢٥٠	٢٠٤٨٠٠	٩٤٥٠	—	٢٠٨٩٩١	١٩٩١٤٥	—	—
٩ ... التفرقات والتليفونات ...	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠ ... البريد ...	٧٧٤٧٠٠	١٥٤٠٠٠	٢٠٧٠٠	—	٧٤٧٤٤٥	٧١٤٧٠٠	٦٠٦٦٧٧	٢٨٩١٦٦
١١ ... الأعلام الأميرية ...	٧٠٨٤٥٠	٦٧٧٠٠	٣١٤٥٠	—	٦١١٤٦٥	٥٨١٤٣٠	٥٩٤١٦٦	٥٩٤٤٥٠
١٢ ... بل الخدمة العسكرية ...	٦٠٠٠٠	٦١٠٠٠	—	١٠٠٠	٥٨٦٦٠	٦٥٢٦٠	٦٨٠٤٥٠	٤٤٢٢٠
١٣ ... رسوم الخمر ...	٦٧٤٠٠٠	١١٧٤٠٠٠	—	٦٠٠٠٠٠	١٢١٨٥٤٢	١٢٦٩١٥٨	١٢٦٧٠٥١	١٤٦٩٩٠٠
١٤ ... المستعظم من مهابات المستخدمين ...	٦٠٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٥٥٥٠٤٦	٥٨١٣٥٥	٦٤٥٤٢٣	٦٤٥٤٧٧
١٥ ... الأرباح الناتجة من تشغيل القود ...	١٤٦٤٠٠٠	٨٠٥٠٠٠	٨٢٥٠٠	—	١٢٤٦١٢٣	١٢٦٩١١٢٣	١٤٢٦١٠٥	١٧٦٦٦٦
... مصروفات منسوبة وإيرادات ...	٥٤٥٠٠٠	٦٤٠٠٠	—	١٩٠٠٠	—	—	—	—
١٦ ... الامتصاصات ...	—	—	—	—	—	—	—	—
١٧ ... رسوم السيارات ...	٢٦٠٠٠٠	٢٥٤٠٠٠	—	٩٤٠٠٠	٢١٢٦٦٦٥	١٩٩٨٥٨٧	٢١٢٦٦٦٥	٢٥٤٣٨٤
١٨ ... إيرادات ورسوم متفرقة ...	١٨١٣٠٠٠	١٤٠٦٥٠٠	٤١٦٥٠٠	—	—	—	—	—
... ضريبة القطن ...	—	٢٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠	٧٤٢٦٠٥	٨٤١٧٣٤	٤٨٥١٥٢	٩١٢٦٢٢
١٩ ... إيرادات غير احتيادية :	—	—	—	—	—	—	—	—
... (١) مبيع أراضي ...	١٣٧٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٧٠٠٠	—	١١٣١٨٤	١٥١٦٥٢	١٥٤٤٩١	٢١٦٥٢
... (٢) إيرادات أخرى ...	٥٩٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠	—	٦٦١١٤	٥٩١٧٧	١٠٥٤٤٨	٢٥٤٠٤٥
٢٠ ... المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان ...	٢٥١٠٠٠	٢٥١٠٠٠	—	—	٢٥١٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٨٨٤٢٥	٢٩٠٩٧٥
... بموجب المقتضىات المالية من موزائد ...	—	—	—	—	—	—	—	—
... المدخول يتولد من ذلك من المصروفات ...	—	—	—	—	—	—	—	—
... حصة صرف المصروفات التي تخصها المانيا ...	—	—	—	—	—	—	—	١٥٠٦٦
جمله الإيرادات .	٢٥١٥٣٦٠	٢٦٨٤٦٠٠	٢٦٦٦٦٠	٨٦١٩٠٠	٢٦٦١٥٩٠٧	٢٦٦٣٠٢٢٢	٢٦٦١٢٩٨١	٢٦٦٧٧٠٦٦

* سكك السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات من الميزانية العامة ابتداء من ١٩٣٣ - ١٩٣٤

جدول حرف (ج)

السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

بجبة مصرى	بجبة مصرى
٥٠٩٠٠٠٠	باب ١ - استغلال الخطوط .
٤٦٥٠٠	» ٢ - التمتعة .
٤٨٠٠٠	» ٣ - المستطع من ماهيات المستخدمين .
٥١٨٤٥٠٠	جملة الإيرادات .
١٣٦٥٠٠	المأخوذ من احتياطي المصلحة للنحاس .
٦٠١٠٠٠	ملفحة تؤخذ من الحكومة .
٥٩٢٣٠٠٠	الجملة العمومية .

(ب) المصروفات :

بجبة مصرى	بجبة مصرى
١٦٢٥٦١٧	باب ١ - ماهيات وأجر ومزونات .
٢٤٢٢٨٨٣	» ٢ - مصاريف عمومية .
٦٠١٠٠٠	» ٣ - أعمال جنينة .
١٢٧٢٥٠٠	» ٤ - المستحق للحكومة عن تعيينا في إيرادات المصلحة .
٥٩٢٣٠٠٠	جملة المصروفات .

جدول حرف (د)

التفرقات والتلفونات

(١) الإيرادات :

باب ١ - استغلال الخطوط :	جنيه مصري	جنيه مصري
التفرقات .	١٦٨٠٠٠	
التلفونات .	٦٨٩٠٠٠	
	<u>٨٥٧٠٠٠</u>	
باب ٢ - الخدمة .	٨٥٠٠	
٣ - المستطع من ماعيات المستخدمين .	١١٥٠٠	
جملة الإيرادات .	<u>٨٧٧٠٠٠</u>	
ملقة تؤخذ من الحكومة .	١٢١٥٠٠	
الجملة الصومية .	<u>٩٩٨٥٠٠</u>	

(ب) المصروفات :

باب ١ - ملقيات وأجر ومربيات .	جنيه مصري
	٤٧٢٢٣٧
٢ - مصاريف عمومية .	١٦٩٨٣٨
٣ - أعمال جنينة .	١٤٢١٨٠
٤ - المستحق للحكومة من نصيبها في إيرادات المصلحة .	٢١٤٢٥٠
جملة المصروفات .	<u>٩٩٨٥٠٠</u>

مشروع قانون

بالغاء الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة (٥٢)
من قانون تحقيق الجنايات الأهل

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تُلغى الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة (٥٢) من قانون تحقيق
الجنايات الأهل التي أُضيفت بالمرسوم بهانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

من مشروع قانون بإلغاء الفقرات الثانية والثالثة والرابعة
من المادة (٥٢) من قانون تحقيق الجنايات الأهل

تضمن قانون تحقيق الجنايات الأهل منذ وضع نصا عاما يبيح للدعي
بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجمع أن يرفع دعوته إلى المحكمة
المختصة مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها .

وظلت الحال على ذلك إلى أن رأى في سنة ١٩٢٩ استثناء الموظفين
ومنع رفع الدوى ضدهم مباشرة إلى المحكمة وقبل لذلك لتبرير هذا الاستثناء
إن في رفع الدوى ضدهم انتقاصا من هيئتهم .

ملحق رقم ٤٠

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الحفانية

من مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإلغاء الفقرات الثانية
والثالثة والرابعة من المادة (٥٢) من قانون تحقيق الجنايات الأهل

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نيه المصري بك) .

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحفانية بجلسته المتعقدة
في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ نظره على وجه الاستيعاب فظفرته اللجنة
بجلستها المتعقدة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

وفيما يلي تقريرها عنه :

كان الأصل في قانون تحقيق الجنايات أن يباح للدعي بالحقوق المدنية
في مواد المخالفات والجمع رفع دعوته إلى المحكمة المختصة مع تكليف خصمه
مباشرة بالحضور أمامها كما كانت صفة الخصم أى سواء أكان من طبقة
الموظفين أم الأفراد .

ولكن حدث في عام ١٩٢٩ أن عدل القانون باستثناء الموظفين فرفع
الدوى ضدهم مباشرة إلى المحكمة بحجة أن في استبعاد هذا الحق انتقاصا
من هيئتهم فانضمت بذلك المساواة بين الأفراد، لذلك صدر المرسوم بهانون
رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ بتعديل المادة (٥٢) من قانون تحقيق الجنايات فألغيت
الفقرة الثانية واستبدلت بها أحكام أخرى روعي فيها وضع بعض القيود
بالنسبة لاستعمال حق الدعي المدني إذا كانت الدوى موجبة ضد أحد من
الموظفين بسبب تأدية وظيفته فلم يأت هذا التعديل بالفرض المنشود وأساء
بعض الموظفين استعمال حقهم .

وأخيرا رأى من اللازم العودة إلى ما كان عليه العمل قبل عام ١٩٢٩
براحة رفع الدوى مباشرة من المدينين بالحق المدني على الموظفين وغير
الموظفين تحقيقا لجلب المساواة بين الجميع ومراعاة حرمة الحقوق. لذلك وافقت
اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب
وترجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة عليه .

على أن معالجة نظام الدعاوى المباشرة بصفة عامة سواء أكانت ضد الموظفين أم الأفراد ستكون على بحث اللجنة المشكلة لتعديل قانون تحقيق الجنايات لتقترح مآزاه كفيلا بإنهاء الإسراف في رفع هذه الدعاوى .

ولهذا تتصرف وزارة الحقوقية بعرض مشروع قانون يعد المادة (٥٢) إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٩ وبإني ما طرأ عليها من التعديلات المتتمة ذكرها .

٤ أغسطس سنة ١٩٣٦

وزير الحقوقية
عماد غالب

ملحق رقم ٤١

جلسة الأربعاء ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون خاص باستحداث العلم الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بدرجتها في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القاهر) .

أحال المجلس إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ مشروع القانون الوارد من مجلس الوزراء الخاص باستحداث العلم الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدرجة في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لبحثه بصفة مستعجلة .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ وبمبحث مشروع هذا القانون ووافقت عليه بالإجماع نظرا لحالة الاضطراب التي سادت الأزهر والمعاهد الدينية حتى القسم الابتدائي مع إنشاء العلم الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وقد فأت الكثيرين من الطلبة بسبب هذا الاضطراب أن يستعدوا استعدادا كاملا لتأدية الامتحان . وذلك كانت نتيجة الامتحانات في الأمور الأولى غير موجبة للترتياح كما كانت تختلف الطلبة من دخول الامتحانات لإحسانهم بالسجود عن التباحث فيه .

وقد كان من آثار هذا الاستثناء أن شمر الأفراد بانعدام المساواة بينهم وبين الموظفين وأن شمر الموظفون بأنهم أصبحوا آسئين للمقالب في حي هذا القانون ولذلك أضاف عليه قانون "حماية الموظفين" .

وكان من أسوأ آثاره أن اتفح الموظفون - وبخاصة رجال الإدارة - في الإسائة إلى الأفراد والقصور في معاملتهم والاحتذاء على حرياتهم بدليل ماظهر بعد صدوره من ازدياد الشكاوى الخاصة بالتعذيب واستعمال القوة .

لذلك رأى في سنة ١٩٣٥ وضع حد لهذا البعث فصدر المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ بتعديل المادة (٥٢) فأنشئت الفقرة الثانية واستبدلت بها أحكام أخرى .

غير أنه روعى في هذا التعديل وضع قيود لحق المدعى المدنى خوفا من إسرافه في استعماله فلم يطلق له هذا الحق كما كانت الحال قبل سنة ١٩٢٩ في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة بل قيد بقيود شديدة مقددة عطلت استعماله وضمت ثمرته وهي بنصها :

"مع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجبة ضد شخص من الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أحد رجال الضبط بجرمة وقعت منه بسبب تأدية وظيفته .

فإذا رأت النيابة أن لاهل رفع الدعوى أو إذا أصدوت أمرا بالحفظ وجب عليها إعلان قرارها إلى المدعى بالحقوق المدنية . وله الحق في رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية في أودة مشورتها في التمانية الأيام التالية لتاريخ هذا الإعلان أو بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الشكاوى للفصل فيها إذا كانت الدعوى ترفع أولا ترفع . ويحصل هذا الملحق بتقرير في علم الكتاب مع إيداع كفاة قدرها عشرة جنيهات مصرية مالم يكن المدعى بالحقوق المدنية قد أعفى من الرسوم القضائية بقرار تصدره له وبوجه الاستثناء أودة المشورة بنشاء على طلب المدعى وتصادر الكفالة إذا صدر القرار بعدم قبول الملحق أو رفضه .

فإذا رأت أودة المشورة رفع الدعوى وجب على النيابة أن تردها فوراً إلى المحكمة المختصة أو رأت أن لا وجه لرفعها فيكون قرارها غير قابل للملحق" .

ولذلك يكون الأولى الرجوع إلى إياحة رفع الدعوى إطلافاً من المدنيين بالحق المدنى على الموظفين وغير الموظفين تحقيقاً لمساواة بين الجميع .

٢ - الطلبة الذين لم يؤدوا امتحانات البور الأول في جميع المواد أو في بعضها لغير عذر مقبول يتمتعون في جميع المواد .

أما الذين تخفوا عن أداء الامتحان في بعض المواد لغير مقبول فيمتحنون فيها تخفوا عنه وفيما يكونون قد رسبوا فيه من المواد الأخرى .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام هذا القانون على امتحانات النقل والشهادات في جميع أقسام التعليم بإجماع الأزهر والمعاهد الدينية .

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون وصلى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وننشد كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

النص الوارد من رئاسة مجلس الوزراء

مرصوم بمشروع قانون

خاص بامتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بحدودها

في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور ؛

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه إلى البرلمان :

مادة ١ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية التي تشترط للنجاح في الامتحانات الحصول على نهاية صفى قدرها ٦٠٪ في المصوب الكل المواد أو في بعض المواد تخفف هذه النسبة إلى ٥٠٪ في امتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بحدودها وذلك بغير إخلال بالنسب الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة .

مادة ٢ - الطلبة الذين ليس لهم حق الدخول في امتحان البور الثاني يسمح لهم بصفة استثنائية هذا العام بدخول امتحان هذا البور بغير قيد ولا شرط ويكون امتحانهم طبقاً للقواعد الآتية :

(١) الطلبة الذين رسبوا في مادة أو أكثر يتمتعون فيها رسبوا فيه على أن كان رسوبه في أحد الاختبارين التحريري أو الشفوي في مادة لها اختباران تحريري وشفوي عليه أن يؤدى الاختبارين فيها .

ومشروع هذا القانون يواتهم بفرصة جديدة يتداركون فيها ما فاتهم في امتحان البور الأول .

غير أن اللجنة رأت تشمياً مع روح مشروع القانون قصر القاعد الأولى في المادة الثانية على ما يأتي : (الطلبة الذين رسبوا في مادة أو أكثر يتمتعون فيها رسبوا فيه) وحذف باقي هذه الفقرة حتى لا يتمتع من رسب في شقوى إحدى المواد إلا فيما رسب فيه . ومن رسب في تحريري إحدى المواد لا يتمتع إلا فيما رسب فيه أيضاً .

كذلك رأت اللجنة حذف عبارة (ما عدا القسم الابتدائي) من المادة الثالثة لأن القسم الابتدائي في المعاهد الدينية قد شتمته حالة الاضطراب التي شملت سائر الأقسام وذلك كما رأى مجلس النواب في هذين الموضوعين .

لذلك ترى اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب بالصيغة التي ورد بها .

والجنة تتقدم بهذا إلى المجلس رجاء الموافقة على المشروع المذكور في

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

عباس الجبل

مشروع قانون

خاص بامتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بحدودها

في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

استثناء من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية التي تشترط للنجاح في الامتحانات الحصول على نهاية صفى قدرها ٦٠٪ في المصوب الكل المواد أو في بعض المواد تخفف هذه النسبة إلى ٥٠٪ في امتحانات العام الدراسي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بحدودها وذلك بغير إخلال بالنسب الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة .

(المادة الثانية)

الطلبة الذين ليس لهم حق الدخول في امتحان البور الثاني يسمح لهم بصفة استثنائية هذا العام بدخول امتحان هذا البور بغير قيد ولا شرط ويكون امتحانهم طبقاً للقواعد الآتية :

١ - الطلبة الذين رسبوا في مادة أو أكثر يتمتعون فيها رسبوا فيه .

نص الاقتراح

اقترح مقمّم من عهد المنازى بإنشاء مجلس الشيوخ إلى
حضرة صاحب العال رئيس مجلس الشيوخ الموقر
لعرشه على هيئة المجلس

إن بلدة الحمودية مركز كبير ويجاورها بلاد كثيرة لا يقل عدد سكانها
عن المائة ألف نسمة . وهي في حاجة قصوى لعمل مستشفى قروى أسوة
بالمراكز الأخرى . فربما تؤدي إلى هيئة المجلس الموقر الموافقة على إنشاء هذا
المستشفى وحة يسكن تلك الجهات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

عهد المنازى

تحريراً في ١٢/١/١٩٣٦

ملحق رقم ٤٣

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير بك بإنشاء
مستشفى ببلدة الشهداء بمركز شين الكوم

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم) .

بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ أعادت اللجنة النظر في الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير بك بإنشاء مستشفى ببلدة الشهداء
مركز شين الكوم بحضور حضرة الشيخ المحترم مقمّم الاقتراح وذلك بناء
على الرغبة التي أبدأها المجلس في جلسته المنعقدة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وقد أوضح حضرة الشيخ المحترم مقمّم الاقتراح بأن الحكومة قد وعدت
في سنة ١٩٢٤ بإنشاء مركز في بلدة الشهداء وطلب حضرته إنشاء مستشفى
مركزي بها .

واللجنة توافق على ذلك وهي تتشرف بعرض رأيها هذا على هيئة المجلس
الموقر، وترجو الموافقة عليه وإحالة إلى وزارة الصحة ما

رئيس اللجنة

١٣ أغسطس سنة ١٩٣٦

عبد العزيز السبيعي

(٢) الطلبة الذين لم يؤدوا امتحان العور الأول في جميع المواد أو في بعضها
بغير منظر مقبول يصحّون في جميع المواد .

أما الذين تخلفوا عن أداء الامتحان في بعض المواد لمنزور مقبول فيمتحنون
فيما تخلفوا عنه وفيما يكونون قد درسوا فيه من المواد الأخرى .

مادة ٣ — تسمى أحكام هذا القانون على امتحانات النقل والشهادات
في جميع أقسام التعليم بالجامع الأزهر والمعاد الدينية ما عدا القسم الابتدائي .

مادة ٤ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويحمل به من
تاريخ نشره بالبرقية الرسمية .

(ملاحظة — لم توافق اللجنة على العبارات التي تحتها خط) .

ملحق رقم ٤٢

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم عهد المنازى بإنشاء
مستشفى قروى في بلدة الحمودية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم) .

بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ أعادت اللجنة النظر في الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم عهد المنازى بإنشاء مستشفى قروى في بلدة
الحمودية بحضور حضرة الشيخ المحترم مقمّم الاقتراح وذلك بناء على الرغبة
التي أبدأها المجلس في جلسته المنعقدة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وقد طلب مساعدة المنازى بإنشاء استبدال اقتراحه من إنشاء مستشفى قروى
بلدة الحمودية إلى إنشاء مستشفى مركزي بها .

واللجنة توافق على ذلك وهي تتشرف بعرض رأيها هذا على هيئة المجلس
الموقر وترجو الموافقة عليه وإحالة إلى وزارة الصحة ما

١٣ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

عبد العزيز السبيعي

والجثة ترى عدم الاستقرار في تشييد المستشفيات القروية حيث ثبت أنها لم تأت بالنتيجة المرجوة والاستقرار في تشييد المستشفيات المركزية وتحسين وسائل العلاج بها وتمويلها بإقدام الاختصاص المختطفة ووسائل البحث والعلاج الحديث ولما كانت بلدة طحله من البلاد الصغيرة .

لذلك تأسف اللجنة لعدم الموافقة على هذا الاقتراح وترى رفضه وهي تتشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر ليقر بشأته ما يراه .

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة
عبد العزيز الصبيحي

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بمرض اقتراح هذا على هيئة المجلس الموقر لنظره :

نص في خطاب العرش على اهتمام الحكومة الشعبية بحالة الفلاح الصعبة والاقتصادية وبما أن الأمراض كثرت ونضشت في البلاد بحالة مزرقة تستلزم حطف الحكومة الشعبية على سكان هذه البلاد .

وحيث إن نواحي طحله وكفر طحله ودجوى وإكاد وطحط الجزيرة وبنان وزاوية بنان من أعمال مركزي بنها وطوخ بمديرية القليوبية أهلة بالسكان وبعضها قريب من بعض غير أنها محرومة من مستشفى قريب منها يعني بمركزها وتكبد الأهالي مشاق جسيمة في نقل مرضاهم إلى مستشفى بنها وهو يبعد عن هذه البلاد نحو العشرين كيلو مترا وقد تفيض أرواح الكثير منهم لسبب بعد المسافة .

لذلك أقترح إنشاء مستشفى يكون مقره ناحية طحله رحمة بسكان هذه البلاد وتخفيفا لويلهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٨ برن سنة ١٩٣٦

عبد كمال علما
عضو الشيوخ

نص الاقتراح

بلدة (الشهدا) مركز شين الكوم متوفية كثيرة الصلاد وجوارها تماما كثير من البلاد مثل " مرسا " ، بيت شهاه ، عشا ، كفر عشا ، مرسمون ، منية الرواق " وغيرها .

وسكان هذه البلاد محرومون من مستشفى يعني بمركزهم .

فأقترح :

رحمة هؤلاء السكان أن تبنى لهم الحكومة مستشفى بتلك البلدة يكون به قسم للمولد . فترحم الآلاف من المرضى الذين يتكدسون المشاق الجسيمة في الانتقال إلى مستشفى شين الكوم أو زاوية الناعورة أو مصر فذهب أرواح الكثير منهم بسبب عدم وجود المستشفى الذي يعني بهم قريبا منهم .

وهذا عمل غير مفيد يتفق مع ما عمله وزارة الشعب لراحة الفلاح . فأرجوا أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن والله لا يضيع أجر من أحسن عملا

عضو مجلس الشيوخ

حسن شحير

حضرة صاحب البرزة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل لزمكم اقتراحى هذا واجبا عرضه على مجلس الشيوخ لإحاطته على وزارة الصحة .

وتفضلوا بزمكم بقبول شكرى واحتراماتى

١٥ برن سنة ١٩٣٦

عضو مجلس الشيوخ

حسن شحير

ملحق رقم ٤٤

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد كمال علما باشا

بإنشاء مستشفى بناحية طحله

(المقر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحلق سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة لمبحثه في جلستها المتعديتين ١٢ و ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٤٥

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الميميزى بك بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالمنطقة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد المشهورى بك مندوباً عن وزارة المعارف .

وقد عرض عليها الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الميميزى بك بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالمنطقة .

فذكر حضرة مندوب الوزارة أن مثل هذا الاقتراح مرتبط بسياسة نشر العلم وتبديد الامتيازات المالية اللازمة، ولذلك فهو يرى أن يترك هذا الاقتراح لوزارة المعارف لدرسه وهي في صدد تحضير سياستها العامة ومبادئها ثم تتصرف حسب ما يقتضيه ذلك، واللجنة توافق على إحالة الاقتراح إلى وزارة المعارف .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الرزاق القاضي بك ليكون مقرراً لما أمام المجلس .

ورئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

نص الاقتراح

أقترح إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالمنطقة بجبل فيها الطلبة الذين ينحسروا في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية للبنين ويفضل قبول أبناء الزراعيين أسوة بمدرسة مشير ومدرسة شين الكوم الزراعية ومدرسة دنهور الزراعية ومدرسة المنيا الزراعية .

مذكرة إيضاحية

إن الزراعة قوام حياة مصر وعماد ثروتها وعلى سعادة زراعنا تتوقف سعادة جميع أهالى القطر ولهذا فواجب فرض على كل فرد من أفراد الأمة أن يبذل قصارى جهده في العمل على تثبيت دعائم الزراعة وتقوية أركانها ووضعها إلى المستوى اللائق بها فهى بدون شك أهم حرفة في مصر كما أنها أعظم الحرف ارتباطاً بالحياة ومن أهم الأسباب الموصلة لذلك انتشار معاهد الزراعة في جميع أنحاء القطر . لإنشاء مدرسة زراعية وصناعية في كل المديرية لا يقل أهمية عن إنشاء مدرسة ثانوية بل ألزم منها لألف بلادة

زراعية قبل كل شيء فهى المدارس العملية لتخريج الاختصاصيين في الزراعة الذين يساعدون الفلاح بالطرق العلمية الصحيحة والعملية الحديثة على جنى ثمرة أعماله بأحسن الطرق ، وبأقل ما يمكن من المصاريف فينال ثمرة ما يبذل من جهد وما ينفق من مال .

وبما أن مديرية الغربية أكبر مديريات القطر المصرى لمساحتها تبلغ ١,٦٢١,٠٠٠ فدان من مجموع سطح الوجه البحرى الذى تبلغ مساحته ٤,٧٣٩,٠٠٠ فدان ومندسكتها حسب تعداد سنة ١٩٢٧ يبلغ ٢,٩٤١,٠٠٠ من مجموع سكان القطر البالغ قدره ١٤,٢١٧,٨٩٤ محرومة من المدارس الزراعية مع شدة احتياجها إليها، فلذا أقترح الإبتداء بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالمنطقة لقبول عدد كبير من الطلبة الذين ينحسرون في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لتفليل الضغط على المدارس الثانوية ولتخريج عدد كبير من الطلبة وبذا يقل عدد طلاب الوظائف وعدد المعلمين . ولأنى احتوت المنطقة لتكون مقراً لأقل مدرسة زراعية بمديرية الغربية للأسباب الآتية :

أولاً - حسن موقعها ووجودها في منطقة آهلة بالسكان .

ثانياً - شتة خصب أرضها فهى من أخصب أراضي القطر .

ثالثاً - لوجود أراض واسعة مملوكة للحكومة ولوزارة الأوقاف لعدم تكبد الحكومة مشتري أحيان بالثمن .

رابعاً - لهاودتها لخطه التجارب بالبيئة المشتعلة على حقل تجارب زراعة الخضروات وإكثار البذور علاوة على مشاتل أشجار النخلة ومشاتلها وفرع تربية النحل وفرع تربية الحيوانات بكافة أنواعها وفرع تربية الطيور والدواجن وغير ذلك مما يساعد الطلبة على الاستفادة من هذه المنشآت الهامة

الدكتور

عبد العزيز الميميزى

شيخ المنطقة

ملحق رقم ٤٦

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مدرسة صناعية ومدرسة ثانوية ببندر ليس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد المشهورى بك مندوباً عن وزارة المعارف .

وقد مرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار بإنشاء معهد ديني في مدينة دمنهور .

فذكر حضرة مندوب وزارة المعارف أن هذا الاقتراح من اختصاص الأزهر الشريف .

وعلى ذلك قررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ليكون مقررا لها أمام المجلس ما

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

نص الاقتراح

إنشاء معهد ديني في مدينة دمنهور عاصمة البحيرة

مدينة دمنهور من المدن الكبيرة الناهضة الجديرة بمناة الحكومة واهتمامها بأصهارها وتنظف في نفوس سكانها التركة الدينية وهم يحبون التعليم أيًا كان نوعه وينفذون في سبله كل شيء ولكن التعليم الديني له المقام الأول في نفوسهم وللقلة الأولى في قلوبهم ولذا تراه اليوم يتادون بإقامة معهد ديني يكون تابعا للجامعة الأزهرية تدرس فيه التعاليم الأزهرية وهم يرجون ويرون أن يحقق الرجاى ويطلبون ويحجون في الطلب أن تنشئ الحكومة هذا المعهد الذى سيكون له أحسن أثر في قلوبهم ونفوسهم المتعطشة إليه من زمن بعيد والذي يستجيب بتجاه كبير وتجميع قوى يستطيع بها أن يؤدي رسالته حتى الإداء وأن يقوم بمهمته الجليلة خير قيام وإن مما يصلح لهذا الاقتراح حظا كبيرا من القبول هو ما يأتى :

مديرية البحيرة من المديرات العاصرة الآن بالسكان الكثيرين الذين لم ينتشر التعليم بينهم كما انتشر في المديرات الأخرى التي يجمع كثير منها بمعهد ديني أو بمعلمين كما في مديرية الغربية أما هذه فقد حرمت من المعاهد تماما وإن دمنهور فضلا عن كثرة سكانها وفرة عددها يحيط بها كثير من البلدان والقرى التي تستطيع أن تفتدى أكثر من معهد ديني وأن تعلمها بأكثر مما تحتاج إليه من طلاب ثم لننظر إلى المعهد الإسكندرية وننظر إلى طلابه ومن أى البلدان هم ، سوى بلا ريب أن معظمهم من دمنهور وما جاورها من البلدان الكثيرة وأن هذا العدد من الطلاب يتزايد ويتضاعف لو كان منهم قريبا منهم ويجاورهم إذ لا يذهب بعيدا إلا من مكنته حاله وساعدته ظروفه على تحمل المشاق وكثرة النفقات ، وأن كثيرا من الأهلين في مديرية البحيرة ليعلمون أبناءهم التعليم ويحولون بينهم وبين الارتشاق من مناهله لبعد الشقة فقد يكون بعضهم ضغيرا لا يتحمل مشاق الاقتراب ولا يستطيع البعد عن أهله ونحوه وقد لا يستطيع بعض آخر أن يقوم بحسب النفقات التي يستلزمها هذا البعد وذلك الاقتراب ، ولا مانع من الاقتصاد على أن يكون للمعهد ابتدائيا تدرس فيه طوم المرحلة الأولى فقط وبذلك يقبل الكثير على

وقد عرض عليها الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى أفتدى بإنشاء مدرسة صناعية ومدرسة ثانوية ببلبيس فذكر حضرة مندوب الوزارة أن مثل هذا الاقتراح مرتبط بسياسة نشر التعليم وتغيير الاتجاهات المالية اللازمة ، ولذلك فهو يرى أن يترك هذا الاقتراح لوزارة المعارف لدوسه وهي في صدد تحضير سياستها العامة وميزانياتها ثم تتصرف حسب ما يقتضيه ذلك .

وقد وافقت اللجنة على إحالة الاقتراح إلى وزارة المعارف .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ليكون مقررا لها أمام المجلس ما

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

نص الاقتراح

مركز بلبيس من أكبر مراكز مديرية الشرقية ومدينة بلبيس عاصمة المركز من أكبر البلاد وتاريخها القديم معروف وعدد سكان مركز بلبيس لا يقل عن المائة وخمسين ألفا تقريبا وهؤلاء يحتاجون لمدرسة صناعية ومدرسة ثانوية لتربية أولادهم خصوصا أن حدود مركز بلبيس تمتد من بلدة المتردى قرية من مصر وتبقى إلى بلدة أولاد سيف التي تمتد من الرزاق إلى بسمية كيلومترات فقط .

لذلك أرجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة على إنشاء مدرسة صناعية ومدرسة ثانوية ببلبيس .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

حسين الجندى

ملحق رقم ٤٧

جلسة الأربعاء فرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

قرار لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار بإنشاء معهد ديني في مدينة دمنهور

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وحضر اجتماعها حضرة صاحب المزة محمد العشماوى بك مندوبا عن وزارة المعارف .

التعليم ويتقدم العدد الكبير من الطلاب ، ثم يمد هذا المعهد الابتداءى القسم الثانوى بالإسكندرية .

وإن الأمل كبير جدا في أن تعمل الحكومة على إنشاء هذا المعهد فتعقد هذه الرغبة الشديدة وتحقق هذا الرضاء التوى ما

ابراهيم عبدالحيد نوار

٢ يولي سنة ١٩٢٦

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٤٨

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم مهنا بإنشاء خط بحرى لنقل الركاب والبضائع على باخرة نيلية من قنا إلى دشنا وبالمكس

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل الخضر)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بمجلسها المنعقد يوم ٢٧ يولي وه أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة السكرير العام لمصلحة السكك الحديدية والتفاريات والتلفونات مندوبا عن وزارة المواصلات . وقد دعى حضرة مقدم الاقتراح لحضور المجلسين فاعتذر عن حضور الجلسة الأولى ولم يحضر الثانية . وفيما على تهيئة بحث اللجنة :

أوضح حضرة مندوب الحكومة أنه يوجد الآن خط بحرى من نجع حمادى إلى دشنا . وكان يند هذا الخط سابقا إلى قدره ثم ظهر من الأرقام أن الجزء المتد من دشنا إلى قدره لا يوجد فبالمدة فاكفى بأن تكون نهاية الخط عند دشنا . ولا محل لإعادة التجربة .

وأضاف المندوب إلى ذلك بأن المنطقة التى يراد استخدام الخط البحرى فيها هي منطقة رملية وقد أيد هذا بخريطة قدمها — ذلك فضلا عما سبق بيانه من أن التجربة دلت على عدم الفائدة من إيجاد مثل هذا الخط .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن يرفض المجلس هذا الاقتراح ما

رئيس لجنة المواصلات

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

أحمد محمد خشيبة

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بمرض اقتراحى الذى على هيئة المجلس الموقر ولكم الشكر .
وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

مضمون الاقتراح

إنشاء خط بحرى لنقل الركاب والبضائع على باخرة نيلية من قنا إلى دشنا وبالمكس .

نص الاقتراح

لمصلحة السكة الحديدية خطوط إضافية تسير على بعضها قطارات بخارية وتستعمل في بعض الخطوط الأخرى بواتر نيلية .

ولما من النوع الثانى خط من نجع حمادى إلى دشنا يسير يوميا ما حدا أيام الجمعة وينقل الركاب بالدرجة الثانية والثالثة . والبضائع بين بعض المحطات النهرية وبعضها ، وبينها وبين محطات السكة الحديدية .

وقد أثبتت هذه الخطوط تحقيقا لفكرة قصصت بها مصلحة السكة الحديدية تخفيف التاثير التى يلاقها سكان البلاد الواقعة غرب النيل حيث لا يوجد هناك سفر بالسكة الحديدية في المسافة الواقعة بين نجع حمادى وأرمنت بطريق الغرب .

وحيث إن الركاب في هذه المنطقة ما زالوا إلى الآن يكابدون مشقات عظيمة في الانتقال من بلادهم إلى عاصمة المديرية أو في الانتقال من بلدة إلى أخرى كما أنهم يصادفون الصعوبة نفسها إذا ما أرادوا نقل حاصلاتهم لتصديرها من محطات السكة الحديدية إلى أية جهة من الجهات .

فلى هذه الحال المتصية تفتت نظر مصلحة السكة الحديدية — ولما أمل عظيم أن تتوزع إنشاء خط جديد تسير فيه باخرة نيلية في المسافة الواقعة بين دشنا وقنا .

وإنا لنظن أن هذه الفكرة من الميسور تنفيذها متى كان هناك سعى جدى للعمل على ما فيه راحة الأهلى .

وهى على الأخص لا تتعارض مع نظام جرت عليه مصلحة السكة الحديدية وقضته تقلا في بعض المناطق من الوجهة القبل ما

عبد الرحيم مهنا

سرق ٢١ يونيو سنة ١٩٣٦

عضو الشيوخ عن قنا

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار بإنشاء سكة حديدية تتبدى من دمنهور وتتمى بمحلة سيدى غازى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب، أمير الجبال القدى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة سكرير عام مصلحة السكك الحديدية مندوباً عن وزارة المواصلات ، ودعى حضرة مقدم الاقتراح لحضور الجلسة فلم يحضر .

أبدى حضرة المندوب أنه إذا كان الفرض من الاقتراح إنشاء سكة حديدية في الجهة الجنوبية الغربية من مديرية البحيرة — وهو ما يعتقد أن حضرة مقدم الاقتراح يقصده — فإن لدى مصلحة السكك الحديدية مشروع إنشاء سكة حديدية تتبدى من التوفيقية وتجرى بالبلخيت وحوش صيسى وتتمى عند التبارى . فإذا أنشئ هذا الخط فإنه يخدم هذه المنطقة — أى الجهة الجنوبية الغربية من مديرية البحيرة — أكبر خدمة ويحتذى لا يكون هناك عمل لاقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار .

وبناء على ذلك ترى اللجنة أن يرفض المجلس هذا الاقتراح

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشيبة

نص الاقتراح

أرى أن الحاجة ماسة كثيراً إلى إنشاء خط حديدى يبدأ من دمنهور ناحية البحيرة ويتمى بمحلة سيدى غازى حيث يأتى هناك بالخط الحديدى الذى يبدأ من دمنهور كذلك ويتمى بكفر الدوار .

وإن الدواعى التى تدعو إلى إنشاء هذا الخط كثيرة جداً ولما من الأهمية والنفع ما يحل الحكومة تنظر إليها نظرة تقدير وتجعل لهذا الاقتراح حظاً كبيراً من العناية والتفكير .

سير هذا الخط ببلدان كثيرة ويتفرق جهات تمتد بحظ وافر من العمران فسكانها كثيرون ، ومحبولاتها وافرة ، ومتجاتها كثيرة ، وقد حوت مع ذلك كله من المواصلات حرماناً تاماً حتى أصبحوا كأنهم في عزلة تامة عن غيرهم ، وإن رجال الحكومة أنفسهم يلاقون من الصعاب الشيء الكثير إذا ما دهموا إلى اختراق هذه الجهات ، أو اضطرروا إلى الذهاب إليها . وقد سلت بنفسى هذه الحقائق ووقت على كثير من هذه المشاكل التى يلاقيها سكان هذه الجهات مما جعلنى أقترح اقتدير ما سيكون لهذا الخط من فوائد ، ومما جعلنى كذلك أعطف على هؤلاء السكان الكثيرين . ومما لأرب فيه أن الحكومة ستفكر هذه القوائد الجلية وستشاركنى كذلك هذا العطف . واستطيع أن أخلص الدواعى التى تدعو إلى إنشاء هذا الخط فيما يلى :

١ - لا يربطه الأماكن الواسعة المساحة والتى تشمل حيزاً كبيراً في مديرية البحيرة عامة وفى مركز دمنهور خاصة مواصلات أيا كان نوعها .

٢ - بإنشاء هذا الخط ستمتلك طائفة كبيرة ومدد لا يستهان به من الاتصال بينهم فيمكنهم أن يتقدموا فى نواح كثيرة . فينتشر التعليم فيما بينهم وسيحطم إلتباسهم الزاى حيث يمكنهم توزيعه بسهولة أو استبداله فيما حولهم من البلدان الكثيرة . ويكنى أننا ستخرجهم من عزلتهم ، ونحول بينهم وبين هذه الوحدة التى لازمتهم طويلاً . والتى جعلت سبل التعلم وصرة أمامهم وطرف الضع غير ميسرة لهم .

٣ - ستضع الحكومة بهذا الخط قسماً كبيراً : تنفع أولاً بسهولة التى يتمتع بها أفرادها حالة انتفاهم فى هذه الجهات . وثانياً بما ستجنيه من الربح من وراء هذا الخط الهام وهناك دواع كثيرة غير هذه ، منها إرضاء هذه الطائفة الكبيرة التى تطلب بالإحاط أن تمتع بهذا الخط وأن تخلص من متاعب المواصلات . وإنها لترجو أن تجاب مطالبها وأن تحقق لها هذه الأمنية النافعة .

وسيكون سير الخط كما يأتى :

يبدأ من دمنهور حاصمة البحيرة ويتمى بمحلة سيدى غازى كما يتقدم . ويربطان كثيرة منها البلدان الآتية :

إباجية دمنهور ، كوم البصل ، ديراس ، كوم القناطر ، كوم صوان وأخيراً أروج أن ينال هذا الاقتراح قبولاً وأن يتحقق به النفع الذى تريجه البلاد

إبراهيم عبد الحيد نوار

عضو مجلس الشيوخ

وجميع الأماكن التي يمكن أن تصاد منها الفئار وذلك قليل مرور القطارات ولهذا الفرض أيضاً تنى المصلحة زراعة الحشائش على جانبي الجسور المحتمل تصاعد الفئار منها .

وعلى كل حال فالمصلحة تتألف من كل حالة بما تستحقها وهي لا تزال تبحث عن طرق أخرى جديدة لمنع إثارة الفئار .

وتناول أخيراً المطلب الثالث الخاص بتخفيض أجور السفر فصرح بأن المصلحة أجزت تخفيضاً فيها سنة ١٩٣٣ وقررت أن الأجور ارتفعت إبان الحرب ١٠٠٪ بالنسبة لما كانت عليه قبلها وأنت الحكومة تفكر جدداً في تخفيض أجور السفر وهذا لا يمنع من التصريح بأن أجور السفر الحالية أرخص منها في أية جهة من جهات أوروبا .

وقررت اللجنة الاكتفاء بهذا البيان وترى أن يحال الاقتراح إلى وزارة المواصلات للعمل بمنتهى هذه التصريحات .

٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المواصلات
أحمد محمد خنبة

نص الاقتراح

لما كان خط سكك حديد الوجه القبلي يحتاج لتوجيه كل عناية إليه لإدخال النظم الحديثة عليه من حيث تحسين العربات ومنع تصاعد الفئار إلى المسافرين وتوفير أسباب الراحة لهم بالنظر لطول مسافة السفر ومشقة ، كما أن الأجور في الوجه القبلي لا تزال مرتفعة أكثر من اللازم مع أنها لم تصل إلى هذا الحد إلا بسبب الحرب .

لذلك أقترح ما يأتي :

أولاً - تحسين قطارات الوجه القبلي بوضع عربات مريحة لأركان الدرجات الثلاث كالنوع المستعمل ما بين مصر والإسكندرية .

ثانياً - العمل على منع الفئار الذي يلحق بالمسافرين أكبر الضرر ويكاد يخنق أعضائهم وذلك بفرش الخط الحديدي بالزلط وقطع الأعجار أو غيره .

ثالثاً - تخفيض أجور السفر في الوجه القبلي وعلى الأخص بالدرجتين الأولى والثانية وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب .

٢ يوليو سنة ١٩٣٦

ألكسان إبسغرون

ملحق رقم ٥٠

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم ألكسان إبسغرون بشأن تحسين خط السكة الحديدية بالوجه القبلي وتخفيض أجور السفر به

(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل امضى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة سكرتير عام مصلحة السكك الحديدية مندوباً عن وزارة المواصلات وفيما يلي نتيجة بحث اللجنة .

تضمن هذا الاقتراح ثلاثة مطالب :

أولاً - تحسين قطارات الوجه القبلي بوضع عربات مريحة لأركان الدرجات الثلاث كالنوع المستعمل ما بين مصر والإسكندرية .

ثانياً - العمل على منع الفئار الذي يلحق بالمسافرين أكبر الضرر ويكاد يخنق أعضائهم وذلك بفرش الخط الحديدي بالزلط وقطع الأعجار أو غيره .

ثالثاً - تخفيض أجور السفر في الوجه القبلي وعلى الأخص بالدرجتين الأولى والثانية وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب .

وقد قرر حضرة مندوب الوزارة فيما يخص بالمطلب الأول بما يفيد بأنه إذا استثنى بعض عربات القطار الفاخر فإن عربات كل درجة من الدرجات الثلاث في خطوط الوجهين البحري والقبلي بما في ذلك خط مصر - الإسكندرية هي من نوع واحد لا يتميز فيه ولا تفضل .

أما عن المطلب الثاني الخاص بمنع الفئار بفرش الزلط فقد أوضح حضرة المندوب بما مفاده أن فرش الزلط لا يقصد به الاكتفاء بمنع الفئار بل توسى من فرشه أيضاً مصلحة أساسية وضمان في إنشاء السكك الحديدية . ولقد ذهبت مصلحة السكك الحديدية في اتخاذ الوسائل لمنع تصاعد الفئار لأبعد من ذلك إذ أصدرت مايزن من التعليمات لرش المياه على الأرصفة والمزقات

فهذا :

أقترح إنشاء محطة بهذه البلدة لقائمة أهلها وسكان البلاد والمزب والمجاورة، في آن واحد تكسب المصلحة إيرادا عظيما من الركاب والبضائع تأخذها الآن السيارات التي تشكو المصلحة من مزاحمتها لها .

عضو مجلس الشيوخ

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦

محمد علوى الجزار

ملحق رقم ٥٢

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باننا بتوصيل السكة الزراعية للمارة بتاحية مرصفا إلى نواحي كفر الشيخ إبراهيم وكفر الحمام وكفر حطا الله وبلاذ أخرى

تسيلا للواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجديلى انتهى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة وكيل مصلحة الطرق والكبارى مندوبا عن وزارة المواصلات فأبى حضرته أن الاقتراح في ذاته وجيه ويستحق الوزارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لأن توصيل السكة المطلوبة متى انتهت من تنفيذ المشروعات الميمنة بالمرسوم الصادر سنة ١٩٢٨ وبقى ينتظر أن تنهى في هذا العام .

وترى اللجنة أن يحال هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذه في الوقت المناسب ما

٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبه

نص الاقتراح

يوجد بمركز بنا طاحمة القليوبية بلاد كثيرة محرومة من المواصلات والسكك الزراعية ويتكبد الأهالي مشاق جسيمة في انتقالهم لحامسة المديرية لقضاء مصالحهم وتصريف حاجاتهم .

ولما كانت الحكومة الشغية جل أمنيا العمل على راحة الأهالي وتوفير أسباب الرفاهية لهم .

ملحق رقم ٥١

جلسة الأربعاء غرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بإنشاء محطة سكة حديدية ببلدة منية الواط متوفاة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجديلى انتهى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة سكرتير عام مصلحة السكك الحديدية فأبى حضرته أنه لا مانع من إنشاء المحطة المذكورة، فيرأى مصلحة السكك الحديدية لسيانها برنامج إنشاعات تنفذه تدريجيا مراعية في ذلك ما تسمح به مواردها المالية .

وترى اللجنة أن يحال هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذه في الوقت المناسب ما

٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبه

نص الاقتراح

اقتراح بإنشاء محطة سكة حديد ببلدة منية الواط مركز شيخين الكوم متوفاة

بين عطفي منشأة السلطان والشهدا متوفاة مسافة تقرب من ثمانية كيلومترات وهي مسافة طويلة إذا قيست بالمسافات بين المصطلات الأخرى بهذا الخط مثل المسافة بين مسجرج ومنشأة سلطان ، وبين دناصور ودنشواى ، وبين دناصور وذواوية البقل . وبين زاوية البقل وبشتاى . وبين بشتاى وعمرورس . وبين طنوب وعمرورس . وبين الدنجون وقصر نصر الدين . وغيرهم . فإن المسافة بين المحطة والأخرى تتراوح بين اثنين وثلاثة كيلومترات لا أكثر .

في حين أنه يوجد بلدة في منتصف المسافة الأولى (الشهدا ومنشأة سلطان) اسمها منية الواط ، تقع على أربعة طرق زراعية : الأول إلى شيخين الكوم، والثاني إلى نادر ، والثالث إلى متوفى ، والرابع إلى الشهدا . لو أنشئت محطة صغيرة في تلك البلدة لأفادت كثيرا سكان البلاد المجاورة مثل سلامون قبلى . وسلامون بحرى وكفر الجلايطه . وذواوية الناصورة . ونادر . وشما ناص . وغيرها .

وقد لاحظت اللجنة بعد اطلاعها على الخريطة التي قدمها حضرة مندوب وزارة الأشغال أن فريسيس تبعد كيلومترا ونصفا وبنهاى تبعد كيلومترين عن المصارف الحالية . أما مبيت زافر ومشتول والفتايات فتبعد عنها بمسافة قدرها خمسة كيلومترات فضلا من أن هذه البلاد تقع على فروع خنطة لاد من إتساعها جميعا لتتبع المنطقة بالمصرف .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع قبول الاقتراح وإحالة إلى وزارة الأشغال العمومية للمسيرية وفقا لمشروعاتها في هذه المنطقة .

رئيس اللجنة
محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

تتبع بلاد القطر المصري بكثير من الفوائد العظيمة التي تجت من تعمير المصارف في الأراضي الزراعية .

ولقد كان لمديرية الشرقية قسط من هذا في كثير من مراكها . ولكن وجه العناية أن العناية وجهت إلى غير الصالح من الأفيان فصحت وارتقت وصارت في الصف الأول بينما ضريبتها لا تزال كما كانت . ولا نقول هذا ابتداء من الضريبة أو اعتراضا على انخفاضها ولكن قوله بسبب أن كثيرا من بلاد مركز الزقازيق لا تزال محرومة من المصارف حتى القرب منها تلك البلاد بينما ضريبتها التي تمنع الحكومة ومجلس المديرية تبلغ أحيانا جنينين ومنها وأكثرها ما يبلغ ١٨٠ قرشا .

ولقد اتفق على هذا الحرمان أن سقطت قيمة الأفيان وهبط معدلها فلم تعد كجربا أكثر من ضعف المسال أي ثلاثة جنيهات ونصف إلى خمسة جنيهات .

ومن هذه البلاد فريسيس بمركز حيا مع أنها لا تبعد عن مصرف أكوه والطبية إلا بنحو نصف كيلو وبنهاى وهي مجاورة لمصرف الحمودية الملاصق لها وتبعد عن مصرف الطبية نحو كيلو ونصف . وقال هذا عن بلاد مبيت زافر ومشتول والفتايات وهي تبعد بالآلاف الأقدسة وتوصيل المصارف إليها لا يكلف كثيرا .

لذلك :

اقترح إيجاد طريقة تصل بين هذه البلاد والمصارف ما قامت قرية منها كما تقدمت .

بجانبه ١٩٣٦

إبراهيم نور الدين

لذلك :

اقترح توصيل السكة الزراعية المسارة أمام ناحية مصرفا إلى نواحي كفر الشيخ إبراهيم . وكفر الحمام . وكفر حطا الله . وكفر الشبوت . وتجمعه وجزيرة على . حتى يتسنى لأهالي تلك البلاد سهولة الوصول إلى حاصمة مدرتهم أسوة بباقي بلاد المركز .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦

محمد كمال علما

عضو الشيوخ

ملحق رقم ٥٣

جلسة الأربعاء فرة جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك بتعمير المصارف ببلاد مركز الزقازيق

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود فاكر عبد الحفيظ)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأشغال الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك بتعمير المصارف ببلاد مركز الزقازيق فبحثته اللجنة بجلستها المتصدتين الأولى في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ والثانية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقد حضر انعقادها الأخير حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية وأطلع اللجنة على رسم تخطيطي يبين مشروعات الصرف المزروع تنفيذها للبلاد الواردة في الاقتراح وقد أبدى حضرته آراء من المقرر إنشاء مصارف جديدة في هذه المنطقة وعمل امتداد للمصارف الحالية بمركز الزقازيق وهما حسب التخطيط المبين في الرسم بحيث يتم الصرف البلاد الميئة بالاقتراح . وهذا ومن المظهر أن يبدأ العمل فيها من المسام القادم (١٩٣٧) ويتم نوها على الأكثر خلال أربع سنوات بالتدريج . وقد عمل القريب اللازم للبدء في تزج ملكية الأراضي التي ستمر فيها المصارف في السنة المقبلة إذا اتممت المبالغ اللازمة .

بند ٣ - المكتبة

قرر لهذا البند مبلغ ٥٠٠ جنيه وقد روى في هذا التقدير احتياج المجلس إلى المزيد من اقتناء الكتب والمجلات القانونية والدستورية وغيرها المصرية منها والأجنبية .

بند ٤ - كسوى وملبوسات الخدم الخارجين عن هيئة البهال

ورجال الحرس والمطافئ

قرر لهذا البند مبلغ ٩٠٠ جنيه منها ٦٠٠ جنيه لخدم المجلس و ٣٠٠ جنيه رجال الحرس والمطافئ وهو قيمة النصف الذى يحمله المجلس .

بند ٥ - أثاثات وترميمات

قرر لهذا البند مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه وذلك لاحتياج المجلس إلى مشقوى سيارتين إحداهما لحضرة المحترم رئيسه والأخرى لاستعماله فى انتقال الموظفين الذين يبقون إلى وقت متأخر من الليل فى أيام الجلسات وثلاثة مotosيكلات لتوزيع وهذا بدلا من سيارتى المجلس وموتوسيكلاته التى استولت عليها مصلحة النقل الميكانيكى عند حله ووجدت غير صالحة للعمل عند بدء الدورة الحالية .

بند ٦ - مصروفات تربية

قرر لهذا البند مبلغ ٦,٥٨٤ جنيها منه مبلغ ٤,٥٠٠ جنيه نصف قيمة جوازات السفر الخاصة بمحضرات الأعضاء وهو ما يجب تسليمه لمصلحة السكك الحديدية على أثر فصل ميزانيتها عن ميزانية الدولة وما يقتضيه هذا الفصل من وجوب عايشتها على ما تقوم به من الخدمات للدوائر الحكومية المختلفة و ١٠٠ جنيه مصرى لإعانة متعهد البوفيه و ٣٥٠ جنيها لمصاريف إقامة زينات فى المناسبات المختلفة وإحياء ليلة المولد النبوى الشريف .

بند ٧ - المؤتمرات

قرر لهذا البند مبلغ ١,١٠٠ جنيه من ذلك مبلغ ٧٠٠ جنيه لؤتمر البرلمان العربى و ٤٠٠ جنيه لؤتمر البرلمان العربى للتجارة وذلك قيمة الاشتراك فيها ومصاريف انتقال لمحضرات الأعضاء الذين يتدبرون لتبليغ المجلس فى هذين المؤتمرين .

ملحق رقم ٥٤

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(القرن حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الفتاح بك)

بناء على المادة (١٠٨) من اللائحة الداخلية للمجلس قامت هيئة المراقبة بإعداد مشروع للميزانية عن السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وكشرف بأن ترصه إلى لجنة الحسابات للنظر .

يلج مجموع الاحتياج المطلوب للميزانية المذكورة ١١٢,٤٠٧ جنيهات مصرية مقابل مبلغ ١١٣,٥٥٥ جنيها مصرى لميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وهى آخر ميزانية أقرها البرلمان فى ظل دستور سنة ١٩٣٢. وفيما على بيان يتووهذه الميزانية:

بند ١ - مكافآت لمحضرات ورؤيس المجلس وأعضائه

قرر لهذا البند ٦٠,٣٩٠ جنيها مصرى وقد روى فى هذا التقدير استحقاق المكافآت المشار إليها من أحد عشر شهرا قطع حيث لم تبدأ الدورة البرلمانية الحالية إلا فى ٨ مايو الماضى .

بند ٢ - (١) ماهيات الموظفين الدائمين ، (ب) ورجال الحرس والمطافئ ، (ج) وخدم الخارجين عن هيئة البهال

قرر لهذا البند مبلغ ٣٣,٤٣٣ جنيها منه مبلغ ٢٨,٢٥٧ جنيها مصرى لموظفين الدائمين ومبلغ ١,٧٧٦ جنيها نصف ماهيات رجال الحرس والمطافئ بد أن أحمد مدهم إلى ما كان عليه فى سنة ١٩٣٠ ومبلغ ٣,٤٠٣ جنيه لمصاريف الخدم الخارجين عن هيئة البهال .

البند	المبلغ المربوط	
	مفردات	جمله
	جنيه	جنيه
بند ٨ - مصاريف انتقال وبذل سفر وسهر		٩٣,٨٣٣
قدر لهذا البند مبلغ ٤٥٠ جنيا من ذلك ما يزيد على المائة جنيه مصرى صرفت ضلا لموظفى المجلس الذين تدبوا فى الانتخابات الأخوية .		
بند ٩ - مطبوعات		٥٠٠
قدر لهذا البند مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وقد روى فى ذلك أن المجلس سيعمل فى السنة الحالية مدة تزيد على المعتاد فى السنوات السابقة وذلك لأن الدورة الحالية والدورة المقبلة تتخللان فى السنة المالية الحالية .		
بند ١٠ - أدوات كتابية		٩٠٠
قدر لهذا البند مبلغ ٣٠٠ جنيه وذلك قياسا على ما صرف فضلا فى السنوات الماضية .		
بند ١١ - مصروفات غير منظورة		٢,٠٠٠
قدر لهذا البند مبلغ ٧٥٠ جنيا وقد روى فى هذا التقدير ما قد يحتاجه المجلس خلال هذا العام من أثاث وغيره مما ليس متوقعا الآن .		
بند ١٢ - أعمال جديدة		٤٨٤
قدر لهذا البند ٢,٠٠٠ جنيه منه مبلغ لتكلمة الزفوف اللازمة لتوسيع المكتبة وأمر لإقامة جراح للركبات وعجن للأثاث وغيره والباقي لما قد يحتاجه المجلس من الأعمال الإنشائية الجديدة خلال السنة المالية المشار إليها ما		٦,٥٨٤
١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦		
رئيس لجنة الحسابات	المراقبة	
محمد بسيونى	محمد الحنفى الطرزي	
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية		
قسم ٢ - البرلمان		١,١٠٠
فرع ١ - مجلس الشيوخ		٤٥٠
بند ٨ - مصاريف انتقال وبذل سفر وسهر		٤,٠٠٠
بند ٩ - مطبوعات		٣٠٠
بند ١٠ - أدوات كتابية		٧٥٠
بند ١١ - مصروفات غير منظورة		٢,٠٠٠
بند ١٢ - أعمال جديدة		١١٢,٤٠٧
بند ١ - مكافآت لحضرات رئيس المجلس وأعضائه		٢٨,٢٥٧
بند ٢ - ماهيات		١,٧٧٤
(١) الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين .		
(ب) رجال الحرس والمطافئ .		
(ج) الخدم الخارجيين عن هيئة البعث .		
قل بعه .		٣,٤٠٢
		٩٣,٨٣٣

العدد	بند ٢ (١) الموظفون والمستخدمون البائعون والموقوفون	الدراجات	المربوط			جملة الربط	ملاحظات
			أدنى	متوسط	أقصى		
١	السكّير العام	أولى "١" من ربط حرب ثابت	—	١٦٠٠	—	١٦٠٠	
١	موظف	ثانية	٨٤٠	٩١٢	٩٨٤	٩١٢	
٣	مدير الإدارة التشريعية	ثالثة	٦٤٨	٧٤٤	٨٤٠	٢٢٣٢	
٧	موظف	رابعة	٤٨٠	٥٨٨	٦٩٦	٤١١٦	
١٣	مدير إدارة المراقبة	خامسة	٢٤٠	٣٧٥	٥١٠	٤٨٧٥	
٢٥	رئيس قسم الترجمة	سادسة	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٧٢٠٠	
١٦	موظفون بالفرق والأقسام	سابعة	٩٦	١٨٦	٢٥٢	٢٩٧٦	
٢٠	رؤساء أقسام	ثامنة	٧٢	١٥٠	١٨٠	١٦٥٠	
٨٧	موظفون بالفرق والأقسام	موقوفون	—	—	—	٨٤٠	
١٦						٢٠٠٠	
١٠٣						٢٨٤٠١	مهايا البائعين والموقوفين
						١٤٤	تزييل نصف متوسط ماهيّة للمهندس الكهربائي
						٢٨٢٥٧	
	بند ٢ (ب) رجال الحرس والمطافئ					١٧٧٤	إضافة نصف مهايا رجال الحرس والمطافئ
						٣٠٠٣١	

العدد	ملاحظات	جولة الرط	المربوط			الدرجات	بند ٢ (ج) انخدم الخارجون عن هيئة الممال
			أقصى	متوسط	أدنى		
							نظمت الصانع :
١		١٠٨	١٢٠	١٠٨	٩٦	عالية ٩٥	رئيس طباحين
١		٧٢	٧٨	٧٢	٦٦	أولى	سائق سيارة
٧		٤٢٠	٦٦	٦٠	٥٤	ثانية	سائقا سيارة
							مدد
							٣ سائقو موتوسيكلات
							تجار
٤		١٩٢	٥٤	٤٨	٤٢	ثالثة	طباع أولى
							سائقا موتوسيكل
							طباع ثان
							عامل كهربائي
							نظمت غير الصانع :
٥		٤٢٠	٩٦	٨٤	٧٢	ممتازة	صول شرف
							معاون
							رئيسا حجاب
							ملاحظ جلسة
١١		٧٢٦	٧٢	٦٦	٦٠	أولى	صول
							ملاحظا جلسة
							مدد
							٦ حجاب
							رئيس فراشين
							فراش مهذبة
		١٩٣٨	قل بند .				

ملاحظات	جدة الرطب	المربوط			الدرجات	بند ٢ (ج) انخدم الخارجون عن هيئة البالد	عدد
		أقصى	متوسط	أدنى			
	١٩٣٨					ما قبله . عدد	
	١١٣٤	٦٠	٥٤	٤٨	ثانية	٦ حجاب	٢١
						١ فراز	
						٨ سعة	
						٩ فراشون	
	٢٩٤	٤٨	٤٢	٣٦	ثالثة	٣ سعة	٧
						٤ فراشون	
	٣٠	٣٦	٣٠	٢٤	رابعة	١ جتاين	١
	٣٣٩٦						٥٨
تنزيل نصف ماحية فراش بوليس البرلمان الخصبة على مجلس التواب .	١٥						
أضافة نصف ماحية فراش مسجد البرلمان	٣٣٨١						
	٢١						
	٣٤٠٢						

ملحق رقم ٥٥

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم سليمان عثمان أباطه بك

(المحضر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦

ومبدأ الطعن يحدث من ٨ مايو ويتهى في ٢٢ منه ويمتد إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظراً لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة رسمية .

وقد ورد الطعن لرياسة المجلس بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقاً عليه من محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية .

وانت مقيم الطعن أحد المرشحين لعضوية مجلس الشيخ عن دائرة منيا القمع عمرة ٦

وعمل ذلك يكون هذا الطعن مخدماً في المبدأ وبالشكل القانوني فهو مقبول شكلاً .

وفى يتعلق بالموضوع فقد بنى الطعن على ثمانية أوجه :

١ - إن المظنون في انتخابه لا يملك التصاب القانوني .

٢ - بطلان الإجراءات في بعض الجوان .

٣ - تهديد الناخبين وإرهابهم أمام مقر بلان الانتخاب .

٤ - تدخل الموظفين والتأثير على الناخبين .

٥ - منع الناخبين من السهول إلى مقر الجبلان وإرهابهم على عدم التصويت .

٦ - حصول الاقتراع لبعض الأفراد الذين ليس لهم حق الانتخاب .

٧ - حرمان كثير من الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة من القيام بعملية الاقتراع بأنفسهم .

٨ - عدم المحافظة على سرية الانتخاب .

وقد بحثت اللجنة هذه الأوجه فترأت ما يأتي :

أولاً - عن فقدان المظنون في انتخابه للتصاب القانوني فقد تبين للجنة أن حضرة الشيخ المحترم سليمان عثمان أباطه بك المظنون في انتخابه يقع ضريبة سنوية مقدارها ١٦٩ جنياً و ٣٨١ ملياً .

ثانياً - عن الأوجه الأخرى فقد تبين للجنة أنه لم يثبت منها شيء في محاضر بلان الانتخاب . وزيادة في الحيلة فقد استحضرت اللجنة أوراق التحقيق من نيابة الزقازيق الذي أجرى عن التليغات التي هُتِمت إليها عن الإجراءات التي حصلت في الانتخاب وتبين لها أن هذه التليغات كلها في غير محلها .

وحيث إن القاعدة هي صحة ما جاء بمحاضر بلان الانتخاب إلا إذا وجدت قرائن قوية تدل على عدم صحة ما أثبت بتلك المحاضر الأمر الذي لم تتحققه اللجنة .

لهذا :

قررت اللجنة بالإجماع رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم سليمان عثمان أباطه بك

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

ملحق

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
سليمان عثمان أباطه بك

تقرير

بالطعن المقدم من محمد أمين حسين مرعي لحضرة صاحب الدولة
رئيس مجلس الشيوخ لمرضه على هيئة مجلس الشيوخ للفصل فيه

في

انتخاب حضرة صاحب الغزة سليمان بك عثمان أباطه نائباً لمجلس
الشيخون عن دائرة منيا القمع عمرة ٦ (مديرية الشرقية)

رغم الطعن نفسه لعضوية مجلس الشيخون وكان مناضحه حضرة سليمان بك عثمان أباطه . بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ حصل انتخاب أعضاء مجلس الشيخون وقد جرت الانتخابات وتداول على خلاف نصوص القانون . فضلاً عن أن المظنون في انتخابه يفتقر شرطاً أساسياً من شروط الترشيح لعضوية مجلس الشيخون ومن هنا يتقدم الطعن بهذا طاعناً في انتخاب حضرة سليمان بك عثمان أباطه . وتقتصر أوجه الطعن في انتخابه على الأوجه الآتية :

(١) فقدان حضرة سليمان بك أباطه المظنون في انتخابه شرطاً جوهرياً من شروط الترشيح لعضوية مجلس الشيخون (وهو التصاب) طبقاً لمادة (٦٦) من قانون الانتخاب .

(٢) بطلان الإجراءات في بعض الجوان وعنايتها لنصوص المواد ٤قرة ٣ و ٥ و ٦قرة ٢ و ٤ و ٦ من قانون الانتخاب .

أوجه الطعن

الوجه الأول

نص قانون الانتخاب في المادة (٦٦) منه مل أنه يشترط في عضو مجلس الشيخ أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء . الخطين السياسيين . رؤساء مجلس النواب . وكلاء الوزارات . رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها . النواب العموميين . قضاة القضاة . موظفي الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون .

(٢) أمراء الأسرة المالكة ونوابها بطريق التعيين لا الانتخاب . كبار العلماء . الرؤساء الروحانيين . الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً . أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة . الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً في العام . المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهنة الحرة من لا يقل دخلهم السنوي عن ١,٥٠٠ جنيه .

ومناسى المطنون في انتخابه لا تطبق عليه حالة من الحالات المتقدمة الذكر والمنصوص عليها في المادة ٦٦ فقرة ٢ حتى ولا الشرط الخاص بالملاك الذين يؤدون الضريبة . وهذا أمر لا نزاع فيه وما ينبغي أن الضريبة التي يؤدونها مناسى المطنون في انتخابه لا تريد للامنة وستين جنياً فقط :

(١) ثابت من الكشف الرسمي المرفق مع هذا التقرير (نمرة ١ حافظتنا) أنه يملك ٢٢ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٤ أسهم بناحية المساعدة مركزاً من التمسح .

(٢) كما أن مناسى مستحق في وقف المرحوم جده السيد باشا أباطه ما مقداره ١٨ فداناً وقيراط ١٩ و سهماً وذلك حسب البيان الآتي :

إن المرحوم السيد باشا أباطه الراحل وقف حال حياته ٢٠٧ أقدنة و ٢١ قيراطاً على نفسه طالباً هو ول قيد الحياة ومن بعده ولده عثمان ومن بعده عثمان لأولاده ذكراً وإناثاً لذلك مثل حظ الأنثيين .

وقد توفي عثمان بن أباطه من أولاده الآتية أسماؤهم وذلك حسب ما مبين في الحكم المرفق الطعن (نمرة ٣ حافظتنا) :

(١) محمد باشا ، (٢) بندادي أفندي ، (٣) عبد الرحمن أفندي ، (٤) إسماعيل أفندي ، (٥) عبد العزيز باشا ، (٦) جمال الدين أفندي ، (٧) محمود أفندي ، (٨) علي أفندي ، (٩) السيد أفندي ، (١٠) محمد نصر الدين أفندي ، (١١) سليمان بك المطنون في انتخابه ، (١٢) السيد منهي ، (١٣) السيد بيه ، (١٤) السيد تقييه ، (١٥) السيد حفيظة ، (١٦) السيد شامية ، (١٧) السيد أوقات ، (١٨) السيد تقييه الصغرى .

(٣) تهديد الناصحين وإرهابهم أمام مقر الانتخاب .

(٤) تدخل الموظفين والناخبين على الناخبين .

(٥) منع الناخبين من الوصول لمقر مجلس الانتخاب وإرهابهم على كل علم التصويت .

(٦) حصول الاقتراع لبعض الأفراد الذين ليس لهم حق الانتخاب .

(٧) حرمان كثير من الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة من القيام بعملية الاقتراع بأنفسهم .

(٨) عدم المحافظة على سرية الانتخاب التي كفلها القانون .

جرت الانتخابات للشيخ في دائرة منيا الفصح تحت سيف الإرهاب والتهديد اللذين استعملهما الممد والمشايج والخبراء وبعض الموظفين بما لا يتفق مع الحيات الواجب عليهم في الانتخابات حتى تكون حرية الناخبين مكفولة فيستطيعون أن يبدوا آراءهم بحسب من مبادئهم ولقد كانت الممد والمشايج وانفراء أكبر عامل في التهديد إذ كانوا قبل الانتخاب يبرون على الناخبين فيهددونهم برفع أجور انفراء عليهم إذا لم ينتخبوا سليمان بك عثمان أباطه وكان التهديد يمتد إلى أصل محاضر للرى وعائلات البودة وقد ساعد الممد على ذلك وجود شاكر أفندي أباطه معاون الزراعة بمرز منيا الفصح وقد كان هذا الأخير يتدخل أيضاً ويهدد الناخبين باستئصال سلطه وظيفته إذا سمح المصخبون وأعرضوا عن انتخاب قريبه مناسى وقد كان المبلغ للعد على ذلك هو أحد أفندي عده عثمان أباطه عضو لجنة الشياخات من مركز منيا الفصح وابن أمي مناسى وعمدة الرعاية إذ بمك اتصاله بالممد لا بد أن يكون مسروع الكلمة عندهم . لذلك اتفقوا بمحاربته بالوسائل التي ذكرتها .

ولقد أثار ضغط الناخبين تدخل الممد في الانتخابات فشكوا ذلك للإدارة ببلغات قمتت لما مور مركز منيا الفصح كما حصل من بلة ميت بشار والتين وكانت هذه البلاغات يشكو فيها مقدسوها تأثير الممد واستعمال الإرهاب كما شكوا أيضاً مرور الممد مع مناسى لمساعدته في البلاد . وهذه البلاغات لا يزال التحقيق فيها جارياً .

ولم يقتصر إرهاب الناخبين على الممد والموظفين بل دفع مناسى المطنون في انتخابه بعض الأشياء يهددون الناخبين بارتكاب الجرائم ضد ماضد أموالهم إذا لم ينتخبوا مناسى .

وقد حصل في ميت بشار أن سرقت مواشي الحاج عثمان جيسى سرود وجعلوا حلوة ربحاً أن ينتخب مناسى هو وعائلته شقوا . ولقد تفذ الانضاق فلا وردت المواشي لصاحبها . وهذه واقعة تستشهد بصحتها الشكوى المقدمة للنيابة من هذا الحادث من مبر محمد مراد .

وبرغم التهديدات التي استعملت في الانتخابات كما ذكرنا أعفا فإن مناسى المطنون في انتخابه لا يملك النصاب الذي يخلو له حق التقدم لترشيح نفسه لأن قانون الانتخاب يشترط أن يكون المرشح لمضوية مجلس الشيخ ممن يدعون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً سوا . ومناسى لا يملك مقاراً يدفع عه الضريبة التي تشترطها القانون فضلاً عن أنه لا تتوفر فيه باقي الشروط .

١٥ فبراير سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ٣ سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المرفوعة من محمد نصر الدين أفتى عن ابن أخته خند سليمان بك حثان أباطه المظنون في انتقابه وهذا الحكم قاضى الذى محمد نصر الدين حثان أباطه بك سليمان بك حثان أباطه بسلم صفة إنشاء الإخراج والإدخال الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣١ بمحكمة مينا القمع الشرعية من المدعى عليه (سليمان أباطه) (برامج الحكم المذكور ثمة ٣ حافظنا المرفقة مع هذا التقرير) .

وقد تأيد هذا الحكم استئنافا من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٨٢ سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ (برامج الحكم رقم ٤ حافظنا المرفقة مع هذا التقرير) تخرج مما حتم أن سليمان بك أباطه المظنون في انتقابه صدرته إنشاء بإدخال نفسه في رجب ١٠٠ فدان شائعة في البين الموقوفة وإخراج جميع المستحقين من هذا القدر ومن ذلك بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣١ وإن انتهاءه هذا قد حكم بعدم صحته ابتدائيا وتأيد الحكم الابتدائي استئنافا فاعتدت بذلك المياه إلى مجاريها وكان هذا الإشهاد لم يصدر إطلاقا .

سليمان بك حثان أباطه المظنون في انتقابه كان يسلم كل البين يوم أن صدرته إنشاء ١٤ مايو سنة ١٩٣١ بإدخال نفسه في رجب ١٠٠ فدان .

في الوقت أنه لا حق له في هذا ولكنه بلغا إلى تلك الطريقة المكشوفة حتى يستلج أن يتقدم لترشيح نفسه في عضوية مجلس الشيوخ سنة ١٩٣١ وقد تحققت له أميته وهتمت الترشيح وغاز بالعضوية إذ ذلك ثم ألقى الإشهاد وهو عضو في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣١ فقد نصابه .

ملاحظة ثانية : بعد أن وقف المرحوم السيد باشا أباطه وقفه الموضع بكاتب الوقف ثمة ٢ حافظنا وضعت حوالا سنة ٣٥ سنة رغب المستحقون في تسجيل حقه في الوقف فطلبت منهم المحكمة الشرعية استحضار كشوف بالتحديد لتسجيلها فغذ ذلك بعض المستحقين في الوقف . ولذلك جعل سليمان بك حثان أباطه القسم الخاص به هو وأخوته المستحقين في الوقف وقسم حصة مستقلة مشغرة عن الجهة الأصلية ثمة ٢ حافظنا .

استدراك : لقد أضفنا إلى ملكية المظنون في انتقابه المقدار الذى يستحقه في الأعيان الموقوفة واعتبرا تسامحا بنا أن هذا القدر مما يؤدي عنه ضريبة وأضفناه إلى ملكة في حين أن القانون يشترط في المسألة (٦٦) أن يكون ملكا لوقفا بدليل قوله في المادة (الملك الذى يؤدى ضريبة لا تمل ١٥٠ جنيا مصريا في العام) ونبنى هذا أن نية المشرع ظاهرة بجهة أنه لا يحسب في أداء الضريبة إلا على الأملاك لحسب ولو شاء المشرع أن يكون الإحسان في الوقف يدخل ضمن الملك لنس على ذلك حراسة . وأخذنا بالنس وبينة المشرع الظاهرة بالجهة يكون ما يؤدي عليه الضريبة المظنون في انتقابه هو ٢٢ فدان و ١٨ قيراط و ٤ أسهم فقط ملكا .

مما حتم يتضح لعدالة هيئة المجلس الموقرة أننا لو قلنا المسألة على وجهها فإن سليمان بك المظنون في انتقابه لا يؤدي الضريبة التي يستلزمها القانون طبقا لنصي المادة (٦٦) لفئة ثانية .

هؤلاء هم أولاد حثان بك وهم الذين استحقوا الوقف من بعده ولا زال جميعهم على قيد الحياة عدا : (١) عبد العزيز باشا ، (٢) محمود أفتى ، (٣) على أفتى - قد توفوا .

وحيث إنه قد نص في الوقفية المذكورة في الصفحة الخامسة السطر الثاني وما يسلم على أن من مات منهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولا ولد أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في العوجة والاستحقاق .

لذا وطبقا لشرط الواقف الاتف الذكر يجب تقسيم نصيب الثلاثة الذين توفوا بلا عقب بل إخوتهم وأخواتهم الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين .

وحيث إن عدد أولاد حثان بك وهم المستحقون في الوقف ثمانية ذكور وسبع إناث ذلك غير الثلاثة الذين وأقام القدر المحتم بلا عقب ولا ذرية .

وحيث إنه يتقسم الأعيان الموقوفة على أولاد حثان بك الذين لا زالون على قيد الحياة ومن بينهم المظنون في انتقابه وحسبا جاء في شرط الواقف (لذكر مثل حظ الأنثيين) يكون نصيب الذكر في هذا الوقف هو ١٨ فدان وقيراطا و ١٩ سهما .

وحيث إن نصيب مناصي المظنون في انتقابه وهو أحد المستحقين في هذا الوقف وطبقا لما جاء بكاتب الوقف والعملية الحسابية الألفة الذكر هو ١٨ فدان وقيراطا و ١٩ سهما .

وحيث إنه بإضافة القدر المحكوم له ملكية خاصة كما هو ثابت من الكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الأموال المقررة للورث ١١ مايو سنة ١٩٣٦ والمرق بهذه الأوراق ومقداره ٢٢ فدان و ١٨ قيراط و ٤ أسهم على القدر الذى يستحقه في الوقف وقدره ١٨ فدان وقيراطا و ١٩ سهما يكون جملة ما يؤدي منه الضريبة وقفا وملكاً هو ٤٠ فدان و ١٩ قيراطا و ٢٣ سهما .

وحيث إن الضريبة التي تؤدي للملكة على هذه الأعيان وقفا وملكاً هو ١٥٠ قرشا من الفدان الواحد سنويا وبذلك تكون جملة الضريبة التي يؤديها مناصي المظنون في انتقابه هو مبلغ ٩٠ جنيا و ٩٣٥ مليا في السنة . ولو سلمنا جدلا أن ضريبة الفدان التي يؤديها المظنون في انتقابه هي أعلى ضريبة في القطر المصري وهي ١٦٤ قرشا للفدان الواحد فتكون جملة الضريبة التي يؤديها هي مبلغ ٦٧ جنيا .

وحيث إن جملة الضريبة التي يؤديها سليمان بك حثان أباطه المظنون في انتقابه تمل من ١٥٠ جنيا طبقا للقانون . فذلك فائضى قد قد شرطاً أساسيا جوهريا من شروط الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ .

ملاحظة : جاء في ذيل حجة الوقف أن سليمان بك حثان أباطه أدخل نفسه في رجب ١٠٠ فدان شائعة في هذا الوقف وأخرج جميع المستحقين من هذا القدر بما له من حق التصرف في ذلك مع أن هذا ليس من حقه كما هو مفهوم من شرط الواقف . فضلا عن ذلك فقد استخرجنا صورة حكم رسمية من محكمة القضاة الابتدائية الشرعية تاريخه ٣٠ شوال سنة ١٣٥١

الوجه الثالث

تهديد الناجين وإرهابهم أمام مقر الانتخاب

كانت حرية الناجين في يوم الانتخاب أمام الجبان مفقودة وكانت لادانهم مساوية إذ كان مضطوب عليهم بوسائل إرهاب تلوب أمامها الإرادة وتضف النفس من احتالها وتسلم الهند وتتصاع لأمر التويع .

ففي دائرة التلبن القرعية كانت تحف أمام لجنة الانتخاب عصابة من المشايخين استحضرها مناضى التهديد والتأثير على الناجين وكان أفراد العصابة يحملون المعى الخيطة ويغنون ويصيحون بحالة نخور أمامها قوى الناخب إذ يعتقد إذ ذلك أنه لو أبدى رأيه بصراحة وانتخب ما يوس به ضميمه فلا بد أن يكون ضمية أولئك المتجهزين الذين كان يبدو الموت من عصيم التي كانوا يلحسون بها في وجوه الناجين متوعدين متلدين .

وهذا أمر يطلل بالانتخاب طبقا للساعة (٨٤) من قانون الانتخاب .
لم يقتصر التهديد في هذه الدائرة على العصابة التي وصفنا حالتها بل كان عمدة البلد الشيخ مصطفى محمد عبد الله وهو رجل اشتهر بمحاربه لمرضى الرشد في الانتخابات السابقة خصوصا انتخابات سنة ١٩٢٩ التي حقق منه من أجل تسخه في الانتخاب وترتب على ذلك إقصائه ثم فصله ثم عاد للسودية في سنة ١٩٣١ . هذا الصمد ملاوة على أنه كان يربح مناضى كان يرمي أيضا على الناجين مهيدا إمام ما اضطرهم لتبليغ ضده ولم يكف بذلك بل وقف في يوم الانتخاب أمام باب اللجنة ومعه شيخ انفره يمينان على الناجين التهديدات التي حلقام بها سابقا وهي زيادة أجور انفر ومخاضر الفودة ومخاضري البرسم مؤيدين تهديدهم هذا بوجود شاكر افندي انظره مداون زراعة ببركة منيا القمع قريب مناضى ورشد على صحة هذه الوقائع الشيخ صيد المطع الشافى والشيخ السيد مصطفى عثمان وغيره وكذلك الشكوى الملقمة للنيابة والأعمال التي ذكرناها والتصرفات التي أوردناها مبطة لمعية الانتخاب طبقا للساعة (٧٧) .

وفي ميت بشار تلك البيلة التي وصل التهديد فيها إلى حد سرقة الموالى وجعل حلاوة ربحا انتخاب مناضى كما أوضحنا سابقا في التهديد وقف الصمد يساب لجنة الانتخاب ومعه الشيخ يحيى السيد مراد وشيخ انفره والسيد عمود مراد شيخ البلد وألأجرام توفيق محمد مراد وعبد الصادق مراد وأحد الصالح مراد وصيد الصادق مراد ويحيى السيد محمد مراد وقف هؤلاء جميعا يلب اللجنة يهدون الناجين ويتوعدونهم بزيادة أجور انفر وتحجير محاضرات خانات رى البرسم والوقودة وتحجير انذارات شوبهين إذا لم يرضعوا مناضى وقد وصلت لجرأة بالصمد وشيخ البلد إلى حد التوقيع إذ أعطوا انذار لير أصحابا لينتالوا قاعة الانتخاب ويخربوا مناضى بموجبها كما حصل في ذكره محمد عبد المييط التي سلت إلى من يدعى محمد المييط وكذلك عثمان خليل حرب الذي أحطيت ذكره إلى إبراهيم خليل حرب وفيه هؤلاء ومن الغريب أن هذه الحيلة اكتشفت ورفض رئيس اللجنة أن يفتها بمخبره وأن

الوجه الثاني

بطلان الإجراءات في بعض الجبان لخالفاتها لنصوص المواد ٤ فقرة ٣ و ٥ فقرة ٢ و ٤٦ من قانون الانتخاب .

نص قانون الانتخاب في المادة (٤) منه فقرة (٣) على أن المحكوم عليه في شره يجرم من حق الانتخاب إطلاقا ومن باب أولى فهو محروم من أن يحس كعضو من أعضاء اللجنة النهائية ولقد حدث في لجنة ميت بشار أن انتخب لعضوية اللجنة الدائمة (النهائية) جبران عبد الملك جرجس مضوا للجنة مثلا للمطون في انتخابه مع أنه من ذوى السوابق إذ حكم عليه بالمقوبة في تهمة سرقة ساعة ولم يرذ اجاره . وهذا إجره يحصل عملية الانتخاب باطله ما دامت اللجنة التي كانت قائمة يشوبها البطلان .

كذلك حدثت في لجنة منيا القمع أن جلس مثلا لمناضى المطعون في انتخابه عضوا في اللجنة النهائية الدائمة محمد مجازى عطية عطية محكوم عليه بالإفلاس مع التديس ولم يرذ اجاره . طبقا للساعة (٥) فقرة (٢) من قانون الانتخاب التي تنص على أن المنفلس ليس له حق الانتخاب لمن باب أولى يكون لا حق له في الجلوس كعضو في اللجنة النهائية للإشراف على عملية الانتخاب .

وعلى ذلك تكون عملية الانتخاب في هذه اللجنة باطلة بطلانا تاما لأن اللجنة النهائية لم تكن مشكلة طبقا للقانون .

وما يحصل الانتخاب باطلا في لجنة منيا القمع أيضا بطلان الإجراءات التي اتبعت بها اللجنة الدائمة لأنه طبقا للساعة (٤٦) من قانون الانتخاب يجب أن يحصل انتخاب اللجنة الدائمة من بين عشرة الذين يرفع كلا من المرشحين منهم خمسة إلى أن يتخضع من بين عشرة ثلاثة وبالأغلبية النسبية فإذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن حيثه الفقرة كان عضوا بالجنة ولكن رئيس لجنة منيا القمع لم يراع ذلك بل بين الأعضاء الثلاثة تعيينا وهذه مخالفة صريحة للقانون مبطة لمعية الانتخاب .

والأخلة على أن الأعضاء الذين ذكرناهم من ذوى السوابق والمشهر بالإفلاس قصن على استمداد لتقديم الشهادات الرسمية الباطلة على ذلك .

أما انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة في لجنة منيا القمع بغير الطريق القانوني فلذلك ثابت من محضر اللجنة ومن شهادة عضو اللجنة حافظ السيد من منيا القمع .

وما يبطل إجره الانتخاب في لجنة بني قريش القرعية حضور شخص ليس عضوا في اللجنة عملية الفرز وأشارا كه فيها اشتراكا فليب وهو المدعو الشيخ حافظ صبح جاد شيخ البلد وقد أحج على ذلك عضو اللجنة الذي كان يتلقى وهو الشيخ عبد الحميد السيد فارس وطلب إثبات ذلك في المحضر فلم يقبل منه رئيس اللجنة ولهذا امتنع عن التوقيع على المحضر . وقد نصت المادة (٥٥) من قانون الانتخاب على أنالذي يقوم بعملية الفرز هم أعضاء اللجنة دون سواهم .

فإن وقعت وسائل الاضطراب والعنف والمشاويرات في الخلل المعين لإجراء عملية الانتخاب أو بالبرغم منه فتكون المسألة لها أكثر خطورة وسبها في إلغاء الانتخاب (يراجع صفحة ٢٥٤ نبذة ٢٧٨٠ من دالوز براتيك المشار إليه آخفا) .

الوجه الرابع

تدخل الموظفين والتأثير على الناخبين — ذكرنا في التمهيد وفي الأوجه السابقة تدخل العمد في الانتخابات والتأثير على الناخبين ما فيه الكفاية سواء كان قبل الانتخاب أو في يوم الانتخاب بالذات ولقد كان تشجيع العمد على هذا التهديد آتيا من ناحية أحد ائندى عمد حثان أباطه عضو الشياخات من مركز مينا القمع وعمدة الرعيابة وشاكر ائندى أباطه ماولون زواعة مركز مينا القمع ومها من أقارب مناضى المملون في انتخابه ، وقد كان تأثير العمد جليا ظاهرا وبطريقة علنية في نواحي التلن وسنوت وميت بشار وغصوصا أن الشيخ أحمد دياب عضو لجنة اشياخات زميل أحد ائندى أباطه المذكور سابقا في عضوية الشياخات .

وكذلك حدث في لجنة كفر شاشلون من عمدة الماللي الشيخ ادريس خيمر سليمان وعمدة شبرا العنب الشيخ جد ابراهيم جيرة الله وعمدة القراقة ابراهيم ائندى جلوبش وعمدة مينا القمع سليمان ائندى حسن أباطه .

الوجه الخامس

مع الناخبين من الوصول إلى مقر بلان الانتخاب وإزغابهم على عدم التصويت .

وفي بعض الجهات التي لم يستطع العمد أن يؤثروا على الناخبين وبغصوم لانتخاب مناضى ملأوا إلى مع الناخبين من الوصول إلى مقر الانتخاب . ولكون خفراء البلدة يميلون إلى المحافظة على النظام وحرية الناس ولم يطعموا أوامر شيخ الخفراء الذي أمرهم بمنع الناخبين من التصويت وحجمهم شيخ الخفراء في قتله ومنعهم من الخروج حتى يكون التصرف بيده فقط ويشهد على هذه الواقعة كثيرون منهم الشيخ جد بيري طحيمر والشيخ جد راضى والشيخ مهدى جد راضى وجميعهم من الولجا .

الوجه السادس

حصول الاقتراع لبعض الأفراد الذين ليس لهم حق الانتخاب — ومن الوسائل التي استعملت لمساعدة مناضى أن أعضاها ليس لهم حق الاقتراع اقتربوا وأعطوا أصواتهم ولو أن الكشوف المقيدة بها أسماء الناخبين الذين صوتوا تحت أيدينا لاستطعن أن تقدم لجنة المجلس الموقرة مئات المقترعين في حين أن ليس لهم حق الاقتراع وهم بلا شك يزبدون على الفرق الذي ينفي وبين مناضى . وإلى أرجو من عدالة هيئة المجلس الموقرة أن تتفضل بالإذن لنا بالإطلاع على جداول الناخبين المقيدة بها أسماءهم من نواحي التلن وكفر البر وسفيطة أبوطولة والمساعدة والرعيابة والبلدية وسنوت وميت بشار وكفر ميت بشار وسنوت البرك وشبرا العنب والنرس وكفر بدراب وكفر الجراية حتى يمكننا أن نخلل بإسمه جمعية اقترعت فلا ولا حتى لها في الاقتراع .

يجب على الموزدين مع أن هذه جريمة يعاقب عليها القانون طبقا للسادة (٨١) فقرة ٢ ويشهد على صحة هذه الوقائع كثيرون منهم الشيخ محمد محمد قرام عضو اللجنة ومير محمود مراد

وفي سنوت ملاوة على أن العمدة كان يئند الناخبين قبل الانتخاب فقد جمع تذكر الناخبين بعد انتخاب مجلس التواب وصار يوزعها بعد ذلك على من يتأكد أنهم يستصحبون مناضى أما الباقين فقد جيز تناكرم عنده ليحول بينهم وبين التصويت لصالحه .

وفي يوم الانتخاب وقف العمدة الشيخ طه دياب وابن العمدة حيدالعزيز طه دياب وابن أخيه حيد الملقى جد حسن دياب والخفراء يئندون الناخبين بشتى أنواع التهديد إذا لم يتحوا مناضى وكان التهديد طنا على مرأى وسمع من جميع الناخبين ويشهد على ذلك الشيخ ابراهيم أحمد جد أحد والشيخ جد حسين طيل والشيخ جد الزيز محمد حسين عقيل وحسين ائندى محمد حسين عقيل .

وفي الدوائر الفرعية التي كان تخبوها يصوتون في جاني كان يصمد أنصار مناضى المشايخين الذين تتألف منهم المعابات إلى التشاير أمام الجبان مع بعض الناخبين حتى يوقعوا الرعب في قلوبهم فينصرفوا كما حدث ذلك أمام بلخني بن قريش وأبي طوله .

أشراضاها إلى النصوص القانونية التي ارتكبا عليها في بطلان عملية الانتخاب وكل هذه النصوص تدل بجملاء :

- (١) أن لكل ناخب أن يشترك في انتخاب .
- (٢) أن يكون الناخب حوا في انتخاب من يريد من المرشحين من غير تدخل أحد .
- (٣) أن من أقدم واجبات دائرة الانتخاب المحافظة على حرية الناخب . فكيف تتفق هذه النصوص الصريحة مع الوقائع السابقة الذكر المنطوية على وسائل العنف والشتة والقتل والتهديد والتعايل أثناء تصويت الناخبين .
- والآن نعود إلى التشريع الفرنسي الذي أخذ منه التشريع المصري لتأكد أن مثل هذه الميود الانتخابية مبطله للانتخاب في فرنسا وكذلك في مصر ففي فرنسا تكون وسائل التهديد والإرهاب الموجهة إلى عدد من الناخبين لمنعهم من الانتخاب أو لجلهم على انتخاب أحد المرشحين سببا لإلغاء انتخاب هذا المرشح . وهذا ما حكم به مجلس شورى الدولة في حكمه الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٧ وأحكم الصادر في ١٠ مايس سنة ١٨٩٥ وأحكم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وأحكم الصادر في ١٠ يولي سنة ١٨٩٧ وأحكم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (يراجع دالوز براتيك Dallos الجزء الخامس طبعة سنة ١٩١٣ صفحة ٢٥٣ نبذة ٢٧٧٥) .

وكذلك وسائل الاضطراب واستعمال العنف في قرية من القرى سببا لإلغاء الانتخاب إذا كان من شأنها منع الناخبين من الاقتراع وهذا ما قرره مجلس التواب في فرنسا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٤٩ (يراجع دالوز براتيك المشار إليه سابقا صفحة ٢٥٤ نبذة ٢٧٧٥) .

وإنما تضرب على سبيل المثال لا الحصر أسماء بعض الأشخاص الذين اقترحوا
وهم من المحرمين والخلفاء الذين لا حق لهم في الاقتراع :

الاسم	البلد	سبب حرمانه من الاقتراع
عبد حسن الشعلوى ...	بن قريش	محكوم عليه في سرقة
حبيب حسن صبح جاد ...	»	»
عزى إبراهيم خليفه ...	»	»
حسن حامين القيطى ...	ميت بشار	»
عل جاد قفريه ...	»	»
ابراهيم سليمان سرور ...	»	»
عل سليمان سرور ...	»	»
خليل متاف خليل ...	»	»
جبران يوسف عبد الملك ...	»	»
السيد السيد عيسى ...	»	»
عبد السيد دبوس ...	سنهوت	»
عبد حمزى عطيه ...	مينا القمح	محكوم عليه في افلاس بالتدليس
فنديل حمزى عطيه ...	»	»

الوجه السابع

حرمان كثير من الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة من

القيام بعملية الاقتراع بأنفسهم

أباح القانون الناخبين أن يستعملوا قلمهم تحريرا أو شفويا ولكن بلمحة
مينا القمح لم تراع ذلك إذ كان رئيسا يشدد على الناخبين ويطلب منهم
أن يتخبروا شفويا فإذا تمسكوا بقلمهم في الاقتراع تحريرا أعطاهم ورقة
الاقتراع باعتراض شديد وكانت غايته من ذلك إخراج الناخبين أمام أفرد
منافس وأهوانه خصوصا وأن أحد أعضاء اللجنة عبد الله افندى أباطه
قريب منافس وقد حدث ذلك مع حضرة مفتش التعليم عبد الرحمن افندى
الميد الذى تشدد معه رئيس اللجنة ولم يعطه ورقة الاقتراع لإعطاء صوته
وأخبره من قاعة الاقتراع .

ثم إن رئيس هذه اللجنة لم يحافظ على سرية الاقتراع أيضا إذ كان يفتح
أوراق الناخبين الذين يعطون أصواتهم تحريرا ويطلع عليها حبيدلة افندى
حسن أباطه عضو اللجنة قريب منافس .

وفى ذلك عتانة خاطرة لقانون الاقتراع وطبيعى أن هذا التصرف يبطل
لمعية الاقتراع في هذه المائرة طبقا للادة ٣٥ - ويشهد على صحة هذه
الوقائع حافظ افندى السيد على التاجر بمينا القمح وعضو اللجنة وعبد الرحمن
افندى السيد مفتش التعليم بالمعارف بمينا القمح والأستاذ محمود افندى دياب
الحامى بمينا القمح .

وهنا نرجع إلى التشريع الفرنسى الذى أخذ عنه المشرع المصرى لئلا
يكون مثل هذه الحالة الأخوية :

من المجمع عليه في فرنسا أن هذه الأحوال مبطله لعملية الاقتراع ولقد
حكم مجلس شورى الدولة في حكمه الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٦٦ وكذلك
حكمه الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٧ بأن قيام رئيس دائرة الاقتراع
بأى عمل من شأنه التأثير على الناخبين يكون سببا في إلغاء الاقتراع (يراجع
فالوز براتيك صفحة ٢٥٨ نبذة ٢٨٥٩) .

الوجه الثامن

عدم المحافظة على سرية الاقتراع

نص قانون الاقتراع على أن الناخبين يبدون أراهم بحيث لا يسمع
صوتهم إلا أعضاء اللجنة ورئيسها وبض الجبان كان الناخبون يرغبون
على إبداء أصواتهم وأراهم بصوت مرتفع يسمعه من بجوار قاعة الاقتراع
طبقا لأوامر السيد حتى يكون ذلك مؤثرا في بقية الناخبين الموجودين أمام
لجنة الاقتراع لإعطاء أصواتهم وقد حدث ذلك في بنى قريش ويشهد بذلك
الشيخ عبد الله السيد فارس من بنى قريش .

كما حدث ذلك في سنهوت ويشهد على ذلك الشيخ ابراهيم أحمد محمد
أحمد والشيخ محمد حسين عقيل والشيخ عبد المزي محمد حسن عقيل وحسين
افندى محمد حسين عقيل وجميعهم من ناحية سنهوت وعلى عواد دسوقى من
سنهوت .

الخاتمة

كما ذكرنا تبين هيئة المجلس الموقرة أن منافس الذى انتخب كان جريئا
في الإتهام والتضليل إذ تقدم للترشيح وهو يعلم علم اليقين أنه ليس له هذا
الحق إذ أن القانون كما أوضحنا يحرم أن يتورط في مرشح الشيوخ شرط دفع
ضريبة قدرها مائة وخمسون جنيا مصرى سنويا ومنافس المطعون في
اقتخابه ليس لديه من المقار ما يدفع عنه هذه الضريبة كما فصلنا ذلك آنفا .

ومن الغريب أن منافس شعر بذلك في الاقتخابات التي أجريت في سنة ١٩٣١
على أساس دستور سنة ١٩٣٠ فأدعى أن له حق الإدخال والإخراج والوقوف
وعمل إلهاد أدخل ضمه بموجب مستحقال راجع مينا فدان وإخراج الباين
من المستحقين .

ولما كانت الوثيقة لا تجيزه هذا الحق اضطر أحد المستحقين لرفع
دعوى شرعية ضده وفيها حكم بإلغاء هذا الإلهاد وبعدم صحة ابتدائها وتأييد
الحكم استثنائيا . فأصبح هذا الحكم قطعا لكل مناقشة ومنتهى تماما أن
منافس لا حق له في ترشيح نفسه وأن ترشيحه وقع باطلا وأن المحاكمة فقط
هى التي جعته يفت على قدميه في هذه المائرة .

وطبيعى ما دام منافس المطعون في اقتخابه يدعى أنه يملك ما يؤهله
لترشيح ويجهل الأوراق الرسمية التي تبطل ادعاءه وتسقط حجه فلا بد أن
تكون وسائله في الاقتخابات شاذة وخاطئة مخالفة صريحة للقانون . إذ
استعان بالعمد وأعوانهم وهم آلة في يد ابن أخيه أحمد افندى أباطه عضو
لجنة الشياخات يصرفهم كيفما شاء وحسبما ينفذه هواه ، ولقد بلل العمد

كل مجهود من تهديد ووعيد في التأثير على الناخبين ومن لم يستطع التأثير عليه منوه بالقوة من الوصول إلى مقر بلان الانتخاب خصوصا وأن عدد بعض البلديات يتون ببسلة القراءة لمنافى والبعض الآخر ممن ارتكبو الجرائم وقعدوا النصاب ويستفيدون أنهم يعيشون في حابة مائنة منافى لذلك كانت جهودهم جبراة في محاربهم فلم يروا حرية ولا قانونا ولم يتورعوا عن ارتكاب الجرائم تهديدا للناخبين وإلحاقا للربح في قلوبهم .

وقد كان تهديد العدد عمليا لأن حسن الحظ خدمهم بوجود موظف أباض في الزراعة يتركز منيا القمع له صلة دائمة بالفلاحين وفي يده سلاح يهدد به من يشاء . فحاضر المودة وحاضر روى الجبرم عقوبة لا ضابط لها ولا مهيمن عليها تكال حزبا للبرى . ولحزم لذلك كان تأثير العدد والموظفين شديدا فمن فانهم انتخب منافى ومن كان ضميمه حيا أثر الانتعاش في التصويت معتقدا أنه رجع من التنمية بالإياب .

وبالتأثير ووقف عند هذا الحد ليلا به بالرغم من جمع العصابات المكونة من كبار الأعيان التي تشد على النفس والمال فقد حشد العدد زمرا من الناس ممن لا حق لهم في الانتخاب لأنهم من ذوى السوابق وأدخلهم بلان الانتخاب مصوتين في جانب منافى وطبعا كان هؤلاء أطوع للعدد من يتأمن لأن إشارات المشيعين ورفع أجور الخفر وحاضر المكافآت للرى والمودة كانت الوسيلة القاسية لتهديمهم وقد صوّت في المائة من هؤلاء ككيرون يتجاوز عددهم الفرق الموجود بيني وبين منافى الذي لا يزيد عن مائتين وعثمانية وقسمين صوتا .

وقد بلغ تهديد العدد للناخبين حدا بعيدا أثر في نفوسهم تأميا شديدا حتى أن الناخبين يبتعد منيا التجمع الموجود به مركز البوليس بقراه والموجود به رئيس اللجنة العامة كانت ممثلة رجا من المدة فدخل الكتيرون منهم قاعة الانتخاب وذكروا أنهم يتخفون (العملة) وقد احتسبت هذه الأصوات لمنافى لأنه يشابه مع المدة في الاسم الأول والقلب إذ منافى يدعى سليمان حيان أباطه ومدة منيا القمع سليمان حسن أباطه — وأما الكيفية المجلس الموقرة أن الأصوات التي أعطيت للمدة بهذه الطريقة واحتسبت لمنافى تتجاوز الفرق الموجود بيني وبينه الذي كان سينا في انتخابه .

إن المكافآت التي أشرت إليها في طئي لما تستوقف النظر وتستتبع البحث العقيق لأن فيها جرة غريبة على نرق القانون وعلى عدم احترامه سواء من جهة منافى أو من جهة أصداره وأحواله الإداريين .

إن الحياة النيابية لا تستقر أصولها ولا تتوطين دعائمها إلا إذا قامت على أساس صحيح من حرية الناخبين ويومس من ضائرتهم وإلا إذا اشترك جميع الناخبين فيها .

إن مرضا يصل إلى المجلس النيابي وهو المهيمن على التشريع في البلاد يوسايل ثنائ التشريع لا يستحق عضوية المجلس ولا يستحق تمثيل الناخبين . إن هذه الحالات تستأتم علاجها شافيا ليلتصق الناس على حقوقهم ويعطوهم أميين من الخوف ليعضوا منهم فيمن شاموا من طيب خاطر ورضاء

صحيح أما اختلاس الحق اختلاسا والإكراه على إعطائها فإنها تكون من أخطر الرائل على الحياة الدستورية لأن من يعطها يقف في وجهه ليعمها . أما من يعطها مهزلة أمام الشعب فإنه يصرف الشعب عن تأييدها ويعمله معتقد أنه لا مدخل ولا قانون ما دامت الحياة النيابية تقوم على أساس من الفسح والقصور .

لقد بليت في الوجه الأول أن المظنون في انتخابه غير متوفرة فيه شروط الترشح لمضوية مجلس الشيوخ لأنه لا يبلغ خريبة ١٥٠ جنيا في العام .

وحيث أنه لم يتقدم منافى في سواه في حين أنه فيرأهل لترشيح نفسه .

وحيث أنه لذلك تتبدد دائرة منيا القمع خالية من أى مرشح سواي من يوم فتح باب الترشيح .

وعلى هذا الأساس وطبقا لنطق السلم أكون أنا نائب هذه المائة خلوقا من منافى متوفرة فيه الشروط التي اشترطها القانون .

بناء عليه :

يتنص مقدم هذا الطعن :

يقول الطعن شكلا تقديده في المباد القانوني والقرار (أمليا) ببطان ترشيح منافى سليمان بك حيان أباطه وإعلان صحة ترشيحي وانتخابي لمضوية مجلس الشيوخ عن دائرة منيا القمع مرة (شرقية) .

واحتياطا — يقول الطعن شكلا وإبطال انتخاب حضرة سليمان بك حيان أباطه وخلو دائرة منيا القمع وإعادة الانتخاب فيها من جديد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدم

محمد أمين حسين مرعي
(إمضاء)

محكمة القضاة الابتدائية الأهلية

محضر تصديقي مرة ٩٠١ سنة ١٩٣٦

أما أنا محمد مصطفى السيد كاتب المحكمة

حضر بكم الكلب حضرة محمد انندي أمين حسين مرعي الطاعن المعروف في شخصيا ووقع بإمضاءه على هذا الطعن وعلى دفتر التصديقات وبما أتم التصديقي

كاتب المحكمة
(إمضاء)

(ختم المحكمة)

أما عن وقائع التبديد التي تحصل بعد التسيط فإن وزارة المالية لا ترى التسامح فيها بحال من الأحوال .

وقد رأت أغلبية اللجنة ما عاينته من الخطة التي تدير عليها الحكومة فيما يخص بالتبديدات الخاصة بأموالها متفقة وما تقتضيه الرحمة والعطف على المدنيين مع مراعاة مصلحة الخزنة العامة .

وقد خالف رأى اللجنة حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمة ودأى بقول الاقتراح للأسباب الآتية :

من حيث إن المطالبة برفع الدين حالا وتوقيع الجزر على أملاك المدين واعتباره مبددا والحكم عليه بسبب ذلك كل هذه الأمور هي أضرار آثار حلول الدين المذكور بحيث إذا انتهى حلوله فقد انتفت كل هذه الأشياء تبعها .

ومن حيث إنه بناء على ذلك فإننا نرى أن الحكومة قسّطت المطلوب لها على خمسة أقساط وقد رضعت بقولها عن حلول ما عدا القسط الأول .

ومن حيث إنه لم يرفع الدين الأول أن كلا من المطالبة بالحق وتوقيع الجزر على المدين بذلك الحق واعتباره مبددا والحكم عليه بغير تبديده كل هذه الأمور آثار حلول الدين المذكور وقد سقط حلول ما عدا القسط الأول بسبب الحكومة المذكور فيقترب على ذلك سقوط آثاره التي من ضمنها اعتباره مبددا ولا يصح أن يقدم للحاكم نظير ذلك .

ومن حيث إنه لا يصح أن تقاس جريمة التبديد على باقي الجرائم كالسرقة مثلا حتى يقال إنه ارتكب جريمة واتى فيجب أن يحاكم على ارتكابه لأن هناك فرقا بين جريمة التبديد وتلك الجرائم لأن جريمة السرقة مثلا قد تم ارتكابه بمجرد السرقة ولا يمكن أن يسلب من مرتكبه هذا الوصف مستقبلا، أما جريمة التبديد فن أهم ارتكابه بقاء الدين ديناً في ذمة المدين وبإفاقه حالا حتى إذا سقط ذلك الوصف بعد استهلاك المجهز عليه فقد سقطت الجريمة أيضا تبعاً لذلك .

لذلك :

قررت أغلبية اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح . وهي تشرف برفع رأيا إلى هيئة المجلس الموقر ليفقر بشأنه ما يراه ما

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ
الرجاء عرض اقتراح هذا على مجلس الشيوخ وهو بإيقاف عمل محاضر تبديد وحفظ المحاضر التي عملت وعدم تقديمها للقضاء ضد المتأخرين في سداد مطلوبات الحكومة بكافة أنواعها حيث إن مطال وزير المالية وعد بتأجيل الأموال الأميرية وتسيطها وبمحت الباقي منها .

وتغضوا بقبول الاحترام ما

الشافى أبو وافي

٢٤ منه سنة ١٩٣٦

لغوى رقم ٥٦

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الحفائية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشافى أبو وافي بإيقاف عمل محاضر تبديد وحفظ المحاضر التي عملت وعدم تقديمها للقضاء ضد المتأخرين في سداد مطلوبات الحكومة بكافة أنواعها حيث إن مطال وزير المالية وعد بتأجيل الأموال الأميرية وتسيطها وبمحت الباقي منها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نويه المصري بك) .

قرر المجلس بجلسته المتعقبة في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ إحالة الاقتراح المذكور على لجنة الحفائية لفقدت اللجنة لهذا الغرض جلساتها في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ وبمحت الاقتراح ، وفيما يلي تقريرها عنه :

تبين للجنة أن حضرة صاحب المال وزير المالية قد صرح في إجابته للجلس على سؤال مقدم من حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بجلته ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦ بشأن تسيط ضرائب الأطنان وأجور الخفراء والسلف الزراعية المتأخرة لفاتية سنة ١٩٣٥ لمدة خمس سنوات بأن الحكومة قد اتفقت مع المصالح المختلفة على تسيط هذه الأموال لمدة خمس سنوات بحيث يدفع عن كل سنة قسط مخفف رافعة بالمدينين المولدين أما عن الديون الأخرى التي للحكومة فإن الحكومة ترجو أن توفر على كل يتفق مع مصلحة المدينين والخزانة في وقت واحد .

كما تبين للجنة أيضا أن حضرة صاحب المال وزير الحفائية قد صرح للجلس في إجابته على سؤال مقدم من حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بجلته ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦ بشأن وقف الإجراءات المتخذة في قضايا التبديد ضد الفلاحين سدادا لديون الحكومة حتى تسوى بواسطة وزارة المالية بأن النيابة العمومية قد حفظت ١٩٥٣ قضية من قضايا التبديد قطعا لعدم الأهمية بمجرّد تسديد المتهمين الأقساط المستعقة عليهم . أما فيما طلبة حضرة الشيخ المحترم من وقف الإجراءات ضد التيمين الذين لم يمكنهم عليهم بعد والتبعية بسبب عمل محاضر تبديد جديدة فلا يصح وزارة الحفائية إجابهته إليه إلا بعد إجراء التسوية بواسطة وزارة المالية لأنها صاحبة الشأن في تهدير ذلك حرصا على تحصيل أموال الدولة .

وعلاوة على ما عاينته من وزارة المالية أفادت اللجنة بأنها قد أصدرت تعليماتاً للجهات المختصة بإخطار النيابة بإلغاء تهمة التبديد بمجرّد سداد المستحق بحسب أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٦

أما فيما يخص بإيقاف عمل محاضر التبديد فإن وزارة المالية تقررت اتباع ما ذكر بالفقرة السابقة إن كانت قضية التبديد من مجز ساقى لقرار مجلس الوزراء .

ملحق

للتقرير الثاني للجنة الأمور الداخلية

من الاقتراح الذى بحثه مجلة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح رقم ٢٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية والاحترام ، أئشرف بتقديم هذا الاقتراح رجاء عرضة على المجلس الموقر :

قضى قانون مجالس المديرات بأن يكون لكل مديرية مجلس ينظر في شؤون المديرية المختلفة ومنها التعليم ولكل مجلس مديرية لأمانة داخلية . وقد جاء بلائحة مجلس مديرية الجيزة - الذى تشرفت بحضوره في أوائل ثمانى - أن يكون لأبناء مديرية الجيزة الأولية في دخول المدارس التابعة للمجلس كما أن لمحصلين منهم على شهادة الكفاءة للتعليم الأولى الأهلية في وظائف التعليم بالمعاهد التابعة للمجلس سواء كانت مدارس ابتدائية أم كاتيب أولية ولكن مجلس مديرية الجيزة في لمدى الأخيرة اتبع خطة لاستيف وما جاء بلائحته الداخلية وقد شغل وظائف التسليم بمعاهد التعليم التابعة له بمعلمين من مديريات أخرى وبخاصة مديريى المنوفية وأسيوط وترك أبناء مديرية الجيزة الحاصلين على مؤهلات متطلين لا يجدون ما يستوفون به قوت يومهم .

وبما أن أموال مجالس المديرات إنما يجي من أهالى كل مديرية فمن الحق والعدل ألا تصرف إلا لصالح المديرية وتعليم أبنائها دون غيرهم .

لذلك :

أقترح :

أولاً - أن تلتفت وزارة الداخلية نظر مجلس مديرية الجيزة إلى عدم تعيين معلمين جدد من الآن فصاعداً في الكاتيب التابعة للمجلس من الأجانب من مديرية الجيزة مادام يوجد من أبناء المديرية من يقوم بأداء هذه الوظائف .

ثانياً - تعميم النشر إلى جميع المديرات لأهمية كفاية احتاج الأمر إلى تعيين معلمين بالكاتيب يجب أن تملأ كل مديرية ما يخلو لديها من هذه الوظائف بأبنائها المعينين في مديريات أخرى حتى يشغل أبناء كل مديرية وظائف التعليم بمديريتهم وبذلك تحقق الأغراض التى أئشفت من أجلها مجالس المديرات .

سعد مكرم

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٥٧

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

من الاقتراح الذى بحثه مجلة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

(الحضر: حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى ائشى) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٣٦ الاقتراح رقم ٢٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بقصر تعيين معلمى الكاتيب مجلس مديرية الجيزة على أبناء المديرية .

وقد بحثه اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وقد أمدل بالبيان الآتى :

حقيقة أن المادة (١٥) من لأئحة مستخدمى مجلس مديرية الجيزة تنص على تفضيل أهالى المديرية على غيرهم في التعيين في وظائف التعليم الأولى وكذلك الخصلة السائرة .

ونظرا لوجاهة هذا النص ستوجه وزارة الداخلية نظر مجلس مديرية الجيزة إلى مراعاة تنفيذ هذه المادة عند التعيين في الوظائف المذكورة .

هذا عن الشئ الأول من الاقتراح . أما عن الشئ الثانى فتبلغ الوزارة بمجالس المديرات هذه الرغبة للنظر في اتباعها كلما كان ذلك ممكنا وفى المصلحة .

وبعد المناقشة : قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية .

رئيس اللجنة

عبد طه الجيزاوى

ملحق رقم ٥٨

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراحات التي بحثتها بجلسته ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو القاسم الجبالي المندوب)

أحال المجلس إلى اللجنة بجلستها المتعديتين بتاريخ ١٥ و ٢٧ يولي
سنة ١٩٣٦ الاقتراحات الثلاثة الآتية :١ - الاقتراح رقم ٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد باشا
لإنشاء مركز ببلدة بلفاس (أحيل إلى اللجنة بجلسته ١٥ يولي سنة ١٩٣٦) .٢ - الاقتراح رقم ١٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد
شعير بك بطلب إنشاء مركز بوليس ببلدة الشهدا متوفية .٣ - الاقتراح رقم ٣٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور
عبد الحميد أمين عزب بطلب إنشاء مركز بوليس ببلدة أبو كبير مديرية
الشرقية .

(أحيل إلى اللجنة بجلسته ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦) .

وقد بحثتها اللجنة بجلستها المتعددة بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور
حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية .
وقد أدلى بالبيان الآتي :« في السنوات الماضية تقدمت اقتراحات كثيرة من حضرات الشيوخ
« والتواب بإنشاء مراكز في جهات متعددة وقد رأى مجلس التواب أن
« يقبل رغبة تقدمت من الأستاذ محمد توفيق حسن بإنشاء بلدة لإعادة
« النظر في التقسيم الإداري نظرا لأن هذا التقسيم وضع من قديم الزمن
« وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر فيه وأبدى مجلس الشيوخ أيضا
« مثل هذه الرغبة » .وتشرع في مايو سنة ١٩٢٨ في تشكيل هذه اللجنة من وكيل وزارة
الداخلية ومندوبين عديدين من وزارات مختلفة ولكن هذه اللجنة لم تشكل
فعلا لأنه طلبت من المديريات المختلفة - تمهيدا لقيام اللجنة بعملها -
بيانات ومعلومات وآراء عن التقسيم الإداري الموجود وما يصح إدخاله
عليه من التعديلات فاستغرق هذا العمل مدة نصف سنة ، ولذلك رُفِىَ وقتئذ
أن العمل النهائي يستغرق وقتا طويلا جدا خصوصا في تشكيل اللجنة
من أعضاء من وزارات مختلفة .«والذي أراه فيما يتعلق بجميع الاقتراحات المقدمة بخصوص إنشاء مراكز
أن تدرس وزارة الداخلية هذه الاقتراحات لتكون رأيا في كل منها . وقبل
وضع الميزانية من العام المالي المقبل تكون قد كُوتت رأيا نهائيا في كل
اقتراح منها . والرأي الذي تتهيئ إليه مستعرضه على لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ
للمناقشة فيه وإنهائه برأى يقدم للمجلس » .« وطيبني أن وزارة الداخلية ستستدشد في تقريرها لتنصوب إنشاء
« من المراكز بالبيانات والمعلومات التي وردت من المديريات وبالألسان
« الموضحة في الاقتراحات حضرات الشيوخ والتواب المحترمين وتعرض على
« اللجنة لتبنيها » .واللجنة تتسكك بومد حضرة وكيل الوزارة البرلماني وتطلب أن تتقدم
الحكومة في الميزانية المقبلة بهذا التقسيم كما وعدت .

وبعد المناقشة :

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراحات الثلاثة المذكورة إلى وزارة
الداخلية لمخابرها اقتراحات رغباتها

رئيس اللجنة

محمد علوي الجزار

ملحق

للتقرير الأول لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراحات التي بحثتها بجلسته ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح الأول رقم ٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد باشا

حضرة صاحب العزة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم
بعد التحية، إن مدينة بلفاس عاصمة عمالة الباري لأنها من أكبر مدائن
القطر المصري سكانا وزمنا إذ أن عدد سكانها مع العزب التابعة لها نحو
الخمسين ألف نفس وزمناها ٨٦,٠٠٠ فدان وكسور كما هو مشهور ولهذا
الاعتبارات قررت وزارة الداخلية حوالى سنة ١٨٨٤ نقل المركز من شرين
إليها وفعلنا أقيمت المباني الثلاثة للمركز والبوليس والمحكمة الشرعية والأحذية
والنيابة ونقل جميع الهيئة الحاكمة إلى بلفاس واستقرت بها مدة ستين
ولكن لما حاسب عدم توفر المساكن التي يلزم الموظفين لصعوبة نقل أدوات
المباني من أبحار وأخشاب في ذلك الوقت أرحس المركز بجميع توابعه إلى
شرين ثانية وأكتفى الحال بوجود نقطة بوليس بلفاس وحيث إن هذه
المدينة وعزبها زادت في الضخامة وتعداد السكان وفعلنا فإن الحكومة أجبرت
تقسيمها إلى خمسة بلاد في سنة ١٩١٨ وأوجدت بها السكة الحديدية من
سنة ١٨٨٩ واستحدثت بها بيان عظيمة حتى يسكني موظفي مديرية لا مركز
وموجود بها الآن مجلس عمل وقسم الهندسة والصحة وحملة مجلس البين

ملحق رقم ٥٩

جلسة الأربعاء ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

تقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك بمجديد
بناء مسجد القمري بمدينة ميت غمر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس يجلسته المستقلة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأوقاف
الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك بمجديد بناء مسجد
القمري بميت غمر. فيجته اللجنة واتصلت بوزارة الأوقاف للوقوف
على رأيها في هذا الاقتراح فأجاب حضرة مندوبها وهو سكرتير عام الوزارة
بأن الوزارة عاينت مباني المسجد المذكور فبين لها أن حالتها حسنة وأن
المسجد صالح تمام الصلاحية لأن تمام فيه الشعائر الدينية على الوجه المرضي.
وقطع يهونه بعض إصلاحات وتزيينات في أجزاء صغيرة من الجدران
والسقف ودورة المياه.

وأما المارة المكونة من ثلاث طبقات غطتها حصة إلى منتصف الطبقة
الثالثة ويصلح تزيينها العلوي.

ويبلغ تكاليف ذلك سبعين جنها. وإن الوزارة ستسنى بتقيد هذه
الإصلاحات.

وعلى ذلك قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف
تنفيذ الإصلاحات التي أشار إليها مندوبها.

رئيس اللجنة

عباس الجمل

نص الاقتراح

يوجد بميت غمر مسجد قديم يسمى مسجد القمري وهو مسجد
شهير يقصده جميع أهالي البندر وضواحيه ويوقوف عليه أحيان كثيرة يبلغ
إيرادها نحو المائتين جنيه شهريا. وقد تهدمت مبانيه ومئذنته وأصبح غير
صالح لأداء الشعائر الدينية وفي بقائه على هذه الحالة خطر كبير على المصلين.

لذلك :

أرجو إحالة اقتراضي هذا إلى وزارة الأوقاف لسرعة النظر في إنشاء هذا
المسجد من جديد بما يتناسب مع شهرته وإيراده الوافر.

أحمد عبده

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

عضو الشيوخ

والبنات وأنشأت الحكومة بها محطة كهربائية لصرف أطيان شمال الدلتا تبلغ
مرتبات موظفيها نحو خمسة آلاف جنيه في السنة وصارت جذيرة بوجود
الهيئة الحاكمة بها كما كانت قديما لعدم حصول مشقة للأهالي في التوجه
بالسكة الحديدية من شربين وإليها.

فأقترح إنشاء مركز بهذه الهيئة مستوف الهيئة الحاكمة كما كانت أولا مع
بقاء المركز الموجود بشربين وتقسيم هذه البلاد والمزب على المراكز لما
في ذلك من زيادة الأمن والراحة.

وما أن هذه الجهات لم يكن بها إلا مستشفى واحد بشربين فأقترح أيضا
إيجاد مستشفى مع المركز بمدينة بلفاس لما في ذلك من تخفيف ويلات
الأهالي بسبب الأمراض الكثيرة المنتشرة بالأرياف لأن وجود مستشفى
واحد ببلدة شربين لا يفي لبعده عن بلفاس التي صارت تحمة بلاد ولابد
عزبها أيضا وهذا مع مشقة الأسفار بالسكة الحديدية من بلفاس إلى شربين.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ

عن دائرة شربين

محمد أحمد

نص الاقتراح الثاني رقم ١٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم

حسن عبد شير بك

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بعرض الاقتراح الآتي نصه على هيئة المجلس الموقرة لإحالة
إلى لجنة الاقتراحات والبراهن نظره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بلدة الشهدا من أهم بلدان مديرية المنوفية ولها من الأهمية التجارية
والإدارية ما يجعلها جذيرة بأن يكون بها مركز للبوليس.

وقد تقترح بالفعل فيما مضى إنشاء مركز بوليس فيها وألغى هذا المشروع
بسبب التغييرات السياسية التي حدثت في سنة ١٩٣٠

لذلك :

أقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة الشهدا بمديرية المنوفية لما في ذلك من
الفائدة لصالح الأهالي.

حسن عبد شير

١٩٣٦

نص الاقتراح الثالث رقم ٣٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم

الدكتور عبد الحميد أمين عزب

فكرت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣٤ وما يطحا في إنشاء مركز بوليس
ببلدة أبو كبير بمديرية الشرقية (وهي كما تملكون دولتكم من البلدان الكثيرة
ذات الأهمية إداريا وقضائيا وتجاريا ولا تقل عن البلاد الموجودة بها مراكز
البوليس).

فأقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة أبو كبير.

الدكتور

عبد الحميد أمين عزب

مشروع قانون

بمحل التعدادات العامة

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - في خلال عام ١٩٣٧ في تواريخ تحدّد فيها بمصد بموجب قرارات وزارية يسرع في جميع بلدان القطر المصري بمحل ما يأتي :

(أ) تعداد عام للسكان والسكان .

(ب) » » للتجارة والصناعة .

(ج) » » للشاي والدواجن .

مادة ٢ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بمحل التعدادات المقررة بموجب هذا القانون طبقاً للقواعد التي يقرّها وزير المالية .

مادة ٣ - مندوبو التعداد هم العدد والمشايع في القرى أو العزب أو قبائل البريان ومشايع الحارات والصيارفة وجميع الأشخاص الآخرين الذين تقتضيهم لهذا الغرض المصلحة المتقدّم ذكرها .

مادة ٤ - كل شخص يتدب طبقاً لائحة المتقدمة مندوباً للتعداد يلزم بالمساعدة على حسن تنفيذ جميع التدابير اللازمة للتعداد من حيث الحصول على البيانات ومراجعتها حسب التعليمات الصادرة من المصلحة المذكورة .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً كل من أفشى من مندوبو التعداد أو من موظفي مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بيانات من البيانات التي تتناولها كشوف التعداد .

مادة ٦ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً واحداً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً كل مندوب من مندوبو التعداد يرفض القيام بالالتزامات التي توجبها عليه المادة (٤) المتقدمة أو يهمل في القيام بها .

ومعاقب بغض العقوبة كل شخص يرتكب أي مخالفة للقرارات التي يسندوها وزير المالية تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ٧ - على وزراء الداخلية والمالية والمخاتبة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بتأتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتتشرّف اللجنة برفع هذا التقرير إلى المجلس لأجابه الموافقة على مشروع القانون مدّلاً بالصيغة المتقدمة

رئيس اللجنة (بالباب)
محمد عبد الشاويالسكّير البرلماني
أنطون الجليل

ملحق رقم ٦٠

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمحل التعدادات العامة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة يوم ٢٦ أغسطس الحالى إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمحل التعدادات العامة فيبحثه اللجنة في جلستها يوم ٢٧ أغسطس وقد تناول بمبحثها مشروع القانون الأصل والممثلين لها أتب مشروع هذا القانون يتضمن إحراء تعدادات عامة في خلال سنة ١٩٣٧

والتعداد - كما هو معروف - يمول كل عشر سنوات وقد كان إلى ما قبل التعداد الأخير الذى حصل في سنة ١٩٢٧ مقصوراً على تعداد السكان والمساكن إلا أنه بناء على المرسوم بقانون الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ حصل تعداد للتجارة والصناعة مع تعداد السكان والمساكن في سنة ١٩٢٧ وقد أضيف في مشروع القانون المروض تعداد الماشية والدواجن . فأصبح التعداد الذى سيمول في سنة ١٩٣٧ يشمل :

١ - تعداداً عاماً للسكان والمساكن .

٢ - للتجارة والصناعة .

٣ - الماشية والدواجن .

ولما عرض مشروع القانون على مجلس النواب أدخل عليه تعديلاً في المادتين الرابعة والخامسة منه .

وفي المادة الرابعة التي تنص على أن كل شخص يتدب للتعداد يلزم بالمساعدة جماناً خذفت منها كلمة "جماناً" بناء على طلب معالي وزير المالية دليلاً لأن الوزارة تقررت منح مكافأة لهال التعداد .

وفي المادة الخامسة التي تنص بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً على كل من أفشى من مندوبو التعداد بيانات من البيانات التي تتناولها كشوف التعداد خذفت مدة الحبس ستة شهور .

وترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون مدّلاً بالصيغة التي أتواها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في يوم ٢٥ أغسطس الحاضر وهي :

ملحق

مشروع القانون المعدل الذى وافق عليه مجلس النواب

مشروع قانون

بمحل التعدادات العامة

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى خلال عام ١٩٣٧ فى تواريخ تحددها بمسء بموجب قرارات وزارية يشرع فى جميع بلدان القطر المصرى بمحل ما يأتى :

(أ) تعداد عام للسكان والسكان .

(ب) » » للتجارة والصناعة .

(ج) » » للشاىة والمواجن .

مادة ٢ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بمحل التعدادات المقررة بموجب هذا القانون طبقا للقواعد التى يقرها وزير المالية .

مادة ٣ - مندوبو التعداد هم العمء والمشاىخ فى القرى أو العزب أو قبائل العربان ومشاىخ الحارات والمصارفة وجميع الأشخاص الآخرين الذين تتكسبهم لهذا الغرض المصلحة المتكتم ذكرها .

مادة ٤ - كل شخص يتنوب طبقا للسادة المتكتمة مندوبا للتعداد يلزم بالمساعدة بما على حسن تنفيذ جميع التناير اللازمة للتعداد من حيث الحصول على البيانات ومراجعتها حسب التعلبات المساعدة من المصلحة المذكورة .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرىا كل من أفشى من مندوبى التعداد أو من موفى مصلحة عموم الإحصاء والتمداد بياناً من البيانات التى تتناولها كشوف التعداد .

مادة ٦ - يعاقب برامة لا تتجاوز جنيتها مصرىا واحداً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا كل مندوب من مندوبى التعداد يرفض القيام بالالتزامات التى توجبها عليه المادة (٤) المتكتمة أو يعل فى القيام بها .

ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص يرتكب أى مخالفة للقرارات التى يصدرها وزير المالية تنفيذا لهذا القانون .

مادة ٧ - على وزراء الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع القانون الأصل

مشروع قانون

بمحل التعدادات العامة

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى خلال عام ١٩٣٧ فى تواريخ تحددها بمسء بموجب قرارات وزارية يشرع فى جميع بلدان القطر المصرى بمحل ما يأتى :

(أ) تعداد عام للسكان والصناعة .

(ب) » » للتجارة والسكان .

(ج) » » للشاىة والمواجن .

مادة ٢ - تقوم مصلحة عموم الإحصاء والتعداد بمحل التعدادات المقررة بموجب هذا القانون طبقا للقواعد التى يقرها وزير المالية .

مادة ٣ - مندوبو التعداد هم العمء والمشاىخ فى القرى أو العزب أو قبائل العربان ومشاىخ الحارات والمصارفة وجميع الأشخاص الآخرين الذين تتكسبهم لهذا الغرض المصلحة المتكتم ذكرها .

مادة ٤ - كل شخص يتنوب طبقا للسادة المتكتمة مندوبا للتعداد يلزم بالمساعدة بما على حسن تنفيذ جميع التناير اللازمة للتعداد من حيث الحصول على البيانات ومراجعتها حسب التعلبات المساعدة من المصلحة المذكورة .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرىا كل من أفشى من مندوبى التعداد أو من موفى مصلحة عموم الإحصاء والتمداد بياناً من البيانات التى تتناولها كشوف التعداد .

مادة ٦ - يعاقب برامة لا تتجاوز جنيتها مصرىا واحداً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا كل مندوب من مندوبى التعداد يرفض القيام بالالتزامات التى توجبها عليه المادة (٤) المتكتمة أو يعل فى القيام بها .

ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص يرتكب أى مخالفة للقرارات التى يصدرها وزير المالية تنفيذا لهذا القانون .

مادة ٧ - على وزراء الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٦٢

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
بجهت بناء ثلاثة مساجد بمركز المحلة الكبرى

(المقررة حضرة الشيخ المحترم حسين طيف البربري افتدى) .

أحال المجلس إلى اللجنة بجلسته المنعقدة يوم ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح .

وقد بحثت اللجنة بجلسته ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور مندوب وزارة الأوقاف الذي أجاب بما يأتي :

أولاً - بالنسبة لمسجد العلامة فقد ذكرت الوزارة في هذه وإحالة بنائه .

ثانياً - بالنسبة لمسجد العطار فقد تم إصلاحه وأصبح غير محتاج للإصلاح جديد .

ثالثاً - بالنسبة لمسجد سنديس فإنه بمحله الحاضرة غير محتاج لإصلاح غير أن الوزارة تعد بإصلاح دورة المياه به حسب الطرق الصحية الحديثة .

وقد تنازل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر مقدم الاقتراح عن الجزء من الاقتراح الخاص بمسجد العطار .

بناء على ذلك :

قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأوقاف لتنفيذ وعدها بالنسبة لمسجد العلامة وسنديس ما

رئيس اللجنة

حاجس الجبل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية أرجو عرض اقتراح الآتي على المجلس ليقر فيه ما يراه وهو:
يوجد بمركز المحلة الكبرى ثلاثة مساجد أحدها بناحية عطار والآخري بناحية سنديس والثالث بناحية العلامة وهي مساجد متخربة ولا تصلح لإقامة الشعار الدينية ولها أوقاف يمكن أن ينشئ منها بناء بسيط .

فذلك :

أقترح إنشاء هذه المساجد الثلاثة ما

حسن عبد القادر

٢٤ يوتيه سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٦١

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افتدى
بإنشاء سكة زراعية على جسر فافوس الأمين

(المقررة حضرة الشيخ المحترم حسين طيف البربري افتدى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور مندوب من وزارة المواصلات فأيدى أن البلاد التي ورد ذكرها في الاقتراح المذكور محرومة حقيقة من الطرق الزراعية وترى مصلحة الطرق والكباري إعطائها حقها فيها عند أقل فرصة يتوافر فيها المال وفي الواقع فإن جسر بحر فافوس الأمين هو ضمن الجسر الذي تنوي المصلحة استلامها من مصلحة الري لتمهيدها وتحويلها طناً زراعية حتى صودق على الاعتداءات التي أدرجت لهذا الغرض في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المعروضة حالاً على البرلمان .

وقررت اللجنة قبول هذا الاقتراح وترى إحالة إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما وعد به حضرة مندوبها ما

رئيس لجنة المواصلات

١٧/٨/١٩٣٦

أحمد حنى

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ العاضد المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو دفع اقتراحي هذا إلى هيئة المجلس المؤقت لتحويله إلى لجنة المواصلات لإقراره .

وتقبل عظيم احترامي ما

عضو مجلس الشيوخ

أحمد حنى أبو الفضل

نواحي العلاقة والزراعية وتل مفتاح والمالية التابعة لمركز الزقاق وهي واقع على جسر بحر فافوس الأمين ولا يوجد طريق زراعي لهذه النواحي الأهلية بالسكان والتي هي أكبر بلاد مديرية الشقية عمراً بالبجارة والتي ليس بينها وبين البلاد الأخرى ولا المركز ولا المديرية طريق وتكاد تكون هذه النواحي هي المحرومة في مديرية الشرقية من السكة الزراعية .

لذلك :

أقترح حمل سكة زراعية على جسر بحر فافوس الأمين خصوصاً أن معظمه أصبح طريقاً زراعياً حتى ينال هؤلاء حظهم من عهد وزارة الشعب المحبوبة ما

عضو مجلس الشيوخ

٢٦ يولي سنة ١٩٣٦

أحمد حنى أبو الفضل

ملحق رقم ٦٣

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
بتجديد مسجد بناحية العجيرة مركز المتلة

(المقر حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .)

أحال المجلس إلى اللجنة جلسته المنعقدة يوم ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ هذا
الاقتراح .

وقد بحثته اللجنة بجلسته ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور متدوب
وزارة الأوقاف الذي أجاب بأن هذين المسجدين غير تابعين للوزارة وأن
الحكومة هي التي وضعت يدها على الأليات الموقوفة عليها وليست
وزارة الأوقاف .

بناء على ذلك :

قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأوقاف لإجراء اللازم لتنظرها
على هذين المسجدين والموقوف عليها وتصيرهما بذلك ؟

رئيس اللجنة

عباس الجبل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بد الصلحة، أوجو عرض اقترأ على الآن على المجلس ليقتر فيه ما يراه وهو :

يوجد بناحية العجيرة مركز المتلة دقيلية مسجدان متخربان أحدهما مسجد
سیدی صبيح والآخر مسجد الجمي وكانت موقوفة على الأول ٨٠ فدانا
أخذتها الحكومة ووضعت يدها عليها الآن ولا يوجد مسجد في البلدة يصلح
لإقامة الشاثر الدينية .

لذلك :

أقترح إنشاء وتجديد المسجد المذكورين ؟

حسن عبد القادر

في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٦٤

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

مرفوع إلى هيئة المجلس الموقر عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة
بجلسة ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

(المقر حضره الشيخ المحترم أحد سني أبو الفضل انصبي .)

عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم
الدكتور عبد العزيز الميمني بك بتعديل المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من
القانون المدني .

بعد الاطلاع على هذا الاقتراح بمشروع قانون والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بالإجماع اعتباره اقتراما بمشروع قانون ومقبول شكلا ومن
إلحاز نظرهم أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفانية .

عن الاقتراح رقم ٥٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
الميمني بك بإنشاء مدرسة محاسبة وتجارة متوسطة بمدينة طنطا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراما برغبة ومقبولا شكلا ومن
نظرهم أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المطارف .

عن الاقتراح رقم ٥٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
الميمني بك بإنشاء محكمة استئناف أهلية بمدينة طنطا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراما برغبة ومقبولا شكلا ومن
إلحاز نظرهم أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفانية .

عن الاقتراح رقم ٥٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب
أبو الجدايل أفندي بيع الأراضي الأميرية الواقعة على ضفتي ترمة الاسماعيلية
لواضعي اليد عليها وتوزيعهم على الزارعين .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراما برغبة ومقبولا شكلا ومن
نظرهم أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المسألة .

عن الاقتراح رقم ٥٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
الميمني بك بإنشاء عازن الجيوب والأرد .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ٥٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بيع قطعة أرض بتاحية الصنف للفنين أقاموا مساكنهم عليها .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

عن الاقتراح رقم ٦٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى بإنشاء كوبرى على ترعة الإسمايلية أو عوامة تجاه بلدة السدلية تسهila للمواصلات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٦١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء محطة ببلدة سلفيت مركز بليس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٦٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مدرسة الزامية ببر عارة مركز بليس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٦٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عد كمال عدا باشا بإنشاء مكتب بريد بتاحية البلد مركز طوخ .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٦٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد طوى الجزايريك بإصلاح جسر الترع بمدينة المنوفية لتكون سككا زراعية صالحة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٦٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزايريك بإنشاء معهد ديني للابتدائي والثانوي بشين الكوم عاصمة المنوفية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف والمعادن الدفينة .

عن الاقتراح رقم ٦٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب بإنشاء سككا زراعية بين بنى حسن وتلراك .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٦٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبدالقادر بتوصيل المشروع الخمد من ميت حبيب الشرقية بقرعة النخعية بمركز سمندود .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٦٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مصرف بمحوض درب العماش بقرعة ٢٢ بزام المحلة الكبرى ليتصل بالمصرف السوى .

بعد الاطلاع على هذا الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٧٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افندى بإنشاء مستشفى في تلة البطران .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٧١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افندى بإنشاء مستشفى قروى بتاحية وراق العرب مركز امبابه .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقترacha برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٧٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالحلقة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٧٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء عيادة للأمراض السرية بالحلقة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإعادة تعيين حكيمة لبندر الحلقة الكبرى للكشف على النساء المتوفيات كما كان ذلك متبعاً من قبل .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بنقل مركز رعاية الطفل من شارع عب ياشا بالحلقة الكبرى إلى مكان آخر وسط المدينة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ببناء دور ثلث بمستشفى الحلقة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببنكر محمود .

عن الاقتراح رقم ٧٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحد حضرة الفضل افندي عن رى أطين يمزيرة وزاق الحضرة من طلبات « أبو النابا » والأعلى على استصدار لفتح ما يخص رى القندان من أطينهم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٧٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بنقل مكتب الطرفان والتلفون بشين الكوم إلى محل لائق بهما ينشأ لها خصيصاً .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٧٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بإصلاح محطة شين الكوم أو بنائها من جديد في مكانها الحالي .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٧٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك يجعل ترعة القاصد ترعة ملاحية تسهيلاً للمواصلات النهرية في المنوفية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٧٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر عن إيراد الوقف الأحمدي سنوياً وإيراد أوقاف سيدنا الحسين والسيدة زينب بمصر والإباصيرى بالإسكندرية ، وعن مقدار ما يأخذ خدمه هذه المساجد من الأجور من الوزارة ومن صندوق النفوس وتعيين حالة خدمة المسجد الأحمدي من بوابين وفراشين ومؤذنين وقهها لمقرراً : لأحدية وإصلاح بابي المسجد وتجديدها وفرشه بالحصر والبسط وقصره على إقامة الشائتر وإصلاحه من طلبة للمعهد .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء باعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأوقاف . للمعاهد الدينية .

عن الاقتراح رقم ٧٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بنقل شريط سكة حديد الداتا من وسط مدينة الحلقة الكبرى .

ملحق الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣

مذكرة تفسيرية

عن مشروع القانون الآتي :

لمشروع القانون الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ والمادة ١٢٥ من القانون المدني الأهل بسبب الأزمة المالية التي بلغت فيها الضائقة المالية أشدها وبسبب انخفاض سعر القطن وانخفاض سعر قاذرة الودائع انخفاضاً كبيراً وانخفاض الثمن لأسعار الحاصلات الزراعية وهبوط غلة الأطنان وبسبب اضطراب الحالة الاقتصادية العالمية واستمرار هذه الحالة بوطأة شديدة عدة سنوات مما أدى إلى هبوط أسعار الأطنان الزراعية هبوطاً لا يتفق مع قيمتها الحقيقية وشال الحركة التجارية — رأيت من وسائل العلاج لتخفيف هذه الحالة وللمساعدة على سهولة المعاملة وتحسينها، تخفيض قاذرة الديون تخفيضاً يتفق مع الحالة الحاضرة ويقتضيه مع استمرار الأزمات المالية وهذا لا يتحقق إلا من طريق التشريع كما حصل في المسالك الأخرى فقد خفضت هذه المسالك سعر القاذرة إلى الحد المحتمل أي الذي يساعد على التيسر ولا يضر البائعين فإذا كان تخفيض سعر القاذرة يحرم البائعين شيئاً فإنما يحرمه بعض الربح الباطل الذي لا تسمح به الأحوال الاقتصادية الحاضرة .

والوسيلة التي تساعد على تحقيق ذلك هو تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدني الأهل والمادة ١٢٥ بالطريقة الآتية :

نص المواد المطلوبة تعديلها	نص المواد معدلة
المادة (١٢٤) من القانون المدني الفقرة الثانية تكون الفوائد باعتبار ٥ ٪ سواء في المواد المدنية و ٧ ٪ في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .	المادة (١٢٤) من القانون المدني الفقرة الثانية تكون الفوائد باعتبار ٣ ٪ سواء في المواد المدنية و ٧ ٪ في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .
المادة (١٢٥) من القانون المدني لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد عن ٩ ٪ المتعاقدين على فوائد تزيد عن ٩ ٪	المادة (١٢٥) من القانون المدني لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد عن ٧ ٪ المتعاقدين على فوائد تزيد عن ٧ ٪

فذلك أقدم مشروع القانون الآتي :

الدكتور عبد العزيز العيسى
عضو المجلس

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٨٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات بجنود المحلة الكبرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٨٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالحلة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٨٦ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك بإنشاء مدرسة إزائية لتعليم بناتية المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٨٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك بإنشاء مستشفى بناتية قطور مركز طنطا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٨٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك بإنشاء مركز بوليس ببلدة قلين .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة النافعة .

عن الاقتراح رقم ٨٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم مهنا بإنشاء محطة سكة حديدية بين قنا وأولاد عمرو .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً مرغوباً ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى

يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدني الأهل النص الآتي

المادة ١٢٤ من القانون المدني . الفقرة الثانية .

تكون الفوائد باختيار ٣ ٪ سنويا في المواد المدنية و ٥ ٪ في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .

والمادة ١٢٥ — لا يجوز أصلا أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من ستة في المئة .

المادة الثانية

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وسفد كفتون من قوانين كدولة .

ملحق الاقتراح رقم ٥٥

إنشاء مدرسة محاسبة وتجارة متوسطة بمدينة طنطا

أقترح إنشاء هذه المدرسة للأسباب الآتية :

أولا — احتياج القطر الشديد الى تصمم هذه المدارس .

ثانيا — لعدم وجود مدرسة محاسبة وتجارة في مديرية الغربية وجزء كبير من مديرية البحيرة والمنوفية والشرقية .

وعلطا هي مركز لجميع هذه المنطقة .

ثالثا — أن طنطا أكبر بلد في القطر بعد مصر واسكندرية وعدد سكانها يقرب من مائة ألف نسمة .

رابعا — إirاعة لأهالي هذه المنطقة الذين يتكبدون مصروفات ومشقة كثيرة في إرسال أولادهم لمصر أو الاسكندرية أو المنصورة للاتحاق بمدارسها التجارية ما

الدكتور عبد العزيز السبيعي

عضو المجلس

ملحق الاقتراح رقم ٥٦

توجد قطعة أرض جبلية كائنة بزمان ناحية الصف مركز الصف جيزة . هذه القطعة لا تصلح للزراعة مطلقا وقد أقام عليها كثير من الأهالي الفقراء ما بني للسكن فيها يتعهم حرارة الصيف ويرد الشتاء .

وقد حشرت مصلحة الأملاك الأميرية تلك المبانى وقدرت إيجارا للتر الواحد في السنة في أول مدة مليا واحدا وفي المدة الثانية مئيتين والمدة الثالثة ثلاثة مئيات .

ومن حيث إن جميع من أقاموا مبانى على تلك القطعة فقراء جدا وتقدير ثلاثة مئيات إيجارا للتر الواحد في السنة تقدير مبالغ فيه يرق كاهلهم ويجزعهم عن دفع الإيجار السنوي لأن القطعة لا تصلح للزراعة .

وإذا أجرت لتغير المبانى فلا تتج شيئا مطلقا أما ومصلحة الأملاك فتقدر للتر الواحد ثلاثة مئيات فيكون إيجار الفدان ١٢ جنينا و ٩٠٠ ملم وهذا إيجار كبير جدا ومن حيث إن خطاب العرش أشار بأن الحكومة جادة في تحسين ثروة الفلاح وساعده فها يسود عليه بالخير والبركات .

فلذلك أقترح تقدير ثمن مناسب لتلك القطعة وبيعها لواضى اليد عليها بالممارسة ما

١٦ هـ سنة ١٩٢٦

سعد مكرم

عضو مجلس الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٥٧

مدينة السويس شرمعزل محاط بالصحراء والبحر، لا يوجد قريبا منه قري ولا بلدان فكثرت بسبب ذلك الأيدي الساطلة وقد ولّى الأهالي وجوههم شطر الأراضي الأميرية الزراعية منها والبور وكلها مساحات زراعية ملسة منخفضة أو تلول صحيرية مرتفعة كما هو ظاهر بجلاء على نواحي مصلحة المساحة . غير أن المصلحة ظلت تضاعف الإيجار كلما أمن الأهالي في الإصلاح بينما الحكومة في الجهات الأخرى تقوم بإصلاح الأراضي ثم توزعها على الفلاحين بأثمان بسيطة وعلى أقساط .

إن زمام السويس يمتد على ضفتي ترعة الاسماعيليه نحو أربعين كيلومترا لا يزيد على ١٧٠٠ فدان مملوكة لأكثر من ٥٠٠٠ نسمة ونحو ١٢٠٠ مستجرة من الحكومة هذا بالرغم عن وجود آلاف الأفدنة الصالحة للزراعة ووفرة المياه التي تستغنى في قناة السويس في أكثر من خمس عشرة محلة سواء في مدة الفيضان أو المناوبات .

لذا :

أقترح بيع الأراضي الأميرية الزراعية على ضفتي ترعة الاسماعيليه من الاسماعيليه للسويس لواضى اليد عليها وبيع الأراضي الأميرية البائرة الصالحة للزراعة إلى كبار المزارعين وصغارهم ما

محمد لبيب أبو الجدايل

عضو مجلس الشيوخ

١٢ هـ سنة ١٩٢٦

فلك :

أقترح إنشاء عازن للفلك وغيرها من الحبوب بالمحلات الاتية :
بأسفل أثراي ، وروض الفرج ، الاسكندرية ، صوامع المدرجات .
وعازن خاصة للآرز بديماط وروشي والمنصورة ما

الدكتور

عبد العزيز العجيزي

عضو المجلس

ملحق الاقتراح رقم ٥٩

إنشاء محكمة استئناف أهلية بمدينة ططا ويكون اختصاصها نظر قضايا
مديرية الغربية والبصرة وعحافظة الاسكندرية ومديرية الدقهلية . ومركز تلا
والجزء الجاود له من مركز قهريسا ومركز شين الكوم من مديرية المنوفية
ومركز قاقوس وكفر صفر وهيا والجزء الجاود له من مركز الزقازيق ومركز
مينا القمم من مديرية للشرقية لقربها من ططا من مصر .

واحتياج هذه المناطق إلى محكمة استئناف أهلية أمر واضح لا يحتاج إلى
شرح وإيضاح ما

الدكتور عبد العزيز العجيزي

عضو المجلس

ملحق الاقتراح رقم ٦٠

العديلة بلدة كبيرة من أكبر بلاد مركز بليس وأطيانا تشتهر بالمنتجات
الشرقية والغربية ثمرة الإسماعيلية ويعد أهالي العديلة صوبة كبيرة للوصول
إلى البر الشرق الذي توجد به أكثر أطيان هذه البلدة بالعدية نظير جعل
يدفع لأصحابها ، ولذا غاي أقترح عمل كوبري على تربة الإسماعيلية حتى يستطيع
الأهالي أن ينتقلوا من البر الغربي للبر الشرق بسهولة لزراعة أراضيهم وإن
تصرف عمل الكوبري في هذه السنة تحصل عوامة تجاه العديلة حتى تسهل
المواصلات بين البر الشرق والبر الغربي وحتى يتمكن الأهالي من الوصول
إلى أراضيهم بالبر الشرق .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

حسين الجندي

ملحق الاقتراح رقم ٦١

أقترح إنشاء محطة أمام بلدة سمنت مركز بليس شرقية لأن أهالي هذه
البلدة والبلاد الجاودة يتصلون شاق كبيرة للانتقال إلى محطة شنتول مع
ملاحظة أن بلدة سمنت من البلاد الشهيرة بالغلب والتي يصدر منها كيات
وافرة من محصول القنب ويمكن معاملة السمكة الحسدية الانتفاع بعمل
محطة أمام هذه البلدة فيفتح أيضا بها أهالي هذه البلدة والبلاد الجاودة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

حسين الجندي

ملحق الاقتراح رقم ٥٨

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل حضرتكم مع هذا اقتراحا بمشروع إنشاء عازن على
الطرار الحديث لحبوب لمرضه على هيئة المجلس الموقر ليقرض فيه ما يراه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي ما

تحريرا ١٥ برله سنة ١٩٣٦

الدكتور

عبد العزيز العجيزي

عضو المجلس

مذكرة تفسيرية

عن مشروع عمل مخازن على الطراز الحديث لحبوب

القمح وباقي الحبوب كالآرز والذرة هي من المواد الأولية التي يحتاج
إليها الفنى والفقر ذات أثر فعال في حياة الأمم الاقتصادية فلا غرو إذن
إن رأينا الأمم الناصحة تحافظ عليها بكل الوسائل فتشقى لها مخازن على الطرق
الحديثة لحفظها من أى تلف .

وبكل أسف قلما يتم المزارع المصرى بطريقة تخزين حاصلاته بل كثيرا
ما يتركها معرضة للعوامل الجوية أو تلك الحشرات أو الجرافان أو الطيور
ويضعها في عازن غير صالحة فيتلها السوس أو غيره من الحشرات إلى
ما هناك من العوامل الأخرى كتنثير الرطوبة والجفاف فيضج عليه كل شيء
كثير من الفائدة المرجوة منها فإسالة التخزين إذن من أهم الأمور التي تحتاج
إلى اهتمام خاص من جانب الأهالي ومن جانب الحكومة لتلافى هذا الضرر
الجسيم . نخشاة الولايات المتحدة سنويا من أضرار هذه الآفات يقدر
بأربعين مليوناً من الجنيهات وأهالي القطر المصرى ما يقرب من المليون جنيه
سنويا وقد تجاوزت خسائر حكومتنا خلال سنين الحرب مئات الآلاف
من الجنيهات هذا بخلاف أضرار أخرى تصيب منتج الحبوب وتاجرها
وستيلكمها وأخص بالذات خزنا البوى ودرجة جودته وصحة الجمهور الذي
يتقذى من حبوب تلكها السوس وحط من قيمتها بضياع أهم عنصر
مفيد فيها .

والطريقة المثلى لتلافى هذه الأضرار هي إنشاء عازن على الطراز الحديث .
فهذه المخازن تحفظ هذه الحبوب من كل هذه الأضرار وتوفر على البلاد
الشيء الكثير في الوقت نفسه يمكن الاستفادة بهذه المخازن كشون لتسليف
على الحبوب وأسواق لتجارة الفلال وباقي الحبوب . عند عمل الترتيبات
الآتية لتنظيم تلك العمليات . وجعل المعاملات متقنة والأساليب التجارية
الحديثة مع إشراف وزارة التجارة أو بنك التسليف الرأى .

ملحق الاقتراح رقم ٦٥

بإنشاء معهد ديني للإبتدائي والثانوي بشيخ الكوم عاصمة المنوفية .
عرف المنوفيون من قديم الزمان باهتمامهم بأمر السلم والتعليم فتعرب
الكثيرون في سبله ولم يفتنوا بمال على أبنائهم من أجله وأنشأوا دون
الأقاليم الأخرى جمعية من مناهلهم تلم أبنائهم وأبناء القطر كله وجمعية
المساعي ويجلس المديرية تشهدان ميثاقتهما ومدارسهما الكثيرة العدد
بهذه الرغبة .

ويتقصم الآن إنشاء معهد ديني لتعليم أبنائهم في عاصمة إقليمهم .

ويبرز هذا الإنشاء كثرة أبنائهم المتحققين بالمعاهد في مصر ووطنها
وغيرها وهم يزودون على الألف كثيرا وهو عدد يستوجب في ذاته إنشاء
معهد خاص بهم يخفف عن فيهم من المعاهد . ويسلم هؤلاء الأبناء في
نفس إقليمهم . خصوصا أن الحكومة لم تقم بإنشاء المعاهد ولا مدارس
في هذا الاقليم المهم إلا مدرسة ابتدائية واحدة وأخيرا مدرسة صناعية .
أما مدونة الزراعة والمدونة الثانوية فقام بإنشائها مجلس المديرية وجمعية
المساعي المشكورة — أي الأهالي — وضمتهما وزارة المعارف إليها بدون
أي تمويض من خزنة الدولة (مع احتياج جمعية المساعي المشكورة إلى
مؤونة مالية من الحكومة فاصبح واجبا عليها راحة أهل هذا الإقليم
المبادرة بإنشاء معهد ديني بعاصمة المديرية ورحمة بالأهالي خصوصا الفقراء
منهم .

ومتى أنشئ هذا المعهد فيزداد العدد كثيرا بانضمام أبناء الفقراء الذين
تضييق ماليتهم عن كثرة المصروف في الاقتراب القاهرة وغيرها .

ووجود معاهد عديدة للزراعة والصناعة والثانوي والإبتدائي يبرز هذا
الإنشاء إذ يلحق بالمعهد من لم يستطع إتمام تعليمه في هذه المدارس .

وأظن أن إقليا يربو عدده على المليون كثيرا أهل لإنشاء هذا المعهد
في عاصمته خصوصا بعد أن أدى واجبه نحو القطر كله بإنشائه جمعية المساعي
المشكورة (التي قامت بالتعليم من أربعين سنة تقريبا والتي تنازلت عن
مدارسها الثانوية بعد أن كلفتها نحو المائة ألف جنيه إلى وزارة المعارف
بدون مقابل) .

فذلك :

أقترح إنشاء معهد ديني للتعليم الإبتدائي والثانوي في شيخ الكوم ٦

١٩ برله سنة ١٩٣٦

شيخ شيخ الكوم
محمد طوى الجزار

ملحق الاقتراح رقم ٦٢

بلدني بيرعارة وتلى وزند مركز بليس والبلاد المجاورة لها محرومة من
مدرسة للإقامة كثره عدد السكان ولذا أقترح إنشاء مدرسة إزائية بيرعارة
حتى يستطيع أهالي هذه البلدة والبلاد المجاورة لها الانتفاع بها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ٦٠

حسين الحندي

ملحق الاقتراح رقم ٦٣

ناحية العار بلدة عاصرة بالسكان يبلغ تعدادها نحو عشرة آلاف نسمة
وهي من أعمال مركز طوخ بمديرية القليوبية ومعظم سكانها يشتغلون
بتجارة الفواكه ويتعاملون مع كثير من التجار في جهات مختلفة غير أنهم
محرومون من وجود مكتب للبريد قريب منهم يسهل عليهم مراسلاتهم
وسرعة تمييز أعمالهم .

فذلك :

أقترح إنشاء مكتب للبريد بناحية العار لتيسير الحركة التجارية بها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٦١

١٩ برله سنة ١٩٣٦

محمد كمال علما
عضو مجلس الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٦٤

بإصلاح جسور الترع بمديرية المنوفية

لتكون سككا زراعية صالحة

السكان لزراعية الصالحة قليلة في مصر . وهي في مديرية المنوفية أقل
منها في غيرها من تراسم سكانها وكثرتهم . وكثرة محصولاتهم . وحاجتهم
الماسة إلى التقل قضاء لمصالحهم التي لا تحصى . وبإقليمهم ترع كثيرة
لها جسور طويلة إذا أصلحت هذه الجسور على جانبي الترع أصبحت
طرقا زراعية صالحة للانتقال وإصلاحها لا يكلف الحكومة كثيرا من
التكاليف التي تنصرفها على إنشاء الطرق الجديدة في ترع الملكية والأعداد .
وإذا أصلحت هذه الجسور نفست على الناس ما يعانونه الآن من
ضيق هو أشبه بالجنس في قراهم وسهلت لهم حركات الانتقال بل أفادت
الأمن العام كثيرا .

فذلك :

أقترح إصلاح جسور الترع الآتية لتكون سككا زراعية صالحة وهي :
بحرشين . الباجورية . النماحية . القاصد . البانونية . السمسية .
السراوية . بحر سيف . الساحل . الحضراوية . وغيرها ٦٢

١٩ برله سنة ١٩٣٦

محمد طوى الجزار
عضو الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٦٨

وزارة الأشغال أنشأت مصرفاً عمومياً يسمى مصرف زققي ويمر بحوض حوض درب المعاش بمدة ٢٢ زمام المحلة الكبرى وقد تقدمت شكوى من أصحاب الأملاك المجاورين لجهة القبيلة لأنهم لم يتفقوا من المصرف لبدء أطلانهم منه فأجابت الوزارة عليهم وأنشأت لهم مصرفاً خصوصياً يتصل بالمصرف العمومي أما أهل الجهة البحرية فقد تقدموا بجهة طلبات مثل أصحاب الأملاك الكائنة في الجهة القبيلة فلم يجب عليهم .

لذلك :

أقترح تكليف وزارة الأشغال بإنشاء مصرف بمحوض درب المعاش بمدة ٢٢ زمام المحلة الكبرى ليتصل بالمصرف العمومي ويمكن ملاك الأطلان الكائنة بالمحوض المذكور من صرف أطلانهم وأرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس ليقدر فيه ما يراه .

حسن عبد القادر

ملحق الاقتراح رقم ٧٠

ناحية تلة الطران وكفرة الجبل والحرائية وعزبة الحرائين وزاوية أبو مسلم وتلة السنان وكفرة نصار والكوم الأخضر الواقعة في الجهة الغربية من الجزيرة في سفح جبل أهرام الجزيرة محرومة من المستشفيات وميدة جبلاً عن المستشفيات الأخرى الكائنة بمصر ولا توجد عيادات خصوصية للأطباء في هذه البلاد والأهالي يعرضون مرضهم للاختطار في قلعهم إلى مصر وقد لا تسع الحالة الطبية لقلعهم أو في إدمان مكان استحضار الدكتورين بمصر لمرضهم لعدم قدرتهم على دفع الأجر الذي يؤخذ أضعافاً مضاعفة في الغالب .

بناء عليه

أقترح إنشاء مستشفى في تلة الطران المذكورة للأسباب المشار إليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ

أحمد حنفي أبو الفضل

ملحق الاقتراح رقم ٧١

أقترح إنشاء مستشفى قروي بناحية وفاق العرب مركز إمبابة بمدة حيث أن تطلعا يبلغ ألفي عشر ألفاً وأهلاً في وسط وفاق العرب وفاق الحضر - جزيرة وفاق الحضر - جزيرة مجد وطناش وسفنييل - وبشيل - والبراجيل والكوم الأحمر وهذه البلاد محرومة من المستشفيات ولا يوجد قريب منها مستشفيات كما أنه لا توجد عيادات خصوصية للأطباء في هذه الجهات أقربها لمصر وأن الأهالي يتكبدون مصروفات ومشايق في نقل مرضهم إلى مصر أو استحضار أطباء الأرض وهؤلاء لا يتقلون إلى القرى إلا بأجر باعظ لا يتحمله فلاح القرية .

بناء عليه :

أقترح إنشاء مستشفى قروي بالناحية المذكورة للأسباب المشار إليها .
وتفضلوا بقبول استأخي

عضو مجلس الشيوخ

أحمد حنفي أبو الفضل

ملحق الاقتراح رقم ٦٦

إنشاء سكة زراعية من بني حسن وتراك

تمتاز طرق مركز كفر صقر بأنها كلها طويلة أي أنها تجتدي جميعها من بلدة كفر صقر ويتجه كل طريق في اتجاه خاص يربطه بلاد ولكنه يخلو من أي طريق عرضي يوصل بعض هذه الطرق ببعضها . فنتج من ذلك أن أي بدنين متجاورين وقريتين غير واقعيتين على طريق طولى واحد ولا يمكن الوصول من بلدة إلى الأخرى إلا بعد أن يصل الإنسان أولاً إلى كفر صقر ثم يبعث بطريق آخر إلى البلدة المقصودة وهكذا لأجل أن يقطع الإنسان مسافة ٦ كيلو مترات (ستة كيلو مترات) يجب عليه أن يسير ثلاثين كيلومتراً .

لذلك أقترح :

إنشاء سكة زراعية تجتدي من بني حسن إلى تراك وطولها ستة كيلو مترات فقط .

وهذا الطريق مع قصره يقرب مسافات بعض البلاد من بعضها الآخر ربما مدتها لا يقدره إلا أهالي المركز لما يكابدونه من مشقة في الانتقال من بلدة إلى أخرى قريبة منها وهذا الطريق المقترح تتفق منه بلاد بني حسن ، أبو حريز ، كفر حسان ، جزيرة القوس ، شيط الحوى ، بلاد صقر ، حانوت ، تراك .

ملحق الاقتراح رقم ٦٧

أهالي ناحية بنا أبو صير مركز سمند غربية كانوا يروون أطلانهم من تلة تسمى تلة حريك وقد حولتها وزارة الأشغال إلى مصرف عمومي وفقرت تما لذلك ضرورة وصل المشروع المتد من ميت حبيب الشرقية بتمه التهيئة الواقعة غرب المصرف المذكور ليدسد التلة المذكورة في رى حوض المنقلة الطويلة بمدة ٥ وحوض الزرقعة بمدة ٦ ولكن هذا الأمر لم ينفذ لأن وقد ترتب على ذلك أن هذين الحوضين صار دهماً منصرفاً على الملاك .

بناء عليه :

أقترح تكليف وزارة الأشغال بوصول المشروع المتد من ميت حبيب الشرقية بتمه التهيئة الواقعة غرب المصرف العمومي وأرجو عرض هذا الاقتراح على المجلس ليقدر فيه ما يراه .

وتفضلوا بقبول تيماني

حسن عبد القادر

ملحق الاقتراح رقم ٧٢

زمام وراق الحضرة ألف وماتسا فدان واقع بميزرة وراق الحضرة أمام طلبات « أبو المنيا » التي تروى أطيان مديرية القليوبية وهذه الأطيان تروى بالسواقي البطارية والمعين - وفي ذلك مشقة كبرى مع أن طرق الري الحديثة التي ترجح القلاخ تفتقد وهي محرومة منها .

لذلك

تقترح رى هذه الأطيان من ما كيات أبو المنيا بواسطة مرور سلك كابل تحت مياه النيل بين طلبات أبو المنيا وبين الميزرة ويركب على التيار الكهربائي في ثلاث نقط طلبات تدار بالدينامو من هذا التيار وقد بحثنا ووجدنا أن الكابل لا يتكلف أكثر من خمسمائة جنيه والمساكنات اللازمة بعد ذلك لا تتكلف التي جنيه والأهالي على استعداد لدفع ما يقدر عليهم من الأجر اللازم لرى السلكان ويحصل منهم أسوة بما هو حاصل في رى أطيان مديرية القليوبية .

وتغضوا بقبول عظيم الاحترام

عضو مجلس الشيوخ
أحمد حنى أبو الفضل

ملحق الاقتراح رقم ٧٣

يشغل التفريغ والتليفون بشين الكوم حجرة مصنوعة حقيقة في المحطة لا تتسع للوظفين والمال والآلات . والمضخة بموقعها في طرف من البلد . فيحصل كثير من أصحاب الرسائل مشقة في الوصول إلى هذا المكان فيضضوا مصالحهم .

لذلك

أقترح أن ينقل التفريغ والتليفون بشين الكوم إلى محل لائق ينشأ لها خاصة بنقطة متوسطة في البندروحة بالأهالي وأصحاب الأعمال

عضو مجلس الشيوخ
محمد طوى الجزار

٢٨ برله سنة ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ٧٤

محطة بشين الكوم لازال على حالها منذ انشئت في قديم الزمان من أيام إنشاء انط الحديدي في هذا الإقليم . فأصبحت في منظرها واستطاعتها متاعرة من زمانها كثيرا . ولا شكافا واضحة أقليم كبير . مع أن الخطوط الحديثة الآن تجعل وترين في مداخلها وفي أمكنتها راحة المسافرين . وهذه المحطة تستقبل كل يوم آلاف المسافرين إليها والتجاردين منها .

لذلك

أقترح أن يستلها الإصلاح الحديث أو أن تحقن من جديد في نفس مكانها الحلأ لانها واقعة على أهم شارع تجارى في البلد

عضو مجلس الشيوخ
محمد طوى الجزار

٢٨ برله سنة ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ٧٥

سبق لى أن تقدمت في السنين الماضية باقتراح جعل ترعة البانونية أو القاصد ترعة ملاحية تسعلا للواصلات النهرية في المنوفية والغربية . ووعدتى وزير الأشغال في جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ - وكان حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا بالقات بأن الوزارة ستبحث بناية مشروع جعل ترعة القاصد ترعة ملاحية . وزاد بأن وعدنى وعدا صريحا في نفس الجلسة بأن الحال اللازم لهذا المشروع سيدرج في ميزانية السنة الحالية - أى سنة ١٩٢٨ - وهذا نص ما دار بينى وبين معاليه من المناقشة في تلك الجلسة :

« حضرة محمد طوى الجزار بك - أكتفى بأن يسجل على معالي الوزير وهذا الوعد والآن هل يسمح معاليه ببيان ما تم في مشروع توسيع ترعة البانون الأخرى من بحر شين لتكون ترعة ملاحية تصب في البحر الأعظم »
« وهل خصص لهذا المشروع مبلغ في ميزانية هذا العام ؟ »

« معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - طلب كل من « مجلس مديرية المنوفية والغربية من وزارة الأشغال أن يمر بطلنا طريق « ملاى فيبحث الوزارة هذا الموضوع وتكونت لديها فكرتان فاما أن « تختار ترعة القاصد أو طريق ترعة البانونية والمسالة لا زالت تحت « البحث ولم يمت فيها إلى الآن وربما ترى وزارة الأشغال أن يعمل « مجلس بلدى ططا جزئا من مصاريف المشروع . »

« حضرة محمد طوى الجزار بك - أظن أن المعالاس لا تجعل بالمساعدة وفي هذا المشروع المفيد ويستوى عندى أن يكون طريق الملاحة هو من « ترعة القاصد أو ترعة البانون . والذى أطلبه هو أن يعطى معالي الوزير « بأنه سيجرى بالمشروع ويخرج له المبلغ اللازم في ميزانية السنة المقبلة . »

« معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - المشروع قيد « البحث وأرجو أن يدرج الاعتماد اللازم له في ميزانية السنة القادمة . »

ولكن مضت أسنونا ولم تصبح القاصد ولا غيرها ترعة ملاحية . فلذلك أقترح الآن « جعل ترعة القاصد ملاحية من شين الكوم إلى دفرة . ثم منها شمال السكة الحديدية بجماعة دفرة إلى أول مخازن السكة الحديدية . ثم تصل نحو بركة جنوب كفر سيجر تتصل بترعة البانونية عند مرورها بسكة حديد الحكومة (ططا كفر الزيات) ثم يعمل هناك مجرى للاتصال بترعة الباجورية وكفر الزيات وبذلك تتمثل بترعة العمودية والنيل » .

وإذا فخذ الاقتراح سهلت الملاحة للنهرية بين القاهرة والإسكندرية . خصوصا أن بحر شين أصبح مخزنا لقياء مجملوها بها دائما . والترعة المذكورة آخذة منه . وهذا مما يسهل الملاحة .

وبهذا المشروع تخف الملاحة كثيرا عن ترعة الباجورية ذات المتراجبات الكثيرة ويسهل على البحار نقل المحصولات والبضائع للبلاد الواقعة في هذا الطريق الطويل . وبخاصة لمصر والإسكندرية .

ومدينة ططا الآن تعاني كثيرا من ارتفاع اثمان أدوات البناء التي تسفل
 ما من مصر كالبحر والزبل وإذا جعلت ثروة القاصد ثروة ملاحية ستجري
 بإعها طليبا فتتحمس صحة أهالي ططا ويغف عنها ما نهته من ركود المياه
 الآن في هذه الثروة وعدم تصرفها ٢٠

٢٧ يولييه ١٩٣٦

عضو الشيوخ
 محمد علوي الجزار

ملحق الاقتراح رقم ٧٦

أولا - ما هو مبلغ إيراد الوقف الأحدي سنويا ؟

ثانيا - ما هو قيمة الأجر الذي يتقاضاه كل واحد شهريا من خدمة
 المسجد المذكور من بوابين وفراشين ومؤذنين وفتهاء المقرأة الأحدية مع
 ما يأخذ كل واحد منهم شهريا من صندوق النذور أي متوسط ما يأخذ
 كل منهم شهريا من وزارة الأوقاف ومن صندوق النذور ؟

ثالثا - ما هو مقدار إيراد وقف سيدنا الحسين والسيدة زينب بمصر
 والأباصيري بالإسكندرية ومقدار ما يأخذ الموظفون شهريا بهذه المساجد
 الثلاثة من الوزارة ومن صندوق النذور ؟

إذا اتضح أن ما يأخذ الموظفون بالمساجد الأخرى أكثر مما يأخذ
 موظفو المسجد الأحدي . واتضح أن إيراد الوقف الأحدي أزيد من
 إيرادات المساجد الثلاثة المتقدمة ذكرها ، فهل لمالي الوزير أن يبين الحكمة
 في ذلك ؟

وعل العموم فهل لمالية أن يتفضل بالإجابة عن السبب في عدم تحسين
 حالة موظفي المسجد الأحدي مع كثرة إيراده ومع أنهم صاروا في حالة
 يرث لها هم وعائلاتهم بسبب قلة تلك المرتبات . وفي كل عام يتقدمون
 للوزارة بالشكوى من قلة تلك المرتبات وقد رفعوا أمرهم مرارا وتكرارا
 في كل برلمان من برلمانات الأمة . ومع هذا لم تصل الوزارة من جهتها
 لإصنافهم والنظر في شكواهم بما تستحقه من التعديروالعطف عليهم ورحمة
 بهم وبأعلائهم .

رابعا - هل يعلم مالي الوزير أن مسجد السيد أحمد البدوي مئتي فدان
 جاس باشا الأول وقد صار الآن في حالة يرث لها حيث تهدمت إحدى
 مآذنيه ولم يتم الوزارة بتجديدها وأن البلاط الموجود به سواء كان في المسجد أو في ضمن
 لبائه القديم وقذارته وأن البلاط الموجود به سواء كان في المسجد أو في ضمن
 البلاط لا يصلح مطلقا للبقاء . وأن السقف قد حصل به خلل وقد قامت
 الوزارة برفع الأخشاب القديمة ووضعت بدلها أخشابا جديدة إلا أنها تركتها
 بدون صيانتها باليدوية والازمنة حتى تشابه باقي السقف وترتب على ذلك
 أن تلك الأخشاب أكلها السوس وتلفت ؟

وعل يعلم لمالية أن المسجد متروك بدون فرش يصلح لإقامة الشعائر
 الدينية سواء من الحصر أو السجايد ؟

وهل بلغ لمالية أنه يوجد بالمسجد المذكور متر من الخشب يعتبر من
 الآثار لأنه آية في فن التجارة ومن الجاز أن لا يمكن عمل متر منه في هذا
 الحصر وتناقص من هذا الخشب قطع ومع ذلك لم تلتفت الوزارة لتجديدها
 خوفا من تنافي جميع أجزاء المنبر المذكور ؟

وهل بلغ لمالية أن إدارة المعاهد جعلت هذا المسجد ممدا لتدريس فهو
 أقرب إلى المدرسة منه إلى المسجد وجعلت حاجزا بين الطلبة وبين الزائرين
 شوه جمال المسجد المذكور وجعل إقامة الصلاة فيه متعذرة على الواردين
 والمتبردين نظرا لوجود الطلبة في جميع المسجد في كل وقت ؟ ألا يرى
 لمالية وجوب إصلاح هذا المسجد وجعله فاصرا على إقامة الشعائر الدينية
 مثله كمثل مسجد سيدنا الحسين وغيره وأن يفرض بالحصر الجديدة والبسط
 حتى يحفظ جماله وجلاله ويسهل على من يريد إقامة الشعائر الدينية أن يؤديها
 في أوقاتها . وإذا احتجت المعاهد بعدم وجود عمل لتدريس فعلها أن تصاح
 من ميزانيتها الجزء البحري من المسجد المبرعته (بالخلاوي) وهي تبلغ
 نحو المائة فريقة تصلح بعد إصلاحها أن تكون معدة لتدريس وهي طبقان
 سفلية وطوبى جيدة من المسجد فلا تتوش على المصلين كما هو حاصل
 الآن . وإذا لم تر ذلك فاعلم أن تنفي لها دورا ثانيا فوق معبدها
 الحالي أو تستأجر لها محلا آخر لتدريس غير هذا المجلس الذي لم يشأ إلا
 لإقامة الشعائر الدينية .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ٢٠

٧ يولييه ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق الاقتراح رقم ٧٧

حضرة المحترم الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

بعد التبعة ، مقلمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عرض
 الاقتراح الآتي وهو :

قل شرط سكة حديد الدكا من وسط مدينة المحلة الكبرى الى مكان
 آخر لأن السكة الحديدية الآن أصبحت في وسط المدينة وقد حصلت
 جملة حوادث بسبب وجود هذه السكة في مكانها الحالي .

وتفضلوا بمصادقكم بقبول عظيم احترامى ٢٠

غريبا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق الاقتراحات رقم ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢

أولا - إنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالمحلة الكبرى أو سمند .

ثانيا - إنشاء عيادة للأمراض السرية بالمحلة الكبرى .

ثالثا - إعادة تعيين حكيمة جندر المحلة الكبرى للكشف على النساء
 المتوفيات كما كان ذلك متبنا من قبل .

رابعا - قل مركز رعاية الطفل من شارع محب باشا بالمحلة الكبرى
 إلى مكان آخر وسط المدينة .

خامسا - بناء دور ثان بمستشفى المحلة الكبرى .

عن الاقتراح الأول

إنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالمحلة الكبرى أو محمود ضروري جدا نظرا لازدحام بلدة المحلة الكبرى ازدحاما شديدا . وهذه الزيادة مطردة نظرا لوجود مصانع شركات بنك مصر . وقد شوهد أن هذا المرض منتشر في البلدة المذكورة فأذا وجد مكان لائق له بالمحلة الكبرى فيها وإلا كان في بندر محمود .

عن الاقتراح الثاني

إنشاء عيادة للأمراض السرية ضروري أيضا لكثرة العمال بشركات بنك مصر حيث بلغ منهم الآن نحو عشرين ألف نفس . وقد بلغني أن المجلس البلدى يتبرع بالأرض التي تبني عليها هذه العيادة .

عن الاقتراح الثالث

كان لبندر المحلة الكبرى حكمة غصصة للكشف على الأموات من النساء ، والأهالي يتألمون جدا من الكشف على موتاهم من السيدات بمعرفة الطبيب الذى يكون مشغولا في أكثر الأوقات بعبادة المرضى .

عن الاقتراح الرابع

مركز رعاية الطفل موجود في شارع حبب باشا أى في الجهة البحرية من البلد ومن الضروري نقله في مكان وسط البلد حتى يسهل الاتصال به ليلا ونهارا من جميع سكان المدينة .

عن الاقتراح الخامس

يلزم بناء دور ثان في مستشفى المحلة الكبرى لأن المستشفى بحالته الحاضرة غير كاف للرضى خصوصا أن الكثيرين من العمال الذين يشتغلون في مصانع بنك مصر كثيرا ما يصابون بآصابات من آلات المصانع — ولهذا يجب توسيع المستشفى المذكور .

عن اقتراح سادس

وتفضلوا سادتك بقبول عظيم احترامى ما
حسن عبد القادر
نعمرا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق الاقتراحات رقم ٨٣ و ٨٤ و ٨٥

أولا — إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر محمود .

ثانيا — " " " " " المحلة الكبرى .

ثالثا — إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة .

أما السبب في الاقتراح الأول فهو أن بلدة محمود صارت الآن مركزا من مراكز مديرية الغربية ومكونة من عدة بلاد مهمة من مركز المحلة الكبرى ومركز زققي ومركز طلفا . وسيوجد بالبنر محكمة أعلىة وشريعة وهي في احتياج شديد للمدرسة ابتدائية للبنات لتعليم بنات هؤلاء الموظفين والتجار والأعيان من أهالي بندر محمود ومن جميع بلاد المركز .

أما الاقتراح الثاني فهو ضروري جدا لأن بلدة المحلة الكبرى أصبحت من أعظم مدن مديرية الغربية الآن حيث صار تعداد سكانها نحو السبعين ألف نسمة وذلك بسبب وجود المصانع المتعددة لبنك مصر . ومن الضروري جدا وجود مدرسة ابتدائية للبنات لتعليم بنات الموظفين بمركز المحلة والموظفين بشركات بنك مصر وغيرهم من التجار والأعيان المقيمين بمركز المحلة الكبرى .

أما الاقتراح الثالث فهو يرى إلى إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج لأن الحالة الآن بالمدرسة قاصرة على نوع واحد وهو النسيج . ومن الضروري وجود صناعات أخرى تدخل ضمن نظام هذه المدرسة .

وتفضلوا سادتك بقبول عظيم احترامى ما

أول أغسطس سنة ١٩٣٦ حسن عبد القادر

ملحق الاقتراحات رقم ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

أقترح إنشاء مدرسة إلزامية للتعليم بناحية المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ لأن هذه البلدة لا يفصلها عن تاحسى كفر البحرى وكفر المشايخ سوى شارع فالبلاد الثلاثة تكاد تكون بلدة واحدة — وتصاد الأضيق فيها سبعة آلاف نسمة . وبالرغم من كثرة السكان في هذه الناحية فإنه لم ينشأ بها مدرسة إلزامية للتعليم الأولى لغاية الآن .

لذلك :

أرجو من هيئة المجلس الموقر أن يقر تكليف وزارة المعارف إنشاء مدرسة إلزامية للتعليم الأولى بناحية المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ ما

• أغسطس سنة ١٩٣٦ عثمان السيد ناصف

عضو مجلس الشيوخ

الاقتراح

بلدة قطور يوجد بها نقطة بوليس وعدد سكانها يزيد على ستة آلاف نفس وواحدة على سكة حديدية حكومية ودلتا وطرق زراعية ولا يوجد بها مستشفى فترى لمعالجة سكان هذه المنطقة والقرى المجاورة لها .

لذلك :

أقترح تكليف وزارة الصحة إنشاء مستشفى بناحية قطور مركز طنطا ما

• أغسطس سنة ١٩٣٦ عثمان السيد ناصف

عضو مجلس الشيوخ

وحيث إن للصلة سبب أن كلت بعض مهندسيها حماية ذلك المكان وإجراء ما يلزم من الأعمال التمهيدية . ولكننا مع الأسف لم نكمل عملها في إتمام هذا المشروع إلى الآن لأسباب لا نلخصها .

مع العلم بأن البلاد التي في حاجة شديدة للاستفادة من هذه المحطة تولف مجموعة كبيرة من التواص والقوى يزيد عددها على الثلاثين ألفا من السكان وهي الخادمة والشيخ عيسى وتقناوية وندندرة .

لذلك

نرجو - وقد وعدت الحكومة المستورية أن تسي جهدها في الأخذ بتناصر الفلاح والعمل على ما فيه راحته - أن تعجل اللجنة هذا الاقتراح وتوصي بتفنيده في أقرب وقت ولو بعمل (هلت) موقت أن يتيسر تنفيذ المشروع .

القاهرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٦

عبد الرحيم مهنا
عضو مجلس الشيوخ
عن قنا

ملحق رقم ٦٥

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض
عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بجملة
٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

العرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة

(القتر خضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل)

حريضة رقم ٢٠١ - مقدمة من محمد حسين أبو النجا وآخرين عن بعض أفراد البشة العليا المحشية يطلبون صرف باقي مكافئهم .

قوتت اللجنة رفضها لمخالفتها للمادة ٢٢ من الدستور .

حريضة رقم ٢٠٢ - مقدمة من خليل إبراهيم وآخرين عن سكان شارع حبيبة المحشية بجزيرة بدران يطلبون إثارة شوارعهم والعناية بنظافتها .

قوتت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

الاقتراح

أقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة قنا تضم إليه البلاد الآتية وهي :
شباب عمير ، قزبان ، البكتوش ، صروة - مينة قلين ، منشاة الشافل ، كفر الخزاير ، المنشاين ، من بلاد مركز دسوق .
وقوته ، بطنومة ، سلاون ، وكيسة شيراتونجريد ، كوم التجار ، من بلاد مركز كفر الزيات .

الكدي ، كفر يوسف ، كفر داود ، ميت القبية ، نشرت ، طويلة نشرت ، المنشاة الصغرى ، المنشاة الكبرى ، كفر المشايخ ، كفر البحري ، كفر المرازقة ، التونة القبلية ، التونة البحرية ، من بلاد مركز كفر الشيخ .
الشيخ ، خباطه ، حوين ، صرد ، من بلاد مركز ملطا .

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦
عبد السيد ناصف
عضو مجلس الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٨٩

طلب إنشاء محطة سكة حديدية بين قنا وأولاد عمرو

تقع مدينة قنا على الخط الطولى من مصر إلى الأقصر فأسون وكذلك بلدة أولاد عمرو .

ويستغرق القطار المادى في قطع المسافة بين هاتين المحطتين زيادة على خمس وعشرين دقيقة . ويبلغ البعد بينهما نحو العشرين كيلو على وجه التقريب .

وإذا نظرم حضراتكم إلى جداول السكة الحديدية فلنجدون ما يشابه هذه الحالة من حيث المسافة والزمن في أى خط من خطوط السكة الحديدية في جميع أنحاء القطر المصرى .

وبما أنه كثيرا ما تقدمت شكوى عديدة من أهالى هذه المنطقة لاجساد محطة متوسطة بين قنا وأولاد عمرو تكون عند الكيلو ٥٩٩ أى في النقطه بين ناحيتي الخادمة والشيخ عيسى لأن هذا الموقع أنسب للمواقع لإنشاء المحطة المذكورة . على أن تسمى محطة الخادمة أو محطة الأشراف البحرية لوقوعها بين بلاد الأشراف ولأنها محاطة بأعيانهم من كل جانب حتى يمتنعوا كنعيم من أهالى البلاد الأخرى بسهولة السفر وسهولة النقل لحاصلهم الزراعية وبضائعهم التجارية . وقد سهل أهالى بلدة الخادمة للصحة العمل بكل ما في إمكانهم حتى أنهم تبرعوا بالأرض اللازمة لإقامة المحطة عليها ووعدوا بالمساعدة في كل ما يلزم من خدمات بلا أجر ولا مقابل فليس أمام للصحة الآن من صعب أو ممتع يمنحها من التنفيذ وما عليها إلا أن تأمر بالشروع في العمل .

عرضة رقم ٢٠٤ - مقدمة من أسكندر موسى العمود وشركه بما كينة المياه والطعين بكم بار مركز جرجا . يشكون من عمدة بلدهم ويطلبون إيفاء السبل في ماكينة الطعين التي يعملها العمدة حتى لا يجارهم في أرزاقهم وما يترب على ذلك من إخلال في الأمن .

قررت اللجنة رفضها لأنهم يشكون من منافسة تجارية .

عرضة رقم ٢٠٦ - مقدمة من كامل البلاق عن الخبراء أمام المجالس الحسبية بأسبوط يشكون من تعميم الخبراء المؤلفين وشمسون الناية بأمرهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٢٠٨ - مقدمة من شفيق ميناى رئيس اللجنة التنفيذية للعمال المضطربين ببور سعيد وآخرين يشكون من شركة قناة السويس لأنها فصلتهم بدون مبرر وحيث بطل عمالها من الأجانب ويشتمون النظر في شكواهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٢٠٩ - مقدمة من حسن أبو زيد عن رجال التعليم الإلزامي بمرکز المر يشتمون رفع موقوف عليهم من ظلم ينقل بعضهم وتعديل بدل الإقامة وإرجاعه إلى ٢٠٪ .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٢١٢ - مقدمة من عباس فؤاد شارع شيخ القناطر حدائق القبة مصر . يشكون من أن الجماعة المصرية قررت مبدأ خطأ غير قانوني وذلك بفصل طالب من السنة النهائية .

قررت اللجنة رفضها لأن الظلامة في غير محلها .

عرضة رقم ٢١٦ - مقدمة من محمد علي عثمان وآخرين يشتمون إلغاء البغاء وتزويج الشبان في الزواج .

قررت اللجنة رفضها لأنهم لا يشكون حق الاقتراح .

عرضة رقم ٢١٧ - مقدمة من زكي مصطفى الخليفة بططا يشتمى إسماعيل طليعة أخلافة بمسجد سيدى أحد البدوى بططا إليه .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طرفاً للوظائف .

عرضة رقم ٢١٩ - مقدمة من فرج السيد محمد وآخرين عن موظفي المجالس البلدية والمحلية والقروية مجلس على أسوان يشتمون تحقيق مطالبهم لتلاصق بمسجن وظلمتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٢٢١ - مقدمة من السيد خليل شرف يطلب تعديل مناهج التعليم بالمدارس .

قررت اللجنة رفضها لأنه لا يملك حق الاقتراح .

عرضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من محمد طلعت محمد مصطفى المياوى بتفتيش الممارف بمنطقة الشرقية بالزقازيق يشكون من أن والده كان مستحقاً في وقف ولم يسلم استحقاقه إلا أن مأمورية أوقاف المنصورة تدعى بأن والده استلم حقه .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس جهة اختصاص الفصل في المنازعات الخاصة بالحقوق الشخصية .

عرضة رقم ٢٢٣ - مقدمة من محمد عبد الشيد وآخرين عن أهالي الواحات الخارجية يشكون من أن مصلحة الحدود عازمة على اعتبار أراضيهم ملكاً للحكومة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٢٢٧ - مقدمة من عبد خالد عبد الفضل بنى مزار يطلب عدم زواج الطيبات بالصحة أثناء توظيفهن حتى يتفرغن للقيام بأعمالهن .

قررت اللجنة رفضها لأنه لا يملك حق الاقتراح .

عرضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من طه عبد الستار الشربيني من ديارمركز دبروط يشكون من عدم قبوله في الفرقة الأولى بمدرسة المعلمين بأسبوط بحجة عدم وجود أماكن .

قررت اللجنة رفضها لأن التظلم غير جدى .

عرضة رقم ٢٣٣ - مقدمة من عبد الحليم على وآخرين من سكان المنطقة التي حول وإبورت المياه بالمضيضة بروض الفرج يشكون من أن شركة المياه أنشأت وإبورا جديداً أقل راحتهم وصعد منازلهم .

قررت اللجنة رفضها لأنهم يستطيعون المطالبة بالتعويض المدني قضائياً .

عرضة رقم ٢٣٤ - مقدمة من محمد أحمد صبرى بمصلحة السجون يفتتح بإنشاء مراقبة عامة لمستعدي الحكومة تخضع لمجلس الوزراء ليحصل كل موظف على حقه في الترقية بحسب دوره .

قررت اللجنة رفضها لأنه لا يملك حق الاقتراح .

عرضة رقم ٢٣٦ - مقدمة من دكتور رياض أسكندر وآخرين السكان القاطنين أمام شاطئ سيدى بشر رقم ٢ و٣ بالإسكندرية يتظلمون من الضريبة التي فرضتها البلدية على المستحقين بتظلمهم .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة منطوية أمام محكمة الاستئناف المختصة به أن صدر فيها حكم ابتدائي .

عرضة رقم ٢٣٩ - مقدمة من محمد حسن بركات أمام مسجد صابر بمرکز طابا يطلب حفظ حقه في الصلاة من سنة ١٩٣٠ وصرف الجنيه الذى خصم من مرتبه عند نقله إلى المساجد الخيرية أسوة بزملائه .

قررت اللجنة رفضها لأن الشكوى ليست في محلها .

عريضة رقم ٢٤٢ - مقدمة من قنديل محمد منسى بكتيش شركة مصر للتلل والملاحة يشكو من ترك صاكر الديف بدون عمل ويخمس الحاقه بإحدى الوظائف .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا للوظائف .

عريضة رقم ٢٤٣ - مقدمة من عبد العظيم عبد الكريم وآخرون عن عمال تليفون القري مركز دشنا يطالبون رفع مرتباتهم والتصرح لهم بإجازات احتياطية .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٥ - مقدمة من عبد الفتى سيد احمد وآخرون عن سائق ووقادى مصلحة السكك الحديدية يتسبون إرجاعهم الى وظائفهم التى فصلوا منها لأسباب سياسية سنة ١٩٣١

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٦ - مقدمة من السيد محمد محرم وآخرون من أهالى مدينة الإسكندرية يطالبون إلغاء البقاء وتحريم النحر ومنع تهرج النساء .

قررت اللجنة رفضها لأنهم لا يملكون حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٤٧ - مقدمة من محمد حسن محمد على رئيس نقابة عمال شركة السكر أرست من الهالك يشكون من المظالم التى يلاقونها من الشركة ويشتمى وضع حد لها .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٩ - مقدمة من محمد على محمود من سكان حارة الشيخ سعدشبرا المنغرة من شارع الطويل يتسبى إدخال النور في شوارعهم ورفع الأتربة المتراكمة التى يتركها عمال الكسب في الحارة .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٤٩ - مقدمة من متول محمد خليفة موظف بلدية بيت غمر يشكون من أن مصلحة المساحة زعت ملكية أرضه ولم تصرف له الآن لغاية الآن .

قررت اللجنة رفضها لأن أمامه الطريق القضائى القانونى .

عريضة رقم ٢٤٨ - مقدمة من سيدخلود وآخرون من سائق السيارات الأجرة يتسبون جعل دخول سيارات شركة توريكوفت الى الجراج في الساعة ٩ الى الساعة ١٠ مساء ومنعها من السير في شوارع سلطات إشا والمدايح .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٥٠ - مقدمة من اسماعيل أحمد الفكهاى بدويوط النخلة يشكون من أن الادارة أخذت منه سنة ١٩٣١ الكشك المعدل لبيع الماء كولات واضطهدهم ويشتمى إصنافه .

قررت اللجنة رفضها لأن الشكوى غير جديده .

عريضة رقم ٢٤٠ - مقدمة من عبد المتعال أحمد سليمان من أهالى ميت حافيه مركز شبين الكوم يطلب إلحاقه بإحدى الوظائف حيث إنه حاصل على شهادة السالمية للأزهر .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا للوظائف .

عريضة رقم ٢٤١ - مقدمة من محمد عبد الواحد عن اتحاد بلاد الأملاك الأميرية بروينه تختيش محلة موسى غربية يشكون من أن مصلحة الأملاك أخذت أطيائهم ويتسبون ردها وتقسيت ثمنها والناية بتعليم سكان جهتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٤ - مقدمة من متولى مزروع من فلاحى ومزارعى شمال مركز طنطا . يتسبون وقت بيع مواشهم وحاصلاتهم وإيقاف محاضر التبييد وذلك لسوء حالتهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٦ - مقدمة من ناصف عمر ناصف وآخرون من أهالى مركز السلطة يطالبون إنشاء القرية النظامية في مركز السلطة وجعل اللباني التابعة لمصلحة الأملاك ببلدتهم مدرسة زراعية وتقسيم الباقي من أطيان المصلحة على صغار المزارعين .

قررت اللجنة رفضها لأنهم لا يملكون حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٤٧ - مقدمة من محمد صبره سكرتير جمعية عمال المطابع المختلطة ٢٥ شارع القائد جوهر بالإسكندرية يطلب من الحكومة أن تعترف بالعمال العالية وينجح احتشاء البوليس على العمال ويشتمى حماية العمال من البطالة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٨ - مقدمة من محمد ابراهيم الشولوى وآخرون عن المدرسين الفتيين مجلس مديرية الغربية يتسبون تحسين حالتهم أسوة بزملائهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٤٩ - مقدمة من محمد عبد الله وآخرون من عمال تليفون القري مركز قوص مديرية قنا يطالبون تحسين حالتهم بوضع كادر خاص لهم واستبدالهم من كادر الخلفاء .

قررت اللجنة رفضها لأنهم لا يملكون حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٥٠ - مقدمة من محمد كامل البهى ومصطفى أمين خليفة خليفى الخانم الأحمدي بطنطا يتسبون إعادة لائحة النذور القديمة أو تعديلها .

قررت اللجنة رفضها لأنهم لا يملكون حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٨٠ - مقدمة من علي حسين رئيس نقابة عمال مصلحة المواني والمناظر باسكندرية يطلب تعيين حالة العمل .

قررت اللجنة رفضها لخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٨١ - مقدمة من حنفي محمود البشار شارع ابن رجب (عرفان باشا) رقم ٣٣ باسكندرية يشكو من معاملة وزارة الأوقاف المستعنى الوقف ويقتح إفساد قانون بيع الأوقاف الأهلية ويشترط استبدالها بسنات الحكومة .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٨٢ - مقدمة من الحاج حسن أحمد السعدني تاجر ورائع عطرية بالسكة الجديدة يطلب إصلاح الحاكم الشرعية ووضع حد لطلاق .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٨٤ - مقدمة من أحمد محمد بشير وآخرين من طلبة مدرسة طعنا الصناعية يشكو من أنه لم يثبت عليه باستان مادة التكنولوجيا في اليوم الأول من الامتحان والباح لم ياتحانها في الدور الثاني ويتهمون بإفساد أى طريقة تضمن مستقبلهم .

قررت اللجنة رفضها لانتهاه التشرع الخاص بذلك .

عريضة رقم ٢٨٨ - مقدمة من عبدالصمد عبد الحليم أبو طالب حارة سيد الخاني شارع سكة حديد حلوان يشكو من أنه فصل من خدمة البوليس بغير ذنب ويطلب إعادة التحقيق وإرجاعه لخدمة ومطالب أخرى .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لثل هذه الشكاوى .

عريضة رقم ٢٨٩ - مقدمة من حسن عبده وآخرين من صيادي الأسماك بالسويس يتهمون رفع حوائط البلدية حيث إنهم مهقون بموائد أخرى كثيرة .

قررت اللجنة رفضها لخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٩٠ - مقدمة من محمد حسن البعاصي تاجر محار بسوهاج يتظلم من أن له مينا متد سلطان ائحدى عمر الجهنى سكرير اتحاد التلم الحروم يقبضه لأن .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس الطريق القضائي .

عريضة رقم ٢٩٢ - مقدمة من اسكندر شراوى بأجنادة فهم شارع الكوبرى بنبا يشكو من عدم حصوله على وظيفة كان مرشحا لها ونجح في الكشف الطبي وذلك منذ سنة ١٩٣١ وهو حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا للوظائف

عريضة رقم ٢٧١ - مقدمة من محمد محمود غزالى ترقى بإشارع نواد الأول بالقناطر الخيرية يتهم بمصلحة السجون بوظيفة ترقى .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا للوظائف .

عريضة رقم ٢٧٢ - مقدمة من أحمد عبد الفتاح رئيس نقابة الخلاطين بطعنا وآخرين يطلب وضع مواعيد خاصة لفتح وغلق المصالونات وجعل نصف يوم راحة في الأسبوع ومنع استيراد الثغرات الخاصة بالخلافة . ويكون الاشتراك في النقابة إجباريا .

قررت اللجنة رفضها لخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور ولأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٧٣ - مقدمة من عبد الرحيم عبد عوض تاجر نواد كه بسوق الجبله بإشارع المسكة نازلى بمصر يطلب رد التأمين الذى دفعه من قيمة لشمار قطعة أرض لم يسلمها بإسبال أثر لتي .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا قضائيا .

عريضة رقم ٢٧٤ - مقدمة من الدكتور أحمد ثابت موافى عضو مجلس النواب ورئيس شرف اتحاد خريجي مدارس المعلمين بالشرقية . يتقدم : (١) صدور الأمر بتعيين خريجي مدارس المعلمين الأولية بالشرقية في المدارس الأولية والإلزامية ، (٢) قصر التمييز على حللة شهادة الكفاءة لتعلم الأولى ، ومطالب أخرى .

قررت اللجنة رفضها لخالفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور

عريضة رقم ٢٧٦ - مقدمة من محمود علي كمال وآخرين من موظفي ملها جلالة الملك فؤاد الأول بالناب يتهمون ضم الملاجئ التابعة للمجلس المدرسيات الى وزارة المعارف .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٧٧ - مقدمة من حامد شاكر وآخرين من موظفي ملها فاروق بالتقويم يتهمون ضم الملاجئ الى وزارة المعارف .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٧٨ - مقدمة من عبد الخالق إبراهيم حسن من كريمة دتمت مركز طعنا يشكو من أن العمدة وشيخ البلد جدها بالقتل ويطلب إحالة شكواه الى الجهات المختصة مع التوصية بتفتيها .

قررت اللجنة رفضها لأن أمامه الطريق القضائي .

عريضة رقم ٢٧٩ - مقدمة من محمد نظري الزاهد ٧ شارع موسى باشا بركة النيل وآخرين الراسين في المجموع في امتحان البكالوريا يطلبون السماح للذين تقصم درجتان أو درجة ونصف في المجموع أن يتحصوا في المادة التي رسبوا فيها فقط .

قررت اللجنة رفضها لأن البرلمان أصلا تسميه في هذا .

عريضة رقم ٢٠٧ - مقدمة من حسن إبراهيم علي وآخرين زراع بشما
تفتيش المراسين مركز كفر الشيخ يطلبون من مصلحة الأملاك معافاتهم
من متأثر بإحراق سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢١٠ - مقدمه من كامل مؤمن وآخرين مشايخ ووكلاء الخفر
النظاميين بجنود الدلتا بجيرة يتسعون إعادة مرتباتهم إلى ما كانت عليه
قبل سنة ١٩٣٠

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١١ - مقدمة من عبد السيد الفنام من ناحية الشيخ
زين الدين مركز طهطا مديرية جرجا يتسعن تحقيق شكواه ورفع ظلم
حاق به .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢١٣ - مقدمة من جوده إبراهيم القرش تاجر آثار بشين
الكوم يتسعن منع التعدي الواقع عليه من رجال البوليس وشركة الأسواق
ببندر شين الكوم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢١٤ - مقدمة من حسن محمد محمود رقم ٣٧ شارع سليم
كورى القبة يتسعن صرف مرتبه له من معاشات السلطة العسكرية لأنه
مصاب بعاقة ستديه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢١٥ - مقدمة من عبد الحميد حسن الرشيدي وآخرين من
صيادى أسماك مركز إباحة جيرة يتسعون تخفيض الضرائب الخاصة بصيد
الأسماك لفقرهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢١٨ - مقدمة من محمد قاسم اختصاصي بنسج
السجايد والأبسطة بالبنيا يتسلم من تصف أمين منصور افندى ناظر ملجأ
البين بالبنيا ويتسعن التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٢٠ - مقدمة من منصور علي عبد وآخرين لحالي نجى
الملاحه والزماص التابيين لقبيل قولا مركز الاقصر يطلبون عدم فصل بعضهم
من ناحية النيل قولا، لأن ذلك سبى على الانتقام من حضرة الباهارى افندى
الباهارى وذلك لمساعدتهم خصمه في الانتخابات مجادة ختيرى بشما .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من حنا جرجيس وآخرين من طاحنة الأقباط
الأرتوذكس بالمنصورة يتسعون إعادة النظر في تشريع الطوائف الجديدة
وإعطاء الزوجين فرصة الانفصال بالطلاق عند تخرج موقفهما .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٢٥ - مقدمة من اسماعيل أحمد خليل من بنى عبيد مركز
أبو قرقاص يشكو من أن المملة وأولاده جحروا عليه بلون وجهه حتى ويكاد
يموت جوما ويطلب إحالة شكواه للتحقيق .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لمثل هذه الشكاوى .

عريضة رقم ٢٢٦ - مقدمة من إبراهيم الليثي وآخرين من قراء المفراة
الأحدية بالمقام الأحمدي بطحا يتسعون إلغاء لائحة نفوذ سنة ١٩٢٨
وعمل غيرها لمصلحتهم .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

عريضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من محمود مجازى وآخرين من موظفى
مأهورة أوقاف فشا وبلاد أخرى يتسعون إعطائهم علاواتهم النورية
وتنظيفها وإعطائهم الحق في أخذ الدرجات التي يتخلون الموظفون الناعمين
بحسب الأقدمية .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح

عريضة رقم ٣٠٠ - مقدمة من عبد أحد المراسى وآخرين من تجار
القاهرة يجرحا ، يشكو من أن المجلس الجهل فرض ضريبة سوية على تجار
القاهرة ويتسعون رفضا .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها لا يملك حق الاقتراح .

العرائض التي قبلتها اللجنة وقررت إحالتها إلى الوزارات المختلفة

عريضة رقم ٢٠٣ - مقدمة من السيدة جليله هانم محرم ٧٠ شارع
العباسية مصر ، تشكو من تصرفات الحارس القضاى على تركه المرحوم
والدها وتقول إن واجب القضاء يحتم على الحارس وهو أجد المستشارين
أن يتخلل عن الحراسة وتسلم تكليف عبده محرم افندى القضاى بالمحاکم
الأهلية الكف عن تهديدها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخفانية .

عريضة رقم ٢٠٥ - مقدمة من السيد السيد الصوالحى وآخرين
من أهالى شبرا الخلة مركز بليس يطلبون إعادة قيمة الإيجارة المؤجرة لم
من مصلحة الأملاك إلى ما كانت قبل سنة ١٩٢٩ واستألف لجنة لمساحة
العين لأنها قصت بعد توسيع السكة الزراعية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٣٧ - مقعدة من تيه عبد الرحمن وآخرين من أهالي كفر دملاش مر كر شرين غربية يطالبون توزيع أراضي الحكومة الزراعية بتأجيلهم على الأحوال بالعدل .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٣٨ - مقعدة من مصطفى محمد القاضي وآخرين من عمد ومزارعي الساحل القبل والباين مر كر كفر الشيخ غربية يشكون من عدم وصول مياه النيل إلى أراضيهم ويطالبون مد الأجرة التي وصلت للبرنس إلى أراضيهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

مرضعة رقم ٢٤٢ - مقعدة من أحمد موسى وآخرين من ناحية سندلا مر كر كفر الشيخ يطالبون بإصلاح مسجدهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضعة رقم ٢٤٣ - مقعدة من عبد الرحمن البكري بمسجد المدبولي وآخرين من العلماء الأئمة بالمسجد بمساجد الأوقاف بمدياط يطالبون بتحسين حالتهم المالية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضعة رقم ٢٤٥ - مقعدة من متول محمد مصطفى وآخرين مستأجرى أطيان مصلحة الأملاك بتفتيش المزارعين ناحية شلما مر كر كفر الشيخ يتنسون إعافهم من الخائنطين من إيجار سن ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ لتكديهم مصاريف كثيرة في إصلاح الأراضي .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٥١ - مقعدة من عمر رمضان الحامي وآخرين من سكان شارع عبد المنم والأهرام بالجيزة يتنسون نقل حطة أمينوس القيوم "كافوري وشركاه" من جوار منازلهم لعدم إقلاق راحتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

مرضعة رقم ٢٥٤ - مقعدة من محمد عبد الرحمن وآخرين من أعة وخدمة مساجد أسيوط يطالبون بتحسين حالتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضعة رقم ٢٥٨ - مقعدة من أمين سعيد إبراهيم وآخرين بمصلحة التليفونات تحمى مدونة الفنون والصناعات يطالبون بتحسين حالتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

مرضعة رقم ٢٥٩ - مقعدة من مصطفى محمد أبو غرب بطا يتنسون أن يتسلم الفو العام من اتهامهم في قضية قبلة طما .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المحفانية .

مرضعة رقم ٢٢٣ - مقعدة من البناي أحمد السكري المدرس بمدرسة بنات كفر الشيخ الزاوية يشكون أن تسوية مكافاته لم يراع فيها تطبيق قانون المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ولا قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٢٤ - مقعدة من عبد المسبح حنا وآخرين أهالي ناحية أم القصور مركز مغشوط يتنسون توزيع ما طرحه البحر من أرض ترويضاً عما أكله منهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٢٥ - مقعدة من الزيني محمود وآخرين أهالي ناحية كفر دملاش مركز شرين غربية يتنسون عدم بيع أطيان الحكومة التابعة لبلدهم لأنها مورد رزقهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

مرضعة رقم ٢٢٩ - مقعدة من حامد عمر حماد وآخرين خدمة مساجد بندر منوف يطالبون بتحسين حالتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضعة رقم ٢٣٠ - مقعدة من عبد الباسط عيسى وشركائه المتعهدين بتوريد الأغذية لمصلحة الحكومة رقم ١٤ شارع توفيق بتاهمه موطفا بالتلاعب في عطامات توريد الأغذية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

مرضعة رقم ٢٣١ - مقعدة من سيد احمد البتاجي سليم من قطاي مركز السلطة غربية يشكون أن مأمورين مصر اضطلهم ولفق تهمة عليه فصل بسببها ويتمس إعادته إلى وظيفته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

مرضعة رقم ٢٣٢ - مقعدة من محمد عبد الحيد وآخرين من سنسيس مركز الحلة الكبرى يتمس إدخال مسجد بلدهم المهدم ضمن المساجد التي أقرت وزارة الأوقاف إصلاحها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضعة رقم ٢٣٥ - مقعدة من ياسين السيد الاجاوى حرم المرحوم محمود افندي إبراهيم خلف سابق بقسم إيوارات القبارى سابقاه شارع مسجد أبو البر القبارى بالإسكندرية يشكون أن وزارة المالية لم تصرف لها ولا لأولادها ما جاء به وفاة زوجها ويتمس صرف معاش استثنائي .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٣٦١ - مقعدة من عبد السلام أحمد حسن من أهالي
ملوى يطلب إعادة بناء جامع مصطفى كاشف القليل بملوى .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٣٦٢ - مقعدة من حتر على فراش بمدرسة بور سعيد
الأولية القديمة وآخرين من خدمة المدارس الأولية الإلزامية بمخاضى القتال
والسويس يطلبون تحسين حالتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٣٦٣ - مقعدة من محمد فريد أبو حديد رئيس جمعية
المعلمين وآخرين شارع زواد الأول بمصر يتشكون التسجيل بإعتاد الكادر
الذى قدمه معالى وزير المعارف إلى وزارة المالية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٣٦
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٣٦٥ - مقعدة من حسين إبراهيم أبو الهندي براد سابغا
بورشة المرات بالتاربولاق ومقيم بشوارع حبيده رقم ١١ بسيدى فرج
يتشس إعادته إلى وظيفته أسوة بزملائه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلا .

عرضة رقم ٣٦٦ - مقعدة من عبد الوهاب وهذان عملة خفها
وآخرين مركز زفتى يتشكون تنفيذ القايصة الخاصة بجمع بدلهم التى عملت
فى سنة ١٩٣٥
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ٣٦٧ - مقعدة من ناشد اسكندر عن تجار الفاكهة بسوق
الجلبة بمصر يشكون من صفر سوق الفاكهة وعدم توزيع الأمانة بالفضل
بين التجار ويطلب قتل السوق الحال إلى جهة متسمة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

عرضة رقم ٣٦٩ - مقعدة من جاد على وآخرين من الساقين بنسدر
الأقصر يشكون من ارتفاع ثمن المياه التى تعطى لهم من حفيات البلدية
ويتشكون تخفيضها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة .

عرضة رقم ٣٧٥ - مقعدة من محمد أحمد الخطيب وآخرين من ناحية
عزبة المنمنة التابعة لناحية بئر مركز كفر الشيخ يشكون من أن شركة
الاتحاد القارى المصرى باحت لهم أطيانا بالتقسيم ولما عجز البعض عن
السداد فرضت عليهم ضريبة قدرها ٩٪ وطاعتهم معاملة سيئة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٨٢ - مقعدة من أحمد محمود نجاشي وآخرين عمال الخمام
والمناورة والمخولجية بمحلة القبارى يتشكون تحسين حالتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلا .

عرضة رقم ٣٨٥ - مقعدة من فرج حسن ديب وآخرين من ناحية
سرايوم ضواحي الاسماعيلية شرقية يتشكون من الحكومة أن تيمهم الأرض
واضى إيعيم عليها ولأن أصلحوها لأنهم أحق من غيرها فى المشتري .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٨٦ - مقعدة من شوبوب عبد السيد حسين من أبوالمطامير
بحرى مركز أبوالمطامير بحيرة يشكون من وضع ماسورة مياه فى القرعة التى تسق
أراضيهم وأراضي شركة جيناكليس وتضر بزراعتهم وتجبب نزاهة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٣٨٧ - مقعدة من محمد سليم وآخرين من موظفى مصلحة
المساحة يتشكون مساواتهم بموظفى مصالح الحكومة الأخرى الذين حسب
لهم كامل مدد خدمتهم فى المعاش .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٣٩١ - مقعدة من أحمد إبراهيم شحاته شارع أبو الفرج
بليضية ٢ حارة غنم قسم شها يشكون من الأستاذ إبراهيم مصطفى أبو زيد
الحاضى الشرعى ويتشكون التحقيق معه وإعطائه حقوقه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخفانية .

عرضة رقم ٣٩٤ - مقعدة من إبراهيم محمد وآخرين من ناحية الروضة
مركز بنى حزار يتشكون عمل طريق ذىاعى دسمى على الجسر الغربى لقرعة
المنبالية .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلا .

عرضة رقم ٣٩٧ - مقعدة من السيد أمين محمود شارع الزمالي رقم ٣٠
بمدينة قايش قسم السيلة يتشكون إعادة التحقيق فى أمر فصله من الخدمة
بوزارة المعارف حيث كان ظاهرا للمدرسة الداودية التحضيرية للمعلمين بشها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

عرضة رقم ٣٩٩ - مقعدة من كرتيريه بنت قزمان من بنسدر مفاقه
تتشس قتل نجلها زكريا أفندى ميخائيل الكاتب بهندسة رى أجا إلى قفتيش
رى بنى سويف لأنه المائل الوحيد لها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

ملحق رقم ٦٦

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق اسماعيل بك بتعميم
المجالس القروية فى جميع القرى .

(المختار حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد اتحاق سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة
الصحة فيبحث فى جلستها المتعقدة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور
حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح

بذبح النصف الآخر وإذا وجد في بعض القرى مرافق يمكن استغلالها (كالمديدات والبرور مثلا) فإن إيراد هذه المرافق يضمن من هذا النصف الأخير الذي سيحصل من الأقاليم ويكون تحصيل المبالغ التي ستفرض على الأقاليم بواسطة فرض ضرائب على منازل القرى بصفة عوائد وليس تشريع يفرض على أصحاب هذه المنازل دفع هذه العوائد في حالة امتناعهم عن دفعها تحصل منهم بطريق الحجز الإداري كما هو الحال في تحصيل الضريبة العقارية وكما كان متبعاً في تحصيل أجور الخفر . ولا شك في أنه سيسهل الآن تحصيل هذه المبالغ من الفلاحين بعد أن رفعت عن مالههم ضريبة الخفر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريراً في أول يولي سنة ١٩٣٦

محمد توفيق إسماعيل
عضو الشيخ
عن بندر المنيا

ملحق رقم ٦٧

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزار بك
بإنشاء الجارى بجنود شين الكوم

(المقر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافظ حلم)

أصل المجلس بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحث في جلستها المنعقدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة صاحب العزة محمود شاكر أحمد بك وكيل وزارة الصحة للرافق العامة ما يأتي :

"إن الوزارة تناظر حضرة العضو المحترم رأي هذه حالة تواجهها مدينة شين الكوم ولا يحول دون تنفيذ الاقتراح سوى عدم مقدرة المجالس المالية ، فالسألة إذن تتوقف على مبلغ استطاعة الحكومة لتخصيص المبالغ اللازمة لمشروعات الجارى لهذه المدينة والمدن المشابهة لها وكذلك القرى الكبيرة فتعتمد المرافق العامة بمذكرة حضرة صاحب الدولة وزير الصحة أثبتت فيها وجوب قيام الحكومة بالمصرف على هذه المشروعات ثم تسليمها

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة " أن تجارب الماخى تؤيد هذا الاقتراح ، غير أن أمر تنفيذه يتوقف على مدى استعداد الحكومة لإعانة هذه القرى على إنشاء المجالس بها بقدر ما تسمح به مالية الدولة . ضير أنه يلاحظ أن نتائج المشروعات التي ستقوم بها وزارة الصحة لتزويده عن الفلاح تشمل تعديل وتنظيم القرى تدريجياً تتوفر معه جميع الشروط الصحية ، وكل قرية يتناولها التعديل والتنظيم مستشاً بها المرافق العامة ويستكمل فيها مجلس قروي يقوم على صيانة هذه المرافق وتنفيذ الاقتراحات التي تتوفر معها الصحة العامة والتزويده عن الفلاح بوجه عام ."

وقد أبدى عزيمته أيضاً أن الطريقة لإنشاء مجلس قروي هي أن يجمع أهالي القرية مبلغاً من المال ثم يقدم طلب لإدارة البلديات فيبحث الإدارة عما إذا كان هذا المبلغ مضافاً إليه الإعانة الحكومية يكفي لإنشاء مجلس قروي بمستلزماته أم لا . كما أنه يلاحظ أنه يقسم لإنشاء هذا المجلس وجود موارد إيراد غلبة يمكن الحصول عليها بفرض ضرائب على التبغ والتجارة وغيرها .

وقد أوضح أيضاً بأن مجموع القرى في القطر المصري تبلغ بوجه التمهيد ٤٩٠٠ قرية وستشمل الوزارة ١٤ قرية نموذجية باختيار واحدة في كل مديرية . وتتولى الوزارة إنشاء هذه القرى في كل مديرية على أثر حصول حريق بها . أو ظهور وباء أو ما شاكل ذلك .

وقد رأيت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحاطته إلى وزارة الصحة . وهي تشرف برفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس المقرر ما

رئيس اللجنة
عبد العزيز السبيزى

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيخ

أرجو عرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس المقرر :

ورد في خطاب العرض أن الحكومة ستسعى بتخصيص نظام القرى المصرية ولا شك أن تحقيق هذا الغرض يكون بتنظيم القرى وتنظيفها وإزالتها ، وعلى العموم العمل على جعلها متفقة مع القواعد الصحية ولا يمكن إدراك هذا الغرض إلا بإنشاء هيئة منظمة في كل قرية تتولى القيام بهذه العمليات وتشرف عليها ، وهذه الهيئة تكون في شكل مجلس قروي ينشأ في كل قرية كالمجالس المنشأة فعلاً في بعض القرى ، ولذلك :

أقترح تحقيقاً لهذه الغاية إنشاء المجالس القروية في جميع قرى القطر المصري على أن يحصل هذا التعميم تدريجياً وفي أسرع وقت ممكن بحيث إنه بعد مضي عدد معين من السنين يصبح في كل قرية مجلس قروي وإن لم يكن تخصيص مجلس لكل قرية فلا أقل من أن ينشأ مجلس قروي في كل قرية كبيرة والاقتصاد في مجلس واحد لكل قرينتين صغيرتين متجاورتين . على أن تقوم الحكومة بدفع نصف نفقات هذه المجالس ويقوم أهالي القرى

ملحق رقم ٦٨

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا

بإنشاء مستشفى بناحية طحله

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم)

بناء على الرغبة التي أبدتها المجلس بجلسة ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ أعادت اللجنة النظر في الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا بإنشاء مستشفى بناحية طحله بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ حضر حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا اجتماع اللجنة وعقد اقتراحه الأول واقتراح إنشاء مستشفى مركزي في مركز طوخ بدلا من إنشاء مستشفى قروي في بلدة طحله .

ولما كانت سياسة اللجنة هي عدم الاستمرار في تشييد المستشفيات القروية حيث ثبت أنها لم تات بالنتيجة المرجوة والاستمرار في تشييد المستشفيات المركزية وتأمين وسائل العلاج فيها وتأمينها بإنصاف الاختصاصات المختلفة ووسائل البحث والعلاج الحديث .

فذلك :

وافق اللجنة على إنشاء مستشفى مركزي في طوخ وهي تتشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر حتى إذا ما وافق عليه أحاله إلى وزارة الصحة ما

رئيس اللجنة

٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦

عبد العزيز السجزي

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بعرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر نظره .

نص في خطاب العرش على اهتمام الحكومة الشعبية بمجاله الفلاح الصحية والاقتصادية ، وبما أن الأمراض كثرت ونضشت في البلاد بمجاله مرفوعة تستلزم ططف الحكومة الشعبية على سكان هذه البلاد .

إلى المجالس لتولى إدارتها وصيانتها ، وقد وافق حضرة صاحب العولة الوزير على هذه المذكرة وملحقاتها ، ورضت هذه المذكرة إلى اللجنة المالية بوزارة المالية بطلب الاتحاد التقريبي اللازم وهو عبارة عن ٧٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ولا زال هذا الطلب قيد البحث في اللجنة .

ولما كانت شئون الكوم وما جاورها هي منطقة موبوءة بالملايا فالجنة توافق على هذا الاقتراح وترى إحالته إلى وزارة الصحة للإسراع في تنفيذه طبقا للقوانين الصادرة لمكافحة حمى الملايا .

والجنة تتشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر ما

رئيس اللجنة

عبد العزيز السجزي

نص الاقتراح

طفت مياه الريح في بندر شين الكوم على جدران مبانيه عامتحتى فدت معرضة للسقوط من شدة ما أصابها من هذا الريح . ويستوى في هذا مباني الأهل والحكومة . وشاهد ذلك في مباني المديرية . والمحكمة الشرعية والمركز وغيرها .

ولكنة ما أصابها من ريح أصيب سكان المود الأول ، أو خلا من السكان ، وليس في هذا أية مبالغة .

وانتهى الأمر بإراضى البندر إلى أن أصبحت شبه بركة . وكثر بسبب ذلك البؤس فيه ، وانتشرت الملايا . حتى أصبحت وزارة الصحة جهات هذا البندر كلها مع ثلاثة كيلو مترات خارجية . موبوءة بهذه الحمى لكثرة من يصابون بها باستمرار كل يوم . وهذا إلى انتشار الروماتزم أيضا بين سكانه على حال لم تكن معروفة من قبل . وساء مناهه كثيرا بعد أن كان مثلا في الحسن والجودة .

وسبب كل هذا أن الأهلى قديما كانوا يقصون بمياه (الأريار) في بيوتهم فلما جرت المياه سهلة إليهم في الحفريات استعملوها بكثرة كشأن فيهم . وضافت خزانات منازلهم بما تسرب إليها . ففرحت الأرض واللبانى مما ما دامت المياه لا تجد لها مصرا .

وزاد الطين بلة أن بحر شين الكوم الذى يمتدق البندر استعمل أخيرا خزانا فغررت فيه المياه طول العام على مستوى أدنى من أرضه .

وليس من الرحمة في شيء إهمال مديرية كبيرة هذا الإهمال العظيم . ولا يمكن ثلاث هذه الحالة السيئة الفضارة بصحة الأهلى وبأموالهم أكبر الضرر ، والمزيد بكمائهم إلا بالإسراع في إنشاء المجرى حتى تسرب المياه الزائدة خارج البندر وتجف أراضيه أسوة بواضع المديرية المدينة لقي أنشئت فيها المجرى وصفت حال أهالىها .

فذلك :

أقترح أن تسرع الحكومة بإنشاء المجرى في عاصمة المنوفية رحمة بأهالىها ما محمد طوى الجزائر

نص الاقتراح

بندرشين الكوم عاصمة التوفية ساحت حاله كثيرا ، وعجز مجلسه المحل عن القيام بمشروعات الإصلاح فيه . وذلك لعدم عناية الحكومة في الماضي بأمره كمكاتبها بمواسم المديرية الأخرى .

وزادت حال البندر سوءا بارتفاع المياه في بندرشين الكوم عن مستوى المياه وبطله نزاا فياه طول العام ، ونخلو البندر مع فلك من البحار .

ومع هذا العجز المادي في حال المجلس يكلف بدفع أقساط مالية كبيرة سنويا لمشروع المياه السابق لإنشائه ، مع أن الحكومة الآن تصرف من نواتها المبالغ اللازمة لمشروعات المياه وغيرها محافظة على الصحة العامة .

فذلك أقترح

أولا — أن تزداد المونة التي تدفعها الحكومة للجلس حتى تكون مماثلة على الأقل لضريبة الموائد ليتسرنه القيام بمشروعات الإصلاح الضرورية .

ثانيا — إعفاء المجلس المحل من قسط المياه السنوي وفوائده .

وهذه إحصائية عما دفعه البندر من عوائد الأملاك الحكومية ، وعما دفعته الحكومة للجلس المحل مونة لمدة عشر سنوات مضت . ومن هذا الإحصاء يتبين الفرق الهائل بين ما دفعه البندر وما أخذته الحكومة مع أنه في شدة الحاجة إليه :

سنة	جنيه	جنيه
١٩٢٦	٣٩٧٤	٢٢٣٣
١٩٢٧	٤٠٥٦	٢٢٣٣
١٩٢٨	٤١٨٦	٢٢٣٣
١٩٢٩	٤٦٨٠	٢٢٣٣
١٩٣٠	٤٩٧٢	٢٢٣٣
١٩٣١	٥١٥٢	٢٢٣٣
١٩٣٢	٥٣٦٣	٢٢٣٣
١٩٣٣	٥٣٢٠	٢٢٣٣
١٩٣٤	٥٣٢٦	٢٢٣٣
١٩٣٥	٥٣٧٦	٢٢٣٣
الجملة ...	٤٨٣٠٥	٢٢٣٣٠ (ما أخذته الحكومة) / (مادفعتها الحكومة)

جنيه

٢٥,٩٧٥ مقدار الزيادة ما

محمد طوى الجزائر

وحيث إن نواحي طلمه وكفر طلمه ودجوى واكيد وطلمت الجزيرة وبلتان وزاوية بجان من أعمال مركزي بنها وطوخ بمديرية القليوبية أهلة بالسكان وبعضها قريب من بعض غير أنها محرومة من مستشفى قريب منها يبنى بمصرامه وتكيد الأهال شاق جسيمة في قتل مرضاهم إلى مستشفى بنها وهو يبعد عن البلاد نحو العشرين كيلو مترا وقد تفيض أرواح الكثير منهم بسبب بعد المسافة .

لذلك أقترح إنشاء مستشفى يكون مقره ناحية طلمه وحة يسكن هذه البلاد وتخفيفا لويلاتهم .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٦

محمد طال ملما

عضو الشيوخ

ملحق رقم ٦٩

جلسة الأربعاء ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر بك زيادة الإماعة التي تدفعها الحكومة لمجلس محلي شيوخ الكوم وإعفاء هذا المجلس من قسط المياه السنوي

(للقدر حضرة الشيخ المحترم الله كنود عبد الخالق سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحثه بجلستها المنعقدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة مندوب الوزارة أن هذا الاقتراح بشقيه يتوقف على سياسة الحكومة العامة ورأي وزارة المالية .

واللجنة ترى أن هذا الاقتراح ليس من اختصاصها وترى إحالته إلى لجنة الداخلية وهي تشرف برفع رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر ما

رئيس اللجنة

عبد العزيز السبيزي

تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية

من مشروع قانون إصابات العمل

(المرحوم فضيلة الشيخ المحترم الأستاذ بشيل دوق)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب انتخاب إصابات العمل إلى لجنة العمال والشؤون الاجتماعية لنظره بطريق الاستعجال .

وقد عقدت اللجنة جلستها في يوم الأربعاء ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وحضر اجتماعها حضرة صاحب المصالح عبد السلام فهمي محمد جمعة باشا وزير التجارة والصناعة ونظرت مشروع هذا القانون وبعد المناقشة فيه انتهت إلى الموافقة عليه بالإجماع للأسباب المبينة في المذكرة التفسيرية بالصيغة المرافقة لهذا الواردة من مجلس النواب . وتشرف بعرضه على هيئة المجلس الموقر رجاء التكرم بالموافقة عليه .

رئيس اللجنة (بالتبعية)

جعفر ولي

مشروع قانون بشأن إصابات العمل

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقناه عليه وأصدرناه :

الباب الأول

تعريف

مادة ١ — راعى في تطبيق أحكام هذا القانون أن عبارة "العمال الصناعيين" تشمل على الأخص ما على :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتصلة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(ب) الحال الممنعة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إعدادها للبيع وكذلك الحال الممنعة لتغيير شكل المواد ويدخل في ذلك بناء السفن وتجهيز الأموات وكذلك توليد الكهرباء والقوى المحركة على العموم وتحويل صنعتها وظلها .

(ج) إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو باخرة أو ميناء أو حوض أو أسكفة أو ترعة أو منشآت للسلاخ الباطنية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع جدار أو جدار طابية أو بئر أو منشآت خزانة أو تليفونية أو منشآت كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الإنشاء وكذلك الأعمال التمهيدية أو وضع الأسس للمنشآت سابقة الذكر .

(د) نقل الركاب أو البضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بطريق النقل البحرية أو النهرية أو الهوائية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمراوق وغازان الاستيداع مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة للبحارة بمقتضى قانون التجارة البحرية .

(هـ) التجنب عن الآثار .

وتشمل الحال التجارية على الأخص ما يأتى :

(١) كل عمل يخص بيع السلع أو لأى عملية تجارية أخرى .

(ب) الفنادق والمطاعم والبنسبونات والمقاهى والبوئيات والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والفناء وكافة الحال المتعلقة لها .

ويعد في حكم الحال التجارية :

(١) اصطبلات السباق والنادى الرياضية .

(ب) حال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية .

مادة ٢ — يسرى هذا القانون على جميع العمال والمستخدمين والذين تمت الترتين في الحال الصناعية والتجارية .

ولا يسرى على :

(١) الأشخاص الذين يتناولون أجرا يزيد على ٢١ جنيا مصرى في الشهر أو ٧٠ قرشا في اليوم .

حل أن صاحب العمل الأصلي يصبح غير مسئول مطلقا إذا وقع الحادث في الأمكنة الخارجية عن إشرافه .

مادة ٦ - إذا أجر أو أدار صاحب العمل حاملا للغير موقعا للاشتغال منه ظل مسئولا أمام العامل المذكور . تقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - إذا كانت الإصابة المرجعة للتعرض بمقتضى هذا القانون تقتضى قانونا مسئولى شخص آخر خلاف صاحب العمل جاز للعامل أن يطالب بالتعويض إما صاحب العمل وإما ذلك الشخص الآخر .

فى الحالة الأولى يحمل صاحب العمل الذى دفع التعويض على العامل فى حقوقه إزاء الشخص المسئول وفى الحالة الثانية تخفف التعويضات التى يقبضها العامل فضلا من التعويض المستحق له قبل صاحب العمل .

مادة ٨ - ديون المصانير أو من يؤجل للعامل حق التعويض تعتبر ممتازة بذات الدرجة وذات الشروط المنصوص عليها بالنسبة للإلتزام المستحقة للمستفيدين من المادة ٧٣٧ من القانون المدنى المخطط والمادة ٢٠١ من القانون المدنى الأهل .

وهذه الديون لا يجوز تحويلها ولا الجبر عليها إلا لديون الضقة بمقدار الرج .

مادة ٩ - إذا كلف صاحب العمل مؤنسا عن حوادث العمل جاز للعامل أن يطالب بمقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه بما .

وفى الحالة المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا دفع المؤمن لديه قيمة للتعويض فإنه يحمل على صاحب العمل فى حقوقه .

وفى حالة إفلاس صاحب العمل فإن المبلغ المستحق على المؤمن لديه لا يدخل ضمن أموال الضليمة .

مادة ١٠ - لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان قد قدم بلاغ عن الحادث للويس فى أقرب وقت وقيل إن يترك العامل عمله من تلقاء نفسه وكانت هذه الدعوى قد رفعت فى خلال السنة الشهور التالية للوفاة أو إثبات العاهة المستديمة .

ويجب أن يشمل البلاغ المذكور اسم المصاب وعنوانه وتاريخ الحادث ومكان وقوعه ونوعه مع بيان موجز لظروفه .

حل أن مدم تقديم البلاغ أو عدم صحة البيانات للمؤنزة به لا يمنع من قبول الدعوى إذا كان راجعا لأسباب مقبولة ولم يكن له أى تأثير على دفاع صاحب العمل أو إذا ثبت أن صاحب العمل علم بأى طريق كان بالحادث وقت وقوعه أو بعد وقوعه بوقت قصير .

مادة ١١ - يجب على العامل أن يخطر فى الحبال صاحب العمل أو للمتعوب لمراقبة عمله بالحادث وبالظروف التى وقع فيها .

مادة ١٢ - يجب على صاحب العمل أن يخطر جهة الويس كتابة بكل حادث أصاب أحد عماله إصابة عاجزة من العمل أكثر من ثلاثة أيام وذلك فى خلال أربعة أيام من تاريخ علمه بهذا الحادث .

(ب) الأشخاص الذين يستخدمون بصفة عرضية لأدوية أعمال خارجية عن الصناعة أو التجارة .

(ج) الأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم .

(د) الأشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة ما لم يتركوا خصصين لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد .

(هـ) أعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد بلغ من أعمارهم .

الأشخاص الذين يسرى عليهم هذا القانون يبرعهم فيما لى بكلمة "عمال" .

الباب الثانى

أحكام عامة

مادة ٣ - لكل عامل أصيب بسبب العمل وفى أثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد المقررة فى البابين الثالث والرابع .

حل أن صاحب العمل لا يلزم بأى تعويض فى الحالات الآتية :

(١) إذا لم يتسبب عن الإصابة سوى عجز العامل عن تأديته عمله أو مهته مدة ثلاثة أيام فقط وإذا قصفت مدة العجز عن عشرة أيام فلا يحاسب أى تعويض عن الثلاثة الأيام الأولى .

(ب) إذا تسبب العامل فى إحداث الإصابة عمدا .

(ج) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من قبل العامل ويتميز فى حكم ذلك :

(١) كل فعل يهدم العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(٢) مخالفة التعليمات العامة التى يضعها المصل أو مخالفة الأوامر الصريحة التى يصدرها رئيس العامل ويشرف على تنفيذها

فى حدود سلطته أو عدم استعمال العامل لوقاية يعلم أنها

موضوعة لسلامته . هذا ما لم يتسبب عن الإصابة وفاة

العامل أو عاهة مستديمة تزيد نسبتها عن ٢٥٪ من العاهة

الكبلة طبقا لمقبول الملحق بهذا القانون أو طبقا لما يقترره

الأطباء المحكون المشار إليهم فى المادة ٢٢

مادة ٤ - لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتكسب ضده صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر خلاف هذا القانون ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل . وكل اتفاق يقصد به تقييد التعويض المستحق للعامل المصاب بسبب الحادث أو المستحقين له بعد وفاته من الفئات المقررة بهذا القانون يعتبر باطلا وكأنه لم يكن .

مادة ٥ - إذا كلف بتنفيذ العمل مقاول من الباطن حق للعامل أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول من الباطن وصاحب العمل الأصلي على أساس الأجر الذى يدفعه الأول للعامل . وإذا استعمل العامل حقة ضد صاحب العمل الأصلي جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما دفعه .

مادة ١٨ - لكل عامل مصاب الحق في أن يبالغ بجنا مستشفيات الحكومة بشرط أن يكون المستشفى في نطاق دائرة نصف قطرها ٥٠ كيلومترا من مكان الحادث وأن توجد به أسرة خالية وأن ترى إدارة المستشفى أن الحالة تستحق العلاج الداخلي ويكون تحديد مدة البقاء بالمستشفى متروكا لحسن تقدير الإدارة المذكورة .

مادة ١٩ - في حالة عدم وجود مستشفى حكومي في الطاق المذكور آفا ولا مستشفيات أخرى يمكن العامل أن يبالغ فيها بجنا يكون صاحب العمل ملزما برفع جميع المصاريف الطبية وتأمين الأدوية ومصاريف الإقامة بالمستشفى على أن يترك له الخيار في انتخاب الطبيب والمستشفى .

مادة ٢٠ - يلزم صاحب العمل بمصاريف الانتقال للمستشفى في جميع الأحوال .

مادة ٢١ - إثبات العاهة المستديرة كلية كانت أو جزئية يكون بمقتضى شهادة طبية بالشكل الذي تقرره مصلحة العمل . وتعتمد بمقتضى قرار وزارى الأحكام اللازمة للحصول على تلك الشهادة .

وتعتبر العاهة المستديرة كلية إذا نتج عنها عجز المصاب عجزا تاما عن ممارسة أية صفة أو مهنة .

فإذا لم يترتب على العاهة المستديرة هذا العجز اعتبرت عاهة جزئية .

مادة ٢٢ - إذا كانت الشهادة الطبية على نزاع بين صاحب العمل والعامل جاز لكل منهما أن يطلب رفع هذا النزاع إلى لجنة الأطباء المهكبين ويكون قرار هذه اللجنة غير قابل لأي طعن إداري .

وتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أطباء يكون أحدهم تابعا لمصلحة الطب الشرعي في الدائرة التي وقع فيها الحادث وتكون له الرياسة .

ويختار كل من الطرفين أحد العضوين الآخرين من قائمة تضمها وزارة الصحة العمومية ويجب أن يحصل هذا الاختيار في مجال لا يتجاوز شهرا ولا توليه مصلحة العمل من القائمة المذكورة .

وتدعو اللجنة الطرفين لحضور جلساتها .

مادة ٢٣ - يلزم رافع النزاع برفع أتعاب الأطباء المهكبين مالم يتضح للجنة أنه كان عفا في منازعته .

وتحدد نفقات هذه الأتعاب وتبين طرق دفعها بمقتضى قرار يصدره وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة ٢٤ - يجب على العامل ألا يرضى عيادة الطبيب الذي يمينه لتلك صاحب العمل أو المؤمن لديه . فإذا كانت المعالجة في مستشفى حكومي أو خصوصي وجب على هذا الطبيب أن يخطر المستشفى قبل حصول البيادة .

وإذا رفض العامل أن يعود الطبيب المعين من قبل صاحب العمل أو يرضى العلاج الذي يرضه له أو يرضى المعالجة في المستشفى لا يجوز له المطالبة بتعويض عن الضرر المترتب على ما قد يحصل من المضاعفات .

ويجب أن يشمل هذا الإخطار فضلا عن اسم المصاب وعنوانه ميات موجزا عن الحادث ونوع الإصابة واسم الطبيب المعالج وعنوانه واسم شركة التأمين التي قد يكون صاحب العمل مؤمنا لديها .

مادة ٢٥ - يجب أن يمد في كل عمل سجل يتدرج فيه أسماء العمال بحسب تاريخ لحاقهم بالعمل ويكون لكل منهم فترة مميزة كما يجب أن يمد سجل آخر يتدرج فيه أسماء العمال ومقدار الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري لكل منهم وأيام اشتغالهم .

ويكف بذلك المقاتل من الباطن بالنسبة للعمال الذين يصلون عنده .

ويجب أن يمد سجل ثالث تدون فيه إصابات العمال الناشئة عن العمل يجوز تقديم الإخطار المنصوص عنه في المادة ١٢

ويجب إمداد السجلات المذكورة آفا على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشى هذه المصلحة كلما طلبوا ذلك .

ويؤخذ أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل الممد لتدوين الأجور .

مادة ٢٦ - يجب على صاحب العمل أن يحضر كتابة مصلحة العمل في بوجلة شهر من تاريخ وفاة العامل أو من تاريخ ثبوت العاهة المنصوص عليها في المادة (٢١) من مقدار المبلغ الذي دفعه أو الذي يتعهد بدفعه على سبيل التعويض للعامل أو من آل إليهم حق التعويض وترقى بهذا الإخطار شهادة من الطبيب المعالج وفي الحالة التي تكون فيها الإصابة أدت إلى عجز العامل يجب أن تين في هذه الشهادة درجة هذا العجز .

فإذا لم يتم صاحب العمل برفع التعويض أو لم يتعهد بدفعه في المباد الحادثة في الفقرة السابقة وجب عليه أن يمدى لمصلحة العمل الأسباب التي حالت دون تسوية التعويض .

مادة ٢٧ - يحكم في المنازعات الحاصلة في تعويض إصابات العمل على وجه الاستعجال .

مادة ٢٨ - يجب على صاحب العمل أن يعلق في مكان ظاهر بمحل بالشكل الذي تقرره (مصلحة العمل) ملخصا سهل القراءة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

الباب الثالث

العلاج الطبي

مادة ٢٩ - يجب على صاحب العمل أن يقدم دائما الإسعافات الأولية للعامل المصاب حتى ولو لم تتمه الإصابة عن مباشرة العمل .

ويجب أن يكون في كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا صندوق للإسعافات الطبية محفوظ بمجاله صالحة ويحتو على الأدوية والأدوية والمطهرات التي تميزها مصلحة العمل بالاتفاق مع وزارة الصحة العمومية .

الباب الرابع

التعويضات

مادة ٢٥ — إذا ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته يلزم صاحب العمل بأن يدفع له أسبوعيا نصف متوسط أجره في النسخة عشر يوما السابقة لحادث على ألا يزيد عن ٢٠ قرشا صافا في اليوم وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو إلى أن تنتهي عاقبته المستديرة طبقا للمادة ٢١ أو إلى أن يتوفى .

وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاقة المستديرة في مجرائي عشر شهرا من تاريخ الحادث فإن المبالغ التي تكون قد دفعت بمقتضى هذه المادة لا تخضع من مقدارها من المسحوق به والمادتين ٢٦ و ٢٨ .

أما المبالغ التي تكون قد دفعت بعد المدة المذكورة فتخضع من ذلك المقدار .

مادة ٢٦ — إذا كانت الوفاة ناجمة مباشرة عن الحادث أو متسببة عنه فإن أقصى ما يلزم صاحب العمل بدفعه من التعويض للسنتين إذا وجدوا ما يبلغ ماوى أجر ٨٠٠ يوم محصويا على مقتضى متوسط الأجر اليوى للعامل المتوفى في مدى الثلاثة الشهور السابقة ليوم الوفاة أو لأحد .

ويدخل في احتساب الأجر كل ما يتناول العامل نقدا أو عينيا من المرتبات الإضافية .

ويستبقى احتساب الأجر المشار إليه الشهر ثلاثين يوما بالنسبة لعمال المشاهدة أما بالنسبة للعمال الذين يحاسبون بالقطعة فتضم أجورهم التي قبضوها في أيام أعمالهم ويقسم المجموع على عدد تلك الأيام .

ولإذا لم يقسم احتساب الأجر اليوى بسبب قصر مدة خدمة العامل أو بسبب ظروف عمله فيعمل الحساب على أساس المتوسط المتقدم ذكره للأجر الذي يتقاضاه أمثاله من العمال الذين يشتغلون عند صاحب العمل فإذا لم يوجد له أمثال فتوسط أجر أمثاله عند صاحب عمل آخر ويكون أولى بالاختيار صاحب العمل الموجود في ذات المنطقة .

وعب ألا يقل مقدار التعويض الكامل المستحق في هذه الحالة عن ٨٠ جنيا وألا يزيد على ٣٠٠ جنيه — وبالنسبة للذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر يكون التعويض الكامل ٦٠ جنيا مصريا .

وفضلا عن التعويضات المبينة آنفا يلزم صاحب العمل بمصاريف الجنازة على ألا يزيد ما يدفعه في هذا السبيل عن خمسة جنيات .

مادة ٢٧ — تحديد مقدار التعويض الواجب دفعه للمستحقين بعد وفاة العامل وكذلك توزيعه فيما بينهم يكون طبقا للقواعد المبينة بالجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ٢٨ — إذا نشأ عن الإصابة عاقبة مستديرة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض يوازي أجر ١٠٠٠ يوم ويحسب هذا الأجر بالكيفية المقررة في حالة الوفاة .

وعب ألا يقل التعويض في هذه الحالة عن ١٠٠ جنيه وألا يزيد على ٣٥٠ جنيا مصريا .

وبالنسبة للذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر يكون التعويض ٧٥ جنيا مصريا .

مادة ٢٩ — إذا نشأ عن الإصابة عاقبة جزئية ومستديرة :

(١) فإن كانت من الإصابات المذكورة في الجدول المرفق بهذا كان على صاحب العمل أن يدفع بالنسبة المتبقية من مبلغ التعويض المقرر لحالة العاقبة المستديرة الكلية حسب ما هو مبين في هذا الجدول .

(٢) وإن كانت غير واردة بالجدول فيقدر التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة ما أصاب العامل من العجز في مقدوره على الكسب .

(٣) وإن كان المصاب من الذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر فيكون تعويضه بالنسبة المتبقية من مبلغ ٧٥ جنيا على الوجه المبين في الجدول أو بنسبة ما أصابه من العجز في مقدوره على الكسب .

الباب الخامس

عقوبات

مادة ٣٠ — كل مخالفة لأحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ .

مادة ٣١ — تقام الدعوى على مدير المثل وعلى صاحب العمل إذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لا يجهل الأضرار المكونة للمخالفة .

مادة ٣٢ — على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والمخفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد ستة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول

بين بعض الإصابات المعتبرة مؤدية لعاقة جرحية ومستديمة

درجة العاهة بالنسبة للعاة الكلية	الإصابة
٧٠٪	تقد النزاع الأيمن إلى الكوع أو ما فوقه
٦٠٪	» الأيسر »
٦٠٪	» الأيمن إلى ما تحت الكوع
٦٠٪	» السابق لئاية الزكبة أو ما فوقها
٥٠٪	» النزاع الأيسر إلى ما تحت الكوع
٥٠٪	» السابق إلى ما تحت الزكبة
٥٠٪	» حامة السمع تفقد كلياً ومستديماً
٣٠٪	» عين واحدة
٢٥٪	» الإبهام
٢٠٪	» جميع أصابع القدم الواحدة
١٠٪	» سلامة الإبهام
١٠٪	» السبابه
١٠٪	» اصبع القدم الكبير
٥٪	» اصبع واحد خلاف السبابه

إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم الميتة أعلاه مجزأ كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اجبر ذلك العضو في حكم المفقود .

وإذا كان العامل أصرفه فإنه يتال عن فقد فزاعه الأيسر التعويض المقتر للزراع الأيمن وبالعكس بشرط أن يكون قد أخطر صاحب العمل بذلك وقت الحاجة بالخدمة .

المسؤوليات فإن الأبحاث التي قامت بها مصلحة العمل دلت على أن أصحاب التأمين زهيدة بحيث يستطيع أصحاب الأعمال الصغيرة أن ينفقوها ويمسك بالحكومة — تحقيقاً لهذا الغرض — أن تضع تشرياً يقضي بإلزام أصحاب الأعمال بتأمين عالم في حوادث العمل .

ولهذه الأسباب المتقدمة رؤى أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع عمال الصناعة والتجارة على إطلاقها .

العمال الذين يقتضون بأحكام القانون (مادة ٣)

يسرى هذا المشروع إطلافاً على جميع المستفيدين والعمال المشتغلين في الصناعة أو التجارة سواء لدى الحكومة أو لدى الأفراد بلا تفرق في السن أو الجنس أو الجنسية أو نوع العمل وكذلك يسرى على الذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر .

على أن المادة الثانية قد استثنت بعض طوائف من العمال كالأشخاص الذين يتقاضون أجراً يزيد على ٢١ جنياً مصرياً في الشهر أو على ٧٠ قرشاً في اليوم نظراً لأن العمال الذين يتقاضون أجوراً كبيرة غالباً يتعرضون للأخطار في مباشرة أعمالهم وأنهم يستطيعون إما بأنفسهم وإما بواسطة صاحب العمل التأمين على مثل هذه الأخطار بقعود خاصة . وكذلك استثنى العمال الذين يشتغلون في الأعمال الزراعية البعثة لأن هذا النوع يختلف اختلافاً كلياً من الأعمال الصناعية أو التجارية . كما استثنى أفراد أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم بولمهم والأشخاص الذين يباشرون عملهم في المنازل أو الذين يباشرون أعمالاً خارجية عن الصناعة أو التجارة .

الإصابات الموجبة للتأمين (مادة ٣)

لا ينطبق هذا القانون إلا على الإصابات الناشئة من حوادث العمل . ومن ثم لا تعتبر الأمراض الناشئة من المهنة موجبة مثل هذه الإصابات لتأمين العمال الذين يصابون بها . وقد رأت اللجنة أنه من الأولى إوجاه وضع قانون خاص بهذه الأمراض نظراً لأن قواعد الصحة المتعلقة بأمراض الصناعات لم تكن بعد موضع دراسة وافية في مصر ولأنه لم توضع حتى الآن على قواعد علمية درجة انتشار هذه الأمراض وكيفية توزيعها على مختلف الصناعات ، ومن جهة أخرى فإنه ليس لدى مصلحة العمل من الوسائل الكافية (الموظفين الفنيين) ما يكفل تنفيذ التشريع اللازم لهذه الحالة .

ومن المرجح أن تتولى وزارة الصحة العمومية في أقرب وقت الأبحاث الخاصة بها حتى يتسنى وضع التشريع المناسب لها .

مذكرة تفسيرية

لمشروع قانون إصابات العمل في الصناعة والتجارة

إن هذا المشروع الذي أعدته لجنة تشريع العمل التي أنشئت بوزارة الداخلية هو جزء من البرنامج الذي وضعه مجلس الوزراء بمجلسه المتقدمة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ وقد عرض هذا المشروع على مجلس العمل الاستشاري الأمل فاقروه بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات .

مدى تطبيق القانون

الأعمال التي تسرى عليها أحكام القانون (مادة ١)

تسرى أحكام هذا المشروع على الأعمال الصناعية والتجارية . وقد أخذ تعريف الأعمال الصناعية من مشروع الاتفاقية المصنق عليه من مؤتمر العمل الدولي الذي عقد براشتون في سنة ١٩١٩ ، وقد أضيف إلى هذه الأعمال (التعقيب عن الآلات) لما له من الأهمية في القطر المصري .

أما تعريف الأعمال التجارية فهو عين التعريف الوارد في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة غير أنه أضيف إليها اصطلاحات السباق والنواصي الرضائية نظراً لما يتعرض إليه العمال في هذه الحال من الأخطار .

وقد لوحظ أن بعض القوانين الأجنبية تنص على تطبيق أحكامها على العمال التي تستخدم عمالاً لا يلقون من عدد معين . ولقد تمت اللجنة هذا النحو أول وهلة وحددت هذا العدد بمشرة عمال ولكنها رجعت عن ذلك نظراً لاختلاف الحالة في مصر عن أحوال البلاد الأخرى . إذ أن التعداد الصناعي الأخير الذي حصل في سنة ١٩٢٧ دلت على أن العمال التي تستخدم أكثر من عشرة عمال بلغت ٣,٥٢٠ عمالاً وهذا العدد أقل بكثير من عدد العمال التي يشتغل بها أقل من عشرة إذ أنها بلغت ١٦٧,٥٨٢

فالاقتصار في تطبيق القانون على النوع الأقل يترتب عليه انتفاع فئة قليلة من طائفة العمال وحصر فائدة هذا القانون في دائرة ضيقة . ومن جهة أخرى فإن هذا التفرق من شأنه الإضرار بأصحاب العمل الذين يستخدمون أكثر من عشرة عمال إذ ينبغي عليه إقبال كاهله بمسؤوليات أحسن منها لأصحاب الأعمال الآخرين . وهذا ما يؤدي إلى الاضطراب في أعمال الصناعة والتجارة .

وقد يستعرض على ذلك بأن أصحاب الأعمال الصغيرة قد لا يستطيعون القيام بفتح التبعيضات التي يفرضها القانون مما يؤدي بهم إلى خسارة عتقة . إلا أن هذا الاعتراض لا يمتد به نظراً لأن التأمين على حوادث العمل هو وسيلة ميسورة لأصحاب العمل يتفق بها ما قد يتعرض له من

الأشخاص المزمونون بالتعويض—(المواد ٥ و ٦ و ٧)

قد تعرض أحوال تكون فيها المسؤولية الناشئة عن حوادث العمل واقعة على أشخاص آخرين مع صاحب العمل فإنه قد يحصل أن يسهل أن يهدد بالعمل إلى ما قبل من الباطن أو أن يمار العامل للغير أو أن يتسبب الحادث من فعل شخص أجنبي من أجل الذي وقع به هذا الحادث كأن يقع فيه حريق من شرر يتطاير إليه من عقار يحاوره . ففى جميع هذه الأحوال قضى الشارع أن يكون للعامل الحق في مطالبة صاحب العمل بالتعويض إما بصفة أصلية أو بصفة احتياطية أو بالتضامن مع هؤلاء المسؤولين الآخرين .

الأساس القانوني لحق التعويض

إن التشريع المصرى المحلى لا ينول للعامل المصاب أى تعويض عن إصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل . على أن الاحتمالات التى قامت بها بعض دول أوروبا ويمكن الاستئناس بها في مصر دلت على أن الحوادث التى من هذا القبيل لا تتعدى عشرين في المائة من مجموع الحوادث . وفوق ذلك فقد يكون من المتعذر بل من المستحيل أن يقوم العامل بإثبات خطأ صاحب العمل عند إلقاء عبء هذا الإثبات على ماله . وقد أخذت المحاكم الأهلية والمختلطة تتوسع في تطبيق مواد القانون الخاصة بالمسؤولية ترسما تجرعت به عن حدود النصوص الواردة في هذه المواد وقد ساهمت إلى ذلك تخفيف المخرج عن العامل وأطرافه فتمت الصنعة على الوجه الذى نتج عنه ازدياد المخاطر التى يستهدف لها العامل . ولكن أحكامها في هذه المسألة كانت متخافة وغير مستقرة فبينا كان يرى بعضها أن الخطأ من جانب رب العمل مفروض كان يرى البعض الآخر الأخذ إطلاقا بنظرية غاطر المهنة التى توجب مسؤولية صاحب العمل بمجرد وقوع الضرر دون التفات إلى شرط الخطأ .

لذلك كان من الضروري أن يتدخل المشرع لسن قواعد مسؤولية صاحب العمل عن أخطار المهنة ولتج تضراب أحكام المحاكم فكذلك التضارب الذى يؤدي إلى تعرض العمال لحمايات مختلفة باختلاف وجهة النظر . ونظرا لهذه الاضغاطات خول هذا المشروع حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل دون أن يكفه بإثبات خطأ صاحب العمل أو من يتوب عنه .

ولو أن لصاحب التعويض أصبح بذلك مطلقا إلا أن هذا الإعجاب قصر في دائرة محدودة بالحدود المتقدم ذكرها كما أن مقادير التعويض يثبت أنبيا في جدول وضع لهذا الغرض . ومن جهة أخرى فقد حددت التباية القصوى لهذه المقادير . وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الشدة التى يطوى عليها

مبدأ أخطار المهنة ويلقى المضار الناشئة من ترك تهديد التعويض إلى مجرد الرأى على ما هو ظاهر من بعض الأحكام القضائية .

وهذه التخفيفات التى أدخلت على تطبيق هذه النظرية اقتضتها ضرورة مراعاة الطاقة المالية التى عليها أصحاب الأعمال ووقايتهم من خطر الإفلاس . ولهذا الاعتبار قضت المادة الرابعة بجرمان العمال المخاضمين لأحكام هذا القانون من التمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث نشأ عن خطأ فاش من جانب صاحب العمل . وقد ورد على هذه القاعدة استثناء آخر رويبت به مصلحة البحارة إذ ترك لهم بمقتضى المادة الأولى الحق في اختيار بين أحكام هذا القانون وبين أحكام قانون التجارة البحرية .

ويحسن أن يشار إلى أن المادة ٣ قتل في بادئ الأمر من المادة الأولى من القانون الفرنسى الصادر في سنة ١٨٩٨ التى تقول " الحوادث التى تصيب العمال أو المستخدمين بسبب العمل أو بمناسبة من مناسبات العمل ... إلخ " ولقد غشى أن تضر عبارة " أو بمناسبة من مناسبات العمل " على الوجه الذى يؤدي إلى إدخال الحوادث التى لا يوجد بينها وبين العمل علاقة كافية لإيجاب التعويض على صاحب العمل ولذلك عدل من هذه العبارة واختير بلفظ النص الوارد في المشروع .

على أنه وإن كان تعويض العامل مقفرا أصلا حتى ولو كان الحادث الذى أصابه ناشئا عن خطئه لأنه لا قد اشترط ألا يكون ذلك نتيجة عمد ولا أن يكون نتيجة سوء سلوك فاش ومقصود من قبل العامل فإنه في هاتين الحالتين روى حرمان العامل من حق التعويض . وقد اعتبرته المادة ٣ في حكم سوء السلوك الفاحش كل فعل يحدته العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات وكل مخالفة للتعليمات العامة التى يضعها المصل أو مخالفة الأوامر الخاصة التى يصدرها رئيس العامل ويشرف على تنفيذها في حدود سلطته أو عدم استمات العامل لوقاية يعلم أنها موضوعة لسلامته . غير أنه في حالة مخالفة الأوامر وحالة عدم الرقابة رأى المشرع أن يخفف الحكم فيما لم يجرم العامل من المكافأة إذا نشأ عن الإصابة وفاة العامل أو باعثة مستديرة تزيد نسبتها على ٢٥ ٪ من المانة الكلية وذلك لأنه في هاتين الحالتين يصعب افتراض أن العامل قد تصد في هاتين الحالتين وضع نفسه في الحالة التى سببت الحادث .

الضمانات المقررة لحصول العامل على التعويض

وقد قرر المشروع جملة أحكام، الغرض منها جعل حياة العامل والمستحقين بعد وفاته حياة فعيلة لتلك نص على :

(١) أن كل اتفاق يقصد به تخفيض قيمة التعويض يعتبر باطلا وكأنه لم يكن (مادة ٤ ققرة ٢) .

التعويض في حالة العاهة المستديمة الكلية (مادة ٢٨)

إن العاهة التي تجعل العامل عاجزا تاما على الدوام عن الحصول على أجر ما هي ضرر لا يخلو من التعويض أصلا إلا بمجموع الأجر الذي كان يمكن لصاحب أن يتقاضاها في حالة سلامته. ولذلك روى من باب العدالة جعل مقدار التعويض في هذه الحالة أكثر من التعويض في حالة الوفاة.

وقد قدر المشرع بما يوازي أجر ألف يوم على ألا يزيد على ٣٥٠ جنيها وألا يقل عن ١٠٠ جنية .

التعويض في حالة العاهة المستديمة الجزئية

(مادة ٢٩ والجدول)

إذا نشأ من العاهة عجز مستديم جزئى كان يفقد العامل حيا أو ذواها فإنه لا يستحق في هذه الحالة إلا تعويضا جزئيا ، ولما عاودة الجهة الطبية المختصة على تحديد درجة العجز قد أرفق بالمشرع جدول يبين نسبة العجز المئوية التي يفرض القانون أنها ناتجة عن فقد الأعضاء الميئة فيه النسبة للعاهة المستديمة الكلية ، على أنه إذا نتج عن فقد أحد هذه الأعضاء أن العامل أصبح عاجزا تاما عن الحصول على أجر فإن العاهة تعتبر كلية .

التعويض في حالة العجز الموقت (مادة ٢٥)

إن العامل الذي يصاب بجرح أو أثناء عمله في حاجة إلى ما يمد حوزة وعوز عاقته إلى أن تدين نتيجة إصابته إما بالشفاء أو بالوفاة أو بالإصابة بعاهة مستديمة .

لذلك فرض المشرع على صاحب العمل أن يدفع للعامل المصاب نصف أجره اليومي على ألا يزيد هذا النصف على ٢٠ قرشا حتى تفتيق حالته نهائيا وقد روى أنه ليس من العدل الجمع بلا قيد بين التعويض الموقت والتعويض المستحق في حالة الوفاة أو العاهة المستديمة . ولذلك نص المشرع على أن يضم من مقدار هذا التعويض المبالغ التي تكون قد صرفت للعامل بصفة تعويض موقت بعد مضي الاتي عشر شهرا الأولى .

ويلاحظ أنه نص على أن اقتطاع العامل من العمل لمدة ثلاثة أيام فقط لا يكسبه أى حق . في التعويض كما أن اقتطاعه من العمل لمدة تقل عن عشرة أيام لا يكسبه أى حق في التعويض عن الثلاثة الأيام الأولى وذلك ثلاثيا لتشجيعه على تصنع المرض (مادة ٣٢ فقرة ألف) .

حالة المشتغلين تحت القرين بلا أجر (مادة ٢٦ و ٢٩)

كما كان الأشخاص الذين يشتغلون تحت القرين لا يتناولون أجرا يصح اعتباره أساسا لحساب التعويض فقد حدد المشرع مقدار التعويض المستحق في حالة الوفاة بمبلغ مئتين جنيها مصرى وفي حالة تخلف عاهة مستديمة طيلة من الإصابة بمبلغ خمسة وسبعين جنيها مصرى

(٢) أن صاحب العمل ملزم أن يخطر كتابة مصلحة العمل عن مقدار المبلغ الذى دفعه وتهدد بدفعه على سبيل التعويض عن العاهة المستديمة أو الوفاة لينتفى لمصلحة العمل التأكد من أن المبلغ المدفوع أو المتفق عليه مطابق لفئات التي يحددها القانون (مادة ١٤) .

(٣) أن يحكم في المنازعات الحاصلة في تعويض إصابات العمل على وجه الاستصحاب (مادة ١٥) .

(٤) أن ديون المصابين والمستحقين للتعويض بعد وفاتهم تعتبر ممتازة ولا يجوز تحويلها ولا حجز عليها (مادة ٨) .

(٥) أنه إذا كان صاحب العمل مؤثما على حوادث العمل لا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التغطية (مادة ٩) .

قيمة التعويض :

كل إصابة تسبب عجز السالم عن تأدية عمله لمدة تزيد على ثلاثة أيام تتوله الحق في المطالبة بتعويض تختلف أهميته باختلاف ما يترتب على الإصابة من وفاة العامل أو عاهة مستديمة أو عاهة موقتة .

التعويض في حالة الوفاة (مادة ٢٦)

القوانين المتعددة المعمول بها في أوروبا لا تختلف في مقدار التعويض لحسب بل تختلف أيضا في طرق الدفع . ففى بعض الدول يقدر التعويض بمبلغ إجمالي يدفع للعامل أو المستحقين بعد وفاته وفي بلاد أخرى يحصل التعويض لمرة واحدة لدى الحياة أو معايش . وهذه الطريقة الأخيرة أكثر فائدة في بعض الأحوال وبخاصة للأرامل والأطفال الذين يعتمدون على الطالب توظيف المال توظيفا خاصا وقاية كافية لعنان صرف المساهات بكيفية إيجاد مستادى خاصة وقاية كافية لعنان صرف المساهات بكيفية منظمة اضطر المشرع لإجمالها لعدم وجود مثل هذا النظام في مصر . أما طريقة التعويض الإجمالى فقد جعل مقدار التعويض على مقتضاها معادلا على وجه المصوم لأجر العامل في مدة تتراوح بين ستين وتسعين سنوات .

وقد فضلت اللجنة أن تتبع طريقا وسطا في ذلك فتقررت أن يكون التعويض في حالة الوفاة موازيا لأجر ٨٠٠ يوم أى نحو ستين ورج على ألا يزيد على ٣٠٠ جنية ولا يتقصر على ٨٠ جنية .

ولكن هذا التعويض لا يستحق بأكله إلا إذا ترك العامل أرملة أو ولدا أما إذا لم يترك سوى أب أو أم أو أخ أو أخت فإنه يقل إلى الثلاثة الأرباع أو إلى النصف بحسب الأحوال . وقد اشترط بالنسبة للأولاد والأخوة أو الأخوات أن يكونوا إما عاجزين جسمائيا عن كسب عيشهم وإما أن يكونوا دون سن السابعة عشرة لأن الذين تزيد سنهم على ذلك لا يعوقهم مانع من الاشتغال في أى فرع من فروع الصناعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ المنظم لتشغيل الأحداث .

وبناء في هذا الخطاب عن شكوى المستحقين أن الحكومة قد أملت مقبها لمعالجة ما استفاضت به شكوى المستحقين في الأوقاف بما يقوم الاعوجاج ويحل سلطان الحق والقانون .

وقد تحققت وزارة الأوقاف في سنة ١٩٢٧ إلى البرلمان بناء على رغبة بمشروع قانون بتعديل لأمانة الإجراءات وتناولت في هذا التعديل مجلسها الأعلى بجلت رأيها استشاريا لأنه بنظامه الحالي يخلف مع المسؤولية الوزارية كما تناولت أيضا مجلس الإدارة فالتته واقترحت مكانه بلمسة استشارية من مديري الأقسام . حل أن يرغب ما ليس من اختصاص الوزير في سائر الوزارات إلى مجلس الوزراء .

وقد أملت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن تسع الدعوة الحالية لبحث مشروع هذا التعديل وإصداره .

وترى هذه اللجنة إذا لم تسع هذه الدعوة لبحث هذا التشريع أن تتي الوزارة بتبني هذا المشروع واستكله حتى يتقدم به في افتتاح الدورة المقبلة بهذا نجاحا .

أما شكوى المستحقين في الأوقاف فلها أوجه كثيرة وأسباب شتى . فمنهم من يشكو نظام الوقف ويرى في هذا النظام مجرا على الفساده وحسب المصادر الثروة في البلاد ومنهم من يشكو من نحوه منه نفسه واتكاه على استحقاقه في دبح الوقف فهو قاعد لا ينهض لعمل ولا يجد يده إلا لتناول هذا الاستحقاق إذا ما .

ومن شكوى المستحقين استحقاق نظار الأوقاف لم استبدادهم بالتصيب الأظلم من الربح .

أما إذا كان النظر لوزارة الأوقاف فإن الشاكن يتحدثون عن قلة استحقاقهم مع كثرة الربح ويضرون أمثلة لزيادة مصاريف الإدارة عن الإيراد ولبعض قيمة الإيجار والتهاون في الاستحقاق لتعصيل الإيجار حتى يضيع الإيجار أو معظمه . وهذا اللون من الشكوى نرجو أن يزول أمام الإدارة الحازمة المستوية البزبة التي تتارها الآن وزارة الأوقاف .

أما سائر ألوان الشكوى فيقتصر لها الشاكون أنواعا يسرف بعضها ويقتصد بعضها . وقد رأت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن تمنع الوقف الأهل منذ الآن واقترحت على مجلس النواب موافقتها على ذلك .

ولكن لجنة الأوقاف لمجلس الشيوخ لا ترى حل الأوقاف الأهلية الحالية ولا منع الأوقاف الأهلية المستقبلية وترى أن أجدى من ذلك تنظيم الأوقاف تنظييا ماما شاملا . فمن حيث أبنية الوقف تكون اختيارية ، فيجوز الوقف الموقت لأى عدد من السنين . ومن حيث الاستحقاق تكون قسمته بحسب القرينة الشرعية فلا يجرى من الوقف وارث ولا يميز وارث على وارث ويلغو كل شرط يشترطه الوقف لحرمات المستحق من استحقاقه بزواج أو طلاق وما إلى ذلك مما يخالف فرائض الله أو يطلها . ومن حيث النظر يكون لكل مستحق على استحقاقه ما أمكن ذلك واصلح فإن لم يمكن يكون النظر لمن ترصه أكثرية المستحقين ما دأموا على ترصيه فإذا تكررت له الأغلبية نزل عن النظر لمن ترصه الأغلبية مكانه ولا يخرج النظر عن المستحقين في الوقف إلى مخرج حتى وزارة الأوقاف ما دام فهم من يصلح لتنظيم .

المعالج الطبي (مادة ١٨ و ٢٢)

وقد نص في المشروع على وسائل هامة تتعلق بالمعالج الطبي وضمت بالإخفاق مع وزارة الصحة العمومية وإدارة الطب الشرعى . من ذلك أن العامل المصاب يحق له أن يبالغ بجنا بمستشفيات الحكومة متى أمكن ذلك ولا فإن جميع المصاريف الطبية ومن الأدوية ومصاريف الإقامة بالمستشفى تكون على جانب صاحب العمل .

ومن جهة أخرى إذا لم يكن الطرغان متفقين على نوع المعالجة ومداها كما يقرضها الطبيب المعالج فإنه يجوز لكل منهما رفع الأمر إلى هيئة التحكيم المنصوص عنها في هذا المشروع .

السيجلات والإجراءات والعقوبات

يفرض المشروع على صاحب العمل أن يصد في عمله سيجلات تكون فيه الإصابات التي تحدث للعامل ، وسيجلات آخر تدرج فيه أسماء العمال بحسب نوع إصابتهم بالعمل ، وسيجلات ثالثا تدون فيه الأجور . والقرض من هذا السجل الأخير تسهيل عملية التأمين لأن أقسام التأمين تختص بنسبة مئوية من مجموع أجور السنة . أما السجل الخاص بشيد العمال فالقرض منه تلافى التلاعب الذي قد يضر بمصلحة شركات التأمين (مادة ١٣) .

أما بالنسبة للإجراءات المفروضة للإخطار عن الحوادث (مادة ١٠ و ١١) ، وإخطار البوليس (مادة ١٢) ، وتعليق بعض نصوص القانون في الأصل (مادة ١٦) ، وبالنسبة للعقوبات (مادة ٣٠ و ٣١) ، فالنصوص الخالصة بها لا تحتاج إلى تعليق .

ملحق رقم ٧١

جلسة الاثنين ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

(المقرضه الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل)

القسم الأول

(١) ملاحظات عامة

نظام الوزارة ونظام الوقف

على خطاب العرش في دورة البرلمان الحالية بنظام وزارة الأوقاف من حيث التنظيم والوائح ومن حيث شكوى المستحقين . فمن الناحية الأولى جاء في خطاب العرش أن الحكومة مستعرج في تعديل ما يفرم بتعديله ولإفهامه لا يتسق مع النظم المستورية من النظم والوائح المعمول بها في وزارة الأوقاف .

وقد رغبت لجنة الأوقاف لمجلس النواب إلى الوزارة في تكوين احتياطي المتأخرة على تنمية ومع رغبة هذه اللجنة أن يكون لوزارة الأوقاف احتياطي متين فإن رغبتها أشد في رد هذه الدوائع .

وقد رأت لجنة مجلس النواب إضافة ما ينقص من ميزانيتها الأقسام إلى قسم المساجد وهذه اللجنة توافق على ذلك .

أموال البديل وحركة الاستبدال والاستغلال

تضمن بيان وزارة الأوقاف من مبلغ ديونها لحساب الدوائع أنها استلقت من هذه الديون مبلغ ٧٠٠١ جنيه أخذت من أموال البديل ثلثا مستشفى فؤاد الأول الذي جعل ملكا لأوقاف خيرية كالتبليغ لها مال بدل في خزنة الوزارة وليست هذه الأوقاف التي أخذت من أعيانها وأعطيت به مستشفى فؤاد هي وحدها التي تتفع أموال بدلها في شراء المستشفيات والأعيان التي لا غلة لها فإن ديوان وزارة الأوقاف نفسه باعته الوزارة لأوقاف خيرية بآل بدلها كما باعت الوزارة بعض منشآت الخيرية لأوقاف أخرى بمال بدلها وهذا في الواقع تنطية لتصرف الوزارة في أموال البديل التي تحت يدها لأن ديوان الوزارة لا يستغل استغلالا جديا لحساب الأوقاف التي ملكته بالرغم منها ومستشفى فؤاد والمنشآت الخيرية الأخرى ليست مستغلات حتى تلك لأوقاف بدل المستغلات التي كانت تملكها ولا يبدو ذلك أن الوزارة تجمل هذه المنشآت ليصارا اسميا تنته في إيراداتها .

وإذا كان من السير يملكه ما جرى فإن اللجنة تفتقر على المجلس أن يوجه نظر وزارة الأوقاف إلى ألا تنفق أموال البديل إلا في مستغلات حقيقية تقوم للأوقاف المستبيلة مقام ما أخذ منها وتبقى لهذه الأوقاف غلاتها وريعها أما تحويل أعيان الأوقاف المشترية إلى أعيان عقيمة فإن ذلك مع ما فيه بالنسبة لهذه الأوقاف نفسها فإنه مضاف لإيراد الوزارة من الأوقاف الخيرية . ومصلحة البلاد في زيادة الإيراد لا في ضمه .

وتوافق اللجنة بعد هذه الملاحظة على كل ما لاحظته لجنة مجلس النواب على أموال البديل وحركة الاستبدال والاستغلال واختيار ما يشتري بمال البديل واستبدال الاحكام كما توافق على ملاحظاتها بالنسبة للتأجير والاستباق من التأسيسات والبلد في التحصيل والنسبة كذلك لنظام الاحصاء واشتراك وزارة الأوقاف في التعاون الزراعي .

(ب) الإيرادات

تقدرت إيرادات الأوقاف الخيرية في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٧٥٧١٦٦١ جنيهاً بزيادة ٦٦٠٢١١ جنيهاً على المقدر في العام الماضي هذا مبلغ ٦٨٢٢١١ جنيهاً فقتر لإيرادات أوقاف الخلدوي اسماعيل والوادي وكانت مقدر في العام الماضي بمبلغ ٦٢٨٠٨ جنيهاً أي بزيادة ٥٤١٣٠ جنيهاً .

أما النظر على الأوقاف الخيرية المحضة فيجمع جميعه لوزارة الأوقاف ليظهر لها أن تقوم بتغيير العام بأحسن وجوهه وأتم أساليه .

وتفتقر هذه اللجنة على المجلس أن يوافق على وجوب تنظيم الأوقاف لتنظيم يقوم الامواج ويعل سلطان الحق والقانون على أن تتقدم وزارة الأوقاف بمشروعات القوانين المنظمة لهذه الأوقاف .

مع توجيه نظر وزارة الخزانة إلى زيادة رسوم تسجيل الأوقاف حتى لا تكون قتلها - كما هو الآن - محرضاً على الإهمال على الوقف على ألا يقل الرسم عن رسوم تسجيل بيع العقار .

الاحتياطي

لم تدبر وزارة الأوقاف مالا احتياطيا لخزانتها إلا يطلب ملح من البرلمان ولكن الاحتياطي الذي يجهد ذائب في الأرمه المالية كما تقول وزارة الأوقاف وقد طلبنا من وزارة الأوقاف بياناً عن نقاد الاحتياطي وانقلابه بعد ذلك دينا استدانته الوزارة من الدوائع المودعة بخزانتها فحتمت لنا البيان الآتي :

عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣١

جنيه	جنيه
١٢٠١١	ما كان باقيا من الاحتياطي لناية سنة ١٩٣٠
١٧٧٦٩٤	عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣١
١٦٥٦٨٣	
١١٤٠٥٩	عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣٢
٣٥٥٧٨	» » » » » » ١٩٣٣
٣١٥٣٢٠	أصل العجز لناية سنة ١٩٣٣

٧٠٠٠١ تبريل تسدد للإيرادات في سنة ١٩٣٣ عن مستشفى فؤاد الأول للولاية السابق أخذ تكليفه من ميزانية الأوقاف الخيرية واستبدل لأوقاف بالمال من مال البديل .

٢٤٥٣١٩ المطلوب من الأوقاف الخيرية لناية سنة ١٩٣٣ مالية .

٧٩٨٨٩ ضم قيمة عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣٤ مالية .

٣٣٥٢٠٨ الباقي طرف الأوقاف الخيرية لناية سنة ١٩٣٤ مالية .

ونلاحظ اللجنة على هذا البيان أنه لم يبين الجهات التي استدانته منها مبلغ ٣٣٥٢٠٨ جنيهات وكانت المقتصرصة على طلب هذا البيان لتصرف ما تلك الدوائع المودعة بخزانة الوزارة لتتضح أن لا شيء فيها من أموال البديل . وظاهر من هذا البيان ومن ميزانية هذا العام أن الوزارة لم تعد تعمل على رد هذه المبالغ إلى خزانتها لحساب الدوائع التي لا بد أن تسترد في يوم من الأيام .

وتقسم الإيرادات إلى صبة أبواب :

الباب الأول

إيرادات عمومية (الإدارة)

قدرت بمبلغ ١٧٧٩٢٧ جنبا زيادة ٢٤٥٨٣ جنبا على العام الماضي .
ويتقسم هذا الباب إلى فصلين :
(الأول) رسوم إدارة على الأوقاف الأهلية وال الحرمين الشريفين وأوقاف
الخليو إسماعيل بالوادي .

(الثاني) المتحصل من المصروفات القضائية والمتحصلات المتنوعة .

الفصل الأول — رسوم الإدارة

قدرت بمبلغ ١٠١١٠٥ جنبت زيادة قدرها ٦٤١٤ جنبا على العام
الماضي، من ذلك ٥٣٦١ جنبا زيادة في بند رسوم إدارة الأوقاف الأهلية
وبمبلغ ٦١١ جنبا زيادة في بند رسوم إدارة أوقاف الحرمين الشريفين وبمبلغ
٥٤٢ جنبا زيادة في بند رسوم إدارة أوقاف الخليو إسماعيل بالوادي .
ومن الجمل الأول يظهر صافي إيراد الفندان هذا العام في إطيان الأوقاف
الأهلية :

نوع المساحة	المساحة	تقدير الإيرادات	المصروفات	صافي الإيرادات	صافي إيرادات القصدان
قطن	جنبيه	جنبيه	جنبيه	سلم	جنبيه
الأطيان المؤجرة	١٢٠٢١٣	٦٢٦٠٥٦	٢٠٨٦٢٨	٤١٧٣٧٤	٤٧٣
المتزعة	٣٥٢٦	٥١٨٤٦	٢٣٠١٣	٢٨٨٣٣	١٧٧
أطيان الإصلاح	٨٢٣	٦٧٩٤	٤٩٥٠	١٨٤٤	٢٤٠

أي أن متوسط ما يفيض القندان في صافي الإيراد هو ٣٠٠ جنبت ٥٩ مليا .

الفصل الثاني — المتحصل من المصاريف القضائية

والمتحصلات المتنوعة

قدر بمبلغ ٦٨٢٢٢ ج. م مقابل ٥٨٦٥٣ ج. م في ميزانية العام الماضي،
فتكون الزيادة ١٨٦٦٩ ج. م .
والمبلغ المقدّر لهذا الفصل يتكون من مجموع إيرادات ثلاثة بنود :
أولها خاص بالمتحصل من المصاريف القضائية وقدره هذا العام مبلغ
٤٥٠٠ ج. م — زيادة ١٠٠ ج. م على العام الماضي
والثاني خاص بنحو تكاثر زيارة الأجانب للسجد وقدره مبلغ ٦٠٠ ج. م
بغير زيادة على المقدّر في العام الماضي .

والثالث خاص بالمتحصلات المختلفة وقدره مبلغ ٧١٧٢٢ ج. م — زيادة
١٦٦٦٩ ج. م على العام الماضي، فيكون مجموع الزيادة في هذا الفصل كله
١٨٦٦٩ ج. م — كما ذكرنا سابقا .

لنلاحظ أنه يدخل في البند الأخير قيمة الفسادة التي تتقاضاها الوزارة
من البنوك المختلفة من المبالغ التي توعدّها لديها وقد استولت الوزارة على
القوائم الآتية من المدة من مايو سنة ١٩٣٥ لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ :

٤٨٧٨	٧٢١	القوائم المتحصلة من بنك مصر .
٢٥٣٩٢	١٨٥	» » » » بنك الأهلي .
٣٠٢٧٠	٩٠٦	

والمحصلات المختلفة فيما يخص القوائم، عبارة عن غرامات التأخير والمخالفات
وبدل التفتة وجزاوات الموظفين وعن استقارات وغيرها .

وبمناسبة ما رأته لجنة مجلس النواب من وجوب توزيع فوائد أموال
بلد الأوقاف الأهلية على المستحقين فيها سألت هذه اللجنة وزارة الأوقاف
عن رأيها في ذلك فأجابته بأن الوزارة تستولى من الأوقاف الأهلية على رسوم
إدارة أقل مما تصرفه الوزارة فعلا في إدارة هذه الأوقاف بل في حقها أن
تستولى على قائمة القوائد الخاصة ببلد الأوقاف الأهلية . ولا تفر اللجنة
منطق الوزارة في هذا :

أولاً — لأن رسوم الإدارة وهي ١٠٪ كافية جدا لإدارة هذه الأوقاف
إدارة حسنة والواجب على الوزارة أن تقتصد في مصروفاتها وألا تتجاوز هذه
النسبة بمال من الأحوال .

ثانياً — لأن مال البلد المستفاد منه خاص ببعض الأوقاف الأهلية
وبعض هذه الأوقاف استحاله إلى مال بلد ورأى الوزارة يفضي بتسديد
مجزر رسوم الإدارة في كافة الأوقاف الأهلية من الأوقاف الأهلية التي لها مال
بلد وهذا العمل ينظم بعض الأوقاف لسائر الأوقاف ويحرم المستحقين
في الأوقاف التي استحالت إلى أموال بلد حرمانا تاما . ولهذا توافق هذه
الجنة لجنة مجلس النواب على رأيها في ذلك ولا مانع عند هذه اللجنة من أن
تعتبر الوزارة هذه القوائم ربما وتأخذ من رسوم إدارة بنسبة ١٠٪ .

الباب الثاني

المتحصل من المداخلات ومكافآت الموظفين

قدر لهذا الباب مبلغ ١٧٩٢٥ ج. م — زيادة قدرها ٧٥٧ ج. م — جاءت من
ارتخاع إيجار أطيان المعاشات البالغ مساحتها ٨١٠ أفنة و ٨ أسهم بما قيمته
٥٥٧ ج. م ومن زيادة مبلغ ٢٠٠ ج. م في المستطع من مرتبات الموظفين .
وتبلغ إيرادات أطيان المعاشات ٦٩٢٥ ج. م ومصروفاتها ٢٠٥٥ ج. م
فصافي الربح يبلغ ٤٨٧٠ جنبا ويضيق القندان ٦ جنبتات ويخصه من
المصاريف ٢ ج. م — و ٥٣٠ مليا .

الباب الثالث

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٥٠٤٥١٩ ج. م — زيادة قدرها
٥٣٥٨١ ج. م وهو مكون من ستة بنود مبينة كالآتي :

ومن ذلك يظهر أن المقتدر لصافي إيراد القندان الموزج من الأوقاف الخيرية عام هذا العام ٣٠٠٠ جنيتها و ٨٨٠٠ ملياً بقائه ٣٠٠٠ جنيتها و ٨٨٠٠ ملياً في سنة ١٩٣٥ ومن أراضي الزراعة والإصلاح ٣٠٠٠ جنيتها و ٤٠٠ ملياً بقائه ٤٠٠ ملياً في سنة ١٩٣٥ والواقع أن صافي الربح يتبر دون التوسيع مع مراعاة الحالة العامة ، رغم العناية التي بذلتها الوزارة في هذه السنة للحفاظ على مستوى الإيجار وتوافي هذه اللجنة لجنة مجلس النواب برغبتها في استمرار العناية برفع مستوى الإيجار .

الباب الرابع

إيراد من أشغال مدرسة النابى

قدر لهذا الباب مبلغ ١٠٠٠ جنيه بزيادة مائة جنيه .

الباب الخامس

إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٥٧٩٠٠ جنيه وهو مكون من بتدين :

بند ١ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية وقدر له مبلغ ١٢٢٩٠ جنيه بغير عجز ولا زيادة على ما كان عليه في سنة ١٩٣٥ من ذلك مبلغ ٣٣٦٥ جنيه لتكثي مكة المكرمة والمدينة المنورة ٨٩٢٥ جنيه لباقي الأوقاف .

بند ٢ - مرتبات مقررة وخيرات متوفرة وقدر له مبلغ ٣٣٥٠٠ جنيه بتقص ٥٠٠٠ جنيه عن العام الماضي ، من ذلك :

مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مقر لأعمال خيرية من إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بنظر الوزارة ، بتقص ٥٠٠٠ جنيه عن العام الماضي . ومبلغ ٨٠٠ جنيه مقر لأعمال خيرية من إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بنظر الديار كما كان في العام الماضي . ومبلغ ٧٣٠٠ جنيه مقر لأعمال خيرية من إيرادات الحرمين الشريفين مساعلة لمصروفات تكثي مكة المكرمة والمدينة المنورة كما كان مقدراً في العام الماضي . ومبلغ ٤٠٠ جنيه مرتبات على أوقاف الحرمين نظير مصروفات مكاتب تابعة لما تديرها وزارة المعارف كما كانت مقدرة في العام الماضي .

وما يخدم يظهر أن العجز في تقدير هذا الباب جيهه عما كان عليه في العام الماضي قدره ٥٠٠٠ جنيه واقع في البند الثاني منه في الجزء الخاص بإيرادات الأوقاف الأهلية المشمولة بنظر الوزارة .

وقد لاحظت لجنة التواب أن المراتب المقررة لتغييرات في الأوقاف الأهلية المشمولة بنظر الغير مقدراً لها ٨٠٠ جنيه فقط وهذا التقدير وإن يكن مساوياً لطلبه في العام الماضي إلا أنه بالرجوع إلى ما كان مقدراً له في سنة ١٩٣١ و ٣٣ و ٣٤ تجده يبلغ ١٠٦٠٠ جنيه ٩٩٤٥ جنيه ١٠٥٢٠ جنيه ٩٠٧٠ جنيتها على التوالي متدرجاً إلى المبروط .

ورأت من المالحق أن الوزارة لو دقت في محاسبة نظام هذه الأوقاف لحصلت على أكثر من ذلك بكثير وتكرر لجنة الأوقاف اقتراحها الذي سبق أن اقترحه في السنوات السابقة ، وهو أن تقر الوزارة رسوماً على الأوقاف الخيرية الجارية في نظر نوعها تتناسبها مع نظير محاسبتها لتتمكن بذلك من تجهيز

فروق		تغييرات	
قص	زيادة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٤٩٨	—	١٢٢١٩٨	١١٥٧٣٠
٢١٣	—	١١٨٥٣	١١٦٤٠
٢٤١٩	—	١٠٤٣٩	٨٠٢٠
—	٣٩٣٦٤	٣٥٣٨٧٨	٢٩٣١٤٢
—	٢٢٣٤١	٣٣٣٣٠	٥٥٦٧١
—	١٠٧٦	١٩٢٤٠	٢٠٣١٦
٩١٠	٦٦٦٨١	٤٥٠٩٣٨	٥٠٤٥١٩
٥٣٥٨١		صافي الزيادة	

ولوحظ أن هناك قصاً في تقدير إيجارات المباني والأراضي المفضاء والأحجار مرده إلى زول مستوى الإيجار في المباني عامة . ومجموع التقص المقتدر في هذه البنود الثلاثة على ما هو مفصل بالجدول ٩١٠٠ ج. ح. طالبها زيادة في بند إيجار الأطنان الزراعية لتحسن الحالة الاقتصادية العامة وكذلك في بند الإيرادات الزراعية لنفس السبب . وزيادة مساحة الأطنان المقررة على القيمة بمقدار ٢١٨ فداناً .

وفي بند الإيرادات المتوقعة زيادة بنيت على ما يظهر تحصيله أكثر من العام السابق وأغلب إيرادات هذا البند يحصل من أجور الخفر وحراسة المحاصيل وأجرة التطهير والرى . ومجموع الزيادة في الثلاثة البنود الأخيرة ٦٢٢٩٨١ ج. ح. ينقص منها ٩١٠٠ ج. ح. قيمة العجز في الثلاثة البنود الأولى فيكون صافي زيادة الإيرادات في هذا الباب ٥٣٥٨١ ج. ح. .

وقد بلغ ما تدرجه الوزارة على القيمة للأوقاف الخيرية في سنة ١٩٣٦ ٢٩١٢ فداناً قدرت إيراداتها في مشروع الميزانية المبرور بمبلغ ٣٣٦٧٨ جنيه — بما في ذلك مبلغ ١٨٠٠ جنيه نصيب الوزارة في أرباح زراعة وقف الخلدو إسماعيل بجهة أحمد بامروية البحرية — بزيادة ١٢٥٠٤ جنيتها على العام الماضي .

وبلغت مساحة أرض الإصلاح في الأوقاف الخيرية ٢٩٦٠ فداناً بزيادة ٥٩٩ فداناً على العام الماضي ، قدرت إيراداتها بمبلغ ٢١٩٠٣ جنيه بزيادة قدرها ٩٨٣٧٢ جنيه .

أطنان الأوقاف الخيرية سنة ١٩٣٦

اليات	المساحة والإيرادات المتوقعة	الإيجار	صافي الإيراد	صافي القندان	صافي القندان
فدان	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أطنان مؤجرة	١٤٧٩٥٥	٢٧٧٥٠	٩١١٨٩	١٨٦٣١٢	١٩٠٠
مقررة	٢٦١٢	٣٣٧٦٨	١٦٣٦٤	١٧٤٠٤	٦٢٦٥
تحت الإصلاح	٢٩٦٠	٢١٩٠٣	٢٠٣٥٤	١٥٤٩	٦٨٧٦
					٥٣٣

الباب السادس

أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي

قدر لهذا الباب في ميزانية هذا العام ١٩٢١ ج. م زيادة قدرها ١٣٥٤١٣ ج. م على ما كان عليه في العام الماضي. وهو مقسم إلى خمسة بنود كما هو واضح بالجدول الآتي :

فرق	تقدرات	قص
زيادة	سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٣٦
جيب	جيب	جيب
٢	٦٠	٥٨
٥	٨٧	٩٢
—	٣٩٤٩	٥١٤٩٥
—	١٣٢٦	٨٥١٨
—	١٣٥	٢٦٤٨
٢	٥٤١٥	٦٨٢٢١
٥٤١٣	٦٢٨٠٨	

- بند ١ — إيرادات الباقي .
 » ٢ — » الأراضي الفضاء .
 » ٣ — » الأطنان الزراعية ١٣١٧٣ فدانا وقباطين ١٢٠ سحما .
 بند ٤ — إيرادات زراعية .
 » ٥ — » متنوعة .
 الجلة .
 صافي الزيادة .

هذا مع ملاحظة أنه يدخل ضمن البند ٣ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه منظور تحصيله من المتاعرات ويدخل ضمن بند ٤ مبلغ ٤٠٠٠ جنيه إيرادات الجبل والألبان . وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتبارات الآتية :

- جيبه
 ١٧٧٩٢٧ باب ١ — إيرادات عمومية (الإدارة) .
 ١٧٩٢٥ » ٢ — التحصيل لمأشات ومكالات الموظفين .
 ٥٠٤٥١٩ » ٣ — إيرادات الأعيان الموقوفة .
 ١٠٠٠ » ٤ — إيراد من أشغال مدرسة اليتامى .
 ٤٥٧٩٠ » ٥ — إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .
 ٦٨٢٢١ » ٦ — أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي .
 الجلة العمومية للإيرادات . ٨١٥٣٨٢

وجود الحال اللازمين لمباشرة هذه العملية مباشرة جديّة موصلة إلى تحصيل القيمة الصحيحة لما حبس على الخيرات . والتحقق من صرف ما هو مسموح أمره إلى النظر .

وهذه اللجنة توافق على ما رأيته لجنة مجلس النواب .

وقد علمت اللجنة أن من المرتبات المقررة مبلغ ١٤٤ جنيها تقصه شركة مصر البلدية لإقامة الشمارق في المسجد الذي بنته الشركة وقسمته منها وزارة الأوقاف وإقامة الشمارق في هذا المسجد تتكلفتها وزارة الأوقاف كما تتكلفتها لكل المساجد من غير أن تلاحظ وجود هذا المقر .

وقد أصبح هذا المسجد ضيقا شديدا الضيق إلى مظاهر الإهمال الشديد في إصلاحه وترميمه وقد أحست ذلك وزارة الأوقاف وعملت مقايمة إصلاح هذا المسجد وتوسيعه فبلغت التكاليف ١٦٠٠ جنيه فكثرت الوزارة للشركة تطلب إليها تقديم هذا المبلغ أو القيام بإصلاح المسجد وتوسيعه فأبى عليها الشركة كلا الاقتراحين وسكتت الوزارة عن الشركة كما سكتت عن الواجب الضروري لهذا المسجد من الإصلاح والتوسيع ولا ينبغي أن يضيق هذا المسجد بين الوزارة والشركة .

وترى اللجنة أن يكون لإصلاح هذا المسجد وتوسيعه على حساب المرتب المقررة من الشركة على أن تبدأ الوزارة بذلك من الآن .

لجنة حفظ الآثار

خصص لميزانية هذه اللجنة الباب السادس من أبواب الإيراد ويقدر له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تقصه وزارة المالية لوزارة الأوقاف للحفاظ على الآثار العربية وترميمها وقد رأى معالي وزير الأوقاف لحالي أن وزارة المعارف أولى بالقيام بما تقوم به لجنة حفظ الآثار في وزارة الأوقاف وبناء على هذا الرأي الصواب اتفق مع معالي وزير المعارف على تولي وزارته هذه المهمة وصدر بناء على هذا الاتفاق المرسوم المؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ قاضيا بضم قسم الآثار العربية إلى وزارة المعارف وقد رأيت لجنة مجلس النواب لهذا السبب حذف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه المخصص للباب السادس من الإيرادات وقيمة الباب السابع وهو أوقاف الخديوي اسماعيل بالباب السادس وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وقد وزعت هذه المصروفات على حماية أصنام :

القسم الأول

الإدارة العمومية

قدر لهذا القسم مبلغ ٢٢٥١٨٧ ج . م وقد كُلفت مقفله في ميزانية سنة ١٩٣٥ بمبلغ ١٩٧٠٩٢ ج م فالزيادة في تقدير هذا العام هي ٢٨٠٩٥ ج م . وهذا القسم يتقسم إلى فرعين :

الفرع الأول

ديوان الموسم

قدر لهذا الفرع مبلغ ١٣٢٥٢٦ ج م . وكان المقداره سنة ١٩٣٥ مبلغ ١٠٦٥١٨ ج م . فالزيادة هذا العام تبلغ ٢٦٠٠٨ ج م . وهذا الفرع موزع على ثلاثة أبواب :

باب ١ - ماحيات وأجرومرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ١١٣١٢٣ جنيها زيادة قدرها ٢١٢٧٥ جنيها وترجع الزيادة في هذا الباب إلى زيادة عدد الموظفين وفقا لما يقتضيه ضبط العمل وضمان الإشراف والتفتيش على الأموريات والفروع فزاد بذلك مرتب السكرتير العام والمفتش العام وتلاميذ مفتشين معه في قسم التفتيش الزراعي كما زيد سبعة مفتشين حسابيين في قسم التفتيش الحسابي .

ولكن تواجه الوزارة كثرة القضايا والأحكام بما يلزم لتحضيرها والمرافعة فيها وتنفيذها وبإشارة لإحباطها ، فقلزادت عددا للمامين اربعة وأنشأت وظيفة المفتش قضائي وست وظائف كتابية .

وفي الجدول الآتي بيان لما وصل إليه عدد القضايا :

القسم الثاني

مصروفات الأوقاف الخيرية

ملاحظات عامة

رأت لجنة مجلس النواب في ملاحظاتها العامة على المصروفات أن تقلل وزارة الأوقاف عن التعليم لوزار المعارف وعن القسم الطبي والمستشفيات لوزارة الصحة على أن تلغ لها وزارة الأوقاف ربح ماهو موقوف على التعليم والمستشفيات .

وهذه اللجنة توافق على رأى لجنة النواب في ذلك على ألا تلغ وزارة الأوقاف لوزارتي المعارف والصحة شيئا من ربح الموقوف على التعليم والملاجير إلا طبقا لشروط الواقفين المسلمين من حيث مجانية التعليم والتفريض ومن حيث تقديم أهل دين الواقفين على غيرهم .

• •

قدرت المصروفات بمبلغ ٧٥٧١٦١ ج م زيادة ٦٦٠٢١ ج م على العام الماضي هذا مبلغ ٤٩٥٧٤ ج م . قدرت لمصروفات أوقاف الخلدوي اسماعيل بالوادى زيادة ٥٢٢٠ ج م على العام السابق .

بيان القضايا الأهلية والمختلطة التي ابرها قسم القضايا ونوره في المدة من سنة ١٩٣٠ قضائية لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ وما حكم فيها لصالح الوزارة وما حكم فيها ضدها

[illegible]

حرف (ا) رمز القضايا الأهلية المزمومة من الوزارة . وحرف (ب) رمز القضايا الأهلية المزمومة على الوزارة . وحرف (ج) رمز القضايا الأهلية المسماة في الوزارة . وحرف (د) رمز القضايا المسماة على الوزارة . وحرف (هـ) رمز قضايا تنفيذ العقود الرسمية والأحكام الأهلية . وحرف (و) رمز القضايا المتعلقة المزمومة من الوزارة . وحرف (ز) رمز القضايا المتعلقة للمزمومة على الوزارة .
ولما عدد القضايا وما حكم فيه لصالح الوزارة وضبطها .

أما لجنة المصالحات التي سبق تشكيلها في سنة ١٩٢٧ فقد انتهى عملها في أواخر سنة ١٩٢٨ ولم تشكل بعد ذلك بلان من هذا القبيل . وإنما في ٢٦ / ١١ / ١٩٣٢ صدر أمر الزوار بتشكيل بلتين تتكون أولا من السكرير القضائي ورئيس قسم الأجور والمأمور . وتكون تابعا من رئيس قسم الأجور والمالي والمأمور مهتمهما بحس القضاء وإيداع الرأى لها على أن يباشر مهتمهما في أوقات محددة بعد الظهور لهم العمل الزبيرة كما صدر في التاريخ هذه أمر آخر بتشكيل لجنة في كل فرع تتكون من الفئتين الإدارية والمالي والمأمور مهتمتا (١) بحس القضاء الخاصة بالتبعية أو العاطوى (٢) الرزمة (٣) السبل على تعيين السبل في مكانة الزوار . ولم تستمر هذه اللجان طويلا في أعمالها ، إذ أنه في جهة الأولى ، لم تستمر اجتماعها ما يحضى فبعض الضام مع مضمون الوزارة في أوجه المماريات . ومن جهة ثانية ، فإن قسم القضاء لم يزل جهده في فصل على إنجاز ما فصلت عنه الأوامر بإيجاز ومواصل في ذلك إلى نهار .

وقد لاحظت هذه اللجنة على هذا الجدول كثرة التقضايا التي خسرتها وزارة الأوقاف في حرف (ب) قضايا أهلية حيث حكم ضدها في ٧٨٦ قضية وفست عليها من الأهلالي وفي حرف (ز) قضايا غشقة حيث حكم ضدها في ١٣٧ قضية رفضت عليها كذلك من الأهالي .

وترى اللجنة أن وزارة الأوقاف ليست كثيرها من الأفراد الذين يضمنون للمعاد وللشعب وذلك ترجع اللجنة أن السبب في خسارة القضايا التي يملك ضد وزارة الأوقاف فيها إنما هو قلة العناية بتقدير موقف الوزارة القانوني او خشية بعض المسؤولين في قسم القضايا عن تقدير موقف الوزارة من التعرض للتعليق المتصلة في حالة الاشارة على الوزارة بالتسلم لصاحب الحق بمقته وإلا فكيف طعن الوزارة ٧٨٦ مدعى عفا في دعواه إلى مقاضاتها وتعرض بذلك فوق أبحاثها لحقوقهم جبا إلى أداء مصاريف التقاضي التي دفعوها وإلى تكاليف قسم قضايها .

وترى اللجنة :

أولا - توجيه نظر وزارة الأوقاف إلى الاقتصاد في التقاضي وإلى عدم الإقدام عليه إلا مستوفية من حقها القانوني ومن أنها أعذرت مع الخمم وجهدت معه جهودها للوصول إلى حقا بالطرق السلمية .

ثانيا - أن يكون أول ما يبعد إلى قسم القضايا قبل مهنتي الدفاع والمرافعة فيما يرجع على الوزارة أو يرجع منها الاشارة على الوزارة بنتيجة بحث موضوع النزاع من الوجهة القانونية وتقدير موقف الوزارة مدعية أو مدعى عليها قبل السير في التقاضي حتى تنق الوزارة إذا ما حكم عليها بالخسارة الأدبية والخسارة المادية وحتى تقاوم رغبة من يرغب في تكثير القضايا مباهاة بلوغ عددها مشرات الآلاف تضخيا لعمل قسم القضايا وتضخيا لميزانيته تبعا لذلك وإتباع هذه الرغبة قد يبنى الوزارة من زيادة الوظائف المطلوبة لقسم القضايا وقد يفتنيها من بعض الوظائف الموجودة .

على أن اللجنة تقرر زيادة وظائف الحامين الأربعة ووظيفة المفتش القضائي والوظائف الكتابية الست على ألا تشغل الوزارة هذه الوظائف إلا بعد التحقق من الحاجة العادلة لهم .

كذلك تقرر اللجنة سائر الوظائف المطلوب زيادتها وتخفف أقسام الوزارة مع ملاحظة رغبة اللجنة أن يكون التنفيذ سبوقا بالتحقق من الحاجة إلى كل موظف معين زائما .

وبهذه المناسبة توجه اللجنة نظر الوزارة إلى أن قسم الأبر والأحكام يعد بمثابة به وزيادة عدد موظفيه إلى الحد الذي وصل إليه يبنى الوزارة عن بقاء أقسامها في مصر لاتحاد أهم أعمال هذه الأقسام وعمل قسم الأبر والأحكام .

وترجو اللجنة أن تلاحظ الوزارة في ميزانية العام المقابل الاستثناء عن هذه الأقسام أو الاستثناء عن قسم الأبر والأحكام نفسه لأن اجتماعها يضاعف الشفقات التي تنفق على القيام بواجب واحد .

باب ٣ - مصاريف عمومية

قدرونا الباب مبلغ ١٨٩٣٤ جنيا زيادة ٤٤٦٤ جنيا على العام الماضي وتخصيلات هذا الباب مينة بالجدول الآتي :

تخصيصات	زيادة	تقديرات	
		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنية	جنية	جنية	جنية
١ -	٦١٠	٤٠٠٠	٤٦١٠
٢ -	٥٣١	٢٩٢٦	٣٤٤٧
٣ -	٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠
٤ -	—	٥٣٣	٥٣٣
٥ -	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠
٦ -	—	—	—
٧ -	١٥٥	١٠٤٥	١٢٠٠
٨ -	—	٦٠٠	٦٠٠
٩ -	٢٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠
١٠ -	١٨٠	٣٧٠	٤٥٠
١١ -	—	٦٠٠	٦٠٠
١٢ -	—	٤٠٠	٤٠٠
١٣ -	٥٠٠	٧٠٠	١٢٠٠
١٤ -	—	١٠٩٦	١٠٩٤
١٥ -	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
١٦ -	—	٤٠٠	٤٠٠
١٧ -	٢	٤٤٦٦	١٨٩٣٤

وقد رأت لجنة الأوقاف مجلس النواب :

(أولا) الاكتشف في مصاريف الانتقال وبدل السفر يمثل ما كان مقررا لذلك في العام الماضي فيتمتع بالمقدارين ٣ إلى ٣٩٢٦ جنيا ويصل مقدار التخصيص وهو ٥٣١ جنيا إلى الاعتماد الخاص بقسم المساجد .

(ثانيا) تقرر المبلغ المقدر لمصاريف مكتب أعضاء المجلس الأعلى للأوقاف (بند ١٣) على ٧٠٠ جنية كما كان مقدرا له في العام الماضي حيث لا يدير الزيادة مع إضافة مقدار التخصيص وهو ٥٠٠ جنية إلى اعتماد قسم المساجد أيضا .

ج. وهذه الميزة توافق على ما رأته لجنة مجلس النواب في ذلك وترى أيضا انخفض مبلغ ١٠٩٤ جنيا بند ١٤ مصاريف إدارة لجنة حفظ الآثار فيكون اجمالي التخفيض في هذا الباب بنود ٣ و ١٣ و ١٤ مبلغ ٢١١٥ جنيا ويصبح تقدير هذا الباب ١٦٨١٩ جنيا .

باب ٣ - أعمال جديده

قدر لهذا الباب مبلغ ٤٦٩٩ ج. م. زيادة ٢٦٩٩ جنيه على العام الماضي، من ذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه لتجديد التراكيب الكهربائية لأجهزة إقنار الحريق بدويان الوزارة و ٢٠٠ جنيه لشترى سيارة ٩٩ جنيه لمشترى ثلاث آلات كتابة .

الفرع الثاني المأمورات

قدر لهذا الفرع مبلغ ٩٢٦٦١ ج. م. زيادة ٢٠٨٧ ج. م. على العام الماضي ويتقسم إلى بابين :

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٧٦٩٠٨ ج. م. زيادة ١٢٥٧ ج. م. على العام الماضي. ويلاحظ أن مرتبات الوظائف الدائمة قل في هذه السنة عنها في السنة الماضية بمبلغ ٧٧٧ ج. م. نشأ عن قلل عدد من مهتلى الفرع إلى ديوان السوم ، ثم زادت من ناحية أخرى في مرتبات الموظفين الخاربيين عن هيئة العمل ٢٠٣٤ ج. م. زيادة ٧٩ وظيفة ، كلين في خمسة من الميزانية وأغلب الزيادة لمساكين وقيايين لحصر الزراعات .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب مبلغ ١٦٦٥٣ ج. م. زيادة ٨٣٠ ج. م. على العام الماضي ويتقسم هذا الباب إلى سبعة بنود مفصلة بالجدول الآتي :

ق. ك.	جنيه	تقديرات	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
١	٣٧٧	٧٦٢٣	٨٠٠٠
٢	١٥	١٠٠٠	٩٨٥
٣	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
٤	١٧٨	٤٨٩٠	٥٠٦٨
٥	٤٠	٣٩٠	٩٠٠
٦	٥٠	٨٥٠	٤٠٠
٧	—	١٠٠	١٠٠
٨	١٥	١٦٦٥٣	١٥٨٢٣

تلاحظ لجنة مجلس النواب زيادة في بند من هذا الباب قدرها ٣٧٧ ج. م. في مصاريف الانتقال وبدل السفر وتقدر هذا ، اكتفاء بما كان مقدرا لهذا البند في العام الماضي . ولعل الوزارة تأخذ بوسائل التخفيض في بدل السفر والانتقال على السوم كما فعلت وزارت المالية ، والواقع أن اللجنة ما كانت لتقف في اقتراحها عند حد قصص الاختلاف على ما كان عليه في العام الماضي ، بل كانت ترى تخفيضه ، لولا أنها لاحظت أن زيادة ما يتقرر

من حركة موظفي التفتيش في ستلاجهام للأموارات المخفضة قد يستدعى مع تخفيض النقص لم — بقاء الاختلاف كما كان في السنة الماضية ، حتى ينحل ما يتتبعه زيادة حركة التفتيش من مصاريف الانتقال وبدل السفر. وبذلك يكون المبلغ الذي تفتح اللجنة اضافته لهذا الباب هو ١٦,٣٧٦ ج. م. مع إضافة مقدار التخفيض إلى اعتماد قسم المساجد . وتوافق هذه اللجنة لجنة مجلس النواب على ما رأته وبذلك يكون المبلغ الذي تفتح اللجنة اضافته لهذا الباب ١٦,٣٧٦ جنيا .

القسم الثاني

مساكنات ومكافآت الموظفين

قدر له مبلغ ٥٠٧٧٠ جنيا زيادة قدرها ١٢١٣٧ جنيا ويتقسم إلى ثلاثة فصول كما يأتي :

فصل	ق. ك.	جنيه	تقديرات	
			سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
١ - مساكنات ومكافآت الموظفين	١	٢٠٨	٣٧١٧٠	٤٨٢١٥
٢ - مال أطيان الماشات .	٢	—	٧١٣	٥٠٥
٣ - أعمال جديدة .	٣	—	٢٥٠	١٥٥٠
المجملة .		٢٠٨	٣٨١٣٣	٥٠٣٧٠
صافي الزيادة .		—	—	١٢١٣٧

يشمل الفصل الأول بندين :

بند ١ - خاص بالماشات والمكافآت وقدر له مبلغ ٤٨٠١٥ جنيه منه ٣٩١٥٥ ج. م. الماشات المربوطة و ١٠٥٠٠ ج. م. لمن سيطلون على الماش في سنة ١٩٣٦ زيادة قدرها ٩٥٠٠ ج. م. على ما كان مقدرا في سنة ١٩٣٥

وقد رأت لجنة مجلس النواب وتوافقها هذه اللجنة على رأيا في أن زيادة ٩٥٠٠ جنيا على ما كان مقدرا في سنة ١٩٣٥ زيادة كبيرة ولهذا تجمل التقدير لمن سيطلون على الماش في سنة ١٩٣٦ مبلغ ٧١٠٠ جنيا .

بند ٢ - خاص باستبدال الماشات التي لا تريد على ٥٠٠ مسلم وقدره ٢٠٠ جنيه .

أما الفصل الثاني فيخصص لأموال أطيان الماشات ، بتقصير ٢٠٨ جنيا من العام الماضي .

والفصل الثالث به زيادة قدرها ١٣٠٠ جنيه بسبب مشروعات الإصلاح بالأطيان المذكورة وشراء أدوات لمساكنة الحراث .

وبناء على ذلك يصبح المتد لهذا القسم هو ٤٦,٩٢٠ جنيا .

القسم الثالث

مصرفات الأعيان الموقوفة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٦٥١٨٤ جنيا وكان مقدرا له في العام الماضي مبلغ ١٤٧٠٨٨ ج. م. وبذلك تكون الزيادة في تقدير هذا العام مبلغ ١٨٠٩٦ جنيا .

ويتقسم هذا القسم الى ثلاثة فروع :

الفرع الاول - مصاريف الباني

قدر لهذا الفرع ٣٩٩٢٧ جنبا زيادة ٢٢١ جنبا على العام الماضي ويشمل بابي ٣ و ٢

باب ٢ - المصاريف العمومية وقدره ٣٥٨٢٧ جنبا زيادة ٢٢١ جنبا على العام الماضي وهو مكون من ستة بنود كما هو مبين بالجدول الآتي :

تقديرات	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
١ - بند ١ - عوائد الباني .	١٨٣٥٥	١٨٣٥٥	—	—
٢ - حفظ وترميم الأماكن الأثرية .	٤٥٠٠	٤٥٠٠	—	—
٣ - حفظ وترميم الأماكن غير الأثرية .	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—
٤ - أجره خفراء وملاحظين .	٢٠٤٨	١٩٠٠	١٤٨	—
٥ - مصاريف كسح .	٥٠٠	٥٠٠	—	—
٦ - مصاريف البعثة الهندسية .	—	٣٠٠	—	٣٠٠
٦ - ثمن مياه ومصاريف شربة .	٢٤٢٤	٢٠٥١	٣٧٣	—
الاجلة .	٣٥٨٢٧	٣٥٦٠٩	٥٢١	٣٠٠

يدخل ضمن تقدير بند ١ أجره خفر الباني .

ويدخل ضمن تقدير بند ٢ حفظ وترميم الأماكن الأثرية ٥٠٠ جنيه لتزعم ملكية بعض الأماكن الأثرية المملوكة للأهالي وللحكومتين صنفية تترك للتخليفة حول بعض الآثار .

ويدخل ضمن بند ٣ - حفظ وترميم الأماكن غير الأثرية ، ما يلزم لتوصيل مرافق الأماكن للجارى العمومية .

وترى هذه اللجنة كما رأيت لجنة جلس التواب حذف الزيادة الواردة ببند ٦ - ثمن مياه ومصاريف شربة - وقدرها ٣٧٣ جنبا وبذلك يصبح ربط هذا البند ٣٠٥١ جنبا وتكون جملة الخصص لهذا الباب ٣٥٤٥٤ جنبا .

باب ٣ - أعمال جديدة : قدر له مبلغ ١١٠٠ جنبا كإتمام الماشى لإحتلال التور في المساكن المخصصة وإنشاء عمارة بشوارع الأمير فاروق .

الفرع الثاني

مصاريف الأبطالين المؤجرة والمترددة والإصلاح

قدر له مبلغ ١٢٧٩٠٧ جنبات زيادة ١٧٧٧٥ جنبا على العام الماضي ويشمل على ثلاثة أبواب :

باب ١ - ما يمتد بأجر ومتردات وقدره ٢٠٢١٠ جنبات بزيادة قدرها ٧٧٧٥ جنبا على العام الماضي منها ٢٩٦٩ جنبا بالأبطالين المؤجرة ٣١٢٧ جنبا بالأبطالين المترددة و ٤٩٤ جنبا بأبطالين الإصلاح .

وتحصل هذه المتردات مبين بالصفحة ٩٥ من مشروع الميزانية وأظف الزيادة راجع الى الأثار من الماوين والملاحظين ، خصوصا في الأبطالين المؤجرة . وكذلك زيادة عدد الكتب وأمناء الخازن .

وقد لاحظت لجنة التواب أنه يدخل ضمن المقدور لهذا الباب مبلغ ١٦٧٣ جنبا عبارة عن أجر خفراء معينين من قبل الحكومة لخفر العرب ، وبما أن هذه الضريبة قد رفعت فيتم حذف هذا المبلغ ، وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وبذلك يصبح تقدير هذا الباب ١٨٥٣٧ جنبا .

باب ٢ - مصاريف عمومية وقدره ٨٠٦٧٤ جنبا بتفويض ١٩٩٥ جنبا عن العام الماضي ، وهو موزع على ثلاثة عشر بندا كما هو مبين بالجدول الآتي :

تقديرات	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
١ - انتقال وبدل سفرية .	٥٢٠	٧٤٠	—	—
٢ - مال الأبطالين .	٤٥٩٧٣	٤٤٣٣١	—	١٧٤٢
٣ - أجره شغالة وتغيب أراض .	٣٣٦٦	٥٤٧٥	٢١٠٩	—
٤ - مؤونة وعلاج مواش .	١٩٦٣	٢١٩٣	٣٣٠	—
٥ - ثمن سماد .	٩٣٩	١٠٠٠	٦١	—
٦ - ثمن نفوقى .	١٢٧١	١٤٠٩	١٣٨	—
٧ - ثمن ترميم آلات زراعية وواجوات .	٢٥٦٥	٣٥٢٤	٩٥٩	—
٨ - تطوير ترع ومصارف وترميم جسور .	٥٦٩٥	٦٤٦٣	٧٨٨	—
٩ - ترميم مباني الأبطالين .	٢١٩٠	٣٤٨٠	١٢٩٠	—
١٠ - ثمن خدمات ومهمات اللوايريات .	٧٤٦٦	٦٧٣٤	٧٣٧	—
١١ - إحصار أبطالين مؤجرة من الغير .	٥٠	٥٠	—	—
١٢ - حراسة محاصيل صفار المستأجرين .	١٠٢٩١	٥٠٠٠	٥٢٩١	—
١٣ - مصاريف شربة .	٣٨٠	٣٧٥	—	٥
١٤ - ... الاجلة .	٥٧٧٥	٨٠٦٧٤	٨٣٦٦٩	٧٧٧٠

وأطرادا لما لوحظ على بنود الاستئصال وبليل السفر من هذه اللجنة ولجنة مجلس النواب روى بقاء تقدير بند ٢ — استئصال وبليل سفرة — كما كان في العام الماضي أى ٥٢٠ جنيتها وبذلك تصبح جملة الباب ٨٠٤٥٤ جنيتها وترجوا اللجنة أن تلاحظ الوزارة الاقتصاد في بليل السفر .

باب ٣ — "أعمال جديدة" وقدره مبلغ ٣٧٠٣٣ جنيتها زيادة قدرها ١١٩٩٥ جنيتها وتخصيله بين المصنف ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢٨ من مشروع الميزانية

وأنت لجنة مجلس النواب استبعاد مبلغ ١٠٠٠ جنيه من ثلاثة آلاف الجنيه المقيدة لديوان الصوم على مصروفات الأعمال الجديدة بأطيان الإصلاح (ص ٤٠ مشروع الميزانية) ويصبح الاعتماد المقدر لهذا الباب ٣٦٠٣٣ جنيتها وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفرع الثالث

لمشتى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف لشعيرة . ومقدر لهذا الفرع مبلغ ٣٥٠ جنيتها زيادة مقدارها ١٠٠ جنيه على العام الماضي .

القسم الرابع

المساجد والزوايا والأضرحة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٧١٩٣٤ جنيتها في ميزانية هذا العام مقابل ١٦٤٢١٦ جنيتها في ميزانية العام الماضي زيادة قدرها ٧٧١٨ جنيتها وهو قسم إلى ثلاثة أبواب :

باب ١ — مايات وأجر وصريات وقدره في ميزانية هذا العام مبلغ ١١٨٩٥٢ جنيتها زيادة قدرها ١١٣٦ جنيتها على ما كان عليه في العام الماضي .

وتخصيل المساحات بين المصنف ١٠٣ من مشروع الميزانية ومبلغ عدد المساجد التي تديرها الوزارة ١١٧٨ مسجدا وزوايا ١٥٨ والأضرحة ٢٨ والأسبلة ٥

باب ٢ — مصاريف عمومية وقدره مبلغ ٣٧٢٢٥ جنيتها ، بتخص ١٤٢٥ جنيتها عن العام الماضي ، وينقسم إلى ثمانية بنود خاصة بمصاريف الاستئصال وبليل السفر وحفظ وترميم المساجد الأثرية وغيرها الأثرية ومن مياه ونور وأدوات نظافة ، وعن ترميم مفروشات ومصاريف الكسح والمصاريف الثرية وترقية الوظ والإرشاد . وقد قصت الوزارة من بند حفظ وترميم المساجد الأثرية ٨٥٠ جنيتها هذا العام جالها زيادة في بعض البنود الأخرى من هذا الباب ٧٠٧٥ جنيتها فالفرع فيه بقدر مبلغ ١٤٢٥ جنيتها .

ومن ضمن البنود التي زيد لما مبالغ في هذا العام بند ترقية الوظ والإرشاد بالمساجد .

باب ٣ — أعمال جديدة قدرها ١٥٧٥٧ جنيتها زيادة قدرها ٨٠٠٧ جنيتها على العام الماضي ، وهي مينة بمصنف ٤٨ من مشروع الميزانية . وقد لاحظت لجنة النواب أن المخصص في هذا العام لحفظ وترميم المساجد غير الأثرية زاد على ما قدر له في العام الماضي ٣٣٢٥ جنيتها وهو اتهام حسن ولكنه لا يكفي بالنظر خصوصا في الرف .

كما لاحظت أن خمسة آلاف الجنيه المقدرة للأعمال الصحية بطورات مياه المساجد المشتركة مصاريفها مع وزارة الصحة قليلة لا تحقق المأمول من عناية وزارة الأوقاف — في العهد النيابي — بشؤون المساجد ، وكثير منها تعطلت فيه العبادة بسبب إغلاق دورات المياه .

وقالت لجنة النواب أن بيان الأعمال الجديدة الواردة بالمصنف ٤٨ من مشروع الميزانية تكشف الطلع أنه ليس للقرى منها نصيب لها عدا ٥٠٠٠ جنيه المخصص لدورات المياه و ٨٠٠ جنيه لشبكة مسجلين ، أحدها بالمراغة والآترو بالكردى وقهلية وبقي المبالغ الضخمة موجهة إلى تجميل وتجسيد القباب وتوسيع مساجد القاهرة أو إنشائها على غط غلم .

وأن مهمة الوزارة قليل كل شيء تعميم المساجد بين السامعين في القرى والمدن على السواء ، مع ملاحظة البساطة والبعد عن الزخرف ما أمكن ، تستطيع تنفيذ برنامجها بأسرع ما يمكن .

واقترحت لذلك لجنة النواب تأجيل توسيع مسجدى زين العابدين والسيدة فاطمة النبوية المقدر لأولها مبلغ ٥٠٠ جنيه ولثاني ٢٥٠٠ جنيه والاستئجار بالمبلغ المقدر له وقدره ٣٠٠٠ جنيه لإتمام عمارة مسجد الظاهر وهو المسجد الوحيد بأحياء الباسية والظاهر والسكاكيني . لأنه مهمل إهمالا يستغنى التفرع حاجة هذه الجهة إليه . كما تقترح ضم المبالغ التي اقترحت اللجنة تخفيضها في بعض أبواب المصروفات بمجموعها ٨٩٩٧ جنيتها إلى للمقرر لهذا القسم موزعة كالاتي :

(أ) ٤٠٠٠ جنيتها تضاف إلى بند ٤ حفظ وترميم المساجد غير الأثرية
باب ٣ — مصاريف عمومية — قسم ٤ — المساجد والزوايا والأضرحة فيصبح إجمالي هذا البند ١٦٣٢٥ جنيتها وإجمالي الباب ١٤٢٢٥ جنيتها .

(ب) ٤٩٩٧ جنيتها تضاف إلى بند ١٠ — باب ٣ "أعمال جديدة" لاتمام مساجد جديدة في القرى التي عطلت العبادة فيها بسبب عدم صلاحية مساجدها أو لعدم وجود مساجد بها ، وبذلك تصبح جملة هذا الباب ٢٠٧٥٤ جنيتها كما يصبح إجمالي هذا القسم ١٨٠٩٣١ جنيتها .

وتوافق هذه اللجنة على جميع هذه المقترحات سوى أنها ترى زيادة ما يستند لإتمام عمارة مسجد الظاهر لأن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لا يظفر لها أثر في إتمام عمارة هذا المسجد الكبير الذي تفس الحاجة الشديدة إلى إتمامه لإقامة الشائر الدينية ولإعادة هذا المسجد إلى حالته الأولى وترى هذه اللجنة اعتماد مبلغ ٦٠٠ جنيتها لمبادرة هذا المسجد في ميزانية هذا العام وملاحظة ادراج اختلافات أخرى في الميزانيات المقبلة .

باب ٢ - مصاريف عمومية مقدرة ٧٠٤٩ جنيا بتقص ٨٦٠ جنيا
والفرق في بند الحفظ والقرم ومقداره ٩٠٠ جنيا، والزيادة في البنود الأخرى
٤٠ جنيا .

القسم السابع إمانات وصداقات

قدر لهذا القسم ٧٤٦٨ جنيا بتخفيض قدره ٧٦٠ جنيا مما كان عليه
في العام الماضي وهو قسم إلى اثنين :

بند ١ - إمانات ، قدره ٥١١٣ جنيا بتخفيض قدره ١٧٤٣ جنيا
والمقدر لهذا البند بتفصيله في ص ٥٩ من مشروع الميزانية ، وأهم ما هو
مخصص له ٤٥٠٠٠ جنية الإغاثة السورية التي تبلغ للمساعد الدينية
٥٠٠٠ جنية لنشر الثقافة الإسلامية و ٢٥٠٠ جنية لوزارة المعارف لتعليم الفقراء
و ١١٦٥ جنيا لجمعية البروة الوثني بالإسكندرية و ٨٠٠ جنية لجمعية
الحفاظة على القرآن و ٣٠٠ جنية لجمعية الإسعاف والباقي لجمعية خيرية
أخرى ومكاتب و ٦٠ جنيا لمسجد الطغرية وحلة هذا البند حسب الواردة
في الميزانية ٥١١٣ جنيا .

بند ٢ - صدقات ، جملته ١٩٥٠٥ جنيات من ذلك ٥٠٠ جنية لمعلم
الوحي الفقراء و ١٩٠٠٥ جنيات لمرتبات وصدقات وما يصرف في المواسم
والأعياد زيادة قدرها ٩٨٣ جنيا .

وفيما يخص زيادة ما يصرف في المواسم توافق هذه اللجنة على حذف
الزيادة وإبقاء الاتحاد كما كان في العام الماضي كما قرر ذلك مجلس النواب .

وترى هذه اللجنة فيما يخص الإغاثة التي تبلغ للمساعد الدينية رأى لجنة
مجلس النواب في أن كل ما يوفر من ميزانية الماهد الدينية يخص من هذه
الإغاثة ، على أن تقوم وزارة المالية في الميزانيات المقبلة بعد ما كانت
تسده إمانة وزارة الأوقاف في ميزانية الماهد .

وفيما يخص إمانة وزارة المعارف لتعليم الفقراء المقدرة في الميزانية بمبلغ
٢٥٠٠ جنيا أن نزيد إلى ٥٠٠ جنيا لا يسم إمانة لوزارة المعارف ولكن
باسم تعليم الطلبة المحتاجين لتعليم في الجامعة ومدارس وزارة المعارف على
أن تقوم وزارة الأوقاف بإعداد كشف الطلبة والتلاميذ الذين تحقق من
حاجتهم إلى التعليم ويكون تعليمهم متعلقا على شروط الواقفين ثم تتحول
إلحاقهم بالجامعة ومدارس الحكومة وتقع الجامعة والمدارس المصاريف
المدرسية ويؤخذ مبلغ ٢٥٠٠ جنيا التي تشكل مبلغ ٥٠٠٠ جنيا من
بند ٢ مرتبات وصدقات المقدرة ١٩٠٠٥ جنيا .

وبصير هذا البند بعد ذلك ١٦٠٢٢ جنيا كما يصبح البند الأول
٥٧٠١٣ جنيا ويكون المقدر للقسم السابع مبلغ ٧٣٧٥ جنيا .

وتقرر اللجنة من الوزارة حث صرف المبلغ المخصص للإمانات أن ينفق
من مواقع الصدقات وساعة من يحدد لم المرتبات حاجة صالحة حتى
لا يصرف منه شيء لمن لا يستحقه .

وتسبب هذه اللجنة لظاهرة غريبة تنامي ميزانية هذا القسم وهي أن
درجة مدير هذا القسم هي الدرجة الرابعة مع أن هذا القسم هو أهم الأقسام
ميزانية وعدد موظفين بل إن موظفيه يزيدون على جميع موظفي الأقسام
الأخرى ومع أن ميزانيته تزيو على ميزانية عدة أقسام من أقسام الوزارة بجمعة
وهذه الظاهرة إنما بدت لجنة حين رأت أن مديري الأقسام الأخرى إما
في الدرجة الثالثة أو الثالثة وأنه لا يوجد مدير آخر في الدرجة الرابعة سوى
مدير القسم الطبي الذي يشغل نصف الوقت ووجدت اللجنة أن بعض
وكلاء الأقسام في درجة أعلى من درجة مدير هذا القسم وهذه الظاهرة لها
دلالة ذات وجهين فاما أن درجات مديري الأقسام الأخرى مغالى فيها
ويجب تخفيضها جميعا إلى درجات أهل وإما أن درجة مدير قسم المصايد
منبوذة ويجب رفعها .

القسم الثامن

التعليم

قدر لهذا القسم ١٨٨٥٠ جنيا زيادة قدرها ٧٦٦ جنيا على العام الماضي
ويتقسم إلى فرعين :

الفرع الأول - إدارة التعليم ومدرسة البنات ، قدره ١٤٨٥٠ جنيا .

الفرع الثاني - المكاتب التي تدبرها وزارة المعارف وقدره ٤٠٠٠ جنية .

القسم السادس

القسم الطبي

قدره مبلغ ٥١١٨ جنيا مقابل ٥١٤٩ جنيا في العام الماضي زيادة
قدرها ٣١ جنيا ويتقسم إلى فرعين :

الفرع الأول - المستشفيات والعيادات

وهو موزع على اثنين :

باب ١ - ملابيات وأبجوسيات ، وقدره ٢٢٢٤٣ جنيا بتقص ٣٠ جنيا
عن العام الماضي .

باب ٢ - مصاريف عمومية وقدره ١٦٤٢٩ جنيا زيادة ١١١٧ جنيا
على العام الماضي فيكون صافي الزيادة في هذا الفرع ١٠٨٧ جنيا والزيادة
في هذا الباب وريدت في بنود الاعاضية والانتقال وعن الأدوية والتزيينات
والمصاريف الغريبة .

الفرع الثاني - الملاجى والتكيا

قدر لهذا الفرع مبلغ ١٢٤٤٦ جنيا بتقص ١١١٨ جنيا وفيه بابان :

باب ١ - ملابيات وأبجوسيات مقدرة مبلغ ٥٣٩٧ جنيا بتقص
٢٥٨ جنيا ، ويحتل في المكون مبلغ ٥٠٠ جنية للمارضى كتبة المولوية .

القسم الثامن

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي

فقد لهذا القسم ٦٨٢٢١ جنبا زيادة قدرها ١٤١٣هـ جنبا على ما كان مقدرا في العام الماضي كما هو مبين بالجدول الآتي :

تقديرات سنة	زيادة	تخفيض	جنبة
١٩٣٦	١٩٣٥	جنبة	جنبة
باب ١ - ماهيات وأجرومريات	٨٦٠٤	٣٨١	—
د ٢ - مصاريف عمومية .	٣١٩٤٩	٢٦٥٠١	—
د ٣ - أعمال جديدة .	٩٠٢١	٩٦٣٠	٦٠٩
الجلسة .	٤٩٥٧٤	٤٤٣٥٤	٥٨٢٩
زيادة الإيرادات على المصروفات .	١٨٦٤٧	١٨٤٥٤	١٩٣
لصرفه بلجة استحقاقه .	٦٨٢٢١	٦٢٨٠٨	٦٠٩
الجلسة السموية .		٦٠٢٢	٥٤١٣
صافي الزيادة .			

والزيادة في الباب الأول راجعة إلى عدم خصم ٥٪ من أمتعة المرتبات كانت الوزارة تخصصها سنة ١٩٣٥ وإلى الملاوات الطبيعية وزيادة ثلاثة في خدم المساجد .

أما الزيادة في الباب الثاني لمعظمها في الصيانة والتزيمات والتطهيريات ورسوم الإدارة ، والباقي في وجوه أخرى كشن أثاث وزيادة في مصاريف العيادة الخارجية .

وتبلغ مساحة الأطلينات المزججة من تخفيض القوائد ١٣,١٧٧ فداا والمزجج على القصة ١,٤٦٧ فداا .

وقد بلغت المصروفات ٤٩,٥٧٤ جنبا في حين أن الإيرادات ٦٨,٢٢١ جنبا وفاضل الربح ١٨,٦٤٧ جنبا .

أما الإحصاء الجديدة ونخص لها الباب الثالث من هذا القسم فقد لها ٩,٠٢١ جنبا وهي للمصاريف اللازمة لزراعة ١٦٧٠ فداا تشمل المزجج على القصة وما هو داخل تحت الإصلاح هذا العلم .

وسلم أن هذه الأوقاف أرسلت لتعلم ، ويديرها وزارة الأوقاف لحساب وزارة المعارف العمومية وإليها يصرف صافي الربح وهو مقدور مشروع الميزانية الحلال بمبلغ ١٨٦٤٧ جنبا كما سلف .

وقد رأت لجنة مجلس النواب بمناسبة صلفور المرسوم بضم قسم الآثار العربية إلى وزارة المعارف العمومية أن تدخل من التعديلات على مصروفات الأوقاف الخيرية ما يقتضيه حذف مصروفات هذا القسم كما يأتي :

أولا - يحذف مبلغ ٤,٩٠٦ جنبات نظير ماهيات وأجرومريات قسم الآثار العربية من جملة باب ١ - ماهيات وأجرومريات - فرع ١ - ديوان العموم ق ١ - الإدارة العمومية . فتكون جملة الباب ١٨٢١٧ جنبا .

ثانيا - يحذف مبلغ ١٠٩٤ جنبا المقدر لند ١٤ - مصاريف إدارة لجنة حفظ الآثار باب ٢ - مصاريف عمومية فرع ١ - ديوان العموم قسم ١ - الإدارة العمومية فتكون جملة الباب ١٦,٧٨٩ جنبا .

وبذلك تصبح جملة فرع ١ - ديوان العموم ١٢,٥٥٥ جنبات . وجملة قسم ١ - الإدارة العمومية مبلغ ٢١٧,٧٨٩ جنبا .

ثالثا - يحذف مبلغ ٤,٥٠٠ جنبة المقدر لند ٢ - حفظ وتزيم الأماكن الأخرى باب ٢ - مصاريف عمومية . فرع ١ - مصاريف الباني . قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة فتكون جملة الباب ٣,٩٥٤ جنبا . وجملة الفرع ٣,٢٥٤ جنبا وجملة القسم ١٥٧,٤١٨ جنبا .

رابعا - يحذف مبلغ ٥,٥٠٠ جنبة المقدر لند ٣ - حفظ وتزيم المساجد الأخرى باب ٢ - مصاريف عمومية قسم ٤ - للمساجد والزوايا والأضرحة فتكون جملة الباب ٣٥,٢٢٥ جنبا .

خامسا - بما أن جملة التخفيضات - طبقا لهذه التعديلات - في مصروفات الأوقاف الخيرية هي ١٦,٠٠٠ جنبة يقابلها ١٠,٠٠٠ جنبة حذفت من إيرادات الأوقاف المذكورة فتكون زيادة إيراداتها على مصروفاتها ٦,٠٠٠ جنبة ، وتحتج اللجنة بإضافة هذه الزيادة إلى بند ١٠ -

وقد سبق لهذه اللجنة أن حذفت مبلغ ١٠٩٤ جنبا المقدر لند ١٤ في مصاريف عمومية فرع ١ - ديوان العموم . وصححت الزم الخاص به .

وتوافق هذه اللجنة فيما عدا ذلك على باقي هذه التعديلات .

باب ٣ - أعمال جديدة - قسم ٤ - للمساجد والزوايا والأضرحة موزعة كالتالي :

(أ) يضم مبلغ ٣٠٠٠ جنبة إلى ما سبق تخصيصه لإنشاء مسجدا الظاهر تصحيح جملة النقص لهذا المسجد ٦٠٠٠ جنبة .

(ب) يضم مبلغ ٣٠٠٠ جنبة إلى ما سبق تخصيصه لإنشاء مسجدا جديدة بقري للأسباب التي سبق ذكرها بالقرار تصحيح جملة النقص لهذا النرض ٧٩٩٧ جنبا وبذلك تكون جملة هذا الباب ٣٦٧٥٤ جنبا وجملة القسم ١٨١٤٣١ جنبا .

وبناء على ما تقدم ترفع اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتداءات
تية :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٣٥٥٨	٦٠٣٥٥٨	قسم ١ - الإدارة العمومية : فرع ١ - ديوان العموم جنيه ١٠٨٢١٧ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات (بعد تخفيض ٤٩٠٦ جنيهات) . ١٦٨١٩ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٢١١٥ جنيه) . ٤٦٩ ٣ - أعمال جديدة . ١٢٥٥٠٥	قسم ١ - الإدارة العمومية : فرع ١ - ديوان العموم جنيه ١٠٨٢١٧ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات (بعد تخفيض ٤٩٠٦ جنيهات) . ١٦٨١٩ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٢١١٥ جنيه) . ٤٦٩ ٣ - أعمال جديدة . ١٢٥٥٠٥
١٤٨٥٠	١٤٨٥٠	فرع ٢ - المأهورات : جنيه ٧٦٠٠٨ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ١٦٣٧٦ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣٧٧ جنيه) . قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين (بعد تخفيض ٣٣٥٠ جنيه) . قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة : فرع ١ - مصاريف الباني جنيه ٣٠٩٥٤ باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٤٨٧٣ جنيه) . ١١٠٠ ٣ - أعمال جديدة . ٣٢٠٥٤ فرع ٢ - مصاريف الأطلان :	فرع ٢ - المأهورات : جنيه ٧٦٠٠٨ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ١٦٣٧٦ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣٧٧ جنيه) . قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين (بعد تخفيض ٣٣٥٠ جنيه) . قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة : فرع ١ - مصاريف الباني جنيه ٣٠٩٥٤ باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٤٨٧٣ جنيه) . ١١٠٠ ٣ - أعمال جديدة . ٣٢٠٥٤ فرع ٢ - مصاريف الأطلان :
٤٠٠٠	١٨٨٥٠	فرع ٢ - المكاتب التي يديرها وزارة المعارف : قسم ٦ - القسم الطبي فرع ١ - المستشفيات والعيادات : جنيه ٢٢٢٤٣ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ١٦٤٢٩ ٢ - مصاريف عمومية . فرع ٢ - الملازم والتكاي :	فرع ٢ - المكاتب التي يديرها وزارة المعارف : قسم ٦ - القسم الطبي فرع ١ - المستشفيات والعيادات : جنيه ٢٢٢٤٣ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ١٦٤٢٩ ٢ - مصاريف عمومية . فرع ٢ - الملازم والتكاي :
٣٨٦٧٢	٣٨٦٧٢	جنيه ٥٣٩٧ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٧٠٤٩ ٢ - مصاريف عمومية . قسم ٧ - إعانات وصداقات (بعد تخفيض ٩٨٣ جنيه) : قسم ٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي جنيه ٨٦٠٤ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٣١٩٤٩ ٢ - مصاريف عمومية . ٩٠٢١ ٣ - أعمال جديدة . ٤٩٥٧٤	جنيه ٥٣٩٧ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٧٠٤٩ ٢ - مصاريف عمومية . قسم ٧ - إعانات وصداقات (بعد تخفيض ٩٨٣ جنيه) : قسم ٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي جنيه ٨٦٠٤ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٣١٩٤٩ ٢ - مصاريف عمومية . ٩٠٢١ ٣ - أعمال جديدة . ٤٩٥٧٤
٧٩٦٧٣٥	٧٩٦٧٣٥	قسم ٣ - لشقى اجزاء أعيان متاخلة باعيان الاوقاف الخيرية . قسم ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة : جنيه ١١٨٩٥٢ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٣٥٧٢٥ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ١٥٠٠ جنيه) . ٣٦٧٥٤ ٣ - أعمال جديدة (بعد زيادة ١٠٩٩٧ جنيه) . ١٨١٤٣١	قسم ٣ - لشقى اجزاء أعيان متاخلة باعيان الاوقاف الخيرية . قسم ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة : جنيه ١١٨٩٥٢ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات . ٣٥٧٢٥ ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ١٥٠٠ جنيه) . ٣٦٧٥٤ ٣ - أعمال جديدة (بعد زيادة ١٠٩٩٧ جنيه) . ١٨١٤٣١
٦٠٣٥٥٨	٦٠٣٥٥٨	تقل منه .	تقل منه .

القسم الثالث

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قدرت الإيرادات في ميزانية هذا العام بمبلغ ٣٧٢٨٦ ج. م. زيادة قدرها ٣٧٢٨٦ ج. م. على العام الماضي .
وهي مقسمة على ثلاثة أبواب :

نقص	زيادة	تقدرات	
		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٤٨٠٠	٢٩٩١٩	٣٥٣٧٧	١
١٥٠	٤٥٩	٦٠٩	٢
٥٠٠	٨٠٠	١٣٠٠	٣
٦١٠٨	٣١١٧٨	٣٧٢٨٦	جمله الإيرادات .

والباب الأول فيه خمسة بنود : الأول خاص بإيراد المائي وبه عجز قدره ٦٠٤ ج. م. لتحويل أجور المائي ، والبنود الثاني خاص بإيجار الأراضي القضاء وبه نقص قدره خمسة جنيئات ، والثالث خاص بالأحكار وبه زيادة قدرها ٣٣١ ج. م. والزراج لإصدار الأطنان الزراعية البالغ مساحتها ٢٧٦٥ فداناً و ١٢ قيراطاً و ١٧ سهماً وبه زيادة قدرها ٤١٦٢ ج. م. ، والخامس خاص بإيرادات الزراعة (على الدمة) في مساحة قدرها ٣٥٩ فداناً وبه زيادة قدرها ١٦٧٤ ج. م. .

والباب الثاني وفيه زيادة قدرها ١٥٠ جنياً وهو مكون من بندين الأول خاص بالمرتبات المربوطة بوزارة المالية ولا يتغير في قيمته عن العام الماضي ، والثاني خاص بالمرتبات المقررة من أوقاف أندية وقد زيد المقدر لها من ٣٥٠ جنياً في العام الماضي إلى ٥٠٠ جنياً هذا العام .

والباب الثالث - وفيه زيادة قدرها ٥٠٠ جنياً وهو مكون من بندين : الأول ما يحصل من مصاريف قضائية وفيه زيادة قدرها ٢٠٠ جنية .

والثاني خاص بالإيرادات المتوفرة وفيه زيادة قدرها ٣٠٠ جنية .
وبما عليه يفتقر اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتبارات الآتية :

- باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة . ٣٥٣٧٧
٢ - مرتبات مقررة للحرمين . ٦٠٩
٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة . ١٣٠٠

جمله الإيرادات . ٣٧٢٨٦

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٣٧٢٧٢ ج. م. زيادة قدرها ٦٢٩٣ ج. م. على العام السابق وهي موزعة على خمسة أبواب :

نقص	زيادة	تقدرات	
		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦١١	٣١١٧	٣٧٢٨	١
٣٨٠٨	٤٥٣٠	٨٣٣٨	٢
٦٧٤	٦١٥٥	٦٨٢٩	٣
١١٠٠	١٦٢٦٧	١٧٣٣٧	٤
١٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٥
٦٢٩٣	٣٠٩٩٩	٣٧٢٧٢	جمله المصروفات .

الباب الأول - به زيادة ترجع إلى زيادة الإيرادات .

الباب الثاني - يتعلم إلى خمسة بنود كما هو مبين بالجدول الآتي :

نقص	زيادة	تقدرات	
		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	١٧٧٧	١٧٧٨	١
٢٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٢
٧	٢٨٣	١٢٧٠	٣
٤٠٠٠	—	٢٩٠	٤
٢٠٠	٤٥٣٠	٨٣٣٨	٥
٣٨٠٨	صافي الزيادة	٤٥٣٠	٨٣٣٨

ويشمل بند الأحصال البلدية إنشاء حيازة طرية للمدينة المقررة وقدره ١٥٠٠ ج. م. وتكلفة إصلاح الحرم النبوي الشريف وقدره ٧٠٠ ج. م. .
والباب الثالث - يتكون من بندين : بند خاص بمال الأملاك وبه زيادة قدرها ١٧٤ ج. م. والآثار خاص بمصاريفها وبه زيادة قدرها ٥٠٠ ج. م. ومن الجدول الآتي تظهر نتيجة صافي ربح الفدان في السنة الحالية ، كما يظهر ما يصرف على الفدان من أطنان وقف الحرمين :

المساحة			جمله			جمله			جمله		
س	ط	ف	الإيرادات	المصروفات	الصافي	س	ط	ف	صافي ربح	صافي ربح	صافي ربح
١٧	١٢	٣١٢٤	٢١٢٦٣	٦٨٢٩	١٤٤٣٤	١٨٥	٢	٦٢٠	٤	٦٢٠	٤

هذا مع ملاحظة أنه يدخل ضمن الإيرادات مبلغ ٣٠٩٩٩ ج. م. من الإيرادات المتوفرة .

والباب الأول يتكون من خمسة بنود : الأول بند لإصدار المباني وبه قدره ٩٠٨٧ ج. م. ، والثاني بند لإصدارات الأراضي المتضاه وبه زيادة قدره ٧٥٢ ج. م. ، والثالث خاص بالأحكار وبه نقص قدره ١٥ ج. م. ، والرابع خاص بإصدارات الألبان الزراعية ومساحتها ١٢٠٢١٢ فداناً و٨٥٠٠٠ م. وبه زيادة قدرها ٩٦٥٨٦ ج. م. ، والخامس بند الإيرادات الزراعية وهي الأراضي المتزعة على القيمة ومساحتها ٣٦٢٥ فداناً وإيرادها ٥١٨٤٦ ج. م. ، منتم إلى أراضي الإصلاح ومساحتها ٨٧٢٢٢ فداناً وإيرادها ٦٧٩٤ ج. م. وبهذا البند زيادة قدرها ١٤٣٩٦ ج. م.

ملاحظة - قدر البند ٤ - لإصدارات الأراضي الزراعية مبلغ ٦٦٩٨٤٥٧ ج. م. ضمنه ٦٤٤٣٠ ج. م. المتصور تحصيله من التنازلات فيكون ربط الإيجار عن سنة ١٩٣٦ مبلغ ٦٠٤٠٢٧ ج. م. يضاف إليها مبلغ ٢٧٠٢٩ ج. م. يدخل ضمن باب ٣ - الإيرادات المتزعة وذلك بقيمة ما هو مقدّر تحصيله من التطويرات وأجرة الزر وحراسة الحصايل .

فيكون مجمل إيراد لإصدار الأراضي الزراعية ٦٢٦٠٥٦ ج. م. -
ومن الجدول الآتي يظهر متوسط ربح الفدان من الأوقاف الأهلية :

متوسط ما يتحصن الفدان		المتصرف	الإيراد	مساحة	
صافي الإيراد	المتصرف			فدان	متر
٣٥٩٣	١٨٨٠	٢٣٦٤٥	٥١٨٤٦	٣٦٢٥	١٢٠٢١٢
			٦٧٩٤	٨٧٢٢	٦٦٩٨٤٥٧
			٦٨٤٦٦٦		

والباب الثاني خاص بمرتبات مبرورة بوزارة المالية قدره ٢١٠٠ جنيه كالتام السابق .

والباب الثالث خاص بما يحصل من مصاريف قضائية وإيرادات متزعة وبه نقص ، قدره ٢٠١٥ ج. م. ، جنباً إلى الإيرادات المتزعة .

وتتفرع اللجنة على المجلس الموافقة على الإحتياجات الآتية :

جنيه
٨٩٥٢٥٥ باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة .
٢١٠٠ ٢ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية .
٣٤٥٧٠ ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتزعة .
٩٣١٩٢٥ جملة الإيرادات .

والباب الرابع فيه زيادة قدرها ٩١٠٠ ج. م. عبارة عن ١٠٠٠ ج. م. قيمة ما يتحصن هذا العام لمصاريف عبادة طلبة تشأ هذا العام بالمدينة و٣٠٠ ج. م. زيادة في مصاريف عبادة بمكة المكرمة . وهناك تخفيض قدره ٢٠٠ ج. م. في بند الحفظ والقيم فلما استقر مقدار التخفيض من مجموع الزيادة أصبح صافيها ١٠٠ ج. م. .

والباب الخامس - خاص بالمصاريف القضائية والمتزعة وقدره مبلغ ١٠٠٠ ج. م. زيادة قدرها ١٠٠ ج. م. على العام الماضي في بند المصاريف القضائية أما بند المصاريف المتزعة ، فقدره ٥٠٠ ج. م. كالتام في العام الماضي .

وبناء على ما تقدم تقرر سحب اللجنة على المجلس الموافقة على الإحتياجات الآتية :

جنيه
٣٧٢٨ باب ١ - رسوم إدارة .
٨٣٣٨ ٢ - مصاريف الأماكن .
٦٨٢٩ ٣ - الألبان .
١٧٣٩٧ ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للمهمين .
١٠٠٠ ٥ - مصاريف قضائية ومتزعة .
٣٧٢٦٧ جملة المصروفات .

الجزء الثاني

ميزانية الأوقاف الأهلية الإيرادات

قارنت الإيرادات بمبلغ ٩٣١٩٢٥ ج. م. مقابل ٨٤١٣٠٧ ج. م. في سنة ١٩٣٥ زيادة ٩٠٦١٨ ج. م. مقسمة على ثلاثة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتي :

فرق		تهديرات	
نقص	زيادة	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
-	١٠٦٦٣٣	٧٩٣٦٢٢	٨٩٥٢٥٥
-	-	٢١٠٠	٢١٠٠
٢٠١٥	-	٣٦٥٨٥	٣٤٥٧٠
١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-
١٢٠١٥	١٠٦٦٣٣	٨٤١٣٠٧	٩٣١٩٢٥
٩٠٦١٨	صافي الزيادة		

ومن أن المخصص للأعمال الجديدة مبلغ ٦٤٤١٤ ج. م. مينة مقرهاته بصفحة ١٤ من مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية وأنه وإن يكن بالوزارة حركة جديدة في نفس مقرات تستمرى لحساب أوقافها بالبدل إلا أنه من الممكن أن تكون حركة التعمير أقوى من ذلك كثيرا .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٣٦٦٤٥ ج. م. زيادة قدرها ١٤٣٦ ج. م. على العام الماضي . وهو مقسم على ثلاثة بنود كالجدول الآتي :

نوع	زيادة	تقدرات	
		١٩٣٦	١٩٣٥
بنية	بنية	بنية	بنية
بند ١ - مال الأطنان .	—	—	١٤٠٠٠
بند ٢ - مصاريف زراعية :	—	—	—
ماحيات خدمة الأطنان .	٨٧٢	٢٩٢٠٢	٣٠٠٧٤
ملاحة حراسة أطنان صغار المستأجرين .	٢٣٠٥	١٧٢٩٨	١٤٩٩٣
مصاريف الأطنان المترتبة على الخدمة .	—	٢٧١٦	٢٠٢٩٧
» » المؤجرة .	٥٤٢٥	—	١٣٩٩٧
بند ٣ - أعمال جديدة :	—	—	—
بالأطنان المؤجرة .	—	٢٦٤٨	٦٩٧٠
بأراضي الإصلاح	—	٢٩٣٠	٤٩٥٠
المجلة .	٧٧٣٠	٩١٦٦	٢٣٠٩٠
صافي الزيادة .	١٤٣٦	—	—

وقد لاحظت لجنة النواب على هذا الباب ملاحظات :

(الأول) على البند الثاني الخاص بالمصاريف الزراعية ويدخل فيه ضمن ماحيات خدمة الأرض مبلغ ١١٦٦ ج. م. قيمة أجور خفرهات الحكومة وقد رفضت فلم يبق مبرر لاحتياها وتبين حذفها من تقدير هذا الباب وضمها إلى فاضل الربح وذلك يكون المخصص لهذا الباب ٢٣٥٤٨٤ ج. م .

(الثانية) خاصة ببند الأعمال الجديدة وترى اللجنة حركة نشاط طيبة تتهيأ نحو إصلاح الأراضي الزراعية مع كثير من الحرص والبدل عن التفرط في الأموال ، وهذه حركة لا يكتفى دوامها واستمرارها إلا كثرة المروءة والزيارات وتبنيها بواسطة كبار الموظفين في الديوان وبيئات الأعمال الجديدة نظاهر من الصفحات ٣٤ و٣٥ و٣٦ من مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

المصروفات

تقدرت المصروفات في ميزانية هذا العام بمبلغ ٥٩٢٩٥٤ ج. م. زيادة قدرها ٦٥٥٥٥ موزعة على ستة أبواب كالآتي :

الباب الأول

رسوم الإدارة

وهي الرسوم التي تتقاضاها الوزارة بواقع ١٠٪ / وقدر لهذا الباب مبلغ ٩٠٥٥٥ ج. م. زيادة قدرها ٦٥٥٣١ ج. م. وسبب الزيادة وأرجع إلى زيادة الإيرادات .

الباب الثاني

مصاريف الأمان

قدر لهذا الباب مبلغ ١١٦٢٤٢ ج. م. زيادة قدرها ٧١٧٢٦ ج. م. وهو موزع على خمسة بنود كما هو مبين بالجدول الآتي :

نوع	زيادة	تقدرات	
		١٩٣٦	١٩٣٥
بنية	بنية	بنية	بنية
بند ١ - حوايد المائي .	—	١٧٨٢	٢٢٥٤٦
بند ٢ - حفظ وترميم المائي .	—	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
بند ٣ - أجرة خفرام وملاحظين .	—	٣٠	٣٩٧٠
بند ٤ - أحكار .	—	١٥٠٠	٢٠٠٠
بند ٥ - أعمال جديدة .	—	٦٤٤١٤	—
المجلة .	—	٧١٧٢٦	٤٤٥١٦

يدخل ضمن بند ١ - حوايد المائي - مبلغ ٤٠٠٦ ج. م. أجرة خفر المائي .

كما يدخل ضمن بند ٢ - حفظ وترميم المائي - رسوم التأمين ضد الحريق .

وتوافق اللجنة على ما لاحظته لجنة مجلس النواب من أن مصاريف الأحكار تزيد على التوليد وأنه يتجاوز إيراداتها تجاوزا كبيرا ، فينبغي أن المقدر لمصروفاتها مبلغ ٣٥٠٠ ج. م. فيجد أن المقدر لا إيراداتها مبلغ ٨٠٠ ج. م. وقضى ذلك سرعة العمل على استبدالها والتخلص منها والا استغرت فروق المصروفات على مدى الزمن فتمت وأصبحت كلال على باقي الأوقاف ومصدر خسارة مستمرة .

جلسة الأربعاء ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية
عن مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف
للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

(المقترضة للتبني المحرم الأستاذ عباس الجبل)

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
بجلس الوصاية :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تخزنت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
بمبلغ سبعة وسبعين ألفاً ومائة وواحد وستين جنياً مصرياً
(٧٤٧١٦١ جنياً). وميزانية مصروفاتها بمبلغ سبعة وأربعين ألفاً ومائة
وواحد وستين جنياً مصرياً (٧٤٧١٦١ جنياً). وميزانية إيرادات
أوقاف الخديو اسماعيل الوادى بمبلغ ثمانية وستين ألفاً ومائتين وواحد
وخصرين جنياً مصرياً (٦٨٢٢١ جنياً). وميزانية مصروفاتها بمبلغ تسعة
وأربعين ألفاً وخمسة وأربعة وسبعين جنياً مصرياً (٤٩٥٧٤ جنياً)
حسب الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تخزنت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية
١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ سبعة وثلاثين ألفاً ومائتين وستة وعشرين جنياً
مصرياً (٣٧٧٨٦ جنياً). وميزانية مصروفاتها بمبلغ سبعة وثلاثين ألفاً
ومائتين وستين جنياً مصرياً (٣٧٦٦٢ جنياً) حسب الجدول
حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تخزنت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
بمبلغ تسعة وواحد وثلاثين ألفاً وتسعة وخمسة وعشرين جنياً مصرياً
(٩٣١٩٢٥ جنياً). وميزانية مصروفاتها بمبلغ تسعة وواحد وتسعين ألفاً
وسبعة وثلاثة وتسعين جنياً مصرياً (٩١٧٩٣ جنياً) حسب الجدول
حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمقتضى الدعاية وأن يشرف الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الباب الرابع

مصاريف الأعمال الخيرية

قرر لهذا الباب مبلغ ٦٥٥١٢ ج.م. زيادة قدرها ٨٦٢ ج.م. وهو موزع
على اثنين : أحدهما مخيمات والآخر لمصروفات إقامة الشحاتر . وبيان ذلك
بالصفحة ٣٧ من مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية .

الباب الخامس

ديون على أوقاف واجبة السداد

قرر لهذا الباب مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.م. بتقص مشرة آلاف جنيه من المقتدر
له في العام المالى .

الباب السادس

مصروفات قضائية ومتنوعة

مقرر له في ميزانية هذا العام مبلغ ٣٤٠٠٠ ج.م. زيادة قدرها خمسة آلاف
جنيه على ميزانية العام المالى .

بناء عليه :

تقرّر اللجنة على هيئة المجلس الموافقة على الاتفاقيات الآتية :

جنيه

٩٠٥٥٥ باب ١ - رسوم الإدارة .

١١٦٢٤٢ ٢ - مصاريف الأمانى .

٧٣٥٤٨٤ ٣ - الألبان (بعد تخفيض ١١٦١ ج.م.).

٦٥٥١٢ ٤ - الأعمال الخيرية .

٥٠٠٠٠ ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .

٣٤٠٠٠ ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .

٥٩١,٧٩٣ جلة للمصروفات .

جدول حرف (١)

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٦ المالية

باب		تقديرات		فرق		المحصل في			
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات صوملية (الإدارة)	١٧٧٩٢٧	١٥٣٣٤٤	٢٤٥٨٣	—	١٥٦٤١١	١٥٥٧٢٩	١٤٥٢٨٧	١٤٦٤٢٤
٢	المحصل لمأونات وسكافات الموظفين ...	١٧٩٢٥	١٧١٦٨	٧٥٧	—	١٨٠٩١	١٧٧٧٢	١٩٧٧٨	١٨٧٢٣
٣	إيرادات الأعيان الموقوفة	٥٠٤٥١٩	٤٥٠٩٣٨	٥٣٥٨١	—	٤٠٥٧٩٢	٤٣٠٥٠٦	٣٩٧١٨٧	٤١٥٠٦٢
٤	إيراد من أشغال مدرسة اليتامى	١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠	—	١٠٦٣	١١٢٠	٧٩٥	١٥٨٧٤
٥	إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية	٤٥٧٩٠	٥٠٧٩٠	—	٥٠٠٠	٤٢١٧٥	٥١٥٩٩	٤٧٢٨٧	٥٦٣٤٩
—	لجنة حفظ الآثار العربية	—	١٨٠٠٠ (١)	—	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠
—	إيرادات مصحة فؤاد	—	—	—	—	—	—	—	٩٥٣٦
	جملة إيرادات الأوقاف الخيرية	٧٤٧١٦١	٦٩١١٤٠	٧٩٠٢١	٢٣٠٠٠	٦٢٩٥٣٢	٦٦٢٧٢٦	٦١٦٣٢٤	٦٦٩٩٧٧
٦	أوقاف الخديو اسماعيل بالراى	٦٨٢٢١	٦٢٨٠٨	٥٤١٣	—	٥٦٢٧٦	٤٢٧١٠	٤٨٩١٤	٤٦٥١٣
	الجملة الصوملية للإيرادات .	٨١٥٣٨٢	٧٥٣٩٤٨	٨٤٤٣٤	٢٣٠٠٠	٦٨٥٨٠٩	٧٠٥٤٣٦	٦٦٥٢٤٨	

(٢ج) جدول حرف (١)

مصرفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٦ المالية

الجملة	أبواب أخرى	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول ماحيات وأجر ومرتبات	فرع القسم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
					الإدارة العمومية
١٢٥٥٠٠	—	٤٦٩	١٦٨١٩	١٠٨٢١٧	١ ديوان المصوم
٩٢٢٨٤	—	—	١٦٢٧٦	٧٩٠٠٨	٢ الأموريات
٤٩٩٢٠	٤٦٩٢٠	—	—	—	٢ مماشيات ومكافآت الموظفين
					مصرفات الأحياء الموقوفة
٣٢٠٥٤	—	١١٠٠	٣٠٩٥٤	—	١ مصاريف المباني
١٢٥٠١٤	—	٢٦٠٢٣	٨٠٤٥٤	١٨٥٣٧	٢ مصاريف الأطلين
٣٥٠	٣٥٠	—	—	—	٣ لشترى أجزاء أحيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية
١٨١٤٣١	—	٢٦٧٥٤	٣٥٧٢٥	١١٨٩٥٢	٤ المساجد والزوايا والأضرحة
					الخيرات
١٤٨٥٠	—	٥٠٠	٦٨١٠	٧٥٤٠	١ إدارة التعليم ومدرسة البنات
٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	—	—	٢ المكاتب التي تديرها وزارة المعارف
					القسم الطبي
٣٨٦٧٢	—	—	١٦٤٢٩	٢٢٢٤٣	١ المستشفيات والعيادات
١٢٤٤٦	—	—	٧٠٤٩	٥٣٩٧	٢ الملاهي والتكايا
٧٣٦٣٥	٧٣٦٣٥	—	—	—	٧ إمانات وصداقات
٧٤٧١٦١	١٢٤٩٠٥	٥٤٨٤٦	٢١٠٥١٦	٣٥٦٨٩٤	— جملة مصرفات الأوقاف الخيرية
٤٩٥٧٤	—	٩٠٢١	٢١٩٤٩	٨٦٠٤	٨ أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي
٧٩٦٧٣٥	١٢٤٩٠٥	٦٣٨٦٧	٢٤٢٤٦٥	٣٦٥٤٩٨	— الجملة العمومية للمصرفات

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٦ المالية

باب		تهديرات		فروق		المحصل في سنة			
		١٩٣٦	١٩٣٥	زيادة	نقص	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٣٥٣٧٧	٢٩٩١٩	٥٤٥٨	—	٣٠٩٢٥	٢٨٢١٠	٢٦٨٦٧	٢٨٤٢٣
٢	مرتبات مقرنة للحرمين	٦٠٩	٤٥٩	١٥٠	—	٦٩٩٩	٦٩٩	٧٤٤	٧٤١
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة ...	١٣٠٠	٨٠٠	٥٠٠	—	١٤٣٦	١٥٩٠	٩٣٠	٤٦١٧
	جمله الإيرادات .	٣٧٣٦٨	٣١١٧٨	٦١٠٨	—	٣٩٣٦٠	٣٠٤٩٩	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١

(تابع) جدول حرف (ب)

مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٦ المالية

باب		تهديات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
		سنة	سنة			١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
		١٩٣٦	١٩٣٥			بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري
١	رسوم إدارية	٣٧٢٨	٣١١٧	٦١١	—	٣٩٣٦	٣٠٥٠	٢٨٥٧	٣٣٧
٢	مصاريف الأماكن	٨٣٣٨	٤٥٣٠	٣٨٠٨	—	١١٧٣٢	١٧٣٤٠	٤٣٠٩	٩٨٠٥
٣	مصاريف الأطباء	٦٨٢٩	٦١٥٥	٦٧٤	—	٧٤٩٣	٥٥٦٠	٥٨٣٥	٥٧٠٩
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين	١٧٣٦٧	١٦٣٦٧	١١٠٠	—	١٥٧٠١	١٦٠٨١	١٦٤١٤	١٥٧٠٠
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة	١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠	—	١٧٠٥	١٤٩٦	١١٠٣	١٨٢١
	جمله المصروفات	٣٧٢٦٢	٣٠٩٦٩	٦٢٩٣	—	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣

جدول حرف (ج)

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٦ المالية

بسم		تقديرات		فرق		المحصل في سنة			
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	زيادة	نقص	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات الأحيان الموقوفة	٨٩٥٢٥٥	٧٩٢٦٢٢	١٠٢٦٣٣	—	٧٧٠٥٦٣	٧١٦٣٥٥	٥٨٦٤١١	٥٧٢١١١
٢	مرتبات مربوطة بوزارة المالية	٢١٠٠	٢١٠٠	—	—	٢٣٢٥	٢١١٣	٢٣١٣	٢٦٠٧
٣	ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة	٣٤٥٧٠	٣٦٥٨٥	—	٢٠١٥	٤٢٥٥٥	٥٢٥٣٦	٤١٤٥٧	٣٣٧٩٥
—	إيرادات الأوقاف المنظورة إحتلتها على الوزارة	—	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	—	—
	جملة الإيرادات	٩٣١٩٢٥	٨٤١٣٠٧	١٠٢٦٣٣	١٢٠١٥	٨١٥٤٤٣	٧٧٠٩٩٤	٦٣٠١٨١	٦٠٨٥١٣

(٥٤) جدول حرف (ج)

مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٦

باب	تقديرات		فرق		المصرف في سنة			
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	زيادة	تخفيض	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ رسوم إدارة	٩٠٥٥٥	٨٤٠٢٤	٦٥٣١	—	٧٧٥٢٥	٧٨٩٤٦	٦٣٣١٧	٦٠٣٩٩
٢ مصاريف الأماكـن	١١٦٢٤٢	٤٤٥١٦	٧١٧٢٦	—	٤٠٩٧٧	٤٢٦٨٤	٤٣٦٧٦	٤١٤٥٥
٣ مصاريف الأحيان	٢٣٥٤٨٤	٢٣٥٢٠٩	٢٧٥	—	٢٥٦٠٤٩	٢٢٦٣٤٥	٢٢٨٦٥٥	٢٢١٥٧٦
٤ مصاريف الأعمال الخيرية	٦٥٥١٢	٦٤٦٥٠	٨٦٢	—	٦٥٥٥٩	٦١٣٤٨	٥٣٦٩١	٨٢٧٢٧
٥ ديون على أوقاف واجبة السداد	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	٥٣٩٣١	٦٠١٨١	٥٨٠٣٤	٣٣٣٨٦
٦ مصاريف قضائية ومتنوعة	٢٤٠٠٠	٢٩٠٠٠	٥٠٠٠	—	٢٣٣٨١	٢٤٤٥٥	٤٦٦٣٤	٤٣٢٢٦
— مصاريف الأوقاف المنظورة بحالها على الوزارة .	—	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
جـمـلـة المـصـرفـات .	٥٩١٧٩٣	٥٢٧٣٩٩	٨٤٣٩٤	٢٠٠٠٠	٥٣٧٤٢٢	٥١٣٩٥٩	٥٠٥٥٠٧	٤٨٩٧٦٩

تقرير لجنة الطعون

من الطعن المقدم من محمد الشربيني الأنطلي في حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ محمود شاكر عبد الطيف الهاي

بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكي بتعيين الأستاذ محمود شاكر عبد الطيف عضواً لمجلس الشيوخ . وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ قلم محمد الشربيني الأنطلي طعناً مستقلاً على إضائه بمحكمة المنصورة الابتدائية في التاريخ المذكور تحت نمرة ٤١٤ وقد ورد هذا الطعن لمجلس الشيوخ الساعة ٨ مساءً من يوم الخميس ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ولهذا يكون الطعن المذكور تقدم في المبدأ القانوني فهو مقبول شكلاً .

عن الموضوع :

بعد الاطلاع على مرضية الطعن يتضح أن الطاعن قصر طعنه على أن للطعون فيه غير منتصف بصفة من الصفات المينة في المادة ٧٨ من المرسوم الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ وأنه لم يكن من إحدى الطبقات المينة في المادة المذكورة وأن دخله السنوي، بإختياره عامياً، لا يزيد عن بضع مئات من الجنيهات ولم يبلغ ١٥٠٠ ج . م كما اشترط في المادة المذكورة . وقد تقدم من عبد الحيد فهمي وكيل الأستاذ سيد سليم الهاي دقة الإيراد انخاس بالأستاذ محمود شاكر عبد الطيف الطعون فيه كما قدم المذكور حافظة بخمسة مستندات .

وبتاريخ ٧ يولي سنة ١٩٣٦ حضر حضرة الأستاذ محمود شاكر عبد الطيف الطعون فيه أمام اللجنة ونزح بأن المستندات السابق تقديمها بواسطة رسول من قبله هي مستنداته التي تثبت أن إرادته من مهته لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه

وحيث إن اللجنة اطاعت على المستندات المتقدم ذكرها فاضح لها أن إيراد حضرة العضو الطعون فيه يزيد على ١٥٠٠ جنيه سواء .

بناء عليه :

قررت اللجنة بالإجماع قبول الطعن المذكور شكلاً ورفضه موضوعاً
لأسباب المتقدم ذكرها .

رئيس اللجنة
عبد الحكيم صكر

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم
محمود شاكر عبد الطيف أنندي

حضرة صاحب المحال رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بتقديم هذا الطعن لمعاليتكم :

في

حضرة الأستاذ محمود أنندي شاكر عبد الطيف الهاي بالمنصورة المدين
عضواً لمجلس الشيوخ .

(١) صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٦ بتعيين حضرة الأستاذ محمود شاكر عبد الطيف عضواً لمجلس الشيوخ - ولما كانت المادة ٧٨ من المرسوم الملكي رقم ٤٢ سنة ١٩٣٣ الصادر بوضع نظام دستوري للدولة المصرية تنص على أن العضو المدين أو المنتخب يكون من طبقات مينة لأن حضرة الأستاذ المذكور لم يكن من إحدى الطبقات المنصوص عليها في هذه المادة .

(٢) ويطلب على الظن أن انتخاب حضرة الأستاذ كان ملحوظاً فيه أنه من المشتغلين بالمهن الحرة بمن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه مصري - ولكن حضرت لا يمكن مطلقاً أن يكون قد خطر بباله أنه ممن يدخلون تحت هذا النص، ولا شك أنه لو سئل من ذلك قبل صدور المرسوم لما تعين عضواً في مجلس الشيوخ .

(٣) حضرة الأستاذ من الأشخاص الذين لا يملكون لإرهاق أنفسهم بالعمل، فهو قزوح لدرجة قد تجمله أقل من العاملين عملاً . ولازبد أن تدلل على أن دخله السنوي لا يزيد عن بضع مئات من الجنيهات لأننا نرى أن ذلك قد يضطره لذكر مسائل قد تعدى العموميات لماس بالشخصيات ونحن نرى بأفئدة أن تتدخل في الشخصيات، ولكن إذا لم يكن هناك بد من تقديم الدليل فلا يلزم حضرة العضو فيه نفسه إن كانت الأدلة قد تمسه من قريب أو بعيد .

محكمة المتصورة الابتدائية

محضر تصديق غرة ٤١٤ سنة ١٩٣٦

أنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ حضر أمامي للمقرر المرفوف لنا بشهادة شاعديه عبد العزيز الفتحي فزاري وعبد الفتحي انندي سيد احمد من بندر المتصورة المرفوف لنا بشهادة كل من عبد العزيز الفتحي فزاري وزكي الفتحي محمد يوسف من بندر المتصورة ووقعوا معنا بما يلي ٢

كتب المحكمة

ملحق رقم ٧٣

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية

دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(المقرر خضرة الشيخ المحترم انطون اجتهل بك)

الإيرادات

يتكون إيراد هذه الدار من :

١ - إيجار الألبان الموقوفة عليها .

٢ - تسخير القود .

٣ - ثمن ما يباع من المطبوعات .

٤ - إيراد المطبعة .

وقد بلغت إيراداتها المقدرة في مشروع ميزانية هذا العام ١٨,٢٩٥ جنيها مقابل ١٧,٩٩٥ جنيها في ميزانية العام الماضي ، أي زيادة إجمالية قدرها ٣٠٠ جنيها تنأت عن رفع المقدّر لإيجار الألبان بمبلغ ٥٠٠ جنيها استبعد منه ٢٠٠ جنيها مقدار التخفيض فيما يباع من المطبوعات فكان صافي الزيادة ٣٠٠ جنيها كما عُدّ .

ويدخل في هذه الإيرادات ٣,٥٠٠ جنيها إعانة الحكومة لهذه الدار .

(٤) ثم إن كثيراً من الناس قد يزيد دخلهم على ألف ونعمية جنية ولكنهم مع ذلك يكونون في حالة مالية سيئة كأن يكون دخلهم أقل من المطلوب منهم ، ولكن مثل هؤلاء تكون أضرارهم واضحة فيكون الشخص قد خسر في تجارة أو صانعه أزمة مالية بانخفاض أسعار المحصولات عند ما يكون مالكا لألبان أو يكون ذا مائة كبيرة وأولاده عتيبين القربة ... الخ . ولكن عند ما يكون الشخص غير مشغل في مسائل مالية مطلقا ولا يملك ألباناً ولا عقارات وليس له أولاد فيستحيل أن يكون إرادته السرى ألف ونعمية جنية وهو مع ذلك لا يستطيع القيام بتكاليف الحياة البسيطة جداً .

(٥) فالأستاذ محمود شاكر عبد اللطيف لا يظهر في المساكم إلا قليلا وإذا جمعت عدد القضايا التي تراعى فيها في سنة ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فأنها لا تزيد عن عدد أصابع اليدين ولا يمكن بحال أن يقال إن أتعاب هذه القضايا مهما بالثاء فيها يصل إلى ١٥٠٠ جنية خصوصاً وأنها قضايا عادية .

(٦) حل أنه من غير المعقول أن يكون إيراد الإنسان ١٥٠٠ جنية وعائلته مكونة منه ومن السيدة حرمه فقط - إذ لا ولد له وليس عنده ألبان يصرف عليها وليس مديناً للبتوك نتيجة لأعمال مالية وهو مع ذلك لا يستطيع أن يكفى نفسه فتضطره الحال إلى التأخير في ثمن الحاجيات الضرورية حتى يقاضيه أصحابها - ولا داعي لذكر مسائل معينة إلا إذا دفعنا حصره لذلك .

(٧) ولقد ترامت إلينا أقوال إن بعضاً من حضرات أعيان البهلية الذين قد زجروا به في هذا الضمار قد يتلوخون للشهادة بأنهم يركونه في قضاياهم سنوياً بما يروى على ألف ونعمية جنية ونحن نجل حضراتهم عن أداء الشهادة على غير حق مهما كانت العلاقات الحزبية التي تربطهم به .

على أننا نقصد أنهم يشعرون بقراراتهم أنفسهم أنه من السهل جداً الرجوع إلى جداول المساكم للتدليل على أن لا قضايا لهم إلا فيما ندر وأن حضرات المحامين الذين يباشرون لهم هذه القضايا السادة مرفوفون والقويكات الصادرة لهم موجودة بملفات القضايا .

ولا يقل أن تكون الاتعاب مدفوعة لاستشارات عن مسائل قضائية لا تصل للمساكم وأن تكون هذه الاتعاب بذلك المقدار الذي يبلغ به الإيراد السنوي إلى ١٥٠٠ جنية مصري وفي الوقت نفسه عند ما توجد القضايا يتناقص فيها المحضرون غير الأستاذ الذي استشير في الموضوع .

فهذه الأسباب :

نرجو قبول العطف والتعريض لطلان تعيين الأستاذ محمود شاكر عبد اللطيف عضواً لمجلس الشيوخ .

ونفضلوا بقبول فائق احترامي ٢

محمد الشربيني الأصملي

الإيرادات على ما هو واضح في البيان المقارن الآتي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المحصل في سنة			
	١٩٣٦	١٩٣٥			١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
الباب الأول - الإيرادات انحصاراً بالدار .								
لصهار أطيان .	٨٥٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠	—	٩٢٥٢	٤٤٦٢	٥٦٣٧	٦٦٧٣
تشغيل القود .	١٨٩٥	١٨٩٥	—	—	١٨٩٦	١٨٩٥	١٨٩٥	٢١٠٢
ثمن ما يباع من المطبوعات .	١٣٠٠	١٥٠٠	—	٢٠٠	٩٣٨	٩٨٣	٦٩٨	٨٢٨
إيراد المطبعة .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	١٦٩٠	٢٣١٢	٢٥١٠	١٧٧٠
قيمة المستقطع من مبيعات المستعملين .	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	—	—	—	—
ثمن ورق دمنة .	٥٠	٥٠	—	—	—	—	—	—
إيرادات أخرى .	١١٠٠	١١٠٠	—	—	١٠٨٧	١٠٩٩	١٠٨٦	٤٤٩
تحويل قيمة المقتضى تسديده إلى وزارة المالية :	١٥٨٤٥	١٥٥٤٥	٥٠٠	٢٠٠	١٤٨٦٣	١٠٧٥١	١١٨٢٦	١١٨٢٢
بجهد سري								
١٠٠٠ قيمة المستقطع من مبيعات المستعملين .								
٥٠ ورق دمنة .	١٠٥٠	١٠٥٠	—	—	—	—	—	—
جملة الباب الأول .	١٤٧٩٥	١٤٤٩٥	٥٠٠	٢٠٠	١٤٨٦٣	١٠٧٥١	١١٨٢٦	١١٨٢٢
الباب الثاني - إعانات								
إعانة الحكومة .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
الإعانات المنصبة على وزارة الأوقاف .	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩١
جملة الباب الثاني .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٥٩١
جملة الإيرادات .	١٨٢٩٥	١٧٩٩٥	٥٠٠	٢٠٠	١٨٣٦٣	١٤٢٥١	١٥٣٢٦	١٦٤١٣
الآخرون من احتياطي الحكومة لتسديد عجز الإيرادات .	١٢٤٩١	١٠٧٤٦	١٧٤٥	—	٨٤٣٦	١٠٩٢٩	١١١٣١	١٠٨٢٥
	٣٠٧٨٦	٢٨٧٤١	٢٢٤٥	٢٠٠	٢٦٧٩٩	٢٥١٨٠	٢٦٤٥٧	٢٧٢٣٨
صافي الزيادة .				٢٠٤٥				

وليس لجنة ملاحظات على الإيرادات :

المصروفات

قدرت الاحتياجات المطلوبة لمصروفات الدار في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٣٠٠,٧٨٦ ج. م. مقابل ٢٨٧,٧٤١ ج. م. في ميزانية العام الماضي بزيادة ١٢,٠٤٥ ج. م.

وقد وزعت المصروفات كما يلي :

التفصيل	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٣٤٢	٢٠١٠٠	٢٠٤٤٢
—	٢٠٠٣	٨٣٤١	١٠٣٤٤
٣٠٠	—	٣٠٠	—
٣٠٠	٢٣٤٥	٢٨٧٤١	٣٠٧٨٦
	٢٠٤٥		

الباب الأول — ماهيات وأجر ومرتبات

أدرج لهذا الباب ٤٤٢ ج. م. جنيها مقابل ٢٠,١٠٠ ج. م. في العام الماضي بزيادة ٣٢٢ ج. م. ومغطياها بالأجور وترجع إلى اتساع أعمال الدار وزيادة ما تقوم به من نشر كتب الثقافة والأدب والعلم.

الباب الثاني — مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب مبلغ ١٠,٣٤٤ ج. م. مقابل ٨,٣٤١ ج. م. في العام الماضي بزيادة قدرها ٢,٠٠٣ ج. م.

ويرجع معظم هذه الزيادة إلى إدراج اعتماد ١٤٠٠ ج. م. لشقوى عربة إسطبل الدار.

وتساير هذه اللجنة لجنة المالية لجس التواب الرضة في أن يفي ث. طحات الدار المالية التي تليق بمكانها وما يؤيده للثقافة والأدب والعلم من خدم جليلة . وقد ورد بالذكر المقدمين حضرة مدير الدار إلى محلى وزير المعارف العمومية باختياره رئيسا لجلسها الأعلى من رسالة الدار وحاجاتها ما يأتي :

ويتمثل إذن أن تتناسب رسالة دار الكتب مع عناصرها من تأليف زكائن ، وعامل ، وما إلى ذلك .

فما للكتاب فلا إذ ذكرها من أمره إلا ذلك فهو العظم الناجم من أثر المداخلات الدولية ، ومن قانون المنع الخيرية ، ومن الهدايا التي أعدت على الدار من المكتبات الخاصة ، ومن المشتريات المطبوعة التي يفسد بها نجاح المطابع السليمة وحفظ أشهر الكتب .

ويكتفى للدلالة على ثروة الدار بما هو أن يكون وصيها من.

نحو ٩٢,٧٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣٥ ، فيصبح الآن ، نحو ١٠٠,٠٠٠ ج. م.

في سنة ١٩٣٥ وأن يكون مطالعها نحو ١٨,٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣٥ فيصبح

نحو ١٨١,٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣٥ . وإذا أضفنا إلى ذلك أنه أهدى إلى الدار

وسمى إليها ، من المكتبات الخاصة ما لا بد أن يظل رهن الصناديق

نظرا لضيق المكاتب وقلة الأيدي التي تقوم بأعمال التفسير والتبويب

والإعداد لاستفادة الجمهور ، ظهر بيا أن المكان الحالي قد ضاق من ثروة

الدار بعد أن مضى على تشييده نحو الثلاثين سنة فخلت فيها الحيل

للاستغناء بكل مكان خال فيه . فإذا أضفنا إلى ذلك أمر المكتبات

التي وقفت على الدار واشترط واقفوها عدم إمارة ما فيها خارجها وأن تحفظ

في أماكن خاصة ، وكذلك إذا روي أن ما تملكه الدار من مجموعة الأنواط

والرواسم والتفود المتصلة جميعا بعلوم التاريخ الإسلامي ، أصبح لا يتسع به على

خبر وجوده لضيق المكان وعدم صلاحيته للعرض العام — إذا لو شط كل ذلك

كان من المتوقع أن ترعى دار الكتب المصرية ومن فيها أصواتا تجار

بمر الشكوى من عدم ملازمة المكان الذي ينصص اليوم لها ، لأنها قائمة

في ميدان كبير الجلبة دائم الحركة ، يحيط بها القمام من مختلف نواحيها دون

حاجز أو فضاء يخفف من حدة الجلبة والضوضاء ، وتكتنفها غازات وحوادث

كثيرة ، كما تدور منها المسكن الخاصة ، وليس لمداخلها موضع يتناسب

مع معهد طالما استقبل الملوك والأمراء وعظماء الزائرين من وقت وآخر .

هذا ، إلى أن يتاحها الحالي لا يسار أصول الفن الحديث لعلية المكتبات

الحديثة في شئ : فقامة المطالعة تحقيق عن رقاد البحث والمراجعة ، ويشق

عليهم الوصول إليها لعلوها وبد طرقها ، وليس في الدار مكان معذ للاطلاع

على المجلات ولا لمراجعة الصحف ، وليس بها غزير خاص للكتب

المخطوطة ، ولا غرف ولا مدارس تصلح لعمال الباحثين والمحققين ،

والمخازن نفسها لا تصل بقامة المطالعة ليسهل وصول الكتاب إلى القارئ ،

وعجز الموظفين القائمين بمختلف أعمالها لا يسر لم القيام بعملهم في نظام

وسهولة وأسراع ، وليس بها قاعات تصلح للمحاضرات ، وهي كما قدمنا

يصح أن تكون جامعة للشعب ودية له ومبشرة بطلاع القرآن ، وكذلك

ليس في الدار من الأماكن ما يمكن تخصيصه للوفاءات عليها من السيدات

للمراجعة العلمية ، مع أن عدد المتفقات والمتفحرات في دور العلم العالية

يزداد من سنة لأخرى .

لذلك ترجو اللجنة أن تضع جميع هذه الأمور موضع البحث لتسهل على

الدار القيام بجمعها التقافية .

كما أنها تفتت النظر على طائفة من الأدباء المروفيين يشتغلون في القسم

الأدبي (أحياء الآداب العربية) وهم مقبلون بين المال باليوبية مما لا يتفق

مع مركزهم الأدبي ولا مع علمهم الخطير .

وليس لجنة ملاحظت على المصروفات وترجو من المجلس الموافقة على

أرباب الإيرادات والمصروفات وقد أتوا مجلس القواب بمجاسة ١٥ ديسمبر

الحالي وهي :

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات انحصاراً بكل مصلحة أو إدارة لا يفي بالمبالغ أو الإداوات من المحافظة بكل دفعة على أحكام القوائم المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يقتصر على الجريدة الرسمية وأن يتخذ كقانون من قوانين الدولة .

المجسول

دار الكتب المصرية

١ - المصروفات :

جنبه	
باب ١ - ماهيات وأجرومات	٢٠٤٤٢
٢ - مصاريف عمومية .	١٠٣٤٤
جمله المصروفات .	٣٠٧٨٦

٢ - الإيرادات :

الباب الأول الإيرادات الخاصة بالدار .

جنبه	
٨٥٠٠ إعارة أطياف .	
١٨٩٥ تشغيل القود .	
١٣٠٥ ثمن ما يباع من المطبوعات .	
٢٠٠٠ إيراد الطبعة .	
١٠٠٠ قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .	
٥٠ ثمن ورق دفعة .	
١١٠٠ إيرادات أخرى .	
	١٥٨٤

تقرير المقتضى تسديده إلى وزارة المالية :

١٠٠٠ قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .	
٥٠ ورق دفعة .	

الباب الثانى - الإعانات

٣٥٠٠ إعانة الحكومة .	
١٨٢٩٥ جملة الإيرادات .	
١٢٤٤١ المأخوذ من احتياطي الحكومة لسنة عجز الإيرادات .	
٣٠٧٨٦ الجملة العمومية .	

مخرجات

١٤٧٩٥ الباب الأول - الإيرادات الخاصة بالدار .

الباب الثانى - الإعانات

٣٥٠٠ إعانة الحكومة .

١٢٤٤١ المأخوذ من احتياطي الحكومة لسنة عجز الإيرادات .

٣٠٧٨٦ الجملة العمومية .

المصروفات :

جنبه

٢٠٤٤٢ باب ١ - ماهيات وأجرومات .

١٠٣٤٤ ٢ - مصاريف عمومية .

٣٠٧٨٦ جملة المصروفات .

المكتب البرلماني	رئيس اللجنة (البنية)
أطون الجليل	معد عه الشاوى

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

بمقتضى اللجنة مشروع هذا القانون فاقته مطابقاً للاحتياجات الواردة بمشروع ميزانية هيئة الدار فوافقت عليه بما أتوه مجلس النواب بجلسته ٧ سبتمبر الحالى مع إضافة جارة " بما فيها إعانة الحكومة " إلى المادة الأولى في الفقرة الأولى قبل " وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون " . وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب ومضى :

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الفروع ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقترن ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٣٠٧٨٦ ج.م (ثلاثين ألفاً وسبعمائة وستة وثمانين جنيهاً) وتقترن ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٨٢٩٥ ج.م (ثمانية عشر ألفاً واثنتين وخمسة وتسعين جنيهاً) بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٢٤٤١ ج.م (اثنا عشر ألفاً وأربعمائة وواحد وتسعون جنيهاً) من احتياطي الحكومة .

ملحق
بشروع القانون الأول والمعدل

مشروع اللجنة

باسم حضرة صاحب الجلالة قاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية
تقر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدق عليه
وأصدره :

مادة ١ - تميزت بمناخية مصر وفات دار الكتب المصرية للجنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٠,٧٨٦ ج. م. (ثلاثين ألفاً وسبعمائة وستة
وثمانين جنياً) وتقدرت بميزانية إيراداتها بمبلغ ١٨,٢٩٥ ج. م. (ثمانية عشر
ألفاً ومائتين وخمسة وتسعين جنياً) بما فيها إمامة الحكومة وذلك حسب
الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٢,٤٩١ ج. م. (اثنا عشر
ألفاً وأربعمائة وواحد وتسعون جنياً) من احتياطي الحكومة .
مادة ٢ - مل أصلها .

مادة ٣ - مل أصلها .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهي " وذلك في المدن والقرى غير المفروضة عليها عوائك الأملاك المالية " .
فهذه الفقرة قصرت إثناء ضريبة الخمر على مدن وقرى معينة وهي غير
المفروضة عليها عوائك الأملاك المالية .

أما تلك المفروضة عليها هذه العوائك فلا تخضع من أحكام مشروع هذا
القانون وقد تقسمت لجنة المالية بمجلس النواب في هذه الفقرة بحضور
حضرة وكيل وزارة المالية وفي مدى سريانها على العزب فزوى أن تحسّر
ضريبة الخمر لا يجلدز القرى والبلاد الموجودة بها عائل علية وفي حدود
خطوط التجديد المقررة بمرسوم إنشائها وكل ما كان خارجا من هذه الحدود
فلا ضريبة تخمر عليه .

وللتنشالية مع مواظبتها على مشروع هذا القانون ترجع أن توفيق الحكومة
إلى رفع ضريبة الخمر من المدن والقرى المفروضة عليها عوائك الأملاك
المالية كما وقتت لرفعها من غير المفروضة عليها هذه العوائك ليكون إنشاؤها
أما نوبيل الأهلين جميعا تحقها لهذا المساواة كما صرح بهال وزير المالية
بالتبابة جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ أمام مجلس النواب .

وبما يلي نص مشروع القانون كما أقره مجلس النواب جلسة أول سبتمبر
الحالي :

مشروع الحكومة

باسم حضرة صاحب الجلالة قاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية
بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسم بما هوأت ؛
مشروع القانون الآتي نصه يختم إلى البرلمان .

مادة ١ - تقدرت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للجنة المالية
١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٠,٧٨٦ ج. م. (ثلاثين ألفاً وسبعمائة وستة وثمانين جنياً)
وتقدرت ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٨,٢٩٥ ج. م. (ثمانية عشر ألفاً ومائتين وخمسة
وتسعين جنياً) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٢,٤٩١ ج. م. (اثنا عشر
ألفاً وأربعمائة وواحد وتسعون جنياً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود احتياطي لقرى معينى جدول المصروفات الخاصة
بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الادارات من المحافظة بكل دقة
على أحكام التواضع المعمول بها فيما يتعلق باستخدام تلك الاحتياطي .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف السموية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

ملحق رقم ٧٤

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرر لجنة المالية والمعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإلغاء ضريبة الخمر
في المدن والقرى غير المفروضة عليها عوائك الأملاك المالية

(المقرر خيرة الشيخ المحترم أشرف الجبل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية ليستأنقذ في ٢ سبتمبر الحالي مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بإلغاء ضريبة الخمر في المدن والقرى غير
المفروضة عليها عوائك الأملاك المالية فيبحث اللجنة في جلساتها يوم ٨ سبتمبر
الحالي وقد تناولت فيها الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من مشروع القانون

وتتصرف اللجنة برقم هذا التقرير وتوجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المتقدمة ٤

رئيس اللجنة (إلياذة)
محمد عبد الشاوي

السكرتير البرلماني
أنطون الجليل

ملحق رقم ٧٥

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية
عن مشروع قانون بابتداء الحساب الختامي لوزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية

(التقرير حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل)

أصرفت نتيجة الحساب الختامي لميزانية وزارة الأوقاف عن سنة
١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية عن البيان الآتي :

مشروع قانون
خاص بإنشاء ضريبة الخلفاء في المدن والقرى غير المقروضة
فيها حوائد الأملاك الجبلية

اسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأتلي ملك مصر

جلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقوا عليه
أصدراؤه :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣١
تبقى يستمر العمل بها على ضريبة الخلفاء المقررة بالأمر العالي الصادر
١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وذلك في المدن والقرى غير المقروضة فيها حوائد
الأملاك الجبلية .

مادة ٢ — يُلغى كل نص جاء في قانون أو لائحة متناقضا لنص هذا
القانون .

مادة ٣ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به ابتداء من
لسنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧

ناشر أن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونفذ
قانون من قوانين الدولة .

المصروفات		الإيرادات		الوقف	
الوقف	ربط الميزانية	المتحصل فضلا	الزيادة	البجز	ربط الميزانية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ —	٦٨٠١٩٣	٦٢٩٥٣٣	—	٥٠٦٦٠	١٩٩٧٧٩ ^(١) ٧٠٩٤٢٢
٢ —	٥٧٨٩٤	٥٦٢٧٦	—	١٦١٨	٤٤٣١٩ ^(٢) ٤٥٠٥٨
٣ —	٣١٤٦٤	٣٩٣٦٠	٧٨٩٦	—	٤٠٥٦٧ ^(٣) ٣٩٦٤٦
٤ —	٨٦٠٦٥٤	٨١٥٤٤٣	—	٤٥٢١١	٥٣٧٤٢٢ ^(٤) ٥٣٩٩٠
الاجمالية	١٦٣٢٠٥	١٥٤٠٦١٢	٧٨٩٦	٩٧٤٨٩	١٣٢٤٣٨٩
١٠٥٦٤	١٣٣١٧٣٠	١٣٢٤٣٨٩	٩٧٤٨٩	٧٨٩٦	١٠٥٦٤

(١) م مبلغ ٢١٧٠٠ ج . م احتياذ إضافي أضيف بناء على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥

(٢) ٤٠٠٠ ج . م احتياذ إضافي أضيف بناء على المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤

(٣) ٨٢٥٠ ج . م احتياذ إضافي أضيف بناء على المرسوم الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٤ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥

(٤) ١٠٥٠٠ ج . م احتياذ إضافي أضيف بناء على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥

وقد لاحظت لجنة مجلس النواب أن الإيرادات الفعلية تقل دائما عن المربوط لها ، بينما يستهلك ربط المصروفات جميعه إن لم يزد عليه ، ونذك راجع إلى أن ربط المصروفات يقع ربط الإيرادات الذي يبنى غالبا على تهديرات تخريبية وظروف عملة ، كما أنه قد يبنى على تهديرات الأوامر السابقة .

ورأت توجيه نظر الوزارة إلى ملاخاة هذه الحالة بالتدقيق في ربط الإيرادات تجنباً لتضخم المصروفات وهذه اللجنة توافق على ذلك .



الاحتياطي العام للوزارة

ورد في تقرير لجنة النواب في تقريرها عن ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمناصفة الاحتياطي :

« كان من آثار الحيلة المالية أن وجهت وزارة الأوقاف إلى ضرورة تكوين احتياطي يكفل مواجهة المخرات والأزمات المالية ويضمن تنفيذ برامج الإصلاح وإطرادها ومنذ سنة ١٩٢٤ بدأت الوزارة في تكوين احتياطي وصل في نهاية سنة ١٩٢٨ إلى ١٨٩٦٩٢ ج م .

«وجبات الأزمة المالية فسجرت موارد الوزارة خلافاً عن مواجهة مصروفاتها وجارت المصروفات — بطيعة الحال — على الاحتياطي ، حتى أتت عليه جميعه ، وتجاوزته إلى الاستدانة من الأموال الجارية بمخرات الوزارة فبلغ ما استجرته الوزارة منها ٣٧٥٢٠٨ ج م .

«وكذلك استدانت وزارة الأوقاف من وزارة المالية ١٦٣٠٠ ج م على ذمة تكاليف مسجد المنصور له محمد علي باشا بالقاهرة ومسجد أبي العباس المرسي بالإسكندرية . وبذلك يكون مجموع ما صرفته الوزارة زبادة على إيراداتها — من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٤ — مبلغ ٦٧٧٩٠ ج م . وهذا إذا تجاوزنا من مبلغ ٧٢٨٨٠ ج م قيمة ما اقتضته وزارة الأوقاف من مال البذل على إنشاء مستشفى فؤاد للقلاوة ، في حين أنه غير ذى غلة ولا ربح . ومفروض أن مثل هذه المنشآت وسواها من مساعد الإنسانية والتخيرية إنما تقش وتتم وتدار بأموال الإيرادات لا بأموال البذل .

«والسيرة التي خلفتها الأزمة الأخيرة تهنى بالعودة حالا إلى ضرورة تكوين احتياطي للأوقاف التخيرية والمطارية على تيمته .

«تتري اللجنة أن السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك ، « متاعرات الوزارة ، ويكون توجيهها لإيجاد احتياطي » . وتزبد على ذلك ما جاء في تقريرها بهذه المناصفة وهو :

لم تدبر وزارة الأوقاف مالا احتياطيا لخزائنها إلا بطلب ملع من البرلمان ولكن الاحتياطي الذي يمد ذاب في الأزمة المالية كما حول وزارة الأوقاف وقد طلبنا من وزارة الأوقاف بيان عن نفاذ الاحتياطي واقتلاه بعد ذلك دينغ استدانته الوزارة من الدوائع المودعة بخزيتها تقدمت لنا البيان الآتي :

عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣١

بجيه بجيه

١٢٠١١ ما كان باقيا من الاحتياطي لمائة سنة ١٩٣٠

١٧٧٦٩٤ عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣١

١٦٥٦٨٣

١١٤٠٥٩ عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣٢

٣٥٥٧٨ « « « « « « ١٩٣٣

٣١٥٣٢٠ أصل السجل لمائة سنة ١٩٣٣

٧٠٠٠١ تقريباً تسدد الإيرادات في سنة ١٩٣٣ من مستشفى فؤاد للأكل للولادة السابق أخذ تكاليفه من ميزانية الأوقاف التخيرية واستبدل لأوقاف بما لها من مال البذل .

٢٤٥٣١٩ المطلوب من الأوقاف التخيرية لمائة سنة ١٩٣٣ مالية .

٧٩٨٨٩ ضم قيمة عجز الإيرادات عن المصروفات في سنة ١٩٣٤ مالية .

٣٢٥٢٠٨ الباقي طرف الأوقاف التخيرية لمائة سنة ١٩٣٤ مالية .

ونلاحظ اللجنة على هذا البيان أنه لم يبين الجهات التي استدان منها مبلغ ٣٢٥٢٠٨ جنيات وكانت اللجنة حرصه على طلب هذا البيان تصرف مائتك الدوائع المودعة بخزينة الوزارة لتتحقق ألا شيء فيها من أموال البذل .

وظاهر من هذا البيان ومن ميزانية هذا العام أن الوزارة لم تعد تحصل على رد هذه المبالغ على خزائنها لحساب الدوائع التي لابد أن تسترد في يوم من الأيام .

وقد رغبنا لجنة الأوقاف لمجلس النواب إلى الوزارة في تكوين احتياطي والمطارية على تيمته ومع رغبة هذه اللجنة أن يكون لوزارة الأوقاف احتياطي معين فإن رغبنا أشد في رد هذه الدوائع .

وقد رأيت لجنة مجلس النواب إضافة ما ينقص من ميزانيات الإسماع إلى قسم المساجد وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الإيرادات

يتضح حالة إيرادات الأوقاف المختلفة حسب ربط الميزانية والمتحصل
فلا من الجدول الآتي :

الوقف	ربط ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥	المتحصل	السجل	الزيادة
١ - (أ) الأوقاف الخيرية	٦٨٠١٩٣	٦٢٩٥٣٣	٥٠٦٦٠	—
(ب) أوقاف الخديو اسماعيل	٥٧٨٩٤	٥٦٢٧٦	١٦١٨	—
٢ - أوقاف الحرمين الشريفين	٣١٤٦٤	٣٩٣٦٠	—	٧٨٩٦
٣ - الأوقاف الأهلية	٨٦٠٦٥٤	٨١٥٤٤٣	٤٥٢١١	—
المجملة ...	١٦٣٠٢٠٥	١٥٤٠٦١٢	٩٧٤٨٩	٧٨٩٦

ويرجع معظم السجل في إيرادات الأوقاف الخيرية إلى :

- ١ - التقص في المتحصل لإيرادات الأوقاف التي تتقاضى الوزارة عنها رسوما نظير إدارتها .
- ٢ - حجز المتحصل من الإيجارات والأحكام .
- ٣ - إيرادات بعض الأوقاف المقر عليها حصص ثابتة .

ويرجع السجل في مصروفات أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي إلى تقص المتحصل من لمصارات الأتليان الزراعية وإيرادات الزراعة على اللمة ولإيرادات الجواويس .

وترجع الزيادة في إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين إلى زيادة إيرادات الأعيان الموقوفة ، وإلى تسوية مبلغ ٦٢٤٥ ج.م متحصلة من سنوات سابقة

لهذه الأوقاف من حصة التلجوات بالأوقاف الأهلية ، وإلى زيادة ما يحصل من المصاريف القضائية والتمتعة .

ويرجع معظم السجل في إيرادات الأوقاف الأهلية إلى التقص في المتحصل من الإيجارات والأحكام .

ومن الجدول الآتي يتضح نسبة المتحصل فلا من إيرادات الأوقاف المختلفة إلى ربط الميزانية من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٤ :

نسبة المتحصل الى ربط الميزانية في سنة				الوقف
١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	
٩٢ %	٩٠ %	٨٥ %	٨١ %	الأوقاف الخيرية
٩٧ %	٧٣ %	٨٥ %	٧٦ %	أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي
١٢٥ %	٨٨ %	٧٣ %	٨٥ %	أوقاف الحرمين
٩٤ %	٨٩ %	٨٠ %	٦٦ %	الأوقاف الأهلية

ويرجع ارتفاع نسبة المتحصل من إيرادات أوقاف الحرمين في سنة ١٩٣٤ إلى تسوية مبلغ ٦٢٤٥ ج.م المتحصلة لهذه الأوقاف منذ سنوات سابقة من حصة التلجوات بالأوقاف الأهلية . ولذا استبعد هذا المبلغ من الإيرادات المتحصلة ، أصبحت النسبة ١٠٥ %

وما يلفت النظر أن نسبة المتحصل من إيرادات الأوقاف الأهلية كانت

في سنة ١٩٣١ - ٦٦ % ، الأمر الذي دعا اللجنة في تلك السنة إلى ضرورة التتويه بزيادة العنايه بمتحصل إيرادات تلك الأوقاف ، حتى تبلغ نسبة ما يحصل فلا إلى الحد الذي وصلت إليه في الأوقاف الأخرى .

وما يبرر اللجنة أن الوزارة حققت هذه الرغبة فوصلت نسبة المتحصل ٩٤ % هذا العام .

والجدول الآتي يضع أمام المجلس صورة تامة لحالة الأقطان التي يديرها وزارة الأوقاف صرفا ولزادها حسب كل من ربط الميزانية والحسنة
في سنة ١٩٣٤ وربط الميزانية في سنة ١٩٣٦ :

الوقت	مساحة الأقطان	الربط وتقيمة الحساب الخاضع	إيرادات	مصرفات	صافي الإيرادات	ما يخص الضمان في صافي الإيراد	السنة
الخيرية	٥٣٦٦١	تقدير الميزانية	٢٩٥٧١٧	١٠٠٨١٦	١٩٤٩٠١	٣,٩٣٢	١٩٣٤
		نتيجة الحساب الخاضع	٣٧٧١٩٩	١٢٣٤٤٢	١٥٣٧٥٧	٢,٨٦٥	
		تقدير الميزانية	٣٤٠٠٩٧	١٢٩٩٦٢	٢١٠١٣٥	٣,٨٦٥	١٩٣٦
الحرمين	٣٢٠٧	تقدير الميزانية	١٧٦٩٤	٦٧٤٩	١٠٩٤٥	٣,٤١٢	١٩٣٤
		نتيجة الحساب الخاضع	١٩٠٩٨	٧٤٩٣	١١٦٠٥	٣,٦١٨	
	٣١٢٤	تقدير الميزانية	٢١٣٦٣	٦٨٢٩	١٤٤٣٤	٤,٥٨٨	١٩٣٦
الأهلية	١٢٨٥٨٦	تقدير الميزانية	٦٤٣٠٠٧	٢٤١٧١٨	٤٠١٢٨٩	٣,١٢٠	١٩٣٤
		نتيجة الحساب الخاضع	٦٤٢٣٤٣	٢٥٦٠٤٩	٣٨٦٢٩٤	٣,٠٠٠	
	١٢٤٦٦٠	تقدير الميزانية	٦٨٤٦٩٦	٣٣٦٦٤٥	٤٤٨٠٥١	٣,٥٩٠	١٩٣٦

المصرفات

يبين الجدول الآتي حالة مصرفات الأوقاف المخططة حسب ربط الميزانية والمصرف تولا

الوقت	ربط الميزانية	الاعتبارات الإضافية	الجملة	المصرف	الزيادة	الوفر
الأوقاف الخيرية	٦٧٨٠٧٩	٢١٧٠٠	٦٩٩٧٧٩	٧٠٩٤٢٢	٩٦٤٣	—
أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي	٤١٠٥٨	٤٠٠٠	٤٥٠٥٨	٤٤٣١٩	—	٧٣٩
الحرمين للشرعيين	٣١٣٩٦	٨٢٥٠	٣٩٦٤٦	٤٠٥٦٧	٩٢١	—
الأوقاف الأهلية	٥٢٩٤٠٦	١٠٥٠٠	٥٣٩٩٠٦	٥٣٧٤٢٢	—	٢٤٨٤
الجملة	١٣٧٩٩٣٩	٤٤٤٥٠	١٣٧٤٣٨٩	١٣٣١٧٣٠	١٠٥٦٤	٣٢٢٣

(١) مصروفات الأوقاف الخيرية

كان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية مبلغ ٦٧٨.٧٩ جنيناً أخيف إليه اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٧٠٠ جنيناً فأصبحت الجلمة ٩٩٩٧٧٩ جنيناً وقد بلغ المنصرف ٧٠٩٤٢٢ جنيناً أي زيادة ٩٦٤٣ جنيناً.

وبالرغم من نفع الاعتماد الإضافي السابق الذكر قد حصلت سبعة تجاوزات في أبواب هذه المصروفات وهي :

(أولاً) تجاوز مبلغ ٤١٤١ جنيناً في باب ٢ - مصاريف عمومية .
 فرع ١ - ديوان السوم - قسم ١ - الإدارة العمومية . بسبب كثرة الرسوم القضائية المفصومة بمعرفة الحاكم وعدم كفاية الاعتماد الإضافي الذي طلب في بحر السنة .

(ثانياً وثالثاً) تجاوز مبلغ ٣١ جنيناً في باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات . وتجاوز مبلغ ٥٢٩ جنيناً في باب ٢ - مصاريف عمومية فرع ٢ - المأموريات قسم ١ - الإدارة العمومية بسبب استقالات الموظفين لأعمال مصلحة عامة .

(رابعا وخامسا) تجاوز مبلغ ١٠٧ ج. م. في باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات . وتجاوز مبلغ ٢١٦٧٩ ج. م. في باب ٢ - مصاريف عمومية فرع ٢ - مصاريف الأحياء - قسم ٣ - الأحياء الموقوفة بسبب مصروفات مقاومة دودة القطن ومشترى تقاوى وأسمدة وخلافة للزراعات وصرف مال أحياء بجهة الترشية أخذت من الحكومة بطريق البذل .

(سادسا وسابعا) تجاوز مبلغ ١٢٣ ج. م. في باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ، وتجاوز مبلغ ٢٩٩٣ ج. م. في باب ٢ مصاريف عمومية فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة اليثاء ، قسم ٥ - التعليم بسبب صرف الملاوات المستحقة لبعض الموظفين وأجرة معلمي قسبي التجارة والموسيقى ومشترى ما يلزم من الملابس والصدد والآلات والكتب لتلاميذ مدرسة اليثاء ، وفي إصلاح مباني المدرسة .

وتقسم الأبواب التي وقع فيها تجاوز إلى قسمين :

(الأول) أبواب الماهيات والأجر والمرتبات ، ورأت لجنة مجلس النواب أن هذا النوع من المصروفات هو الوحيد الذي يشتر حصول عجز أو زيادة فيه عما هو مقدّر له ، لأنه يحسب عادة على واقع ماهيات الموظفين ومرتباتهم الفعلية .

وقد أجابت الوزارة عن استعلام تلك اللجنة بهذا الشأن بأن التجاوز في هذا الباب يرجع إلى عدم كفاية الاعتماد الإضافي الذي وضع خلال السنة لصرف المصروفات الفعلية للمستحقة للموظفين والمستعدين بناء على قرار مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٣٤

وهذه الإجابة لم تنفع اللجنة لأن المصروفات التي تحت من قرار مجلس الوزراء معلوم أمرها وقدرها للوزارة فكان يجب أن تتمتع اعتماداً إضافياً بالمبلغ اللازم لهذه المصروفات .

رأت لجنة النواب أن السلة الصحيحة لمثل هذه التجاوزات ترجع إلى تعيين موظفين على الفوريات ، تكون النتيجة عدم كفاية هذه الفوريات لمقابلة مرتبات هؤلاء الموظفين فتضطر الوزارة لتجاوز الاعتماد .

ولهذا رأت ألا تجرى الوزارة على طريقة التعيين على وفودات الميزانية حتى يتجنب حصول تجاوز في أبواب الماهيات والأجر والمرتبات عند عدم كفاية تلك الفوريات لمقابلة التعيينات .

(الثاني) الأبواب الأخرى ، وقد رأت بها لجنة النواب أن من المستطاع تدارك حصول التجاوز فيها بفتح اعتمادات إضافية في الوقت المناسب .

وقالت لجنة مجلس النواب إن هذه التجاوزات لم تحدث بشأنها الإجراءات القانونية قبل حصولها . ولا يسعها إلا أن توجه نظر الوزارة من الآن فصاعداً إلى مراعاة أحكام الدستور في مثل هذه الأحوال .

ولقد لاحظت اللجنة عند مناقشة المجلس لشئرها عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٥ المالية أن حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف صرح بأنه في سنة ١٩٣٥ صدر قرار من مجلس الأوقاف برفع مكافأة أعضائه إلى ١٥٠ جنيناً لكل عضو .

ورأت أنه كان يجب أن تسم ميزانية وزارة الأوقاف على النمط الدستوري فلا تعتمد بمبالغ مطلقاً في غير المقامدة المقررة بشأن ميزانية الدولة والتي يهض بأنه إذا تأخر صدور الميزانية عن موقعها يستمر العمل في العام الجديد على النمط والوضع والمقدار المحدد لميزانية العام السابق ، لأنه إذا أمكن تحطى هذه الحدود بقرار من مجلس الأوقاف الأعلى وعنده فلا تكون رقابة مجلس النواب أي معنى .

هكذا من ناحية ومن ناحية أخرى لفتت نظر الوزارة إلى عدم التصاقد على أي عملية من العمليات المطلوب لها اعتماد في ميزانية العام الجديد حتى يتم التصديق عليها من مجلس النواب ، وإذا وجدت الوزارة أنه من المصلحة إجره التصاقد فتصاقد ، بشرط أن تعلق التصاقد على تصديق مجلس النواب واعتماد هذه اللجنة توافق على ذلك كله .

وقد سجلت لجنة النواب أن الوزارة يتنا تصرف الاعتمادات المقدرة لمصروفات شكلها بل وتزد عليها أحيانا ، فتح حالة شاذة مطروقة

بالنسبة لقسم المساجد ، وهي مدم صرف الاعتقاد للمقتدر لهذا القسم
بأكلا كما يظهر من البيان الآتي :

السنة	الوفر
١٩٣٢	٣٢٠٧ جنيه
١٩٣٣	٣٥٧٨
١٩٣٤	٦٠٤٢

وقالت إن كثرة الشكاوى المستمرة من تعطيل المساجد وتعطيل إقامة الشعائر الدينية تبعا لذلك في أنحاء البلاد ، كان يجب أن يكون مضافا للوزارة إلى القيام بواجبها في هذا الصدد ، وبدانة لأن تصرف الاعتقاد للمقدّر لهذا القسم كله بل لو أنها تجاوزته كما تجاوزت امتيازات الأبواب الأخرى لكان لها من طيبة وتليفتها ومن حالة المساجد ، ومن كثرة الشكاوى الصارخة ، أكبر مبرر للتجاوز .

كما أن مصروفات القسم الطبي لم تصرف كذلك كلها مع أنها مخصصة لعمل من مهم أعمال البر والافتاء ، وكانت تأمل اللجنة أن يستعمل الوفر وقدره - ٨٤٤٦ ج. م. في إنشاء عيادات طبية أو توسيع العيادات الحالية تكميلا للفائدة العامة .

ومما هو معلوم أن الوفر في قسم المساجد والقسم الطبي يخصص لتسوية التجاوز في أبواب الأقسام الأخرى ، مع أن الحاجة ماسة إلى إصلاح وتعميم المساجد ومقاومة الأمراض المنتشرة في البلاد . وذلك كله تراه هذه اللجنة وتقره .

(ب) أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادى

فقد ربط مصروفات هذه الأوقاف في ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية بمبلغ ٤١٠٨ ج. م. ضم إليه اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. بمقتضى المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ فأصبحت الجلة ٤٥٠٨ ج. م. صرف منها فعلا مبلغ ٤٤٣١٩ ج. م. أي يوفّر قدره - ٣٧٩ ج. م.

ولا يبرر هذا وفرا حقيقيا لأن المنصرف فعلا قد تجاوز ما كان مقدرا أصلا في ربط الميزانية بمبلغ ٣٣٦١ ج. م. كما هو مبين في صفحة ٤٤ من الحساب الختامى .

ولوظف وجود تجاوزين في أبواب هذا القسم ومما .

أولا - تجاوز بمبلغ ٨٣٦ ج. م. في باب ١ - ماهيات وأجر ومزريات نشأ عن صرف ماهيات بعض المستخدمين بطلقات القصاصين عن الشهود من يناير سنة ١٩٣٤ لغاية أبريل سنة ١٩٣٤

ثانيا - تجاوز بمبلغ ٩٦٧ ج. م. في باب ٣ - أعمال جواميس وعيوان وزيادة نفقات الخدمة تبعا لذلك .

ويضرب على هذين التجاوزين ما لاحظته اللجنة بشأن التجاوزات حصلت في أبواب مصروفات الأوقاف الخيرية .

وقد بلغت زيادة إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاتها ١١٩٥٧ ج. وهذه الزيادة تصرف إلى وزارة المعارف . وهي جهة الاستحقاق .

٢ - أوقاف الحرمين الشريفين

كان المقدّر لمصروفات أوقاف الحرمين الشريفين في ميزانية سنة ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٣١٣٩٦ ج. م. وأضيف إليه اعتماد إضافي بمبلغ ٨٣٥٠ ج. م. بناء على المرسوم الصادر في ٣٧ أغسطس سنة ١٩٣٤ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٣٥ فأصبحت الجلة ٣١٩٦٤ ج. م. إلا أن المنصرف فعلا في ٤٠٦٧ ج. م. كما هو موضح بصفحة ١١ من نتيجة الحساب الختامى وهناك وفّر في بعض الأبواب مبلغ مجموعه ١٦٣٧ ج. م. تقابله زيادة في بعض الأبواب الأخرى يبلغ مجموعها ٢٥٥٨ ج. م. فيكون صافي الزيادة ٩٢١ ج. م.

وقد حصلت في مصروفات هذه الأوقاف التجاوزات الثلاثة الآتية

(أولا) تجاوز بمبلغ ١٠٥٢ ج. م. باب ١ - رسوم إدارة بسبب زياد الإيرادات على المقدّر بالميزانية .

(ثانيا) * * * ١٣٦ ج. م. باب ٢ - مصاريف الأماكي بسبب إجراء أعمال مستحقة بالأماكي يخفى من تأجيله

(ثالثا) * * * ٧٤٤ ج. م. باب ٣ - مصاريف الاطيان بسبب مصروفات زراة أطيان على التمة بكف ملام بأمورية الدقهلية .

ويضرب على هذه التجاوزات ما لاحظته اللجنة بشأن التجاوزات السابقة

وقد بلغ متوفر أوقاف الحرمين الشريفين لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ ٣٩٧٠٧ ج. م. استدل به ٣٢٥٠ ج. م. لمساعدة فقراء أهل المدينة المنورة وغيرهم من الفقراء وذلك بناء على المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٥ . ومبلغ ١٢٠٧ ج. م. زيادة في مصروفات سنة ١٩٣٤ المالية على إيراداتها فأصبح صافي المتوفر لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥ مبلغ ٤٤٥٠ ج. م.

٣ - الأوقاف الأهلية

كان المقدّر لمصروفات الأوقاف الأهلية في ميزانية سنة ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٥٢٩٤٠٦ ج. م. ضم إليه اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج. م. بناء على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥ فأصبحت الجلة ٥٣٩٩٠٦ ج. م. إلا أن المنصرف فعلا بلغ ٥٣٧٤٢٢ ج. م. أي يوفّر قدره - ٢٤٨٤ ج. م. كما هو موضح بنتيجة الحساب الختامى صفحة ١٧

في مصروفات هذه الأوقاف التجاوزات الثلاثة الآتية :

بنيـه

(أولاً) تجاوز مبلغ ١٢٨٣١ باب ٣ - مصاريف الأطين بسبب

صرف ثمن السباد والبشورة وصلاحه الخاص بالمستأجرين على حساب أوقافها نظير سداد ما يحصل منه للإيرادات.

(ثانياً) ١٣٥٥ باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية

ناج عن تسوية مبالغ لأوقاف الحرمين الشريفين كانت تتجسد من حوات سابقة.

(ثالثاً) ٤٢٨١ باب ٦ - مصاريف قضائية وعقود

بسبب عدم كفاية الاحتاد الإضافي الذي طلب في هر السنة .

وتنسحب على هذه التجاوزات ملاحظات اللجنة بشأن التجاوزات السابقة .

وبعد هذه الملاحظات ترجو اللجنة من هيئة المجلس الموقر إقرار الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ والموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد مصروفات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٧٠٩٤٢٢٧ ج.م. وإيراداتها بمبلغ ٦٩٥٣٣ ج.م. وإيرادات

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي بمبلغ ٥٦٢٧٧ ج.م. ، ومصروفاتها بمبلغ ٤٤٣١٩ ج.م. حسب الجدول حرف ١^٥ المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثاني من قسم ١ فرع ١ - والباب الأول والباب الثاني من قسم ١ فرع ٢ - والباب الأول والباب الثاني من قسم ٥ فرع ١ - والباب الأول والباب الثالث من قسم ٨ - من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٣ - تعتمد مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٤٠٥٦٧ ج.م. وإيراداتها بمبلغ ٣٩٣٣٠ ج.م. حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ - تعتمد تسوية التجاوز في الباب الأول والباب الثاني والباب الثالث من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى ومن متوفر أوقاف الحرمين لغاية سنة ١٩٣٣ المالية .

مادة ٥ - تعتمد إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٨١٥٤٤٣ ج.م. ومصروفاتها بمبلغ ٥٣٧٤٢٢ ج.م. حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثالث والباب الرابع والباب السادس من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٧ - على مذكر الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظم الدولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

رئيس اللجنة

حاجس الجبل

القسم الأول
مكتشف عمومية

جدول حرف (١)
أيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية
لسنة ١٩٣٤ المالية

إيرادات الأوقاف الخيرية

المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٤	التحصل في سنة					
	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة)	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه
فصل ١ - رسوم إدارة .	٩٤٣٣٠	٨٢٣٥٥	٨١٨٩٦	٦٦٤٧٣	٧٠٥٨٧	٨٦٦٢٧
د ٢ - قضائية ومتنوعة .	٦٤٦٠٠	٧٤٠٥٦	٧٣٨٣٣	٧٨٨١٤	٧٥٨٣٧	٥٤٢٤٩
جملة باب ١	١٥٨٩٣٠	١٥٦٤١١	١٥٥٧٢٩	١٤٥٥٨٧	١٤٦٤٢٤	١٤٠٨٦٨
باب ٢ - التحصيل للماشات ومكافآت الموظفين	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه
بند ١ - المستقطع من ماهيات المستخدمين .	١٢٠٠٠	١١٣٦٨	١١٦٥٨	١٤٣٣٢	١٤٣٧٩	١٧٤٩٤
د ٢ - إيرادات أطيان الماشات .	٦٨٩٢	٦٨٧٣	٦١١٤	٥٤٤٦	٤٣٥٣	٤٢٨٧
جملة باب ٢	١٨٨٩٢	١٨٠٩١	١٧٧٧٢	١٩٧٧٨	١٨٧٣٢	٢١٧٨١
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه
بند ١ - إيرادات المباني .	١٢٩٥٤٧	١١٧٨٢٥	١٣٧٠٠١	١٣٣٧٨٢	١٥٠١٨٧	١٦٨٨٧٥
د ٢ - الأراضي القضاء .	١١٨٤٠	١٠٨٩٢	١٠٩٣٣	١١٧٣١	١٣٠٨٥	١٣١٨٩
د ٣ - الأسكفر .	٨٢١٧	٦٧٥٠	٩٩٩٥	٦٨٢٢	٦٤٥٨	٦٤٣٥
د ٤ - إيرادات أطيان الزراعة .	٢٤٢٩٩٤	٢٢٣٩٢٢	٢٣٨٤٣٠	٢٠٩٠٥٣	٢٠٨١٦٠	٢٦٥٦٣٨
د ٥ - إيرادات زراعية .	٢٧٤٧٣	٢٦٦٥١	٢١٧٦٦	١٧٦٠٢	١٠٦٩٧	١٠٧٩٦
د ٦ - إيرادات متنوعة .	٢٤٦١٥	١٩٧٥٣	٢٣٣٨١	١٨٧٤٧	٢٧٤٧٥	٨٦٥٣٠
جملة باب ٣	٤٤٤٦٨٦	٤٠٥٧٩٣	٤٣٠٥٠٦	٣٩٦١٨٧	٤١٥٠٦٢	٥٥١٤٦٣
باب ٤ - إيراد من أشغال مدرسة البنات	٨٠٠	١٠٦٣	١١٢٠	٧٩٥	١٥٨٧٤	١٦٤٧١
باب ٥ - إيراد من حريات مقررة للأوقاف الخيرية	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه
بند ١ - حريات مبرومة بوزارة المالية .	١٢٢٨٥	١١٩٠٨	١٢٣٩٢	١١٩١٤	١١٩٧١	١١٩٧٣
د ٢ - مقررة وخبرات متوفرة .	٣٨٦٠٠	٣٠٢٦٧	٣٩٢٠٧	٣٥٣٧٣	٤٤٣٧٨	٤٨٢٧٢
جملة باب ٥	٥٠٨٨٥	٤٢١٧٥	٥١٥٩٩	٤٧٢٨٧	٥٦٣٤٩	٦٠٢٤٥
باب ٦ - المنقذ من وزارة المالية لترميم الآثار العربية	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠
إيرادات مصحة فؤاد .	—	—	—	—	٩٥٣٦	٩٧٧٧
جملة إيرادات الأوقاف الخيرية .	٦٨٠١٩٣	٦٢٩٥٣٣	٦٦٢٢٦٦	٦١٦٣٣٤	٦٦٩٩٧٧	٨١٠٦٠٥
باب ٧ - أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه	جنه
بند ١ - إيرادات المباني .	٦٠	٦٠	٥٧	٦١	٥٥	٩٧
د ٢ - الأراضي القضاء .	٨٦	٩٢	٨٨	٩٠	٦٩	٥٦
د ٣ - أطيان الزراعة .	٤٧٤٤٠	٤٦٤٣٥	٣٢٦٦٢	٣٩١٤٥	٣٥٥٤٢	٤٨٤١٢
د ٤ - إيرادات زراعية .	٦٧٠٨	٦٩٢٥	٦٢٨٩	٥٨٧٦	٦٧٨٦	٤٤٣٧
د ٥ - متنوعة .	٣٦٠٠	٢٧٦٤	٣٦١٤	٣٧٤٢	٤٠٦١	١٣٩١
جملة باب ٧	٥٧٨٩٤	٥٦٢٧٦	٤٢٧١٠	٤٨٩١٤	٤٦٥١٣	٥٤٣٩٣
د الإيرادات .	٧٣٨٠٨٧	٦٨٥٨٠٩	٧٠٥٤٣٦	٦٦٥٢٤٨	٧١٦٤٩٠	٨٦٤٩٩٨
زيادة المصروفات على الإيرادات .	—	٧٨٨٩٩	٣٥٥٧٨	١١٤٠٥٩	١٧٧٦٩٤	١٣٣٥٢٢
الجملة العمومية .	٧٣٨٠٨٧	٧٦٥٦٩٨	٧٤١٠١٤	٧٧٣٣٠٧	٨٩٤١٨٤	٩٩٨٥٢٠

مصرفات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٤	إضافية جنيه	الجملة جنيه	المصرف في سنة				
				١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
قسم ١ - الإدارة العمومية				جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فرع ١ - ديوان العموم .	١٠٠٣٦٦	١٠٦٠٠	١١٠٩٦٦	١٢٠٠٥٢	١١٣٩٥٦	١١٩٥٩٠	١٣٥٧٠٨	١٤٧٤٠٤
د ٢ - المأموريات .	٩٢٩٥٣	١٤٠٠	٩٤٣٥٣	٩٤٩١٣	٩٤٩٤٤	٩٧٥٩١	٩٨١٦١	١٠٣٥٧٥
جملة قسم ١	١٩٨٣١٩	١٢٠٠٠	٢١٠٣١٩	٢١٤٩٦٥	٢٠٨٩٠٠	٢١٧١٨١	٢٣٣٨٦٩	٢٥٠٩٧٩
قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين								
فصل ١ - معاشات ومكافآت .	٣٦٨٦٣	—	٣٦٨٦٣	٣٦٣٣٥	٣٥٠٨٨	٣٣٣٣٦	٣٠٢٢٠	٣٧٧١٥
د ٢ - مال أطيان المعاشات .	١٠٢٥	—	١٠٢٥	٧٠٩	١٢٢	١٠٢٥	١٣٢٧	٢٣٩٥
جملة قسم ٢	٣٧٨٨٨	—	٣٧٨٨٨	٣٧٠٤٤	٣٥٢١٠	٣٤٣٦١	٣١٥٤٧	٣٠١١٠
قسم ٣ - مصرفات الأحيان الموقوفة								
فرع ١ - مصاريف المباني .	٣٣٩٥٠	—	٣٣٩٥٠	٣٩٩٣٥	٣٠٧٣٠	٣٥٩٧٥	٣٢٥٧٤	٣٩٦٠٩
د ٢ - مصاريف الأطيان المؤجرة والمترتبة والإصلاح .	١٠٠٨١٦	١١٦٥	١٠١٩٨١	١٢٣٤٤٢	٩٤٥٣٥	١٠٣٣٨٧	١٠٦٥٦١	١١٢٨١٤
د ٣ - لشترى أبرء أحيان متداخلة بأحيان الأوقاف الخيرية .	٢٥٠	١٣٥	٣٨٥	٣٧٣	٣٢٠	٢٥٠	٣٦٩	١٠٣
د ٤ - أعمال تحقيق ساحة الأطيان .	—	—	—	—	—	—	٢١٢	١٦٤
جملة قسم ٣	١٣٥٠١٦	١٣٠٠	١٣٦٣١٦	١٥٣٧٥٠	١٢٥٥٨٥	١٣٩٦١٢	١٣٩٧١٦	١٥٢٦٩٠
قسم ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة	١٦٣٧٢٩	٨٠٠٠	١٧١٧٢٩	١٦٥٩٨٧	١٧٢٧٦٥	١٨٤٢١٣	٢٠٦٧٠٠	٢٣٧٨٩٦
قسم ٥ - التعليم								
فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة التاني .	١٢٥٩٦	٤٠٠	١٢٩٩٦	١٦٠٥١	١٤٧٧٩	١٤٤٤٢	٥٨٣٩٢	٦٧٨٠٩
د ٢ - إقامات للتعليم .	—	—	—	—	—	٦٩٠٦	٤٠٩٧	٤٧٣١
د ٢ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف .	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
د ٤ - الخزانة الزكية .	—	—	—	—	—	—	٤٩٧	٥٦١
جملة قسم ٥	١٦٥٩٦	٤٠٠	١٦٩٩٦	٢٠٠٥١	١٨٧٧٩	٢٥٤٤٨	٦٦٩٨٦	٧٧١٠١
قسم ٦ - القسم الطبي								
فرع ١ - المستشفيات والعيادات .	٣٧٣٧٧	—	٣٧٣٧٧	٤٦٩٨٣	٤٦١٨٩	٣٧٨٧٣	٦٦٤٨١	٨٣٧١٥
د ٢ - الملايين والتكايا .	١٤٣٧١	—	١٤٣٧١	١٣٤٧٢	١٥١٣٥	١١٣٧٦	١٤٩٩٦	١٤٣١٥
التكايا التي في إدارة مشايخها .	—	—	—	—	—	١١٥٧	١٤٣٥	١٤٣٣
جملة قسم ٦	٥١٧٤٨	—	٥١٧٤٨	٤٢٣٠٢	٦١٣٢٤	٥٠٤٠٦	٨٢٩١٢	٩٩٤٦٣
قسم ٧ - إعانات ومرتبات وصرفات	٧٤٧٨٣	—	٧٤٧٨٣	٧٤٦٣٣	٧٥٥٤١	٧٩٣٧٢	٨٥٩٤١	٩٥٨٨٨
جملة مصرفات الأوقاف الخيرية .	٦٧٨٠٧٩	٢١٧٠٠	٦٩٩٧٧٩	٧٠٩٤٢٢	٦٩٨٣٠٤	٧٣٠٣٩٣	٨٤٧٦٧١	٩٤٤١٢٧
قسم ٨ - أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي								
باب ١ - معاشات وأجر ومرتبات .	٧٧٣٥	—	٧٧٣٥	٨٥٧١	٧١١٢	٩٦٥٠	٧٠٨٠	٨٢٩٩
د ٢ - مصاريف عمومية .	٢٤١٤٣	٤٠٠٠	٢٨١٤٣	٢٥٦٠١	١٨٥٢٤	٢٣٣١٥	٢٣٠٣٧	٢٩٥٣٦
د ٣ - أعمال جديدة .	٩١٨٠	—	٩١٨٠	١٠١٤٧	٨٩٢٢	٩١٥٩	١٠٦١٩	١٣٠٧٧
جملة قسم ٨	٤١٠٥٨	٤٠٠٠	٤٥٠٥٨	٤٤٣١٩	٣٩٥٥٨	٤٢١٢٤	٤٠٧٧٦	٥٠٩١٢
جملة المصرفات .	٧١٩١٣٧	(١) ٢٧٧٠٠	٧٤٤٨٣٧	(٢) ٧٥٣٧٤١	٧٣٣٨٦٢	٧٧٢٥١٧	٨٨٣٩٧٢	٩٩٥٠٣٩
زيادة إيرادات أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي .				١١٩٥٧	٨١٥٢	٦٧٩٠	٥٧٨٧	٣٤٨١
الجملة العمومية .				٧٦٥٩٩٨	٧٤١٠١٤	٧٧٩٣٠٧	٨٩٤١٨٤	٩٩٨٥٢٠

(١) مبلغ ٤٠٠٠ جنيه بناء على المرسوم الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٣٤ مدفع ٢١٧٠٠ جنيه بناء على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥

(٢) على المصروفات مبلغ ٨١٥٢ جنيهاً لاجل ربح أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي التي صرفها لإدارة المعاشات .

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٤ المالية

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

	الفرق		المربوط في ميزانية		الحاصل في سنة				
	قص	زيادة	سنة ١٩٣٤	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
باب ١ - إيرادات الأحيان الموقوفة									
بند ١ - إعطارات المباح .	٤٦	—	١١٩٤١	١١٨٩٥	١١٩٢٤	١٢٦٠٢	١٤٤٨٥	١٦١٤٤	
د ٢ - الأراضي الفضاء .	١٢	—	١٧٢	١٦٠	١٦٠	١٥٢	١٩٤	١٦٧	
د ٣ - الأحكام .	—	٣٨٤	٦١٦	١٠٠٠	٦٦٢	٤٥٧	٥٨٧	٥٥٣	
د ٤ - إعطارات الأتبان الزراعية .	—	١٤٣٦	١٤٥٠٦	١٥٩٤٢	١٥٤٦٤	١٢٨٦٨	١٣١٥٧	١٧٤٨٤	
د ٥ - محصولات زراعية .	٦٩٢	—	٢٦٢٠	١٩٢٨	—	٧٨٨	—	—	
جملة باب ١	٧٥٠	١٨٢٠	٢٩٨٥٥	٣٠٩٢٥	٢٨٣١٠	٢٦٨٦٧	٢٨٤٣٣	٣٤٣٤٨	
باب ٢ - مرتبات مقفزة لأوقاف الحرمين									
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .	—	—	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	
د ٢ - من أوقاف أهلية .	—	٦٥٩٠	٣٠٠	٦٨٩٠	٥٩٠	٦٦٥	٦٣٢	٩٢٥	
جملة باب ٢	—	٦٥٩٠	٤٠٩	٦٩٩٩	٦٩٩	٧٧٤	٧٤١	١٠٣٤	
باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة									
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية .	—	٨	٢٠٠	٢٠٨	٤٢٤	١٩٥	٢٤٣	٢٦٧	
د ٢ - إيرادات متنوعة .	—	٢٢٨	١٠٠٠	١٢٢٨	١١٦٦	٧٣٥	٤٣٧٤	٢٥١٥	
جملة باب ٣	—	٢٣٦	١٢٠٠	١٤٣٦	١٥٩٠	٩٣٠	٤٦١٧	٢٧٨٢	
جملة الإيرادات .	٧٥٠	٨٦٤٦	٣١٤٦٤	٣٩٣٦٠	٣٠٤٩٩	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	
زيادة المصروفات على الإيرادات .				١٣٠٧	١٣٠٢٨	١٩٤٧	٢٦٣٢	—	
الجملة العمومية .				٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣	٣٨١٦٤	

مصرفات أولاد الحرمين الشريفين

الفرق	زيادة	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٤	إضافات إضافية	الجملة	التصرف في سنة				
					١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - رسوم	—	١٠٥٢	٢٨٨٤	—	٢٨٨٤	٣٩٣٦	٣٠٥٠	٢٨٥٧	٣٣٧٨
باب ٢ - مصاريف									
بند ١ - عوائد المبانى .	٣٣١	—	١٧٨١	—	١٧٨١	١٤٥٠	١٦٠٠	١٤٨٢	١٣٠٦
بند ٢ - حفظ وتزيم المبانى .	—	٥٣٨	١٢٨٠	—	١٢٨٠	١٨١٨	١٢٢٢	١٢٨٨	٣٩٤٢
بند ٣ - أحجار .	٤٢	—	١٢٧٠	—	١٢٧٠	١٢٢٨	١٣٠٩	١٢٦٨	١٣٦٥
بند ٤ - اجرة خفراء وملاحظين .	٢٩	—	٢٦٥	—	٢٦٥	٢٣٦	٢٨٨	٢٧١	٦٢٤
أعمال جديدة									
لكل عمل الإصلاحات في الحرم النبوى الشريف.	—	—	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٩٢١	—	٢٥٦٨	—
جملة باب ٢	٤٠٢	٥٣٨	٤٥٩٦	٧٠٠٠	١١٥٩٦	١١٧٣٢	١٧٣٤٠	٤٣٠٩	٩٨٠٥
باب ٣ - مصاريف الأضيان									
بند ١ - مال الأضيان.	١١٤	—	٤١٤٩	—	٤١٤٩	٤٠٣٥	٣٦٦٣	٤١٣٦	٤٣١٧
بند ٢ - مصاريف الأضيان :	—	٨٥٨	٢٦٠٠	—	٢٦٠٠	٣٤٥٨	١٨٩٧	١٦٩٩	١٣٩٢
جملة باب ٣	١١٤	٨٥٨	٦٧٤٩	—	٦٧٤٩	٧٤٩٣	٥٥٦٠	٥٨٣٥	٥٧٠٩
باب ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين.									
بند ١ - الخيرات :									
مصرفات المكاتب المحولة إدارتها على وزارة المعارف.	—	—	٤٠٠	—	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
لكل مصرفات تكتفى مكة المكرمة والمدينة المنورة.	—	—	٧٣٠٠	—	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠
مرتب تقدي بعض الفقهاء من أهالى الحرمين لتشرفين.	—	١٠٩	٥٥٠٠	—	٥٥٠٠	٥٦٠٩	٥٣٣٠	٥٥٧٤	٥١٣١
مصاريف حيازة مكة المكرمة .	٣٣٩	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	١٦٦١	٢٠٤٧	٢٢٩٣	٢٠٨٨
بند ١ - أجرة خاانة مكة المكرمة .	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بند ٢ - حيازة طلبة بالمدينة المنورة .	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مرتبات متنوعة في المواسم والأعياد .	١٣	—	١٣٣	—	١٣٣	١٢٠	١٤٦	١٣٩	١٩٧
بند ٢ - مصرفات المساجد :									
ماهيئات خدم المساجد .	—	١	٥٣٤	—	٥٣٤	٥٣٥	٤٨٩	٥٠٣	٥٣٦
حفظ وتزيم .	٢٩٨	—	٣٠٠	—	٣٠٠	٢	٤٣	١٣	١
مصرفات .	٢٦	—	١٠٠	—	١٠٠	٧٤	٣٣٦	١٩٢	٤٧
جملة باب ٤	٦٧٦	١١٠	١٦٢٦٧	—	١٦٢٦٧	١٥٧٠١	١٦٠٨١	١٦٤١٤	١٥٧٠٠
باب ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة .									
بند ١ - مصاريف قضائية .	١٠٩	—	٤٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	٨٩١	٦٨٤	٧٨٨	١١٣٨
بند ٢ - متنوعة .	٣٣٦	—	٥٠٠	٦٥٠	١١٥٠	٨١٤	٨١٢	٣١٥	٦٨٣
جملة باب ٥	٤٤٥	—	٩٠٠	١٢٥٠	٢١٥٠	١٧٠٥	١٤٩٦	١١٠٣	١٨٢١
الجملة .	١٦١٧	٢٥٥٨	٣١٣٩٦	٨٢٥٠	٣٩٦٤٦	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣
زيادة الإيرادات على المصروفات .	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجملة الصومية .	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣	٣٨١٦٤	٣٩٠٠	—	—	—

(١) يتم على المرسوم الصادر فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٤ م بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٥

جدول حرف (ج)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

لسنة ١٩٣٤ المالية

إيرادات الأوقاف الأهلية

	الفرق		المربوط		١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
	في ميزانية									
	نقص	زيادة	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣						
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة										
بند ١ - إيرادات المباني .	٢٦٠٥	-	١٧٩٠٥١	١٥٢٩٩٣	١٦٥٢٤٥	١٧٦٤٩٧	١٥٩٠٦٣	١٨٨٠٤٤		
٢ - إيرادات الأراضي المتضاه .	١٤٥٩	-	١٠٨٢٣	٩٣٦٤	٨٨٧٥	٨٦٦٤	٨٠٧٤	٨٩٣١		
٣ - الأحكام .	١٨٥	-	١٢٩١	١١٠٦	١٠٦٧	٢١٥٣	٦٩٩	١٦٧٩		
٤ - إيرادات الأطنان الزراعية .	٧٢٢٢	-	٥٦٢٨٣١	٥٥٥٦٠٩	٥٠١٥٣٤	٣٧٠٠٧٠	٣٨١٢٦١	٥٢٠٧٩٧		
٥ - إيرادات زراعية .	-	٦٤	٥١٤٣٧	٥١٤٩١	٣٩٦٣٤	٢٩٠٢٧	٢٣٠١٤	١٧٤٣٣		
مجملة باب ١	٣٤٩٢٤	٦٤	٨٠٥٤٢٣	٧٧٠٥٦٣	٧١٦٣٥٥	٥٨٦٤١١	٥٧٢١١١	٧٣٦٨٨٤		
باب ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .	-	٢٥٥	٢٠٧٠	٢٣٢٥	٢١١٣	٢٣١٣	٢٦٠٧	٢٣٣٥		
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة .										
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية .	٦٨٨	-	٨٠٠٠	٧٣١٢	٩٣٦٩	٧٩٥١	٤١٣٣	٦٠١٠		
٢ - إيرادات متنوعة .	-	٨٢	٣٥١٦١	٣٥٢٤٣	٤٣٢٥٧	٣٣٥٠٦	٢٩٦٦٢	١٧٩٢٠		
مجملة باب ٣	٦٨٨	٨٢	٤٣١٦١	٤٢٥٥٥	٥٢٥٢٦	٤١٤٥٧	٣٣٧٩٥	٢٣٩٣٠		
باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٠٠٠	-	١٠٠٠٠ ^(١)	-	-	-	-	-		
المجملة العمومية .	٤٥٦١٢	٤٠١	٨٦٠٦٥٤	٨١٥٤٤٣	٧٧٠٩٩٤	٦٣٠١٨١	٦٠٨٥١٣	٧٦٣١٤٩		

(١) الإيرادات الواردة لهذا المخرج دُمجت على أنواع الإيرادات الأخرى .

مصروفات الأوقاف الأهلية

الفرق	الربط في ميزانية ١٩٣٤	إعتمادات إضافية	الجملة	المصرف في سنة				
				١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
باب ١ - رسوم .	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - حوائك الباني .	٦١٣٢	٨٣٦٥٧	٨٣٦٥٧	٧٧٥٢٥	٧٨٩٤٦	٦٣٣١٧	٦٠٣٩٩	٧٦٢
٢ - حفظ وتزيم الماني .	١٠١١	٢٢٨٥٧	٢٢٨٥٧	٢١٨٤٦	٢١٠٨٤	٢٢٥٧١	١٨٥٥١	١٩٧٧١
٣ - أجرة خفراء وملاحظين .	٣٥٣٥	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٢٤٦٥	١٥٣٠٤	١٥٤٦٤	١٩١٦٤	٢٥٢٤٨
٤ - احكار .	١١٢٤	٣٩٧٠	٣٩٧٠	٢٨٤٦	٣١٦٥	٢٦٦١	٢٧٠٥	٢٢٢٣
إتساعات جديدة .	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٨٢٠	٣١٣١	١٩٨٠	٧٤٠	٢١٠١
جملة باب ٢	٥٦٧٠	٤٤٨٢٧	٤٤٨٢٧	٤٠٩٧٧	٤٢٦٨٤	٤٢٦٦٦	٤١٤٥٥	٥٥٢٢١
باب ٣ - مصاريف الأطنان	—	—	—	—	—	—	—	—
١ - مال الأطنان .	١١٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥١١٠٠	١١٦٥٨٧	١٤٧٦٠٣	١٣٩٠٣١	١٣١٤٨٨
٢ - مصاريف زراعية :	٧٣٤	٢٥٧١٦	٢٥٧١٦	٢٤٩٨٢	٢٣٦٧٢	١٧٢٢١	١٥١٧٠	١٣٨٦٣
٣ - ملاحظة وحراسة أطنان سفار المستأجرين .	٧٩	١٧١٨٩	١٧١٨٩	١٧٣٦٨	١٧٩٩٩	١٧٠٤٢	٦٨٠٤	١١٦٠٤
٤ - مصاريف الأطنان المنزوعة حل النعمة .	٣٨٨٩	٢٠٦٦٤	٢٠٦٦٤	٢٦٠٥٣	٢٣٩٠٧	١٢٠١٢	١٦٥١٨	٨٦٤١
٥ - مصاريف الأطنان المؤجرة .	١٢٤٠١	٢١٥٨٧	٢١٥٨٧	٢٣٩٨٨	٢٣٦٥٥	٤٠٢٧٣	٢١١٥٣	٤٤٤٤٠
٦ - أعمال جديدة .	٣٩٠٤	٦٥٦٢	٦٥٦٢	٢٦٥٨	٦٥٢٥	٤٥٠٤	٢٢٩٠٠	١٢٥٤٧
جملة باب ٣	٤٦٦٨	٢٤١٧١٨	٢٤١٧١٨	٢٥٦٠٤٩	٢٣٦٦٤٥	٢٣٦٦٥٥	٢٢١٥٧٢	٢٢٢٥٨٣
باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية	—	—	—	—	—	—	—	—
١ - الخيرات :	—	—	—	—	—	—	—	—
٢ - مشروط للنداس التي تعمرها الوزارة .	٤٠٥	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٠٩٥	٣١٤٧	١٨٦٤	١١٥٥٦	٧٤٤١
٣ - يصرف في المراسم والأعياد والمواكب .	٤٢٩	٦٠٠	٦٠٠	١٧١	٥٥٦	٣٦٦	٣٦٦	٤٧٥٦
٤ - يصرف بمكة المكرمة والمدينة المنورة لأعمال خيرية .	٨٣٤٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٤٥٥	٢٦٦٧٩	٣٠٢٤٦	٢٨٠٢١
٥ - سريبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة لغيره .	٦٨٦٠	٣٠٠	٣٠٠	٧١٦٠	٣٤١	٢٢٧	٤٦٦	٦٢٥
٦ - سريبات متنوعة .	٥٧٤١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٧٤١	٩٠٧١	٦٥٢١	١٣٤٨٧	١٤٥٧٢
٧ - مصروفات إقامة الشماثر .	١٣٣١	١٦٦٧٢	١٦٦٧٢	١٥٣٤١	١٥٠٥١	١٤٠٤٠	١٤٧٣٦	١٥٨٠٢
٨ - ماحيات خدم المساجد والزوايا والأضرحة والمقارن .	٣٠٣	١٥٠٠	١٥٠٠	١١٩٧	٤٩٥	١٦٩٩	٢٠٨٥	٢٠١٥
٩ - حفظ وتزيم المساجد .	٤٣٨	١٦٣٢	١٦٣٢	١١٩٤	٢٢٢٢	١٤٥٠	١٣٦٩	٩٣٣
١٠ - أعمال جديدة .	—	—	—	—	—	٨٣٥	٤٧٤٨	—
جملة باب ٤	١١٢٤٦	٦٤٢٠٤	٦٤٢٠٤	٦٥٥٥٩	٦١٣٤٨	٥٣٦٩١	٨٧٢٧٧	٨٤٤٨١
باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .	١١٠٦٩	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٣٩٣١	٦٠١٨١	٥٨٠٣٤	٣١٣٨٦	٣٧٥٨٨
١ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	—	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٤٤٣٢	٢٠٢٨٨	٣١٩١٧	٣٤٣٦١	١٩٤٢٠
٢ - متنوعة .	١٠٥١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٩٤٩	١٤١٧٧	١٤٧١٧	٨٨٦٥	١٢٠٦٤
جملة باب ٥	١٠٥١	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٣٣٨١	٣٤٤٥٥	٤٦٦٣٤	٤٣٣٦٦	٣١٤٨٤
باب ٦ - مصاريف أوقاف منقول احتياطاً للوزارة	—	—	—	—	—	—	—	—
١ - الجلة .	٣٨٨٠٦	٥٢٩٤٠٦	٥٢٩٤٠٦	٥٣٩٩٠٦	٥٣٧٤٢٢	٥٣٣٩٥٩	٥٠٥٥٠٧	٥١٠٥٢٤
٢ - يستل من قسمة الزائد في مصروفات بعض الأوقاف وأضيف بحساب البند تحت احتياط من إيراداتها في السنين التالية .	—	—	—	—	—	—	—	٦٩٣٤٨
٣ - جلة المصروفات .	٣٨٠٦	٥٢٩٤٠٦	٥٢٩٤٠٦	٥٣٩٩٠٦	٥٣٧٤٢٢	٥٣٣٩٥٩	٥٠٥٥٠٧	٥١٠٥٢٤
٤ - زيادة المصروفات على الإيرادات .	٣٢٠٧٤٨	—	٣٢٠٧٤٨	٣٢٠٧٤٨	٣٢٠٧٤٨	٣٢٠٧٤٨	٣٢٠٧٤٨	٣٢٠٧٤٨
٥ - المجموع .	٨٥٠١٥٤	١٠٥٠٠٠	٨٦٠٦٥٤	٨١٥٤٣٢	٧٧٠٩٩٤	٦٣٠١٨١	٦٠٨٥٢١	٦٣٠١٨١

(المادة الثانية)

انتخاب أعضاء مجالس المديرية يقوم به الناخبون الذين لهم حق الانتخاب
أعضاء مجلس النواب طبقا لقانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

(المادة الثالثة)

يشترط في عضو مجلس المديرية :

أولا - أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

ثانيا - أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن
يكون مقيا في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها المقاطعة التي يرشح نفسه
فيها .

ثالثا - أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

رابعا - أن يكون مالكا في المديرية التي يرشح نفسه في إحدى دوائرها
الاقتصادية لأطيان مفروض عليها ضريبة عقارية للحكومة قدرها ثلاثون جنينا
مصريا في السنة على الأقل .

وبحسب من الضريبة ما يبلغ من الأموال على حصة المرحف في الصفوات
الموقوفة .

ولا تدخل الرسوم الإنشائية التي تحصل لمجالس المديرية أو لولاية
حيث أخرى في حساب الثلاثين جنينا المذكورة في الفقرة السابقة .

وبالنسبة لعضو المنتخب من دائرة مكتبة كلها من ماصمة مديرية
تعتبر ممتلكاته المالية التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المستقطبة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة إلى الثلث بالنسبة لمن يتخبط من دائرة
من دوائر مديرية أسوان . أما من يتخبط من دائرة الدريغبي من شرط
الضريبة .

وينقص الحد الأدنى للضريبة على كل حال إلى الثلث بالنسبة لمن كان
حائزا لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية .

خاصا - ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين
في الإجازة الحرة .

سادسا - أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع ترنائة المديرية وقت الترشح
مبلغ خمسين جنينا مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالمائرة الانتخابية
إذا عدل عن الترشح أو إذا لم يمز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة
التي أعطيت على الأقل وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح
نفسه من دائرة الدريغبي أسوان .

(المادة الرابعة)

فيما هذا ما هو مذكور في المادة السابقة تطبق أحكام الباب الثاني من
قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب
وما يدخل عليها من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديرية

٧٦

١ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأمور الداخلية
من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب
بانتخاب أعضاء مجالس المديرية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أحمد سفي وأبو الفضل الجيزاني انتهى)

أحال المجلس على اللجنة المتعددة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ مشروع هذا
القانون إلى اللجنة .

وقد بحثته اللجنة بجلستها التي عقدت في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور
حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية .

الجنة

بعد الاطلاع على مشروع القانون المذكور وسماع أقوال حضرة الأستاذ
مستغرب الحكومة والمناقشة في موائده .

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب
وترجيح من المجلس الموافقة عليه بالصيغة المذكورة الموافقة لهذا ما

دعوى اللجنة

محمد طوى الجزار

مشروع قانون بانتخاب أعضاء مجالس المديرية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه ؛

(المادة الأولى)

يتخبط حضرات مجلس المديرية من كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس
النواب وتكون مدة العضوية خمس سنوات .

انتخاب عضوين من دائرة واحدة يكون الناخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يصغر المصوتين في مرشح واحد .

غير أنه يجب أن ترسل إحدى نسختي عضد الانتخاب المتخصص ملحقا في المادة ٤٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ إلى المديرية مع جميع أوراق الانتخاب في اليوم التالي لإعلان النتيجة مع الأكر وتوكل السلطة الثانية في الوقت نفسه إلى وزير الداخلية .

(المادة الخامسة)

تتبع أحكام البلب الخامس من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ في الجرائم التي تقع في اقتخاب أعضاء مجالس المديرات أو بسببه .

(المادة السادسة)

لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بمرسنة يقدمها إلى المديرية تشمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه . ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح أن يطلب بالطريقة فيها إبطال الانتخاب الذي أعلن في الدائرة التي رفع نفسه عنها .

ويرسل المديرية الثانية الأيام التالية طلب إبطال الانتخاب إلى رئيس نيابة المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مجلس المديرية وهو يقدمه إلى المحكمة المذكورة للفصل فيه .

(المادة السابعة)

يجوز لوزير الداخلية أن يطلب أيضا إبطال الانتخاب بكتاب يصل إلى رئيس النيابة مشتملا على الأسباب التي يبنى عليها الطلب وذلك في خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

(المادة الثامنة)

تتبع المحكمة الابتدائية بمبنى مدينة وطريق الاستقبال حكما غير قابل الطعنة ولا للاستئناف وبغير رسوم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد إعلان المختص بالنيابة أو المرشح الذي قدم الطلب لإبداء آرائها وإصدار أحكامها في النيابة العمومية .

ويجب على النيابة العمومية إخطار العضو المظنون في اقتخابه بأسباب الطعن قبل الجلسة بسبعة أيام من الأقل .

(المادة التاسعة)

إذا انتخب عضو في دائرته بمديرية واحدة وجب عليه أن يقر في المجلس أنه الماترين يريد أن يكون نائباً عنها . ويكون ذلك في الأيام الثانية التالية لتاريخ صيرورة اقتخابه غير قابل الطعن أو لتاريخ الحكم الصادر في الطعن إذا كان قد طعن في اقتخابه .

لذا لم يقبل تولي المجلس بطريق القرعة تمتع الدائرة التي يكون عليها الانتخاب عضو عليها .

كل عضو في مجلس إدارته

أخرى يجب عليه أن يصرح في اجتماع المجلس يريد الجلوس .

فإذا لم يقبل اعتبر عضوا في المجلس الذي انتخب

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في مجلسين :

أحد المجلسين في المدة المذكورة في أيهما يريد الجلوس .

فإذا لم يقبل صار عضوا في المجلس الذي بلغ في دائرته ضرابته :

فإذا تساوت الضرائب تولى أحد المجلسين الذي يمينه وزير العامة عملية القرعة .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يحضر رئيس المجلس الآخر وهذا يعني خلوا (المجلس)

(المادة الحادية عشرة)

لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظف ومستغنى بمجالس المديرية والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية . وكل موظف ومستغنى ووزارة الأوقاف والمعاهد الدينية . وكذلك العمد والمشايخ .

ولا يصح أيضا الجمع بين عضوية مجلس المديرية وعضوية المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات .

(المادة الثانية عشرة)

كل موظف أو مستغنى عام من أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بالمجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات انتخب عضوا بمجلس مديرية يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان . لم يتنازل في الثانية الأيام التالية بالملكة التاسع من هذا القانون عن عضوية مجلس المديرية .

وعلى الموظف أو المستغنى حقه في الماش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في مجلس مديرية قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة ، أو قبل العضوية في أحد المجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضوية مجلس المديرية بعد مرور الثانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة اقتخابه في ذلك المجلس أو اللجان نهائيا .

ويمن جلسه خلوا المجلس الذي كان يشغله . فإن لم يتم المجلس بهذا الإعلان في مدة خمسة عشر يوما بعد إعلانه وإقراره يصدره وزير الداخلية .

وتلغى أيضا جلعة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الواردة في المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بوضع نظام مجالس المديرات .

(المادة العشرون)

على وزراء الداخلية والخفائية والمالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

لتقرير لجنة الأمور الداخلية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات

مذكرة

من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء

اتقّب الأعضاء الحاليون لمجالس المديرات بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الذي يستند في كثير من نصوصه إلى قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

وقانون الانتخاب رقم ٢٨ الذي ينص المادة ٨٤ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ فأصبح المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ سطل التنفيذ لاستعماله ذلك عمليا . ونحضى الضرورة بوضع تشريع لانتخاب أعضاء مجالس المديرات يتفق في نصوصه وأحكامه مع قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

وترى الوزارة أن التشريع الذي يبتروا فيا بالنقض تماما هو القانون رقم ١٧ الذي تزيه البرلمان في سنة ١٩٢٨ وصدر في ١٤ أبريل من تلك السنة . فقد كان ذلك القانون يستند في أحكامه إلى نصوص قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ الملحق بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ الذي أُميد نشر نصوصه في شكل قانون جديد هو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ إلا أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ كان قد ألغى بنص المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ كما أن بعض نصوصه كانت تحيل إلى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ الملحق بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ ويجب أن تكون الإحالة الآن إلى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

ونظرا إلى أن الجهات التابعة لمصلحة الحدود ، قد تبعت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى بعض المحافظات والمديرات . وأصبحت بطبيعة الحال تابعة لبعض النوازل الانتخابية لمجلس النواب بعد أن كانت كل محافظة من محافظات الحدود في الماضي دائرة قاعة بذاتها . فاستثناء من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٧ وجب النص على عدم اشتراك ناخبي جهات الحدود

حوال عدم الأهلية المنصوص عليها

نون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥
٣٢ لم تلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

عضوية من فقد الصفات المشتركة في العضو . ويكون
أحوال السالفة بقرار من وزير الداخلية .

يجوز للعضو أن يعلن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الكائن بمقرتها مجلس المديرية وذلك بمرضة يقدمها إلى رئيس النيابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بقرار الوزير .

ولا يوقف الطعن تنفيذ القرار متى كان مبليا على حكم نهائي .

وتحكم المحكمة في ذلك نهائيا بطريق الاستعجال وبغير رسوم بعد إعلان العضو لإبداء أقواله وسماع أقوال النيابة العمومية .

(المادة الرابعة عشرة)

الاستقالة من عضوية مجلس المديرية تهدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

(المادة الخامسة عشرة)

عند ما يعلن خلو محل في أحد مجالس المديرات يأمر وزير الداخلية بانتخاب عضو بدل من خلا محله في خلال شهرين من تاريخ الإعلان .
ولا تقوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة صفه .

(المادة السادسة عشرة)

أعضاء مجالس المديرات الحاليون يستمرّون في وظائفهم لحين إجراء الانتخابات بمقتضى أحكام هذا القانون .

(المادة السابعة عشرة)

الناخبون المدرجة أسمائهم في جداول انتخابات الجهات التابعة لمصلحة الحدود لا يشتركون في انتخاب أعضاء مجالس المديرات .

(المادة الثامنة عشرة)

لوزير الداخلية إصدار مايراه من القرارات والمشورات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(المادة التاسعة عشرة)

يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

اقتراح بإباحة الزواج لح

قرأت في بعض الجرائد في شهر أبريل الماضي
حكيكات وزارة الصحة بشأن تحريم الزواج طحين ما مدق
طردن من خدمة الحكومة يوم عقد الزواج .

وهذه حال مما يؤسف لها في بلد إسلامي دينه الرسمي الإسلام ، ولم
أن الزواج عصمة وأنه نصف الدين .

ولا شك أن إرغام طائفة كبيرة من السيدات على تلك الحال القسرية التي
قد يميز بعضهن في اثنتان عن صون العفة ، وهي أزم الحكمة التي تمحل
بيوت الناس وتخطط بزواجهم وبناتهم وأمهاتهم في كل آن — فالحكومة
إذا كانت تراعي مصلحة العمل فيما تسنن لموظفها من صفات ومؤهلات
كانت العفة والطهارة أولى الصفات التي يجب أن تراعى لتكون زينة لكل
حكينة تمحل بيوت الناس . والعفة وتحريم الزواج قد لا يتجان في كل
الساكن — والحكيكات بشر لمن ما لساكن الناس .

ولأنى لا اعتقد أن إباحة الزواج لمن مع قيامهن بواجباتهن الرسمية لا تامل
عملا ولا تنقص واجبا ، خصوصا والوضوح والجلل لا يكون في كل عام — ولهن
أسوة بالمدرسات في وزارة المعارف اللاتي أبيع لمن الزواج . ولم ينقص ذلك
من عملهن شيئا .

وأعتقد أن هيئة المجلس توافقني على ذلك كما أعتقد أن حضرة صاحب الدولة
وزير الصحة أسبق الناس في مساعدتهن على الصون والمغاف وعلى حفظهن
ورعاية لروح الإسلام .

لهذا أرجو أن يعزل اقتراحى هذا بمد نظره بالهيئة إلى الوزارة لإباحة
الزواج للحكيكات حفظا لكرامتهن وعفتن ، ورعاية للمعالات اللاتي يتربدن
عليها ولشريعة البلاد .

ولأنى لأذكر بهذا بعض ما جاء بشكوى الحكيكات إلى الرأى العام .

” حرت طينا نحن نفة الحكيكات الزواج مادنا في سلك الوظيفة فإن
(إجرات) واحدة منا على الزواج خبرت بين أمرين : إما أن نطلق من زوجهما
نتقي في وتليقنا أو تركهما ولا تلمن حيثن فيه قسما — وكلا الأمرين
لا يستأخ ” .

في اقتخاب أعضاء مجالس المديرات . كذلك وجب النص على استقرار أعضاء
المجالس الحاليين في وظائفهم حين إجراء انتخابات جديدة كما نص على إلغائه
المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ وإلغاء جارة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١
الواردة في المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص
بوضع نظام لمجالس المديرات . فكل ما تقدم رأيت الوزارة بالاحتياق مع
قسم قضائيا إعادة نشر قانون سنة ١٩٢٨ من جديد فأدخلت عليه التعديلات
السابق الإشارة إليها ووضعت في شكل مشروع قانون وصدرته بمشروع
مرسوم لتقديمه إلى البرلمان .

وتشرف بمرض مشروع المرسوم المذكور على مجلس الوزراء وجه اتخاذ
الإجراءات اللازمة لاستصداره ما

تحريرا ٢٢ برهنة سنة ١٩٣٦
وزير الداخلية
إمضاء : مصطفى النحاس

ملحق رقم ٧٧

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عد طوى الجزاير بك
بإباحة الزواج للحكيكات ووزارة الصحة

(المحضر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحاق سليم) .

أحال المجلس تاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته في جلستها المتعديتين في ٢٦ أغسطس و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦
وحضر حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح اجتماع اللجنة الأولى .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة ما يأتي :

” إن الوزارة لاتوافق على هذا الاقتراح لأنه يتعارض مع مصلحة العمل ” .

لذلك :

قررت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح وهي تشرف برغ وأنها هذا
إلى هيئة المجلس المقرر ما

رئيس اللجنة
عبد العزيز السبيعي

عم المصلحة كاتبا عن

تؤيد بعضا من متروحات (زواجا سرا)

... - ومع هذا ترى هؤلاء الزيولات منصات

منه رغبة أن يختلف مع أزواجهن فيلحقن بإقضاء ذلك

للصلحة تفصلهن من وظائفهن فلم لا تتيح للمصلحة الزواج لنا

- وزارة المعارف مع المدرسات - أليس إنا مثلهن .

ثم قلن : " أليس من المؤلم والداعي إلى الأسف أن في بلد إسلامي دينه الرسمي الإسلام أن تفرض الحكومة الرهينة على موظفاتنا ولا رهينة في الإسلام " .

عضو مجلس الشيخ

فمن ذلك أرى وبإعادة الاقتراح ما

محمد طوى الجزائر

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل ورئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يرض الاقتراح الآتي :

" إنشاء عيادة للأمراض السرية بالحلة الكبرى . "

إنشاء عيادة للأمراض السرية ضروري أيضا لكثرة البهال بمراتك بلك مصر حيث بلغ عددهم الآن نحو مئتين ألف نفس . وقد يفتي أن المجلس البلدي متبرع بالأرض التي تبقى عليها هذه العيادة ما

حسن عبد القادر

تحريرا في اول أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٧٩

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالحلة الكبرى أو سمود

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحلاق سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

" كان ملوبا في مشروع الميزانية ثلاث وحدات مستوصفات للأمراض الصدرية . وأحدة في الزقاق ، والثانية في الحلة الكبرى ، والثالثة في النيا . وقد صدق على إنشاء عيادة الزقاق في وادج المبلغ اللازم لإنشاء المستوصفين الآخرين في الميزانية المقبلة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ "

والجنة توافق على هذا البيان وتوافق على إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية ما

رئيس اللجنة

٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦

عبد الوارث السعيد

ملحق رقم ٧٨

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مستشفى للأمراض السرية في الحلة الكبرى .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحلاق سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة . وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦

وقد أبدى مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

" سياسة الوزارة هي تميم هذه العيادات كلها وجد المال اللازم حسب ما تسمح به ميزانية الدولة وسيدرج في مشروع اقتراحات ميزانية الوزارة في العام المقبل إنشاء عيادة سرية في هذه الجهة . "

والجنة توافق على هذا الاقتراح وترى إحالته إلى وزارة الصحة العمومية ما

رئيس اللجنة

٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦

عبد الوارث السعيد

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل ورئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يعرض الاقتراح الآتي :

"إنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالحلة الكبرى أو ميمود"

إنشاء مستشفى للأمراض الصدرية بالحلة الكبرى أو ميمود ضروري جدا نظرا لازدحام بلدة الحلة الكبرى ازدحاما شديدا . وهذه الزيادة مطردة نظرا لوجود مصانع شركات بنك مصر . وقد شوهد أن هذا المرض منتشر في البلدة المذكورة فإذا وجد مكان لائق له بالحلة الكبرى فيها ولا كان في بنهر ميمود ما

حسن عبد القادر

بحريا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٨٠

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر

ببناء دور ثان بمستشفى الحلة الكبرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحامد سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة . وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦
ولقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

"سيدرج المال اللازم لذلك في ميزانية السنة المقبلة"

والجنة توافق على ذلك الاقتراح وترى إحالة إلى وزارة الصحة العمومية ما

رئيس اللجنة

عبد العزيز السويدي

٨ سبتمبر ١٩٣٦

٨ سبتمبر ١٩٣٦

رئيس اللجنة

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس

ببناء دور ثان بمستشفى الحلة الكبرى

يتم بناء دور ثان في مستشفى الحلة الكبرى لأن
الحاضرة غير كاف لرضى خصوصا أن الكثيرين من العال الذين
في مصانع بنك مصر كثيرا ما يصابون بإصابات من آلات المصانع
ولهذا يجب توسيع المستشفى المذكور.

وتفضلوا سعادتك قبول عظيم احترامى ما

بحريا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٨١

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر

بإعادة تعيين حكيمة بنت الحلة الكبرى للكشف عن النساء

المتوفيات كما كان ذلك متبعيا من قبل

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحامد سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٧ سبتمبر ١٩٣٦ وقد أبدى حضرة
مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

"تستمر الوزارة في ملء هذه الوظيفة في ميزانيتها للعام المقبل"

والجنة توافق على هذا اليات وترى إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة
الصحة العمومية ما

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ بمرض الاقتراح الآتي :
قل مركز رعاية الطفل من شارع عب باشا بالحلة الكبرى إلى مكان
أخر وسط المدينة .

مركز رعاية الطفل موجود في شارع عب باشا أي في الجهة البحرية من
البلد ومن الضروري نقله في مكان وسط البلد حتى يسهل الاتصال به ليلا
ونهارا من جميع سكان المدينة ما .

تمريزا في أمه أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

هو مجلس الشيوخ بمرض الاقتراح الآتي :

يندر الحلة الكبرى للكشف على النساء المتوفيات كما

أنه من ليندر الحلة الكبرى حكمة مخصصة للكشف على الأموات من
النساء والأهالي يتألمون جدا من الكشف على موتاهم من السيدات بمعرفة
الطبيب الذي يكون مشغولا في أكثر الأوقات بعبادة المرضى ما

أول أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٨٣

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم هيثم السيد ناصف بك
 بإنشاء مستشفى نياحية تطور مركز طنطا

(المحتر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحلاق سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته في جلستها المتعقدة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الشيخ
المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة متعوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

" إن نياحية تطور تعدادها ٥٤٩٦ نسمة حسب تعداد سنة ١٩٢٧ وتبعد
من دماط المقر لإنشاء مستشفى قروي بها ٤ كيلومترات . وقد أدرج المبلغ
اللازم لإنشاء مستشفى في دماط في مشروع ميزانية الوزارة في السنة القادمة
١٩٣٧ - ١٩٣٨ " .

وقد رأى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح بعد سماع هذا البيان تعديل
اقتراحه إلى إنشاء مستشفى بدماط بدل تطور . وقد رأت اللجنة الموافقة على
هذا التعديل وإحالة إلى وزارة الصحة العمومية ما .

رئيس اللجنة

عبد العزيز العيسى

ملحق رقم ٨٢

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بنقل
مركز رعاية الطفل من شارع عب باشا في الحلة الكبرى إلى
مكان آخر وسط المدينة

(المحتر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحلاق سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
وقد بحثته اللجنة في جلستها المتعقدة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦
وقد أبدى حضرة متعوب وزارة الصحة العمومية ما يأتي :

" لقد سمعت الوزارة في إعداد منزل يتفق مع الإيجار المقصور وهو
١٠ جنيهات فلم تستطع الشور على منزل مناسب ومستوف للشروط
الصحية غير المكان المشغول الآن . ويوجد في هذا المستشفى سياراتان
وتليفون وهو مجاور للمستشفى المركزي وإذا وجد عمل آخر مناسب في وسط
المدينة فلا مانع لدى الوزارة من الانتقال إليه " .

وقد رأت اللجنة الاكتفاء بهذا البيان وإحالة هذا الاقتراح إلى وزارة
الصحة العمومية ما

٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

عبد العزيز العيسى

نص الاقتراح

بلدة قطور يوجد بها قطة بوليس ومدد سكانها يزيد على ستة آلاف نفس وواقعة على مسكة حديدية حكومية ودقا وطرق زراعية ولا يوجد بها مستشفى قروي لمعالجة سكان هذه المنطقة والقرى المجاورة لها .

لذلك :

أقترح تكليف وزارة الصحة إنشاء مستشفى بناحية قطور مركز طنطا ما

٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

ممتاز السيد ناصف

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٨٤

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل افندى بإنشاء مستشفى بناحية وراق العرب مركز امابها

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحاقى سليم) .

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحثه في جلساتها المتقدمة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتى :

إن السياسة الإنشائية التي تتوخاها الوزارة في إنشاء المستشفيات هي تقسم القطر المصرى إلى مناطق كل منطقة نصف قطرها يبلغ حوالى ١٥ كم . أو أقل تنهى الوزارة في مركز البائرة منها مستشفى . ووراق العرب يبلغ تعدادها ٩١٣٥ نسمة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ وغير مقرر لإعداد مستشفيات بها لأنها تبعد عن أوسم المقرر لإعداد مستشفى مركزى بها مسافة ٨ كيلو مترات وتبعد من القاهرة ٥ كيلو مترات .

واللجنة توافق على ما أبداه مندوب الوزارة وترى عدم الموافقة على هذا الاقتراح . وهي تشرى برفع رأيا هنا إلى هيئة المجلس الموقر ما

ورئيس اللجنة

عبد العزيز السبيعي

٨ سبتمبر ١٩٣٦

حضرة المحترم الأستاذ .

آشرف بان أرجو عرض .

أقترح إنشاء مستشفى قروي بناحية -

أن تعدادها يبلغ اثني عشر ألفا وأنها في وسط

وراق الحضر وجزيرة محمد وطاش ومقيل -

والكوم الأحمر وهذه البلاد محرومة من المستشفيات

مستشفيات كما أنه لا توجد عيادات خصوصية إلا في طبعتها البعيدة قريبا لمصر وأن الأهل يتكبدون مصروفات ومشاق في نقل مرضيهم مصر أو استحضار أطباء القرى وهؤلاء لا يتناولون إلى القرى إلا بأجر باهظ لا يتحمله فلاح القرية .

بناء عليه :

أقترح إنشاء مستشفى قروي بالناحية المذكورة للأسباب المشار إليها .
وتفضلوا بقبول احترامى ما

عضو مجلس الشيوخ

أحمد حنى أبو الفضل

ملحق رقم ٨٥

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٥)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ اعظم أحمد حنى أبو الفضل افندى بإنشاء مستشفى بقرية الطران

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحاقى سليم)

أحال المجلس بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحثه في جلساتها المتقدمة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتى :

إن البرامج التي تبنيها الوزارة في إنشاء المستشفيات هو تقسم القطر المصرى إلى مناطق وكل منطقة أهلة بالسكان يبلغ نصف قطرها ١٥ كيلو أو أقل تنهى الوزارة في مركز البائرة منها مستشفى . وبقرية الطران تعدادها ٥٨٤٣ نسمة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ وغير مقرر لإعداد مستشفى بها للأسباب الآتية :

رد إنشاء
لإنشاء هذا

رأى عدم الموافقة على هذا

هيئة المجلس المقرر ليقرو بشأنه ما يراه

رئيس اللجنة
عبد المرزق العبيدي

نص الاقتراح

حضرة المحترم الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس المقرر :

تأحية نزة البطران وكفرة الجبل والحراية وعزبة الحرايين وزاوية
أبو سلم ونزة السيان وكفرة نصار والكوم الأخضر الواقعة في الجهة الغربية
من الجبلية في سفح جبل أهرام الجبلية محرومة من المستشفيات وبميدة جدا
عن المستشفيات الأخرى الكائنة بمصر ولا توجد عيادات خصوصية للأطباء
في هذه البلاد والأهالي يمرضون مرضاهم للأخطار في نقلهم إلى مصر
وقد لا تسمح الحالة الطبية لنقلهم أو في عدم إمكان استحضار الدكتور من
مصر لمرضاهم لعدم قدرتهم على دفع الأجر الذي يؤخذ أضعافا مضاعفة
في الغالب .

بناء عليه :

تقترح إنشاء مستشفى في نزة البطران المذكورة لا سبب المشار إليها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الشيوخ
أحمد حتى أبو الفضل

ملحق رقم ٨٦

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك

بإنشاء معهد ديني لإبتدائي وثانوي بشبين الكوم

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحليدي بك)

وافق المجلس بـ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ على إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة
فبحثته في جلستها المنعقدة في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ورأت أن الحاجة لا تكون
الآن إلى إنشاء معهد ديني بشبين الكوم اكتفاء بمحمد ططا .

ولهذا :

قوت اللجنة بالإجماع رفض الاقتراح

رئيس اللجنة
حسان الجبل

نص الاقتراح

بإنشاء معهد ديني للإبتدائي والثانوي بشبين الكوم عاصمة المنوفية

عرف المنوفيون من قديم الزمان باهتمامهم بأمر السلم والتعليم فتخرج
الكثيرون في سبيله ولم يفتروا على إبنائهم من أجله وأنشأوا دون
الأقاليم الأخرى جمعية من ماله تلم أبناءهم وأبناء الفطركه وجمعية المساعي
ويجلس المديرية يشهدان ميزانتهما ومدارسهما الكثيره الممد بهذه الرعية .
ويتقدم الآن إنشاء معهد ديني لتعليم إبنائهم في عاصمة إقليمهم .

ويريد هذا الإنشاء كفة إبنائهم المتفحين بالمساعد في مصر وطنا
غيرها وهم يريدون على الألف كثيرا ، وهو عند يستوجب في ذاته إنشاء
معهد خاص بهم يخفف عن غيره من المعاهد ، ويعلم هؤلاء الأبناء في نفس
إقليمهم ، خصوصا أن الحكومة لم تهتم بإنشاء معاهد ولا مدارس في هذا
الإقليم اللهم إلا مدرسة ابتدائية واحدة وأخيرا مدرسة صناعية . اما مدرسة
الزراعة والمدرسة الثانوية فقام بإنشائها مجلس المديرية وجمعية المساعي
للمشكورة - أي الأهل - وضمتهما وزارة المعارف إليها بدون أى توصية
من نخبة الدولة (مع احتياج جمعية المساعي للمشكورة إلى معونة مالية من
والحكومة) فأصبح واجبا عليها رحمة بأهل هذا الإقليم المبادرة بإنشاء معهد
ديني بعاصمة المديرية رحمة بالأهالي خصوصا الفقراء منهم .

وتنأى إنشاء هذا المعهد لزيادة العدد كثيرا بانضمام أبناء الفقراء الذين
تضييق ماليهم عن كثرة المصروف في الاقتراب بالفاخرة وغيرها .

ووجود معاهد عديدة للزراعة والصناعة والثانوي والإبتدائي يرد هذا
الإنشاء إذ يلحق بالمعهد لم يستطع إتمام تعليمه في هذه المدارس .

وأذن أن إقيا يروى منه على الملون كثيرا ، أهل إنشاء هذا المعهد
في عاصمته خصوصا بعد أن أدى واجبه نحو الفطركه بإنشائه جمعية المساعي
المشكورة (التي قامت بالتعليم من أربعين سنة تقريبا والتي تنازلت عن
مدرستها الثانوية بعد أن كلفتها نحو المائة ألف جنيه إلى وزارة المعارف
بدون مقابل) .

لذلك :

أقترح إنشاء معهد ديني لتعليم الإبتدائي والثانوي في شبين الكوم

١٩٣٦ به سنة ١٩٣٦

شيخ شبين الكوم
محمد طوى الجزار

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بعرض اقتراضي على هيئة المجلس مع الشكر الإلهي

محمد طوى الجزار

ملحق رقم ٨٧

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار بإنشاء معهد ديني في مدينة دمشق

(المقرر بضرورة الشيخ المحترم إبراهيم الحياوي بك)

وافق المجلس بجلسته ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ على إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة فبحثته في جلساتها المتعددة في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ورأت أن الحاجة لا تعمى الآن إلى إنشاء معهد ديني بمدينة دمشق اكشفاء بمعهد الاسكندرية .

ولمذا :

قررت اللجنة بالإجماع رفض الاقتراح

رئيس اللجنة
عباس الجبل

نص الاقتراح

بإنشاء معهد ديني في مدينة دمشق عاصمة الجبهة

مدينة دمشق من المدن الكبيرة الناهضة الحديثة بناتج الحكومة وأهلها بأمرها وتقلب في نفوس سكانها التزعة الدينية وهم يحبون العلم أي كان نوعه ويريدون في سبيله كل شيء ولكن العلم الديني له المقام الأول في نفوسهم والمثلة الأولى في قلوبهم ولذا زاهم اليوم يتنادون بإقامة معهد ديني يكون تابعا لجامعة الأزهرية تدرس فيه التاليم الأزهرية وهم يريدون ويودون أن يتحقق الرجاء ويطلوبون ويلبسون في الطلب أن تنشأ الحكومة هذا المعهد الذي سيكون له أحسن أثر في قلوبهم ونفوسهم المتعطشة إليه من زمن بعيد والذي سيتمتع بنجاح كبير وتشجيع قوى يستلج بها أن يؤدي رسالته حق الأمانة وإن يقوم بمهمة الجليلة خير قيام . وإن مما يحصل لهذا الاقتراح حظا كبيرا من التأييد هو ما يأتي :

مدنية الجبهة من المديريات العاصمة الآن بالسكان الكثيرين الذين لم ينتشر التعليم بينهم كما انتشر في المديريات الأخرى التي ينتج كثير منها بمعهد ديني أو بمعلمين كما في مديرية الغربية . أما هذه فقد حرمت من المعاهد تماما . وإن دمشق فضلا من كثرة سكانها ووفرة مدعهم يحيط بها كثير من البلدان والقرى التي تستطيع أن تستفيد أكثر من معهد ديني

وإن تمحدا يا :

وننظر إلى طلابه و .

دمشق وما جاورها من بر

ويتضاعف لو كان معاهدم قر

من مكته حاله ومساعدته ظروفه على

وإن كثيرا من الأهلين في مديرية الحبر

ويحاولون بينهم وبين الارتشاف من مناهله ليعاد اليه

صغيرا لا يقتصر مشاق الاغتراب ولا يستطيع البعد عن أمر

لا يستطيع بعض أشراف يقوم بسبب التفقات التي يستأجرها هذا

الاغتراب . لا مانع من الاقتصار على أن يكون المعهد ابتدائيا تدريجيا

علوم المرحلة الأولى فقط ، وبذلك يقبل الكثير على التعلم ويتقدم السند

الكثير من الطلاب . ثم يعد هذا المعهد الابتدائي القسم الثانوي بالاسكندرية .

وإن الأمل كبير جدا في أن تعمل الحكومة على إنشاء هذا المعهد فتضد

هذه الرغبة الشديدة وتحقق هذا الرجاء القوي ما

إبراهيم عبد الحميد نوار
عضو مجلس الشيوخ

٢ ريله سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٨٨

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلا

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الحجاز بك

بإنشاء كوبرى جديد يمتد بين شين الكوم مع تجديد الكوبرى القديم

(المقرر بضرورة الشيخ المحترم ديب إبراهيم ابدل انسى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المتعددة يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة صاحب الفرة وكيل مصلحة الطرق والنجارى وبحضور حضرة مقدم الاقتراح فقرر أن الكوبرى الموجود حالا بشين الكوم قد أصبح غير صالح للسرور وهو يرى تصليحه حتى يصبح في حالة صالحة لهذا الغرض بل إنه ليفضل أن يزال هذا الكوبرى ويستبدل به كوبرى على الطراز الحديث . والذي يحوجه إلى هذا الطلب إنما هو انتشار العموان في الجهة الشرقية من البلد . وأضاف إلى ذلك أنه يؤثر أن يشأ كوبرى ثان جديد في مكان آخر من البلد تسهلا للواصلات ويساعد الكوبرى القديم بعد تصليحه أو تجديده إذ أن البلد أصبحت في الوقت الحاضر تمتد على شاطئ النيل أكثر من أربعة كيلومترات .

ملحق رقم ٨٩

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي مصطفى الطاروطي
بإنشاء سكة زراعية من الصالحية إلى جزيرة سعود

(القرى حضرة الشيخ المحترم عبد الله أبو الجليل الندي)

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل مصلحة الطرق والكباري وحضرة مقدم الاقتراح الذي قرأ أنه لا يوجد بين الصالحية وجزيرة سعود طرق مهيأة مع أن بين البلدين بلاداً كثيرة تحتاج إلى إبعاد الوصلة بين الصالحية وجزيرة سعود منها مما يكن الشرق وقصاصين الشرق والمناجاة الكبرى وغيرها من القرى والعزب .

فاوضح حضرة وكيل المصلحة أن هذا الاقتراح وجيه وليس لدى المصلحة مانع من تنفيذه إذا ما وافق عليه مجلس المديرية عند تحضير مشروعات البعثة القادمة — ويؤمل أن يكون ذلك قريباً — وذلك لأنه لا يشبه هذا الطريق أن تترج ملكية أراض زراعية ومن الضروري إذن إستصدار مرسوم ملكي باعتبار هذه الأراضي من المنافع العامة وهذا يقتضي اشتراك مجلس المديرية في القرار. وأضاف إلى ذلك أن هذا الطريق يندى السكك الحديديّة ولذا فإن الحكومة ترحب به .

فقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

نص الاقتراح

حيث إنه يوجد طريق زراعي تسير عليه عربات الأتوبيس بين فافوس وجزيرة سعود وفافوس والصالحية كذلك ، أما الجزء العظيم الأهل بالعمران بين الصالحية وجزيرة سعود فعمرهم من طرق المواصلات — ولو قال اقتراحه هذا قبلاً لكان طريقاً ذاتياً متصلاً بالطريقين المذكورين — وكان مفيداً لزيادة العمران وحفظ الأمن الذي عليه مدار حفظ الثروة ، وللأمن ضرورياً لهذه البلاد الثانية المحرومة من المواصلات نهائياً ونهياً كبيراً من الخيرات .

موجود حالياً
من الزراعة الواقعة
من التاج لمصلحة الطرق
بوقته الحالي أو في أي موقع

رأى على ما

في مدينة شين الكوم يساعد الكوري الحالي
في إدخال في اختصاص مصلحة الطرق والكباري بل
البلدية ومصلحة الري .

من طلب حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزاري بك إدخال هذا
الكوري في الحال ولذا فليكن إدخاله في مقدمة الإنشاءات الجديدة .

فقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا
وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

نص الاقتراح

يخترق بندر شين الكوم عاصمة المنوفية (بحر شين الكوم) وليس عليه
خبر كوري واحد ضيق قديم ، تأكلت أشجاره ، وإن كان يصلح بين شين
وحسين ، وصار مع هذا لا يتناسب وحالة العمران وزيادة حركة المرور بصاحبة
المديرية ، وكثيراً ما يفتتح للأحالة تعطيل حركة الناس .

وبما زاد المتاعب أن العمران اتسع في الجهة الشرقية من البندر ، فغلب
الآن مدارس الزراعة ، والمعلمين ، والرايات ، كافيها السجن الجديد
وللمصالح والمنازل المشيدة ، والشوارع المتعددة ، والمتاجر المنتشرة .

فم طال العمران عامة في البندر فأصبح طول الساحل لا يقل عن أربعة
كيلومترات ، ومع هذا فالكوري (الضيق) الذي أنشئ منذ أربعين عاماً
أيام لم يكن تمداد البندر ثلث تمداده الآن وأيام لم يكن بالجهة الشرقية
مسكن واحد ، لا يزال هو طريق المواصلات الوحيد بين بلاد مركز شين
الكوم ، وبلاد مركز قويسنا ، وبينها ومصر .

فذلك :

أقترح إنشاء كوري جديد في موضع آخر تيسر المواصلات ، ولتقلات
الأهالي ، وهذا مع تجديد الكوري الحالي ليصبح خيراً مما هو عليه الآن ما

محمد علوي الجزاري

لذا أوجو قبول هذا الاقتراح إذ الحاجة ماسة إلى تنفيذ هذا المشروع
النافع والضروري لفصلحة العامة .

١١ هـ ١٩٣٦

عضو الشيوخ

عل مصطفى الطاروطي

ملحق رقم ٩٠

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم مرسى وذريك بإنشاء كوبرى
في الجهة الشرقية لمحلة بيا تسليلا للمواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل افتدى) .

بحسب اللجنة هذا الاقتراح يجلسها المتقدمة أيام ١٣ و ١٤ و ٢٧ أغسطس
سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم السكرير العام لمصلحة السكك
الحديدية والترفافات والتلفونات الذى قرر أنه بعد دراسته للوضع أن
هذا الطلب على عمله وأن المصلحة مستعرجة في إنشاء الكوبرى المطلوب
(كوبرى قلم) بحيث يكون عرضه ثلاثة أمتار في أقرب فرصة ممكنة .

وقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وأحالته إلى المجلس حتى إذا وافق
عليه أماله إلى وزارة المواصلات لتنفيذه .

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

جميع أهالى مركز بيا يعمون على كوبرى واحد كما يصلوا إلى البندر وهذا
الكوبرى واقع شمال المحلة وكثيرا ما يحصل تصادم بين المارة والركاب
والمواشى والسيارات على اختلافها عند إقبال بوابة المحلة لمروء القطارات .

فلما نظرت والتزام يحسن إنشاء كوبرى آخر على ترعة الشراعية تجاه
المحلة من الجهة الشرقية يمر عليه الركاب ذهابا وإيابا دون الاختلاط
والتزام إنشاء المروء على الكوبرى الأول ، والكوبرى الأخير لا يكلف
الحكومة إلا مبلغا زهيدا إذ التزمت الهاذية للمحلة من الجهة الشرقية ضيقة
الاتصاف ومتصلة مباشرة بالبندر وبالمحلة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مرسى

عضو الشيوخ

عن دائرة بيا

جلسة .

(١٤)

تقرير لجنة ٢

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم آله

بتمجيد بناء محلة أسبوط

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل افتدى) .

بحسب اللجنة هذا الاقتراح يجلسها المتقدمة يوم ٢٧ أغسطس سنة
بمحضر حضرة الأساطة المحترم سكرير عام مصلحة السكك الحديدية الذى قرر
أنه أدرج لهذا الغرض اعتمادا في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
فى صودق على مشروع الميزانية يشرع في تمجيد بناء محلة أسبوط ،

وقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالته إلى المجلس حتى إذا وافق
عليه يحمله إلى وزارة المواصلات لتنفيذه .

رئيس لجنة المواصلات

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

أحمد محمد خشبة

نص الاقتراح

لا يفتنى أن محلة أسبوط هى من المحطات الكبرى التى تقع في أهم حوام
الوجه القليل ، وبالرغم من كثرة حركة السفر فيها ليل ونهار علاوة على حركة
الصادرات والواردات فيها من البضائع فقد خدمت مبانيتها القديمة ومضى على
هذه الحال مدة طويلة ولا تزال آثار الهدم باقية تترك في النفس أسوأ الأمر
دون أن يشرع في تمجيد البناء ويقترب على ذلك أن يتكلف المسافرون
مشقات جمة في الوصول إلى القطارات والانتقال من الأرصنة كأن التجار
وواغيو الشحن يمدون صعوبات كبيرة في تصدير وتسلم الطرود ، هذا فضلا
عن يسطيه شكل المحلة المهديم والأثرية المتراكمة فيها من الفكرة السيئة
لوقاد المدينة من السائحين .

لذلك :

أقترح سرعة تمجيد بناء محلة أسبوط بما يتناسب مع أهمية تلك المدينة
الكبيرة ويتفق مع تهمد العمران لكي تتساوى مع محطات العواصم الكبرى
وعلى الأخص محلة ططط ، وتكون في الوقت ذاته دعاية طيبة لتنشيط
السياحة في الوجه القليل .

الكسان إسبرون

(٣١)

٩ هـ ١٩٣٦

ملحق رقم ٩٣

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خليفة
بمذ خط حيدى من إسإ إلى الرامدى بمركز ادغو

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل اغدى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم مكريم عام مصلعة السكك الحديدية . فقرر أحد حضرات أعضاء اللجنة بأن المنطقة من إسإ إلى الرامدى قبل منطقة زراعة كثيرة الإنتاج حاضرة البلاد وأنه لا يوجد بها مواصلات بل هي على ما يعتقد منطقة لا مثل لما في الحرمان من المواصلات برا وبحرا . وقد اقترح على ذلك حضرة مندوب الوزارة ووعده بمذ الخط المطلوب عند توافر المال اللازم لذلك .

فقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهله إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما

رئيس لجنة المواصلات
أحمد محمد عشيبة

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

يوجد خط حيدى يمتد من أرميت إلى إسإ من الجهة الغربية، ولا يخفى أن أغلب العمران في اسم الشالي من مديرية أسوان يقع في الجهة الغربية من إسإ إلى الرامدى مركز ادغو ولكن مع الأسف لا توجد مواصلات بين هذه البلاد مع عمرانها وكثرة حاصلاتها .

وبما أن شرط السكة الحديدية العتيق الذى كان مستعملا بين الأقصر وأسوان لا يزال متروكا بالأقصر من غير استكمال ويكاد الصدا أن يأخذ منه كلما أخذ يمكن الانتفاع به ومقته من إسإ إلى الرامدى خصوصا أن الطريق مهملة وأن هذه البلاد أصبحت الآن بعد تنفيذ مشروع الري ترى ديا صينيا ويمكن الإحالة إلى المستقبل إذا سمحت الظروف أن يشتغلوا بزراعة القصب وتورده لقابرة أرميت ، وفلك نظرا لأن زراعة الحبوب لم تعد تأتي بتكاليفها ومصرفاتها .

سنة ١٣٥٥

(١٩٣٦)

لجنة المواصلات

نمرة الشيخ المحترم حسين عبدالكريم الهلوى اغدى
بمجهيد بناء محطة الأقصر على الطراز الحديث

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل اغدى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم مكريم عام مصلعة السكك الحديدية وحضرة مقدم الاقتراح الذى قرر أن محطة الأقصر تحتاج إلى تجديد نظرا لأهمية البلدة ولما بها من آثار ولأن كثيرا من السائحين يشربونها شتاء فقال حضرة المندوب إنه يوافق حضرة المقترح فيما أبداه ويعد تنفيذ هذا الاقتراح متى توافر المال اللازم له .

وقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهله إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما

رئيس لجنة المواصلات
أحمد محمد عشيبة

١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

أنشأت الحكومة المصرية مكتباً خاصاً بنشر الدعاية لتشجيع السياحة في القطر المصرى وألحقت به وزارة التجارة والصناعة . ولما كانت مدينة الأقصر هي أولى البلاد التي يقصدها السائحون سنوياً لمشاهدة آثارها والتمتع بمناخها الصحى في فصل الشتاء فقد أتم المكتب المذكور تجهيل مدينة الأقصر ووضعت الاعتبارات اللازمة لذلك .

ولما كانت محطة السكة الحديدية لازالت على عهدها القديم فأقررت إسإا لهذا النرض تجديد بنائها على الطراز الحديث وإدراج الاعتدال اللازم لها في مشروع الميزانية ليكون منظرا أكمل وأحسن ومما يتفق مع التقدم في المدينة والعمران ما

حسين عبد الكريم الهلوى
مقرر مجلس الشيوخ

هذا فضلا عما في مد هذا الخط من تسهيل المواصلات وتيسير نقل
الحاصلات ورواج التجارة ونشر الصناعات وانتشار العمران . وهو فوق ذلك
لا يكلف الحكومة من النفقات ما يذكر بجانب فوائده وبخاصة مع وجود
قضايا السكة الضيقة بين الأقصر وأسوان من غير استهلاك .

لذلك :

أقترح مد الخط الجديد المدد أو أقفا من إسنا إلى الرمادي بمركز إدفو
١٢ محلة سنة ١٩٣٦

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ عن أسوان

ملحق رقم ٩٤

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير

مرفوع لميعة المجلس الموقر من اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة
الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك بإشهاد مركز بوليس ببلدة قلين

(المقر حضره الشيخ المحترم أحمد حتى أقر القضاة ائتمنى) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة هذا
الاقتراح فيبحثه بجلستها المنعقدة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة
الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية الذى
وافق على إحالته إلى وزارة الداخلية ليضم إلى الاقتراحات المسكولة له وإلى
تقلمت من حضرات أعضاء البرلمان .

الجنة

بعد الاطلاع على الاقتراح وسماع أقوال حضرة الأستاذ مندوب الحكومة
والمناقشة في موضوعه :

قررت بإجماع الآراء الموافقة عليه وإحالته إلى وزارة الداخلية باحتباره
اقتراحا برغبة ما

رئيس اللجنة
محمد طوى المزرا

ملحق

تقرير لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك

نص الاقتراح

أقترح إنشاء مركز بوليس ببلدة قلين تضم إليه البلاد الآتية وهى :

شباس عمير - قزبان - البكاوش - صروة - منية قلين -
منشأة الشانلى - كفر الجزاير - المنشئين .

من بلاد مركز دسوق .

وقوته - الحكومة - سلامون - وكتيبة شباتو مجرد - كوم النجار .

الشر

نشرت فى

البحرى - كفر

من بلاد مركز كفر

الشيخ - خباطة - حو

من بلاد مركز ططا

٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٩٥

جلسة الاثنين ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٥
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى المزرا بك
زيادة الإعانة التى تقدمها الحكومة لمجلس على شين الكوم وإعفاء

هذا المجلس من قسط المياه السنوى

(المقر حضره الشيخ المحترم عبد النصار الباسل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح
إلى اللجنة فيبحثه بجلستها التى عقدتها في يوم الخميس ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦
بمضور مندوب من قسم البلديات التابع لوزارة الصحة الذى أبدل بالبيان
الآتى :

لأن الإعانة المقررة من وزارة المالية للجالس المحلية تخمس عليها جميعا
تقسما نسبيا ويسر إدارة البلديات أن تزداد هذه الإعانة لتتمكن تلك المجالس
من أن تقوم بالتصحيحات اللازمة للذن الموجودة بها . هذا فيما يتعلق بالإعانة
أما فيما يتعلق بقسط المياه فهذه من اختصاص وزارة المالية فإن تنازلت
عنه فلا مانع لدى قسم البلديات .

الجنة

الأصل في المبالغ التى تحصل من هوائك الأملاك في المدين هو أن تصرف
تلك المبالغ على نفس المدين لتصنيفها .

وقد تبين لجنة أن المبلغ الذى يحصله بندر شين الكوم من هوائك الأملاك
يزيد على مبلغ الإعانة المخصص له . هذا المبلغ الذى سعى إعانة بغير حق إذ
الواقع أن الحكومة هى التى تأخذ إعانة منه .

وتبين لجنة أيضا أن مجلس على شين الكوم دفع لوزارة المالية من هوائك
أملاك البنود في مدى عشر سنوات (من سنة ١٩٢٦ لغاية ١٩٣٥) مبلغا
قدره ٤٨,٣٠٥ جنيها وهذا المبلغ يزيد على مبلغ الإعانة التى أعطيت له في مدى
العشر السنوات المذكورة وبمجموعها ٢٢,٣٣٠ جنيها بمقدار ٢٥,٩٧٥ جنيها
ودينا توافرى هذه الزيادة بمبلغ السفينة أو تره عليه .

عبد طوی الجزار

وقال من الثانية ما يأتي :

نظم أحد بك جيد أبو ستيت كشفاً بأسماء الناخبين الخمسة لجنة الشيخ مرزوق ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حامد من الوحيية تبع الشيخ مرزوق والأفراط في نفس عمدة الشيخ مرزوق رشدي افتدى بطرس ابن أخ المرشح أوزل رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حامد المذكور محروم من التصويت سابق لشكك عليه وهذه دعوى باطلة لأن المذکور صوت في انتخاب مجلس النواب ولم يصدر ضده أحكام مانعة من حق الانتخاب وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق وأرجع الشيخ عبد الرحمن من الكشف وبهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ووصل الصلة إلى بيته ولم يكن نعمة زليبي على التزوير والتلاعب وإفساد الانتخاب^{٢٢}.

وقد رأت اللجنة وفقاً للواد ٥٧ من قانون الانتخاب ٢ و ٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ أن تجري تحقيقاً يشمل على الأخص الوقائع التي ذكرت بشأن البجيتين المذكورين وأنتطلع على أوراق بلان الانتخاب لثنتين الخليفة . ولما كانت مدة الخمسة عشر يوماً المحددة بالمادة ٤ من اللائحة لتقديم التقرير لا تكفي لهذا العمل فقد أخذت اللجنة أمر المجلس بتمديد المدة .

وقد قامت اللجنة بعمل التحقيق والإطلاع على أوراق البجان واتضح لها من ذلك ما يأتي :

أولاً — بالنسبة للجنة ساحل بحري فإن كشف المندوبين الخمسة المييين من قبل أحد بك قد قدم إلى رئيس اللجنة قبل الساعة ١٢ من مساء اليوم السابق على يوم الانتخاب كما يؤخذ من شهادة الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فزول وشهادة رئيس اللجنة ومنسوب الداخلية .

ثانياً — بالنسبة للجنة الشيخ مرزوق الوحيية فإنه تبين من شهادة الشيخ عبد الرحمن حامد أنه دخل قاعة الانتخاب ضمن خمسة المرشحين من قبل أحد بك فالعمدة أخبر رئيس اللجنة بأنه ليس له حق الانتخاب لأنه محكوم عليه في جناية فريسي اللجنة أخرجه ولم يوافق على ترشيحه مع أن يده تذكرة انتخابية وسبق أن أعطى صوته في الانتخابات لمجلس النواب .

وبالرجوع إلى أوراق اللجنة وجدت ورقة مؤرخ عليها من رئيس اللجنة ومن الصلة رشدي افتدى بطرس ابن أخ المظنون في انتخابه نصها كالآتي :
" عبد الرحمن حامد خلفه حكم عليه بالحبس لمدة ٥ سنوات وعليه رأياً بعدم ترشيحه للجنة הבאה وأنه لم يعض اللجنة القانونية التي تحول له حق الانتخاب^{٢٣} .

وتظهر جلياً من أوراق الانتخاب لجنة الداعاة أنه لو سمح للشيخ عبد الرحمن باد بالاشتراك في الانتخاب لكان هو واكثر يدعي محمد موسى أمسين قبل أحد بك من يتناول أكثر الأصوات وكانت هناك إذن فرصة لقبول أحد بك بالجنة الداعاة .

نصت .

مرض أن يبين

الوقفية في اليوم السابق

من قبل المرشحين من بينهم

وبما أن كشف الناخبين المعتبر

قبل الساعة ١٢ مساء من اليوم السابق على .

لتقديمه في الميدان .

ونصت بالمادة (١٨) من قانون الانتخاب على أن

في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب .

ونصت المادة (١٩) على أن كل من قيد اسمه بالجدول وأصبح قدره فيه نهائياً يحظى بشهادة بذلك .

وبما أن عبد الرحمن حامد مفيد اسمه بالجدول ويحمل شهادة تتيح له الحق في أن يختص فكذلك يتبين على اللجنة الموقفة بقوله ضمن الخمسة المييين بالكشف المتقدم من قبل أحد بك ولهذا الشخص أن يشترك مع باقي المييين من قبل المرشحين في انتخاب ثلاثة من بينهم ليكونوا ضمن أعضاء اللجنة النهائية أما البجيت في كرون هذا الرجل محروماً أو غير محروم من حق الانتخاب فهذا أمر خارج عن اختصاص اللجنة الموقفة وعن اختصاص المصتبة .

وبما أنه قد ترتب على استبعاد هذا الشخص بعد أن أجريت عملية الانتخاب فعلا وحاز فيها أربعة أصوات عما صوته هو أن حاز الثلاثة أعضاء المظنون للرضيين في اللجنة النهائية جميعهم من فريق المظنون ضده وحرم أحد بك المرشح من أن يتولى في اللجنة كلية .

وحيث إن القانون لصد من الطريقة التي رسمها لانتخاب الثلاثة أعضاء إعطاء كل مرشح فرصة في أن يكون له ممثل في اللجنة النهائية ليطعن على حسن سير عملية الانتخاب من جهة ولضمان منع التأثير على جمهور الناخبين من جهة أخرى . فأمر تشكيل اللجنة النهائية أمر جوهرى هام بحيث إذا شكلت اللجنة تشكيلاً غير قانوني وفات على المرشح الضمان سالف الذكر فإن عملية الانتخاب تكون باطلة .

وحيث أنه قد اتضح فعلاً أن المظنون ضده حصل على أصوات في البجيتين المظنون فيما تريد كثيراً على الأصوات التي حصل عليها خصمه وكونت فرقاً يزيد عن الأصوات التي زاد بها المظنون ضده على المرشح الآخر أحد بك في جميع دوائر الانتخاب . فإن الفرق بين الأصوات التي نالها بطرس بك وبين التي نالها أحد بك في البجيتين المذكورتين هو ٥٨٦ صوتاً حالة أن الفرق بين الأصوات التي نالها بطرس بك والتي نالها أحد بك في جميع دوائر الانتخاب هو ٥٩٩ صوتاً ويصح من ذلك أنه باستبعاد أصوات البجيتين المظنون فيها يكون أحد بك هو الفائز لا كثرية الأصوات بفرق قدره ١٧ صوتاً .

(ب) قدم أحد بك حيد أبو سميت كشفا بأسماء الناخبين الخمسة للجنة الشيخ مرزوق ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حاد من الوصيلة تبع الشيخ مرزوق ولاغراض في قص عمدة الشيخ مرزوق ، رشدى افندى بطرس ابن أوى المرشح أوامر الى رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حاد المذكور محروم من التصويت لسابق الحكم عليه وهذه دعوى باطلا لأن المذكور صوت في انتخاب مجلس النواب ولم تصدر ضده أحكام مائة من حق الانتخاب وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق وأتوج الشيخ عبد الرحمن من الكشف وبهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ووصل العملة إلى بيته ولم يكن ثمة رقيب على التزوير والتلاعب وإنساد الانتخاب .

وتذكر على سبيل التمثيل لا الحصر أمثلة لسل عمل التلاعب والتزوير في عملية الانتخاب أمام هذه اللجنة :

(أ) عبد اللاه عبد المطلب صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في تبديد .

(ب) خلف عبد المطلب ناصر صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في تبديد .

(ج) صبيون متى صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في تزوير . وما يابل على تحيز رئيس هذه اللجنة لصالح بطرس بك أنه فتح عمدا ورقة انتخاب الشيخ أحمد المغربي ناظر مدرسة الوصيلة الإلزامية تبع الشيخ مرزوق ليتصرف الذى اتقى الناظر المذكور أو بطرس بك أم غيره وبسبب ذلك قامت بينهما مشادة داخل غرفة الانتخاب وكذلك حدث في لجنة الوصيلة التى عمدتها رشدى افندى المذكور كثير من التلاعب والتزوير .

ومن أمثلة ذلك :

(أ) أحمد حلال سبيه كانت عملا لبطرس بك في لجنة الانتخاب وصوت مع أنه محكوم عليه غيابيا ولم ينفذ الحكم لتستر العملة المذكور .

(ب) جاد على جاد صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في مرقعة وكان كثير من المصوتين يتصلون بخصية آخرين غائبين أو ميتين ويصوتون مرات عديدة لصالح بطرس بك أمام هاتين اللجنة . وعلى هذا يتضح أن الانتخاب الذى حصل أمام هاتين اللجنة باطل قانونا .

الثاني — استعمل بعض العمدة لأسياب متعددة سلطة وظائفهم وفوزهم للتأثير على الناخبين بدرجة لم يسبق لها مثيل في عهود الانتخابات السابقة وتذكر على سبيل المثال ما يأتي :

(أ) عمدة الساحل بحرى مركز البليلا المدعو حمدان حسان فقد كان يروج بكل طرق التهديد والوعيد لانتخاب شهدي افندى بطرس في مجلس النواب ويطرس بك خليل في مجلس الشيوخ لأنه مستاجر من عائلة الطلسية ، ١٦ ألفا بالجزيرة بولام الناحية بله حسان بعض

ما يخفى لإثبات
جل لسمية الانتخاب

وفي الموضوع يطلان انتخاب الملعون

رئيس اللجنة
عبد الحكيم صكر

ملحق

فمن الطعن الملقم في حضرة الشيخ المترم بطرس خليل بطرس بك

لمن في صفة انتخاب بطرس بك خليل بطرس
عضو مجلس الشيوخ من دائرة البليلا نمرة (٥)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
مقدم هذا لدولتكم زكريا حيان حيد أبو سميت الناخب المقيّد يمدون
الانتخاب بتاحية أولاد طيو مركز البليلا مديرية جرجا نمرة (١١) حرف (ز)
ومقيم بالناحية المذكورة .

أتشرف بمرض أوجه الطعن الآتية في صفة انتخاب بطرس بك خليل
بطرس عضو مجلس الشيوخ من دائرة البليلا نمرة (٥) :

الأول — تنص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على أن تأليف لجنة الانتخاب الدائمة يكون بطريق الانتخاب بين كل من المندوبين الخمسة الذين يقدمهم كل مرشح وذلك ضمانا لتمثيل المرشحين في اللجنة حتى يحرم الانتخاب صعبا ومبيدا عما يفسده من التزوير وغلافه . ويرتب على ذلك قانونا أن الإخلال المتعمد بتفويض القانون فيما يخص بتشكيل اللجنة يكون مبطلا لسمية الانتخاب . وقد حدث هذا الإخلال في تشكيل لجان عديدة نذكر منها ما عتقناه :

(أ) الشيخ أحمد شيمان والشيخ أحمد فزول من ناخبي ناحية الساحل بحرى مركز البليلا بتاحية من أحمد بك حيد أبو سميت كشف المندوبين الخمسة لرئيس لجنة الساحل بحرى بغير العملة في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٦ مايو فرض استلامه وكلفهما بإحضاره في الصباح وفضلا فقدم له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو وقسم صورة منه وأعطى على الأخرى بالإسلام ولما ابتدأت عملية الانتخاب استعصر المندوبين الخمسة وأخبرهم بأن الكشف يقدم بعد الميعاد القانوني وبشكل اللجنة من ثلاثة من بينهم ابن عمدة الساحل البحري الذى ساقى عنه الكلام بعد الصلاة يمدون لبطرس بك ،

التابعين الذين أكرمهم على الحضور في انتخاب مجلس النواب
وجعلت ورقة انتخابهم مكتوباً عليها "انتخب تحت راية المودة"
والدليل الواضح على تلاعب المودة في الانتخاب أن ناحية الساحل
بحري مشهورة بتسكها بمبدأ المودة وقد صوتت في جميع الانتخابات
الفردية السابقة لصالح المرشحين الوفديين حتى أن الانتخاب الذي
جرى في سنة ١٩٢٩ لمجلس الشيوخ نال فيه أحمد بك حميد
أوسيت ٦٠ صوت وقال سلم بك بطرس ٦٥ صوتاً ولكن في
هذه المرة كانت الأطلاب التي يستأجرها المودة المذكورة ملكاً
للحكومة ثم تنازلت عنها لعائلة إخوان بطرس في عهد وزارة دولة
صدق باشا تعرضاً عن أطيافهم التي عمرها البحر وقد صرح المودة
المذكور أمام الكثيرين بأن أرزاقه تحت طية وتضطره للترويج
لصالح البطارية وقد أدخل ابنه وبعض أقاربه في لجنة الانتخاب
ولما انتهت الأعمال عن التصويت كان يدخل أشخاصاً بذاكر
آخرين وما يدل على امتناع التابعين للتصويت لصالح أحمد بك
أن عدد المصوتين في مجلس النواب كان أقل بكثير من المصوتين
في مجلس الشيوخ وأن المصوتين في انتخاب هذا العام في مجلس
الشيوخ كان أقل بكثير من عدد المصوتين لانتخاب مجلس الشيوخ
في سنة ١٩٢٩ ولإيضاح ذلك نذكر عدد المصوتين بالأرقام :

عدد المصوتين لمجلس النواب سنة ١٩٣٦ : ٣٦٥ صوتاً .

» » » » سنة ١٩٣٦ : ٤٥٥ »

» » » » سنة ١٩٢٩ : ٦٦٥ »

ومقارنة هذه الأرقام يتضح امتناع التابعين عن التصويت
تحت تأثير المودة وخوفاً من اضطهاده لهم .

(ب) حدث في وزارة دولة محمد محمود باشا أن فصلت ناحية القفران
مركز جربا إلى ثلاث نواح سميت الأولى ناحية القفران ، والثانية
ناحية الطوط ، والثالثة ناحية الخامسة لأسباب سياسية . وفصلت
ناحية أولاد طيو ، والثانية ناحية أولاد علي .

وفصلت ناحية ريدس مركز البلياً إلى ثلاث نواح : سميت الأولى ناحية
ريدس ، والثانية ناحية الساكرة ، والثالثة ناحية منشاة ريدس . وفصلت
ناحية أولاد سالم بحري إلى ثلاث نواح : سميت الأولى ناحية أولاد سالم بحري ،
والثانية ناحية الصبرات ، والثالثة ناحية القفارية .

وفصلت ناحية البلايش بحري إلى ناحيتين : سميت الأولى ناحية البلايش
بحري ، والثانية ناحية البلايش المستعملة .

وعينت محمد جميع البلاد المفصولة . ولما تميلت وزارة صاحب الدولة
مصطفى النحاس باشا في سنة ١٩٢٩ قدم كل من حضرات أحمد بك حميد
أوسيت والأستاذ فؤاد أفندي أوسيت وأحمد أفندي علي أوسيت شكوى
للوزارة وأبجروا فيها أن الفصل في جميع البلاد كان لأسباب سياسية وفصل
جميع البلاد المفصولة ورفقت عمداً ولم تميزت وزارة دولة صدق باشا
أعدت فصل جميع البلاد المذكورة وعينت جميع السد المرغوبين لأغراض
طاعة ولا تعيبت وفائة صاحبه الدولة نسبه بأفهام كل من حضرات

أوسيت .

فصلها كان .

بقيت هذه البلاد

عدم انتخاب مرعي

وزارة دولة النحاس باشا مستغ

دولة محمد محمود باشا كلا من

مركز جربا وعينت الشيخ محمود أبو ناص

عنان عمدة العراية المدفونة مركز البلياً وعي

الحقاروي وبعض محمد آخرين . ولما وليت الحكم

سنة ١٩٢٩ رفقت السد المجد وأعدت السابقين لجات

ورفقت جميع السد المعيين في وزارة الوفد وأعدت السد

في وزارة محمد محمود باشا وقدم كل من حضرات أحمد بك حميد

والأستاذ فؤاد أفندي أوسيت وأحمد أفندي علي أوسيت شكوى

لوزارة دولة نسبه باشا فأصفت البعض وبقي كل من عمدة العراية المدفونة

وعدة أولاد خلف مركز البلياً وعدة الجارية مركز جربا .

فاستعمل هؤلاء السد سلطة وظانهم وبنوا كل مجهود حتى لا ينجح
مرضو الوفد ويكون سبباً في إقصائهم عن مراكزهم لأن تعيينهم كان باطلاً
ولم يراع فيه إلا الحزبية الحقة . ونضرب مثلاً على تدخلهم في الانتخاب :

حدث في أثناء عملية الانتخاب بناحية الخامسة وهي إحدى البلاد المفصولة
من ناحية القفران مركز جربا أن كان عمدتها وشيخ انخفاء يهددان الأهالي
ويعرضهم على انتخاب بطرس بك خليل حتى حل ذلك الشيخ رشاد محمد
حوض والشيخ محمد رضوان من الناحية المذكورة على أن يقدموا شكوى لرئيس
لجنة الانتخاب بناحية الخامسة وقد استمر رئيس اللجنة الشكوى وانتهت في المحضر .

ملحوظة — وبالإطلاع على الطعن المقدم من أحمد أفندي علي أوسيت
مرض الوفد في دائرة ريدس ضد محمد بك عبد الحميد المشواي يتبين
فيه محبة ما قدمنا من أعمال التهديد وإطلاق الأمانة التاريخية والبلاتغات المقدمة
للناحية والشكوى المقدمة لجهات الإدارة في عمدة الجارية وعدة الطوط
وعدة الخامسة .

(ج) تدخل بعض رجال الإدارة أمثال لبيب أفندي مشرق ضابط قطلة
الخيام وحكم أفندي ضابط بوليس مركز البلياً للترويج لانتخاب
بطرس بك خليل عن دائرة البلياً للشيخ وابنه أمين أفندي بطرس
عن دائرة الخيام للنواب وقد قدمت شكوى لسلطة المدير قبل
الانتخاب بشأنهما كثر بالإطلاع على الطعن المقدم من حسن أفندي
محمد حسين ضد أمين أفندي بطرس عن انتخاب دائرة الخيام .

(د) ظهرت تقيية الانتخاب بناحية المشاودة تبع مركز جربا وهي بلدة
عبد بك عبد الحميد المشواي المناض لمركز الوفد في مجلس النواب
وعمدتها السيد بك عبد الحميد المشواي فكانت التقيية أن قال
أحمد بك محمد أوسيت صوتاً واضحاً فهدد ١٩٢٩ في إحدى

ملحق رقم ٩٨

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧,٧٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية :
قسم ١٢ - وزارة الأشغال العمومية : فرع ٥ - مصلحة التنظيم

(المقررة الشخا تم اعلان الجليل بك)

أحال المجلس بجلسته يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧,٧٠٠ ج. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ القسم ١٢ - "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ - "مصلحة التنظيم" لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات الباب ٢ من الفرع المذكور.

فبحثته اللجنة في اليوم ذاته عقب إحالته إليها وأطلعت على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة عنه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمعلقة بهذا التقرير وبعد مناقشته وألقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلسة الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ القسم ١٢ - "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٥ - "مصلحة التنظيم" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ٧,٧٠٠ ج. (سبعة آلاف وسبعمائة جنيه) للعمومية التجهيز في جملة اعتماداته فلقه الباب .

ورفع هذا الاعتماد الإضافي من وقورات الباب الثالث في ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المتقدمة ٤

السكريبير البرلماني
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد محمد الشاوى

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أثبتت بحسب حالة مصروفات مصلحة التنظيم للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أن المتوقع ظهوره يتجاوز في اعتمادات الباب الثاني من الميزانية قدره ٧,٧٠٠ ج. م. راجع إلى التفتتات الإضافية التي استوجبها أعمال الوقاية من الفيضان . أسوة بما حدث في السنة السابقة .

ولما كان المتوقع توفير مبلغ ١٧,٠٠٠ ج. م. في الباين الأول والثالث فاقترح إقرار هذا التجاوز وضع اعتماد إضافي لتسويته مقابل وفر في الباب الثالث .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لمسئنا القرض ٤

التقاررة ٨ أغسطس سنة ١٩٣٦
الرئيس
مكرم حيد

رة ١٦٥ - ١٣٣/٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة وقد أبلنت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

وسمه صورة من الرسوم الصادرة بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ٤

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى الصاوي

وتروح اللجنة من المجلس الموافقة عليه بالصيغة المتقدمة ٤

رئيس اللجنة (بإنيابة)

محمد محمد الشناوي

السفير البرلاني

أنطون الجليل

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يؤخذ من كتاب لوزارة المواصلات بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ من حالة ميزانية الديوان العام السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أنه ينتظر حدوث تجاوز في اعتمادات الباب الثاني قدره ٧٤٢٢ ج. م. يقابله وفر في اعتمادات الباب الأول والثالث قدره ٩١٣٠ ج. م. و ٣٠٠٠ ج. م. على التوالي .

ويرجع التجاوز إلى ما سبق أن قدّمه مجلس الوزراء في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ من تخفيض اعتماد بند (١٠ صيانة وتصليلات مركبات النقل) بمقدار ٦٣١٥ ج. م. يستخدم في تجديد مركبات النقل ولم يكف الاعتماد المخفض لمعالجة النفقات اللازمة لصيانة المركبات وتسيرها، خصوصاً أن هذا الاعتماد قد حل أعباء جديدة لم تراعى عند تقديره كنفقات صيانة وتسير المركبات التي استخدمت في مهمة مقاومة دودة القطر. وفي الاضطرابات الأخيرة، هذا عدا عن السيارات التي اشترت لصالح بحر السنة ولم يكن قد أدرج لصيانتها بمبالغ ضمن الاعتماد المذكور - كذلك تحمل هذا الاعتماد مبلغ ١٢٠٠ ج. م. فرق ضمن تقاضاه مصلحة المساحة والمناسم زيادة على التبعة بسبب تغيير طريقة تسليم البترين و ١٦٦٥ ج. م. لارتفاع أسعار البترين نتيجة الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضت عليه .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب في الباب الثاني على أن يؤخذ من وفر الباب الأول، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم القانون اللازم لهذا الغرض ٤

الرئيس

القاهرة في ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦

مكرم حيد

نمرة ١٦٥ - ١٤/١٤

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ على رأى اللجنة المالية للمبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ٤

رئيس مجلس الوزراء

مضطفي الصاوي

ملحق رقم ٩٩

جلسة الخميس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٤٢٢ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ في القسم ١٤ - وزارة المواصلات لتسوية التجاوز في الباب ٣ من القسم المذكور

(المتر حشرة الشيخ المحرم أغرون الجليل بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون بجلسته يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة وقد نظرت في اليوم ذاته عقب إحالته إليها وأطلعت على المذكرة المرفوعة منه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ والملحقة بهذا التقرير وجد منه والمناقشة فيه واقتضت عليه اللجنة بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قدّم مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قسم ١٤ - وزارة المواصلات الفرع ١ - "الديوان العام" باب ٣ - "مصاريف صومية" اعتماد إضافي بمبلغ ٧٤٢٢ ج. م. (سبعة آلاف وأربع مائة واثنين وخمسين جنياً) لتسوية التجاوز في هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفر الباب الأول من ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام النسخة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٠٠

جلسة المجلس غرة وجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦
التم ١٩ - مصاريف غير منظورة

(المقررة الصريح المضمّن أعظم الجليل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره - ٣٢,٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ التمس ١٩ - مصاريف غير منظورة لتسوية ثمن ومصاريف التصح المرسل للجهاز لتوزيعه على قراء المدينة المتوزعة .

وقد نظرت اللجنة في اجتماعها في اليوم ذاته عقب إحالة مشروع القانون إليها فيجته وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمعلقة بهذا التقرير وبعد المناقشة فيه وافقت عليه اللجنة بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ التمس ١٩ - مصاريف غير منظورة " اعتماد إضافي قدره - ٣٢,٠٠٠ ج. م. (اثنان وعشرون ألف جنيه) لتسوية ثمن ومصاريف التصح المرسل للجهاز لتوزيعه على قراء المدينة المتوزعة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وبرجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المتقدمة ما

رئيس اللجنة (بالنيابة)

محمد محمد الشنوي

السكبر البرلاني

أطون الجليل

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ تخصيص ٢٠,٠٠٠ ر.د من التصح لتوزيعها على قراء المدينة المتوزعة على أن يضم ثمنها من المصاريف غير المنظورة وذلك بخلاف إعانة مالية لا تقل عن ٢,٠٠٠ ج. م. وافق حضرة صاحب العزة وزير الأوقاف الأسبق على منحها لهؤلاء القراء .

وتفصيلاً لهذا القرار أرسلت وزارة المالية إلى السويس ١٩,١٩٥ شوالاً، ونظراً لصعوبة النقل لم يشحن منها إلى الجهاز سوى ١٤,٣٣٨ شوالاً وعلى في السويس ٨٥٧ شوالاً أرسل منها ٣,٧٠٠ شوالاً إلى مصلحة السجون .

وتسلت وزارة الحرية الباقي وقدره ١١٥٧ شوالاً لتوزيعها على أهل محافظة الصحراء الغربية - وقد أقر مجلس الوزراء هذا الإجراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٥

وتقرر وزارة المالية بهذا الصدد أن ثمن التصح كله ومصاريفه يلتحق نحو ٤٣٢٢٧ ج. م. منها ٤٦٧٧ ج. م. ستاسب عليها مصلحة السجون عما أرسل لها والباقي وقدره - ٣٨٥٤٥ ج. م. يمثل ثمن ومصاريف التصح المرسل للجهاز مضافاً إليه الكمية التي وزعت على قراء محافظة الصحراء الغربية . وقد تسوى من هذا المبلغ ٣٣٠٦ ج. م. خصها على المصروفات غير المنظورة لسنة ١٩٣٥ ولا يزال الباقي بعد ذلك وقدره - ٣٦٢٢٣٩ ج. م. مقيداً بحساب العهد .

وبما أن الباقي من الاعتماد المخصص في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المصاريف غير المنظورة سيقتصر على نحو ٥٠٠ ج. م. - تطلب وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بالفرق أي ٣٢,٠٠٠ ج. م. لتسوية الحالة قبل تخفيض حساب السنة المذكورة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه وهي تتخبر برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع التعاون اللازم لهذا الغرض ما

السكبر

الرئيس
مكرم حيد

التاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦

تمة ١٦٥ - ١١/١٤٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة ومعه صورة من المرسوم الصادر بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٠١

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥
(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمدة طويلة بإيجار اسمي

(المقرر حصة الشيخ المحترم أطول الجليل بك)

أحال المجلس بطلبه يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ على لجنة المالية مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة كاتنين بشارع الملكة نازلي الأولى مساحتها ١١٥٥ مترا مربعا لجميعه الشبان المسلمين والثانية مساحتها ١٦٥٠ مترا مربعا لغاية الحملة الشريفة وذلك بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة .

وقد بحثته اللجنة في اليوم نفسه عقب إحالة إليها وأطلعت على المذكرة التفسيرية المرفوعة عندهم من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمصلحة هذا التقرير وبعد المناقشة فيه وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمدة طويلة بإيجار اسمي

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرضاية

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يتمد بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ١١٥٥ مترا مربعا بشارع الملكة نازلي (رقم ٥٢٤ قسم طابدين) إلى جميعه الشبان المسلمين زيادة على القطعة المأجرة لما يقتضيه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٢ وذلك لمدة ٩٩ سنة مع جعل الأجرة الاسمية للقطعتين ما جنيها واحدا في السنة .

مادة ٢ - يتمد بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ١٦٥٠ مترا مربعا بشارع الملكة نازلي (رقم ٥٢٤ قسم طابدين) إلى بقية الحملة الشريفة لإنشاء دار للثقافة عليها - وذلك لمدة ٩٩ سنة بإيجار اسمي قدره جنيه واحد عن القطعة كلها .

مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يسم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

وتريو اللجنة من المجلس الموافقة عليه بالصيغة المتقدمة

رئيس اللجنة (بالنيابة)

عبد جاد الناصري

السكرير البرلماني

أطول الجليل

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ١٤ يولييه سنة ١٩٣٦ صدر قانون رقم ٤٣ بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جميعه الشبان المسلمين لإقامة دار وناد عليها وذلك لمدة ٩٩ سنة بأجرة اسمية قدرها جنيه واحد في السنة - وهذه القطعة في شارع الملكة نازلي بالقرب من الجمعية الملكية للشرابات ومساحتها ألف متر .

ويجوز تلك القطعة قطعة أرض فضاء تبلغ مساحتها ٢٨٠٥ أمتار مربعة وطول وجهها على شارع الملكة نازلي ٤٣ مترا .

تلتفت ضيا وزارة المالية طليين أحدهما من جمعية الشبان المسلمين لزيادة المساحة المخصصة لها في الوقت الحاضر والآخر من بقية المحامين الشرعيين لبناء دار للثقافة عليها .

بجمعية الشبان المسلمين تذكر أنها انتهت بفضل المعونات التي صادقتها الجمعية من تشييد مبانيها بما في ذلك المسجد الذي شيد على الحد البحري وهو المسجد الوحيد في تلك المنطقة - عن أن المباني أقيمت على اعتبار أن تضم إليها القطعة المجاورة وقد أصبح نادى الجمعية لا يصلح بنادى للسكنى إلا إذا تركت له تلك القطعة لأن مجرى كبيرة ومغذفة وكذلك منافذ المسجد تطل عليها فضلا عما تحتاج إليه التوسعات المقبلة من زيادة المساحة .

أما بقية المحامين الشرعيين فنرضاه الحصول على القطعة المذكورة لإقامة دار للثقافة عليها بما في ذلك قاعة كبيرة للحاضرات .

وترى وزارة المالية التوفيق بين الطليين بتقسيم الأرض المشار إليها بين الجهتين وذلك بأن تعطى جمعية الشبان المسلمين بطول الحد البحري لقطعتها الحالية قطعة أخرى عرضها ١٨ مترا، أى مساحتها الإجمالية نحو ١١٥٥ مترا وبذا يكون لديها الفضاء اللازم لتوفير النور والهواء كما يمكنها التوسع في منشأتها الرياضية وغيرها ، وتعطى بقية المحامين الشرعيين الباقي أى ١٦٥٠ مترا بحيث يكون لها وجه على شارع الملكة نازلي طوله ٢٥ مترا .

وتتفق وزارة المالية أن تخرج القطعتان لمدة طويلة وبأجرة اسمية بشروط السابق ثم يريها قطعة لجميعه الشبان المسلمين .

ولجنة المالية ترى الموافقة على هذا الاقتراح وهي تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون الآتية لهذا الغرض

القاهرة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

الرئيس
مكرم عبيد

نمرة ١٦ - ٣١/٢

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بتأجير قطعة الأرض المشار إليها

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٠٢

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح
خليفة الخاص بتعميم الرى المستديم في مديرية أسوان

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود شاكر عبد الحليف).

أحال المجلس بجلسته ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ اقتراح مقدم من حضرة
الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خليفة خاص بتعميم مشروع الرى المستديم
في جميع بلاد مديرية أسوان. وقد نظرت اللجنة في جلستها الأولى في ٢٧
أغسطس والثانية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦

وقد حضر مندوب وزارة الأشغال العمومية وأوضح لجنة أن الوزارة تأسف
لعدم موافقتها على هذا الاقتراح لأن هذه المديرية تملك من مشروعات الرى
ما لم تسلم معظم مديريات الوجه القبلى فقد تكلفت الوزارة نفقات باهظة
في تحويل الرى بها إلى رى مستديم والأراضي الباقية منها التي يشير إليها
حضرة الشيخ المحترم عبارة عن مساحات صغيرة منفصلة عن شاطئ النيل
بأخوار ومن المتندر إمدادها بالمياه إلا بعد تغطية هذه الأخوار وطلاوة
نيل ما ذكر فإن الوزارة تعمل على أن تتفق باقي مديريات الوجه القبلى بمثل
ما تتعمد به مديرية أسوان من رى مستديم.

تتولى اللجنة الموافقة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وقضت لإرجاء
المشروع المقترح إلى وقتها المناسب.

رئيس اللجنة

محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

تقرر تعميم مشروع الرى المستديم في مديرية أسوان وقد فخذ هذا المشروع
فضلا وشمل بلاد المديرية جميعا ما عدا الجهات الآتية :

الكلح شرق - المنجز قبيل - فارس - الأعصاب - منيحة -
أبو الریش قبلى - فقد حرمت هذه البلاد من أن يكون لها حظ في الانتفاع
بغرة هذا المشروع ولا يمر لحرماتها فهي كثيرها من بلاد مديرية أسوان
في الحاجة إلى الرى المستديم.

وبما أن هذه البلاد فضلا عن كونها في حاجة إلى المشروع المذكور
فإن من المساواة أن تتفقد بما انتفع به غيرها من بلاد المديرية لاتحاد السبب
فيها جميعا.

تلك اقتح :

تعميم مشروع الرى المستديم في جميع بلاد مديرية أسوان بحيث يشمل
البلاد المذكورة قبل ما

حسين صالح خليفة
عضو الشيخ
عن أسوان

ملحق رقم ١٠٣

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خليفة
الخاص بمغفرة رى أطيان أهل مركز الدكر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود شاكر عبد الحليف).

أحال المجلس بجلسته ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ الاقتراح المقدم من
حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خليفة الخاص بمغفرة رى أطيان
أهل مركز الدكر وقد نظرت اللجنة في جلستها الأولى بتاريخ ٢٧ أغسطس
سنة ١٩٣٦ والثانية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦

وقد أبدى مندوب وزارة الأشغال العمومية أن الوزارة تدرس هذا
المشروع وتأمل أن تم دراسته في العام المقبل تستطيع أن تنفذ الممكن منه
إذا لم يوجد مانع سواء من الناحية المالية أو العملية.

واللجنة توافق على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وترى انتظار نتيجة
أبحاث الوزارة بخصوص هذا المشروع في الدورة المقبلة.

رئيس اللجنة

محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

اشتري بعض من أحوال مركز الدكر من مكوير تملية عزبان أسوان لرة
الثانية أطيان بناحية دروا بعضها من الحكومة ويبلغ ٢٠٠ فدان والبعض
الأخر من شركة كوم امبو ويبلغ ٩٠٠ فدان.

وقد بحثت اللجنة في جلستها الأولى بتاريخ ٢٧ أغسطس والثانية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وقد أبدى مندوب وزارة الأشغال العمومية أذن الوزارة تدرس مشروع إقامة طلبات لصرف أراضي دروا وأقريط وقد أدرجت الوزارة بالفضل في ميزانية هذا العام المبالغ اللازمة لإصلاح الصرف في دروا أما القسم الباقي من الاقتراح فليس من اختصاص الوزارة .

واللجنة توافق على ما أبداه مندوب الوزارة .
وتقرر بالإجماع إحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتسديده
وفقا لمشروعها .

رئيس اللجنة
محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

بلدة دروا بمركز أسوان تتأخر بسبب عدم إمكانيات شركة المصروفات بأسمائها بإصلاح أراضيها وزراعتها وقد كان من جراء إصلاح أراضي كوم أمبو أن تسربت المياه إلى أطيان دروا فأصبحت بالفتح منذ زمن بعيد وقد ازدادت مياه الرشح في الأيام الأخيرة بعد تنفيذ مشروع الري المستديم حتى أغطت معظم أطيانها وأسفلت مساحتها . وتبلغ هذه الأطنان حوالي ٤٠٠٠ فدان منها ١٥٠٠ فدان لم تعد تصلح للزراعة بسبب الرشح وعدم وجود وسائل للصرف والباقي منها قل محصوله إلى نصف أو أقل من نصف ما كان يعطي من قبل .

ومع ما أصاب هذه الأطنان من التلف فإن وزارة المالية لا تزال تحصل عنها الأموال مضافا إليها ضريبة المياه . وطالما تنظر الأهلون وضحايا بالشكوى إلى وزارة الأشغال لعمل المصارف وإلى وزارة المالية لترفع الضريبة مؤقتا حتى تعمل المصارف وتصلح الأرض للزراعة . فتقررت وزارة الأشغال تركيب طلبية للصرف ولكنها لم تهم بتثبيتها حتى الآن .

وتوجد بحديرة أسوان مناطق أخرى أصابها النشع أيضا . من هذه المناطق جهة إقليت وجهة بيمان وجهة أدفو بحري . وقد أصبحت إقليت بتمل ما أصبحت به دروا . وإذا لم تتشارك وزارة الأشغال بمان وأدفو بحري فستعطلانهما .

ولما كان بقاء الأرض على هذه الحال مضعا لتربتها وقوة إنتاجها وفي هذا من الضرر ما لا يخفى .

فأقترح عمل مصارف لهذه الأطنان في المناطق المذكورة مع رفع الأموال وضريبة المياه من ١٥٠٠ فدان المذكورة قبل مؤقتا حتى يتم عمل المصارف وتصلح للزراعة ثم يباد بحصيل الأموال بعد ذلك .

حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ
عن أسوان

١٢ ولاية سنة ١٩٣٦

ويعر بجوار هذه الأطنان مشروع الري ولكنه لا يتعمل بأطيانهم مباشرة وقد عجزوا عن زراعتها لحاجتها إلى الماء . وهم في حالة من الفقر لا تساعدهم على إيجاد وسائل الري . فمن الرحمة بهم أن تنق رزمة تمتد من المشروع إلى أطيانهم المجاورة له ليتمكنوا من تركيب آلات رافعة عليه .

كذلك اشترى فريق آخر من أهل مركز الدرا أطنانا بتأجتي طود والياضية بمركز الأقصر تبلغ نحو ٣٠٠٠ فدان دعواها كل ما يمكن وكل من مع الأسف أن هذه الأطنان في حاجة إلى الماء وليس لهم طريق للري فأضوا وقد تقدمت توصياتهم في حالة عجز تام عن الاستفاد بهذه الأطنان مما يدعو إلى السخط والرحمة بهؤلاء البؤساء .

لذلك أقترح :

أولا - حفر رزمة تمتد من مشروع الري إلى أطيان أهل مركز الدرا بدوا للمشاة من الحكومة وشركة كوم أمبو تركيب آلات رافعة عليها لحسابهم حتى يستطيعوا ري أطيانهم .

ثانيا - عمل مشروع ري أطيان أهل مركز الدرا بتأجتي طود والياضية بمركز الأقصر .

ولاية سنة ١٩٣٦
حسين صالح خليفة
عضو الشيوخ عن أسوان

ملحق رقم ١٠٤

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥
(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الأشغال

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين صالح خليفة الخاص بعمل مصارف لأطيان بلدة دروا بمركز أسوان مع رفع الأموال وضريبة المياه من ١٥٠٠ فدان منها مؤقتا حتى يتم عمل المصارف وتصلح للزراعة

(اقترى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد شاكر عبد الحليف)

أحال المجلس بجلسته ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين صالح خليفة الخاص بعمل مصارف لأطيان بلدة دروا بمركز أسوان مع رفع الأموال وضريبة المياه من ١٥٠٠ فدان منها مؤقتا حتى يتم عمل المصارف وتصلح للزراعة .

ملحق رقم ١٠٥

جلسة الخميس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى

بإنشاء محطة ببلدة صلت مركز بليس

(انظر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايد انهم)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجارى بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد كمال الخشن مكرور عام مصلحة السكك الحديدية الذى قرر أنه يوافق مبدأيا على الاقتراح على أن ينفذ عند توفر المال اللازم لذلك متى جاء دوره طبقا لبرنامج الإنشاءات الجبلية التى وضعتها المصلحة .

وقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما

رئيس اللجنة

أحمد محمد خشبة

١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

أقترح إنشاء محطة أمام بلدة صلت مركز بليس شرقية لأن أهالى هذه البلدة والبلدات المجاورة يحصلون مشاقا كثيرة للاستقال إلى محطة صلت مع ملاحظة أن بلدة صلت من البلاد الشهيرة بالغيب والذى يصدر منها كميات وافرة من محصول الغيب ويمكن مصلحة السكة الحديدية الانتفاع بعمل محطة أمام هذه البلدة فينتفع أيضا بها أهالى هذه البلدة والبلدات المجاورة .

وتعضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

حسين الجندى

ملحق رقم ١٠٦

جلسة الخميس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد كمال ملأ بانأ

بإنشاء مكتب بريد بناية المار مركز طوخ

(انظر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايد انهم)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجارى بحضور حضرة صاحب العزة محمد فؤاد بك وكيل مصلحة البريد الذى قرر أنه موافق على الاقتراح وسيلوج الاتحاد اللازم له فى مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وفى هذه الحالة سيبنى مكتب عمار المحطة لأن أعماله محدودة ويستبدل به للمكتب الجليلدى الذى سيؤدى أعماله انوالات .

وقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات ما

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

ناحية المار بلدة عامرة بالسكان يبلغ تعدادها نحو عشرة آلاف نسمة وهى من أعمال مركز طوخ بمديرية القلوية ومعظم سكانها يشتغلون بتجارة القواكه ويتعاملون مع كثير من التجار فى جهات غنضة غير انهم محرومون من وجود مكتب للبريد قريب منهم يسهل عليهم مراسلاتهم وسرعة تمييز أعمالهم .

لذلك :

أقترح إنشاء مكتب للبريد بناية المار "سويلا لحركة التجارة بها .

وتعضلوا بقبول فائق الاحترام ما

محمد كمال ملأ

١٩ رجب سنة ١٣٥٥

مجلس الشورى

وإذا نظرت حضراتكم إلى جداول السكة الحديدية فلأجدون ما يشاهد
الحالة من حيث المسافة والزمن في أي خط من خطوط السكة الحديدية
في جميع أنحاء القطر المصري .

على رقم ١٠٧

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحيم مهنا
بإنشاء محطة سكة حديدية بين قنا وأولاد عمرو

(القر-حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل الفتى) .

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجاري بحضور
حضرة الأستاذ المحترم محمد كمال الخشن سكرتير عام مصلحة السكك الحديدية
الذي قرر أن هذا الاقتراح قد سبق للصلبة أن درسته وقررت مبدئياً إنشاء
محطة عند الكيلو ٥٩٩ وهو الموقع الذي اقترحه مقدم الاقتراح وسيتم ذلك
عند توافر المال اللازم متى جاء دوره طبقاً لبرنامج الإنشاءات وقد جاء في
الاقتراح أن الأحوال على استعداد للمساعدة في إنشاء هذه المحطة وسيكون ذلك
من أسباب التسهيل في إنشائها .

فقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق
عليه يحيله إلى وزارة المواصلات لتنفيذه في الوقت المناسب .

رئيس اللجنة

١٥ سبتمبر ١٩٣٦

أحمد محمد خبشة

نصي الاقتراح

طلب إنشاء محطة سكة حديدية بين قنا وأولاد عمرو

تقع مدينة قنا على الخط الطولي من مصر إلى الأقصر فأسوان وكذلك
بلدة لولاد عمرو .

ويستغرق القططار الممادى قطع المسافة بين هاتين المصطفيين زيادة على
عشري بضعين دقيقة . ويبلغ البعد بينهما نحو العشرين كيلو على وجه
التقريب .

وبما أنه كثيراً ما تقلعت شكاوى عديدة من أهالي هذه المنطقة لإيجاد
محطة متوسطة بين قنا وأولاد عمرو تكون عند الكيلو ٥٩٩ أي في المنطقة
بين ناحيتي الخادمة والشيخ عيسى لأن هذا الموقع أنسب المواقع لإنشاء المحطة
المذكورة . على أن تسمى محطة الخادمة أو محطة الأشراف البحرية لوقوعها
بين بلاد الأشراف ولأنها محاطة بأطيان من كل جانب حتى يقتصر اكثيرهم
من أهالي البلاد الأخرى بسهولة السفر وسهولة النقل لمصالحاتهم الزراعية
وبضائهم التجارية . وقد سبل أهالي بلدة الخادمة للصلبة العمل بكل
ما في إمكانهم حتى أنهم يهربوا بالأرض اللازمة لإقامة المحطة طيباً ووعودوا
بالمساعدة في كل ما يلزم من خدمات بلا أجر ولا مقابل فليس أمام المصلحة
الآن من محسب أو مانع يحثها من التنفيذ وما عليها إلا أن تأمر بالمشروع
في العمل .

وحيث أن المصلحة سبق أن كلفت بعض مهندسيها بمعاينة المكان
وإجراء ما يلزم من الأعمال الهندسية . ولكنها مع الأسف لم تكمل عملها
في إتمام هذا المشروع إلى الآن لأسباب لا نعلمها .

مع العلم بأن البلاد التي في حاجة شديدة للاستفادة من هذه المحطة تتركب
مجموعة كبيرة من القنواص والقري يزيد عددها على الثلاثين ألفاً من السكان
وهي الخادمة والشيخ عيسى والقناوية ودفتره .

لذلك :

نرجو - وقد وعدت الحكومة الدستورية أن تسعى جهدها في الأخذ
بتأخير الفلاح والعمل على ما فيه راحته - أن تعجل اللجنة هذا الاقتراح
وتوصى بتنفيذه في أقرب وقت ولو يميل (جلت) موقتاً إلى أن يتيسر
تنفيذ المشروع .

القاهرة ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٦

عبد الرحيم مهنا
عضو مجلس الشيوخ
عن قنا

ملحق رقم ١٠٨

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاوي بك
بثقل مكتب التفراف والتليفون بشين الكوم إلى عمل لائق
بهما ينشأ خصيصاً

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاوي بك)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجاري بحضور
حضرة الأستاذ المحترم محمد طوى الجزاوي بك كأمين عام مصلحة السكك الحديدية
وبحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح الذي قرأ أن العمل الموجود به
الآن مكتب التفراف والتليفون فير لائق فضلاً عن بعده عن المدينة فأجاب
حضرة مندوب الوزارة أن مصلحة السكك الحديدية شرت بالحاجة إلى
مكان جديد ليكون مكتباً للتفراف والتليفون بدلاً من المكان الحالي وهي
عمل وشك استعجار مكان لائق لهذا الغرض يكون وسط المدينة .

بقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحاطته إلى المجلس حتى إذا
وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

يشغل التفراف والتليفون بشين الكوم حجرة صغيرة خفية في المصلحة لا تسمح
للعاملين والعمال والآلات . والمصلحة بموقعها في طرف من البلد . فيتحصل
كثير من أصحاب الرسائل مشقة في الوصول إلى هذا المكان ليقضوا
مصلحتهم .

فذلك :

أقترح أن ينقل التفراف والتليفون بشين الكوم إلى عمل لائق ينشأ لها
خاصة بنقطة متوسطة في البندوحة بالأعمال وأصحاب الأعمال

عضو مجلس الشيوخ

محمد طوى الجزاوي

٢٨ ربيع سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١٠٩

جلسة المجلس غرة رجب سنة ١٣٥٥

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاوي بك
بإصلاح محطة شين الكوم أو بنائها من جديد في مكانها الحالي

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاوي بك)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجاري بحضور
حضرة الأستاذ المحترم محمد طوى الجزاوي بك كأمين عام مصلحة السكك الحديدية
وحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

قرروا حضرة مندوب الوزارة أنه يوافق على هذا الاقتراح على أن يتخذ
عند توافر المال اللازم لذلك فأبدى حضرة مقدم الاقتراح أنه يتكفى
في الوقت الحاضر بالترميمات الضرورية مع تجهيل المحطة . فأظهر حضرة
المندوب استعداده لتنفيذ هذه الرغبة هذا العام .

بقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحاطته إلى المجلس حتى إذا وافق
عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه

رئيس لجنة المواصلات

أحمد محمد خشبة

١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نص الاقتراح

محطة شين الكوم لا تزال على حالها منذ أنشئت في قديم الزمان من أيام
إنشاء الخط الحديدي في هذا الإقليم . فأصبحت في منظورها وأوضاعها
متأخرة عن زمانها كثيراً . ولا تتكافأ واهمية إقليم كبير . مع أن المحطات
الحديثة الآن تجعل وتزين في مداخلها وفي أمكنتها راحة المسافرين .
وهذه المحطة تستقبل كل يوم آلاف الداخلين إليها والساكنين منها .

فذلك :

أقترح أن يدخلها الإصلاح الحديث أو أن تبنى من جديد في نفس مكانها
الحالي لأنها واقعة على أهم شارع تجاري في البندر

عضو مجلس الشيوخ

محمد طوى الجزاوي

٢٨ ربيع سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١١٠

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥

(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والنجار

عن مشروع ميزانية الجلمسة المصرية لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية

(المتر حشرة للصح المخدم اتون الجبل بك)

١ - الإيرادات

قدّرت الإيرادات في مشروع ميزانية الجلمسة المصرية لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية بمبلغ ٧٠٠,٩٦٩ جنيا مقابل ٥٠٥,٧٠٦ جنيات في ميزانية السنة المالية السابقة. وبذلك في كلا المبلغين قيمة إمانة الحكومة من ميزاني وزارة المعارف ووزارة الصحة العمومية. وكانت قيمة هذه الإمانة في السنة الماضية ٤٣٦,٠٦٦ جنيا وقد بلغت في السنة الحالية ٥١٤,٠٦٩ جنيا

وفي الجدول التالي بيان بنود الإيرادات :

تخفيض	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٥	١٩٣٦
جنه	جنه	جنه	جنه
—	٨٠٠٠	٧٣٩٠	١٥٣٩٠
—	—	١٢٠٠	١٢٠٠
—	١٠٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠
—	٤٣٦٠	١٠٥٠	٥٣١٠
—	—	—	—
—	٩٥٦٦٤	١٨٤٣٠١	٢٧٩٩٦٥
١٧٥٦١	—	٣٥١٧٦٥	٢٣٤١٠٤
١٧٦٦١	٣١٢٩٧٤	٥٠٥٧٠٦	٧٠٠٩٦٩
—	٢٧٠٠٠	٧٣٠٠٠	١١٠٠٠٠
١٧٦٦١	٣٤٩٩٢٤	٥٧٨٧٠٦	٨١٠٩٦٩
٣٣٣٣٦٣			

صافي الزيادة

في بند ١ (أرباح تشغيل القود) زيادة قدرها ٨,٠٠٠ جنه ترجع إلى أن الأرباح الفعلية في السنة الماضية بلغت ١٠,٩٦٠ جنيا (تحوالت المبالغ المودعة "حساب جاري" بك مصر بمصر ١/٣٪) وإلى أن هذا المبلغ سينفذ هذه السنة بنسبة زيادة إيرادات الجلمسة من ضم إيرادات الكليات الجلمسة إليها .

أما في بند ٢ فلم يتغير تقديره أموال الجلمسة ووقفياتها عن السنة الماضية . وأهم هذه الأموال وقف الأميرة فاطمة هاشم اسماعيل البالغ مقداره ٣٣٥٧ فداناً و ٤ قراريط و ١٤ سهماً . يخص الجلمسة فيه الخمس ، ثم وقف سمو الأمير يوسف بكال ومقداره ١٢٥ فداناً و ١٦ قراريطاً و ٨ سهم ثم وقف أحمد بك الشرف ومقداره ١٠٠ فدان . ثم وقف حسن باشا زايد ومقداره ٥٥ فداناً و قيراطان و ١٨ سهماً وهذه الأقطان تديرها وزارة الأوقاف — وتقول الجلمسة إنها طلبت إلى الوزارة المذكورة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ موافقة الجلمسة بالمبلغ المنظور تحصيله من إيرادات هذه الأوقاف في سنة ١٩٣٦ ولم ير الرد بعد . فأدرجت بهذه الميزانية حسب تقدير السنة الماضية .

ويلاحظ أن تقدير بند ٣ (رسوم مدرسية واستعانات ورسوم المكتبة) بمبلغ ١٦٥,٠٠٠ جنه قد بنى على اقتراض زيادة الرسوم الدراسية في جميع الكليات على الوجه الآتي :

الحقوق	٤٥ جنيا بدلا من ٣٠ جنيا .
الطب	٤٥ " " " ٣٠
الطب البشري	٢٠ " " " ١٢
التجارة العليا	٢٠ " " " ١٢
المتنوعة	٤٥ " " " ٣٠

ولما كان مجلس الوزراء لم يقر هذه الزيادة فإن تقدير هذا البند سيتزل من ١٦٥,٠٠٠ جنيه إلى ١٣٥,٠٠٠ جنيه ، أي بنقص ٣٠,٠٠٠ جنيه وبذلك تنزل جملة الإيرادات من ٧٠٠,٩٦٩ جنيا إلى ٦٧٠,٩٦٩ جنيا ويصبح عجز الإيرادات عن المصروفات ١٤٠,٠٠٠ جنيه بعد أن كان ١١٠,٠٠٠ جنيه .

وبحسب هذا التخفيض في التبدل المذكور تظهر فيه زيادة قدرها ٧٥,٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى السنة الماضية ترجع إلى ضم مدارس المتنوعة والزراعة العليا الطب البشري والتجارة العليا إلى الجلمسة ونقل إيراداتها من ميزانية وزارة المعارف إلى ميزانية الجلمسة المصرية .

٢ - المصروفات

يبلغ ربط مصروفات الجامعة ٨١٠,٩٦٩ جنيا مقابل ٥٧٨,٧٠٦ جنيهات في ميزانية السنة المالية الماضية فتكون الزيادة ٢٣٢,٢٦٣ جنيا .
وهذه الاعتمادات موزعة على الأبواب الثلاثة الآتية :

نقش	زيادة	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	١٥٣,٩٦	٣١٨,٦٩٤	٤٧١,٧٩٠
—	٥٣,٤٨٥	٢١٢,٠١٢	٢٦٥,٤٩٧
—	٢٥,٦٨٢	٤٨,٠٠٠	٧٣,٦٨٢
—	٣٣٢,٢٦٣	٥٧٨,٧٠٦	٨١٠,٩٦٩
—	٢٣٢,٢٦٣	—	—

وقد قسمت هذه المصروفات إلى قسمين : قسم التعليم وقسم المستشفيات .
وفيما يلي بيان ما خص منها كل قسم :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ ماهيات وأجر ومربيات	١٩٣٥	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٢٦,٩٤١	١٥,٠٠٠	٦٢,٤٣١	١١٨,٣٢٧	٢٤,٩٥١	٣٩,٣٨٥
٢٥١,١٦٥	٣٣,٠٠٠	١٤,٩٥٨	١٤,٧١٠	٦٩,١٨٤	٧٧,٩٣٤
٥٧٨,٧٠٦	٨١٠,٩٦٩	٢٦٥,٤٩٧	٣١٨,٦٩٤	٤٧١,٧٩٠	٤٧١,٧٩٠

١ - قسم التعليم .

٢ - قسم المستشفيات .

الجملة .

١٩٦٦	١٠٢٧	٣٩٣٠	٦٢٤	٤٤٥٩٣	٣١٢٦٣	٢٧٤٦٣	١٠٣٨٠	١٣٣١٤٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بكلية الآداب نتيجة لتبديل في درجات كراسي الأساتذة .	بكلية العلوم نتيجة لتبديل في درجات كراسي الأساتذة .	بكلية الطب لزيادة عدد الأساتذة المساعدين والمدرسين ومساعدي المدرسين الخ .	بكلية الحقوق لزيادة عدد الأساتذة والمساعدين .	المرتبات الدائمة بكلية الهندسة المتعولة من ميزانية وزارة المصارف العمومية .	المرتبات الدائمة بكلية الزراعة للبيبا المتعولة من ميزانية وزارة المصارف العمومية .	المرتبات الدائمة بكلية التجارة المتعولة من ميزانية وزارة المصارف العمومية .	المرتبات الدائمة بكلية الطب البيطري المتعولة من ميزانية وزارة المصارف العمومية .	الجملة .

أولا - قسم التعليم .
يبلغ الإحتياج المدرج لهذا القسم ٥٧٦,٨٦٥ جنيا وهو موزع على الأبواب الثلاثة الآتية :

باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات
في هذا الباب زيادة قدرها ١٤٤,٣٤٦ جنيا منها ١٢٢,١٤٥ جنيا في الدرجات الدائمة وبيان هذه الزيادة فيما يلي :

٩٠٠
بالإدارة السامية لإنشاء وظيفتين درجة خامسة لرؤساء أقسام بتوسط الربوط وقدره - ٣٧٥ جنيا لكل منهما - ووظيفة مستخدم درجة ثامنة بتوسط الربوط وقدره - ١٥٠ جنيا وتقول الجامعة في مذكرتها التفسيرية إن أعمال الإدارة تضاعفت وزادت مسؤوليتها بعد أن ألحقت بالجامعة مستشفيات رعاية الطفل وقصر العبي وقواد الأول وبعد أن ضمت لها الكليات الجديدة .

أما الوظائف الخارجية فمن هيئة المال فقد خصها من هذه الزيادة ١٢,٥٨٧ جنيا كما خص أجور المال باليومية ٢,٧٧٠ جنيا .

وأما المرتبات فقد خصها من الزيادة ١٣,٨٦١ جنيا منها ٢,٥٨٦ جنيا مرتبات معاوني النظام المتدربين من وزارة الداخلية لحرس الجامعة و ٤,٠٠٠ جنية مكافآت تدريس بفصول بدالظهر بكلية التجارة ومكافآت امتحان ١,٢٥٨ جنيا مكافآت تدريس وامتحان بمدرسة الطب البيطري و ١,٥١٨ جنيا مكافآت تدريس وامتحان بكلية الهندسة .

باب ٢ - مصاريف عمومية

بلغ الزيادة في هذا الباب ٥٥,٨٩٦ جنيا كما يتضح من الجدول الآتي :

تفصيل	زيادة	تقدرات	
		١٩٣٥	١٩٣٦
جنبة	جنبة	جنبة	جنبة
١ -	٩٩٠	٢٠١٠	٣٠٠٠
٢ -	٦٠٩	٩١١	١٥٢٠
٣ -	٦٣٣٧	٥٧٦١	١٢٠٩٨
٤ -	١٩٠٠	٣٦٨٤	٥٥٨٤
٥ -	١٢٥٠	١٢٥٠	٢٥٠٠
٦ -	٣٨١٧٥	٣٦٨٢٥	٧٥٠٠٠
٧ -	١١٥٠	٦١٥٠	٥٠٠٠
٨ -	٤٥٥	٨١٠	١٢٦٥
٩ -	٦٣٩٠	١٦١٠	٨٠٠٠
١٠ -	٩٤٠	١٠٦٠	٢٠٠٠
١١ -	—	—	—
١٢ -	—	—	—
١٣ -	—	—	—
١٤ -	—	—	—
١٥ -	—	—	—
١٦ -	—	—	—
١٧ -	—	—	—
١٨ -	—	—	—
١٩ -	—	—	—
٢٠ -	—	—	—
٢١ -	—	—	—
٢٢ -	—	—	—
٢٣ -	—	—	—
٢٤ -	—	—	—
٢٥ -	—	—	—
٢٦ -	—	—	—
٢٧ -	—	—	—
٢٨ -	—	—	—
٢٩ -	—	—	—
٣٠ -	—	—	—
٣١ -	—	—	—
٣٢ -	—	—	—
٣٣ -	—	—	—
٣٤ -	—	—	—
٣٥ -	—	—	—
٣٦ -	—	—	—
٣٧ -	—	—	—
٣٨ -	—	—	—
٣٩ -	—	—	—
٤٠ -	—	—	—
٤١ -	—	—	—
٤٢ -	—	—	—
٤٣ -	—	—	—
٤٤ -	—	—	—
٤٥ -	—	—	—
٤٦ -	—	—	—
٤٧ -	—	—	—
٤٨ -	—	—	—
٤٩ -	—	—	—
٥٠ -	—	—	—
٥١ -	—	—	—
٥٢ -	—	—	—
٥٣ -	—	—	—
٥٤ -	—	—	—
٥٥ -	—	—	—
٥٦ -	—	—	—
٥٧ -	—	—	—
٥٨ -	—	—	—
٥٩ -	—	—	—
٦٠ -	—	—	—
٦١ -	—	—	—
٦٢ -	—	—	—
٦٣ -	—	—	—
٦٤ -	—	—	—
٦٥ -	—	—	—
٦٦ -	—	—	—
٦٧ -	—	—	—
٦٨ -	—	—	—
٦٩ -	—	—	—
٧٠ -	—	—	—
٧١ -	—	—	—
٧٢ -	—	—	—
٧٣ -	—	—	—
٧٤ -	—	—	—
٧٥ -	—	—	—
٧٦ -	—	—	—
٧٧ -	—	—	—
٧٨ -	—	—	—
٧٩ -	—	—	—
٨٠ -	—	—	—
٨١ -	—	—	—
٨٢ -	—	—	—
٨٣ -	—	—	—
٨٤ -	—	—	—
٨٥ -	—	—	—
٨٦ -	—	—	—
٨٧ -	—	—	—
٨٨ -	—	—	—
٨٩ -	—	—	—
٩٠ -	—	—	—
٩١ -	—	—	—
٩٢ -	—	—	—
٩٣ -	—	—	—
٩٤ -	—	—	—
٩٥ -	—	—	—
٩٦ -	—	—	—
٩٧ -	—	—	—
٩٨ -	—	—	—
٩٩ -	—	—	—
١٠٠ -	—	—	—
١٠١ -	—	—	—
١٠٢ -	—	—	—
١٠٣ -	—	—	—
١٠٤ -	—	—	—
١٠٥ -	—	—	—
١٠٦ -	—	—	—
١٠٧ -	—	—	—
١٠٨ -	—	—	—
١٠٩ -	—	—	—
١١٠ -	—	—	—
١١١ -	—	—	—
١١٢ -	—	—	—
١١٣ -	—	—	—
١١٤ -	—	—	—
١١٥ -	—	—	—
١١٦ -	—	—	—
١١٧ -	—	—	—
١١٨ -	—	—	—
١١٩ -	—	—	—
١٢٠ -	—	—	—
١٢١ -	—	—	—
١٢٢ -	—	—	—
١٢٣ -	—	—	—
١٢٤ -	—	—	—
١٢٥ -	—	—	—
١٢٦ -	—	—	—
١٢٧ -	—	—	—
١٢٨ -	—	—	—
١٢٩ -	—	—	—
١٣٠ -	—	—	—
١٣١ -	—	—	—
١٣٢ -	—	—	—
١٣٣ -	—	—	—
١٣٤ -	—	—	—
١٣٥ -	—	—	—
١٣٦ -	—	—	—
١٣٧ -	—	—	—
١٣٨ -	—	—	—
١٣٩ -	—	—	—
١٤٠ -	—	—	—
١٤١ -	—	—	—
١٤٢ -	—	—	—
١٤٣ -	—	—	—
١٤٤ -	—	—	—
١٤٥ -	—	—	—
١٤٦ -	—	—	—
١٤٧ -	—	—	—
١٤٨ -	—	—	—
١٤٩ -	—	—	—
١٥٠ -	—	—	—
١٥١ -	—	—	—
١٥٢ -	—	—	—
١٥٣ -	—	—	—
١٥٤ -	—	—	—
١٥٥ -	—	—	—
١٥٦ -	—	—	—
١٥٧ -	—	—	—
١٥٨ -	—	—	—
١٥٩ -	—	—	—
١٦٠ -	—	—	—
١٦١ -	—	—	—
١٦٢ -	—	—	—
١٦٣ -	—	—	—
١٦٤ -	—	—	—
١٦٥ -	—	—	—
١٦٦ -	—	—	—
١٦٧ -	—	—	—
١٦٨ -	—	—	—
١٦٩ -	—	—	—
١٧٠ -	—	—	—
١٧١ -	—	—	—
١٧٢ -	—	—	—
١٧٣ -	—	—	—
١٧٤ -	—	—	—
١٧٥ -	—	—	—
١٧٦ -	—	—	—
١٧٧ -	—	—	—
١٧٨ -	—	—	—
١٧٩ -	—	—	—
١٨٠ -	—	—	—
١٨١ -	—	—	—
١٨٢ -	—	—	—
١٨٣ -	—	—	—
١٨٤ -	—	—	—
١٨٥ -	—	—	—
١٨٦ -	—	—	—
١٨٧ -	—	—	—
١٨٨ -	—	—	—
١٨٩ -	—	—	—
١٩٠ -	—	—	—
١٩١ -	—	—	—
١٩٢ -	—	—	—
١٩٣ -	—	—	—
١٩٤ -	—	—	—
١٩٥ -	—	—	—
١٩٦ -	—	—	—
١٩٧ -	—	—	—
١٩٨ -	—	—	—
١٩٩ -	—	—	—
٢٠٠ -	—	—	—
٢٠١ -	—	—	—
٢٠٢ -	—	—	—
٢٠٣ -	—	—	—
٢٠٤ -	—	—	—
٢٠٥ -	—	—	—
٢٠٦ -	—	—	—
٢٠٧ -	—	—	—
٢٠٨ -	—	—	—
٢٠٩ -	—	—	—
٢١٠ -	—	—	—
٢١١ -	—	—	—
٢١٢ -	—	—	—
٢١٣ -	—	—	—
٢١٤ -	—	—	—
٢١٥ -	—	—	—
٢١٦ -	—	—	—
٢١٧ -	—	—	—
٢١٨ -	—	—	—
٢١٩ -	—	—	—
٢٢٠ -	—	—	—
٢٢١ -	—	—	—
٢٢٢ -	—	—	—
٢٢٣ -	—	—	—
٢٢٤ -	—	—	—
٢٢٥ -	—	—	—
٢٢٦ -	—	—	—
٢٢٧ -	—	—	—
٢٢٨ -	—	—	—
٢٢٩ -	—	—	—
٢٣٠ -	—	—	—
٢٣١ -	—	—	—
٢٣٢ -	—	—	—
٢٣٣ -	—	—	—
٢٣٤ -	—	—	—
٢٣٥ -	—	—	—
٢٣٦ -	—	—	—
٢٣٧ -	—	—	—
٢٣٨ -	—	—	—
٢٣٩ -	—	—	—
٢٤٠ -	—	—	—
٢٤١ -	—	—	—
٢٤٢ -	—	—	—
٢٤٣ -	—	—	—
٢٤٤ -	—	—	—
٢٤٥ -	—	—	—
٢٤٦ -	—	—	—
٢٤٧ -	—	—	—
٢٤٨ -	—	—	—
٢٤٩ -	—	—	—
٢٥٠ -	—	—	—
٢٥١ -	—	—	—
٢٥٢ -	—	—	—
٢٥٣ -	—	—	—
٢٥٤ -	—	—	—
٢٥٥ -	—	—	—
٢٥٦ -	—	—	—
٢٥٧ -	—	—	—
٢٥٨ -	—	—	—
٢٥٩ -	—	—	—
٢٦٠ -	—	—	—
٢٦١ -	—	—	—
٢٦٢ -	—	—	—
٢٦٣ -	—	—	—
٢٦٤ -	—	—	—
٢٦٥ -	—	—	—
٢٦٦ -	—	—	—
٢٦٧ -	—	—	—
٢٦٨ -	—	—	—
٢٦٩ -	—	—	—
٢٧٠ -	—	—	—
٢٧١ -	—	—	—
٢٧٢ -	—	—	—
٢٧٣ -	—	—	—
٢٧٤ -	—	—	—
٢٧٥ -	—	—	—
٢٧٦ -	—	—	—
٢٧٧ -	—	—	—
٢٧٨ -	—	—	—
٢٧٩ -	—	—	—
٢٨٠ -	—	—	—
٢٨١ -	—	—	—
٢٨٢ -	—	—	—
٢٨٣ -	—	—	—
٢٨٤ -	—	—	—
٢٨٥ -	—	—	—
٢٨٦ -	—	—	—
٢٨٧ -	—	—	—
٢٨٨ -	—	—	—
٢٨٩ -	—	—	—
٢٩٠ -	—	—	—
٢٩١ -	—	—	—
٢٩٢ -	—	—	—
٢٩٣ -	—	—	—
٢٩٤ -	—	—	—
٢٩٥ -	—	—	—
٢٩٦ -	—	—	—
٢٩٧ -	—	—	—
٢٩٨ -	—	—	—
٢٩٩ -	—	—	—
٣٠٠ -	—	—	—
٣٠١ -	—	—	—
٣٠٢ -	—	—	—
٣٠٣ -	—	—	—
٣٠٤ -	—	—	—
٣٠٥ -	—	—	—
٣٠٦ -	—	—	—
٣٠٧ -	—	—	—
٣٠٨ -	—	—	—
٣٠٩ -	—	—	—
٣١٠ -	—	—	—
٣١١ -	—	—	—
٣١٢ -	—	—	—
٣١٣ -	—	—	—
٣١٤ -	—	—	—
٣١٥ -	—	—	—
٣١٦ -	—	—	—
٣١٧ -	—	—	—
٣١٨ -	—	—	—
٣١٩ -	—	—	—
٣٢٠ -	—	—	—
٣٢١ -	—	—	—
٣٢٢ -	—	—	—
٣٢٣ -	—	—	—
٣٢٤ -	—	—	—
٣٢٥ -	—	—	—
٣٢٦ -	—	—	—
٣٢٧ -	—	—	—
٣٢٨ -	—	—	—
٣٢٩ -	—	—	—

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات والمصروفات كما
أقرها مجلس النواب :

الإيرادات :

جني	
الإيرادات : أثمان وإتاوات زراعي المعارف العمومية والصحة	٦٧٠٩٦٩
العمومية .	
الماخوذ من الاحتياطي .	١٤٠٠٠٠
المجملة .	٨١٠٩٦٩

المصروفات :

جني	
باب ١ - ما هيأت وأجر وممرات .	٤٧١٧٩٠
٢ - مصاريف عمومية .	٣٦٥٤٩٧
٣ - أعمال جديدة .	٧٣٦٨٢
المجملة .	٨١٠٩٦٩
الرئيس (بالنيابة)	السكندر البرلسي
محمد عبد الشاوي	أطون الجميل

باب ٢ - مصاريف عمومية

في اعتمادات هذا الباب تخفيض قدره ٢٤١١ جنيًا نشأ عن تخفيض
٥٩٥٣ جنيًا في التوريدات العمومية وزيادة ٩٩٢ جنيًا في الأغذية
و ١٧٠٠ جنيًا في الكسائر والمليوبات مع زيادات أخرى أصبح معها
صافي التخفيض ٢٤١١ جنيًا كما تقدم .

باب ٣ - أعمال جديدة

ميزانية سنة	مشروع ميزانية سنة	
١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٦ - ١٩٣٧	
٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	تأثيث وأجهزة للأقسام الجديدة التي تم إنشائها في مستشفى فؤاد الأول .
٣٠٠٠	٣٠٠٠	لتجهيز المنشآت الجديدة بقصر السني .
٣٣٠٠٠	٩٠٠٠	

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

نظرت لجنة المالية في مشروع قانون يربط ميزانية الجامعة المصرية في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية ويبحث عند بحث مشروع ميزانية الجامعة المصرية
وافقت عليه مع إضافة عبارة :

بأنها إعانة الحكومة

إلى المصاحف الأولى قبل

وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

كما عقلت أرقام الإيرادات والمبلغ المأخوذ من الاحتياطي لسد عجز الإيرادات وفقًا لما هو وارد بالقرار .

والجنة ترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما أقرته :

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

مشروع اللجنة	مشروع الحكومة
باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر مجلس الوصاية قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقوا عليه وأصدروه :	باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر مجلس الوصاية بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، رسم بمأهوات : مشروع القانون الاتي نصه يتقدم إلى البرلمان :
مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٨١٠٩٦٩ جنيا (ثمانمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وتسعة وستين جنيا) وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٦٧٠٩٦٩ (ستمائة وسبعين الفا وتسعمائة وتسعة وستين جنيا) <u>بما فيها إعانة الحكومة</u> وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .	مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٨١٠٩٦٩ جنيا (ثمانمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وتسعة وستين جنيا) وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٧٠٠٩٦٩ جنيا (سبعمائة ألف وتسعمائة وتسعة وستين جنيا) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .
ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره - ١٤٠٠٠٠ جنية (مائة وأربعون ألف جنية) من احتياطي الجامعة .	ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره - ١١٠٠٠٠ جنية (مائة وعشرة آلاف جنية) من احتياطي الجامعة .
مادة ٢ - على أصلها .	مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يمتنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .
مادة ٣ - على أصلها .	مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة .	
٢ - الإيرادات :	الجدول
جنه مصر	الجامعة المصرية
١ - أرباح تشغيل القنود . ١٥٣٩٠	١ - المصروفات :
٢ - إيرادات الأموال الثابتة . ١٢٠٠	جنه مصر
٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة . ١٣٥٠٠	باب ١ - ماهيات وأجرومربات . ٤٧١٧٩٠
٤ - إيرادات متوعة . ٥٣١٠	٢ - مصاريف عمومية . ٢٦٥٤٩٧
٥ - إعانة الحكومة :	٣ - أعمال جديدة . ٧٣٦٨٢
من ميزانية وزارة المعارف العمومية . ٢٧٩٩٦٥	٨١٠٩٦٩ . الجلفة .
من ميزانية وزارة الصحة العمومية . ٢٣٤١٠٤	
٦٧٠٩٦٩	
١٤٠٠٠٠ المأخوذ من الاحتياطي .	
٨١٠٩٦٩ الجلفة .	

ملحق رقم ١١١

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥

(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

للسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(المقرر حضوره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل)

الأزهر

١ - لم ترم الحكومة الدستورية سياستها في التعليم الديني الذي يجب أن تكون لها فيه سياسة واضحة محدودة . ومن خير الأزهر أن تكون قواعده من صنع البرلمان أو بموافقة . فقد صدرت كل قواعده منذ التفكير في إصلاحه قبل الحياة النيابية أو في عهد الدستور والبرلمان فقامت هذه القوانين على قواعد قديمة (واقامت الأزهر على أساس رجراج يوجب تفرقه عما له وطلابه وفائده ومناهجه وجعلت الأزهر مضطرب مجاوب لا مستقر أمال) .^(١)

وقد عرضت الحكومة على البرلمان قانون الأزهر رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦ وهي فرصة تتيح للبرلمان أن يرمم مع الحكومة سياسة التعليم الديني في مصر وأن يوفر للأزهر أمهات فوائده وبواجباته ويعد رسالة الأزهر طرقة بين العالم وواضحة القافية .

٢ - ولقد استقر واضعوا قوانين الأزهر لدى وزارة المعارف ومدارسها فأدناوا أقسام الأزهر الابتدائية والثانوية من المدارس الابتدائية والثانوية فافتكرت جميعا في برامج العلوم غير الدينية وتزهدت أقسام الأزهر في العلوم

الشرعية واغتردت مدارس المعارف باللغات الأجنبية والتعليم الديني حق الشعب على الحكومة يجب عليها أن تهني وسائله وتيسر موارده بأن تفتح المدارس الابتدائية والثانوية في التعليم الديني من الأزهر ليكون التعليم الابتدائي والثانوي في الأزهر وفي المدارس تطلعا واحدا أسبابه التوسع في تعليم الدين واللغة العربية فتضي الألة من وراء هذه الوحدة تمرين الأولي نشر الثقافة الدينية بين أبناء الشعب جميعا فتجمل معشعا متين انطلق معشيه البصيرة يصدر عن عقيدة الدين ويتهى بها والثانية إزالة الفقرة المفرقة بين المتعلمين في الأزهر وفي مدارس الحكومة فليس من الخير إبقاء هذه الفقرة بل أن الخير في التقرب بين طوائف الشعب لتكون أقدر على التعاون وعلى العمل الصالح لتغير البلاد .

٣ - بذلك نحقق من أقرب الطرق رغبة مجلس النواب في أن يكون عدد طلاب الأزهر ماحوظا فيه تحقيق مقاصد الأزهر من حفظ الشريعة واللغة ونشرها ويراعى فيه أن يجد تربيته عملا طبييا بقدر طاقة البلاد وحاجتها فلا يتعطلون ولا يواجهون أزمات لا تلائم كرامة العلم . فإن وحدة التعليم الابتدائي والثانوي على أساس التوسع في التعليم الديني واللغة العربية سوف تهني للأزهر أن يتوفر على دراسة الشريعة واللغة العربية دراسة عميقة عالية وسوف تثبت للأزهر كل من آس في نفسه الرغبة والقدرة على التخصص في العلوم الشرعية والعربية فلا يضيق وسع الأزهر بإقتان تخريجهم ولا يضيق وسع الحكومة بكل ما يتطلبه الأزهر لهم من واسع الثغرات والتكاليف .

٤ - وكذلك نحقق رغبة مجلس النواب في بناء برامج الأزهر على أساس المحافظة على الشريعة واللغة والتفرغ لها والتخصص فيها وعلى حفظ القرآن جميعه ودراسته حفظا لسان العالم فصيحيا ودراسته تخرج للعالم كنوز القرآن وجواهر مانيه فاذا غلب كان أقدر من غلب ، وإذا غلب كان ألين من غلب .^(٢)

القسم الأول

الإيرادات

قدرت الإيرادات لهذا العام بمبلغ ٣٢٥٩٧٦ جنيا وكانت مقدرة في العام الماضي بمبلغ ٢٨٢٦٢٨ جنيا فتكون الزيادة ٤٣٣٤٨ جنيا .

(١) العبارة الموضوعة بين قوسين والمرسوخ عنها خط في الفقرة رقم ١ من المجلس حلها من تقريره بل طلب حضوره الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في جلسته ١٩ و ٢٠ و ٢١ من سنة ١٩٣٦
(٢) أي من أصل الفقرة رقم ٢ فإني نهاية الفقرة رقم ٢ لم يوافق المجلس عليها .

وستنضم الإيرادات إلى ثلاثة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتي :

نقص	زيادة	تهديرات	
		١٩٣٦	١٩٣٥
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٤١٩٤	١٨١٠٦	٢٢٣٠٠
بند ١ — ربح الأوقاف			
بند ١ — ربح الأوقاف المرسدة للسكك والطلبة او للأزهر والمعاهد بصفة عامة .			
بند ٢ — مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .			
بند ٣ — من وزارة الأوقاف	—	٥٠٥٠٠	٥٠٥٠٠
بند ٣ — من وزارة المالية	٣٣٨٥٤	١٨٤٣٢٠	٢١٨١٧٤
بند ٤ — من وزارة المالية مرتب بالزكاة .	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢
بند ٣ — إيرادات أخرى	—	٢٣٩٨٢٢	٢٧٣٦٧٦
بند ٥ — وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد الدينية .	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
بند ٦ — ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدروسين العاش .	—	٨٢٠٠	٨٥٠٠
بند ٧ — بدل السفعة المستقطع من الماهيات والمعاشات والمصروفات الأخرى	١٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٠٠
بند ٨ — من وزارة الأوقاف مقابل النذور	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
بند ٩ — من وزارة الأوقاف إعانة لزيادة الرواظ	١٥٠٠	—	١٥٠٠
بند ١٠ — اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة .	—	١٠٠٠	١٠٠٠
بند ١١ —	٥٣٠٠	٢٤٧٠٠	٣٠٠٠٠
بند ١٢ —	٤٣٣٤٨	٢٨٢١٢٨	٣٢٥٩٧٦

ولمجة على أبواب الإيمانات هذه الملاحظات :

الباب الأول

مقدوره مبلغ ۴۲۴۰۰ جنيہ :

يرد من ربح الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة والأولاد والأرامل والمعاهد بصفة عامة ومع زيادة المردود في ميزانية هذا العام بمبلغ ٤١٩٤ جنيهاً فإن إدارة المعاهد لوحقت رغبة البرلمان التي أباحها من استعصاء الأوقاف التي يستحق فيها الأئمة وعامة نظار الأوقاف الذين يقبل الأئمة ما يؤدونه له بنسب حساب لإيراد هذا الباب زيادة تضاعفه ضفيقت أولئك أضعافاً . وواصل الأئمة إلى استعصاء الأوقاف التي له فيها استحقاق ميسورة حتى وزارة الأوقاف تبذل أحصى كل حجم الأوقاف في القطر المصري حامقون هذا السبل تستطيع إدارة المعاهد أن تحصى استحقاقها في كل وقت وأن تمل مقدار هذا الاستحقاق .

الباب الثاني

وارد من خصصات الأزهر والمعاهد الدينية في وزارة المالية والأوقاف
أما خصصاتها في وزارة الأوقاف فقد قدرت بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وبالإجموع
إلى ميزانية وزارة الأوقاف كما اصطلحها البرلمان ظهر أن وزارة الأوقاف
جلت للأزهر إعطائه إحدى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه يتوان نشر الصحافة والثانية
٤٠٠.٠٠٠ جنيه ومجموع هاتين الإعطيتين الإجماعية ٩٠٠.٠٠٠ جنيه فإضافة الواردة
في البند ٢ من هذا الميزانية مقدارها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه يصح حذفيها.

وترى اللجنة جعل كل من الاطنتين بندا مستقلا فيكون مقدار البند ٣ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ويكون البند ٣ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (منا ٤٣,٧٨٥ جنيها على سبيل التذكار لا تعفيها وزارة الأوقاف في هذه السنة لوجود هذا المبلغ في ميزانها لعدم وفراصة الماضية بنده الذي أصبح بنده ٣ كسبياتي^(١) .
وعمل هذا يصبح البند ٣ بنده ٤ ويصبح البند ٤ بنده ٥ ولا ملاحظة اللجنة على هذين البندين وبهذا يكون احتياج الباب الثاني ٧٣٣,١٧٦ جنيها .

الباب الثالث

بند ٥ أصبح ٦ وهو وفر الميزانية السابقة ومقداره ١٠٠٠ جنيه
(ومن هذا المبلغ ٣٧٨ جنيها من إمانة وزارة الأوقاف المخصصة للشر
الثقافة والتأطير الثانية)^(٣٦) . لأن إدارة المعهد لم تصرف في السنة الماضية
من مبلغ ٤٠٠٠ جنيه المخصصة للشر الثقافية سوى ١,٢١٥ جنيها كما ورد
لهذه الحق من إمانة المعهد على رؤسها .

وترى اللجنة أن يسل هذا الوفر بندا مستقلا برقم ٧

ولا ملاحظة اللجنة على البنود ٦ و٧ و٨ التي أصبحت ٨ و٩ و ١٠ ويندرج
الذي أصبح بند ١٠ مقداره مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مقابل التلويح .

(1) با بين القوانين والموضوع تحت خط قرار المجلس هذه .

(٢) : " " " " " أيضا له :

ورجاء اللجنة الى المعاهد اثنت ترخص بملائتها وطلابها عن هذه التطور
والا تخيلها لتردها وزارة الأوقاف الى القراء والضمضاء الذين تحمل لهم الصدقة
وسيقن هذا البند في ميزانية هذا العام حتى ترى ادارة المعاهد رأيها فيه
في الأمور المقبلة .

وترى اللجنة حذف البند المقدره ١٥٠٠ جنيه إعانة من وزارة الأوقاف
زيادة الوصل لسم اعتماد هذا المبلغ في ميزانية وزارة الأوقاف فيصبح البند ١٠٠
بم ١٢

وبذلك يكون اعتماد هذا الباب مبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه .
وعلى هذا ترى اللجنة اعتماد الإيرادات على الوجه الآتي :

جنيه

- ٢٢٣٠٠ باب ١ - ربح الأوقاف .
- ٢٢٣١٧٦ باب ٢ - خصصات الأزهر والمعاهد الدينية (بعد تخفيض ٥٠٠ جنيه) .
- ٢٨٥٠٠ باب ٣ - إيرادات عمومية (بعد تخفيض ١٥٠٠ جنيه) .
- ٣٣٣٩٧٦ جملة الإيرادات .

المصروفات

قدرت المصروفات أولا بمبلغ ٣٤٤٣٦٨ جنينا وخضفت بانفاق ادارة
المعاهد مع وزارة المالية الى ٣٢٥٩٧٦ جنينا ومع هذا ورد المجلس مشروع
الميزانية على الوضع الأول ومصادقة محضه كشفت لجنة حقيقة الأمر وكان
على من تولى ارسال مشروع هذه الميزانية الى مجلس الشيوخ أن يرسله معذرا
على ما انتهت اليه وزارة المالية وادارة المعاهد . وترى اللجنة ألا يتكرر هذا
الخطأ شبه العمد في الميزانية المقبلة .

قدرت المصروفات بمبلغ ٣٢٥٩٧٦ جنينا بزيادة ٤٣٣٤٨ جنينا على
العام الماضي .

وكانت مقدرة أصلا بمبلغ ٣٤٤٣٦٨ جنينا ثم أنزلتها وزارة المالية الى
٣٢٥٩٧٦ جنينا حسب البيان الآتي :

جنيه

- ١١٧٠ تخفيض ١٥ وظيفة من الخس والعشرين وظيفة المقترحة
لمدرسي الكليات من الدرجة الأولى (١٨٠ - ٤٢٠) جنينا
الى الدرجة الثانية (١٤٤ - ٣٠٠) جنيه مباداة نقسية التي
اقرعتها المعاهد وأقرها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦
أكتوبر سنة ١٩٣٥ من حيث جعل عدد مدرسي الدرجة الأولى
بواقع ٣٠٪ من مدرسي الدرجة الثانية ؛ وهذه النسبة بالرغم
من التعديل الذي أجراه اللجنة المالية - أصبحت الآن تزيد على
هذا المثلث .

١١٧٠ قبل بمده

جنيه

١١٧٠ ما قبله .

٤٥٩٠

لإعانة ٤٥ واعظا من السلك الدائم والدرجة الثانية (١٤٤ - ٣٠٠)
جنينا الى السلك المؤقت بمدة ثابتة قدرها ١٢٠ جنينا الواحد كما
كان الحال في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ على أن يتقل الوعاظ
الحاليون تدريجيا إلى وظائف التدريس ، وسين بطل جسد
في وظائف الوعاظ وبذلك يرفع الدين عنهم ولا تحصل الميزانية
أجاء إضافية .

٨٧

لإعانة وظيفة مفتش الوصل والإرشاد درجة سادسة والكتاب
درجة ثامنة إلى السلك المؤقت تبعا للاقتراح السابق .

٣٧٥

لحذف ربط وظيفة وكيل إدارة الحسابات من الدرجة الخامسة
مقابل الوظيفة التي أُنشئت لمدير إدارة المستخدمين وذلك لأن
فصل إدارة الحسابات عن الإدارة الأخيرة يمد تدبيرا في النظام
الداخل ولا يصح أن يكون سببا لإنشاء وظائف جديدة كما أن
هذا الفصل يترتب عليه تخفيف العمل على إدارة الحسابات بحيث
إنها لا تحتاج إلى مديرو وكيل .

١٠٢

لتخفيض الوظيفة المطالبة لإدارة المستخدمين من الدرجة
السابعة إلى الدرجة السابعة .

١٦٤٤

لحذف الاقتراحات الخاصة برفع الوظائف الآتية :

جنيه مده

- ١٩٨ فضيلة وكيل الجامع الأزهرين الثانية الى الأولى (ج)
- ٥٠٤ ٣ شيوخ الكليات الثلاث من الثالثة إلى الثانية .
- ٣٠ ١ أمين المكتبة الأزهرية من الخامسة المخفضة إلى
الكاملة .

٤٠٨ ٤

وظائف كتابية من الدرجة السابعة إلى السابعة .

٥٠٤ ١٤

وظائف كتابية من الدرجة الثامنة إلى السابعة .

٣٣ ١٦٤٤

هذه الاقتراحات هي من قبيل تعديل الكادر وقد سارت اللجنة
المالية في بحث ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح على خطة
إرشاء النظر في كل اقتراح من هذا القبيل إلى ما يمد صدور
الميزانية . ولم يكن يصح اللجنة المالية أن تتألف هذه الخطة
في بحث ميزانية المعاهد خصوصا بعد أن أشير في المذكرة
التوضيحية لمشروع ميزانية المعاهد إلى أن التية متجهة إلى وضع
كادر جديد لأعضاء هيئة التدريس ومن المستحسن أن تنظر كل
اقتراحات تعديلات الوظائف معا .

٧٩٦٨

قبل بمده .

وتقسم المصروفات إلى ثلاثة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتي :

تخصيص	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٥	١٩٣٦
—	جنيه	١٧٥١٧	٢٠٩٠١
—	جنيه	٢٣٣٣١	٩٦٨٦٨
—	جنيه	٣٥٠٠	٢٠٠٠
—	جنيه	٤٣٣٤٨	٢٨٢٦٢٨

باب ١ — ماهيات وممرات .
 ٢ — مصروفات عمومية .
 ٣ — أعمال جليلة .
 الجمله .

ورأت لجنة التآب تخفيض المبالغ الآتية من اعتمادات المصروفات بتفاهم مع رئيس هذه اللجنة لموازنة الميزانية وإلصاق تحسين حال الموظف والمرشدين .

الباب الأول

٣٠٠ — لحذف وظيفة مفتش بالمكشاة على أن يقيد شغلها على رطب
 وظيفة مفتش أول اللغة العربية درجة ثالثة الشافرة الآن .
 ١٠٠٠ — يصف من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ائتمده وزارة المالية لتأمين خدمة
 زائمين على ألا تصرف إلا بقرار من المجلس الأعلى ليكون المبلغ
 المئتمد لهذه التعميمات ١٠٠٠ جنيه بدلاً من ٢٠٠٠ جنيه .
 ٥٣٢ — حذف من مكافآت المدرسين بالساعة منها ١٩٨ جنيتاً في كلية
 الشريعة ١٩٤٤ جنيتاً في كلية أصول الدين و ١٤٠ جنيتاً في
 كلية اللغة العربية اكتفاء بمضاغة اعتماد سنة ١٩٣٥ في كل
 كلية وزيادة .
 ١١٢٥ — لإنهاء ثلاث وظائف وكلاء مقترحة لمساعد نطقا والزقازقي
 وأسيوط حيث وافقت إدارة المعاهد على مله وظيفة وكيل
 معهدى القاهرة والإسكندرية في هذا العام وأرجاء شغل وظائف
 وكلاء المعاهد الأخرى ساقلة الذكر .
 ٣٧٥ — لحذف وظيفة مدير إدارة المستخدمين من الدرجة الخامسة على أن
 تعهد رئاسة هذه الإدارة إلى الكاتب درجة خامسة الموجود
 فعلا والقيام بها ويقتب بمدير إدارة المستخدمين .
 ١٤٤ — لحذف وتطبيق كاتنين من الدرجة الثامنة بإدارة الحسابات
 اكتفاء بما كان عليه المبد في العام الماضي .

الباب الثاني

٣٦ — تخفيض من اعتماد بند ٢ — مكافأة المجلس الأعلى للأزهر
 بسبب حذف مكافأة من يقوم من الموظفين بسكريفة المجلس
 المذكور تخميصا مع قرار مجلس الوزراء ومشور وزارة المالية
 بشأن منع المرتبات الإضافية .
 وبذلك تصبح جلة هذا البند ٨٤٠ جنيتاً .
 مجموع التخفيض .

جنيه
٧٩٦٨
٣٤٢٤

ما قبله .
 لحذف الزيادة المطلوبة للخدمة السائرة وقدرها ١٠٨ وظائف
 بمبلغ ٥٤٢٤ جنيتاً . وإلغاء الوظائف كما هي في ميزانية ١٩٣٥
 وبدلها ودرجاتها على أن يدرج اعتماد إجمالي بمقدار ٢٠٠٠ جنيتاً .
 لاستعماله بقرار خاص من مجلس الأزهر الأعلى .
 ٨٠٠ — تخفيض من بند ٤ من مصروفات استئصال ودل سفر لقصر
 اعتياده على ٤٠٠٠ جنيتاً .
 ٢٧٠٠ — تخفيض البند ١٢ من " ماشاات " لقصر الاعتماد المطلوب
 للإقامات على ٣٠٠ جنيتاً (بدلاً من ١٠٠٠ جنيتاً) ولاستبدال
 الماشاات على ٣٠٠٠ جنيتاً (بدلاً من ٥٠٠٠ جنيتاً) هذا مع
 العلم بأن الاعتماد المخصص في مشروع ميزانية الدولة لكل من
 بند الإقامات والاستبدال الاختياري يعادل نحو ١/١٠ و ١/١٠
 من اعتمادات الماشاات . ولو رويحت هذه النسبة في ميزانية
 المعاهد لوجب تخفيض اعتماد الإقامات إلى ٢٠٠ جنيتاً واعتماد
 الاستبدال إلى ٢٠٠٠ جنيتاً ولكن اللجنة المالية رت من باب
 التوسع جعل الاعتمادين ٣٠٠ جنيتاً و ٣٠٠٠ جنيتاً على التوالي
 ٢٠٠٠ — لحذف اعتماد البند ١٩ مصروفات غير متوقعة على أن تخمس
 المصروفات التي تظراً في خلال السنة على البند المخصص في ميزانية
 المعاهد مع الترخيص بتجاوزها في حدود وفورات سائر الباب
 الثاني " مصاريف عمومية " .
 ١٠٠٠ — تخفيض الاعتماد المطلوب لتأمينات الإدارة العامة وبعض المعاهد
 لقصرها على ١٥٠٠ جنيتاً .
 ٥٠٠ — تخفيض الاعتماد المطلوب لشراء ماكينات وأدوات قلمية
 لقصرها على ١٠٠٠ جنيتاً .

١٨٣٩٢

وقد وافقت إدارة المعاهد الدينية على هذه التخفيضات .
 وتلاحظ هذه اللجنة بمناسبة البندين ١٣ و ١٤ وهما المتمثلان لبذل
 خبر العلماء والطلاب واستحقاق العلماء في الأوقاف الخاصة بهم أن مدرسي
 المعاهد الدينية يجمعون بين ثلاث مراتب من خزينة هذه المعاهد : الأقل
 مرتب التدريس ، الثاني بذل الخبز ، الثالث الاستحقاق في الأوقاف الخاصة
 وقد طلبت هذه اللجنة من إدارة المعاهد أن ما يأخذ العلماء المدرسون بذل
 خبز مبلغ ١٠١٠٠ جنيتاً وأن ما يأخذونه من أنه استحقاق خاص ٤١٦٠ جنيتاً .
 وترى اللجنة أن قرار مجلس الوزراء ومشور المالية الخاص بمنع المرتبات
 الإضافية يطبق على مرتب الخبز والاستحقاق الخاص ، لأنها يصرفان من خزينة
 المعاهد الدينية التي تصرف مرتب العلماء وتملك اللجنة إلى إدارة المعاهد
 تنفيذ قرار مجلس الوزراء ، ومشور المالية بمنع بذل الخبز والاستحقاق من
 أصحاب المرتبات من المدرسين . ولكنها تنق هذين البندين على حالهما ليكون
 لإدارة المعاهد اختيار الوقت الذي تقطع فيه هذه المرتبات في أثناء هذه
 السنة أو ابتداء من العام القادم (١) .

ومن هذا المجموع يستدل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لموازنة الميزانية نظير ما حلت في الإيرادات والباقي بعد ذلك مبلغ ١٥١٢ جنيا رأت لجنة التواب بموافقة رئيس هذه اللجنة تخصيصه تحسين حال الوظائف المرشدين باعتبارهم وصل الأزهر القائمين عنه بنشر الشريعة بين الناس ونشر الشريعة هو شرط الغرض من الأزهر كما نص على ذلك قانونه ورات أن يكون تحسين عالم على هذا الترتيب :

أولا - إقرار وظيفتي مساعدى التدريس بمرتب ١٨٠ جنيا سواء الكلى منها على أن تراضى إدارة المعاهد في تعيين هذين المساعدين الأهلية والكفاءة والقادرة على الإشراف والتوجيه .

ثانيا - زيادة مرتب ٤٣ واعطا جنبيين في الشهر لكل منهم ليكون مرتب الواحد منهم ١٤٤ جنيا سنويا بدل من ١٢٠ جنيا .

ثالثا - جعل ٢٩ واعطا آخرين بمرتب ١٠ جنيات شهريا ليكون مرتب كل منهم ١٢٠ جنيا .

سابعا - تعيين الوظائف الـ ٢٠ المطلوب زيادتهم بمرتب ٩٦ جنيا سنويا .

على أن تكون جميع هذه الوظائف مؤقتة . وهذا التحسين على هذه الصورة يقتضى زيادة قسم الوظ والإرشاد مبلغ ١٥١٢ جنيا وهو المبلغ الباقي ما خفضته اللجنة .

ورأت كذلك لجنة مجلس التواب بموافقة رئيس هذه اللجنة وموافقة إدارة المعاهد الدينية حلف البند ١٦ من الباب الثاني ليكون بإيجابا مستقلا حتى لا يمكن حلف شيء منه في البود الأخرى، على أن ما يتبقى في هذا الباب يضم من الإمانة المقررة لنشر الثقافة من وزارة الأوقاف وعلى أن تكفل وزارة الأوقاف المبلغ الباقي في كل ميزانية مقبلة إلى خمسة آلاف جنيه .

وعلى هذا يكون اعتماد الباب الأول ٢٤١٦٤٤ جنيا واعتماد الباب الثاني ٩١٨٣٢ جنيا واعتماد الباب الثالث ٥٥٠٠ جنيه واعتماد الباب الرابع ٥٠٠٠ جنيه وبما على ذلك تقترح اللجنة على هيئة المجلس الموافقة على الاعتبارات الآتية :

جنيه	
٢٢١٦٤٤	أ - ١ - ملحات ومدرجات (مختفيض ١٩٦٤ جنيا) .
٩١٨٣٢	ب - ٢ - مصروفات عمومية (٥٠٣٩) .
٥٥٠٠	ج - ٣ - أعمال جديدة .
٥٠٠٠	د - ٤ - لنشر الثقافة الإسلامية في البلاد النائية .
٣٣٣٩٧٩	هـ - جملة المصروفات .

وتقترح اللجنة على هيئة المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتى بالصيغة التى وافق عليها مجلس التواب :

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الصلابة

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صنفنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ بمبلغ ٣٣٣٩٧٩ جنيا مصريا (بدخل فيما خصصت الأزهر والمعاهد الدينية من وازوق الأوقاف والمالية) على حسب الجدول الملحق حرف (أ) وميزانية المصروفات بمبلغ ٣٣٣٩٧٩ جنيا مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

مادة ٢ - على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون على كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول حرف (١)

الإيرادات

باب ١ ٢٢٣٠٠
٢ ٢٧٣١٧٦
٣ ٢٨٥٠٠

	تقديرات سنة		زيادة	نقص	التحصيل في سنة		
	١٩٣٦	١٩٣٥			١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
باب ١ - ربح الأوقاف	بيته	بيته	بيته	بيته	بيته	بيته	بيته
بند ١ - ربح الأوقاف المرسدة للعباد والطلبة والأزهر والمعاهد بصفة عامة .	٢٢٣٠٠	١٨١٠٦	٤١٩٤	-	١٨٨٠٤	١٧١٣٢	١٨٦٩٢
باب ٢ - خصصات الأزهر والمعاهد الدينية .							
بند ٢ - من وزارة الأوقاف .	٤٥٠٠	٥٠٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٥٠٠	٥٠٥٠٠	٦٠٥٠٠
٣ - من وزارة الأوقاف للنشر الثقافية الإسلامية (منه ٣٧٨٥ جنيا على سبيل الاستدكار) (١٣) ٤ (١٣) ٤	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	-
٤ - من وزارة المالية .	٢١٨١٧٤	١٨٤٣٢٠	٣٣٨٥٤	-	١٦٩٩٨٧	١٧٤٦٢٠	١٣٥٧١٥
٥ - من وزارة المالية مرتب بالقرضات .	٥٠٠٢	٥٠٠٢	-	-	٥٠٠٢	٥٠٠٢	٥٠٣٤
	٢٧٣١٧٦	٢٣٩٨٢٢	٣٣٨٥٤	٥٠٠	٢٢٥٤٨٩	٢٢٩٦٣٢	٢٠٠٧٤٩
باب ٣ - إيرادات أخرى							
بند ٦ - وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد الدينية .	١٦٣١٥	١٠٠٠٠	-	-	٥٧٠٧	١٥٨٥٠	١٢٣٦٥
٧ - جنيا من نشر الثقافة .	٣٧٨٥	-	-	-	-	-	-
٨ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للعاش .	٨٥٠٠	٨٢٠٠	٣٠٠	-	٨٣٢٤	٦٧١٦	١٤٦٦٢
٩ - بدل التفتة المستقطع من الماهيات والمعاشات والمعمرات الأخرى .	٧٠٠٠	٥٥٠٠	١٥٠٠	-	١٠٨٤٩	١١٢٠٨	١١٣٠٧
١٠ - من وزارة الأوقاف مقابل النذور .	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	-	-	-	-
١١ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة .	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	١١٣٦	٤٥٤٤	٣٣٨٦
	٢٨٥٠٠	٢٤٧٠٠	٣٨٠٠	-	٢٥٩١٦	٣١٦٣٨	٤٥٤٤
المجموع	٣٣٣٩٧٦	٣٨٦٢٨٨	٤٣٨٥٨	٩٠٠	٣٧٠٢٠٩	٣٨٣٠٩٢	٣٣٥٠٠٠

(١٣) الإيرادات الأخرى والمكافآت مما يوافق عليها مجلس النواب تحت بند واحد (هو البند الثاني من الباب الثاني) ولم يتعرض مجلس الشيوخ لها بقرار .

٣٢٤ المجلس خلال الدورة التي من ١٩٣٥ .

جدول حرف (ب)

المصروفات

جنيه

٢٢١٦٤٤ باب ١
٩١٨٣٢ د ٢
٥٥٠٠ د ٣
٥٠٠٠ د ٤

قيمة الاعتمادات

	تقديرات سنة		زيادة	تفويض	المصرف في سنة		
	١٩٣٦	١٩٣٥			١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
مقارنة الاعتمادات	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيات وصرفيات .	٢٢١٦٤٤	٢٠٦٠٩١	١٥٥٥٣	—	١٨٣٥٧٠	١٨٥٠٣٨	١٨٩٠٦٩
د ٢ - مصروفات عمومية .	٩١٨٣٢	٧٤٥٣٧	١٧٢٩٥	—	٥٦١٢٨	٥٣٤٥٢	٥٥١٤٢
د ٣ - أعمال جديدة .	٥٥٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	—	١٩٧١٠	٣٨٨٩٥	٥٠٠٠
د ٤ - نشر الثقافة الإسلامية بالبلاد النائية (والناتية بالبعثات الواقعة إلى الأزهري) ^(١)	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	—	—
	٢٢٣٩٧٦	٢٨٢٦٢٨	٤١٣٤٨	—	٢٥٩٤٠٨	٢٧٧٣٨٥	٢٤٩٢١١

مشروع قانون

خاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدروه :

المادة الأولى

يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ قسم ٩ - وزارة الداخلية
فرع ١ - باب ٢ - اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٠٧٣٥ جنبا لرد الغرامات التي
حصلت من عمدة وشيوخ البلاد وموظفي قبائل العربان لمناسبة إصدار دستور
سنة ١٩٣٠ والانتخابات التي أجريت تنفيذا له وذلك طبقا للكشوف
الرقمين هذا القانون ورُغِض هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

ملحق رقم ١١٢

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥
(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والنجاركة

من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠٧٣٥ جنبا في ميزانية السنة
المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ قسم ٩ - وزارة الداخلية (الباب الثاني)
لرد الغرامات التي حصلت من عمدة وشيوخ البلاد وموظفي قبائل العربان
لمناسبة إصدار دستور سنة ١٩٣٠ والانتخابات التي أجريت تنفيذا له

(المقررة حضرة الشيخ المكرم أنطون الجميل بك)

بحث اللجنة مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب وأطلعت على
المذكرة المرفوعة بشأنه من وزارة الداخلية بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦
إلى مجلس الوزراء الملحق بهذا التقرير وبعد المناقشة وافقت عليه للأسباب
الواردة بالذكرة المشار إليها بالصيغة التي اقترها مجلس النواب وهي :

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام النولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويغدق كقانون من قوانين الدولة .

وتبرمج اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المتقدمة
السكبر البرلماني
رئيس اللجنة (بالتأية)
أطون الجليل
محمد عبد الشاوي

جدول (أ)

بيان التفرعات التي حصلت من عهد ومشايخ البلاد وموظفي قبائل العربان الذين جوزوا إداريا أو تأديبيا عن تهم سياسية بمناسبة إلغاء دستور سنة ١٩٣٣ وإعلان دستور سنة ١٩٣٠ وإجراء الانتخابات المترتبة عليه :

عدد	التهمة	المبالغ المحكوم بها في تهم سياسية
م	ن	جنيه
١	القبليوية	١٥٥٥
٢	الشرقية	٨٩٠
٣	القبليوية	٣٧٠
٤	المنوفية	٤٢٠
٥	الشرقية	١٦٢
٦	البحرية	٤٢٠
٧	الجبينة	١٥١ ٥٠٠
٨	بني سويف	١٠٣٠ ٨٨٠
٩	القبليوية	٤٢٠
١٠	المنيا	٣٣٩٢
١١	أسيوط	١٢١٣
١٢	جرجا	٨٣٣
١٣	قنا	١٣٦٦
١٤	أسوان	٦٥ ٥٠٠
المجموع		١٢١٢٨ ٨٨٠

جدول (ب)

بيان التفرعات التي حصلت من عهد ومشايخ البلاد وموظفي قبائل العربان الذين جوزوا إداريا أو تأديبيا عن تهم سياسية وإدارية بمناسبة إلغاء دستور سنة ١٩٣٣ وإعلان دستور سنة ١٩٣٠ وإجراء الانتخابات المترتبة عليه :

عدد	التهمة	المبالغ المحكوم بها في تهم سياسية وإدارية
م	ن	جنيه
١	القبليوية	١٥٥٥
٢	الشرقية	٨٩٠
٣	القبليوية	٣٧٠
٤	المنوفية	٤٢٠
٥	الشرقية	١٦٢
٦	البحرية	٤٢٠
٧	الجبينة	١٥١ ٥٠٠
٨	بني سويف	١٠٣٠ ٨٨٠
٩	القبليوية	٤٢٠
١٠	المنيا	٣٣٩٢
١١	أسيوط	١٢١٣
١٢	جرجا	٨٣٣
١٣	قنا	١٣٦٦
١٤	أسوان	٦٥ ٥٠٠
المجموع		١٢١٢٨ ٨٨٠

ملحوظة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

حكم على كثيرين من العهد والمشايخ وموظفي قبائل العربان بفرامات غادحة بمناسبة إعلانهم بصور تخففة عدم الرضاء عن إلغاء دستور سنة ١٩٣٣ وإعلان دستور سنة ١٩٣٠ وما ترتب عليه من انتخابات وقد بحثت الوزارة هذه الأحكام فبين لها وجوب رد التفرعات المحكوم بها في تهم سياسية لأن ما صدر من المحكوم عليهم لم يكن إلا تحيرا عما أجمع عليه الرأي العام وتحتفظنا من ذلك لأن أغلب بلان الشياخات خالفت حكم المادة (٣٧) بقرة ثانية من قانون العقوبات والمادة الخامسة من الأمر الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٩٥ المقتضى بالأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢

أما التفرعات المحكوم بها في تهم سياسية وإدارية فانه يجب ردها أيضا لأن العامل السياسي هو الذي طغى في هذه الأحكام على ما عباه يمكن الأحكام الصادرة في تهم إدارية بجنة فقد رأى عدم التبرؤ لها .
ومرفق بمشروع القانون جدولان ميين في الأقل منهما مقدار التفرعات المحكوم بها في التهم السياسية والإدارية وما .

بناء عليه

تضع الوزارة هذا المرسوم والمذكرة المرفقة به بأمل الموافقة به

تحريرا في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١١٣

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥

(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرر لجنة الأمور الداخلية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإضافة نص جديد إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالحال العمومية

(المقرر حضرة الشيخ أحمد حنظلير القنصل البغدادي المنفي)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ مشروع هذا القانون إلى اللجنة وقد بحثته بجلستها التي عقدتها في مساء يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندلي الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية .

اللجنة

بعد الاطلاع على مشروع القانون المذكور والمنقشة في مواده ؛

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجم من المجلس الموافقة عليه بالصيغة المذكورة المرافقة لهذا ما

رئيس اللجنة

محمد طوي الجزار

مشروع قانون

بإضافة نص جديد إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤

الخاص بالحال العمومية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صلتها عليه وأصدرته :

المادة الأولى

تضاف بعد المادة ١٥ مذكورة ثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالملات العمومية مادة ١٥ مذكورة ثالثة نصها كالآتي :

مادة ١٥ مذكورة ثالثة - يمنح في الملات العمومية تركيب لأي جهاز كهربائي للراديو ممد للاستقبال بدون ترخيص خاص من المحافظ أو المحافظين .
ويمنح هذا الترخيص لمدة سنة .

مرسوم

بمشروع قانون خاص بمنح امتياز إضافي في ميزانية السنة المالية

١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الاتي نصه يقدم إلى البرلمان :

المادة الأولى

يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ قسم ٩ - وزارة الداخلية فرع ١ - باب ٢ - اعتماد إضافي يبلغ ١٨,٧٣٥ جنيا لرد التزامات التي حصلت من عهد ومشايخ البلاد وموظفي قبائل البريان لمناسبة إصدار دستور سنة ١٩٣٠ والاقتضابات التي أجريت تنفيذها له وذلك طبقا للكشفيين المرفقين بهذا القانون ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

مدريري رأس عين في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ (١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦).

محمد علي

عبد العزيز حنظلير

شرف صبري

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

(مكرم عبيد)

نمرة ١٦٥ - ١٠٣ / ٩ - سنة ٣

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مذكرة تفسيرية

صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ بإضافة نص جديد (مادة ١٥ مكررة ثانية) إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالملات العمومية لمنع المزف بالموسقى في هذه الملات بدون ترخيص خاص من المحافظ أو المدير ولم ينص صراحة على أجهزة الراديو .

وقد ذهبت المحاكم في تفسير هذا النص إلى أن تطبيق هذا القانون لا يتناول أجهزة الراديو وأن لصاحب الحصول على ترخيص سابق في هذه الحالة يلزم أن يصدر به نص خاص .

وقد رأت الحكومة نظرا للشكاوى المتكررة من إساءة استعمال تلك الأجهزة بالملات العمومية وما يترتب على هذه الإساءة من إزعاج عميق لراحة الجمهور إضافة نص خاص إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالملات العمومية . يوجب الحصول على ترخيص بتركيب أى جهاز كهربائى للراديو معذ للاستقبال في الملات العمومية أو غيرها من الملات التى يشاها الجمهور . وهذا التعميم له نظيره في المادة ١٩ الخاصة بالألعاب الملهته لصالح الجمهور .

ملح رقم ١١٤

جلسة السبت ٣ رجب سنة ١٣٥٥

(١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون بزيادة نفقة على المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالكفاة البرلانية

(المقرر خيرة الشيخ المحترم محمد عبد التامى بك)

أحال المجلس هذا الاقتراح بمشروع القانون إلى اللجنة في جلسته المنعقدة في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ فنظرت اللجنة في أربع جلسات (وهي ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦) وقد حضر بعض هذه الجلسات حضرة متعوب و وزارة المواصلا وحضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاير بك أحد حضرات مقدمى الاقتراح فرأت اللجنة أن تمهد إلى حضرة

يسرى حكم هذه المادة على جميع الملات التى يشاها الجمهور من أى نوع كانت ويموز للبوليس النحول في هذه الملات لإحيات ما يقع فيها مخالفا للنص المتعلق .

المادة الثانية

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق لتقرير لجنة الأمور الداخلية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة نص جديد إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمال العمومية

مذكرة

مرفوعة من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء

نظرا للشكاوى المتكررة من إساءة استعمال أجهزة الراديو بالملات العمومية وما يترتب على هذه الإساءة من إزعاج عميق لراحة الجمهور ،

قد أحلت وزارة الداخلية مشروع قانون بإضافة نص إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالملات العمومية يقضى بالحصول على تصريح تركيب أى جهاز كهربائى للراديو معذ للاستقبال في الملات العمومية وضيها من الملات التى يشاها الجمهور .

وقد صادقت الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختطة على هذا المشروع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٦

وقد شك تشرف وزارة الداخلية بأن ترسل مع هذا مشروع القانون المذكور بطلب الموافقة عليه واستصدار المرسوم اللازم بإحالة على البرلمان للتصديق عليه

وزير الداخلية
مصطفى النحاس

وفى على نص مشروع القانون الذى وافقت عليه اللجنة :

مشروع قانون

زيادة ققرة على المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦
الخاص بالمكافأة البرلمانية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — تحتل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦
الخاص بالمكافأة البرلمانية كما يأتى :

المادة الخامسة — يعطى لكل عضو جواز السفر مجاناً فى الدرجة الأولى
على خطوط سكة حديد الدولة من القطعة التى يختارها فى دائرته الانتخابية
إلى القاهرة ويعطى لائب الدرع عدا ذلك جواز سفر فى البواخر النيلية
للموصلات لمركز دائرته .

فإذا كان العضو مميماً وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره
من عمل إقامته إلى القاهرة .

ولن يشاء من الأعضاء الحق فى أن يستبدلوا باشتراكا كلومترا
بما يوازى القيمة التقديرية للاشتراك الذى يستحقه طبقاً للفقرة السابقة على
أن يكون حق العضو فى استهلاك قيمة اشتراكه متدا لمدة عام كامل مع
التجاوز عن جعل النهاية العظمى لمسافة كل سفيرة ٨٠٠ كيلومتر . على
أن حق الاستبدال هذا يكون من المدة الباقية من السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧
بنسبة شهور السنة الباقية منها " .

المادة الثانية — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون
ويصلح به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وترجو اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المتضمنة —
ويعلق بهذا القرار الاقتراح والمذكرة التصديرية ما

رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاذلى

السكرير البرلماني
أنطون الجندل

الشيخ المحترم محمد الحنفى العرژى باشا مراقب المجلس وعضو اللجنة بدراسة
هذا الاقتراح مع حضرة مندوب وزارة المواصلات وتقديم تقرير إلى اللجنة
بالتبعية ، وقد قام سعاده بهذه المهمة وقلم تقريراً بما تم عليه الاتفاق مع
حضرة مندوب الوزارة يتلخص فيما يأتى :

أولاً — المعضو الحق فى أن يستبدل — إذا أراد — جواز سفره العادى
بجواز سفر كيلومتري من المدة من ١٦ أكتوبر القادم حتى ١٦ مايو سنة ١٩٣٧

ثانياً — يعطى المعضو الذى يرغب فى هذا الاستبدال كيلومتراً بما
يوازى ثمنه ثمن الجواز الحالى من المدة المشار إليها .

ثالثاً — تصرف الجوازات المذكورة عن مدين أولاماً أربعة شهور
والثانية ثلاثة .

رابعاً — إذا لم يستطع المعضو استعمال كل الكيلومترات التى أعطيت له
فى المدة الأولى فلا يحق له استعمال الباقي فى المدة الثانية .

خامساً — يستبدل الجواز الحالى بالقيمة الأصلية للمدة المشار إليها وتكون
الحاسبة من الجواز الكيلومتري بنصف هذه القيمة كما هو الحال الآن .

وقد أبدى مندوب الوزارة المشار إليه ضرورة النص فى القانون المقترح على
ما يأتى :

أولاً — التجاوز عن رسم التأمين .

ثانياً — التجاوز عن جعل النهاية العظمى لمسافة كل سفيرة ٨٠٠ كم .

ثالثاً — أن تكون مدة الجواز الكيلومتري الأولى فى هذه السنة أربعة
شهور ومدة فى الثانية ثلاثة تنتهى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٧

وبعد الاطلاع على هذا التقرير والمناقشة فيه وافقت اللجنة على الاقتراح
وعلى أن تكون الفقرة المضافة بهذا النص :

" ولن يشاء من الأعضاء الحق فى أن يستبدلوا باشتراكا كلومترا
كلومترياً بما يوازى القيمة التقديرية للاشتراك الذى يستحقه طبقاً للفقرة
السابقة على أن يكون حق العضو فى استهلاك قيمة اشتراكه متدا لمدة عام
كامل . مع التجاوز عن جعل النهاية العظمى لمسافة كل سفيرة ٨٠٠ كيلومتر
على أن حق الاستبدال هذا يكون من المدة الباقية من السنة المالية
١٩٣٦-١٩٣٧ بنسبة شهور السنة الباقية منها " .

نقدم مع هذا الاقتراح بمشروع قانون زيادة ققرة على المادة الخامسة من قانون المكافأة البرلمانية نزوح عرضه ومدكره التفسيرية على المجلس رجاء إقراره :

مشروع قانون

زيادة ققرة على المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦
الخاص بالمكافأة البرلمانية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأولى ملك مصر
جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرته :

المادة الأولى - تمثل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمكافأة البرلمانية كما يأتي :

" المادة الخامسة - يعطى لكل عضو جواز السفر جانا في الدرجة الأولى على خطوط سكة حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة ويعطى نائبه البرد على ذلك جواز السفر في البواخر الدولية الموصلة لمركز دائرته .

إذا كان العضو مينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل إقامته إلى القاهرة .

ولن يشاء من الأعضاء الحق في أن يستبدل باشتراك اشتراكا كيلومترية بقيمة نفس اشتراكه لدائرته . على أن يباح له استعماله مدة لعام " .

المادة الثانية - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون ويوصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظم الدولة . وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

محمد طوى الجزار . مراد الشربى . عبد الستار الباسل . أحمد عيده .

الدكتور حافظ مؤمن . يوسف عبد اللطيف . عبد الرحمن للميم .

عبد الحاق سليم . حل مصطفى الطاروطى . عبد السلام عبد التفار .

مذكرة تفسيرية

تنص مصلحة السكك الحديدية في جوازات السفر على القيمة الفعلية لكل منها سواء كان الاشتراك تجاريا أو كان لأعضاء البرلمان من دائرتهم الانتخابية إلى القاهرة .

وبما أن الاشتراك الحالي لا يمتدى في إباحة السفر لأى عضو إلى أكثر من حدود دائرته .

وبما أن نيابة الأعضاء نيابة عن بلاد القطر عامة ، وليست قاصرة على دوائره .

وبما أن المصلحة العامة قد تحمل العضو أحيانا على السفر والتجوال خارج دائرته للاستطلاع والمناينة .

لهذا سبق لبعض حضرات الشيوخ والنواب أن فكروا في أن يكون جواز السفر المحطى لم عاما على جمع خطوط السكك الحديدية تحقيقا لفكرة النيابة العامة عن الأمة ، وليتيسر لهم أن يتكلموا في النطق باسمها بما شاهدوا وبما عرفوا من أحوالها .

ولكنهم لما هموا بتفصيل هذه الفكرة عالم المبلغ الجسيم الذى سيلدج بالنيابة خاصة بهذه الجوازات ، فبدلوا عنها حيا في الاقتصاد ، وإن كانت هذه الزيادة في الميزانية اسمية في الواقع .

وبما أن مصلحة السكك الحديدية أوجدت الآن في أنظمتها نظاما جديدا هو نظام الاشتراك الكيلومتري ، وهو يبيع لحامله أن يقطع عشرة آلاف كيلومتر بالدرجة الأولى على جميع خطوطها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر نظير مبلغ اثنين وعشرين جنيا .

والمصلحة لا يضيرها أن تزيد مدة الاستهلاك إلى سنة مع زيادة عدد الكيلومترات نظير زيادة في المبلغ توازي هذه الزيادة .

وحضرات الشيوخ والنواب الآن لا يستفيدون في الواقع من جوازات سفرهم لدوائره بقدر القيمة المتحدة في هذه الجوازات . لأنهم كثيرا ما يستعملون السيارات في تنقلاتهم . وهذا مع اضطرابهم لسفر أحيانا خارج هذه الدوائر للصلصة العامة .

توقيفا على حب الاقتصاد الذى هو رائدة جينا . وبين تحقيق المصلحة العامة بتقلات الأعضاء بين جميع بلاد القطر التي تستلزمها نيابتهم عن البلاد كافة جتمعا باقتراحه المرائق لهذا . وهو يقضى بأن يعطى من يشاء من حضرات الأعضاء (اشتراك كيلومتري) بقيمة اشتراكه لدائرته . على أن يباح له استعماله مدة العام كاشتراك العادى على السواء .

تقررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح وإحالة إلى المجلس حتى إذا وافق عليه يجهل إلى وزارة المواصلات لتنفيذه عند توافر المال اللازم متى جاء دوره

رئيس لجنة المواصلات
أحمد محمد غنيم

١٥ سبتمبر ١٩٣٦

ملحق رقم ١١٥

جلسة الأحد ٤ رجب سنة ١٣٥٥

(٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المواصلات

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد
أمين عزب بإنشاء سكة زراعية بين بنى حسن وتلراك

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبو الجليل العدي)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة يوم ١٠ سبتمبر الجاري بحضور
حضرة صاحب العزة محمد رفاعي بك وكيل مصلحة الطرق والى بنى .

على كتاب من حضرة مقدم الاقتراح يشرح فيه الأسباب التي يرى أنها
تبرر إنشاء السكة المذكورة فأبدى حضرة مندوب الوزارة أن البلاد المطلوب
توصيلها بعضها ببعض تكون شكل دائرة فلا يمكن إنشاء خط واحد لهذا
الفرض بل يجب إنشاء خطين أو أكثر يضاف إلى ذلك أن توصيل هذه
البلاد بعضها ببعض يأتي في الأهمية بعد توصيلها بمحطاتها وبالمراكز الإدارية
والقضائية التابعة لها هذه البلاد ويستحيل على الحكومة في الوقت الحاضر
تنفيذ كل هذه الأعمال دفعة واحدة خصوصاً وأن الطريق المقترح يقطع
عدة مزارع وترجع كبيرة يقتضى الأمر إنشاء كبارى عليها تنفع تكاليفها على
الحكومة وليس على مجلس المديرية لأن قانون الطرق يضع تكاليف الكبارى
على عاتق الحكومة . أما تكاليف الطرق فهي على عاتق مجلس المديرية .
وبالجملة فإن مصلحة الطرق ترى أن إنشاء من الأعمال الأخرى ما هو أولى
من الطريق المقترح .

نص الاقتراح

بإنشاء سكة زراعية بين بنى حسن وتلراك

تمتاز طرق مركز كفر صقر بأنها كلها طويلة أى أنها تتبدى جميعاً من
بلدة كفر صقر ويجه كل طريق في اتجاه خاص يمر ببلدة بلاد ولكنه يمتلئ
من أى طريق عرضي يوصل بعض هذه الطرق ببعضها . فتتبع من ذلك
أن أى بدتين متجاوئين وقريتين غير واقعتين على طريق طولى واحد
ولا يمكن الوصول من بلدة إلى أخرى إلا بعد أن يصل الإنسان أولاً
إلى كفر صقر ثم يربط طريق آخر إلى البلدة المقصودة وهكذا لأجل أن
يقطع الإنسان مسافة ٦ كيلومترات (ستة كيلومترات) يجب عليه أن يسير
تلاتين كيلومتراً .

فلذلك أقترح :

إنشاء سكة زراعية تتبدى من بنى حسن إلى تلراك وطولها ستة
كيلومترات فقط .

وهذا الطريق مع قصره يقرب مسافات بعض البلاد من بعضها الآخر
قريباً مدعشاً لا يقتدر إلا أهالي المركز كما يكادونه من مشقة في الانتقال
من بلدة إلى أخرى قريبة منها وهذا الطريق المقترح تخفف منه بلاد
بنى حسن ، أبو حريز ، كفر حناد ، جزيرة القوس ، شيط الهوى ،
أولاد صقر ، حانوت ، تلراك .

ويؤدى اليك لأهل المصرى فى القطر المصرى وكذلك المنشآت التى
ستبناها الحكومة الملكية المصرية فى بلاد وظيفه الوكلا الصراف فى يتلقى
بجدة الدين ، وأما فى باريس فيستمر بنك الكريدى ليونيه قائما فيها بهذه
المهمة .

ويجند سمر القطع للدفع فى باريس بمقتضى قرار من وزارة المالية ، هذا
وتتولى الحكومة المصرية الاستقرار على ما يجرى عليه العمل الآن من إجراء
الدفع فى باريس بسعر يقل بمقدار عشرة سنتيمات عن متوسط سعر القطع
(Change à vue) على لندن يوم الطلب .

فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

مشروع قانون

خاص بالدين المضمون والممتاز والموحد

محسن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤
بشأن الدين المسمى المصرى .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية بموافقة رأى مجلس الوزراء ،
وبمقتضى ما هوأت :

(المادة الأولى)

يكون الدين المضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٢٤,٠٠٠ جنيه إسترليني
فائقة سنوية قدرها ثلاثة فى المائة تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر .
ويخصص لخمس هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني
ويخصص ما يبقى بدفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويسرى على سندات الدين المضمون الضمان الناتج من الائتلاف الدولى
المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥

(المادة الثانية)

يكون الدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٢١,٦٤٧,٠٠٠ جنيه إسترليني
فائقة سنوية قدرها ثلاثة ونصف فى المائة وتدفع فى ١٥ أبريل و١٥ أكتوبر .

(المادة الثالثة)

يكون الدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠,٩٥٨,٢٤٠ جنيه إسترليني
فائقة سنوية قدرها أربعة فى المائة تدفع فى أول مايو وأول نوفمبر .

(المادة الرابعة)

يظل الدين المضمون والممتاز والموحد سندات لحاصلها ذات كوپونات
يستحق دفعها كل ستة شهور .

(المادة الخامسة)

ينشأ لدى المصرف المشار إليه فى المادة السابقة مال احتياطى قدره
١٨٠,٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى يمكن تكوينه من سندات لإحدى الديون الثلاثة
المذكورة محسوبة على أساس قيمتها الاسمية .

أما فوائد أوكوبونات المال الاحتياطى فتدور إلى خزينة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

لا يجوز فرض أية ضريبة لصالح الحكومة المصرية سواء على سندات
أو كوپونات الديون المضمونة أو الممتازة أو الموحدة .

(المادة السابعة)

تصرف قيمة السندات وتدفع قيمة الكوپونات سواء فى مصر أو فى لندن
أو فى باريس .

(المادة الثامنة)

الحكومة المصرية مطلق الحرية فى أن تشترع فى أى وقت شامت
فى سداد الديون المضمونة والممتازة والموحدة بحسب سعرها الأصل سواء
فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة ، ولها أيضا أن تستعمل أى مبلغ من
المال تستطيع التصرف فيه لاستهلاك أحد هذه الديون الثلاثة ، فإذا كان
سعر السوق أدنى من السعر الأصل يصير الاستهلاك بالشراء بسعر السوق .
أما إذا كان الأسر على عكس ذلك فيتم الاستهلاك بالسعر الأصل بطريق
الافتراح .

(المادة التاسعة)

لا يمكن أن يترتب على إلغاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ إعادة العمل
بأى حق أو دعوى من أى نوع أو بأى نص من نصوص القوانين أو المراسيم
أو اللقود التى أبطلها ذلك القانون بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

وبناء على ذلك قد صار التوقيع على هذه التسوية وبصمت بأختام
الموقعين .

نحرى فى

تصريح

من الحكومة الملكية المصرية بشأن صندوق الدين المسمى

بمناسبة التوقيع على التسوية الخاصة بصندوق الدين المسمى المصرى
بحصر الموقع على هذا _____ بما له من سلطة
أن الحكومة الملكية المصرية تنهى أن تهد إلى البنك لأهل المصرى بمهمة
الوكلا فيما يتلقى ويحصل ويجمع الأموال .

(المادة الثالثة عشرة)

يجوز للحكومة في أي وقت أن تسدد سندات الدين المضمون والممتاز والموحد على أساس قيمتها الاسمية سواء في وقت واحد أو على قترات مختلفة.

(المادة الرابعة عشرة)

إذا رضيت الحكومة في استهلاك أي دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية. وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع.

ويكون الاقتراع في جلسة علنية تعقد في وزارة المالية.

وبين من كل سحب في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين إلا ما كان خاصاً باستهلاك الدين المضمون المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون.

(المادة الخامسة عشرة)

يكون سداد السندات المسحوبة ابتداءً من استحقاق الكوبون الذي على السحب.

(المادة السادسة عشرة)

تسري أحكام المادتين ٢٧٢ و٢٧٥ من القانون المدني الخاصتين بسقوط الحق ببعض خمس سنوات أو بمضي خمس عشرة سنة على الديون المضمونة والممتازة والموحدة، على أن يسري حكم المادة الأولى على فوائد سندات هذه الديون ويسري حكم المادة الثانية منها على قيمة السندات التي تبقيت بالاقتراع لاستهلاك ويحسب مضي المدة على أساس السنوات الميلادية.

(المادة السابعة عشرة)

ينفي العمل بالقانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين العمومي المصري.

على أنه لا يجوز أن يرتب على هذا الإنشاء العودة إلى العمل بأي حق أو بأي دعوى كانت أو بأى حكم من أحكام القوانين والمراسم أو العقود التي ألتاها ذلك القانون بالثبوت أو بالواسطة.

(المادة الثامنة عشرة)

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره في الوقائع المصرية.

(المادة الخامسة عشرة)

لا يفرض على سندات الدين الثلاثة ولا على كوبراتها أى ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية.

(المادة السادسة عشرة)

يكون دفع قيمة الكوبرات وسداد قيمة السندات بدون إجراء خصم في مصرفي لندن وفي باريس.

(المادة السابعة عشرة)

يحدد وزير المالية بقرار يصدره سعر الصرف بالصلة الفرنسية الخاص بالدفع بباريس.

(المادة الثامنة عشرة)

لا تجل المعارضة في دفع الكوبرات أو في سداد السندات. على أنه يجوز للصارف المنوط بها دفع الكوبرات أو سداد السندات—إذا ثبت لديها شيواً كافياً ضياع أو سرقة سندات أو كوبرات—أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها.

(المادة التاسعة عشرة)

تكون خدمة الدين المضمون والممتاز والموحد مكفولة بالإيرادات العامة للدولة.

على أن تتيح الإيرادات العامة للضريبة العقارية في جميع مديريات القطر المصري فيما لمدا مديرية قنا مخصصة للخدمة الديون المذكورة.

(المادة العاشرة عشرة)

يكلف البنك الأهل المصري بقبول المبالغ المخصصة لدفع قيمة لفوائد الدين المضمون والممتاز والموحد واستهلاكها.

يودع وزير المالية في حساب خاص بالبنك الأهل المصري المبالغ اللازمة لهذه الخدمة وذلك قبل كل استحقاق بثلاثة أيام.

(المادة الحادية عشرة)

تعين بمرسوم المصارف المكلفة مع البنك الأهل المصري بصرف قيمة كوبرات الدين الثلاثة وسدادتها، على أن يتولى البنك الأهل المصري موافاة المصارف المعنية الأخرى بالمبالغ اللازمة لذلك.

(المادة الثانية عشرة)

يكون احتياطي للدين العام قيمته ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري.

ويتكون هذا الاحتياطي من سندات الدين العام المصري تودع بحساب خاص في البنك الأهل المصري.

على أن تروء فوائد هذا الاحتياطي إلى وزارة المالية.

المجموع) لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيان كل منهم جنيها واحدا . أما الذين يملكون أكثر من جنيها فاعية خمسة جنيهات فسددهم ٥٧٨٩٠٠ مارك (أو حوالي ٣٣,٧٪ من المجموع) أما الذين يملكون أكثر من خمسة جنيهات فاعية عشرة جنيهات ، فإن سددهم بقدر نحو ٨٥٩٠٠ مارك (حوالي ٣,٥٪ من المجموع) وهذه الثلثات الثلاث تبلغ في مجملها ٩٧,٢١٪ من مجموع ممتلكات الملاك .

ونظرا لأن المبلغ المخصص للتخفيف محدود فقد رأى قصر التخفيف عن الملاك الذين لا تتجاوز الضريبة على أطيان كل منهم عشرة جنيهات سنويا . إذ أتت المسالك التي يدفع ضريبة سنوية على أطيانه قبلوها عشرة جنيهات بقدر دخله من الأرباح فقط (قبل دفع الضريبة) باثنين وستين جنيها ونصف ، وإذا لوحظ أن قانون ضريبة الإيراد الصادر في سنة ١٩٣٩ لم يستثن من دفع ضريبة كسب العمل إلا الذين لا يتجاوز مجموع أجورهم ستين جنيها في العام فإن في وضع حد أمل للتخفيف يقرب من هذا المبلغ تحقيقا لنوع من المساواة بين دافعي الضرائب المباشرة .

والجنة لا يسعها إلا الموافقة على مشروع القانون المعروض لأنه إما جاء تنفيذا لرغبتها الاجتماعية التي ابتدأت عند نظر مشروع القانون الخاص بالضريبة على الأطيان وهو أن يكون تحميل ثقات صغار ملاك الأراضي الزراعية ونسب التخفيف منهم يتناول وقد عكست فضلا المادة ٢١ من القانون المذكور بما يتفق مع وجهة نظرنا هذه .

بناء على ما تقدم تريو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب وفيما يلي نصه :
 السكرير البرلماني رئيس اللجنة بالنيابة
 أعلنون الجليل حسين دلق

مشروع قانون

بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق المادة (٢١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان يحدد بصغار ملاك الأراضي الزراعية كل مالك لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه عشرة جنيهات .

ملحق رقم ١٩٤

جلسة يوم الأربعاء ٣ رجب سنة ١٣٥٩

(٧ أغسطس سنة ١٩٤٠)

تقرير لجنة المسالية والإجمارك

عن مشروع قانون بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية

(المقرر خضرة للشيخ المحترم الدكتور ذك بناتول بشارة) .

بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٤٠ أميل إلى لجنة المسالية والإجمارك مشروع قانون ورد من مجلس النواب بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية .

وقد بحثت اللجنة بمجلسها المتعدد في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المسالية بوزارة المسالية إلى مجلس الوزراء (والملحق صورتها بهذا التقرير) فتبين لها أن هذا المشروع جاء تنفيذاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان التي تنص على تخصيص مبلغ يوازى جزءا من ستة عشر من الضريبة للتخفيف عن صغار ملاك الأراضي الزراعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ . ثم زاد إلى مثليه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤١ على أن تتحدد بقانون ثقات صغار الملاك ونسب التخفيف منهم في حدود المبلغ المشار إليه .

ولما كان مجموع دبط الضريبة المقررة يقدر بنحو ٣٥٠,٠٠٠ ج ٢ سنويا فإن المبلغ المخصص للتخفيف من صغار الملاك في سنة ١٩٤٠ يقدر بنحو ٣٣٥,٠٠٠ من الجنيهات (١/٣ من الضريبة) وقد سدت ١٩٤١ والسنوات التي عليها بنحو ٦٧٠,٠٠٠ من الجنيهات (١/٣ من الضريبة) .

وتعلم اللجان الولودة في المذكرة الإيضاحية على أن عدد الملاك في مصر يزيد على مليونين وأربعمائة ألف ملك تقريباً ، وأن صغار الملاك هم الغالبية الساحقة ، إذ أن أكثر من مليون وسبعمائة ألف ملك (حوالي ٧٠٪ من

مادة ٧ - يبين مقدار القرامة والمبالغ الواجبة الإيد المتخصص عليها في المادة السابقة بقرار من مصلحة الأموال المفترضة .

ولا يجوز الطعن في هذا القرار أمام المحاكم .

مادة ٨ - تحصل المبالغ والقرارات المتخصص عليها في هذا القانون طبقاً لأحكام الأوامر المالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ويكون لهذه المبالغ والقرارات نفس الاستياز المقرّر لضريبة الأحيان .

مادة ٩ - يراعى في تحديد الرسوم الإضافية تنفيذاً للقوانين واللوائح الحالية أو التي تصدر فيما بعد قيمة الضريبة بصرف النظر عن مقدار التخفيف المتخصص عليه في المادة الثانية .

مادة ١٠ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لهذا الغرض .

وأمر بأن يجمع هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار

ملاك الأراضي الزراعية

تنص المادة (٢١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأحيان على تخصيص مبلغ يوزن جزءاً من ستة عشر من الضريبة للتخفيف عن صغار ملاك الأراضي الزراعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ ثم يزداد إلى مثله ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤١ على أن تحدّد قانون ثلث صغار الملاك ونسب التخفيف منهم في حدود المبلغ المشار إليه .

وتنفيذاً لنص تلك المادة أعد مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة متضمناً الأحكام التي يحدّد بمقتضاها صغار الملاك والكيفية التي يوزع بها هذا المبلغ بينهم .

١ - تحديد ثلث صغار الملاك المادة (١)

يقدّر مجموع ربط الضريبة بنحو ٣٥٠,٠٠٠ هـ من الجنيحات سنوياً وعلى هذا الأساس يحدّد المبلغ المخصص للتخفيف عن صغار الملاك في سنة ١٩٤٠ بنحو ٣٣٥,٠٠٠ هـ من الجنيحات (١/١٦ من الضريبة) وفي سنة ١٩٤١ والسنوات التي تليها بنحو ٦٧٠,٠٠٠ هـ من الجنيحات (١/٨ من الضريبة) .

ولكن لما كانت فكرة التخفيف في ذاتها تقوم على أساس حالة الملكية للفرد وتماثل هذه الحالة في العادة بمقدار ما يملكه من ضريبة فإن من المتعين الرجوع إلى التقديرات الإحصائية الخاصة بما يملكه الأفراد من الثقات الخفيفة للضريبة لإمكان الوصول إلى تحديد من يستبر منهم من صغار الملاك .

ويراعى في حساب الضريبة مقدار ما هو مربوط على أطيان المالك في ٣١ ديسمبر من كل سنة بصرف النظر عن التغيرات التي تكون قد طرأت على تكليفه في خلال السنة .

مادة ٢ - يكون تخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية بحسب الثقات الآتية :

(أولاً) من سنة ١٩٤٠ :

١٥ ٪ إذا كانت الضريبة لا تتجاوز جنيهاً واحداً .

١٠ ٪ إذا كانت الضريبة تزيد على جنيته واحد ولا تتجاوز خمسة جنيحات ، على ألا يقل مقدار التخفيف عن ١٥ قرشاً .

٨ ٪ إذا كانت الضريبة تزيد على خمسة جنيحات ولا تتجاوز عشرة جنيحات ، على ألا يقل مقدار التخفيف عن ٥٠ قرشاً .

(ثانياً) من السنوات من أول سنة ١٩٤١ حتى أتمتة ١٩٤٥ :

٢٠ ٪ إذا كانت الضريبة لا تتجاوز جنيهاً واحداً .

٢٠ ٪ إذا كانت الضريبة تزيد على جنيهاً واحداً ولا تتجاوز خمسة جنيحات على ألا يقل مقدار التخفيف عن ٣٠ قرشاً .

١٥ ٪ إذا كانت الضريبة تزيد على خمسة جنيحات ولا تتجاوز عشرة جنيحات ، على ألا يقل مقدار التخفيف عن ١٠٠ قرش .

مادة ٣ - يكون استحقاق التخفيف وتحديد نسبته على أساس جلة الضريبة المربوطة على جميع أطيان المالك ولو في مديريات أو محافظات مختلفة .

ومع ذلك يجوز لوزير المالية في مدة السنتين الأوليين أن يصّل قاعدة التخفيف من مجموع الضرائب المستحقة على المفلّ في كل مديرية أو محافظة على حدة .

مادة ٤ - يكون التخفيف عن طريق خصم قيمته من الضريبة التي تستحق على المالك في السنة التالية .

ولا يستحق التخفيف عن كل سنة إلا إذا قام المالك بدفع الضريبة وادفعاتها في الموعد المحدد لدفع آخر قسط منها في الأكثر .

مادة ٥ - يجب على المالك الذي يريد الإفادة من التخفيف أن يقدم للصراف في الموعد الذي يحدده وزير المالية طلباً بذلك حسب النموذج الذي تخصصه وزارة المالية لهذا الغرض .

مادة ٦ - يفرض على المالك الذي يضمن طلبه بيانات كاذبة غرامة مساوية للمقدار التخفيف الذي يستحقه لو كانت هذه البيانات صحيحة وإذا كان التخفيف تمّ فعلاً أزم المالك فوق ذلك بأن يستدّ جميع المبالغ التي يكون قد استولى عليها بغير حق .

وللاوة على ذلك فإنه يجوز حرمانه من كل حق في التخفيف من الفترة الباقية من مدة العمل بهذا القانون .

ويصلي المفلّ من القرامة والحرمان إذا قام من مخاء نفسه وقبل أن يتكشف كذب البيانات المقدمة منه بتعويض طلبه وبالمثل عند الاقتضاء

بيان

عن عدد ملاك الأراضي الزراعية موزعين بحسب ما يدفعونه من الضريبة وعن مساحة الأقطان التي تملكها كل فئة منهم وعن حصة الضريبة المربوطة عليها

فئات دافعي الضرائب	العدد	نسبة كل فئة إلى المجموع	مساحة ما تملكه كل فئة بالآلاف الأقدنة	مجموع الضريبة المربوطة بالآلاف الجنيحات
لغاية جنيه واحد	١,٧١٠,٠٠٠	٦٩,٩٨	٨١٤	٧٧٧
أكثر من جنيه لغاية ٥ جنيه	٥٧٨,٩٠٠	٢٣,٦٨	١,٢٣٠	١,٢٠٢
٥ ١٠ ٥	٨٥,٩٠٠	٣,٥٢	٥٩٩	٥٧٠
١٠ ٢٠ ١٠	٣٧,٤٠٠	١,٥٣	٥٤١	٥٠٩
٢٠ ٣٠ ٢٠	١١,٧٠٠	٠,٤٨	٣١٦	٢٨٢
٣٠ ٥٠ ٣٠	٨,٧٠٠	٠,٣٦	٣٧٠	٣٣٦
٥٠ ١٠٠ ٥٠	٦,٤٠٠	٠,٣٦	٤٧٢	٤٣٦
١٠٠ ٢٠٠ ١٠٠	٢,٩٠٠	٠,١٢	٤٣١	٣٩٢
٢٠٠ ٥٠٠ ٢٠٠	١,٨٠٠	٠,٠٧	١,٠٥٩	٨٥١
المجموع	٢,٤٤٣,٧٠٠	١٠٠,٠٠	٥,٨٣٢	٥,٣٠٥

دفع ضريبة كسب العمل إلا الذين لا يتجاوز مجموع أجرهم ستة جنيهات في العام لأن في وضع حد أعلى للتخفيف يقرب من هذا المبلغ لإعطاء نوع من المساواة بين دافعي الضرائب المباشرة .

٢ - نسب التخفيف (المادة ٢)

لمساكنة ظروف الأفراد الذين سيبدون من التخفيف متفاوتة بدرجة كبيرة فإنه ليس من العدل أن يكون التخفيف بنسبة واحدة للجميع بل لابد من مراعاة اختلاف إيراداتهم من ملكية الأقطان في تقرير نسب التخفيف عنهم .

لذلك وفي أن يكون التخفيف لفئات الملاك الثلاثة على التوالي بنسب ١٥٪ / ١٠.٥٪ / ٨.٥٪ في سنة ١٩٤٠ وبنسب ٣٠٪ / ٢٠.٥٪ / ١٥.٥٪ في سنة ١٩٤١ والسنوات التي تليها وقد كان أساس اختيار هذه النسب ملاستها لأهمية كل فئة من الملاك وظروفها الاقتصادية .

ولكن يلاحظ أن تحسم ذلك العدد الكبير من صغار الملاك إلى فئات فقط قد يؤدي عند تنفيذ التخفيف إلى ضيق على بعض الملاك إذ أن اختلاف نسب التخفيف يستتبع منه أن الملاك الذين يقع مركزهم في بداية الفئتين الثانية والثالثة يخفض مقدار التخفيف عنهم بدرجة لا تتناسب مع مركزهم بالنسبة للملاك الذين يقع مركزهم في نهاية الفئتين الأولى والثانية فلفظاً لهذا هذا الذي وضع حد أدنى للمقدار التخفي ١٠.٥٪ - ١٠.٥٪ - ١٠.٥٪

ولكن يجب ملاحظة أن هذه الأرقام لا تعدو أن تكون أرقاماً تقريبية أولاً لأنها جمعت على أساس ربط الضريبة السابقة قبل تنفيذ أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ وبالتالي لأنها مأخوذة من واقع المكلفات ولا يزال كثير من هذه المكلفات بأسماء الموردين الأصليين وبمطلب الورقة تجزئتها إذا تبين أنهم بذلك سيبدون من التخفيف .

ومع مراعاة أن هذه البيانات تقريبية لأنها تدل على أن عدد الملاك في مصر يزيد على مليونين وأربعمائة ألف مالك تقريباً وأن صغار الملاك هم الغالبية الساحقة إذ أن أكثر من مليون وسبعمائة ألف مالك (حوالي ٧٠٪) من المجموع لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أقطان كل منهم جنيهاً واحداً أما الذين يدفعون أكثر من جنيه لغاية خمسة جنيهات فعدد ٥٧٨,٩٠٠ مالك (أو حوالي ٢٣,٧٢٪ من المجموع) والذين يدفعون أكثر من خمسة جنيهات لغاية عشرة جنيهات فإن عددهم يقدر بنحو ٨٥,٩٠٠ مالك (حوالي ٣,٥٪ من المجموع) وهذه الفئات الثلاثة تبلغ في مجملها ٩٧,٢١٠ من مجموع عدد الملاك .

ولما كان المبلغ المخصص للتخفيف محدوداً فقد رتب قصر التخفيف على الملاك الذين لا تتجاوز الضريبة على أقطان كل منهم عشرة جنيهات سنوياً إذ أن المالك الذي يدفع ضريبة سنوية على أقطانه قدرها عشرة جنيهات يتقدم دخله من الإيجار فقط (قبل دفع الضريبة) بأثنين وستين جنيهاً ونصف . لهذا يلاحظ أن قانون خدمة الإرادة الصادر في سنة ١٩٣٩ لم يستفد منه .

ويسكون من أثر تنفيذ التخفيف بدو وصوله إلى حده الاعلى في سنة ١٩٤١
أن ما يسبقه المالك من المال بسيط إلى نسبة تباين ١١٠ ٢٪ -
١٩٤٨ ١٢٥ ٨٪ ١٣٠ ٦٩٪ من القيمة الإجمالية على التوالى بدلا من النسبة
الأصلية وقدرها ١٩٪.

ولما كانت المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن
العمل بالتقديرات الإيجابية التي ربطت على أساسها الضريبة يستهى
في آخر سنة ١٩٤٥ فقد رأت أن تكون مدة العمل بقانون التخفيف هي
نفس مدة العمل بالتقديرات الإيجابية ولا شك في أن التجارب العملية
والبائانات التي مستحصل عليها الحكومة خلال مدة العمل بالقانون الحالي
ستمكنها بعد ذلك من إدخال التعديلات التي يبين ضرورتها لتحقيق قواعد
التخفيف على أكل وجه .

٣ - حساب التخفيف واستحقاقه (المادتان ١ و ٣)

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن البعرة في حساب التخفيف
هي الضريبة المربوطة في ٣١ ديسمبر من كل سنة بصرف النظر عن
التغيرات التي تكون قد طرأت على تكاليف المالك في خلال السنة وقدرت
أن وجود هذا الشرط ضروري لتنظيم إجراءات التنفيذ نظرا لأن ضريبة
الأرباح بطبيعتها ضريبة ثابتة على القدان وأما التخفيف فترتبط بحالة المالك
وقدر ما يلزمه من ضريبة ، ولما كانت حالة المالك قد تتخفف في نهاية
السنة عنها في بدايتها فإن حساب التخفيف على أساس الحالة في أول السنة
قد يترتب عليه إعادة النظر إذا تغيرت الحالة خلال السنة وذلك بخلاف ما إذا
كان حساب التخفيف أساسه حالة الملكية في نهاية السنة فإن التسوية
حينذاك تعمل مرة واحدة وتكون نهائية .

ومع أن أساس استحقاق التخفيف وتحديد نسبته هو مجموع الضريبة
على جميع أطيان المالك في الجهات الختلفة إلا أن المادة الثالثة أجازت
لوزير المالية بصفة مؤقتة ولمدة السنتين الأوليين أن يحل قاعدة التخفيف
بمجموع الضريبة المستحقة على المالك في كل مديرية أو محافظة على حدة
وقد رأت إجازة هذا الإجراء الاستثنائي لأن المقدار أنه من الصعب جدا في
بداية تنفيذ المشروع أن تتحقق مصلحة الأموال المقررة من حصر جميع
ما يملكه كل مالك يستحق التخفيف في أنحاء القطر خصوصا وأن التخفيف
سينتول ٩٧٪ من الموزعين .

٤ - تنفيذ التخفيف (المادتان ٤ و ٥)

يجمع التخفيف بناء على طلب المالك وعن طريق خصم قيمته من
الضريبة المستحقة في السنة التالية ولكن لا يقع من التخفيف إلا الملاك
الذين سددوا الضريبة المستحقة طوعا ومصلحا في المواعيد المحددة للمبلغ
آخر قسط منها من الأكر وهذه الشروط كلها موضوعة بقصد تنظيم العمل
وتسهيل إجراءات التنفيذ . فمن أوجه ملاحظة أن تنفيذ التخفيف عن طريق

ما يخص أى موزع من موزلي الفئة الثانية عن أكبر مبلغ يخص الموزع في الفئة
الأولى وبحيث لا يقل مقدار ما يخص أى موزع من موزلي الفئة الثالثة عن
أكبر مبلغ يخص الموزع في الفئة الثانية .

ومع أنه من المنظر في الوقت الحاضر تقدير جملة المبالغ اللازمة للتخفيف
على أساس هذه القواعد إلا أنه قد يمكن استخدام البيانات الإحصائية التي
سبل الإشارة إليها في عمل تقدير مبدئي :

ناتج الملاك	نسبة التخفيف	قيمة التخفيف

(١) التخفيف في سنة ١٩٤٠

الذين يدفعون جنيا واحدا	١٥٪	١٠٩٠٥٠
أكثر من جنية لنانية • جنيات	١٠٪	١٢٠٢٠٠
أكثر من • جنيات لنانية ١٠ جنيات	٨٪	٤٥٥٧٠
الجملة		٢٧٤٨٢٠
المبلغ المخصص للتخفيف		٣٣٥٠٠٠

(ب) التخفيف في سنة ١٩٤١ وما بعدها

لنانية جنية واحد	٣٠٪	٢١٨١٠٠
أكثر من جنية لنانية • جنيات	٢٠٪	٢٤٠٤٠٠
أكثر من • جنيات لنانية ١٠ جنيات	١٥٪	٨٥٤٦٠
الجملة		٥٤٣٩٦٠
المبلغ المخصص للتخفيف		٦٧٠٠٠٠

ويلاحظ أن هناك فرقا بين أرقام هذا التقدير وبين المبلغ المخصص
للتخفيف ويبلغ هذا الفرق ٦٩٠,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٤٠ و ١٣٥,٠٠٠ ج.م
في سنة ١٩٤١ والسنوات التي تليها وهذا الفرق معد لمواجهة عامتين أولها
الزيادة الناتجة من وضع حد أدنى للمقدار التخفيف من موزلي الطبقتين الثانية
والثالثة وناشئة من الزيادة الناتجة من تجزئة المكلفات المشتركة إذ أن كل
مالك مشترك سيمثل على طلب هذه التجزئة ليستفيد مما يترتب عليها من
تخفيف وليس في استطاع الآن تقدير الزيادة بل لابد من انتظار نتيجة
التطبيق للعمل والمختل أنه إذا نتج بعض الوفور في بداية عهد التخفيف فإن
هذا الوفور لن يستمر طويلا بل ربما أحبه عجز بسبب زيادة المبالغ
المستحقة بدلا من المبلغ المخصص للتخفيف .

مرسوم بمشروع قانون

بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ومحتاماً هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه ، يقدم بإسمائلى البرلمان :

مادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق المادة (٢١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان بقصد صغار ملاك الأراضي الزراعية كل مالك لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطينانه عشرة جنيهات .

ويراعى فى حساب الضريبة مقدار ما هو مربوط على أطينان المالك فى ٣١ ديسمبر من كل سنة بصرف النظر عن التغيرات التى تكون قد طرأت على تكليفه فى خلال السنة .

مادة ٢ - يكون تخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية بحسب الفئات الآتية :

(أولاً) عن سنة ١٩٤٠ :

١٥٪ / إذا كانت الضريبة لا تتجاوز جنيتها واحدا .

١٠٪ / • • • • • تزيد على جنيه واحد ولا تتجاوز خمسة جنيهات على الأقل مقدار التخفيف عن ٥٠ قرشا .

٨٪ / إذا كانت الضريبة تزيد على خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات على الأقل مقدار التخفيف عن ٥٠ قرشا .

(ثانياً) عن السنوات من أول سنة ١٩٤١ حتى آخر سنة ١٩٤٥ :

٣٠٪ / إذا كانت الضريبة لا تتجاوز جنيتها واحدا .

٢٠٪ / إذا كانت الضريبة تزيد على جنيه واحد ولا تتجاوز خمسة جنيهات على الأقل مقدار التخفيف عن ٣٠ قرشا .

١٥٪ / إذا كانت الضريبة تزيد على خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات على الأقل مقدار التخفيف عن ١٠٠ قرش .

مادة ٣ - يكون استحقاق التخفيف وتحديد نسبتة على أساس حصة الضريبة المربوطة على جميع أطينان المالك ولو فى مديريات أو محافظات مختلفة .

ومع ذلك يجوز لوزير المالية فى مدة السنتين الأوليين أن يحل قاعدة التخفيف من مجموع الضرائب المستحقة على المنزل فى كل مديرية أو محافظة على حدة .

نعم قيمته من ضريبة السنة التالية إجرأ لاد منه بعد أن يجوز أن تكون أساس حساب التخفيف حالة الملكية فى آخر كل سنة ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الصيارف فى الوقت الحاضر يجهلون بالعمل ولا شك فى أن تنفيذ عمليات التخفيف سيضاعف عملهم وقد يترتب عليه زيادة كبيرة فى صدمهم ولذلك رأى وضع النص انحصار بقصر الاستفاد على الملاك الذين سددوا ما استحق عليهم من الضريبة وذلك تشجيعاً لهم على التسديد فى المواعيد المحددة قبل ذلك حصة العمل على الصيارف فيتكثرون فى القيام بالأعمال الخاصة بإجراء التخفيف دون إرهاق كبير وبأقل زيادة ممكنة فى صدمهم .

• - الجزاءات

(المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

من المسلم به أن تنظيم أعمال التخفيف وتسهيل إجراءاته والاقتصاد فى جهود الموظفين القائمين به - كل هذه أمور لا يقضى تحقيقها على الوجه الأكمل إلا بمعاونة الملاك أنفسهم ولا شك فى أن المالك الذى يضمن عليه بيانات غير صحيحة سيكون سبباً فى تعطيل سير العمل وبإضاعة جهود الموظفين المختصين ، ولتضادى هذه الحالة ما أمكن نصت المادة (٦) على فرض غرامة مساوية لمقدار التخفيف على كل مالك ضمن عليه بيانات كاذبة كما أنها نصت على جواز حرمانه من حق التخفيف فى السنوات التالية .

ولكن إذا حدث أن مالكا قدم طلباً به بيانات غير صحيحة ثم قام بتصحيحها من تلقاء نفسه قبل أن يتكشف أمرها فإنه يفتى من الغرامة والمحرمان تشجيعاً له ولأشأله على تقرير الحقيقة متى انضمت له .

وقد نص فى المادة ٧ على أن يكون تعيين الجزاءات بقرار من مصلحة الأموال المقروضة ويكون هذا القرار نهائياً ، كما نص فى المادة ٨ على أن يكون التحصيل بطريق الجزاء الإدارى كما هو متبع فى تحصيل الأموال نفسها .

٦ - الرسوم الإضافية (المادة ٩)

غرض الرسوم الإضافية على أساس ربط الضريبة ولما كان نظام الضريبة فى الوقت الحاضر يصلها ضريبة جلية أى أنها تحصل على أساس نسبة ثابتة من القيمة الإجمالية للفسدان فلما لكل ليس قد يتبع بسبب تنفيذ التخفيف رأى النص فى (المادة ٩) على أن تحدد الرسوم الإضافية يستمر على أساس قيمة الضريبة بصرف النظر عن مقدار التخفيف الذى يبلغ المالك ما

٢١ أبريل ١٩٤٠

وزير المالية

حجىة

ملحق رقم ١٩٥

جلسة يوم الثلاثاء ٥ شوال سنة ١٣٥٩

(٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

ردود بعض الوزارات على عرائض محالة إليها

رد وزارة الأوقاف على الرقعة رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٠

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى تطلب المجلس رقم ٩٥٧ المؤرخ في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٠ الخاص بالرقعة رقم ١٣٢ لسنة ٩٤٠ المعلقة من بين أخرى صفت بشأن وقف أيوب بك صبرى .

أتشرف بإبلاغ سادتكم أنه تبين من بحث هذه الرقعة أن الوزارات لم تحالف شروط الوقف في التأجير . وأن توقيع الجيز على المستحقين كالأموال قسم القضايا من الوجهة القانونية . أما ما ذكره المشتكى من أن الوزارة أخذت توقيع الضمان على الإجارة الثانية دون أن يملوا ببقاء شيء من الإجارة الأولى . فالقروض أن الضامن يعرف قبل أن يوقع على الضمان مدى التزاماته التي يتقيد بها وحالة من يضمته .

وفيما يتعلق بموضوع المنازل المقدمة تأمينا فقد انضج من البحث أن المستاجر قلم أول الأمر تأمينا مساحته ١٢ فدنا وكسورا ثم انضج عند الفحص أن الضامن قاصر فطلبت الوزارة المستاجر بتقديم تأمين آخر وقد المنازل المشار إليها . وقد تمت ملكيتها ولا تزال إجراءات بيع الملكية سائرة كما أنه لا صحة لما ورد في الشكوى من عدم الجيز على محصولات الأحيان إذ أن الوزارة وقعت عدة محجوز على المحاسلات وحدثت تهديد في بعضها فادعت الوزارة مدنيا في التهديد ورفضت القضايا ضد المستاجر .

وتغضوا بقبول حظكم الاسترام

وزير الأوقاف

من أغسطس سنة ١٩٤٠

مصطفى عبد الرزاق

مادة ٤ - يكون التخفيف عن طريق خصم قيمته من الضريبة التي تستحق على المالك في السنة التالية .

لا يستحق التخفيف من كل سنة إلا إذا قام المالك بدفع الضريبة وفعلها في الموعد المحدد لدفع آخر قسط منها على الأكثر .

مادة ٥ - يجب على المالك الذي يزيد الإفادة من التخفيف أن يقدم لصراف في الموعد الذي يحدده وزير المالية طلبا بذلك حسب النموذج الذي تخصصه وزارة المالية لهذا الغرض .

مادة ٦ - تخضع على المالك الذي يضمن عليه بيانات كاذبة غرامة مساوية لمقدار التخفيف الذي يستحقه لو كانت هذه البيانات صحيحة ، وإذا كان التخفيف ثم فلا تزم المالك فوق ذلك بأن يسد جميع المبالغ التي يكون قد استولى عليها بغير حق .

وملاوة على ذلك فإنه يجوز حرمانه من كل حق في التخفيف عن القيمة المالية من مدة المدل بهذا القانون .

ويعنى المخول من الضريبة والحرمان إذا قام من تقاض نفسه وقيل أن يكشف كذب البيانات المقدمة منه بتصحيح طلبه ورد المبلغ عند الاقتضاء .

مادة ٧ - يبين مقدار الغرامة والمبالغ الواجبة الرد المخصوص عليها في المادة السابقة بقرار من مصلحة الأموال المتقردة .

ولا يجوز الطعن في هذا القرار أمام المحاكم .

مادة ٨ - تحصل المبالغ والغرامات المخصوص عليها في هذا القانون طبقا لأحكام الأوامر المالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ . ويكون لهذه المبالغ والغرامات نفس الامتياز المقر لضريبة الأحيان .

مادة ٩ - يراعى في تحديد الرسوم الإضافية تنفيذ القوانين واللوائح الحالية أو التي تصدقها بعد قيمة الضريبة بصرف النظر عن مقدار التخفيف المخصوص عليه في المادة الثانية .

مادة ١٠ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لهذا الغرض .

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

(١٩٤٠ -

) ١٣٥٩

مصرى ما بين العامة في





